جامعة أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الجزائر والقضية الفلسطينية (1962-1993)

إعداد الطالب

أحمد شنتي

إشراف الأستاذ الدكتور:

يوسف مناصرية

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: مصطفى نويصر.....رئيسا

الأستاذ الدكتور: يوسف مناصرية.....مقررا

الدكتور: فريد حاجي.....عضوا

الدكتور: محفوظ تاونزة.....عضوا

الدكتور: عبد الرؤوف ثامر.....عضوا

الدكتور: صالح حيسر.....عضوا

السنة الجامعية 2017/2016

جامعة أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الجزائر والقضية الفلسطينية (1962-1993)

إعداد الطالب

أحمد شنتي

إشراف الأستاذ الدكتور:

يوسف مناصرية

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: مصطفى نويصر.....رئيسا

الأستاذ الدكتور: يوسف مناصرية.....مقررا

الدكتور: فريد حاجي.....عضوا

الدكتور: محفوظ تاونزة.....عضوا

الدكتور: عبد الرؤوف ثامر.....عضوا

الدكتور: صالح حيسر.....عضوا

السنة الجامعية 2017/2016


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــة

المقدمة:

تعيش فلسطين في وجدان الجزائريين منذ زمن غابر وأمد طويل، فقد درج الجزائيون على زيارة بيت المقدس بعد عودتهم من الحج أو من أجل طلب العلم أو بنية التجارة، وفيهم من طال به المقام فأضحى من أهلها، وقد تداعى الجزائريون أثناء الحروب الصليبية من أجل مقارعة الصليبين والدفاع عن حياض الإسلام، وكانت ذراع أبو مدين الغوث التي دفنت في ثرى القدس الشريف أثناء هذه الحروب خير دليل على تلاحم هذه الأمة مشرقها ومغربها.

وفي القرن العشرين وعندما احتلت بريطانيا فلسطين ومكنت لليهود من خلال وعد بلفور وإعطاء ما لا تملك لمن لا يستحق، ورغم أن الجزائريين كانوا يقبعون تحت نير المحتل الا انهم تداعوا لنصرة إخوانهم الفلسطينيين، فكان عمر راسم أول محذر من مخططات الصهيونية والداعي إلى كشف مآربهم، وتبرع البشير الإبراهيمي بمكتبته الخاصة (وهي كل ما يرثه الوارث عنه على حد تعبيره) لصالح لجنة إغاثة فلسطين، وعندما قامت الثورة الكبرى عام 1936 نظم الجزائريون أنفسهم وحملوا السلاح في وجه الصهاينة، أما حرب 1948 فقد تدافع الجزائريون زرافات ووحدانا إلى أرض الجهاد على رغم قلة ذات اليد، فمنهم من وصل إلى أرض الرباط وقاتل واستشهد وفيهم من حالت بريطانيا وفرنسا دون مبتغاه.

وجاءت الجزائر المستقلة لتحافظ على إرث الأجداد في نصرة فلسطين الشهيدة (كما يسميها بن باديس)، فكانت الجزائر خير معين لهم ابتداء بفتح أول مكتب للثورة الفلسطينية في العالم عام 1963، مرورا بالدعم المادي والدبلوماسي وانتهاء بإعلان قيام الدولة الفلسطينية من أرض الجزائر.

المسوغات:

ساقت الباحث إلى اختيار هذا الموضوع والولوج فيه عدة مسوغات ربما أهمها:

- أن الموضوع في حدود علمي لم يتم التطرق إليه في عمل أكاديمي شامل، حيث يمكن الخروج بانطباعات واستنتاجات حول موقف جزائر الاستقلال الرسمي والشعبي من القضية المركزية لهذه الأمة.

المقدمة:

- محاولة المقارنة بين مواقف جزائر الاستقلال ومواقف الحركة الوطنية الجزائرية المشرفة والتي ضربت أروع الأمثلة في الاهتمام بالقضية الفلسطينية وجعلها أولى أولوياتها.
- إن الذين تناولوا العلاقات الجزائرية الفلسطينية كلهم تقريبا تناولوا مواقف الحركة الوطنية الجزائرية من القضية، في مقابل ذلك نجد تأريخ مواقف جزائر الاستقلال من طرف صانعيها تكاد تكون مغيبة ربما من باب أن ذكر مواقف الجزائر وإبرازها يعد من الامتنان، أو من باب عقدة المغاربة من الكتابة على حسب تعبير سعد الله.
- محاولة إغناء المكتبة الجزائرية والعربية بعمل يتناول مواقف الجزائر تجاه القضية الفلسطينية، خاصة أن جل الدول العربية وحتى كثير من الدول الغربية قد أرخت لهذا الموضوع على الرغم أن الكثير منها لم يقدم ما قدمته الجزائر للقضية الفلسطينية، بل كان البعض من هذه الدول معول هدم وذكرى سيئة بالنسبة للفلسطينيين.

تحديد الفترة الزمنية للدراسة

حددت الفترة الواقعة بين عامي 1962 و1993 وهي فترة طويلة إذا أخذنا في الاعتبار زخم الأحداث والتقلبات التي عرفتها القضية، ويرجع السبب في اختيار هذه الفترة إلى أنها تعتبر فترة حاسمة في تاريخ القضية الفلسطينية، ففي سنة 1962 نالت الجزائر استقلالها وأضحت قيمة مضافة لصالح حركات التحرر في العالم بصفة عامة والمقاومة الفلسطينية بصفة خاصة، وفي سنة 1993 تم التوقيع على اتفاق أوسلو أو اتفاق إعلان المبادئ ويعتبر نقطة انعطاف في تاريخ القضية الفلسطينية، من هنا رأينا أن هذه الفترة تبدأ وتنتهي بحدثين مهمين في تاريخ القضية الفلسطينية.

علاوة على ذلك فقد كانت تلك الفترة حافلة بالنشاط الفلسطيني، كما شهدت اتصالات دبلوماسية، ونشاطا سياسيا وإعلاميا مكثفا بذلته بعض الأطراف الفلسطينية لدى الأنظمة العربية وبعض القوى العالمية في التعريف بالقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى انطلاق العمل المسلح الذي باشرته حركة فتح وكان دعم الجزائر في إنجاحه كبيرا، مرورا بحرب الأيام الستة وحرب السادس من أكتوبر 1973 (العاشر من رمضان) فضلا على الأزمة التي مرت

بها الثورة الفلسطينية في كل من الأردن ولبنان وانتهاء بإعلان قيام الدولة الفلسطينية وما ترتب عليها من مفاوضات وتسويات

إشكالية الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة الكشف عن موقف الجزائر حكومة وشعبا من القضية الفلسطينية خلال الفترة(1962-1993)، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو موقف الجزائر من العمل المسلح الذي باشرته حركة التحرير الفلسطيني "فتح" مع مطلع عام1965 ودورها فيه؟.
- كيف كان موقف الجزائر من إعادة بعث الكيان الفلسطيني (قيام منظمة التحرير الفلسطينية).
- ما هو الدور الذي لعبته الجزائر في الحروب العربية "الإسرائيلية"؟
- كيف تعاملت الجزائر مع أحداث أيلول الأسود 1970 وكيف كان موقفها من خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن؟
- هل لعبت الجزائر دورا لصالح الفلسطينيين أثناء الأزمة التي المت بهم في لبنان.
- ما هو رد فعل الجزائر من مشاريع التسوية التي طرحت كبديل للعمل المسلح؟
- كيف ساهمت الجزائر في توحيد فصائل المقاومة وتحقيق المصالحة الفلسطينية ـالفلسطينية
- ما هي الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل قيام الدولة المستقلة؟

خطة البحث:

للإجابة على تساؤلات البحث ومعالجة قضاياه وإشكالاته، تم تقسيم الدراسة إلى فصل تمهيدي وأربعة كتب في تسعة فصول، حيث يحمل الكتاب الأول عنوان "موقف الجزائر من القضية الفلسطينية (1962-1967)" ويحتوي على الفصلين الأول والثاني، والكتاب الثاني الموسوم بـ "دور الجزائر في الحروب العربية "الإسرائيلية" ويضم الفصول الثالث والرابع والخامس، أما الكتاب الثالث فيحمل عنوان " الجزائر وأزمتي الثورة الفلسطينية في الأردن

ولبنان " ويشتمل على الفصلين السادس والسابع، أما الكتاب الرابع والأخير والموسوم بـ" الجزائر والقضية الفلسطينية من مفاوضات التسوية إلى قيام الدولة الفلسطينية " فيحتوي على الفصلين الثامن والتاسع.

في الفصل التمهيدي تعرضنا فيه للصلات التاريخية بين الشعبين الفلسطيني والجزائري، ومواقف الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف تياراتها من تطورات القضية الفلسطينية منذ وعد بلفور لغاية الثورة الجزائرية، وكذا موقف كل من الحركة الصهيونية والشعب الفلسطيني من الثورة الجزائرية.

أما الفصل الأول فيتناول موقف الجزائر من العمل الثوري الذي باشرته حركة التحرير الفلسطينية "فتح" غرة جانفي 1965، حيث تناولنا فيه تأثير الثورة الجزائرية في فكر ووجدان مفجري الثورة الفلسطينية، وكيف تلقفت الحركة الوطنية الفلسطينية التجربة الجزائرية لتجعل منها النموذج والقدوة التي تقتدي بها في ليل الاحتلال الدامس، وكيف استطاعت بناء على ذلك تجاوز الوقوف عند فكرة تحقيق "الوحدة العربية" من أجل نيل حريتها باعتبار أن "الوحدة طريق الحرية"، فضلا على الدعم الذي قدمته الجزائر لهذه الحركة انطلاقا من فتح أول مكتب لها بالعاصمة الجزائرية وانتهاء بالدعم السياسي والعسكري والإعلامي.

ويهدف الفصل الثاني إلى التعرف على المخاض الذي سبق ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، وما دار حولها من جدال، وكيف جاء مؤتمر القدس ليعلن قيام المنظمة، وماهي ردود الأفعال الفلسطينية والعربية على قيام المنظمة، وكيف ساهمت المنظمة في إرجاع الشخصية الفلسطينية، بعدما تبنى العرب القضية الفلسطينية طيلة السنوات التي سبقت قيامها، والموقف الجزائري من كل ذلك، علاوة على الصراع الذي دار بين حركة فتح ومنظمة التحرير حول من له أحقية تمثيل الفلسطينيين في الجزائر خاصة في عهد الرئيس أحمد بن بلة.

ويحمل الفصل الثالث عنوان " الجزائر وحرب جوان 1967" حيث تم التطرق فيه إلى بوادر الحرب بين العرب والكيان الصهيوني وكيف كان موقف الجزائر من التصعيد الذي سبق الهجوم الإسرائيلي المباغت، وكيف وضعت الجزائر جميع إمكانياتها المادية والبشرية

المقدمة:

لدعم المجهود الحربي على الرغم من حداثة عهدها بالاستقلال ، علاوة على موقف الجزائر من وقف إطلاق النار وما انجر عنه من توتر للعلاقات بين الجزائر ودول المواجهة.

وقد تطرقنا في الفصل الرابع لدور الجزائر في حرب الاستنزاف أو ما يعرف بحرب الألف يوم (1967-1970)، حيث لعبت القوات الجزائرية على الجبهة المصرية دورا فاعلا، كما تطرقنا في هذا الفصل لسياسة الجزائر المعارضة لمؤتمرات القمم العربية، وذلك بمقاطعة الرئيس بومدين لقمتي الخرطوم والدار البيضاء، علاوة على توجه الجزائر بشكل أكبر إلى دعم المقاومة الفلسطينية بعدما نفضت يديها من العمل العربي المشترك، وانتهاء بمعارضة الجزائر لمشروع "السلام" الأمريكي (مشروع روجرز) والذي عملت الجزائر على إجهاضه والحيلولة دون تنفيذه، وما انجر عن ذلك من سحب الجزائر لقواتها من القناة في أوت 1970.

وجاء الفصل الخامس والموسوم بـ "المشاركة الجزائر في حرب السادس من أكتوبر 1973 (العاشر من رمضان) في نفس الباب حيث تناول استعدادات الجزائر للحرب ومن ثم مشاركتها فيها، علاوة على تحرك الجزائر سياسيا ودبلوماسيا من أجل حشد الدعم لصالح المعركة، كما تطرق الفصل إلى دور الجزائر في إقناع الدول العربية المصدرة للنفط في إشهار سلاح الحظر الذي اثبت جدواه في هذه الحرب.

أما الفصل السادس والذي يندرج ضمن الكتاب الثالث فجاء تحت عنوان الجزائر والصدام الأردني الفلسطيني (1970-1971)، فقد تناول مسألة الأزمة التي تعرضت لها المقاومة الفلسطينية في الأردن، ابتداء بالمناوشات التي وقعت بين الطرفين وكيف حاولت الجزائر التوسط لإنهاء الأزمة والسماح للمقاومة باتخاذ الأردن منطلقا لعملياتها، ثم انفجار الأوضاع وانفلاتها ووقوع المجازر الرهيبة في حق المقاومة (فيما يعرف بأحداث أيلول الأسود) ومن ثم دعم الجزائر للمقاومة الفلسطينية بالسلاح ودعوتها لإسقاط النظام الهاشمي، وانتهاء بأحداث جرش وعجلون وخروج المقاومة بصفة نهائية من الأردن.

فيما جاء الفصل السابع في نفس المنحى من حيث تناوله للأزمة التي تعرضت لها المقاومة الفلسطينية في بلد عربي كذلك، وهذه المرة كان لبنان آخر دول الطوق استضافة

للفلسطينيين، وذلك من خلال التطرق إلى جذور الأزمة وجوهرها ونظرة الجزائر إلى ذلك ومن ثم اشتعال الحرب الأهلية التي كان الفلسطينيون أحد أطرافها ومساعي الجزائر من أجل احتواء تلك الأزمة، كما عرج الفصل على موقف الجزائر من التدخلات العربية والدولية في الموضوع علاوة على موقفها من الغزو الصهيوني للبنان سنة 1982 وانتهاء بجهود الجزائر من أجل إنهاء حصار المخيمات الفلسطينية ومحاولة تدميرها.

فيما جاء الفصل الثامن ضمن الباب الرابع والأخير، وتناول موقف الجزائر من مشاريع التسوية السلمية، والتي باشرها الرئيس المصري أنور السادات دون الرجوع إلى أصحاب القضية أنفسهم وهم الفلسطينيون، وهو ما دفع الجزائر إلى معارضة هذا النهج "الاستسلامي" من أساسه، ابتداء بزيارة السادات إلى الكنيست "الإسرائيلي" ثم مشاركته في محادثات كامب ديفيد وانتهاء بتوقيع معاهدة "السلام" المصرية "الإسرائيلية"، كما تناول هذا الفصل جهود الجزائر من أجل إسقاط هذه المؤامرة من خلال تشكيل "جبهة الصمود والتصدي".

وجاء الفصل التاسع والموسوم بـ " الجزائر وإعلان قيام الدولة الفلسطينية " ليكون آخر الفصول وختامها حيث تناول موقف الجزائر من الانتفاضة الفلسطينية الأولى، ثم عرج على جهود الجزائر لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وتوحيد كلمة المقاومة ضد العدو الرئيسي وهو الكيان الصهيوني وذلك من خلال احتضان اجتماعات الفصائل الفلسطينية والتي توجت بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1987 على أرضها، ثم كانت الدعوة التي وجهها الرئيس الشادلي لعقد قمة عربية طارئة بالجزائر والتي أسفرت على التفاف وإجماع عربيين حول القضية الفلسطينية من خلال انتفاضتها، وانتهاء بالدورة التاريخية للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر والإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية.

أما الخاتمة فقد جاءت شاملة لمجموعة من الاستنتاجات العامة التي توصل لها الباحث من خلال إجابته على إشكاليات الدراسة.

وتلت الخاتمة قائمة تعريفية احتوت الأعلام والمصطلحات المتداولة كثيرا في ثنايا الدراسة، أما الملاحق فهي مجموعة من الوثائق ارتأى الباحث نشرها تعميما للفائدة، خاصة وأن

الكثير منها ربما رأى النور لأول مرة، أما عن ترتيب الملاحق وتوزيعها وتبويبها، فتم ذلك حسب فصول الدراسة وموضوعاتها.

المنهج المتبع:

ونظرا لتشعب المسألة الفلسطينية، وكون الفترة المدروسة طويلة جدا (1662-1993) فسوف تعتمد الدراسة على أسلوب الحصر الشامل، وقد أمكن ذلك من حصر الموضوعات التي تناولت مسألة فلسطين والصراع العربي الصهيوني بوجه عام.

كما سوف نستخدم أكثر من منهج في هذه الدراسة: المنهج التاريخي في كتابة الإطار النظري، وفي تتبع التطور التاريخي للأحداث والمواقف، وأسلوب تحليل المضمون؛ والذي يساعد في دراسة التصريحات والبيانات وتحليلها للكشف عما تتضمنه من مواقف واتجاهات، وما تحاول أن تؤكده من انطباعات.

وقد حاول الباحث جمع أكبر عدد ممكن من الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة من مظانها، ثم قام بتبويبها وتوزيعها على حسب مباحث الدراسة وفصولها، وكذلك الالتزام بالأسلوب العلمي في تحليل الوثائق واستعمالها دون الانصياع لنادي العاطفة والانتصار لمواقف مسبقة.

مصادر ومراجع الدراسة:

اعتمد هذا العمل في المقام الأول على الوثائق كون الموضوع بكرا ولم تتناوله الدراسات الأكاديمية (حسب علمي) باستثناء بعض الجزئيات، وقد حاول الباحث حصر هذه الوثائق وترتيبها على حسب ما يقتضيه الموضوع:

أولا/الأرشيف:

1/مركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي – لاكورنوف (باريس):

اعتمد الباحث على دور أرشيف متنوعة مثل مركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي "لاكورنوف" بباريس وقد استفاد الباحث من المراسلات والتقارير التي تتناول الدعم الجزائري

للقضية الفلسطينية، خلال فترة مهمة جدا من 1961 إلى غاية 1973 ، ومما يجدر الإشارة اليه أهمية هذه الوثائق من الناحية العلمية في كونها وثائق رسمية أصلية وسرية كان يتبادلها السفراء ووزراء الخارجية وكان الكثير منها موجه إلى الوزير الأول شخصيا هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الوثائق لم تكن ترصد جهود الجزائر من سبيل القضية الفلسطينية من خلال السفارة الفرنسية في العاصمة الجزائرية، بل كانت المراقبة تتم عبر عديد السفارات الفرنسية في دول أخرى مثل لبنان وليبيا والأردن.

وقد تناولت الوثائق بشكل دقيق دعم الجزائر لحركة فتح وخلافات الجزائر مع الأنظمة العربية بخصوص اختلاف الرؤى حول القضية الفلسطينية، وهذا ما استعان به الباحث خاصة في الفصل الرابع الذي يتناول دور الجزائر في حرب الاستنزاف، والفصل السادس الذي يتطرق إلى موقف الجزائر من أزمة الثورة الفلسطينية في الأردن.

2/مركز الوثائق القومية – تونس.

كما اعتمد الباحث على مركز الوثائق القومية بتونس وهو في مجمله عبارة عن تتبع لموقف الجزائر والدول العربية من القضية الفلسطينية، ورغم عدم التنظيم الدقيق لعلب الأرشيف واختلاط بعضها ببعض مما صعب البحث داخلها، الا أنها تحمل في ثناياها وثائق مهمة فيما يخص موضوع الدراسة بوجه خاص، وموقف الدول المغاربية من القضية الفلسطينية بوجه عام.

وقد استعان الباحث بهذا الوثائق خاصة في الفصل السابع والذي يتناول أزمة الثورة الفلسطينية في لبنان، والفصل التاسع والذي يتكلم عن مساعي الجزائر من أجل توحيد الفصائل الفلسطينية، ومن ثم إعلان قيام الدولة الفلسطينية.

3/أرشيف الجامعة العربية ـ القاهرة.

أما أرشيف الجامعة العربية فإنه أكثر المصادر غنى فيما يخص موضوع الدراسة، خاصة من خلال الوثائق المنشورة والتي تربعت على ست موسوعات ضخمة:

- الوثائق الفلسطينية العربية: وهي موسوعة ضخمة تشتمل على 17 مجلدا غطت الفترة الممتدة من 1965 إلى غاية سنة 1981 وهي فترة مهمة في مجال الدراسة، وقد اعتمد عليها الباحث بشكل كبير خاصة في الفصول الثالث والرابع والخامس والسادس.
- الوثائق العربية: وقد رجع الباحث فيها إلى الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية 1980 وهي سلسلة سنوية تصدر عن مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط، وقد اعتمد عليها الباحث في الفصل الثامن الخاص بموقف الجزائر من مفاوضات السلام.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية وضم 14 مجلدا ابتداء بسنة 1964 وانتهاء بسنة 1977، وقد استعان به الباحث في الفصول الثالث والرابع والخامس والسادس.
- اليوميات الفلسطينية وهي عبارة عن كتاب نصف سنوي حيث غطت الفترة الممتدة من جانفي 1965 إلى غاية ديسمبر 1976 وتتكون من 24 مجلدا، وهي موسوعة مهمة جدا ولا يستغنى عنها في تتبع تصريحات الرؤساء والمسؤولين العرب فيما يخص القضية الفلسطينية وتطوراتها، وقد استعان بها الباحث في الفصول الثالث والرابع والخامس والسادس.
- سجل العالم العربي (وثائق، أحداث، أراء سياسية)، ويصدر كل فصل وأحيانا كل سداسي ورجعت فيها إلى الأعداد التي غطت من سنة 1966 إلى غاية 1977 في 39 مجلدا، وهي موسوعة لا يستغنى عنها في العلاقات العربية العربية.
- يوميات ووثائق الوحدة العربية: وهي سلسلة سنوية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ورجعت فيها إلى الفترة الممتدة من سنة 1979 إلى غاية سنة 1987، واستعنت بها بشكل أساسي في تتبع مسار المواقف العربية من مسار التسوية والتي شملها الفصل الثامن من الكتاب الرابع.

ثانيا/**الجرائد والمجلات:**

حيث اعتمد عليها الباحث بشكل أساسي في موضوع بحثه، خاصة جريدة الشعب ومجلة المجاهد واللتان كانتا تعبران عن موقف الجزائر الرسمي، ومتابعتان للأحداث خلال فترة وقوعها، وقد رجع إليهما الباحث في كافة فصول الدراسة باستثناء الفصل الأول وعلى وجه

أدق استند الباحث في الفصول الثاني والثالث والتاسع بشكل أساسي على جريدة الشعب، أما مجلة المجاهد فقد اعتنت بالصراع العربي الصهيوني وموقف الجزائر منه خاصة فيما يخص الحروب العربية "الإسرائيلية"، كما اعتمد الباحث على مجلة الجيش وهي مجلة شهرية تصدر عن المحافظة السياسية للجيش، ورغم أن اسمها ينم على توجهها إلى لغة السلاح والجندية أكثر من أي شيء أخر، إلا أن المجلة أولت القضية الفلسطينية اهتماما بالغا، وقدرا كبيرا، وقد عاد إليها الباحث خاصة في الفصول السابع الثامن والتاسع.

هذا فيما يخص المجلات والجرائد الوطنية أما من جهة الجرائد والمجلات التي تصدر عن هيئات ومؤسسات خارج الجزائر ففي مقدمتها جريدة الأهرام من حيث تغطية موقف الجزائر خلال حربي 1967 و1973، كما اعتمد الباحث بشكل كبير على مجلة " شؤون فلسطينية" في أعدادها المئتان والخمس والخمسون ابتداء من عددها الأول مارس 1971، وقد عملت المجلة في الكثير من أعدادها على تتبع تصريحات المسؤولين العرب ومواقفهم من القضية الفلسطينية من خلال ما اسمته "شهريات" وعلى الرغم من قلة أخبار الجزائر ومواقفها مقارنة بمواقف الدول العربية الأخرى، الا انه لا يستغنى عنها في هذا الجانب، وقد اعتمد عليها الباحث في البابين الثالث والرابع، والفصل الخامس من الباب الثاني.

ثالثا/الكتب والدراسات:

كما اعتمد الباحث بشكل كبير على المذكرات الشخصية خاصة من الذين صنعوا الحدث أو شاركوا فيه من قريب أو بعيد، وفي مقدمتها كتب محي الدين عميمور، خاصة كتاباته التي غطت فترة الرئيس بومدين، مثل كتابه الموسوم بـ 5 أيام صححت تاريخ العرب، وكتابه أيام مع الرئيس هواري بومدين، وكتابه الثاني حول الرئيس بومدين والموسوم بـ "مع الموسطاش في ذكراه" وكتابه "نظرة في مرآة عاكسة على عتبة الألفية الثالثة"، كما اعتمدت على مذكرات أحمد طالب الإبراهيمي وقد كان من صناع القرار في تلك الفترة سواء كوزير للإعلام والثقافة (1970-1977) أو وزير للشؤون الخارجية خلال الفترة (1982-1988) أو مستشار برئاسة الجمهورية خلال الفترة (1965-1970) والفترة (1977-1982) وذلك من خلال مذكراته الجزء الثاني والموسوم بـ " مذكرات جزائري: هاجس البناء (1965-

1978)،" والجزء الثالث الذي يحمل عنوان " مذكرات جزائري: مشروع لم يكتمل (1979-1988)"

هناك أيضا كتابي خالد نزار الأول ويتحدث فيه عن قصة حياته وقد افرد جزء منه لحرب الاستنزاف ومشاركة الجزائر، أما الكتاب الثاني والموسوم بـ " على الجبهة المصرية (اللواء الثاني الجزائري المحمول 1968-1969)" فقد تكلم فيه بالتفصيل عن أوضاع الجزائريين على الجبهة خلال تلك الفترة، وكلا الكتابين اعتمدت عليهما في حرب جوان 1967، وحرب الاستنزاف.

وفي نفس الموضوع الذي تطرق اليه خالد نزار في كتابيه جاء كتاب عبد الرزاق بوحارة والمعنون بـ"Du djebel aux rizières" وإن كان أكثر دقة، وقد استعان به الباحث بشكل أساسي في الفصل الخاص بحرب الاستنزاف.

كما رجع الباحث إلى مذكرات الطاهر الزبيري والمعنونة بـ "نصف قرن من الكفاح" والتي تصب في فصل مشاركة الجزائر في الحرب العربية "الإسرائيلية الثانية"، خاصة وأن الكاتب كان قائد أركان الجيش الجزائري يومئذ مما أهله للتحدث عن هذا الموضوع.

ومن جهة أخرى نهل الباحث كثيرا من مذكرات قادة المقاومة الفلسطينية خاصة كتاب صلاح خلف (أبو إياد)، والموسوم بـ "فلسطيني بلا هوية"، والذي ذكر بشي من التفصيل أثر الثورة الجزائر في بلورة الفكر الثوري لدى قادة فتح المؤسسين، أما مذكرات أبو جهاد والتي جاءت تحت عنوان أبو جهاد (أسرار بداياته وأسباب اغتياله)، فقد أفرد فيها محمد حمزة أسرار بدايات حركة فتح في الجزائر وفتح أول مقر للحركة في العالم، فضلا على الدعم الدبلوماسي والمادي التي تلقتها الحركة من الجزائر في وقت كانت محاصرة من معظم الأنظمة العربية

وسوف يرجع الباحث بطبيعة الحال إلى كتابات ومذكرات بعض الساسة العرب والغربيين والذين كان لهم دور في الصراع العربي الصهيوني، مثل مذكرات محمود رياض وكتابات أحمد الشقيري وهي كثيرة ومتنوعة وغنية بالمعلومات فيما يخص موضوع البحث مثل كتابه" أربعون عاما في الحياة العربية والدولية" أو كتابه "صفحات من القضية العربية" أو كتابه "

من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء"، وقد عاد إليها الباحث خاصة في الفصول الأول والثاني والثالث، كما رجع الباحث إلى كتابات هيكل خاصة كتابه حول حرب الأيام الستة والذي اختار له عنوان "الانفجار" والذي تحدث فيه عن دور الرئيس بومدين في حرب 1967 كما نشر محضر اجتماع بومدين مع الزعماء السوفيات، أما الكتاب الغربيين فقد عاد الباحث إلى مذكرات عراب السياسة الأمريكية هنري كيسنجر خاصة في الفصل الخامس.

وفيما يخص المراجع العامة فنشير إلى كتابات سهيل الخالدي خاصة في كتابيه "الجزائر وبلاد الشام" الصادر سنة 2013، وكتابه الثاني والموسوم بـ: " الإشعاع المغربي في المشرق (دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام)" وقد تعرض في كلا الكتابين إلى موقف الحركة الوطنية الجزائرية من القضية الفلسطينية كما انفرد بذكر بعض الحقائق حول مشاركة جزائري الشام في الدفاع عن فلسطين خاصة في الحرب الفلسطينية الكبرى عام 1936 والنكبة سنة 1948، كما تعرض إلى مشاركة الجزائر في حرب الأيام الستة ولو بشيء من الإيجاز.

أما بالنسبة إلى الأعمال الأكاديمية فنشير إلى رسالة دكتوراه للباحث الفلسطيني "أحمد أبو جزر" والموسومة ب: " بلدان المغرب العربي والقضية الفلسطينية (1948-1978) " وقد تناول فيها صاحبها موقف كل من الجزائر وتونس والمغرب في عمل واحد، ويبقى أن نشير إلى أطروحة الدكتوراه للسفير مصطفى بوطورة والتي تحدث فيها عن البعد الفلسطيني في سياسة الجزائر الخارجية من خلال علاقاتها مع الدول العربية المجاورة لفلسطين ابتداء من قيام منظمة التحرير الفلسطينية إلى غاية إعلان قيام الدولة الفلسطينية من الجزائر.

الصعوبات والعوائق:

وقد وأجهتني في إنجاز هذا العمل صعوبات جمة أهمها قلة المراجع التي تناولت الموضوع، مما اضطر الكاتب للعودة إلى الجرائد والمجلات القديمة والتي يتراوح عمر بعضها إلى نصف قرن وما يصاحب مستعملها من حساسية مفرطة في ظل غياب شروط الحفظ.

كذلك تشعب الموضوع وارتباطه بأكثر من طرف كون الصراع في منطقة الشرق الأوسط تتنازعه عدة قوى إقليمية وعالمية، علاوة على طول فترة الدراسة (1962-1993)، وهي فترة طويلة جدا بالمقارنة مع زخم الأحداث والتطورات التي عرفتها القضية الفلسطينية.

وقد اضطر الباحث إلى التنقل إلى عدة دول على مدار ثلاث سنوات في ظل ندرة المصادر التي تناولت الموضوع في المكتبات الجزائرية، فضلا على الاستعانة ببعض الأصدقاء العرب في مصر والعراق خاصة في ظل توفر وسائل التواصل الاجتماعي.

الفصل التمهيدي

أولا/الصلات التاريخية بين الجزائر وفلسطين

01/مكانة فلسطين لدى الجزائريين

ربما لا نغالي إن قلنا أن لفلسطين في قلوب الجزائريين مكانة خاصة ، ومرتبة عالية ، حيث تحتل القدس مكانة مرموقة في وجدان الجزائريين، فهم في تحنان وشوق دائم لها منذ العصور التاريخية الكنعانية الفينيقية الأولى[1]، و ربما أصدق تعبير عن ذلك ما قاله علامة الجزائريين البشير الإبراهيمي : « لأنه عربي أولا ، ومسلم ثانيا ، وفلسطيني بحكم العروبة والإسلام ثالثا ، فله بعروبته شرك في فلسطين من يوم طلعت هوادي[2] خيول أجداده على البلقاء والمشارف ، و تصاهلت جيادهم باليرموك ، تحمل الموت الزؤام للأورام ، وله بإسلامه عهد لفلسطين من يوم اختارهم الباري للعروج، إلى السماء ذات البروج ، وله إلى فلسطين نسبة من يوم قالوا: غزة هاشم »[3]

وقد ارتبط الجزائريون بفلسطين ارتباطا روحيا عميقا باعتبار أن فلسطين أرض مقدسة ومباركة بنص القرآن في قوله تعالى : «سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إلى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إنهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ»[4] و قول الرسول (ص) في الحديث الصحيح : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاث مساجد :المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا »[5] و لهذا كان الجزائريون بعد إتمام مناسك الحج أو العمرة يفدون على مسرى الرسول (ص) بالمسجد الأقصى في طريق عودتهم،[6] ودرجوا على اعتبار أن من حج و لم يصل بالمسجد الأقصى، أن حجه ناقص ، و أنه لم يتم مناسك الحج، ولهذا كان الجزائريون لا يميزون بين مدينة القدس وبين مكة المكرمة

---

[1] سهيل الخالدي، الجزائر وبلاد الشام (صفحات من النضال المشترك ضد الاحتلال)، منشورات الحضارة، الجزائر، 2013، ص88.

[2] هوادي الخيل وهاديتها: مقدمتها.

[3] محمد البشير الإبراهيمي، «واجباتها على العرب...»، البصائر، ع25، 1948/03/01.

[4] الإسراء، الآية رقم 01.

[5] متفق عليه.

[6] عبد الكاظم العبودي، «صورة للتأمل...أم حنين لخطى بومدين (أبا مدين الغوث تطلع معنا إلى براق المسلمين)»، جريدة الشعب، 2009/09/15.

والمدينة المنورة[1]، وفي هذا الباب كتب إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس « رحاب القدس الشريف مثل رحاب مكة و المدينة، وقد قال الله في الآية الأولى من سورة الإسراء (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إلى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إنهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ) ليعرفنا بفضل تلك الرحاب، فكل ما هو واقع بها، كأنه واقع برحاب المسجد الحرام ومسجد طيبة»[2].

وقد كان لفلسطين في زيارات الجزائريين للمشرق نصيب، وكانت لهذه الزيارات أهداف عدة كالتعبد في رحاب المسجد الأقصى، والذي تعادل الصلاة فيه 500 صلاة في غيره، أو بهدف طلب العلم حيث يتوج صاحب التحصيل من هذه البلاد بتاج الوقار ويشار إليه بالبنان ومن العبارات التي تقال عنه" لقد سافر كثيرا وأخذ عن عدد من الشيوخ في البلاد النائية" أو بقصد الجهاد في سبيل الله خاصة أن فلسطين كانت مقصد الحملات الصليبية[3].

كما أن الكثير من أعلام المغرب أقاموا هناك لبضع سنوات، كأمثال الشيخ سيدي صالح حرازم المتوفي بفاس أواسط القرن السادس والشيخ المقري التلمساني صاحب كتاب "نفح الطيب." [4]

وربما كان للحظوة التي يجدها المغاربة في فلسطين دور في عدم التخلف عن زيارة بيت المقدس أثناء زيارتهم للمشرق وهذا ما نوه به الرحالة والكتاب المغاربة من أمثال ابن خلدون وابن بطوطة والعبدري وأبو العباس المقري[5]

وقد زار المقري فلسطين وبيت المقدس في سنة 1029 ويعود له الفضل في إقناع حاكم مدينة غزة في بناء المدرسة التي تقع أمام المسجد الأكبر بالمدينة بعدما رغبه في الأجر

---

[1] عبد الغني بلقيروس، صفحات من جهاد الجزائريين بفلسطين (1948-1949)، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص35.

[2] عبد الحميد بن باديس، «فلسطين الشهيدة»، مجلة الشهاب، أوت1938، ص 01،02.

[3] عبد الهادي التازي، «المغاربة والقدس»، مجلة دعوة الحق، عدد5، أوت1981، الرباط، ص121.

[4] عبد الكاظم العبودي، مرجع سابق.

[5] عبد الله صدقي بطبوطي، المغرب والقضية الفلسطينية (بعض مظاهر الدعم الشعبي)، الجزء الأول، د.م د.ن،2009 ، ص 09،10.

الذي سيلحقه جراء ذلك، كما مر محمد العبدري بفلسطين عند رجوعه من الحج سنة 1291 وكان لمدينة الخليل من زيارته نصيب[1].

وزار الرحالة ابن جبير القدس الشريف مرتين أثناء الفترة التي كان صلاح الدين الأيوبي يستعد لتحرير بيت المقدس وذكر أن كثيرا من المغاربة يخرجون إلى المشرق[2].

ولقد كان للجزائريين والمغاربة عموما نصيب وافر في الدفاع عن حياض بيت المقدس وأكنافه، وفي هذا راسل صلاح الدين الملك الموحدي يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن يطلب منه إرسال نجدة بحرية عاجلة لفك حصار الفرنجة على مدينة عكا. ومما جاء في إحداها: "وأحوج ما كنا إلى النجدة البحرية والأساطيل المغربية" [3]، وقد عرف على المغاربة الشجاعة والمجاسرة وهذا ما شهد به صلاح الدين في رسالته إلى دار الخلافة في بغداد بعد استيلائه على حصن بيت الأحزان، منوها بدور المغاربة في ذلك بقوله: «الرجال الذين يعملون في البحر ويفتكون في البر ومن هو معروف من المغاربة بغزو بلاد الكفر...وهذا مما لم يعهد في الأسطول الإسلامي مثله في سالف الدهر لا في حالة قوة إسلام ولا ضعف كفر»[4]

ونوه المؤرخون المشرقيون بتقدير عساكر المسلمين لفعالية المنجنيق المغربي في دك حصون الفرنجة المنيعة[5]، ومن ذلك ما ذكره ابن عبد الظاهر في فتح حصن صفد على يد الظاهر بيبرس عام 1265 فقال:« ورمى المنجنيق المغربي في هذا اليوم، فأثر آثاراً حسنة».[6]

---

[1] عبد الله بطبوطي، مرجع سابق، ص 10.

[2] بوية مجاني، «دور المغاربة في تحرير بيت المقدس من الصليبين»، في: دراسات وبحوث مغربية (أعمال مهداة إلى الأستاذ الدكتور موسى لقبال)، منشورات مخبر البحوث والدراسات في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة منتوري، قسنطينة،2008 ، ص135.

[3] أبو شامة المقدسي، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، الجزء الثاني، مطبعة وادي النيل، القاهرة، 1288هـ، ص ص 170، 184.

[4] المصدر نفسه، ص14.

[5] أحمد حطيط، << مكانة المغاربة الاجتماعية بدمشق في زمن الحروب الصليبية>>، في: التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص92.

[6] محي الدين ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق ونشر عبد العزيز الخويطر، د د ن، الرياض، 1976، ص 373-374.

وقد شارك الجزائريون في جيش صلاح الدين الأيوبي، ومن قبله في جيش نور الدين زنكي في حرب الصليبيين وتحرير بيت المقدس، وقد قام نور الدين زنكي بتقديم كل التسهيلات للقادمين من الأندلس و المغرب، وأحسن وفادتهم، و أنزلهم أحسن المنازل، وفضلهم في كثير من الأحيان على السكان الأصليين[1] كما قال عن ذلك ابن جبير الأندلسي: « ومن مناقب نور الدين رحمه الله تعالى، أنه كان عين للمغاربة الغرباء الملتزمين زاوية المالكية بالمسجد الجامع المبارك أوقافًا كثيرة منها: طاحونتان وسبعة بساتين وأرضا بيضاء وحماما ودكانين بالعطارين ...وديارا موقوفة لقراء كتاب الله يسكنونها، وأخبرني أحد المغاربة، أن هذا الوقف المغربي، يغلّ إذا كان النظر فيه جيدًا خمسمئة دينار ..»[2] .

ويعتبر عبد العزيز بن شداد بن تميم بن المعز بن باديس أحد القادة العسكريين للسلطان صلاح الدين الأيوبي الذي كان له شهرة واسعة في مقارعة الصليبيين في فلسطين وبلاد الشام عموما وهو من العائلة الباديسية التي أنجبت أيضا إمام النهضة الجزائرية عبد الحميد بن باديس.[3]

وكان جزاء مشاركة المغاربة في محاربة الصليبيين أن أقدم الإفرنج على فرض مكس على المغاربة الداخلين لمدينة عكا دون غيرهم من المسلمين بحجة أن: «طائفة من أجنادهم غزت مع نور الدين أحد الحصون فكان لهم في أخذه غنما ظهر واشتهر، فجزاهم الإفرنج بهذه الضريبة المكسية»[4] وربما كانت الغاية من هذا المكس هو محاولة التفريق بين المسلمين مشارقة ومغاربة، وذلك بإرهاق أهل المغرب بهذه المكوس لتكون حائلا دون انتقالهم وهجرتهم إلى بلاد المشرق[5]

ولعل مشاركة أبو مدين الغوث "الجد" في الصفوف الأمامية لمعركة حطين الشهيرة التي قادها الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي لتحرير القدس (02 أكتوبر 1187)، أدت إلى

---

[1] علي أحمد، «مساهمات الأندلسيين والمغاربة في الحروب الصليبية في مصر والشام»، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع 67، ماي 1997، ص77.

[2] ابن جبير، مصدر سابق، ص 257.

[3] عبد الغني بلقيروس، مرجع سابق، ص36.

[4] ابن جبير، مصدر سابق، ص274.

[5] بوبة مجاني، مرجع سابق، ص 141.

إصابة أبو مدين في ذراعه الذي دفن في تراب القدس الشريف ليكون شاهدا على تلاحم المصير الحضاري لهذه الأمة مشرقها ومغربها، في صراعها الأزلي ضد قوى الطغيان والصليبية ضاربا أروع الأمثلة في التآزر والمؤاخاة ساقيا الأراضي المقدسة بدماء جزائرية.[1]

لقد كانت مشاركة المغاربة في جهاد الصليبيين والدفاع عن مقدسات المسلمين زرافات ووحدانا، وقد ذكر ابن جبير أن عدد أسرى المغاربة لدى الصليبيين كان كبيرا جدا وتم تسخيرهم في الأعمال الشاقة وعوملوا معاملة فضة، ولم يستثن من الأسر حتى النساء فكانت في" أسواقهن خلاخيل الحديد، فتتفطر لهن الأفئدة ولا يغني الإشفاق عنهن شيئا" [2]مما دفع ملوك الشام وأثرياءهم إلى محاولة افتدائهن[3]

2/هجرة المغاربة إلى فلسطين:

ربما يعتقد الكثير أن الروابط التاريخية بين المغاربة والفلسطينيين حديثة عهد بظهور الحروب الصليبية، وهذا الاعتقاد يشوبه كثير من القصور لأن هذه الروابط موغلة في القدم، ضاربة في أعماق التاريخ، وهي تزيد على رابطة الجنس والدين واللغة بما تأصل هناك من روابط وصلات أخرى أدبية واجتماعية وسياسية[4].

فقد ارتبط تاريخ المغاربة بفلسطين منذ الأيام الأولى لدخول الإسلام إلى بلاد المغرب ، فبالإضافة إلى زيارة المغاربة لفلسطين بعد الانتهاء من فريضة الحج طمعا في الأجر والثواب[5] ، فقد بدأت الهجرة المغاربية إلى بلاد الشام منذ فترة مبكِّرة أي الفترة التي أعقبت الفتح الإسلامي للمنطقة، ثم تطوَّرت بشكل لافت وفاعل في العهد الفاطمي، كون أن الدولة الفاطمية قامت من خلال الدعم السياسي والعسكري لقبيلة كتامة المغاربية، ورافق جند من

---

[1] وقف سيدي أبو مدين في القدس الشريف 1320/720م، طبعة خاصة بالقدس عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2009، ص04.

[2] ابن جبير، مصدر سابق، ص 180.

[3] المصدر نفسه.

[4] عبد الرحمن الجيلالي، «تلمسان والقدس الشريف»، مجلة الأصالة عدد26، السنة الرابعة، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر،1975 ، ص104.

[5]عبد الهادي التازي، القدس والخليل في الرحلات المغربية (رحلة ابن عثمان نموذجا)، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مطبعة المعارف، الرباط، 1997، ص11.

كتامة جوهر الصقلي، قائد الخليفة المعز الفاطمي إلى مصر وساعدوه في بسط سلطانه عليها، كما دخلوا معه دمشق[1]، وشكلوا الغالبية في الجيش الفاطمي الذي غزا بلاد الشام وقد استوطن بعضهم في مدينة القدس فيما عرف فيما بعد بـ " حارة المغاربة " الواقعة في الجهة الجنوبية في القدس بجوار الحرم القدسي الشريف[2]

وفي العهد الأيوبي وبعد أن حرر صلاح الدين مدينة القدس عام 1187 أذن لمن أراد من المغاربة الذين شاركوا في هذا التحرير بالعودة إلى ديارهم، ولكن الكثير منهم فضل البقاء في المدينة المقدسة[3]

ومن إحسان صلاح الدين لأهل المغرب أن أقدم على رفع المكوس التي كان يفرضها صاحب مكة على حجيجهم، فكان يغرم الحاج المغربي «على عدد الرؤوس فإذا دخل حاج حبس حتى يؤدي مكسه وإذا كان فقيرا لا يملك فهو يحبس ولا يترك فتفوته وقفه عرفة ولا يدركها...فقرر (صلاح الدين) أن يحمل له في كل سنة مبلغ ثمانية آلاف أردب قمح إلى ميناء جدة»[4]

ومما يدل على كثرة المغاربة بمدينة القدس أن جعل لهم شيخ يتولى أمورهم ورعاية مصالحهم ويمثلهم في المحكمة الشرعية[5]، كما كانت لهم زاوية تعرف بهم وجامع يحمل اسمهم، فضلا على حملهم لمفاتيح الكنيسة المقدسة في بيت المقدس ونظرا لمكانتهم فإنهم يتولون فتح أبواب الكنيسة أمام الحجاج المسيحيين[6] وقد ذكر ابن بطوطة ملاقاته أثناء زيارته للقدس شيخ المغاربة بالقدس المدعو طلحة العبد الوادي[7] وكان شيخ المغاربة يمثل صلة الوصل بين السكان المغاربة من جهة وسلطات المدينة من جهة أخرى ممثلة بالوالي

---

[1] أحمد حطيط، مرجع سابق، ص91.

[2]وقف سيدي أبو مدين في القدس الشريف، مرجع سابق، ص06.

[3]المرجع نفسه، ص06.

[4] أبو شامة، مصدر سابق، ص03.

[5] عبد الكاظم العبودي، مرجع سابق.

[6] بوبة مجاني، مرجع سابق، ص 135.

[7]عبد الكاظم العبودي، مرجع سابق.

أو المتصرف ، وقد أطلقت عليه سجلات المحكمة الشرعية لقب شيخ السادات وأحيانا شيخ المشايخ ، وشيخ المغاربة.[1]

3/أوقاف المغاربة في فلسطين:

تعتبر القدس أرض مباركة ، باركها الله للعالمين « سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله » ، ولهذا تنافس المسلمون من أمراء وسلاطين وأثرياء وحتى عامة الشعب على وقف الدور والأراضي داخل المدينة المقدسة وخارجها ، وكان للمغاربة في هذا الوقف نصيب وافر ، فكانت هناك عشرات الأوقاف العائدة لشخصيات من أصول مغاربية وتعد وقفية حارة المغاربة أول أوقاف المغاربة وقد أوقفها الملك الأفضل نور الدين علي بن السلطان الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي عام 1192.[2]

وقد تجلت انعامات الأفضل على المغاربة أيام سلطنته؛ وعندما أصبح قادرًا على منح الإقطاعات وقف على فقهاء المالكية المدرسة الأفضلية، وبجوارها أوقف قطاعًا من المدينة يقع بجوار المسجد وسور الأقصى من جهة الغرب، ويخرج إليها من أحد أبوابه ، وأضحى معروفًا باسم حارة المغاربة، كانت وقفًا على طائفة المغاربة على اختلاف أجناسهم ذكورهم و إناثهم، شيبهم وشبابهم و كان الوقف حين سلطنة الأفضل على دمشق ولما لم يوجد لها كتاب، فكتب محضرًا بالوقف لكل جهة، وثبت مضمونه لدى حكام الشرع الشريف بعد وفاة الواقف [3].

---

[1]وقف سيدي أبو مدين في القدس الشريف، مرجع سابق، ص07.

[2]المرجع نفسه، ص08.

[3] علي أحمد، مرجع سابق، ص80.

ويعتبر وقف أبو مدين الغوث "الحفيد" أهم أوقاف المغاربة وأكبرها وقد أوقفه الشيخ أبو مدين شعيب بن أبي عبد الله محمد بن أبي مدين الغوث[1] على أبناء الجالية من المحتاجين والفقراء في مدينة القدس عام 1320 ولا يزال الكثير من الجزائريين يذكرون بحسرة ممزوجة بالحنين أوقافهم بحارة المغاربة بالقدس وأراضي قرية عين كارم أو ما يعرف بوقفية الشيخ أبي مدين[2].

وفي سنة 1952 قام القاضي الشيخ شعيب الطالب التلمساني بتكوين لجنة لحماية هذا الوقف من الإهمال والخراب، وفي سنة 1955 زار بيت المقدس أحد المدرسين من مدينة سطيف الشيخ محفوظ لونيسي بعد أدائه فريضة الحج، وذكر أن الوقف الذي وقف عليه يتكون من زاوية ودار أعدت لنزول أهل شمال إفريقيا القاصدين بيت المقدس[3]

[1] أبو مدين الغوث: أبو مدين شعيب بن أبي عبد الله محمد بن أبي مدين شعيب الأندلسي التلمساني، ولد في قطنيانا احدى قرى أشبيلية، درس بفاس وقد ارتحل إلى المشرق حيث أخذ العلم على كثير من علمائها، ثم عاد إلى بجاية حيث استقر بها وكان له مجلس للعلم والفتية بها، وقد جرت عليه آراؤه المعارضة للموحدين في الاعتقاد إلى التضيق عليه، توفي في قرية العباد بضواحي تلمسان حيث دفن بها سنة 1197م، وقد كان له حفيد من ابنه محمد والمعروف بابي مدين الحفيد وهو صاحب الوقف المشهور. انظر: وقف سيدي أبو مدين في القدس الشريف، مرجع سابق، ص38-39.

[2]محمد الطاهر علاوي، العالم الرباني أبو مدين، ج1، دار الأمة الجزائرية، الجزائر، 2004، ص 64-65.

[3] عبد الرحمن الجيلالي، تلمسان والقدس الشريف، مرجع سابق، ص 109-110.

ثانيا/ يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي:

بلغ نفوذ اليهود السياسي والمالي في أواخر العهد العثماني أوجه، حتى إن عملية الاحتكار التي كان يقوم بها الدايات وموظفو الجهاز الإداري كانت لصالحهم في النهاية كما إن نشاطاتهم قد تعاظمت في أواخر عهد الدايات فصار بعضهم يصول ويجول في قصر الداي دون رقيب أو حسيب، فكثرت دسائسهم ومؤامراتهم[1].

ولم ينس الجزائريون كيف قلب اليهود الذي عاشوا في هذه الديار أكثر من ألفي سنة لهم ظهر المجن مباشرة بعدما لاحت بوادر دخول الفرنسيين لميناء سيدي فرج سنة 1830 [2]، حيث بادروا إلى الترحيب بهم، مقدمين قرابين الولاء للسلطة الجديدة، مظهرين الاستعداد لكشف أسرار المسلمين والفرح بزوال الحكم العثماني[3]، فضلا على ذلك فهم (اليهود) برزوا على سطح الأحداث على أنهم ساهموا في هذا الاحتلال من خلال شركتي باكري وبوشناق[4]

فبعض يهود الجزائر الذين فروا إلى مرسيليا في أعقاب حوادث 1805 قد عادوا مع جيش فرنسا الغازي سنة 1830 كمترجمين وقد نزل بقية اليهود إلى شوارع مدينة الجزائر مرحبين ومهللين بالوافد الجديد ومقبلين لهم،[5] ومن الغريب أن أول المتزلفين والمرحبين بالغزاة يعقوب بكري ودوران اللذان قدما للقائد الأعلى هدايا فاخرة، وقد اشتد التنافس على الحظوة

---

[1] كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، 2009، ص 169.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص365.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس (1954–1962)، دار البصائر، الجزائر،2007، ص393.

[4] لقد استطاع باكري وبوشناق إقناع المسئولين الفرنسيين باستيراد القمح الجزائري من شركتهما وقد بلغت ديون الجزائر على فرنسا 24 مليون فرنك التي قامت فرنسا بتخفيضها إلى سبعة ملايين، ثم قرر البرلمان الفرنسي دفع مليون ونصف مليون فرنك المستحقة لليهوديين والاحتفاظ بالباقي، ثم قامت فرنسا بعد ذلك بتجميد الديون المستحقة عليها، فاعتبر الدأي هذا العمل إهانة للجزائر، والحقيقية ان الشركة اليهودية كانت قد تواطأت مع قنصل فرنسا بالجزائر ووزير خارجيتها وقامت بمخادعة حكومة الجزائر مما أدى إلى افتعال أزمة سياسية حادة بين الجزائر وفرنسا انتهت بحادثة المروحة التي كانت السبب المباشر في احتلال الجزائر.
انظر: عفرون محرز، آل روتشيلد وآل بكري وتاليران (الملفات السياسية السرية في تاريخ الشعوب)، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومه، الجزائر،2013.

[5] كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 170.

لدى ديبرمون بين يعقوب بكري ودوران، وقد استطاع بكري أن يكون من أقرب مستشاري القائد العام وحصل منه على امتيازات كبيرة له ولطائفته[1].

وازداد تملق اليهود وترحيبهم الحار بالاحتلال الفرنسي، حيث تقبَّوا بالقلنسوات الحمراء التي كانت محرمة عليهم، وجابوا الشوارع راكبين البغال، وكان ترحيبهم بالغزاة إما رهبا أو رغبا فيهم، وكيدا ومكرا بالمسلمين الذين أطعموهم من جوع وكسوهم من عري، ولم تشفع لهم الأيام الخوالي التي عاشوها مع بعض، وكان اليهود يجلسون على ركبهم عند مرور العساكر الفرنسيين يقبلون أيديهم، ثم يطوفون بالطرقات وهم في أتم زينتهم، راكلين كل من وجدوه من الجزائريين في طريقهم، رافعين أصواتهم مرحبين بالمحتلين "تحيا فرنسا"[2]

لقد مهد اليهود الطريق أمام الفرنسيين ليحتلوا الجزائر، فقد سبق احتلال الجزائر حالة من الضعف والانحطاط العام للإيالة، ولم يكن هذا سوى إفرازا لانحطاط وضعف الرجل المريض، وقد كان لليهود يد عليا في هذا، فقد سيطروا على تجارة البلاد الداخلية والخارجية[3]، ثم صاروا بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر واسطة بينهم وبين الشعب الجزائري، نظرا لإتقانهم للغتين الفرنسية والعربية، وقد استغلوا نفوذهم هذا للانتقام من الأتراك والشعب الجزائري[4].

أحسن اليهود استغلال نفوذهم الجديد لدى المحتل، والفوضى التي سادت البلاد عقب دخول قوات ديبرمون مدينة الجزائر، وحالة القلق والخوف من الغد المجهول، ليبتزوا الناس ويستولوا على أملاكهم، وقد هاجر كثير من أغنياء وأثريا المدينة من عرب وأتراك إلى أزمير وتونس والمشرق عموما بعد تجريدهم من ثرواتهم وممتلكاتهم بالتحايل و التهديد، وحتى باستعمال القوة، وكان اليهود يهددونهم بالتنازل أو الاختيار بين النفي أو القتل بمجرد الوشاية بهم لسلطات الاحتلال، وقد حقق اليهود بهذه الممارسات الانتهازية الجشعة ثروات كبيرة

---

(1) سيمون بفايفر، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، الترجمات التاريخية (أبو العيد دودو)، المجلد الأول، دار الأمة، الجزائر، 2009، ص95-102.

(2) محمد الحبيب بن الخوجة، يهود المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1973، ص83

(3) محمد العربي الزبيري، «تأسيس شركة بكري وبوجناح ودورها في عهد الدأيين حسين ومصطفى باشا»، مجلة الأصالة، ع 24، مارس / أفريل 1975، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، ص117

(4) كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 173.

وأموال طائلة، ساعدهم على تحقيق ذلك معرفتهم الجديدة بشؤون البلاد، وهذا لتغلغلهم في أعلى المستويات الإدارية و المالية للإيالة، ومعرفتهم الجيدة بأغنياء البلاد لاشتغالهم بالتجارة فترة طويلة، وكانوا يعينون الجنود المعتدين، ويدلونهم على المحلات والبيوت التي تحتوي على الأشياء الثمينة لينهبوها كي يعيدوا شراءها منهم بثمن زهيد بعد ذلك، ويقومون ببيعها بأضعاف مضاعفة عندما تهدأ الأمور[1].

سعت الإدارة الفرنسية بالجزائر منذ السنوات الأولى للاحتلال إلى ربط اليهود بالوجود الاستعماري ليكونوا في خدمة المشروع الإمبريالي ولهذا شرَّعت السلطات الفرنسية بالجزائر سلسلة من القرارات والمراسيم قصد إدماج هذه الطائفة بالمجموعة الفرنسية، ولعل أهم هذه القرارات ما يعرف بـ "قرار كريميو" 24 أكتوبر 1870 وهو ينص بالخصوص على إقرار حق المواطنة الفرنسية لهذه الطائفة في الجزائر[2] وبذلك تم إدماج جميع يهود الجزائر البالغ عددهم آنذاك 35 ألف نسمة دفعة واحدة[3]، وقد جاء في نص الأمر «يسمى اليهود الأهالي بالمقاطعات الجزائرية مواطنين فرنسيين، وبناء على ذلك فان وضعهم الحقيقي و أحوالهم الشخصية تكون من هذا التاريخ خاضعة لأحكام القانون الفرنسي، والحقوق المكتسبة إلى هذا اليوم لا يمسها تغيير، وكل التراتيب التشريعية والأوامر والقوانين المخالفة لهذا تعتبر ملغاة»[4]، مما نتج عنه قطعهم من جذورهم التاريخية وأبعدهم عن بقية أفراد الشعب الجزائري المسلم بدون مبرر، وعمق الشعور المعادي لهم بين الأهالي المضطهدين الذين رأوا في قرار التجنيس الجماعي لليهود إهانة بالغة وإجراء مجحفا في حقهم[5].

وقد اعتبر المقراني نداء كريميو تحقيقا لما كان يتوقعه من تسلط اليهود والمدنيين الأوروبيين على الجزائريين وأضاف: "إنني مستعد أن أضع رقبتي تحت السيف ليقطع

---

[1]. صمويل اتينجر، تاريخ اليهود في البلدان الإسلامية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص 365،366

[2]وقد علق البشير الإبراهيمي على هذا القانون بان اليهود من خلاله أصبحوا" فرنسيون بالاستلحاق"

انظر: محمد البشير الإبراهيمي، «أما عرب الشمال الإفريقي»، مجلة البصائر، ع05،1948/04/30.

[3]تذكر الإحصائيات ان عدد اليهود عشية الثورة في الجزائر قد أصبح 120000، وكلهم كانوا يتمتعون بالجنسية الفرنسية. انظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس (1954–1962)، دار البصائر، الجزائر،2007، ص.

[4]يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص93.

[5]ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 367-370.

رأسي...ولا أقبل ان أخضع لحكومة من التجار اليهود"[1]، وهذا ما دفع الحكومة الفرنسية التي كانت تحت "رحمة اليهود" ان تعارض مسألة العفو عن المقراني وأصحابه[2].

هذا المشروع الذي ازداد توهجا بعد إصدار مرسوم كريميو دفع الجزائريين إلى الانفجار ضد اليهود ومناهضتهم، فشهدت الجزائر مواجهات شعبية عنيفة من 1884 إلى 1902، ولعل أحداث قسنطينة تمثل أوج هذا الشعور المعادي لهذه الطائفة، ففي الثالث أوت 1934 قام الجندي اليهودي المخمور "إلياهو خليفة" بتدنيس المسجد الأخضر بقسنطينة وشتم المصلين أثناء وضوئهم وسب ديانتهم وعند هذا الحد انزلقت الأمور لتتحول إلى اشتباكات بين المسلمين وسكان الحي اليهودي لتتسع هذه الأحداث إلى مناطق أخرى، ولم تنته إلا بعد أن خلفت 23 قتيل في صفوف اليهود و 500 جريح، واستشهاد 04 من المسلمين وجرح 79 آخرين[3]، وقد تحرك لهذه الفتنة أبناء فلسطين فجمعوا التبرعات لأهل قسنطينة المنكوبين، وقد أرسل على اثر هذه الأحداث الحاج أمين الحسيني بمبالغ مالية لمعاضدة المنكوبين و الضحايا من سكان قسنطينة[4]، وكان شيكا بخمسين جنيها إسترلينيا وخمس شلنات (أي حوالي ثلاثة آلاف وستمائة وخمس وستون فرنكا)، و تم تحويل هذا المبلغ إلى الجزائر عن طريق بنك إنجليزي، ليتم توزيعهم على العائلات المتضررة حيث استفادة منها نحو 53 عائلة، فكان نصيب كل عائلة يتناسب مع حجم الضرر الذي لحق بها، فكان نصيب بعض العائلات 100 فرنك وأخرى 50 فرنك ومنهم من نال ما بين 25 و 20 فرنك، وقد وزعت هذه الإعانات جمعية العلماء بقيادة عبد الحميد بن باديس وبقي في الصندوق من المبلغ العام نحو 135 فرنكا[5].

---

[1] إبراهيم مياسي، لمحات... من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص152.

[2] جيورج مينيي، تاريخ اليهود في الجزائر، ترجمة: لبنى مسعودي، مكتبة عراس، الجزائر، 2016، ص 159.

[3]فوزي سعد الله، يهود الجزائر: موعد الرحيل، دار قرطبة، الجزائر، 2005، ص 82-86.

[4]مالك بن نبي، العفن (مذكرات)، الجزء الأول (1932.1940)، تر: نور الدين خندودي، دار الأمة، 2007، ص91.

انظر كذلك: مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، دار الفكر، دمشق، 1984، ص319.

[5] عبد العزيز فيلالي، اعتداء اليهود على أهل قسنطينة سنة 1934 (أبعاده الصهيونية ورد الفعل الوطني والعربي)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2014، ص 69.

وقد شارك اليهود إلى جانب المليشيات التي شكلها المعمرون، في قمع المتظاهرين أثناء أحداث 08 ماي 1945[1]، والتي زادت في احتقان الجزائريين من هذه الطائفة[2]، خاصة وأن جراح أحداث قسنطينة لم تندمل بعد، فضلا على تخلف اليهود على المشاركة في هذه المظاهرات خاصة وأنهم قد وعدوا بالمشاركة فيها[3]، وقد فسر الجزائريون هذا التخلف بعلم اليهود المسبق بنوايا الفرنسيين في قمع هذه المظاهرات السلمية[4]

---

[1] شهدت الفترة التي تلت أحداث قسنطينة جوا متوترا بين اليهود والجزائريين وبلغ ذلك شأوا بليغا، وما يشهد على ذلك أن رجال الدين اليهود كانوا قد توجسوا خيفة من مظاهرات 08 ماي 1945، خاصة بعد الإشاعات التي ظهرت عشية المظاهرات والتي حملت أخبارا على أن اليهود مستهدفون في هذه المظاهرات؛ انظر:

Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme Algérienne, T 2، Editions S.N.E.D, Alger, 1981, p‘‘;.

[2] يرى بن جامين ستورا عكس ذلك، فيذكر أن اليهود شاركوا في هذه الأحداث من خلال مشاركتهم في لجان الإنقاذ الشعبي والتي عهد إليها بتنظيم حركة الاحتجاج التي تمخضت عنها حوادث 08ماي 1945م، وقد سلطت عليهم فرنسا أقسى العقوبات جراء ذلك، وكذا قيام السكان اليهود بالاحتجاج ضد الجرائم التي اقترفتها الإدارة الفرنسية في حق المتظاهرين السلميين. انظر: محمد بوالروايح، يهود الجزائر في الكتابات اليهودية المعاصرة المنافي الثلاثة لبنجامين ستورا نموذجا، منشورات مكتبة اقرأ، الجزائر، 2009، ص112.

[3]كان قائد سلاح الطيران أثناء أحداث 08 ماي 1945، هو الجنرال ويس المشرف العام على نشاط الحركة الصهيونية في شمال إفريقيا. انظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس (1954–1962)، دار البصائر، الجزائر،2007، ص405.

[4] قام اليهود يوم 07 ماي 1945 بمظاهرات في مدينة سطيف انطلقوا فيها من عين الفوارة جابوا فيها شوارع سطيف إلى غاية مقهى فرنسا بوسط المدينة، قاموا فيها بحرق صور الماريشال بيتان، مما أوقعهم في ملاسنات مع المعمرين كادت ان تتحول إلى مواجهات، وحسب المجاهد والكشاف "دباح هباش" الذي شارك في مظاهرات 08 ماي فان ذلك ما دفعهم إلى عدم المشاركة في مظاهرات 08 ماي خوفا من انتقام المعمرين

لقاء على هامش الملتقى الوطني "دور الكشافة في أحداث 08 ماي1945"الذي نظمته منظمة قدماء الكشافة إحياء لذكرى 69 لأحداث 08 ماي 1945، دار الثقافة سطيف، 15،16،17 ماي 2014

ثالثا/الحركة الوطنية الجزائرية والقضية الفلسطينية:

لقد أدرك الجزائريون مبكرا الخطر الصهيوني وتفطنوا لحيله رغم ما شاب الجزائريين في تلك الفترة من تعتيم إعلامي وجهل مطبق فرضته السلطة الاستعمارية، وربما مرد ذلك يعود إلى التجربة الجزائرية في التعامل مع اليهود منذ عهود طويلة والتي أتاحت لهم فرصة الاطلاع على أساليبهم الجشعة وفهم نفسيتهم الحاقدة وإدراك أخلاقهم التي تتناقض والأخلاق الإسلامية [1]

وكان لظهور الصحافة في الجزائر نهاية القرن التاسع عشر دور في إيجاد بدائل جديدة في حراكهم القومي والنضالي ونشر الوعي، خاصة وأنه انبرى لحمل راية النضال الثقافي مجموعة من كبار العلماء والصحفيين الذين كان لهم دور بارز في خلق رأي عام تجاه القضايا الوطنية وقضايا العالم الإسلامي ومنها القضية الفلسطينية، ولذلك عرفت الجزائر منذ بداية القرن العشرين إرهاصات صحويه ثقافية وسياسية جعلتها أكثر اهتماما بالقضايا الوطنية والقومية[2]

لقد أبان الخط العام للقلم العربي في الصحافة الجزائرية عن اهتمام بالغ بالقضية الفلسطينية فقد أخذت الحيز الأكبر على صفحاتها دون باقي القضايا، وكان لاهتمام الشخصيات الوطنية بها دور في بلورة رؤية استشرافية جزائرية صقلتها التجربة الاستعمارية، وجعل التجاوب مع قضايا المشرق العربي وعلى رأسها القضية الفلسطينية يتم بنوع من الأصالة في المعالجة والمناقشة وسبق في التنبؤ بها و الإشادة إليها[3] وذلك في وقت كانت فيه الغفلة العربية عن الخطر الصهيوني بل وعن نشاط الجمعيات الصهيونية في البلاد العربية مدعاة للعجب والاستغراب[4]، و في هذا كانت الجرائد المصرية مثلا تنشر الإعلانات عن "المزادات" لبيع أرض فلسطين لليهود باعتبارهم "أبناء فلسطين البررة" في وقت كانت المظاهرات العربية تجتاح أرض فلسطين سنة 1935 ضد الاستعمار والاستيطان اليهودي[5]

---

[1] عبد الله الركيبي، الأوراس في الشعر العربي ودراسات أخرى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص182.

[2] صالح خرفي، عمر بن قدور الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984، ص26

[3] صالح خرفي، الجزائر والأصالة العربية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص33.

[4] محمد عمارة، من أعلام الإحياء الإسلامي، دار الشروق الدولي، القاهرة، 2006، ص50.

[5] عواطف عبد الرحمن، الصحافة الصهيونية في مصر(1897-1954)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1980، ص164.

كل هذا كان يحدث علنا في البلاد العربية، ويواكب النشاط الصهيوني والاستعماري المحموم في الغرب لتمكين الصهيونية من فلسطين؛ كانت جل النخبة العربية تعيش "غفلة مذهلة" عن مخططات الصهيونية ومشاريعها في المنطقة [1]

وفي هذا الجو العربي كانت الجرائد الجزائرية تفضح المشاريع الصهيونية وتنور العامة بدسائسهم وتعد جريدة ذو الفقار لصاحبها عمر راسم[2] أول جريدة جزائرية ناطقة بالعربية تحذر من الخطر الصهيوني وتدعو المسلمين إلى التفطن لمكائده، ويعد عمر راسم (عدو اليهود على الإطلاق كما ينعت نفسه) من أوائل الذين تفطنوا لما يحاك ضد فلسطين، فهو منذ سنة 1909 أي منذ بداية عهده بالصحافة أبدى اهتماما خاصا بهذه القضية المصيرية، وتعد مقالاته بمثابة دق ناقوس الخطر من الخطر الداهم على الأمة الإسلامية[3]، وفي هذا الإطار أعاد راسم نشر مقالة لرشيد رضا[4] نقلها من المنار بعنوان "المسألة الشرقية والصهيونية" وعارضه في تصوره لحل المشكلة نافيا وجود حلولا وسطى ترضي اليهود وتحفظ للعرب والمسلمين حقوقهم في فلسطين و القدس و قال: «إن اتفاق زعماء العرب الفاتحين وأهل البلاد مع زعماء اليهود مستحيل، لأنه اعتراف بزعامة اليهود، فلا يحق لغير العرب وهم أبناء إبراهيم الأصفياء الموعودون بتلك البقعة المطهرة أن يملك تلك الأرض، لا لغير راية الإسلام أن تخفق عليها، ما دام في عرق العرب دم و في أجسام المسلمين روح»[5]

---

[1] سهام نصار، اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية، دار العودة، بيروت، 1980، ص09.

[2] عمر راسم (1884-1959): ارتبط اسم عمر راسم في تاريخ النهضة الجزائرية الحديثة بمجالات متعددة وقد عرف بمحاولاته الرائدة في إنشاء صحافة وطنية ملتزمة، و اشتهر في عالم الفن بخطه العربي المغربي الجميل وبرسوماته الزخرفية الرائعة كان عمر راسم يستعمل اسم مستعار "ابن المنصور الصنهاجي" ويصدر باسمه جريدته "ذو الفقار"، التي كان يحررها بمفرده حيث يكتب مادتها بخطه ويرسم رسوماتها بريشته، كما أصدر جريدة الفاروق رفقة عمر بن قدور الجزائري، كما كان راسم ينشر مقالاته الثورية في عديد المجلات العربية و الفرنسية مثل الحق الوهراني، والجرائد التونسية مثل ، المرشد ومرشد الآمة، النجاح، والمباحث والمغربية مثل السعادة انظر: محمد ناصر، «عمر راسم المصلح الثائر»، الثقافة، ع 30، ديسمبر- جانفي 1976، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، ص 11-21.

[3] محمد ناصر، عمر راسم المصلح الثائر، كولوريوم، ط 2، الجزائر، 2013، ص ص 41،47.

[4] عد محمد عمارة رشيد رضا أول المحذرين من الحركة الصهيونية بل «المتفرد بالقضية في الساحة الإسلامية لخطر المشروع الصهيوني على فلسطين والعرب وعموم فلسطين» وربما لو اطلع عمارة على كتابات راسم في هذا المجال لأدرك أنه كان السباق في هذا المضمار انظر: محمد عمارة، من أعلام الإحياء الإسلامي، دار الشروق الدولي، القاهرة، 2006، ص50.

[5] صالح خرفي، الجزائر والأصالة العربية، ص35.

وتعد جريدة "ذو الفقار" لصاحبها عمر راسم أول جريدة عربية اكتشفت الخطر الصهيوني ونبهت عليه[1]، وسار على خطى راسم محمد سعيد الزاهري الذي فضح النشاط الصهيوني بالجزائر وخارجها خلال العشرينات من القرن العشرين وقد عبر عن اهتمامه الباكر بذلك في جريدة "البرق"

والمتتبع لعناوين المقالات الصحفية في الصحافة الجزائرية العربية في فترة العشرينات والثلاثينات يدرك مدى أهميتها في كشف المؤامرات الصهيونية في وقت مبكر أي قبل وعد بلفور كما وقفت بالمرصاد لدسائس الصهاينة وكشفت خططهم و مآربهم التي تهدد العالم الإسلامي والنشاط الصهيوني في الجزائر[2] وكانت بذلك الصحافة الجزائرية ومن ورائها النخبة المثقفة ثقافة عربية إسلامية بأعمال روادها وكتاباتهم تمثل تلاحما عضويا بين الجزائريين والقضية الفلسطينية ومعبرة عن الشعور القومي الكامن في نفوس الجزائريين تجاه إخوانهم في أرض فلسطين[3]

1/رؤية الحركة الوطنية لتطورات القضية الفلسطينية:

إن اهتمام الجزائر بالقضية الفلسطينية كان منذ أيامها الأولى و الجزائر لا زالت تقبع تحت نير الاحتلال الفرنسي تناضل وتصارع من أجل البقاء والانعتاق[4]، فعندما انجلت للعيان خطط الصهاينة بعد وعد بلفور والانتداب البريطاني كان قد مر على احتلال الجزائريين قرابة قرن، في هذه الظروف ربما كان ما يعيشه الجزائريون تحت الإستدمار، يشكل حائلا دون التفكير فيما يقع في فلسطين، لكنهم على العكس من ذلك وعلى اختلاف

---

[1] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، في: آثار الأستاذ أحمد توفيق المدني، المجلد الثامن، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 458.

[2] تاونزة محفوظ، قضايا المشرق العربي السياسية والتحررية في الصحافة العربية الجزائرية (1920-1956)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، ص 109-117.

[3] صالح خرفي، الجزائر والأصالة الثورية، ص36.

[4] عبد الرحمن شيبان، الجزائر وفلسطين بين قوة الحق وحق القوة، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص57.

مشاربهم الفكرية وتنوع توجهاتهم و أيديولوجياتهم، فقد شغلت القضية الفلسطينية اهتمامات جل الجزائريين[1]

وقد تباينت مواقف الجزائريين تجاه القضية الفلسطينية تباين تيارات الحركة الوطنية واختلاف رؤاها الفكرية ومرجعياتها الإيديولوجية، وبدت مواقف التيارين الاستقلالي والإصلاحي أصدق لهجة و أكثر جرأة و وضوحا ومساهمة في تنوير الرأي العام الجزائري آنذاك بحقيقة ما يجري و ما يحاك ضد مقدسات المسلمين في القدس، وكانت مرجعية التياران (الاستقلالي و الإصلاحي) تجعل من موقفهما من الحركة الصهيونية واضحا لا لبس فيه، انطلاقا من أن الحركة الصهيونية ما هي إلا امتداد للمد الاستعماري الغربي الذي يسعى إلى السيطرة والاستغلال المادي ويصبو إلى المسخ الثقافي ويدعو إلى التملص من الانتماء القومي والعقائدي.

أ/الاتجاه الاستقلالي:

كانت مواقف التيار الاستقلالي أكثر جرأة وأشد "راديكالية" فموقفها من القضية الفلسطينية انطلق من اعتبارها قضية تصفية استعمار وأن الاستعمار كله ملة واحدة فلا فرق بين الاستعمار الفرنسي في الجزائر ولا الإيطالي في ليبيا ولا الإنجليزي–الصهيوني في فلسطين، ولم يغير الاتجاه الاستقلالي من مواقفه رغم تعديل برامجه وتغيير الواجهات والتسميات انطلاقا من نجم شمال إفريقيا مرورا بحزب الشعب وانتهاء بحركة انتصار الحريات الديمقراطية بل بقي ثابتا على مواقفه لم يتراجع عنها قيد أنملة.

---

[1] وقد كتب البشير الإبراهيمي في مناسبة عيد الفطر المبارك:

للناس عيد ولي هَمّان في العيد؛

فلا يغرنك تصويبي وتصعيدي؛

همّ التي لبثت في القيد راصفة؛

قرناً وعشرين في عسف وتعبيد؛

وهمّ أخت لها بالأمس قد فنيت؛

حماتها بين تقتيل وتشريد؛

انظر: محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام الإبراهيمي، الجزء الرابع ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997، ص 215.

كان حزب الشعب يولي اهتماما بالغا للقضية الفلسطينية التي اعتبرها قضية العرب والمسلمين دون استثناء وأن واجب الانتماء يفرض عليهم النصرة لإخوانه في فلسطين، وقد عبر الحزب عن موقفه بصراحة من خلال جريدة "الأمة" التي كانت تخصص قسما من صفحاتها أطلقت عليه "عبر الشرق الإسلامي" كانت تتابع فيه أخبار المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإنجليزي والاستيطان اليهودي[1]

ومع حلول الثلاثينات من القرن العشرين أصبحت مواقف الجزائريين جلية تجاه القضية الفلسطينية[2]، فقد اتصل مصالي الحاج بقادة العمل الفلسطيني، حيث أكد لكل من الشيخ أمين الحسيني الذي التقى به في أكتوبر 1931، و أحمد حلمي باشا . رئيس حكومة فلسطين . الذي التقى به في نوفمبر من نفس السنة ، أكد لهما دعم الجزائريين لإخوانهم في النضال، وبحث معهما طرق دعم القضية الفلسطينية[3] وكان للجنة سوريا ـ فلسطين التي يرأسها شكيب أرسلان[4] دور في التقارب بين المشرق و المغرب، وذلك من خلال التعاون بين الحركتين: النجم ولجنة سوريا ـ فلسطين وكان لهذا التقارب دور في دعم الحركة الوطنية على الجبهتين الجزائر و فلسطين[5]

---

[1]ميلود فتاتة، نظرة الحركة الوطنية الجزائرية لقضايا التحرر في المشرق (1930-1954) (مصر، سوريا، فلسطين)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص110.

[2] المرجع نفسه، ص98.

[3] إبرير حمودي، الحركة الوطنية الجزائرية ومواقفها من القضية الفلسطينية (1917 -1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر،2001/2002، ص107.

[4]لقد اتهمت الدوائر الصهيونية في فرنسا شكيب أرسلان بانه يتعاون مع ألمانيا وإيطاليا ضد فرنسا، ويصنفون من يتعاون معه، أو يدور في فلكه، بانه عميل للفاشية والنازية، فقد اتهمت جمعية العلماء وحزب الشعب بذلك. انظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الرابع، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص132.

[5] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الرابع، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص126.

ربطت مصالي بشكيب أرسلان علاقات وطيدة، وكان هذا الأخير معجب بشخص مصالي حتى قال فيه: « لو كان في العالم الإسلامي عشرة شبان كمصالي الحاج لتحرر منذ زمن بعيد» وربما التأبينية التي أقيمت لشكيب في نادي المولودية في اليوم الأربعين من وفاته بالجزائر العاصمة تدل على قيمة الرجل في أوساط التيار الاستقلالي الجزائري، حيث اكتظ النادي بالوافدين على اختلاف أجناسهم ومشاربهم ومستوياتهم ومما قاله مصالي في رسالة له تليت على المستمعين: «وطني غيور، ومكافح لا يمل وهب نفسه وماله ونفوذه الأدبي وبصيرته الثاقبة بصيرة السياسيين العظماء، وهبها كلها لخمسمائة مليون من المسلمين موزعين على الأرض...ما يزال حيا في قلوبنا و أفكارنا، وسيبقى حيا بأفكاره الأدبية، وآرائه الثاقبة إلى الأبد وسوف لا يفنى أبدا لأن مثال شكيب أعظم من الفناء» انظر: محمد علي الطاهر، ذكرى الأمير شكيب أرسلان (المرائي وحفلات التأبين وأقوال الجرائد)، دار البابي الحلبي، القاهرة، 1947،ص295.

ومع اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى بفلسطين سنة 1936 –التي أعقبت استشهاد عز الدين القسام– نظم حزب الشعب حملات تعبئة و اكتتاب وأشرف زعيم الحزب على مهرجان شعبي ضخم بالجزائر العاصمة وحضره آلاف الأنصار والمشاركين ودعا فيه لوقف المجازر في حق الفلسطينيين ونصرة المرابطين و المجاهدين في أرض فلسطين[1]، و أسس النواب الجزائريون المنتمون لحزب الشعب "الهيئة الجزائرية لمساعدة فلسطين العربية" ووزعت بالجزائر نسخ من كتاب "النار و الدمار في فلسطين"[2] الذي كشف جرائم الإنجليز والصهاينة في حق الفلسطينيين، كما نشطت الصحف والنشرات السرية والمنابر الثقافية في التشنيع على الإنجليز وجرائمهم وسكوتهم المطبق على مجازر المليشيات اليهودية، وقد انبرت جريدة الشعب الناطقة باسم الحزب إلى الرد على أصحاب الحلول الجزئية و في هذا الإطار ردت على الأمين العمودي عندما طلب الإذن من اليهود بالاشتغال بالقضية الفلسطينية، مستغربة من هذا الاستئذان الذي لا معنى له خاصة بعد جمع يهود الجزائر الملايين و إرسالها إلى المؤتمر الصهيوني.

وقد حاربت السلطات الفرنسية هبة الجزائريين وتضامنهم مع إخوانهم الفلسطينيين فحجزت الكثير من النشرات والمطبوعات واعتقلت الكثير من الفاعلين في هذا الإطار وقدمتهم إلى المحاكمة وعلى رأسهم مفدي زكريا وحسين الأحول[3]

وقد ثارت ثائرة الحزب عندما جاءت قرارات لجنة التقسيم لصالح الصهاينة سنة 1937، واعتبر القرار جنوحا للصهيونية وراعيتها الإمبريالية الإنجليزية على حساب الفلسطينيين أصحاب الأرض الحقيقيين، وحذر من عواقب قرار التقسيم الذي حسبه يهدد أمن الأقطار العربية قاطبة[4]

---

[1]أحمد أبو جزر، العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الاحتلال الفرنسي: مواقف وأسرار، دار هومة، الجزائر، 2004، ص201.

[2]أصدرت كتاب "النار والدمار في فلسطين" اللجنة العليا في فلسطين التي يترأسها المفتي أمين الحسيني ويحتوي على أكثر من ثمانين صفحة ومدعم بخمسين صورة تكشف الجرائم التي ارتكبها الإنجليز واليهود في فلسطين

[3]إبراهيم بلقيروس، ص49–51.

[4]يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية(1830_1954)، دار هومه، الجزائر، 2014، ص210.

وكرد فعل على قرار التقسيم سارع الحزب إلى تشكيل "لجنة الدفاع عن فلسطين العربية" ونظمت اللجنة اجتماعات في فرنسا و الجزائر، كان آخرها اجتماع يوم 09 أوت 1937 الحاشد، وقد عبرت الجماهير الجزائرية عن مساندتها المعنوية والمادية لإخوانهم المجاهدين في أرض فلسطين، وقد دعا مصالي الجزائريين إلى المشاركة في حركة الاحتجاج المناوئة لقرار التقسيم و المساهمة بالتبرعات العينية لصالح الإخوة الفلسطينيين[1] فانطلقت عملية الجمع يوم 13 أوت 1937 وأعلنت اللجنة أنها عازمة على إرسال ما تم جمعه إلى سماحة الحاج أمين الحسيني – مفتي القدس– و أن أبواب مقرها في الجزائر العاصمة تبقى مشرعة صباح مساء لأجل إتمام العملية، حيث تمكنت اللجنة في 16 سبتمبر من نفس السنة من إرسال ما قيمته خمسة آلاف وستة مائة و أربعين فرنك[2]، رغم ملاحقة البوليس السري الفرنسي لأعضاء الحزب من جامعي التبرعات لصالح القضية الفلسطينية في المقاهي والدكاكين والزج ببعضهم في السجون ومصادرة أوراق الاكتتاب والأموال المجمعة[3] وقامت كذلك نخبة من تلمسان بجمع مبلغا معتبرا من الأموال وتم إرساله عن طريق مجلة الرسالة[4]

وقد صادق الحاضرون في اجتماع 19 أوت على جدول الأعمال والمتضمن للنقاط التالية:

1–إستنكار السياسة الإمبريالية الإنجليزية المنتهجة في فلسطين، والتي تسعى إلى تأسيس وطن قومي لليهود.

2–الوقوف بشدة ضد مشروع التقسيم الذي يهدد الدول العربية المجاورة.

3–تضامن الجزائريين مع قادة النضال الفلسطيني وعلى رأسهم أمين الحسيني ورجال اللجنة الذين يعبرون عن الطموحات الوطنية للشعب الفلسطيني.

---

[1] يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر (1897–1962)، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص266.

[2] محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين(1919–1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص150.

[3] المصدر نفسه، ص ص 128–129.

[4] عبد الرحمن الجيلالي، مرجع سابق، ص109.

4-ايصال ندائهم الداعي إلى رفض قرار التقسيم والاحتجاج عليه إلى كل المسلمين سواء في الجزائر أو باقي الأقطار العربية والإسلامية والمطالبة باستقلال فلسطين العربية[1].

وفي هذا الإطار قام الحزب بتوجيه برقية شديدة اللهجة إلى عصبة الأمم، واعتبر أن قضية فلسطين هي قضية كل العرب والمسلمين وأن تقسيمها يهدد أمن الأقطار العربية، ودعا الجزائريين إلى التوحد في سبيل إغاثة فلسطين الشهيدة وتسجيل موقف مشرف في سبيل حرمة العرب والمسلمين[2]

وجاءت الحرب العالمية الثانية، لتضع خارطة جديدة للعالم، و كانت نهايتها بداية لمتغيرات جديدة على المستوى العالمي كانت في صالح الحركة الصهيونية في سعيها الحثيث من أجل إنشاء "دولة إسرائيل"[3]، وفي الجزائر جاءت هذه الأحداث لتزيد مواقف التيار الاستقلالي صلابة و اتحادا فقد وجه حزب الشعب رفقة ممثلي الحركة الوطنية المغاربية مذكرة إلى لجنة التحقيق البريطانية الأميركية حول القضية الفلسطينية يوم 04 مارس 1946 فضحوا فيها النوايا الصهيونية ضد فلسطين[4].

كما أرسل الشاذلي المكي ممثلا عن حزب الشعب الجزائري بالاشتراك مع قادة الحركة الوطنية المغاربية (الحبيب بورقيبة ممثلا عن الحزب الحر الدستوري التونسي، وعمر الغويلي الناشر نيابة عن ليبيا، وأحمد مليح مندوبا عن حزب الاستقلال المغربي) في 04 مارس 1946 مذكرة بشان فلسطين إلى لجنة البحث بالجامعة العربية اعتبرت فيها: «توجيه المطامع اليهودية نحو فلسطين التي سوف يذب عنها العرب مهما كان الثمن وبجميع الوسائل؛ فيخلق موطنا للحرب والفتنة في نقطة ليس اكثر منها حساسية في الشرق الأوسط ويتسبب في مصائب لا حصر لها تلحق بيهود العالم بأكمله، أولئك الذين يحيون منذ قرون في امن وسلام بالبلدان التي أوتهم»[5]

---

[1] يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية(1830_1954)، مرجع سابق، ص204-205.

[2] يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر (1897–1962)، مرجع سابق، ص267.

[3]كمال الشعث، القدس الجريح محور الصراع الأبدي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 333-.

[4]مناصرية، النشاط الصهيوني، مرجع سابق، ص268-269.

[5] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: P.1.24، (دائرة الوثائق، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 265)، 1946/03/04.

جاءت حركة انتصار الحريات الديمقراطية محل حزب الشعب حيث حافظت على نفس مواقف و آراء التيار الاستقلالي من القضية الفلسطينية وظهر ذلك جليا في جرائدها "المغرب العربي" و"الجزائر الحرة" حيث عبرت جريدة المغرب العربي على استهجان الحزب لقرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947 والقاضي بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيمها إلى دولتين عربية و يهودية، ومنطقة دولية تشمل الأماكن المقدسة[1]، واعتبرت الحركة القرار كارثيا محطما لسيادة الشعوب، حيث وضعت بذلك أكثرية عربية تحت تصرف أقلية صهيونية إمبريالية، تسعى لاحتلال الشرق الأوسط برمته[2].

وأعلنت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عن رفضها لهذا القرار الخطير واعتبرت هيئة الأمم بموافقتها على هذا القرار الجائر آلية من آليات الاستعمار والإمبريالية، كون هذا القرار مناقضا لمبادئ الهيئة وسابقة في تاريخها بأن تمنح وطن للغرباء على حساب أصحاب الأرض الحقيقيين[3]

كما انتقدت حركة الانتصار مواقف الدولة الغربية المنحازة لصالح الصهيونية، فالولايات المتحدة ساندت القرار حسب الحركة من أجل مصالحها الانتخابية، أما التأييد البريطاني فمرده مصالحها الاقتصادية وأكثر دقة مشروع مارشال، أما فرنسا فساندت قرار التقسيم تشفيا في الجامعة العربية، ورأت الحركة في تأييد المعسكر الشيوعي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي للقرار من أجل إيجاد قدم صدق في الشرق الأوسط وضرب الإسلام والجامعة العربية.

كما أسس الوطنيون المغاربة بفرنسا، من خلال المنظمات الطلابية والحركات العمالية في باريس" جمعية أصدقاء فلسطين العربية"[4]، وقد استغلت هذه المنظمات الظروف المساعدة في باريس من توفر جو الحريات و الديمقراطية لممارسة مثل هذه الأنشطة و التظاهرات،

---

[1] جلال يحي وآخرون، الحركة الصهيونية والعالم العربي في ظل 06 أكتوبر، نشأة المعارف، القاهرة، 1996، ص".

[2] يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني، مرجع سابق، ص271.

[3] قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية الحديثة، بيروت، 1985، ص".

[4] ميلود فتاتة، مرجع سابق، ص136

فكانت تحث الجاليات العربية و الإسلامية من أجل الوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية وإظهار المزيد من الدعم، وفي هذا الإطار أقامت الأحزاب المغاربية الثلاثة بباريس تظاهرة في 03 نوفمبر 1947 و بحضور ممثل اللجنة العربية العليا لفلسطين وبعض الشخصيات السياسية العربية حيث أكد ممثل حركة الانتصار أمام عشرة ألاف شخص أن الصهيونية والإمبريالية وجهان لعملة واحدة و أن حركة الانتصار تقف ضد الصهيونية والإمبريالية[1].

كما نظمت هذه الحركات مهرجانا شعبيا أوصت في ختامه بتوجيه احتجاج إلى هيئة الأمم المتحدة ضد قرار التقسيم، كما تم توجيه رسالة إلى الجامعة العربية تضامنا مع الشعب الفلسطيني و نضاله ضد الصهيونية و الإمبريالية.

وكان لمكتب المغرب العربي في القاهرة دور كبير في دعم القضية الفلسطينية وقد تجسدت مواقف الدعم هذه من خلال نشاط المكتب، وذلك بإشرافه على تحويل الراغبين من المغاربة في الجهاد بفلسطين و تمكن من توجيه الكثير منهم[2] و في هذا الإطار نظم مكتب المغرب العربي العديد من التظاهرات و الأنشطة الداعمة للقضية الفلسطينية، وكان المهرجان الشعبي الذي نظمه مكتب المغرب العربي في دار الشبان المسلمين بالقاهرة في 28 مارس 1947 بمناسبة ذكرى استشهاد أحد القادة الفلسطينيين "عبد الرحيم الحاج أحمد"؛ قد ذكرّ الشعوب العربية بوجوب تقديم الدعم للأخوة الفلسطينيين[3]، كما أصدر مكتب المغرب العربي بالقاهرة بيانا اعتبر فيه ما يحدث في فلسطين فرصة سانحة للشعوب العربية للانعتاق والحرية[4]، كما أرسل الحبيب ثامر مدير مكتب المغرب العربي برقية لرئيس الجامعة العربية، بين فيها جهوزية المغاربة الموجودين في مصر للنضال من أجل تحرير فلسطين.

وبحلول عام النكبة قامت حركة الانتصار بتعبئة الجزائريين في مدن باريس و ليون، وتجنيدهم لصالح القضية الفلسطينية فقد جمعوا أيام 25-27 جانفي 1948 مبلغا قدره أربعة عشر ألفا وستمائة وسبعين فرنكا فرنسيا[5]، فضلا عن تجنيد الحزب للمتطوعين للقتال، حيث

---

[1] ميلود فتاتة، مرجع سابق، ص130

[2] إدريس الرشيد، ذكريات من مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربي للكتاب، تونس، 1981، ص150.

[3] المصدر نفسه، ص 112

[4] ميلود فتاتة، مرجع سابق، ص 147

[5] مناصرية، النشاط الصهيوني، مرجع سابق، ص272.

تم توزيع بيان في نفس الشهر باسم جمعية شمال إفريقيا يعلن فيه عن بداية تسجيل المتطوعين و عن تأسيس فرقة الأمير عبد القادر[1]، وكان الراغبون في ذلك ملزمون بإحضار جواز سفر إلى بلجيكا ليتم توجيههم من هناك إلى المشرق، وكان كل ذلك يتم بتشجيع من سفارات الدول العربية والإسلامية في باريس[2]، وقد عارض مصالي دخول الجيوش العربية للمعركة كجيوش نظامية بل رأى ان يكونوا كمتطوعين، وقد ذكر المناضل الليبي إبراهيم المشيرقي الذي زار الجزائر سنة 1948 أنه ناقش بمعية مصالي أوضاع الأمة العربية و كان على رأسها قضية فلسطين، وقد ذكر المشيرقي أن مصالي بمجرد أن سمع باجتماع الدول العربية للدخول في حرب ضد اليهود، أخذ يضرب كفا على كف وهو يردد «لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم...ضاعت فلسطين من اليوم... ومن بداية المعركة.. لقد ضحك عليهم ان يساعدوا الفلسطينيين بالسلاح والمال وأن يلبسوا الجنود لباس المناضلين العاديين... وان يدخلوا متطوعين مدنيين.... فكل الغرب مع "إسرائيل". ومع "إسرائيل" في الميدان ولكن بدون إعلام.. وستصبح الجيوش العربية تحت قيادة بريطانيا عن طريق ملوكها» [3]، وأضاف مصالي: «ستسمع عن الخيانات ما يصم الآذان.. وستشاهد ما يعمي الأعين.. وستصبح المعركة لعبة شطرنج بين متبارين بريطانيين.. وستكون فلسطين مقبرة المسلمين والمسيحيين» [4]

كان ما توقعه مصالي صحيحا فقد انهزم العرب وأعلن الكيان الصهيوني عن قيام دولته، وعلى اثر ذلك عقدت اللجنة المركزية لحركة الانتصار اجتماعا في الجزائر العاصمة مع نهاية ديسمبر 1948، هددت فيه الحكومة الفرنسية بمقاطعة اليهود ومضاعفة الأحداث معهم عبر كامل القطر الجزائري وذلك في حالة إقدام فرنسا على الاعتراف بالدولة العبرية[5]

كما شكل نواب حركة الانتصار وفدا برلمانيا بقيادة لمين دباغين ومسعود بوقادوم حيث قابل الوالي العام الفرنسي واحتج لديه على إنشاء اليهود مراكز تدريب على الأرض الجزائرية

---

[1] سهيل الخالدي، إشعاع المغرب على المشرق، ص210.

[2] مناصرية، النشاط الصهيوني، مرجع سابق، ص272.

[3] الهادي إبراهيم المشيرقي، قصتي مع ثورة المليون... شهيد، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص45.

[4] المصدر نفسه.

[5] يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني، مرجع سابق، ص272.

بتواطؤ من السلطات الفرنسية وكذلك اتخاذ اليهود للسواحل الجزائرية كمراكز انطلاق نحو فلسطين المحتلة وحذروه من مغبة هذه الابتزازات الصهيونية التي قد تفضي إلى ما لا يحمد عقباه، وإلى الإخلال بالأمن العام في البلاد[1].

وقد تطور موقف حركة الانتصار الداعم لقضية فلسطين، حيث أنشأ نواب الحركة ومندوبوها بالمجلس الجزائري "الهيئة الجزائرية لمساعدة فلسطين العربية"، وما لبث أن لحقت بها مختلف الأطراف الفاعلة في الساحة الجزائرية حيث نجد إلى جانب مصالي الشيخ الطيب العقبي عن جمعية العلماء؛ فرحات عباس ممثلا للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وقد وافق الجميع على إرسال برقيات إلى الجامعة العربية وإلى هيئة الأمم المتحدة وإلى الحكومة الفرنسية، كما اتفقوا على إنشاء لجنة تنفيذية مركزية للهيئة تفتح فروعها في مختلف ربوع الجزائر.

كما أظهر قادة الحركات الوطنية المغاربية استياء كبيرا لمواقف فرنسا من قيام الكيان الصهيوني بعد موافقتها على قبول "إسرائيل" في منظمة الأمم المتحدة، وردت الأحزاب المغاربية الثلاثة وهي حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري الجديد التونسي وحركة الانتصار بتوجيه رسالتين إلى وزير الخارجية الفرنسي، الأولى في 24 ماي 1948 والثانية في02 ديسمبر 1948 أدانت فيهما سياسة الحكومة الفرنسية المؤيدة لإقامة دولة الكيان الصهيوني [2]

لقد تحرك نشطاء التيار الاستقلالي في الجزائر في كل الاتجاهات، وعلى كل الأصعدة، سواء على الصعيد الداخلي وذلك من خلال التحسيس بخطورة المرحلة التي تمر بها فلسطين والجزائر، أو خارجيا من خلال تنسيق المواقف مع الأشقاء وذلك في سبيل تظافر جهود جميع العرب والمسلمين من أجل تحرير فلسطين، فقد قرر مصالي الحاج إيفاد محمد خيضر لفتح مكتب للحزب في القاهرة و ذلك لمواصلة النضال من أجل القضايا العادلة في العالمين

---

[1] **أبو جزر، مرجع سابق، ص154-155.**

[2] **Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme Algérienne 2، Editions S.N.E.D, Alger ,1981 pp ‘‘:‘‘ .**

العربي و الإسلامي و الذي كان الشاذلي المكي قد بدأه من خلال تمثيله لحزب الشعب قبل الحرب العالمية الثانية[1].

ب/الاتجاه الإصلاحي:

جاءت مواقف الإصلاحيين الجزائريين من القضية الفلسطينية نابعة من المرجعية الدينية لهذا التيار، و أن كارثة فلسطين لا تهم الفلسطينيين فقط بل هي مأساة عظمى حلت بالعرب والمسلمين[2]، فقضية فلسطين في جوهرها و حقيقتها و اعتبارها التاريخي قضية إسلامية :«من حيث أن فيها المسجد الأقصى- ثالث المساجد المقدسة في الإسلام-، وهو أول قبلة صلى إليها المسلمون قبل الكعبة»[3]، و قضية عربية لأن فلسطين « قطعة من جزيرة العرب و موطن عريق لسلائل من العرب استقر فيها العرب أكثر مما تمكنت اليهودية وغلب عليها القرآن أكثر مما غلبت التوراة و سادت فيها العربية أكثر مما سادت العبرية»[4] واعتبر الإبراهيمي أن : « فلسطين وديعة محمد عندنا و أمانة عمر في ذمتنا و عهد الإسلام في أعناقنا، ولئن أخذها اليهود منا و نحن عصبة إنا إذا لخاسرون» [5].

وربما هذه النظرة الدينية القومية للقضية هو ما جعل موقف التيار الإصلاحي الأكثر بروزا من بين مواقف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، فجرائد ومجلات هذا التيار مثل الشهاب وصوت الشعب والبصائر تشهد على ذلك، وقد شنت الشهاب منذ نهاية العشرينات وطوال الثلاثينات حملة شعواء على الانتداب البريطاني على فلسطين [6] و الذي اعتبره أبو يعلى الزواوي «اعتداء و جورا، لا يجوز شرعا و لا قانونا عند جميع الأمم الدائنة بالشرائع السماوية أو المتحاكمة للقوانين الوضعية»[7]

---

[1] ابرير حمودي، مرجع سابق، ص65.

[2] أحمد مريوش، «القضية الفلسطينية في اهتمامات الطيب العقبي»، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، عدد09، 1995، ص 241.

[3]- محمد البشير الإبراهيمي، أثار الإمام الإبراهيمي، الجزء الرابع، مصدر سابق، ص393.

[4]- محمد البشير الإبراهيمي، «تصوير فجيعة فلسطين»، جريدة البصائر، ع05، 1947/09/05.

[5]- محمد البشير الإبراهيمي، «العرب واليهود في الميزان عند الأقوياء»، جريدة البصائر، ع22، 1948/02/09.

[6]عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945)، الشركة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر، 1981، ص 357-358.

[7] أبو يعلى الزواوي، «فتنة فلسطين دعواي ونظري فيها»، جريدة البصائر، ع80، 03 /1937/09، ص08.

وقد برزت مواقف الاتجاه الإصلاحي في الحركة الوطنية الجزائرية من القضية الفلسطينية حتى قبل تأسيس جمعية العلماء سنة 1931، من خلال مواقف بعض رجال الجمعية، وذلك راجع في الأساس لتأثر مصلحي الجزائر بأفكار و آراء مدرسة جمال الدين الأفغاني و محمد عبده، و قد كان لنشاط الأمير شكيب أرسلان[1] كذلك أثر معتبر في بلورة آراء ومواقف الشخصيات الوطنية والإصلاحية في الجزائر تجاه الصراع الإسلامي الصهيوني[2]، هذا بالإضافة إلى الصلات المبكرة[3] التي كانت تجمع بين رجال الإصلاح في الجزائر ومفتي فلسطين الأكبر وقائد جهادها الأول الحاج أمين الحسيني[4].

ويعتبر الشيخ عبد الحميد بن باديس من أول رجال التيار الإصلاحي الذين انبروا للدفاع عن القدس و فلسطين و لعل القضية الفلسطينية تعد أهم قضية شغلت باله و فكره بعد قضية الجزائر، وعلى الرغم من وفاته قبل قيام الكيان الصهيوني بسنوات إلا أن كتاباته تنم على نظرة ثاقبة و بعد نظر لما يحاك ل"فلسطين الشهيدة"، و قد راسل وزارة الخارجية الفرنسية محتجا منذ الثلاثينات على الأحداث الدامية التي يعيشها الشعب الفلسطيني[5] و قد شن ابن باديس حملة شعواء منذ الثلاثينات ضد المخططات الصهيونية و مراميها[6] و في

---

[1]– تمت أولى اتصالات الأمير شكيب أرسلان بالشخصيات الوطنية والإصلاحية الجزائرية سنة 1928 فكانت البداية مع الشيخ الطيب العقبي ثم أحمد توفيق المدني، كما كانت له مراسلات مع شيخ المصلحين الجزائريين عبد الحميد بن باديس، وبدأت أفكاره في التسرب إلى الجزائر عن طريق إتباعه والمتأثرين به ابتداء من سنة 1935، انظر: إبرير حمودي، مرجع سابق، ص65.

[2] عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص 357. 358.

[3] كانت للشيخ ابن باديس مراسلات دائمة بينه وبين مفتي القدس أمين الحسيني. انظر: سيد بن حسين العفاني، زهر البساتين من مواقف العلماء والربانيين، الجزء الخامس، دار العفاني، القاهرة، د ت، ص343.

[4] محمد أمين الحسيني :ولد محمد أمين الحسيني في القدس عام 1895 ، لعائلة ميسورة ، تلقى علوم القران في فترة مبكرة ، ثم أكمل دراسته بجامعة الأزهر بالقاهرة ، اكتسب لقب الحاج بعد ان أدى فريضة الحج عام 1913 التحق بقوات الثورة العربية وجند لها المتطوعين عام 1917 ، انتخب مفتيا للقدس سنة 1921 رأس أول مجلس للشؤون الإسلامية والأوقاف عام 1922 تم رئاسة المؤتمر الوطني الفلسطيني 1948 وقد عمل على الحصول على الأسلحة وتخزينها في مصر وليبيا وجزيرة رودس ، وقد استطاع المفتي الهروب من ألمانيا في اللحظات الأخيرة قبل سقوط برلين وقبض عليه في فرنسا لكنه خرج و فر من فرنسا إلى القاهرة عام 1947 ، وبدأ في تنظيم الصفوف في القاهرة و رأس الهيئة العربية العليا لفلسطين ، واستمر في نضاله حتى وفاته سنة 1974 ، انظر: محمد عمر حمادة ، موسوعة أعلام فلسطين ـ ج1 ، دار الوثائق، طبعة خاصة بالقدس عاصمة الثقافة العربية ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 325 – 328.

[5] فهمي توفيق محمد مقبل، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والنهضة في تاريخ الجزائر الحديث، د ن، د ت، ص23–24.

[6] سيد بن حسين العفاني، زهر البساتين من مواقف العلماء والربانيين، الجزء الخامس، دار العفاني، القاهرة، د ت، ص344.

هذا الإطار شارك الجزائريون في المؤتمر الإسلامي الأول في القدس[1] الذي عقد في ديسمبر 1931، وممن حضره من الجزائر الشيخ أبو إسحاق أطفيش وذلك ضمن الوفد المصري (وكانت السلطات الفرنسية في تونس قد نفته إلى القاهرة) الذي ألقى كلمة الجزائر في المؤتمر، وحضره كذلك الأمير سعيد الجزائري[2]، وقد كان لهذا المؤتمر بالذات أبعاد خاصة بالجزائر[3]، و اعتبر المؤتمر بادرة حسنة في تاريخ الأمة العربية الإسلامية[4] فقد نقل سعد الله عن أرنولد توينبي أن المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936 جاء نتيجة لمؤتمر القدس رغم الفارق الزمني بين انعقاد المؤتمرين[5].

حقيقة الصراع:

ومع بدايات ساعات الصراع الأولى كان دعاة الإصلاح أعمق نظرة بحقيقة الصراع في فلسطين فالصراع في نظرهم ليس محصورا بين الفلسطينيين من جهة واليهود من جهة ثانية، لكن الصراع أكبر من ذلك وأعقد، فالصراع في حقيقته «حرب صليبية بعض أسلحتها اليهود وأنها ممالأة مكشوفة من الدينين –الصالب والمصلوب–[6] على الإسلام نعم، وأن كلمة المارشال اللنبي التي قالها يوم انتزع القدس من يد الأتراك[7] لا تزال مأثورة مشهورة، و لا يزال رنينها يجلجل في الآذان، و صداها متجاوبا في الأذهان»[8].

---

[1] يرى توينبي أن تأسيس جمعية العلماء المسلمين ولدت نتيجة لهذا المؤتمر، انظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930 -1945) - ج03، ط 04، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص83.

[2] الحاج موسى بن عمر، «الشيخ أبو إبراهيم اطفيش الجزائري وحركات التحرر بالمغرب والمشرق»، في: دور ومساهمة الجزائريين في حركة التحرر العربي خلال القرنين 19 و20م، العالمية للطباعة والخدمات، الجزائر، 2015، ص 220.

[3] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثالث، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص21.

[4]يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر (1897–1962)، مرجع سابق، ص254.

[5] سعد الله، الحركة الوطنية، ج03، مرجع سابق، ص 152.

[6]– يقصد بالصالب اليهود، والمصلوب المسيح الذي يعتقد أتباعه بذلك.

[7]– أتم البريطانيون احتلال جنوب فلسطين ووسطها في ديسمبر 1917، واحتلوا القدس 09 ديسمبر 1919، وخطب قائد الجيش البريطاني الليبي في القدس مبتهجا بهذا النصر: قائلا " والان انتهت الحروب الصليبية" وكأن الحروب الصليبية لم تنته إلا بإعادة احتلال فلسطين، انظر: محسن محمد صالح، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2003، ص 34.

[8]– محمد البشير الإبراهيمي، «العرب واليهود في الميزان عند الأقوياء»، جريدة البصائر، ع22، 1948/02/09.

وحملت الجمعية بريطانيا المسؤولية في وهب مالا تملك لمن لا يحق له أن يملك فكانت بريطانيا على حد تعبير الإبراهيمي هي مبدأ الشر ومنتهاه، فقد كان وعد بلفور للصهيونيين بإنشاء موطن قومي لليهود خيانة للعرب بعدما خانتهم قبل ذلك في إخلاف وعدها لهم بخلافة عربية شاملة ووحدة كاملة للشريف حسين واعتبر الإبراهيمي أن فلسطين ما ظلمت يوم قسمت و لكنها ظلمت يوم بذل بلفور وعده للصهيونيين[1]، وحسب الإبراهيمي فانه لولا هذا الوعد «لكانت الصهيونية اليوم كما كانت بالأمس حلما من الأحلام يستغله الشطار ويتعلل به الأغرار»[2].

ويرى الإبراهيمي أنه لولا الانتداب البريطاني على فلسطين لما أمكن للمشروع الصهيوني أن يرى النور، فقد «انتزع الصهاينة الأرض منكم بقوة الإنجليز، وقوانين الإنجليز ... وفتن ضعفاءكم بالخوف وفقراءكم بالمال حتى أخرجهم من ديارهم ... وسن الإنجليز الهجرة بعد الفتح ليكاثروكم بالصهيونيين وجرت ضرتها البلهاء أمريكا إلى محادتكم»[3].

قرار التقسيم الأممي:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أولت جريدة البصائر القضية الفلسطينية اهتماما أكبر حيث خصصت ركنا خاصا بالقضايا العربية والإسلامية والعالمية تحت عنوان "منبر السياسة العالمية" حيث احتلت القضية الفلسطينية الحيز الأكبر من موضوعاتها فلا يكاد يخلو عدد من التطرق إلى أحداثها ومجرياتها، وقد تميزت البصائر بعمق التحليل والإدراك للمؤامرات التي تحاك على هذه الأمة ومنها قرار التقسيم وإعلان قيام "إسرائيل"[4]

كان لقرار التقسيم الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947 القاضي بتقسيم فلسطين وإنشاء دولتين فيها واحدة عربية و أخرى يهودية يعيشان مع بعضهما البعض جنبا

---

[1]– محمد البشير الإبراهيمي، «وصف قرار تقسيم فلسطين»، جريدة البصائر، ع21، 1948/2/2.

[2]– محمد البشير الإبراهيمي، «الإنجليز حلقة الشر المفرغة»، جريدة البصائر، ع24، 1948/2/23.

[3]– المصدر نفسه.

[4]ميلود فتاتة، مرجع سابق، ص131.

إلى جنب كان له الأثر البالغ على العرب والمسلمين[1]، ولم يكد قرار التقسيم يصدر حتى عمت مظاهر الاستنكار والسخط بين جميع الجزائريين وانتشرت عمليات الاكتتاب والتبرع بالمال من الشعب الجزائري الذي لا يكاد أغلب أفراده يملكون ما يسد رمق أبنائهم، وتعددت نداءات التطوع للجهاد والنفير لنجدة الأقصى[2]

وقد اعتبر الإبراهيمي بصفته رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قرار التقسيم بأنه قرار ظالم وتحدي صارخ للعرب والمسلمين «أسفر الانتخاب عن تقسيم فلسطين تحديا للعرب وحقهم وللمسلمين و دينهم، فكان حظ اليهود منها بغير انتخاب و لا قرعة الجهات الخصبة المغتصبة للعالم القريبة من الصريخ المواطأة الأكناف المأمونة الامتداد، وكان حظ العرب منها الجهات الرملية القاحلة والجبلية الجرداء، و كان حظ بيت المقدس ميراث النبوة عن النبوة أن يصبح إرثا لأحفاد الصليبيين»[3].

أما توفيق المدني فقد اعتبر مشروع التقسيم يعاكس نظرية العرب ويصادم مصالحهم، وأن هذا القرار هو الحد الفاصل بين الاستسلام وبالتالي الفناء وبين النضال و الجهاد، و أن هذا المشروع الأممي في نظره استهانة بالعرب و احتقارا لهم[4]

وأدان الإبراهيمي العرب الذين تخاذلوا واستكانوا منذ صدور وعد بلفور المشؤوم وحمل الجيل العربي الذي عاصر هذا الوعد مسؤولية تضييع فلسطين: «وما منا أهل هذا الجيل إلا من شهد يوم هذا الوعد وشهد يوم التقسيم وشهد ما بينهما ومن عرف مصادر الأمر عرف مواردها فانظروا –ويحكم–ماذا فعل الصهاينة من يوم الوعد إلى يوم التقسيم وانظروا ماذا فعلنا .... كان الواجب أن نعمل من يوم الوعد لما ينقض الوعد فنجمع الشمل المتشتت

---

[1]– أوصت الأمم المتحدة في قرارها هذا بتقسيم فلسطين إلى دولتين دولة عربية و أخرى يهودية ، تضم نحو 56% من أرض فلسطين و نص القرار على اتحاد اقتصادي يربط بين دولتين و على تدويل منطقة القدس ، و قد وافقت على القرار 33 دولة ، وامتنعت 16 دولة وصوتت للقرار 13 دولة وحين أعلنت النتيجة هب مندوبو العرب يعلنون بطلان القرار لمخالفته لميثاق الأمم المتحدة ، و انسحبوا من الاجتماع ليعلنوا في بيان جماعي رفضهم للقرار : انظر : أحمد سعد الدين طربين ، فلسطين تاريخها وقضيتها ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت 1992، ص 106– 107.

[2]عبد الغني بلقيروس، مرجع سابق، ص52.

[3]– محمد البشير الإبراهيمي « وصف قرار التقسيم» جريدة البصائر ع21، 1948/02/02.

[4]أحمد توفيق المدني، جريدة البصائر، ع16، 1947/12/16، ص04.

والهوى المتفرق و نقضي على الصنائع التي اصطنعوها منا ونحارب الوعد و الموعود بالسلاح الذي يحاربوننا به، لا بالأقوال و الاحتجاجات التي هي سلاح الضعفاء»[1].

ودعا الإبراهيمي لمواجهة هذا القرار إلى وجوب استئصال هذا السرطان الخبيث لأن الخطر لا يتوقف على فلسطين فحسب بل على الوطن العربي كله، و قال: «و ما أجهل العرب إذا لم يعالجوا هذه الجرثومة الصهيونية الخبيثة بالاستئصال إنهم – والله–إن لم يفعلوا تكن فتنة في الأرض و فساد كبير و أن أحلام صهيون قد عرفها الناس و عرفوا أنها تمتد إلى جزيرة العرب كلها و إلى جزيرة سيناء، قطعة من أرض مصر»[2].

وكان للنداء الذي وجهته الجامعة العربية بجعل يوم الجمعة الموافق لـ03 أكتوبر 1947 يوما لفلسطين في العالم صدى كبيرا بالجزائر[3]، فكان ذلك اليوم يوما موشحا بالسواد والحزن فغابت الموسيقى و الألعاب في المقاهي الشعبية خاصة في مدينة الجزائر[4] و أحيى نادي الترقي هذا اليوم، فأفسح منبر النادي للعلماء والخطباء أمثال أبو بكر جابر الجزائري، ومحمد الحسين الورتلاني ليفضحوا مخططات الصهاينة[5] و أسس الشيخ الطيب العقبي بالنادي في نفس السنة "لجنة الدفاع عن فلسطين" وراسل العديد من القيادات العربية والفلسطينية منهم الحاج أمين الحسيني، وفوزي القاوقجي الممثلين للجامعة العربية والمجتمعين في بيروت في 07 أكتوبر 1947 مفصحا عن رفض الشعب الجزائري لقرار التقسيم و استعداده للدفاع عن فلسطين و مقدساتها[6]

وقد حملت جمعية العلماء فرنسا جزء من المسؤولية باعتبارها إحدى أعضاء هيئة الأمم المتحدة على "الباطل" التي وافقت على قرار التقسيم، و رأت أنه كان يجب عليها احترام شعائر المسلمين و عدم تحديهم و لكن التغلغل الصهيوني بفرنسا حسبها حال دون ذلك ولذلك اعتبرت فرنسا مستعمرة يهودية تركت لليهود حرية السيطرة على أمورها الاقتصادية

---

[1]أحمد توفيق المدني، جريدة البصائر، مصدر سابق.

[2]محمد البشير الإبراهيمي، «ماذا نريد لها؟ وماذا يريدون؟»، جريدة البصائر، ع 23، 1948/02/16.

[3]أحمد مريوش، مرجع سابق، ص243.

[4] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص.

[5]أحمد مريوش، مرجع سابق، ص243.

[6]المرجع نفسه.

و التسلط على سياساتها و قد فعلت فرنسا ذلك خوفا من اليهود و تأثرا بنفوذهم [1]، واستغربت الجمعية «من مطالبة اليهود بالوطن القومي مع أن فرنسا كلها وطن قومي لهم»[2].

قيام "إسرائيل":

في منتصف ليلة 15/14 ماي 1948 انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين و في الساعة التي تحركت فيها وحدات من الجيوش العربية لدخول فلسطين (و بينما كان المندوب السامي البريطاني يغادر ميناء حيفا) حتى أعلن الصهاينة عن قيام دولة "إسرائيل" فتداعت الأحداث و دقت طبول الحرب بين العرب و اليهود[3]، و كتب الإبراهيمي عن هذه النكبة و قلبه يعتصر دما و خطب يزأر كأنه أسد جريح فكان ينتزع الوجل من أفئدة الهيابين و يهيج في نفوسهم الحمية لله و رسوله و كان حزنه الظاهر على حاضر المسلمين و غيظه متفجر ضد الاستعمار و رغبته الشديدة في إيقاظ المسلمين ليحموا أوطانهم ويستنقذوا أمجادهم[4].

فكتب بأسى ولوعة في أول عيد بعد هذه النكبة:

«النفوس حزينة واليوم يوم الزينة فما نصنع؟"

إخواننا مشردون فهل نحن من الرحمة والعطف مجردون؟

إن من بين جنبي ألما يتنزى و إن في جوانحي نارا تتلظى و إن بين أناملي قلما صنته أن يجري فجمح، و أن يسمح فما سمح، و إن في ذهني معاني أنحى عليها الهم فتهافتت و إن على لساني كلمات حبسها الفم فتخافتت»[5].

---

[1]– نبيل أحمد بلاسي: الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص 130.

[2] البصائر، ع38، 1948/06/07.

[3]– أحمد طربين، المرجع السابق، ص 117.

[4]– محمد الغزالي، «مع البشير الإبراهيمي في القاهرة»، في: الشيخ محمد البشير الإبراهيمي بأقلام معاصريه، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 96.

[5]– محمد البشير الإبراهيمي، «عيد الأضحى وفلسطين»، جريدة البصائر، ع30، 1948/10/18.

ولم يكتف التيار الإصلاحي بالتصريح والكتابة و الخطابة، بل تعاون مع التيارات الوطنية الأخرى وبمشاركة ثلة من علماء الجزائر ومثقفيها ومجموعة من رجال الأعمال بتشكيل "الهيئة العليا لإعانة فلسطين" والتي استطاعت أن تحشد الجزائريين كمتطوعين بأنفسهم أو أموالهم لصالح الجهاد في فلسطين[1]

وقد أقدم الشيخ البشير الإبراهيمي في سبيل دعم القضية الفلسطينية في هذه المرحلة الحساسة على تقديم مكتبته الخاصة . التي هي أعز ما يملكه العالم . هبة لنصرة القضية حيث كتب يقول: «... لكنني أملك من هذه الدنيا مكتبة متواضعة هي كل ما يرثه الوارث عني وإنني أضعها خالصا مخلصا بكتبها و خزائنها تحت تصرف اللجنة التي تشكل لإمداد فلسطين، و لا أستثني منها إلا نسخة من المصحف للتلاوة ونسخة من الصحيحين للدراسة»[2].

واجبنا تجاه فلسطين

يرى التيار الإصلاحي أن تحرير فلسطين واجب على الفلسطينيين في المقام الأول، فإذا لم يستطيعوا ذلك فأهل الطوق من بعدهم، فان لم يتمكنوا من ذلك فالنصرة فرض عين على كافة المسلمين إلا من حبسه العذر، والنصرة تكون بالرجال والمال[3].

ودعت جمعية العلماء الدول العربية و من خلفها الجامعة العربية إلى «التصميم الذي لا يعرف الهوادة، والاعتزام الذي لا يلتقي بالهوينا، والحسم الذي يقضي على التردد، والنظام الذي ينفي الفوضى والخلل... و واجب زعماء العرب أن يتفقوا في الرأي و لا يختلفوا، وأن

---

[1]–بعث الإبراهيمي مع زملائه فرحات عباس ، الطيب العقبي ، إبراهيم بيوض برقية باسم لجنة إغاثة فلسطين إلى تريجفي لي سكرتير عام الأمم المتحدة جاء فيها: «السيد ترجفي لي سكرتير عام الأمم المتحدة –نيويورك– " ان لجنة إغاثة فلسطين التي تشمل كل المنظمات و الشخصيات الممثلة للشعب المسلم الجزائري ، تحتج على ما مس العالم الإسلامي من عدوان صريح قامت به الصهيونية و هي تحاول إقامة دولة يهودية فوق أرض فلسطين – اللجنة تعتقد ان هذه المحاولة تناقض ميثاق هيئة الأمم المتحدة و تشتمل تهديدا صريحا للسلام العالمي– و اللجنة تؤكد تضامن المسلمين مع الشعب العربي الفلسطيني في حربه مع الصهيونية الإمبريالية الاستعمارية احترما منا » انظر: أحمد توفيق مدني، حياة كفاح– الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص 389.

[2] البصائر، ع30، 1948/04/05.

[3]البصائر، ع 25، 1948/03/01.

يتوقوا عيوب الزعامة و نقائصها... و أن يوجهوا بنفوذهم جميع قُوى العرب الروحية والمادية إلى جهة واحدة هي فلسطين»[1]

وأوجب على الكتّاب والشعراء و الخطباء أن «يلمسوا مواقع الإحساس و مكامن الشعور من نفوس العرب، و أن يؤججوا نار النخوة و الحمية و الحفاظ فيها، و أن يغمزوا عروق الشرف والكرامة والإباء منها، و أن يثيروا الهمم الراكدة، و المشاعر الراقدة منها»[2]

وقد خص رئيس جمعية العلماء سكان الشمال الإفريقي بدعوة خاصة، ذكرهم فيها بحق فلسطين عليهم، و أن هذا الحق «لا تسقطه المعاذير، و لا تقف في طريقه القوانين مهما جارت، و مهما كانت فرنسية من "ماركة" (خصوصي للمستعمرات) هذا الحق هو الإمداد بالمال، و من أعان بالمال فقد قام من الواجب بأثقل شطريه... إن فلسطين ليست في حاجة إلى آرائنا... و ليست في حاجة إلى رجالنا فلها من أشبالها و ممن والاهم عديد الحصى، وما فيهم إلا من يعتقد أن موته حياة لوطنه»[3].

ودعا شعوب الشرق العربي أن «تندفع كالسيل و تصبِّح صهيون وأنصاره بالويل، وأن تبذل لفلسطين ما تملك من أموال وأقوات.... والله يميناً بره لو أن هذه القوى – روحيها وماديها – انطلقت من عقالها وتظافرت و توافرت، لدفن صهيون و مطامعه و أحلامه إلى الأبد»[4].

ورغم العتاب الذي وجهه الإبراهيمي للأمة وتحميلها المسؤولية في تضييع فلسطين، فإنه يرى أن تحرير فلسطين ليس على المؤمنين الصادقين بعزيز، و أن استرجاعها «ممكن وميسور بالبذل و الاتحاد، والتعفف عن المطامع، فإذا ظاهر الرأيُ الرأي في المعقول، وشاركت اليد اليد في البذل، و طهر المجتمع العربي والمجتمع الإسلامي من المخذولين والمعذلين ومن الذين يتناولون الأمور الكبيرة بالعقول الصغيرة و الأنظار القصيرة،

---

[1] البصائر، ع 25، 1948/03/01.

[2] المصدر نفسه.

[3] – محمد البشير الإبراهيمي، «أما عرب الشمال الإفريقي»، جريدة البصائر، ع 30، 1948/04/05.

[4] جريدة البصائر، ع 25، 1948/03/01.

ويعارضون تشييد الحصون بتزويق المساجد، إذا وقع هذا فابشروا باسترجاع فلسطين ومحو العار»[1].

ج/موقف التيار الإدماجي:

كان موقف التيار الإدماجي من القضية الفلسطينية متذبذب وغير ثابت عكس التيارين الاستقلالي والإصلاحي و ربما مرد ذلك إلى موقفه من الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فقد انتقل موقف الإدماجيين من الذوبان في فرنسا و هذا ما كتبه أحد أبرز دعاة هذا التيار في فيفري 1936 عندما ذكر في مقال بعنوان "فرنسا هي أنا" بأنه «لو اكتشفتُ وجود "الأمة الجزائرية" لكنت وطنيا. فالرجال الذين ماتوا من أجل طموحهم الوطني يكرمون يوميا ويحترمون، و لا قيمة لحياتي أكثر من حياتهم، على انني غير مستعد لهذه التضحية، فالجزائر كوطن ليست سوى أسطورة، أنا لم أكتشفه فقد بحثت عنه و لم أجده سألت عنه التاريخ، سألت عنه الأموات و الأحياء، زرت المقابر: لم يحدثني عنه أحد »[2] .

وجاءت الحرب العالمية الثانية ليتخلى عباس عن الذوبان التام في فرنسا فطالب بحكم فدرالي ضمن الأمة الفرنسية و بمجيء الثورة يتحول عباس تحولا جذريا و ذلك باعترافه بوجود أمة جزائرية قد سبق له و أن أنكر وجودها أصلا.

وهذه التقلبات في المواقف ربما هي التي حالت دون أن يكون لهذا التيار موقف صارم من القضية الفلسطينية، فغياب الرابطة القومية كفيل لوحده أن يكون سببا في ضعف موقف هذا التيار فالجزائر الفرنسية لا تربطها أية هوية مشتركة بالمشرق العربي الذي يدور حوله كل هذا الصراع.

وعلى الرغم من التطور الذي عرفه هذا التيار فيما يخص النظرة الى الاستعمار وذلك ما بدا من خلال التقاء بن جلول وفرحات عباس سنة 1942 مع روبير مورفي الممثل الخاص للرئيس الأمريكي روزفلت وذلك بخصوص أفكار الزعماء الأمريكيين المساندة لتحرر المستعمرات، او مشاركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مع حركة انتصار الحريات

---

[1]محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام الإبراهيمي، الجزء الرابع، مصدر سابق، 296.

[2]أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، دار الغرب الإسلامي، ط 4، بيروت 1992، ص 72.

الديمقراطية في المؤتمر المضاد للإمبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا، الا ان مواقفه من القضية الفلسطينية لم ترق لموقف التيارين الاستقلالي والإصلاحي[1].

في وقت متأخر مقارنة بمواقف التيارين الاستقلالي والإصلاحي وبالتحديد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية برزت مواقف مشرفة للتيار الإدماجي من الصراع العربي الصهيوني، ففي اجتماع اللجنة المركزية للبيان في ديسمبر 1947 ندد الحزب بالحركة الصهيونية واعتبرها حركة استعمارية عنصرية، كما وقف البيان ضد قرار التقسيم واعتبر أن الحل الوحيد هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة تضم العرب واليهود[2] وقد جاءت قرارات مجلس البيان المركزي المنعقد في 21 ديسمبر 1947 لتفصح على تصورات الحزب، وقد جاء فيها:

- التنديد بالحركة الصهيونية باعتبارها حركة استعمارية عنصرية.
- رفض قرار الأمم المتحدة والقاضي بتقسيم فلسطين.
- يكمن الحل الوحيد في جعل فلسطين دولة مستقلة تضم العرب واليهود على قدم المساواة.
- يتأسف لقبول فرنسا لقرار التقسيم.
- التنديد بالتجمعات السرية لليهود الصهاينة، ومراكز تدريبهم، فضلا على اعتراضه على ترحيل اليهود الفلسطينيين عبر السواحل الجزائرية.
- الاعتقاد أن الأفعال الموجهة ضد عرب فلسطين تمثل أفعالا معادية لعرب الجزائر.
- يتأسف لتهجمات اليهود الصهاينة في الجزائر بمشاركة السلطات العمومية ضد السكان[3]

---

[1] نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2008/2007، ص 194.

[2] سهيل الخالدي، الجزائر وبلاد الشام، مرجع سابق، ص 440.

[3] عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 42.

وختمت اللائحة بتوجيه اللوم إلى هيئة الأمم المتحدة بموقفها الداعي إلى تقسيم فلسطين وبذلك تكون منحازة إلى الصهاينة، في الوقت الذي كان الهدف من تأسيسها إقامة العدل والمساواة بين الشعوب في العالم [1].

وربما كان تأثير التيار الاستقلالي والتيار الإصلاحي كبير على مواقف التيار الاندماجي في هذه الفترة لصالح القضية الفلسطينية، وبالتأكيد ان موقف البيان يعتبرا أكثر تقدما حتى على الصعيد الأخلاقي والإنساني من موقف الحزب الشيوعي[2]

وكان الحزب الشيوعي من دون جميع الأطراف الوطنية التي عارضت مشروع تقسيم فلسطين، فإنه أكد وأيد تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين عربية ويهودية ورأى في هذا المشروع الحل الوحيد والأنسب لمصلحة الشعبين في هذه المرحلة[3]، كما دعا الحزب إلى ضرورة تحرير فلسطين من الاستعمار الإنجليزي الذي استخدم جميع الوسائل والسبل للبقاء فيها ومنها إثارة المذابح بين العرب واليهود، ومن جهة أخرى ندد الحزب بنشاط الحركة الصهيونية في الجزائر التي تقوم بتدريب الشباب اليهودي ودفعهم إلى فلسطين[4]

وقد لعب فرحات عباس في هذه الفترة دورا متميزا في دعم القضية الفلسطينية على المستويين السياسي والإنساني، ويعكس هذا الموقف عضويته في اللجنة الجزائرية التي أنشئت في جوان 1948 بغرض إغاثة وتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، وربما كان اقتراح فرحات عباس البشير الإبراهيمي ليكون رئيسا لهذه اللجنة سببا في انسحاب حركة انتصار الحريات الديمقراطية منها[5]

اهتم حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بما كان يحصل في فلسطين وقد وجه أصابع الاتهام للدعاية الصهيونية التي كانت حسبه وراء تأييد الكثير من الدول لمشروع

---

[1] ميلود فتاتة، مرجع سابق، ص134-135.

[2] سهيل الخالدي، الجزائر وبلاد الشام، مرجع سابق، ص 440.

[3] ميلود فتاتة، مرجع سابق، ص 136.

[4] المرجع نفسه.

[5] فضيلة علاوي، موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من بعض القضايا الوطنية والثورة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2009/2008، ص 63.

تقسيم فلسطين، إذ كانت الصحف الأمريكية تخصص كل يوم على أعمدة صفحاتها بنشر معلومات ذات مصدر صهيوني، تستعطف بها الرأي العالمي [1].

وندد الاتحاد الديمقراطي بالسياسة الاستعمارية الهادفة إلى احتلال فلسطين واعتبر دعوة الأمم المتحدة إلى تقسيم فلسطين بمثابة اغتصاب لحق العرب أصحاب الأرض الأصلين ومنحها إلى اليهود، وأن المشروع يساوي بين الضحية والجلاد حيث ساوت هيئة الأمم المتحدة بين حق امتلكه العرب منذ عشرات القرون وبين استيطان حفنة من اليهود منذ حوالي 30 سنة باسم خرافة دينية لجزء من فلسطين، معتبرا أن الخرافة الدينية لا يمكن أن تقر باطلا وأن تخلق حقا وطنيا

وكان حزب الاتحاد قد أبدى امتعاضا من مشروع تقسيم فلسطين واعتبره مدعاة إلى الحرب ودفع الأمور إلى ما لا تحمد عقباه، وأن تحقيق السلم والتعايش بين العرب واليهود في فلسطين منوط بالتخلي على هذا المشروع وتركه جانبا.

و يبدو ان موقف الاندماجيين من القضية الفلسطينية، قد تغير تبعا لتغير موقفها من الاستعمار الفرنسي في الجزائر، و ربما تبلورت نظرة منظريها من الاندماج التام و الذوبان في فرنسا إلى الفيدرالية إلى الاستقلال انعكس على موقفهم من أحداث القضية الفلسطينية، فلم يغير الاندماجيون نظرتهم المتعلقة بالتقسيم منذ نهاية الثلاثينات، إلا أن مواقفهم أضحت أكثر وضوحا بعد الحرب الكونية الثانية و إن غلب عليها الطابع الإنساني العاطفي[2]، وهذا ما جسده اهتمام صحفهم بالأحداث المتسارعة في الشرق الأوسط، فجريدة الوفاق واصلت في طرح أماني وأحلام الاندماجيين بإمكانية التعايش السلمي في فلسطين حتى قبل أسابيع معدودة من قيام الكيان الصهيوني في منتصف ماي 1948[3].

و مع اندلاع حرب 1948 شارك التيار الاندماجي من خلال زعيمه فرحات عباس في تشكيل "الهيئة العليا لإعانة فلسطين" التي انبثقت عنها لجنة تنفيذية بالعاصمة من رجال

---

[1] ميلود قتاتة، مرجع سابق، ص 134.

[2] المرجع نفسه، ص136.

[3] إبرير حمودي، مرجع سابق، ص 79

العلم والمال والثقافة حيث استطاعت الهيئة في مدة يسيرة من تجهيز 100 مجاهد و أرسلتهم إلى ميدان الجهاد المقدس بفلسطين، أما الذين تكفلوا بأنفسهم فهم بالمئات[1]، هذا عدا الذين أعادتهم بريطانيا من التراب الليبي، و قد بلغ عددهم ألفين من أبناء تونس و الجزائر[2] فضلا على ما جمعته هذه اللجان من أموال و الذي بلغ 09 ملايين فرنك سلمت لسفير مصر بباريس أحمد عبد الحق ثروت لقاء إيصالات رسمية[3] و ذلك حسب توجيهات الجامعة العربية[4]

وربما نميز بين مرحلتين من حياة التيار الاندماجي في موقفه من القضية الفلسطينية، فالفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت مواقف الاتحاد الديمقراطي فيها أحسن حالا وإن لم تقدم حلا سياسيا واكتفت بالتأسف [5]

وبعد النكبة وإعلان قيام الكيان الصهيوني عام 1948 بدأت مواقف النخبة الاندماجية تخبوا إلى أن غابت نهائيا، وربما الزخم الذي عرفته الساحة الجزائرية حال دون أن يلتف هذا التيار إلى الصراع العربي الصهيوني [6].

---

[1]عبد الغني بلقيروس، مرجع سابق، ص54.

[2] إدريس الرشيد، مصدر سابق، ص150.

[3]نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص130.

وقد سأل الإبراهيمي الأمين العام للجامعة العربية بعد ذلك ببضع سنوات عن مصير الأموال فأجابه بوصولها إلى مستحقيها. انظر: محمد البشير الإبراهيمي، آثار البشير الإبراهيمي، ج02، ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1997، ص522.

[4]عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص359.

[5]يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني، مرجع سابق، ص263.

[6]المرجع نفسه، ص264.

2/مشاركة الجزائريين في الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939) وحرب 1948:

لعب المهاجرون الجزائريون في فلسطين دور يذكر في هبة البراق الشريف إثر اندلاعها في أوت 1929، وذلك بعدما قام اليهود بمحاولة السيطرة على حائط البراق الشريف الذي تلاصقه حارة المغاربة بحجة انه حائط المبكى في عقيدة الهيكل، فتصدى لهم سكان الحارة الذين كان معظمهم من الجزائريين[1].

وعلى إثر اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى في 20 أفريل 1936 شارك الجزائريون بثلاثة فصائل، وذلك حسب توزيع قراهم في الجليل (صفد، طبرية، حيفا)، وقد اختص كل فصيل منها بمهمة عسكرية، ففصيل صفد اختص بالهجومات المباغتة، وفصيل حيفا اهتم بنقل السلاح، وفصيل طبرية اختص بنسف أنابيب البترول، فضلا على الأمور اللوجستية التي وفرتها القرى الجزائرية خاصة بما يتعلق بعلاج المصابين وإطعام المجاهدين وتزويد الثوار بالمعلومات[(2)]

وقد انتقمت بريطانيا من الجزائريين الذين شاركوا في ثورة 1936، و ذلك بأن أحرقت دورهم و اعتقلت أبناءهم و لم تقف أعمال السلطات عند هذا الحد بالانتقام من الجزائريين، فقد عاودت انتقامها مرارا بنسف دار وجيه المغاربة الكائنة في الخليل، وقتل حيواناته، وحرق أشيائه، و دخول الجيش البريطاني لمزرعته الكائنة بالأراضي السورية و نهب مزارعه مرتين، و لما رأت هذه السلطة الغاشمة أن أعمالها الانتقامية هذه ما أضعفت من عزيمة المغاربة فإنها واصلت مساعيها المتوالية مع الحكومة الفرنسية للنكاية بوجيههم [(3)].

ولم يكد قرار التقسيم الأممي الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، ومنطقة دولية تشمل الأماكن المقدسة يصدر في 29 نوفمبر 1947 حتى عمت مظاهر الاستنكار والسخط بين جميع الجزائريين وانتشرت عمليات الاكتتاب والتبرع بالمال، فأثروا

---

[1] سهيل الخالدي، «المجاهد الجزائري الفلسطيني محمود الأطرش: كرونولوجيا وقضايا»، في: دور ومساهمة الجزائريين في حركة التحرر العربي خلال القرنين 19 و20م، مرجع سابق، ص 294.

[(2)] سهيل الخالدي، الجزائر وبلاد الشام، مرجع سابق، ص424.

[(3)] المرجع نفسه، ص426.

إخوانهم من أموالهم رغم ضنك العيش، وسوء الأحوال تحت وطأة الاحتلال، فضلا على حاجة المنظمة الخاصة الماسة إلى الأموال لشراء السلاح للإعداد للثورة[1].

كما وجه الأمير محمد سعيد نداء إلى المغاربة إثر هذا القرار تحت عنوان "نداء من حفيد الأمير عبد القادر بمناسبة حادث تقسيم فلسطين "جاء فيه: «يا مغاربة إفريقيا الشمالية، يا أبناء الأبطال الصناديد، إن أعظم نكبة حلت بفلسطين خاصة وبالمغرب عامة هي نكبة دخول الصهاينة إلى الأراضي المقدسة... أما و إن دور الحماس قد انتهى و ما بقي لدينا إلا حمل السلاح، و قد عرفتكم البلاد بالشدائد، و كنتم ولا زلتم في مقدمة المجاهدين في مواطن الجهاد والدفاع عن الشرف، و هذا يومكم أيها المغاربة...إن الواجب يدعوكم إلى الجهاد و إلى الدفاع عن أولى القبلتين و ثالث الحرمين بالنفس والنفيس»[2]

وفي إطار دعم القضية الفلسطينية أقدم مجموعة من العلماء إلى زيارة دول المشرق للاتصال بأهل القضية مباشرة، وتفقد أوقاف المغاربة بالقدس، وقد قام الشيخ الطيب العقبي رفقة عباس التركي وبن حورة بزيارة أرض فلسطين، وتفقد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالأردن للتضامن معهم، والتخفيف من معاناتهم[3]، وقد تبرع الجزائريون بمبلغ ثمانية ملايين فرنك في إطار مساعدة إخوانهم الفلسطينيين سلمها الشيخ الطيب العقبى للفلسطينيين اثناء هذه الرحلة[4].

وعلى اثر اندلاع حرب 1948 في فلسطين حتى هب الشباب العربي لنصرتها وذلك رغم ما تعانيه شعوب الدول العربية، ـ والتي يقع اغلبها تحت الاحتلال الإنجليزي والفرنسي ـ من حصار، وفي هذا الصدد انضم الكثير من الشباب الجزائري، إلى مجموعة الشباب

---

[1] الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص144.

[2] محمد الربداوي، «باب المغاربة... بوابة مقاومة الاستفزاز العنصري»، المعارج، ع 130، 2010، بيروت، ص ص 107-108

[3] أحمد مريوش، القضية الفلسطينية في اهتمامات الشيخ الطيب العقبي، مرجع سابق، ص256.

[4] شن الشيخ الإبراهيمي حملة ضد هذه الزيارة التي كانت تحت إشراف "لجنة فرنسا ـ الإسلام"، وذلك بإيعاز من المستشرق "ماسينيوس" بدعوى ان اللجنة لم تظهر الا عندما تم الأمر في فلسطين لصالح الدول الغربية والحركة الصهيونية، وكان الأولى حسب الإبراهيمي ان تبدأ اللجنة بالجزائر التي الإسلام فيها مستباح، والأوقاف مهدومة، والمشردون شبعوا جوعا، وتساءل لماذا لم تبدأ اللجنة بتحرير أوقاف الإسلام في الجزائر انظر: أبو القاسم سعد الله، على خطى المسلمين (حراك في التناقض)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص150.149.

المغاربة والتونسيين والليبيين للالتحاق بجبهات القتال، حيث تجاوزوا الحدود التونسية والليبية والمصرية الى فلسطين، فمنهم من بلغ غايته ومنهم من حالت القوات الاستعمارية دون مبتغاه[1].

كما وجه الأمير محمد عبد الكريم الخطابي نداء دعا فيه العرب والمسلمين للجهاد ورد العدوان الغاشم على الأراضي المقدسة، فكان لندائه وقع كبير في نفوس الشباب العربي والإسلامي وعلى الخصوص على أهل المغرب[2].

وقد بلغ عدد الجزائريين المتطوعين[3] في حرب فلسطين سنة 1948 بين 220 و260 مجاهد[4] ضمتهم الكتيبة المغاربية الأولى بالنقب وبيت لحم والكتيبة الثانية والتي سميت بالفوج التاسع بالجبهة الشمالية مع الجيش السوري، والكتيبة الثالثة بشمال قطاع غزة وبعض المتطوعين بجيش الجهاد المقدس للحسيني، و لا يدخل في هذا الإحصاء المجاهدين الجزائريين القاطنين بفلسطين وسوريا و المقدر عددهم بالمئات و بقي عدد آخر ينتظر في مراكز التطوع في سوريا و مصر[5]، فضلا على الطلبة الذين كانوا يزاولون دراستهم في مصر فقد شارك محمد إبراهيم القاضي في الصفوف الأولى على الجبهة المصرية و خاض رفقة وحدته معارك ضارية في البريج و غزة و بربرة قبالة مستعمرة نتساريم[6]

---

[1] **يوسف مناصرية، «دور بعض قادة منطقة الأوراس في حركة التحرر العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين»، في: دور ومساهمة الجزائريين في حركة التحرر العربي خلال القرنين 19 و20م، مرجع سابق، ص 72.**

[2] **الهاشمي الطود، «ذكريات من جبهة المقاومة في فلسطين»، في: الخطابي الغائب الحاضر في الذاكرة الوطنية، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009، ص 31.**

[3] **يذكر تابليت عمر في كتابه الأوفياء يذكرونك يا عباس (حياة الشهيد عباس لغرور)، ان الشهيد عباس لغرور كان من المحفزين للذهاب للجهاد في فلسطين أثناء حرب 1948. انظر: تابليت عمر، الأوفياء يذكرونك يا عباس (حياة الشهيد عباس لغرور)، مطابع عمار شرقي، الجزائر، 2011، ص78.**

[4] **ومن الأمثلة على تضامن الشعب الجزائري مع إخوانه في فلسطين في حرب 1948، ان الكثير من الجزائريين حاول الالتحاق بجبهات القتال رغم بعد المسافة وطول الشقة، ومن هذه الأمثلة نجد الشهيد لزهر شريط الذي لم يكد يصل آذانه خبر إعلان الجهاد في فلسطين حتى هب مسرعا تاركا أهله وزوجته حاملا، ولما وصل إلى مدينة بن قردان في الجنوب التونسي نصحه أهلها بالعودة نظرا لكثافة الجيوش الإنجليزية بمصر والتي حالت دون وصول المتطوعين لجبهات القتال. انظر: يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية (1954-1962)، دار هومه، الجزائر، 2014، ص 220.**

[5] **عبد الغني بلقيروس، مرجع سابق، ص ص 72-77.**

[6] **الهاشمي الطود، مصدر سابق، ص ص 31-33**

ويذكر الهاشمي الطود أحد المغاربة المشاركين في حرب 1948 أن الوحدة التي كان ينتمي إليها على الجبهة المصرية كانت تحت إمرة أحمد عبد العزيز وتتشكل من ثلاث كتائب تضم قرابة تسعمائة متطوع مغاربي جلهم من القطر الليبي، وبقيتهم من المغرب والجزائر وتونس[1]

و يعد الجزائريون الذين هاجروا إلى فلسطين من رواد الكفاح الفلسطيني المسلح، حيث استأنف المهاجرون الجزائريون كفاحهم ضد الصهاينة فأعادوا تشكيل فصائلهم التي شكلوها خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936.1939)[2]، بقيادة أبو عاطف محمود سليم الصالح في صفد، و بقيادة الحاج وحش أرغيس في حيفا، و في طبرية بقيادة أبو درويش أحمد بن محمد عيسى[3]، فقد شاركوا في عشرات المعارك ضد الصهاينة، و تعد معركة قرية هوشة الجزائرية (14 كلم شرق حيفا)، أشهر هذه المعارك حيث استشهد فيها 35 شهيدا، ودامت هذه المعركة من السادسة صباحا من يوم 15 أفريل 1948 إلى غاية منتصف الليل من هذا اليوم[4]

كما شكل الأمير محمد سعيد فرقة مغربية تحت اسم "فرقة الأمير عبد القادر الجزائري" ومولها من ماله الخاص، و كان لهذه الفرقة لجنة إدارية تعمل على إمدادها بالسلاح والغذاء والمال، وقد تداعى إلى هذه الفرقة آلاف المتطوعين، وكانت الفرقة المغربية محط إعجاب الصحافة العربية وقد وصفها مراسل جريدة "البلاغ المصرية" بقوله: «هنا في دمشق حيث يقع الجسر الأبيض، يقيم ذلك الأسد الرابض الأمير سعيد الجزائري حفيد البطل الثائر الأمير عبد القادر الجزائري، و في ذلك القصر المنيف تقيم تلك الشخصية الفذة»[5].

---

[1] الهاشمي الطود، مصدر سابق، ص 32.

[2] كان لأبناء وأحفاد الأمير عبد القادر دور بارز على مسرح الأحداث في المشرق والمغرب، فقد وجدناهم وراء مشروع المملكة العربية في سورية والجزائر، وقناة السويس، وحرب طرابلس، والثورة العربية والجمعيات السرية القومية، وثورة المغرب الأقصى، والثورة العربية الكبرى: انظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الرابع، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص198.

[3] سهيل الخالدي، الجزائر وبلاد الشام، مرجع سابق، ص449.

[4] سهيل الخالدي، الإشعاع المغربي في المشرق (دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام)، دار الأمة، 1997، ص60.

[5] محمد الريداوي، مرجع سابق، ص 108.

وعلى إثر اجتماع دمشق في جانفي 1948 من أجل الإعلان عن تشكيل اللجنة كتب مراسل البلاغ: «لقد شهدت دمشق بالأمس أروع اجتماع طبع بطابع الثورة و العروبة و الجهاد، و في هذا الحفل الرائع، الذي أقيم تكريسا لإعلان سمو الأمير نبأ تشكيل كتيبة المغاربة، لتحرير فلسطين والتي يربو عدد أفرادها على العشرين ألف مقاتل مغربي، بكامل عدتهم و سلاحهم، ووسط هذه الكتيبة تقلد الأمير سيف جده الأمير عبد القادر معلنا تطوعه بنفسه و بفرقته للجهاد في سبيل فلسطين»[1]

[1] **محمد الريداوي، مرجع سابق، ص 108.**

رابعا/ الثورة الجزائرية بين الحركة الصهيونية والدعم الفلسطيني:

1/ يهود الجزائر والثورة التحريرية:

عند اندلاع ثورة نوفمبر كان على يهود الجزائر أن يختاروا ، إما الولاء للجزائر المسلمة التي عاشوا على أرضها وأصبحت وطنا لهم، أو أن يختاروا فرنسا التي راهنوا عليها منذ 1830، لكن اليهود في بداية الثورة و في خطوة احترازية منهم حرصوا على عدم التورط المباشر في الصراع بين المسلمين والمحتلين الفرنسيين[1]، و أن لا يزجوا بأنفسهم في وطيس القضايا السياسية باعتبارهم جماعة دينية لا حزب سياسي[2] كما عبر على ذلك اتحاد الطوائف اليهودية الجزائرية بأن يحل السلام ليسمح لكل شخص في التطور الحر وفي جو من التفاهم و الأخوة، كما دعا كل المنظمات و الهيئات اليهودية في الخارج أن تتجنب كل التصريحات العلنية التي تتعلق بمستقبل اليهود في الجزائر، إذ قد تفسر هذه التصريحات في الوقت الحاضر بمعنى يعاكس نوايا الذين أدلوا بها[3].

و رغم أن قادة الثورة حاولوا أن يبقوا اليهود خارج صراعهم مع الاستعمار وقد ناشدوهم في عدة نداءات بعدم ربط مستقبلهم في الجزائر بالوجود الاستعماري، و كل هذه النداءات لم تستطع إقناع اليهود بمساندة كفاح الشعب الجزائري و التجاوب مع مطامحه التحررية، فباستثناء أفراد قلائل من مثقفيهم من الجناح اليساري الذين كانت تربطهم علاقات قوية مع الأوساط القومية في الجزائر[4] و الذين أبدوا تفهما و تجاوبا مع الثورة الجزائرية، وقد عبرت هذه المجموعة عن مساندتها لكفاح الشعب الجزائري وعن انتمائها للجزائر الحرة المستقلة، بل قدمت دعما ماديا و دعائيا لصالح الثورة[5]، و إن كان مجموعة من اليهود حسب الرئيس بن

---

[1] فوزي سعد الله، مرجع سابق، ص 233.

[2] علي إبراهيم عبده، خيرية قاسمية، يهود البلاد العربية، منظمة التحرير الفلسطينية (مركز الأبحاث)، بيروت، 1971، ص 259.

[3] نعيم ناصر، «يهود الجزائر بين الفرنسة ورفض الهجرة إلى إسرائيل»، شؤون فلسطينية، ع 253-254، صيف – خريف 2013، ص 256.

[4] أحمد سميح حسن إسماعيل، الاستيطان اليهودي بالجزائر (1919-1962)، دار الكتاب العربي، الجزائر،2009، ص216-217.

[5] فوزي سعد الله، مرجع سابق، ص246.

بلة قد قاتلوا إلى جانب الثورة التحريرية[1] فإن الغالبية الساحقة من يهود الجزائر اتسم موقفهم بالضبابية و عدم الوضوح، فقد توزع ولاؤهم بين فرنسا وبقاء حكمها في الجزائر باعتبارهم المستفيدين الرئيسيين من الوجود الفرنسي في الجزائر، و بين ارتباط مصالحهم بالجزائريين خصوصا و أن يهود الجزائر كانوا أسعد حالا من يهود أوروبا[2].

وبنفس السياسة جاء مؤتمر الصومام ليقف موقفا لينا من الجالية اليهودية، ودعاهم أن «يتبعوا خطوات هؤلاء الذين استجابوا لنداء الأرض الأم»[3] كما أكد على جزائريتهم و أن «هذا الوطن الذي يأمل من زعماء الجالية اليهودية أن يتحلوا بالحكمة و أن يستجيبوا للنداء من أجل الجزائر الحرة تسودها قيم الأخوة، إن جبهة التحرير مقتنعة بأن زعماء الجالية اليهودية حريصون على مصلحة مواطنيهم الذين يرفضون العيش في مرتبة دنية»[4] وأكد المؤتمر أن النزاع "العربي ـاليهودي" لم يكن له أصداء خطيرة في الجزائر كما هو الحال في المشرق العربي في هذه الفترة بالذات ، و ربما تجاهل المؤتمرين للصراع العربي ـالصهيوني مرده محاولة التقرب إلى اليهود الفرنسيين و تجنيدهم لصالحها[5]، و في مقابل ذلك بالغت مواثيق الصومام في دعوة اليهود إلى مساندة الثورة و كأن نجاحها منوط بالتحاق اليهود من عدمه[6] كما دعت الجبهة في سبتمبر من العام نفسه حاخام الجزائر الأكبر إلى إظهار الحكمة و الإسهام في خلق الجزائر الحرة المبنية على الأخوة والصداقة[7]

لكن هذا التوافق لم يدم طويلا، فجبهة التحرير الوطني التي كانت تعمل على كسب جميع القوى الكفيلة بتدعيم مواقفها وضعت حدا لصمت وتردد اليهود بحيث وجهت نداءً إلى

---

[1] محمد خليفة، حديث معرفي شامل مع أحمد بن بلة، دار الترنانيف للنشر، د م ن، 1985، ص 283.

[2] نعيم ناصر، مرجع سابق، ص 256.

[3]علي إبراهيم عبده، خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص 259.

[4]محمد بوالروايح، مرجع سابق، ص120.

[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء العاشر (1954–1962)، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2007، ص86–87.

[6]مناصرية، النشاط الصهيوني، مرجع سابق، ص326.

[7] نعيم ناصر، مرجع سابق، ص 257.

الطائفة اليهودية بالجزائر في 01 أكتوبر 1956[1] بعد مدة يسيرة من مؤتمر الصومام تطلب فيه مساندة إخوانهم الجزائريين الذين عانوا جميعا من ظلم المستعمر واكتووا بناره[2] .

ثم كررت هذا النداء لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث توجهت بندائها إلى رؤساء الطائفة اليهودية باعتبارهم «بمثابة أبناء للوطن الجزائري، وأنها تتمنى أن يتحلى قادة المجموعة اليهودية بالتعقل، وذلك لتشييد جزائر حرة ومتآخية»[3]، كما صرح فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة أن يهود الجزائر متساوون في الحقوق والواجبات مع إخوانهم المسلمين[4]، وكانت الثورة الجزائرية على مدار سبع سنوات ونصف تشير في أدابياتها إليهم على أنهم جزائريون من أهل البلاد منذ آلاف السنين[5].

ووجهت بعد ذلك فدرالية جبهة التحرير بفرنسا في ديسمبر 1959 نداء تدعوهم إلى الاستجابة لنداء الوطن الجزائري، و أن يمنحوا صداقتهم للثورة و أن يطالبوا بكل فخر واعتزاز بجنسيتهم الجزائرية[6] كما اعتبرت جريدة المجاهد أن اليهود في الجزائر هم جزء متمم للشعب الجزائري وعليهم القيام بالدور المنوط بهم بالانضمام إلى الثورة ليلعبوا دورا أكبر وأكثر فعالية في النضال إلى جانب الشعب الجزائري[7] وحسب ما جاء في وثيقة سرية موجهة من مصالح الاستخبارات الفرنسية إلى الوزير الأول الفرنسي طالب بومنجل كل العناصر اليهودية الفاعلة بالتأثير على يهود الجزائر من أجل التنسيق و التعاون مع الثورة مؤكدا على مكانتهم في "الجزائر الحرة" في مقابل أن قيمتهم لدى فرنسا لا تمثل إلا فاجعة

---

(1) وفي نفس الشهر (أكتوبر) اكتشفت المخابرات الفرنسية مهمة الباخرة "أتوس"، وكان ذلك بعد نقل الموساد "الإسرائيلي" في جوان 1956 معلومات للفرنسيين عن مهمة هذه الباخرة. انظر: الشروق اليومي، أضواء على حادثة يخت دينا ومركب أتوس، ع4386، 24 05 2014، ص24.

(2) فوزي سعد الله، مرجع سابق، ص 234.

(3) ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص384.

(4) أحمد سميح، مرجع سابق، ص218.

(5) نعيم ناصر، مرجع سابق، ص 257

(6) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، مرجع سابق، ص384.

(7) نعيم ناصر، مرجع سابق، ص 257

بالنسبة إليهم، من جهة أخرى أكد بومنجل لمندوب "الحركة السامية" أقنري صداقته لليهود وأضاف أن جيش التحرير لن يلحق أي أذى باليهود الجزائريين [1]

لكن اليهود الذين اختاروا أحد الاتجاهين السابقين (الحياد أو مساندة الثورة) قليلو العدد نسبيا ، فالموقف اليهودي العام كان يسعى لتجنيد اليهود بقوة من أجل الإبقاء على "الجزائر الفرنسية"[2] هذه الفئة كانت تضع في مقدمة حججها المخاوف التي تثيرها آفاق بلد عربي مسلم مستقل، و الأقلية المخالفة هي تلك التي تذكر أن السلطة الاستعمارية الفرنسية اضطهدت اليهود[3] خلال فترة حكم بيتان و جيرود و سحبت منهم حق المواطنة الفرنسية[4]، بعد إلغاء حكومة فيش لقرار كريميو في 07 أكتوبر 1940، واضحت الجالية اليهودية مضطهدة وهذا ما أدى إلى تراجع تأثيرها على جميع الأصعدة[5]، فضلا على قيام بعض الأوساط الفرنسية بتأليب المسلمين للدخول في عملية تصفية للحسابات ضد اليهود في هذه الظروف[6]

وكانت الحركة الصهيونية في فرنسا قد اتخذت في شهر أكتوبر 1959 قرارا بتأييد الاحتلال الفرنسي ضد الثورة الجزائرية[7] والذي جاء فيه: «إن مصير 140000 يهودي في الجزائر، وكذلك أمن دولة "إسرائيل" متوقفان إلى حد كبير على بقاء فرنسا في الجزائر»[8]

---

[1]C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 325, 42144/A, « l' "action sémitique" et le " comité israélien pour l'Algérie libre», Le 16 mars 1961.

[2]محمد بوالروايح، مرجع سابق، ص116.

[3]أكد فرحات عباس والشيخ الطيب العقبي في "بيان الشعب الجزائري" في 31مارس1943 انهم ليسوا ضد إعادة الاعتبار لليهود وإعادة العمل بمرسوم كريميو. انظر: فوزي سعد الله، يهود الجزائر: موعد الرحيل، دار قرطبة، الجزائر،2005، ص22.

[4]عيسى شنوف، يهود الجزائر (2000 سنة من الوجود)، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص156.

[5]Saadoun Haïm, « Le sionisme en Algérie (1898 – 1962) : une option marginale », Archives Juives, 2012/2, Vol 45, p p 68-69.

[6] يذكر توفيق المدني انه تلقى عرض من جلاد اليهود "موسيوبوروتزا" يتضمن عرض تمويله إذا أراد إثارة المسلمين للاعتداء على اليهود وسفك دمائهم بعدما تم سحب الجنسية منهم. انظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص374.

[7] يذكر الرئيس بن بلة ان هناك يهود قاتلوا مع جانب إخوانهم الجزائريين إبان الثورة التحريرية.

[8] محمد حمزة، مصدر سابق، ص204.

ولكن اشتداد لهيب الثورة أحدث القطيعة بين اليهود و المسلمين فبعد مظاهرات 1960 التي بينت أن الجزائريين المسلمين أصبحوا يضعون الأوروبيين و اليهود في نفس السلة كمحتلين خصوصا بعد الردود السلبية لليهود على نداءات جبهة التحرير بأنهم لا يستطيعون «خيانة وطن هم مواطنوه ، وهو فرنسا، من أجل وطن لم يوجد بعد....لو تنكرت لمواطنة كافحت من أجل الحفاظ عليها لعاشت منبوذة، إنها متعلقة بها بوفاء يستدعي الاحترام كما تنهل منها شعورها بالكرامة و الشرف»[1]، بل تعدى الأمر إلى الاستهتار والاستهزاء بهذه الدعاوي فهم «لا يمكنهم أن ينظموا إلى قبيلة كبيرة من البربر»[2] و زاد من نقم الجزائريين انضمام اليهود إلى جهاز القمع الفرنسي المسلط على الشعب الجزائري مثلما حدث بقسنطينة في 12 ماي 1956 من مجازر وحشية ضد السكان المدنيين العزل على يد المتطرفين من اليهود[3] و بمجيء ديغول تعمق شعورهم الداعي إلى مبدأ الجزائر الفرنسية[4] و أمام فشل فكرة الجزائر فرنسية تم تجنيدهم ضمن قوات الصاعقة الاستعماريين في المنظمة الثالثة من المنظمة العسكرية السرية و كان تجنيدهم في هذا التنظيم الإرهابي OAS بشكل كبير ولافت للانتباه بل تعدى الأمر إلى المجاهرة بذلك و التباهي بتحقيق مصالحهم على حساب المسلمين، و كان لديهم اعتقاد جازم أن نجاح جبهة التحرير الجزائرية في ثورتها على فرنسا لا يمثل انتصاراً على فرنسا فقط بل يتعدى شرره إلى "إسرائيل"، فالتصاق الثورة الجزائرية بالمشرق العربي و الذي كان يشهد صراعا مع الكيان الصهيوني زاد من قلقهم[5] و سيطرت على أذهانهم في هذه الفترة دعاية إرسال جيش جزائري لمحاربة "إسرائيل" جنبا إلى جنب مع

---

[1] فوزي سعد الله، مرجع سابق، ص251،245.

[2]محمد بوالروايح، يهود الجزائر في الكتابات اليهودية المعاصرة، مرجع سابق، ص120.

[3]فوزي سعد الله: مرجع سابق، ص115

انظر كذلك: يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني، مرجع سابق، ص ص 338—339.

ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص384.

[4]يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص352.

[5] عبد الملك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي: رؤية عربية مشرقية، دار البصائر، الجزائر، 2011، ص89.

الجيش المصري[1] و أن جبهة التحرير ما هي إلا امتداد للخط الناصري الذي تزعمه جمال عبد الناصر و الذي يسعى إلى القضاء على الكيان الصهيوني[2]

وفي هذا الاتجاه قام شيمون بيريز ـ كاتب دولة الكيان الصهيوني للدفاع ـ بداية 1961 بتمويل الفصيلة الثالثة من المنظمة الإرهابية السرية و الكائن مقرها في مدينة وهران[3] بالأسلحة والرجال لإنشاء شبكات إجرامية لتصنع الرعب في أوساط الشعب الجزائري، وقد أقدمت هذه المجموعة الإرهابية اليهودية على إقامة مليشيات مسلحة تحت مسمى "الدفاع الذاتي" و حالت دون دخول الجزائريين للأحياء اليهودية، بل هاجمت المستشفى والسجن المدني بوهران خلال شهر فيفري 1962، و إطلاق وابل من الرصاص على راكبي الحافلات، و نهب البنوك و المؤسسات المالية و التجارية في أفريل و مارس من نفس السنة[4]. أما في قسنطينة فإن خلية تابعة للوحدة السرية رقم 131 التابعة لمصالح الاستخبارات "الإسرائيلية" جندت بعض يهود المدينة وأمدتهم بالسلاح من أجل حماية الجالية اليهودية واغتيال كوادر جبهة التحرير الوطني[5]

وعلى العموم فان اليهود الصهاينة و بإيعاز من حكومة "إسرائيل" –المرتبطين روحيا بها وبمشاريعها في فلسطين– جمعوا المال، و دربوا الرجال و تعاونوا مع الاستعمار للقضاء على الثورة التحريرية[6]، و ذلك من خلال مجموعة الصاعقة التي كانت تضم التجار اليهود والحرفيين وحتى البطالين الذين أغدقت عليهم بالمرتبات، حيث كانوا يتقاضون ما بين 400 و500 فرنك فرنسي شهريا[7]، بالإضافة إلى نشاط عصابات الأرغون الإرهابية "الإسرائيلية" (التي عملت قتلا وإجراما في فلسطين المحتلة) التي تسللت إلى الجزائر عشية الاستقلال[8]

---

[1]فوزي سعد الله، مرجع سابق، ص ص 253–255.

انظر كذلك: يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 348–349.

[2]محمد بوالروايح، مرجع سابق، ص122.

[3]ضمت الفصيلة السابعة من المنطقة الثالثة (وهران) لوحدها حوالي 100 كوماندوس يهودي. انظر: فوزي سعد الله، يهود الجزائر: موعد الرحيل، مرجع سابق، ص261.

[4]يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص ص349–351.

[5]محمد بوالروايح، مرجع سابق، ص ص122–124.

[6] المرجع نفسه، ص121.

[7]يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص ص350–351.

[8]فوزي سعد الله: مرجع سابق، ص254.

والتي أرادت من خلال ما ترتكبه من جرائم ضمن منظمة الـ OAS إفشال المفاوضات بين ديغول و جبهة التحرير و الحيلولة دون التوصل إلى اتفاق، خاصة و أن "إسرائيل" قد عارضت في الجمعية العامة للأمم المتحدة كل مشروع يجرى التصويت عليه من أجل استقلال الجزائر[1].

ومن جهة أخرى سعت بعض الأطراف الصهيونية إلى ربط علاقات مع قادة الثورة الجزائرية، وفي هذا الاطار سعت "الحركة السامية" كما جاء في منشور لها نشر في جريدة "هآرتز" في 23 سبتمبر 1958، و جريدة "هوالام هازاه" في 01 أكتوبر 1958 إلى ربط علاقات مع الحكومة المؤقتة، فـ: «الدولة العبرية التي حققت حريتها في حرب ضد الهيمنة الخارجية مجبرة على معرفة الحكومة الجزائرية التي أسست من طرف الدولة الجزائرية التي شنت معركة دموية من أجل حريتها وذلك أمر إجباري يجب إدراكه و واجب كذلك لمصلحة الدولة» من جهة أخرى اعتبر المنشور أن معرفة الحكومة الجزائرية يؤدي إلى ربط جسر بين "إسرائيل" و شعوب شمال إفريقيا التي أصبحت عاملا فعالا و مستقلا في المنطقة، وبوابة إلى تقرب "إسرائيل" من عائلة "الأفرو–آسيوية"، وهي خطوة على منهج السلم بين "إسرائيل" وشعوب المنطقة التي تحارب "الإمبريالية"[2]

وعلى الرغم من معارضة "إسرائيل" لاستقلال الجزائر فإن الحركة السامية بذلت نشاطا كبيرا خلال سنة 1958 و بالضبط في نهاية سبتمبر 1958 لربط علاقات مع الحكومة المؤقتة وكانت الحركة تهدف من ذلك إلى ربط جسر بينها وبين الدول العربية من خلال هذه العلاقة، خاصة و أن استقلال الجزائر أضحى أمر مفروغا منه فـ: «الجزائر الحرة ستكون من أكبر القوى العربية دون شك... بناء علاقة وطيدة معها من شأنها أن تكسر الحصار العربي»[3] وعملت الحركة السامية بعدما تأكدت أن الاستعمار في المنطقة قد ولى عهده

---

[1] أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الزغيبي، العنصرية اليهودية وآثارها في المجتمع الإسلامي والموقف منها، الجزء الثالث، دار العبيكان، الرياض، 1998، ص 450.

[2]C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°325, 42144/A, «nous devons reconnaitre le gouvernement algérien», 16/03/1961 .

[3]C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 325, 42144/A, « l' "action sémitique" et le " comité israélien pour l'Algérie libre», Op.cit.

وهو ما أسمته في بيان لها "الغزو ينهار و نحن مطالبون بالتحرك" عملت على الظهور في موقع المساند و المؤيد لحركات التحرر و محو ما علق بأذهان الناس أن "إسرائيل" هي حركة إمبريالية استعمارية وهو ما طالبت به الحركة السامية من الحكومة "الإسرائيلية" بضرورة وضع "استراتيجية تدخل إسرائيلية في المنطقة" و قد طالبت الحركة في بيان لها بإجلاء جميع القوى والجيوش والمعسكرات الأجنبية الموجودة في المنطقة و راسلوا في ذلك كل من "جوزاف تيتو" و"جواهر لال نهرو" بصفتهما من مؤسسي حركة عدم الانحياز و الساعين إلى تحرير شعوب المنطقة من الاستعمار، و من جهة أخرى طالبت الحركة السامية بضرورة توطيد العلاقات مع حركات التحرر[1].

وقد تزامن تحرك بعض الأوساط "الإسرائيلية" من اجل ربط علاقات مع قادة جبهة التحرير مع فترة وصول ديغول وإعلانه عن سياسته في الجزائر المعتمدة أساسا على مبدأ الاندماج من جهة وعلى مبدأ تقرير المصير من جهة أخرى، وقد استطاعت هذه السياسة أن تجلب إليها الأوساط اليهودية وتكسب الأغلبية الساحقة منهم لصالح الاستفتاء[2].

كما طالبت الحركة السامية في منشور لها الحكومة "الإسرائيلية" بالتأثير على باريس من أجل "إحلال السلام" مع الحكومة المؤقتة[3]، كما تقدم بعض يهود الجزائر المقيمين في المغرب بطلب إلى منظمة الأمم المتحدة عبروا فيه عن أملهم في رؤية الحكومة الفرنسية تدخل في مفاوضات مع جبهة التحرير من أجل استقلال الجزائر[4].

ومن ناحية أخرى وافقت الحركة السامية على عريضة التضامن التي وقعها 121 من مثقفي وفناني فرنسا والتي تعارض سياسة الحكومة الفرنسية في الجزائر، وتؤيد حق الثوار

---

[1] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°325, 42144/A, «L"action sémitique et le manifeste Hébraïque», 16/03/1961.

[2] مناصري، النشاط الصهيوني، مرجع سابق، ص ص 340-341.

[3] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 325, 42144/A, « l' "action sémitique" et le " comité israélien pour l'Algérie libre», Op.cit.

[4] مناصرية، النشاط الصهيوني، مرجع سابق، ص 340.

في معركتهم ودعت المثقفين "الإسرائيليين" إلى التوقيع عليها إلا أن العملية لم تتم بحجة أن المسألة ليست من القضايا الحالية أو الراهنة[1].

و في جانفي 1959 جاءت أول مبادرة من طرف عضو اللجنة المركزية للحركة السامية "أوري أفنري" والمحرر بأسبوعية "هوالام هازاه" حيث حاول هذا الأخير بمساعدة السياسي العراقي هاشم جواد (الذي شجعهم بكل حماسة من أجل إنشاء الحركة السامية) الاتصال بممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة في نيويورك و أمريكا الشمالية عبد القادر شاندرلي في إطار مسعى الحركة السامية بربط علاقات مع جبهة التحرير [2]

كما حاول أفنري في أكتوبر 1960 مرة أخرى الاتصال بممثلي جبهة التحرير وذلك على أثر مشاركته في ملتقى فلورانس بإيطاليا، حيث اتفق مع الكاتب و الروائي جون عمروش على الوساطة للالتقاء بالممثلين الحقيقيين لجبهة التحرير مبديا استعداد الحركة السامية من أجل إقناع يهود الجزائر و أمريكا بأن الطبقة "الإسرائيلية" المتقدمة تقف إلى صف الثوار الجزائريين شريطة أن يوافق ممثلو جبهة التحرير الوطني على عقد لقاء بين ممثلي الحركة السامية و رئيس الحكومة المؤقتة أو وزير خارجيته[3].

وربما ما زاد من إصرار الحركة السامية لإعادة المحاولة في مسعاه لربط علاقة مع الحكومة المؤقتة لأكثر من مرة أو على الأقل محاولة الفوز بلقاء مع قادتها، هو نظرتها المتفائلة إلى طمأنت جبهة التحرير للمجلس اليهودي الأمريكي في جوان 1958 في معرض ردها على استفسار المجلس بأن جزائر الاستقلال ستكون في المستقبل دولة ديمقراطية اشتراكية وستقضي على التمييز العنصري والديني وستتعامل مع الجميع على قدم المساواة[4]

---

[1]C.A.D.F, M.A.E, Afrique–Levant, Carton N°325, 42144/A, «la déclaration de solidarité», 16/03/1961.

[2]C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 325, 42144/A, « l' "action sémitique" et le " comité israélien pour l'Algérie libre», Op.cit.

[3]Ibid.

[4] نعيم ناصر، مرجع سابق، ص 257

وفي هذا الاطار عملت الحركة السامية على تشكيل "اللجنة "الإسرائيلية" للجزائر الحرة" والتي انبثقت إثر ندوة صحفية انعقدت في تل أبيب في 27 ديسمبر 1960 وذلك بعد سلسلة لقاءات ومشاورات للحركة السامية و الأسبوعية "الإسرائيلية" "هوالام هازاه" و قد تشكلت هذه اللجنة من مسيري و رواد و أعضاء اللجنة المركزية للحركة السامية و بعض الشخصيات المتعاطفة:

- ناتان يلين مور: رائد سابق في "جنود الحرية الإسرائيلية".
- أوري أفنري وشالوم كوهين مالكي ومحرري الأسبوعية "الإسرائيلية" الناطقة بالعبرية "هوالام هازاه".
- بنيامين إمري: مهندس في المديرية الوطنية للمياه.
- رئيس تحرير مجلة "ner" الشهرية المندية بالتقارب اليهودي العربي.
- فؤاد شهبي صحفي عربي.[1]

وفي تقرير سري موجه إلى الوزير الأول الفرنسي في 16 مارس 1961 ذكر أن الحركة السامية لم تنجح في مسعاها ولم يعلم بوجود اللجنة "الإسرائيلية" للجزائر الحرة سوى نفر قليل من الناس، حتى أن الحركة لم تستطع أن تجمع حول فكرتها سوى ما يقارب الأربعين عضوا، معروفين بأفكارهم الشاذة وهو ما خيب آمال بعض المسيرين في الحركة[2]

وفي مقابل ذلك عارضت جل الأطراف "الإسرائيلية" بشدة استقلال الجزائر، ورأت أن نيل الجزائريين حريتهم يصب في صالح القضية الفلسطينية، خاصة وان الجزائريين قد تهافتوا زرافات ووحدانا خلال الحرب العربية الكبرى سنة 1936 ونكبة فلسطين سنة 1948 من أجل نصرة إخوانهم الفلسطينيين، ومما يؤكد ذلك أفعال عصابات الأرغون ضمن منظمة الـ OAS فضلا على مشاركة بعض الجنرالات "الإسرائيليين" في المحاولة الفاشلة للإطاحة

---

[1]C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 325, 42144/A, « l' "action sémitique" et le " comité israélien pour l'Algérie libre», Op.cit.

[2]Ibid.

بديغول[1]، وهذا ما دفع إلى توتر العلاقات بين فرنسا و "إسرائيل" و تدخل ديغول نفسه لدى الحكومة "الإسرائيلية" و مناحيم بيغن "زعيم الأرغون" من أجل سحب أعضائها[2]، و رغم أن فرنسا زودت "إسرائيل" باثنتين و سبعين طائرة ميراج 3 سنة 1961 إلا أنها و نتيجة تردي العلاقات أرجأت تسليم الدفعات الأخرى[3].

ورغم وجود مجموعة صغيرة من "الإسرائيليين" ساندت استقلال الجزائر بعدما رأت أن تحقيق ذلك امر لا مفر منه، فإن الثورة الجزائرية بنجاحها قد أحدثت هزة في نفوس جميع اليهود سواء في الجزائر او خارجها، وذلك لما طرحته من تصور جديد لقضية التحرر و ما قدمته من تضحيات جسيمة وما أحدثته من وعي في كثير من الأقطار النامية[4]، جعلت اليهود يشعرون بفداحة جرمهم في عض اليد التي أطعمتهم، مما أثار القلق لديهم لما يخبئه المستقبل لهم، نتيجة لموقف زعماء الثورة خلال سنوات الثورة السبع، و التي انتهت إلى اعتبار اليهود لا يختلفون في شيء عن الفرنسيين المحتلين أو الأوروبيين المستوطنين ولهذا صنفتهم جبهة التحرير في مفاوضات إفيان ضمن الأقلية الأوروبية أو الفرنسية[5] وذلك بعد ترددهم الطويل في الانضمام أو التعاون مع الثورة[6] إذ أصبح الكثير منهم يتساءل عن مصيره وعن المعسكر الذي يمكن أن ينضم إليه، مع إمكانية عودة ظهور النزعة المعادية لليهود في فرنسا، عقب تصفية المسألة الجزائرية و ما ينجر عنها من تغيير السياسة الفرنسية[7]، و رغم أن جبهة التحرير لم تنتقم من اليهود بل رأت أن تشرك اليهود في أي مؤتمر يناقش مستقبل الجزائر[8] وهذا ما أكده محمد سعدون أحد ممثلي جبهة التحرير في الخارج بأن أي مؤتمر سيعقد للنظر في مستقبل الجزائر ينبغي أن يحضره ممثلون عن اليهود باعتبارهم جزء من الأمة الجزائرية وأن الجبهة ستمنحهم كل حقوق المواطنة إلا أنهم رفضوا

---

[1] مشيل ب. أورين، ستة أيام من الحرب (حزيران 1967 صناعة شرق أوسط جديد)، ترجمة: إبراهيم الشهابي، دار العبيكان، الرياض، 2005، ص".

[2]فوزي سعد الله، مرجع سابق، 258.

[3] ميشيل ب. أورين، مرجع سابق، ص".

[4]ناصر الدين سعيدوي، الجزائر منطلقات وأفاق، مرجع سابق، ص 387.

[5]فوزي سعد الله: مرجع سابق، ص ص 264،226.

[6]علي إبراهيم عبده، خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص 264.

[7]فوزي سعد الله: مرجع سابق، ص295.

[8]أحمد سميح حسن، مرجع سابق، ص252.

الاجتماع مع الحكومة المؤقتة لبحث مستقبلهم[1] و أصر 90% منهم وقوفه إلى جانب بقاء الجزائر فرنسية أثناء مفاوضات تقرير المصير[2] وعقب توقيع معاهدة إفيان و استقلال الجزائر غادرها 130 الف يهودي كانوا يشكلون الجماعة اليهودية بالجزائر [3]، لم يذهب منهم إلى "إسرائيل" سوى 20 ألف بينما ذهب إلى فرنسا 110 آلاف يهودي[4]، وقد مثلوا الغالبية من عدد الفرنسيين المغادرين للجزائر أي حوالي 59%[5] أما الذين فضلوا البقاء في الجزائر البلد الأم فنسبتهم ضئيلة جدا و لا يتعدى تعدادهم ثلاثة آلاف على الرغم أنه لم يقع أي صدام معهم، أو اعتداء عليهم[6]

وقد حاولت الحركة الصهيونية أن تستغل هذه الظروف فقامت بحملة جمع التبرعات لصالح توجيه يهود الجزائر إلى فلسطين المحتلة، رغم أن الغالبية منهم قد فضلوا الإقامة في فرنسا[7]

2/ الفلسطينيون وثورة نوفمبر :

احتلت الثورة التحريرية حيزا من اهتمام العرب و المسلمين، حيث أحيا زخمها عزائمهم، فهبوا جميعا لدعمها و مناصرتها، وكان من أكثر العرب احتفاء بالثورة الجزائرية الفلسطينيون[8]، فرغم النكبة التي حلت بهم لم يفرطوا في دعمها ، سواء بالتبرع و الاكتتاب

---

[1] نعيم ناصر، مرجع سابق، ص 257

[2] أحمد الزغيبي، مرجع سابق، ص450.

[3] يذكر الرئيس بن بلة ان يهود الجزائر كانوا مئة ألف، بينما يذكر سعيدوني ان عددهم 140 ألف غادر منهم إلى فلسطين المحتلة 18 ألف انظر: محمد خليفة، مصدر سابق، ص 283. انظر كذلك:

ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، مرجع سابق، ص386.

فوزي سعد الله: مرجع سابق، ص115.

[4]شاكر نوري، اللوبي الصهيوني في فرنسا (من ثكنة عسكرية إلى كواليس الإليزيه)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص100.

[5] أحمد الزغيبي، مرجع سابق، ص416.

[6] محمد خليفة، مصدر سابق، ص 283.

[7]أحمد سميح حسن إسماعيل، مرجع سابق، ص262.

[8] وكان وفد من الطلبة الجزائريين قد زار غزة في هذه الفترة من أجل التحسيس بالقضية الجزائرية وقام اتحاد الطلبة الجزائريين في مصر في مرات عديدة بالإشراف على تنظيم رحلات طلابية جماعية إلى مناطق عديدة، كان من ضمنها غزة بفلسطين، وكان ذلك يندرج في تعزيز العلاقة بين الطلبة والتحسيس بالقضية الجزائرية. انظر: أحمد مريوش، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في

أو تنظيم المهرجانات والمظاهرات[1]، فقد ذكر صلاح خلف "أبو إياد" أن الفلسطينيين شكلوا "لجنة معونة للثورة الجزائرية"، و في هذا الإطار طلب من تلاميذ الثانوية التي يشتغل بالتدريس بها، المساهمة كل حسب إمكانياته «فكانوا أن استجابوا جميعا للنداء برغم بؤسهم، وغداة اليوم التالي، راحوا يمرون بالتتابع أمام مكتبه، فيضع عليه البعض قرشا و البعض الآخر قرشين أو ثلاثة، وهي وإن كانت مبالغ زهيدة إلا أنها تمثل تضحيات كبرى من جانبهم، وأخيرا قد جاء صبي حدث و هو بادي الانزعاج ليضع قميصه الذي لا يملك سواه ... و اكتفي بأن قال: لعله يفيد طفلا جزائريا»[2].

ويذكر توفيق المدني في مذكراته أنه تلقى في بداية الثورة إعانة مالية قدرها مائتي جنيه مصري من مفتي القدس "أمين الحسيني"، فسلمها بدوره إلى محمد خيضر[3].

كما يتذكر عكرمة صبري "خطيب المسجد الأقصى كيف أن «أمه أعطته نقودا ليشتري لها طعاما، لكنه تبرع بالنقود جميعا للثورة الجزائرية، وقد فرحت به أمه وأكبرت فيه صنيعه»[4]

أما الطلبة الجزائريون في القدس و نابلس، فقد هبت عليهم نسائم الثورة بالتكريم والاحتفاء من قبل إخوانهم الفلسطينيين، حيث يذكر سعدي بزيان الإعلامي الجزائري، و أحد الطلبة الجزائريين الأربع بالثانوية الإبراهيمية بالقدس أثناء الثورة التحريرية، كيف غيرت الثورة

القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة الجزائر 02، 2006/2005، ص497.

[1] ومما يجدر الإشارة إليه ان الجزائريين كذلك لم ينسوا القضية الفلسطينية حتى وهم يخوضون ثورتهم المباركة، فحتى الفرقة الفنية التي أسستها جبهة التحرير الوطني لم تخل مسرحياتها من التطرق إلى فلسطين و شعبها، وظلت فلسطين القلب النابض في المسرح الجزائري بدء من رواد المسرح الجزائري الأوائل، وحسب الناقد المسرحي الدكتور بعلي حفناوي ان عدد المسرحيات التي تناولت القضية الفلسطينية في دول المغرب العربي يبدو قليلا اذا ما قورن بما انتج في المشرق العربي، باستثناء الجزائر التي ضجت خشبتها المسرحية بالعديد من المسرحيات التي تناولت القضية، و من هده المسرحيات نجد: مسرحية فلسطين المغدورة لكاتب ياسين، مسرحية الليلة الأخيرة في القدس ومسرحية تل الزعتر يموت وقت المساء" لنور الدين عبة، ومسرحية الولادات للمسرحي محمد بودية الذي اغتاله الموساد 28 جوان 1973. انظر: عبد الرحمن بن زيدان، مقامات القدس في المسرح العربي (الدلالات التاريخية والواقعية)، الشارقة، أبو ضبي، 2012، ص ص 200-202. انظر كذلك: إدريس قرقوة، «المسرح الجزائري والقضية الفلسطينية (فلسطين المغدورة وقالوا العرب قالوا نموذجان)»، الحياة المسرحية، ع 80-81، صيف وخريف 2012، دمشق، ص ص 51-52.

[2]صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، دار الجيل، ط2، عمان، 1996، ص ص 53.25.

[3] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح . ج 03، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص125.

[4] عبد الرزاق مقري، الجزائر والقضية الفلسطينية (حركة مجتمع السلم نموذجا)، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص44.43.

أحوالهم فيقول: « كانت لهم مشاعر خاصة و مرهفة تجاه الجزائر و الجزائريين، خاصة في تلك الفترة التي كانت فيها الثورة التحريرية مشتعلة، فلقد قدم أهل القدس للطلبة الجزائريين الدعم المالي و المعنوي و تبرعوا لهم بالمسكن و الملبس و الطعام و فضلوهم على أبنائهم إلى درجة أن الجزائريين لم يكونوا يسكنون مع زملائهم من الطلبة بل كان يتم إسكانهم في مساكن الأساتذة»[1].

ويتذكر سعدي موقف مدير ثانوية "النجاح" (أصبحت فيما بعد جامعة النجاح) الذي رفض أخذ تكاليف التسجيل والدراسة من مندوب الجزائر لما علم أن الأمر يتعلق بطلبة جزائريين تضامنا مع الثورة آنذاك وقد بلغ حد الاهتمام بالجزائريين درجة أن أصحاب الحافلات رفضوا أخذ الأجرة من هؤلاء الطلبة بمجرد أن علموا أنهم جزائريون وهذا على مدار العام.[2]

ولم يكتف الفلسطينيون بالدعم المالي، فقد استطاع بعض المتطوعين الوصول إلى جبهات المواجهة بالجزائر، وشاركوا كأطباء أو مساعدين أو مقاتلين، ويذكر المجاهدون عددا من أسماء الأشقاء الذين شاركوا معهم جنبا إلى جنب في جبهات القتال ضد الاستعمار الفرنسي[3]

---

[1] «ذكريات طالب جزائري بالقدس»، جريدة المساء، ع3611، 2009/01/13.

[2] المصدر نفسه.

[3] عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 45.

الكتاب الأول: موقف الجزائر من القضية الفلسطينية (1962-1967)

الفصل الأول: الجزائر وقيام الثورة الفلسطينية 1965

أولا/نجاح ثورة نوفمبر وأثرها على القضية الفلسطينية

ثانيا/تأسيس فتح واندلا ع الثورة الفلسطينية

ثالثا/الجزائر وحركة التحرير الفلسطينية "فتح"

الفصل الثاني: الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية:

أولا/الجزائر ومشروع إبراز الكيان الفلسطيني

ثانيا/ تأسيس منظمة التحرير

ثالثا/تمثيل الفلسطينيين في الجزائر بين فتح ومنظمة التحرير

الفصل الأول: الجزائر وقيام الثورة الفلسطينية 1965

أولا/نجاح ثورة نوفمبر وأثرها على القضية الفلسطينية

ثانيا/تأسيس فتح واندلا ع الثورة الفلسطينية

ثالثا/الجزائر وحركة التحرير الفلسطينية "فتح"

الجزائر وقيام الثورة الفلسطينية 1965

كان نجاح ثورة نوفمبر وقيام الدولة الجزائرية ضربة قاسمة للقوى الاستعمارية، وقيمة مضافة بالنسبة لحركات التحرر بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة، فقد انبرت الجزائر بعد استقلالها مباشرة تدعم حركات التحرر في العالم بأسره، محاولة بذلك تصدير ثورتها وجعلها نموذجا يحتذى به، وكانت حركة المقاومة الفلسطينية الأوَّلى من كل حركات التحرر الأخرى بالدعم الجزائري بحكم الانتماء العربي الإسلامي من جهة، ومن جهة أخرى فقد تلقفت الحركة الوطنية الفلسطينية التجربة الجزائرية لتجعل منها النموذج والقدوة التي تقتدي بها في ليل الاحتلال الدامس.

جاءت الثورة الفلسطينية لتعيد القضية الفلسطينية إلى وضعها الصحيح، بعدما تاهت في دياجير التواكل على العرب في تحرير أرضهم، وهو ما لم يتحقق على ارض الواقع، وقد شهدت هذه الفترة رفع شعارات تدعوا إلى الوحدة باعتبارها طريق التحرير، ولكن الحركة الوطنية الفلسطينية رأت في ذلك مجرد شعارات لا تسمن ولا تغني من جوع، فاعتمدت على نفسها، وتسلحت بعزائم أبنائها والمتاح بين أيديها وأعلنت عن بداية ثورتها ليلة الفاتح من جانفي 1965.

أولا/نجاح ثورة نوفمبر وأثرها على القضية الفلسطينية:

01/مكانة الثورة الجزائرية:

شهد التاريخ الحديث والمعاصر عددا من الثورات، عالمية التأثير بسبب ما أحدثته من تغيير في الأوضاع الداخلية في دولها وانعكاسات نجاحها على البلدان الأخرى خارج حدودها، وربما الأحداث التاريخية تقاس بمدى ما تحدثه من تأثير وتغيير في الأوضاع المحلية والإقليمية وحتى العالمية.

وجاءت التجربة الجزائرية لتكون عالمية التأثير، بما تميزت به عن كثير من الثورات من خصائص ومميزات؛ بل كانت أعظم منها، وأبلغ تأثيرا وذلك لكونها كانت ثورة مسلحة ضد سلطة استيطانية شرسة حكمت البلاد بصورة مباشرة طوال قرن وثلث القرن، وكانت ثورة على روح التشكيك التي زرعتها هذه السلطة الاستعمارية خلال هذه الفترة الطويلة كذلك، وجعلت الشعب الجزائري يرى تاريخه الموغل في القدم والزاخر بالأمجاد والبطولات مجرد شبح وخيال، وكانت ثورة نموذجية أيقظت كثيرا من الشعوب المكلومة وحفزتها للمطالبة بحقوقها كاملة غير منقوصة[1].

كما أن هناك عامل جوهري يجعل الثورة الجزائرية أعظم أثرا وهو طول مدة الاحتلال فالاحتلال الاستيطاني في الجزائر امتد قرابة 125 سنة عند انطلاق الثورة، فبين الجيل الذي واجه الاحتلال الفرنسي والجيل الذي أشعل الثورة قرابة أربعة أجيال وهي فترة طويلة كفيلة بأن تنمحي فيها روح المقاومة التي عادة ما تولد في الجيل الذي واجه دخول المحتل وتورث في الجيل الذي يليه [2].

---

[1] يحي بوعزيز، «مكانة ثورة نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية ودورها في تحرير الجزائر»، مجلة المصادر، عدد04،2001، ص33-37.

[2] نصت النظرية الخلدونية في قيام الدول وسقوطها أن العصبية التي قامت عليها الدولة تفقد معناها النسبيَّ بعد أربعة أجيال، رغم محاولة أصحاب الدولة الحفاظ على الأوشاج العصبية التي باضمحلالها ستزول الدول وتسقط بفساد عصبيتها؛ لتقوم عصبية جديدة بتأسيس دولة جديدة ، وقد حاولت فرنسا جاهدة إضعاف الرابطة القبلية أو استعمالها في خدمة مصالحها بالإضافة إلى ذلك تعاقب

إن أخطر شيء عاناه الشعب الجزائري طيلة 132 سنة من الاستعمار الفرنسي هو محاولة التشكيك في أصله وماضيه وفي شخصيته الوطنية والقومية، وعندما قامت ثورة نوفمبر 1954 أعادت الثقة للشعب الجزائري بنفسه وأكدت أصالته التاريخية والحضارية، وعودة الثقة هذه هي الحجر الأساس لأي مشروع تحرري.

وقبل نجاح التجربة الجزائرية كانت كثير من الشعوب التي عانت من ضيم المستدمر قد فقدت الثقة في نفسها، وعجزت عن فعل أي شيء، فكثير من هذه الشعوب اختارت مرغمة الذوبان في الغير–فالمغلوب مولع بإتباع الغالب كما يقول ابن خلدون–، ومن ضمن هذه الشعوب الهنود الحمر بأمريكا الشمالية والجنوبية و سكان أستراليا، ومعظم أرخبيلات المحيطين الهادي والهندي وفي الأطلسي، الذين مسختهم المجتمعات الأوربية الغازية واجتثت هويتهم، فأصبحوا تبعا لها، وهذا ما حدث تقريبا لشعب جنوب إفريقيا حيث مارست الأقلية البيضاء سياسة التمييز العنصري "الأبارتيد" في إطار سياسة القضاء على السكان الوطنيين بمختلف الوسائل[1].

لقد بقي العرب والمسلمون لعدة سنوات، وهم لا يجرؤون على رفع رؤوسهم أمام قوى الطغيان الإمبريالية والغطرسة الممارسة ضدهم مشرقا ومغربا، وجاءت نكبة 1948 لتزيد الأمور سوءا[2]؛ فكانت الثورة الجزائرية أول رد فعل عربي شعبي مسلح بعد يأس وقنوط أصابا الأمة العربية جراء هذه النكبة [3].

كانت نكبة فلسطين في 1948 بمثابة تحد واجه الأمة العربية قاطبة، فكانت الاستجابة لهذا التحدي بإطلاق العنان للخطاب القومي وشعاراته التي أضحت هي السائدة في الساحة

أربعة أجيال بين جيل المقاومة وجيل التحرير، ورغم ذلك فإن الشعب الجزائري لم يضمحل في الأمة الفرنسية وهذا ما جعل تجربته استثناء في تجارب التحرر والاستقلال.

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص37–38.

[2] إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومه، الجزائر، 2000، ص 31.

[3]البخاري حمانة، «الثورة الجزائرية والثورة الفلسطينية»، في: الثورة الجزائرية وصداها في العالم، المركز الوطني للدراسات التاريخية، إشراف محمد طويلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985، ص102 .

العربية، واتجهت الأنظار نحو الأمة العربية لاستعادة ما تم تضييعه في هذه النكبة وقد علقت كثير من الشرائح الفلسطينية آمالها في هذه المرحلة على "قومية المعركة"[1]، وازدهرت مقولات "الوحدة طريق التحرر"، وإطلاق اسم "الصراع العربي ـ الصهيوني" بدل "الفلسطيني ـ الإسرائيلي" تعبيرا عن قومية الصراع لا قطريته وإيمانا بـ: «مخاطر الحركة الصهيونية على وحدة الأمة العربية وأمنها ووجودها ورسالتها وليس فقط على فلسطين قلب الوطن العربي»[2].

وشهدت المنطقة العربية عقب نكبة1948 (طوال الخمسينيات) تطورات متسارعة، فعرفت سوريا سلسلة من الانقلابات العسكرية، وفي مصر نجحت ثورة23 يوليو (جويلية) 1952، وقامت في الجزائر ثورة نوفمبر 1954 ، وانتهى الوضع في العراق بقيام ثورة 14 يوليو (جويلية) 1958، بينما استمر الحكم الملكي في الأردن رغم محاولات الإطاحة به[3]، في هذه الظروف كان رد الفعل الفلسطيني على النكبة هي مقاومة أي نوع من التقارب بين العرب والكيان الصهيوني قد يفضي إلى تصفية القضية الفلسطينية على حساب الشعب الفلسطيني، فضلا عن مقاومة محاولات توطين اللاجئين في دول الطوق[(4)].

لقد كان انتصار الثورة الجزائرية ضربة قاسية لقوى الاستعمار والإمبريالية في العالم، فلم يكن أحد يتوقع أن يأتي يوم يرى فيه هذا الشعب الذي لم يتعرض شعب في العالم لما تعرض له من محاولة لطمس هويته القومية، وتشويه موروثها الثقافي العربي الإسلامي، لم يتوقع أحد أن يرى هذا الشعب نور الحرية وأن يقهر فرنسا ذات التاريخ الاستعماري وأحد أهم أعمدة الحلف الأطلسي.

[(1)] محسن صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، القاهرة ،2003، ص 80.

[2] فاروق القدومي، دفاتر الثورة الفلسطينية: دفاتر فتح، دار حنين للنشر والتوزيع، تونس، 2012، ص09.

[(3)] بهجت أبو غربية، من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية (من النكبة إلى الانتفاضة ١٩٤٩-٢٠٠٠)، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص101.

أحمد شاهين، «منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية إلى الاستقلال (1947-1964)»، شؤون فلسطينية، عدد142-143، جانفي/فيفري 1985، ص49.

[(4)] عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية (1964-1993)، مركز المحروسة، القاهرة، 1998، ص 17.

تم إعلان استقلال الجزائر بعد ثورة تواصلت نحو أكثر من سبع سنوات، قدم فيها شعب الجزائر أمثولة هزت العالم أجمع، وشكلت مفصلا في تاريخ شعوب آسيا وإفريقيا خاصة، إذ بدا أن هذا الشعب العظيم بنضاله وصموده قد وضع النهاية الحاسمة لواحدة من أهم وأخطر تجارب الاستعمار الاستيطاني في العالم، وأن يدفع فرنسا إلى التسليم بهزيمة مشروع استعماري بلغ مائة واثنين وثلاثين عاما، وذلك على الرغم من الخلل الفادح في ميزان القوة بين فرنسا ذات التاريخ الإمبراطوري وبين أحد شعوب العالم الثالث، التي عملت فرنسا جاهدة لدفعة نحو التخلف والتبعية [1].

وقد أنجزت الأمة معجزتها هذه بمجموعة من الشباب صمم أن يهرق دمه على أرض الشرف وألا يقبل دون الحرية بديلا، والمتتبع لانطلاق الثورة الجزائرية يجد أن هذه الثورة، هي ثورة معلِمة، هي بحق ثورة المعجزات، فعدد الثوار الذي فجروا هذه الثورة ليلة الفاتح نوفمبر لم يكن يتجاوز الأربعمائة وقد ارتفع هذا العدد عشية انتفاضة العشرين أوت 1955 إلى حوالي أربعة آلاف، ورغم هذا التزايد ورغم أهميته، فإنه لم يكن كافيا لأن الأسلحة لم تكن متوفرة لا نوعا ولا كما، ناهيك عن الذخيرة وسائر معدات الحرب. [2]

فهل يستطيع شعب بهذه الإمكانيات البسيطة والعوائق الجمة أن يواجه قوة إمبريالية متغطرسة متعطشة للدماء، شحذت قواتها واستعانت بأحلافها، وهل بإمكان الثوار الجزائريين أن يواجهوا مئات الألاف من الجنود الفرنسيين المدججين بالأسلحة والمعدات تعج بهم ربوع الجزائر.

لقد استطاعت هذه الثورة أن تسقط هذا الفرق في ميزان القوة من معادلة الشعوب المستضعفة في وقوفها ضد قوى الطغيان والإمبريالية، وقد استلهمت حركة فتح العمل الفدائي من جبهة التحرير الجزائرية، وهذا ما أعلنه قادة فتح أنفسهم أكثر من مرة.

---

[1] سهيل الخالدي، جيل قسما: تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص157.

[2] محمد العربي الزبيري، «الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية»، مجلة المصادر، عدد02، 1999، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، ص 27.

إن انتصار الثورة الجزائرية كان إلهاما حقيقيا للشعب الفلسطيني في قيام ثورته المباركة، وهذا ما صدح به الكثير من قادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتهم ياسر عرفات وخليل الوزير وصلاح خلف، فقد كانوا مفتونين بتجربة جبهة التحرير الجزائرية، وملحمة الكفاح التي سطرها الثوار الجزائريون[1]، يقول صلاح خلف «أبو إياد» أحد مؤسسي حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح ـ أن: «حرب العصابات التي اندلعت في الجزائر قبل تأسيس فتح بخمس سنوات قد أفادتنا إفادة عميقة، كنا مأخوذين بسيرة الوطنيين الجزائريين الذين استطاعوا أن يشكلوا جبهة صلبة وان يخوضوا المعركة ضد جيش دولي يفوق جيشهم ألف مرة، وان يحصلوا على معونة متعددة الأشكال من مختلف البلدان العربية التي كانت في بعض الأحيان تنتمي إلى معسكرات متناحرة، وان يفلحوا في الوقت نفسه في عدم الخضوع بالتبعية لأي منها، فكانوا رمزا، إذا صح القول، للنجاح الذي كنا نحلم به»[(2)].

كما يذكر خليل الوزير "أبو جهاد" أحد مؤسسي فتح تأثره الكبير بالثورة الجزائرية، كان هذا الأخير قد كرس جزء مهما من وقته لمتابعة تفاصيل وتطور هذه الثورة التي ألهبت خياله وألهمت فكره وبقيت أقرب التجارب الثورية إلى عقله وقلبه معا، وكان خليل الوزير «قد تأثر كثيرا في صباه بسيرة المقاومة الشعبية الجزائرية التي قادها الأمير عبد القادر الجزائري في مرحلتها الأولى... وكان قد أكبر في الشعب الجزائري قدرته على حمل الثورة والاستمرار بها بعد ذلك بالثورة الشعبية التي انفجرت في وجه الاحتلال الفرنسي»[(3)].

وحسب نايف حواتمة فإن الثورة الفلسطينية قد سارت على درب الثورة الجزائرية «وإذا أردنا ان نستذكر التاريخ لقلنا لو انتظرت الثورة الجزائرية تطور ميزان القوة المسلحة على الميدان لان يصبح موازيا ومتفوقا على أسلحة "الكولونيالية" الفرنسية لظلت الجزائر مستعمرة فرنسية حتى

---

[1] يحيى خلف، «المهاجرون الجزائريون في فلسطين»، في: دور ومساهمة الجزائريين في حركة التحرر العربي خلال القرنين 19 و20م، العالمية للطباعة والخدمات، الجزائر، 2015، ص 61.

[(2)] صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، دار الجيل، ط2، عمان، 1996، ص 64.

[(3)] محمد حمزة، أبو جهاد (أسرار بداياته وأسباب اغتياله)، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، صفاقس، تونس، 1989، ص 203.

يومنا هذا، لكن القرار السياسي لمقاومة العدو اعتمد على الإنسان وبما في يده من طاقات مهما كانت متواضعة وهكذا شقت الثورة الجزائرية طريقها»[1].

كما اعتبر القائد الفتحاوي مروان البرغوثي ان الثورة الجزائرية هي الملهم الأول لفكرة تأسيس فتح، فقد مثلت جبهة التحرير الوطني نموذجا يحتذى به بالنسبة لقادة فتح المؤسسين، وقد تفاعل قادة فتح مع الثورة الجزائرية [2]، بل رفعوا حتى شعاراتها فالشعار الذي رفعه خليل الوزير والثورة الفلسطينية في الخمسينات من القرن الماضي وهو شعار "فلسطين عربية"، كان قد رفعه زعيم الحركة الوطنية الجزائرية الأمير خالد قبل ذلك وهو شعار "الجزائر عربية" والذي كرسته الثورة الجزائرية لاحقا كشعار أساسي لها[3].

وحسب مجلة "فلسطين الثورة" فإن البدايات الفلسطينية كانت: «بدايات جزائرية في الفكر وفي التطبيق، فالانتصار الجزائري على الاستيطان الفرنسي ألهم قادة فتح اليقين بأن الانتصار على الاستيطان الصهيوني في فلسطين أمر حتمي، ولذلك فالموقف الحاسم والقطعي في أدبيات فتح الأولى من مسألة الاستيطان الصهيوني يعود بالدرجة الأولى إلى انتصار المنطق الجزائري»[4]

والمتتبع لمسار حركات التحرر في المشرق العربي قبل قيام الثورة الجزائرية، وبالضبط بعد فترة الحرب العالمية الثانية يجد أن العرب اتجهوا إلى وسائل الضغط عن طريق الاحتجاجات والمظاهرات مستغلين في ذلك التغير النسبي في ميزان القوى لصالح قوى صاعدة على حساب فرنسا وبريطانيا وذلك في محاولة منهم لتحقيق استقلالهم تنفيذا لمبادئ الأمم المتحدة.

وكان يعيب هذا الاستقلال المنقوص . المأخوذ بالطرق السلمية . القيود الظاهرة والخفية المتمثلة في المعاهدات والأحلاف وفي سيادة نوع من النفوذ الغربي، وفي هذه الظروف العربية

---

[1] عبود هشام، وآخرون، «الجيش في حديث خاص مع السيد نايف حواتمة: إننا مقدمون على صيف ساخن "ليس هناك من حلول سحرية"»، الجيش، ع 229، أفريل 1983، ص 46.

[2] «حوار مع القائد الفتحاوي مروان البرغوثي»، جريدة الشروق اليومي، ع 3112، 2010/11/11، ص12.

[3] محمد حمزة، مصدر سابق، ص 203.

[4] فلسطين الثورة، ع 702، 1988/06/05.

والعالمية، وبعدما دخلت الدول العربية فيما بينها في "حرب باردة عربية" من مزايدات ومن تبادل للتهم، أضحت مشكلة فلسطين "عصية على الحل" وأصبح الأمل هو أن تتحرر الأمة العربية وتندمج، وتقوى يوما ما على تحرير فلسطين "فالوحدة طريق التحرير"، ولكن مشكلة فلسطين وحيوية شعبها بذاته أصبح يحوطه الغموض واليأس، وأصبح الشعب الفلسطيني يعول على الدول العربية المتحررة لكي تقوم بواجبها في الدفاع عن الفلسطينيين و إخراجهم من ربقة الاستعمار في وقت طفا فيه مد القومية العربية على الساحة[1].

وقد خامر الشعب الفلسطيني في هذه الفترة، نوع من الاتكال على الدول العربية الذين سيحاربون الصهيونية نيابة عن الفلسطينيين، ظلت هذه الفكرة مسيطرة على شريحة كبيرة من أذهان الفلسطينيين إلى أن جاءت الثورة الجزائرية[2] التي كانت بمثابة الصدمة التي أيقظت الشعب الفلسطيني من غفوته، فزرعت فيه الأمل من جديد، بأن يأتي يوم وتستقل فلسطين كما استقلت الجزائر كما ألهم نجاح التجربة الجزائرية الآلاف من الفلسطينيين على الالتحاق بالعمل المسلح الذي باشرته حركة "فتح" مطلع 1965[3]، وهنا الرابطة الحيوية العضوية بين ثورة الجزائر وقضية فلسطين، فانتصار التجربة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الجزائرية، وعلى يد

---

[1] حسين محمد بشير، الثورة الجزائرية وأثرها على القضية الفلسطينية، جريدة الشعب، ع971، 1966/01/31، ص03.

[2] بعد انتصار الثورة الجزائرية تشجع المهاجرون الجزائريون في بلاد الشام لتأسيس تجربة مماثلة، فسعوا إلى تأسيس "جبهة التحرير الفلسطينية" تيمنا بجبهة التحرير الوطني الجزائرية انطلاقا من المخيمات التي يسكنونها خاصة في سورية، وسبقوا حتى حركة فتح، وقد نجحوا بمساعدة مناضلين فلسطينيين في ذلك وكانت قيادة هذه الجبهة تتشكل من سبعة مناضلين منهم ثلاثة من اصل جزائري، وحسب المناضل عمر محمد ارغيس احد مؤسسي هذه الجبهة فإن التدريب كان يتم في حارة المغاربة، وقد دخلت الجبهة في حوار من أجل توحيد عمل الفصيلين من أجل إعلان الثورة الفلسطينية، إلا ان مساعي الوحدة تعثرت ولم يكتب لها النجاح، ورغم ذلك فإن حركة التحرير الفلسطينية أعلنت عن ثورتها في 11 أفريل 1965 عبر عملية قامت بها في ديشوم إحدى القرى الفلسطينية قرب الحدود اللبنانية وكذلك في عمليات عبر الضفة الغربية وقطاع غزة ،. انظر: سهيل الخالدي، الإشعاع المغربي في المشرق (دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام)، دار الأمة، الجزائر، 1997، ص216-217.

انظر كذلك: سهيل الخالدي، الجزائر وبلاد الشام (صفحات من النضال المشترك ضد الاحتلال)، منشورات الحضارة، الجزائر، 2013، ص 460.

[3] نبيل محمود السهلي وعلى بدوان، الانعطافات الفلسطينية (حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى)، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2007، ص 22.

جيش التحرير الوطني قد حفز جهود الحركة الوطنية الفلسطينية[1] نحو التبلور والانطلاق ، وقد أعطى انتصارها للفلسطينيين زخما كبيرا ونموذجا يمكن الاقتداء به في العمل الوطني الفلسطيني[2] فالطلائع التي فجرت الثورة الفلسطينية غرة جانفي 1965 انطلقت من أرضية انتصار الثورة الجزائرية[3].

وقد عبر صلاح خلف عن هذا بقوله: «بدأنا الالتفات خلال هذه الفترة التي أثارت فينا من الإحباط أكثر ما أثارت من الرضى بالتطلع إلى مشروع كان يبدو لنا حتى الساعة . قبل قيام الثورة الجزائرية . من قبيل الأحلام فالوطنيون الجزائريون كانوا قد شكلوا منظمة تخوض الصراع ضد الجيش الفرنسي منذ سنتين، فكانت المعركة البطولية التي كنا نتابعها عن كثب، تذهلنا وتملأ نفوسنا إعجابا»[4].

لقد وجد العديد من شباب فلسطين المتحمس . وعلى اختلاف مشاربهم الفكرية؛ وجد في انتصار التجربة الجزائرية، وتصفية أقدم تجربة استيطانية في الوطن العربي المثال الملهم والنموذج الحسن للاقتداء[5]، فعقب انفصال عرى الوحدة عام 1961 دفعت الصدمة التي أعقبت هذا الفشل الكثير من الشباب الذي يعلق أمالا وطموحات كبيرة على الوحدة باعتبارها طريق التحرر إلى الفرار من تنظيماتهم والالتحاق بحركة فتح[6]، ونتيجة للمأساة التي عاشها الشعب الفلسطيني في هذه الفترة في قطاع غزة وباقي مواقع اللجوء والشتات، وبين ازدهار الفكر

---

[1] نافذ أبو حسنة، «تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطيني»، في: منظمة التحرير الفلسطيني: تقييم التجربة وإعادة البناء، تحرير: محسن محمد صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007، ص23.

[2] فاروق القدومي، دفاتر الثورة الفلسطينية: دفاتر فتح، دار حنين للنشر والتوزيع، تونس، 2012، ص14.

[3] اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني والعشرون (من 1975/6/1 إلى 1975/12/30)، تحرير: إنعام عبد الهادي وآخرون، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1981، ص447

[4] صلاح خلف، مرجع سابق، ص ص 50-51.

[5] فاروق القدومي، دفاتر الثورة الفلسطينية، مرجع سابق، ص237.

[6] أحمد أبو جزر، بلدان المغرب العربي والقضية الفلسطينية (1948-1978) تونس – الجزائر –المغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2014/2013، ص 124.

المقاوم، فكر التحرر من الاستعمار الكولونيالي الصهيوني على إثر انتصار الثورة الجزائرية[1] شهد عام 1963 تشكل عشرات الخلايا والتنظيمات الشبانية الفدائية التي رفعت شعارات الثورة الشعبية المسلحة[2]، باعتبارها الطريق الحتمي و الوحيد لتحرير فلسطين، و ذلك بكل ما تحمله الثورة من أشكال متعددة للنضال ، وذلك على جميع الأصعدة و كل مستويات النضال الجماهيري والتنظيمي والعسكري وما يحققه التكامل الفعال بين كل هذه الأشكال لضمان استمرار النضال حتى تحقيق النصر، و هي «ثورة شعبية لأنها تعتمد أساسا على الجماهير الشعبية و على خطها النضالي الطويل الأمد، وذلك بتعبئة كافة الطاقات الشعبية من أجل تغيير الواقع الفاسد المتمثل في وجود الكيان الصهيوني تغييرا جذريا» [3].

2/خالد الحسن والنظرية الجزائرية:

خلال الخمسينات قامت عدة روابط وتنظيمات طلابية فلسطينية، رابطة في الإسكندرية وأخرى في دمشق ورابطة في بيروت، وكان أهمها رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة التي تأسست عام 1951[4]، وتولى قيادة الرابطة طالب يتمتع بطاقة ونشاط وحماس وروح مغامرة، أنه ياسر عرفات الذي بقي على رأس الرابطة ما بين 1952 و1956 ثم خلفه صلاح خلف الذي ظل طيلة أربع سنوات مساعدا له [5].

ساهمت الحركة الطلابية في هذه المرحلة في إرساء مفاهيم عمل فلسطينية وتكوين شخصية مميزة وهيئات كيانية محدودة، ساهمت في وضع اللبنة الأولى لحركة فتح [6].

---

[1] نبيل محمود السهلي، مرجع سابق، ص 21.

[2] سهيل الخالدي، جيل قسما، مرجع سابق، ص158.

[3] الانطلاقة: استراتيجية الثورة حتى النصر، دراسات ثورية، منشورات حركة التحرير الفلسطينية، ط 2، (د.م.ن)، 1994، ص12.

[4] عصام الدين فرج، نفس المرجع، ص 26.

[5] خلف صلاح (أبو إياد)، مصدر سابق، ص 45.

[6] عصام الدين فرج، نفس المرجع، ص 27.

استفاد ياسر عرفات من الجزائريين الذين عايشهم في القاهرة أيام الدراسة، وكانت بينه وبينهم علاقات حميمية، فعرفات هو أول من تبرع بمبلغ مالي لصالح صندوق الطلبة الجزائريين، وذلك تضامنا مع الطلبة الجزائريين، وفتح عرفات مقر رابطة الطلبة الفلسطينيين – التي كان يترأسها–لتكون مقرا للطلبة الجزائريين، وتحتضن نشاطاتهم؛ حيث جرت فيه عملية الترشح والانتخاب التي تمخضت عن ميلاد رابطة الطلبة الجزائريين بمصر، التي تعد انتصارا جديدا للثورة ساهم فيه الفلسطينيون [1].

وقد دعت الرابطة في لوائحها إلى ضرورة فتح الآفاق الواسعة بين الاتحادات والتنظيمات الطلابية العالمية الأخرى، بما فيها طلبة فلسطين إذ أوصى الاتحاد مكتبه التنفيذي بأن يكون إلى«جانب الطلبة الفلسطينيين لاجتياز محنتهم والعودة إلى وطنهم الأم فلسطين التي اغتصبتها "إسرائيل"، وأن تعزز العلاقة بين الاتحادين الطلابيين الجزائري والفلسطيني حتى يتحصلا على استقلالهما»[2]، وقد توطدت العلاقة بين الاتحادين أكثر من خلال الاتحاد العام للطلبة العرب، فيذكر سعد الله أنه قام بتمثيل اتحاد الطلبة الجزائريين في مؤتمر اتحاد الطلبة الفلسطينيين سنة 1958[3]. كما كان في المقابل أن اتحاد الطلبة الفلسطينيين كان دائم الحضور لأنشطة الاتحاد الجزائري[4]، حتى التي تقع خارج مصر، حيث نجد وفد منهم ضمن الحضور الذين شاركوا في فعاليات المؤتمر الرابع للاتحاد المنعقد بتونس[5].

استفاد عرفات من احتكاكه بالطلبة الجزائريين بمصر في تبلور الفكر التحرري فقد خَبِرَهم وحضر اجتماعاتهم وبدأ يظهر دعمه لهم في منشوراته، وبعد ذلك بدأ يظهر في نشراته كلمات

---

[1] أحمد مريوش، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2006/2005، ص262.

[2] المرجع نفسه، ص421.

[3] أبو القاسم سعد الله، أفكار جامحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص179.

[4]ومن ضمن النشاطات التي حضرها الاتحاد الفلسطيني، فعاليات إحياء الذكرى الثالثة للثورة في 02 نوفمبر 1957، وقد حضرت هذه هذه الحفلة وفود الطلبة العرب وألقى الوفد الفلسطيني كلمة بهذه المناسبة. انظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص223–224.

[5]أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء العاشر (1954–1962)، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2007، ص314.

وعبارات التقطها منهم، عبارات مثل " الاضطهاد الاستعماري"، " الاستغلال الإمبريالي "؛ والتي كان لها الأثر الكبير في التفاف الطلبة حوله، فبدأت أعداد كبيرة من الطلبة الجدد بالتدفق على اتحاد الطلبة الفلسطينيين، وبحلول سنة 1954 كان عدد الفلسطينيين الأعضاء في الاتحاد قد قارب المائتين[1].

وقد استطاع خالد الحسن (أحد مؤسسي فتح) في هذه الفترة أن يعقد تحالف بين الطلبة الفلسطينيين والطلبة الجزائريين، مكنته من زيارة جبهات القتال في الجزائر، فتأثر بكفاحهم البطولي، وأكْبر فيهم روح المجاسرة والإقدام، وهذا ما جعله لا يتردد بالتحدث عن جبهة التحرير الجزائرية وكفاحها الفدائي ضد الفرنسيين، وكان يحاجج رفقة خليل الوزير معارضي العمل المسلح بالقول: «أن الجزائريين لم ينتظروا لسنوات طويلة كما كان يفعل الفلسطينيون – قدوم العرب من أجل تحرير الجزائر، إنهم يقومون بذلك لوحدهم – وهم يقومون بذلك ضمن رؤية سياسية واضحة ودرجة انضباطية عسكرية عالية في أعمالهم الفدائية .... إن أول مبدأ لأي حركة تحرر ثورية هو الاستحواذ على رضى الشعب ومن ثم تنظيمهم في خلايا ثورية... يجب على الفلسطينيين أن يفعلوا كما فعل الجزائريون» [2].

وكان عرفات لا يتفق مع خالد الحسن و"نظريته الجزائرية" وكانت الاجتماعات تعقد في كل ليلة عند عرفات، وكان ياسر لا يتفق مع ما يقوله الحسن حيث كان ما يزال مؤمنا بنظرية "التخريب والإرهاب والاغتيالات"[3]، أما صلاح خلف فيذكر أنه طوال سهرات طويلة كان مؤسسو فتح يناقشون مسألة ما إذا لم يكن في وسعهم أن ينشؤوا حركة واسعة تكون ضربا من جبهة التحرير الجزائرية والتي تضم الفلسطينيين من جميع الاتجاهات، بغرض إشعال الكفاح المسلح في فلسطين [4].

---

[1]توماس كيرنن، عـرفات الـرجـل والأسطورة، ترجمة: فتح كساب، مؤسسة و.و. نورث وشركاه، نيويورك، 1976، طبعة إلكترونية، ص93.

[2] المرجع نفسه، ص ص 93–94.

[3]المرجع نفسه، ص94.

[4]صلاح خلف، مرجع سابق، ص ص50–51.

أيد صلاح خلف خالد الحسن ونظريته الجزائرية، وكان للنشرات التي جلبها صلاح خلف والخاصة بجبهة التحرير الجزائرية، الدور الكبير في تغيير وجهة نظر عرفات الذي دخل في مجادلات مع خالد الحسن أفضت إلى تبنيه "التجربة الجزائرية"[1].

أصر خالد على خلق روابط بين أتباعه وأتباع عرفات لإنشاء جبهة تحرير فلسطينية قائمة على مبادئ حركة التحرير الجزائرية، وقال أنه حصل على وعد منها بتقديم يد المساعدة[2]، فوافق الجميع، وكان الأكثر حماسة لهذه الفكرة ياسر وصلاح وخليل وخالد الحسن؛ كما كان فاروق القدومي ومحمد يوسف النجار وزهير العلمي متحمسين أيضا [3].

ويعتقد الكثير أن الفضل في استلهام المفهوم الجديد "النظرية الجزائرية" يعود لياسر عرفات، ولكن معظم الذين انخرطوا في فتح منذ بداياتها يدَّعون أن الفضل يرجع أساساً إلى خالد الحسن أولا — والذي تأثر بمحمد خيضر الذي تربطه به علاقة وطيدة — وخليل الوزير ثانيا واللذان هدفا إلى إقامة تحالف بين "فتح" وحركة التحرير الجزائرية التي كانت أفضل تنظيما وأكثر احترافا من الناحية العسكرية [4].

---

[1] توماس كيرنن، مرجع سابق، ص94

[2] يذكر الشاذلي بن جديد في مذكراته ان محمدي السعيد زارهم يوما أثناء الثورة التحريرية وخطب فيهم خطابا حماسيا الهب مشاعرهم على الرغم من ان السعيد لم يكن خطيبا مفوها، لكن حماسته كانت تلهب مشاعر الجنود. في تلك الفترة العصبية التي اشتد فيها الإحباط. وختم خطابه بالقول: "...تحيا الجزائر...تحيا الثورة...يحيا المجاهدون..." وحين لم يجد ما يقوله صرخ بأعلى "يحيا ربي". ثم أضاف: " لقد اتفقت مع مفتي فلسطين، صديقي الحاج الحسيني، أننا بعد تحرير الجزائر سنحرر فلسطين". انظر: الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، الجزء الأول، ملامح حياة (1929 -1979)، تحرير: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 131.

[3] توماس كيرنن، مرجع سابق، ص94.

[4] المرجع نفسه، ص95.

3/بين الثورة الجزائرية والفلسطينية:

ظهرت في الثورة الجزائرية قدوة جديدة . لم تستفد منها الحركة الوطنية الفلسطينية، وهي العمل رغم الخلاف والإرادة رغم التفكك [1]، فرغم الاختلاف في وجهات النظر بين الجزائريين، وبرغم كل عمليات اغتيال وتصفية رفاق الدرب ومسلسل محاولات التآمر الداخلية والخارجية إلا أن قيادة الثورة الجزائرية أبقت صراعات القادة منضبطة ضمن حدود وحدة الصف طوال سنوات الكفاح، ولم تدخل الثورة في معارك هامشية تؤثر سلبا على مسار الثورة بشكل عام [2].

وقد حاولت التجربة الفلسطينية أن تضبط اختلاف الآراء والتوجهات في بوتقة قرار واحد، فأبو جهاد يذكر أن القاعدة الأولى التي أرسينا عليها وعينا السياسي والنظري وذلك بعد دراستنا لمجمل التجارب الثورية؛ هي اعتبار مسألة الوحدة الوطنية إحدى الضرورات المطلقة التي لا يمكن التهاون حيالها فتكون رحابة الصدر وبعد النظر ميزتان ملحتان بهدف استيعاب كل الطاقات دون إقصاء أو تهميش[3]، أما منظمة التحرير فقد اشترطت على المنظوين تحت لوائها شرطا قد سبق لجبهة التحرير أن اشترطته؛ وهو الانتماء إلى الوحدة الوطنية أفرادا وليس منظمات وأحزاب وهيئات، وقد امتد هذا الوضع إلى غاية تسلم قادة فتح زمام هذه المنظمة عام 1968[4]، وقد حاولت فتح السير على خطى التجربة الجزائرية فرأت أن السبيل الوحيد لتوحيد العاملين من أجل استقلال فلسطين هو الالتقاء على أرض المعركة و"وحدة أداة الثورة"[5]، وكان لحركة فتح حججها التي تسوغ ذلك؛ فهي تعد خطها السياسي والعسكري هو الكفيل الوحيد للوحدة الفلسطينية؛ أي أن الوحدة الوطنية تتحقق على أرض القتال وليس في صالونات المفاوضات[6].

---

[1] جريدة الشعب، ع973، 1966/02/03، ص03.

[2] سهيل الخالدي، جيل قسما، مرجع سابق، ص158

[3] محمد حمزة، مصدر سابق، ص 180.

[4] منير شفيق، «منظمة التحرير الفلسطينية وتجربة الوحدة الوطنية الفلسطينية»، في: منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، مرجع سابق، ص97.

[5] بهجت أبو غربية: مصدر سابق، ص350.

[6] منير شفيق، مرجع سابق، ص98.

ثم جاءت المرحلة التي تسلمت فيها حركة فتح قيادة منظمة التحرير، وأحدثت تغييرا في هيكلة المنظمة، حيث أضحت منظمة التحرير مظلة جامعة لجميع الحركات والمنظمات والهيئات العاملة في الحقل الفلسطيني؛ وبالتالي بقي الجميع محافظا على هيكله التنظيمي داخل منظمة التحرير؛ وأضحت الوحدة الوطنية محصورة في التقاء مختلف الفصائل وإجماعها دون أن يرتبط ذلك بمفهوم الوحدة الوطنية على أساس القوى الاجتماعية المختلفة [1].

وعليه لم تكن سمة الوحدة الوطنية الفلسطينية النزول عند خيار استعمال السلاح كخيار واحد ووحيد، والالتزام بهذا الميثاق بالمعنى الدقيق للالتزام كما عرفته التجربة الجزائرية، فالفصائل الفلسطينية المنضوية تحت منظمة التحرير ما كان لها أن تلتزم بما يخالف برنامجها أو يتجاوزه، وربما كان الجميع حريصا على الجلوس على طاولة الحوار الوطني والدخول تحت خيمة الوحدة[2]؛ ولكن بمفهوم فلسطيني وخصوصية فلسطينية جعلت زمام المبادرة ينتقل إلى أيدي الدول العربية، وأضحت على نحو ما هي صاحبة القرار دون وضع اعتبار لموقف قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية[3]، وكان لهذا الانتقال أسبابه:

فالشعب الفلسطيني قد فقد إثر حرب 1948 واقعه المجتمعي بسبب تشتته الجغرافي وفقد انتماءه الفعلي لوطنه، وأضحى المجتمع الفلسطيني لا يشكل بنية اجتماعية متماسكة على المجتمعات الأخرى، كما فقد صفة المواطنة بعد أن أضحى دون جنسية ودون دولة [4]، وأضحى الفلسطيني لدى الرأي العام العالمي ينظر إليه على أنه متشرد، وضحية لبعض الظروف والكوارث التي حلت به [5].

وقد تركت هذه النكبة المجتمع الفلسطيني في حالة تفكك وتشرذم؛ ولا شك في أن غياب قادة الحركة الوطنية الفلسطينية عن البلاد، بالإضافة إلى تجمعهم في عدد من العواصم العربية،

---

[1] منير شفيق، مرجع سابق، ص98.

[2] المصدر نفسه، ص99.

[3] فيصل حوراني، العمل المشترك وإسرائيل: الرفض والقبول (1944-1967)، شرنن برس، قبرص، 1989، ص 11.

[4] شحادة موسى، «حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين»، شؤون فلسطينية، ع 05، نوفمبر 1971، ص 178.

[5] M. El Gammal, Palestine, Duculot-S.N.E.D., Alger, 1977, p46.

كان من بين أسباب نقل زمام المبادرة نهائيا إلى قادة الدول العربية [1]، وأضحت الأحداث والتطورات التي تقع فيها أبعد وأعمق أثرا على المسألة الفلسطينية وعلى الحركة الوطنية الفلسطينية وقادتها بشكل خاص[2] وكانت المؤسسات الفلسطينية الرئيسية في هذه الفترة مرتبطة بشدة بزعامة النخبة القديمة وبالتالي لقيت مصيرهم نفسه [3].

وقد تحولت القضية الفلسطينية من قضية شعب فقد وطنه التاريخي، إلى مجرد قضية لاجئين، المطلوب إغاثتهم وتوفير لقيمات لسد رمقهم، وقد سعت "إسرائيل" إلى دمجهم بالمجتمعات العربية المجاورة لها والعمل على توطينهم فيها، وذلك لطمس الهوية الخاصة بأبناء فلسطين، وقد وجد شعب فلسطين نفسه بعد نكبة 1948 تحت حكم أنظمة مختلفة تفاوتت في إعطائه درجات الحرية وحقوقه المدنية [4].

واقترن بهذا العامل، عامل آخر يتصل بحالة التجزئة التي تعيشها الأنظمة العربية، فالصراعات العربية احتدمت مع تمايز الدول وترسخ مصالح الكيانات المنفصلة والأسر والكتل الحاكمة والطبقات التي تسندها [5]؛ والتي جعلت من القضية الفلسطينية حلبة للصراع والمزايدات، فالفلسطينيون لم ينقلوا معهم أحزابهم إلى المنفى فهم لم يبنوا أحزابا سياسية خاصة بهم، بل تأثروا بالأوضاع السياسية العربية وبالتالي بالحركة الوطنية العربية [6].

فضلا على التدخل الدولي في الساحة الفلسطينية كل ذلك جعل ربما للتجربة الفلسطينية ما يحول بينها وبين نجاحها على غرار التجربة الجزائرية [7].

---

[1] فيصل حوراني، مرجع سابق، ص 12.

[2] شحادة موسى، مرجع سابق، ص 179.

[3] يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ،2002، ص 83.

[4] محسن صالح، مرجع سابق، ص 79.

[5] فيصل حوراني، العمل المشترك وإسرائيل: الرفض والقبول (1944-1967)، مرجع سابق، ص 12.

[6] كفاح شعب فلسطين ومسيرة حركته الوطنية (1882-1965)، دار الجليل للنشر، عمان، 2006، ص124.

[7] منير شفيق، مرجع سابق، ص99

قامت الثورة الجزائرية على أساس الواقعية الثورية وهي تطور جديد على صعيد حركات التحرر، وهو ما استفادت منه الحركة الوطنية الفلسطينية[1]، فقد لجأت قيادة الثورة الجزائرية إلى الاعتماد على النفس في ظل الحصار العسكري الذي فرضته فرنسا على الحدود الشرقية والغربية، ورفعت شعار الاعتماد على النفس وراحت تأمر بمضاعفة الجهود في مجال صنع المتفجرات من جهة ومن جهة أخرى رفعت شعار "سلاحنا نفتكه من عدونا " وهو شعار أتى نتائج إيجابية معتبرة [2]، فشهدت الساحة الفلسطينية خلال الستينات التغني بانتصار الثورة الجزائرية من طرف المثقفين والأدباء والدعوة إلى استلهام هذا التجربة الناجحة[3] وهذا ما جعل الفلسطينيين يسقطون من حسابهم أن الصهيونية تؤيدها قوى الاستعمار والإمبريالية، أو أن

---

[1] حاول الكثير من الباحثين المقارنة بين الثورة الجزائرية والثورة الفلسطينية، مقدمين المعاذير لعجز الفلسطينيين في مقابل نجاح الجزائريين، وان كانت حججهم واهية، فقد ذكر "عوني فرسخ" في دراسة له عن العلاقة بين الثورة الجزائرية والثورة الفلسطينية ـ نشرها سهيل الخالدي في كتابه "جيل قسما"ـ جاء فيها: أن عجز الفلسطينيين ونجاح الجزائريين يعود للظروف الموضوعية والذاتية الأكثر تعقيدا بالنسبة للفلسطينيين، وحاول الكاتب جمع التمايزات بين التجربتين فجعلها خمسا:

أولا: التمايز على صعيد الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس: فمساحة فلسطين لا تتجاوز 1 إلى 85 من مساحة الجزائر، ومناطقها الجبلية لا تعدو إن تكون تلالا قياسا بجبال الجزائر، وبالتالي تتفوق الجزائر على فلسطين بأنها أكثر ملائمة لحرب العصابات.

ثانيا: تمايز طبيعة ودور الاستعمار الاستيطاني في التجربتين، فالاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين الأكثر تعقيدا والأشد ارتباطا بالقوى الدولية من نظيره في الجزائر، ثم إن المعمرين الفرنسيين في الجزائر لم تنقطع صلتهم بالوطن الأم (فرنسا)، ولا حاولوا تشكيل واقع مجتمعي متميز كيفيا عما هو قائم في الوطن الأم، ولم يرفعوا يوما شعارا "ارض بلا شعب لشعب بلا ارض"

ثالثا: تمايز العمق الاستراتيجي للاستعمار الاستيطاني في الحالتين.

ففرنسا تمثل العمق الاستراتيجي للاستعمار الاستيطاني في أقطار المغرب الثلاثة، في حين أن العمق الاستراتيجي للمشروع الصهيوني ممتد على جانبي الأطلسي، فالفكرة طرحها نابليون، ورعتها بريطانيا حتى قيام دولة "إسرائيل" سنة1948، ثم تولتها الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعا: تمايز الواقع العربي والدولي غداة انطلاق ثورة الجزائر عام1954 عما ألت إليه الحال عربيا ودوليا سنة1963 حين برزت على المسرح الفلسطيني نويات تشكيلات منظمات المقاومة الفلسطينية.

خامسا: تمايز الواقع على الأرض التي تم عليها حراك ثورة الجزائر وانطلاق المقاومة الفلسطينية، فلم يكن في داخل الشطر المحتل من فلسطين سنة1948 عدد من المقاومين ملتزم بالحراك الجاري خارج الحدود (دول الجوار) أو على صلة به وإنما كان جميع دول الطوق شديدة الحرص على عدم المساس بالواقع الذي تمخضت عنه اتفاقيات الهدنة التي وقعت سنة1949.

انظر: سهيل الخالدي، جيل قسما: تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ص157-172.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 28.

[3] إبراهيم خليل وآخرون، معالم الحياة الأدبية في فلسطين والأردن (1950-2000)، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2009، ص116.

الصهيونيين أشد ضراوة من المعمرين الفرنسيين، لأنها أحاطت المستعمرين الصهيونيين بنوع من الرؤية الفكرية فأما أن يبقوا في "إسرائيل" أو لا وطن لهم، بل يجب النهوض بالمستطاع والمتاح، ومناجزة المستدمر وهذا ما أدى إلى نجاح التجربة الجزائرية. [1]

ميزة أخرى ميزت الثورة الجزائرية، وهي القيادة الجماعية التي ظهرت جلية في الهيئات القيادية للثورة؛ ف: «الثورة العارمة هي شعب لا أفراد، والثورة العارمة هي عقيدة لا أشخاص»[2] ويعد هذا المبدأ من أبرز المبادئ التنظيمية التي تم اعتمادها من النخبة الثورية التي أسست جبهة التحرير الوطني، ليتم بذلك إبطال فكرة الزعيم الملهم والقائد الأوحد؛ الآمر الناهي، ليتوقف الأمر عند الاجتهاد الجماعي[3]، وذلك كحل وحيد لإقصاء الطموحات الشخصية، والقضاء على الزعامات الفردية التي عايشوا بعض سلبياتها في صفوف التيار الاستقلالي منذ عام 1947، وأزمة انتصار الحريات الديمقراطية وانشطار الحزب إلى مركزيين ومصاليين على الرغم من أن اختصار مصالي للحزب في شخصه غالبا ما يتم تقديمه كشماعة تعلق عليها اختيار مبدأ القيادة الجماعية التي لا تخلو من غمر الزعامات الثورية وتعويمها في الأوساط الشعبية[4].

بينما عانت الثورة الفلسطينية من نقيض القيادة الجماعية (التجربة الجزائرية)، أي "النزعة الفردية" التي كانت هي «الوسيلة التي كانت تمارس بها أعمال الثورة وأشغالها فكان التبعثر في الجهد وانعدام التنسيق والتعاون مظهرا من مظاهر السلبية في هذه الثورة» [5].

ولكن هذا المبدأ لم يتمكن من تحصين القيادة الثورية في التجربة الجزائرية من ظهور قيادة متعددة الأجنحة اتخذت خلال معظم فترات حرب التحرير شكل عصب ملتفة حول القادة

---

[1] الشعب، ع973، 1966/02/03، ص03.

[2]أزغيدي محمد الحسن، مؤتمر الصومام (1956–1962)، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 99.

[3]جغابة محمد، بيان أول نوفمبر 1954: دعوة إلى الحرب.. رسالة إلى السلام... قراءة للبيان، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 100.

[4] عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954–1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2006/2005، ص121.

[5] فاروق القدومي، أزمة الثورة الفلسطينية: الجذور والحلول، دار حنين للنشر والتوزيع، تونس، 2012، ص48.

البارزين مثل الثلاثي (عبان، بن خدة، دحلب) في سنتي (1955-1956)، والباءات الثلاث في الفترة (1957-1960) جاء بعدهما هيئة الأركان العامة في أخر مراحل حرب التحرير (1960-1962)

وقد كشف الاستقطاب داخل الهيئات القيادية للثورة الجزائرية على أن مبدأ "القيادة الجماعية" لم يكن مبدأ مؤسسا في حقيقته على قناعات راسخة لدى الكثير من قادة الثورة، وإنما مجرد آلية نجحت ولو مؤقتا في تأجيل الحسم، وتصفير الصراع [1]، وهذا ما لم تستطع التجربة الفلسطينية مماشاته على الرغم ان مؤسسي فتح قرروا بعدما أخبرهم خليل بكيفية عمل جبهة التحرير الجزائرية التي استخدمت مبدأ القيادة الجماعية أن يسيروا على نفس المبدأ، فقرر ياسر وزملاؤه أن يكونوا هم القيادة الجماعية لحركة فتح [2].

ورغم أن الثورات تتشابه جميعا؛ في أن لكل منها خصوصية وأن عدم التيقظ لهذه الخصوصية خطر جسيم وبالتالي لابد حسب أبو جهاد الربط بين القانون العام للثورة والإطار الخاص في ظروفنا التاريخية، وأن هذا الربط هو الذي تقع عليه كيفية المواجهة وأسلوب التكوين[3].

لم تستطع التجربة الفلسطينية مجاراة التجربة الجزائرية في ميزة القيادة الجماعية؛ ذلك فالعصبية التنظيمية هي الصفة الغالبة على القرار الفلسطيني، وفي غياب آلية ديمقراطية في اتخاذ القرار كان التوافق والمداراة هي الصفة الغالبة التي تتبع في اتخاذ القرار بعيدا عن الاختيار الأمثل والأنجع، فكان في كثير من الأحيان الأقلية ولأسباب تنظيمية أو سياسية تتحكم في الأغلبية، وكثيرا ما عمدت الأغلبية إلى إصدار القرارات وتنفيذها دون الرجوع إلى الأقلية وأخذ رأيها، وهذا ما يثير الضجر والتذمر لديها وكان ذلك كافيا للثورة على القادة وضرب قراراتهم عرض الحائط[4].

---

[1] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص319—320.

[2] توماس كيرنن، مرجع سابق، ص163.

[3] لطفي الخولي، «كلنا مسؤولون عن دراسة تجربته»، في: أبو جهاد، تقديم: أحمد عبد الرحمن، الإعلام الموحد (منظمة التحرير الفلسطينية)، تونس، 1988، ص 76.

[4] فاروق القدومي، أزمة الثورة الفلسطينية: الجذور والحلول، دار حنين للنشر والتوزيع، تونس، 2012، ص49—50.

ويصاحب عادة القيادة الجماعية صفة عملية وهي اللامركزية في اتخاذ القرار، والذي يعد ميزة تتيح هامشا غير محدود لحرية المبادرة والاستقلالية في اتخاذ القرارات بالنسبة للقادة على الميدان في الإشراف على النشاط الثوري[1]، الذي يحتاج في كثير من الأحيان إلى قرارات فورية وآنية قد يؤدي تأخرها إلى عواقب وخيمة على الثورة نفسها ولسد ثغرات الاتصال والتنسيق وعقد الاجتماعات تم الأخذ بمبدأ اللامركزية، وذلك نظرا لاتساع رقعة العمل الثوري، هذا الاتساع الذي يجعل من الصعوبة بمكان أن يقوم جهاز مركزي بتسيير الكفاح تسييرا فعالا[2].

في مقابل ذلك كانت العودة إلى "القيادة المركزية" في التجربة الفلسطينية له من السلبيات الكثير خاصة وأن القيادة الفلسطينية كان الكثير منها متوزع على بعض العواصم العربية.

---

[1] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص417.

[2] محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر،2003 ، ص26.

ثانيا/تأسيس فتح واندلاع الثورة الفلسطينية (01 جانفي 1955):

1/ولادة حركة التحرير الفلسطينية "فتح":

إن النتائج المأسوية لنكبة 1948، وانفراط الوحدة المباشرة للشعب الفلسطيني وتشتته، مع تفكك الهيئة العربية العليا لفلسطين، وبعد ان فشلت تجربة حكومة عموم فلسطين التي أقامها مفتي فلسطين الحاج محمد أمين الحسيني في قطاع غزة، بالإضافة إلى فشل الفلسطينيين في بناء كيان وطني فلسطيني على ما تبقى من ارض فلسطين بعد النكبة، ووقوف الملك عبد الله ضد هذا المشروع، وقد تبددت آخر مرجعية وطنية لشعب فلسطين مع نهاية عام 1948، وما تلاها من قرارات مؤتمر أريحا بوحدة الضفتين، كل هذه التطورات المتسارعة، ومع تباعد القيادات الفلسطينية وتفرقها أدت الى تبدد الأمل، مما دفع الفلسطينيين الى التفتيش عن الحلول والخلاص بالاستعانة بالمستطاع والمتاح بين سواعدهم[1]

في ظل الظروف المهيأة لأي تحرك يعيد الأمل للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه أقامت جماعة الإخوان والتي كانت قد أبلت بلاء حسنا في حرب 1948، مما جعل الغزاويين يتلفون حولها خاصة بعدما خبروا الجيوش العربية التي تقهقرت أمام العصابات الصهيونية، أقامت الجماعة سرا ابتداء من أوائل سنة 1952 دورات تدريبية للفلسطينيين في شمال سيناء، وكان أصداء وأخبار هذه المعسكرات قد ألهبت حماس الفلسطينيين للالتحاق بهذه المعسكرات [(2)].

ومن جهة أخرى كان خليل الوزير ذو السادسة عشر يقود 200 فتى أغلبهم أقل منه سنا ، حيث يقوم هؤلاء الفتية بتمرينات بسيطة حيث يتم التدريب على رياضة المشي مسافات طويلة ليتعودوا على الصبر، فضلا على خوض معارك وهمية، وبعد فترة من هذه التدريبات أسست الجماعة منظمتين عسكريتين سريتين هما " شباب الثأر " والتي تضم في عضويتها صلاح خلف و"كتيبة الحق" التي ينتمي إليها خليل الوزير[(3)].

---

[1] نبيل السهلي وعلي بدوان، مرجع سابق، ص ص 24-25.

[(2)] كمال عدوان، «فتح الميلاد والمسيرة»، شؤون فلسطينية، ع 17، جانفي 1973، ص 57.

[(3)] يزيد صايغ، مرجع سابق ص 146.

في مقابل ذلك أنشأ عرفات ومعه الغزاويون المطرودون منظمة جديدة أطلقوا عليها اسم اتحاد الطلبة الفلسطينيين، وتسلَّم عرفات الرئاسة واستطاع عرفات أن يستغل أحد الطلاب المصريين المنطوين تحت لواء الاتحاد والذي يملك والده مطبعة بالدخول في عالم الطباعة وهو أمر كانت رابطة طلبة فلسطين تفتقر إليه.

لم ينحصر عمل الاتحاد في مساعدة الطلبة وتأمين شروط أفضل في شؤونهم التعليمية فحسب؛ بل كان يعمل على تنظيم الطلاب وتوعيتهم وتجنيدهم في العمل الوطني ونقل هذا النشاط إلى المخيمات وأماكن تواجد الفلسطينيين، وقد لعبت المناشير والمطبوعات البسيطة دورا كبيرا في ذلك[1].

ذاع صيت عرفات من خلال هذه المناشير البسيطة والمليئة بالأخطاء النحوية والطباعية، ليس فقط بين طلبة فلسطين بل بين كل طلاب الجامعة، وكان من بين أولئك الذين سمعوا عنه مجموعة من الطلبة الجزائريين الذين كانوا يحاولون كسب تأييد الطلاب من أجل دعمهم في صراعهم للاستقلال عن فرنسا.

كان قادة المجموعة الطلابية الجزائرية يسعون للوصول إلى ياسر عرفات بعد وقوع العديد من نشراته بين أيديهم وهي عبارة عن خليط من الأفكار والدعاية التقليدية المضادة للصهيونية، ولم تكن تعكس أي توجه سياسي من أي نوع، ولم يكن في نية الجزائريين الغوص في فلسفة عرفات وإنما وبكل بساطة الوصول إلى الممون الذي يوفر له الطباعة المجانية [2].

كان الطلبة الجزائريون في بداية الثورة التحريرية لا يتجاوز عددهم الستين، وبسبب قلة ذات اليد اختار الكثير منهم الدراسة في الأزهر الشريف الذي لا تتطلب الدراسة فيه الكثير من المتطلبات المالية[3].

وكان الطلبة الجزائريون يواجهون مشكلة الحصول على المال من أجل طباعة النشرات، وأغرتهم عبارة" طُبعت مجانا على نفقة صديق عربي للفلسطينيين" التي كانت تذيل بها منشورات

---

[1] شحادة موسى، مرجع سابق، ص 180.

[2] توماس كيرنن، مرجع سابق، ص136.

[3] محي الدين عميمور، نظرة في مرآة عاكسة على عتبة الألفية الثالثة، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 26.

عرفات، واعتقد الجزائريون أن بإمكانهم كسب صداقة ذلك المناصر للفلسطينيين، وساقهم ذلك إلى الاتصال بعرفات الذي أعجب أشد الإعجاب بهم، حيث كانوا أكثر اطلاعا منه وأكثر تجربة فكانوا أقدر على الكلام المتسلسل فيما يخص السياسة والاستعمار والإمبريالية إلى ما هناك، وكان ياسر ينصت إلى كل ذلك بدهشة وإعجاب.

لقد كان عرفات شديد الإعجاب بالجزائريين وبدأ يظهر دعمه لهم في منشوراته، واستطاع تدبر أمر طباعة بعض النشرات مجانا لهم، واستعمل لأول مرة كلمة " التحرير الوطني"[1] ـ التي استقاها منهم ـ عند الإشارة إلى فلسطين ولم يكن قد استخدمها من قبل، فكان لهذه الكلمة مدلولها السحري حيث تدفقت أعداد كبيرة من الطلبة الجدد على اتحاد الطلبة الفلسطينيين، وقد ثبت عندها أن التطرق إلى مشكلة فلسطين ضمن مصطلح التحرير الذي تعلمه من الطلبة الجزائريين كان عنصرا يستهوي الكثيرين [2].

وكانت الثورة الجزائرية في تلك الفترة قد أعادت إلى الوطن العربي إحساس النصر في ظل الهزائم التي المت بالوطن العربي، وقد ساهمت ثورة الفاتح من نوفمبر مساهمة فعالة في إغناء قناعات نواة الطليعة الثورية خاصة الطلبة منهم بالقدرة على الولادة والبدء، وكلما حققت الثورة الجزائرية على الميدان إنجازا كانت الظروف الموضوعة لولادة عمل ثوري فلسطيني مسلح ضد الكيان الصهيوني تزداد اطرادا [3].

لم تكن حركة فتح الناشئة مختلفة في كثير من الجوانب عن العديد من جماعات التحررية الشابة الجديدة التي ظهرت بعد قيام الثورة الجزائرية عام 1954 بين فلسطينيي الشتات، وكانت الخطابات والشعارات هي سلاح هذه المجموعات الوحيد في الوقت الذي كان فيه الفلسطينيون مثبطي العزائم ومختلفين مما جعل تلك الخطابات بلا تأثير؛ وفي هذه الأجواء كان ميلاد حركة

---

[1] استعمل مؤسسو حركة فتح في كتاباتهم ألفاظا استوحوها من الثورة الجزائرية، فكان أبو جهاد يستخدم بشكل كبير كل مشتقات كلمة "اللهب"، ولا تكاد تخلو رسالة واحدة من رسائله من هذه المفردة المحببة إليه والقريبة من قلمه، ومن المفارقات ان أول مقال علني نشرته مجلة فلسطيننا باسم "رأينا" وبتوقيع فتح كان يتضمن هذه المفردة التي وردة في عبارة "ان هذا التقاعس قد يفقدنا شيئا من التأجج اللاهب"، كما تضمن العدد السابع عبارة أخرى تقول: "لقد أن لكم يا أبناء النكبة ان تتحركوا وتمسكوا زمام قيادتكم وان تنتزعوا المبادرة للعودة إلى أرضنا الحبيبة بثورة وطنية لاهبة". انظر: محمد حمزة، مصدر سابق، ص 190.

[2] توماس كيرنن، مرجع سابق، ص137.

[3] هاني الحسن، فتح بين النظرية والتطبيق: الإطار النظري»، مجلة شؤون فلسطينية، ع 17، جانفي 1973، ص 09.

فتح بنفس الأفكار يعني أن تولد ميتة مثل باقي المجموعات الأخرى إلا أنها وبفعل التوجيه الفكري لخالد الحسن ونظريته الجزائرية واستبدال خطابها التقليدي بمفهوم جديد وغير مألوف عند الفلسطينيين مستوحى من الحركة الوطنية الجزائرية، يقوم في الأساس الأول في الاعتماد على أنفسهم في أخذ زمام المبادرة واللجوء إلى الكفاح المسلح ضد "إسرائيل"[1]، خاصة ان الفلسطينيين قد ناضلوا ولعدة سنوات لتحقيق مقولة "الوحدة طريق النصر" و أن وطنهم سيتحرر عن طريق جهود أمة عربية موحدة، فأوكلوا القادة العرب وفي مقدمتهم زعماء دول الطوق في تحرير أرضهم، وقد ثبت أنه أمل زائف بعد الفشل الذريع في السويس أثناء العدوان الثالث، وقد حان الأوان أن يدرك الفلسطينيون أن استعادة أرضهم شأن فلسطيني بالأساس ولا يمكن أن يعولوا على الدول العربية بعد فشل التوكيلات السابقة[2].

أعقب قيام الثورة الجزائرية بسنتين العدوان الثلاثي على مصر ومن ثم احتلال غزة من طرف الكيان الصهيوني لتدفع الاتجاه الثوري الفلسطيني خطوة أخرى إلى الأمام في العمل على تأسيس حركة "فتح"[3] وحسب أبو جهاد فإن التفكير الذي لازمهم يومئذ؛ هو كيف يمكننا أن نشرك أعدادا كبيرة من الفلسطينيين في القطاع بنشاطنا المسلح، وكيف يمكننا تشكيل قواعد خلفية لمجموعات المقاومة الشعبية في قطاع غزة [4].

في هذه الظروف وفي الوقت الذي انشغلت فيه جل الدول العربية بمشاكلها الداخلية، كان للكلمات التي اقتبسها الفلسطينيون من المناضلين الجزائريين مثل " التحرير" " حق تقرير المصير" صدى وبريقا جذابا وأصبحت شعارات ذات شعبية كبيرة، في ذلك الوقت استحوذت فكرة أن استقلال فلسطين منوط في المقام الأول بالفلسطينيين أنفسهم، واستحوذت هذه الأفكار على الجيل الشاب الصاعد وخاصة بين طلاب الشتات [5].

---

[1] عدنان أبو عودة، الأردنيون؛ الفلسطينيون والمملكة الهاشمية في عملية سلام الشرق الأوسط، منشورات أي ـ كتب، طبعة إلكترونية، 2011، ص 0.

[2] توماس كيرنن، مرجع سابق، ص161.

[3] ياسر عرفات أسطورة النضال والجهاد، أعداد لجنة التعبئة والتنظيم (حركة التحرير الفلسطيني ـ فتح)، د د ن، د ت، ص06.

[4] يزيد صايغ، مرجع سابق، ص 148.

[5] توماس كيرنن، مرجع سابق، ص161.

عرف انقضاء الموسم الدراسي في جوان 1957 تخرج العديد من طلبة الشتات المفعمين بالنشاط والحوية، والذين سبق لهم العمل في الاتحادات الطلابية وانضووا تحت لوائها، وقد توجه الكثير منهم إلى دول الخليج التي كانت القبلة المفضلة للفلسطينيين الباحثين عن العمل، فكونوا بذلك أنوية لحركة فتح في الدول الخليجية التي استقروا بها[1].

كان الكويت من بين الدول الخليجية القبلة المفضلة للطلاب الفلسطينيين المتخرجين حديثا من الجامعة، فقد كان سوق العمل الكويتي المتعطش الى العمال قام باجتذاب أعداد كبيرة من المهاجرين الفلسطينيين، وقد فتح قرار إلغاء تأشيرة الدخول للأردنيين في 1958-1959 الباب على مصرعيه أمام الهجرة الشرعية للفلسطينيين من الضفتين الشرقية والغربية على حد سواء[2]

حمل الطلبة الفلسطينيون معهم حسهم الثوري الى الدول التي انتقلوا للاشتغال بها، ورغم احتياجات العوائل الفلسطينية التي تنتظر ما يقتطعه أبناؤهم المهاجرين من أجورهم ليعولوا بها انفسهم وذويهم، فان الفلسطينيين وضعوا نصب أعينهم توفير دعم مالي للنشاطات التي يقومون بها، وقد عمل كل منهم في مقر إقامته على نشر الفكر الثوري وتكوين خلايا تنظيمية فلسطينية، وفي العاشر من ديسمبر 1959 اجتمع عدة مناضلين منهم سرا في الكويت، حيث جرى التأسيس الأولي لحركة فتح، كما تمت موافقة المجتمعين على مجموعة من الوثائق تدور حول بنية الحركة ونظامها الداخلي واستراتيجيتها ووسائل عملها وتمويلها[3]

صاغ المؤسسون وثيقتين تأسيسيتين هما "هيكل البناء الثوري" و "بيان الحركة" و اتفقوا على الاسم" حركة التحرير الوطني الفلسطيني" و اختصارها " حتوف" و هي كلمة غير مناسبة حسب أبو عمار ، فتم حذف الواو فصارت "حتف" و هي كذلك كلمة ليست مناسبة لأن شعارهم "ثورة حتى النصر" و ليست "الثورة حتى الاستشهاد"، ولذلك قلبت "حتف" فصارت "فتح" اختصارا لعبارة "حركة التحرير الفلسطيني"[4] ، وقد حدد كمال عدوان معاني الكلمات

---

[1] محسن صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، القاهرة ،2003، ص 383.

[2] لوري أ. براند، الفلسطينيون في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991، ص ص 109، 111.

[3] جواد الحمد، المدخل الى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997، ص 349.

[4] محمود درويش، أحمد عبد الرحمن، «حوار مع أبو عمار»، منشورات فلسطين الثورة، (د.م.ن) ،1979، ص05.

- حركة: العمل المستمر البعيد عن التنظيم الجامد، فهي حركة شعب وليس حركة تنظيم.
- التحرير: تحرير الأرض الفلسطينية من الوجود الصهيوني وإعادتها الى عروبتها.
- وطني: مرتبطة بتحرير الأرض.
- فلسطين: مرتبطة بالأرض والشعب الفلسطينيين[1].

بقي الأعضاء المؤسسيين لحركة فتح في الكويت على اتصال برفاقهم وزملائهم السابقين في قطاع غزة و سورية الأمر الذي ساعدهم على توسيع دائرة المناضلين والمتعاطفين والمعجبين بفكرهم الثوري، وقد استطاعت الحركة ان تكسب أعضاء جدا كان من أبرزهم صلاح خلف "أبو إياد"، و في أكتوبر من نفس السنة اندمجت المجموعات التي تحمل نفس الرؤى، و التي تضم ما مجموعه 500 عضو من دول الخليج وهي في معظمها الخلايا التي أسسها الطلبة الفلسطينيون الذين توافدوا الى دول الخليج بعد تخرجهم، وفي خطوة كان لها دور كبير في نجاح حركة فتح وإيصال فكرها استطاع المؤسسون توفير منبر علني لفتح، و ذلك عن طريق احد الأعضاء السابقين لحركة الإخوان المسلمين في لبنان "توفيق دوري" ، الذي استغل حيازته لترخيص لمجلة تحمل "النداء" ليغير من تسميتها ويربطها بفلسطين تحت مسمى " نداء الحياة ، فلسطيننا" ليصدر أول عدد لها من بيروت في شهر نوفمبر من نفس السنة[(2)].

عملت المجلة على بلورة رؤية ثورية فلسطينية واضحة، اذ تبنت رفع الراية واضحة لإنشاء الكيان الفلسطيني وفرضه على جميع النواحي، وقد حددت المجلة تصورها لهذا الكيان بتأكيدها على ضرورة قيام حكم وطني ثوري فلسطيني على ما تبقى من ارض فلسطين، وذلك تمهيدا لتحرير ما تبقى من ارض فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني، والتأكيد بان تحرير فلسطين هو الطريق الى الوحدة العربية فـ "التحرير طريق الوحدة"[3]

---

[1] أكرم حجازي، الحركة الوطنية الفلسطينية من الداخل، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تونس الاولى، 1999، ص 182.

[(2)] يزيد صايغ، مرجع سابق، ص149.

[3] نبيل السهلي وعلي بدوان، مرجع سابق، ص 27.

وبعد فشل تجربة الوحدة بين مصر وسورية ازداد عدد أعضاء فتح بعدما استطاعت جذب البعثيين المستائين من مرارة فشل هذه التجربة الوحدوية، وظلت فتح في أحسن الأحوال عبارة عن شبكة من المجموعات، والتجمعات المتفرقة حتى سنة 1962، حيث منحها اجتماع عقدته في الكويت شعورا بوحدة الهدف بينها، وتشكلت على اثر ذلك نواة قيادية مركزية تمحورت حول عرفات وخليل الوزير وفاروق القدومي، ومن الشخصيات القيادية الأخرى الدنان و خالد الحسن و منير سويد والزعنون في الكويت وحسام الخطيب ومحمود فلاحة ومحمود الخالدي في سورية[1].

تم الاتفاق على استخدام اسم فتح، وستكون ضمن ثلاثة فروع، واحد في ألمانيا ويكون تحت مسؤولية خالد وصلاح وواحد في الجزائر والمسؤول عنه خليل[2] وأخر في الكويت والمسؤول عنه ياسر. وكانت مسؤولية ياسر الأساسية هي الاستمرار في جمع التبرعات وإصدار الصحيفة "فلسطيننا"، وتكوين الخلايا للحركة في المخيمات وأما خالد فكان عليه تنظيم خلايا في أوروبا، ومسؤولية خليل القيام بنفس العمل في الجزائر [3].

أعتمد خالد الحسن في تأسيس خلايا لحركة فتح في أوروبا على نموذج خلايا جبهة التحرير الجزائرية، وعمل على استقطاب العديد من الطلبة الفلسطينيين الذين دعموا جبهة التحرير الجزائرية، وتحويلهم إلى أنصار لحركة فتح مستعينا في إغناء قناعاتهم الثورية على مجلة فلسطيننا التي كانت أعدادا منها تصل إلى أوروبا [4].

---

[1] يزيد صايغ، مرجع سابق، ص 153.

[2] اشتغل خليل الوزير عند قدومه للجزائر أستاذا لمادة التاريخ بالجزائر، ثم أضحى فيما بعد ممثلا لحركة فتح بالجزائر. انظر: عبدو الشريف، «يوميات عربية: مع فلسطين»، الوحدة، اللسان المركزي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، ع 369، س 13، 21-1988/07/27، ص 06.

[3] توماس كيرنن، مرجع سابق، ص163.

[4] المصدر نفسه، ص165.

2/حركة التحرير الفلسطينية "فتح" والإطار العربي:

لقد شهدت المنطقة العربية حرب باردة كانت القضية الفلسطينية في كثير من المرات محور الصراع والتجاذب فيها، فمنذ العدوان الثلاثي على مصر، كان حكام المشرق يجتهدون في إيلاء الاهتمام بالقضية، ويتبادلون التهم في إطار من له أحقية تمثيل الفلسطينيين، فالرئيس جمال عبد الناصر أعلن التكفل بالقضية في إطار بناء الجمهورية العربية المتحدة، كون أن فلسطين تدخل في إطار أمن القاهرة الإقليمي، وقد سبق لمصر أن تعرضت لاعتداءين من طرف الجيش الصهيوني منذ الثورة المصرية، الأولى عندما أغارت "إسرائيل" على الجنود المصريين في غزة سنة1955 والثانية أثناء العدوان الثلاثي سنة 1956 الذي كانت "إسرائيل" أحد أضلعه والذي أسفر عن احتلال شبه جزيرة سناء، أما الملك حسين فاعتبر نفسه الأكثر أهلية لتمثيل الفلسطينيين وذلك ضمن فيدرالية تضم الأردن وفلسطين، أما العراق فقد رأى عبد الكريم قاسم أن الحل الناجع هو إنشاء جمهورية فلسطينية[1].

وقد أثارت فتح من خلال مباشرة عملها الفدائي غرة جانفي 1965 قدرا كبيرا من الاهتمام في الأوساط الفلسطينية، والعربية وان تقيم علاقات وثيقة مع بعض الأنظمة العربية ومعاداة بعضها الأخر[2].

تباينت الردود والآراء فلسطينيا وعربيا على انطلاق العمل المسلح الذي باشرته العاصفة، ولا تعدو معظم هذه الآراء ان تكون أحكاما مسبقة، او مواقف جاءت بناء على التقاء او تقاطع مصالح الأنظمة العربية فيما بينها، فبعض الأنظمة العربية رأت في فتح شعبة من شعب الإخوان على اعتبار أن بعض مؤسسيها كانت تربطهم علاقة بهذا التنظيم، واتهمها آخرون بعمالتها للأممية العالمية، ومنهم من رأى أن أعمالهم الفدائية عمليات غير مأمونة العواقب وأنها ستجر المنطقة إلى أتون حرب ليست مستعدة لها الآن، وفي مقابل ذلك استبشر بها آخرون

---

[1] حسن نافعة، مصر والصراع العربي – الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلي التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984 ص25.

[2] فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني (1964-1974)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1980، ص 104.

على أنها نواة لعمل تحرري فلسطيني، ومن هؤلاء الجزائر. التي رأت أن القضية الفلسطينية قد فرضت نفسها وأعادت نفسها لتتصدر المشهد العربي من خلال هذه الأعمال الفدائية بصورة إيجابية لم يسبق لها مثيل منذ النكبة[1].

وفي ظل هذه الحرب العربية الباردة، وفي ظل المواقف العربية المختلفة؛ ولدت حركة التحرير الفلسطينية "فتح" والتي فاجأت الجميع فكانت ولادتها عسيرة في ظل التهم والتهم المتبادلة بين الحزم العربية الحاكمة.

ففي لبنان والأردن لاقى الفدائيون الفلسطينيون (المنظوون تحت حركة فتح) فيهما معاناة كبيرة من خلال تقييد حركتهم وملاحقتهم، وقد حاولت الحكومتان اللبنانية والأردنية بعد تنامي حركة الفدائيين، حاولتا من دون جدوى أن تستعيدا سيطرتهما وأن تغلقا حدودهما، ومن جهة أخرى بذلت فتح جهودا أكبر لتنظيم الأعضاء الجدد في الأردن وخصوصا أن الفدائيين كانوا يسعون لإنشاء قاعدة إسناد قوية تدعم العمليات في الأراضي المحتلة، وقد كثرت عمليات الاعتقال في البلدين، وقد تم إبعاد بعض المناضلين الفلسطينيين في حين أكد الملك حسين معارضته لعمليات الفدائيين ضد "إسرائيل" [2].

ورغم هذه المعارضة الأردنية الا ان فتح وجدت في الحاضنة الشعبية الأردنية المكونة أصلا من طبقة فلسطينية كبيرة خير معين لها في عملها الفدائي، واضحت القواعد السرية التي أنشأتها فتح وحركة القوميين العرب، وجبهة التحرير الفلسطينية في غور الأردن شبه رسمية ومكشوفة للجميع، ومن جهة أخرى ففي لبنان تمكنت فتح بعد فترة وجيزة من كسر الطوق المفروض عليها من خلال فتح مكاتب شبه سرية للتجنيد وللإعلام وإصدار وتوزيع المطبوعات والمنشورات [3].

---

[1] المجاهد، ع 279، ع 279، 1965/09/05.

[2] جريدة الشعب، ع 1229، 1966/12/01، ص 1.

[3] يزيد صايغ، رفض الهزيمة: بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع – 1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992، ص 58.

أما القاهرة فقد اعتبرت قرار فتح ببدء الكفاح المسلح، ضد الكيان الصهيوني انطلاقا من دول الطوق وفي هذا الوقت بالذات غير ذي جدوى، ورأت ضرورة تأجيل هذا الموضوع لان الظرف قد لا يكون مناسبا لمناوشات على الجبهة السورية تتسع وتفرض على مصر أعباء لا تحتملها الظروف حينئذ، لكن فتح لم تول هذا الرأي أهمية كبيرة بل مضت في تنفيذ مخططاتها من خلال القيام ببعض العمليات انطلاقا من الجبهة السورية، رأت فيها القاهرة علامة تصرف غير مسؤول في وضع غير ملائم[1]، ورغم محاولات قادة فتح الالتقاء بعبد الناصر والتعريف بخطهم الثوري للمسؤولين المصريين الا انهم لم يفلحوا في مبتغاهم [2]، بل تعد الأمر بالقيادة المصرية إلى العمل على إقناع نظرائها العرب بضرورة إلقاء القبض على الفتحاويين بحجة إخوانيتهم[3]، وهكذا كانت "الضرورة" قد دفعت القاهرة إلى نهج خط معادي لفتح وسياستها [4].

أما سورية وبحكم موقعها، وبحكم التداخل الكبير والمساحة المشتركة التي تتحكم بالعلاقات والمصير المشترك، وفي سياق صراع الكتل العربية وحالة التنافس الحاد البعثي الناصري عقب فشل تجربة الوحدة، فقد لعبت الساحة السورية دورا رئيسا في تهيئة ميدان العمل لحركة فتح[5].

وقد استطاع مؤسسو فتح وكوادرها الرئيسيين إقامة صلات مبكرة بكبار المسؤولين والشخصيات السياسية في سورية على غرار ما فعل القدومي وغيره من البعثيين، وبعد انقلاب 08 مارس 1963 ووصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى سدة الحكم؛ لم يكن هناك ما يشجع على إقامة تحالف بين النظام الجديد وفتح؛ على خلفية وجود ارتباطات للحركة بالمملكة العربية السعودية وانتماء بعض قادة فتح إلى حركة الإخوان المسلمون، [6].

---

[1] هيكل محمد حسن، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، سلام الأوهام: أوسلو ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، القاهرة، ط 8، 2004، ص 18.

[2] فرج، مرجع سابق، ص 142.

[3] صايغ يزيد، الكفاح المسلح، مرجع سابق، ص 185.

[4] صايغ يزيد، رفض الهزيمة، مرجع سابق، ص 56.

[5] نبيل السهلي وعلي بدوان، مرجع سابق، ص 42.

[6] يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 174.

وبعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عادت العلاقة بين سورية وفتح إلى سابق عهدها قبل انقلاب الثامن من أذار مارس، وقد لعب الصراع البعثي ـ الناصري دورا في ذلك، فالمنظمة في اعتقاد ساسة دمشق لا تعدو أن تكون مخلب قط في يدي القاهرة، وبناء على ذلك فأيسر السبل لإحراج عبد الناصر هي كشف عدم رغبته في مواجهة "إسرائيل"، وقد وفرت فتح الوسيلة الملائمة لهذا الغرض من خلال أعمالها الفدائية[1].

وقد تم اعتماد أول مكتب علني لحركة فتح وسط العاصمة السورية دمشق، كما احتضنت سورية أولى القواعد الفدائية العسكرية الفلسطينية في تاريخ الثورة الفلسطينية[2]، حيث تم انشاء معسكر للتدريب في منطقة حرستا، كما تم إحداث معسكر آخر في منطقة القلمون، وبلدة مصياف، وكانت قاعدة فتح العسكرية الأولى في منطقة البساتين شرق مخيم اليرموك؛ والتي تم نقلها الى موقع معسكر "الهامة"، وألحق بها معسكر "ميسلون" على الطريق من دمشق الى بيروت، لتصبح مقر القيادة ومركز التدريب الرئيسي[3]

---

[1] يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 174.

[2] ظلت سورية خلال هذه الفترة أهم ساحة بالنسبة لحركة فتح، فقد جعل أبو عمار من العاصمة السورية قاعدته الأساسية، وقد استطاع قادة فتح ربط علاقات مع قائد سلاح الطيران حافظ الأسد (قبل وصوله لسدة الحكم سنة 1970) الذي سمح بانتقال شحنات السلاح التي قدمتها الجزائر إلى الحركة عبر القواعد الجوية السورية دون علم حتى الرئيس السوري آنذاك. انظر: عبدو الشريف، «يوميات عربية: مع فلسطين»، الوحدة، اللسان المركزي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، ع 369، س 13، 21-1988/07/27، ص 06.

[3] نبيل السهلي وعلي بدوان، مرجع سابق، ص 45.

ثالثا/الجزائر وحركة التحرير الفلسطينية "فتح":

1/الدعم السياسي والعسكري:

جاء موقف الجزائر من القضية الفلسطينية نابعا من تجربتها الثورية التي لا تقبل أنصاف الحلول، فغداة استقلالها صرح الرئيس بن بلة في 10 أكتوبر 1962 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه: «يجب إعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين، إن بقاء هذا المشكل الأليم الذي سبق للأمم المتحدة ان أبدت فيه رأيها بدون حل يعرض السلم والاستقرار الدوليين للخطر»[1]، وأثناء تفقد الرئيس بن بلة لوحدات من الجيش المصري في ماي 1963 أكد أمام عبد الحكيم عامر أنه يشجع على تشكيل جيش عربي قوي من أجل معركة فلسطين التاريخية، وأن الجزائريين سيكون لهم قدم صدق في هذه المعركة التي لن تنتهي إلا بإعادة فلسطين[2].

كانت الجزائر قد التقت ولو من مفاهيم غير متطابقة مع بعض دول الطوق بخصوص قيام منظمة التحرير الفلسطينية برعاية الأنظمة العربية وتحت مظلتها، فإنها اختلفت إلى حد كبير مع كل دول الطوق باستثناء سورية فيما يخص موقفها من العمل المسلح الذي باشرته العاصفة ليلة الأول من جانفي 1965[3].

فرغم العلاقات الوطيدة التي تربط الرئيس المصري جمال عبد الناصر بالرئيس بن بلة؛ إلا أن هذا الأخير خالف الرئيس عبد الناصر والجامعة العربية في موقفهم من حركة فتح، وحسب الرئيس الجزائري «كان رأيي أنني لا أستطيع ان أترك هؤلاء الأخوة وأتخلى عنهم، ما داموا يقولون أنهم سيعملون من أجل تحرير فلسطين بالكفاح المسلح ... تلك قضية مبدئية بالنسبة

---

[1] أحمد رضوان شرف الدين، مشروع الأمة الدولة العروبة عند النخبة الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العل الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2005/2004، ص266.

[2] أحمد رضوان شرف الدين، مرجع سابق، ص266.

[3] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 57.

لي» [1] وأضاف بن بلة ان الرئيس عبد الناصر خاطبه قائلا: «أنت ماشي فين يا أحمد. الجامعة العربية مع الشقيري وأنت رايح فين؟»[2].

ورغم التأييد الذي قدمته الجزائر لمنظمة التحرير، إلا أن الجزائر كانت لا تعتبر أن الأمر يتوقف عند قيام الكيان ككيان سياسي فلسطيني وينتهي الأمر؛ بل الأهم من ذلك هو الذراع المسلح الذي تقع على عاتقة عملية التحرير، ومن هذا المنطلق رحبت الجزائر منذ البداية بحركات المقاومة الفلسطينية المسلحة وفي مقدمتها حركة فتح وقدمت لها المستطاع والمتاح من العون المادي والتكوين العسكري، وبذلت جهودا معتبرة لدى دول الطوق لإقناعها بضرورة فتح المجال أمام العمل الفدائي الفلسطيني[3].

وقبل تأسيس منظمة التحرير بأشهر معدودة، حظي مؤسسو فتح بفتح أول مكتب لهم في العالم كان ذلك بمدينة الجزائر[4]؛ فكانت الجزائر بذلك حسب الرئيس السوري حافظ الأسد أول بلد عربي اعترف بحركة التحرير الفلسطيني فتح وساعدها وتفوقت في ذلك على سوريا نفسها[5].

تميز هذا "الفتح" منذ البدء بحيوية كبيرة، إذ أنه فتح لهم المجال للتعريف بالقضية الفلسطينية وكسب التأييد والدعم لها، وفي هذا الإطار نظم في 17 فيفري، أول أسبوع تضامن مع فلسطين[6] ونشرت الصحف الجزائرية نداء لـ "مكتب فلسطين" وجهه إلى الشعب الجزائري

---

[1] محمد خليفة، حديث معرفي شامل مع أحمد بن بلة، دار الترنانيف للنشر، د م ن، 1985، ص269-270.

[2] أحمد المسلماني، خريف الثورة (صعود وهبوط العالم العربي)، دار ميريت، القاهرة، 2005، ص275.

[3] مصطفى بوطورة، البعد الفلسطيني في سياسة الجزائر الخارجية من خلال علاقاتها مع الدول العربية المجاورة لفلسطين (1964-1988)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 59.

[4] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 11. III. K، «العلاقات الفلسطينية ــ الجزائرية»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1980/10/31.

[5] بن بابا علي توفيق، مرجع سابق، ص 181.

[6] أحمد رضوان شرف الدين، مرجع سابق، ص268.

من أجل مؤازرة كفاح إخوانهم عرب فلسطين وتعزيز كفاحهم من أجل استعادة حقوقهم كاملة[1]، وفي هذا الإطار صادقت الجمعية الوطنية الجزائرية، لأول مرة، على لائحة تضامن طالبت بالاستعداد لتحرير فلسطين، وذلك بدعم تلك المنظمة الفلسطينية كأداة فعالة لتحقيق النصر المنشود [(2)].

تميزت حركة فتح منذ البداية بعلاقات حميمية مع الثورة الجزائرية في جميع مراحلها، ومع مختلف قياداتها الذين وعدوا بفتح مكتب لفلسطين في الجزائر بعد الاستقلال وسيكون شعار الجزائر المستقلة هو "فلسطين بعد الجزائر"[(3)]، وحسب أبو عمار فإن الجزائريين هم: «الثوار الحقيقيون الذين احتضنوا الثورة الفلسطينية منذ بدايتها. حتى قبل أن تنطلق أولى رصاصتنا»[4]

وقد دعت الجزائر عند استقلالها فتح لحضور احتفالات استقلال الجزائر[(5)]، وكان من بين المدعوين جمال عرفات الشقيق الأكبر لياسر عرفات والذي سبق له وأن تعرف أثناء ترأسه لمكتب المغرب العربي في مقر الهيئة العربية العليا في القاهرة ، إلى معظم قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وعلى رأسهم حسين آية أحمد وقد كان القدوة أيضا عضوا في جمعية الكفاح لتحرير الشعوب الإسلامية والتي قام من خلالها بتوثيق الصلة بمحمد خيضر[(6)]، واعترافا بمكانته ودوره في دعم الثورة الجزائرية وتضامنا مع القضية الفلسطينية تقرر افتتاح مكتب لفلسطين في الجزائر [(7)].

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: J.1.36، «القدس تنادي شعب الجزائر» (مركز التوثيق الوطني، فلسطين)، 1964/02/19.

[(2)] أحمد رضوان شرف الدين، مرجع سابق، ص268.

[(3)] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 45.

[4] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 10. III. K، «ثورة الجزائر تحتضن الثورة الفلسطينية»، (مركز التوثيق الوطني، العالم العربي)، العربي)، 1983/02/24.

[(5)] ياسر عرفات أسطورة النضال والجهاد، مرجع سابق، ص07.

انظر كذلك: جريدة الشعب، ع 331، 1963/12/31، ص 3.

[(6)] ياسر عرفات أسطورة النضال والجهاد، مرجع سابق، ص07.

انظر كذلك: جريدة الشعب، ع 331، 1963/12/31، ص 03

[(7)] والذي يقع في قلب الجزائر العاصمة في نهج فيكتور هوجو

وفي أول زيارة لآيت أحمد وخيضر[1] إلى الكويت تم التعرف على أبو جهاد وياسر عرفات ومن ثم تم التنسيق مع جمال عرفات على استلام حركة فتح لمكتب فلسطين في الجزائر[2].

لبى قادة فتح دعوة بن بلة وإخوانه في جبهة التحرير الجزائرية والتي حملها خليل الوزير؛ بالرحلة إلى الجزائر واستقبلهم بن بلة شخصيا، ـ الذي يعتبر أول حاكم عربي يستقبلهم ـ [3] وأُعجب ياسر كثيرا بالقائد الجزائري، وأنصت إليه الجميع وهو يتحدث عن كفاح وبطولات جبهة التحرير، والتضحيات التي قدمها الشعب الجزائري في سبيل نيل حريته مؤكدا لهم أن طريق التحرير طويل وشاق ومحفوف بالمخاطر والعراقيل، محذرهم في نفس الوقت من توكيل الغير في تحقيق ذلك، بل يجب: «أن تقوموا بذلك بأنفسكم ويجب أن تسعوا للحصول على كل مساعدة ممكنة من جميع الشعوب العربية وغير العربية ولكن لا تعقدوا تحالفات، وفي النهاية لا تثقوا إلا بأنفسكم ولتحصلوا على استقلال فلسطين يجب أن تكونوا أنتم مستقلين أولاً»[4] .

وقد اعتبر أبو جهاد أن فتح مكتب لحركة فتح هي الراية الثانية التي ارتفعت هذه المرة من سماء الجزائر بعد الراية الأولى التي ارتفعت لفتح سنة 1959 من سماء بيروت من خلال مجلة "نداء الحياة فلسطيننا"[5]، وأضاف أبو جهاد «كان تأسيس مكتب فلسطين في الجزائر هو أول

---

[1] يذكر توفيق الشاوي في مذكراته ان محمد خيضر قام بتمويل مكتب فتح في الجزائر، ومعسكر التدريب التابع لها بأموال جبهة التحرير الوطني، وحتى عندما خرج إلى إسبانيا قام بتقديم مبلغ من المال تدعيما للثورة الفلسطينية والذي تسلمه ياسر عرفات بوساطة الشاوي نفسه، انظر: توفيق الشاوي، مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي (1945-1995)، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص 387.

[2] محمد حمزة، مصدر سابق، ص 205.

[3] محمد خليفة، مصدر سابق، ص269.

[4] توماس كيرنن، مرجع سابق، ص166.

[5] صدر من مجلة فلسطين حياتنا 442 عددا بين بيروت والجزائر، وعلى مساحة 1280 صفحة، وقد صدر العدد الأول منها في أكتوبر 1959 في بيروت، وقد شغل رئيس تحريرها الصحافي اللبناني توفيق حوري، هاني حوري، والفنان التشكيلي إسماعيل شموط، تحت إشراف ومتابعة الشهيد خليل الوزير، بينما كتب الشهيد ياسر عرفات افتتاحيات أعداد كثيرة منها، ثم توقفت سنة 1964 إلى ان أعيد بعثها من جديد في الجزائر تحت اسم جديد "صرخة فلسطيننا" إلى حين الانطلاقة المسلحة لقوات العاصفة ، انظر: علي بدوان، صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني (التكوينات السياسية و الفدائية المعاصرة: النشأة و المصائر) ، صفحات للدراسات و النشر

تجسيد عملي وعلني ملموس لحركة فتح ... إن افتتاح أول مكتب لفلسطين في الجزائر هو راية أخرى لازمت عودة الكيان السياسي الفلسطيني إلى الحياة بتأسيس حركة فتح»[1].

وقد تولى مسؤولية إدارته بعد افتتاحه رسميا في 23 سبتمبر 1963 "خليل الوزير"[2] الذي طالما تفاخر بصداقته للعديد من قادة جبهة التحرير الجزائرية قبل استقلال الجزائر والذين وعدوه بتقديم دعم كامل لحركة فتح حال نجاح الثورة الجزائرية [3].

وقد استهل أبو جهاد عمله في الجزائر بإصدار وثيقة تحمل عنوان "هذا برنامجنا" وتحمل شعاري فتح الدائمين: "الثورة طريقنا للحرية"، و"ثورة حتى النصر" وقدم أبو جهاد في هذه الوثيقة شرحا وافيا لمهام المكتب وطبيعته وتعريفا للخط السياسي العام لحركة فتح: «إن هذا المكتب لا يمثل حزبا أو فئة أو هيئة إنما يمثل جزءا من الإرادة الثورية إرادة شعبنا في الثورة لتحرير الوطن المغتصب، وهذا المكتب غير خاضع لحزب أو جماعة أو هيئة أو قيادة قديمة أو أي من الاتجاهات والقيادات التي عرفها عالمنا العربي بل هو تيار جديد عنها، بإرادة جديدة تمثل جزءا من التيار الشعبي الفلسطيني الثوري الموحد، وهو أيضا لا يتبع دولة ما أو ينحاز إلى جهة ما أو يعادي جهة ما»[4] وحددت الوثيقة أهداف مكتب الجزائر في:

- تجنيد الطاقات البشرية والمادية والمعنوية وتهيئتها وربطها في كادر منظم واحد.
- التعبئة الشاملة للقوى والإمكانات والجهود تعبئة ثورية ضمن الجهد الفلسطيني الثوري.

دمشق ، 2008 ، ص 42 انظر كذلك: نبيل محمود السهلي وعلي بدوان، الانعطافات الفلسطينية (حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى)، مرجع سابق، ص 27.

[1] محمد حمزة، مصدر سابق، ص ص 203،210.

[2]يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 172.

انظر كذلك: ياسر عرفات أسطورة النضال والجهاد، أعداد لجنة التعبئة والتنظيم (حركة التحرير الفلسطيني ـ فتح)، ص07.

تذكر بعض المراجع أن تاريخ افتتاح مقر فتح كان في 21جانفي 1964. انظر: أحمد رضوان شرف الدين، مرجع سابق، ص266.

[3]توماس كيرنن، مرجع سابق، ص165.

[4] محمد حمزة، مصدر سابق، ص 206.

- العمل على ان يكون المكتب أحد القواعد الثورية الحرة التي تسهم في تحقيق إرادة الشعب الفلسطيني في تنظيم قواه وتعبئة جهوده وإمكانياته.
- العمل على حشد الدعم العربي والدولي في معركة المصير[1]

وفي أواخر شهر جانفي 1964 زار الجزائر وفد من الفلسطينيين يمثلون النواة الأساسية لحركة فتح، وذلك في إطار التحضير لتفجير ثورة فلسطينية مستقلة عن القيادتين المصرية والأردنية اللتين كانتا تسيران قطاع غزة والضفة الغربية، وضم هذا الوفد كل من ياسر عرفات وأحمد وافي (أبو خليل)، فضلا على أبي جهاد[2]، وقد مكث الوفد الفلسطيني ثلاثة أشهر سعيا للحصول على دعم سياسي وعسكري جزائري لتفجير ثورتهم، وقد تمكن الوفد في النهاية من تحقيق مبتغاه حيث أعطى رئيس الأركان الطاهر الزبيري أمرا للنقيب عبد الرحمن بن عطية الذي كان مسؤولا عن مخازن الأسلحة في ليبيا وتونس ومصر والأردن وسورية والتي تم تجميعها أثناء الثورة التحريرية بتسليم هذه الأسلحة لحركة فتح[3]، وتضم هذه الشحنات كميات كبيرة من بقايا السلاح الذي بقي في الخارج ولم يدخل إلى الجزائر أثناء ثورة التحرير وتقدر كميته بحوالي 15 الف طن[4].

طور خليل الوزير علاقة فتح بالجزائر وفي سبيل توفير مناصب شغل للفلسطينيين اشترط على كل الفلسطينيين أن ينضموا إلى الحركة، ويسجلوا أسماءهم من أجل الحصول على تصاريح عمل في الجزائر، وباتفاق مع السلطات الجزائرية لم يتم إصدار تلك التصاريح إلا لأولئك الذين يلتزمون بالتبرع بنسبة من رواتبهم لحركة التحرير الفلسطينية[5]، وفي سبيل ذلك تم تعيين ألف مدرس فلسطيني في نظام التعليم الجزائري، في حين لم يكن يزيد عددهم عند مجيء

---

[1] محمد حمزة، مصدر سابق، ص 206.

[2] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح (مذكرات قائد أركان جزائري)، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص ص 142-143

[3] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص ص 143-144.

[4] دحو ولد قابلية، محاضرة ألقاها بقاعة المحاضرات جامعة العربي التبسي –تبسة، تبسة في 04 نوفمبر 2015.

[5] توماس كيرنن، مرجع سابق، ص166.

أبو جهاد 14 مدرسا، كما حصل على 150 منحة دراسية للفلسطينيين في الجامعات الجزائرية، فشكلوا مع المدرسين مصدرا لإمداد فتح بأعضاء جدد، و اقترح الزعماء الجزائريون على قادة فتح أن يتم إنفاق الأموال التي يحصلون عليها لإقامة معسكرات تدريب للفدائيين[1]، وقام الجيش الجزائري في صيف سنة 1964 بتدريب ما بين 100و200 فلسطيني على حرب العصابات[2]، ويذكر الطاهر الزبيري أن فتح قد أرسلت بعد ثلاثة أشهر من اللقاء الذي جمعه مع قادتها مجموعة من أعضائها (57 متطوعا) بغرض تدريبهم فتم إحالتهم إلى الأكاديمية العسكرية في شرشال أين تلقوا تدريبا عسكريا، وقد كان لهم دور في تفجير الثورة الفلسطينية غرة جانفي 1965[3].

أضحى مكتب حركة التحرير الفلسطينية في العاصمة الجزائرية بوابة الحركة إلى العالم الحر[4]، ولم يحدث أن زار الجزائر في تلك الفترة زعيم سياسي أو رئيس دولة إلا وعمل مكتب فتح على الاتصال به، مما أضفى على المكتب نوعا من الحيوية والديناميكية في الأوساط العربية والدولية، وقد تمكن المكتب فعلا من بناء علاقات ناجحة مع القوى الثورية والاشتراكية في العالم[5] في مقدمتهم الصين وكوبا، ومع بعض المسؤولين العرب [6]، فضلا على الزعيم الصيني شوان لاي والقائد العسكري الأشهر بطل معركة بيان ديان فو الجنرال فونغوين جياب[7].

---

[1]توماس كيرنن، مرجع سابق، ص166.

[2]محمد خليفة، مصدر سابق، ص 270.

[3] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 144.

[4]ياسر عرفات أسطورة النضال والجهاد، أعداد لجنة التعبئة والتنظيم (حركة التحرير الفلسطيني ـ فتح)، ص07.

[5] محمد حمزة، مصدر سابق، ص ص 225-226.

[6]أحمد رضوان شرف الدين، مرجع سابق، ص268.

[7] أحمد أبو جزر، بلدان، مرجع سابق، ص 124.

وقد كتب الجنرال فونغوين جياب في تعزيته لابي جهاد: «تلقى الشعب الفيتنامي ببالغ الحزن والأسى خبر اغتيال الرفيق "أبو جهاد".. لقد ترك لي الرفيق "أبو جهاد" الذكريات العميقة، لقد كان قائدا عبقريا خلاقا. دائم الدعم النشيط للشعب الفيتنامي، واكن له المشاعر الأخوية الحميمة، وساهم مساهمة كبيرة في تعزيز علاقات التضامن والصداقة بين الشعب الفلسطيني والشعب الفيتنامي، وبوفاة الرفيق "أبو جهاد"، فقد الشعب الفيتنامي واحدا من أبنائه البارزين، وقائدا عبقريا، وفقد الشعب الفيتنامي واحدا من رفاق السلاح القريبين»

وفي نفس الإطار قابل أبو جهاد أرنستو تشيغيفارا أثناء زيارته للجزائر ورغم اختلاف الرؤى بين أبو جهاد وتشي غيفارا[1] إلا أن الأخير تعهد بتقديم دعم كوبي[2]، كما قابل خليل الوزير وزيرة خارجية الجبهة الوطنية لتحرير جنوب الفيتنام السيدة بنه، في أثناء زيارتها للجزائر، وقد كان لقاء أبو جهاد بممثل الجبهة الوطنية الفيتنامية هو المفتاح الرئيسي الذي دخل به أبو جهاد إلى بوابات جديدة من العلاقات الأخرى، والتي كان لها دور فيما بعد في دعم الثورة الفلسطينية ومساندتها على جميع الأصعدة السياسية والإعلامية والعسكرية[3].

وكانت الصين من أوائل دول العالم التي تعترف بمنظمة التحرير وحركة فتح وقد زار الوزير وعرفات الصين في 17 مارس 1964 ضمن وفد جزائري[4] لإجراء محادثات مع "لجنة التضامن الأفرو–آسيوي " والتي توجت بافتتاح مكتب فلسطين في بكين، وأثناء هذه الزيارة حظيا باستقبال ماوتسيتونغ رئيس الحزب الشيوعي وقررت الصين إثر هذه الزيارة مقاطعة "إسرائيل" وزار الوزير في طريق عودته فيتنام الشمالية، وقد عاد الوزير بعد ثلاثة أشهر إلى الصين لاستلام هيبة بقيمة 7000 جنيه إسترليني [5].

وفي غضون أقل من عامين من فتح مكتب حركة فتح في الجزائر تحول مركز ثقل الحركة إليها، وأصبح مكتب الحركة بها هو مركز الاتصال بتنظيم حركة فتح في أوروبا، وكانت

انظر: فونغوين جياب، «كان قائدا عبقريا خلاقا»، في أبو جهاد، تقديم: أحمد عبد الرحمن، الإعلام الموحد (منظمة التحرير الفلسطينية)، تونس، 1988، ص 139.

(1) دار حوار بين جيفارا وأبو جهاد حول الدولة التي يسعى الفلسطينيون لتأسيسها، وكان سؤال جيفارا حول ماهية الدولة هل هي دولة للبروليتارية العربية واليهودية معا أم بروليتارية عربية فقط فكان جواب أبو جهاد نريدها دولة عربية فلسطينية مئة في المئة، فرد جيفارا قائلا: هذه ليست نظريتي في حرب العصابات، ولست متفقا في هذا الشأن على الإطلاق. وربما مزاح أبو جهاد في بداية اللقاء مع جيفارا عندما أعطاه ملف من أربعمئة صفحة موهما جيفارا ان الملف يحوي نظرية جيفارا في حرب العصابات التي تتبناه حركة فتح، عكر من صفو المقابلة. انظر: نابلسي شاكر، محامي الشيطان: دراسة في فكر العفيف الأخضر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص28–29.

(2)محمد خليفة، مصدر سابق، ص 270.

(3) محمد حمزة، مصدر سابق، ص 225.

(4) نبيل السهلي، مرجع سابق، ص 22.

(5)يزيد صايغ، مرجع سابق، ص 173.

العاصمة الجزائرية في تلك الفترة محجا دائما لأغلب حركات التحرر والقوى الثورية في العالم، ولم تنقطع عنها زيارات الوفود الرسمية والشعبية العربية والدولية، بالإضافة إلى التأييد الذي لقيه أبو جهاد وأصحابه من طرف السلطات الجزائرية، أسهمت هذه العوامل في «انتقال مركز ثقل العمل الفلسطيني في هذه المرحلة إلى مكتب فلسطين في الجزائر الذي كان بمثابة القلب الذي يستقبل الدم من الأطراف ويعيد ضخه ثانية نقيا إلى جميع أجزاء الجسم»[1].

كما ساهمت الجزائر في تدعيم الروابط بين الفلسطينيين والسوريين من خلال الأتاسي و يوسف زعين اللذين تربطهما علاقات وطيدة بالجزائر منذ أيام الثورة، وأثمرت هذه الجهود على موافقة سورية في نهاية 1964 على مساعدة حركة فتح، وكان ذلك إيذانا ببداية تحالف بين هذه الأخيرة وحزب البعث السوري[2]، وفي هذا الإطار زار وفد من جبهة التحرير الجزائرية سورية، وقد أصدرت الجبهة رفقة القيادة القطرية لحزب البعث الاشتراكي السوري بيانا مشتركا أكدا فيه ان حرب التحرير الشعبية التي تتبناه حركة فتح هي الأسلوب الثوري الوحيد للنضال القومي التحرري من أجل القضاء على "إسرائيل"[3]، كما تم الاتفاق بين القيادة الجزائرية ونظيرتها السورية على إرسال كميات من الأسلحة لمجموعة عرفات عبر القواعد الجوية السورية[4]، وذلك في عهد الرئيس الأتاسي حيث تم شحن طائرة من نوع (أنطونوف) بجميع أنواع الأسلحة الخفيفة التي تستعمل في حرب العصابات[5] وقد تم إرسال الأسلحة باسم الحرس القومي في سورية، وكانت الشحنة بوزن 12 طن وتضم مسدسات طاحونة بلجيكية، ومسدسات شارلينغ بريطانية، ومسدسات فرنسية وذخائر وقنابل يدوية، وألغام مضادة للأفراد والأليات وقد تم إفراغ الحمولة في مطار المزة في مارس 1965 ليتم نقلها عبر عربات عسكرية سورية إلى مستودعات الحرس القومي لتسلم لحركة فتح فيما بعد[6].

---

[1] محمد حمزة، مصدر سابق، ص 207-208.

[2] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 56.

[3] المجاهد، ع 332، 1966/09/11.

[4] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 56.

[5] أحمد أبو جزر، بلدان، مرجع سابق، ص 129-130.

[6] علي بدوان، صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2008، ص 51.

وحسب الرئيس بومدين فإن الديناميت التي استعملته العاصفة في عملية نفق عيلبون في الفاتح من جانفي 1965[1] والتي أعلنت فيها عن ميلادها كانت متفجرات تم جلبها من الجزائر وهذا ما تعرض له الرئيس بومدين في إحدى خطبه بقوله: «لم أقل هذا الكلام من قبل... إننا بهذا الذي قمنا به تجاه المقاومة الفلسطينية لم نفعل إلا الواجب، لقد أيدنا المقاومة منذ البداية أيدناها من عام 1965 بالمال والسلاح ولم نشأ أن نعلن ذلك في بيانات أو تصريحات فليس ذلك أسلوبنا، لقد قلت للأخ أبو عمار أن إطلاق رصاصة واحدة خير من مؤتمر القمة وأفضل من ألف قرار للأمم المتحدة»[2].

وبعد وصول الرئيس الهواري بومدين إلى سدة الحكم في 19جوان1965، أظهر التزامه المبدئي تجاه القضية الفلسطينية، وهذا ما أكده جليا وبوضوح أثناء انعقاد القمة العربية في الدار البيضاء خلال الفترة 13-17 سبتمبر 1965 وأبان عن رؤيته في ضرورة العمل الثوري كمنهج

---

[1] حسب أبو عمار كان من المفروض أن تنطلق أول رصاصة سنة 1964، ولكن كان في قيادة فتح رأيان مختلفان: الأول يستعجل الانطلاقة، والثاني: يدعو إلى التريث والتروي وفي نفس السنة اجتمع المجلس العسكري سرا، في القدس مرة وفي عمان مرتين وصوت أعضاء المجلس على عدم الموافقة على الانطلاقة عام 1964 ويضيف أبو عمار «كان أعضاء المجلس العسكري الذين يؤيدون اقتراح تأجيل الانطلاقة يقولون إنا في حاجة إلى 500 قطعة سلاح لكي نبدأ و50 إلى 60 ألف دينار وكنت أنا وأبو ماهر "عضو القيادة المركزية" من أنصار الاستعجال، وحينما اختلفنا رفعنا الأمر إلى اللجنة المركزية التي أخذت بوجهة نظر الآخرين، وهنا أذكر هواري بومدين، قابلته في وزارة الدفاع عام 1964 وقال لي: اذهب وأطلق طلقة واحدة ثم عد إلي»

وربما شابه هذا الانقسام في وجهات النظر بين المتريثين والمستعجلين ما جرى للجنة الـ 22 في التحضير لاندلاع ثورة نوفمبر في الجزائر، وإن كان الجزائريون قد حسموا أمرهم، بإعلان الثورة، وعدم التأجيل، فإن قادة فتح قد توصلوا إلى حل وسط يخرجهم من هذا الاختلاف المحتدم بين وجهتي نظر الطرفين، هذا الحل هو أن تكون الانطلاقة باسم آخر هو "العاصفة" فإذا وفقت تبنتها الحركة كجناح عسكري، وإذا فشلت تستمر فتح في النضال ويقال إنهم "شوية شباب متحمس" على حسب تعبير أبو عمار.

وقد تم الاتفاق على أن تكون الانطلاقة في 1965/01/01، ولكن بعض المناضلين أقسموا أن يفجروا الثورة عام 1964، لذلك كانت أول عملية في دير نحاس على الساعة 11 مساء يوم 1964/12/31، وقد استشهد قائد هذه العملية تحت التعذيب وهو الشهيد رمضان البنا، وهو من الذين أقسموا على أن تبدأ الانطلاقة عام 1964.

أنظر:

- محمود درويش، أحمد عبد الرحمن، «ياسر عرفات يتحدث إلى شؤون فلسطينية في ذكرى الانطلاقة»، شؤون فلسطينية، ع86، جانفي 1979، ص 17

- صلاح خلف، مرجع سابق، ص ص 18،76،

[2] خطب الرئيس بومدين، الجزء الخامس: الفصل الثاني (من 02 جويلية 1973 إلى 03 ديسمبر 1974)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص 32.

وحيد من أجل استقلال فلسطين[1]، وقد ربط بومدين استراتيجية الجزائر ومنهجها في التعامل مع القضية الفلسطينية على ركيزتين اثنتين:

- يتم تحرير فلسطين بواسطة منظمات فلسطينية تعمل من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة والدول المجاورة لها وذلك من خلال حرب العصابات، وألا تكون المقاومة حكرا على الجيوش النظامية[2].
- تأييد الجزائر لمنظمة التحرير منوط بتمثيلها لكل الشعب الفلسطيني واستقلالية قرارها وسيادة إرادتها عن أي وصاية عربية[3].

وفي اطار دعم الرئيس الجديد للقضية الفلسطينية، وبالإضافة إلى الشحنة التي تم إرسالها في مارس 1965، فان الرئيس بومدين حسب حافظ الأسد أهدى شحنة من الأسلحة إلى معسكرين لتدريب الفدائيين في سوريا حملتها طائرة جزائرية بعد اعتلائه الحكم مباشرة [4]، كما تم التنازل سنة 1966 على شحنة أخرى من الأسلحة كانت موجودة بأحد المخازن السورية منذ أيام الثورة التحريرية حيث تم تسليمها كلها إلى قادة فتح بعد أن تقدم ياسر عرفات طلبا مكتوبا باسم حركته[5] وقد غدت الجزائر عقب معركة الكرامة ثاني أكبر مورد للأسلحة بالنسبة لحركة فتح بعد الصين[6]، كما تدخلت سفارة الجزائر في دمشق وتدخل الرئيس بومدين نفسه لدى السلطات

---

(1) Jean-Paul Chagnollaud, ***Maghreb et Palestine***, sindbad, paris, 1977, p ‹›.

2 مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم O.1.1، «طريق تحرير فلسطين لا يمر بمؤتمرات القمة»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، قضية فلسطين بين العرب، الجبهة الرباعية (مصر، الأردن، سوريا، فتح))، 1965/09/18.

(3) Jean-Paul Chagnollaud, Op.cit.

(4) بن بابا علي توفيق، إدراك الرئيس هواري بومدين لقضايا الأمة العربية (دراسة تحليلية الخطاب والسلوك البومديني من1965م إلى 1978)، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000، ص 181.

(5) الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص ص 144-145.

(6) بهجت أبو غربية، مصدر سابق، ص389.

السورية حينما تم اعتقال مجموعة من قادة فتح وعلى رأسهم ياسر عرفات وأبو جهاد بتهمة تصفية مناضلين بعثيين من أصول فلسطينية من أجل الإفراج عنهم[1].

ومن جهة أخرى احتفلت الجزائر بدخول ثورة العاصفة في فلسطين عامها الثاني على عكس جل الأنظمة العربية المعادية لخط حركة فتح فلهذه الذكرى: «معنى خاصا لدى كل من يهمه أمر القضية الفلسطينية وخصوصا الشعب الجزائري الذي آمن أن الثورة المسلحة هي الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال» [2]، وحسب الزبيري فإن الجزائر اعترفت بفتح علانية وذلك بعد أن أثبت أنها تسير على نفس الطريق الذي سارت عليه الجزائر وهو العمل الثوري[3].

واعتبرت الجزائر أن فتح خلال عام كامل من الثورة المسلحة المعتمدة على السرية المطلقة والعمل الفدائي أعادت القضية الفلسطينية إلى وضعها الأساسي السليم كقضية وطنية تحريرية متكاملة وبهذا الإنجاز أثبتت الثورة جديتها وفعاليتها و«حطمت أسطورة قوة العدو وحصانته، ومناعته، وأثبتت إلى كل من يعوزه الإثبات أن العمل الفدائي الجدي يمكن أن يصيب في كل ليلة من العدو مقتلا »[4]

2/ الدعم الإعلامي:

لقد عرفت الجزائر من خلال تجربتها الثورية مدى أهمية الإعلام لأي حراك ثوري خاصة في البداية، وكانت فتح أحوج ما تحتاج إليه في تلك الفترة إلى بوق إعلامي يخرج عملياتها إلى النور ويشيع أخبارها بين الناس، ولقد عملت الجزائر منذ البداية على ان تقوم بهذا الدور، فغدت بذلك منبرا إعلاميا لحركة فتح وجناحها العسكري "العاصفة" منذ الانطلاقة الأولى للعمل الثوري الفلسطيني، وذلك من خلال الترويج لعملها الفدائي والتعريف بخطها التحرري، فطالما أذاعت العاصفة من الجزائر البيانات والبلاغات التي تعلن فيها للعالم عن عملياتها داخل الأراضي

---

[1] أحمد أبو جزر، بلدان، مرجع سابق، ص 134.

[2] الشعب ع 945، 1966/01/01، ص 07.

[3] أحمد أبو جزر، بلدان، مرجع سابق، ص 130.

[4] الشعب، ع 945 ، 1966/01/01 ، ص 07 .

الفلسطينية المحتلة التي يطبق عليها الصمت "الإسرائيلي"، وفي ظل محاربة جل دول الطوق لهذه الحركة وأيديولوجيتها.

ولم يخيب قادة الجزائر المستقلة قادة الثورة الفلسطينية ـ المقتبسون من هدي ثورتهم ـ فقد أيد الجزائريون قيادة وشعبا هذه الحركة الفدائية، وهذا ما يقر به المتصفح لجريدة الشعب والمجاهد في تلك الفترة، وكانت الصحف والمجلات الجزائرية تنشر أخبار ونداءات حركة فتح تحت اسم "مكتب فلسطين" حتى قبل انطلاق الثورة الفلسطينية غرة 1965 والإعلان عن تأسيس حركة فتح[1]، ومن ناحية ثانية فتحت الجزائر صفحات جرائدها ومجلاتها للدعاية والتعريف بحركة فتح، حيث كان "مكتب فلسطين" ينشر رسائله الموجهة إلى القادة والسياسيين في العالم على صفحات الشعب والمجاهد، وفي هذا الإطار نشرت جريدة الشعب الرسالة الموجهة من "مكتب فلسطين" إلى الرئيس الغيني سيكوتوري أثناء زيارته للجزائر في مارس 1964[2].

وقد كانت الجزائر بحق منبرا إعلاميا للثورة الفلسطينية، فأول بيان يعلن عن بداية الثورة الفلسطينية في الجزائر جاء عبر صفحات مجلة المجاهد الأسبوعي لسان حال جبهة التحرير[(3)]، وقد أشار عرفات إلى ذلك بقوله: «إنني أذكر أنه عندما أطلقنا أول رصاصتنا في أول جانفي 1965 وجه الثوار الجزائريون التحية لنا عبر جريدة المجاهد»[4]، كما نُشر على صفحات جريدة الشعب موضوعا تناول العاصفة بعد انطلاقها بـ15 يوم فقط ورغم بساطة أول عملية لهذه القوات فإن الجريدة أوردتها في سياق العمل الكبير الذي أربك قادة "إسرائيل" فقالت: «بطبيعة الحال فقد فوجئت سلطات تل أبيب بهذه العملية، و قد كشف قائد القوات "الإسرائيلية" الجنرال

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 1.1.0، «نداء من مكتب فلسطين بمناسبة النكبة» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1964/05/16.

[2] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 1.36 .P، «مكتب فلسطين في الجزائر يقول في رسالة إلى الرئيس سيكوتوري» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين)، 1964/03/21.

[(3)] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 56.

[4] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 10. III. K، «ثورة الجزائر تحتضن الثورة الفلسطينية»، (مركز التوثيق الوطني، العالم العربي)، 1983/02/24.

"دافيد العازار" عن وجود منظمة فدائية عربية داخل "إسرائيل"، واشتباك أفرادها مع القوات "الإسرائيلية" أثناء تسللهم إلى داخل الأراضي العربية المحتلة» [1]. كما أوردت مجلة المجاهد في عددها الصادر في 28جانفي1965 افتتاحية بعنوان "أول نوفمبر فلسطيني" بينت فيه موقفها بوضوح وكتبت: «إن ثوار أول نوفمبر يدعمون بكل قوة وحزم رفاقهم في العروبة والسلاح ثوار فاتح جانفي 1965 لتبقى الثورة الفلسطينية مشتعلة حتى النصر»[2] واعتبرت المجلة أن العمل الفدائي التي تقوم به العاصفة هو الذي تفرض علينا المسؤولية التاريخية أن يتصدر معركة التحرير وهو من يجب على الدول العربية دعمه وتأييده[3].

ثم توالت الجريدة في نشر الأخبار والبيانات والنداءات عن هذه الحركة وفي تعريف الجريدة لهذه الحركة قالت: «أن الاسم الحقيقي لهذه الحركة العاصفة يرمز له بحروف "فتح" اختصارا لعبارة "حركة تحرير فلسطين" وعرفت باسم العاصفة لما تقوم به من عمليات خاطفة داخل الأراضي المحتلة »[4]، وأضافت: «إنها حركة أعضاؤها من الفدائيين الفلسطينيين تعمل داخل الأرض المحتلة وتقوم بأعمال تدمير مواقع العدو... ولا يمر يوم إلا وتقوم بعملية تدمير جديدة في المستعمرات الواقعة تحت سيطرة الجيش "الإسرائيلي"» [5]، واعتبرت مجلة المجاهد ان هذه العمليات تمثل فاتحة عهد جديد لطريق العودة للوطن المغتصب[6].

---

[1] الشعب، عدد 647، 1965/01/16، ص 05.

[2] المجاهد، ع 250، 1965/01/28.

[3] المجاهد، ع 257، 1965/03/30.

[4] الشعب ، عدد 727 ، 1965/04/14 ، ص 05.

[5] الشعب، ع 1370، 1967/05/18، ص 03.

[6] المجاهد، ع 251، 1965/02/04.

وبدخول ثورة العاصفة في فلسطين عامها الثاني كتب جريدة الشعب تحت عنوان "قوات العاصفة تحقق انتصارات هامة ضد العدو" حيث قالت: «وفي هذا اليوم تحتفل الجماهير الفلسطينية ومعها الجماهير العربية بالذكرى الأولى للثورة التي فجرتها طلائع قوات العاصفة في الدقائق الأولى من الفاتح جانفي 1965» [1].

وبعد عام من العمل الفدائي؛ وبعد أن فرضت فتح نفسها على الساحة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح؛ رأت الجزائر في ذلك إعادة للقضية الفلسطينية إلى وضعها الصحيح؛ على اعتبارها ان الفلسطينيين أصحاب حق وان القضية قضية احتلال يجب تصفيته،

وقد وجدت الجريدة في العمل الفدائي لحركة فتح والأحداث التي صاحبت ذلك، مجالا واسعا للتعبير عن موقفها، ولذلك دعت الجريدة دون مواربة لدعم قوات العاصفة في وقت كانت فيه الحركة غير مرغوب فيها من كثير من الأنظمة ، فقالت:« فبعد عام كامل، وبعد أن أثبتت الثورة جديتها وفعاليتها أصبحت تحتاج أكثر من التأييد العاطفي، وتصفيق الإعجاب لقد أصبحت الثورة بحاجة إلى المشاركة الجديدة من جميع فئات الثورة، لتبقى مشتعلة حتى النصر»[2].

وبالإضافة إلى المساحة التي حظيت بها حركة فتح وذراعها العسكري العاصفة في الصحافة الوطنية مثل الشعب والمجاهد فإن أبا جهاد اندفع فور وصوله إلى الجزائر لتشكيل المجموعة الإعلامية الأولى التي ضمته إلى جانب كل من محمد أبو ميزر (أبو حاتم)، الذي كانت له

[1] الشعب، ع 945، 1966/01/01، ص 07.

[2] الشعب، ع 945، 1966/01/01، ص 07.

خبرة بالمجال الصحفي من خلال عمله في مجلة المجاهد، ووجيه حسن (أبو مروان) وعبد الكريم العكوك (أبو العبد)، وقد أشرف خليل الوزير من خلال مكتب فتح في الجزائر على إصدار ثلاث نشرات سياسية دورية "صرخة فلسطيننا"، و"أخبار فلسطيننا"، و"حتى لا ننسى"، ورغم البدائية التي كانت تطبع بها "صرخة فلسطيننا"، و"أخبار فلسطيننا"، من الناحية التقنية والطباعية إلا أنهما لعبتا دورا بارزا في مثل هذه الفترة المبكرة من تاريخ حركة فتح[1].

ولم تكتف الجزائر بالترويج لحركة فتح وجناحها العسكري بل شنت وسائل إعلامها حربا ضارية على الدول التي تضيق على المقاومة الفلسطينية، وفي هذا الإطار شنت الصحف الجزائرية هجوما لاذعا على الأردن الذي يعاني فيه الفدائيون معاناة كبيرة من خلال تقييد حركتهم وملاحقتهم، وإبعاد البعض منهم [2]، أما لبنان فلم يسلم هو كذلك من الهجوم الإعلامي عليه ففي بيان نشرته الشعب حول استشهاد المناضل "جلال كعوش"[3]، الذي اغتالته المخابرات اللبنانية في 10جانفي1966 جاء فيه: «استشهد بأيدي عربية الوجه واللسان، أجنبية القلب والولاء، وأريق دمه في ثكنة الحلو ببيروت، إثر محاولة انتزاع اعترافات منه عن رفاقه في السلاح الذي يقومون بواجبهم المقدس» [4].

---

[1] محمد حمزة، مصدر سابق، ص ص 209-210.

[2] الشعب، ع 1229، 1966/12/01، ص01.

[3] جلال كعوش (1924 – 1966) :أول شهيد فلسطيني على الأرض اللبنانية ، ولد في قضاء صفد عام 1924 تلقى تعليمه في قريته ، وتخرج من مدرسة صفد الثانوية عام 1944 ، وفي عام 1948 انخرط في صفوف المجاهدين ، وكان قائدا لفرق شباب القرويين في الجليل الشمالي من فلسطين ، ثم التجأ مع عائلته إلى لبنان وعام 1956 عاد لمقاتلة الغاصبين أثناء العدوان الثلاثي فقام بعده عمليات فدائية جريئة، و في عام 1957 قام بنسف السفارة الفرنسية بيروت ردا على الجرائم التي ارتكبها الجنود الفرنسيون بحق الشعب الجزائري فحكمت عليه محكمة لبنانية بـ 15 سنة ، ولكنه استطاع الهروب من سجن بعلبك سنة 1958 لينضم إلى الثوار في منطقة صيدا ، ليصبح بعد مدة القائد العسكري لهذه المنطقة .

في بداية الستينات انضم إلى حركة فتح فاعتقلته عناصر المكتب الثاني اللبناني بتاريخ 1965/12/28، وحاولت هذه العناصر أن تنتزع منه المعلومات، عن رفاقه الذين يقومون بواجبهم المقدس فتم قتله، شيعت جنازته في 1966/01/10 وكانت جنازته حافلة مهيبة ودفن في مقبرة صيدا. أنظر: محمد عمر حمادة، موسوعة أعلام فلسطين ـ ج 2، مرجع سابق، ص72-73.

[4] الشعب، ع 961، 1966/11/20، ص 54.

كانت الثورة الجزائر ثورة معلمة بحق، وكان قادة حركة فتح قد اقتبسوا من هديها وتتعبوا خطوها، فكانت لهم نعم الدليل في عتمة ليل الاستعمار، من خلال المساهمة في بلورة الفكر التحرري لدى قادة الحركة الوطنية الفلسطينية، فاندفعوا إلى مماشاتها، واطلقوا العنان لحماسهم الثوري لتنفجر الثورة الفلسطينية غرة جانفي 1965.

وبعد استقلال الجزائر انبرى قادتها لتبني المشروع الثوري الفلسطيني ودفعه قدما إلى الأمام، في وقت ناصب كثير من الزعماء العرب العداء لقادة فتح، فكان أول مكتب يفتح للحركة بالعاصمة الجزائرية ليكون راية خفاقة للحركة وفكرها الثوري ومنطلقا لنسج علاقات كان لها الأثر البليغ في توصيل حركة فتح إلى مصاف حركات التحرر العالمية.

وعلاوة على ذلك فقد اغدق قادة الجزائر على الثورة الفلسطينية بالسلاح والمال، فكانت شحنة الانطلاقة جزائرية وكان الفاعلون قد اخذوا قسطا من التدريب في الثكنات الجزائرية، وكانت الصحف الجزائرية تتغنى بـ "بطولات" قادة فتح وتروج لميلادها في ظل تعتيم عربي مطبق، فكانت الجزائر بذلك قد رعت الفكرة في بداياتها لتتحول إلى تيار جارف بإعلان قيام الثورة الفلسطينية، ثم تبنتها بعد ذلك فكان لها فضل السبق في ذلك.

الفصل الثاني: الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية:

أولا/الجزائر ومشروع إبراز الكيان الفلسطيني

ثانيا/ تأسيس منظمة التحرير

ثالثا/تمثيل الفلسطينيين في الجزائر بين فتح ومنظمة التحرير

الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية:

لقد سجل التاريخ لشعب الجزائر أنه كان في طليعة الشعوب العربية والإسلامية التي آمنت وعاشت قضية فلسطين، وقدمت التضحيات من أجلها، فعندما وقعت النكبة وتقدم المجاهدون العرب يبذلون الدماء و المهج لدفع الصائل عن فلسطين، تطوع الجزائريون زرافات ووحدانا لنصرة إخوانهم في فلسطين على الرغم من ضعف قوتهم وقلة حيلتهم ووقوعهم تحت نير الاحتلال واكتوائهم بناره.

وعندما احتاجت فلسطين إلى الدعم المادي كانت الجزائر الفقيرة والتي لا يملك جل أبنائها ما يسد رمقهم في الطليعة التي تقدمت لإرسال العون، أما جزائر الاستقلال فقد أعلنت فور نيل حريتها أن استقلالها منقوص وغير كامل بدون تحرير فلسطين وأكدت أنها لم تتخل عن مسؤولياتها نحو فلسطين وهي تقبع تحت الاستعمار؛ ولن تتخلى عنها اليوم وهي تنعم بالاستقلال والحرية.

وجاء مشروع إبراز الكيان الفلسطيني من خلال إيجاد وعاء يمثل الفلسطينيين ويسعى إلى تحقيق آمالهم ويعبر عن إرادتهم ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية، ليضع الجزائر المستقلة أمام مسؤولياتها.

أولا/الجزائر ومشروع إبراز الكيان الفلسطيني:

01/ الجزائر وإرهاصات المشروع:

أ/مبررات قيام الكيان الفلسطيني:

رأت الجزائر –بناء على تجربتها الثورية ورصيدها النضالي في مقاومة الاستعمار –ضرورة قيام الكيان الفلسطيني وإبرازه، على أن يتماشى إبراز هذا الكيان مع العمل من أجل الوحدة العربية، بل وترى أن قيام الكيان يشكل دفعا أقوى في النضال العربي، بشرط ألا يعتبر التنظيم نزوحا إلى الإقليمية وعودة إلى خلق كيان عربي آخر وذلك يتعارض مع نضال العرب في سبيل الوحدة الشاملة [1]، وترى الجزائر أن غياب كيان يجمع الفلسطينيين وينظمهم من أجل الدفاع عن أرضهم أمام العصابات الصهيونية كان من أسباب النكبة التي ألمت بالأمة سنة 1948 [2].

ورافعت جريدة الشعب (لسان حال الحكومة الجزائرية) من أجل قيام الكيان الفلسطيني وإبرازه ضد من رأوا في قيامه تفتيتا للأمة العربية [3] بل هو «تجميع لقوته وتكتيل لقدرات متباعدة متفرقة يمكنها إذا تهيأ لها التنظيم القوي والشخصية أن تحدد نظاما في السير مع الطلائع التحررية» [4].

ومن جهة أخرى فأن وجود التنظيم الفلسطيني فضلا على أنه يوحد الجهود؛ فأنه يتحمل المسؤولية كاملة باعتباره صاحب القضية، كما تحملت من قبل جبهة التحرير الوطني المسؤولية على عاتقها في تحرير الجزائر، علاوة عن الحفاظ على الشخصية الفلسطينية

---

[1] الشعب، ع 378 1964/01/20، ص 04.

[2] المصدر نفسه.

[3] خاض الملك حسين حربا ضروسا ضد قيام الكيان ورأى فيه تهديدا لحلمه في ضم الضفة الغربية لمملكته، ورغم حضوره المؤتمر التأسيسي لقيام منظمة التحرير، فإنه تجنب في خطابه ذكر منظمة التحرير بالاسم ووجه الكلام للحاضرين مستخدما عبارات من نوع "أيها الإخوة المواطنون "،"يا أبناء فلسطين"، ولم يسم الملك المؤتمر ولو مرة واحدة باسمه الرسمي "المؤتمر الفلسطيني" واستعمل عوض ذلك عبارات مثل "مؤتمركم العتيد" أو "هذا اللقاء الكبير " و " المؤتمر التاريخي " ولم يلحق " فلسطين " ولو مجرد وصف لهذا المؤتمر. انظر: محمد كريشان، منظمة التحرير الفلسطينية ...التاريخ والهياكل ...الفصائل والأيديولوجية، دار البراق، الدوحة ،1986، ص19.

[4] الشعب، ع379 1964/01/21، ص 04.

والحيلولة دون احتوائها وتدجينها من طرف سلطات الاحتلال الصهيوني خاصة داخل الخط الأخضر[1]، ومنعها من الذوبان في المجتمعات التي تعيش فيها؛ خاصة أن كثير من شرائح المجتمع الفلسطيني تعيش في أرض الشتات، وعلى الرغم ان الجامعة العربية في خطوة منها للحيلولة دون ذوبان الهوية الفلسطينية من خلال توطين فلسطينيو الشتات في الدول العربية التي لجأوا إليها؛ قررت في سنة 1954 منع ازدواج الجنسية على الفلسطينيين[2].

وهذا ما أكدت عليه الجزائر فبدون هذا الكيان فسينمو جيل جديد بعيد عن الأرض التي ينتمي إليها ومع مرور الوقت وألفته لموطنه الجديد فانه لا غرو ان تضعف لديه مطالبه بالعودة ويتلاشى حلم الرجوع إلى أرضه وحقه في الرجوع[3].

ومن جهة أخرى فان هذا الكيان يرفع الوكالة عن الفلسطينيين والتحدث باسمهم، ويدفعهم قدما للدفاع عن انفسهم بأنفسهم في المحافل الدولية، وتكسب بذلك القضية الفلسطينية رأي عاما عالميا وتحقق تعاطفا دوليا ومساندة مادية ومعنوية، باعتبار ان الفلسطينيين أصحاب قضية، وأنهم أصحاب حق يطالبون به، وبذلك تهيئ مرحلة من مراحل الإعداد لثورة العودة، وهذه الخطوات كفيلة بنجاح مشروع إشعال الثورة ونجاحها على غرار نجاح تجربة جبهة التحرير الجزائرية ومثيلاتها من حركات التحرر في العالم [4].

ودعت الجزائر الحكومات العربية إلى أن تتيح للفلسطينيين جوا من الحركة تتمكن معه من التفاعل الكامل من أجل الإعداد للثورة، وتتجاوب مع الانفعالات العنيفة التي تعصف في داخله فتحولها إلى عمل منظم متدافع بكل قواه المادية والمعنوية والبشرية نحو معركته الفاصلة [5].

---

[1] الشعب، ع379 1964/01/21، ص 04.

[2] سلمان أبو ستة، «منظمة التحرير الفلسطينية وإدارة ملف اللاجئين»، في: منظمة التحرير الفلسطينية (تقييم التجربة وإعادة البناء)، تحرير: محسن محمد صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007، ص 119.

[3] عملت فرنسا أثناء استعمارها للجزائر على تهجير كثير من سكانها الذين رفضوا الانصياع لإرادتها، وتم تهجير الكثير من الذين شاركوا في ثورة بوعمامة (1870 –1871) إلى كالدونيا الجديدة وهي عبارة عن جزر متناثرة في المحيط الهادي، ويوجد اليوم حوالي نحو 20 ألف جزائري من أحفاد المنفيين الجزائريين والذين لا تربط الكثير منهم أية علاقة بالوطن الأم

[4] الشعب، ع 379، 1964/01/21، ص 04.

[5] الشعب، ع 378، 1964/01/20، ص 04.

ب/ ولادة الكيان:

كانت فلسطين ممثلة لدى الجامعة العربية منذ تأسيس هذه الأخيرة سنة 1945 فقد مثلها موسى العلمي ثم أعقبه أحمد حلمي عبد الباقي إلى غاية وفاته عام 1963، وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات بدأت الساحة الفلسطينية تموج بحراك شعبي وتنظيمي، وكان انتصار الثورة الجزائرية وفشل تجربة الوحدة المصرية السورية عاملان دفعا الفلسطينيين إلى عدم انتظار تحقيق الوحدة العربية المنشودة، والتعويل على أنفسهم في إبراز كيانهم والدفاع عن وجودهم، وقد خشيت جل الأنظمة العربية وخاصة مصر أن يفلت زمام القضية الفلسطينية من بين يديها فتسابق العرب إلى إيجاد شكل تمثيلي مؤسسي للفلسطينيين يستوعب الساحة الفلسطينية[1].

كانت المطالبة بإنشاء كيان فلسطيني وإبراز الشخصية الفلسطينية تزداد يوما بعد يوم؛ وهذا ما ظهر جليا في مساعي الحاج أمين الحسيني عشية نكبة فلسطين، ثم في قيامه بتشكيل حكومة عموم فلسطين في 23 سبتمبر 1948[2]، وقد ازدادت ضرورة قيام هذا الكيان من اجل مقاومة المؤامرة الصهيونية التي كانت تعمل على إنكار وجود الشعب الفلسطيني كشعب له وطن وحقوق، من خلال تهجيرهم والترويج إلى أنه شعب بلا أرض[3].

وعقب النكبة حاولت السعودية ومصر تمهيد السبيل لقيام كيان فلسطيني على الجزء المتبقي من فلسطين وإعلان حكومة فلسطينية برئاسة مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني تصلح لان تكون ركيزة يستند عليها العمل العربي المشترك في مواجهة الكيان الصهيوني، لكن الملك الأردني اعلن في خطوة استباقية منه ضم الضفة الغربية إلى إمارة شرق الأردن ليتم الإعلان عن قيام المملكة الهاشمية الأردنية، مما أدى الى حدوث أزمة كادت تعصف بكيان الجامعة العربية نفسه، وقد انتهت هذه الأزمة بوضع الضفة الغربية تحت الإدارة

---

[1] محسن صالح، منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: (تعريف، وثائق، تقارير)، دار الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2014، ص14.

[2] نافذ أبو حسنة، «تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية»، في: منظمة التحرير الفلسطينية (تقييم التجربة واعادة البناء)، مرجع سابق، ص 22.

[3] نجيب الأحمد، فلسطين تاريخا ونضالا، دار الجليل، ط 2، عمان، 2004، ص 662.

الأردنية المباشرة، واعتبار حكومة عموم فلسطين والتي تم تشكيلها في غزة حكومة ممثلة لجميع الشرائح الفلسطينية[1]

وقد جرت محاولات فلسطينية وعربية لإبراز هذا الكيان، ففي يوليو 1962 حددت لجنة الخبراء التابعة لجامعة الدول العربية شكلا للكيان الفلسطيني وهو جبهة وطنية منبثقة عن مجلس وطني يضم التجمعات الفلسطينية، ويكون لهذه الجبهة اختصاصات عسكرية وسياسية وتنظيمية وإعلامية ومالية إلا أن الخلافات بين بعض الدول العربية، ومعارضة الأردن لهذا المشروع حالا دون تقديمه إلى مجلس الجامعة [(2)].

ومن الأمور اللافتة للنظر تردد الزعماء العرب في التطرق إلى القضية الفلسطينية، وذلك من خلال تجنبهم مناقشة المطالب المقدمة لهم بإنشاء هيئة قادرة على تمثيل الفلسطينيين وكان هذا التردد قد اتضح بشكل جلي في مداولات مجلس وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية في منتصف سبتمبر 1963[(3)].

ومن جهة أخرى فقد قرر المجتمعون في الدورة الأربعين لمجلس الجامعة العربية تعيين أحمد الشقيري ممثلا لفلسطين خلفا لأحمد حلمي، وعهد اليه بزيارة الدول العربية لبحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها والوسائل التي تؤدي لدفعها الى ميدان العمل والنشاط، وقد أتاح هذا المنصب للشقيري ان يحضر جلسات مؤتمر القمة العربي الأول[4] .

عارض ممثل الأردن المشروع العراقي الذي تم طرحه في مجلس الجامعة باعتبار وحدة الضفتين، ألا ان ممثل فلسطين في الجامعة العربية احمد الشقيري ، لم يلتفت لذلك كثيرا بل قام عقب انتهاء أشغال الدورة، بجولة سريعة قادته إلى كل من سورية والأردن ولبنان

---

[1] حسن نافعة، «الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الاقطار العربية والقضية الفلسطينية»، في: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرت، دت، 145.

[(2)] عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية (1964-1993)، مركز المحروسة، القاهرة، 1998، ص 33.

[(3)] يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002، ص 164

[4] عصام سخنيني، «الكيان الفلسطيني (1964-1974)»، مجلة ئؤون فلسطينية، ع 39، ص 52.

بالإضافة الى قطاع غزة حيث اتصل باللاجئين الفلسطينيين وانصت الى ارائهم وتطلعاتهم[1].

كانت عمان هي اول محطة بها الشقيري الرحال في مهمته الجديدة، حيث التقى الملك حسين في وتحدث إليه عن ضرورة إعادة بناء الكيان الفلسطيني بحجة بقاء الشخصية الفلسطينية حية على الصعيدين العربي والدولي، ولكن الملك حسين حسب الشقيري «كان متجهما وعابسا لا يستريح إلى الكيان الفلسطيني ولا إلى الشخصية الفلسطينية، وكل منطقه: نحن فلسطين ونحن القضية الفلسطينية... وأن الأردن دولة وجيشا وشعبا يتكفل بالقضية الفلسطينية ولا يحتاج الأمر إلى أكثر من ذلك» [2].

أما في لبنان فقد أُستقبل رسميا من طرف رئيس الجمهورية شخصيا اللواء فؤاد شهاب الذي أعرب له عن استعداد لبنان حكومة وشعبا لتأييد القضية الفلسطينية بالتعاون مع الدول العربية، وأن لبنان يضع إمكانياته في خدمة القضية الفلسطينية. [3]

وبعد عودة الشقيري من دورة الأمم المتحدة في نيويورك توجه مباشرة إلى تونس بدعوة من الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة، وذلك بمناسبة جلاء القوات الفرنسية عن بنزرت، وتم استقبال الشقيري في القصر الجمهوري حيث تناول الطرفان قضية قيام الكيان الفلسطيني وإبرازه، وقد أشار الرئيس التونسي إلى "الأخطاء العربية" في عدم التزام الواقعية في قضية فلسطين ورفض التسويات المتعددة التي عرضت في الماضي مما أفضى إلى كارثة فلسطين[4].

---

[1] الشعب، ع 269، 1963/10/19، ص 07.

[2]أحمد الشقيري، مصدر سابق، ص ص 34-35.

[3]الشعب، ع 259، 1963/10/09، ص07.

[4] أحمد الشقيري، مصدر سابق، ص 40.

02/دعم الجزائر لمسعى الشقيري:

أ/ أحمد الشقيري والثورة الجزائرية:

كانت مواقف أحمد الشقيري تجاه إخوانه في الجزائر الذين يقبعون تحت نير الاحتلال الفرنسي؛ دليلا قاطعا على تلاحم هذه الأمة مشرقها ومغربها؛ فارتباط الجزائر حسب الشقيري بالأمة قد سبق بأجيال وجود فرنسا كدولة بل وجود فرنسا كشعب[1]، وقد كان للجزائر في فكر ووجدان الشقيري الحيز الكبير، فلم تصرفه مأساة وطنه الصغير "فلسطين" عن مأساة أمته الأكبر، ولم ينشغل بالاحتلال الصهيوني لبلده وبفظائع هذا الاحتلال وممارساته العنصرية؛ من أن يتداعى لأوجاع الجزائريين[2]؛ فانبرى ينافح عنهم في كل مجمع ومحفل، فقد جالد في الدفاع عن القضية الجزائرية عندما كان رئيسا لوفد المملكة العربية السعودية التي كانت أول دولة تكلفت بعرض قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة، بعد الحصار الذي ضربه الاستعمار الفرنسي على قضية الشعب الجزائري[3].

وكان الشيخ البشير الإبراهيمي قد راسل الملك سعود [4] برسالة في 09 جانفي 1955 يدعوه فيها إلى تكليف الشقيري [5] بعرض القضية الجزائرية على منبر الأمم المتحدة حيث كتب يقول: «اسمحوا لنا .. . يا صاحب الجلالة . أن نلفت نظر جلالتكم إلى أن من بين رجالات العرب رجلين متخصصين في الإلمام التام بشؤون الجزائر من جميع نواحيها، مع

---

[1]أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة إلكترونية، 2005، ص19.

[2]كان اهتمام الشقيري بالقضية الجزائرية قبل حتى اندلاع الثورة التحريرية، حيث نجده في ديسمبر 1951 ضمن المدعوين للمأدبة التي أقامها مصالي الحاج في جنيف لمناقشة الأوضاع في الجزائر انظر: سعد الله، تاريخ الثقافي، الجزء العاشر (1954-1962)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 20.

[3]مولود قاسم، نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة أول نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص203.

[4]وقد سبق لمصالي الحاج أن راسل الملك سعود عاهل المملكة العربية السعودية، طالبا منه تبني عرض المسألة الجزائرية على الجامعة العربية أولا ثم الأمم المتحدة ثانيا. انظر: بشيري أحمد، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات تالة، الجزائر، 2005، ص ص 26–27.

[5] سبق للشيخ الإبراهيمي أن التقى الشقيري وتعرف عليه عن قرب، مما جعله موضع ثقته؛ فقد التقيا في باريس وتبادلا أطراف الحديث حول القضية الجزائرية، وذلك عندما زار الشيخ الإبراهيمي فرنسا يوم 29 جانفي 1952 بغرض حث الوفود العربية على عرض قضية الجزائر على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. انظر: محمد الهادي الحسني، «خطاب باريس»، جريدة الشروق، ع2939 ،2010/05/20، ص29.

الإخلاص والغيرة والجراءة....وهما الأستاذ أحمد بك الشقيري، والأستاذ عبد الرحمن عزام باشا، فإذا وافق نظركم السامي على أن تكلفوهما . أو أحدهما . بالاستعداد من الآن لمتابعة قضايا الجزائر والدفاع عنها باسم جلالتكم كعون وتعزيز لسفارتكم بواشنطن، إن رأيتم هذا ووافقتم عليه كنتم قد وضعتم القضية في يد محام بارع، عالم بأدلتها وبراهينها، محيط بجزئياتها وكلياتها، ولكم النظر الحالي في تفاصيل الموضوع وكيفياته»[1].

وقدعيّن الملك سعود نزولا عند رغبة الشيخ الإبراهيمي أحمد الشقيري ممثلا للمملكة السعودية في الأمم المتحدة، فكان نعم المرافع عن القضية الجزائرية، ولقد عبر الشقيري عن ذلك بقوله: «لقد عشت القضية الجزائرية كل عمرها في الأمم المتحدة، بروح الثورة الجزائرية، وكأنني في ميدان القتال .. وكذلك فقد حاربت الاستعمار الفرنسي على منبر الأمم المتحدة، بكل الأسلحة، من غير مجاملة ولا دبلوماسية، بالعنف المتطرف والقسوة المسرفة.. فتلك خصائص الحرب وطبيعة المحارب»[2] حتى قال الرئيس الأمريكي ايزنهاور–الذي لم يسلم من هجوم الشقيري الحاد–في مؤتمر صحفي: «إن الشقيري لا يمثل المملكة العربية السعودية» [3] كما لم يسلم الجنرال ديغول من هجوم الشقيري فديغول حسبه: «هو الهدف ولا هدف سواه أسدد إليه كل انتقاداتي، غير عابئ بأنه رئيس دولة. فان شعبنا في الجزائر بكامله يقاتل آخر معاركه ووراءه مائة وثلاثون سنة من القتال»[4].

نجحت مساعي الشقيري ومن خلفه دعم الدول العربية الأعضاء في إدراج القضية الجزائرية على جدول أعمال الأمم المتحدة [5] بعدما استطاع الشقيري رفع مذكرة إلى مجلس الأمن، لفت فيها نظره إلى خطورة الوضع في الجزائر[6]؛ وراح الشقيري يحث الهيئة

---

[1] آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2001، ص ص 51 –52.

[2] أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة إلكترونية، 2005، ص 843.

[3]خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص 98.

[4] أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، مصدر سابق، ص 843.

[5]سهيل الخالدي، جيل قسما: تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007، ص155.

[6]أحمد سعيود، «الذكرى الخمسون لتسجيل القضية الجزائرية في جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة»، المصادر، العدد 13، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2006، الجزائر، ص216.

بالتزاماتها الدولية لدعم العدالة والحفاظ على السلام والأمن العالميين، من خلال إيجاد حل للقضية الجزائرية يتطابق وميثاق هيئة الأمم المتحدة، معاتبا مجلس الأمن على هذا الصمت المطبق إذا تعلق الأمر بقضايا الأمة[1].

ومما صدح به الشقيري منافحا عن القضية الجزائرية من على منبر الأمم المتحدة في أكتوبر1957: «إن الجزائر تشهد على أرضها حربا ضارية.. إن الشعب الجزائري كأي شعب من شعوب الأرض يملك الحق العام في الحرية والسيادة والاستقلال...ومن جهة ثانية فإن وضع فرنسا في الجزائر هو وضع استعماري ولا تستطيع أية فصاحة جدلية أن تدافع عن هذا الوضع الاستعماري مهما أوتيت من قدرة وخبرة»[2].

وقد ربط الشقيري بين الاستعمار الصهيوني في فلسطين والاستعمار الفرنسي في الجزائر وهذا ما أكده أمام اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة سنة1960 بقوله: «ليست قضية الجزائر بالغريبة عن قضية فلسطين، فهما فرعان من أصل واحد، هو الاستعمار، وكما أن الاستعمار هو الذي دفع بالصهيونية إلى فلسطين، وعمل على تثبيت أقدامها فيها، وشرد أهلها العرب، فهو الذي ما فتئ يصارع أبطال الجزائر منذ سبع سنوات، ويخوض معهم معركة موته وحياتهم ليثبت أقدام المستوطنين الفرنسيين»[3].

لقد أدرك الشقيري أن استقلال العرب لن يتأتى إلا باستقلال الجزائر وفلسطين[4]، وأن هذا الاستقلال مرهون بمواصلة الكفاح وعدم الالتفات إلى دعاوي أنصاف الحلول، والاستقلال المنقوص[5]؛ لهذا عارض الشقيري تقسيم الجزائر[6]، كما رفض قبل ذلك قرار تقسيم

---

[1]أحمد الشقيري، دفاعا عن فلسطين والجزائر، مصدر سابق، ص170.

[2]المصدر نفسه، ص169.

[3] المصدر نفسه.

[4]مريم صغير، «أحمد الشقيري والثورة الجزائرية»، المصادر، العدد 02، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،1999، الجزائر، ص234.

[5]الشعب، ع 394، 1965/11/03، ص 04.

[6] قامت "إسرائيل" بدعم المشاريع الفرنسية الرامية إلى فصل الصحراء الجزائرية في حال استقلال الجزائر. انظر: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الزغيبي، العنصرية اليهودية وآثارها في المجتمع الإسلامي والموقف منها، دار العبيكان، الرياض، 1998، ص451.

فلسطين؛ وأعتبر أن القبول بمشروع ديغول[1] أمر خطير وأن الجزائر بذلك تواجه خطرين الأول تقسيم الوطن الجزائري، والثاني اختطاف الصحراء الجزائرية بكل ثرواتها الطبيعية[2].

لم يحقق ديغول مشروعه الهدام القاضي بتقسيم الجزائر، وفصل شمالها عن جنوبها، بل رضخ لمطالب المجاهدين الذين انتزعوا منه حريتهم تحت أسنة الرماح؛ فكان ذلك إنقاذا لفرنسا وتحريرها؛ فالجنرال ديغول بهذا حسب الشقيري قد حرر فرنسا مرتين، مرة عندما استطاع الرئيس ديغول أن يحرر فرنسا من النازية، وفي المرة الثانية كان له دور في تحرير فرنسا من عقليتها الاستعمارية[3]، ودعا الشقيري ديغول لأن يحرر فرنسا مرة ثالثة من تأثير الصهيونية الذي سيمهد لفتح أبواب الصداقة الفعلية والدائمة بين فرنسا و200 مليون عربي[4].

كما ندد الشقيري بالدعم الذي يقدمه الحلف الأطلنطي لفرنسا؛ واعتبر أن هذا الدعم يضع الحلف في خانة المتآمرين على حرية الجزائريين؛ وأن ذلك يعري الحلف ويجرده من ميثاقه ويحيد به عن مهامه التي وجد من أجلها[5].

وبعد استقلال الجزائر شارك الشقيري بمعية الرئيس بن بلة وتوفيق المدني وأحمد خميستي في أشغال الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدرج فيها موضوع "استقلال الجزائر" بدل موضوع "القضية الجزائرية" وحسب الشقيري «كان يوما رائعا خالدا.. وقفت على منبر الأمم المتحدة، كما لم أقف من قبل، معلنا الترحيب بالجزائر العربية الإفريقية دولة مستقلة... كافحت من أجل حريتها واستقلالها بكل شجاعة وبسالة»[6].

---

[1] اقر ديغول في 16 سبتمبر 1959 قبيل مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم وإقامة جمهورية جزائرية تخير بين الاتحاد الفدرالي مع فرنسا أو الانفصال مع تقسيم البلاد. انظر: محمد الأمين بالغيث، «فصل الصحراء عن الشمال: أسلوب جديد للحرب النفسية ضد الثورة»، المصادر، العدد04، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،2001، الجزائر، ص117.

[2] سهيل الخالدي، جيل قسما، مرجع سابق، ص155.

[3] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 6 945/B1, «le conférence de presse tenue à Alger par m. Choukairi (4 novembre 1964)», 5/11/1964.

[4] Ibid.

[5] أحمد الشقيري، دفاعا عن فلسطين والجزائر، مصدر سابق، ص ص183،182.

[6] أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، مصدر سابق، ص 869.

كما شارك الشقيري في رفع العلم الجزائري في المنظمة الأممية في أكتوبر 1962 وقال: «إن الصداقة مع الجزائر هي صداقة مع الأمة العربية بأسرها، نحن مع الجزائر في السراء والضراء، إن أصدقاء الجزائر هم أصدقاؤنا وإن أعداء الجزائر هم أعداؤنا، ونحن مع الجزائر في الحرب في السلم، في الولاء وفي العداء»[1].

ب/احتضان الجزائر للمشروع:

كانت ثاني دولة زارها الشقيري في جولته المغاربية في إطار تنظيم الشعب الفلسطيني؛ هي الجزائر التي استقبلته استقبالا رسميا، وقد أصدرت وزارة الخارجية بيانا قبيل وصول الشقيري للجزائر أكدت فيه أن وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة سيناقش مع الشقيري سبل الدعم السياسي والعسكري للفلسطينيين، كما أكد البيان مساندة مبادرة الرئيس جمال عبد الناصر في دعوته إلى عقد قمة بين الرؤساء العرب لإيجاد سبل لإيقاف التهديدات الصهيونية[2].

حظي الشقيري أثناء زيارته للجزائر في بداية جانفي 1964 باستقبال الرؤساء، فعلى المستوى الرسمي استقبل في المطار بكل مراسيم التشريف الرسمي حيث عزف النشيد الوطني على شرفه[3]، وأقام له الرئيس أحمد بن بله مأدبة عشاء، تكريماً له[4] وكان من بين بين المستقبلين عدد من كبار الوزراء؛ وفي مقدمتهم وزير الخارجية السيد عبد العزيز بوتفليقة؛ ووزير الأوقاف السيد توفيق المدني[5] وبعض السفراء العرب؛ وجمع من أبناء

---

[1] سهيل الخالدي، جيل قسما، مرجع سابق، ص ص154-155.

[2] محمد تامالت، العلاقات الجزائرية "الإسرائيلية"، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2001، ص 35.

[3] أحمد أبو جزر، بلدان المغرب العربي والقضية الفلسطينية (1948-1978) تونس – الجزائر –المغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2014/2013، ص156.

[4] خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص10.

[5] عقب كلمة الشقيري التي رحب بها بالوفد الجزائري في الدورة السادسة عشرة للأمم المتحدة توجه بن بلة والوفد المرافق له ليقول للشقيري ان الجزائر لن تنسى الشقيري، وقد بقي علينا تحرير فلسطين، سيظل استقلال الجزائر غير كامل حتى تتحرر فلسطين، وكان رد الشقيري «لقد ساهمت بقسط متواضع في الأمم المتحدة في القضايا القومية، وها أنا أشهد بعيني استقلال الجزائر. بعد أن شهدت استقلال ليبيا وتونس والمغرب.. وأرجو أن أكون حياً لأشهد استقلال فلسطين» وأضاف الشقيري: «بكيت، وبكى الرئيس أحمد بن بله .. وقالها الوزير الجزائري توفيق المدني.. لقد بكى الأحمدان.. حقاً لقد بكينا.. فرحاً للجزائر، وانتظاراً لفلسطين». انظر: أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، مصدر سابق، ص 870.

فلسطين وحسب الشقيري فان الرئيس الجزائري ووزراءه قطعوا عليه الطريق وقالوا: «نحن نضع إمكانياتنا تحت تصرف فلسطين ...نحن نعتبر استقلالنا ناقصا حتى يتم تحرير فلسطين»[1]، كما وعده الرئيس بن بلة بإرسال مبلغ من المال عن طريق السفارة الجزائرية في القاهرة، علاوة على دفع مستحقات فلسطين على الجزائر عن طريق الجامعة العربية[2].

أما على المستوى الشعبي فقد استقبل الشقيري أثناء قدومه بحفاوة كبيرة من طرف الشعب الجزائري، وكذا اللاجئين الفلسطينيين، وأيضا من طرف الإعلام الجزائري الذي أشاد بتأييده للثورة الجزائرية ومواقفه العدائية ضد المستعمر الفرنسي منذ وجوده في لبنان في العشرينات من القرن العشرين[3]، أين حكمت عليه سلطات الاحتلال الفرنسي بالنفي ولم يتجاوز عمره يومئذ عشرين سنة[4]، كما التقى بالطلاب الفلسطينيين الذين يزاولون دراستهم بالجزائر وقد كان انفعال الشقيري وتأثره كبيرين لما لقيه في الجزائر من حفاوة بالغة وحماسة مدهشة[5].

وقد زار الشقيري خلال هذه الزيارة مواقع عسكرية كان منها مدرسة بني مسوس لسلاح الإشارة، ومواقع أخرى في قسنطينة، وجال مناطق عدة من ربوع الجزائر مخاطبا الشعب الجزائري في مهرجانات حاشدة، وقد عبر الشقيري عن موقف الجزائر من إبراز الكيان الفلسطيني في برقية لابن بلة قبل مغادرته الجزائر جاء فيها:« يسعدني جدا في اليوم الذي أغادر فيه الجزائر أن أعبر بالشكر والثناء لما لقيته في الجزائر الشقيقة رئيسا و حكومة وشعبا من الحفاوة البالغة و الكرم الأصيل، وإني لمغتبط من كل جوارحي أن أسجل بالفخر والاعتزاز أن محادثاتي بالجزائر في شأن القضية الفلسطينية والكيان الفلسطيني قد لقيت

---

[1] الشعب، ع334، 1964/01/03، ص03.

[2] خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص105.

[3] اشترك الشقيري في المظاهرة التي قام بها الطلاب في ذكرى شهداء السادس من أيار، واندفع يرتجل خطبة حماسية في ساحة الشهداء ببيروت، ندد فيها بالاستعمار، فأثار بذلك السلطات الفرنسية فقررت إبعاده عن لبنان في 13 ماي 1927، فتم نقله إلى الناقورة، على الحدود الفلسطينية اللبنانية. انظر: خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص 58.

[4] محمد تامالت، مرجع سابق، ص ص35-36.

[5] خيرية قاسمية، أحمد الشقيري: زعيما فلسطينيا ورائدا عربيا، مرجع سابق، ص105

الاستجابة الصادقة الهادفة إلى الجد و الحزم ... وإني على يقين بأن الجزائر الثائرة ستلعب دورا ثوريا في توفير أسباب النصر لفلسطين »[1].

وقد تكلم الشقيري من منبر جامعة الجزائر عن الكيان الفلسطيني فقال: « كان موضوع الكيان الفلسطيني قديما لدى الجامعة العربية ولكنه كان موضوعا راكدا ومتعثرا في مجالس الجامعة العربية، هذا الكيان الذي يدور في خواطرنا لا بد أن نعرف حدوده وأهدافه ... إن هذا الكيان يجب أن يبنيه أبناء فلسطين وحدهم لا أن تبنيه الدول العربية أو الشعوب العربية سواء داخل فلسطين أو خارجها، و أني لا أقول هذا تنكرا للجامعة العربية أو الشعب العربي لأن فلسطين جزء من الأمة العربية، ولكن هذا الكيان كيان فلسطين وحدها و يجب على أبناء فلسطين بناؤه وحدهم »[2].

وقد سعى الشقيري خلال هذه الزيارة لدى السلطات الجزائرية من أجل مساعدة اللاجئين الفلسطينيين وذلك من خلال توفير مناصب شغل لهم في جميع قطاعات الدولة الجزائرية، وخاصة قطاع التعليم الذي كان يعاني نقصا فادحا، فكلل جهده بالظفر بأكثر من أربعمئة منصب شغل في مجال التدريس، فضلا على مئة وخمسين منحة للطلبة الفلسطينيين [3].

ج/القمة العربية ومشروع الكيان:

رغم الخلافات العربية الحادة بين كل من مصر وسورية بعد فشل تجربة الوحدة، وحملات الدعاية المضادة بين الدول العربية وخاصة جناحي البعث في العراق و سورية، والمواجهة بين مصر و السعودية في اليمن من جهة والخلاف المصري الأردني من جهة أخرى، فضلا عن الصراع الجزائري المغربي على الحدود المشتركة، علاوة على اختلاف وجهات النظر السياسية العربية بسبب اختلاف أنظمة الحكم العربية وتصوراتها لحل القضية الفلسطينية والوحدة العربية؛ رغم هذه" الحرب الباردة " التي كانت على أوجها؛ فقد وجه الرئيس المصري جمال عبد الناصر الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي لبحث قضية تحويل نهر

---

[1] الشعب، ع 336، 1964/01/06، ص04

[2] الشعب، ع 334، 1964/01/03، ص 03

[3] محمد تامالت، مرجع سابق، ص36.

الأردن والقضية الفلسطينية. جاءت هذه الدعوة موجهة للزعماء العرب لعقد مؤتمر لتناسى خلافاتهم ، والاجتماع و التجهز بالمستطاع و المتاح لمواجهة الأخطار المشتركة، لأن بحث القضية على مستوى أدنى من "مؤتمر قمة" يعني عدم التزام الزعماء العرب بأي قرار [1].

وقد أعرب الفلسطينيون في الجزائر عن أملهم في أن يكون الرئيس بن بلة في طليعة المدافعين عن قضيتهم في مؤتمر القمة العربي[2]، وقد جاء رد الجزائر على لسان وزير خارجيتها " عبد العزيز بوتفليقة " «أن الجزائر ستبذل كل ما في وسعها لمساعدة الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه، ففي فلسطين مازال السلام مهددا هناك بصفة خاصة، ومن الواجب أن نهتم بهذا الحدث الذي سيجرى في القريب العاجل في القاهرة ... وأن الجزائر الوفية لسياسة الوحدة العربية ستحضر مؤتمر القمة لأن كل ما يمس العالم العربي يمسنا»[3].

مع بدء أشغال القمة التي احتضنتها القاهرة في 13 جانفي 1964، طُرح خلال المناقشات عدد من الاقتراحات من لدن الملوك والرؤساء العرب، فتبنى عبد الله السلال رئيس اليمن والملك حسين والرئيس جمال عبد الناصر وبموافقة السعودية والكويت اقتراحا مفاده تنفيذ مشروع استثمار مياه نهر الأردن من قبل العرب باستغلال روافده فضلا عن إنشاء قيادة عربية موحدة لحماية تنفيذ هذا المشروع[4].

أما الاقتراح الثاني المطروح على مؤتمر القمة فتقدم به بورقيبة و أيده بن بلة والحسن الثاني و طالبوا بإعانة الشعب الفلسطيني عسكريا وماديا ودعم مسيرته حسب خطة مدروسة ليتولى الكفاح المسلح ضد "إسرائيل" واستعادة أرضه؛ آخذة من تجارب دول المغرب العربي نبراسا يقتدى به، أما الاقتراح الثالث فقد انفرد به الرئيس السوري أمين الحافظ الذي يدعو إلى مناقشة الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية بواسطة لجان لوضع خطة ثورية لتحرير

---

[1] عبد الحليم مناع العدوان، القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية (1964 -1996)، أمانة عمان الكبرى، عمان 2009، ص 59.

[2] مائدة خضير علي السعدي، أحمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة بغداد، 2004، ص 164.

[3] الشعب ع 342، 1964/01/13، ص 04.

[4] عبد الحليم مناع، مرجع سابق، ص 63.

فلسطين وقيام عمل عسكري بمشاركة الفلسطينيين، مستندا على تأييد الكتلة الشرقية مؤكدا على ضرورة فصل الضفة الغربية وقطاع غزة عن كل من الأردن ومصر وإقامة الكيان الفلسطيني عليها.[1]

جاء مشروع إبراز الكيان الفلسطيني كأهم المواضيع التي تم تناولها بهذه الجدية لأول مرة، والذي تشعبت حوله الآراء ولم يكن هناك إجماع بين الملوك والرؤساء العرب حول ماهية الكيان الفلسطيني و طبيعته وأهدافه فمن خلال النقاش الذي دار في المؤتمر ظهر أن بعض المجتمعين كان يرفض الكيان–من أساسه – فقد أصر الملك حسين على ألا تظهر في القرار كلمة الكيان الفلسطيني ، ويرى الرئيس السوري أمين حافظ أنه لا فائدة للكيان بدون أرض وأنه يجب إعطاء الضفة الغربية و قطاع غزة ليقوم عليهم الكيان الفلسطيني، أما الملك سعود فدعا إلى إنشاء حكومة فلسطينية، أما الجمهورية العربية المتحدة –مصر– فقد كانت تريد أن يكون الكيان منبرا إعلاميا فقط[2]، في مقابل ذلك تقدم الرئيس الجزائري أحمد بن بلة بمشروع لإنشاء "جبهة تحرير وطنية" فلسطينية موحدة، من خلال الابتعاد عن تعدد التنظيمات السياسية التي قد تلحق الضرر بالقضية أكثر مما تنفعها خاصة في مرحلة الكفاح المسلح، فالثورة الجزائرية (التي دعا بن بلة إلى الاقتداء بها) اشترطت على جميع الأحزاب والجمعيات حل نفسها والانضواء تحت جبهة التحرير الوطني[3].

وفي ختام المؤتمر الذي دام أربعة أيام، دعا البيان الختامي فيما يخص القضية الفلسطينية؛ إلى اتخاذ القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني أو ميدان "تنظيم" الشعب الفلسطيني، وتمكين الشعب الفلسطيني من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره، وأكد البيان على بناء علاقات

---

(1) عبد الحليم العدوان، مرجع سابق، ص ص 63–64.

(2) عصام سخنيني، «تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، ع 15، نوفمبر1972، ص 05.

(3) مصطفى بوطورة، البعد الفلسطيني في سياسة الجزائر الخارجية من خلال علاقاتها مع الدول العربية المجاورة لفلسطين (1964–1988)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص44.

الدول العربية السياسية والاقتصادية بالدول على أساس موقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية في العالم العربي[1].

وقد كان القرار المتعلق بـ "تنظيم" الشعب الفلسطيني، يقضي في أن يستمر ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية أحمد الشقيري في اتصالاته بالدول الأعضاء في الجامعة العربية؛ والشعب الفلسطيني بغية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره[2].

وفي النتيجة تجنب مؤتمر القمة اقتراح بن بلة بتأسيس "منظمة وطنية فلسطينية"، وعليه فان تسويق فكرة تأسيس هيئة وطنية كمسألة قصوى قد فشلت، و أمام هذه النتيجة يرجع الفضل في اتخاذ خطوات عملية لتأسيس هيئة وطنية فلسطينية إلى إصرار الشقيري وهو إصرار أدى الطموح الشخصي دورا فيه أيضا، ورغم أن الشقيري خلق لنفسه أعداء كثيرين في أثناء مشواره السياسي باعتباره رجل "جعجعة" حسب خصومه و"أنانيا لا يهمه سوى مصلحته الخاصة"، لكن هذه الخصائص أثبتت فائدتها في هذه المرحلة من التاريخ الفلسطيني، وقد برهن الشقيري ذلك بوضوح في مؤتمر القمة، أولا بدفعه كرسيه إلى الأمام إلى أن جلس وسط رؤساء الدول العربية في الجلسة الافتتاحية[3]، ثم دخوله القاعة عنوة بعد منعه من الدخول لحضور الجلسة الثانية باعتباره مقتصرا على الملوك والرؤساء وجلوسه في الصف الأول مرة أخرى[4].

---

(1) الشعب ع 347، 1964/01/18، ص 04.

(2) أحمد الشقيري، مرجع سابق، ص 66.

(3) وضع للشقيري في الجلسة الافتتاحية كرسي عادي لا مزدوج –كالمقاعد المخصصة للملوك والرؤساء –في طرف المائدة البيضاوية وان يجلس خلف مقاعد الملوك والرؤساء بمقدار خطوتين ومنع من الدخول بحجة أن الاجتماع مقتصر على الملوك والرؤساء. للمزيد انظر: أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، ص ص52–57.

(4) يزيد الصايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 165.

وقد اختار الشقيري الجلوس إلى جانب الرئيس الجزائري أحمد بن بلة دون غيره من الرؤساء والملوك ودون أن يكون له مكان أو لوحة خاصة بفلسطين[1]، بعد أن كان لدعم الجزائر الفاعل الأثر الكبير في ضرورة تمثيل فلسطين في هذا المؤتمر بشخص أحمد الشقيري على مستوى واحد مع الملوك والرؤساء العرب[2].

وقد دعا الرئيس الجزائري أحمد بن بلة في اجتماع القمة بوضوح ودون مواربة إلى رفع الوصاية عن الفلسطينيين، وتحريرهم من ضغوط الأنظمة العربية، ودفعهم إلى تحرير أرضهم دون الوصاية عليهم، كما أكد الرئيس الجزائري على ضرورة الوقوف خلف أحمد الشقيري ودعمه[3]، وحسب الرئيس أمين الحافظ فقد أعلن بن بلة أمام المؤتمرين عن استعداد الجزائر لتقديم مئة ألف مقاتل من أجل تحرير فلسطين[4].

وفي إطار دعم قيام الكيان الفلسطيني أحيت السلطات الجزائرية أسبوع التضامن مع الشعب الفلسطيني، وقد عمدت جبهة التحرير الوطني بالتعاون مع التنظيمات الوطنية إلى تنظيم تجمعات شعبية عبر كافة ربوع التراب الوطني لتسليط الضوء وحشد الدعم للقضية الفلسطينية وقد دعا الحزب إلى المشاركة بكل حماس في هذا الأسبوع باعتبار ذلك من صميم واجبات الجزائريين القومية[5]، وقد اشترك الرئيس بن بلة نفسه في التظاهرة وعدَّها أول عمل إيجابي لنصرة القضية الفلسطينية بعد مؤتمر القمة العربي–الذي أقر مشروع قيام الكيان–، وقد دعا الرئيس الجزائري الزعماء الفلسطينيين إلى إنشاء جبهة تحرير فلسطينية على غرار جبهة التحرير الجزائرية، مؤكدا لهم أن وقت الكلام قد ولى وأن الجزائر مستعدة للالتزام بواجباتها تجاه القضية الفلسطينية[6].

---

(1) خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص 107.

(2) مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 43.

(3) أحمد أبو جزر، مرجع سابق، ص 94.

(4) مائدة خضير علي السعدي، مرجع سابق، ص 164.

(5)C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 6 731, «Communique du bureau permanent de la Palestine en Algérie », 20/2/1964.

(6) مائدة خضير علي السعدي، مرجع سابق، ص 165.

وقد أكد بن بلة بأن الحكومة الجزائرية منشغلة باهتمامات الشعب الجزائري واطلاعه على مستجدات القضية الفلسطينية، وتنظيم مثل هذه المناسبات في الجزائر يمّكن فئات الشعب الجزائري بما فيها الجالية من المشاركة في دعم القضية الفلسطينية من خلال جمع الهبات والمساعدات العينية والنقدية لمساعدة الشعب الفلسطيني لتحقيق حريته[1]، وقد وجه مندوب فلسطين في الجزائر عشية بدء أسبوع التضامن مع الشعب الفلسطيني بيانا جاء فيه: «إخواني.. عرب الجزائر الحرة الثورية... لابد للشعب الفلسطيني أن يكون في طليعة الجيوش المحاربة في معركة التحرير، وهذا رأي ومبدأ الجزائر السديد: "الثورة، الكفاح المسلح، النار" هذه المصطلحات هي اللغة الوحيدة التي يفهمها المحتلون ... وجب على الشعب الجزائري ان يقف بجانب الشعب الفلسطيني اليد باليد في كفاحه التحرري ضد الطغيان والإمبريالية»[2].

ومما جاء في البيان الذي تم بثه من خلال الإذاعة والتلفزيون بهذه المناسبة: «لقد تألف الجيش الجزائري من قوة 70 ألف رجل متمرس في الكفاح والمعارك، متكون من متطوعين أدوا واجبهم ضد المحتل الفرنسي... هذه القوة مستعدة وصالحة لكل أنواع وأشكال المعركة، وضعت كما أعلن الرئيس بن بلة تحت تصرف القيادة العربية الموحدة لتحرير فلسطين... وبعد استقلال وتحرير الجزائر أكد هذا الشعب ولا يزال يصر على تغيير وجهة كفاحه نحو القدس، نحو فلسطين»[3].

وفي إطار إحياء أسبوع فلسطين في الجزائر قام المكتب السياسي لجبهة التحرير بإحياء هذه المناسبة، وقد نشرت جريدة الشعب دعوة الحزب من اجل التفاعل مع هذه الذكرى وتحت مسمى "لماذا أسبوع فلسطين؟" حمل البيان نظرة الحزب إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية الأمة قاطبة، وأضاف البيان: «ان الخطر الصهيوني المتربص في أرضنا

---

[1]C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 6 903/B1, Ber «l'Algérie est résolue à s'engager dans la lutte pour la libération de la Palestine», 17/9/1964.

[2]C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 6 731, «Communique du bureau permanent de la Palestine en Algérie », Op.cit.

[3] Ibid.

العربية المحتلة من فلسطين هو خطر على الوجود العربي باسره.. لذلك.. كانت معركة شعب فلسطين العربي هي معركة أمة العرب في كافة أقطارها...فلا تنسى واجبك في التذكير بالخطر الصهيوني والتيقظ لمواجهته بعزيمة الثوار.. ان فلسطين تناديك.. عاشت فلسطين عربية حرة وعاش النضال العربي من اجل تحريرها»[1]. وفي نفس إطار الاحتفالية عرف يوم 18 فيفري 1964 في مدينة الجزائر احتفالات على شرف القضية الفلسطينية ضمتها قاعة ابن خلدون تخللها حضور سفير مصر بالجزائر علي خشبة[(2)]، وممثل فلسطين في الجزائر كما قام الطلاب بإقامة معرضا للصور شملت مراحل النضال الفلسطيني، وامتدت هذه الاحتفالات مدة أسبوع، وفي مدينة البليدة تم تنظيم تجمع حاشد ضم أربعة آلاف شخص، حيث تحدث الكثير من المثقفين والروائيين عن الصهيونية وتأثيرها، كما نظم حزب جبهة التحرير الوطني في مدينة وهران تجمعا ضخما ضم الآلاف حيث تكلم ممثل فلسطين أمام الحضور عن الثورة الجزائرية ومدى ثقته بدور الشعب الجزائري في مساندة إخوانه الفلسطينيين، أما في مدينة باتنة فقد عرج الكتاب والروائيون عن تاريخ فلسطين كما تغنى الشاعر الجزائري محمد العيد آل خليفة بمجد الأمة العربية في نضالها من أجل تحرير فلسطين المحتلة[(3)].

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم J.1.36، «لماذا أسبوع فلسطين؟»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1964/02/14.

[(2)] يعتقد عمر قادري أحد ممثلي فتح في الجزائر ان سفير مصر في الجزائر لعب دورا كبيرا في حصار حركة فتح في الجزائر ودفع الرئيس بن بلة إلى تقديم منظمة التحرير على حساب فتح، انظر: محمد تامالت، مرجع سابق، ص 51.

[(3)] للشاعر محمد العيد آل خليفة عدة قصائد حول فلسطين ففي قصيدة له نظمها سنة 1963 بعنوان "تحية شاعر" نادى فيها الأمة العربية ان تجدد طاقاتها وتعد نفسها للمعركة الحاسمة

يا أمة العرب أسلكي سبل العلا.....ذللا وأبدي عن جناها الناضر

أن الحياة تجددت طاقاتها.....وتعددت ذراتها للخابر

قد آن أن تلدي النوابغ مثلما.....أنبغت منهم في الزمان الباكر

وفي قصيدة أخرى له بعنوان "الثورة العظمى كسبنا نصرها" نظمها الشاعر بمناسبة انعقاد القمة العربية سنة 1964 جاء فيها:

إن العروبة تستعد لنسف ما .... بذر اليهود لها من الألغام

ما ضم مؤتمر العروبة شملها.... إلا ليعلن عن فداها الحامي

وفي قصيدة له عصماء بعنوان "هذه قمة الفتوة" رد فيها على ادعاءات الصهاينة بحقهم في فلسطين ونهر الأردن دعا فيها إلى تحرير فلسطين بحد السيف ومما جاء فيها: إن نهر الأردن للعرب نبعا.... ومصبا من أقدم الزمان

وفلسطين للجزيرة جزء..... عربي من عهدها الكنعاني

لم يفدك الجواب منا غيابا.... فتهيأ لما ترى في العيان

كما نظمت العديد من اللقاءات والتجمعات في كافة ربوع الجزائر في تلمسان (تجمع شعبي ضم ثلاثة آلاف شخص)، في قسنطينة، عنابة، مستغانم ... حيث تحدث المثقفون والكتاب عن القضية الفلسطينية وأسهبوا في ذلك كما تحدثوا عن الإمبريالية والاستعمار مؤكدين عن متانة علاقات الأخوة بين الشعبين الجزائري والفلسطيني[1].

وفي وسط هذا الدعم الرسمي والشعبي أصبح الطريق سالكا للفلسطينيين نحو كيانهم السياسي الذي سيمثلهم دهرا من الزمن

انظر: فاطمة الزهراء بن يحيى، فلسطين في الشعر الجزائري الحديث، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص95-97.

[1] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°6، 730, «Meetings organisées dans le cadre de la "semaine de la Palestine» 19/2/1964.

ثانيا/ تأسيس منظمة التحرير:

1/مؤتمر القدس:

وجد الشقيري ان جعل الكيان الفلسطيني أمرا واقعا دون الاعتماد على الحنكة السياسية امر لا طائل منه، وان التعويل على الأنظمة العربية من التعويل على السراب، وهو امر يحسب لصالحه، حيث تمكن بجسارته وإقدامه (وهو الذي خبر السياسة سنين عديدة واصبح ضليعا بألاعيبها ودسائسها) من جعل قيام الكيان ماثلا أمام الجميع ابتداء من جولاته المكوكية في سبيل توعية المهاجرين الفلسطينيين بضرورة قيام كيان يمثلهم ويتكلم باسمهم وانتهاء بدعوته لعقد مؤتمر القدس الذي انبثقت عنه منظمة التحرير الفلسطينية.

افتتح الملك حسين المؤتمر الفلسطيني في القدس يوم 28ماي1964،بحضور ممثلي رؤساء الدول العربية جميعا باستثناء ممثلي المملكة العربية السعودية. كما حضر الأمين العام لجامعة الدول العربية و350 مندوبا فلسطينيا[1] توافدوا من الجزائر والمملكة الهاشمية الأردنية وسورية ولبنان والكويت والعراق ومصر وليبيا وقطر والبحرين فضلا على الضفة الغربية وقطاع غزة[2]، وقد مثل الجزائر في هذا المؤتمر التأسيسي إبراهيم كبويه ووزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة[(3)] الذي صرح قبل مغادرته المطار متوجها للقدس بأنه «أن الجزائر تعيش قضايا الشعوب التي تحارب من أجل الحرية والكرامة والعزة الوطنية، وإن قضية فلسطين قضية تمسنا في أنفسنا ومستقبلنا...إن الجزائريين طيلة سنين الاستعمار كانوا يقطعون على أرجلهم أشواطا لمساندة إخوانهم الفلسطينيين في كفاحهم ضد الاستعمار الصهيوني» [(4)].

---

[1] وقد وجهت الدعوة للمشاركة في المؤتمر الى 397 شخصا منهم 249 من الاردن بما فيها الضفة الغربية، ولم يتمكن من الحضور الى المؤتمر سوى 350. انظر: محسن صالح، «المجلس الوطني الفلسطيني: اعادة التشكيل وعدالة التمثيل»، في: منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة واعادة البناء، مركز الزيتونة للاستشارات والدراسات، بيروت، 2007، ص 53.

[(2)]برهان الدجاني واخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1966، ص ص77-78.

[(3)] خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص 871.

[(4)] الشعب، ع 456، 1964/05/27، ص01، 03.

اختتم المؤتمر جلساته بعدما ناقش تقارير اللجان وانتخب أحمد الشقيري رئيسا للجنة التنفيذية للمنظمة وفوضه انتخاب أعضائها الأربعة عشر، كما انتخب المؤتمر السيد عبد المجيد شومان رئيسا لمجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني، وكل من نقولا الدر وحيدر عبد الشافي نوابا للرئيس وعبد الرحمن السكسك أمينا عاما[1]، كما أكد المؤتمر على ضرورة إنشاء جيش فلسطيني تنظم له قيادة فلسطينية تمثل في القيادة العربية الموحدة[2]، وذلك في مدة أقصاها سنتين، وأوصى بضرورة تعميم التدريب العسكري على الطلبة الفلسطينيين في جميع البلدان العربية التي يتواجد بها الفلسطينيون[3].

من جهة أخرى أعلن المؤتمر الوطني عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، وقد صادق المجلس على النظام الأساسي واللائحة الداخلية واقر الميثاق القومي للمنظمة[4]، الذي أكد على عروبة فلسطين وحق أبناء فلسطين في أرضهم، ورفض الاعتراف بالدولة اليهودية الصهيونية، ورفض قرار تقسيم فلسطين، ومن جهة أخرى اكد الميثاق على تصميم الشعب الفلسطيني على المضي قدما على طريق الجهاد حتى يتوج بالنصر المؤزر، واعتبر ان تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية هدفان متكاملان يكمل أحدهما الآخر، الذين يجب ان يسيرا جنبا الى جنب[5] .

---

[1] محسن محمد صالح، فلسطين : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية ، مركز الإعلام العربي ، القاهرة ، 2003، ص 366.

[2] وقد عارضت حركة فتح تأسيس جيش بالمعنى الكلاسيكي لأنه لا يلبي مطامح الشعب الفلسطيني، ويسقط عليه واجب المقاومة بحجة تكفل جيش التحرير بها، وقد قامت العاصفة بتوزيع مذكرة على المشاركين في دورة المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بالقاهرة في 31 ماي 1965 بينت فيها أضرار اعتماد أية حركة تحررية على جيش نظامي، وربما كانت التجربة الجزائرية في هذا المضمار خير شاهد في حجة فتح؛ انظر: منذر عنبتاوي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، رئيس التحرير: برهان الدجاني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، د ت ، ص ص113-114.

[3]-الشعب، ع 460، 1964/06/01، ص 05.

[4]فاروق القدومي أبو اللطيف، فلسطين بين الماضي والحاضر، الدائرة السياسية (المنظمة التحريرية الفلسطينية)، تونس 1998، ص 32.

[5] محسن محمد صالح، فلسطين : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية ، مرجع سابق، ص 366.

2/المواقف العربية من إعلان قيام الكيان الفلسطيني

أ-المملكة الهاشمية الأردنية:

لم يترك حاكم عربي أو نظام بصماته على شعب فلسطين مثل ما صنع الملك حسين ونظامه، الذي حفر في وجدان الفلسطينيين مواقف ظلت من أبرز العوامل وأشدها تأثيرا في تشكيل سلوكية الإنسان الفلسطيني وصُنع وعيه على حد سواء[1].

فقد عارض الأردن منذ البداية بشدة قيام الكيان الفلسطيني ورأت عمان في أن إبراز هذا الكيان ما هو إلا تحويل منظمة التحرير في الأردن إلى دولة داخل دولة، وإن قيام هذا الكيان في حد ذاته خطر على وحدة الضفتين فالشعبين الفلسطيني والأردني شعب واحد يسعى بذمتهم أدناهم.

وقد ذكر الشقيري أنه تنازل عن كثير من الأمور في سبيل إرضاء الملك حسين لكسب موافقته على إبراز هذا الكيان، والمتتبع للإرهاصات التي سبقت قيام هذا الكيان يجد أن الأردن كان حجر العثرة والقيد الذي أبطأ بخطو قيام هذا الكيان.

بـ-الجمهورية العربية المتحدة (مصر):

كان لمصر وللرئيس جمال عبد الناصر حسب الشقيري الدور الأساس في ظهور وإبراز الكيان الفلسطيني «فلولا الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ولولا الرئيس جمال عبد الناصر بالذات لما قامت منظمة التحرير الفلسطينية، أقول هذا من غير إنقاص للشعب الفلسطيني، ولا للعون السياسي والمادي الذي لقيته المنظمة من عدد من الدول الأخرى»[2].

قدمت مصر كل التسهيلات اللازمة لقيام المنظمة، وأبدى الرئيس عبد الناصر في افتتاحه الدورة الثانية للمجلس الوطني في 31 ماي 1965 بالقاهرة استعداد مصر لتقديم كل

---

[1] عصام صالح، «سياسة الملك حسين الفلسطينية عبر بياناته»، مجلة شؤون فلسطينية، ع 23، جويلية 1973، ص 59.

[2] أحمد الشقيري، مرجع سابق، ص 332.

الدعم المادي والمعنوي، وخاصة فيما يخص إقامة جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة[1].

وقد أتاحت الإذاعة التي خصصتها القاهرة للقضية الفلسطينية الفرصة للشقيري ليخاطب من خلالها الجماهير الفلسطينية ويوجهها، مما مهد له الطريق في المضي نحو إبراز الكيان الفلسطيني، مستفيدا من دعم الحكومة المصرية والقوى الناصرية، وقد أصدر الرئيس عبد الناصر قرارا جمهوريا بحل الاتحاد القومي العربي الفلسطيني في قطاع غزة، وإحلال منظمة التحرير مكانه، باعتبار أن إحياء وجود الشعب الفلسطيني أضحى ممكنا بوجود المنظمة وبالتالي إحياء القضية برمتها[2].

في مقابل ذلك يرى المناوئون للشقيري أن الدعم المصري جاء للسيطرة على الحركة الفلسطينية النامية ولفرض جدول أعمال ترتئيه هي مناسبا للاجتماع، وحسب الجنرال "أهارون يريف" مدير المخابرات العسكرية "الإسرائيلية" الأسبق أن قيام منظمة التحرير الفلسطينية جاء بمبادرة من جمال عبد الناصر والذي بارك تأسيسها في 1964 كأداة للتعامل مع المشكلة "الإسرائيلية" دون أن "تتورط" مصر في حرب مباشرة معها، وذلك بلجم الحركات الفدائية الفلسطينية، من خلال إيجاد بديل منظم يلتف حوله الفلسطينيون يحول دون شن هجومات على الأراضي الفلسطينية المحتلة انطلاقا من الأراضي المصرية[3].

جـ- الجمهورية السـورية العربية:

انعكس الخلاف السوري المصري (خاصة ان مرارة فشل مشروع الوحدة بين مصر وسوريا لم تمض عنه مدة كبيرة)، وألقت هذه الخلافات بظلالها على موقف سورية من قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما بدا جليا في تصريحات المسؤولين السوريين، ورغم ان الوفد السوري المشارك في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القدس كان على اعلى مستوى ممثلا في

---

[1] الشعب ع 684، 1965/03/02، ص 05.

[2] عصام الدين فرج، مرجع سابق، ص41.

[3] نيل س لفنجستون، دافيد هالفي، القصة الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1992، ص 75.

مشاركي عضوي مجلس الرئاسة (منصور الأطرش وحسان مربود)[1]، الا ان دمشق اعتبرت أن الشقيري لا يعدو ان يكون دمية في يد جمال عبد الناصر، كما اتهمت سورية رئيس المنظمة بالرجعية، وقد صرح الرئيس السوري اكثر من مرة " ما فائدة الكيان بدون أرض .. يجب إعطاء الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الكيان الفلسطيني" وذلك في إشارة منه إلى وجوب خروج الأردن ومصر من الضفة الغربية وقطاع غزة [2]

وقد أعلن الرئيس السوري أمين حافظ في مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد بالإسكندرية خلال الفترة 05-11 سبتمبر 1964 أن المنظمة تفتقد للعناصر الثورية وذكر أنه يوجد في سورية فلسطينيون ثوريون سمحت لهم سورية بالعمل المدني و التدريب العسكري وذلك في إشادة منه لدعم فتح على حساب منظمة التحرير بعدما تبنى السوريون "حرب التحرير الشعبية"[(3)].

د- المملكة العربية السعودية:

تحفظت السعودية على قرار إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بحجة مخالفته لقرار القمة الأول، بالإضافة إلى عدم رضاها عن الطريقة التي تم بها إنشاء هذا الكيان، ويبدو أن هذا التحفظ جاء بناءً على طلب الحاج أمين الحسيني من خلال المذكرات التي أرسلها للسعودية، والتي أعلن فيها عن معارضته لهذا الكيان وأنه وحده من يحق له تمثيل الشعب الفلسطيني[(4)].

وفي واقع الأمر فان السعودية تحفظت كثيرا على شخص الشقيري، والذي سبق له وشغل منصب وزير دولة لشؤون الأمم المتحدة لديها قبل أن يتم إعفاؤه من طرف الملك فيصل، وقد قاطعت السعودية اجتماع القدس وأبت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية[(5)].

---

[1] **الشعب، ع 412، 1964/04/04، ص 07.**

[2] **أحمد الشقيري، من القمة الى الهزيمة، مصدر سابق، ص ص 61، 102.**

[(3)] **عبد الحليم مناع، مرجع سابق، ص 79.**

[(4)] **المرجع نفسه.**

[(5)] **وذلك على خلفية رفض الشقيري أن يقوم الوفد السعودي في الأمم المتحدة المطالبة بالتحقيق في " حرب الجراثيم " التي تدعى السعودية أن الجمهورية العربية قد قامت باستعمالها ضد قوات الإمام المخلوع في اليمن، انظر الشعب، ع 224، 1963/08/31، ص 03.**

هـ-الجمهورية العراق:

منذ بداية خمسينيات القرن العشرين طرحت الدول العربية فكرة إنشاء كيان فلسطيني منفصل فيما تبقى من ارض فلسطين بعد نكبة 1948، وكان عبد الكريم قاسم الرئيس العراقي أول من اقترح ذلك ، غير أن اقتراح قاسم لقي معارضة شديدة من طرف مصر والأردن، بحجة ان هذا المشروع يتعارض مع مشروع الوحدة العربية[1]

وفي الدورة الأربعين لمجلس الجامعة العربية طالبت الحكومة العراقية في مذكرة قدمتها للمجلس بتكوين مجلس وطني فلسطيني يتم انتخابه من طرف الفلسطينيين ليقوم باختيار من يمثل فلسطين في الجامعة العربية والمحافل الدولية[2].

وقد حمل المشروع العراقي اقتراحا بتقسيم الفلسطينيين المقيمين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان والعراق وسورية، وأين توجد كتلة فلسطينية معتبرة الى دوائر انتخابية، على ان يتم انتخاب حكومة فلسطينية من طرف المجلس الوطني المشكل من ممثلين عن هذه الدوائر الانتخابية، وتضطلع هذه الحكومة بإنجاز خطة من اجل تحرير فلسطين، كما نص المشروع العراقي على إقامة الحكومة علاقات مع الدول العربية والدول الصدقية، ولها حرية اختيار أي دولة عربية تكون مقرا لها[3]

ورغم معارضة العراق لطريقة اختيار الشقيري رئيسا للمنظمة، ودعا الى ضرورة قيام ظروف "ديمقراطية " تمكن الشعب الفلسطيني من اختيار ممثله في مجلس الجامعة[4]، الا انه اثنى على قيام الكيان الفلسطيني واعتبر الرئيس العراقي ان قيام هذا الكيان مقدمة لتحرير فلسطين[5]

---

[1] يزيديوسف صايغ، الأردن و الفلسطينيون (وحدة المصير أو الصراع الحتمي)، رياض الريس للكتب والنشر،لندن، ، 1967، ص22.

[2]الشعب، ع 234، 1963/09/11. ص 03.

[3] أسامة محمد أبو نحل، مخيمر سعيد أبو سعدة، «نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطينية: قراءة جديدة»، مجلة جامعة الازهر- غزة، فلسطين، عدد خاص، 2009، ص 48.

[4] أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، مصدر سابق، ص 25.

[5] برهان الدجاني واخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964،مصدر سابق، ص 119.

لم تدم معارضة العراق طويلا لطريقة اختيار الشقيري الغير "ديمقراطية" والأقرب منها إلى التعيين منها إلى الاختيار، فقد استقبل الرئيس العراقي عبد السلام عارف الشقيري شخصيا (والذي كان تربطه به علاقة شخصية قديمة)، أثناء جولته في المنطقة العربية لإبراز الكيان الفلسطيني، حيث أبدى الرئيس العراقي ووزراؤه استعدادهم الكامل للمساهمة في تذليل العقبات في سبيل إنشاء الكيان الفلسطيني[1].

وبعد انعقاد مؤتمر القدس وإعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، أعلن العراق عن تأييده لقرارات المؤتمر وقال الرئيس عارف أنه يعتقد أن طريق العمل أمام أبناء الشعب بات واضحا، ولم يعد ثمة مجال للتردد وأن العراق سيضع جميع الإمكانيات لتحقيق الأهداف القومية من أجل تحرير فلسطين[2].

و-الجمهورية اللبنـــانية:

أيدت لبنان منذ البداية قيام الكيان الفلسطيني، فقيام الكيان يخفف على لبنان ويرفع عنه مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين بأراضيها ولو جزئيا، خاصة في ظل أوضاع لبنان الاقتصادية الغير مريحة وفي ظل غياب الموارد الكافية، وحسب الشقيري فإنه لاقى أثناء زيارته للبنان في إطار التحضيرات لمؤتمر القدس، كل تقدير ونجاح من جانب الفلسطينيين أنفسهم أو المسؤولين اللبنانيين[3].

وبعيدا عن تصريحات المسؤولين التي تكتسي عادة لباسا قشيبا من المجاملات، فان لبنان أبدى موافقته على قيام المنظمة ككيان سياسي؛ إلا أنه لم يقبل أن يتعدى دورها ذلك لتمارس مهام عسكرية في صورة تدريب الفلسطينيين على استعمال السلاح فوق أراضيها[4].

وسط هذا التباين العربي تجاه المنظمة، لم تجد الجزائر صعوبة في التناسق مع مواقفها الثورية على خلفية تجربتها التحررية وطريقها الواضح في دعم كل عمل تتم فيه مناجزة العدو المستعمر.

---

[1] أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، مصدر سابق، ص 98.

[2] الشعب، ع 471، 1964/06/25. ص 05.

[3] الشعب، ع 413، 1964/04/06، ص 09.

[4] عصام الدين فرج، مرجع سابق، 42

ثالثا/تمثيل الفلسطينيين في الجزائر بين فتح ومنظمة التحرير:

1/بن بلة ومنظمة التحرير الفلسطينية

أ/بن بلة والقضية الفلسطينية

بعد أن تحررت الجزائر من الاستعمار الفرنسي رأت أنه من واجبها أن تمد حركات التحرر بيد العون، ومساعدة الشعوب المحتلة على تقرير مصيرها والخروج من ربقة الإستدمار التي عانت من جرائه الويلات طيلة 132 سنة؛ باعتبار أن محاربة الإستدمار أي كان من صميم مبادئ ثورتها، وفي سبيل هذا الهدف ضمت أمانات الحزب أمانة خاصة بحركات التحرر في العالم مثل جنوب إفريقيا وأنغولا علاوة على الشيلي والفيتنام وكمبوديا[1].

وقد أكد الأمين العام للمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني محمد خيضر أثناء زيارته لبعض دول المشرق العربي[2] أن نجاح الثورة الجزائرية أحيا في قلوب العرب جميعا شعورهم بالعزة والقوة والقدرة على تحقيق أهدافهم، وتحرير فلسطين، وأن الجزائر سوف تقوم بواجبها في معركة التحرير، وأن دخول الجزائر في المعركة سيغير الكفة لصالحهم[3].

وبالفعل فقد أولى أول رئيس للجزائر المستقلة اهتماما بالغا بالقضية الفلسطينية، إذ عد استقلال الجزائر ناقصا وغير كامل «ما دام إخواننا يعيشون لاجئين أو مليون وخمسمائة من إخواننا العرب ما زالوا في الخيام ... إن رسالتنا ليست كاملة ما دام هناك عربي واحد يتسلط عليه الاستعمار... إن الجزائر لا تعتبر نفسها دولة مستقلة طالما كانت هناك دولا عربية يتسلط عليها الاستعمار»[4]، ودعا بن بلة إلى ضرورة «أن ننتصر في كل شيء ... وإما أن نندحر إلى النهاية، هذا هو معنى فلسطين؛ لا أقول هذا وأنا مستريح؛ أقوله وأنا

---

(1) محمد حمزة، أبو جهاد (أسرار بداياته وأسباب اغتياله)، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، صفاقس، تونس، 1989، ص 204.

2 ومما قاله خيضر أمام قادة حركة فتح "لوكنت فلسطينيا ومعي قنبلة لفجرت نفسي وفجرت العالم" انظر: مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 88.III .K، «الثورة الفلسطينية: عودة للبدايات.. أم "تصالح" مع الواقع» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية) 1983/01/01.

(3) الشعب، ع 41، 1963/01/26، ص 02.

4 مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: J.1.1، «بن بيلا يعلن في مهرجان شعبي بالجزائر: الاستعمار سيقضي على فلسطين» (دائرة الوثائق، كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار)، 1965/05/21

ثوري ولي تجربتي، واليوم أنا فلسطيني في داخل القضية الفلسطينية إنني فلسطيني أكثر من جزائري»[1]، وأضاف: «قضية فلسطين لا نكثر الكلام عنها وإنما نقول لإخواننا الفلسطينيين إننا معكم مهما كان الأمر... لا استقلال في هذه البلاد وليس هناك عربي يقول أنه مستقل، ما دامت هناك تلك الشرذمة من الصهيونيين... وفي الجزائر لن نكون أحرارا ما دام في فلسطين إخوان لنا يئنون تحت نير المستعمر الصهيوني البغيض، ويجب أن نخوض معركة تحرير فلسطين بجد كما حررنا بلادنا من الاستعمار»[2].

وقد تعرض بن بلة نتيجة مواقفه من القضية الفلسطينية إلى حملة شعواء خاصة من الصحافة الغربية فأثناء زيارته لمنظمة الأمم المتحدة في 03 أكتوبر 1962 ورفع العلم الجزائري وسط أعلام دول منظمة الأمم المتحدة والتي شاركه الشقيري في ذلك، شنت الصحافة الأمريكية حربا ضد بن بلة بسبب موقفه من قضيتي فلسطين وكوبا، وقد اتهمه لفيف من الصحفيين بأنه عدو للسامية على إثر تصريحاته بأن "إسرائيل" تمثل رأس جسر للإمبريالية الغربية في الشرق الأوسط[3]، وهو ما اعتبره بن بلة بأنه ادعاء باطل ولا أساس له من الصحة لأنه على حد تعبيره "لو كنت معاديا للسامية لأصبحت معاديا للعروبة، لأنني سامي فكيف أكون ضد السامية"[4].

وبعد عودة بن بلة من نيويورك، دعا الدول العربية إلى عقد مؤتمر خاص بفلسطين في الجزائر، من أجل دراسة الوسائل الكفيلة بإعادتها إلى أصحابها الحقيقيين، على أساس وضع ميثاق خاص بها توقع عليه جميع الدول العربية، بالإضافة إلى إنشاء صندوق خاص لدعم القضية الفلسطينية، بوصفه طريقة عملية تهدف إلى تحريرها، ومن جهة أخرى سعى بن بلة إلى إنشاء قوة من المتطوعين من جميع أنحاء الوطن العربي، على أن تتولى الجزائر مسؤولية تدريب تلك القوات وتسليحها بمساعدة الدول العربية[5].

---

[1] محمد خليفة، حديث معرفي شامل مع أحمد بن بلة، دار الترناتيف، الجزائر،1985، ص 274.

[2] منذر عنبتاوي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مصدر سابق، ص 245.

[3] أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د ت، ص ص146-147.

[4] مائدة خضير علي السعدي، مرجع سابق، ص 165.

[5] المرجع نفسه، ص 164.

كما دعا الرئيس بن بلة المنظمات الفلسطينية إلى توحيد نفسها تحت مظلة منظمة التحرير، وهذا ما حذا بالاتحاد العام لطلبة فلسطين أثناء مؤتمره الوطني الثالث المنعقد بغزة إلى تشكيل لجنة سميت بلجنة الكيان، بهدف الاتصال بالمنظمات الفلسطينية والعمل على توحيدها، وقد تبنى المؤتمر في هذا الصدد الدعوة التي كان قد وجهها الرئيس بن بلة إلى المنظمات الفلسطينية لتوحيد نفسها في مؤتمر يعقد في الجزائر[1].

ولم يتوان بن بلة في رفض الإعانة التي تقدمت بها ألمانيا الغربية من أجل إعادة ترميم ميناء عنابة الذي تحطم إثر انفجار سفينة أمام رصيفه، وذلك إثر إعلان ألمانيا الفيدرالية عن إقامة علاقات مع "إسرائيل" ودعمها لها واعتبر بن بلة ان ألمانيا الغربية تريد أن تساوم وتبيع وتشتري لارتباطنا بهذه القضية، ولكننا لن نتخلى عن قضية فلسطين ولن نبيع مبادئنا، ففلسطين أغلى وأثمن من ميناء عنابة[2] وأضاف بن بلة: «إننا نفضل أن نموت جوعا وان نبقى محتاجين مئات القرون، لكنه لا يمكننا ان ننافق في هذه القضية ولا أن نساوم ولا أن نبيع ولن يغرينا أي شيء»[3].

كما رفض الرئيس بن بلة أثناء تلبيته دعوة الاتحاد السوفيتي لحضور احتفالات عيد العمال مصافحة ممثل الحزب الشيوعي "الإسرائيلي"، ورغم وساطة أحد قادة الكرملين ومحاولة ممثل الحزب "الإسرائيلي" فرض نفسه ووضع الرئيس الجزائري أمام أمر الواقع، إلا أن الرئيس بن بلة أصر على موقفه وخرج من القاعة تاركا الاحتفال، فعلى حد تعبيره: "بمجرد ان أسلم عليه أكون قد اعترفت بإسرائيل"[4].

وفي ذكرى مرور عشر سنوات على اندلاع الثورة الجزائرية صرح الرئيس الجزائري أن الجزائر على استعداد لخوض الحرب إلى جانب الأخوة العرب ضد الكيان الصهيوني[5]، وحسب بن بلة "سنكون إلى جانب شعب فلسطين ولا يستطيع أي شخص أو أية قوة أن تغير

---

[1] الشعب، ع507، 1964/08/06، ص03.

[2] مائدة خضير علي السعدي، مرجع سابق، ص.165

[3] الشعب، 1965/05/10.

[4] محمد خليفة، مصدر سابق، ص 280.

[5] منذر عنبتاوي، وليد أبي مرشد، اليأس غنطوس، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مصدر سابق، ص 163

من رأينا"[1] وأن الجيش الجزائري الذي تكون خلال الثورة التحررية والمتشكل من 60 إلى 70 ألف رجل مستعد وتحت تصرف القيادة العربية الموحدة من أجل تحرير فلسطين[2].

وقد لعب الرئيس الجزائري أحمد بن بلة دورا مهما في مناقشات مؤتمر القمة العربي الثاني (المنعقد في15 نوفمبر 1964 بالإسكندرية)، أثناء التطرق لقضية إبراز الكيان الفلسطيني وتجاوز الشقيري الصلاحيات المخولة له من طرف القمة العربية الأولى بجعله الكيان الفلسطيني أمرا واقعا، حيث تدخل الرئيس الجزائري من أجل تجاوز هذه النقطة وقد وافق المؤتمر بعد ذلك بالإجماع على الاعتراف بمنظمة التحرير، وعومل الشقيري كرئيس لها وليس كمندوب لفلسطين في الجامعة العربية[3].

وبالنسبة للمقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني، فقد عملت الجزائر في عهد بن بلة (من خلال لجنة المقاطعة العربية "الإسرائيلية")، على محاصرة الكيان الصهيوني وشركائه والمتعاونين معه، وفي هذا الإطار احتضنت الجزائر اجتماع اللجنة في 15 جوان 1964 بمدينة عنابة، وقد اختتمت أشغال اللجنة بعد أسبوعين بقصر الحكومة في الجزائر العاصمة بانتخاب الشيخ عباس (عميد مسجد باريس فيما بعد) رئيسا لمكتب مقاطعة "إسرائيل" في الجزائر[4].

كما احتضنت الجزائر مؤتمر الإعلام العربي في 17 جوان 1964، وقد ضم جدول أعمال المؤتمر مذكرة بشأن المطامع الصهيونية التي تنفث سمومها في إفريقيا[5]، وقد ناقش المؤتمر التسلل "الإسرائيلي" إلى إفريقيا والتي تسعى من خلاله إلى الضغط على الدول الإفريقية حديثة العهد بالاستقلال وتنفيذ المخططات الصهيونية، وقد اقترح الوفد الجزائر بهذا

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم:1.1. 0، «إذا أرغمنا على الحرب فسنخوضها إلى جانب الشعب الفلسطيني»، (دائرة الوثائق، كتابة الدولة للشؤون الثقافية والاخبار)، 1965/01/12.

[2] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 6 903/B1, Ber «l'Algérie est résolue à s'engager dans la lutte pour la libération de la Palestine», 17/9/1964.

[3] عصام الدين فرج، مرجع سابق، ص 43.

[4] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 38.

[5] الشعب، ع 153، 1963/06/12، ص 01.

الخصوص تشكيل لجنة مشتركة تكلف بوضع خطة مشتركة لمقاومة التسرب الصهيوني في القارة[1].

ساهمت الجزائر من خلال عملها الدبلوماسي في القارة في حصار "إسرائيل" اقتصاديا، فلم تعد السوق الإفريقية تلك السوق المفتوحة أمام "إسرائيل"[2]، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية دعت الجزائر إلى استغلال الإمكانات التي تتوفر عليها دول القارة للتخلص من التبعية والنهوض بالاقتصاد، وخلق صناعة حديثة، تلبي متطلبات الشعوب الإفريقية وتلعب دورا كبيرا في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لتلك الشعوب[3].

ومن جهة أخرى لم تهادن الجزائر الجارة تونس، وذلك على إثر تصريحات بورقيبة أثناء زيارته لأريحا ودعوته اللاجئين الفلسطينيين إلى عدم التمسك بالعاطفة وإلى الاعتراف بقرار التقسيم، وتعقيبا من الرئيس بن بلة على خطاب بورقيبة قال: «إن الجزائر لها علاقات طيبة مع تونس، ولكن هذا لا يعني أنها تشاطر تونس أراءها حول الموضوع»[4] وأضاف: «إننا مازلنا متبصرين واعين لهذه القضية وسنبقى دوما يقظين لتجنب ما من شأنه أن يقسمنا ونحن نقول بوضوح أننا نحبذ أن نلازم السكوت وألا نأتي من الأعمال ما يساعد على هذا التقسيم لكن هذا لا يعني أننا نساند بعض النظريات التي تظهر هنا أو هناك.. أننا نود ان تتحقق تسوية سلمية للمشكلة لكن على شرط أن تؤدي هذه التسوية إلى محو "إسرائيل"»[5].

([1]) الشعب، ع 163، 1963/06/21، ص ص01، 03.

[2] الشعب، ع 509، 1964/08/08، ص 05.

[3] محمد غلام الله، «الأسئلة المطروحة أمام الحركات الثورية العربية والإفريقية»، الشعب، ع 1331، 1967/04/01، ص 06.

[4] مركز الوثائق القومية، تونس، «صحيفة سويسرية تسأل بن بلة عن رأيه حول مقترحات فخامة الرئيس بشأن قضية فلسطين»، (الإدارة الفرعية للوثائق القومية)، 1965/05/04.

[5] مركز الوثائق القومية، تونس، «بن بلة: نود أن تحقق تسوية سلمية لمشكلة فلسطين على شرط أن تؤدي إلى محو "إسرائيل"»، (الإدارة الفرعية للوثائق القومية)، 1965/05/02.

ب/بن بلة ومحاولة التوفيق بين منظمة التحرير وحركة فتح:

كان أمل الشعب الجزائري منذ استقلاله أن ينال شرف المشاركة في تحرير فلسطين، فبعد أشهر معدودة من ذلك، وأثناء زيارة الرئيس المصري جمال عبد الناصر للجزائر في 05 مارس 1963، تنادت الجماهير المرحبة بالرئيس المصري بوجوب تحرير فلسطين بعدما تحررت الجزائر بقولهم "الجولة الثانية فلسطين"، وقد أكد الرئيسان المصري والجزائري أثناء زيارة هذا الأخير لمصر في ماي 1963 تصميم الدولتان على تحرير فلسطين من براثن الصهيونية[1].

دفع نجاح الجولة الأولى (الثورة الجزائرية) الفلسطينيين إلى الاعتماد على أنفسهم في سبيل تحرير وطنهم، وكانت الجزائر تريد تصدير ثورتها وجعلها نموذجاً حسن الاقتداء لكل الثورات في العالم، وبالتالي دعت إلى إنشاء "جبهة تحرير وطني" وأيدت بقوة فكرة إبراز الكيان الفلسطيني، على ألا يكون هذا الكيان صوريا أو شكليا تحت وصاية هذا البلد أو ذاك، ويتحرك بأوامرهم ووفق إرادة الآخرين ومصالحهم القطرية[2].

وقد صرح الشقيري أثناء زيارته الجزائر بشأن تنظيم الشعب الفلسطيني «بأن اتصالاته في الجزائر كانت موفقة وناجحة كما أريد وفوق ما أريد ولا أود أن أبالغ في حديثي... وكل ما أستطيع أن أقوله أن مباحثاتي مع الرئيس بن بلة وصحبه في الحكومة كانت مفيدة وناجحة وجرت في جو من الأخوة والصدق والصراحة»[3].

كان لتعيين الشقيري على رأس هذا الكيان فرصة بالنسبة لساسة الجزائر من أجل إعادة الجميل لهذا الرجل الذي لطالما دافع عن قضيتها على منبر الأمم المتحدة وهي لا تزال تقبع تحت جحيم الاحتلال، ففتحت أحضانها لهذا الكيان وسخرت إمكانيتها لإنجاح هذا المشروع.

عاود الشقيري زيارة الجزائر في بداية نوفمبر 1964 من أجل المشاركة في احتفالات الأول من نوفمبر، حيث جدد بن بلة في كلمته بهذه الذكرى التأكيد على ان الجزائر لن

---

[1] أحمد أبو جزر، مرجع سابق، ص 91.

[2] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 59.

[3] الشعب، ع 333، 1964/01/01. ص02.

تتوانى عن بعث أي مساعدات لفلسطين، وفي هذا الإطار أقدمت الجزائر على تنظيم أسابيع التضامن مع الشعب الفلسطيني، كما عقد الشقيري مؤتمرا صحفيا نقله التلفزيون وبثته الإذاعة، حيث أبدى الشقيري من خلاله امتنانه للجزائر حكومة وشعبا لما لقيه منهم من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة والدعم الذي يلقاه من الشعب الجزائري[1].

كما تحدث الشقيري في المؤتمر الصحفي عن نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية منذ القمة العربية في القاهرة، وعن نشأة الجيش الفلسطيني وتحمل الشعب الفلسطيني لأعباء الكفاح من أجل التحرر وذلك بمساعدة الشعوب العربية ومنها الشعب الجزائري لمنظمة التحرير؛ باعتبارها هيئة ثورية هدفها تحويل الشعب الفلسطيني من مجموعة قبائل إلى تنظيم ثوري، ومن مشكلة لاجئين إلى قضية أمة، ومن جهة أخرى اعتبر الشقيري أن ثورة تحرير فلسطين ليس لها أية قاعدة دينية، قبلية أو أيديولوجية معتبرها ثورة عربية فحسب تعتمد على أبناء فلسطين لتحرير أرضهم[2].

وفي هذا الإطار وافق الرئيس الجزائري على تدريب القوات الفلسطينية على أراضيها بعدما أقر مؤتمر القمة الثاني إنشاء "جيش التحرير الفلسطيني" والذي باشرت المنظمة تشكيله مع نهاية عام 1964 في قطاع غزة[3]، وأعلن الرئيس الجزائري عن التزام بلاده بالمساهمة في إنشاء هذا الجيش بالمال والعتاد[4]، وقد بدأت الجزائر فعلا التمرينات العسكرية للجيش الفلسطيني والتي أعلن عنها رفعت عودة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الجزائر في 14 ماي 1965، وكان الشقيري قد صرح في حديثه لمجلة آخر ساعة المصرية أن قدماء المجاهدين في الجزائر سيؤطرون شباب فلسطين في تمريناتهم العسكرية ليس في الجزائر فحسب بل في مصر وسورية والعراق[5].

---

[1] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 6 945/B1, «le conférence de presse tenue à Alger par m. Choukairi (4 novembre 1964)», Op.cit.

[2] Ibid.

[3] المجاهد، ع 280، 1965/06/10.

[4]–الشعب، ع 531، 1964/09/03، ص 05.

[5] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 38.

وفي إطار دعم جيش التحرير الفلسطيني، بادرت الجزائر إلى التنازل على الأسلحة التي قد تبرع بها أصدقاء الثورة الجزائرية؛ والموجودة في مصر لصالح المنظمة[1]، وكان جمال الصوراني أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد صرح في منتصف نوفمبر 1965 ان المسؤولين الجزائريين قد رحبوا بقبول أبناء فلسطين بالكليات العسكرية بالجزائر[2]، وقد أوردت جريدة الشعب في عددها الصادر في 30 نوفمبر 1965 أن الجزائر قامت بتدريب جميع الإخوان الفلسطينيين الموجودين بالجزائر والمقدر عددهم بين 1400 و1600 حيث يتم تدريبهم في فترة الصيف، وقد تدرب عدد كبير من الفلسطينيين في مراكز الجيش الشعبي الوطني[3] والمدارس العسكرية كثكنتي بوغار وشرشال[4].

ومن جهة أخرى وافق الرئيس بن بلة على مساهمة الجزائر بمبلغ مالي دعما لمنظمة التحرير الفلسطينية –رغم ظروف الجزائر الاقتصادية الصعبة–بعدما خصصت القمة العربية الثانية ميزانية سنوية قدرها مليون دينار أردني لصالح المنظمة[5]، وحسب تقرير المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني المنعقد في القاهرة في 31 ماي 1965 أن الجزائر قد التزمت بدفع مستحقاتها المالية الخاصة بالصندوق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية تنفيذا لمقررات مؤتمري القمة السابقين[6].

كما عملت الجزائر على حشد الدعم السياسي والمادي للمنظمة ففي خطاب الرئيس الجزائري في المؤتمر الثاني لرؤساء دول عدم الانحياز المنعقد في القاهرة، دعا بن بلة المجتمعين إلى دعم المنظمة، وأضاف أن هناك دعاية لتشويه الحقائق الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني وعلى الدول المحبة للسلام أن تسعى لإيجاد حل يتيح لشعب فلسطين أن يسترد حقوقه المغتصبة[7].

---

[1]محمد تامالت، مرجع سابق، ص 38.

[2] منذر عنبتاوي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مصدر سابق، ص87.

[3] الشعب، ع917، 1965/11/30، ص03.

[4] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 52.

[5]–الشعب، ع 540، 1964/09/12، ص 03.

[6] منذر عنبتاوي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مصدر سابق، ص 50.

[7] منذر عنبتاوي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مصدر سابق، ص 163.

وأثناء انعقاد مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية الثاني المنعقد بالقاهرة في جويلية 1964 احتجت الجزائر على عدم إدراج القضية الفلسطينية على جدول أعماله[1]، ورغم ذلك فان الرئيس الجزائري استغل الفرصة أمام الزعماء والقادة الأفارقة ودعاهم إلى دعم القضية الفلسطينية –باعتبارها قضية تصفية استعمار– ، والالتزام بتعهداتهم في محاربة العنصرية في فلسطين كما تعهدوا بمحاربتها في جنوب إفريقيا [2].

كما دعا بن بلة القادة والزعماء الأفارقة أن يولوا القضية الفلسطينية الاهتمام الكامل واعتبارها مشكلة القارة بأكملها فقال: «في الوقت الذي ندعو فيه لمقاطعة جنوب إفريقيا، نعلم أن "إسرائيل" ليست قضية الدول فحسب، بل مشكلة إفريقيا كلها، ويجب أن نولي هذه المشكلة كل غايتنا واهتمامنا ... فالكفاح ضد الصهيونية في فلسطين عمل متمم للكفاح ضد العنصرية والاستعمار في القارة» [3].

وقد أكد الرئيس بورقيبة عقب المؤتمر أن الرئيس الجزائري كشف للإفريقيين حقيقة الصهاينة وأضاف «أن تفاصيل المأساة الفلسطينية أدهشت دولا إفريقية عديدة، عندما أوضح الرئيس بن بلة حقيقة الخطر الصهيوني» [4].

وقد أتاحت الدبلوماسية الجزائر لمكتب منظمة فلسطين في الجزائر المجال للتعريف بالقضية الفلسطينية في القارة، فقد وجه مكتب المنظمة بيانا للرئيس المالي " موديبوكيتا " بمناسبة زيارته للجزائر بينت فيه الدور الخطير الذي تلعبه الصهيونية، تحت شعار المساعدات التي تقدمها لبعض الدول الإفريقية[5].

وقد انتزعت الجزائر من الرئيس المالي أثناء هذه الزيارة تأييده للقضية الفلسطينية واعتباره "إسرائيل" تمثل وجها من أوجه الاستعمار العالمي الذي مازال موجودا [6].

وتوجت هذه المواقف المؤيدة للقضية الفلسطينية من الرئيس المالي بزيارة وفد فلسطيني لهذه الدولة وإجراء محادثات بين هذا الوفد والرئيس" موديبوكيتا " أسفرت عن بيان مشترك

---

[1] الشعب، ع 485، 1964/07/11، ص 05.

[2] الشعب، ع 492، 1964/07/20، ص ص 01، 03.

[3] المصدر نفسه.

[4] الشعب، ع 494، 1964/07/22، ص 01.

[5] الشعب، ع 518، 1964/08/19، ص 02.

[6] الشعب، ع 597، 1964/11/19، ص 01.

جاء فيه: «إن المسؤولين الماليين يؤكدون مساندتهم للشعب العربي في فلسطين، وتضامن شعب مالي معه في مطالبه العادلة» [1].

كما تناولت المحادثات التي جرت بين الرئيس الجزائري أحمد بن بلة والرئيس الصيني شوان لاي أثناء زيارة هذا الأخير للجزائر يومي 30 و31 مارس 1965 الوضع الفلسطيني، وقد أكد الرئيس الصيني مساندة بلاده للكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني وحركته منظمة التحرير [2].

أما على المستوى الحزبي والجمعوي فقد عمل حزب جبهة التحرير على تدعيم المنظمة فعلى إثر المحادثات التي أجراها وفد الجبهة في القاهرة مع نظيره المصري ناشد الاتحاد الاشتراكي العربي الطرفان وكافة القوى التقدمية في العالم مساندة الشعب العربي الفلسطيني وكيانه الثوري مساندة فعالة في كفاحه التحرير لاستعادة حقوقه كاملة غير منقوصة[3].

كما نظمت المنظمات والجمعيات الجزائرية يوم 15 ماي 1965 في ذكرى النكبة مهرجانات شعبية تضامنا مع الشعب الفلسطيني، وقد دعا كل من "الاتحاد العام للعمال الجزائريين"، و"اتحادية الجزائر العاصمة لجبهة التحرير الوطني"، و"الأمانة الوطنية لشبيبة جبهة التحرير الوطني" في بيانات لهم ناشدوا الشعب الجزائري لحضور هذه المهرجانات لتأكيد تضامنهم مع كفاح الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد طافت المسيرة الغفيرة التي سار فيها الطلبة والمواطنون وبمشاركة الطلبة الفلسطينيين والأفارقة شوارع العاصمة منادية بحياة فلسطين، وقد ألقى رفعت عودة ممثل المنظمة كلمة في الجماهير كما تكلم محمدي السعيد نائب رئيس الحكومة عبر فيه عن إصرار الجزائر على دعم النضال العربي الفلسطيني، وأضاف «إن فلسطين لا يمكن استرجاعها إلا بالتضحيات والجهاد وليس بالكلام ولا بالدعاية»[4].

---

[1] الشعب، ع 601، 1964/11/24، ص 05.

[2] الشعب، 1965/04/02.

[3] المجاهد، ع 261، 1965/04/15.

[4] منذر عنبتاوي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مصدر سابق، ص ص251-252.

كما عمل حزب جبهة التحرير على دعم منظمة التحرير ففي مناسبة أسبوع التضامن مع الشعب الفلسطيني في أواخر ماي 1965 أصدرت اللجنة المركزية للتوجيه في الحزب نداءً للشعب الجزائري دعتهم فيه إلى المساهمة بسخاء لمساعدة الشعب الفلسطيني وتدعيم منظمة التحرير وذلك بتوجيه تبرعاتهم لحساب بريدي وضع خصيصا لذلك[1].

كما نظم حزب جبهة التحرير في ذكرى النكبة مهرجانات شعبية في ماي 1967 عبر ولايات الوطن حيث كانت فرصة عبر خلالها الشعب الجزائري على تحمسه وتطلعه إلى المشاركة في المعركة الفاصلة التي تسحق فيها القوات "الإسرائيلية" ويعود الحق لأهله[2].

وبعد قيام حركة التحرير الفلسطينية فتح غزة 1965 لم يتغير خط بن بلة في دعم منظمة التحرير، ففي خطاب له يوم 08 مارس بمناسبة عيد المرأة جدد بن بلة دعمه لمنظمة التحرير، وأعلن أن الجزائر ستتحمل جميع مسؤولياتها في المعركة المقدسة من أجل فلسطين[3].

2/بومدين وأفضلية فتح على منظمة التحرير

أ/هواري بومدين والقضية الفلسطينية (1965-1967):

عمل هواري بومدين أثناء فترة حكمه للجزائر على تكريس هيبة الجزائري على الصعيدين الداخلي والخارجي، واشتغل خلال هذه الفترة على مساندة حركات التحرر وعلى رأسها القضية الفلسطينية، كما لعبت الجزائر في عهده أدوارا كبيرة في المحافل الدولية خاصة في منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز، حيث استغل هذه العلاقات في خدمة القضية الفلسطينية[4].

جاءت نظرة بومدين للقضية الفلسطينية على أنها قضية تصفية استعمار، فضلا على ان الاستعمار الصهيوني لفلسطين حسبه يمثل أحد أبرز تجليات التوسع الاستعماري الإمبريالي،

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم O.1.1، «بدء أسبوع التضامن مع شعب فلسطين الشقيق»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1965/05/28.

[2] المجاهد، ع 368، 1967/05/21.

[3] منذر عنبتاوي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مصدر سابق، ص 245.

[4] نور الدين حاروش، رؤساء الجزائر، شركة دار الأمة، الجزائر،2012، ص163

ومظهر من مظاهر الإمبريالية الغربية، وليست مجرد قضية عرقية بين اليهود والعرب، فكانت نظرته للصراع لا تنحسر في الطرفين الفلسطيني و"الإسرائيلي"، بل تتعداه إلى أنه صراع حضاري قديم متجدد بين الشرق والغرب، وجاءت رؤيته للحل الأنجع لهذا الصراع نابعة من التجربة الجزائرية، التي ترى: أن "ما أخذ غلابا لا يسترد إلا حرابا" وهذا ما نجده واضحا جليا في خطاباته، ففي خطاب له بالقاهرة قبل وصوله إلى سدة الحكم أثناء مشاركته كنائب لرئيس الحكومة في اجتماع رؤساء الحكومات العربية جاء فيه: «ستكون الجزائر دائما في المقدمة بالنسبة لهذه القضية التي يجب أن يوجد لها الحل العاجل، الحل الذي يقضي على الخنجر الذي غرسه الاستعمار في قلب الأمة العربية... لأنه ليس مشكل فلسطين فقط، كشعب و أمة، ولكن المشكل هو مشكل الأمة العربية، باعتبار أن الأمة جزء لا يتجزأ وجسم واحد»[1]، وأضاف بومدين: «إن قضية شعب فلسطين قضية مقدسة لا تقبل المساومة وهي قضية عربية وقضية شعب ووطن اغتصب وفوق ذلك فهي ليست قضية محلية بل قضية كل عربي، وما دامت هذه القضية قائمة بدون حل فالكيان العربي كله لا يمكن قيامه وقضية فلسطين ليست قضية مستحيلة من الحل، ولكنها تحتاج إلى تجنيد كل الطاقات العربية، فالأسلوب السياسي لا يكفي وحده، والشعوب العربية لديها من الطاقات والأسلحة ما يكفل لها النصر»[2]

وفي نفس الشهر جاء خطاب وزير الشؤون الخارجية عبد العزيز بوتفليقة يحمل نفس التوجه، ففي خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ذكر أن المشكل في أصله مشكل استعماري، وان الحل الوحيد لهذا الخطر الذي يهدد السلم العالمي يكمن في تصفيته، وأن الجزائر ستعمل ما في وسعها من أجل تحقيق ذلك[3].

لم تغير الأحداث والظروف من نظرة الرئيس بومدين للقضية الفلسطينية، حتى بعد وصوله إلى سدة الحكم، فبقي مصرا على رأيه في الموضوع من أن الحل الثوري هو الحل الأنجع والوحيد للقضية، وسيؤدي في النهاية إلى تصفية جميع أنواع الاستعمار في الأرض المحتلة

---

[1] الشعب، ع690، 1965/01/20.

[2] مركز الوثائق القومية، تونس، «الجزائر وفلسطين» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1971/11/10.

[3] الشعب، ع696، 1965/01/27.

مرددا مقولته المشهورة "نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"[1]، كما اكد بومدين بان الجزائر عقب 19 جوان مصممة على تحمل كل التضحيات الى جانب اشقائها العرب حتى النصر في قضية فلسطين[2].

كانت القضية الفلسطينية شغل الرئيس بومدين الشاغل فلا يكاد يخلو حديث أو بيان أو خطبة له إلا وكان للقضية الفلسطينية فيها نصيب[3]، ولا تكاد تجد خصومة بين الجزائر وبين الدول العربية أو الغربية إلا والدفاع عن حق الشعب الفلسطيني هو مربط الفرس فيها، ففي رسالة من هواري بومدين إلى المؤتمر الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة المنعقدة بغزة في 20 ماي 1966 هاجم بومدين في هذه الرسالة الذين يحاولون محو الشخصية الفلسطينية بحصر الصراع في التفاخر العنصري بين الدول العربية وإسرائيل وأضاف: «لئن كان تنظيم الشعب الفلسطيني وإعداده إعدادا كاملا لمعركة المصير، وتحرير الأرض المغتصبة يشكل الهدف الرئيسي لأعمال مؤتمركم هذا، فإننا نعتقد اعتقادا جازما بأن الجانب السياسي للمشكل والعمل على إحيائه وطرحه على نطاق واسع أمام الرأي العام العالمي، يعتبر في حد ذاته عاملا فعالا في إعادة الطابع الحقيقي للمشكل الفلسطيني الذي هو بالدرجة الأولى طابع سياسي»[4] .

وربما كانت القمة العربية الثالثة المنعقدة بالدار البيضاء بالمغرب الأقصى في 13 سبتمبر 1965، فرصة سانحة ليبدي فيها الرئيس الجديد للجزائر موقفه من القضية الفلسطينية بكل جلاء، متجاوزا الجدال القائم بين الإخوة العرب[5].

---

[1] وقد علق عرفات على هذه الكلمة " الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة " «أحلي نغم موسيقي سمعته هو دوي الرشاش، وأحلى بيت شعر هي هذه العبارة» انظر: عبدو الشريف، «يوميات عربية: مع فلسطين»، الوحدة، اللسان المركزي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، ع 369، س 13، 21-1988/07/27، ص 06.

[2] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم O.1.11، «الجزائر مصممة على التضحية من أجل تحرير فلسطين»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1965/11/14.

[3] توفيق بن بابا علي، بناء الدولة والمجتمع في الجزائر (دراسة في التجربة البومدينية 1965-1972)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013/2012، ص463.

[4] الشعب، ع1067، 1966/05/26/ ص01

[5] Jean-Paul Chagnollaud, *Maghreb et Palestine*, sindbad, paris, 1977, p‹.

وكان الرئيس بومدين حريصا على اللقاء برئيس منظمة التحرير الفلسطيني أحمد الشقيري بالدار البيضاء على أن يتم عقد مؤتمر القمة العربية الرابعة في الجزائر في سبتمبر 1966، غير أنها ألغيت بسبب الخلافات العربية، ولم تعقد هذه القمة إلا في الخرطوم وقد غاب عنها الرئيس بومدين[1].

وفي نوفمبر 1966 وبمناسبة احتفال الجزائر بذكرى اندلاع الثورة التحررية حظي الشقيري باستقبال الرئيس بومدين، بعد الدعوة التي وجهتها له الجزائر عن طريق سفيرها في القاهرة "الأخضر الإبراهيمي" وقد أبدى بومدين للشقيري دعم الجزائر لفلسطين على جميع الأصعدة، ووعده بتقديم الدعم العسكري[2].

وأمام تزايد الاستفزازات والاعتداءات "الإسرائيلية" ضد سوريا والأردن، وأمام تصاعد التوتر في المنطقة قام الرئيس بومدين بأول زيارة له للقاهرة في 28 نوفمبر 1966 للتباحث مع الجانب المصري حول الإجراءات التي يجب اتخاذها في هذا الصدد؛ مبديا دعم الجزائر لمنظمة التحرير في مسعاها لحشد الشعب الفلسطيني خلفها من أجل معركة التحرير[3].

كما عملت الجزائر في عهد الرئيس بومدين على دعم المنظمة في نضالها في سبيل إعادة حقوق الشعب الفلسطيني إفريقيا، وهذا ما أكده الرئيس هواري بومدين بعد وصوله إلى سدة الحكم، ففي كلمة له في 20 جويلية 1965 بمناسبة تقديم السفير الكويتي لأوراق اعتماده أكد بومدين وقوف الجزائر حكومة وشعبا وبكل إمكانياتها المادية والأدبية ومهما كلف الأمر إلى جانب فلسطين[4].

ونتيجة للعمل الدبلوماسي العربي والجزائري في القارة فإن الأمر قد تغير عما كان عليه قبل استقلال الجزائر وكان "بن غوريون" رئيس الوزراء "الإسرائيلي" قد صرح عام 1960 بأن "إسرائيل" هي الدعامة الرئيسية لأصدقائها في إفريقيا" [5].

---

(1) محمد تامالت، مرجع سابق، ص ص 64-65..

(2) Jean-Paul Chagnollaud, op, cit, p [illegible]

(3) Ibid.

(4) منذر عنبتاوي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مصدر سابق، ص 255.

((5)) الشعب، ع 1092، 1966/06/24، ص 01.

وفي مؤتمر القمة الإفريقي للبلدان المتحررة المنعقد بالقاهرة في الفترة 04 أفريل 1967 اعتبر بومدين أن القضية الفلسطينية ليست قضية عنصرية بين العرب واليهود وليست قضية دينية بين المسلمين واليهود، إنما هي قضية استعمارية وعنصرية لا فرق بينها وبين القضايا الإفريقية[1]، وقد توج هذا المؤتمر بإعلان القادة الأفارقة عن تأييدهم التام لنضال الشعب العربي في فلسطين ولكافة حقوقه المشروعة[2].

وقد دعت الجزائر القيادات الثورية والحركات التحررية في القارة إلى قطع أية علاقة لها بالقوى الاستعمارية والحركة الصهيونية، وأن تحدد الحركات التحررية مواقفها وأيديولوجيتها بكل وضوح، وتقطع الأمل نهائيا في أي تعاون ممكن بينها وبين "الرجعية"[3].

وطالبت الجزائر هذه الحركات بربط علاقات مع جميع الحركات الثورية في العالم، وعلى رأسها المقاومة الفلسطينية، فالنضال على طريق الوحدة الثورية يعتبر الضمان الوحيد للانتصار على الإمبريالية، إذ لا يمكن لإفريقيا أن تبقى معزولة منكمشة على نفسها داخل حدودها[4].

وقد تأسف الرئيس بومدين لربط بعض الدول الإفريقية علاقات دبلوماسية وتجارية واقتصادية وثقافية مع "إسرائيل" رغم مواقف الجزائر المشرفة تجاه قضايا التحرر في القارة[5]. القارة[5].

وعلى الرغم من السعي الحثيث الذي بذله الرئيس بومدين خاصة على المستوى الإفريقي لدعم منظمة التحرير، فان نظرة الرئيس الجزائري لهذه الأخيرة تختلف عن نظرته لحركة التحرير الفلسطينية "فتح" حتى قبل وصوله إلى سدة الحكم، وكان الرئيس بومدين يفرق بين العمل للقضية الفلسطينية على الصعيد الدولي، خاصة على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز، وبين العمل الثوري الذي يتدثر بالسرية والتمويه خاصة في بداياته.

([1]) الشعب، ع 1334، 1967/04/05، ص 04.

([2]) الشعب، ع 1336، 1967/04/07، ص 04.

([3]) محمد غلام الله، «الأسئلة المطروحة أمام الحركات الثورية العربية والإفريقية»، الشعب، ع 1331، 1967/04/01، ص 06.

([4]) الشعب، «الثورة الإفريقية بين الانتصارات والمشاكل»، ع 1303، 1967/02/27، ص 02.

([5]) على محمد علي، «فلسطين المغتصبة أمام ضمير إفريقيا»، الشعب، ع 1330، 1967/03/31، ص 06.

2/التنافس على تمثيل الفلسطينيين في الجزائر

بعد أن باشرت حركة التحرير الفلسطينية "فتح" عملها الثوري غرة 1965، دخلت علاقة الشقيري بالنظام الجزائري مرحلة جديدة، إذ اختلفت الرؤى داخل النظام الجزائري نفسه، بين مؤيد لفتح أو داعم لمنظمة التحرير، فالرئيس بن بلة يرى أن الشقيري يملك وحده الشرعية التي تؤهله لينال الدعم الجزائري؛ باعتباره رئيسا للمنظمة[1].

وقد أدى أمر السلطات الجزائرية حركة فتح بتسليم "مكتب فلسطين" إلى ممثل الشقيري، إلى توتر العلاقات بين فتح ومنظمة التحرير[2]. أما عن تاريخ ذلك فقد جاء في تقرير المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني المنعقد في القاهرة في 31 ماي 1965 أن الجزائر فتحت بالفعل مقرا للمنظمة في الجزائر العاصمة[3].

وبذلك لم تدم الساحة خالية من منافسين لحركة فتح في الجزائر مدة طويلة فبين إعلان قيام حركة فتح غرة 1965 وبين تاريخ فتح مكتب لمنظمة التحرير (الذي تحدث عنه التقرير السابق) مدة يسيرة جدا، وبهذا دخلت منظمة التحرير على الساحة لتنافس فتح في الجزائر على من يمثل الفلسطينيين ويتطلع إلى تحقيق أمالهم بالاستقلال والانعتاق من ربقة الإستدمار، وقد شهدت الأيام التالية لتأسيس حركة فتح سجالا طويلا بين هذه الأخيرة ومنظمة التحرير لم ينفلج صبحه إلا بإزاحة الشقيري من على رأس المنظمة وتولي حركة فتح قيادتها وتلك حلقة جديدة في تاريخ القضية الفلسطينية.

وقد عمل الشقيري منذ انتخابه رئيسا للمنظمة على احتواء كل سبل التمثيل الرسمي للفلسطينيين غير متسامح مع أية تشكيلات موازية أو مكملة، وقد بنى الشقيري نظرته هذه من خوفه على تعدد الأصوات المتحدثة باسم الشعب الفلسطيني وتفرقها متخذا من النموذج

---

[1] منذر عنبتاوي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مصدر سابق، ص53.

[2] يزيد صايغ، الكفاح المسلح، مرجع سابق، ص 170.

[3] منذر عنبتاوي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مصدر سابق، ص49.

الجزائري مثالا يقتدي به، ووفق هذا التصور سعى الشقيري إلى السيطرة في بداية الأمر على كل مكاتب فلسطين بما فيها مكتب فتح في الجزائر[1].

وقد أقدم الرئيس بن بلة على غلق مقر فتح واتهمها بالتخابر مع بريطانيا، وكان مدفوعا في ذلك بأخبار زوده بها سفير مصر بالجزائر[2]، وكانت مصر في تلك الفترة ترى أن حركة فتح أنشئت من قبل التيار "الرجعي" من أجل مواجهة المشروع القومي الناصري، وأن فتح التي رفعت في تلك الفترة شعار "التوريط" أي توريط مصر في حرب مع "إسرائيل"، في الوقت الذي رأى فيه عبد الناصر أن وقت الدخول في مواجهة مباشرة مع الكيان الصهيوني لم يحن بعد[3].

هذه النظرة المصرية لحركة فتح، والتي ترى فيها مخلبا لدى النظام البعثي في سورية يستعمله لتوريط مصر في حرب هي ليست مستعدة لها، وذلك من خلال شن فدائيي فتح عملياتهم انطلاقا من الأراضي المصرية؛ انعكس سلبا على الحركة حتى في الجزائر، وقد حاول النظام المصري تشويه حركة فتح وقطع مصادر تمويلها وهذا ما سعى إليه سفيرها بالجزائر "علي خشبة" والذي حاول استعداء القيادة الجزائرية ضد جماعة عرفات، وقد سار على نفس المضمار سفير الأردن في الجزائر على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول القضية الفلسطينية بين عمان والقاهرة[4].

إلا أن تدخل رئيس البعثة الدبلوماسية في الكويت عثمان سعدي –الذي تربطه علاقة صداقة قديمة مع ياسر عرفات منذ أيام الدراسة في القاهرة–لدى الرئيس الجزائري رفع هذا التجميد وأعاد العلاقات إلى سابق دفئها وإن كانت أكثر سرية لعدم إحراج النظام

---

[1] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 50.

[2] عثمان سعدي، الشروق اليومي، ع 4293،20/02/2014، ص12.

وحسب الرئيس بن بلة فان استقباله لقادة حركة فتح وفتح مكتب لهم بالجزائر، كان ضد رغبة الجامعة العربية وجمال عبد الناصر، اللذين كانا مرتابين من هذه الحركة، وكانت حجة بن بلة في الدفاع عن حركة فتح بأنه لا يستطيع ترك من اتخذ لغة الرصاص عنوانا لتحرير فلسطين «والله إنني أشم في هؤلاء الرجال رائحة زكية لا أشم مثلها في "الرجل الآخر" (ويعني بذلك أحمد الشقيري)» انظر: محمد خليفة، مصدر سابق، ص269.

[3] محمد خليفة، مصدر سابق، ص 270.

[4] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 46.

المصري[1]. وقد أخبر عبد الرحمن الشريف عضو ديوان بن بلة الوسيط محمد مهري (ناظر الشؤون الدينية في وزارة الأوقاف الجزائرية) بأن الرئيس بن بلة لا يرى مانعا من وجود هذا التنظيم غير أنه غير مستعد لمساعدته[2].

ومع ربيع 1965 أصبحت مهمة الممثل غير المعلن لحركة فتح أكثر صعوبة، وأضحى التباين بين الفريقين أكثر وضوحا حتى أن جريدة الشعب نشرت في 08 مارس 1965 إعلانا لمكتب منظمة التحرير يدعو إلى الرجوع إلى موظفيها الثلاثة الذين وردت أسماؤهم في البيان دون سواهم[3]، كما أذاعت منظمة التحرير في 18 جويلية 1965 مشروع نظام الانتخابات لعرضه على الشعب الفلسطيني، ويتألف المجلس الوطني الفلسطيني بموجب هذا القرار من 217 عضوا موزعين حسب مراكز تجمع الفلسطينيين وكان نصيب الجزائر مقعدين لا حظ لأعضاء فتح فيهما[4].

مما حذا بأبي جهاد إلى دق أبواب وزارة الدفاع والعقيد هواري بومدين، وذلك عن طريق وساطة محمد مهري الذي استطاع أن يرتب لقاء بين أبي جهاد وعرفات من جهة ورئيس الأركان الطاهر زبيري من جهة أخرى هذا الأخير استطاع ان يوصل انشغالات قادة فتح لوزير الدفاع هواري بومدين والذي بدوره استجاب لهذه الانشغالات وأمد المقاومة الفلسطينية بعبوات ناسفة ورشاشات وأسلحة خفيفة[5].

في مقابل دعم بن بلة للشقيري ومنظمة التحرير؛ كانت فتح تحظى بدعم وزير الدفاع "هواري بومدين" ورئيس الأركان "الطاهر الزبيري"، اللذين يئسا فعلا من وعود الحكومات العربية ومنظمة التحرير، معتبرين أن خطبهما الرنانة لا تعدو أن تكون "جعجعة طحين"[6]، وقام الزبيري في إطار دعم مجموعة عرفات بأن أعطى الأوامر للنقيب عبد الرحمن بن عطية المسؤول عن مخازن السلاح في الخارج أن يسلمه للقادة الفلسطينيين الجدد، بالإضافة

---

(1) عثمان سعدي، الشروق اليومي، ع 20،2014/02/4293، ص12.

(2) محمد تامالت، مرجع سابق، ص 52.

(3) المرجع نفسه، ص ص51-52.

(4) منذر عنبتاوي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مصدر سابق، ص 66.

(5) محمد مهري، ومضات من دروب الحياة، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص 203.

(6) محمد تامالت، مرجع سابق، ص53.

إلى استقبال سبعة وخمسين متطوعا فلسطينيا في الأكاديمية العسكرية بشرشال[1]، وقد أشار بومدين إلى ذلك بـ «أن الرصاصات الأولى التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة كانت رصاصات جزائرية»[2].

وربما كان لتقديم فتح على منظمة التحرير بعد وصول بومدين إلى سدة الحكم في 19 جوان 1965، أثر في استقالة كل من مدير مكتب منظمة التحرير في الجزائر الدكتور رفعت عودة ونائبه عمر النابلسي منتصف أوت 1965[3]

أما على المستوى الرسمي فقد حافظ هواري بومدين على سياسة خلفه في التعامل مع الشقيري باعتباره ممثل فلسطين الرسمي، وفي هذا الإطار مثل رئيس منظمة التحرير أحمد الشقيري فلسطين كمراقب في مؤتمر وزراء خارجية الدول الأسيوية والإفريقية والذي احتضنته العاصمة الجزائرية بداية شهر نوفمبر 1965[4].

من جهة أخرى استطاع نائب رئيس منظمة التحرير "أحمد سرور" خلال هذه الزيارة الاتصال بوزير التربية والتعليم الجزائري لتأمين توظيف جميع المعلمين الفلسطينيين الذين ذهبوا للجزائر دون سابق تعاقد مع السلطات الجزائرية[5].

كما قامت الصحف الجزائرية الرسمية بتغطية هذه الزيارة، وأعربت عن تأييد الجزائر الكامل للقضية الفلسطينية، كما نقلت حديث الشقيري على صفحاتها، كما خصصت المجاهد مقالا تحدثت فيه عن الزيارة وان الجزائر ستظل تدعم القضية الفلسطينية بكل ما أتيت من قوة وجهد على النطاقين العربي والدولي[6].

---

[1] الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري، تحرير: مصطفى دالع، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص144--145

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء(1965–1978)، دار القصبة، الجزائر، 2008، ص345.

[3] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ،1965، مصدر سابق، ص 70

[4] المصدر نفسه، ص 78.

[5] المصدر نفسه.

[6] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم O.1.11، «صحف الجزائر تعلن التأييد الكامل لشعب فلسطين»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1965/11/05.

وعقب تعيين السلطات الجزائرية للمعلمين الفلسطينيين، تبين أن بعضهم عديمو المستوى، ووصل الأمر بمدير التربية لولاية عنابة ان رفض تعيينات بعض المعلمين الفلسطينيين لأنهم حسبه "لا يفرقون بين النصب والجر"، ورغم الاتهامات التي وجهت إلى بعض إطارات التربية لتوجههم "التغريبي"، إلا أن عبد الرحمن شيبان مستشار وزير التربية آنذاك، يرى أن الكثير من المعلمين المشارقة خاصة المصريين والفلسطينيين كانوا على قدر ضئيل من التكوين، وقد حاولت الوزارة الوصية أن تحدث توازنا بين مصلحة التلاميذ وبين مد يد العون للمعلمين الفلسطينيين[1]، وفي إطار تسوية هذه المشكلة تدخل محمد الصالح يحياوي أحد أبرز مسؤولي حزب جبهة التحرير من أجل إيجاد حل[2]، حيث تم إجراء امتحان لتحديد المستوى تغاضى فيه المشرفون على كثير من الأمور الثانوية، في مقابل التشدد على ما هو أساسي في العملية التعليمية، ورغم رفض البعض لهذا الإجراء إلا أن السلطات الجزائرية دفعت لهم أجور سنة كاملة[3].

وفي 18 نوفمبر 1966 وعلى إثر زيارة وزير الخارجية الجزائري إلى بغداد أصدر الطرفان بيانا مشتركا أكدا فيه دعمهما «التام لنضال الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها طليعة هذا النضال، ويعلن الجانبان وقوفهما بجانب الأردن وسوريا أمام العدوان الصهيوني المستمر عليهما»[4].

ومن جهة أخرى ولمكانة الجزائريين في وجدان الشقيري فقد اغتنم زيارة الرئيس الهواري بومدين إلى القاهرة، فطلب منه السماح للوفد الجزائري بزيارة غزة، وكان الشقيري يريد من خلال هذه الزيارة رفع معنويات المقاتلين الفلسطينيين من خلال لقائهم بالمجاهدين الجزائريين؛ فقد كانت الثورة الجزائرية آنذاك هي القدوة والنموذج بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني[5]، وقد تفقد الشقيري صحبة الوفد الجزائري في 29 نوفمبر 1966 أبناء الشعب

---

(1) محمد تامالت، مرجع سابق، ص ص 36-37.

(2) المرجع نفسه، ص 52.

(3) المرجع نفسه، ص ص 36-37.

(4) وليد أبي مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، رئيس التحرير: برهان الدجاني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1968، ص ص 190-189.

(5) الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، الجزء الأول، ملامح حياة (1929 -1979)، تحرير: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 269.

الفلسطيني وقوات جيش التحرير، وقد ألقى الشاذلي بن جديد في جلسة افتتاح مؤتمر الشباب الفلسطيني بغزة خطابا أكد فيه تضامن الجزائر مع الشعب الفلسطيني[1] فالشقيري طالما اعتبر الثورة الجزائرية أنموذجاً يحتذى به ومثلا لكل حركات التحرر فالذين بددوا أسطورة الجزائر الفرنسية على حد تعبيره «لم يكونوا خطباء الأمم المتحدة وأنا واحد منهم ، ولكنهم كانوا أبطال الحرب التحريرية الجزائرية الذين قدموا أرواحهم للحرية والاستقلال»[(2)].

وقد أصدر الرئيس بومدين إثر هذه الزيارة رفقة نظيره المصري جمال عبد الناصر بيانا في 05 ديسمبر 1966 أكدا فيه حق الشعب الفلسطيني في تحرير بلاده واستعادة أراضيه كما يؤكدان حقه الثابت في تنظيم نضاله وإقامة مؤسساته من خلال جهود منظمة التحرير الفلسطينية ويؤيدان جهودها الهادفة إلى تأكيد الكيان الفلسطيني وتنظيم النضال الشعبي كما أهاب البيان كافة القوى المؤمنة بالعدل والسلام أن تؤيد كفاح الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه الثابتة في أرضه وفي بلاده[(3)].

كما ألقى الرئيس بومدين خطابا في مجلس الأمة المصري أعلن فيه عن ضرورة تأييد منظمة التحرير الفلسطينية وتعبئة الشعب الفلسطيني للدفاع عن كرامة العرب، ومواجهة خطر الصهيونية[(4)].

لم يدم ترأس الشقيري لمنظمة التحرير كثيرا فقد جاءت نكسة 1967 التي أزاحت الشقيري من على رأس المنظمة وكان لسلوك الشقيري السياسي الشخصي وعلاقاته الوثيقة بأنظمة المواجهة المنهزمة، دور في إزاحته وتلاشي الدعم الشعبي من حوله، وفي مقابل ذلك ازدادت شعبية المنظمات الفدائية وعلى رأسها فتح في جميع الأقطار العربية؛ ومنها الجزائر [(5)].

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 5، «زيارة بومدين إلى القاهرة (28 نوفمبر إلى 05 ديسمبر 1966)»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين، 56)، 1966/12/21.

[(2)] أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، مصدر سابق، ص 851.

[(3)]منذر فائق عنبتاوي، الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1966، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، وثيقة رقم282، ص 638.

[(4)] منذر عنبتاوي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مصدر سابق، ص 190.

[(5)]لوري أ. براند، الفلسطينيون في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991، ص60.

وبعد استقالة الشقيري سعى قادة المنظمة إلى جعلها وعاء لجميع التنظيمات الفلسطينية الأخرى، إلا أن القيادة الجزائرية عارضت بناء على تجربتها الثورية ذلك ورأت أن تلتحق كل التنظيمات الفلسطينية الأخرى بحركة فتح، باعتبار نهجها الثوري هو الكفيل بتحرير فلسطين وأن انضواء فتح تحت مظلة منظمة التحرير يعتبر تخل عن أيديولوجيتها باعتبار أن هذه المنظمة غير ثورية[1].

[1] بهجت أبو غربية، من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية (من النكبة إلى الانتفاضة ١٩٤٩-٢٠٠٠)، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص352

وعلى العموم فان وصول الرئيس بومدين إلى سدة الحكم في 19 جوان 1965 لم يغير كثيرا في علاقة الجزائر بمنظمة التحرير على المستوى الرسمي، خاصة في المحافل الدولية مثل حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية حيث كانت السلطات الجزائرية تحاول التعريف بالقضية الفلسطينية من خلال إبراز منظمة التحرير الفلسطيني كممثل للشعب الفلسطيني، كما لم تدخل الجزائر في صراعات الأنظمة العربية فيمن يمثل الفلسطينيين وهذا ما بدا في البيان الجزائري العراقي والجزائري المصري، ولكن في مقابل ذلك كان هناك وجه خفي للمسؤولين الجزائريين وذلك بإيلائهم حركة التحرير الفلسطينية "فتح" اهتمامهم الأكبر باعتبار أن نهج فتح الثوري هو الكفيل وحده بتحرير فلسطين.

أما فترة الرئيس بن بلة فقد حاول فيها التوفيق بين حركة فتح ومنظمة التحرير، وربما تأثير عبد الناصر على الرئيس الجزائري بدا واضحا في غلق هذا الأخير لمقر فتح (باعتباره أول مقر للحركة في العالم) قبل التراجع على ذلك، ثم إقدام بن بلة على تسليم مقر فتح لمنظمة التحرير، مما دفع حركة فتح إلى دق باب وزير الدفاع في محاولة لهم لإيجاد مقعد صدق للحركة في الجزائر.

الكتاب الثاني: دور الجزائر في الحروب العربية "الإسرائيلية"

الفصل الثالث: الجزائر وحرب حزيران 1967

أولا/ بوادر الحرب وموقف الجزائر

ثانيا/ الجزائر وإعلان الحرب

ثالثا/موقف الجزائر من وقف اطلاق النار

الفصل الرابع: دور الجزائر في حرب الاستنزاف (1967-1970)

أولا/الجزائر وسياسة مؤتمرات القمم العربية

ثانيا/القوات الجزائرية على الجبهة المصرية

ثالثا/الجزائر وخيار دعم المقاومة الفلسطينية

رابعا/موقف الجزائر من مشروع روجرز

الفصل الخامس: المشاركة الجزائرية في حرب أكتوبر 1973:

أولا/ الجزائر والاستعداد للحرب

ثانيا/المساهمة الجزائرية في المجهود الحربي

ثالثا/ مساعي الجزائر السياسية والدبلوماسية

رابعا/ دعم الجزائر الاقتصادي والشعبي

الفصل الثالث: الجزائر وحرب جوان 1967

أولا/ بوادر الحرب وموقف الجزائر

ثانيا/ الجزائر وإعلان الحرب

ثالثا/موقف الجزائر من وقف اطلاق النار

الجزائر وحرب جوان 1967:

تفاعلت الجزائر حكومة وشعبا مع أحداث حرب الأيام الستة ساعة بساعة ويوما بيوم منذ بداية التصعيد الصهيوني، وبعد الهجوم الذي شنه هذا الأخير على الأراضي العربية، وعلى الرغم من حداثة استقلال الجزائر وخروجها من ربقة الاستعمار وهي تعاني من أزمات مستعصية، ورغم التحديات التي تواجه دولة في مثل الجزائر، فإنها لم تتنصل عن واجباتها القومية، وهذا ما بدى واضحا خلال حرب جوان 1967 فقد تعاملت مع العدوان كشريك حقيقي في المعركة، وبذلت كل وسعها في سبيل ذلك فجندت كل إمكانياتها لخدمة الحرب، ابتداء من مشاركة القوات المسلحة إلى جانب إخوانهم المصريين، مرورا باستعمال سلاح الحظر، بالإضافة إلى الدعم الاقتصادي والمالي على الرغم من قلة ذات اليد.

أولا/ بوادر الحرب وموقف الجزائر

عرفت الجزائر عقب الإطاحة بحكم بن بلة في 19 جوان 1965 عزلة عربية وإفريقية وعالمية فبن بلة يعتبر موضع الإعزاز العاطفي بالنسبة للسواد الأعظم من شعب الجزائر، ثم هو وجه الثورة الجزائرية في العالم العربي كله، ويمثل البريق المعنوي لثورة الجزائر أمام آسيا وإفريقيا[1].

في أعقاب حركة 19 جوان وفي خطوة من بومدين لفك العزلة المضروبة على الجزائر، كلف كل من قايد أحمد وأحمد طالب الإبراهيمي كمبعوثين لبعض قادة العالم العربي الإسلامي لشرح أسباب إبعاد بن بلة[2]

وعقب زيارة قايد أحمد والإبراهيمي لدول العالم العربي والإسلامي قام الرئيس بومدين بزيارة القاهرة في أواخر نوفمبر 1966 وكان لهذه الزيارة دور في تقريب وجهات النظر بين الجزائر ومصر وذلك بعد الجمود الذي عرفته علاقات البلدين عقب الإطاحة بالرئيس بن بلة[3]، فتحالف النظام المصري مع بن بلة لم يكن سرا من الأسرار، حيث أن الشارع في مصر لم يكد يعرف من شخصيات الجزائر إلا أحمد بن بلة وجميلة بوحيرد أما بومدين فقد كان لغزا حقيقيا لمصر ولغير مصر[4]

وكان الرئيس المصري قد أرسل عقب الإطاحة ببن بلة نائبه الأول المشير عبد الحكيم عامر رفقة محمد حسنين هيكل ليقترح على الرئيس الجزائري استضافة الرئيس بن بلة في مصر، وقد تساءل الرئيس بومدين متعجبا: هل بن بلة مواطن مصري؟ وكيف خطرت هده الفكرة الغريبة على عبد الناصر وهو يعرف جيدا حساسية الجزائريين في هدا الشأن؟[5] وقد كان لرفض بومدين نفور مصري عبرت عنه كتابات صحفية نشرها هيكل في نفس

---

(1) محمد حسنين هيكل، «ليلة طويلة... طويلة في الجزائر»، الأهرام، 1965/06/25.

(2) أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978)، دار القصبة، 2008، ص 293.

(3) لطفي الخولي، 5 يونيو الحقيقة والمستقبل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص621.

(4) محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، الشروق للإعلام والنشر، ط2، الجزائر، 2011، ص100

(5) أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 263.

الأسبوع[1]، على الرغم أن السلطة الجديدة في الجزائر قد استقبلت المشير والوفد المرافق له استقبالا حارا حيث كان في استقباله بالمطار رئيس مجلس الثورة هواري بومدين ووزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة ووزير التربية والتعليم شريف بلقاسم، ونائب رئيس المجلس محمد السعيد، ووزير الصناعة والقوى الكهربائية بشير بومعزة، لينتقل المشير رفقة هواري بومدين من المطار إلى قصر الشعب عبر سيارة مكشوفة تحت تحيات الجماهير المصطفة على حافة الطريق[2]، وكانت الأهرام قد كتبت في يوم 18 جوان أي قبل حركة 19 جوان بيوم واحد أن جزائر بن بلة برغم كل آلام المخاض وعذابه تولد من جديد لتصبح قوة دعم على الجناح الغربي لأرض الأمة العربية، وأنها ستصبح في ظرف عشر سنوات على أكثر تقدير دولة عظمى في إفريقيا، وسوف تصبح نموذجا من أبرز نماذج التقدم الثوري في العالم الثالث كله[3].

وعقب حركة 19 جوان كتب هيكل في الأهرام يوم 25 جوان عقب لقائه المطول مع المسؤولين الجزائريين وعلى رأسهم الرئيس بومدين ووزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، ورئيس الأركان الطاهر الزبيري، أن بعض الذي قيل في تبرير الانقلاب على بن بلة غير قابل للتصديق إطلاقا ويستحيل قبوله، وحسب هيكل فإن العملية "الانقلابية" ستكون هزة لكثير من القوى في العالم، هزة للجماهير، وهزة للشعوب العربية، وهزة على المستوى الآسيوي والإفريقي، وبالنسبة لاختيار توقيت العملية قبيل انعقاد المؤتمر الآسيوي الإفريقي الثاني فهو انفجار وفاجعة بالنسبة لوحدة الثورة الجزائرية[4].

وفي مقابل إصرار بومدين على رفض تسليم بن بلة لمصر بعدما خاب مسعى نائب الرئيس المصري زكريا محي الدين في ذلك[5] حاول الرئيس الجزائري طمأنة الجانب المصري بأن مواقف الجزائر قبل وبعد 19 جوان هي نفسها فالعلاقات بين الجزائر والقاهرة

---

[1] محي الدين عميمور، مع الموسطاش في ذكراه، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2015، ص 81.

[2] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2.22.س، «سفر المشير عامر إلى الجزائر: ضرورة اتصال مباشر وصريح وعلى مستوى اعلى» (دائرة الوثائق، كتابة الدولة)، 1965/06/21.

[3] محمد حسنين هيكل، «ما هو حال الأمة العربية اليوم»، الأهرام، 1965/06/18.

[4] محمد حسنين هيكل، «ليلة طويلة... طويلة في الجزائر»، الأهرام، 1965/06/25.

[5] لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة (شاهد على اغتيال الثورة)، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 92.

حسب بومدين وثيقة فحيث تكون القاهرة تكون الجزائر، وحيث تكون الجزائر تكون القاهرة[1]، وفي خطوة حسن نية زار وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة القاهرة بعد الإطاحة ببن بلة بمدة يسيرة، حيث اجتمع بالرئيس المصري جمال عبد الناصر ووزير خارجيته محمود رياض، وقد تناولت المباحثات بين وزير الخارجية الجزائري ونظيره المصري المسائل التي تهم البلدين وسبل توسيع نطاق التعاون بينهما في إطار "التعاون الأخوي الوطيد" القائم بين البلدين والشعبين في جميع الميادين، كما تناولت المباحثات تنسيق المواقف والسعي الحثيث من أجل تحقيق "أماني" الأمة العربية فيما تصبو إليه لبناء وحدتها وتحرير جميع أجزاء الوطن العربي التي لا تزال تقبع تحت نير الاستعمار؛ وبصفة خاصة تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني[2]

وفي كلمة بومدين أمام مجلس الأمة المصري أثناء زيارته للقاهرة خلال الفترة **(28 نوفمبر إلى 05 ديسمبر 1966)** أكد أن الجزائر ثابتة في مواقفها تجاه الأمة العربية باعتبار كفاحها هو كفاح الأمة وأن إنجازاتها لا تكتمل وحريتها تظل ناقصة واستقلالها يبقى مبتورا ما دام هناك شبر واحد محتلا، كما دعا بومدين الساسة في مصر إلى تنسيق الجهود وتذليل الصعاب في مختلف الميادين[3]، ودعا الطرفان الجزائري والمصري في بيان مشترك إلى دعم منظمة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تحرير بلاده واستعادة أراضيه و إقامة مؤسساته[4] وقد أكد الرئيس بومدين ـ في وقت سابق ـ في 26 أفريل 1966 خلال الكلمة التي ألقاها بمناسبة تخرج فوج من الضباط الفلسطينيين من الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال من أن سياسة الجزائر تجاه القضية الفلسطينية لن تتغير وحسب الرئيس بومدين فإن المعركة مع الصهيونية حتمية، وأن تقدم العالم العربي مرهون

---

(1) لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة (حوار مع بومدين سنوات 1965، 1966، 1974)، دار الهدى، عين مليلة، 2011، ص 128.

(2) مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 0.2.22، «صدور بيان مشترك عقب المحادثات التي أجراها السيد بوتفليقة مع وزير خارجية مصر»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، العلاقات مع البلدان العربية، روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، 14)، 1965/08/22.

(3) مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 5، «زيارة بومدين إلى القاهرة (28 نوفمبر إلى 05 ديسمبر 1966)»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين، 56)، 1966/12/21.

(4) منذر فائق عنبتاوي، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966، وثيقة رقم 282، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، د ت، ص638.

بإيجاد حل للقضية الفلسطينية وطرد الصهيونية التي تمثل حجر عثرة بالنسبة لتقدم الأمة العربية[1] .

وكان من تحسن العلاقات المصرية الجزائرية تنسيق وفدا البلدين في الدورة العاشرة للجنة الدولية للتحرير بالزائير أواخر جانفي 1967 الانسحاب بعد مشاركة سفير "إسرائيل" في الدورة[2].

وعلاوة على العزلة التي عرفتها الجزائر عقب الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة فقد عرف العالم العربي انقساما شديدا بين ما يعرف بالتقدميين والرجعيين و أضحت لغة المزايدات هي اللغة الرائجة بين المتخاصمين، وكانت "الحرب الباردة" العربية و بروز الخلافات العربية العربية إلى السطح وتبادل الأخوة العرب التهم هي السبب في تأجيل المؤتمر الرابع للجامعة العربية المزمع عقده في الجزائر سنة 1966، وكانت الخطابات الرسمية في هذه الفترة تحمل دلالات هذا الشرخ الكبير التي تعرفه الساحة العربية، وفي هذا الإطار دعا الرئيس المصري إلى تأجيل المؤتمر لأسباب قال أن الأمة العربية كلها تعرفها: منها وقوف النظام السعودي ضد الثورة اليمنية ودعوة بورقيبة إلى الصلح مع "إسرائيل"، فضلا على صفقة السلاح التي أبرمتها السلطات السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية[3]، أما أمير الكويت فقد تأسف لإلغاء لقاء الجزائر الذي قال أنه مناسبة لتصفية الأجواء العربية بدل تبادل التهم والمهاترات عبر وسائل الإعلام كما اعتبر العاهل السعودي تأجيل مؤتمر الجزائر ليس في صالح القضية الفلسطينية والعربية و أن الاستمرار في مثل هده اللقاءات العربية سيزيد من قوة التعاون العربي المثمر ووحدة الصف العربي[4]

في مقابل ذلك رفض الملك المغربي في البداية التأجيل ثم ما لبث أن عاد عن ذلك ودعا إلى تأجيله إلى غاية أن يصفو الجو العربي على أن تسعى الدول العربية لعقده في أسرع وقت، ومن جهة أخرى رفض الملك حسين ملك الأردن التأجيل باعتبار أن المؤتمر ابلغ رد

---

[1] وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1968، ص 188.

[2] محمد تامالت، العلاقات الجزائرية "الإسرائيلية"، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2001، ص65

[3] وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مصدر سابق، ص ص36-37.

[4] المصدر نفسه، ص ص 35-36.

عربي منظم وعملي على التحدي الصهيوني، والسبيل الأمثل لمتابعة تنفيذ مختلف جوانب الاستعداد العربي لمجابهة الخطر الصهيوني.

أما الرئيس السوري فقد شن هجوما لاذعا على من سماهم "الحكام الرجعيين" الذين يحاولون حسب قوله «استغلال مؤتمرات القمة من أجل تنفيذ المؤامرات الاستعمارية، وخداع الجماهير العربية بالمواقف المزدوجة والدعايات الكاذبة»[1]

كانت العلاقات السورية الجزائرية في هذه الفترة ودية فالنظام البعثي في سورية قد بارك عملية 19 جوان التي أطاحت بالرئيس بن بلة وشن حملة شعواء عليه واصفا إياه بالطاغية والمتسلط والمنحرف[2] و بعد الإطاحة بأمين الحافظ في سورية ووصول جناح البعث اليساري إلى الحكم في فيفري 1966 متمثلا في مجموعة نور الدين الأتاسي وصلاح جديد ويوسف زغين وإبراهيم ماخوس ، اتجه النظام الجديد إلى التقارب مع الجزائر أكثر وقد لعب الرئيس نور الدين الأتاسي ووزير الخارجية إبراهيم ماخوس دورا في ذلك من خلال علاقاتهم السابقة مع جبهة التحرير الجزائرية فقد سبق لهما أن عملا طبيبين لصالح الجبهة أثناء ثورة التحرير[3] وقد عرفت سنة 1966 زيارات متبادلة بين مسؤولي البلدين، فقد زار الجزائر في الفترة بين 25 و29 ماي 1966 إبراهيم ماخوس نائب رئيس الوزراء السوري و وزير الخارجية حيث التقى الرئيس هواري بومدين ووزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة وكبار المسؤولين الجزائريين الذين أكدوا له وقوف الجزائر دون تحفظ إلى جانب سورية في كل ما تتخذه من إجراءات لإحباط مؤامرات الصهيونية والرجعية والاستعمار[4].

وفي إطار إتمام المشاورات التي بدأها ماخوس زار مستشار الرئيس هواري بومدين جلول الخطيب دمشق في جوان 1966 حاملا رسالة من الرئيس الجزائري إلى نظيره السوري، كما زار وفد عسكري جزائري برئاسة الرائد الهاشمي هجرس مدير التوجيه المعنوي للجيش الجزائري ورئيس المحافظة السياسية سورية، وفي إطار نقل جثمان الأمير عبد القادر فقد زار

---

[1] وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مصدر سابق، ص ص 30-34.

[2] الأهرام، 1965/07/02.

[3] أحمد حمروش، خريف عبد الناصر (قصة ثورة 23 يوليو)، ج 05، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978، ص 92.

[4] سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية (سورية)، 1966، دار الفكر للأبحاث والنشر، بيروت، دت، ص 02.

دمشق في بداية جويلية وفد جزائري رفيع المستوى على رأسه وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة ووزير المجاهدين بوعلام حمودة والسعيد عبيد والعربي الطيبي وصالح بوبنيدر أعضاء مجلس الثورة علاوة على علي كافي سفير الجزائر في بيروت حيث تم استقبال الوفد رسميا وشعبيا في مطار دمشق، و زار الوفد الجزائري حدود المواجهة حيث اطلع عن كثب على استعدادات القوات السورية من أجل خوض معركة التحرير[1]

كما زار وفد من جبهة التحرير على رأسه صالح بوبنيدر دمشق في الفترة الممتدة بين 22 أوت و3 سبتمبر 1966 حيث أجرى محادثات مع حزب البعث العربي الاشتراكي كما استعرض الطرفان واقع القضية الفلسطينية وأكدا مسؤوليتهما تجاه القضية الفلسطينية ودعمها، علاوة على زيارة الخطوط الأمامية في الجبهة الشرقية حيث اطلع على مدى الاستعدادات لخوض المعركة التحريرية[2] وبحث الجانبان سبل إيجاد استراتيجية موحدة للقوى التقدمية في الوطن العربي[3] وعليه زار حزب البعث العربي تلبية لدعوة حزب جبهة التحرير الجزائري العاصمة الجزائرية خلال الفترة من 05 إلى 13 ديسمبر 1966 حيث أكدا الجانبان تطابق وجهات النظر فيما يخص الصراع العربي الصهيوني ودعيا في بلاغ مشترك إلى الاعتماد على حرب التحرير الشعبية باعتبارها السبيل الوحيد لتحرير فلسطين[4]

وعلى إثر الاعتداءات "الإسرائيلية" على سورية في أكتوبر 1966، أبرق الرئيس بومدين إلى نظيره السوري برقية أكد فيها دعم الجزائر المطلق وتأييدها التام لموقف سورية وندد بكل قوة بالاعتداءات والتحرشات التي يقوم بها الكيان الصهيوني بتواطؤ مع الدول الاستعمارية[5] وعلاوة على ذلك فقد أكد وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في بيان مشترك مع نظيره العراقي وقوف الجزائر بجانب سورية ضد الاعتداءات الصهيونية واستعدادها التام لتقديم كل المساعدات في سبيل ذلك[6].

---

(1) سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية (سورية)، 1966، مصدر سابق، ص 11-34.

(2) منذر فائق عنبتاوي، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966، وثيقة رقم 167، مصدر سابق، ص 382.

(3) سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية (سورية)، 1966، مصدر سابق، ص 147-150.

(4) منذر فائق عنبتاوي، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966، وثيقة رقم 299، مصدر سابق، ص 675.

(5) المصدر نفسه، وثيقة رقم 205، مصدر سابق، ص459.

(6) المصدر نفسه، وثيقة رقم 234، مصدر سابق، ص 530.

وبدخول عام 1967 كان الموقف في منطقة الشرق الأوسط هادئا نسبيا، ولم يكن أحد يتوقع أن التصعيد سوف يقفز بحدة حتى يقترب من النقطة الحرجة في منتصف ماي 1967 حيث اندفعت القوات المصرية عبر قناة السويس إلى الشرق لمواجهة التهديدات الصهيونية باحتلال دمشق، فقد بدأت القيادة العسكرية المصرية تحرك قواتها الرئيسية عبر شوارع القاهرة يوم 15 ماي 1967 عقب عودة الفريق محمد فوزي رئيس الأركان المصرية من دمشق، وفي يوم 16 ماي أرسلت مصر رسالة إلى قائد قوات الطوارئ الدولية تطلب منه تجميع قواته وإخلاء مواقعه لتنسحب نهائيا يوم 23 ماي 1967[1] وفي نفس اليوم وربما من باب الدعاية والحرب الإعلامية تم الإعلان عن وصول الأراضي المصرية قوات جزائرية[2] وسودانية وكويتية وأعلنت السلطات المصرية استكمال التعبئة و أن قوات سعودية ستصل لدعمها[3]

أبرق رئيس مجلس الثورة هواري بومدين في نفس اليوم الذي طلبت فيه مصر سحب قوات هيئة الأمم المتحدة من سيناء، برقيتين عاجلتين إلى كل من الرئيسين السوري والمصري[4] ففي رسالته إلى الرئيس السوري أكد بومدين «أن الجزائر المدركة لحقيقة الوجود "الإسرائيلي" وأهدافه و الواعية لمسؤولياتها والمقدرة للنتائج المترتبة عن العدوان "الإسرائيلي" تقف بكل إمكانياتها إلى جانب سوريا الشقيقة»[5] وفي برقيته للرئيس جمال عبد الناصر عبر عن وجود مخطط واسع النطاق لضرب "الثورة العربية" في معاقلها الأمر الذي جعل «الجزائر حكومة وشعبا تقف بكل إمكانياتها المادية والمعنوية إلى جانب الجمهورية العربية المتحدة وسورية وتؤيد الخطوات الثورية التي أقدمتم عليها لنصرة سورية»[6] و أبدى استعداد

---

(1) سليمان المدني، الملف العربي في القرن العشرين، الجزء الرابع، المنارة، بيروت، 1998، ص 591-592.

(2) كانت الجزائر قد قررت التوجه بوحدات عسكرية إلى الشرق الأوسط في ذلك التاريخ ولم تكن وصلت بعد حينئذ. انظر: ايريك رولو وآخرون، "إسرائيل" والعرب الجولة الثالثة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1986، ص 207.

(3) سليمان المدني، مرجع سابق، ص 593.

(4) المجاهد، ع 594، 1967/05/18.

(5) «الجزائر تتابع باهتمام تطور الوضع في الشرق الأوسط»، الشعب، 1370، 1967/05/18، ص01.

(6) المصدر نفسه.

الجزائر الفعلي للمشاركة في أي عمل عربي مشترك يرمي إلى القضاء على المشاريع الصهيونية[1].

كما اعتبرت الجزائر في بيان لها صدر يوم 22 ماي أن أي اعتداء على مصر أو سوريا لن تقف منه موقف المندد بل تعتبر أن أي اعتداء على الدولتين الشقيقتين يعد اعتداء عليها الأمر الذي يحدو بها إلى أن تضع كل إمكانياتها المادية والمعنوية في قلب المعركة انتصارا للكرامة العربية وللحق والعدل الإنسانيين « فالجزائر حكومة وشعبا في هذه المعركة المصيرية ليست بجانب الجمهورية العربية المتحدة وسوريا في موقف المتفرج أو حتى في حالة الصديق المؤازر فحسب؛ بل هي طرف معني يشعر بمسؤولياته شعورا كاملا غير منقوص، ويقف بجانب كل من الشعبين المصري والسوري مهما كانت الظروف ومهما كانت التطورات»[2]

وفي ظل هذه الأجواء المحتقنة وقبل اندلاع الحرب، أوفد مجلس الثورة الجزائري يوم 24 ماي رئيس الأركان الطاهر الزبيري رفقة وفد عسكري رفيع المستوى يضم كل من الأمين العام لهيئة الأركان شريف مهدي والرائدين عبد اللاوي والهاشمي هجرس إلى كل من القاهرة ودمشق[3]، حاملا اقتراحا من الرئيس الجزائري بإرسال قوات جزائرية، وقد لاقى الاقتراح الجزائري ترحيبا من الرئيس المصري ورأى ساسة مصر في هذه المبادرة تعبيرا من ثورة نوفمبر عن فهمها العميق لطبيعة المعركة، فألاف الأميال الفاصلة بين الجزائر وصحراء سيناء لم تمنع قادتها من القيام بواجبها القومي[4].

ويذكر خالد نزار أنه حظر رفقة الوفد الجزائري مناورات عسكرية في العريش بسيناء أشرف عليها عبد الحكيم عامر الذي ناب عن الرئيس جمال عبد الناصر، حيث القى خطابا شديد اللهجة، حتى أن نزار خرج من المناورات وهو على يقين من انتصار مصر[5]

---

(1) المجاهد، ع594، 1967/05/18.

(2) «بيان الوفد الجزائري إلى ندوة الاشتراكيين العرب حول أحداث الشرق الأوسط»، المجاهد، 1967/05/28.

(3) الشعب، ع1374، 1967/05/23. انظر كذلك: الجيش، ع39، جوان 1967، الجزائر، ص08

(4) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 132.

(5) خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، تقديم: علي هارون، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999، ص 89.

كانت مهمة الوفد إجراء مشاورات مع المسؤولين في مصر وسوريا حول الوضع المتأزم في الشرق الأوسط[1]، وكان الرئيس بومدين ـ مستحضرا كل أشكال ومخاطر الصراع القائم ـ، كلف العقيد الطاهر زبيري بدراسة الوضعية السائدة وتشخيص إمكانية المشاركة الجزائرية على هذه الحرب مع السادة المسؤولين المصريين وخاصة ما هو منتظر من الجانب الجزائري من ناحيتي السلاح والعتاد الحربيين[2]، وحسب تعبير الزبيري فإن بومدين طلب منه أيضا أن يتأكد إذا ما كانت المنطقة متجهة إلى الحرب أم أن الأمر مجرد كلام[3].

استقبل جمال عبد الناصر الوفد الجزائري بنوع من الفتور على خلفية الإطاحة ببن بلة الا أن الزبيري تجاوز الدخول في جدال حول أمر قد تم وانتهى مركزا على حديث الساعة، موجها سؤاله إلى الرئيس المصري حول استعدادات مصر للحرب، لقد غلب على اللقاء الجانب العملي واقترح عبد الناصر مشاركة الطائرات الجزائرية إذا اندلعت الحرب حتى إذا اضطر إلى توفير الطيارين المصريين لقيادة طائرات "السوخوي" التي استوردتها الجزائر حديثا من موسكو في حالة عدم استكمال الطيارين الجزائريين تدريباتهم[4]

وعقب هذا اللقاء أدلى الزبيري بتصريح صحفي لوكالة الأنباء الجزائرية في القاهرة في مقر الرئاسة المصرية ذكر فيه أنه جاء خصيصا لمقابلة الرئيس عبد الناصر في ظل التهديدات والتصعيدات "الإسرائيلية"، مؤكدا على أن الجزائر « تقف بكل إمكانياتها المادية والمعنوية إلى جانب الجمهورية العربية المتحدة... وستدخل المعركة بقواتها المسلحة، إيمانا منها بأن المعركة هي معركتها... لنواجه كل التحديات مهما كانت قوتها، ونقاتل حتى النهاية، وحتى النصر»[5]، أما موضوع إذا ما كانت المنطقة متجهة نحو حرب من عدمه فقد أكد الزبيري عقب جولته في مصر أن الحرب مع "إسرائيل" واقعة لا محالة ويجب على العرب الاستعداد

---

(1) وليد أبو مرشد، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1969، ص 331.

(2) Abderrezak Bouhara , Du djebel aux rizières, Éditions Anep, Alger, 2005, P 151.

(3) الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح (مذكرات قائد أركان جزائري)، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص146.

(4) المصدر نفسه، ص ص 148-149.

(5) الجيش، ع39، جوان 1967، الجزائر، ص08

لذلك[1] وقد كان رد الرئيس عبد الناصر أن أيد كلام الزبيري لما يحمل الاقتراح من المعاني بالنسبة لتدعيم وحدة النضال العربي[2]

انتقل الزبيري من مقر الرئاسة المصرية إلى وزارة الدفاع المصرية حيث وجد المشير عبد الحكيم عامر في انتظاره رفقة عدد من الضباط السامين، وتم استعراض أفواج مختلفة من الجيش المصري، وقد جدد المشير طلب دعم الجيش المصري بالطائرات الحربية والغواصات[3]

أما في دمشق فقد استقبل الزبيري من طرف الرئيس الأتاسي ومجموعة من الضباط السامين في مقدمتهم وزير الدفاع حافظ الأسد، وقد قام القادة السوريون بمرافقة الزبيري في جولة للاطلاع على استعداداتهم على خطوط التماس[4] وقد جاء الطلب السوري مماثلا للطلب المصري وهو طائرات السوخوي والغواصات[5]

وفي نفس الأسبوع الذي زار فيه الزبيري مصر وسوريا انعقد بالجزائر الملتقى الاشتراكي العربي الأول في الفترة الممتدة بين 22 و 27 ماي في جو تخيم عليه الحرب وحضرها لأول مرة في تاريخ العرب المعاصر ممثلون لمختلف القوى والتنظيمات السياسية في الدول العربية حيث صرح الرئيس الجزائري بأن بلاده ستقف مع مصر وسورية بلا أي تحفظ[6] كما ألمح وزير الخارجية عند التطرق إلى مشكل تحرير فلسطين أن "الثورة العربية" مهددة من كل جانب وأن الأمة العربية مستهدفة من خلال تقسيم المقسم وتجزئة المجزئ وعليه فإن الجزائر ستضع كل إمكانياتها المادية والمعنوية في المعركة[7]

---

[1] الأهرام، ع 29396، 1967/06/05، ص 05.

[2] وليد أبو مرشد، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص 331

[3] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص150_151

[4] المصدر نفسه، ص156

[5] المصدر نفسه، ص ص153_154

[6] أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 132.

[7] أحمد رضوان شرف الدين، مشروع الأمة الدولة العروبة عند النخبة الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2005/2004، ص 269

ودعت الجزائر المؤتمرين إلى التهديد باستعمال سلاح النفط في المعركة حال نشوبها وذلك بمنع تدفقه إلى الدول الباغية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[1]

عقب زيارة الزبيري للمشرق العربي وبناء على التقرير الذي قدمه عقب عودته أعلنت الجزائر يوم 26 ماي التعبئة العامة ودعت الشعب الجزائري خاصة والشعوب العربية عامة إلى الاستعداد للعمل على القضاء على "المصالح الاستعمارية" في العالم[2]، كما تشكلت في جميع أنحاء التراب الوطني وبمبادرة من حزب جبهة التحرير الوطني لجان يقظة (مليشيا شعبية)[3] كجزء من التعبئة العامة وتأييدا للقضية الفلسطينية ودعما للمشرق العربي في كفاحه ضد الصهيونية، وحسب بيان اللجنة التنفيذية للحزب فإنه قرر تدريب الجماهير الشعبية عسكريا وتنظيم هذه القوات في فروع خاصة، وتنطبق التعبئة بشكل خاص على المنخرطين في الحزب والجنود السابقين والعمال وحركة الشبيبة في جبهة التحرير والطلاب والحركة النسوية[4]

وفي يوم 29 من نفس الشهر ترأس رئيس مجلس الثورة هواري بومدين اجتماعا عالي المستوى بمقر وزارة الدفاع الوطني؛ جمع أعضاء الهيئة التنفيذية، وقادة النواحي العسكرية، وأعضاء أركان الجيش، والمسؤولين الرئيسيين في وزارة الدفاع، فضلا على وزير الشؤون الخارجية[5].

جاءت قرارات هذا الاجتماع تصب في المشاركة الميدانية في جبهات القتال وهذا ما حمله الإعلان الذي تمخض عن هذا الاجتماع وهو مساندة الإخوة العرب في حربهم المتوقعة[6] وإرسال وحدات من الجيش الجزائري إلى مصر لتدعيم الجيوش العربية استعدادا لبدء الحرب

---

[1] «نداء ندوة الاشتراكيين العرب إلى كافة القوى التقدمية والاشتراكية»، المجاهد، 1967/05/28

[2] وليد أبو مرشد، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص 332.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 333.

[4] جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، دار الأبحاث والنشر، بيروت، د ت، ص 101.

[5] الشعب، 1967/05/29.

[6] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص156.

التي أضحت أمرا لا مفر منه ومنذ تلك اللحظة أصبحت الجزائر فعليا طرفا في الحرب العربية "الإسرائيلية" المحتملة[1]

كانت الجزائر تتابع بكل قلق تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط، وبعد رسالة التضامن التي وجهتها لكل من سوريا ومصر في 18 ماي[2]، و منذ وصلت الأنباء عن الحشود "الإسرائيلية" على الحدود السورية واتخاذ قرار سحب قوات الطوارئ الدولية حرص الرئيس المصري على الاتصال بالرئيس الجزائري[3] و في هذا الإطار تشكل وفد من الجمهورية العربية المتحدة يتكون من زكريا محي الدين نائب الرئيس وأمين هويدي وزير الدولة وصبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس عبد الناصر وعبد المنعم رياض رئيس أركان حرب القيادة المشتركة لزيارة كل من الكويت والعراق وسورية والجزائر[4]

تم استقبال زكريا محي الدين في 02 جوان من طرف وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والطاهر الزبيري رئيس هيئة أركان الجيش الجزائري حيث ناقش الطرفان التطورات الأخيرة في المنطقة[5] و في اليوم الموالي تم استقباله من طرف رئيس مجلس الثورة هواري بومدين، حيث تم اطلاعه في مقر وزارة الدفاع على آخر التطورات، عارضا عليه اقتراح عبد الناصر باستطلاع رأي الملك فيصل[6] وموقفه من الأحداث الأخيرة[7] وقد صرح بومدين عقب هذا اللقاء بأن: «الجزائر تؤيد الجمهورية العربية بلا حدود، وان الجزائر

---

[1] شرف الدين، مرجع سابق، ص269.

[2] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين... وذكريات أخرى، موفم للنشر، ط 6، الجزائر، 2011، ص 280-281/ م .. دين، انطباعات، الجزء 03، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 274.

[3] أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 132.

[4] أمين هويدي، الفرص الضائعة (القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992، ص ص 67-70.

[5] «اجتماع هام بين بومدين وزكريا في وزارة الدفاع»، الأهرام، ع 29394، 1967/06/03، ص 01.

[6] كانت العلاقات بين مصر والمملكة السعودية عشية حرب جوان 1967 على درجة كبيرة من التوتر بسبب أحداث اليمن، وفي سياق احتدام التأزم في العلاقات المصرية – السعودية، راحت مصر فضلا على أشكال الهجوم الأخرى؛ تدعم صراحة تحركات السعوديين المناوئين للعائلة الحاكمة في السعودية، داخل البلاد وخارجها، في مقابل ذلك عمدت المملكة السعودية إلى دعم نشاطات المعارضة المصرية الداخلية المناوئة لنظام حكم الرئيس عبد الناصر. انظر: فيصل حوراني، «ملامح العلاقات العربية عشية حرب حزيران (يونيو) 1967»، شؤون فلسطينية، ع 155، جانفي/فيفري 1986، ص 58.

[7] محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة: الانفجار 1967، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990، ص693

تعتبر نفسها طرفا في المعركة القائمة حاليا بين الدول العربية ضد الدول الاستعمارية والصهيونية»[1] .

كان رد الملك فيصل الذي كان متواجدا في لندن أثناء مقابلته السفير الجزائري فيها غير واضح، ولكن المبعوث المصري رغم ذلك عاد من الجزائر بما هو أكثر تحديدا وهو تأكيد الجزائر للمشاركة في ضرب "إسرائيل" وردع خطرها، وأن الفرصة حسب بومدين سانحة لذلك، فضلا على أن الجزائر ستشارك في المعركة بمعظم أسطولها الجوي، حتى إذا استدعى الأمر تفكيك أجنحة الطائرات الجزائرية ونقلها في طائرات النقل الكبيرة، وستكون حسب رأيه في مصر خلال أيام[2]

وبعد زيارة الوفد المصري للجزائر استقبل وزير الشؤون الخارجية عبد العزيز بوتفليقة سفيري كل من مصر وسوريا حيث تم تبادل الآراء حول التطورات الأخيرة التي عرفتها المنطقة وقد أكد بوتفليقة للسفيرين تأييد الجزائر التام[3]، وأعقب ذلك باستدعاء سفراء كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والقائم بأعمال السفارة الفرنسية[4]، ليؤكد لهم تضامن الجزائر الكامل والغير المشروط مع الإخوة الأشقاء في مصر وسوريا [5] كما أبلغ الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة "يوثانت" عن قلق الجزائر البليغ للتطورات الأخيرة في المنطقة[6]، ودعاه إلى اتخاذ "التدابير الحازمة" لمنع "إسرائيل" من القيام بعدوان جديد وإضرام نار تتجاوز حدود المنطقة التي توجد بها و تعرض السلام والأمن العالميين للخطر[7] كما عقد اجتماع مع السفراء العرب المعتمدين في الجزائر الذين أكدوا على تلاحم "الأمة العربية" مشرقها ومغربها من أجل صد العدوان والذود عن "الكرامة العربية"[8]

---

[1] جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 07.

[2] محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة: الانفجار 1967، مصدر سابق، 693_694

[3] «الجزائر تؤكد تضامنها المطلق مع سوريا والج ع م ضد أي عدوان»، الشعب، 1967/05/18. انظر أيضا: الأهرام، ع 29379، 1967/05/19.

[4] وليد أبو مرشد، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص 331.

[5] المجاهد، ع594، 1967/05/18.

[6] المجاهد، ع595، 1967/05/25.

[7] «الجزائر تبلغ ثانت قلقها من نوايا "إسرائيل" العدوانية»، الشعب، ع 1371، 1967/05/19، ص01.

[8] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، وثيقة رقم 195، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 1969، ص 271.

وفي إطار التعبئة العامة قام قادة حزب جبهة التحرير الوطني، باتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية، من أجل إحاطة الجماهير الجزائرية بالتطورات الأخيرة في المنطقة، وحشد الجماهير خلف القرارات التي اتخذتها القيادة السياسية، وقد نصت التعليمات الموجهة إلى أذرع الحزب في جميع ربوع الوطن على:

- زيادة في سعر تذاكر السينما وإصدار طابع خاص لنفس الغرض[1]

- تنظيم حملة تبرع بالدم عبر كافة ربوع الوطن.

- التبرع بيوم أجرة من العمال لصالح الإخوة الفلسطينيين[2].

- وجوب تجنيد الطلبة والعمال، وقدماء المجاهدين، واتحاد النساء، والتنظيمات الشبانية.

- فتح مجال التجنيد الشعبي والسهر على إجراء التدريبات العسكرية للمنخرطين، وتنظيمها في وحدات خاصة

- التعبئة الإعلامية من خلال الصحافة والإذاعة والتلفزيون[3]

وفي إطار التعبئة العامة وجه الرئيس خطابا للأمة من مدينة سيدي بلعباس يوم 03 جوان (أي قبل نشوب الحرب بيومين) جاء فيه: «نحن في الحقيقة بعيدون من الناحية الجغرافية، لكن لنا دور يجب أن نقوم به لا بد أن نقوم به... أن قضية فلسطين قضية كل عربي، وان المعركة معركة الجزائر وليس معركة الفلسطينيين وحدهم»[4] وأضاف أن: «معركتنا القادمة هدفها القضاء على الصهاينة وطرد الأمريكيين والإنجليز من العالم العربي»[5]

ثم وجه الخطاب إلى الجنود الذاهبين إلى جبهة القتال، مذكرا إياهم بأمجاد وبطولات أجدادهم بالأمس القريب، وأنهم يحملون في أنفسهم «مجد الأمير عبد القادر ومجد جيش

---

(1) «بلاغ الأمانة التنفيذية لحزب جبهة التحرير بشأن تحديد التدابير التطبيقية إزاء الموقف الراهن»، المجاهد، 1967/06/04.

(2) الشعب، 1967/06/02.

(3) المجاهد، 1967/06/07.

(4) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، وثيقة رقم 200، مصدر سابق، ص 278. انظر كذلك:
Abderrezak Bouhara , Op. cit, p 159.

(5) الأهرام، ع 29396، 1967/06/05، ص 05.

التحرير، ومجد المليون ونصف مليون شهيد ولا بد أن تشرفوه...أننا نطلب منكم ان تستشهدوا في المعركة أو ترجعوا ظافرين وعلى رأسكم راية النصر حاملين مجد وسمو وتاريخ الشعب ونطلب منكم باسم الأمهات والمجاهدين والشعب والجزائر أما النصر أو الاستشهاد»[1]

وعلى إثر قرار التعبئة اتخذت الحكومة الجزائرية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 05 جوان قرارات استعجالية لمواجهة التزاماتها العسكرية:

–تعبئة الوسائل المادية الضرورية في شكل ميزانية استثنائية، يساهم فيها المواطن حيث تدفع للخزينة العامة خلال هذا الأسبوع.

– يطلب من جميع رجال الاقتصاد بذل مجهود مضاعف من أجل رفع مستوى الإنتاج، مع تقليل مصاريف الاستهلاك التي لا طائل منها.

– دفع الضرائب المتخلفة أو حتى دفعها قبل موعدها إذا أمكن.

– تنظيم حملة تضامن، للسماح للمواطن بالمشاركة في المجهود الحربي.[2]

[1] خطب الرئيس بومدين (19 جوان 1965 – 19 جوان 1970)، ج02، وزارة الإعلام والثقافة، قسنطينة، الجزائر، 1970، ص08.

[2] الشعب، ع1387، 1967/06/07.

ثانيا/ الجزائر وإعلان الحرب:

جاءت حرب 1967 لتثبت أن المشرق العربي لم يعد معزولا عن المغرب العربي في الحركة والمصير المشترك، وأعادت إلى الأذهان ذكريات جهاد المغاربة ومشاركتهم إخوانهم المشارقة في تحرير بيت المقدس والدفاع عن حياضه، وكان مرد ذلك إلى الثورة الجزائرية وإشعاعها وبريقها في المنطقة، فقد حطمت ثورة نوفمبر كل أسوار العزلة وحواجز التفرقة الذي نصبها الاستعمار زمنا طويلا[1].

وعقب الهجوم "الإسرائيلي" المباغت على المطارات المصرية يوم 05 جوان 1967 استجاب الشعب الجزائري منذ اللحظة الأولى استجابة تلقائية، حتى قبل أن تتضح المعالم الرئيسية للعدوان، ودون أن يبذل أي جهد رسمي لتعبئة الجماهير واستنفارها[2] وعاشت الجزائر كلها أجواء الحرب، فمثل 05 جوان 1967 نفس تاريخ 01 نوفمبر 1954[3]، فتمت تعبئة وسائل الإعلام وذلك ببث نشرات مستمرة وأناشيد وطنية طوال اليوم، واحتلت أخبار الحرب الصدارة في الصحافة المكتوبة، وانطلق صوت عيسى مسعودي مدويا كدوي الرعد في الأذان يدعو الجماهير العربية إلى الصمود مذكرا بصالح بوبندير وصوت العرب أيام الثورة[4]

وقد أوقفت محطات الإذاعة الجزائرية منذ تردد أنباء القتال في الشرق الأوسط برامجها وأذاعت بدل ذلك موسيقى عسكرية وأناشيد حماسية تتخللها بين الفينة والأخرى نشرات أنباء عن سير القتال ونداءات للشعب تطلب منه اعتبار نفسه مستنفرا[5]، وقد اجتمع مع

---

(1) أحمد أبو جزر، بلدان المغرب العربي والقضية الفلسطينية (1948-1978) تونس – الجزائر –المغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2014/2013، ص 155.

(2) م.. دين، انطباعات، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 2، الجزائر، 1986، ص 654.

(3) عبد الرزاق بوحارة، «الجزائر ومصر في مواجهة العدوان»، مجلة الجيش، ع 498، جانفي 2005، ص 34.

(4) أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 333.

(5) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 583.

الضربات الأولى التي تلقتها المطارات المصرية عدد من المثقفين تطوعا ودون تدخل من أي سلطات رسمية في مبنى الإذاعة الوطنية لمتابعة التطورات بالتعليقات[1]

كما هاجمت الحشود الغاضبة في اليوم الأول من العدوان المركز الثقافي الأمريكي في العاصمة وحطمته وتلاعبت بمحتوياته ثم أحرقتها منادية " جونسون سفاح"؛ "جونسون سفاح"[2]، ثم توجهت بعد ذلك إلى مركز القنصلية البريطانية والسفارة الأمريكية لكن قوات الأمن المحيطة بالمقرين حالت دون وصول الجماهير الهادرة إليهما[3]، أما في مدينة وهران فقد تمكن المتظاهرون من تحطيم القنصلية الأمريكية والمركز الثقافي الأمريكي[4]، فضلا على مكتب المعلومات الأمريكي على الرغم من الحراسة المشددة التي تقوم على المكتب[5] كما وجهت الإذاعة الجزائرية نداء إلى الشعبين الليبي والمغربي لتدمير القواعد الأمريكية الموجودة على أراضيهما وخاصة قاعدتا النواصد والقنيطرة في المغرب[6]

في نفس اليوم الذي نشبت فيه الحرب ووصول خبر الهجوم "الإسرائيلي" على الجيوش العربية عن طريق ملحق الجزائر العسكري في القاهرة "صالح بوبنيدر"[7] عقد الرئيس هواري بومدين اجتماعا حكوميا طارئا تناول فيه الأوضاع على جبهات القتال[8]، وأعلن أن الجزائر في حالة حرب مع "إسرائيل" وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ في جميع الوحدات العسكرية[9] وأصدر مجلس الوزراء بلاغا حمل القرارات التالية:

– اتخاذ جميع التدابير العملية لتنفيذ التعبئة العامة في كل البلاد.

---

(1) محي الدين عميمور، نظرة في مرآة عاكسة على عتبة الألفية الثالثة، موفم للنشر، الجزائر، 2001، ص154.

(2) أحمد الشقيري، الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء: من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات، الجزء الثاني، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة الكرتونية، 2005، ص23.

(3) المجاهد، ع 371، 1967/06/11

(4) الأهرام، ع 29399، 1967/06/08، ص 03.

(5) اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس من 1967/7/1 إلى 1967/12/31، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ديسمبر 1968ص 551.

(6) الأهرام، ع 29399، 1967/06/08، ص 02.

(7) الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص158

(8) «الجزائر تعتبر نفسها في حالة حرب مع "إسرائيل"»، الشعب، ع1386، 1967/06/06، ص01. انظر كذلك: وليد أبو مرشد، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص 333

(9) الأهرام، ع 29397، 1967/06/06، ص 02.

– تتوجه نحو الجبهة كل الوحدات وكافة الأسلحة وكل العتاد الضروري لتدعيم الكفاح وصد العدوان.

– تخصيص ميزانية حرب لمواجهة كل الاحتمالات ومساعدة البلاد الشقيقة المعتدى عليها.

– أن كل دولة أجنبية تشارك مع "إسرائيل" ضد العرب تعتبر عدوة للجزائر[1]

– إرسال وحدات على جناح السرعة إلى جبهات القتال.

– دعم سلاح الجو المصري بمجموعة من قطع الأسطول الجزائري[2]

– حظر ضخ البترول إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[3].

تصفية المصالح الاقتصادية الاستعمارية وذلك بوضع الشركات البريطانية والأمريكية تحت المراقبة[4].

كان الرئيس الجزائري على اتصال مستمر مع الرئيس عبد الناصر، منذ اليوم الأول للعدوان مباشرة عن طريق الهاتف أو عبر سفير الجزائر في القاهرة[5]، وقد اتصل بومدين بالهاتف بعبد الناصر، ليؤكد له وقوف الجزائر حكومة وشعبا إلى جانب مصر[6] وحسب محمود رياض فإن بومدين اتصل بعبد الناصر في اليوم الأول للعدوان حوالي ثماني مرات وهو في حالة توتر شديد معربا عن رفضه الاقتناع بأن الطيران "الإسرائيلي" نجح في تدمير الأسطول الجوي المصري وهو مرابض في مدرجات المطارات[7].

عاود عبد الناصر الاتصال بالرئيس بومدين ليؤكد له أن مصر أضحت لا تملك أسطولا جويا قادرا على التصدي للعدو، فكان رد بومدين أن ترسل مصر طيارين مصريين لأخذ كل

---

[1] الشعب، ع1386، 19670606.

[2] المجاهد، ع371، 1967/06/11.

[3] الأهرام، ع 29398، 1967/06/07، ص 02.

[4] Abderrezak Bouhara , Op. cit, P 159.

[5] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص282.

[6] الشقيري، الهزيمة الكبرى، ج2، مصدر سابق، ص23

[7] ملايم موسى، الرئيس المرفوعة الهامة: هواري بومدين، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2015، ص 74.

الطائرات الحربية الجزائرية[1] وكان الأسطول الجزائري يضم 80 طائرة من نوع "ميغ – 15" و"ميغ – 17" و"ميغ –21"[2]

وقد انبهر عبد الناصر من موقف بومدين هذا وهذا ما عبر عنه لوزير خارجيته بعد انتهاء المكالمة مع بومدين بقوله: «الإخوة الجزائريون يثبتون مرة أخرى أنهم رجالة أوفياء مخلصين لأمتهم وعروبتهم... في الوقت الذي خفتت فيه أصوات الملوك والأمراء، يرفض بومدين الوقوف في موقع المتفرج... هوما بيتشفو فينا وبومدين يصر على أن المعركة معركته، ووضع جيشه وسلاحه في سبيل القضية»[3]

وفي نفس يوم بداية العدوان "الإسرائيلي" اجتمعت القوات الجزائرية المتوجهة إلى جبهات القتال في ثكنة عسكرية بزرالدة حيث استعرض الرئيس بومدين القوات المستعدة للتوجه لجبهات القتال حيث تم تهيئة وحدة عسكرية مؤلفة من 2500 مقاتل بمعداتهم وأسلحتهم العسكرية وهي النجدة الأولى التابعة للواء الرابع للمشاة المحمولة جوا[4].

كانت قيادة الجيش تحت السلطة المباشرة للرئيس هواري بومدين وزير الدفاع الوطني ونائبه العقيد الطاهر الزبيري، وقد اعتبرت هذه القيادة اللواء الرابع أهم المنابع البشرية والوسائل المادية التي يمكن تطويرها وكان ضباط الناحية الأولى آنذاك على وجه الخصوص الرائد سعيد عبيد ومختار كركب قد أديا دورًا مهما في مخطط (تجميع، تجهيز، تسليح) الوحدات المدعوة للتحرك نحو جبهة السويس، وتجاوبت حينها كل النواحي العسكرية الأخرى، وكذا القطاعات المركزية للجيش، بكل تفهم ووعي لنيل هذه المهمة حتى يتم إنجاحها بفعالية[5].

خطب بومدين في القوات المستعدة للتوجه إلى الجبهة المصرية خطابا ألهب عواطفهم وحماسهم للحرب، وكان بومدين مصحوبا بأعضاء مجلس الثورة والحكومة ورؤساء البعثات

---

(1) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص232.

(2) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 100.

(3) ملايم موسى، مرجع سابق، ص 74.

(4) المرجع نفسه، ص ص 82–83.

(5) Abderrezak Bouhara , Op. cit, P161.

الدبلوماسية العربية المعتمدين في الجزائر[1] قال فيه: «العدو يتحرش بالجيوش العربية، وقد جعلوا "إسرائيل" خنجرا في قلب الأمة العربية... وأنتم مجاهدون في سبيل القضية العربية، ومصر هي التي تحملت عبء الحرب وساعدتنا خلال ثورة التحرير»[2] وأضاف «عندما تتوجهون إلى قلب المعركة التي تدور رحاها على آلاف الأميال، أنكم تتوجهون إلى قطعة من أرضكم سلبها الصهاينة... ستدافعون عن فكرة سامية ألا وهي القضاء على قاعدة الاستعمار وعلى خنجر في قلب الأمة العربية »[3].

كان وقع كلمات الرئيس هواري بومدين "النصر أو الموت" غداة مغادرة اللواء أرض الوطن محفورة في قلب كل جندي، وكانوا على ثقة بنبل وأهمية المهمة المنوطة بهم، ومدى اعتماد وطنهم والسلطات العلياء للبلاد عليهم وثقتها بهم[4].

اتخذ الجيش جميع الإجراءات والاستعدادات لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء للمشاركة الفعلية في أرض المعركة حيث تم إرسال وحدات من المشاة إلى ارض المعركة على متن طائرات نقل تكتيكية عسكرية، كما تم إرسال وحدات المدفعية ووحدات مدرعة عبر سفن تجارية جزائرية لتلتحق بخطوط المجابهة على الأراضي المصرية[5].

تحركت القوات الجزائرية تحت قيادة عبد الرزاق بوحارة الذي استدعي من باريس التي يشتغل فيها عضوا في المكتب العسكري التابع للملحق العسكري خصيصا لقيادة القوات الجزائرية باعتباره حسب الزبيري أحد الضباط الميدانيين من غير الضباط الفارين من الجيش الفرنسي[6]

ويقدر خالد نزار القوات الجزائرية المشاركة على الجبهة بأنها تتكون من ثلاث فرق مشاة متحركة، الأولى بقيادة الرائد عبد القادر عبد اللاوي، والثانية كانت تحت إمرة خالد نزار، أما

---

[1] «بومدين يودع الطلائع الأولى»، الشعب، ع1386، 1967/06/06، ص01.

[2] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص159

[3] خطب الرئيس بومدين، ج 02، مصدر سابق، ص 08

[4] Abderrezak Bouhara , Op. cit, P 168.

[5] عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 34.

[6] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص161-162

الثالثة فكانت تحت قيادة الرائد محمد علاق[1] تحركت القوات الجزائرية تحت هتافات الشعب وزغاريد النساء الذين اجتمعوا واحتشدوا على جنبات الطرقات في تراص مبهر في كل قرية أو مدينة مرت عليها القوات لتحيتهم والدعاء لهم بالنصر[2]، وكان وزير الشؤون الخارجية عبد العزيز بوتفليقة قد نسق مع السلطات الليبية عن طريق سفيرها في الجزائر شمس الدين العربي لتسهيل مرور القوات الجزائرية فوق التراب الليبي[3] وقد وصلت أولى طلائع القوات الجزائرية إلى الأراضي المصرية يوم 06 جوان حيث توجهت فورا إلى الجبهة للاشتراك في المعركة، وكان من المقرر أن تصل القوات الجزائرية يوم 07 جوان بالطريق البري وكانت وقت بدء العدوان "الإسرائيلي" قد وصلت إلى طرابلس وبدلا من مواصلة التحرك بناقلات الجنود قامت الطائرات المصرية بنقلها فورا إلى مصر[4]

وبالموازاة مع انطلاق القوات البرية إلى جبهات القتال يوم 06 جوان أقلع في نفس اليوم صوب القواعد الجوية المصرية سرب من طائرات الميغ 21[5] يتشكل من 11 طائرة بقيادة طيارين جزائريين لم يستكملوا بعد تدريباتهم لتحط في أحد المطارات المصرية التي لم تكن قد استهدفت[6]

وهو ما فاجأ القادة الصهاينة أنفسهم حتى أن وزير الدفاع "الإسرائيلي" "موشي ديان" صرح: «لم أكن أعلم ان الجزائر سترسل طائرات من طراز ميج إلى مصر وهو ما فعلته»[7] وقد خص عبد الناصر في عرض حديثه في خطابه للأمة يوم 06 جوان 1967 إلى هذا

---

[1] خالد نزار، على الجبهة المصرية (اللواء الثاني الجزائري المحمول 1968-1969)، ترجمة: مصطفى فرحات وموسى أشرشور، منشورات ألفا، 2010، ص35.

[2] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 160.

[3] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 67

[4] جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية -الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 583.

[5] وقد اضطرت طائرتين للنزول على الحدود الجزائرية التونسية لأسباب تقنية ربما كان ذلك نتيجة تحضير سيء أو تسرع انظر: خالد نزار، على الجبهة، مصدر سابق، ص36.

[6] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص159

[7] الأهرام، ع 29404، 1973/06/13، ص 01.

الدعم الجزائري بقوله «لقد أعطى الشعب الجزائري وقائده الكبير هواري بومدين بغير تحفظات وبغير حساب للمعركة»[1].

قرر الرئيس بومدين إيفاد وزير الخارجية إلى القاهرة وهكذا توجه عبد العزيز بوتفليقة يوم 07 جوان على متن طائرة خاصة إلى القاهرة (ووفقا لمحمود رياض فإن بوتفليقة يعتبر أول مسؤول عربي يتوجه إلى مصر أثناء العدوان الصهيوني)[2] ليبلغ السلطات المصرية بأن الجزائر ترى عدم قبول وقف إطلاق النار، وتضع كافة إمكانياتها في خدمة مصر، وليطلب من السلطات المصرية إفادة طيارين[3] ليعودوا معه على نفس الطائرة للإقلاع بكل ما يمكن توفيره من الطائرات الجزائرية في ظل غياب العدد الكافي من الطيارين الجزائريين المدربين[4]، وقد اضطرت الجزائر إلى سحب طلابها الذين يتلقون تدريبا في المعاهد العسكرية في أوروبا الشرقية[5] فضلا على استدعاء الطلبة الجزائريين الذين يدرسون في كوبا لكي ينظموا للمتطوعين[6] وقد تزامن توجه بوتفليقة إلى القاهرة إقلاع سرب من طائرات ميغ 21 النفاثة متوجها إلى جبهات القتال حسبما نقلت رويتر عن وكالة الصحافة الجزائرية كما نقلت عن راديو الجزائر أن سربا جديدا من طائرات الميغ قد وصل في نفس اليوم إلى أحد المطارات المصرية للاشتراك في المعركة ضد "إسرائيل"[7].

---

[1] الشعب 1967/06/11. انظر كذلك: الأهرام، ع 29401، 1967/06/10، ص 01.

[2] ملايم موسى، مرجع سابق، ص 74.

[3] بعد تحطم المقاتلات المصرية وهي رابضة في المطارات، هرب قائد سلاح الطيران المصري حسني مبارك 06 طائرات مقنبلة من نوع تيبولاف 116 إلى الجزائر لكي تكون في منأى من القصف. انظر: أول أمين عام لرئاسة الأركان في الجزائر الشريف مهدي لـ "الخبر"، جريدة الخبر، ع6601، 20-01-2012، ص21

[4] محمود رياض، مذكرات محمود رياض (1948-1978): البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، بيروت، 1992، ص 69. انظر كذلك: محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص282-283. انظر كذلك: م.. دين، انطباعات، الجزء 03، مصدر سابق، ص 276.

[5] وليد أبو مرشد، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص 334.

[6] الأهرام، ع29406، 1967/06/15، ص 02.

[7] جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية -الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 584، 586.

اجتمع بوتفليقة مع الرئيس عبد الناصر لمدة ثلاث ساعات حيث شرح له وجهة النظر الجزائرية بعدم قبول وقف إطلاق النار وضرورة مواصلة القتال[1] وناقش معه خطة الرئيس بومدين بخصوص تحريك القوات الجزائرية إلى جبهة القتال عبر الأراضي الليبية ووجوب التنسيق بين المخابرات المصرية والجزائرية لتفادي استهدافها من طرف الطيران "الإسرائيلي"[2] وكان 1500 جندي جزائري قد وصلوا بالفعل قبل وصول بوتفليقة بيوم لمصر[3] ووضعوا تحت تصرف القيادة العسكرية المصرية التي كانت تتجرع نتائج الهزيمة المخيبة[4]، وحسب بوحارة فإن استقبال القوات الجزائرية من طرف القيادة المصرية شابته بعض الصعوبات لأن مراكز الإيواء كانت محجوزة من طرف وحدات الطوارئ في مناطق مدمرة بينما يتم إعادة تكوينها وهيكلتها وتأمين النقاط الاستراتيجية المهددة دوما من طرف العدو[5]، ورغم الصعوبات التي اعترضت إيواء القوات الجزائرية التي هي أصلا منهكة من وعثاء السفر، فقد قامت القيادة المصرية بدفع المفرزة الثانية من القوات الجزائرية التي وصلت التراب المصري يوم 08 جوان مباشرة إلى الجبهة لتقف جنبا إلى جنب مع القوات المصرية[6].

كما اتصل في نفس اليوم سفير الجزائر في القاهرة بوزير الخارجية المصري حيث أبلغه أن سربا من الطائرات الجزائرية في طريقها إلى القواعد الجوية المصرية[7]، بقيادة الطيارين المصريين[8] الذين صاحبوا بوتفليقة أثناء عودته من القاهرة[9] حيث أقلعوا بخمسة عشر طائرة من طراز (ميغ 21)[10] وقد استطاع أحد الطيارين المصريين الوصول بطائرة جزائرية

---

(1) اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس من 1967/7/1 إلى 1967/12/31، مصدر سابق، ص 583.

(2) ملايم موسى، مرجع سابق، ص 74-75.

(3) الأهرام، ع 29398، 1967/06/07، ص 04.

(4) م.. دين، انطباعات، الجزء 03، مصدر سابق، ص 278.

(5) Abderrezak Bouhara , Op. cit, P 167 .

(6) اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس من 1967/7/1 إلى 1967/12/31، مصدر سابق، 1967 ص 583.

(7) محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص 283.

(8) غضب طيار جزائري على نظيره المصري الذي كان ضمن الطيارين المصريين الذين جاؤوا لقيادة الطائرات الجزائرية المتوجهة إلى ساحات القتال وذلك بعدما تساءل الطيار المصري عن إمكانية وجود فرصة للتفسح ومشاهدة العاصمة الجزائرية في وقت كانت كل دقيقة لها أثرها في تغيير كفة الحرب. انظر: أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 233.

(9) محمود رياض، مصدر سابق، ص 69.

(10) خالد نزار، على الجبهة، مصدر سابق ص 36.

من نوع ميغ إلى تل أبيب والتحليق بسمائها[1]، كما أرسلت الجزائر بالإضافة إلى مقاتلات الميغ بمختلف أنواعها 12 قاذفة من نوع "ألوشين 28" [2]

عاود السفير الاتصال مرة أخرى بالوزير ليبلغه رسالة من بومدين تقول بأن الجزائر على استعداد لإرسال المزيد من الطائرات[3] كما بعث الرئيس عبد الناصر في نفس اليوم رسالة إلى الرئيس بومدين ويدعوه إلى الوصول إلى موقف عربي موحد[4] كما أرسل في نفس اليوم

---

[1] م.. دين، انطباعات، الجزء 03، مصدر سابق، ص 279.

[2] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 66

[3] لقد اختلفت الروايات في عدد المقاتلات الجزائرية التي حطت في المطارات المصرية، فخالد نزار يتحدث عن انطلاق سربين (ميغ 17) بقيادة طيارين جزائريين، فضلا على خمسة عشر طائرة من طراز (ميغ 21) بقيادة طيارين مصريين، وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط ان عدد الطائرات التي أقلعت يوم 05 جوان نحو القاهرة كان 48 طائرة من نوع ميغ وهو نفس الخبر الذي نسبته وكالة الصحافة الجزائرية إلى مصدر في طرابلس ان 48 طائرة ميغ جزائرية مقاتلة قد عبرت فوق الأجواء الليبية في طريقها إلى ميدان المعركة، وهذا ما ذهب إليه الشقيري فقد ذكر ان 48 مقاتلة جزائرية من طراز ميج تشق طريقها في الأجواء العربية فوق تونس وليبيا، ووصلت إلى مهابطها في الميدان، على أرض الجمهورية العربية المتحدة، وأضاف انه في اليوم السابع أقلعت أسرابا جوية جزائرية من طراز ميج 21 للاشتراك في المعركة، أما محمد تامالت فقد نقل على العقيد محمد الطاهر بوزغوب _ أحد قادة الأسراب المتوجهة لمصر_ أن العدد الإجمالي للطائرات المتوجهة لمصر كان 41 طائرة (14 ميغ17، و15 ميغ 21، و12 قاذفة ألوشين 28)، ومن جهة ذكر أحمد حمروش ان عدد الطائرات الجزائرية التي وصلت إلى الأراضي المصرية قد بلغ 50 طائرة شارك بعضها في القتال

مقابل كل ذلك ذكر الشريف مهدي "الأمين العام لهيئة الأركان الجزائرية يومئذ" رقما مخالفا للأرقام السابقة، حيث ذكر أن الجزائر شاركت بـ 20 طائرة ممثلة في سربين من الطائرات سرب (ميغ 17)، وسرب (ميغ21)، وكل سرب يضم عشر طائرات.

ربما يعود اختلاف أرقام عدد الطائرات التي حطت بمطارات مصر إلى ان كثير من الأرقام ربما ذكرت من باب الدعاية والحرب الإعلامية علاوة على الخلط بين عدد الطائرات المشاركة في حرب 1967 وحرب الاستنزاف وحرب 1973، فالشريف مهدي يذكر ان عدد الطائرات التي أرسلت في حرب 1973 كان 48 طائرة. انظر:

«أول أمين عام لرئاسة الأركان في الجزائر الشريف مهدي لـ "الخبر"»، جريدة الخب، ع6601، 20-01-2012، ص21.

خالد نزار، على الجبهة، مصدر سابق ص 36.

أحمد أبو جزر، مرجع سابق، ص 159.

جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية -الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 583.

محمد تامالت، مرجع سابق، ص 66

أحمد الشقيري، الهزيمة الكبرى، ج2، مصدر سابق، ص 23-24.

أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 167.

محمود رياض، مصدر سابق، ص73

[4] الأهرام، ع 29400، 1967/06/09، ص 01.

رسالة إلى الرئيس بومدين أحاطه علما فيها بالتدخل الأمريكي البريطاني ومساندتهما لإسرائيل، ودعا إلى ضرورة بلورة موقف عربي موحد[1].

وقد استمرت القوات الجزائرية بالتوجه لليوم الثالث على التوالي ففي 09 جوان عبرت أكثر من مئة سيارة شحن محملة بالجنود الجزائريين التراب التونسي في طريقها إلى جبهات القتال[2].

كما أرسلت الجزائر باخرة محملة بالأسلحة والذخائر الحربية ومواد التموين الضرورية للحرب، نقلت على متنها 03 فيالق و30 دبابة[3] من طراز "تي 54" ومحركات آلية من نوع "SU100" وأليات مدرعة لكن وصول القوات والعتاد الجزائري كان متأخرا فقد وضعت الحرب أوزارها وقررت مصر وقف إطلاق النار[4]، وبالرغم من نهاية المواجهات سريعا إلا أن الجزائر أرسلت بالكتيبة المدرعة الثامنة أقوى كتائب الجيش الجزائري[5] كما صرحت مصادر أمريكية أن الاتحاد السوفياتي شحن 50 طائرة نفاثة إلى الجزائر ومصر منذ وقف إطلاق النار وأن جزء من الطائرات التي أرسلت إلى الجزائر أعيد شحنها إلى مصر[6] وكانت مصادر جزائرية أعلنت بعد وقف إطلاق النار عن وصول طائرات حربية سوفياتية إلى الجزائر[7].

وقد أبرق الرئيس الأمريكي إلى سفيره بالجزائر احتجاجه على المساعدات الجزائرية للقاهرة، و أثناء اللقاء الذي جمع الرئيس الجزائري بالسفير الأمريكي قال هذا الأخير «كلفني الرئيس الأمريكي أن أنقل إليكم بأن حكومته لا تنظر بعين الارتياح إلى إرسال الجزائر لطائرات حربية لعبد الناصر»، فأجابه الرئيس هواري بومدين قائلا «أولا: انتهى ذلك الزمن

---

(1) الأهرام، ع 29398، 1967/06/07، ص 01.

(2) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص586، 587.

(3) الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 160

(4) خالد نزار، على الجبهة، مصدر سابق، ص36

(5) محمد تامالت، مرجع سابق، ص67

(6) الأهرام، ع 29407، 1967/06/16، ص 01.

(7) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 589.

الذي كانت فيه أمريكا تأمر والبلدان الصغيرة تطيع؛ وثانيا: انتهى وقت المكالمة»[1]، كما شكت "إسرائيل" في رسالة بعثتها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة "يوثانت" مشاركة القوات الجزائرية إلى جانب القوات المصرية، واعتبرت ذلك أمرا خطيرا[2]

أما بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الجزائري الخاص بالمقاطعة للدول المشاركة من قريب أو بعيد في عدوان حزيران فقد اتخذت الجزائر قرارات صارمة في هذا المجال، وفي هذا الإطار وبعد أن اتضح أن الطائرات البريطانية والأمريكية شاركت في العدوان وهذا ما ذكره الملك حسين[3]، وأكده الرئيس المصري في رسالة إلى الرئيس بومدين[4]، اتخذت الجزائر قرارها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[5].

وكانت هذه الأخيرة والتزاما منها بمصير "إسرائيل" وتمسكها بالسياسة الغربية التقليدية تجاه المنطقة وتحمسها إلى تشكيل قوة بحرية دولية لفتح ممرات تيران بقوة السلاح؛ قد أرسلت في 30 جوان 1967 حاملة الطائرات "فكتوريوس" والمدمرة "ريل" للمرابطة في البحر الأبيض المتوسط، وحاملة الطائرات "هيرمس" للمرابطة في البحر الأحمر على مقربة من شبه جزيرة سيناء[6] كما أذاعت دمشق تسجيلا من طيار إسرائيلي أسقطته المقاتلات السورية أعلن فيه أن 17 طائرة فولكان بريطانية قد انتقلت من قاعدة "أكرونيري" البريطانية في قبرص إلى "إسرائيل" قبل العدوان بعشرة أيام بهدف ضرب القواعد المصرية والسورية.[7]

---

(1) خالد الراوي، موقف الجزائر من قضايا المشرق العربي (1962-1978)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الأنبار، العراق، 2016، ص159.

(2) أحمد أبو جزر، مرجع سابق، ص 160.

(3) أذاعت "إسرائيل" اتصالا هاتفيا أجراه الرئيس عبد الناصر مع الملك حسين يوم 06 جوان اتفقا فيه الطرفان على توجيه الاتهام لأمريكا، وكان السفير السوفيتي قد أخبر جمال عبد الناصر ان كوسجين قد تلقى رسالة من الرئيس الأمريكي جونسون ذكر فيها ان طائرتين أمريكيتين اضطرتا للمرور فوق المواقع المصرية لإنقاذ الباخرة الأمريكية "ليبرتي" التي هاجمها "الإسرائيليون"، انظر: أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 162-163.

(4) الأهرام، ع 29398، 1967/06/07، ص 01.

(5) اتخذت منظمة الوحدة الإفريقية قرارا بقطع العلاقات مع بريطانيا بسبب دعم بريطانيا لنظام روديسيا العنصري (لتصبح زيمباوي فيما بعد)، وقد التزمت الجزائر بهذا القرار قبل سنتين من اندلاع حرب حزيران. انظر: عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 34.

(6) حسين عويضة، «دور الطيران في حربي حزيران 1967 وتشرين الأول 1973»، شؤون فلسطينية، ع 46، جوان 1975، ص 114.

(7) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 163.

من جهة أخرى أصدرت السلطات الجزائرية قرارات تمنع تصدير كل السلع إلى الولايات المتحدة وبريطانيا فورا[1] و أوقفت شحن جميع البضائع إليهما و ألغت جميع العلاقات الاقتصادية والتجارية وعقود التصدير والاستيراد معهما[2] وقد اختار بومدين أن يقطع علاقاته مع الولايات المتحدة على طريقته الخاصة وذلك عندما اتصل سفير الجزائر بالقاهرة الأخضر الإبراهيمي بالرئاسة في الجزائر ليبلغ بأن مصر قررت قطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية احتجاجا على دعمها الكامل لإسرائيل في عدوانها[3]، فأصدر تعليمات بأن يخطر السفير الأمريكي في الجزائر بقطع العلاقات الجزائرية مع واشنطن في نفس اليوم والدقيقة التي يبلغ فيها السفير الأمريكي في القاهرة[4]

كما أقدمت السلطات الجزائرية بوضع ثلاثة شركات هولندية تحت رقابة الدولة بعد إرسال هولندا لشحنات من الأسلحة لإسرائيل[5] وقد قامت السلطات الجزائرية بتشميع كل من شركة "شل" و "م" و "س ب ا" للبترول بالإضافة إلى شركة "يونسيلاير" للزيت والصابون وهي شركات ذات رأسمال هولندي بنسبة 90 بالمئة وذلك بعد أن استدعت مديري هذه الشركات وأبلغتهم بالقرار يوم 10 جوان[6]، كما قامت كل من سوريا والعراق والسودان بقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أما لبنان فقد هبط علاقاته إلى مستوى المفوضية[7]

---

(1) الأهرام، ع 29399، 1967/06/08، ص 01.

(2) وكانت الجزائر قد باعت لبريطانيا سنة 1966 ما قيمته 23 مليون جنيه إسترليني من البضائع بما في ذلك 11 ملايين جنيه من البترول و07 ملايين جنيه غاز علاوة على الصادرات الأخرى من الحمضيات والحديد الخام، فيما بلغت الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية في نفس السنة ما قيمته ثلاثة ملايين دولار انظر: جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 584، 592.

(3) وقد اتخذت الجزائر قرارها بقطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تضامنا مع مصر، وفي نفس اليوم والساعة الذي طلب فيها جمال عبد الناصر من الملك حسين عدم قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، انظر: م.. دين، انطباعات، الجزء 03، مصدر سابق، ص 276.

(4) محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، مصدر سابق، ص128

(5) الأهرام، ع 29403، 1967/06/12، ص 01.

(6) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 588.

(7) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص176.

كما حظرت الجزائر تصدير النفط لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ووجه راديو الجزائر مناشدة إلى كل من ليبيا والسعودية أن تحذوا حذوها في ذلك[1] وقال الراديو الجزائري أن بترول العرب أصبح محرما على بريطانيا و أمريكا و أن العرب سيقضون على المصالح الضخمة للدولتين في البلاد العربية كما أعلنت الحكومة الجزائرية في بيان أذاعته من راديو الجزائر أن جميع شركات النفط الأمريكية والبريطانية العاملة في الجزائر والبالغ عددها أربعة عشر شركة وضعت تحت إشراف الدولة[2] كما منعت سفن "دول الأعداء" وعلى رأسها السفن الأمريكية والبريطانية من الرسو في الموانئ الجزائرية[3] وقد منعت السلطات الجزائرية في 14 جوان سفينتين أمريكيتين محملة بالمواد الغذائية موجهة للجزائر من الرسو في الموانئ الجزائرية[4] ومنعت سفينة الغاز البريطانية "فرانس" من الرسو في ميناء أرزيو[5]

وكانت الولايات المتحدة قد حاولت الضغط على الجزائر من خلال صفقة استيراد 200 ألف طن من القمح، فألغت الجزائر الصفقة بحجة رفض ربط الصفقات التجارية بالمواقف السياسية[6] على الرغم من التسهيلات التي تضمنتها هذه الصفقة من خلال طول مدة التسديد ونسبة الفوائد المنخفضة[7]، وكانت السلطات الجزائرية قد أبرمت في ماي 1967 اتفاقات مع وكالات أمريكية من أجل توريد المؤن والأغذية من الولايات المتحدة الأمريكية[8]

كما أعلنت الحكومة الجزائرية في 23 جوان عن حملة مقاطعة ضمت حوالي 100 من الشخصيات الفرنسية المعروفة في ميادين السياسة والفن والأدب بحجة مناصرتهم

---

(1) أحمد الشقيري، الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء، ج 2، مصدر سابق، ص 23.

(2) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 584–588.

(3) الأهرام، ع 29400، 1967/06/09، ص 01.

(4) اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس، من 1967/7/1 إلى 1967/12/31، مصدر سابق، ص 638.

(5) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 589.

(6) المجاهد، 1967/06/10.

(7) مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم Y.4.27، «حول تمويل الجزائر بالقمح الأمريكي»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين)، 1967/04/06.

(8) اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس من 1967/7/1 إلى 1967/12/31، مصدر سابق، ص 698.

للصهيونية، وضمت القائمة التي نشرتها جريدة المجاهد أسماء جميع السياسيين الفرنسيين تقريبا باستثناء الذين ينتمون إلى الحزب الديغولي والحزب الشيوعي فضلا على عشرات من الصحف الفرنسية والسويسرية، ومن بين الأشخاص الذين وردت أسماؤهم جي موليه، وبيير منديس فرانس وهما من رؤساء الوزراء السابقين، وفرانسوا ميتران الزعيم اليساري[1]

أما على الجبهة السورية، فبعد تأكد بومدين أن الجيش المصري أضحى ليس في مقدوره رد العدوان بعد فقدانه في اليوم الأول من الحرب لمعظم قواته، اتصل بومدين في اليوم الثالث من الحرب بالرئيس السوري نور الدين الأتاسي، وطلب منه سرعة توجيه ضربة جوية للمطارات والممرات والقواعد العسكرية والمنشآت الحيوية وتدمير المصانع الكيمائية، و إنبنت خطة بومدين على أن تدمير الممرات والمطارات "الإسرائيلية" يحول دون هبوط المقاتلات "الإسرائيلية" والتزود بالوقود مما يشل حركتها وبالتالي يعود جانب مهم من جوانب توازن القوى بعد أن ينكشف الغطاء الجوي للجيش الصهيوني، مثلما حل بالجيش المصري، وقد اقترح الرئيس الجزائري مشاركة سلاح الجو الجزائري بكافة تشكيلاته في تنفيذ الخطة على أن توفر سورية استخدام مطاراتها في ظل استحالة انطلاق الطائرات الجزائرية من مطاراتها التي تبعد ألاف الكيلومترات عن ساحات القتال وفي ظل تحطم المطارات المصرية[2].

في ظل هذه الظروف كانت الصحافة العربية تحاول إخفاء أخبار الهزيمة على شعوبها، وقد نشرت الصحف الجزائرية صبيحة 09 جوان أن الأمور على جبهات القتال سارة، وأن الوضع العسكري ممتاز وقد اتخذت الجزائر في سبيل هذه الغاية حظر دخول الصحف الغربية للبلاد بحجة أنها صحفة مغرضة تسعى إلى زرع البلبلة والإحباط في نفوس الجزائريين[3]، كما طلبت الإذاعة الجزائرية من المستمعين ألا يستمعوا أو يصدقوا ما تبثه وكالات الأنباء ومحطات الإذاعة الأجنبية[4]

---

(1) الأهرام، ع 29415، 1967/06/24.

(2) ملايم موسى، مرجع سابق، ص 78-80.

(3) شرف الدين، مرجع سابق، ص 270

(4) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 232.

رغم هذا الحظر ومحاولة الصحف العربية إخفاء خبر النكسة إلا أن الأخبار تواترت حتى أصبح من المستحيل إخفائها، وفي غمرة هذه الصدمة خرجت جماهير الشعب الجزائري تهيج غضبا و أضحى كف غضبها غير ممكن، حيث اجتمعت الجماهير في 10 جوان بنهج عميروش[1]، ثم توجهوا نحو وزارة الدفاع مرددين شعارات "نريد الحرب... نريد السلاح"[2] وبعد طول انتظار خطب فيهم الرئيس هواري بومدين ليشرح لهم أن المشاركة في الحرب تستدعي تحضيرا و إعدادا مسبقين، فضلا على ضرورة توفر وسائل مادية كبيرة، وذلك لكون ميدان القتال موجود على بعد آلاف الكيلومترات، ودعا المتظاهرين للعودة إلى منازلهم، بعد أن طمأنهم بأن القيادة الجزائرية ستتخذ الإجراءات اللازمة في هذا الجانب[3] .

كما قامت مظاهرات صاخبة في جامعة الجزائر، دعا فيها الطلبة إلى عدم توقيف القتال منددين بالتواطؤ الغربي مع "إسرائيل"، ورفعت أثناءها شعارات بالموت لعبد الناصر والاتحاد السوفياتي[4] كما خرج آلاف الطلبة في باقي ربوع الوطن في مسيرات ضخمة منددين بالتواطؤ الغربي مع الكيان الصهيوني ضد العرب وداعين إلى رفض الاستسلام ومواصلة القتال[5] كما احتشد عدة ألوف من الجزائريين أمام المركز الثقافي التابع للجمهورية العربية المتحدة في العاصمة الجزائرية، مرددين هتافات ضد وقف إطلاق النار وهتف المتظاهرون أيضا ازحف يا "عبد الناصر.. نريد أن نقاتل... نريد أن نستشهد"[6].

كما فتحت مكاتب للتجنيد والتطوع في مختلف ربوع الوطن وكذا مراكز للتبرع بالدم، ودعت السلطات الجزائرية كل مواطن قادر على حمل السلاح أن يتدرب عليه، كما أكد قدامى المجاهدين استعدادهم لحمل السلاح مرة أخرى[7]، وقد قررت الحكومة الجزائرية

---

(1) خالد نزار، على الجبهة المصرية، مصدر سابق، ص08-09

(2) الأهرام، ع 29402، 1967/06/11، ص 01.

(3) خالد نزار، على الجبهة المصرية، مصدر سابق، ص08-09

(4) شرف الدين، مرجع سابق، ص 270

(5) المجاهد، ع 371، 1967/06/11.

(6) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية -الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 587.

(7) Abderrezak Bouhara , Op. cit, P 152.

تشكيل ألوية على المستوى المحلي تستقبل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و40 سنة على ألا يكونوا يعانون من أمراض تعوقهم دون أداء مهامهم القتالية أو من لهم نشاط معاد للثورة، كما باشرت الحكومة بنشر إعلانات الالتحاق على الجرائد[1] وقد كان الإقبال عليها منقطع النظير فثكنة علي خوجة في العاصمة سجلت لوحدها ما يربو عن 03 ألاف طلب للتطوع دون أن يتمكنوا من السفر لتسارع الأحداث[2].

وقد ذكر أحمد بن بيتور أنه كان ضمن الطلبة الذين حوّلوا إلى مدرسة طفراوي للطيران، حيث تم تدريبهم في البداية على قيادة طائرة "ياك 18" ذات المقعدين لمدة خمسة وأربعين ساعة، وكان إتمام التدريب يقضي أن يتواصل برنامج التدريب لمدة أخرى مدتها ثلاثة أشهر بيوغسلافيا على طائرة الميغ 17"[3] كما أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية عن تسجيل 13381 من المجاهدين الجزائريين الذين تطوعوا للذهاب لجبهات القتال ضد العو الصهيوني، فضلا على الآلاف من المتطوعين الآخرين الذين يجرى تدريبهم في جميع أنحاء الوطن[4] لكن إعلان الحكومة المصرية قبولها بوقف إطلاق النار بشكل دائم جعل الحكومة الجزائرية تسرح المتطوعين[5].

كما تم إنشاء صندوق خاص لصالح المجهود الحربي وقد دعا وزير المالية قايد أحمد من أجل المساهمة في ذلك[6]، و أثناء زيارة الرئيس السوري نور الدين الأتاسي للجزائر في 15 جوان حيث أجرى مباحثات مع نظيره الجزائري[7] قدمت السلطات الجزائرية لسوريا والأردن دفعة أولى من المساعدات في 15 جوان 1967 تعادل 40 مليون فرنك فرنسي تقسم بينهما بالتساوي، وقد أشرف وزير المالية "قايد أحمد" على تسليمها للطرفين [8].

عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 34. انظر كذلك: المجاهد، ع 372، 1967/06/18.

[1] الأهرام، ع 29416، 1967/06/25، ص 02.

[2] محمد تامالت، مرجع سابق، ص67

[3] خالد نزار، على الجبهة، مصدر سابق، ص9

[4] «13 ألف مجاهد جزائري يتطوعون للحرب ضد "إسرائيل"»، الأهرام، ع29406، 1967/06/15، ص 02.

[5] خالد نزار، على الجبهة، مصدر سابق، ص9

[6] شرف الدين، مرجع سابق، ص 271.اليوميات 1967 ص 551

[7] اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس من 1967/7/1 إلى 1967/12/31، مصدر سابق، ص 644.

[8] محمد تامالت، مرجع سابق، ص69.

كما سلم قايد أحمد كدفعة ثانية قيمتها 20 مليون فرنك فرنسي في 23 جوان إثر زيارته لدمشق التي أجرى فيها مشاورات مع رئيس الحكومة السورية يوسف زغين[1] وبعد دمشق توجه قايد أحمد إلى الأردن في 24 جوان حيث تم استقباله من طرف الملك حسين وقد سلمه صكا بقيمة 20 مليون فرنك إسهاما من الجزائر في تحمل أعباء النكسة[2] وفي 25 جوان قدمت الحكومة الجزائرية معونة لمصر قيمتها 30 مليون فرنك مساهمة منها في تكاليف الحرب[3] وقدمت نفس المبلغ لسورية[4]، كما أمدت الجزائر سورية بصفقة أسلحة قيمتها 100 مليون دولار، وضمت الصفقة أسلحة سوفيتية شملت صواريخ أرض – أرض، وأرض ـ جو، ودبابات وأجهزة رادارات وذخيرة ميدان متنوعة[5]

اليوميات الفلسطينية أوردت رقم 40 مليون دينار جزائري. انظر: اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس من 1967/7/1 إلى 1967/12/31، مصدر سابق، ص 638

[1] اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس من 1967/7/1 إلى 1967/12/31، مصدر سابق، ص 690.

[2] المصدر نفسه، ص 693.

[3] وليد أبو مرشد، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص 335.

الأهرام واليوميات ذكرت مبلغ 30 مليون دينار جزائري. انظر: الأهرام، ع 29414، 1967/06/23، ص 01، انظر أيضا: اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس من 1967/7/1 إلى 1967/12/31، مصدر سابق، ص 690.

[4] خالد الراوي، مرجع سابق، ص162.

[5] ملايم موسى، مرجع سابق، ص 80-81.

ثالثا/موقف الجزائر من وقف إطلاق النار:

في 09 جوان تم الإعلان عن وقف إطلاق النار، ومن ثم استقال عبد الناصر قبل أن يتراجع عن ذلك، وقد أذاعت الإذاعة الجزائرية على الهواء مباشرة الخطاب الذي أعلن فيه جمال الناصر استقالته، وعقب هذا الخطاب خرجت مظاهرات عارمة في عدة دول عربية رافضة للاستسلام ومصرة على استئناف القتال[1]، وكانت أشد مظاهر هذا الرفض في الجزائر حيث لم يتخيل الشعب الجزائري ـ الذي حارب الاستعمار سبع سنين وبناء على تجربته في مقاومة الاستعمارـ مطلقا أن حربا يمكن أن تنتهي في ستة أيام أو أن جيشا يمكن أن يوقف إطلاق النار والعدو يحتل أرضه[2].

وقد خرجت الجماهير الجزائرية قادمة من باب الواد ومتجهة إلى ساحة الشهداء رافضة استقالة عبد الناصر منادية بأن يتحمل مسؤولياته التاريخية هاتفة "تقدم أو مت"، وكان هذا الموقف التلقائي استمرارا للمظاهرات التي خرجت في بداية الشهر واتجهت صوب الرئاسة لتستنفر موقفا من الرئيس بومدين[3] حيث أكد حينها أن الجزائر تحتاج مليون مجند جاهز لكل تدخل محتمل[4].

وقد اتصل الرئيس بومدين بنظيره المصري جمال عبد الناصر محاولا ثنيه عن الاستقالة[5] وقد حاول عبد الناصر إسماع بومدين صوت الجماهير المصرية التي تدعوه إلى التراجع عن الاستقالة، محاولا تبرير قبول وقف إطلاق النار بأن العدو قد يحتل القاهرة نفسها ولكن بومدين كان رده صارما «بقاؤك على رأس البلاد لا معنى له إلا إذا استمر الكفاح المسلح... هذا أمر لا يمكن تصوره على الصعيد الاستراتيجي لأنه يعني رفع الحماية عن تل أبيب» [6].

---

(1) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 231-232.

(2) المصدر نفسه، ص 232.

(3) محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، مصدر سابق، ص 129

(4) Abderrezak Bouhara , Op. cit, P 159.

(5) الأهرام، ع 29402، 1967/06/11، ص 01.

(6) أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 334.

وقد طلب بومدين من الرئيس المصري عدم التوقف عن القتال حتى عندما أبلغه هذا الأخير أنه ليس هناك قوات مسلحة قادرة على صد الهجوم على القاهرة وأنه ليس هناك دفاع جوي قادر على حماية المنشآت الحيوية، كان رد بومدين أن يتم نقل المعركة إلى الشعب لأن ذلك في النهاية يعني حسب الرئيس بومدين انتصارا شعبيا مؤكدا مهما بعد الوقت أو زادت التضحيات [1].

كانت نقمة الشارع الجزائري ـ الذي خاض تجربة تحريرية طويلة ـ على الرئيس جمال عبد الناصر بعد قبوله وقف إطلاق النار تزداد شدة وعنفا، حتى أن بعض الجزائريين وفي غمرة غضبهم من قرار الرئيس المصري رفضوا قيام بعض المصريين بالسباحة في الأيام الأولى التي أعقبت الهزيمة[2].

وفي مقابل قبول القاهرة لوقف اطلاق النار أخبر الرئيس بومدين السكرتير العام للأمم المتحدة "يوثانت" أن الجزائر لن توقف إطلاق النار وقال بومدين في خطاب له من راديو الجزائر أن الشعب العربي سيواجه النكسة مهما بلغت، وقال أننا لن نتخلى عن سلاحنا قبل تصفية الاحتلال والظلم ودعا الشعب الجزائري إلى البقاء مستعدا للمعركة وشعاره الحرية أو الموت[3] وقد استمر راديو الجزائر رغم قرار وقف إطلاق النار في توجيه ندائه بالمقاومة والتعبئة المادية والمعنوية في جميع أنحاء الوطن العربي، وقد ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أن السلطات الجزائرية تقوم بإعداد الملاجئ الواقية من الغازات الجوية كما تقوم البطاريات المضادة للطائرات بتمارين متواصلة[4]

كما ترأس بومدين عقب قرار وقف إطلاق النار اجتماعا جديدا طارئا للسلطات العليا في البلاد في منتصف ليلة 09 جوان وامتد حتى السادسة صباحا، حيث كلف كل من أحمد طالب الإبراهيمي وعبد العزيز بوتفليقة بصياغة بيان يلقيه في التلفزيون[5]

---

[1] أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 232.

[2] المصدر نفسه، ص 233.

[3] جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 588.

[4] المصدر نفسه، ص 589.

[5] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 335.

تحدث بومدين في بيانه الثوري إلى الشعب العربي عن رأي الجزائر في ضرورة ألاَّ يتوقف القتال مهما كانت الخسائر وهذا ما عبر الرئيس بومدين عنه في خطابه بقوله: «إن ميدان القتال يجب ألا يتحدد بالقنال ولا بسيناء، بل هو العالم العربي كله، إنها عملية شاملة لم تنته بعد، ولن تنتهي إلا بانتصارنا على الإمبريالية والصهيونية... إن قبول الأمر الواقع المفروض بالقوة لهو الجبن بعينه والخيانة العظمى لقضية الإنسانية وهدر لجميع القيم العليا... إن الحرب يجب أن تستمر ويجب ألا نوقف السلاح إلا بعد رد الحق إلى نصابه وتصحيح الأوضاع الشاذة والقضاء على العدوان ومحو ما فرضته القوى الغاشمة»[1] وأضاف: «لن نلقي السلاح قبل تصفية الاستغلال والظلم، يجب أن تستمر الحرب ولن نكف عنها ما دمنا لم نحصل على حقنا العادل وما دام العدو لم يحطم قوانا وأراضينا السليبة لم تعد إلينا، لقد خسرنا معركة ولم نخسر الحرب»[2]

وفي ظل رفض الجزائر لقرار وقف إطلاق النار واعتبار نفسها في حالة حرب مع الكيان الصهيوني من باب أن الجزائر لا تريد حلا سياسيا "تافها" لقضية الصراع العربي ضد الكيان الصهيوني، فمن أجل تحرير فلسطين يجب مواصلة الكفاح المسلح وطرد فكرة التفاوض مع العدو الصهيوني لأن هذا من قبيل الاعتراف به[3]، ظل مجلس الوزراء الجزائري في حالة انعقاد دائم، كما نقل وزير الإعلام الجزائري مقره إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون[4]

لقد حرم وقف إطلاق النار القوات الجزائرية التي كانت في روح معنوية عالية ـ فروح نوفمبر لا تزال تسري في دمائهم ـ من المشاركة في جبهات القتال، وهو ما جعل في حلق الجيش الجزائري غصة لا تطاق بعد أن حرم من المشاركة في المواجهات مع الصهاينة[5]

ومن جهة أخرى توجه الرئيس الجزائري إلى القاهرة في محاولة منه لثني الرئيس عبد الناصر عن قبول وقف اطلاق النار، وكان زيارة بومدين أول زيارة لرئيس عربي يزور مصر بعد العدوان، وقد استقبلت الجماهير في خطوة تقدير منها لدور الجزائر في مجريات الحرب

---

[1] خطب الرئيس بومدين، ج2، مصدر سابق، ص13-14.

[2] الأهرام، ع 29402، 1967/06/11، ص 02.

[3] عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 35.

[4] أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 232.

[5] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 160

الرئيس بومدين استقبالا كبيرا حيث اكتظ المطار بالجماهير وهي تهتف "الثأر، الثأر"، كما خرج الرئيس الجزائري رفقة نظيره المصري في سيارة مكشوفة إلى قصر القبة والجموع المحتشدة في الشوارع والشرفات وعلى الأسطح تصيح صيحة واحدة... "القتال يا جمال"، "القتال يا بومدين"[1].

وعقب عودة الرئيس الجزائري من القاهرة توجه في 11 جوان صوب موسكو في زيارة قصيرة امتدت يومين وليلة، ثم عاد إلى الجزائر[2] وقد دعا الرئيس الجزائري هواري بومدين قبل التوجه إلى موسكو دعا دول المعسكر الاشتراكي إلى تحديد موقفها بوضوح ومواجهة مسؤوليتها بشجاعة على أساس أن الصهيونيين تلقوا مساعدة قوية من الدول الاستعمارية باعتبار أن الدولة الصهيونية جزء من الاستراتيجية الاستعمارية العالمية[3]

وكانت السفارة الجزائرية في موسكو قد احتضنت قبل توجه الرئيس بومدين إلى موسكو اجتماعا لرؤساء البعثات العربية في الاتحاد السوفيتي حيث أعلنوا في بيان لهم شكرهم على تأييد الشعب السوفيتي وحكومته للقضية العربية[4] إلا أن الجزائر اعتبرت أن ذلك غير كاف ودعت الاتحاد السوفيتي إلى تأييد العرب بتصميم أكبر بالنسبة للحرب مع "إسرائيل"، كما بعث الرئيس بومدين في هذا الإطار رسالة إلى أليكسي كوسيغين رئيس الوزراء السوفيتي[5] كما استقبل بومدين القائم بالأعمال السوفيتي في الجزائر وسلمه رسالة إلى الرئيس السوفيتي "كوسوجين" بالغة الأهمية على حد تعبير وكالة الأنباء الجزائرية[6] يدعو فيها إلى وجوب دعم الاتحاد السوفيتي للعرب[7].

---

[1] أحمد الشقيري، الهزيمة الكبرى ج 2، مصدر سابق، ص70.

[2] المصدر نفسه، ص32.

[3] جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 588.

[4] اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس من 1967/7/1 إلى 1967/12/31، مصدر سابق، ص 552

[5] جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 585.

[6] الأهرام، ع 29399، 1967/06/08، ص 01.

[7] اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس من 1967/7/1 إلى 1967/12/31، مصدر سابق، ص 568.

وقد استدعى الرئيس هواري بومدين قبل توجهه إلى موسكو السفير الروسي في الجزائر ليخبره بخبر عزمه التوجه إلى موسكو في اليوم التالي، ولم تفلح محاولات السفير في تأجيل الزيارة حتى يستعد الزعماء السوفييت لاستقبال الرئيس الجزائري[1]

جاءت الزيارة بعد مشاورات واتصالات بين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس هواري بومدين، على أن يتكلم الرئيس بومدين مع قادة الكرملين ليس باسم الجزائر فقط بل باسم الدول العربية الصديقة للاتحاد السوفيتي[2] وكان الهدف من الزيارة البحث مع القادة السوفييت موقف البلدان الاشتراكية الذي اعتبر سلبيا حيال العالم العربي "المهان"[3] واستطلاع نوايا السوفيات في المرحلة القادمة[4]، وتحديد الإجراءات المطلوب اتخاذها لدعم الصمود العربي في وجه العدوان[5] وإقناع الكرملين بضرورة تقديم الدعم لإعادة التوازن بين مصر وإسرائيل[6] واتخاذ موقف أكثر حزما في الشرق الأوسط[7]

وقد حظيت الزيارة باهتمام كبير لأنها جاءت في وقت عصيب تمر به الأمة، وقبيل انعقاد مؤتمر القمة العربية وفي أعقاب البيان الذي طالب فيه بومدين الدول الاشتراكية باتخاذ موقف شجاع وحاسم من الأزمة[8] وأن «تختار بوضوح سبيلها وتقدر الموقف بكل شجاعة وموضوعية وتتحمل مسؤولياتها كاملة غير منقوصة ودون أي لف أو دوران»[9]

وكان الرئيس بومدين قد أجرى محادثات مع الرئيس تيتو خلال توقفه في مطار بلغراد في طريقه إلى موسكو وأصدرا بيانا مشتركا أكدا فيه عن تطابق وجهات النظر فيما يخص الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط[10] وقد حذرت يوغسلافيا عقب اجتماع الرئيس

---

(1) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 233.

(2) الأهرام، ع 29404، 1967/06/13، ص 01.

(3) أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 335.

(4) محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة: الانفجار 1967، مصدر سابق، ص 778

(5) محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص 283

(6) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص233-234.

(7) وليد أبو مرشد، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص 334

(8) «اهتمام كبير بمحادثات بومدين في موسكو»، الأهرام، ع 29404، 1967/06/13، ص 02.

(9) خطب الرئيس بومدين، ج 2، مصدر سابق، ص 14.

(10) وليد أبو مرشد، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص 334

اليوغسلافي بنظيره الجزائري "إسرائيل" بقطع العلاقات معها إذا لم تنسحب القوات "الإسرائيلية" إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل بدء الحرب[1]

كما أرسل الرئيس الجزائري برقية إلى الرئيس الفرنسي ديغول يشكره فيها على الموقف "المشرف خلال الأزمة"[2]، وكان سفير مصر في باريس بعث في 06 جوان برقية مشفرة إلى القاهرة تحدث فيها عن مساعي الجزائر في باريس ولقاء سفير الجزائر الجنرال ديغول في أول يوم من الحرب حيث أبلغه وجهة النظر الجزائرية واشتراك الجزائر بقواتها المسلحة في الحرب الدائرة، وقد تعهد ديغول بعدم تقديم أي معونة لإسرائيل تماشيا مع ما أعلنته فرنسا قبل ذلك باعتبار "إسرائيل" هي المعتدية[3] كما أرسل الرئيس بومدين لاحقا في 20 جوان وزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة حاملا معه رسالة إلى الرئيس الفرنسي شارل ديغول وحسب بوتفليقة فإنه شرح للرئيس ديغول وجهة النظر الجزائرية في أزمة الشرق الأوسط[4] وقد أدان ديغول في 21 جوان "إسرائيل" باعتبارها البادئة بشن الحرب و أضاف أن فرنسا لا تعير شأنا لأي تغيير في الوضع الترابي عن طريق القوة المسلحة[5]

أما فيما يخص زيارة الرئيس بومدين إلى موسكو فقد تم عقد جلسة عمل على أعلى مستوى بين قيادة البلدين صبيحة 12 جوان دامت ستة ساعات حضرها عن الطرف الروسي الزعماء السوفييت الثلاث كل من بريجنيف زعيم الحزب الشيوعي، وأليكس كوسوجين رئيس الوزراء، والرئيس نيكولاي بادجورني، ووزير الخارجية أندريه غروميكو ووزير الدفاع أندريه غريشكو وحضرها عن الجانب الجزائري كل من وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة و الكورنيل عباس، ورغم أهمية اللقاء ومستواه وتعليق الآمال عليه من طرف القادة السوفييت

---

(1) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 594.

(2) أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 335.

(3) محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة: الانفجار 1967، مصدر سابق، ص 792.

(4) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 592.

(5) ايريك رولو وآخرون، مصدر سابق، ص 208.

بأن يخرج بنتائج مرضية[1]، فقد غلب على اللقاء طابع التشنج، وتبادل التهم حيث خاطب بومدين القادة السوفيات بأن: «الحقيقة أننا لسنا وحدنا الذين هزمنا، وإنما أنتم هزمتم في نفس الوقت معنا، بل قبلنا»[2] وقد شعر الرئيس بومدين أن الزعماء السوفييت مجروحون من هزيمة العرب حيث سلمت معظم أسلحتهم إلى "إسرائيل" بلا قتال، وسقط حلفاؤهم في حفرة الهزيمة بلا مقاومة[3] وكان انسحاب المقاتلين المصريين الغير منظم من صحراء سيناء جعل بعض أحدث أنواع الأسلحة السوفياتية تسقط في أيدي "الإسرائيليين" وسلمت إلى الأمريكيين[4]

ركز السوفيات في حديثهم على أن العرب لم يحاربوا وفروا من المواجهة أمام الصهاينة، وأنهم قاموا بدورهم في مساندة مصر بأسلحة كافية لم تستخدم، وأن تدخلهم المباشر في هذا الوقت يعرض العالم لخطر حرب عالمية ثالثة، وأنهم على أهبة الاستعداد في إمداد مصر لإعادة بناء قواتها المسلحة[5] في مقابل ذلك ركز بومدين على أبعاد المؤامرة والتواطؤ الأمريكي ودعمها اللامحدود لإسرائيل[6]

في هذه الأجواء المشحونة انتهى اللقاء بشبه تفاهم على أن يسافر إلى القاهرة الرئيس السوفياتي "نيكولاي بادجورني" للقاء الرئيس جمال عبد الناصر، وهناك سوف يقوم بتسوية الأمور وتنسيق المواقف[7]

وقد انحصرت مباحثات الرئيس بومدين مع الزعماء السوفييت في ثلاث نقاط:

أولا/ بتقديم الأسلحة الكافية إلى الجمهورية العربية المتحدة وسورية دون شروط مسبقة للتعويض عن خسائر الحرب الغادرة التي شنها الكيان الصهيوني بمساعدة بريطانيا والولايات

---

(1) «ست ساعات يقضيها بومدين في محادثات مستمرة مع قادة الاتحاد السوفيتي»، الأهرام، ع 29405، 1967/06/14، ص 01.

(2) محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة: الانفجار 1967، مصدر سابق، ص 779-780

(3) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 199.

(4) محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان، طبعة إلكترونية، د د ن، د ت، ص 29.

(5) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 233.

(6) محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص 283.

(7) محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة: الانفجار 1967، مصدر سابق، ص781

المتحدة الأمريكية وتأمين التكافؤ خصوصا في سلاح الجو وسلاح المدرعات، ويحمل طلب الرئيس الجزائري بهذا الشأن طابع الاستعجال واستبعاد كل شرط مسبق.

ثانيا/مطالبة موسكو بخوض معركة دبلوماسية على نطاق واسع وفي هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وذلك لقطع الطريق على الكيان الصهيوني في أية محاولة لفرض شرط الصلح، مقابل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بالعدوان الغادر.

ثالثا/مطالبة الاتحاد السوفياتي بإعلان موقف واضح وحازم بالنسبة لعلاقاته مع الدول العربية[1].

وفي طريق العودة وفي ظل أجواء الحرب توقفت طائرة الرئيس الجزائري في بلغراد، لتجد مسؤولا جزائريا يحمل أخبارا أسيء فهمها نقلت عن سفير عربي مفادها أن هناك محاولة لنسف الطائرة الجزائرية مما دفع السلطات اليوغسلافية إلى توفير طائرة يوغسلافية غادرت بلغراد في تجاه الجزائر، بعد أن تم الإعلان أن الوفد الجزائري سيقضي الليلة في بلغراد[2]

وعقب عودة الرئيس الجزائري من رحلته إلى الاتحاد السوفيتي زار عبد العزيز بوتفليقة القاهرة في 14 جوان ليطلع الرئيس عبد الناصر على محضر المحادثات التي دارت بين الرئيس الجزائري والزعماء السوفييت[3]، وحسب وزير الخارجية الجزائري فإن الرئيس بومدين قد كاشف القادة السوفييت بمشاعر الاستياء التي تعم الوطن العربي إزاء موسكو بعد العدوان الصهيوني الأخير، و أن روابط الصداقة العربية الروسية تفرض أن تكون موسكو أكثر تصلباً في تأييدها للدول العربية[4] و أضاف بوتفليقة: أن الاتحاد السوفيتي قد وعد بمساعدة العرب على إزالة آثار العدوان و لكن على العرب أن يعتمدوا أولا على أنفسهم «فليس من المعقول أن ننتظر من الأخرين أن يضحوا بأنفسهم من أجلنا ومن أجل

---

(1) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 598.

(2) م.. دين، انطباعات، الجزء 03، مصدر سابق، ص 277.

(3) الأهرام، ع 29407، 1967/06/16، ص 01.

(4) أحمد الشقيري، الهزيمة الكبرى ج 2، مصدر سابق، ص33

قضايانا»[1] كما أرسل بومدين العقيد محمد الصالح يحياوي برفقة خالد نزار إلى جمال عبد الناصر يخبره أن الجزائر تدفع ثمن 60 طائرة مقاتلة و150 عربة مزنجرة و75 إلى 100 دبابة سوفياتية[2]

وتجلت النتائج الأولية لزيارة الرئيس الجزائري إلى موسكو في إقدام دول أوروبا الشرقية باستثناء رومانيا[3] بقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني ـ بعد الاتحاد السوفيتي ـ عقب الزيارة، علاوة على أن موسكو دعت إلى انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة لأخذ المبادرة في العمل على انسحاب القوات "الإسرائيلية" إلى الحدود التي كانت تقف عندها قبل العدوان[4]

وفي الذكرى الثانية لحركة 19 جوان 1965 خاطب بومدين الأمة للمرة الرابعة في ظرف أسبوعين رافضا وقف إطلاق النار والقبول بشروط الاستسلام و وجه نداء إلى كل أفراد الشعب الجزائري رجالا ونساء وفتيات إلى التدرب على حمل السلاح وقال أن الحكومة تعد كل الوسائل من أجل تحقيق ذلك[5] و وجه نداء آخر إلى العرب لكي يستخدموا سلاح البترول، كما ندد بالإمبريالية الأمريكية والإنجليزية ضد الأمة العربية، كما ألح على فكرة أن العرب خسروا المعركة ولم يخسروا الحرب، وذلك لأنهم لم يوظفوا جميع إمكانياتهم وجميع ثرواتهم كما ألح بومدين في خطابه على أن «العالم العربي يمتلك مقومين أساسيين لا يمكن لإسرائيل أن تسيطر عليهما أبدا: العنصر الجغرافي والعامل الديمغرافي»[6] كما دعا بومدين أمام 100 ألف شخص إلى وقف شحن النفط إلى أعداء الأمة العربية لمدة سنة واحدة وأضاف «ليتجند كل منكم للدفاع عن الوطن، إننا مقتنعون بأن الشعب العربي سيعبأ لدحر الاستعمار... إن الشعب الجزائري مجند رجالا ونساء ولن نقبل أبدا بوقف إطلاق النار غير

---

[1] اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس من 1967/7/1 إلى 1967/12/31، مصدر سابق، ص 661.

[2] خالد نزار، مذكرات اللواء، مصدر سابق، ص93.

[3] محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان، مصدر سابق، ص 36.

[4] جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 598.

[5] «خطاب الرئيس هواري بومدين رئيس مجلس الثورة بمناسبة ذكرى انتفاضة 19 من حزيران»، المجاهد، ع 372، 1967/06/25.

[6] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 336.

المشروط إننا لن نستسلم أبدا»[1] ، وكانت الجزائر قد هاجمت موقف السعودية بعد سماحها لشركة أرامكو باستئناف نشاطها بالمملكة العربية السعودية[2] وضخ البترول من الحقول السعودية إلى عدة بلدان ومنها المعادية للأمة العربية، واعتبرت الإذاعة الجزائرية أن ذلك يعد "خيانة" للوطن العربي[3].

كما جدد بومدين رفض القبول بسياسة الأمر الواقع وهذا ما أكده بقوله: «لا يمكن أبدا أن نقبل بسياسة الأمر الواقع، وبإيقاف إطلاق النار بدون أي شروط ولا يمكن أبدا أن نستسلم»[4]، وأضاف: «لابد أن نجعل من كل أفراد الشعب جنود المعركة القادمة... إن مدارس الطيران والبحرية والدبابات والمدفعية هي اليوم مفتوحة لكل أفراد الشعب»[5]

وقد شبه بومدين القبول بوقف إطلاق النار بدون شروط بسلم الشجعان الذي عرضته فرنسا والذي ينص على إيقاف إطلاق النار وإجراء اتصالات يتم بعدها استئناف الحرب أم إيقافها وقد رفضته جبهة التحرير الوطني[6] وهذا الموقف هو الموقف نفسه من قرار وقف اطلاق النار والذي عبرت عليه الجزائر في الأمم المتحدة ومجلس الأمن على لسان وزير الخارجية عندما رفضت لائحة مجلس الأمن[7] كما رفضت الجزائر مشروع قرار تقدمت به دول أمريكا اللاتينية في 30 جوان لما تضمنه من الاعتراف بإسرائيل والمطالبة بفتح الممرات المائية الدولية للملاحة "الإسرائيلية" مقابل انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلة[8]

---

[1] اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس من 1967/7/1 إلى 1967/12/31، مصدر سابق، ص 664.

[2] ايريك رولو وآخرون، مصدر سابق، ص 208.

[3] الأهرام، ع 29415، 1967/06/24، ص 01.

[4] «خطاب الرئيس هواري بومدين رئيس مجلس الثورة بمناسبة ذكرى انتفاضة 19 من حزيران»، المجاهد، ع 372، 1967/06/25.

[5] جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية –الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص ص 590–591.

[6] عمار بومايدة، بومدين والآخرون (ما قاله... وما أثبتته الأيام...)، دار المعرفة، 2008، ص 188.

[7] سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد (1932–1978)، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، 1997، ص 138.

[8] محمود رياض، مصدر سابق، ص 108،121

كان رأي بومدين ألا يتوقف القتال أصلا؛ كان يريد أن تستمر الحرب ولو دخلت "إسرائيل" القاهرة ودمشق وبغداد لأن ذلك في رأيه يجعل المعركة في الوطن العربي كله[1] وأن توقيف القتال حسب بومدين يعني الاستسلام وقبول شروط "إسرائيل"[2] وكان الرئيس بومدين قد قال للرئيس المصري عندما أخبره هذا الأخير أن مصر لم يكن لديها بين السويس والقاهرة جندي واحد، وباستطاعة "إسرائيل" أن تحتل القاهرة، فيجيب بومدين: «ثم ماذا؟ ماذا كان يحدث لو احتل "الإسرائيليون" القاهرة أو دمشق... أنها ستكون بداية النهاية بالنسبة لهم... إن "إسرائيل" لا تستطيع مواجهة حرب طويلة المدى، وفي مساحات شاسعة... وعلى جبهات متعددة... إن الحرب الشعبية الحقيقية هي الطريق نحو التحرر»[3]

في مقابل ذلك رأى عبد الناصر أن استئناف القتال لا يتم الآن كما يريد بومدين ولكن بعد استكمال الاستعدادات العسكرية اللازمة[4]

لقد تباينت وجهات النظر بين الرئيسين الجزائري والمصري فيما يخص ما يجب اتخاذه في تلك المرحلة، و جاءت زيارة الرئيس بومدين للقاهرة في 10 جويلية 1967 ضمن جولة زار فيها مصر وسورية والعراق[5]، وقد عرض بومدين على عبد الناصر خطة لشن هجوم معاكس على القوات الصهيونية في سيناء والجولان ترتكز على هجوم بري كاسح تضطلع به القوات السورية والمصرية مدعومة بالقوات الجزائرية وتحت غطاء جوي للمقاتلات الجزائرية[6] وقد حاول الرئيس عبد الناصر في اللقاء الذي جمعة بالرئيس بومدين بالقاهرة أن يحاجج على وجهة نظره و أن العودة إلى الحرب كما يطلب بومدين يحتاج إلى فترة زمنية بين سنتين إلى ثلاث سنوات[7] و أن الخطة لا يمكن لها النجاح في ظل غياب الطرف السوري الذي رفض الاشتراك في العملية بسبب فقدانه لمعظم قواته في الحرب، ورغم إصرار

---

[1] أحمد الشقيري، الهزيمة الكبرى ج 2، مصدر سابق، ص204

[2] ملايم موسى، مرجع سابق، ص 76.

[3] م.. دين، انطباعات، الجزء 3، مصدر سابق، ص 271-272.

[4] أحمد الشقيري، الهزيمة الكبرى ج 2، مصدر سابق، ص204

[5] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 336.

[6] Jean-Paul Chagnollaud, *Maghreb et Palestine*, sindbad, paris, 1977, p145.

[7] محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة: الانفجار 1967، مصدر سابق، ص 896-897

بومدين على فعالية الخطة على الجبهة المصرية إلا أن الرئيس المصري تراجع عن الفكرة من أساسها في ظل الأخبار المتواترة من انهيار الجيش المصري التام في صحراء سيناء[1]

وقد طلب عبد الناصر من بومدين الضغط على الاتحاد السوفياتي بمعية العراق وسوريا والدول غير المنحازة، فغياب السلاح السوفياتي يعني ألا تكون هناك معركة[2] وقد انتقل بومدين بعد جولته المشرقية إلى موسكو من أجل حث الكريملن على إعادة التوازن المختل بسبب المساعدات الأنجلو أمريكية المكثفة لإسرائيل[3]

كما كانت مشكلة الضفة الغربية وكيف يتم استعادتها محل خلاف بين الرئيسين فعبد الناصر يرى أن يقوم الملك حسين بكل ما يستطيع مع الأمريكان من أجل استعادة الضفة الغربية[4] كون الأردن لا تربطه علاقة مع الاتحاد السوفياتي لكي يحصل على السلاح، ولا يملك إمكانيات دولة خصوصا بعد ضياع الضفة الغربية ولكن الرئيس بومدين لم يسلم بهذا المنطق[5] وحسب الملك الأردني فإن الرئيس هواري بومدين ترك الأمر للرئيس المصري والملك حسين أن يحاولا تحقيق ما اقترحاه رغم عدم إيمانه برأييهما[6]

انتقل بومدين من القاهرة إلى سوريا في 11 جويلية حيث أعلن من دمشق: «ربما أصبنا بنكسة والواقع أننا أصبنا بنكسة ولكن هذه النكسة يجب أن تتحول إلى قوة خارقة تدفعنا في طريق النصر»[7] وأضاف: «نعدكم باسم الشعب الجزائري، وباسم الثورة الجزائرية بأننا سنكون مع إخواننا في الصف الأول من المعارك القادمة، وسيختلط دمنا بدم كل أبناء العروبة»[8]

---

(1) ملايم موسى، مرجع سابق، ص 76-77.

(2) محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة: الانفجار 1967، مصدر سابق، ص 896

(3) أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 336.

(4) محمود رياض، مصدر سابق، ص 110

(5) محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة: الانفجار 1967، مصدر سابق، ص 903 انظر كذلك: محمود رياض، مصدر سابق، ص107

(6) الحسين بن طلال، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ترجمة غازي غزيل، نسخة إلكترونية، د ت، ص 180

(7) وليد أبو مرشد، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص 335

(8) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، وثيقة رقم 360، مصدر سابق، ص 483

في 13 جويلية عقد في القاهرة ما سمي فيما بعد مؤتمر الصمود العربي و ضم هواري بومدين عن الجزائر ونور الدين الأتاسي عن سوريا وعبد الرحمن عارف عن العراق وإسماعيل الأزهري الذي خلفه عن السودان وجمال عبد الناصر عن الجمهورية العربية المتحدة[1] و أسفرت هذه اللقاءات عن توجه كل من عبد الرحمن عارف وبومدين إلى موسكو في 18 جويلية على متن طائرة خاصة لإجراء محادثات سرية و عاجلة ثم يعودون لإخبار القادة المجتمعين في القاهرة بالنتيجة[2].

جاء لقاء بومدين الذي كان هذه المرة رفقة عارف متشنجا كاللقاء الأول، فقد كان الرئيس الجزائري مصرا على رفض الهزيمة، وعدم قبول دفع ثمن سياسي يكون مكافأة للعدو على اعتدائه[3]، على الرغم من أن بريجنيف راح يسوق في حديثه لبومدين وعارف المساعدات التي قدمها الاتحاد السوفيتي لمصر فقال إنه خلال أسبوعين أرسلت السلطات السوفياتية حمولة 15 سفينة من المواد الحربية زنتها 84 ألف طن علاوة على إرسال 1500 خبير[4]

أصر بومدين في حديثه مع القادة السوفييت على رأيه من أن إنهاء حالة الحرب يعني الاستسلام والخضوع للشروط الأمريكية "الإسرائيلية"، أما بريجنيف فقد أصر على أن إنهاء حالة الحرب يختلف عن توقيع اتفاقية صلح مع "إسرائيل"، وبالتالي فإنه لا يفرض على العرب الاعتراف بإسرائيل من خلال إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية معها[5] وعندما تساءل الزعيم السوفيتي "ماذا يهم لو مر العلم "الإسرائيلي" في قناة السويس أو لم يمر" أجابه بومدين بحدة "إذا في هذه الحالة فإن الجرارات ستكون أكثر فائدة لنا من الدبابات"[6]

وقد أدى تصلب بومدين على رأيه القاضي بإنهاء مشكل فلسطين "لأن هذا هو جوهر الموضوع" إلى تصاعد حالة الجدال بين الطرفين[7] وحسب بومدين فإن قرار إنهاء الحرب

---

[1] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص 285

[2] محمود رياض، مصدر سابق، ص 111.

[3] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص 286

[4] أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 235. محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان، مصدر ساق، ص 30.

[5] محمود رياض، مصدر سابق، ص 118

[6] م.. دين، انطباعات، الجزء 03، مصدر سابق، ص 280.

[7] محمود رياض، مصدر سابق، ص 119

الذي يدعوا إليه القادة السوفييت: «هو مجرد ورقة بسيطة، وإذا كانت المشكلة مطروحة بهذا الشكل، فعلينا عندئذ أن ننظر إلى القضية كلها، أي قضية فلسطين بأكملها من أجل حلها بصورة نهائية، وبالتالي تحقيق السلام كاملا، في هذه الحالة يصبح الانسحاب من الأرض المحتلة جزء من كل»[1]

أنهى بومدين كلامه بقوله:

-إن على الأصدقاء السوفييت أن يدركوا أن العلاقات العربية السوفييتية تمر بمرحلة دقيقة وعصيبة، ويجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار.

-ضرورة الاهتمام بالتدريب العسكري الجاد مع تقوية القدرات الدفاعية لكل من مصر وسوريا.

-أن مصر تطلب بإلحاح وجوب تدعيمها بوسائل الدفاع، خاصة وسائل الدفاع الجوي[2]

جدد الاتحاد السوفيتي للرئيس بومدين وعده بإمداد الدول العربية بالأسلحة تعويضا عن خسائرها، وقد تركت هده الزيارة انطباعا عند الرئيس بومدين أن الزعماء السوفييت لديهم تحفظات على إمكانية العمل العسكري، لأنهم كانوا يعتقدون أنه لا يمكن استئناف القتال قبل سنتين أو ثلاث سنوات[3].

كان رأي الجزائر مواصلة النضال من أجل استرجاع الأراضي المحتلة وفق خطة مرسومة قد تطول أو تقصر، فضلا على إنشاء خط دفاعي قوي عسكريا و سياسيا واقتصاديا، يمكن من صد أي هجومات "إسرائيلية" جديدة، ومن ثم بناء القوات العربية التي سترغم العدو على الانسحاب[4] لأن المعركة حسب بومدين ليست محصورة في مصر وسورية بل تمتد إلى كل الأمة فقطع الأسطول الأمريكي كانت قبالة المياه الإقليمية الجزائرية بينما كانت المعركة تدور في المشرق العربي وحسب بومدين «لم تكن تصيد السمك، و إنما كانت تؤدي دورا

---

[1] محمود رياض، مصدر سابق، ص 122.

[2] المصدر نفسه.

[3] أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 200.

[4] محمود رياض، مصدر سابق، ص110.

أساس في استراتيجية عسكرية تشمل كل الوطن العربي»[1] و أضاف بومدين «أن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها "إسرائيل" حينما حاولوا أن يضربوا القاهرة ويسقطوها و حينما حاولوا أن يسقطوا دمشق و يتوسعوا في قلب الأمة العربية، فإن الدور الحتمي بعد ذلك لا بد أن يكون على الجزائر»[2]

كان الرئيس الجزائري في تلك الفترة يمثل الرفض العربي للهزيمة، ويمثل الإصرار العربي على مواصلة الكفاح العربي حتى النصر الكامل[3]

لم يثن وقف إطلاق النار الجزائر للتحرك على المستوى العربي لإعادة تنظيم الصفوف واستعادة المبادرة استعدادا للمعركة القادمة فخسارة معركة لا يعني خسارة الحرب على حد تعبير بومدين[4]، كما تحركت الجزائر عربيا لإعادة تنظيم ورص الصفوف[5]، وفي هذا طلب الجزائر من السعودية الاعتراف بجمهورية اليمن في هذه الظروف كخطوة لتعزيز وحدة العرب في معركتهم ضد "إسرائيل"[6] كما تم عقد ملتقى الحقوقيين العرب في الجزائر العاصمة بدعوة من وزير العدل محمد بجاوي في الفترة 22-27 جويلية 1967، الذي شبه في كلمة الافتتاح "إسرائيل" بالدولة النازية العنصرية التوسعية، وقد دارت محاور جدول الأعمال حول المسائل الشائكة ذات الصلة بفلسطين في ضوء القانون الدولي[7]

كما تحركت الجزائر إفريقيا ودعت الدول الإفريقية إلى الوقوف إلى جانب الدول العربية وأصدرت بيانا في ذلك أشادت فيه بموقف أربع دول هي غينيا ومالي وموريتانيا وتنزانيا على موقفها المشرف من أزمة الشرق الأوسط كما وجهت السلطات الجزائرية انتقادا لبعض الدول الإفريقية لعدم تضامنها مع الدول العربي في صراعها مع الكيان الصهيوني[8]

---

(1) الأهرام، ع 29411، 1967/06/20، ص 01.

(2) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية -الحرب العربية "الإسرائيلية" (5 حزيران)، مصدر سابق، ص 589.

(3) م.. دين، انطباعات، الجزء 03، مصدر سابق، ص 86.

(4) خطب الرئيس بومدين، ج 2، مصدر سابق، ص12

(5) الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 162-163

(6) الأهرام، ع 29398، 1967/06/07، ص 04.

(7) شرف الدين، مرجع سابق، ص 271

(8) الأهرام، ع 29411، 1967/06/30.

وعقب تكرر التحرشات الصهيونية بمصر بعد وقف اطلاق النار سارعت الجزائر بإرسال وفد رفيع المستوى يضم بالإضافة إلى وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة العقيد عباس لمقابلة جمال عبد الناصر، وقد أخبر هذا الأخير الوفد الجزائري أن "إسرائيل" تعتزم عبور القناة واحتلال القاهرة[1]، وكان رد العقيد عباس: «سيدي إننا معكم نساندكم؛ لا توقفوا القتال؛ إن جيشكم حقا يعاني لكن رجالكم لا زالوا أشداء؛ إن الشعب لم يهزم؛ قاوموا وتابعوا الحرب حتى وإن أرادت "إسرائيل" احتلال القاهرة؛ مصر والبلدان العربية الأخرى ستنتصر عن قريب؛ أما بالنسبة لنا فسنكون إلى جانبكم دون هوادة»[2].

بعد لقاء عبد الناصر زار بوتفليقة وعباس فيالق الجيش الجزائري الأربعة المتمركزة على الجهة الغربية لقناة السويس بالقرب من مدينة بور سعيد، كانت الفيالق الجزائرية مقسمة إلى مشاة ومدفعية وقوات الدفاع الجوي عن الإقليم، لقد أرسلت الجزائر حوالي ثمن قواتها العسكرية وهي تحضر لإرسال مزيد من الفيالق إلى جبهات القتال[3]

كان لتدفق السلاح والجنود الجزائريين حتى بعد توقف إطلاق النار على خط المواجهة غرب القناة، أثره على مجريات الأمور في المنطقة وفي هذا الإطار استشعر العدو أن مصر تلقى دعما عربيا وبالأخص من طرف الجزائر بغرض القيام بهجوم معاكس، مما جعل القادة الصهاينة يتوجسون خيفة من ذلك فهرع سلاح المهندسين في الجيش الصهيوني بتشييد خط بارليف[4].

في جويلية قام قائد الأركان الطاهر الزبيري بزيارة إلى مصر تفقد خلالها القوات الجزائرية التي كانت مرابطة على جبهات القتال[5].

بعد شهر من وقف القتال تم إيفاد وزير الدفاع الطاهر الزبيري إلى كل من مصر والعراق وسوريا، لإبلاغ القادة العرب رسالة بومدين بضرورة الاستعداد للمعركة القادمة[1].

---

[1] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 163

[2] عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 34.

[3] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 164.

[4] ملايم موسى، مرجع سابق، ص 77.

[5] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 164

كما ألقى الرئيس بومدين في الذكرى الثالثة عشر للثورة الجزائرية في أول نوفمبر عام 1967 خطابا، قال فيه «أن الجيش الجزائري يعد العدة لإدخال نظام الخدمة العسكرية الإجبارية لمواجهة كل احتمال في القضية العربية المقدسة»[2].

وكنتيجة لتجنيد الجزائر حكومة وشعبا خلال حرب جوان فإن الطاهر الزبيري أجل محاولته الانقلابية إلى شهر ديسمبر كما ذكر[3]، و آثرت المعارضة إلى إخفات صوتها في ظل ظروف الحرب، أما الطلبة الذين كانت تعج الجامعة باحتجاجاتهم وتحركاتهم فقد استكانوا إلى إشعار لاحق[4]، وقد خرج بومدين من هذه الحرب وقد صعد نجمه وصار زعيما عربيا[5] وقد دخل قلب الشعب الجزائري و استقر فيه بموقفه الداعم للأمة العربية ضد العدو الصهيوني، ولا زالت كلماته للجنود الجزائريين الذين سارعت الجزائر بإرسالهم إلى جبهات القتال "إما النصر وإما الاستشهاد" ترن في أذان الجزائريين[6].

أما على المستوى العربي فقد فك بومدين بمواقفه المشرفة الخناق على نظام حكمه بعدما كان قد عانى من ذلك لمدة سنتين اثنتين فكان ذلك إيذانا بخروج الجزائر من عزلتها العربية التي ورثتها عقب الإطاحة بابن بلة[7] وكانت الجزائر قبل الأسبوع الأسود من جوان تتعرض لحملة سلبية من بعض الأطراف، وكانت الجزائر منذ ارتفعت حرارة الموقف في ماي 1967، والذي تأكد في خطاب الرئيس بومدين في سيدي بلعباس يوم 04 جوان 1967، ثم موقف الجزائر شعبا وحكومة خلال الأسبوع الأسود من جوان و بعده، كان هذا الموقف قد أعاد ذكريات الثورة الجزائرية إلى الجماهير[8].

وقد فرضت الجزائر عقب عدوان 1967 تكوينا عسكريا حيث استدعي طلبة الثانويات في الأقسام النهائية لتلقي تدريب شبه عسكري، وكان ذلك مقدمة لسن الخدمة الوطنية

---

[1] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 165-166

[2] الأهرام، ع 29416، 1967/06/25، ص 02.

[3] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص.

[4] شرف الدين، مرجع سابق، ص272.

[5] لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 93.

[6] محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، مصدر سابق، ص127

[7] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 162-163

[8] م.. دين، انطباعات، الجزء 02، مصدر سابق، ص 774.

الإجبارية[1] وقد شمل هذا التكوين الشبان والطلبة لمدة 45 يوما، في مرحلة أولى لتعبئة عامة واسعة، والتي ضمت حتى الجانب النسوي، وضمن هذا المخطط الحربي الواسع لبى الآلاف من الطلاب النداء حيث توافدوا على مراكز التدريب، وقد شمل جدول أعمال التدريب عدة مواد موزعة على أيام الأسبوع بمعدل ثمانية ساعات يوميا وقد قام الرئيس بومدين بنفسه بزيارات مراكز التدريب حيث خطب في 14 أوت 1967 بالأكاديمية العسكرية بشرشال قائلا: «أطلب الموت تهب لك الحياة...النصر أو الاستشهاد....ولتحقيق هذا المثل هبت بلادنا من زمن بعيد المدى تتجسم الصعاب وتتحدى المخاطر تتوق إلى حياة أفضل ومستقبل سمح كريم، وفي غمرة الأحداث الأخيرة شعرت بدورها الفعال في المعركة.. فكانت سباقة إلى تجنيد جميع طاقاتها الحية، فلم تتخاذل، ولن يصيبها الفتور في خوض المعركة...أنها المعركة التي تجعلنا فعلا أحرارا»[2] .

كما أشرف الرئيس على حفل اختتام الدورة التدريبة للطلبة المجندين في 30 أوت 1967 بمركز زرالدة، حيث أكد بومدين أمام المتخرجين أن «القصد من هذا التجنيد الذي أعلناه بعد 05 جوان هو تهيئة كل العناصر الشعبية وإعدادها للدفاع عن شرف الوطن من ناحية وللدفاع عن مكاسب الثورة والمكاسب الشعبية من ناحية ثانية... وللدفاع عن الثورة ومكاسبها يتحتم على شبيبتها أن تتجند وتستعد فلهذا كان لهذا القرار هدفان الدفاع عن الوطن والهدف الثاني الدفاع عن المكاسب الثورية»[3]

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 335.

[2] «رئيس مجلس الثورة: التجربة الثورية لا تعترف بافتراء المغرضين»، الجيش، ع 42، سبتمبر 1967، ص 04-05.

[3]«خطاب الرئيس بومدين في حفل اختتام الدورة التدريبية للطلبة المجندين»، المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، الجيش، ع 42، سبتمبر 1967.

جاءت حرب الأيام الستة لتعيد الجزائر إلى الساحة العربية من أوسع أبوابها، وذلك بعد أن أوصدت كثير من الأبواب في وجهها عقب الإطاحة بالرئيس بن بلة، وغدا على إثرها الرئيس بومدين زعيما وطنيا وعربيا، وقد أثبت أسبوع جوان الأسود وما تلاه من أحداث أن الجزائر قد تحملت مسؤولياتها كاملة غير منقوصة، ابتداء من خطاب 04 جوان في سيدي بلعباس مرورا بإعلان الجزائر الحرب على "إسرائيل" واتخاذ جميع التدابير لتنفيذ التعبئة العامة وإرسال القوات الجزائرية إلى جبهات القتال على جناح السرعة، ودعم سلاح الجو المصري بمجموعة من قطع الأسطول الجزائري؛ فضلا على تخصيص ميزانية حرب لمواجهة كل الاحتمالات ومساعدة البلاد الشقيقة المعتدى عليها؛ كما تم إنشاء صندوق خاص لصالح المجهود الحربي؛ ولم تكتف الجزائر بذلك بل خاضت حربا دبلوماسية في سبيل حشد الدعم للمعركة وفي هذا الاطار زار الرئيس الجزائري موسكو مرتين، ومن جهة أخرى أقدمت الجزائر على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كثير من الأنظمة الغربية بعدما ثبت تورطها من قريب أو بعيد في دعم الكيان الصهيوني في اعتدائه على الأراضي العربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. كما أقدمت على تصفية المصالح الاقتصادية الاستعمارية وذلك بوضع الشركات البريطانية والأمريكية تحت المراقبة

وبعد قبول مصر بوقف اطلاق النار رفضت الجزائر ذلك بشدة، ورأت ان الحرب يجب ان تستمر ولو دخلت القوات "الإسرائيلية" القاهرة ودمشق، ودعا بومدين ـ بناء على تجربة الثورة الجزائرية ـ إلى رمي الثورة إلى الشارع ليحتضنها الشعب.

الفصل الرابع: دور الجزائر في حرب الاستنزاف (1967-1970)

أولا/الجزائر وسياسة مؤتمرات القمم العربية

ثانيا/القوات الجزائرية على الجبهة المصرية

ثالثا/الجزائر وخيار دعم المقاومة الفلسطينية

رابعا/موقف الجزائر من مشروع روجرز

دور الجزائر في حرب الاستنزاف (1967-1970)

عقب الهزيمة التي لحقت بالعرب في حرب الأيام الستة أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر ما أطلق عليه حرب الاستنزاف ضد الجيش "الإسرائيلي" (أو حرب الألف يوم كما يسميها بعض "الإسرائيليين") مركزا على إنهاك معنويات الجيش "الإسرائيلي" المتواجد في صحراء سناء وعلى الضفة الشرقية للقناة من خلال شن هجومات متتالية على القوات "الإسرائيلية" تحول دون تعزيز مواقعها وتثبيت أقدامها.

وقد تلاحقت الأحداث بسرعة خلال هذه الفترة ابتداء بوقف إطلاق النار واستصدار القرار الأممي رقم 242 ثم بعد ذلك اجتماع الزعماء العرب في مؤتمري الخرطوم والرباط، بالإضافة إلى السجال الذي عرفته الساحة العربية عقب طرح وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز لمشروعه للسلام.

أولا/الجزائر وسياسة مؤتمرات القمم العربية:

جاءت المبادرات العربية بعد الهزيمة التي لحقت بالعرب على إثر نكسة جوان 1967 من أجل عقد قمة عربية يسبقها مؤتمر وزراء الخارجية يخصص لبحث آثار العدوان الصهيوني، ووقع الاختيار على العاصمة السودانية "الخرطوم" مقرا لعقد هذا المؤتمر وكان الرئيس السوداني قد اتصل بعبد الناصر في 11 جوان 1967 واتفق معه على فكرة عقد مؤتمر قمة عربية طارئة في الخرطوم أو في الجزائر[1]

صرح عبد العزيز بوتفليقة في الأول من أوت، لدى مغادرته الجزائر في طريقه إلى الخرطوم لحضور مؤتمر وزراء الخارجية العرب –الذي سبق مؤتمر القمة–بأن العرب أمام اختيارين اثنين إما أن يرضوا بالأمر الواقع وإما أن يصمدوا ويثبتوا، وقد اختارت الجزائر الطريق الثاني وأضاف: «لقد قيل الكثير عن التضامن، أما نحن في الجزائر فقد وضعنا من أول يوم شعار الاعتماد على النفس، وأنه لا فائدة من الاعتماد على الأصدقاء، وغير الأصدقاء، إذ نحن لم ندفع الثمن اللازم من تضحيات اقتصادية وعسكرية»[2]

انتهى مؤتمر وزراء الخارجية العرب، بالاتفاق على انعقاد مؤتمر لوزراء المال والاقتصاد و البترول العرب والذي انعقد ببغداد في 16 أوت 1967 لبحث مشروع المقاطعة الاقتصادية، وقد بحث المؤتمرون عدة مشاريع أهمها مشروع عراقي يدعو إلى وقف ضخ النفط كليا لمدة ثلاثة أشهر و استمرار إغلاق قناة السويس و مشروع جزائري يدعو إلى إحكام المقاطعة الاقتصادية ضد دول العدوان[3] و قد مثل الجزائر في هذا المؤتمر وزير المالية و التخطيط قايد أحمد الذي دعا إلى سحب الأموال العربية من البنوك الغربية التي ثبت تورطها في العدوان، و أشار ممثل الجزائر إلى أن البلاد العربية تحول كل عام لدول

---

[1] الأهرام، ع 29403، 1967/06/12، ص 01.

[2] وليد أبو مرشد، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1969، ص336

[3] جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية (الجامعة العربية والتضامن العربي)، أوت 1967، الجامعة العربية والشؤون العربية والعالمية ـ 2، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ص 1695.

الغرب أكثر من 400 مليون فرنك فرنسي، فضلا على الأموال العربية في البنوك الغربية والتي تساهم في إنعاش اقتصاداتهم[1].

أما عن موقف الجزائر من مؤتمر القمة العربي، فليس من المهم في نظرها أن ينعقد مؤتمر القمة أو لا ينعقد، ودعت إلى عدم انعقاده إذا غلب الظن أن المؤتمر ستتمخض عليه نتائج سلبية، أما إذا انعقد فالمهم عندها أن يكون انعقاده خطوة فعالة في مجال العمل العربي لمحو آثار العدوان[2] وقد اشترطت الجزائر باسم القوى الثورية توفر شروط للمشاركة في أشغال المؤتمر:

_قطع العلاقات مع الدول التي شاركت "إسرائيل" في عدوانها.

_ استخدام سلاح البترول بصورة فعالة في المعركة[3]

_ سحب الودائع والأموال العربية من الدول المؤيدة لـ"إسرائيل".

_ المساهمة الفعالة في المجهود الحربي من خلال تأسيس صندوق عربي لهذا الغرض[4]

_ اتباع سياسة طويلة النفس في مواصلة المعركة

_ تصفية مشكلة اليمن بشكل يدعم الثورة على أساس استمرار النظام الجمهوري[5].

ورأت الجزائر أن إقدام القادة العرب على عقد المؤتمر في غياب الضمانات محكوم عليه بالفشل، وسيضاف بذلك إلى الخيبات التي تعمق النكسة[6]، وسيتيح لـ"إسرائيل" تعزيز مكاسبها التي جنتها في حربها الأخيرة، خاصة أن "إسرائيل" تستغل كل لحظة لتعزيز

---

(1) «ما بعد اجتماعات الخرطوم وبغداد»، الجيش، ع 42، سبتمبر 1967، ص 13-14. انظر كذلك: جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية (الجامعة العربية والتضامن العربي)، أوت 1967، مصدر سابق، ص 1694.

(2) المجاهد، ع "، "، "/1967/08

(3) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية (الجامعة العربية والتضامن العربي)، أوت 1967، مصدر سابق، ص 1598-1569.

(4) الشعب، "/1967/06.

(5) المجاهد، ع"، "/1967/08.

(6) «كيف يمكن أن يكون موقف الجزائر من مؤتمر القمة العربي»، المجاهد، ع"، "/ "/1967.

موقفها[1]، وإذا أخذنا في الاعتبار أن المؤتمرات السابقة لا يكاد يختلف أحدها عن الآخر من حيث غياب قرارات ملموسة، والجزائر لا تستطيع «الانضمام إلى هذا الاتجاه الانهزامي الظاهر في أوساط السياسية العربية»[2]

وفي سبيل محاولة رئيس مجلس السيادة السوداني إنجاح مؤتمر القمة، ناشد إسماعيل الأزهري الرئيس هواري بومدين في 24 أوت العمل على إنجاح مؤتمر القمة المقرر عقده في الخرطوم في 29 أوت، واعتبر الأزهري في رسالته إلى بومدين بأن الأزمة التي تواجهها البلدان العربية والآمال الكبيرة التي يعلقها الشعب على زعمائه تستدعي إنجاح المؤتمر[3] وفي نفس الإطار وجه الرئيس جمال عبد الناصر دعوة إلى الرئيس بومدين في 27 أوت لزيارة القاهرة من أجل التباحث وذلك في محاولة منه لثني الرئيس بومدين مقاطعته قمة الخرطوم[4]

أما الملك حسين الذي سعى جاهدا لإنجاح القمة من خلال زيارته لعديد العواصم العربية فقد تجنب زيارة الجزائر لعلمه المسبق بعدم جدوى الزيارة في إقناع الرئيس بومدين لحضور أشغال مؤتمر القمة وقد انتقدت الجزائر الملك حسين الذي "ينتقل من عاصمة إلى أخرى بحثا عن المعجزات"، فيما يتعرض الشعب الفلسطيني الذي يقبع تحت الاحتلال الصهيوني حسب المسؤولين الجزائريين لشتى أنواع الإرهاب والتنكيل[5]

وقد اعتبرت "لوموند" أن استثناء الملك حسين الجزائر في زياراته، ينم عن غياب الرئيس هواري بومدين عن أشغال مؤتمر القمة وهذا على حد تعبيرها "فأل سوء" لهذا المؤتمر[6]

وقد هاجمت الصحافة السودانية الجزائر بشدة واتهمتها بالمزايدة في سوق المزايدات السياسية وأضافت تقول بأن من بين شروط الجزائر وسورية المسبقة موافقة جميع الدول

---

(1) المجاهد، ؛/ ؛/1967.

(2) وليد أبو مرشد، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص338.

(3) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية (الجامعة العربية والتضامن العربي)، أوت 1967، مصدر سابق، ص1591.

(4) المصدر نفسه، ص 1604.

(5) وليد أبو مرشد، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص337

(6) المصدر نفسه، ص 338.

العربية على قطع العلاقات مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإجراءات أخرى أكثر خطرا[1]

جاء مؤتمر الخرطوم (29 أوت حتى 02 سبتمبر) ليبرز اختلاف وجهات النظر حول معالجة آثار النكسة، فقد غاب بعض القادة العرب عن جلساته، ومنهم الرئيس هواري بومدين الذي اكتفى بإيفاد وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة ممثلا عنه، و رغم أن الجزائر نفضت يديها من سياسة المؤتمرات، و دعت على مدار شهرين و عشرين يوما (الفترة الفاصلة بين وقف إطلاق النار و مؤتمر الخرطوم) بالعمل دونما الحاجة إلى اجتماع قمة، فإن الرئيس بومدين و في خطوة منه لعدم قطع الطريق على أي عمل عربي موحد، فوض وزير خارجيته بالموافقة على أي قرار يتخذه المؤتمر يتماشى مع سياسة الجزائر الثورية تجاه قضية فلسطين[2]، و قد نقلت رويترز على لسان وزير الخارجية الجزائري قبيل انعقاد المؤتمر بأن الجزائر ملزمة بالعمل على إنجاح مؤتمر الخرطوم.[3]

انعقد مؤتمر القمة العربية الرابع في غياب الرئيسين السوري و الجزائري ، و كان هذا الأخير معارضا لفكرة المؤتمر منذ البداية، و هذا ما ذكره بومدين للرئيس المصري بقوله: «إنني أتمنى أن يوافقني الرئيس على أنه لا فائدة من العمل من خلال مؤتمرات قمة»[4] وكانت الجزائر قد أعلنت موقفها من المؤتمرات العربية، وطالبت بمواقف ثورية حاسمة، ليس في وجه العدوان فحسب، و إنما في وجه الدول التي ساندت العدوان[5]، وبرر بومدين رفضه رفضه حضور أشغال مؤتمر القمة كونه يرفض الانسياق وراء المفاوضات السلمية التي من شأنها أن تقر الهزيمة و تصفي القضية الفلسطينية، و تضفي على الوجود الصهيوني المبني على العدوان طابع الشرعية، و أن الحل الوحيد و الصحيح و الواقعي حسب تعبيره هو

---

(1) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية (الجامعة العربية والتضامن العربي)، أوت 1967، مصدر سابق، ص 1635.

(2) المصدر نفسه، ص ص 1642-1643.

(3) المصدر نفسه، ص 1568.

(4) محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة: الانفجار 1967، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990، ص 908.

(5) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية (الجامعة العربية والتضامن العربي)، أوت 1967، مصدر سابق، ص 1642.

"الحل الثوري"[1]، و مؤتمر القمة حسب الرئيس الجزائري لن يختار هذا الحل لأن الذين لم يبادروا إلى الاشتراك بالقتال يوم 05 جوان لن يشتركوا الآن بالإقناع أو غيره، بالإضافة إلى أن الجزائر أعلنت أن موافقتها على القمة مشروطة بنتائج أعمال مؤتمري وزراء الخارجية في الكويت و الخرطوم الذين فشلوا باتخاذ قرارات حاسمة، و كذلك إلى فشل مؤتمر وزراء المال و الاقتصاد و النفط العرب ببغداد في اتخاذ قرارات خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الاقتصادية، فما فشل فيه الوزراء لا يعتقد الرئيس بومدين أن الملوك سينجحون في اتخاذه، و من جهة أخرى اعتبر بومدين أنه شخصيا يرغب في عدم المشاركة لأنه يعتقد أن حضوره سيؤدي إلى اصطدامه بالذين لا يريدون اتخاذ قرارات حاسمة، و أنه لا يستطيع تمالك نفسه و لا التصرف بدبلوماسية و ليونة في موضوع يعتبره من أخطر المواضيع التي تعرض لها العرب، و أضاف أن هذا الاصطدام ربما تمخضت عنه نتائج هو في غنى عنها[2].

وقد هاجمت الجزائر المؤتمر عشية انعقاده، بعد ان غابت الضمانات الكفيلة بإنجاحه، ورأت فيه تضييعا للوقت والجهد فيما لا يغني، وأن سبيل المؤتمرات عاقبته وخيمة، وسينتهي إلى خسارة كل شيء، وأن الجزائر «قد اختارت نتيجة تجربتها "طريق الثورة" التي تتفق مع الآمال العميقة للجماهير العربية»[3].

وفي نفس يوم أشغال القمة، خطب الرئيس بومدين في مؤتمر شعبي كبير بالجزائر قال: «نحن نرفض أي حل سياسي لأزمة الشرق الأوسط لأن هذا الحل يشكل في الواقع اعترافاً بإسرائيل وتصفية نهائية للقضية الفلسطينية. وأن متابعة النضال هو الوسيلة الوحيدة لاسترداد الأرض العربية المحتلة وتحرير فلسطين. وإذا جرى استفتاء في العالم العربي حول النقطتين التاليتين: متابعة النضال أو الإقرار بالأمر الواقع فأنا متأكد أن 99 بالمائة من الشعب العربي سيختار متابعة النضال. ولا يحق لأية حكومة عربية أن تعمل على تصفية القضية الفلسطينية لأن هذه تتعلق بمصير شعب بأسره. وأن الطريق مفتوحة لكم من يريد أن يذهب إلى تل أبيب، ولكن فليذهب وحده ولا يطلب من الحكومات العربية الأخرى أن يلحقوا

---

[1] الشعب، ع/0/1967.

[2] جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية (الجامعة العربية والتضامن العربي)، أوت 1967، مصدر سابق، ص 1621.

[3] المجاهد، ع/ /1967.

به للتفاوض مع "إسرائيل" والاعتراف بالأمر الواقع والهزيمة ... ويجب أن نقوم بالتصفية الشاملة للمصالح الإمبريالية في العالم العربي»[1]

وفي اليوم الثاني من أشغال المؤتمر وأثناء إشراف الرئيس بومدين في 30 أوت على حفل تخرج خمسة آلاف طالب من معهد التدريب العسكري في زرالدة (وذلك في إطار الاستعدادات التي دعت لها الحكومة الجزائرية عقب هزيمة 05 جوان 1967) أعلن بومدين رفض الجزائر لكل الحلول السياسية التي تفضي إلى الاعتراف بإسرائيل، مهاجما ما سماه "الإمبريالية وحلفائها في الوطن العربي"[2] وأضاف قائلا: «بالنسبة للأحداث الأخيرة التي وقعت بالمشرق إنه لا توجد طرق ثلاثة، بل هناك طريقان فقط. إما طريق الاعتراف بالأمر الواقع، و طريق الاستسلام و القبول بصفة نهائية بالهزيمة التي وقعت، و تصفية القضية الفلسطينية نهائيا، و إما طريق الاستعداد الجدي لمواصلة المعركة»[3] و حسب بومدين فإن جواب جميع أفراد الشعب الجزائري بأنه «لا بد من استمرار الكفاح، و أنه ليس من الممكن أبدا تصفية القضية الفلسطينية، و ليس لأي أحد الحق في تصفية القضية الفلسطينية و لا لأي حكومة عربية الحق في تصفية القضية الفلسطينية لأنها قضية شعب بأكمله »[4] وأعلن بومدين تصميم بلاده على متابعة النضال على جميع الجبهات و أن الجزائر لن تشارك في أي حل من شأنه أن يثبت هذه الهزيمة التي أصيب بها الوطن العربي ولن تشارك من قريب أو بعيد في أي حل من شأنه أن يصفي القضية الفلسطينية[5]

وقد اختارت الحكومة الجزائرية يوم (30 أوت) أثناء انعقاد القمة و كإجراء عملي، و باسم حق الرد على العدوان الإمبريالي الصهيوني على الأمة العربية أعلنت الجزائر عن تأميم

---

[1] أحمد الشقيري، الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات، الجزء الثاني، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة إلكترونية، 2005، ص181.

[2] جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية (الجامعة العربية والتضامن العربي)، أوت 1967، مصدر سابق، ص1718-1719. انظر أيضا: وليد أبو مرشد، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص 339.

[3] «خطاب الرئيس بومدين في حفل اختتام الدورة التدريبية للطلبة المجندين»، المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، الجيش، ع 42، سبتمبر 1967.

[4] المصدر نفسه.

[5] وليد أبو مرشد، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص 339.

الشركات الأمريكية لتوزيع البترول في الجزائر و إجبار جميع الشركات الأجنبية ببيع إنتاجها في الخارج، و في هذا الإطار تم تأميم فروع التسويق في الجزائر لشركة "ستاند رد اويل (اسو) أوف نيوجيرسي" و البالغة 17.6 بالمئة و شركة "موبيل اويل كوربوريشن أوف نيويورك" و البالغة 06 بالمئة و هو الذي عزز شركة توزيع البترول الوطنية، الأمر الذي جعل الحكومة تسيطر على 44 بالمئة من الأسهم.[1]

وفي الخرطوم سرى خبر التأميم في أروقة المؤتمر بسرعة بالغة، وتحدثت جريدة العمل اللبنانية عن ضربة الرئيس بومدين "القاصمة" فالرئيس الجزائري الذي غاب عن أشغال المؤتمر حسب الجريدة: «اتخذ قرارا ما كان المشتركون في المؤتمر ليتخذوه إلا بعد مضي وقت طويل. إن الجزائر ضربت المثل وإن كان "عسير الهضم" ورسمت طريقا للبلدان العربية التي يستحيل عليها تطبيق الاقتراح العراقي بوقف تصدير البترول لمدة ثلاثة أشهر»[2]

اتخذ مؤتمر الخرطوم مجموعة من القرارات، حاول من خلالها تصفية الأجواء العربية، وكان الاتفاق المصري السعودي حول أزمة اليمن يدخل ضمن هذا الإطار، وقد اتخذت مصر قرارها بجلاء قواتها العسكرية من اليمن، كما أقر المؤتمرون رفع الحظر النفطي، مقابل إعطاء 20% من عائدات النفط لبلدان الطوق[3]، وذلك بمساهمة ليبيا والسعودية والكويت[4]، أما أبرز ما عرفت به القمة فهي لاءاتها الثلاث: "لا تفاوض"، "لا اعتراف"، "لا صلح"[5]

وقد تساءلت الجزائر عقب مصادقة المؤتمرين على توصيات وقرارات المؤتمر، عن السر وراء إعادة ضخ البترول، وعدم قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول المشاركة

---

(1) جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية (الجامعة العربية والتضامن العربي)، أوت 1967، مصدر سابق، ص1719.

(2) المصدر نفسه، ص 1720.

(3) هنري لورانس، اللعبة الكبرى (المشرق العربي والأطماع الدولية)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، 1993، ص 3.

(4) حددت المساعدات المالية بـ 135 مليون جنيه إسترليني، كان نصيب السعودية فيها 50 مليون، الكويت 55مليون، وليبيا 30 مليون الباقية، انظر: محمود رياض، مصدر سابق، ص131.

(5) عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد (1967-1979)، دار عطوه للطباعة، القاهرة، 1987، ص 23.

في العدوان، فضلا عن تجنب استصدار قرار يقضي بسحب الأموال العربية من البنوك الأمريكية والبريطانية[1].

وقد عبر الرئيس بومدين في ذكرى الثورة التحريرية على خيبة أمله من نتائج مؤتمر القمة مذكرا بمبدأ الجزائر الثابت حيال الصراع في الشرق الأوسط، وحسب قوله «إن ما سلب بالقوة لا يسترد إلا بنفس الوسائل، وأن استعادة حرية الشعوب ووحدتها لا يتحقق إلا بالكفاح الطويل المرير، وأن الحلول السياسية وغيرها لا تكون إلا في نهاية المطاف، تتويجا لهذا الكفاح وكنتيجة حتمية له وله وحده»[2].

لقد نادت الجزائر قبل وأثناء وبعد وقوع النكسة بضرورة تبني خطة كفاح شاملة ليس ضد "إسرائيل" فقط بل ضد "صانعيها"، وحسب بومدين «إنه لا يمكن التوفيق في آن واحد بين محاربة "إسرائيل" والتعاون مع من ساعدوها وأمدوها بالمال والسلاح إلى أن كبرت وترعرعت»[3].

واعتبر بومدين أن نتائج المؤتمر أثبتت سلامة موقف الجزائر الداعي إلى ضرورة مواصلة القتال وشمولية المعركة ضد الوجود الصهيوني في فلسطين وقواعد الاستعمار وبصفة خاصة أذرعه الاقتصادية كالشركات البترولية، فالقضية ليست قضية العقبة، أو القنال أو مرتفعات الجولان أو القدس بل المعركة أوسع من ذلك وأشمل[4].

ورأت الجزائر أن إحالة مؤتمر القمة الأمر على الأمم المتحدة دليل على فشل القمة، كون الأمم المتحدة منحازة إلى الطرف الآخر[5]، كما هاجمت الجزائر بشدة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، إثر اقتراحه أن يكون وسيطا بين العرب والصهاينة، متسائلة عن السر وراء

---

(1) المجاهد، ع" "، "/"0/"19/"7.

(2) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، وثيقة رقم 609، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 1969، ص871

(3) وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين (19 جوان 1965-جوان 1970)، الجزء الثاني، وزارة الإعلام والثقافة، قسنطينة، 1970، ص255

(4) المصدر نفسه، ص256.

(5) الشعب، "/"0/"1967.

اقتراح تونس عدم السماح لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية حضور اجتماعات مؤتمر القمة[1]

وربما كان من نتائج مؤتمر الخرطوم انفصام عرى جبهة الصمود الأولى في التاريخ العربي، فقد عاشت هذه الجبهة كمجموعة أقل من شهرين، كانت بدايتها بانطلاق لقاءات قصر القبة في القاهرة وانتهت بمؤتمر اللاءات الثلاث الذي غابت عنه سوريا، ولم يحضره الرئيس الجزائري.[2]

و قد انقسمت نواة الصمود عقب مؤتمر الخرطوم إلى قسمين، فمن بين الدول التي تشكل خط المواجهة شاركت مصر و الأردن في اجتماع الخرطوم، وغابت عنه سوريا[3]، كما رفضت الجزائر و منظمة التحرير حجة عبد الناصر و الملك حسين عن "واقعية" التعامل مع وجود دولة "إسرائيل" كونه مضمون من قبل الدول العظمى[4]، و هو ما أدى في هذه الفترة إلى تقارب سوري جزائري و تنسيق في المواقف ساهم في تقويته رفع سورية لشعار الحرب الشعبية و رفض قرار 242[5] ،فيما عرفت العلاقات المصرية الجزائرية توترا ملحوظا وذلك عقب موافقة الحكومة المصرية على قرار 22 نوفمبر 1967 و قبلت التفاوض مع "إسرائيل" عن طريق الوسيط الأممي "يارينغ"، ما شكل اعترافا واقعيا بإسرائيل[6].

جاء موقف الجزائر من قمة الخرطوم وقراراته على خلفية أن الجزائر تنطلق في مواقفها من القناعات التي صهرتها حرب التحرير الوطني، وكانت ترى دائما أن القضية المركزية والأساسية هي القضية الفلسطينية، ولأنها من جهة أخرى كانت تخشى أن تتحول المناورات والتكتيك إلى قناعات واستراتيجيات وأن تتحول الوسائل إلى غايات[7].

---

[1] المجاهد، ع389، 1967/10/15

[2] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص290-291.

[3] المصدر نفسه، ص292

[4] أحمد رضوان شرف الدين، مشروع الأمة الدولة العروبة عند النخبة الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2005/2004، ص272.

[5] م.. دين، انطباعات، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 288.

[6] شرف الدين، مرجع سابق، ص273

[7] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص290

وقد حاولت قوى كثيرة تخالف الجزائر في تصوراتها لإدارة الصراع في الشرق الأوسط "تعقيد الجزائر" أو التقليل من دور الجزائر الإيجابي في مواجهة العدوان الصهيوني، بحكاية البعد الجغرافي عن ساحة المعركة، لكن هذا لم يؤثر على التزامات الجزائر تجاه الصراع العربي الصهيوني، ولم يمنع الجزائر عن التعبير برأيها ولو كانت تخالف فيه الجميع[1].

وفي إطار التحضير لمؤتمر القمة الخامس بعد فترة من التعثر والتلكؤ بفعل عودة الخلافات العربية العربية إلى التأجج من جديد مما حال دون عقده في موعده الأصلي قبل سنة أبدى الرئيس بومدين للملك حسين في 27 أفريل 1968 أن الجزائر ستحاول الاشتراك في مؤتمر القمة الذي دعا إليه وذلك على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول عدم فائدة مؤتمرات القمة، على أن يكون تمثيل الجزائر في مؤتمر الرباط في نفس مستوى مؤتمر الخرطوم أي مستوى وزير الخارجية دون حضور الرئيس شخصيا[2].

لاقت دعوة الملك حسين من أجل عقد مؤتمر عربي على مستوى القمة تجاوبا لدى معظم الرؤساء والملوك العرب فانعقد المؤتمر بالرباط في 21 ديسمبر 1969 وبحضور الرئيس بومدين الذي سبق له وأن صرح بعدم حضوره، وقد حاول الرئيس الجزائري في جلسة العمل الأولى التدخل بعد أن أثار رئيسا اليمن الجنوبية والشمالية مسالة النزاع مع المملكة العربية السعودية من أجل إبعاد الموضوع عن المناقشات[3].

وقد أوصى المؤتمر بدعم من الحكومتين المغربية والتونسية بتبني ورقة الجزائر في المؤتمر باعتبار القضية الفلسطينية قضية ذات أولوية وكانت زيارة وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة إلى العاصمة التونسية في نفس المنحى حيث تم التأكيد على التكفل التام من

---

[1] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق ، ص293.

[2] وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971، ص 08.

[3] وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1972، ص ص05-09.

طرف الحكومتين الجزائرية والتونسية بالقضية الفلسطينية وذلك من أجل خلق وعي دولي يستوعب المأساة والظلم الذي ذهب ضحيته الشعب الفلسطيني[1].

شملت أشغال المؤتمر مناقشة تقرير الفريق الأول محمد فوزي الذي طالب الملوك والرؤساء المصادقة عليه كون مجلس الدفاع العربي وافق عليه، حيث طالب الرئيس بومدين بأن يكون التقرير أكثر وضوحا و أن يحدد معالم الهدف من التسليح و جدولا زمنيا بذلك، وقد امتنعت الجزائر عن تقديم الطائرات التي طلبها التقرير بحجة أن الدول العربية غير مستعدة لخوض الحرب فعلا[2] بالإضافة إلى أن التقرير لم يكن واضحا بما فيه الكفاية حيث لم يحدد معالم الهدف من التسليح و جدولا زمنيا بذلك، و قد وقع تلاسن بين الرئيسين الجزائري والليبي على خلفية التقرير بعد أن أبدى العقيد القذافي استعداد ليبيا لتنفيذ ما طلب منها[3] و قد طلب الرئيس المصري تجاوزا للتشنج الذي صاحب مناقشة التقرير بأن يترك المؤتمر تقرير الفريق الأول محمد فوزي جانبا و لو مؤقتا و يتجه إلى الصورة العامة للموقف[4].

طالب الرئيس بومدين أن يكون الحشد المطلوب هو من أجل مجابهة "إسرائيل" بالإضافة إلى وجوب تحديد موعد المجابهة، و قد رفض الرئيس بومدين أن تتوقف مهمة الحشد في إزالة آثار العدوان فحسب، كما أكد بومدين أن الجزائر مستعدة لتوفير الطائرات والمدفعية والرجال بأعداد كبيرة لتكون تحت تصرف الفريق محمد فوزي على الجبهتين المصرية والأردنية[5] و رغم أن المؤتمر لم يخرج بأي قرارات نتيجة لتفاقم الخلافات بين أعضائها وذهاب معظم العرب إلى مناقشة الدعم الواجب توفيره إلا أن الجزائر قالت أنها مستعدة للذهاب إلى الحرب إذا قرر العرب ذلك[6].

---

[1] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° MB/RG, A.14.6.4, «Attitude de l'Algérie à l'égard de la résistance palestinienne», 15 Janvier 1970.

[2] وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، مصدر سابق، ص 12.

[3] المصدر نفسه، ص10.

[4] محمد حسنين هيكل، «من الرباط إلى الخرطوم (1)»، الأهرام، 1970/01/04.

[5] وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، مصدر سابق، ص 12.

[6] الطاهر بن عريفه، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك (1945-2000)، دار زاهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص "- ".

كما أكد الرئيس الجزائري لنظيره المصري استعداد الجزائر لتزويد القاهرة بكميات كبيرة من الأسلحة السوفياتية وفي مقابل ذلك رفض بومدين تقديم الدعم المالي من عائدات البترول إلى الدول المتضررة ومنها مصر[1] وحسب جريدة الأهرام المصرية أن كل من ليبيا والجزائر والمغرب قدمت أكثر مما طلب منها في التقرير الذي قدمه الفريق فوزي[2].

وعلى هامش أشغال المؤتمر و في محاولة من الرئيس الجزائري لنزع فتيل التوتر بين مصر و الجزائر، فقد أشار بومدين إلى الأقوال المنقولة إلى الجزائر أنهم في القاهرة يقولون: «إن الجزائر تتكلم كثيرا و تعمل قليلا و أنها هناك على بعد خمسة آلاف ميل من ميدان القتال، تزايد بالثورية، حيث المزايدة سهلة و رخيصة» و أضاف أنه نقل كذلك إلى القاهرة أنهم في الجزائر يقولون: «إن مصر لن تحارب، و إن الجزائر على هذا النحو ليست مستعدة لإرسال قوات إلى الجبهة، لا يكون أمامها غير التمتع بالشمس على قناة السويس»[3].

وحسب الرئيس بومدين فإن كل ذلك النقل قصدا مقصودا للوقيعة بين مصر والجزائر، وفي حديث بين الرئيسين الجزائري و المصري على هامش أشغال المؤتمر أكد بومدين لعبد الناصر أن مصر ليست وحدها في الميدان و يجب ألا ينتابها أي شعور بذلك لدقيقة واحدة وأضاف بومدين: «يظهر أننا فعلا لا نرى الصورة الحقيقية لما يجرى الآن في ميدان القتال...إننا نعد الجيش الجزائري بكل قوته ليشارك في المعركة...ليس هناك هدف لبناء قوة الجيش الجزائري غير هذا الهدف... إذا كنا لم نرسل إلى الجبهة ما فيه الكفاية، فلأننا كنا ننتظر يوم اقتراب المعركة»[4].

---

[1] وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، مصدر سابق، ص12.

[2] المصدر نفسه، ص13.

[3] محمد حسنين هيكل، «من الرباط إلى الخرطوم (2)»، الأهرام، 1970/01/05.

[4] المصدر نفسه.

أدى سوء التفاهم الذي وقع أثناء أشغال الدورة بين الرئيسيين جمال عبد الناصر وهواري بومدين إلى عزم الرئيس المصري على التوجه عقب انتهاء القمة إلى الجزائر في محاولة منه لتسوية هذه الخلافات[1]، وقد صرح الرئيس المصري أثناء نزوله بالجزائر في 25 ديسمبر 1969 بأن الجزائر لها مكانة خاصة لدى شعب الجمهورية المتحدة أما فيما يخص الخلافات التي حدثت في المؤتمر خلافات لابد منها، والواقع أنه لم يعقد مؤتمر من مؤتمرات القمة السابقة دون خلافات[2].

وإثر انتهاء أشغال المؤتمر وصل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير إلى الجزائر قادما إليها من الرباط بعد مشاركته في مؤتمر القمة وقد صرح عرفات بأن الثورات لا تصنع في المؤتمرات، بل إن لغة الرصاص هي التي ستحدد مستقبل فلسطين[3]، وقد أجرى عرفات مباحثات مع الرئيس بومدين ومختلف الشخصيات الجزائرية تناولت سبل إيصال الدعم المادي والمعنوي لمنظمة التحرير[4].

---

(1) دار الأبحاث والنشر، سجل الآراء والوقائع السياسة في البلاد العربية، دار الأبحاث والنشر، بيروت، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1969، ص 533.

(2) «تصريح الرئيس جمال عبد الناصر في الجزائر عن مؤتمر القمة العربي في المغرب»، متاح على الموقع: nasser.bibalex.or

(3) وليد ابو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مصدر سابق، ص209.

(4) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°14/AP, A.14.6.4, «L'Algérie et les mouvements de résistance Palestiniens», 16 JAN 1970.

ثانيا/القوات الجزائرية على الجبهة المصرية:

شاركت القوات الجزائرية منذ الأيام الأولى لوصولها إلى جبهات القتال في المناوشات الدائرة في منطقة تماس القوات المصرية والقوات "الإسرائيلية"، وكان أول هجوم للجيش الجزائري على القوات "الإسرائيلية" بمدفعية الميدان والصواريخ يوم 14 جويلية 1967 حيث ألحقت هذه الهجومات خسائر في صفوف القوات الصهيونية[1]، مما دفع وزارة الخارجية "الإسرائيلية" إلى شكوى الجزائر للأمين العام للأمم المتحدة "يوثانت" بحجة عدم احترام القوات الجزائرية لوقف إطلاق النار[2].

وقد كان وقع تواجد القوات الجزائرية في قطاع السويس علامة فارقة على الجبهة المصرية وذلك بفعل الالتحامات المتتالية والمتعاقبة مع العدو، وقد تأقلمت الوحدات الجزائرية بشكل رائع في المهام المنوطة بها مجسدة بحق التجربة التي مرت بها في الولايات التاريخية وعلى الحدود المغربية الجزائرية والحدود التونسية الجزائرية أثناء حرب التحرير الكبرى[3].

وكانت الجزائر قد أرسلت أثناء نشوب الحرب وحدات مشاة ووحدات مدفعية ووحدات مدرعة، وبهذا تم إنشاء اللواء الرابع الذي زود بخيرة المقاتلين وبالوسائل القتالية المتوفرة وقد تجندت جميع النواحي العسكرية والمديريات المركزية في وزارة الدفاع الجزائرية من أجل نجاح مهمة اللواء[4].

تشكل اللواء الرابع للجيش الوطني الشعبي في عجالة تامة لغرض الالتحاق بالجبهة المسلحة معتمدا في ذلك على وحدات متخرجة من جيش التحرير الوطني، وقد تم تأطير هذا اللواء من طرف رجال تكونوا في الثورة التحريرية الكبرى، ويملكون روحاً انضباطية كبيرة مستمدة من التطوع الحر، وقد كانت الفيالق الجزائرية أكثر جاهزية للمشاركة في معركة ثورية (تحريرية) منه للمشاركة في حرب عادية كالتي حدثت في الشرق الأوسط على

---

(1) ملايم موسى، الرئيس المرفوعة الهامة: هواري بومدين، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2015، ص 87.

(2) محمد تامالت، مرجع سابق، ص68.

(3) Abderrezak Bouhara, Du djebel aux rizières, Éditions Anep, Alger, 2005, P 169.

(4) عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 34.

مساحات صحراوية شاسعة، خاصة وأن الجزائر لم يمر على استقلالها سوى خمس سنوات وهي غير مهيأة للمشاركة في حرب خارج أراضيها[1]، ورغم ذلك فقد تم استدراك النقائص التقنية وقلة الخبرة بالمعنويات المرتفعة للجنود، حيث ضربوا أروع الأمثلة في الشجاعة والإقدام[2].

يتشكل اللواء الجزائري من كتيبتي مشاة (24 و11) وكتيبة دبابات وفوج مدفعية ميدان (121)، وقد ورث اللواء عن جيش التحرير مقاتلين تمرسوا خلال الثورة التحريرية[3]، وكانت الكتيبة رقم 24 والكتيبة رقم 11 تحت قيادة كل من الملازم الأول رمضان فراحي وإبراهيم جواد وكان الفوج رقم121 تحت قيادة الملازم الأول عبد المجيد شريف وكان على رأس فوج الدبابات الملازم الأول يوسف بن سعيد[4].

لقد ضربت الوحدات الجزائرية رغم نقص خبرتها على هذا النوع من القتال، المثال في الجسارة والإقدام، وهذا ما دفع القيادة العامة للجيش المصري أن تسند لها مهمة حماية محطة تكرير البترول بالسويس وميناء توفيق، وكانت مهمة صعبة لأنها تستوجب ضمان نظام طوارئ ومراقبة ضمن منطقة عمرانية تزيد عن ربع مليون نسمة[5].

ولفاعلية القوات الجزائرية على الجبهة المصرية انتقل ساسة مصر عدة مرات إلى الجزائر في سبيل زيادة عدد القوات الجزائرية، وفي هذا الإطار أرسل الرئيس المصري رئيس مجلس الأمة المصري لبيب شقير للرئيس هواري بومدين من أجل توفير سبل الدعم وتنسيق المواقف[6].

---

(1) **Abderrezak Bouhara, Op.cit, P 163.**

(2) **عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 34.**

(3) **المصدر نفسه.**

(4) **Abderrezak Bouhara , Op.cit, P 164.**

(5) **عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 34.**

(6) **محضر الجلسة السابعة، الاتحاد الاشتراكي العربي ـ اللجنة المركزية، القاهرة، 1968/11/06، متاح على الموقع: nasser.bibalex.or**

وقد شهدت هذه الفترة تحسنا للعلاقات بين الجزائر والمغرب وأضحت القاهرة بناء على ذلك تعول كثيرا على دور مباشر للجزائر في أي مواجهة محتملة مع الكيان الصهيوني[1]، وكان الرئيس الجزائري قد أكد لنظيره المصري استعداد الجزائر لتزويد القاهرة بكميات كبيرة من الأسلحة السوفياتية بعدما تم تسوية المشكلة الحدودية مع المغرب[2].

وحسب محضر جلسة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي المنعقد في 06 نوفمبر 1968 فان الرئيس المصري أسر للمجتمعين أن الجزائر مستعدة للذهاب مع مصر إلى أبعد الحدود في صراعها مع الكيان الصهيوني؛ بل أكثر من ذلك فالجزائر حسب محضر الجلسة مستعدة لإرسال كل قواتها المسلحة لأرض المعركة إذا نوت مصر دخول الحرب[3].

ومن جهة أخرى وفي غضون بضعة أسابيع من تواجد اللواء الرابع في منطقة السويس كان اندماجه فعالاً وكانت المعارك التي خاضها مع القيادة العامة مؤثرة، وبدا الجيش المصري أكثر قوة من ذي قبل. لما كان لانسجام اللواء الجزائري بصورة مذهلة ضمن القيادة العامة من تغير على ساحة المعارك مقارنة مع الأيام الأولى لوصوله[4].

هذا ما جعل الرئيس عبد الناصر يرسل هذه المرة الفريق محمد فوزي إلى الجزائر من أجل أن تضاعف قواتها، حيث اتفق مع السلطات الجزائرية على إرسال مزيد من القوات وإرسال أسلحة وجرارات ومدافع ذاتية الحركة وسرب طائرات، وحسب المناقشات التي عرفتها الجلسة العاشرة للاتحاد الاشتراكي (الحزب الحاكم في مصر) فإن الرئيس عبد الناصر عول كثيرا على القوات الجزائرية ودعا إلى تكوين جبهة غربية تكون مبنية أساسا من القوات المصرية والقوات الجزائرية ـ خاصة وأن الجزائر حسب الرئيس المصري لا ترد له طلبا ـ في مقابل الجبهة الشرقية المبنية على الأردن وسورية والعراق[5].

---

(1) **محمد حسنين هيكل، «هل تتغير سياسة أمريكا في حكم نيكسون؟»، الأهرام، 1969/01/31.**

(2) **وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مصدر سابق، ص12.**

(3) **محضر الجلسة السابعة، الاتحاد الاشتراكي العربي ـ اللجنة المركزية، القاهرة، 1968/11/06، متاح على الموقع: nasser.bibalex.or**

(4) **Abderrezak Bouhara, Op.cit, P 172.**

(5) **محضر الجلسة العاشرة، الاتحاد الاشتراكي العربي ـ اللجنة المركزية، القاهرة، 1968/12/11، متاح على الموقع: nasser.bibalex.or**

انتقل خالد نزار إلى جبهات القتال بمصر في أكتوبر 1968، في إطار استبدال الألوية المشاركة في جبهات القتال[1] وحسب خالد نزار فإن الفرقة التي كانت تحت إمرته تتكون من ثلاثة فيالق، كل فيلق يتشكل من ستمائة رجل، ومن فيلق يضم 31 دبابة طراز "تي55"، ومن فوج مدفعية (بطاريتين بعيدة المدى عيار 122 ملم وبطارية قذائف152ملم)، ومن فوج دفاع مضاد للطيران وبطاريتين أنبوبيتين 35 ملم وبطارية 14.5 ملم فوق عربات رباعية الدفع، بالإضافة إلى خمسة كتائب نقل وإرسال واستطلاع للقيادة والخدمات وكتيبة سادسة للهندسة[2]، وقد طلب خالد نزار فور وصوله إلى الجبهة من المصريين إعطاءه مواقف دفاعية تشرف مباشرة على القناة من أجل اشتراك الجنود الجزائريين الفعلي في المعارك على خطوط التماس، وقد كان موقع الجزائريين قبل ذلك على طول البحيرة المالحة البعيدة عن مراكز "الإسرائيليين" بأربعة عشر كيلومترا[3].

استقبلت القوات "الإسرائيلية" وصول لواء نزار بقصف مدفعي مكثف أصاب كل المواقع القديمة، وكان نزار قام بمجرد وصوله إلى أرض المعركة بتغيير مواقع تمركز قوات اللواء السابق، رغم معارضة المساعد السياسي للجيش الثاني المصري العميد عبد المنعم خليل الذي رأى عدم جدوى ذلك[4].

ويذكر خالد نزار أن قواته قد تعرضت للقصف "الإسرائيلي" عدة مرات، مما دفعه لنقلها إلى أماكن أخرى، ليتخذ لها ملاجئ أرضية فردية وهي تقنية جديدة على المصريين، وقد تعلمها نزار أثناء خدمته في الجيش الفرنسي[5]، وكان الجنود الجزائريون قد أجروا تغييرات على التحصينات ووضعيات الدفاع مما حول الرقعة المتواجدين فيها إلى خنادق وكازمات سمحت لهم بتقليص الخسائر البشرية ونقل المعدات الحربية، كما استغلت وحدات اللواء

---

[1] خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، تقديم: علي هارون، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999، ص ص89-90.

[2] الشروق، 2009/05/11.

[3] خالد نزار، على الجبهة المصرية (اللواء الثاني الجزائري المحمول 1968-1969)، ترجمة: مصطفى فرحات وموسى أشرشور، منشورات ألفا، 2010، ص 51.

[4] خالد نزار، على الجبهة، مصدر سابق، ص ص 48-49.

[5] محمد تامالت، العلاقات الجزائرية الإسرائيلية، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2001، ص68.

الجزائري خط سكة حديدية ثانوي في تحريك المخابئ وبذلك أمكنهم من إخفاء جل وحداتهم[1].

أما عن أهم الاشتباكات التي خاضتها القوات الجزائرية خلال فترة تواجدها على الجبهة المصرية فيذكر بوحارة ان أهم حدث في تلك الحقبة يمكن تسجيله هو عملية استهداف الجيش "الإسرائيلي" لمصفاة تكرير بترول السويس، وكان وقع الاعتداء مؤثرا مما ولد ردة فعل محكمة التنسيق بين القوات المصرية والجزائرية سمحت بتوحيد الكفاءات والمهارات بطريقة فعالة ومفيدة لوحدات الدفاع الجوي والمدفعية والمدرعات، وتميز رد الفعل هذا بقوة نارية مكنت من ردع قوات التدخل الجوي للعدو وحدت من شدة ضربات مدفعياته، ورغم أن الوحدات الجزائرية لم تكن مستعدة بالقدر الكافي في مثل هذه الظروف إلا إنها ساهمت بشكل مشرف في خضم المعركة، مما غطى ضعفها التقني وتجربتها القليلة في استخدام الأسلحة، بينما أبلى المظليون على طول الخطوط الأمامية لجبهة القتال بلاء حسنا في المواجهات المباشرة مع العدو حيث تميزت بالتلقائية والسرعة والتعامل الجيد تجاه كل خطر، كما تدخلت وحدات الدبابات بقوة جعلت أهدافها تفوق وتتعدى الحدود المرسومة لها، وقد استخدم جنود المدرعات مدافعهم إلى أبعد مدى وعلى حسب تعبير يوسف بن سعيد (رئيس فوج الدبابات) لعبد الرزاق بوحارة: "إننا نعتبر كل طلقة شهيدا يضحي من أجلنا وإذا لم يصب هدفه، لم أكن معك الأن"[2].

وقد أبلى الفوج "121 مدفعية" الجزائري بلاءً حسنا في المعارك التي دارت بين الجانبين على امتداد خطوط المواجهة، وقد أطلق 3860 قذيفة على مواقع وتحصينات القوات "الإسرائيلية" عند خط برليف وصحراء سيناء[3]، كما شاركت قوات اللواء الجزائري بقيادة عبد اللاوي في أكتوبر 1968 إلى جانب القوات المصرية في الاشتباكات التي دارت في منطقة قناة السويس[4]

---

(1) **Abderrezak Bouhara , Op.cit, P171**

(2) **Ibid, P 170.**

(3) **ورتي جمال، مرجع سابق، ص229**

(4) **وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مصدر سابق، ص238.**

من جهة أخرى شاركت القوات الجزائرية في تبادل القصف المدفعي بين القوات المصرية و"الإسرائيلية" والتي أدت إلى وفاة قائد أركان الجيش المصري عبد المنعم رياض في 09 مارس 1969[1] وكان عبد المنعم رياض قبل استشهاده بساعات قد زار اللواء الجزائري وأخذ صور تذكارية مع قيادة اللواء[2].

وعقب مقتل عبد المنعم رياض وازدياد الاشتباكات عند حدود التماس أوفد الرئيس المصري جمال عبد الناصر ممثله الخاص حسن صبري الخولي إلى الجزائر في 22 ماي 1969 من أجل أن تضاعف الجزائر قواتها على قناة السويس وتزودها بالمعدات اللازمة[3]

ويذكر خالد نزار انه لا يزال يحتفظ بمعركتين كان لهما وقعا على حرب الاستنزاف، فقد أراد "الإسرائيليون" الحاق أكبر قدر من الخسائر للواء الجزائري، فهاجمت زهاء 20 طائرة من نوع "سكاي هوك" و"فانتوم" بالإضافة إلى الطائرات الدفاعية القوات الجزائرية وقد استطاعت الدفاعات الجزائرية صد هذا الهجوم وإبطاله[4].

ومن ناحية أخرى لم تكن الحرب محصورة في الجوانب القتالية فقط بل كانت الحرب مفتوح على جميع الميادين، وفي هذا الإطار اعتمد الكيان الصهيوني على وسائل الإعلام من أجل زرع الريبة والشك داخل القوات الجزائرية في محاولة منه لإحباط معنوياتهم، فقد ذكرت الإذاعة "الإسرائيلية" أن خسائر الجزائر جراء إحدى غاراته على القوات الجزائرية بلغ بضعة عشر قتيلا في وقت أن العدد الحقيقي لهذ القصف لم يتعد بضعة حالات، وأن المدفعية الجزائرية هي التي أسقطت طائرات "إسرائيلية" مغيرة[5]، وهو ما دفع الرئيس بومدين إلى الاتصال والاطمئنان على القوات الجزائرية في تلك الليلة[6].

---

[1] الشروق، 2009/05/17.

[2] ورتي جمال، مرجع سابق، ص 229.

[3] دار الأبحاث والنشر، سجل الآراء والوقائع السياسة في البلاد العربية، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ماي 1969، ص 252.

[4] خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، مصدر سابق، ص91.

[5] محمد تامالت، مرجع سابق، ص68.

[6] خالد نزار، على الجبهة، مصدر سابق ص71.

ومن أجل مواجهة الدعاية "الإسرائيلية" وإيمانا من السلطات الجزائرية بأهمية الجانب الإعلام في رفع معنويات الجنود وذويهم، خصصت المحافظة السياسية للجيش الشعبي الوطني ملفات ووثائق مهمة حول وضعية اللواء الرابع وموقعه على جبهة السويس، حيث تم تغطية كل أنشطة هذا اللواء من طرف فريق من المصورين؛ هذه الفرقة كانت دائما في الصفوف الأولى من المعارك وأنجزت عملا معتبرا يفوق مهمتها في التغطية، حيث اشترك الصحفيون الجزائريون من الجيش الوطني الشعبي في أسر جنديين إسرائيليين على ضفاف البحر الأحمر عند مدخل قناة السويس، وفي هذا الإطار وبعيدا عن ميادين المعركة كانت حصة "صوت الجزائر المجاهدة" والتي تبث من خلال الإذاعة والتلفزيون ويعدها عيسى مسعودي (والتي لطالما تابعها الجزائريون إبان الثورة التحريرية) قد أنجزت تحقيقا عن الجيش الوطني الشعبي على جبهة القتال بالسويس[1].

أما عن مدة بقاء القوات ففي البداية كانت القوات الجزائرية تقيم لمدة ستة أشهر ثم يتم إستخلافها من طرف قوات أخرى إلا ان القيادة الجزائرية قررت تغيير مدة البقاء في أرض المعركة بعدما رأت أن الحرب قد يطول أمدها، علاوة على بعد المسافة بين مصر والجزائر قررت ان تكون الإقامة في المستقبل لمدة سنة لكل فرقة، على أن يبقى العتاد هناك ويتم استبدال الأفراد فقط[2]، وكانت الجزائر قد أرسلت أربعة ألوية مشكلة من نخبة جميع قواتها المسلحة[3]، حيث مكث أول لواء أرسل إلى الجبهة المصرية من جوان 1967 إلى فيفري 1968 ليخلفه لواء النقيب عبد القادر عبد اللاوي إلى غاية أكتوبر 1968 وخلفه لواء النقيب خالد نزار حتى أكتوبر 1969 ، ليكون أخر الألوية تحت قيادة الرائد محمد علاهم إلى غاية أوت 1970[4].

وقد كانت قيادة الأركان الجزائرية تتابع بعناية وجدية كبيرتين وضعية الفيالق الجزائرية على جبهة القتال، من خلال التنسيق التام مع الضباط وضباط الصف والجنود والاطلاع على وضعيتهم في الميدان، وفي هذا الإطار قام رئيس الأركان شخصيا بزيارة ميدانية للواء

---

(1) **Abderrezak Bouhara, Op.cit, P 174.**

(2) **خالد نزار، على الجبهة، مصدر سابق، ص39.**

(3) **عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 35.**

(4) **الشروق اليومي، 2013/09/18.**

الرابع بغرض التفتيش في منطقة عامر حيث رفع من معنويات الجيش الجزائري في الجبهة المصرية[1].

ومن أجل تخفيف نفقات الحرب على الجانب المصري فقد كانت كل مستلزمات القوات الجزائرية من سلاح وعتاد إلى الدواء والغذاء تأتي من الجزائر[2] وقد ساهمت السفارة الجزائرية في القاهرة في تسهيل الإجراءات من خلال سفير الجزائر في القاهرة الأخضر الإبراهيمي والملحق العسكري للسفارة الرائد الطاهر بودربالة[3].

وطوال تواجد القوات الجزائرية في مصر، كانت المصاريف على كاهل الحكومة الجزائرية، إذ كانت الألوية تتوفر على متصرف مالي، وكان يتم تزويد الحساب الجاري المفتوح في بنك مصري من الجزائر[4]، كما خصصت السلطات الجزائرية طائرة شحن من نوع "أنطونوف 12" لنقل المؤنة والبريد كانت تحط كل أسبوع في مطار القاهرة، كما ضاعفت السلطات الجزائرية رواتب الوحدات المتواجدة بمصر، فضلا على التموينات الغذائية والعلاوات، مما جعل مستوى المعيشة يتضاعف إلى ثلاث بل أربع مرات[5].

أما عن سحب القوات الجزائرية، فبعد موافقة مصر على مشروع روجرز تقدمت الحكومة الجزائرية في أوت 1970 بطلب سحب قواتها من الأراضي المصرية[6]، و قد استجابت مصر لرغبة السلطات الجزائرية، معربة عن عظيم امتنانها لما قدمته القوات الجزائرية من تضحيات في سبيل القضايا القومية[7] و أقامت القوات المصرية حفل تكريم وتوديع للقوات الجزائرية التي كانت على الجبهة و ذلك تقديرا لها و لرسالة "زمالة السلاح" في المعركة المصيرية للعرب[8] ، كما أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية أن القوة ستسحب خلال فترة وقف

---

(1) **Abderrezak Bouhara, Op.cit, P 165.**

(2) **ملايم موسى، مرجع سابق، ص 88.**

(3) **Abderrezak Bouhara, Op.cit, P 167.**

(4) **خالد نزار، على الجبهة، مصدر سابق، ص 42.**

(5) **الشروق اليومي، 2009/05/12.**

(6) **الأهرام، ع 29463، 1970/08/11.**

(7) **مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971، ص 198.**

(8) **الأهرام، ع 29465، 1970/08/13**

إطلاق النار بين مصر و "إسرائيل"، و قد اتخذت السلطات الجزائرية هذا القرار لمنع إمكانية اندلاع أمور "ثورية" من طرف القوات الجزائرية و لتفادي وقوع أي احتكاك بالنظر إلى موقف الجزائر من وقف إطلاق النار[1] ،و قد أعلنت الجزائر استعدادها لإعادة قواتها المسلحة من جديد إلى جانب القوات العربية، إذا ما استؤنف الكفاح المسلح و أنها تضع جميع إمكانياتها من أجل معركة المصير و تحرير الأراضي العربية، وهي تقف بحزم إلى جانب الشعب الفلسطيني المكافح[2].

وقد قامت السلطات الجزائرية بتنظيم حفل على شرف الجنود العائدين من ساحات القتال وذلك بكلية ضباط الطيران بطفراوي في 24 أوت 1970 ، و بحضور الرئيس بومدين[3] الذي ذكر أن القوات الجزائرية وصلت إلى ضفة القناة و أخذت مواقعها منذ الساعات والأيام الأولى للمعركة دون إلحاح أو طلب من أحد و لكن من باب الشعور بالمسؤولية، وأضاف بومدين بأن انسحاب القوات الجزائرية[4] جاء بعد رفض الجزائر لوقف إطلاق النار اللامشروط و الذي لا يتناسب مع سياسة الجزائر و لا نفسية و ضمير الشعب الجزائري، ولا يتناسب أيضا مع المبادئ الأساسية للثورة الجزائرية، و أضاف بومدين: «لم نرضخ بالأمس فهل نرضخ اليوم و لن نرضخ غدا بصرف القضية الفلسطينية و إزاحتها على حساب ظهور الكيان الصهيوني... و ما رفضناه في الماضي لأجل شعبنا لا نريده اليوم، ليس فقط لفلسطين بل لكل الوطن العربي»[5].

واعتبر بومدين في إشارة إلى مصر و جمال عبد الناصر أن من حق كل دولة أو مسؤول عربي التصرف ضمن حدود دولته و سلطته، و ليس لواحد الحق، و لأي رئيس أو مسؤول عربي مهما كانت رتبته أو مسؤولياته أن يتصرف في القضية الفلسطينية و لن نقبل

---

(1) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° A.14.6.4, «L'Algérie se tient résolument à coté de la révolution palestinienne», 12/01/1971.

(2) الشعب، 1970/08/13.

(3) الجيش، ع 78، سبتمبر 1970، ص 07.

(4) وشمل الانسحاب الأفراد دون العتاد الذي ترك في عين المكان حيث شمل فوج دبابات، فوج مدفعية مضادة للطيران. انظر: ورتي جمال، مرجع سابق، ص229.

(5) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, A.14.6.4, «Texte du discours Prononcé par le président Boumediene à L'occasion du retour du Contingent algérien de front égyptien», 24/03/1970.

من أي جهة و من أي رئيس عربي أن يتكبر أو يتعجرف تجاه حق دعم فلسطين أو تحميل الشعب الفلسطيني ثمن هزيمة 1967، لن نقبل أبدا بأن تكون حقوق الشعب الفلسطيني ضرائبا لهذه الهزيمة[1] و اعتبر بومدين: أنه من غير المعقول أن تبقى القوات الجزائرية على القناة بينما المفاوضات حول المشروع الأميركي جارية لأن النصر حسبه لن يتحقق ما دامت الشعوب العربية بعيدة عن القتال[2] و أضاف الرئيس الجزائري مخاطبا الجنود العائدين: «إن تواجدكم على جبهة القناة وعلى الصفوف الأولى للمعركة قد أصبح لا يناسب سياسة بلادنا و شعبنا على حد سواء، و من المنطق و من غير المعقول أن نرفض وقف إطلاق النار من جهة و أن تظلوا مهمشين معرضين للهيب الشمس على بعد 4000 كلم على عاصمة بلادكم من الجهة المقابلة لقد كان من اللامقبول بأن تبقى الأشياء على هذه الحال و لهذا السبب قررنا إعادتكم إلى وطنكم لأن وجودكم هناك على جبهة القناة في وقت أخذت فيه المحادثات حيزا على قاعدة المشروع الأمريكي و أصبحت لا تناسب سياسة بلادنا»[3].

أما عن عدد الشهداء الجزائريين الذين سقطوا على أرض المعركة خلال تواجد القوات في القنال على مدار أكثر من ثلاث سنوات منذ وصولها في جوان 1967 وحتى انسحابها في أوت 1970 فلا يمكن تحديد ذلك بدقة، وربما لم يتعد عددهم حسب بعض المصادر العسكرية الثلاثين فردا كان آخرهما جنديان سقطا قبل إقرار مشروع روجرز مباشرة ووصل جثماناهما في منتصف أوت إلى مطار بوفاريك[4]، أما جريدة الأهرام المصرية فتذكر أن

---

[1] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, A.14.6.4, «Texte du discours Prononcé par le président Boumediene à L'occasion du retour du Contingent algérien de front égyptien», Op.cit.

انظر كذلك:

- **سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، تحرير: برهان الدجاني، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1974، ص212.**
- **دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، تحرير جبران شامية، موسوعة سياسية عربية، دار الأبحاث والنشر، بيروت، جويلية – أوت – سبتمبر 1970، ص 593.**

[2] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، مصدر سابق، ص 233.

[3] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, A.14.6.4, «Texte du discours Prononcé par le président Boumediene à L'occasion du retour du Contingent algérien de front égyptien», Op.cit.

[4] محمد تامالت، مرجع سابق، ص68

عدد الشهداء الذين سقطوا خلال ثلاث سنوات من تواجد القوات الجزائرية على الأرض المصرية يربو على العشرين شهيدا[1]، وحسب خالد نزار فإن جل الشهداء الجزائريين سقطوا جراء اصطدام العربات أو نتيجة نيران صديقة أما الخسائر الناجمة عن هجمات العدو فكانت جد منخفضة ويضيف نزار أن اللواء الجزائري الذي كان تحت إمرته قد كبد "الإسرائيليين" خلال اشتراكه في حرب الاستنزاف ضربات أكثر مما تلقى[2].

أما عدد القوات الجزائرية المرابطة على جبهة القتال فتشكل لواء كاملا قوامه 3900 جندي[3]، وهذا ما أكده الرئيس جمال عبد الناصر في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي العربي في دورته العاشرة المنعقدة في 11 ديسمبر 1968[4] لا كتيبتين كما تدعي بعض الجهات وهذا ما أوردته بعض الصحف التي شنت هجوما لاذعا على الجزائر وموقفها فقد قدرتهم كل من المحرر البيروتية ووكالة الأهرام بكتيبتين فقط[5].

وقد انساقت بعض الصحف المشرقية إلى غمز موقف الجزائر تلميحا مرة وتصريحا مرات أخرى وذلك على خلفية رفض الجزائر مشروع السلام الأمريكي[6]، وقد اتهمت السلطات الجزائرية ما أسمته بعض وكالات الأنباء "الموجهة" ببث البلبلة إزاء موقف الجزائر من مخطط روجرز[7]، وذلك على خلفية اتهام بعض الصحف الجزائر بالتعصب والتناقض والمزايدة فالجزائر التي تبعد أربعة آلاف كيلومتر عن مسرح وساحات القتال على حد تعبيرهم لم تقدم تضحيات في سبيل القضية العربية[8].

---

[1] أحمد أبو جزر، بلدان المغرب العربي والقضية الفلسطينية (1948-1978) تونس – الجزائر –المغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2014/2013، ص 203.

[2] خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، مصدر سابق، ص93.

[3] ملايم موسى، مرجع سابق، ص 87.

[4] محضر الجلسة العاشرة، الاتحاد الاشتراكي العربي ـ اللجنة المركزية، القاهرة، 1968/12/11، متاح على الموقع: nasser.bibalex.or

[5] الاهرام،29465، 1970/08/13.

[6] م.. دين، انطباعات، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 2، الجزائر، 1986، ص 846.

[7] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 480، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1973، ص 627

[8] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, A.14.6.4, «Texte du discours Prononcé par le président Boumediene à L'occasion du retour du Contingent algérien de front égyptien», Op.cit.

كما نقلت الأهرام على صفحاتها الهجوم الذي شنته وكالة "يونايتد برس" الأمريكية من أن مراقبين دبلوماسيين في بيروت أوضحوا أن القوة الجزائرية التي كانت موجودة على الجبهة المصرية كانت مجرد رمز لوحدة المعركة ضد "إسرائيل" دون أن يكون لها فعالية عسكرية[1] كما شنت المحرر البيروتية هجوما لاذعا على الجزائر و كتبت في 13 أوت 1970 تحت عنوان "مغزى انسحاب القوة الجزائرية" من أن قرار حكومة بومدين بسحب قواتها "الرمزية" قطع رابطة التضامن مع الأمة العربية، و أن هذا التصرف لا يعبر حسب الجريدة عن غضب بومدين من مشروع روجرز بقدر ما يعبر أن الجزائر تتحين الفرص لتسحب يدها من القضية الفلسطينية، و تكتفي بما تعلنه من كلام في الإذاعات و الصحف من تأييدها للفدائيين، و ما تعلمته من فنون اللعب على الشعارات، و محاولة التلاعب بعواطف الناس، وراحت الجريدة تتساءل هل أن حكومة بومدين ترد التحية للأمة العربية، التي وقفت وقفة ثابتة لا تلين بجانب الكفاح الجزائري، أم هي ترد جميل مصر، التي أعطت ثورة الجزائر عطاء بغير حد و بغير حساب[2].

وقد شن هيكل في 14 أوت 1970 أي بعد طلب الجزائر سحب قواتها من الجبهة المصرية هجوما قاسيا على الجزائر وراح في نوع من التحدي يدعو القيادة الجزائرية ـ التي تقول أنها تستطيع في أربع وعشرين ساعة أن تبعث بكل جيشها للقتال ـ أن تتوجه بقواتها إلى الجبهة الشرقية (الجبهة السورية) وليس هناك ما يحول بينها وبين أن تتحالف مع القوات العراقية والسورية لشن الحرب على "إسرائيل"[3].

كما كتبت المحرر في 15 أوت 1970 تحت عنوان "حقيقة موقف الجزائر" من أن الجزائر التي سحبت قواتها "الرمزية" من قناة السويس، كانت تحرص على الجانب الرمزي إلى درجة أنها تدخلت في توزيع القوات على جبهة القناة، بحيث تحرم "ألفي جندي" جزائري من شرف الصمود بوضع الكتيبتين الجزائريتين في مؤخرة الخطوط و من جهة أخرى اتهمت الجريدة السلطات الجزائرية بتبني عمليات القنص على جبهة القتال ـ والتي حرمت الجنود

---

(1) الأهرام، ع 29465، 1970/08/13

(2) سجل الآراء 1970، مصدر سابق، ص38.

(3) محمد حسنين هيكل، «ما هو الاختلاف؟ ... والخلاف؟»، الأهرام، ع 294656، 1970/08/14.

"الإسرائيليين" من رفع رؤوسهم وسط رمال سناء ـ بغير وجه حق و التي كانت من فعل قناصة القوات المصرية و الكويتية، و راحت الجريدة إلى أكثر من ذلك فقد اتهمت السلطات الجزائرية بأنها ردت على طلب السلطات المصرية تزويدها بالبترول المكرر لسد حاجياتها عقب قصف مصافي السويس في حرب 1967 بأنها طلبت تسديد الثمن بالدولار[1].

عاود محمد حسنين هيكل التهجم على الجزائر و إن لم يسمها بالاسم و اتهمها بالمزايدة فكتب على صفحات جريدة الأهرام في 04 سبتمبر 1970، إن الذين لم يطلقوا النار أبدا يتهمون مصر، لأنها قبلت ترتيبات مؤقتة لوقف إطلاق النار لتنفيذ قرار مجلس الأمن بإزالة آثار العدوان؛ فالذين يتهجمون على مصر، لا يطرحون في الساحة العربية استراتيجية بديلة يمكن تنفيذها، و لو حتى بجهدهم وحدهم، إذا كانوا صادقين، قصارى جهدهم أن يتربصوا وهم لا يتربصون بالعدو و لكنهم يتربصون بالذين يقاتلون هذا العدو و الحرب حسب هيكل ليست طلقات موسمية، كل ما هو المطلوب منها أن تتحول إلى بقعة حبر على الأوراق ثم ينتهي الأمر و أضاف هيكل أنه يتحتم على مصر أن لا تتعالى على المناقشة مع كل من يطلبها وفي نفس الوقت لا تترامى إلى المزايدة مع كل من يناور بها من جهة و من جهة أخرى أن لا تترك مستقبلها، و مستقبل الأمة العربية محتجزا في محل للمرهونات تديره جماعة من المرابين المفلسين[2].

---

[1] **سجل الآراء 1970، مصدر سابق، ص38.**

[2] **محمد حسنين هيكل، «10 أطراف في صراع الشرق الأوسط (2)»، الأهرام، 1970/09/04.**

ثالثا/الجزائر وخيار دعم المقاومة الفلسطينية:

وافقت مصر و الأردن و لبنان على قرار مجلس الأمن رقم 242، الذي تم المصادقة عليه في 22 نوفمبر 1967 و القاضي بوقف إطلاق النار، و إقامة "سلام" عادل و دائم في الشرق الأوسط من خلال إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب و احترام و "اعتراف" سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة و سحب القوات المسلحة "الإسرائيلية" من أراض (الأراضي التي) احتلتها في النزاع[1] و قد تم التوافق على الصيغة التي اقترحتها بريطانيا[2] "الانسحاب من أراض محتلة" بعد اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على طلب "الانسحاب من كل الأراضي المحتلة"[3]، و قد قابلت كل الدول العربية هذا القرار بالقبول ماعدا الجزائر و سوريا و منظمة التحرير الذين عارضوه[4]، و حذر الرئيس بومدين من تسوية الصراع عن طريق التفاوض[5] و قد وجه بومدين بيان ثوري للشعب العربي اعتبر فيه القبول بوقف إطلاق النار و الرضوخ للأمر الواقع المفروض بالقوة "جبن" و"خيانة" عظمى و هدر لجميع القيم الإنسانية[6] و أعلنت وكالة الصحافة الجزائرية في 23 نوفمبر 1967 أن قرار مجلس الأمن أبعد ما يكون عن الإسهام بطريقة بناءة و فعالة في حل مشكل القضية الفلسطينية و أن الجزائر كانت و ما تزال تدعو باستمرار إلى الكفاح المسلح ضد "إسرائيل" و أن البحث عن حل سياسي سيؤدي حتما إلى الاعتراف بإسرائيل[7].

وقد وجهت الجزائر سهام نقدها تجاه الموقف المصري الرسمي، واعتبرت الجزائر نفسها في حل من هذا الموقف[8]، واعتبرت أن ما أقدمت عليه مصر والأردن بقبولها قرار مجلس

---

(1) وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839-1987)، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص 321.

(2) وقد علقت الجزائر على ذلك بقولها: «ومن الصدف العجيبة النادرة ان تكون بريطانيا صاحبة تصريح وعد بلفور الذي بدأت به المشكلة الفلسطينية منذ 50 سنة هي التي تقدمت بمشروع الحل السلمي إلى مجلس الأمن»، انظر: المجاهد، ع 400، 1967/12/31.

(3) هنري لورانس، اللعبة الكبرى، مرجع سابق، ص ص "-".

(4) محمد تامالت، مرجع سابق، ص73.

(5) دار الأبحاث والنشر، سجل الآراء والوقائع السياسة في البلاد العربية، ماي 1969، ص 68.

(6) خطب الرئيس بومدين، ج2، مصدر سابق، ص 14.

(7) أحمد الشقيري، الهزيمة الكبرى ج 2، مصدر سابق، ص ص 278-279.

(8) شرف الدين، مرجع سابق، ص 273.

الأمن بأنه خطوة أولى وحاسمة نحو التراجع العربي الرسمي عن مقررات مؤتمر الخرطوم الذي رفع شعار لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض مع "إسرائيل"[1]، في حين اعتبرت موقف منظمة التحرير الرافض للقرار الأممي أنه نابع من الإرادة الشعبية الفلسطينية[2].

وحسب الرئيس بومدين فإن الدول العربية التي قبلت بهذا القرار لها حق إيجاد حلول لمشكلاتها على حساب تنازلات إقليمية إذا هي شاءت ذلك، ولكن ليس على حساب الفلسطينيين باعتبارهم أصحاب القضية، وأضاف أن القضية بالنسبة للفلسطينيين هي قضية وطن وصبر، فخلال عشرين سنة الماضية صمم العرب على توكيل أنفسهم في تحرير فلسطين ولكن مساعيهم باءت بالفشل[3].

ورأت الجزائر أن القرار الأممي242 غير واقعي، فهو لم يذكر شيئا عن الشعب الفلسطيني أو حقوقه أو مصيره بينما يقر بحق "إسرائيل" في الوجود، وحسب الرئيس بومدين فإن الجزائر رفضت قرار وقف إطلاق النار لاقتناعها أنه لا يمكن تنفيذه تنفيذا كاملا إلا على حساب تصفية القضية الفلسطينية نهائيا، والاعتراف بالصهيونية[4]، ومن جهة أخرى فإنه من الخطأ الاعتماد على هيئات خاضعة لنفوذ الدول الكبرى ومن الخطأ أيضا الاعتقاد في أن تنصفنا الدول الكبرى التي تدافع على مصالحها قبل أن تدافع عن مصلحة العرب الضعفاء[5]، والحل حسبه يستلزم أمرين اثنين هما استعادة الأراضي العربية المحتلة وحل المشكلة الفلسطينية في إطار قيام كيان واحد ديمقراطي علماني معاد للعنصرية، يضم "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية الأخرى[6] من خلال إنشاء دولة لائكية متعددة الأجناس

---

[1] المجاهد، ع 408، 1968/02/25.

[2] المجاهد، ع 407، 1968/02/18.

[3] خطب الرئيس بومدين، ج2، مصدر سابق، ص ص 430-432.

انظر كذلك: مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، من 1969/1/1 إلى 1970/6/30، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1970، ص 108.

[4]C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, A.14.6.4, «Texte du discours Prononcé par le président Boumediene à L'occasion du retour du Contingent algérien de front égyptien», Op.cit.

[5] خطب الرئيس بومدين، ج2، مصدر سابق، ص 452.

[6] لطفي العابد وموسى عنز، اليوميات الفلسطينية، المجلد العاشر، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1970، ص 413، 474.

والأديان يعيش فيها اليهود والعرب من مسلمين ومسيحيين، ففي أرض فلسطين متسع للجميع[1].

بعد صدور القرار 242 ومعارضة الجزائر لهذا القرار اتجهت الجزائر إلى دعم الحركات الفلسطينية الثورية، وعلى رأسها حركة فتح، ودعت الدول العربية إلى دعمها وعدم التضييق عليها وأضحت الجزائر محطة لكثير من قادة فتح، بل تعدى الأمر بالجزائر إلى معاداة كل من يحاول عرقلة مسيرة الثورة الفلسطينية أو يقف في طريقها[2]، ففي إرسالية سرية من سفارة فرنسا في الجزائر إلى وزير الخارجية الفرنسية موريس شومان أشارت بوضوح إلى سياسة الجزائر تجاه المقاومة الفلسطينية من خلال:

- أن الجزائر قد التزمت بمساعدة فتح ثم منظمة التحرير الفلسطينية على المستوى الإعلامي والترويجي والدعائي من خلال المؤتمرات الحوارات والحصص التلفزيونية والإذاعية التي تبث بانتظام.
- أن الجزائريين أول الداعمين لحركة فتح والمتتبعين لخطواتها ومتبنيها على الساحة الدولية[3].

وقد أولت الجزائر في هذه الفترة أولوية مطلقة للمقاومة الفلسطينية على الرغم من بقاء الأراضي العربية تحت الاحتلال الصهيوني في شبه جزيرة سيناء والجولان، وقد صرحت الحكومة الجزائرية ـ التي اعتبرت نفسها في حالة حرب مع "إسرائيل" ـ رسميا بأنها تقف إلى جانب المقاومة الفلسطينية وأنها مستعدة لاتخاذ كل التدابير الممكنة لتقوية المقاومة[4]، خاصة بعد ان اثبتت الفصائل الفلسطينية وجودها بعد العمليات النوعية مثل عمليات

---

(1) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° MB/RG, A.14.6.4, «Attitude de l'Algérie à l'égard de la résistance palestinienne», Op.cit.

دار الأبحاث والنشر، سجل الآراء والوقائع السياسة في البلاد العربية، موسوعة سياسية عربية، دار الأبحاث والنشر، مارس 1969، ص 28.

(2) م.. دين، انطباعات، ج2، مصدر سابق، ص 796.

(3) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° MB/RG, A.14.6.4, «Attitude de l'Algérie à l'égard de la résistance palestinienne», Op.cit.

(4) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°3/DA AN, A. 14.6.4 SDA, «la presse algérienne et l'évolution de la situation au Moyen-Orient», 22 janvier 1973.

اختطاف الطائرات "الإسرائيلية" وعمليات "الكومندوس" التي قامت بها المقاومة الفلسطينية عقب نكسة 1967 داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومشاركتها الفعالة في حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، وهو ما جعلها رقما مهما في الصراع العربي الصهيوني[1].

وقد جاء في تقرير مديرية الشؤون السياسية لشمال إفريقيا لوزارة الخارجية الفرنسية (فرع الجزائر) تحت عنوان "الجزائر وقضية الشرق الأوسط" أن الحكومة الجزائرية احتفظت بعنادها وصرامة موقفها، من خلال إصرارها على رفض كل حل لأزمة الشرق الأوسط ينبثق من قرار 22 نوفمبر 1967 وتأكيدها أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير الأراضي العربية المغتصبة واسترجاعها باعتبار أن أي حل سياسي "سلمي" لا يؤدي إلا إلى تصفية القضية الفلسطينية[2].

اختار مسؤولو الجزائر خلال صيف 1968 نهجهم تجاه حركة فتح وسعوا منذ ذلك الحين إلى تشجيع توحيد حركات المقاومة الفلسطينية حول ياسر عرفات ومساعدته من الجانب الإعلامي والدعائي وتدريب القوات الخاصة "الكوماندوس" الذي يتم سرا[3] خاصة في ثكنة بوغار والتي عرفت زيارة أبو عمار لها بانتظام لمراقبة تكوين المجندين الفلسطينيين[4]

وفي إطار دعم السلطات الجزائرية للمقاومة الفلسطينية وإشراك الشعب الجزائري في ذلك قامت الحكومة الجزائرية بإحياء أسبوع التضامن مع فلسطين في نوفمبر 1968 وذلك بشكل واسع وتحت تغطية مجموعة هائلة من وسائل الإعلام حيث شملت التغطية حصص تلفزيونية وإذاعية بمساهمة ممثل فتح بالإضافة إلى المحاضرات التي أشرفت عليها وزارة

---

(1) Claude cartigny, « Il y a quarante ans, la guerre du kippour une guerre pour rien ? », Recherches internationales, n° 97, octobre-décembre 2013, p 201.

(2) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° A, 14.6.4, «L'Algérie et la question du Proche-Orient», 31 mars 1970.

(3) Ibid.

(4) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° MB/RG, A.14.6.4, «Attitude de l'Algérie à l'égard de la résistance palestinienne», Op.cit.

الشؤون الدينية في المساجد، أو المنظمة من طرف التنظيمات الوطنية في القاعات العامة، علاوة على حملات جمع التبرعات لصالح القضية الفلسطينية[1].

وعرفت الجزائر منذ صيف 1968 زيارات ومباحثات متتالية بين قادة حركة فتح وعلى رأسهم ياسر عرفات و المسؤولين الجزائريين[2]، وقد احتضنت الجزائر في هذه الفترة المقاومة الفلسطينية و تبنت مطالبها و احتياجاتها و كانت السلطات الجزائرية لا تفتر من إرسال البعوث إلى العواصم العربية من أجل تذليل العقبات أمام المقاومة الفلسطينية فخلال شهر جانفي 1969 فقط زار رئيس حركة التحرير الفلسطيني الجزائر مرتين،[3] وفي بداية شهر فيفري 1969 عاود عرفات زيارة الجزائر حيث أجرى محادثات مع المسؤولين الجزائريين، كما تسلم حوالة مالية جمعت خلال شهر جانفي 1969 من جميع ربوع الوطن في إطار حملة تضامن مع الشعب الفلسطيني[4]، حيث تم جمعها من طرف اللجان الدينية في إطار زكاة الفطر، كما تلقى بركات بكر نائب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أثناء زيارته للجزائر دعما ماديا من الحكومة وحزب جبهة التحرير الوطني[5].

هذا الدعم الجزائري للمقاومة الفلسطينية على اختلاف تياراتها جعل قادة المقاومة يتتابعون في زيارة العاصمة الجزائرية و اطلاع ساستها على أحوال المقاومة و العقبات التي تعترض سبيلها، حتى أن المسؤولين الجزائريين وعلى أعلى مستوياتهم كانوا يعقدون الندوات الصحفية خصيصا للتعريف بالقضية الفلسطينية و في هذا الإطار عقد وزير الاتصال الجزائري محمد بن يحي شخصيا مؤتمرا صحفيا عقب زيارة ممثل حركة فتح رحي عوض الجزائر في منتصف ماي 1969 دعا فيه جميع البلدان العربية إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للفدائيين الفلسطينيين و أضاف بن يحي أن الجزائر لن تقف في موقف اللامبالاة

---

[1] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° MB/RG, A14.6.4, «Attitude de l'Algérie à l'égard de la résistance palestinienne», Op.cit.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

[4] دار الأبحاث والنشر، سجل الآراء والوقائع السياسة في البلاد العربية، دار الأبحاث والنشر، بيروت، فيفري 1969، ص 17.

[5] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° MB/RG, A.14.6.4, «Attitude de l'Algérie à l'égard de la résistance palestinienne», Op.cit.

من المشكلات التي تؤثر في تعزيز المقاومة[1]، كما قام محمد يزيد في جانفي 1969 بزيارة إلى أوروبا من أجل التعريف بالقضية الفلسطينية وقد كتب مراسل جريدة العالم الباريسية منوها بهذه الزيارة: «لقد دفع الجزائريون بتطوعهم السياسي والتزامهم نحو حركة فتح وحنكتهم المكتسبة خلال الحرب ضد فرنسا في مجالات الدبلوماسية والإعلام، مظهرا وعنوانا للسياسة الجزائرية و تعريفا خاصا بها في مسألة الشرق الأوسط»[2].

وقد أكدت إرسالية سرية بتاريخ 21 نوفمبر 1969 من السفارة الفرنسية في الجزائر إلى وزير الخارجية الفرنسي توجه الجزائريين إلى تقوية شروط و ظروف و واجهات المقاومة الفلسطينية[3]، كما جاء في برقية أخرى من مديرية الشؤون السياسية في شمال إفريقيا فرع الجزائر بتاريخ 15 جانفي 1970 أن سياسة الجزائر وإعلامها أوليا عناية كبيرة وأسبقية للمقاومة الفلسطينية وحركة الفدائيين الفلسطينيين في هذه الفترة[4] وعلاوة على الدعم المطلق للمقاومة من طرف الحكومة الجزائرية فقد قررت منح المقاومة الفلسطينية في 25 سبتمبر 1970 مبلغ 400 الف دولار[5].

وعلى صعيد حشد الدعم للقضية الفلسطينية عربيا دعا وزير العدل الجزائري محمد بجاوي في كلمة افتتاح مؤتمر اتحاد المحامين العرب المنعقد بالجزائر بداية أفريل 1969 العرب إلى مساعدة الفلسطينيين بجميع الوسائل التي تسمح لهم بمواصلة الكفاح إلى ان تتحرر أراضيهم[6].

---

(1) دار الأبحاث والنشر، سجل الآراء والوقائع السياسة في البلاد العربية، ماي 1969، مصدر سابق، ص 58.

(2) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° MB/RG, A14.6.4, «Attitude de l'Algérie à l'égard de la résistance palestinienne»,Op.cit.

(3) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 85/AP, «Mouvements palestiniens», 23/02/1971.

(4) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° MB/RG, A.14.6.4, «Attitude de l'Algérie à l'égard de la résistance palestinienne», Op.cit.

(5) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, A.14.6.4, «Octroi de 400.000 dollars par le gouvernement gouvernement Algérien à La résistance palestinienne».

(6) سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية، أفريل 1969، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ص 40.

وقد أجرى عرفات الذي زار الجزائر عقب مؤتمر الرباط في ديسمبر 1969 مباحثات مع الرئيس بومدين ومختلف الشخصيات الجزائرية تناولت سبل تقديم الدعم المادي والمعنوي لمنظمة التحرير وحسب البرقية السرية الموجهة في 16 جانفي 1970 من سفارة فرنسا في الجزائر إلى وزير الخارجية الفرنسي فإن النشاط والتنقلات والتصريحات التي تعرفها الجزائر شاهد كاف لدعم الجزائر للمقاومة الفلسطينية[1].

نظمت الحكومة الجزائرية في سبيل دعم الجزائر للقضية الفلسطينية خلال الفترة 26-29 ديسمبر 1969 المؤتمر الدولي الأول للجان دعم الشعب الفلسطيني بالعاصمة الجزائرية بحضور رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات و200 مندوب من 16 دولة من أوروبا وإفريقيا و آسيا و أمريكا وقد رفض المؤتمرون كل القرارات والتوصيات الماضية و اللاحقة التي جاءت ضد قناعات المقاومة الفلسطينية ومن بينها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة مثل قرار التقسيم (29 نوفمبر 1947) وقرار مجلس الأمن رقم 242 (22 نوفمبر 1967)[2] وقد تمخض المؤتمر على ثلاث قرارات:

- إنشاء مكتب معلومات مقره العاصمة الجزائرية و يتم تسييره من طرف الفلسطينيين وله صلاحيات تنظيم المحادثات مع مختلف اللجان الفلسطينية، ويهدف هذا التنظيم إلى التعريف بالقضية الفلسطينية في الدول الأوروبية من خلال إقامة تظاهرات وندوات، كما يهدف التنظيم إلى عرقلة تمرير قرار مجلس الأمن المقرر في 22 نوفمبر 1967،[3] و يتكفل المكتب بتمويل الأفلام و الأشرطة الوثائقية وكل المطبوعات ذات الصلة بمراحل كفاح الشعب الفلسطيني وكذلك إيفاد محاضرين إلى البلدان الأوروبية وتنظيم اتصالات ولقاءات مع مختلف اللجان في أوروبا[4].

---

(1) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°14/AP, A.14.6.4, «L'Algérie et les mouvements de résistance Palestiniens», Op.cit.

(2) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°338, A.14. 6.4, «Premier congrès International des comités de soutien au peuple palestinien», 30 Décembre 1969.

(3) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° MB/RG, A14.6.4, «Attitude de l'Algérie à l'égard de la résistance palestinienne», Op.cit.

(4) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°338, A.14. 6.4, «Premier congrès International des comités de soutien au peuple palestinien», Op.cit.

- يتضمن القرار الثاني الكثير من الإجراءات ضمن حيز تقوية دعم القضية الفلسطينية إعلاميا من خلال تنظيم أسبوع فلسطين، وتنظيم تظاهرة لإحياء المراحل التاريخية للكفاح الفلسطيني، وتنظيم مؤتمرات وتجمعات وحوارات وعرض أفلام وأعمال مسرحية تتعلق بالكفاح الفلسطيني، وجمع الأموال والأدوية وكل المساعدات المادية المختلفة، بالإضافة إلى العمل على ربط كفاح الشعب الفلسطيني مع كفاحات الشعوب المضطهدة في العالم ونسج علاقات تعاون مع النقابات العمالية والتكتلات الشعبية.
- تبنى المشاركون قرارا سياسيا ثالثا أكدوا فيه دعمهم الكلي للكفاح المسلح للشعب الفلسطيني وأدان المؤتمر كل محاولات القوى المعادية للثورات العربية والتي تهدف إلى زعزعة وتدمير الثورة الفلسطينية[1].

كما قامت الدبلوماسية الجزائرية بحملة دعائية وتعريفية لصالح حركة فتح وذلك بتنظيم وترتيب محادثات واتصالات بين مسؤولي الحركة وبعض المندوبيات الخارجية[2].

ومن جهة أخرى دعم الجزائر للمنظمات الفدائية وعلى رأسها حركة فتح وجهرها في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد أن العمل المسلح هو الكفيل الوحيد باسترجاع الحقوق المسلوبة، هو ما جعل المنظمات الفدائية التي وجدت ضالتها في الجزائر وفي هذا الفكر الثوري تهفو قلوبهم إلى الجزائر فيلوذون إليها كلما اشتدت بهم الكربات أو تلاحقت عليهم المحن. ففي برقية سرية موجهة من سفارة فرنسا في الجزائر إلى وزير الشؤون الخارجية ذكرت دعم الجزائر للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[3]، وهذا ربما ما دفع الفدائيين الفلسطينيين التابعين للجبهة الشعبية بعد أن أقدموا في 23 جويلية 1968 على اختطاف طائرة لشركة عمال "إسرائيلية" "بوينغ707" وتحويل وجهتها صوب مطار الجزائر وهي في

---

[1]C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°338, A.14. 6.4, «Premier congrès International des comités de soutien au peuple palestinien», Op.cit.

[2] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° MB/RG, A14.6.4, «Attitude de l'Algérie à l'égard de la résistance palestinienne», Op.cit.

[3] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°14/AP, A.14.6.4, «L'Algérie et les mouvements de résistance Palestiniens», Op.cit.

طريقها من مطار روما إلى مطار اللد[1]، وقد أعلن رئيس الحكومة "الإسرائيلية" أن "إسرائيل" ستفعل ما بوسعها لاستعادة الطائرة "الإسرائيلية" المخطوفة، وأضاف أنه من غير المعقول أن تحتفظ دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة بطائرة مختطفة[2].

كما قامت الصحف "الإسرائيلية" بنشر نبأ الاختطاف وصور المخطوفين في صفحاتها الأولى قائلة إن الجزائر تتحمل المسؤولية كاملة. كما أعلنت وزارة الخارجية "الإسرائيلية" أن تل أبيب تريد أن تعطي الجزائر مهلة قبل اتخاذ أي قرار، وذلك في انتظار التدخل الذي ستقوم به كل من إيطاليا وفرنسا وكندا وبريطانيا لإيجاد حل للموضوع بطلب من "إسرائيل"[3].

وقد أطلقت السلطات الجزائرية سراح الركاب غير "الإسرائيليين" وأذنت لهم بالتوجه إلى مطار باريس، بينما تم الإبقاء على الركاب "الإسرائيليين" وملاحو الطائرة، ووصفت مجلة المجاهد عملية الاختطاف هذه بالمغامرة "الجريئة" وأضافت أن شركة "العمال" ليست شركة طيران مدنية كغيرها، بل لها صلات وثيقة بوزارة الحربية "الإسرائيلية"، وقد اشتركت في حرب جوان 1967 وذلك من خلال نقل متطوعين وطيارين أجانب إلى "إسرائيل" وأنها بذلك أضحت هدفا شرعيا للفدائيين الفلسطينيين الذين يمكنهم الافتخار بعملهم[4].

وقد أعلن وزير الخارجية الجزائر عبد العزيز بوتفليقة عقب الحادث أن الجزائر تدعو إلى التحقيق في الحادث قبل اتخاذ أي قرار خاصة وأن الجزائر لا تزال في حالة حرب مع "إسرائيل" إذ أن الجزائر لم توافق على قرار وقف إطلاق النار في حرب جوان 1967[5].

وقد تعرضت الجزائر خلال المفاوضات إلى ضغوط كبيرة فقد هدد اتحاد عمال النقل الجوي الدولي في ألمانيا الغربية بالامتناع عن خدمة الطائرات الجزائرية اذا لم تفرج الجزائر عن الطائرة و ركابها، و بعث رؤساء سبع نقابات بحرية أمريكية في نيويورك برقية إلى

---

(1) المجاهد، ":/ ":/1968.

(2) وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مصدر سابق، ص632.

(3) المصدر نفسه، ص 633.

(4) المجاهد، ":/ ":/1"8.

(5) وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مصدر سابق، ص633

الرئيس هواري بومدين هددوا فيها بتدابير مماثلة، وفي 13 أوت أعلن أعضاء الاتحاد الدولي للطيارين أنهم سيقاطعون مطار الجزائر إلى أن تفرج السلطات الجزائرية عن طياري الطائرة، و أن هذا القرار سيودي إلى خفض حركة الطيران نحو الجزائر إلى أكثر من النصف، فضلا على توقف الملاحة الجوية بين الجزائر وأوروبا سيتوقف عند منتصف الليل[1].

ورغم الضغوط التي تعرضت لها السلطات الجزائرية في قضية خطف الطائرات والتوجه بها إلى الجزائر فإن رئيس وفد الجزائر إلى الأمم المتحدة محمد يزيد في 09 سبتمبر 1970 أدلى بتصريح في أعقاب صدور قرار من مجلس الأمن حول اختطاف الطائرات، قال فيه: «ليس لمجلس الأمن الحق في إملاء خط سير الوطنيين الفلسطينيين، وأنه لا يمكن إيجاد حل للمشكلة ما دامت الأمم المتحدة لا تنظر بعين الاعتبار للعامل الفلسطيني في نزاع الشرق الأوسط، وأوضح أن الفدائيين يقصدون لفت أنظار العالم إلى قضيتهم»[2].

كما أشادت الصحف الجزائرية بعملية خطف الطائرات التي قام بها الفدائيون الفلسطينيون وأكدت بأن الفدائيين لو وجدوا النظرة الإنسانية الضرورية لموقفهم لدى الولايات المتحدة أو سويسرا أو غيرهما من الدول الغربية لما اضطروا إلى العمل بهذا الأسلوب[3].

وقد اعتبر وزير الشؤون الخارجية عبد العزيز بوتفليقة في رسالة له إلى الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة، وإلى وزراء الخارجية العرب، يستشف رأيهم في القضية أن ما تقوم به وكالات الطيران العالمية لا يعدو أن يكون استفزازا سخيفا يستهدف المس بكرامة الأمة العربية وعزتها[4].

وقد اشترطت السلطات الجزائرية أن تقوم سلطات الاحتلال الصهيوني بإطلاق مجموعة من الأسرى الفلسطينيين القابعين في سجونها من أجل إطلاق الركاب "الإسرائيليين"[5]، وقد أقدمت "إسرائيل" بوساطة إيطالية على إطلاق 16 فلسطينيا مقابل إطلاق الجزائر ركاب

---

[1] وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مصدر سابق، ص ص235-236

[2] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، مصدر سابق، ص 204.

[3] المصدر نفسه، ص 305.

[4] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968، وثيقة رقم 545، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص620.

[5] وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مصدر سابق، ص 235

الطائرة وطاقمها[1]، وقد اعتبرت الجزائر أن حادث الطائرة كان نصرا للجزائر والعالم العربي والقضية الفلسطينية[2].

ومن ناحية أخرى عملت الدبلوماسية الجزائرية جاهدة من أجل كسب دعم الحكومات العربية للمقاومة الفلسطينية وفي هذا الإطار أصدرت الحكومة الجزائرية في 14 جوان 1970 بيانا أكدت فيه دعم الثورة الفلسطينية، واعتبر البيان أن المقاومة الفلسطينية هي الممثل والمتحدث الوحيد باسم الشعب الفلسطيني، ودعا الدول العربية إلى عدم التدخل في شؤون الثورة الفلسطينية، كما حث البيان المقاومة الفلسطينية على العمل على الحفاظ على المكتسبات التي حققتها من خلال العمل الفدائي، وعلى استقلالية الثورة الفلسطينية[3]،و دعا البيان أيضا الدول العربية إلى تحديد خط سياسي واضح تتمكن معه من تعبئة جميع طاقاتها بوضع استراتيجية عسكرية لا غموض فيها ضد "إسرائيل"[4].

وقد جددت الجزائر موقفها هذا في البيان المشترك بين الجزائر والسعودية، على إثر زيارة الملك فيصل إلى الجزائر خلال الفترة ما بين 16-20 جوان 1970 حيث التقت وجهة نظرهما على أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد أمام الأمة العربية لتحرير أراضيها وانتزاع حقوقها المغتصبة، وأكد الجانبان على وجوب دعم المقاومة الفلسطينية ومدها بكل العون المادي والمعنوي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[5]. وقد هاجمت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي (الحزب الحاكم في مصر) في جلستها الرابعة والعشرون المنعقدة في 22 جويلية 1970 برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر البيان الجزائري السعودي واتهمت الجزائر والسعودية بالمزايدة فالملك فيصل حسب محضر الجلسة رافض للحل السلمي ويقول إن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد كما جاء في البيان المشترك بينه وبين الرئيس الجزائري،

---

[1] وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مصدر سابق، ص ص236-237

[2] المصدر نفسه، ص237.

[3] سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، تحرير: برهان الدجاني، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1974، ص210.

[4] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، من 1970/1/1 إلى 1970/6/30، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971، ص 535.

[5] فريدة أبو عز الدين وآخرون، الوثائق العربية 1970، وثيقة رقم 238، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، ص ص 416-417.

فأين الكفاح المسلح الذي تخوضه المملكة العربية السعودية وهي تملك لواء في الأردن لم يطلق رصاصة واحدة على "الإسرائيليين"؟[1].

كما أكد البيان المشترك الجزائري العراقي على إثر زيارة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر للجزائر خلال الفترة 22 –25 جوان 1970 على اعتبار مشروع روجرز سيؤدي حتما إلى تصفية قضية الشعب الفلسطيني وإضفاء الشرعية على الاغتصاب والعدوان الصهيوني، ودعا الطرفان إلى تأييد المقاومة الفلسطينية التي برزت إلى السطح بعد نكسة 1967 والتي استلمت زمام مصير الشعب الفلسطيني[2].

وعقب تزايد التوتر بين المقاومة الفلسطينية من جهة وكل من عمان والقاهرة من جهة أخرى أصدر مجلسا الثورة والحكومة بيانا في 29 جويلية 1970 حول تأييدهما للثورة الفلسطينية باعتبارها الطريق الوحيد للوصول إلى استرجاع الحقوق المهضومة، كما أكد البيان أن حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني يعود إلى هذا الشعب وحده، وأن الجزائر ستقف دوما إلى جانب المقاومة الفلسطينية، وتعتبر أن أية محاولة مباشرة أو غير مباشرة لتحطيم هذه المقاومة ستكون لها عواقب وخيمة على الأمة العربية جمعاء[3].

كما أبرق قايد أحمد مسؤول حزب جبهة التحرير بداية أوت 1970 برقية تأييد إلى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والتي نشرت نصها صحيفة فتح الناطقة بلسان اللجنة المركزية مؤكدا أن الجزائر تعلن عن وقوفها إلى جانب القضية الفلسطينية واعتبر المبادرة الأمريكية تحقق مطامع الإمبريالية والصهيونية والتي سيكون الشعب الفلسطيني هو ضحيتها[4]، وفي 14 أوت صرح الرئيس بومدين بأن الجزائر تمد يد العون والدعم للقضية الفلسطينية دون شرط أو قيد أو تحفظ و بكل الوسائل وأكد أن الجزائر ستضع

---

(1) محضر الجلسة الرابعة والعشرون، الاتحاد الاشتراكي العربي ـ اللجنة المركزية، القاهرة، 1970/07/22، متاح على الموقع: nasser.bibalex.or

(2) فريدة ابو عز الدين وآخرون، الوثائق العربية 1970، وثيقة رقم 249، مصدر سابق، ص439.

(3) سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص211.

(4) دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث–آراء سياسية)، جويلية – أوت – سبتمبر 1970، مصدر سابق، ص 576.

علاقاتها مع كل الدول العربية على المحك و لو كانت قريبة معها في الأهداف أو منهج الكفاح إذا تعارضت مع أهداف المقاومة[1].

كما قررت السلطات الجزائرية بالسماح لإذاعة صوت العاصفة من البث من الجزائر في 14 سبتمبر 1970[2] وذلك عقب اجتماع مبعوث خاص من قبل اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية مع الرئيس هواري بومدين، وجاء هذا القرار عقب التضييق الذي تعرضت له المقاومة الفلسطينية من طرف السلطات المصرية على خلفية اختلاف وجهات النظر حول مشروع روجرز[3].

هذا الدعم اللامتناهي من طرف السلطات الجزائرية للمقاومة الفلسطينية خاصة في هذه الفترة الحرجة دفع عرفات إلى الإشادة بالعلاقات الجزائرية الفلسطينية التي قال عنها أنها قائمة على أسس موضوعية وثورية قوامها الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤننا الداخلية، وأضاف رئيس منظمة التحرير أن العلاقات الجزائرية الفلسطينية يجب أن تكون نموذجا للعلاقات بين الثورة الفلسطينية وبقية الدول العربية لأنها بحق قائمة على أساس التأييد غير المشروط للثورة وبلا حدود أو تحفظات[4].

---

(1) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, A.14.6.4, «Texte du discours Prononcé par le président Boumediene à L'occasion du retour du Contingent algérien de front égyptien», Op.cit.

(2) ومما ذكرته إذاعة العاصفة بعد مرور أكثر عام على نقل بثها إلى الجزائر: «لم يعد سرا ان الجزائر كانت المكان الأول الذي تلقى فيه مقاتلونا دورات عسكرية وان الجزائر كانت سباقة في الموافقة على فتح مكتب للثورة في عاصمتها .. ولم يتوقف الدعم الجزائري للثورة الفلسطينية التي تقتدي بخطى الجزائر وبتجربتها في حرب الشعب لتحقيق الانتصار»، وأضافت على لسان الرئيس: «أعرب الأخ بومدين عن وقوف الجزائر ثورة وحكومة وشعبا ومهما كلف الأمر إلى جانب فلسطين وشعبها العربي بكل إمكانات الجزائر المادية والأدبية والمعنوية». انظر: مركز الوثائق القومية، تونس، «الجزائر وفلسطين» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1971/11/10.

(3) مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، مصدر سابق، ص ص 317،138.

(4) مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، مصدر سابق، ص 495.

رابعا/موقف الجزائر من مشروع روجرز

عرفت العلاقات الجزائرية المصرية في نهاية الستينات توترا ملحوظا على خلفية اختلاف وجهات النظر حول موضوع القضية الفلسطينية، فالجزائر تنطلق في مواقفها من القناعات التي صهرت الفكر الجزائري خلال الثورة التحريرية، و كانت من جهة ترى دائما أن القضية الأساسية للأمة هي القضية الفلسطينية وكانت من جهة أخرى تخشى أن يتحول التكتيك إلى استراتيجية و أن تتحول الوسائل إلى غايات، وهو ما حدث عند قبول كل من مصر والأردن لمشروع السلام الأمريكي في نهاية الستينات، و الذي قابلته الجزائر باستياء كبير انطلاقا من أنه لا أمل يرجى من الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ورأت الجزائر- بناء على تجربتها الثورية - أن مصر والأردن قد وقعتا في فخ المفاوضات التي لن توتي أكلها ما دامت القاهرة وعمان قبلتا بالقرار الأممي 242 ووافقتا على وقف إطلاق النار، وقد شبه الرئيس الجزائري مشروع السلام الأمريكي "مشروع روجرز" بسلم الشجعان الذي طرحه ديغول لإخماد الثورة الجزائرية، والذي رفضه الشعب الجزائري ورفض وقف إطلاق النار قبل الدخول في أي مفاوضات[2].

وفي هذا الإطار عرفت سنة 1969 معارضة كبيرة من طرف الجزائر لمشروع السلام الأمريكي والذي توج في النهاية بقبول مصر والأردن لمشروع روجرز، وقد انتقد مجلسا الثورة والحكومة الجزائريان (اللذان لا يجتمعان إلا في الحالات الجسيمة) بلهجة شديدة مخطط روجرز واعترضا على كل محاولة لجمع العرب وتفاهمهم واتفاقهم حول موضوع هذا المخطط[3].

ففي خطاب للرئيس بومدين أمام المجالس البلدية يوم 05 فيفري 1969 شجب ما أسماه المساومة على حق الشعب الفلسطيني وأضاف أنه من حق الدول العربية «إيجاد حلول

---

[1] م.. دين، انطباعات، ج 3، مصدر سابق، ص 286.

[2] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, A.14.6.4, «Texte du discours Prononcé par le président Boumediene à L'occasion du retour du Contingent algérien de front égyptien», Op.cit.

[3] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°3/DA AN, A. 14.6.4 SDA, «la presse algérienne et l'évolution de la situation au Moyen-Orient», Op.cit.

لمشكلاتها ولها مطلق الحرية في التنازل عن جزء من أراضيها اذا أرادت ذلك، ولكن ليس لأي دولة عربية الحق في التنازل عن فلسطين أو تسليمها لليهود لا من الناحية الشرعية ولا القانونية »[1]، كما هاجم بومدين دعاة الحل السلمي بقوله: «نقول لدعاة سياسة الانتهازية أن المسألة ليست مسألة جبال أو أرض بل هي مسألة اختيار، واختيارنا كان واضحا ففلسطين للفلسطينيين وليس هناك حق لأي دولة عربية في أن تساوم في فلسطين»[2].

حاول جمال عبد الناصر إقناع حلفائه بصوابية قبوله لمشروع روجرز من باب أنه يعلم مقدما أن "إسرائيل" لن تلتزم بنص المشروع الذي يدعو إلى انسحابها من الأراضي المحتلة بكاملها، وعلاوة على ذلك فإن قبوله بهذا المشروع يكسبه بعض الوقت للاستعداد للحرب، من خلال استغلال وقف إطلاق النار ونصب صواريخ "سام 7" التي حصل عليها من الاتحاد السوفيتي على ضفاف القناة[3].

ورغم المسوغات التي ساقها الساسة المصريون في قبولهم لمبادرة روجرز ورغم العمل الدبلوماسي الذي بذلته مصر من أجل إقناع الحليف الجزائري بجدوى هذه المبادرة فإن الجزائر رفضتها من أساسها[4]، وفي هذا الإطار زار الجزائر محمد لبيب شقير رئيس مجلس الأمة المصري في 06 ماي 1970 حاملا معه رسالة إلى الرئيس هواري بومدين وذلك عقب خطاب عبد الناصر في ذكرى عيد العمال والذي دعا فيه الرئيس ريتشارد نيكسون إلى إعطاء فرصة لصوت السلام وذلك بأمر "إسرائيل" بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة،[5] كما أجرى قايد أحمد مسؤول الحزب في 23 ماي 1970 محادثات مع الرئيس عبد الناصر[6] في نفس الإطار عقب زيارته للقاهرة بدعوة من رئيس مجلس الأمة

---

[1] خطب الرئيس بومدين، ج2، مصدر سابق، ص 432.

[2] دار الأبحاث والنشر، سجل الآراء والوقائع السياسة في البلاد العربية، دار الأبحاث والنشر، بيروت، فيفري 1969، ص 16.

[3] صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، دار الجيل، عمان، ط2، 1996، ص 122.

[4] محمد حسنين هيكل، «ما هو الاختلاف؟ ... والخلاف؟»، الأهرام، ع 294656، 1970/08/14.

[5] دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، تحرير جبران شامية، موسوعة سياسية عربية، دار الأبحاث والنشر، بيروت، أفريل، ماي، جوان 1970، ص ص 04.

[6] وقد سبق للرئيس المصري جمال عبد الناصر أثناء اجتماعه بقايد احمد الاحتجاج على كتابات محي الدين عميمور التي ازدادت ضراوتها خلال هذه الفترة على خلفية المشروع الأمريكي للسلام، وهذا ما دفع عميمور إلى التأكيد ان كتاباته تعبر عن وجهة نظره الشخصية انظر: محي الدين عميمور، نظرة في مرآة عاكسة على عتبة الألفية الثالثة، موفم للنشر، الجزائر، 2001، ص 155.

المصري[1] ورغم ذلك فإن الجزائر بقت مصرة على رفضها للمبادرة واعتبرت أن كل دولة عربية (في إشارة منها إلى مصر) حرة في انتهاج السياسة التي تريد وفق متطلباتها الداخلية، في مقابل ذلك لا يمكن لهذه الحرية أن تمتد إلى الحل الذي تنال به من حق الشعب الفلسطيني في الحياة وفي الحرية، وفي الأرض[2]. واعتبرت الجزائر أن قبول هذه المبادرة يفضي إلى القضاء على المقاومة الفلسطينية وهذا يمثل خطرا كبيرا على الوطن العربي كله وستنجر عليه كوارث أكبر من كل الكوارث التي عرفها الوطن العربي من نكبة سنة 1948 الى العدوان الثلاثي سنة 1956 أو نكسة 1967[3].

وفي خطاب للرئيس بومدين في 24 أوت 1970 أمام الجنود الجزائريين العائدين من الجبهة المصرية أعلن فيه بصراحة موقف الجزائر من معاهدة روجرز وهذا الموقف جاء بناء على رفضها أية محاولة لتصفية القضية الفلسطينية، وأعلن عن رفض الجزائر الضمني لقرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 22 نوفمبر 1967 لكونه يعترف ضمنا بحق "إسرائيل" في الوجود[4]، واعتبرت الجزائر أن مخطط روجرز أتى بضمانات أكثر للعدوان الصهيوني من تلك التي تحصل عليها في قرار مجلس الأمن رقم 242[5].

كما أصدرت وزارة الخارجية بيانا وضحت فيه موقف الجزائر من عدم مشاركتها في مؤتمر طرابلس للتباحث حول مقترحات مشروع روجرز، وأعلن البيان أن الجزائر «لا تنوي أن تعقد اجتماعا لا اليوم ولا غدا في طرابلس أو أية عاصمة أخرى مع أي بلد كان على أساس تطبيق القرار المؤرخ في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967 وعلى أساس مخطط روجرز

---

[1] دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، أبريل، ماي، جوان 1970، مصدر سابق، ص ص 32.

[2] المجاهد، ع 519، 1970/08/02.

[3] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, A.14.6.4, «Texte du discours Prononcé par le président Boumediene à L'occasion du retour du Contingent algérien de front égyptien», Op.cit.

[4] سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص212.

[5] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° A.14.6.4, «L'Algérie se tient résolument à coté de la révolution palestinienne», Op.cit.

الذي يرمي إلى تصفية الحقوق المقدسة للشعب الفلسطيني تصفية تامة»[1]. كما عاود رئيس وفد الجزائر إلى الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في عمان التأكيد على رفض الجزائر المشاركة في محاولات تحقيق التوافق حول مشروع السلام الأمريكي التي جرت على الصعيد العربي من خلال مؤتمر طرابلس[2]، ورأت الجزائر في النتائج التي تمخض عنها المؤتمر نهاية مؤقتة للسياسة المنتهجة خلال القمم العربية والتي لم تعط أدلة كافية على نجاحها كما كان عليه الحال في قمة الخرطوم[3].

واعتبر الرئيس بومدين في خطاب له في الأول من سبتمبر 1970 بمناسبة افتتاح المؤتمر الحادي عشر لاتحاد المحامين العرب في الجزائر أن مشروع روجرز الداعي إلى "إيجاد تسوية سلمية للأزمة" في الشرق الأوسط ليس من السلم في شيء، ولهذا نعته الشعب الفلسطيني المعني الأول بالأمر على حد تعبيره بحلول "استسلامية" لأنها بعيدة كل البعد عن الإنصاف[4]، والسلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يمرر على حساب شخصية كيان وذات الشعب الفلسطيني وأن الغرض المقصود لهذا المخطط أن يعيش الشعب الفلسطيني شعبا مشتتا مشردا[5]، وأضاف الرئيس الجزائري أن الفشل سيكون مصير هذه المشاريع كونها تجاهلت الطرف الأساسي وهو الشعب الفلسطيني الذي يجب أن يلعب الدور الرئيسي في المعركة ضد "إسرائيل" وذلك عن طريق حرب العصابات واستخدام أسلوب الثورة الشعبية[6].

كما أعلنت الحكومة الجزائرية في 08 سبتمبر 1970 في بيان رسمي عن تأييدها لموقف الفدائيين الفلسطينيين ورفضها للمبادرة الأمريكية لحل أزمة الشرق الأوسط سلميا وأضاف

---

(1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 480، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1973، ص 627

(2) سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص 212.

(3) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°426 /AP، A.14. 6.4, «L'Algérie et le problème palestinien au lendemain du Sommet restreint de Tripoli», 07 AOUT 1971.

(4) سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص 212.

(5) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°3/DA AN, A. 14.6.4 SDA, «la presse algérienne et l'évolution de la situation au Moyen-Orient», Op.cit.

(6) سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص 212.

البيان «لا يمكن للمأساة الجديدة التي فرضت على إخواننا الفلسطينيين أن تقضي على نضال شعب يؤكد اليوم أكثر من أي وقت مضى تصميمه على استعادة حقوقه الشرعية وتحرير وطنه المغتصب، أيا كانت الصعوبات والعقبات وأيا كانت المصادر التي تغذي هذه الاضطرابات المتكررة في الأردن»[1].

ومن ناحية أخرى عملت الدبلوماسية الجزائرية عربيا على تنسيق جهود الدول العربية الرافضة لمشروع روجرز من أجل محاصرة هذه المبادرة وإجهاضها وفي هذا زار الرئيس السوري نور الدين الأتاسي الجزائر في الفترة ما بين 02 و06 فيفري 1970 في ظل رفض سورية لمبادرة روجرز وعقب المحادثات التي أجراها الجانبان أعربا في بيان مشترك عن اتفاق وجهتي نظرهما على رفضهما لمشروع روجرز واعتبرا أن القبول بالمشروع على أساس قرار مجلس الأمن 242 سيؤدي في النهاية حتما إلى تصفية القضية الفلسطينية، وأضاف البيان أن الطريق الوحيد أمام الأمة العربية لتحرير أراضيها المحتلة هو طريق الكفاح المسلح[2]. كما أجري قايد أحمد مسؤول حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية محادثات مع الرئيس السوري أثناء زيارته لدمشق خلال الفترة ما بين 30 ماي و02 جوان 1970 وقد أكد الطرفان إصرارهما على رفض مشروع روجرز وقرار مجلس الأمن رقم 242[3]، وأعلنا رفض الجانبين لجميع مشاريع التصفية التي تهدف إلى تكريس العدوان "الإسرائيلي" واعتبرا التآمر على العمل الفدائي خيانة قومية لا بد من التصدي لها وإحباطها[4].

وكانت العلاقات الجزائرية السورية في هذه الفترة واعدة خاصة بعد رفض سورية مخطط روجرز، وكان الرئيسان الجزائري والسوري يتشاطران نفس النظرة في طريقة تسوية الصراع العربي الصهيوني[5].

---

[1] دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، جويلية – أوت – سبتمبر 1970، مصدر سابق، ص 577.

[2] الشعب، 1970/02/07.

[3] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 308، مصدر سابق، ص ص 398–399

[4] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، مصدر سابق، ص 477.

[5] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965–1978)، دار القصبة، 2008، ص 340.

كما أعرب الرئيس الليبي معمر القذافي أثناء زيارته للجزائر في الفترة من 16 إلى 19 أفريل 1970 في بيان مشترك رفقة نظيره الجزائري عن رفضهما القاطع لكل مشروع يؤدي إلى وأد القضية الفلسطينية، كما سجل البيان بارتياح كبير بروز المقاومة الفلسطينية كعنصر إيجابي منذ حرب جوان 1967، وأهاب الوفدان بالدول العربية القيام بواجباتها لتمكين المقاومة الفلسطينية من أسباب النجاح، بتقديم يد العون المادي والمعنوي لها[1]، كما أبدى البيان معارضتهما لمشروع روجرز كما ندد بنتائج هذا المشروع التي انعكست في المضايقات التي تتعرض لها المقاومة والعمل الفدائي في دولة عربية، كما طالب الجانبان بضرورة منح العمل الفدائي حرية التمركز والانطلاق دون عوائق[2].

كما زار الجزائر في نفس الشهر (من 21 إلى 24 أفريل1970) وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عمر السقاف الذي تباحث مع نظيره الجزائري التطورات الراهنة في المنطقة، وقد أعرب الطرفان في بيان مشترك على اتفاق وجهتي نظرهما على أن بروز المقاومة الفلسطينية عقب نكسة 1967 هو عامل إيجابي في المنطقة لأنها مكنت الشعب الفلسطيني من استلام زمام مصيره بيده، وأهاب الطرفان بالدول العربية والإسلامية مساعدة العمل الفدائي الفلسطيني ماديا ومعنويا، كما أعربا عن وجوب توحيد العمل الفدائي الفلسطيني باعتباره شرطا أساسيا لانتزاع النصر والتمكين[3].

كما وجه الرئيس بومدين رسالة إلى الرئيس اللبناني –الرئيس الحلو–بداية جوان 1970 أكد فيها رفض الجزائر مشروع روجرز وقد وجه الكلام من خلالها إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر بقوله: «بأنه لو كان هناك من يحب من البلدان العربية حل مشكلة أراضيه المحتلة بأي شكل فهو حر في أن يفعل أو لا، أن يكون هذا الحل على حساب القضية الفلسطينية أو لتصفية القضية الفلسطينية فأمر لا يجوز»[4].

---

[1] سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص 205.

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 277، مصدر سابق، ص 246–247.

[3] سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ،1970، مصدر سابق، ص ص 176،214.

[4] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 313، مصدر سابق، ص407.

وضمن تحرك الجزائر عربيا لإجهاض المشروع الأمريكي أرسل الرئيس بومدين كل من مسؤول حزب جبهة التحرير الجزائرية قايد أحمد ووزير التربية الوطنية أحمد طالب الإبراهيمي إلى منطقة الشرق الأوسط من أجل التباحث مع القادة العرب حول رؤية واضحة للأوضاع في المنطقة بعد مدة ثلاث سنوات من هزيمة 1967، ورأت الجزائر أن لا يكون التقييم تقييما جزائريا بل أن يكون تقييما عربيا مشتركا حتى يتم أخذ جميع الآراء بعين الاعتبار[1]، وقد شملت زيارة أحمد طالب الإبراهيمي كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية واليمن الجنوبية والبحرين وقطر والكويت ولبنان، بينما شملت زيارة قايد أحمد كل من مصر والسودان والعراق وسورية والأردن[2]. وقد أكد الإبراهيمي أثناء جولته رفض الجزائر الرسمي للحلول السلمية المقترحة لحل الأزمة في منطقة الشرق الأوسط[3]، فيما أكد قايد أحمد أن محادثاته في بعض الدول العربية تركزت على نقطتين هما المساعدة عربيا على توحيد المقاومة الفلسطينية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للثورة الفلسطينية ثم المساعدة على توحيد الجبهة الشرقية[4]، وقد جاءت جولة الإبراهيمي من أجل شرح سياسة الجزائر تجاه الوضع في الشرق الأوسط في ظل قبول الأردن ومصر بمشروع روجرز والمبنية على المبادئ التالية:

_ أن الحلول "الاستسلامية" لا تؤدي إلى نتيجة.

_ وحدة المقاومة الفلسطينية وواجب العرب أن يساعدوها على تحقيق ذلك.

_ حق الفلسطينيين في استعمال الأراضي المجاورة للأراضي الفلسطينية المحتلة كنقطة انطلاق وكقاعدة خلفية للثورة.

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 360، مصدر سابق، ص457.

[2] دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، بيروت، أفريل، ماي، جوان 1970، مصدر سابق، ص 608.

[3] المصدر نفسه، ص ص 607.

[4] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، مصدر سابق، ص 498.

_ المتكلم الوحيد باسم الشعب الفلسطيني هو الثورة الفلسطينية ولا يحق لأحد أن يلعب دور الوصي على الشعب الفلسطيني.[1]

وقد اجتمع مجلسا الثورة و الحكومة في جلسة موحدة في 14 جوان 1970 تحت رئاسة الرئيس هواري بومدين، من أجل النظر في ما تمخضت عنه نتائج الجولة العربية، وقد قدم قايد أحمد وطالب الإبراهيمي تقريرا عن المهمة التي قاما بها في منطقة الشرق الأوسط، وقد سجل كل من مجلسي الثورة والحكومة بناء على التقريرين عدم وجود خط سياسي واضح من طرف الدول العربية و الذي كان له عواقب وخيمة على القضية الفلسطينية، كما أقر مجلسا الثورة و الحكومة على أن الجزائر تحملت على عاتقها كل التزاماتها وواجباتها خلال السنوات التي تلت نكسة جوان 1967، و يؤكدان التزامهما الكامل تجاه الأمة العربية وإصرارهما على بذل الوسع في "معركة المصير"، كما اعتبر البيان أن رفض تقديم المساعدة للمقاومة الفلسطينية ووضع العراقيل في طريقها تنفيذا لمشروع روجرز يعتبر تنكرا للالتزامات إزاء فلسطين و يشكل ضربة قاسية للأمة العربية قاطبة[2].

وعقب المشاورات التي أجراها مبعوثا الرئيس الجزائري إلى العواصم العربية توالت الزيارات المتبادلة بين العاصمة الجزائرية وبعض العواصم العربية حيث تناولت المباحثات خلال هذه الفترة تنسيق المواقف حول ما تحتمه الرهانات التي تواجه القضية الفلسطينية في ظل المحادثات الجارية في القاهرة وعمان حول مشروع روجرز وفي سبيل ذلك جاءت زيارة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر إلى الجزائر خلال الفترة من 22 إلى 25 جوان 1970 وقد انصب البيان الجزائري العراقي حول رفضهما المشاريع "السلمية" كما هاجما الرئيسان العراقي والجزائري ما أسمياه "المحاولات الإمبريالية" و اعتبرا أن «الحلول المطروحة (مشروع روجرز) لتسوية ما يسمى بأزمة الشرق الأوسط تؤدي حتما إلى تصفية قضية الشعب الفلسطيني وإضفاء الصفة الشرعية على الاغتصاب والعدوان الصهيوني»[3].

---

[1] دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، بيروت، أفريل، ماي، جوان 1970، مصدر سابق، ص 608.

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 360، مصدر سابق، ص457

[3]

كما زار الجزائر في بداية أوت 1970 المبعوث العراقي حردان التكريتي حيث تباحث مع المسؤولين الجزائريين مشروع روجرز وحسب التكريتي فانه وجد نفس وجهات النظر عند الطرف الجزائري[1]. كما استدعت وزارة الخارجية الجزائرية سفيري كل من سورية والعراق للتشاور وتنسيق الجهود من أجل العمل على إبطال هذا المشروع[2].

وفي 19 سبتمبر 1970 زار الرئيس الجزائري هواري بومدين موريتانيا، حيث أكد الطرفان الجزائري والموريتاني في بيان مشترك التزامهما بالقضية الفلسطينية وتضامنهما بصورة مطلقة مع الشعب الفلسطيني في مقاومته من أجل استرجاع حقوقه.

كما زار الرئيس الجزائري ليبيا لنفس الغرض حيث صدر بيان مشترك في 30 ديسمبر 1970 عقب الزيارة أكد فيه الطرفان تمسكهما الكامل باللاءات الأربع لا صلح لا تفاوض لا اعتراف بإسرائيل ولا تصرف في القضية الفلسطينية[3].

وفي إطار دعم منظمة التحرير الفلسطينية في موقفها المناهض لمشروع روجرز أعلنت الجزائر أنها تؤيد المقاومة الفلسطينية في رفضها للمقترحات الأمريكية ممثلة في مشروع روجرز، ووصفت موقف المقاومة بأنه ثوري قرره ونفذه شعب مصمم على استعادة حقوقه التاريخية بكاملها[4]، كما أكد جلول ملائكة أثناء ترأسه لوفد جبهة التحرير الوطني الجزائري أثناء حضوره أشغال المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي الذي انعقد في العاصمة الأردنية عمان في 28 أوت 1970 على وقوف الجزائر إلى جانب منظمة التحرير في موقفها الرافض للمشروع الأمريكي[5]، لأن أمريكا على حد تعبير ممثل جبهة التحرير صانعة العدوان لا يمكن أن تكون رادعة لهذا العدوان واعتبر جلول أن المشروع الأمريكي « يهدف إلى تصفية المقاومة الفلسطينية وإضفاء الشرعية على الوجود "الإسرائيلي"، والعمل على إبقاء الصهيونية جاثمة على صدر الأمة العربية، وآخر هذه المحاولات التي تستهدف ضرب

---

[1] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، مصدر سابق، ص 161.

[2] الشعب، 1970/09/23.

[3] سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص ص205-206.

[4] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971، ص 132.

[5] سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص 212.

الجماهير في أقدس مقدساتها هو مشروع روجرز» واعتبر ملائكة أن مشروع روجرز بناء على التجربة الجزائرية ما هو «سوى مراحل يصطنعها الاستعمار يستريح فيها ويلتقط أنفاسه اللاهثة ليستأنف معركته بعد ذلك أشد مما كانت»[1]. كما احتضنت الجزائر بمناسبة الذكرى الخامسة لاندلاع الثورة الفلسطينية بقيادة فتح مهرجانات وتجمعات شعبية في مختلف أنحاء الوطن وقد أكد المجتمعون رفضهم لمشروع روجرز والتمسك بالكفاح المسلح باعتباره الحل الوحيد لاسترجاع الحقوق الفلسطينية[2].

كما أكد قايد أحمد لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وقوف الجزائر مع الشعب الفلسطيني في «الوقت الذي يصل فيه مشروع روجرز إلى هذه اللحظات الخطيرة والحاسمة، وفي الوقت الذي يوضع فيه المشروع قيد التنفيذ ليحقق مطامح الإمبريالية والصهيونية، والذي سيكون ضحيته كما كان دائما الشعب الفلسطيني»[3]، وقد أشادت فتح بموقف الجزائر ووقوفها إلى جانبها من أجل إحباط المشاريع التي تحاك ضد الثورة الفلسطينية كما اعتبرت فتح أن رفض الجزائر للحلول التي تتجاهل الحق الفلسطيني يعد ضربة للسياسة الأمريكية[4].

كما عملت الدبلوماسية الجزائرية على مستوى دول العالم الثالث ومنظمة عدم الانحياز من أجل إبطال المشروع الأمريكي وفي هذا الإطار زار الجزائر في 30 و31 جانفي 1970 الرئيس المالي موسى طراوي الذي أكد من مدينة ورقلة على تضامنه المطلق مع الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع الذي يخوضه من أجل استعاده حقوقه المشروعة[5]، كما زارت الجزائر خلال الفترة ما بين 16 و21 مارس 1970 نجويان تي بينه وزيرة الخارجية الفيتنامية الجنوبية التي أكدت بدورها تأييدها الحاسم لكفاح الشعب الفلسطيني[6]، وفي 09 أفريل 1970 صدر بيان جزائري يوغسلافي مشترك بمناسبة زيارة وزير الخارجية الجزائري

---

(1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 536، مصدر سابق، ص ص691-692

(2) دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، تحرير جبران شامية، موسوعة سياسية عربية، دار الأبحاث والنشر، بيروت، جانفي 1970، ص 308.

(3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 491، مصدر سابق،639

(4) احمد أبو جزر، بلدان، مرجع سابق، ص 204.

(5) سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص 216.

(6) الشعب، 23/ /1970.

إلى يوغسلافيا[1] أكد فيه الطرفان تأييد بلديهما الكامل للكفاح التحرري الذي تباشره المقاومة الفلسطينية و أعرب البيان عن اتفاق الطرفان على مواصلة تدعيم حركة التحرير الفلسطيني ماديا وأدبيا وسياسيا كما دعا البيان مجموعة عدم الانحياز إلى مواصلة مساهمتها الفعالة في دعم المقاومة الفلسطينية[2].

وعلى إثر مضي القاهرة في مفاوضاتها حول مشروع السلام الأمريكي رغم معارضة بعض الدول العربية لذلك أصدرت وزارة الخارجية الجزائرية في 02 أوت 1970 بيانا أوضحت فيه موقف الجزائر من مشروع روجرز ومن القمة العربية المزمع عقدها في القاهرة من أجل مناقشة هذا المشروع، وكررت رفضها لانعقاد هذه القمة كون المشروع يرمي حسب البيان إلى « تصفية الحقوق المقدسة للشعب الفلسطيني تصفية تامة... وليس من حق أي بلد أن يمارس حق وصاية على الشعب الفلسطيني»[3]، وأضاف البيان أن الجزائر «تضع نفسها، وأكثر من أي وقت مضى وبصورة مطلقة، بجانب المقاومة الفلسطينية»[4]، كما أكدت الجزائر أنها ليست على استعداد لا اليوم ولا غدا للمشاركة في أي مؤتمر وفي أي عاصمة كانت على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن الصادر في 22 نوفمبر 1967 أو مشروع روجرز، وأشارت إلى أن الجزائر لا تريد التدخل في شؤون الدول المستقلة ذات السيادة، وفي نفس الوقت لا تسمح لأي بلد (في إشارة منها إلى مصر) أن يمارس حق الوصاية على الشعب الفلسطيني[5].

وقد ساق وزير الإعلام والثقافة الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي الحجج التي جعلت الجزائر ترفض مشروع السلم الأمريكي وترفض المشاركة في مناقشته على أي مستوى في ثلاث نقاط:

---

(1) عقب هذه الزيارة تم تعيين بوعلام بالسايح الذي رافق وزير الجزائري في زيارته ليوغسلافيا سفيرا للجزائر للقاهرة خلفا للأخضر الإبراهيمي، وكان هذا الأخير قد شغل هذا المنصب لعدة سنوات. انظر: دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث – آراء سياسية)، بيروت، أبريل، ماي، جوان 1970، مصدر سابق، ص33.

(2) سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص216.

(3) الشعب، 03/ /1970.

(4) سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص217.

(5) مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، مصدر سابق، ص ص 161-162.

_ مطالبة الجزائر بإزالة آثار عدواني 1948 و1967 ورفضها مشروع روجرز لأنه يعترف بحق الكيان الصهيوني في الوجود، ووقف إطلاق النار في هذه الظروف يشبه مشروع سلم الشجعان الذي تبناه ديغول للقضاء على الثورة وتحطيم معنوياتها.

_ ضرورة توسع المقاومة الفلسطينية وعدم محاصرتها عكس ما جاء في مبادرة روجرز التي تعتبر المقاومة عملا إرهابيا.

_ إن السبيل الوحيد لاسترداد الأراضي العربية المحتلة هو الكفاح المسلح، والذي ستجد الدول العربية نفسها أمامه، بالإضافة إلى دعم الثورة الفلسطينية باعتبار أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة[1].

وعلى خلفية الاتهامات المتبادلة بين القاهرة والجزائر بعد اختلاف وجهات النظر حول المشروع الأمريكي، اتهمت القاهرة الجزائر أنها سعت عند عرض مصر لأزمة الشرق الأوسط أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها الخامسة والعشرون عام 1970 إلى إفشال التصويت لصالحها وذلك بمقاطعتها لجلسة التصويت بحجة أنه لا حل للأزمة الشرق الأوسطية غير الحرب المسلحة فورا وبغير بديل، والأسوء من ذلك حسب هيكل أن رئيس الوفد الجزائري محمد يزيد استطاع إقناع مندوب كوبا بالامتناع عن التصويت بعدما تم إقناعه من طرف رئيس الوفد المصري محمود رياض بأن يصوت لصالح القرار وأن يستخدم صداقات كوبا لدى بعض الدول التقدمية لنفس الغرض، كما اتهمت القاهرة محمد يزيد باستخدام علاقاته لدى بعض الدول التقدمية في أمريكا اللاتينية للتصويت ضد القرار[2].

أما على المستوى الحزبي والجمعوي فقد ندد المجتمعون في الملتقى الذي نظمه حزب جبهة التحرير والذي انطلقت أشغاله بمدينة وهران في 27 جويلية 1970 بكل قوة بمشروع روجرز[3]، كما وجهت اللجنة الجزائرية لنصرة فلسطين في بداية أوت 1970 نداء إلى الجماهير العربية للإطاحة بما سمته "المؤامرة الدولية الجديدة" ممثلة في مشروع روجرز،

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962-1972)، ترجمة حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص ص 63-69.

[2] محمد حسنين هيكل، «هذا السلاح... في يد من؟»، الأهرام، ع 294661، 1970/11/20.

[3] الشعب، 1970/08/05.

ودعت إلى وحدة المقاومة الفلسطينية باعتبارها الكفيل الوحيد للوقوف ضد هذه المؤامرة وإبطالها[1].

وعلى مستوى الاتحاد العام للعمال الجزائريين نشرت الأمانة الوطنية للاتحاد ـ بعد اجتماعها في 02 أوت 1970 تلبية لنداء النقابات الفلسطينية ـ بيانا نددت من خلاله بما أسمته بالمناورة المدبرة ضد النضال التحرري وبالدول التي قبلت المشروع والذي يستهدف حسب البيان «تدعيم دويلة "إسرائيل" المزعومة على حساب العمال والأمة العربية ويشكل ضربة قاسية ضد كفاح الشعب الفلسطيني ويعد قبوله من لدن بعض القادة العرب جريمة وخيانة عظمى ضد القضية المقدسة للعمال والشعب الفلسطيني»[2].

كما وجهت الأمانة الوطنية للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات رسالة مساندة إلى المقاومة الفلسطينية ضد ما أسمته "المؤامرة الجديدة المدبرة ضد الثورة الفلسطينية"، واعتبر البيان أن قبول بعض الدول بمشروع روجرز يعد حدثا على جانب كبير من الخطورة، كما ناشدت الأمانة العامة جميع النساء العربيات للتجنيد واليقظة من أجل إحباط جميع المناورات والمؤامرات الرامية إلى إضعاف الطاقة الثورية للقوى الحية في الوطن العربي[3].

وإثر وقوع أحداث أيلول الأسود في الأردن اعتبرت الجزائر في بيان صدر عن مجلسي الثورة والوزراء في 21 سبتمبر 1970 أن حوادث الأردن نتيجة متوقعة إزاء قبول مصر والأردن لمشروع روجرز، وأن تصفية الأردن للمقاومة الفلسطينية ما هي إلا تنفيذا لمشروع روجرز كون تنفيذ هذا المشروع يقتضي وقف إطلاق النار والاعتراف بحدود آمنة للكيان الصهيوني، فانه يتضمن بالضرورة تصفية القضية الفلسطينية، وتضيع حقوق الشعب الفلسطيني، كما هاجم البيان مصر فيما سماه تناقض مواقف بعض الدول لقبولها مشروع روجرز من جهة وادعائها بالحفاظ على وجود المقاومة من جهة أخرى، كما رفضت الجزائر حضور مؤتمر قمة عربي للبحث في هذا المشروع[4].

---

[1] احمد أبو جزر، بلدان، مرجع سابق، ص 204.

[2] «بيان العمال الجزائريين في دعم المقاومة الفلسطينية»، الشعب، 1970/08/07.

[3] دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، جويلية – أوت – سبتمبر 1970، مصدر سابق، ص 577.

[4] سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص215–216.

كما اعتبرت الجزائر أن ما يحدث في الأردن من إراقة الدماء الفلسطينية هو نتاج القبول بمشروع روجرز الذي يقضي بوقف إطلاق النار والاعتراف بحدود آمنة لإسرائيل، وهذا ما يتضمن بالضرورة تصفية القضية الفلسطينية وتناسي حقوق الشعب الفلسطيني وهذا ما ظهر في الأردن جليا من خلال هذه الأحداث الأخيرة[1].

واعتبر هواري بومدين أن مخطط روجرز لا يمثل خطرا على الثورة الفلسطينية فحسب بل يمثل خطرا على الأمة العربية قاطبة، وقد برز ذلك جليا في محاولة الجيش الأردني تصفية المقاومة التي عجز الجيش الصهيوني في فعل ذلك[2]، كما هاجمت الجزائر الدول التي قبلت بمشروع روجرز وتدعي بالحفاظ على وجود المقاومة الفلسطينية وهو ما اعتبرته جمع بين المتناقضات، وقد أعلنت الجزائر بناء على ما سبق رفضها حضور القمة العربية المزمع عقدها في القاهرة[3]، واعتبرت الجزائر أن انخراط بعض الدول العربية وانضمامها إلى مخطط روجرز من باب ربح الوقت واستعدادا لمعركة التحرير مقبول على ألا تطول هذه المدة و ألا تتحول هذه الخطة إلى استراتيجية[4].

---

(1) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° A.14.6.4, «L'Algérie se tient résolument aux coté de la révolution palestinienne», 12 janvier1971.

انظر كذلك: انطباعات، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 294.

(2) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° A.14.6.4, «L'Algérie se tient résolument aux coté de la révolution palestinienne», Op.cit.

(3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 728، مصدر سابق، ص801.

(4) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 5 DA/AN, A.14.6.4, «L'Algérie et la question palestinienne», Alger, le 30 mars 1971.

لم تدم العلاقات الودية بين الجزائر وبعض الدول العربية عقب حرب الأيام الستة ـ والتي كانت أصلا متوترة منذ إزاحة الرئيس بن بلة من سدة الحكم ـ فترة طويلة، فقد شهدت هذه الفترة توترا بين الجزائر وبعض الحكومات العربية، على خلفية اختلاف الرؤى حول القضية الفلسطينية، فقد عارضت الجزائر وقف إطلاق النار ودعت إلى استمرار الحرب ولو دخلت القوات "الإسرائيلية" القاهرة ودمشق، ورأت في القبول بالقرار الأممي رقم 242 اعترافا بالكيان الصهيوني وتضييعا لحقوق الشعب الفلسطيني، أما مشروع السلام الأمريكي "مشروع روجرز" فقد خاضت الجزائر حربا دبلوماسية من أجل إجهاضه والحيلولة دون تنفيذه، وكان قبول المشروع من طرف القاهرة وعمان نقطة انعطاف في علاقة الجزائر بهاتين الدولتين والذي كانت له عواقب وخيمة أدت في النهاية إلى سحب الجزائر لقواتها المرابطة على ضفاف القناة في أوت 1970.

كما عرفت هذه الفترة توجها للسياسة الجزائرية بشكل أكبر نحو دعم المقاومة الفلسطينية بعدما نفضت الجزائر يديها من سياسة العمل العربي المشترك الذي بقي حبيس مؤتمرات القمة وداخل قاعات اجتماعاتها، فعمدت الجزائر إلى دعم المقاومة من خلال التدخل لدى الدول العربية من أجل تذليل العقبات التي تحول دون عمل المقاومة وتحقيق أهدافها فضلا على الدعم المادي التي كانت السلطات الجزائرية تقدمه لفصائل المقاومة سرا وعلانية.

الفصل الخامس: المشاركة الجزائرية في حرب أكتوبر 1973:

أولا/ الجزائر والاستعداد للحرب

ثانيا/المساهمة الجزائرية في المجهود الحربي

ثالثا/ مساعي الجزائر السياسية والدبلوماسية

رابعا/ دعم الجزائر الاقتصادي والشعبي

المشاركة الجزائرية في حرب أكتوبر 1973:

وبمجيء حرب العاشر من رمضان (أكتوبر 1973) تناست جميع الدول العربية خلافاتها وتجلى التضامن العربي في أجل صوره ، وتداعى العرب إلى مواجهة العدو الصهيوني بالمستطاع والمتاح بين أيديهم، وكان نصيب الجزائر من ذلك وافرا، وإن كانت القوات الجزائرية لم تلتحق بجبهات القتال خلال حرب الأيام الستة إلا بعد وقف إطلاق النار، فإن حرب أكتوبر سنحت للجزائريين أن ينالوا شرف مناجزة عدو طالما حلموا بذلك منذ أن كانوا يقبعون تحت نير الإستدمار الفرنسي.

أولا/ الجزائر والاستعداد للحرب

1/العلاقات الجزائرية المصرية عشية الحرب:

عرفت العلاقات الجزائرية المصرية قبل حرب أكتوبر 1973 فتورا كبيرا وازدادت توترا إثر سحب الجزائر لقواتها البرية بعد توقيع مصر لمعاهدة روجرز، والتي قبلها الرئيس المصري جمال عبد الناصر دون الرجوع ومشاورة أحد[1]، مما حدا بالصحف المصرية إلى صب جام غضبها على الرئيس هواري بومدين باعتبار أنه –كما يقول محمد حسنين هيكل– كان محتدا عند الحديث عن مأساة الأسبوع الأسود (هزيمة جوان 1967)[2]، وقد استاء الرئيس بومدين مما يكتبه هيكل من هجوم ظالم وتشويه لموقف الجزائر،(وهذا ما جعل الرئيس بومدين ينعته بـ"فيلسوف الهزيمة")، وقد شكا ذلك إلى وزير الخارجية المصري مراد غالب أثناء زيارته للجزائر كما حمل بومدين هيكل جزء من سوء العلاقات المصرية الجزائرية وكان الرئيس الجزائري حسب غالب يحتفظ بملف كامل بكل ما يكتبه هيكل ضد الجزائر[3]، وهذه الكتابات حسب بومدين "تشويه لموقف الجزائر وثورة الجزائر"، وهذا ما دفع الصحف الجزائرية من توجيه الانتقاد لمصر من خلال ما اسمته "عمليات التطهير" التي تقوم بها السلطات المصرية[4].

لم يختلف الأمر كثيرا بمجيء السادات، ففضلا على الخلافات الشخصية بين الرئيس هواري بومدين والرئيس أنور السادات، فإن هذا الأخير لطالما هاجم الرئيس بومدين واتهمه بأنه يسعى جاهدا لتنصيب نفسه زعيما على العرب مكان عبد الناصر[5]، وحسب السادات فإن الرئيس هواري بومدين لا يعدو أن يكون «باع نفسه للأمريكيين لا سياسيا فحسب بل

---

(1) محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص140.

(2) المصدر نفسه، ص 142.

(3) موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر، مكتب مصر الحديث، القاهرة، ط 3، 1975، ص 317.

(4) PUBLIC RECORD OFFICE, Ref :FCO 39/784, NAA 3/322/1, «To (routine) Fco Tel No 127 of 17/05/1970 info(routine) Cairo, Tripoli», 23 may 1971.

(5) محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، مصدر سابق، ص 302.

اقتصاديا، لقد وقع أخيرا مع الشركات الأمريكية عقدا يضمن إمداد أمريكا بالبترول والغاز السائل لعشرات السنين وبذلك يصبح اقتصاد بلاده معتمدا اعتمادا كليا على أمريكا»[1].

ومن جهة أخرى فإن سياسة الجزائر إزاء الصراع العربي الصهيوني تضع في المقام الأول مصلحة المقاومة الفلسطينية، وهذا جعل علاقات الجزائر إقليميا وعالميا تكون تبعا لعلاقات المقاومة مع هذه الأطراف، وقد عرفت العلاقات الجزائرية المصرية في هذه الفترة نوعا من الفتور على خلفية تأخر اندلاع الحرب التي طالما نادى بها العرب من أجل محو هزيمة 1967، مما دفع الجزائر إلى دعوة الحكومات العربية إلى أن تنتفض في سبيل إعادة نشاط المقاومة بعدما باءت كل المحاولات السياسية بالفشل« إذ لا يجب في كل حال من الأحوال أن تؤثر هذه المحاولات على نشاط الفدائيين ومن غير المحتمل بتاتا أن توضع عراقيل في وجه أولئك الذين اختاروا القتال والمعركة الميدانية بأسلحتهم التي في أيديهم، هذا القتال الذي يحدد ويرسم هوية شعب يرغب في استعادة وطنه المسلوب»[2].

جاءت زيارة وزير الخارجية الجزائري في 15 ماي 1971 لتعيد بعض الدفء للعلاقات المصرية الجزائرية بعدما أصابها نوع من الفتور عقب اختلاف وجهات النظر حول مشروع روجرز، وكان بوتفليقة قد اخذ وعد من العقيد القذافي أثناء زيارته لليبيا في 07 ماي من اجل تقديم طرابلس مساعدة مالية قدرها 150 مليون دولار لكل من القاهرة والجزائر، وحسب تقرير مؤرخ في 17 ماي موجه من السفارة البريطانية في الجزائر إلى مكتب العلاقات الخارجية بلندن فان زيارة بوتفليقة للقاهرة جاءت من باب مد يد المساعدة للسادات من جهة ومن اجل تحسين العلاقات السياسية الجزائرية مع جوارها العربي لمواجهة توتر العلاقات بينها وبين باريس من جهة أخرى، وأضاف التقرير ان الجزائريين يرون انفسهم مركز المغرب العربي في خندق واحد مع مصر الرائدة في المشرق العربي[3].

---

(1) سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر...مذكرات الشاذلي، رؤية للنشر والتوزيع، ط 3، القاهرة، 2012، ص158

(2) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°3/DA AN, A. 14.6.4 SDA, «la presse algérienne et l'évolution de la situation au Moyen-Orient», 22 janvier 1973.

(3)PUBLIC RECORD OFFICE, Op.cit.

في أعقاب زيارة وزير الخارجية الجزائري للقاهرة، جاءت زيارة الفريق سعد الدين الشاذلي إلى الجزائر لتحسين العلاقات الثنائية أكثر، وعلى الرغم من تشاؤم السادات من هذه الزيارة إلا أنها قد نجحت في كسر الحواجز التي كانت تقف بين البلدين، وفتحت المجال أمام المسؤولين المصريين لزيارة الجزائر فزارها عقب ذلك كل من وزير الخارجية المصري ثم السادات نفسه[1].

عرفت زيارة الرئيس المصري إلى الجزائر في 04 ماي 1972 احتفاء كبيرا من طرف السلطات الجزائرية، حيث استقبلت طائرات الميغ الجزائرية الطائرة التي تقل الرئيسين المصري والليبي بمجرد دخولها الأجواء الجزائرية، كما أقامت السلطات الجزائرية احتفالا شعبيا على شرف الرئيسين الليبي والمصري حيث استقل بومدين والقذافي والسادات سيارة مكشوفة من المطار إلى قصر الشعب حيث اصطفت الحشود حاملة الأعلام الجزائرية المصرية والليبية، هاتفة بحياة التضامن العربي وحياة الشعب الفلسطيني؛ منادية بضرورة خوض معركة "المصير" لتطهير الأرض العربية، في الوقت الذي كانت فيه الموسيقى والأناشيد والألحان الشعبية تنساب من مكبرات الصوت التي علقت في الشوارع والميادين[2]

وقد صحب الرئيس المصري في رحلته هذه كل من وزير الخارجية مراد غالب وقائد القوات البحرية بحري محمود فهمي، وقائد القوات الجوية اللواء حسني مبارك، وقد تناولت المحادثات سبل حشد الإمكانيات العربية للمعركة الشاملة ضد العدو الصهيوني من أجل محو عار هزيمة 1967[3].

جاءت آخر زيارة للسادات إلى الجزائر قبل إعلان الحرب، على إثر احتضان العاصمة الجزائرية المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز في سبتمبر 1973 (أي قبل نشوب الحرب بثلاثة أسابيع)، والنظام الجزائري أضحى ثابت القدمين على المستوى الداخلي، أما على

---

[1] سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر... مذكرات سعد الدين الشاذلي، رؤية للنشر والتوزيع، ط 3، 2012، القاهرة، ص318.

[2] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم L.I.13 «استقبال حافل للسادات والقذافي بالجزائر»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين)، 1972/05/05

[3] المصدر نفسه.

المستوى الخارجي فأضحى الرئيس بومدين واحدا من كبار زعماء العالم الثالث وحركة عدم الانحياز [1]

اختتم المؤتمر مرحلة الرفض ليفتتح مرحلة "الوجود الإيجابي" وأضحت الجزائر هي المتحدثة باسمه، المعبرة عن أماله وعن تطلعاته[2] وقد وظف بومدين كل ذلك لصالح العرب والقضية الفلسطينية، وأتاح للثورة الفلسطينية وممثليها كل فرص التحرك وقنواته، حيث توجت القمة بانفتاح القارة الإفريقية بشكل خاص ودول عدم الانحياز بشكل عام أمام العمل السياسي للثورة الفلسطينية، فضلا على تثبيت حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني ونضاله المشروع وتأكيد مؤتمر الجزائر على ضرورة الانتقال من مجرد تأكيد شرعية كفاح الشعب الفلسطيني إلى مطالبة دول عدم الانحياز بالالتزام بمساندة الشعب الفلسطيني[3]، وقد أقدمت دول عدة بقطع علاقاتها مع "إسرائيل" مثل التوغو وكوبا وقد اختارت هذه الأخيرة العاصمة الجزائرية لتعلن عن ذلك[4]، كما بلغ عدد الدول التي قطعت علاقاتها عقب الحرب 20 دولة بعد أن كانت دول أخرى فعلت بطلب من الجزائر في بداية العام مثل مالي والنيجر[5] كما أدرجت القضية الفلسطينية في جدول أعمال القمة وتحدث ياسر عرفات لأول مرة باسم الشعب الفلسطيني أمام الحاضرين[6]

كما أعلن الرئيس المصري عن رفضه قبول السلام بشروط "إسرائيل"، وأن الحرب لا مفر منها في ظل ذلك، وقد عبر المؤتمرون عن قناعاتهم بعدالة القضية العربية، وطالبوا "إسرائيل" بالانسحاب الفوري من كل الأراضي المحتلة، وأن الإصرار على ذلك يعد تهديدا للأمن والسلام العالميين[7].

---

(1) محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين... وذكريات أخرى، موفم للنشر، ط 6، الجزائر، 2011، ص303.

(2) محي الدين عميمور، «الجليد الدافئ»، الشعب، 1973/10/18 .

(3) نبيل شعث، «مؤتمر عدم الانحياز والقضية الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، ع 26، أكتوبر 1973،ص 13-15.

(4) أحمد رضوان شرف الدين، مشروع الأمة الدولة العروبة عند النخبة الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العل الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2005/2004، ص 281.

(5) محمد تامالت، العلاقات الجزائرية "الإسرائيلية"، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2001، ص 129-130.

(6) المرجع نفسه، ص 129.

(7) ممدوح أنيس فتحي، كيف يمكن هزيمة "إسرائيل"؟: دراسة مقارنة لأسباب الهزيمة وعوامل النصر(1948-2003)، دار الأحمدي، القاهرة، 2004، ص ".

2/الفريق الشاذلي والمطلوب من الجزائر:

استقبل الرئيس بومدين الفريق سعد الدين الشاذلي في زيارته الأولى يوم 07 فيفري 1972، فكان ذلك إيذان من الرئيس المصري في بداية العد التنازل للحرب الشاملة مع "إسرائيل" التي طالما نادى بها بومدين[1].

جاءت زيارة الشاذلي إلى الجزائر بعد انعقاد مجلس الدفاع المشترك للجامعة العربية في دورته الثانية عشر في الفترة من 27 إلى 29 نوفمبر 1971، وقد تقدم الشاذلي باعتباره الأمين العام المساعد العسكري للجامعة إلى المجتمعين بمشروعين، كان المشروع الأول يرمي إلى تعبئة الإمكانات العسكرية في كل الدول العربية وتحديد حجم القوات التي ستشارك بها في المعركة وقد كان نصيب الجزائر هو سربي (ميغ21)، وسربي (ميغ17)، أما المشروع الثاني فيهدف إلى إشراك الدول العربية التي ليست من دول الطوق في المعركة[2].

وقد أوصى المجلس الحكومات العربية المعنية بالموافقة على توصيات الأمين العام المساعد فيما يتعلق بمشاركتها بقسم من قواتها حسب ما جاء في التقرير، على أن يرفع كل وفد إلى حكومته احتياجات المواجهة المقدمة من طرف مصر وسورية والأردن والمقاومة الفلسطينية لدراستها، على أن تودع الدول العربية الأمانة العامة للجامعة موافقتها على المساهمة خلال أسبوعين[3].

كانت زيارة الشاذلي للجزائر بعد إلحاح من هذا الأخير على الرئيس السادات الذي رفض هذه الزيارة من الأساس بحجة أن الرئيس بومدين يزايد فقط ولن يقدم شيئا، وأن الدول التي يرجى منها أن تقدم شيئا هي السعودية وليبيا، فضلا على أن النظام الجزائري سيستفيد دعائيا من هذه الزيارة وأضاف السادات «كيف تقوم بزيارة دولة تقوم بالتهجم علينا وانتقاد سياستنا ليس هناك أي أمل يرجى من زيارتك للجزائر» [4].

---

[1] محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، مصدر سابق، ص 301.

[2] سعد الدين الشاذلي، مصدر سابق، ص306-307.

[3] طلعت أحمد مسلم، «مشاركة الجيوش العربية في حرب عام 1973»، شؤون فلسطينية، ع 193، أفريل 1989، ص63.

[4] سعد الدين الشاذلي، مصدر سابق، ص ص 310-311.

استقبل إذا الرئيس بومدين الفريق الشاذلي يوم 07 فيفري حيث أكد له أن الجزائر متحمسة للمشاركة بكل جندي وكل قطعة سلاح تملكها في المعركة[1]، ولكن إذا بدأت الحرب فعلا والدافع حسب بومدين أنه لم يكن على ثقة أن مصر ستدخل الحرب[2] ،وهذا ما عبر عنه للفريق الشاذلي واقترح أن يتم إرسال الوحدات الجزائرية بعد تحديد موعد الحرب تفاديا للمشكلات الإدارية والمعنوية والاجتماعية التي تنجر على بقاء القوات لمدة سنة أو أكثر حتى موعد إعلان الحرب[3].

بعد أخذ ورد اتفق الطرفان على إرسال القوات الجزائرية بناء على طلب السلطات المصرية ممثلة في الرئيس أنور السادات شخصيا أو شخص الفريق الشاذلي، على ألا تتجاوز مدة التحضير للحرب 90 يوما من تاريخ إرسال القوات[4]، وقد اعتبر السادات الشروط التي وضعها بومدين غير مقبولة وأضاف كيف نقول له أن الحرب سوف تبدأ بعد ثلاثة أشهر[5]، وحسب الشاذلي فإن الرئيس السادات كان غير مقتنع بالحديث الذي دار بينه وبين بومدين وكان على يقين تام بأن بومدين لن يقوم بإرسال أي دعم إلى الجبهة وأن ما وعد به لا يعدو أن يكون مجرد أقوال[6].

ورغم موافقة الجزائر على إرسال قواتها إلى جبهة القتال، وتأكيدها على وضع كل إمكاناتها في خدمة المعركة، إلا أنها فضلت ترك قرار إعلان الحرب وتوقيتها لأصحابها، على الرغم من أن الحليف يجب أن يعرف أكثر من توقيت إعلان الحرب ليتمكن من القيام بالدور المنوط به بشكل أكثر فاعلية [7].

وبعد بداية العد التنازلي كان لزاما على القيادة الجزائرية أن تستعد للوفاء بالتزاماتها، لتضمن وصول القوات الجزائرية إلى الجبهة في الوقت المناسب، وذلك طبقا للحل الوسط

---

[1] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص 301.

[2] موسى صبري، مصدر سابق، ص 318.

[3] محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، مصدر سابق، ص 154-155

[4] سعد الدين الشاذلي، مصدر سابق، ص 312.

[5] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص 302.

[6] سعد الدين الشاذلي، مصدر سابق، ص 317.

[7] محي الدين عميمور، «بين المطرقة والسندان»، الشعب، 1973/11/16.

الذي تم الاتفاق عليه بين الرئيس هواري بومدين والفريق الشاذلي وذلك لتفادي تجربة الستينات، حيث بقيت القوات الجزائرية فترة طويلة في انتظار بداية العمل العسكري والذي أثر على معنوياتها[1].

في إطار متابعة التحضيرات للحرب المزمع اشتعالها في أقرب وقت توجه الرئيس السادات لزيارة الجزائر عقب زيارة الفريق الشاذلي، وقد اجتمع السادات مع الرئيسين الجزائري والليبي وقد تمخض هذا الاجتماع على بيان أعلن فيه المجتمعون أنهم قرروا اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الكفيلة بخلق قاعدة عمل عربي مشترك من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة[2].

من جهة أخرى سعت الجزائر إلى تخفيف شدة التوتر بين مصر والاتحاد السوفياتي عقب طرد السادات للخبراء الروس، وفي هذا التقى الوفد الجزائري بالوفد الروسي في منتصف جويلية 1972 لثنيهم على قطع المساعدات على مصر في هذه الفترة الحرجة بالذات وكذلك إقناع الرئيس بومدين نظيره السوفياتي "ليونيد بريجنيف" ببيع المصريين أسلحة حديثة رغم ما شاب علاقة الطرفين من سوء[3] وقد كان لهذا التدخل أثره على العلاقة بين القاهرة وموسكو، وموسكو، وقد استجاب بريجنيف لطلب الجزائر وقام بإرسال أسلحة سوفيتية جديدة ومتطورة إلى مصر فضلا على إرسال عدد من الخبراء في قطاعات حيوية[4].

وقد التقى الرئيسان الجزائري والمصري، أثناء زيارة بومدين للقاهرة في بداية 1973 حيث أخبر الرئيس السادات الرئيس بومدين نيته إشعال الحرب بعد فقده أي أمل في الحلول السلمية، فكان رد الرئيس بومدين أنه لا يريد تاريخ محدد لإعلان الحرب ولكن ما يود

---

[1] محي الدين عميمور، «بين الصمود... والرفض والتواطؤ... ج 6»، الشعب، 1982/11/4.

[2] أحمد رضوان شرف الدين، مرجع سابق، ص 279.

[3] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 129.

[4] محي الدين عميمور، «بين الصمود... والرفض والتواطؤ... ج 6»، الشعب، 1982/11/4.

معرفته هو ما المطلوب من الجزائر تقديمه؟[1] حيث اتفق الطرفان على المطلوب من الجزائر وحسب الرئيس بومدين " فنحن حاضرون وجاهزون"[2].

وقبل زيارة الشاذلي الثانية للجزائر انعقد مجلس الدفاع المشترك للجامعة العربية بتاريخ 30 جانفي 1973 في دورته الثالثة عشرة، حيث وافق المجلس على تقسيم مسرح العمليات إلى جبهات ثلاث: الشمالية وتشمل جميع القوات السورية وأية قوات عربية توضع تحت قيادتها؛ والغربية وتشمل القوات المصرية وأية قوات عربية توضع تحت إمرتها، فضلا على الجهة الشرقية وتشمل جميع القوات الأردنية وأية قوات توضع تحت تصرفها، كما ألزم المجلس دول المساندة العربية بأن يكون لها حجم معين من القوات جاهزة في أماكن تمركزها بنهاية مارس 1973 على أن تكون الوحدات والأسراب التي تساهم بها الدول العربية كاملة التجهيز والتدريب والتسليح وعلى أهبة الاستعداد للتحرك في أي وقت وقد كان نصيب الجزائر من هذه القوات يتمثل في سربي (ميغ –21) وكتيبتي مدفعية ذاتية الحركة (152 ملم)[3].

عاد الشاذلي إلى الجزائر مرة ثانية في 16 سبتمبر 1973 ولكن هذه المرة سرا تحت اسم مستعار وعلى متن طائرة ركاب عادية، ليخبر الرئيس بومدين بقرار مصر باستئناف المعارك في أجل أقصاه ثلاثة أشهر (أي قبل حوالي عشرين يوما فقط من موعد إعلان الحرب) وباتفاق مشترك بين القيادة السياسية في كل من سوريا ومصر[4] وحسب طالب الإبراهيمي فإن الرئيس بومدين ربما كان على دراية بموعد المعركة وذلك بعد اللقاء الذي جمعه بالرئيسين السوري والمصري على هامش قمة بلدان عدم الانحياز التي احتضنتها الجزائر، وهذا ما بدا على حالته النفسية عندما بلغه في بداية الظهيرة يوم 06 أكتوبر 1973 أن الطائرات المصرية عبرت القناة[5].

---

[1] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص 303.

[2] لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة (حوار مع بومدين سنوات 1965، 1966، 1974)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص 188.

[3] طلعت أحمد مسلم، مرجع سابق، ص ص 64–66.

[4] محي الدين عميمور، «بين الصمود... والرفض والتواطؤ... ج 6»، الشعب، 1982/11/4.

[5] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965–1978)، دار القصبة، 2008، ص 344.

ويذكر هيكل من أن الرئيس السادات أخبره أن من بين جميع الرؤساء والقادة العرب الذين يتم إخطارهم بموعد الحرب دون تحديد الساعة واليوم هو الملك فيصل دون سواه[1]، وذلك لأن دور الملك سوف يكون حيويا في استعمال البترول سلاحا في المعركة[2]، وكان ذلك ما وعد به فيصل شريطة أن يطول أمد الحرب بما يسمح ببناء موقف عربي موحد[3]. وحسب الرئيس بومدين فإن السادات أكد له أكثر من مرة عن نيته شن الحرب من أجل محو هزيمة 1967 ، كما أطلعه في بداية 1973 أثناء زيارته للقاهرة عن عزمه أن يخوَض الحرب في آخر صيف 1973 بعد سؤاله هل الحرب من المتوقع أن تندلع في ربيع 1973؟[4]هذا ما ذهب إليه لطفي الخولي من أن الرئيس الجزائري لم يكن يعلم أن الرئيس السادات سيخوض حربا ولكن على ثقة من ذلك، وحسب عميمور فإن الرئيس كان على علم تام أن الرئيس السادات سيخوض هذه الحرب[5] وبالفعل فبعد اجتماع السادات وحافظ الأسد والاتفاق على موعد بدء الحرب ضد الكيان الصهيوني، تم إعلام الملك فيصل دون غيره من الرؤساء والحكام العرب[6].

---

[1] يذكر صلاح خلف ان الرئيس المصري اخبره رفقة فاروق القدومي في أوت 1973 إثر لقاء لهما في القاهرة أنه عازم على شن الحرب ضد "إسرائيل" قبل نهاية سنة 1973، وسيبلغهما بصورة أدق بالموعد بعد قمة عدم الانحياز المزمع عقدها في الجزائر في مطلع شهر سبتمبر، وحسب خلف فإن الرئيس المصري اخبره ان الهدف من الحرب هو إخراج المشكلة العربية من حالة الركود التي عليها والذهاب إلى مؤتمر سلام من أجل تسوية القضية، وفي شهر سبتمبر وجه السادات دعوة إلى ياسر عرفات من أجل الحضور إلى القاهرة وكانت الدعوة موجهة إلى حركة فتح وليس منظمة التحرير وقد سافر عرفات رفقة أبو إياد وأبو جهاد وأبو الهول إلى القاهرة حيث اخبرهم السادات ان الحرب وشيكة الوقوع، وبالفعل ففي 30 سبتمبر تلقى خلف رسالة من سفارة مصر ببيروت تدعوه إلى السفر إلى القاهرة على وجه السرعة، حيث وجد في استقباله وزير الحربية أحمد إسماعيل هذا الأخير اخبره بأن الهجوم على "إسرائيل" سيبدأ يوم 06 أكتوبر. انظر: صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، دار الجيل، عمان، ط2، 1996، ص 131. انظر كذلك: بسام أبو شريف، «السادات اسر لعرفات بساعة حرب 1973»، القدس العربي، ع 5882، 2008/05/02، ص 11.

[2] محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص 306

[3] موسى صبري، مصدر سابق، ص 315.

[4] لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة (حوار مع بومدين سنوات 1965، 1966، 1974)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص ص 187-188.

[5] محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، مصدر سابق، ص 157

[6] سيدني بيلي، الحروب العربية "الإسرائيلية" وعملية السلام، ترجمة اليأس فرحات، دار الحرف العربي، 1992، ص 302.

وكانت الجزائر قد أرسلت قبل هذا أربع قطع بحرية وسرب من طائرات الميغ إلى ليبيا مستغلة في ذلك أزمة خليج سرت[1]، كان ذلك في فيفري 1972 إثر زيارة الشاذلي الأولى للجزائر[2]، وكانت نية الرئيس توجيه الأوامر إلى هذه القوات بالاقتراب من الحدود الليبية المصرية شيئا فشيئا استعدادا ليوم إعلان الحرب وهذا ما بدء تنفيذه فعلا ابتداء من 16 سبتمبر 1973 إثر زيارة الشاذلي الثانية للجزائر[3].

كان هذا هو الحل الأمثل لتفي الجزائر بالتزاماتها ولتضمن وصول القوات الجزائرية إلى الجبهة في الزمان المناسب، وتتفادى تجربة حرب 1967 عند وصول القوات الجزائرية إلى جبهات القتال بعد إعلان وقف القتال، فضلا على أن طائرات الميغ هي طائرات مقاتلة محدودة المدى، ولا يمكن لها أن تقطع كل هذه المسافة بين الجزائر ومصر دون توقف، ومن جهة أخرى ضرورة احترام عملية التمويه والخداع التي اقتضتها ضرورة مفاجأة العدو ومباغتته،[4] وقد ساهمت المخابرات الجزائرية ضمن العديد من أجهزة المخابرات العربية من أجل التخطيط للحرب، وخداع أجهزة الأمن والاستخبارات الصهيونية والغربية عموما ومفاجأة تل أبيب بهجوم عبر الجبهتين السورية والمصرية[5].

---

[1] جاء هذا القرار على إثر استفزازات السفن الغربية التي كانت تتوغل بالمياه الإقليمية العربية قبالة المعبر البترولي وذلك من أجل الضغط على الحكومة الليبية التي ألغت القواعد العسكرية الأجنبية بعد ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 انظر: أحمد أبو جزر، بلدان المغرب العربي والقضية الفلسطينية (1948-1978) تونس – الجزائر –المغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2014/2013، ص 243.

[2] المجاهد، 1973/10/13، ص 10.

[3] محمد تامالت، مرجع سابق، ص130.

[4] محي الدين عميمور، «بين الصمود... والرفض والتواطؤ... ج 6»، الشعب، 1982/11/4

[5] وليد عرفات، «حرب أكتوبر الخديعة الكبرى»، الشروق، 2008/10/08، ص 20.

ثانيا/المساهمة الجزائرية في المجهود الحربي:

1/دخول الحرب:

كان أول اتصال بين القاهرة والجزائر تلك المكالمة التي أجراها عميمور –الذي كان في رحلة سياحية إلى القاهرة– مع الرئيس بومدين يوم 06 أكتوبر عن طريق السفارة الجزائرية في القاهرة مستعملا في ذلك "كودا"، حيث نقل له الحالة في القاهرة في اليوم الأول من المعركة[1].

وحسب عميمور فإن الرئيس طلب منه أن يبلغ الرئاسة المصرية بأنه حاول الاتصال بهم، وبأن وزير الداخلية العقيد "محمد بن أحمد عبد الغني" سيكون في القاهرة غدا ليتلقى أية طلبات تحتاجها مصر، وقد تمكن الرئيس بومدين من الاتصال بالقاهرة على الساعة السادسة وعشر دقائق من يوم 06 أكتوبر[2].

في نفس يوم إعلان الحرب وبعد الإفطار ترأس بومدين اجتماعا مشتركا لمجلس الثورة والحكومة تقرر خلاله:

- تحديد التدابير العملية من أجل ضمان مساهمة الجزائر في أقرب الآجال.
- إرسال أسراب من الطائرات.
- توجيه الوحدات العسكرية والتزويد بالبترول[3].

وأعلن عن مساندة الجزائر التامة لمصر وسورية في معاركهم ضد الكيان الصهيوني وأنه اتخذ الإجراءات الكفيلة لمشاركة الجزائر في المعركة باعتبارها طرفا فيها[4]، ودعا الرئيس

---

[1] محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، مصدر سابق، ص 159-162

[2] المصدر نفسه، ص 162.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، هاجس البناء، مصدر سابق، ص 344.

[4] الجيش، ع116، السنة العاشرة، نوفمبر 1973، الجزائر، ص20.

بومدين كل الدول العربية إلى الوقوف صفا واحدا ضد قوى الطغيان والإمبريالية، واستخدام جميع الوسائل والإمكانات المتاحة في يد العرب، بما في ذلك سلاح البترول[1].

في قصر الطاهرة كانت الكلمات تترى على الرئيس السادات من كثيرين في العالم العربي بعدما وصل إلى أسماعهم نبأ نجاح العبور، وأرادوا أن يباركوا للسادات هذا النجاح الباهر، وقد أخذ السادات يرد على بعض المكالمات بنفسه[2].

وكان الرئيس بومدين على اتصال دائم بكل من الرئيسين المصري والسوري وقد كلف الرئيس بومدين محمد عبد الغني بمهمة لدى أنور السادات والعقيد الليبي معمر القذافي، وبعث بومدين رسالتين إلى السادات والأسد ورسائل إلى الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن يطالب فيها باتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية ضد "إسرائيل" لعدوانها على الأراضي العربية، كما دعا أمريكا لوقف تأييدها لـ"إسرائيل"[3].

عاود الرئيس بومدين يوم 07 أكتوبر الاتصال ليسأل عن أخبار المعركة وجبهات القتال، ويستفسر عن وصول طلائع القوات الجوية الجزائرية، مبديا جاهزية الجزائر فيما وعدت به، وأن بإمكان الرئيس المصري أن يخبر وزير الداخلية الجزائري –الذي كان قد وصل مصر في نفس اليوم– عن "كل حاجة"[4] ، كما أكد على التزويد بالبترول التي سبق للسادات أن طلب ذلك في اتصال سابق، فكان رد السادات غاية في الاطمئنان وأن الأمور تسير على أكمل وجه وأضاف أن مصر مستعدة لتسليم الجزائر دبابات من نوع AMX غنمتها القوات المصرية من الصهاينة[5].

---

[1] رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1976، ص170

[2] محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص346

[3] الأهرام، ع 31713، 1973/10/08، ص 01.

[4] محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، مصدر سابق، ص 163

[5] على رحالية، مرجع سابق، ص ص ...– ....

في اليوم الأول من بدء الحرب وبعد حوالي عشرين يوما من لقاء بومدين بقائد العبور كانت الطائرات الجزائرية هي أول الطائرات العربية وصولا إلى سماء مصر[1]، فقد انطلق سرب من طائرات ميغ21 مشكل من 16 طائرة، كانت مرابطة في مطار طبرق بالغرب الليبي بعد أن سبقته طائرة ليبية على متنها طاقم الطائرات ومعدات الهبوط[2]، وقد نزلت طائرات الميغ في قاعدة جنكليز جنوب الإسكندرية قبل وصول الوفد الجزائري ممثلا في العقيد أحمد بن محمد عبد الغني عضو مجلس الثورة والرائد الهاشمي هجرس ممثل المحافظة السامية[3].

عاود الرئيس بومدين الاتصال بالرئيس السادات في اليوم الثاني من وصول القوات الجزائرية ليسأل عن أحوال الجبهة السورية[4]، ويتم الاتفاق على فتح خط مباشر بين العاصمتين وقد تم تكليف محي الدين عميمور عن الجانب الجزائري وأشرف مروان مدير مكتب السادات للمعلومات عن الجانب المصري[5] والذي كان قد وصل إلى الجزائر حاملا رسالة إلى الرئيس بومدين[6] كما توالت التحذيرات الجزائرية في نفس اليوم إلى وزارة الخارجية الأمريكية من مغبة إقامة جسر جوي بين واشنطن وتل أبيب[7].

وكان الرئيس الجزائري يتصل يوميا بالرئيس المصري أنور السادات متابعا بكل إخلاص وحماسة سير المعركة مستجيبا إلى كل ما يمكن أن تطلبه مصر[8]، ففي اليوم الثالث من

---

[1] محي الدين عميمور، «بين الصمود... والرفض والتواطؤ... ج 6»، الشعب، 1982/11/4.

[2] يذكر حسين عويضه أن الطائرات الجزائرية وصلت في اليوم الثاني من الحرب أي يوم 07 أكتوبر. انظر: حسين عويضه، «دور الطيران في حربي حزيران 1967 وتشرين الأول 1973»، شؤون فلسطينية، ع 46، جوان 1975، ص127.انظر كذلك: الأهرام، ع 31713، 1973/10/08، ص 01.

[3] محمد تامالت، مرجع سابق، ص130-131.

[4] وقد نوه الرئيس السوري حافظ الأسد بدور الجزائر في خطابه للشعب السوري في اليوم العاشر من حرب (15اكتوبر1973) حيث ذكر ان الجزائر بادرت منذ اللحظات الأولى للحرب إلى تقديم الدعم العملي والتأييد الفعلي بأشكال مختلفة. انظر: كلمة السيد الرئيس حافظ الأسد إلى جماهير شعبنا وقواتنا المسلحة في اليوم العاشر من حرب التحرير 1973/10/15، متاح على الموقع: http://www.presidentassad.net

[5] محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، مصدر سابق، ص 16'-165

[6] رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص 202. انظر كذلك: الأهرام، ع 31718، 1973/10/13، ص 01.

[7] رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص457

[8] موسى صبري، مصدر سابق، ص 318.

الحرب (يوم 09 أكتوبر) عاود بومدين الاتصال بالسادات وهو ثاني اتصال خلال 48 ساعة كما أجرى اتصال مع الأسد والقذافي، كما بعث بومدين برقية للرئيس المصري جاء فيها: «في هذه اللحظة التاريخية التي تبدو فيها معاني التضحية والفداء بكل روعتها وعمقها...إننا نتوجه بالتحية إلى أولئك المكافحين من أجل الحرية وإلى أولئك الجنود البواسل الذين يدافعون بشجاعة لانتصار الأمة العربية ويردون بثبات وتصميم العدوان "الإسرائيلي" الجديد» كما أكد الرئيس بومدين من أن الجزائر «طرف في المعركة تقف إلى جانبكم وتضع كل إمكانياتها في هذه المعركة المصيرية»[1]، كما أخبر الرئيس الجزائري نظيره المصري أن الجزائر سترسل دفعة أولى بمليون طن من النفط الخام لكل من مصر وسورية[2] في مقابل ذلك طلب بومدين من السادات في إطار الدعاية الإعلامية إرسال أفلام تلفزيونية تظهر الخسائر "الإسرائيلية" ليتم عرضها على التلفزيون الجزائري ولو تطلب ذلك إرسالهم في طائرة خاصة[3].

وقد تم بالفعل إرسال أفلام مصرية عن طريق مدير مكتب السادات للمعلومات أشرف مروان، ليتم عرضها في التلفزيون الجزائري وتسريبها إلى الدول الأوروبية، وقد تبين أنها أفلام سينمائية بشكل واضح تم تسجيلها بعد عملية العبور[4].

أعلنت السفارة الجزائرية في القاهرة أن الجزائر ستواصل تقديم الدعم العسكري الذي تحتاجه مصر في حربها[5]، وفعلا فقد لحق بطائرات الميغ 21 سرب من طائرات الميغ17 نزل بمطار قريب من أهرام الجيزة، ثم لحقت به طائرات سوخوي حطت في قاعدة بلبيس (40كلم من القاهرة) وتبعها سرب طائرات ميغ 17 آخر نزل في قاعدة حلوان[6].

في نفس الوقت كانت القوات البرية قد تحركت من قواعدها في اتجاه أرض المعركة، وقد أقدمت السلطات الجزائرية على إلغاء جميع إجازات الضباط وصف الضباط والجنود على

---

(1) الأهرام، ع 31715، 1973/10/10، ص 03.

(2) محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، مصدر سابق، ص 165

(3) على رحالية، مرجع سابق، ص ص ‘‘- ‘‘.

(4) محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، مصدر سابق، ص 165

(5) الشعب، ع 3071، 1973/10/09

(6) محمد تامالت، مرجع سابق، ص ص130-131.

السواء[1]، وحسب الخبراء العسكريين فإن تقويم تنفيذ القوات الجزائرية من حيث التوقيت يشير إلى درجة عالية من الاستعداد القتالي والعمل الجاد والمنظم لوصول القوات إلى جبهات القتال، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار ظروف المفاجأة، وبعد المسافة، فضلا على انطلاق المعركة في شهر الصيام، ورغم ذلك فإن القوات الجزائرية وصلت في سرعة قياسية إلى جبهات القتال، خاصة وأن المسافة بين الجزائر وجبهات القتال تناهز أربعة آلاف كيلومتر وأن وصول القوات البرية قبل وقف إطلاق النار يعد من المستحيلات فاذا أخذنا في الاعتبار المسافة الطويلة الفاصلة بين مصر والجزائر فإن وصول القوات البرية الجزائرية يحتاج إلى حوالي عشرين يوما، إذ تحتاج القوات المتحركة يوم راحة بعد كل يومي أو ثلاثة أيام مسير، ورغم ذلك فقد وصلت القوات الجزائرية في مدة إحدى عشرة يوما فقط[2] وشاركت في جبهات القتال وقد خاض اللواء المدرع الثامن[3] الذي كان الأكثر استعدادا والأفضل تجهيزا من جميع وحدات الجيش الوطني الشعبي معارك ضارية مع العدو الصهيوني،[4] وكان الرئيس بومدين قد انتقل بنفسه إلى التلاغمة حيث كانت تتمركز قوات اللواء المدرع الثامن حيث أشرف على توديع الوحدات الجزائرية إلى جبهات القتال في مصر[5].

وعلى إثر قيام القوات الصهيونية بقيادة شارون بتنفيذ ما أطلق عليه خطة القلب القوي يوم 15 أكتوبر والتي تمكنت من خلالها باختراق الخطوط المصرية وعبور قناة السويس، وفتح ثغرة الدفرسوار، وتطويق الجيش الثالث المصري شرقي القناة، واستولت على ميناء الأدبية

---

[1] المجاهد، 13/ ‘‘/1973، ص 10.

[2] طلعت أحمد مسلم، مرجع سابق، ص 76.

[3] وللتضحيات التي قدمها هذا اللواء خلال حرب أكتوبر تقدم العميد محمد عبد العزيز قابيل في 19 فيفري 1974 برسالة شكر وتقدير جاء فيها: «يتقدم قائد الفرقة الرابعة بكل الشكر وبكل التقدير لرجال اللواء الثامن المدرع الجزائري لما بذلوه من جهد ومن عرق ومن دم طوال فترة قتالهم مع الفرقة في حرب أكتوبر 1973؛ واني لأذكر بالفخر هذه الوحدة تحت قيادة قنايزية عبد المالك التي تميزت بالانضباط العسكري وتقدير كل فرد منها للمسؤولية وحسن استخدام الأرض والسلاح؛ إن بلد المليون شهيد بقيادة الرئيس هواري بومدين قد ضربت المثل في تحقيق التعاون العسكري عمليا ممثلا في أعمال اللواء الثامن المدرع» انظر نص الرسالة في: أبو جزر، مرجع سابق، ص 387.

[4] خالد نزار، على الجبهة المصرية (اللواء الثاني الجزائري المحمول 1968-1969)، ترجمة مصطفى فرحات وموسى أشرشور، أشرشور، منشورات ألفا، 2010، ص26.

[5] ورتي جمال، مساهمة الجيش الجزائري في الحروب العربية "الإسرائيلية" (وجه مجهول من قيمة هذه المساهمة)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، ع29، جوان 2008، ص231

جنوب غربي السويس[1]، تكاثفت جهود القوات الجزائرية من أجل سد الثغرة حيث قامت بمهاجمة قوات ثغرة المصب (أو الدفرسوار) عند موقع التحام الجزء الأول والثاني للجيش المصري، كما قصفت الطائرات الجزائرية القوات "الإسرائيلية"[2] وقد كلفت القيادة المصرية اللواء المدرع الجزائري بالمساهمة في صد الاختراق "الإسرائيلي" في ثغرة الدفرسوار[3]، وحسب قائد الجيش الميداني الثالث اللواء كمال عامر فإن القوات الجزائرية قامت «بأداء مهامها على أعلى درجة من الأداء، وكانت تحارب جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة المصرية، وحققت كل المهام المطلوبة منها»[4]، وقد أظهر اللواء الجزائري شجاعة وجرأة غير مشهودة في تنفيذ المهام ومستوى جيد من التدريب وذلك على الرغم من افتقاره لمعرفة العدو والأرض جيدا، وغياب التعاون مع اللواء المغربي الذي كلف بصد الاختراق جنوب غرب السويس وذلك لاختلاف المصطلحات وأساليب القتال، والحاجة إلى تنسيق مسبق لأساليب التعاون معهما، فضلا على أن القيادات العسكرية المصرية لم تكن تستطيع أن تكلف اللواءين بمهام رئيسية، إلا مضطرة لغياب المعرفة الحقيقية بمستواهما التدريبي والقتالي والفني بشكل كاف[5]، على الرغم من أن عمل القوات الجزائرية كانت تحت تأطير ضباط سبق لهم المشاركة في حرب الاستنزاف[6].

كان وقع ثغرة الدفرسوار على النفوس أليما، وكانت المعلومات التي تصل إلى الجزائر مثيرة للقلق، وكان الرئيس المصري محمد أنور السادات قد اتصل بالرئيس بومدين ليخبره بأن السوفيات تأخروا في إرسال الأسلحة والذخائر[7] مما دفع بومدين إلى اتخاذ قراره بزيارة موسكو فورا ودون تأخير[8].

---

(1) محسن محمد صالح، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2003، ص 306-307.

(2) محمد تامالت، مرجع سابق، ص133

(3) طلعت أحمد مسلم، مرجع سابق، ص 77.

(4) حمدي شجيع، «القوات الجزائرية أدت مهامها بأعلى درجات الأداء»، الشروق، 2013/10/17.

(5) طلعت محمد مسلم، مرجع سابق، ص 77.

(6) محمد تامالت، مرجع سابق، ص131.

(7) حمدي شجيع، مرجع سابق.

(8) محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، مصدر سابق، ص 188

بعد نجاح عملية القلب القوي، حاولت القوات الصهيونية أن تتقدم نحو مدينة السويس، وفي محاولة للحيلولة دون ذلك سارع الاتحاد السوفياتي بإرسال ثلاثة ألوية مدرعة من الدبابات، كما أرسلت ليبيا لواء مدرعا وكانت الجزائر قد بادرت بإرسال لواءين مدرعين بأطقمهما كاملة من أجل سد الثغرة[1]، حيث وصلت 150 دبابة جزائرية بطواقمها وذخيرتها[2] وأضحت الجبهة المصرية تمتلك 800 دبابة في بداية نوفمبر بعدما كانت يوم 27 أكتوبر لا تملك بين خطوط السويس والقاهرة غير 74 دبابة، مما أعاد الأمل للقيادة المصرية بعد وصول هذا المدد الضخم[3]، وفي هذه الظروف أصدر مجلس الثورة في 31 أكتوبر 1973 بيانا أعلن فيه من جديد تأييد الجزائر التام لمصر وسورية كما أكد البيان أن الجزائر تضع جميع مصادر ثروتها وطاقتها لخدمة المعركة ضد العدو[4].

وقد شارك الجزائريون في الجيش الميداني الأول الذي تم إعادة تنظيمه ثم تحريكه في اتجاه ثغرة الدفرسوار[5]، وقد تصدت القوات الجزائرية للواء 178 بقيادة الجنرال شارون في ميناء الأديبة (أحد موانئ مدينة السويس)، حيث استطاعت المضادات الجزائرية التصدي للطائرات المغيرة حيث أسقطت واحدة وأصابت اثنتين، كما دكت المدفعية وبطاريات الصواريخ مواقع قوات شارون المتقدمة نحو الميناء، مما اضطره للانسحاب بعد تدمير لوائه والذي لم يسلم منه إلا خمسة أفراد[6]، وقد كان لهذه الهزيمة أثر كبير على الساسة الصهاينة مما جعل القوات الصهيونية وبناء على أوامر سياسية تهاجم ميناء الزيتية في محاولة منها التقدم إلى ميناء الأديبة لتطهيره من القوات الجزائرية[7] وحسب رئيسة وزراء الكيان الصهيوني غولدا مائير فإن هزيمة الأديبة هزت القيادات "الإسرائيلية"، وأضافت: «كنت أكثر ما أخشى أن تتسرب الحقيقة إلى المجتمع "الإسرائيلي"، فأمرت الجنرال موشي ديان الذي وضع خطة

---

(1) محمود رياض، مذكرات محمود رياض (1948-1978) البحث عن السلام...والصراع في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، ط3، القاهرة، 1992، ص 462.

(2) موسى صبري، مصدر سابق، ص 319.

(3) محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص 588

(4) الأهرام، ع 31737، 1973/11/01، ص 01.

(5) اسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 27.

(6) وليد عرفات، «اسرائيل تعترف بهزيمتها أمام الجيش الجزائري»، الشروق، 2008/10/13.

(7) المرجع نفسه.

الهجوم على الزيتية بأن يصور عملية القضاء على القوات الجزائرية، التي قدرت بحوالي 3 آلاف، على ان يوقع منهم 10 إلى 50 أسيرا، لأواجه بهم الإعلام الذي بدأ يشتم رائحة الفضيحة»[1].

ويرى الفريق محمد صادق وزير الحربية المصري أن اللواء الجزائري هو اللواء الوحيد الذي استطاع الوقوف أمام قوات شارون المتوجهة إلى القاهرة[2]، وحسب المقدم الهيثم الأيوبي فإن القوات الجزائرية والقوات العراقية هي القوتان العربيتان الوحيدتان اللتان استعملتا المناورة الاستراتيجية في حرب غلب عليها شكل المصادمات المباشرة واختبارات قوى مادية على أرض مكشوفة وذلك من خلال التحرك بسرعة لتأمين الحشد والانتقال من العمق الاستراتيجي إلى العمق العملياتي[3]، وحسب اللواء عادل سليمان (أحد أبطال معركة العبور) العبور) أن الجزائريين كان لهم دور مهم في معركة الثغرة أهم وأشرس المعارك في حرب أكتوبر [4].

وعلى إثر موافقة مصر و"إسرائيل" على القرار رقم 338 والقاضي بوقف إطلاق النار، قامت السلطات الجزائرية بنقل طياريها في جانفي 1974 إلى الجبهة السورية رغبة منها في استئناف القتال، ليتم إعادتهم بعد خمسة أشهر إلى أرض الوطن بعد التأكد من استحالة استئناف الحرب[5].

2/حجم القوات الجزائرية وفاعليتها:

أما عن حجم القوات الجزائرية التي شاركت في حرب أكتوبر، فقد تحدثت الصحافة الجزائرية غداة اندلاع الحرب عن التحاق وحدات من الجيش الوطني الشعبي بجبهات القتال في مصر، وأشارت وكالة الأنباء المصرية إلى وصول طائرات جزائرية، وفي12 أكتوبر

[1] وليد عرفات، «شارون بطل المذابح»، الشروق، 2008/10/16، ص 24.

[2] محي الدين عميمور، انطباعات، ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 352

[3] الهيثم الأيوبي، «الملامح الثورية في الحرب العربية – "الإسرائيلية" الرابعة»، شؤون فلسطينية، ع 29، جانفي 1974، ص 27.

[4] حمدي شجيع، «حوار مع اللواء المصري عادل سليمان»، الشروق اليومي، 07/؛/2013، ص04.

[5] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 133.

ذكرت لوموند أن تعزيزات جزائرية مهمة من رجال وعتاد في طريقها للالتحاق بالجبهة المصرية[1]، وفي 14 نوفمبر أحصت نفس الجريدة التعزيزات الجزائرية في أرقام ضخمة: عشرات الطائرات، مئات الدبابات والعربات المدرعة، حوالي 25 ألف رجل، فضلا عن الأسلحة السوفياتية التي طلب بومدين إرسالها إلى مصر مباشرة[2]، وحسب الفريق الشاذلي فإن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية من ناحية الدعم بعد العراق وقد أرسلت الجزائر بمجرد اندلاع الحرب الدعم التالي إلى الجبهة المصرية:[3]

سرب ميغ21 وسرب سوخوي7 وسرب ميغ17 وصلت في الأيام الأولى من الحرب، كما وصل يوم 17 أكتوبر لواء مدرع[4] في حين كان سرب ميغ17 هي حصة الجزائر من الدعم العسكري التي أقرها مجلس الدفاع المشترك العربي في دورتيه الثانية عشر والثالثة عشر[5] وقد بلغ عدد القوات الجزائرية التي وصلت إلى خطوط النار على ضفاف قناة السويس قرابة خمسة آلاف فرد، موزعة على ثلاثة فيالق دبابات، وفيلق مشاة ميكانيكية، وفوج مدفعية ميدان، وفوج مدفعية مضادة للطيران، وسبع كتائب إسناد وبلغ عدد الدبابات 96 دبابة صنف "تي 62"[6].

---

[1] وقد سبق لـ"إسرائيل" ان اعترضت على بيع فرنسا لسربين من طائرات فوجا ماجستير، وقد أبرزت الصحف الفرنسية بعد تصاعد احتجاج "إسرائيل" على ذلك بقولها ان يجب الا تخشى "إسرائيل" من الثماني والعشرين فوجا التي سلمت إلى الجزائر، كون هذه الطائرات من طراز الماني قديم، وليس بمقدورها في حال نقلها إلى مصر مواجهة طائرات الميراج "الإسرائيلية" وقد أثار السفير "الإسرائيلي" الموضوع مع وزير الخارجية الفرنسي في 04 أغسطس 1969 انظر: وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1972، ص ص636-637

[2] أحمد رضوان شرف الدين، مرجع سابق، ص 280

[3] وحسب تقرير عسكري أشرف عليه المقدم الهيثم الأيوبي والتي أعدها القسم العسكري في مركز الأبحاث الفلسطينية، فإن الجيش الجزائري يتألف من 4 الوية مشاة ميكانيكية ولواء مظلات و8 كتائب (3 كتائب دبابات مستقلة، و5 كتائب مدفعية مستقلة) بالإضافة إلى 13 سرية قوات صحراوية، ويتسلح بدبابات سوفياتية متوسطة عددها 650 دبابة خفيفة و25 مدفعا ذاتي الحركة ومدافع متطورة عيار 85 ملم و122 ملم و152 ملم، أما سلاح الطيران فيتكون من 30 طائرة ميغ 21 و95 طائرة ميغ 15 و17 بالإضافة إلى 30 قاذفة خفيفة اليوشن 28. انظر: الهيثم الأيوبي وآخرون، «تقارير عسكرية»، شؤون فلسطينية، ع 27، نوفمبر 1973، ص ص 146-147.

[4] محمود رياض، مصدر سابق، ص 459.

[5] سعد الدين الشاذلي، مصدر سابق، ص 351-352.

[6] وليد عرفات، «دبابات ومقاتلات حطمت أسطورة الجيش الذي لا يقهر»، الشروق، 2013/1/14، ص 15.

وحسب شهادة أحد صانعي ملحمة العبور اللواء المصري "عبد الحميد عمران" فإن الرئيس بومدين أرسل «لواء مدرعا كاملا كان يحتوي على سرب طائرات ميغ 17، وسرب طائرات ميغ 21، وسرب سوخوي 7، كذلك احتوى اللواء على 03 فيالق دبابات، وفيلق مشاة ميكانيكية، وفوج مدفعية ميدان، وفوج مدفعية مضادة للطيران، وسبع كتائب إسناد، وتضمن اللواء 96 دبابة، و32 آلية مجنزرة، و12 مدفع ميدان، 16 مدفعا مضادا»[1].

وبمقارنة الدعم الجزائري بما جاء في قرار مجلس الدفاع المشترك، فإن الدعم الجزائري في مجال الطائرات قل بمقدار سرب وعوضت الجزائر بعض ذلك النقص الذي يبلغ سربين بمقدار سرب طائرات سوخوي7 يفوق سرب طائرات ميغ17 ورد في قرار المجلس، بينما بقي سرب طائرات ميغ21 ناقصا، وعلى خلاف ما جاء في القرار فإن لواء جزائريا وصل إلى الجبهة المصرية في 17 أكتوبر ولم يسبق التطرق إليه في توصية الأمين العام المساعد أو في قرار مجلس الدفاع المشترك[2]، كما أهدت الجزائر مصر 24 مدفع ميدان كانت الجزائر قد تركتها في الأراضي المصرية عقب سحب قواتها إثر توقيع مصر لمعاهدة روجرز[3].

وبالنسبة لتوقيت مشاركة القوات العربية والتحاقها بجبهات القتال، فإن الوحدات العربية التي اشتركت في الحرب بصفة عامة من غير القوات المصرية والسورية منذ بداية الهجوم، كانت هي تلك القوات الموجودة منذ مدة على الجبهة، وهي بالضبط، سرب طائرات هورك هنت عراقي كان موجودا في مصر منذ مارس 1973، ولواء مشاة آلي سعودي كان موجودا على الجبهة الأردنية على الرغم من عدم مشاركته في بداية الحرب وكتيبة مشاة كويتية وسربا طائرات ميراج ليبية، ولواء مدرعا ليبيا، بالإضافة إلى لواء عين جالوت التابع لجيش التحرير الفلسطينية كان على الجبهة المصرية قبل اندلاع الحرب، فضلا عن لواء مدرع مغربي وصل سورية في أفريل 1973، أما القوات الأردنية على الجبهة الشرقية التي لم تشتعل الحرب فيها فقد اشترك جزء منها مع القوات السورية متأخرا[4].

---

[1] حمدي شجيع، «مشاركة الجزائر في حرب أكتوبر أفادت الروح المعنوية للجنود المصريين»، الشروق، 2013/10/14، ص 15.

[2] طلعت أحمد مسلم، مرجع سابق، ص 69.

[3] سعد الدين الشاذلي، مصدر سابق، ص ص 344-345.

[4] طلعت أحمد مسلم، مرجع سابق، ص 70.

أما بالنسبة للقوات العربية التي التحقت بجبهات القتال بعد اشتعال الحرب، مع الأخذ في الاعتبار تأثير نوع الدعم وحجمه وبعد المسافة في سرعة وصوله إلى خطوط التماس فإن الطائرات العراقية هي السباقة في الوصول إلى الجبهة السورية، حيث وصلت أربعة أسراب عراقية، وكانت الطائرات الجزائرية هي أولى القوات الجوية التي التحقت بالجبهة المصرية أما القوات البرية فقد وصلت الفرقة المدرعة فرقة مشاة عراقية بتاريخ 11 أكتوبر، ثم لحق لواءان مدرعان أردنيان الجبهة السورية ابتداء من 16 أكتوبر، وتلاهما وصول لواء المشاة المغربي والكتيبة التونسية، ووصلت كتيبة الدبابات الكويتية ولواء المشاة السعودي إلى الأراضي السورية يوم 22 أكتوبر، أما لواء المشاة السوداني فقد وصل إلى الجبهة المصرية بعد وقف إطلاق النار[1].

كما دفعت الجزائر عقب حرب 1973 –كما صرح بذلك الرئيس المصري السادات في أفريل 1975– ثمن أسلحة ومعدات تم استيرادها من الاتحاد السوفياتي[2] وتعد الأسلحة الوحيدة التي وصلت مصر من الاتحاد السوفياتي عقب حرب أكتوبر وهي دبابات ت 62[3].

و فضلا على دورها العسكري الريادي المباشر و غير المباشر جالت الجزائر و صالت في الميدان السياسي و الديبلوماسي.

(1) عبد الرزاق الدردري، الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية، تونس، 1985، ص ‹›.

(2) رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص 428

(3) المصدر نفسه، ص520

ثالثا/ مساعي الجزائر الدبلوماسية والسياسية:

1/التحرك الدولي:

قد قامت الدول العربية باستخدام مجموعة كاملة من الوسائل الدبلوماسية لتعبئة الرأي العام العالمي لمصلحتها، وفضلا على العمل العربي المشترك في الأمم المتحدة، قام كل بلد باتصالاته الخاصة مع الدول الأخرى، وكان أبرز تلك الجهود رحلة الرئيس الجزائري إلى موسكو واجتماعاته بالزعماء السوفييت، والاتصالات الجزائرية السعودية المنفصلة بزعماء الولايات المتحدة، والحملات الدبلوماسية الليبية الجزائرية في إفريقيا وآسيا[1]، كما قامت الجزائر بنشاط دبلوماسي واسع وهو ما نوهت به النيويورك تايمز في قولها: «قامت الجزائر بنشاط دبلوماسي كبير تأكيدا للحق العربي، كما قام الرئيس بومدين قبل زيارته لموسكو إلى لفت نظر الدول الكبرى إلى الموقف الذي اتخذه مؤتمر عدم الانحياز الذي ترأسه أخيرا في الجزائر والذي دعا إلى اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية ضد "إسرائيل"»[2].

وفي هذا الإطار قامت الجزائر في سبيل رص الصف العربي بإعادة العلاقات مع عمان في13 أكتوبر–المقطوعة منذ أحداث أيلول الأسود–[3]، وذلك عقب اشتراك الجيش الأردني في المعارك إلى جانب القوات السورية[4].كما ربطت خطا مباشرا مع كل من القاهرة ودمشق والمقاومة الفلسطينية[5]، فضلا عن الاتصال بالسفراء المعتمدين بالجزائر وإبلاغهم موقف الجزائر من الأحداث في الشرق الأوسط[6].

بدأت اتصالات الرئيس بومدين منذ اليوم الأول للحرب، حيث اتصل بومدين بالسادات[7] بالسادات[7] والأسد والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ورؤساء دول المعسكر الاشتراكي[8]،

---

(1) هاني فارس وأسعد عبد الرحمن، «عودة إلى الوحدة العربية»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 38، أكتوبر 1974، ص 87.

(2) الأهرام، ع 31729، 1973/10/24، ص 03.

(3) سجل العالم العربي (وثائق–أحداث–آراء سياسية)، أكتوبر–نوفمبر–ديسمبر 1973، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ص 1711.

(4) الأهرام، ع 31720، 1973/10/15، ص 02.

(5) أحمد رضوان شرف الدين، مرجع سابق، ص 280

(6) المجاهد ع687، 1973/10/13

(7) الأهرام، ع 31712، 1973/10/07، ص 01.

(8) على رحالية، مرجع سابق، ص 200–201.

كما تم إرسال برقيات من الرئيس بومدين باعتباره رئيس حركة عدم الانحياز إلى الأمناء العامين للمنظمات والهيئات الدولية، كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وأعضاء منظمة عدم الانحياز، فضلا على رؤساء الدول الكبرى، معبرا على إدانة الجزائر للعدوان "الإسرائيلي" وحاشدا الدعم لدول المواجهة[1]، كما وجه الرئيس بومدين في 07 أكتوبر رسالة إلى القوى العظمى الخمس ذكرهم فيها بقرار نبذ حيازة الأراضي تحت طائل القوة، وضرورة إرجاع الحق إلى الشعب الفلسطيني، والكف عن تقديم الدعم إلى "إسرائيل"[2].

كما دعا الرئيس الجزائري هواري بومدين رؤساء وحكومات دول أوروبا الغربية عبر سفرائهم في الجزائر إلى منع إرسال متطوعين وأسلحة عبر أراضيهم إلى "إسرائيل" وحثهم على ضرورة ضبط النفس حيال الحرب في الشرق الأوسط[3].

من جهة أخرى أبرق الرئيس الجزائري عدد من التهاني للدول التي أقدمت على قطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني تضامنا مع الدول العربية[4]، كما وصل الرئاسة الجزائرية عدد من رسائل التضامن والتأييد من طرف بعض قادة ورؤساء الدول الصديقة والحليفة[5].

كما دعا بومدين الدول الإفريقية التي لا تزال تربطها علاقات بإسرائيل عبر رسائل وجهها إليهم إلى قطع هذه العلاقات أسوة بـ 16 دولة إفريقية فعلت ذلك، وذلك من باب التضامن الإفريقي العربي[6]، وعلاوة على ذلك فقد طالب سفير الجزائر في موسكو رفقة سفراء كل من مصر والأردن وسورية والعراق بلقاء وزير الخارجية الروسي جروميكو وقد عبر السفراء عن عميق شكرهم للمساعدة السوفياتية[7]، كما استدعت وزارة الخارجية

---

(1) اليوميات الفلسطينية، المجلد الثامن عشر (من 1973/7/1 إلى 1973/12/31)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مارس 1978، ص 220.

(2) أحمد رضوان شرف الدين، مرجع سابق، ص 281

(3) الأهرام، ع 31727، 1973/10/22، ص 01.

(4) الشعب، ع 3073، 1973/10/11

(5) الشعب، ع 3074، 1973/10/12.

(6) الأهرام، ع 31728، 1973/10/23، ص 05.

(7) رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص 511

الجزائرية سفير بريطانيا في الجزائر، وأعربت له عن طريق الأمين العام للوزارة "بوعلام بساية" عن قلق الجزائر إثر تردد أنباء عن تدفق الطيارين والفنيين البريطانيين على المطارات "الإسرائيلية" وهو ما يمكن حسبه أن يلحق الضرر بالمصالح المشتركة للبلدين، وفي نفس الإطار أبلغ بساية ممثل المصالح الأمريكية استياء الجزائر البالغ من الولايات المتحدة الأمريكية لما تقدمه من تسهيلات لرعاياها من طيارين وفنيين للالتحاق بإسرائيل، وما تقدمه من دعم مالي وعتاد حربي، واستدعت كذلك وزارة الخارجية سفير إسبانيا بالجزائر وطلبت منه إيضاحات عن صحة الأنباء القائلة بأن أكثر من 150 طيارا أمريكيا وصلوا إلى إسبانيا في طريقهم لـ"إسرائيل"، وأضافت أن ثبوت صحة هذه الأنباء سيكون له عواقب وخيمة على العلاقات بين البلدين[1].

في 09 أكتوبر كان الاتحاد السوفياتي على علم بالوضع الجيد بصفة عامة على الجبهة المصرية، وقد خرج القادة السوفيات عن حذرهم إلى درجة أن قادة السوفيات ومنهم "بريجنيف" أجروا اتصالات مع بعض الدول العربية وبينها الجزائر لسؤالها عما تفعله في هذه المرحلة الحاسمة من المعركة؟[2]، كما بعث بريجنيف برسالة خطية إلى الرئيس الجزائري شدد فيها على ضرورة تعزيز التضامن العربي في مواجهة العدوان "الإسرائيلي" ومن أجل تدعيم المجهود العسكري بحيث لا تنفرد "إسرائيل" بمصر وسورية وحدهما، وأكدت الرسالة على ضرورة تقديم الدعم والمساعدة للبلدين المقاتلين على أوسع نطاق ممكن.[3]

وفي برقية سرية ذكر سفير مصر في موسكو "يحيى عبد القادر" أنه التقى كل من سفير العراق والجزائر وسوريا وأن سفير العراق ذكر لهم أن بودجورني متعجب من «أن الدول العربية لم تقدم حتى الآن كل ما تملكه من معدات عسكرية إلى مصر وسوريا، متسائلا عن السبب في حصول العراق أو الجزائر على كل هذا العتاد الحربي من الاتحاد

---

(1) الأهرام، ع 31719، 1973/10/14، ص 02.

(2) محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص 403

(3) الهيثم الأيوبي وآخرون، «الحرب العربية ـ "الإسرائيلية" الرابعة: جولة على طريق التحرر والعودة»، شؤون فلسطينية، ع 27، نوفمبر 1973، ص 28.

السوفياتي...هل لمحاربة الكويت أو المغرب!! وإذا لم تقدمه اليوم لمساندة مصر وسوريا فمتى تستخدمه؟»[1]

وفي نفس اليوم أخبر سفير الولايات المتحدة في عمان كيسنجر أن القائم بالأعمال السوفيتي في عمان يضغط على الملك حسين لدخول الحرب، ويعده بمساندة دبلوماسية من طرف الاتحاد السوفيتي، كما وجه برجنيف وبالمعنى نفسه نداء إلى الرئيس الجزائري هواري بومدين ثم أعلن ذلك رسميا.[2]

وكان رد كيسنجر على ذلك أن اتصل بالرئيس الأمريكي نيكسون الذي طلب منه أن يتم شحن طائرات الفانتوم فورا لـ"إسرائيل" ومن خطوط الإنتاج إذا اقتضت الضرورة، وتزويد "إسرائيل" بأحدث المعدات الإلكترونية، حتى ولو كانت هذه المعدات لم تسلم للقوات الأمريكية بعد[3].

وقد بعث كيسنجر برسالة إلى الملك حسين ناشده فيها عدم خوض غمار الحرب، ووعده ببذل جهود مستميتة من أجل إحلال السلام في المنطقة، وقد رفض الملك حسين طلب الاتحاد السوفياتي دخول الحرب ورفض كذلك طلب الملك فيصل بإدخال فرقة سعودية متمركزة في الأردن، وأجاب على كسنجر بأنه سيمتنع عن التدخل، إلى أقصى حد ممكن شريطة وقف إطلاق النار في أقرب الآجال[4].

كما اتصل كيسنجر بـ "أناتولي دوبرينين" السفير السوفياتي في واشنطن، ووجه له تحذيرا شديد اللهجة، بأن تصرفات الاتحاد السوفيتي ستؤدي إلى أزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية تحريض "بريجنيف" لبومدين من أجل الدخول إلى المعركة بكل قوة.[5]

---

[1] محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص 403

[2] هنري كيسنجر، مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض(1968-1973)، تر: خليل فرحات، ج4، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ص337.

[3] محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص405

[4] هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص337

[5] محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص405

وفي 12 أكتوبر التقى في واشنطن كيسنجر ودوبرينين على غداء عمل في وزارة الخارجية الأمريكية، وقد وجه دوبرينين ملاحظة عن تصريحات قالها كيسنجر في أحاديث صحفية اتهم فيها السوفييت بتشجيع العرب على البدء بالهجوم.

وأثناء مشاركة وزراء الخارجية العرب في أشغال الجمعية العامة اتفقوا على ان يسافر وفد من أربعة وزراء إلى واشنطن لمقابلة نيكسون لإقناعه بعدم الإسراف في معاداة الدول العربية[1]، وتقرر بعد مداولات بين الوزراء تشكل الوفد من وزير خارجية الكويت والجزائر والسعودية والمغرب ووقع الاختيار على هذه الدول باقتراح من وزير الخارجية التونسي "محمد المصمودي" الذي رأى ان يكون وفد الوزراء وفدا "تفوح منه رائحة البترول دون أنْ يكون بترولا كله".[2]

طلب وزير الشؤون الخارجية عبد العزيز بوتفليقة بمعية وزراء الخارجية كل من السعودية والمغرب والكويت مقابلة الرئيس الأمريكي نيكسون لمناقشة شؤون الحرب الدائرة في الشرق الأوسط[3].

وكانوا قبل لقائهم بنيكسون قد التقوا بكسينجر الذي أشار إلى ان هدف أمريكا الرئيسي العاجل هو وقف القتال، ثم بعد ذلك يصفو الجو للجهود الدبلوماسية لإيجاد وسيلة لإحلال السلام العادل الدائم، كما أبان تخوفه ان يؤدي عدم وقف إطلاق النار وإطالة أمد النزاع إلى مجابهة بين القوتين "الأعظم على وجه الأرض" على الأرض العربية[4].

كانت مقابلة نيكسون للوزراء العرب بحضور كيسنجر ودية للغاية حيث ذكر أنه يتطلع إلى إعادة العلاقات مع الدول التي ليس لأمريكا معها علاقات مثل الجزائر وسوريا ومصر[5] ومصر[5] وأضاف ان الولايات المتحدة تشارك الدول العربية رغبتها في إيجاد تسوية عادلة

---

[1] محمود رياض، مصدر سابق، ص 453.

[2] محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص479

[3] الأهرام، ع 31722، 1973/10/17، ص 01.

[4] ريتشارد نيكسون، مذكرات الرئيس نيكسون (الحرب الحقيقية)، ترجمة سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، 1983، ص407

[5] محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص481

للنزاع (على الرغم من الاختلاف حول وسائل تحقيقها) انسجاما مع ما حققته حكومته من مبادرات خدمت "السلام العالمي"، مثل الانفتاح على الصين وتطوير العلاقات مع الاتحاد السوفيتي باتجاه الوفاق العام وإنهاء الحرب في فيتنام[1].

وقد رفض نيكسون في لقائه مع وزراء الخارجية الأربعة، العودة إلى خطوط 06 أكتوبر، وإنما يمكن طبقا لنيكسون إيقاف العمليات القتالية في موضعها ثم بدء المفاوضات مباشرة للتوصل إلى تسوية، وكان رد نيكسون عندما أشار وزير الخارجية الجزائر عبد العزيز بوتفليقة إلى أن الجزائريين والفيتناميين لو كانوا أوقفوا القتال عندما بدأت المفاوضات لتغيرت نتيجتها، أجاب بأن الحرب هذه المرة تختلف عن حالتي الجزائر وفيتنام فهي ليست حرب عصابات ويمكن إيقافها[2].

وقد بدا للجميع أن كيسنجر يلعب على عامل الزمن فقد رفض عودة "إسرائيل" إلى حدود يونيو 1967، ورفض أن يبدأ جهوده الدبلوماسية مباشرة بحجة زيارته للصين التي ستتم بعد عشرة أيام، وعندما سأله وزير الخارجية الجزائري هل الصين تأتي أسبقيتها في هذه الظروف قبل الشرق الأوسط؟ أجاب: "أن الأسبقيات يمكن تعديلها دائما"[3]، وقد أبان كسينجر في رده على سؤال وزير الخارجية الجزائرية فيما يخص مشروع السلام الذي اقترحه الرئيس المصري عن تحيز أمريكا التام لصالح "إسرائيل"[4].

وقد طلب كيسنجر من العرب ألا يطلبوا منه المستحيل، فطبقا لما قال فإن "إسرائيل" ليست على استعداد لقبول أية شروط عربية في هذه الفترة، ورغم ذلك فإن الوزراء الأربعة قد طلبوا منه التدخل شخصيا[5].

---

(1) الهيثم الأيوبي وآخرون، «الحرب العربية ـ "الإسرائيلية" الرابعة: جولة على طريق التحرر والعودة»، شؤون فلسطينية، ع 27، نوفمبر 1973، ص 26.

(2) محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص482

(3) المصدر نفسه، ص483

(4) محمود رياض، مصدر سابق، ص ص455-456.

(5) هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص412

وخرج وزير الخارجية الجزائري من اللقاء الذي جمعهم بالرئيس الأمريكي، بانطباع بأن الصانع الفعلي للسياسة الخارجية الأمريكية هو كيسنجر وليس الرئيس نيكسون الذي كان يدعو وزراء الخارجية العرب أثناء مقابلتهم له إقناع كيسنجر بوجهة نظرهم، وهو ما جعل وزراء الخارجية العرب يقطعون الأمل من أمريكا لأن تولي كيسنجر (ذو الأصول اليهودية) صناعة السياسة الخارجية الأمريكية سيكون وبالا على العرب على طول الخط[1].

وحسب وثائق الأرشيف الأمريكي فإن وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة قد صرح عقب اللقاء أن العرب قبلوا كل خطط السلام منذ عام 1967، وسأل صراحة هل تقبل أمريكا بحدود 04 من جوان 1967 كحدود نهائية لـ"إسرائيل"؟، فرد كيسنجر أن أمريكا تؤيد تنفيذ القرار 242 والتوصل إلى حل توافق عليه كل الأطراف، لكنها لن تفرض هذا الحل وعلى العرب أن يقرروا أن الحرب ام الجهود الدبلوماسية هي الكفيلة بتحقيق أهدافهم[2] وأضاف أن أمريكا ترى أن الموقف في الشرق الأوسط قد دخل عليه عامل جديد، هو التحرك العسكري العربي، «وهي تعمل على أساس من الرغبة في الحفاظ على أمن "إسرائيل" ولإنقاذها من الهزيمة، وليس بدافع العطف على العرب، وترى أنه لا بد من الانتظار حتى ينتصر "الإسرائيليون" قليلا أو ينهار العرب قليلا قبل أن تستطيع التدخل»[3].

وقد سبق أن دعا كسينجر قبل اندلاع الحرب –أثناء أعمال الجمعية العامة– وزراء الخارجية العرب بمعية محمود رياض (الأمين العام للجامعة العربية) إلى مأدبة عشاء، وقد تغيب مندوبو الجزائر وليبيا وسورية والعراق واليمن الديمقراطية عن هذه المأدبة، فيما حضر مندوبو ثلاثة عشر دولة عربية[4]، وحسب رواية كيسنجر أن وزراء الخارجية العرب أعربوا عن أملهم في أن يتمكن "ساحر فيتنام" من ممارسة سحره في الشرق الأوسط[5].

---

(1) محمود رياض، مذكرات محمود رياض (1948–1978) البحث عن السلام، مصدر سابق، ص456–457.

(2) متاهات ملف التسوية، ج 01، تاريخهم وأرشيفنا، قناة الجزيرة الفضائية، قطر، 2011.

(3) محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، مصدر سابق، ص 191.

(4) رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص 451

(5) محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص 327

وإثر إصدار مجلس الأمن قراره بوقف إطلاق النار في 22 أكتوبر 1973، تحركت الجزائر على جميع الأصعدة وكافة السبل، فقد استدعى الرئيس بومدين السفير الروسي في الجزائر في نفس اليوم، حيث وضع هذا الأخير الرئيس الجزائري في الصورة من المحادثات التي جرت بين كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية والقادة السوفيات والتي أفضت إلى وقف إطلاق النار[1]، كما انتقل وزير الخارجية الجزائري إلى القاهرة يوم 26 أكتوبر لإجراء محادثات مع المسؤولين المصريين، حاملا معه رسالة من الرئيس الجزائري إلى نظيره المصري، وكان الرئيس بومدين قد استقبل وزير الشباب المصري كمال أبو المجد الذي حمل له رسالة من الرئيس المصري[2]، كذلك أوفد الرئيس بومدين شريف بلقاسم عضو مجلس الثورة إلى دمشق يوم 28 أكتوبر حاملا معه رسالة تأييد لسورية[3].

وعقب قرار وقف إطلاق النار وفي إطار سياسة "سياسة الخطوة خطوة" زار كسنجر العديد من العواصم العربية ومنها العاصمة الجزائرية حيث التقى بالرئيس بومدين ووزير الشؤون الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، حيث تباحث الجانبان الأمريكي والجزائري الوضع في الشرق الأوسط[4]، وقد أبدى الرئيس الجزائري حسب كسينجر تصلبا حيال الحلول المقترحة من طرف عراب الدبلوماسية الأمريكية باعتبار أن الرئيس الجزائري لا يراعي الحلول الجزئية التي اقترحها الجانب الأمريكي والتي ستفضي إلى تسوية القضية الفلسطينية[5]، وفي هذا الشأن أرسل الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون رسالة إلى الرئيس بومدين يشرح له حيثيات الموقف الأمريكي ويفصل له وضع المنطقة[6]، ويعبر فيها عن أمله أن تتمكن الجزائر من المساهمة في إيجاد حل نهائي ودائم للصراع في الشرق الأوسط[7].

---

(1) اسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص".

(2) الأهرام، ع 31732، 1973/10/27، ص 01.

(3) سجل العالم العربي (وثائق-أحداث-آراء سياسية)، أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر 1973، مصدر سابق، ص 1711.

(4) اسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص"..

(5) عوض، مرجع سابق، ص 389.

(6) سجل العالم العربي (وثائق-أحداث-آراء سياسية)، أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر 1973، مصدر سابق، ص 1712.

(7) الهيثم الأيوبي وآخرون، «الحرب العربية - "الإسرائيلية" الرابعة: جولة على طريق التحرر والعودة»، شؤون فلسطينية، ع 27، نوفمبر 1973، ص 25.

كما أعلن الرئيس بومدين في الأول من نوفمبر أن الجزائر اقترحت عقد مؤتمر إفريقي عاجل للبحث في أزمة الشرق الأوسط، وفي هذا الإطار أبرق وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية يدعوه إلى عقد مؤتمر عاجل، كما أبلغ الرئيس بومدين نظيره النيجيري باكوبو غوون بوصفه رئيس منظمة الوحدة الإفريقية بوجوب عقد الاجتماع في أديس أبابا خلال المدة 19-21 نوفمبر 1973[1].

وقد انعقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية بناء على طلب الجزائر في الدورة الغير العادية في العاصمة الأثيوبية في الفترة من 19-21 نوفمبر 1973 وقرر تشكيل لجنة من سبعة دول أعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية للاتصال بالبلاد العربية عن طريق الجامعة العربية من أجل دراسة آثار الحظر على النفط بالنسبة للبلاد الإفريقية ومد الحظر ليشمل جنوب إفريقية وروديسية الجنوبية والبرتغال حتى تذعن لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن تصفية الاستعمار، كما أوصى المجلس بتنظيم مشاورات دورية على كافة المستويات بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية لضمان استمرار التعاون مما يؤدي إلى تدعيم وحدة الهدف والعمل بين المنظمتين[2].

2/مساعي الجزائر لدى موسكو:

طوال ليلة 13 إلى 14 أكتوبر لم تطفأ الأنوار الرئاسة الجزائرية، حيث انطلق بومدين صوب موسكو في 14 أكتوبر على رأس وفد هام، وذلك بعد الزيارة التي قام بها المبعوث المصري للعاصمة الجزائرية في 12 و13 أكتوبر[3]، وفي جعبته سؤال محدد، هل بإمكان الكرملين تقديم الدعم للعرب في حرب طويلة الأمد ضد "إسرائيل"؟[4]، وقد سافر الرئيس بومدين إلى موسكو دون أنْ يخطر أحدا حتى أن الرئيس المصري نفسه تفاجأ بذلك[5].

---

[1] سجل العالم العربي (وثائق-أحداث-آراء سياسية)، مصدر سابق، ص 1712.

[2] اليوميات الفلسطينية، المجلد الثامن عشر، مصدر سابق، ص580.

[3] محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، مصدر سابق، ص 184

يرى عميمور ان زيارة الرئيس بومدين إلى موسكو كانت بمبادرة جزائرية بهدف ضمان أكبر دعم ممكن لجبهة المواجهة، انظر محي الدين عميمور، انطباعات ج 3، مصدر سابق، ص 350

[4] Jean-Paul Chagnollaud, *Maghreb et Palestine*, sindbad, paris, 1977, p 249.

[5] موسى صبري، مصدر سابق، ص 318.

وقد وجد الرئيس الجزائري هواري بومدين أن "بريجنيف" خائف جدا على الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه لايزال يعيب على الرئيس المصري أنور السادات طرده للخبراء السوفييت، علاوة على عدم إخطارهم المسبق بموعد الحرب ولا بخطط هذه العمليات[1].

كانت المباحثات بين الطرفين شاقة، خاصة وأن الحوار بدأ متشنجا بعد إبداء السوفييت شكوكهم في جدية السادات، مما دفع بومدين إلى النرفزة ومطالبته الكريملن أن يعامله كتاجر جاء من أجل شراء السلاح والعتاد، وقد خاطب بومدين بريجنيف بقوله " ألا لقد كنت أتصور وأنا أستمع إليك بأنني في البيت الأبيض لا في الكريملن"[2]

وبعد شكوى السوفيات من عدم تسديد مصر لديونها أخرج بومدين الصك الذي كان قد أعده سابقا بقيمة 200 مليون دولار[3]، وقد تم الاتفاق على تقديم قيمة هذا المبلغ من الأسلحة مناصفة بين مصر وسوريا[4]، على أن تتصل موسكو بالقاهرة ودمشق لتحديد ما تحتاجه من سلاح[5]، وقد شملت الصفقة السورية ذخيرة ميدان متنوعة، صواريخ أرض–أرض، وصواريخ وصواريخ أرض ـ جو، دبابات، وأجهزة رادار[6].

وإن توج اللقاء عقب ختام المشاورات في 16 أكتوبر عن بيان أكد فيه الطرفان على المساهمة بكل الوسائل في تحرير الأرض العربية التي احتلتها "إسرائيل" إثر حرب جوان 1967[7]، فقد خاب ظن بومدين في القادة السوفيات كما خاب ظنه فيهم في حرب جوان 1967، فلم تسفر محادثاته معهم عن ضمانات بتقديم الدعم الضروري، فالكريملين لم يكن

---

(1) محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص505

(2) محمد تامالت، مرجع سابق، ص 131.

(3) نفسه.

(4) جمال حماد، المعارك العربية على الجبهة المصرية (حرب أكتوبر 1973)، دار الشروق للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص16.

(5) موسى صبري، مصدر سابق، ص 318.

(6) وليد عرفات، «مقابلة مع العميد الركن السوري شعيب سليمان»، الشروق، 2008/06/25.

(7) محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص128.

هاني فارس وأسعد عبد الرحمن، «عودة إلى الوحدة العربية»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 38، أكتوبر 1974،

مستعدا بعد للاعتراف بقدرة العرب العسكرية، فضلا على ذلك فإن استجابة الروس لطلبات العرب كفيلة بتعريض السلم والأمن العالميين لمخاطر جسيمة[1].

كما توقف الرئيس الجزائري في طريق عودته من موسكو بالعاصمة اليوغسلافية بلغراد يوم 16 أكتوبر لإجراء مشاورات مع الرئيس اليوغسلافي حول الأوضاع المشتعلة في الشرق الأوسط، هذا الأخير أكد لنظيره الجزائري دعم يوغسلافيا للعرب في حربهم[2]، وقد أكد البيان المشترك للرئيسين عن دعم الجزائر ويوغسلافيا للدول العربية في معركتها من أجل استرجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وتحرير الأراضي العربية المحتلة[3].

3/مؤتمر القمة العربية في الجزائر:

قام الرئيس بومدين في إطار دعم الصف العربي في هذه الظروف الصعبة، بجولة قادته إلى كل من القاهرة في 01 نوفمبر 1973، التقى خلالها الرئيس المصري محمد أنور السادات، حيث تبادل الطرفان تقييم شامل للموقف قبل وقف إطلاق النار، ودعيا إلى ضرورة إدخال جميع طاقات الأمة إلى ميدان المعركة بما فيها سلاح النفط[4].

وبعد القاهرة وصل الرئيس الجزائري إلى دمشق حيث تفقد رفقة الرئيس السوري حافظ الأسد الأهداف المدنية التي قصفها العدو الصهيوني[5]، كما اجتمع الرئيس بومدين في دمشق مع رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات وعضوي اللجنة المركزية لحركة فتح أبو إياد وأبو جهاد[6]، وبعد دمشق اتجه بومدين إلى كل من بغداد، الكويت، الرياض، وقد أسفرت هذه الزيارات إلى الاتفاق على عقد قمة عربية بعد وقف القتال وقبل عقد مؤتمر السلام[7]، كما أوفد الرئيس بومدين في إطار مساعيه من أجل عقد قمة عربية وفدا جزائريا برئاسة العقيد الزرقيني عضو مجلس الثورة إلى ليبيا في 07 نوفمبر 1973، حيث التقى بالعقيد

---

(1) **Jean-Paul Chagnollaud, op.cit., p 249.**

(2) **محمد تامالت، مرجع سابق، ص ص131-132.**

(3) **رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص170**

(4) **الأهرام، ع 31739، 1973/11/03، ص 01.**

(5) **الأهرام، ع 31740، 1973/11/04، ص 01.**

(6) **الأهرام، ع 31741، 1973/11/05، ص 01.**

(7) **الأهرام، ع 31742، 1973/11/06، ص 01.**

معمر القذافي وسلمه رسالة من الرئيس بومدين تتعلق بتطورات الأحداث الجارية في المنطقة[1]، وقد استقبل الرئيس الجزائري يوم 10 نوفمبر 1973 للمرة الثانية أشرف مروان مبعوث الرئيس المصري لينقل لبومدين آخر تطورات الموقف في ظل المباحثات مع كيسنجر[2]، وقد خلصت المشاورات بين الرئيس بومدين والرئيس السادات إلى اقتراح هذا الأخير على الرئيس بومدين أن تتولى الجزائر مهمة الدعوة إلى هذا المؤتمر واستضافته على أرضها[3].

انعقد مؤتمر القمة في الفترة 26-28 نوفمبر 1973 في الجزائر العاصمة، في ظروف فارقة يعيشها الوطن العربي، وفي ظل نظرة تشاؤمية من بعض الأطراف العربية للنتائج التي سيتوج بها هذا المؤتمر، بحجة أن انعقاده جاء متأخرا كثيرا عن موعده إلى درجة قد تلغي كل حاجة لعقده[4]، أما هيكل فيرى عكس ذلك وقد عول كثيرا عليه باعتباره «أهم مؤتمر عربي على مستوى القمة إطلاقا في كل تاريخنا... لأنها أول مرة مؤتمر عمل... في جو عمل...أمام ضرورة عمل»[5]، وقد حضر المؤتمر 15 ملكا ورئيسا بالإضافة إلى ياسر عرفات[6]، فيما تغيب كل من الملك الأردني الذي أناب عنه رئيس الوزراء "بهجت التلهوني" التلهوني" وليبيا والعراق بحجة خوفهما من عدم تحقيق نتائج إيجابية[7].

أكد الرئيس بومدين في كلمة الافتتاح أنه لن يكون هناك سلام دائم في المنطقة ما لم يتم الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة، وتنسحب "إسرائيل" من كل الأراضي العربية التي احتلتها، بما في ذلك القدس[8]، ودعا المؤتمرين إلى الاستعداد للمعركة القادمة التي ستكون حاسمة ويكون النصر فيها حليفا للعرب[9].

---

(1) سجل العالم العربي (وثائق-أحداث-آراء سياسية)، أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر 1973، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ص 1712.

(2) المصدر نفسه، ص 1712.

(3) محمد حسنين هيكل، «على الطريق إلى مؤتمر قمة عربي»، الأهرام، ع 31745، 1973/11/09.

(4) محي الدين عميمور، «بين المطرقة والسندان»، الشعب، 1973/11/16.

(5) محمد حسنين هيكل، «القنبلة»، الأهرام، ع 1973/11/23.

(6) اليوميات الفلسطينية، المجلد الثامن عشر، مصدر سابق، ص ص 586-587.

(7) رياض، مصدر سابق، ص ص 449-450.

(8) رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، السنوي 1973 ص 170

(9) اسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ...

أما الرئيس السوري حافظ الأسد فقد أثنى في كلمته على دور الجزائر ورئيسها لما «أظهره من حرص ولما بذله من جهد في سبيل إنجاح هذا المؤتمر، ونحن جميعا ندرك ونقدر ما كان لهذا الجهد المخلص الدؤوب، من أثر بالغ في إنجاز ما أنجزناه، ولابد لي أيضا من أن أشيد بالجهود الكبيرة التي بذلها الرئيس هواري بومدين خلال سير الأعمال القتالية وخلال المعركة من جهود كبيرة وضخمة مادية وسياسية كان لها أثر بارز وهام في النتائج التي توصلنا إليها، كان الرئيس هواري بومدين يعيش المعركة بكل جوانحه بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى»[1].

وحسب محمود رياض فإن الرئيس السادات عول كثيرا على دعم وتأييد مؤتمر الجزائر، وذلك من خلال دور الملك فيصل والرئيس الجزائري اللذان كانا محورا تكوين أول جبهة عربية للصمود خلال حرب أكتوبر[2]، فالملك فيصل حسب الرئيس المصري لعب دورا بارزا في استعمال سلاح النفط، والرئيس الجزائري كانت له اليد الطولى في دعم مصر أثناء معركتها، وأضاف السادات أن مصر لا تطلب مساعدات مالية فمصر قدمت أرواح أبنائها وهم أغلى من المال[3].

وقـد أعرب المؤتمرون على شكرهم البالغ لدول المجموعة الأوروبية ومجموعة دول عدم الانحياز ودول منظمة الوحدة الإفريقية ومجموعة الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي على وقوفهم إلى جانب العرب في صراعهم من أجل تحرير أراضيهم ومقدساتهم[4]

ناقش المؤتمر أيضا الدعم العسكري لكل من مصر وسوريا، وقد أكد الزعماء العرب على ضرورة تحرير الأراضي العربية المحتلة وعلى رأسها القدس، واستعادة حقوق الشعب

---

(1) كلمة السيد الرئيس حافظ الأسد في الجلسة الختامية لمؤتمر القمة العربي في الجزائر، متاحة على الموقع: http://www.presidentassad.net

(2) محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص 304.

(3) محمود رياض، مصدر سابق، ص 468.

(4) المصدر نفسه، ص ص 479-480.

الفلسطيني، كما أقر المؤتمرون إنشاء مؤسسة مالية تهدف إلى مساعدة الدول الإفريقية[1]، التي اتخذت موقفا مشرفا –بقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني تضامنا مع العرب– تساهم في تنفيذ مشروعاتها للتنمية، وقد تم الاتفاق على إقامة تلك المؤسسة برأسمال 125 مليون دولار تساهم فيه الدول العربية مبدئيا[2]، كذلك أقر المؤتمر بتكوين صندوق "للدعوة العربية" يدفع له على الفور خمسة ملايين دولار طبقا لنصيب كل دولة في ميزانية الجامعة، ويقضي القرار بأن يتم تمويل الصندوق بثلاثة ملايين دولار سنويا، ويهدف هذا الصندوق إلى وضع خطة إعلامية كبيرة تشمل دول العالم وتستهدف إحاطة الرأي العام العالمي بالقضايا العربية وتطوراتها[3].

ومن جهة أخرى دعا المؤتمرون إلى وجوب مواصلة المعركة السياسية بصورة "عنيفة" حتى بعد توقف المعركة العسكرية، كما أقر المؤتمر الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطيني باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهذا ما جعل المنظمة تحت ضغط الدول العربية بتحميلها مسؤولية التحرير في المقام الأول [4]،

عارض هذا الأمر مندوب الأردن مما اضطر الرئيس الجزائري إلى مخاطبة الرؤساء والملوك العرب "مَنْ مع فلسطين ومَنْ ضدها"[5]، وعلاوة على ذلك فإن مؤتمر الجزائر، قد قرر أن مرحلة النضال العربي تتمثل في:

- أولا: التحرير الكامل لكل الأراضي العربية المحتلة، وعدم التنازل أو التفريط في أن جزء من هذه الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها.
- ثانيا: الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

---

[1] وقد ساهمت الجزائر بدور مهم في إقناع الدول الإفريقية بقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني على إثر حرب أكتوبر 1973. انظر: محي الدين عميمور، «بين المطرقة والسندان»، الشعب، 1973/11/16.

[2] محمود رياض، مصدر سابق، ص ص 478–479.

[3] اليوميات الفلسطينية، المجلد الثامن عشر، مصدر سابق، ص 601.

[4] Poupard Olivier, «La révolution palestinienne et l'Etat palestinien», Politique étrangère, n°5, 1975, 40 anné^e. P 484.

[5] وحسب ياسر عرفات فإن الرئيس بومدين رد عليه عندما أراد ان يشكره على هذا الموقف بقوله «لا تشكرني، فقد فعلت هذا لفلسطين والجزائر والأمة العربية» انظر: ملايم موسى، مرجع سابق، ص 93.

- ثالثا: تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

- رابعا: قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام وذلك وفق ما قررته مؤتمرات القمة السابقة[1].

- دعم المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة لتأمين دورها الفعال في المعركة.

- دعم وتامين الصمود في الأراضي العربية المحتلة[2].

وقد تردد الأمين العام للجامعة العربية في إرسال هذا القرار إلى هيئة الأمم المتحدة مما دفع الرئيس بومدين أن يوجه كلاما قاسيا له بقوله «أرسلها وأعلمهم بأن الجامعة العربية والأمة العربية اتخذت هذا القرار ووقعها باسمي لا باسمك»[3].

وعقب انتهاء مؤتمر القمة أكد الرئيس بومدين أهمية متابعة القتال، وعدم اقتناعه بالحلول السلمية، وأكد وجوب استعمال جميع الأسلحة المتاحة كسلاح النفط ودفع الدول الإفريقية إلى قطع علاقاتها مع "إسرائيل"[4]. وفي هذا الإطار أسر الرئيس بومدين أثناء اللقاء الذي جمعه بمحمود رياض استعداده لشراء مزيد من الأسلحة لكل من سوريا ومصر، والمهم حسب بومدين ليس السلاح فقط، فالسلاح متوفر، ولكن المهم أن تتمسك سوريا ومصر بالتسوية القائمة على انسحاب "إسرائيل" من كافة الأراضي العربية المحتلة، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني كاملة غير منقوصة[5].

كما هاجم الرئيس بومدين الملك الأردني، واعتبر أن الأردن ليس له أراض محتلة يطالب بها، وأن الضفة الغربية أرض فلسطينية وليست أردنية وأن الاستفتاء الذي يطرحه الأردن

---

(1) أحمد الشقيري، صفحات من القضية العربية، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة الكترونية، 2005، ص ص22-23

(2) مركز الوثائق القومية، تونس، «قضية فلسطين وتفرعاتها في قرارات القمم العربية»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1988/06/12.

(3) ملايم موسى، مرجع سابق، ص 93.

(4) رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص ص170-171

(5) محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص 304.

غير وارد وأن الملك حسين «وضع نفسه خارج المعركة مرتين: الأولى عندما تغيب عن المعركة المسلحة، والثانية عندما تغيب عن مؤتمر القمة»[1].

وذكر بومدين أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وأنها تمثل "الإسمنت الذي يربط الأمة العربية، وهي المفجر الذي يفجرها"[2]، وبناء على ذلك يجب على «الأخوة في المنظمة أن يجتمعوا ويقرروا موقفهم بعد أن حملوا مسؤوليتهم التاريخية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وعليهم إعداد التصور الفلسطيني للقضية ونحن على استعداد لتأييد أي تصور يصلون إليه»[3].

وفضلا على الدور السياسي و العسكري ، لم تتخلف الجزائر عن جبهة الحرب الاقتصادية بل فعلتها على المستوى الرسمي و الشعبي و أقنعت شركاءها لأول مرة بجدوى استعمال سلاح النفط في تحقيق الأهداف السياسية.

---

[1] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مصدر سابق، ص171

[2] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 11. III. K، «العلاقات الفلسطينية ــ الجزائرية»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1980/10/31.

[3] اليوميات الفلسطينية، المجلد الثامن عشر، مصدر سابق، ص 615.

رابعا/دعم الجزائر الاقتصادي والشعبي:

1/المساعدات المادية:

جاء التضامن الاقتصادي مع دول المواجهة على نمطين اثنين: استخدام سلاح النفط كسلاح سياسي، وتبرعات عينية ومالية لسوريا ومصر.

منذ اليوم الأول لبدء المعركة أعلن الرئيس بومدين على أن كل إمكانيات البلاد في خدمة الجبهة العربية[1]، ورصد ميزانية خطة التنمية ووقفها على المعركة دون سواها حتى تضع الحرب أوزارها[2]، كما أعلنت الجزائر في 17 أكتوبر عن وقف جميع مشاريع التنمية لتحول ميزانيتها لدعم القوات العربية في حربها ضد "إسرائيل" وقد أبلغ الرئيس بومدين الرئيس السادات بذلك[3].

كما أرسلت الجزائر صكوك مالية لصالح دول المواجهة فضلا على كميات معتبرة من النفط تم شحنها لصالح كل من سوريا ومصر[4]، وقبيل انعقاد القمة العربية في العاصمة الجزائرية زودت الجزائر سورية بمليون طن من البترول الخام ومصر بمليوني طن لسد حاجتيهما من البترول[5]، كما أعطى الرئيس بومدين أوامر بتحويل وجهة البواخر التي تحمل قارورات البوتاغاز من الجزائر إلى القاهرة وذلك على إثر منع معمر القذافي تموين مصر بالبترول عقب الحرب[6].

كما أرسلت الجزائر فرقتان طبيتان إلى كل من سوريا ومصر، فضلا على طائرة محملة بالأدوية وصلت عن طريق لبنان[7].

---

(1) الهيثم الأيوبي وآخرون، «الحرب العربية ـ "الإسرائيلية" الرابعة: جولة على طريق التحرر والعودة»، شؤون فلسطينية، ع 27، نوفمبر 1973، ص 33.

(2) موسى صبري، مصدر سابق، ص 319. انظر كذلك: صبري جريس، ((حرب يوم الغفران بداية انحسار صهيوني))، مجلة شؤون فلسطينية، العدد27، نوفمبر1973

(3) الأهرام، ع 31723، 1973/10/18، ص 01.

(4) محمد تامالت، مرجع سابق، ص 132.

(5) الأهرام، ع 31758، 1973/11/22، ص 01.

(6) موسى صبري، مصدر سابق، ص 319.

(7) الشعب، ع 3073، 1973/10/11.

كما أن الجزائر أمدت مصر وسوريا بعدة ملايين الأطنان من البترول، وأرسلت إثني عشر طنا من الأدوية وفريقين طبيين أما قيمة الأسلحة السوفياتية التي طلب بومدين إرسالها إلى مصر مباشرة فهي تعادل قيمتها ما يعادل تحويلات العمال الجزائريين في المهجر طوال سنة[1].

وقد أصدر بومدين تعليمات إلى وزير التجارة العياشي ساكر يقضي بوضع كل إمكانيات الجزائر من المواد التموينية اللازمة لمصر تحت تصرفها وأن تكون هذه المواد جاهزة للشحن، وفي سبيل ذلك اجتمع وزير الخارجية الجزائري مع سفير مصر بالجزائر، وقد شحنت الجزائر بالفعل في 11 نوفمبر 1973 مواد تموينية قيمتها مليوني جنيه هدية لمصر كدفعة أولى[2].

2/استخدام سلاح النفط:

لم تقتصر حرب 1973 على استعمال سلاح واحد يملكه شعب واحد من شعوب الأمة العربية، وإن كان عبء الاحتكام إلى النار قد تحملته بدرجة أكبر كل من سورية ومصر، فإن هناك أسلحة أخرى لا تقل في فاعليتها عن النار، وأهمها سلاح النفط، وهو سلاح لا تملك مفاتيحه مصر وسورية، وإنما تملك مفاتيحه السعودية وأبو ظبي والكويت وليبيا والجزائر، وبعض هذه الدول لم تدخل الحرب بسلاح النفط فقط، وإنما سبقها سلاحها إلى ميدان المعركة وبالذات ليبيا والجزائر[3].

لقد دعا الرئيس بومدين منذ حرب جوان 1967 إلى استعمال سلاح النفط باعتبار أن المعركة مفتوحة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية، وليست حكرا على الجانب العسكري، وقد استطاع بومدين إقناع الملك فيصل بفكرته باعتبار أن السعودية أكبر الدول النفطية العربية إنتاجا واحتياطا[4]، وقد كلف الرئيس بومدين في شهر ماي 1970 وزير الثقافة الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي بمهمة قادته إلى كل من المملكة العربية السعودية

---

[1] شرف الدين، مرجع سابق، ص 280

[2] الأهرام، ع 31748، 1973/11/12، ص 01.

[3] محمد حسنين هيكل، «الحلم... وتحقيق الحلم»، الأهرام، ع 31747، 1973/11/11.

[4] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 132.

والكويت والبحرين وقطر واليمن الجنوبي واليمن الشمالي ولبنان، كان الهدف من الزيارة التباحث مع قادة هذه الدول حول المشكل الفلسطيني، وقد استقبل الملك فيصل مبعوث الجزائر يوم 24 ماي 1970 وقد تركزت المباحثات حول استخدام سلاح البترول، وحسب الملك فإن الرئيس بومدين قد أقنعه بفعالية هذا السلاح، ولهذا سيحل بالجزائر يوم 16 جوان 1970 استجابة لدعوة الرئيس بومدين[1].

كان لزيارة الملك فيصل إلى الجزائر فضلا على إغناء قناعاته بجدوى سلاح النفط دورا كبيرا في توثيق الروابط بين البلدين وتغيير نظرة الملك لهذا البلد، وطبقا لروايات متعددة فإن الملك فيصل رأى في هذا البلد الجدية والتمسك بالاستقلال الوطني[2]، وكان الملك فيصل قبل ذلك ضد استعمال سلاح النفط في الصراع العربي الصهيوني[3]، على اعتبار أن البترول ليس سلاحا سياسيا بل يعتبر سلاحا اقتصاديا، يكون استخدامه أنجع من خلال استغلال عائداته في شراء أسلحة تستخدم في المعركة[4].

ناقش وزراء البترول العرب مع غيرهم من الوزراء في الأوبك (التي كانت تضم عشر من الدول العربية المنتجة للنفط، إضافة إلى إيران، وفنزويلا، ونيجيريا واندونيسيا) في 08 أكتوبر أثناء اجتماع لهم في فيينا مسألة استعمال البترول كسلاح في المعركة، ولكن وزراء نفط الأوبك من غير العرب أبدوا تحفظهم بحجة أن هذا الموضوع يخص العرب وحدهم[5]، وفي 09 أكتوبر 1973 دعت الكويت إلى اجتماع طارئ للأقطار العربية المنتجة للنفط من أجل وضع استراتيجية عربية دقيقة، تكون كفيلة بالحاق أكبر ضرر ممكن بالمصالح الغربية المؤيدة لـ"إسرائيل" وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية[6]، وهكذا اجتمع وزراء البترول

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، هاجس البناء، مصدر سابق، ص 295

[2] محي الدين عميمور، «بين الصمود والرفض...والتواطؤ»، الشعب، 1982/10/11.

[3] وقد سأل أحمد طالب الإبراهيمي ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز حول رفض السعودية رفع سعر البرميل بأربعة دولارات تطبيقا لقرارات منظمة الأبيب، وحسب حديث الإبراهيمي للأمير فهد فإن السياسة السعودية في هذا الجانب تقدم هدية لبلدان هي على العموم مساندة لـ"إسرائيل" انظر: أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014، ص 113

[4] محمد حسنين هيكل، الطريق الى رمضان، ترجمة يوسف الصباغ، دار النهار للنشر، بيروت، 1975، ص 243.

[5] محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص479

[6] منير كيال، بترول العرب وقومية المعركة، مؤسسة دار الحياة، دمشق، د ت، ص ...

العرب وحدهم في الكويت يوم 17 من نفس الشهر، وإن كان الفارق الزمني بين الاجتماعين كبيرا (بلغت عشرة أيام في ظروف استثنائية)، فإن العالم أجمع كان يترقب بحذر ما سيسفر عنه اجتماع الكويت[1].

أصدر وزراء النفط العرب في اجتماعهم هذا قراراً واضحاً ينص على تخفيض إنتاج النفط فوراً بنسبة لا تقل عن خمسة بالمائة حتى يتم انسحاب "إسرائيل" من كل الأراضي العربية المحتلة، على أن يُوجّه الخفض نحو الولايات المتحدة في المقام الأول.

وقد كان هذا القرار حلاً وسطاً بين رأيين مختلفين، الأول يصر على موقف أشدُّ صرامة تجاه أمريكا ويمثله العراق وليبيا والجزائر، وكانت الدول العربية الأخرى ترى أن تعالج الأمور بحكمة وروية[1].

في 17 أكتوبر وفي نفس اليوم الذي اجتمع فيه وزراء الخارجية العرب الأربعة مع نيكسون، قرر تسعة أعضاء من بين الأعضاء العشرة المكونين للمنظمة العربية لمنتجي البترول، برئاسة وزير الصناعة والطاقة الجزائري عبد السلام بلعيد تخفيض الإنتاج بمقدار 05% شهريا إلى غاية استرجاع الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، وانسحاب القوات "الإسرائيلية" التام من جميع الأراضي المحتلة أثناء حرب جوان1967[2]، وقد برز في هذه الظروف التضامن العربي بصورة لم تحدث في تاريخ الوطن العربي فقد اختفى تناقض اليمين واليسار وغاب تصنيف الرجعية والتقدمية، وأيقنت الأمة العربية أنها أمام معركة مصيرية[3]، واستطاع التضامن العربي أن يوجه ضربة قوية للكيان الصهيوني وذلك بمشاركة معظم الدول العربية، وقد استطاعت سبع دول[4] أن تجيب مصر وسورية وتشارك

---

(1) محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص479

(2) هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص413. انظر كذلك: الهيثم الأيوبي وآخرون، «الحرب العربية ـ "الإسرائيلية" الرابعة: جولة على طريق التحرر والعودة»، شؤون فلسطينية، ع 27، نوفمبر 1973، ص 26.

(3) محي الدين عميمور، «مات الخليفة»، الشعب، 1973/10/27.

(4) وفي الحقيقة فإن الدول التي شاركت في القتال مشاركة فعلية هي أربع دول حسب التسلسل: مصر وسورية والعراق والجزائر، أما بقية الدول العربية فكانت مشاركتها رمزية. انظر: الهيثم الأيوبي وآخرون، «الحرب العربية ـ "الإسرائيلية" الرابعة: جولة على طريق التحرر والعودة»، شؤون فلسطينية، ع 27، نوفمبر 1973، ص 33.

في المجهود الحربي وهي العراق والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر[1].

فجاء توظيف البترول كسلاح في المعركة مفاجأة للعالم الذي تنبه لأول مرة إلى خطورة الوضع في الشرق الأوسط[2]، وقد فاجأ هذا القرار حتى كيسنجر نفسه فطبقا لما قال في مذكراته أن الحالة النفسية لوزراء الخارجية العرب الذين قابلهم صباح 17 من أكتوبر تظهر له بكل تأكيد أنه لن يكون هناك حظر على البترول في الوقت الحاضر[3].

وقد اتخذت بعض الدول المنتجة للبترول إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها "الأوبك" إجراءات مستقلة وبينها:

- قرار ستة دول بترولية رفع سعر البيع بنسبة 70% أي من 3,1 دولار إلى 5,12 دولار للبرميل.
- قررت بعض الدول العربية حظر تصدير البترول كلية إلى الدول التي يثبت تأييدها لـ"إسرائيل" في عدوانها بما في ذلك أمريكا نفسها[4].

كما رفعت الجزائر نسبة التخفيض إلى 10% إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا وهولندا، بحجة مساندة هذه الدول لـ"إسرائيل"[5]، ثم أوقفت تصدير النفط بشكل نهائي إلى هولندا على إثر الموقف العدواني الصريح لوزير خارجيتها الداعم لـ"إسرائيل"، وطلبت الجزائر من الدول العربية أن تحذو حذوها في منع تصدير البترول إلى هولندا ما دامت هذه

---

(1) محمد عبد الغني الجمسي، مذكرات الجمسي حرب أكتوبر 1973، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989، ط2 1998، 245. انظر كذلك: هاني فارس وأسعد عبد الرحمن، «عودة إلى الوحدة العربية»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 38، أكتوبر 1974، ص 45.

(2) محمود رياض، مصدر سابق، ص 459

(3) هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص 412

(4) محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص484

(5) رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص 170

الأخير تقف موقف عدائيا من القضية العربية[1]، مما اضطر الهولنديين إلى السير على الأقدام وركوب الدراجات واستعمال القوارب وامتطاء الجياد في شوارع العاصمة[2].

وقد أوقفت الجزائر ضخ البترول بشكل نهائي كذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية إثر إعلانها تزويد "إسرائيل" اللامحدود بالأسلحة والعتاد[3]، وقد أعلنت وزارة الطاقة الجزائرية أن هذا الحظر يدخل ضمن قرارات مؤتمر الكويت[4] كما تم حظر تصدير البترول إلى دول أخرى كاليابان[5] وإسبانيا وإيطاليا التي رفع عنها بعد مدة قصيرة، واستثنيت من الحظر فرنسا لمواقف شارل ديغول "المعتدلة" من مشكل الشرق الأوسط خلال تلك الفترة[6]، كما أعلنت البحرين من جانبها إلغاء اتفاقها مع الولايات المتحدة الأمريكية بمنحها تسهيلات خاصة في ميناء المنامة[7].

وفي الثاني والعشرين من شهر أكتوبر وفيما تقرر وقف إطلاق النار، أعلنت الدول البترولية أن الحظر على تصدير البترول إلى أمريكا سوف يستمر إلى أن يتم انسحاب "إسرائيل" الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وتستعاد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[8].

وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه القرارات التي اتخذتها الدول العربية داخل منظمتها "الأوبك" أو خارجها أمورا لا يمكن السكوت عليها، ولا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال لهيبة دولة ترى نفسها في مقعد القيادة لشؤون العالم[9].

---

(1) الأهرام، ع 31726، 1973/10/21، ص 01.

(2) الأهرام، ع 31746، 1973/11/09، ص 05.

(3) المجاهد، ع689، 1973/10/28.

(4) الأهرام، ع 31726، 1973/10/21، ص 01.

(5) وقد انتهج اليابان سياسة جديدة عقب الحظر وارتفاع أسعار النفط، فعمد إلى رفع حجم التعاون التجاري والتقني مع الشرق الأوسط، ففي سنة 1974 أبرمت اليابان عقودا بعدة مليارات من الدولارات مع العالم العربي، كما أبرمت اليابان سنة1975 مجموعة من المشاريع مع العالم العربي وقد طلبت الجزائر في مارس من اليابان إنشاء معمل ياباني للإسمنت بقيمة مئة مليون دولار انظر: جورج خوري نصر الله، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1977، ص 556

(6) محمد تامالت، مرجع سابق، ص ص132

(7) محمود رياض، مصدر سابق، ص 459.

(8) الشقيري، الطريق إلى مؤتمر جنيف، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة إلكترونية، 2005،، ص 284

(9) محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص485

وقد حذر كيسنجر الدول العربية المنتجة للنفط "بقيام الولايات المتحدة بإجراءات مضادة إذا استمرت حرب النفط العربية"، وجاء الرد العربي على التهديد الأمريكي سريعا وحاسما وواضحا على لسان كل من الرئيس الجزائري ووزير النفط السعودي، فالعرب حسب هواري بومدين سيقومون بنسف آبار وخطوط النفط ان أقدمت أمريكا على احتلال منابع النفط[1]، وأضاف بومدين قائلا: «تهديد أمريكا باحتلال منابع النفط العربي كلام فارغ... هل يريدون وضع دبابة على كل متر مربع من العالم العربي. لقد قلت عندما تحدثوا عن الوحدات الأمريكية الخاصة التي تتدرب في الصحراء استعدادا لاحتلال منابع النفط العربي، أن هذا يكلفنا فدائيين لنسف آبار البترول وستكون كارثة للغرب، كارثة كبرى»[2]، كما اعتبر الرئيس الرئيس بومدين أن احتلال أي دولة عربية بحجة منع الحظر سيعتبر احتلالا للعالم العربي بأسره وأن هذا الأمر سيؤدي إلى تدمير منشآت النفط[3]، وأضاف بومدين: «إذا حاول الغرب الغرب التصرف بعجرفة أو استخدام القوة فإنه سيصاب بكارثة، وإن كل آبار النفط ستحرق وكل أنابيب النفط ستدمر وسيدفع الغرب الثمن».[4]

من جهة أخرى كان رد وزير النفط السعودي مطابقا لرد الرئيس الجزائري، فقد أكد أن بلاده ستعمد إلى تفجير عدد من آبار نفطها، إذا ما لجأت الولايات المتحدة إلى التدخل العسكري وأضاف أنه إذا ما وضع جدول زمني بالانسحاب "الإسرائيلي" من الأرض العربية فسيوضع جدول مقابل بالزيادة النفطية وأنه عندما يتم الانسحاب كليا سيعود إنتاج النفط إلى ما كان عليه قبل حرب تشرين[5].

---

[1] رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص 171

[2] الشقيري، الطريق إلى مؤتمر جنيف، مصدر سابق، ص 286، انظر كذلك: اليوميات الفلسطينية، المجلد الثامن عشر، مصدر سابق، ص 620.

[3] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1977ص 463-464

[4] الشقيري، صفحات من القضية العربية، مصدر سابق، ص17

[5] الشقيري، صفحات من القضية العربية، مصدر سابق، ص ص16-18

كانت العاصفة الحقيقية الناشئة عن قرار إدخال سلاح النفط في المعركة هي التأثيرات على أوروبا الغربية واليابان، أما أمريكا فقد تحولت معركة البترول بالنسبة إليها إلى قضية أسعار تستفيد منها الشركات الأمريكية على حساب أوروبا الغربية واليابان[1].

ورغم الفوائد التي جنتها الشركات الأمريكية جراء سياسة الحظر، فإن الإجراءات التي اتخذها العرب حسب كيسنجر انجر عنها نتائج سريعة ومباشرة، فسرعان ما تحول قلق الأوروبيين إلى تخل عن أمريكا، وهلع داخلي وأضحى همهم الوحيد ضمان وصول البترول وذلك بكسب رضا المنتجين[2]، وفي هذا أرسل وزير خارجية ألمانيا الاتحادية "فالتر شيل" إلى وزير النفط الجزائر بلعيد عبد السلام برقية أكد فيها عدم موافقة حكومة بلاده على احتلال "إسرائيل" الأراضي العربية وأن انسحاب "إسرائيل" إلى حدود ما قبل 1967 هو الأساس لأية تسوية سلمية[3].

وقد أرسل نيكسون بوزير خارجيته إلى الجزائر من أجل إقناع بومدين بوقف الحظر مقابل الضغط على "إسرائيل"[4]، وفي جلسة سرية لقسم الشرق الأدنى لمركز الدراسات الاستراتيجية من أجل ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأدنى على ضوء الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية والمتمثل في التحكم الكامل في المنطقة وحماية حقول البترول، حذر التقرير من الاستهانة بموقف الجزائر «لأن هؤلاء الناس رؤوسهم يابسة ومتأثرون بحربهم ضد فرنسا، ويعتقدون بأنهم هزموا الحلف الأطلسي، والحل هو خلق مجموعة من المشاكل الداخلية، أو استفزازهم للدخول في عملية استنزاف لطاقاتهم، تؤدي إلى عزلتهم على الساحة الإفريقية من جهة وعن القوى المؤثرة في الشرق الأدنى من جهة أخرى»[5].

ومن جهة أخرى ففي سبيل الضغط على الدول الداعمة لـ"إسرائيل" وكفها عن ذلك؛ زار ممثلا العرب الوزير الجزائري بلعيد عبد السلام والوزير السعودي زكي يماني بداية من

---

[1] محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مصدر سابق، ص485

[2] هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص414

[3] اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع عشر، من1974/01/01 إلى 1974/06/03، مركز الأبحاث م ت ف بيروت، أكتوبر 1978 رئيس التحرير عصام سخنيني ص331 (74/3/21)

[4] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 133

[5] محي الدين عميمور، «بين المطرقة والسندان – ج 3»، الشعب، 1973/11/21.

ديسمبر 1973 عدة دول كبريطانيا وبلجيكا وهولندا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل هذه الغاية[1]، وذلك تطبيقا لقرارات المجلس الوزاري لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والذي قرر إيفاد كل من وزيري البترول الجزائري والسعودي إلى العواصم الغربية لشرح وجهة النظر العربية من التخفيض[2].

وفي نهاية هذا الشهر أصدرت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول قرارا يعلن أنه «إذا تم التوصل إلى اتفاق حول الانسحاب "الإسرائيلي" من كل الأراضي المحتلة وفي مقدمتها القدس بموجب جدول زمني موقع من "إسرائيل" ومضمون من الولايات المتحدة، فإن الحظر على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة سيرفع فور بدء تنفيذ الجدول الزمني للانسحاب»[3].

لعب مؤتمر القمة المنعقد بالجزائر دورا هاما في إقحام سلاح النفط في المعركة، وجعل وقف حظره مربوط بانسحاب "إسرائيل" الشامل من الأراضي المحتلة إثر حرب 1967، وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وربط رفع حظر تصدير النفط لأية دولة بالتزامها بتأييد القضية العربية العادلة"[4]، وقد أقر المؤتمرون إجراءات عملية من أجل تفعيل سلاح الحظر، كمنع إعادة تصديره من موانئ أخرى ووضع قائمة بأسماء الدول المعنية بالحظر، فضلا على ربط نسب خفض التصدير بإمكانيات كل دولة حيث لا يؤثر ذلك على دخلها الوطني[5].

وتنفيذا لقرارات قمة الجزائر قامت وزارة الصناعة والطاقة الجزائرية في منتصف جانفي1974 برفع الأسعار المعلنة للنفط الخام من 9,526 دولار إلى 16,216 دولار للبرميل الواحد، وذلك في إطار قرار رفع الأسعار الذي أقرته الدول المصدرة للنفط[6].

---

(1) اليوميات الفلسطينية، المجلد الثامن عشر، مصدر سابق، ص 590.

(2) «تخفيض البترول العربي بنسبة 25 %»، الأهرام، ع 31741، 1973/11/05، ص 01.

(3) أحمد الشقيري، فلسطين في عام 2000، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة الكترونية، 2005، ص49-51

(4) أحمد الشقيري، الطريق إلى مؤتمر جنيف، مصدر سابق، ص 284.

(5) اسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ...

(6)اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع عشر، من1974/01/01 إلى 1974/06/03، مركز الأبحاث م ت ف بيروت، أكتوبر 1978 رئيس التحرير عصام سخنيني ص61

كما وجه الرئيس بومدين في بداية فيفري 1974 طلباً إلى السكرتير العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم بعقد مؤتمر عالمي لبحث قضية الطاقة وذلك تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة، وقد لبت كثير من الدول دعوة بومدين، وفي مقابل ذلك دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر لبحث شؤون الطاقة في واشنطن[1].

وفي هذا رفضت الجزائر في مارس 1974 على لسان وزير الطاقة الجزائري بلعيد عبد السلام باعتباره الرئيس الحالي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط[2] حضور مؤتمر وزراء البترول العرب الذي كان مزمع انعقاده في القاهرة لبحث مسألة رفع الحظر عن الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم إلغاء المؤتمر بسبب تخلف الجزائر وسوريا وليبيا والعراق رغم حضور كل من وزراء الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة[3].

لكن في التاسع عشر من شهر مارس 1974، أصدرت الحكومات العربية قراراها برفع الحظر عن الولايات المتحدة دون أنْ تنسحب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلة ودون جدول زمني ولا تعهد موقع من "إسرائيل" ومكفول من أمريكا[2]. وإذا كانت الأمة العربية «قد فجعت بقرار وقف النار في المعركة العسكرية بعد أسبوعين من اندلاعها، فقد كانت فاجعتها أكبر وأكبر بوقف إطلاق النار في معركة النفط، فالمعركة العسكرية لا تخلو من أسرارها ومضاعفاتها، ولكن معركة النفط كانت واضحة المعالم، وكانت الأمة العربية تتابع تطوراتها يوما بعد يوم وتلمس نتائجها الباهرة»[4].

وقد عارض الرئيس بومدين رفع حظر النفط وعلى حسب تعبيره فإن الجزائر رغم أنها تضررت من الحظر إلا أنها كانت متمسكة به، لكن المعنيين بالأمر قالوا أنه لا بد من رفع الحظر لأن هذا "يخدم القضية"[5].

---

[1] اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع عشر، مصدر سابق، ص144

[2] تم قبول عضوية الجزائر في عضوية منظمة الدول المصدرة للبترول في جوان 1972 وذلك إثر انعقاد مجلس المنظمة في الكويت، وكذلك تم قبول كل من أمارة أبو ظبي والبحرين وقطر ضمن عضوية المنظمة. انظر: ملايم موسى، الرئيس المرفوعة الهامة: هواري بومدين، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2015، ص 71.

[3] اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع عشر، مصدر سابق، ص293.

[4] الشقيري، صفحات من القضية العربية، مصدر سابق، ص18-19

[5]الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، مصدر سابق، ص254.

وقد دعا بوتفليقة في ماي 1974 عقب قرار العرب رفع الحظر عن الولايات المتحدة الأمريكية، إلى رفع الحظر كذلك عن الدنمارك وهولندا بعد سبعة أشهر من الحظر بحجة أن تستفيد جميع الدول بلا استثناء من قرار رفع الحظر البترولي عن الولايات المتحدة الأمريكية، ودعا إلى إجراء حوار جدي مع أوروبا وتجاوز بعض التناقضات بين الطرفين[1].

وعلى الرغم من تراجع العرب عن قرارهم باستمرار الحظر إلا أن سلاح النفط حسب الرئيس بومدين قد أعاد للعرب قيمتهم ولأول مرة في العصر الحديث يشعر العالم المتقدم أن مصيره مرتبط بالعرب وأنه مضى زمن التبعية العربية للغرب اقتصاديا[2].

3/الدعم الشعبي:

لقد عاش الشعب الجزائري بجميع فئاته حرب أكتوبر وتضامن معها منذ يومها الأول، وفي هذا أعلن الاتحاد العام للعمال الجزائريين إثر جلسة طارئة عقدها يوم 08 أكتوبر عن تأييده لقرار مجلس الثورة، القاضي بوضع جميع إمكانيات البلاد تحت تصرف الجبهة العربية، ودعا الاتحاد جميع العمال إلى التبرع بيوم عمل لصالح صندوق دعم المجهود الحربي، فضلا على إقامة حملات التبرع بالدم، كما قرر إرسال وفد من الاتحاد إلى كل من سوريا ومصر لإبداء التضامن وتنسيق الجهود[3]، كذلك أصدر الأمين العام للعمال الجزائريين عبد القادر بن بفوص (والذي تزامن وجوده في موسكو مع بداية الحرب) رفقة نظيره السوفيتي بيانا مشتركا أعلنا من خلاله تضامنهما الأخوي مع الشعوب العربية ضد العدوان "الإسرائيلي"، وقد طالب البيان بالانسحاب الفوري للقوات "الإسرائيلية" من كافة الأراضي العربية المحتلة[4]، وقد لبى موظفو إدارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية نداء التبرع بأجرة يومي عمل بالنسبة للإطارات وبأجرة يوم واحد بالنسبة للعمال، كما خصصت

---

(1) اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع عشر، مصدر سابق، ص575.

(2) لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة (حوار مع بومدين سنوات 1965، 1966، 1974)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص 195.

(3) الشعب، ع 3080، 1973/10/20.

(4) سجل العالم العربي (وثائق-أحداث-آراء سياسية)، أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر 1973، مصدر سابق، ص 1711.

وزارة الشبيبة والرياضة مداخيل المقابلات الرياضية لصالح دعم المجهود الحربي، فضلا على تبرع عمال القطاع بأجرة يوم لصالح صندوق التضامن[1].

كما أشاد حزب جبهة التحرير الوطني بمواقف الجيش الجزائري على جبهات القتال، وأكد الحزب في نداء له استعداد المناضلين للدفاع عن الكرامة العربية، وتقديم ما تحتاجه المعركة من تضحيات[2]. ومن جهة أخرى وجه الحزب نداء إلى جموع الشعب الجزائري للمشاركة في حملة جماعية للتبرع بالدم للأخوة السوريين والمصريين[3].

وفي 17 أكتوبر وتحت شعار "دور المثقفين في المعركة" أقام المثقفون ورجال الفكر الجزائريون ندوة فكرية أعربوا فيها على إكبارهم لصمود رجال الفكر والثقافة والإعلام العرب في الحرب، كما أعلنوا عن مساندتهم لإخوانهم العرب على جبهات القتال وأنهم مجندون تجنيدا كاملا لخدمة الأهداف القومية[4].

---

[1] الشعب، ع 30"، 1973/10/21.

[2] المجاهد، 1973/10/13، ص 10.

[3] الأهرام، ع 31716، 1973/10/11، ص 03.

[4] الشعب، ع 3080، 1973/10/20.

ورغم أن الآمال التي كانت مرجوة من حرب 1973 لم تتحقق كلها، فقد أكد بومدين بعيدا عن التهوين والتهويل أن «حرب أكتوبر بداية عظيمة لعمل عربي تحرري قادر على الانتصار في النهاية، كشفت عن القدرات القتالية العظيمة للمقاتلين المصريين والسوريين خاصة، والمقاتلين العرب عامة، كما أثبتت أن "إسرائيل" ليست بالقوة التي لا تقهر»[1].

أما عن دور الجزائر في حرب 1973 فذكر الرئيس بومدين: «أن الشعب والحكومة والحزب في الجزائر قد أوفوا بواجبهم القومي في المعركة، ولا أريد أن أزيد أكثر فالمعركة معركتنا جميعا»[2]، وحسب الرئيس السادات[3] فلم «تصدر عن الرئيس بومدين كلمة واحدة، عن دوره التاريخي في حرب أكتوبر»[4].

---

[1] لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة (حوار مع بومدين سنوات 1965، 1966، 1974)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص 188.

[2] لطفي الخولي، مصدر سابق، ص 188.

[3] وقد هاجم السادات الجزائر وتنكر لجميع أقواله السابقة، وذلك على خلفية تشكيل جبهة الرفض المناهضة لسياسة السادات "الاستسلامية" ومما جاء في خطاب للسادات في 22 سبتمبر 1978 بالرباط: «ما يسمى بجبهة الرفض، ما هي جبهة الرفض فيما قبل أكتوبر وأثناء أكتوبر وبعد أكتوبر، والعراق مثلا، ليبيا والجزائر وسورية، كلهم جميعا لم يشتركوا في أي عمل عربي أو دعم عربي، لا للمعركة لا من قبلها ولا اثناءها ولا بعدها كلهم بحثوا عن شعارات كثيرة». انظر: «ندوة السادات الصحفية في الرباط»، الأهرام، ع 33525، 1978/09/23، ص 05.

[4] موسى صبري، مصدر سابق، ص 319.

الكتاب الثالث: الجزائر وازمتي الثورة الفلسطينية في الأردن ولبنان

الفصل السادس: الجزائر والصدام الأردني الفلسطيني (1970-1971)

أولا/الصدام العسكري بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني

ثانيا/موقف الجزائر من أحداث أيلول الأسود

ثالثا/ موقف الجزائر من أحداث جرش وعجلون وخروج المقاومة من الأردن

الفصل السابع: الجزائر وأزمة الثورة الفلسطينية في لبنان

أولا/ الجزائر وجذور الأزمة

ثانيا/الجزائر واشتعال الحرب الأهلية

ثالثا/الجزائر ومحاولات تدويل القضية

رابعا/موقف الجزائر من الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان وخروج المقاومة الفلسطينية

خامسا/ الجزائر وحرب المخيمات الفلسطينية

الفصل السادس: الجزائر والصدام الأردني الفلسطيني (1970–1971)

أولا/الصدام العسكري بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني

ثانيا/موقف الجزائر من أحداث أيلول الأسود

ثالثا/ موقف الجزائر من أحداث جرش وعجلون وخروج المقاومة من الأردن

الجزائر والصدام الأردني الفلسطيني (1970-1971)

لم يدم الحال كثيرا على المقاومة الفلسطينية بعد نكسة 1967 وإتيان "إسرائيل" على ما تبقى من أرض فلسطين، وابتلاعها للجولان وسيناء؛ وبعد أن خرجت المقاومة مهيصة الجانب منهكة القوى ضعيفة الأواصر، حتى دخلت في دوامة جديدة ولكن هذه المرة كانت الضربة بسلاح عربي وسواعد عربية، فكانت أثار ذلك أشد وأنكى على المقاومة من نكسة حزيران.

أولا/الصدام العسكري بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني

العلاقة بين الأردن وفلسطين علاقة خاصة، منذ القديم فقد تفاعل الأردنيون مع القضية الفلسطينية منذ ظهورها فأثروا فيها وتأثروا بها، وكانت السياسة الأردنية طيلة سنوات توجه بوصلتها حسب تطورات القضية الفلسطينية التي ارتبط مصيرها بمصير الشعب الأردني الذي تربطه به أواصر القربى ووحدة الدين واللغة وامتداد التاريخ والجغرافيا[1]

ويرتبط الوجود الفلسطيني في الأردن بعدة عوامل تاريخية وجغرافية، مما أهله ليكون من أكثر الدول العربية استيعابا للاجئين الفلسطينيين، وترتبط هذه العوامل إلى حد كبير بالجوار الجغرافي بين الأردن وفلسطين، فالحدود المشتركة بين البلدين يصل طولها إلى 560 كم، وتعد بذلك أطول حدود فلسطين البرية، فضلا على ما ترتب على توحيد الضفة الغربية في بداية الخمسينات مع الضفة الشرقية من علاقات متشعبة في كافة مجالات الحياة، وتبعا لعمليات التهجير الجماعي للفلسطينيين من طرف الصهاينة خاصة خلال عامي 1948 و1967 ازداد عدد الفلسطينيين في الأردن، وأضحت نسبتهم تفوق نسبة السكان الأصليين[(2)].

فقد استقبلت الضفة الشرقية عقب نكسة 1967 نحو 265 الف لاجئ معظمهم من لاجئي مخيمات الضفة الغربية عقب نكبة 1948[3]، مما اثقل الموارد الإدارية والمالية للحكومة الأردنية خاصة وانها فقد بخسارتها للضفة الغربية موردا اقتصاديا رئيسيا، والاهم من ذلك هو تغير الميزان الديمغرافي الأردني ـ الفلسطيني، كما عرفت العلاقات الثنائية نقلة نوعية نظرا الى رزوخ كامل التراب الفلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني والى قيام أكثرية

---

[1] محمد عماد رديف طالب، «دور الفلسطينيين في الحياة السياسية في الأردن»، مجلة كلية الإسلامية الجامعة، ع 14، 2011، العراق، ص 116.

[(2)] نبيل محمود السهلي، فلسطين ... أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004. ص60.

[3] لوري أ. براند، الفلسطينيون في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991، ص 168.

سكانية فلسطينية مطلقة في الضفة الشرقية[1]، وهذا ما سبب "وجع رأس" اردني مصدره تغير البنية الديمغرافية بعدما اصبح 60 بالمئة من سكان العاصمة الأردنية نفسها فلسطينيون[2].

أما عن علاقة ممثل الشعب الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية مع السلطات الأردنية، فقد شابها كثير من التوتر وتبادل التهم منذ تأسيس منظمة التحرير ووصول أحمد الشقيري كأول رئيس لها فالنظام الأردني يعد الضفة الغربية جزءا من المملكة الهاشمية، والتحدث عن ضفة غربية مستقلة عن الضفة الشرقية يعد مساسا بوحدة بالسيادة الأردنية ووحدة أراضيه، في مقابل ذلك يرى الشقيري أن الفلسطينيين لهم كيانهم الخاص بهم وكانت الجزائر تقف في ذلك إلى صف الشقيري.

ولقد انعكس قيام منظمة التحرير سلبا على العلاقات الأردنية الفلسطينية فقد استطاعت المنظمة ان تصبح في مدة يسيرة ملاذا للفلسطينيين وأملا لهم في تحرير أرضهم، وقد ازدادت مطالب الفلسطينيين في الأردن بعد قيام المنظمة، بشأن التجنيد والتدريب والتسليح والتنظيم، وقد أثارت مطالب الفلسطينيين قلق السلطات الأردنية، مما دفعها إلى التضيق على عمل المنظمة وشن حملة من الاعتقالات مست الكثير من الفلسطينيين ((3)).

وعقب نكسة حزيران 1967 واستقالة الشقيري، وتقدم فتح برئاسة عرفات لتسلم قيادة المنظمة، دخلت المنظمة مرحلة جديدة من تاريخها، حيث انفكت المنظمة من قيود الأنظمة العربية، وأضحت أكثر ثورية، خاصة وأن المنظمة في فترة الشقيري ارتبط اسمها كثيرا بالنظام المصري وجمال عبد الناصر بالخصوص.

وقد انعكس ذلك الصراع الذي عرفته المنطقة العربية بين الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية بظلاله على المنظمة وعلاقتها بالنظام الأردني، بالإضافة إلى ذلك فان المنظمة

---

(1) يزيد صايغ، الأردن والفلسطينيون: دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1986، ص 51.

(2) نبيل حيدري، «الأردن ومعضلته الفلسطينية»، ع 186، سبتمبر 1988، ص 08.

(3) خيرية قاسمية، أحمد الشقيري، زعيما فلسطينيا ورائدا عربيا، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة الكترونية، 2005، ص ص465–470.

رفضت الاعتراف بإسرائيل من خلال رفضها لقرار التقسيم ولقرار 242 من أجل تسوية "سلمية" للصراع العربي الصهيوني، ورأت المنظمة بقيادة ياسر عرفات في العمل الثوري الحل الوحيد في مواجهة الاحتلال الصهيوني.

جاءت نكسة 1967 لتلهب مشاعر الفلسطينيين الذين احسوا بأن هذه الهزيمة مماثلة لنكبة 1948، إذ ان دورهم في مقاومة الاحتلال الصهيوني لباقي الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع كان هامشيا، وعليه حملت الأنظمة العربية المسؤولية عن هذه النكسة، واتجهت بعد ان نفضت يديها من هذه الأنظمة نحو التعويل على نفسها في إيجاد دور لها في عملية المقاومة، وفي ظل هذه الاتجاه الجديد بدأت التنظيمات الفلسطينية وخصوصا فتح تنمو وتتسع، وأخذت تتركز في الأغوار والجبال الأردنية، واتخذت لها مقرات ومراكز لانطلاق مقاتليها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة[1].

مثل الأردن الحاضنة الرئيسية للنشاط الفدائي الفلسطيني وذلك بحكم الجوار وارتباط الضفة الغربية به، وبعد نكسة 1967 ازداد نشاط المقاومة الفلسطينية والتي اتخذت من الأرض الأردنية منطلقا لعملياتها[(2)]، فقد خلقت هذه الهزيمة الساحقة التي لحقت بالعرب الظروف المناسبة للتطور السريع للمقاومة ونشاطاتها من خلال التحولات السياسية والمعنوية والعسكرية، وكانت المقاومة تتقدم قبل منتصف 1967 بخطى وئيدة بطيئة وبمعيار كسب التأييد والمنخرطين من فلسطينيي المنفى[3]

وبوقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الصهيوني، وتصاعد العمل الفدائي، اصبح الاحتكاك بين السلطات الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية أمرا واردا بسبب تراكم الوجود الفلسطيني المسلح، واضحت السلطات في عمان تتوجس خيفة من ازدواج السلطة

---

[1] عبد الحميد السائح، فلسطين: لا صلاة تحت الحراب (مذكرات الشيخ عبد الحميد السائح)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 2، 2001، ص 98.

[2] يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002، ص272.

[3] يزيد صايغ، الأردن والفلسطينيون، مرجع سابق، ص 51.

في الأردن، بعد ان قويت شوكة الفصائل الفلسطينية ومن ثم منظمة التحرير الفلسطينية، كما ان تصاعد نغمة منظمة التحرير الفلسطينية حول كونها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، اعتبر تحديا للسياسة الأردنية التي ترى في وحدة الضفتين تحت حكم المملكة الهاشمية[1].

ونتيجة للعمل العسكري للمنظمات الفدائية والذي يتم دون تنسيق مسبق مع الجيش الأردني، فقد تكررت الهجمات "الإسرائيلية" على الأردن مما أدى إلى صدامات عسكرية متكررة بين الجيش الأردني و"الإسرائيلي" على طول نهر الأردن، فقد وقع ما يزيد عن 44 اشتباكا بالمدفعية والقصف الجوي والدبابات والأسلحة المختلفة منذ 1967 إلى 1968[2].

وقد ازداد التوتر والاضطراب بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية من جهة وبين القوات "الإسرائيلية" من جهة أخرى في مطلع 1968، ففي مارس وقعت معركة الكرامة التي كان لها صدى كبيرا ودورا مؤثرا على الظروف السائدة في المنطقة، وتعود أسباب المعركة إلى شعور سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بخطر تنامي قوة الفدائيين عليها، واعتقد وزير الدفاع الصهيوني موشي دايان أن الفرصة سانحة للقضاء عليهم وأن تصفيتهم مسألة سهلة، خاصة وأن الانتشاء بنصر 1967 لم يمض عليه سوى تسعة اشهر، ولذلك أخذ يعد العدة لمعركة اعتقد ان النصر فيها يقيني.

شنت القوات الصهيونية صبيحة 21 مارس 1968 هجوما واسعا على منطقة الغور الأردنية، وكانت بلدة الكرامة مركز الهجوم، وقد اشترك الجيش الأردني بفرقة مشاة وكتيبة دبابات مع أسلحة الإسناد الأخرى، كما كانت للفدائيين قوات متعددة أعدتها وهيأتها سلفا استعدادا لهذا اليوم المشهود الذي كان فيه النصر حليف المقاومة الفلسطينية والجيش

---

[1] محمد خالد الأزهري، «العلاقات الأردنية الفلسطينية»، ع 193، أفريل 1989، ص 50.

[2] باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون(1976–1983)، ترجمة إلهام بشارة الخوري، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، 1991، ص183.

الاردني[1]، حيث بلغت خسائر العدو الصهيوني 1200 بين قتيل وجريح وتدمير 120 دبابة ومصفحة ونصف مزنجرة عدا السيارات العادية، أما الجانب الفلسطيني فقد استشهد من مقاتلي فتح 25 شهيد حيث جرى لهم احتفال شعبي كبير اشترك فيه عشرات الألاف من المواطنين أثناء تشييع جنازتهم في العاصمة الأردنية[2]

ودعت مجلة المجاهد عشية هذا العدوان "الإسرائيلي" على الأردن المنظمات الفلسطينية إلى التوحد في مجابهة العدو الصهيوني والخروج من شعارات التحرر التي رفعتها منظمة التحرير إلى الميدان بعد أن ظلت حبيسة المكاتب والمؤتمرات، وأضافت المجلة أن الكفاح المسلح أضحى المعبر الحقيقي عن تطلعات الجماهير وآمالهم، وأعادت القضية الفلسطينية إلى خطها الأصيل الذي كان ينبغي سلوكه منذ عشرين عاما [3].

وقد أرسل الرئيس بومدين رسالة إلى الملك الأردني عبر فيها عن إعجابه للصمود الرائع الذي أبدته المقاومة الفلسطينية ورجال الجيش الأردني في تصديها للعدوان الصهيوني، واعتبر بومدين أن صنيع المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني جاء مصداقا لرؤية الجزائر في إمكانية تحقيق النصر على العدو الصهيوني مهما تلقى من أسباب المنعة والقوة[(4)]، ومن جهة أخرى دعا الرئيس الجزائري نظيره الأردني إلى تشجيع المقاومة الفلسطينية وتقويتها، وأضاف: «إننا لا نود أن نكون عقبة في طريق البلدان التي تهتم أكثر من غيرها بتجربة العمل السياسي، التي أظهرت الأيام أنه سيكون عديم الجدوى ما دام دون دعم من طاقة عسكرية تستطيع أن تحقق الغلبة، وهي طاقة في مقدورنا»[5].

---

[1] عبد الحميد السائح، مصدر سابق، ص 99.

[2] نجيب الأحمد، فلسطين تاريخا ونضالا، دار الجليل للنشر، عمان، ط 2، 2004،ص 697.

[3] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971. ص233-234

[4] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968، وثيقة رقم 278، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1970، ص 317.

[5] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مصدر سابق، ص 234.

بينت معركة الكرامة عمق التلاحم بين الجيش الأردني والفدائيين، كما بينت قدرة الصمود في المعركة وإلحاق الهزيمة بالعدو مهما تباين فرق القوة بين الطرفين، إلا أن النظام الأردني لم يكن راضيا عن التقدم الكبير لقوى المقاومة الفلسطينية في الأردن[1]، فعمان لا ترى في المنظمات الفلسطينية رغم ما حققته من إنجازات عقب نكسة حزيران 1967 سوى مجموعة من الزعامات والأحزاب والتنظيمات لا اكثر، فيما ترى الجزائر وبعض الأنظمة العربية ان الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح تدافع عن كيان ووطن وأمة لها تاريخ[2].

مثلت معركة الكرامة نصرا سياسيا في أنظار العرب بعد مدة يسيرة من الخسارة المدوية في منتصف 1967، وفي عملية استعراضية قام الجيش الأردني بوضع الدبابات "الإسرائيلية" وآلياته المدمرة في معرض مفتوح في العاصمة عمان، واضحى يوم 21 مارس يوما فاصلا في تاريخ فلسطين ومنعطفا للصمود والنصر[3].

وقد دشنت المعركة نقطة تحول في مسيرة الحركة الفدائية الفلسطينية وفي طبيعة العلاقات الفلسطينية الأردنية فمن جهة اكتسب الفدائيون شعبية جماهيرية واسعة، مما اكسبهم عناصر ومناضلين جدد، ومن جهة أخرى فقد غيبت هذه الشعبية الدور الرئيسي الذي لعبه الجيش الأردني في المعركة، الأمر الذي أغاظ الجنود والضباط الأردنيين نتيجة "اختطاف" المقاومة الفلسطينية للرصيد الإعلامي والسياسي، في الوقت الذي أعادت معركة الكرامة للجيش الأردني الثقة في نفسه كقوة مقاتلة وكشريك مهم في الصراع ضد الكيان الصهيوني[4].

---

[1] سميح حمودة، «يحي حمودة ومنظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة الانتقالية 24 ديسمبر 1967-01 فيفري1969»، مجلة الشؤون الفلسطينية، ع253-254، 2013، ص70.

[2] **Carré Olivier**, «**Évolution de la pensée politique arabe au Proche-Orient depuis juin 1967**», **Revue française de science politique**, 23e **année**, n°5, 1973. p 1046.

[3] نجيب الأحمد، مصدر سابق، ص 697.

[4] يزيد صايغ، الأردن والفلسطينيون، مرجع سابق، ص 53-54.

وعلى إثر الدعوة التي وجهها الملك حسين لعقد مؤتمر قمة عربي بعد الاعتداء "الإسرائيلي" على الأردن، ردت الجزائر بأن موقفها بالنسبة إلى مؤتمرات القمة لم يتبدل، وأعلن الرئيس بومدين أنه بالنسبة لمؤتمرات القمة العربية فإنها تستطيع إيجاد حلول لمشكلات ثانوية، أما بالنسبة للهدف الأساسي وهو تحرير الأراضي المحتلة فإن المبادرة يجب أن تتم من طرف الفلسطينيين أولا [1].

ولكن الرئيس الجزائري عاد عن قراره بمقاطعة القمة العربية التي دعا لها الملك حسين، وقد أكد له مشاركة الجزائر إثر اللقاء الذي جمعهما في 27 أفريل 1968، وذلك على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول عدم فائدة مؤتمرات القمة؛ على أن يكون تمثيل الجزائر في مؤتمر الرباط في نفس مستوى مؤتمر الخرطوم أي مستوى وزير الخارجية دون حضور الرئيس شخصيا[2].

ومن جهة أخرى ومع نمو قوة المنظمات، برزت ظاهرة جديدة كان الأردن مسرحا لها، حيث خرج الفدائيون من الملاجئ مكانهم الطبيعي إلى شوارع المدن وتغلغلوا في الأزقة بالزيّ العسكري والسلاح، وكثرت الشكاوى المرفوعة ضد تجاوزات المنظمات، هذه الأخيرة التي زادت في رفع الشعارات المعادية لنظام الأردن.

وقد أثار النمو السريع والكبير لحركة المقاومة الفلسطينية وتعزيز قوتها ومكانتها داخل شرائح المجتمع في الأردن إلى قلق العرش الهاشمي وزاد من مخاوف شرائح من المؤسسة السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية الحاكمة، وقد ضاعفت العمليات العسكرية الفدائية داخل فلسطين المحتلة متاعب عمان الداخلية، خصوصا وان الكيان الصهيوني باشر بتنفيذ سياسة انتقامية ضد المراكز الاقتصادية والعمرانية داخل التراب الأردني[3].

---

[1] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مصدر سابق، ص 234.

[2] المصدر نفسه، ص8.

[3] يزيد صايغ، الاردن والفلسطينيون، مرجع سابق، ص ص 54-55.

وقد ازداد نفوذ الفصائل الفلسطينية في الأردن بحلول عام 1970 وبدا واضحا أن المنظمات الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح أصبحت تمثل دولة داخل دولة ، إذ أضحت الحركة تمتلك مؤسسات تعليمية واجتماعية وقوات فدائية ضخمة وإدارات مدنية، وكانت تدير شؤون المخيمات في شريط حدودي طويل مواجه لـ"إسرائيل" وفي الحدود الشمالية وفي العاصمة، فضلا لما تتمتع به من إعجاب وتأييد في أوساط الفلسطينيين وقد لاقت حتى اعجاب وتعاطف كثير من الضباط الفلسطينيين والاردنيين في مختلف وحدات الجيش الأردني[1].

أقلق تنامي المقاومة النظام الهاشمي، وأضحت تحركاتهم غير مرغوب فيها وحسب الملك الأردني فقد ازداد عدد الفدائيين شهرا بعد شهر في الأردن ولا سيما في المدن وأصبحت العاصمة الأردنية نفسها معقلا لهم، حيث كانوا يتجولون في شوارع العاصمة وأسلحتهم في أيديهم يتحدون السكان وأفراد الجيش الاردني[2].

لم يبق هاجس تنامي القوة الفدائية الفلسطينية وسط الحلقات الضيقة بل طفى التوتر الأردني الفلسطيني الى السطح، حيث حدثت صدامات بين بعض فصائل المقاومة وبين الجيش الأردني ففي عمان وقعت اشتباكات بين المنظمات والقوات الأردنية في 10 فيفري 1970 ثم تجددت مرة أخرى بشكل أوسع في العاصمة عمان والزرقاء في 07 جوان 1970[3]، وقد وصف الملك حسين هذه الأحداث بالفتنة التي لا يستفيد منها الا أعداء الأمة وتستهدف هذه "القلعة الصامدة" من الداخل[4].

---

[1] كتب عربية، القضية الفلسطينية–رؤية ثورية، مركز الدراسات الاشتراكية، د ت، ص77.

[2] الحسين بن طلال، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ترجمة غازي غزيل، نسخة الكترونية، د ت، ص154.

[3] نجيب الأحمد، مصدر سابق، 703

[4] سعد الدين إبراهيم وأخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، تحرير: برهان الدجاني، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1974، ص 137.

وفي حقيقة الأمر فان عدم ترحيب الملك حسين بالسماح للمنظمات الفلسطينية بالعمل بحرية فوق الأراضي الأردنية أو الانطلاق منها كان أساس هذه الصدامات [1].

لعبت الشعارات دورا كبيرا في تأجيج الخلاف وإيساع الهوة بين الطرفين، حيث أضحت الساحة الأردنية تعج بالشعارات الموجهة خصوصا ضد الملك الأردني نفسه وضد نظام الحكم بصفة عامة، فقد كانت الجبهة الشعبية الديمقراطية تجاهر بان تحرير فلسطين يتم عن طريق إزالة الحكام "الرجعيين" العرب ملوكا وأمراء وكانت الجبهة قد ملات الساحات العامة والمحلات بشعار "السلطة كل السلطة للمقاومة"[2] وطالما طالب جورج حبش الإطاحة بالنظام الملكي في الأردن، والذي يشار إليه في بيانات الجبهة مرة بـ "النظام العميل" ومرة أخرى بـ "النظام المأجور" ويرى حبش ان الكيان الصهيوني ليس العدو الوحيد للمقاومة ، بل كل دولة تقدم دعما عسكريا أو ماليا أو سياسيا للصهاينة[3]، وحسب الملك حسين فان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين طالبت بإسقاط النظام الأردني ورفعت شعار "قبل تحرير تل أبيب يجب تحرير عمان"[4]

وجاءت موافقة عبد الناصر والملك حسين على مبادرة روجرز في 23 جويلية 1970، لتزيد الأمور احتقانا وعلى اثر ذلك التأم شمل المجلس الوطني الفلسطيني في دورة استثنائية بمخيم الوحدات في العاصمة الأردنية أواخر شهر أوت واصدر بيانا افصح فيه عن رفضه للقرار 242 ومعارضته لمبادرة روجرز [5]، كما نظمت منظمة التحرير مظاهرات صاخبة في عمان وكافة المدن الأردنية ضد مشروع وزير الخارجية الأمريكي رافعة شعارات معادية للموافقين عليه[6].

---

(1) أكرم نور الدين الساطع، تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين، (أحداث–أعلام–وثائق)، دار النفائس، بيروت، 2008، ص266.

(2) نجيب الأحمد، مصدر سابق، ص 703.

(3) ديفيد جيلمور، المطرودون محنة فلسطين، ترجمة شاكر إبراهيم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص176.

(4) حسين بن طلال، مصدر سابق، ص173.

(5) عصام الدين فرج، مرجع سابق، ص 192.

(6) نجيب الأحمد، مصدر سابق، ص 703.

وفي هذا الجو المحتقن وفي نهاية شهر أوت وقعت بعض حوادث اطلاق نار بين عناصر من منظمات المقاومة الفلسطينية وأفراد قوات الأمن الأردنية، مما أوعز الحكومة العراقية الى التهديد باحتمال تدخل بعض أفراد القوات العراقية لصالح الفدائيين الفلسطينيين[1]، وقد انتهت المعارك والاشتباكات بين الفصائل الفلسطينية والجيش الأردني والتي أضحت شبه يومية بان أرهقت الراي العام الذي بدأ حسب أبو إياد يبدي تبرمه من الفدائيين الذين بات يعتبرهم مسؤولين عن الصدامات.

ازداد الشعور بالتوتر بعد أن أذيع نبأ محاولة اغتيال الملك وأذيع تعليق من إذاعة الثورة يفند هذا الادعاء، ومع هذا مر يوم 31 أوت و01 سبتمبر دون ان يحدث هذا النبأ او تكذيبه أي ردات فعل تذكر[2]

وفي مناخ الازمة هذا وفي تحد جديد للملك الأردني عمدت الجبهة الشعبية في 06 سبتمبر الى اختطاف أربع طائرات[3]، حيث تم نقل طائرة "بان أمريكان" إلى مطار القاهرة، بينما تم نقل طائرة أخرى إلى مطار قديم في مدينة المفرق الأردنية، وقد عللت الجبهة أعمالها هذه بأنها ضربة لابد منها وانها موجهة في الأساس إلى مؤامرات التسوية، والى وقف إطلاق النار ضد العدو "الإسرائيلي" وفتحه ضد المقاومة الفلسطينية[4].

وعلى اثر هذه التطورات قام الملك حسين في 16 سبتمبر بإقالة حكومة الرفاعي وتأليف حكومة حرب كان كامل أعضائها من العسكريين برئاسة الفريق محمد داود الفلسطيني الأصل، وأعيد تعيين كل من الفريق حابس المجالي وزيد ابن شاكر (والمعروف عنهما حقدهما على المقاومة)، ليصبح الجمالي قائدا اعلى للقوات المسلحة، وابن شاكر نائبا

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص ص 138–139.

(2) محجوب عمر، «أيلول في جنوب الاردن»، شؤون فلسطينية، ع 71، اكتوبر 1977، ص 129.

(3) صلاح خلف (أبو إياد) ، فلسطيني بلا هوية ، دار الجيل ، عمان ، ط2 ، 1996، ص122.

(4) أكرم الساطع، مصدر سابق، ص327.

لرئيس الأركان العامة للعمليات وأعلنت الحكومة الجديدة فورا العمل بالقانون العرفي وأمرت الفصائل الفلسطينية في المدن وفي المخيمات داخل المملكة بتسليم أسلحتها دون تأخير [1]

وعلى اثر هذه الإجراءات اجتمعت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة طارئة وأعلنت عرفات القائد الأعلى لجميع القوات الفلسطينية، وعبد الرزاق اليحيى قائد جيش التحرير الفلسطيني رئيس الأركان العامة، ومن اجل إجبار الحكومة العسكرية على الاستقالة دعت اللجنة المركزية إلى الإضراب العام يوم 17 سبتمبر، ووزعت فتح وجيش التحرير الفلسطيني الأسلحة والذخائر الإضافية على بعض التنظيمات الصغيرة[2].

بادرت القوات الأردنية بكامل قواتها وأسلحتها البرية والجوية الخفيفة والثقيلة والمدفعية والمدرعات والدبابات والمصفحات وبدون سابق انذار يوم 16 سبتمبر بهجوم مركز مكثف على قواعد الفدائيين في عمان وفي الزرقاء وفي اربد وغيرها من أماكن تواجد الفلسطينيين، وقد اسفر الهجوم الأردني المخطط له بدقة وفي ظل غياب خطة فلسطينية مقابلة إلى تدمير قيادة جيش التحرير الفلسطيني في عمان وقيادة الكفاح الفلسطيني المسلح وأحرقت مكتب اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية[3].

وفي هذه الظروف وصلت اللجنة العربية برئاسة جعفر النميري إلى عمان وحصلت على موافقة الطرفين على وقف اطلاق النار، التي تم خرقه مما اضطر النميري للعودة الى العاصمة الأردنية في 22 سبتمبر حيث اجتمع مع الملك حسين وياسر عرفات ليتوصل إلى قرار آخر يقضي بوقف اطلاق النار وتأليف لجان برئاسة ضباط تشرف على تنفيذ وقف القتال وتم توقيع الاتفاق يوم 24 سبتمبر، وبعد مفاوضات مضنية تم في 28 من نفس الشهر توقيع اتفاقية بين المقاومة الفلسطينية والسلطات الأردنية عرفت باتفاقية القاهرة والتي

---

[1] حسين بن طلال، مصدر سابق، ص188.

[2] يزيد صايغ، الكفاح المسلح، مرجع سابق، ص ص 386-387.

[3] نجيب الاحمد، مصدر سابق، ص 705.

نصت على إنهاء كافة العمليات العسكرية بين القوات الأردنية وقوات المقاومة الفلسطينية فورا مع إنهاء كافة التحركات العسكرية، وإيقاف الحملات الإعلامية التي تتنافى مع أغراض هذا الاتفاق، بالإضافة الى سحب القوات المسلحة الأردنية من العاصمة عمان وعودتها الى قواعدها مع سحب جميع القوات الفدائية من عمان وتمركزها في أماكن تلائم العمل الفدائي، كذلك تم الاتفاق على اطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين دون مماطلة، فضلا على تشكيل لجنة عليا لمتابعة هذه الاتفاقية الأساسية مع ما قد ينبثق عنها من اتفاقيات فرعية[1]

شن الجيش الاردني هجومه الشامل على معاقل الفدائيين في انحاء المملكة الاردنية، وقد اتخذ الملك حسين قرار استخدام القوة ضد الفصائل الفلسطينية رضوخا لضغوطات شديدة من أفراد أسرته ووجهاء المجموعة الشرق اردنية، وبعد انتشار الاستياء وجو التمرد بين صفوف الجيش الاردني، وقد نجح الجيش خلال عشرة الايام من القتال الضاري بين الأخوة "الأعداء" من استعادة السيطرة على أجزاء كبيرة من مدن وريف المملكة، مع احتفاظ المقاومة بغالبية مخيمات اللاجئين وبوسط أهم مدينتين أردنيتين هما عمان والأردن[2].

لقد كانت ضريبة هذه الحرب ثقيلة، إذ كلف الصراع ما بين ثلاثة ألاف وخمسة ألاف قتيل، حيث تكبد الجيش الأردني اكثر من 600 قتيل و1500 جريح فضلا الى 5000-7000 جندي انضموا الى منظمة التحرير الفلسطينية، أما الخسائر في الجانب العسكري الفلسطيني فكانت 910-960 قتيلا، منهم اكثر من 400 من حركة فتح، و80-90 من قوات الصاعقة، وحوالي 200 من جيش التحرير الفلسطيني، و70-80 من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين و30-45 لكل من الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين وقوات التحرير الشعبية، أما باقي القتلى والبالغ عددهم ما بين 1500 و3500 فكانوا من المدنيين، فضلا على الخسائر المادية والعمرانية خصوصا في مخيمات اللاجئين[3].

---

[1] نجيب الاحمد، مصدر سابق، ص ص 706-707.

[2] يزيد صايغ، الاردن والفلسطينيون، مرجع سابق، ص ص 56-57.

[3] يزيد صايغ، الكفاح المسلح، مرجع سابق، ص ص 395-396.

كما اطلق الجيش ما بين 16000 و20000 من الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم خلال حملات الاعتقال الجماعية التي تمت أثناء المعركة، كما ذكرت منظمة التحرير الفلسطينية ان الجيش الملكي فقد نحو 100 دبابة وإسقاط طائرة مقاتلة فضلا على إعطاب وحرق مركبات ومعدات أخرى، من جهة أخرى قدرت المنظمة خسائرها في المعدات بـ 12 مليون دينار، أما خسائر الاقتصاد الوطني الأردني المباشرة فقدرت بـ 25 مليون، بينما كلف وقف المعونات الليبية والكويتية الحكومة الأردنية 29 مليون جنيه[1]

ولم يكتف الجيش الأردني عند هذا الحد بل واصل الجيش خلال الأشهر العشرة التي تلت انتهاء صدام أيلول الأسود تطبيق استراتيجية "الهجوم التدريجي" والتي تمكنت الحكومة من خلالها السيطرة على بقية المدن والقرى الأردنية بما فيها آخر جيب للفلسطينيين الذي يصل بين جبال عجلون وجنوب وادي الأردن، وقد خاض الجيش الأردني آخر معاركه للسيطرة على هذا المعقل في جويلية 1971، مما أدى إلى قتل أو أسر نصف عدد الفدائيين المتبقين في الأراضي الأردنية والبالغين حوالي ثلاثة الاف، فيما انسحب النصف الأخر والتحق بمراكز حركة المقاومة في كل من لبنان وسورية، وبهذه العملية العسكرية انتهت حقبة تاريخية شهدت نمو الظاهرة الفلسطينية المسلحة في الأردن في أعقاب نكسة حزيران[2]

[1] يزيد صايغ، الكفاح المسلح، مرجع سابق، ص ص 395-396.

[2] يزيد صايغ، الاردن والفلسطينيون، مرجع سابق، ص ص 56-57.

ثانيا/موقف الجزائر من أحداث أيلول الأسود:

لم تكن العلاقة بين الجزائر والنظام الملكي في الأردن خلال العقدين السادس والسابع من القرن العشرين وطيدة سواء في عهد الرئيس أحمد بن بلة أو في فترة الرئيس بومدين، فعقب الإطاحة ببن بلة أرسل الرئيس الجزائري هواري بومدين كل من أحمد طالب الإبراهيمي وقايد أحمد خلال أوت سبتمبر 1965 في جولة لبعض قادة العالم العربي الإسلامي، فتم استقبال الوفد الجزائري خلال شهر أوت في الأردن من طرف الملك حسين ورئيس وزرائه وصفي التل، وقد واجه الإبراهيمي خلال الندوة الصحفية التي عقدها في الأردن هجوم الصحفيين على النظام الجزائري بقسوة[1].

لم تكن العلاقات الأردنية الجزائرية وطيدة بل على العكس من ذلك فقد تخلل هده الفترة تبادل للتهم بين البلدين ومما زاد العلاقات توترا وقوف الجزائر مع المقاومة الشعبية بقيادة ياسر عرفات على حساب العلاقات الرسمية الجزائرية الأردنية رغم كل ما كانت تحمله الجزائر للأردن من امتنان على سبق فضلها في دعم الثورة الجزائرية[2]، ورغم التعاون المتبادل في بعض القطاعات الحكومية فقد أبرمت وزارة التربية والتعليم الأردنية عدة اتفاقيات مع نظيرتها الجزائرية من أجل تنمية العلاقات الثقافية والتربوية والعلمية والفنية بين البلدين وقد سعت الوزارتان في مشروع يهدف إلى تقارب المناهج التعليمية وتوحيد المصطلحات في مختلف الميادين بين النظامين التعليميين[3].

لم تنفك الجزائر تربط اسم النظام الملكي بلفظ الرجعية، وطالما كان الصدام وتبادل التهم بين نظام يعتقد نفسه الثورية مدفوعا بإرث الثورة التحريرية ونظام ملكي هاشمي يرى أنه سليل عائلة عربية أب عن جد، ويرى في نفسه أحق بالعروبة من كيان جديد ربما

---

[1] أحمد طال الإبراهيمي، مذكرات جزائري: هاجس البناء (1965-1978)، الجزء الثاني، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص293

وكانت الصحف الجزائرية قد شنت حملة شعواء على الأردن وكان نعت العميل مرادف لاسم الملك حسين انظر مثلا: مجلة الجيش، ع 151، أكتوبر 1976، ص 44.

[2] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين... وذكريات أخرى، موفم للنشر، ط 6، الجزائر، 2011، ص434

[3] دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، تحرير جبران شامية، موسوعة سياسية عربية، دار الأبحاث والنشر، بيروت، جويلية – أوت – سبتمبر 1970، ص 233.

يتصور أنه كان شيوعي، ورغم ذلك فإن فتيل الصدام بين الجزائر وبين النظام الهاشمي كان في الأساس القضية الفلسطينية، فالجزائر كانت قد ربطت مقياس علاقتها الدولية على أساس التعامل مع القضية الفلسطينية، وكان من الواضح أنه كلما تحسنت العلاقة بالفلسطينيين تحسنت علاقة الجزائر مع هذه الدول، وكانت العبارة المتواترة عن بومدين "نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة" هي معيار علاقات الجزائر الدولية[1].

وعلى إثر إقدام قوات الأمن الملكية الأردنية على اعتقال حسين عبد الكريم العلمي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في القدس ومداهمة مقر المنظمة بالعاصمة الفلسطينية في 05 جانفي 1970 بأمر من وزير الداخلية بحجة البحث عن الأسلحة والمتفجرات، هاجمت الصحف الجزائرية النظام الأردني بشدة واعتبرته عميلا للأمريكان ورفعت من لهجتها داعية إلى إسقاط النظام الملكي الرجعي في الأردن من أجل تحقيق استقلال فلسطين[2]، وقد أحيت الجزائر خلال هذه الفترة التي تشهد توترا في العلاقات الفلسطينية الأردنية الذكرى الخامسة لاندلاع الثورة التحريرية الفلسطينية بقيادة فتح، وقد أقيمت مهرجانات وتجمعات شعبية شملت جميع ربوع الوطن، وقد جدد إطارات حزب جبهة التحرير تأييدهم المطلق للكفاح المسلح كطريق صحيح من أجل التحرير ووقوفهم إلى جانب الثوار الفلسطينيين الذين يكتبون وجودهم وشرفهم بالدماء والأرواح[3].

وعلى إثر هذا التوتر في العلاقات الثنائية التي شهدتها الساحة الأردنية كلف الرئيس بومدين في شهر ماي 1970 (أي قبل أيام من انفجار الوضع في الأردن) وزير الثقافة الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي بمهمة قادته إلى كل من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر واليمن الجنوبي واليمن الشمالي ولبنان، كان الهدف من الزيارة التباحث مع قادة هذه الدول على أمل تحقيق إجماع حول أربع نقاط تخص كلها القضية الفلسطينية:

_ الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير الأراضي العربية من الصهاينة.

---

[1] محمد تامالت، العلاقات الجزائرية "الإسرائيلية"، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2001، ص 134

[2] المرجع نفسه، 135

[3] دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، تحرير جبران شامية، موسوعة سياسية عربية، دار الأبحاث والنشر، بيروت، جانفي 1970، ص 308.

_ رفض كل وصاية على المقاومة الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد والإيجابي للشعب الفلسطيني.

_ بحث السبل والوسائل الكفيلة بمضاعفة المساعدة للمقاومة الفلسطينية، والعمل على توحيد صفوف الفصائل الفلسطينية على كلمة واحدة.

_ السماح للمقاومة باتخاذ دول الطوق كقاعدة انطلاق وإيواء، في مقابل التزام الفلسطينيين باحترام سيادة هذه الدول. [1]

وقد تزامنت زيارة أحمد طالب الإبراهيمي مع جولة قايد أحمد في كل من مصر وسورية والعراق والسودان والأردن في الفترة الممتدة من 22 ماي إلى غاية 07 جوان 1970، وقد حظي قايد في الأردن باستقبال وبحفاوة كبيرين حيث أجرى مباحثات مع الملك الأردني والذي أكد له على أهمية الجبهة الأردنية في معركة المواجهة باعتبارها الدرع الذي يقف في مواجهة التحدي مباشرة والذي يجب على العرب التعاون والتنسيق معه لاستكمال أسباب النصر والتمكين، كما أجرى قايد أحمد (المسؤول عن حزب جبهة التحرير وعضو مجلس قيادة الثورة) مباحثات مع كل من رئيس الوزراء بهجت التلهوني ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية عبد المنعم الرفاعي ووزير الإعلام صلاح أبو زيد، كما زار الوفد الجزائري رفقة مساعد رئيس هيئة الأركان الأردني بعض المواقع العسكرية المتقدمة وقد اجتمع الوفد الجزائري إلى عدد كبير من كبار الضباط واستمع إلى شرح واف عن الوضع العسكري في تلك المواقع[2]، كما قابل قايد أحمد قادة المقاومة الفلسطينية في الأردن حيث طلب منهم توحيد صفوفهم كما ألح على الدول العربية تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية[3].

ومن جهة أخرى شارك قايد أحمد رفقة الوفد المرافق له حركة فتح احتفالاتها بتخريج دفعة جديدة من قوات الميليشيا الشعبية في عمان، وقد استعرضت القوات الفلسطينية أمام الوفد

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري ص295

[2] سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية، دار الأبحاث والنشر، بيروت، أفريل – ماي – جوان 1970، ص ص 984-986.

[3] الشعب، 1970/06/09.

الجزائري وفي حضور أبو عمار عروضا عسكرية كان أبرزها مشهد لدورية قتالية تهاجم أحد مواقع العدو، وقد دعا قايد أحمد في كلمة أمام آلاف المشاركين في الاحتفالات إلى المحافظة على نهجهم الثوري من جهة وإلى المحافظة على علاقاتهم العربية من جهة أخرى: « إن المطلوب هو وحدة كل الشعب... إن الكل يجب أن يتفق على برنامج واحد لان الهدف هو الاستقلال... لقد اختار الشعب الفلسطيني السلاح وبالسلاح سيحقق أهدافه ... إن الشعب الفلسطيني يجب أن تكون علاقاته طيبة مع الجميع كي ينال دعم وتأييد كل الشعوب وأن يتجنب الجدل والنقاشات التي هي في غير أوانها»[1]

رغم هذا التقارب الذي عرفته علاقة البلدين في هذه الفترة فقد جاء إعلان وزارة الداخلية الأردنية في 09 جوان عن تعرض الملك حسين لمحاولة اغتيال فاشلة، وتحميل السلطات الأردنية منظمة التحرير مسؤولية ذلك، ومهاجمة الجيش الأردني مخيمات اللاجئين الفلسطينيين[2] ورد بعض الفلسطينيين على ذلك باحتجاز ثلاثين رهينة بفندق الأردن أنتركونتينونتال، إلى عودة العلاقات الثنائية إلى سابق عهدها، وقد أرسل الرئيس بومدين على إثر ذلك وفد رفيع المستوى يضم وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة ووزير الحبوس بلقاسم نايت بلقاسم ومدير مكتب الدراسات الدولية برئاسة مجلس الثورة سليمان هوفمان إلى العاصمة الأردنية عمان من أجل لقاء الملك الأردني الحسين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات [3]، وقد اعتبر بوتفليقة في ندوة صحفية عقدها بعمان في 15 جوان 1970 على إثر هذه الزيارة أن مهمته هذه لا تعد أبدا تدخلا في شؤون الأردن الداخلية أو الشؤون الفلسطينية ولا يجب ان تفهم على هذا النحو، بل في واقعها تعتبر طرحا للانشغالات التي يشعر بها الجزائريون حقا وبالخصوص الرئيس بومدين تجاه تفاقم الأوضاع في الأردن[4]، وقد دعا بوتفليقة في نهاية زيارته الحكومة الأردنية وباقي الحكومات العربية إلى التضلع بالمسؤوليات الجسام التي تنتظرهم في مواجهة العدو الصهيوني من جهة ومن

---

[1] سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية، دار الأبحاث والنشر، بيروت، أفريل – ماي – جوان 1970، ص 1010.

[2] أحمد أبو جزر، مرجع سابق، ص 211.

[3] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 136

[4] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°262/AP, P01, «retour d'Ammane de m. Bouteflika», 18/06/1970.

جهة أخرى حث الفلسطينيين على توحيد صفوفهم وعدم الانشغال بقضايا الدول العربية التي تستقبلهم[1].

وعلى الرغم من التجاوزات التي كان يقدم عليها الجانب الفلسطيني في الأردن، فإن مجلس الثورة رأى أن التجاوزات الفلسطينية في الأردن كانت نتيجة حتمية لحصار العرب لهم ومحاولة الوقوف في وجه أعمالهم الفدائية في الأراضي المحتلة، وأن على العرب مساعدة الفلسطينيين على ضرب "إسرائيل" بدل ذلك ولو ألحق بأمن دول الطوق أضرارا وهذا هو معنى التضامن العربي حسب بومدين [2].

استطاعت البعثة الجزائرية إلى عمان أن تحقق تقاربا في وجهات النظر بين الطرفين الأردني والفلسطيني وذلك بفضل روح المسؤولية والتجاوب للمبادرة الجزائرية عند كلا الطرفين[3]، وقد كللت المساعي الجزائرية بالإضافة إلى الوساطة العراقية إلى عقد اجتماع بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في 13 جوان، والتوصل إلى اتفاق بحضور رئيسي الوفدين العراقي والجزائري صالح مهدي عماش وعبد العزيز بوتفليقة ينص على تشكيل لجنة أردنية فلسطينية مشتركة مهمتها نزع فتيل النزاع بين الجانبين الأردني والفلسطيني[4].

وقبيل عقد الاجتماع وفي إطار الوساطة العراقية الجزائرية وفي إطار المشاورات العراقية الجزائرية سلم السفير العراقي في الجزائر عبد الكريم كراسنة رسالة خطية من الرئيس العراقي أحمد حسن البكر، وقد تباحث السفير مع الرئيس الجزائري الذي استقبله في مقر وزارة الدفاع الوطني التطورات التي تعيشها المنطقة العربية، وقد أكد الرئيس بومدين للسفير العراقي أن

---

1) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°262/AP, P01, «retour d'Ammane de m. Bouteflika», Op.cit.

2) محمد تامالت، مرجع سابق، ص 136

3) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°262/AP, P01, «retour d'Ammane de m. Bouteflika», Op.cit.

4) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 45، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1973، ص ص102-103.

موقف ثورة الجزائر هو كموقف ثورة العراق وهو موقف كل المناضلين الثوريين إزاء قضايا الأمة العربية[1].

وحسب بوتفليقة فإن الأحداث التي كانت العاصمة عمان مسرحا لها، موجهة بالأساس ضد الثورة الفلسطينية ولا يمكن أن تكون إلا في مصلحة العدو الصهيوني وحلفائه الذين يستغلون حالة الانفلات والفوضى في الأردن ذريعة للتدخل، كما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بنفس الحجة في كمبوديا[2].

وفي إطار التهدئة تشكلت اللجنة الرباعية والتي تضم كل من مصر والجزائر وليبيا والسودان بعد انعقاد مؤتمر طرابلس يومي 20 و21 جوان 1970 إثر مشاركة الوفود العربية احتفالات ليبيا بجلاء القوات الأجنبية من أرضها من خلال تصفية القاعدة الأمريكية "هويلس"[3]، وقد مثل الجزائر في هذه الاحتفالات قايد أحمد والذي أوضح رؤية الجزائر فيما يخص الظروف التي تعيشها القضية الفلسطينية:

- ضرورة تحقيق الوحدة السياسية والعسكرية وهيكلة التنظيمات الفلسطينية.
- عدم تدخل الحكومات العربية والأجنبية في الشؤون الداخلية للفلسطينيين والتخلي عن سياسة إنشاء التنظيمات الهامشية.
- الدعم المادي والمالي للمقاومة التي تحارب في الميدان.
- إنشاء وخلق قيادة عسكرية موحدة.
- تأسيس دولة فلسطينية تضم اليهود والفلسطينيين دون الاحتكام إلى عرق أو دين.

---

[1] دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، جويلية – أوت – سبتمبر 1970، مصدر سابق، ص 182.

[2] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°262/AP, P01, «retour d'Ammane de m. Bouteflika», Op.cit.

[3] سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، تحرير: برهان الدجاني، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1974، ص116.

- إبراز الكيان الفلسطيني باعتباره الكفيل الوحيد الذي سيعالج قضايا فلسطين بصرف النظر عن الحكومات العربية[1].

وقد تساءل سفير فرنسا في ليبيا غاي جورغي في برقية إلى وزير الخارجية الفرنسي عن مدى تأثير هذه الصرامة الجزائرية في إثارة المشاعر العربية واصفا أفكار قايد أحمد بالمتحجرة[2].

انحصرت مهمة اللجنة الرباعية في تسوية الأزمة بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية بما يكفل سيادة الأردن ويضمن حركة الثورة الفلسطينية[3]،وقد انتقلت اللجنة إلى عمان أواخر جوان والتقت بممثلين عن الحكومة الأردنية وممثلين عن المقاومة، وقد اعتبر مقرر اللجنة الرباعية "قايد أحمد" أن اللجنة ليست لها أي ضمانات إلا مدى التزام الطرفين على أرض الميدان، ودعا الطرفين إلى عدم تكرار ما جرى من إراقة للدماء العربية لأن ذلك ستكون له عواقب وخيمة ليس على الفلسطينيين والأردنيين بمفردهم ولكن على الأمة العربية جمعاء [4].

وقد دعا الملك الأردني اللجنة العربية يوم 27 جوان 1970 للإدلاء برأيها والإعراب عن مشاعرها ووجوب التقاء الجميع عند نقطة يتوافق عليها تنهي الأزمة وقد استطاعت اللجنة بعد أسبوعين من التشاور أن تحقق اتفاقا تم توقيعه من طرف جميع الأطراف، وقد وقعه باسم الأردن رئيس الوزراء هاني الرفاعي ووقعه عن الفدائيين ولجنة الحكماء ياسر عرفات في 10 جويلية 1970 وتم الاتفاق على وجود لجنة مركزية للفدائيين فوق التراب الأردني لها حرية الحركة والمناورة والتنقل على أن يتخلى الفدائيون عن قواعدهم ومستودعات ذخائرهم داخل التجمعات السكانية فضلا على عدم حمل السلاح داخل المدن[5].

---

[1] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 621/AN, «de la position algérienne sur l'unité arabe et la résistance palestinienne», 25/06/1970.

[2] Ibid.

[3] أحمد أبو جزر، بلدان، مرجع سابق، ص 211.

[4] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 415، مصدر سابق، ص ص 525_526

[5] الحسين بن طلال، مصدر سابق، ص191

وعقب هذا الاتفاق أقرت الحكومة الجزائرية في 25 جويلية 1970 على مشروع إنشاء مصنع للأطراف الصناعية في عمان لصالح أبناء الشعب الفلسطيني، وحسب الهلال الأحمر الفلسطيني فإن السلطات الجزائرية رصدت مبلغا ماليا قيمته 120 ألف دينار من أجل شراء الآلات والتجهيزات الخاصة بهذا المصنع، كما تعهدت الحكومة الجزائرية بالإشراف على تسيير المصنع حتى يتم إنهاء الدورات التدريبية للفنيين الفلسطينيين والتي ستكون على عاتق الحكومة الجزائرية[1].

ورغم عضوية الجزائر في لجنة الوساطة التي من المفروض أن تكون حيادية وتسعى إلى دفع الجميع إلى التوافق إلا أن الأحداث التي تلت هذا الاتفاق جعلت الجزائر تعلن عن انحيازها التام للمقاومة وهذا ما جاء في بيان مجلس الوزراء إثر اجتماعه في 29 جويلية 1970 والذي أعلن عن وقوف الجزائر إلى جانب المقاومة الفلسطينية، كيفما تطور الوضع، وتعتبر أن أي مساس بالمقاومة الفلسطينية ستنجر عنه عواقب لا يحمد عقباها [2].

وبالإضافة إلى بيان مجلس الوزراء فقد أبرق قايد أحمد مسؤول حزب جبهة التحرير ومقرر اللجنة الرباعية برقية تأييد إلى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مؤكدا أن الجزائر تعلن عن وقوفها إلى جانب القضية الفلسطينية وأضاف أن الشعب الفلسطيني لن يكون وحده في وجه المؤامرات التي تعترض طريقه[3].

وراح رئيس وفد حزب جبهة التحرير الجزائرية جلول ملائكة في 28 أوت 1970 أثناء الجلسة الختامية للدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني إلى أبعد من ذلك بدعوته لإنشاء لجان لنصرة القضية الفلسطينية في كل دولة عربية، لأن هده اللجان حسب المندوب الجزائري ستكون عونا للثورة الفلسطينية في حال وقعت في صدام مع بعض الأنظمة العربية، وتكون سندا ماديا وبشريا ومعنويا للمقاومة من ناحية أخرى [4].

---

[1] دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، جويلية – أوت – سبتمبر 1970، مصدر سابق، ص 578.

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 467، مصدر سابق، ص 608.

[3] دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، جويلية – أوت – سبتمبر 1970، مصدر سابق، ص 576.

[4] الكتاب سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص212.

وقد أكد الرئيس بومدين قبيل أحداث أيلول الأسود بأيام معدودات وذلك في الأول من سبتمبر من أن الجزائر ستقف مع المقاومة الفلسطينية في كل حالاتها واعتبر أن ملاحقة الثوار الفلسطينيين ما هو إلا حماية لـ"إسرائيل" [1].

لم تمنع كل جهود الوساطة المبذولة حدوث الصدام الكبير الذي أدمى الساحة العربية وأفرح أعداءها، فكان تفجير الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المقر الرئيسي للبريد المركزي الأردني واختطاف الطائرات الثلاث، استدعى على اثرها الرئيس بومدين جلول ملائكة رئيس لجنة حركات التحرر والذي كان في العاصمة الأردنية عمان من أجل إجراء المشاورات وكان هذا الأخير قد أرسله بومدين في صيف 1970 إلى العاصمة الأردنية من أجل لقاء عرفات وأبي جهاد وأبي إياد، وذلك بعد مغادرة جميع عمال السفارة الجزائرية في عمان بما فيهم السفير ولم يبق من الجزائريين إلا القائم بأعمال السفارة سعد الدين نويرات [2].

كما رافع رئيس وفد الجزائر إلى الأمم المتحدة محمد يزيد في 09 سبتمبر 1970 عن اختطاف الطائرات من قبل الفدائيين الفلسطينيين، وقد أدلى ممثل الجزائر بتصريح في أعقاب صدور قرار من مجلس الأمن حول اختطاف الطائرات، قال فيه: «ليس لمجلس الأمن الحق في إملاء خط سير الوطنيين الفلسطينيين، وانه لا يمكن إيجاد حل للمشكلة ما دامت الأمم المتحدة لا تنظر بعين الاعتبار للعامل الفلسطيني في نزاع الشرق الأوسط، وأوضح أن الفدائيين يقصدون لفت أنظار العالم إلى قضيتهم» [3].

كما أشادت الصحف الجزائرية بعملية خطف الطائرات التي قام بها الفدائيون الفلسطينيون وأكدت بأن الفدائيين لو وجدوا النظرة الإنسانية الضرورية لموقفهم لدى الولايات المتحدة أو سويسرا أو غيرهما من الدول الغربية لما اضطروا إلى العمل بهذا الأسلوب [4]، وقد تحدثت جريدة الغارديان عن موقف فرنسا من خطف الطائرات، وأشارت إلى الصمت الذي تميز به

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 552، مصدر سابق، ص ص 706-707.

[2] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 137

[3] اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971، ص 204.

[4] الشعب، 1970/09/08.

موقف باريس، وقد أوعزت الغارديان ذلك إلى رغبة الحكومة الفرنسية الحفاظ على علاقاتها مع الدول العربية وخاصة الجزائر التي تؤيد الفدائيين تأييدا قويا حسب الغارديان[1].

حاولت الجزائر في بداية الأحداث التوسط وإنهاء الأزمة وفي هذا التقى السفير الجزائري سعد الدين نويرات وديع حداد زعيم الجناح المسلح للجبهة الشعبية وقد وعده هذا الأخير بعدم تفجير الطائرات المختطفة بناء على طلب الجزائر على أن يتم إدارة المفاوضات من طرف اللجنة الرباعية ممثلة في الجزائر والسودان وليبيا ومصر، ولكن وديع في النهاية لم يلتزم بما وعد به [2].

كما استدعى الملك الأردني ممثلين عن اللجنة الرباعية بغية اطلاعهم على "تجاوزات" الفلسطينيين وكان منهم القائم بأعمال السفارة الجزائرية في عمان هذا الأخير أشار على أبي جهاد قبول اقتراح الملك الأردني والقاضي بإخراج المعسكرات الفلسطينية إلى جبال جرش [3].

وأكدت الجزائر حسب تصريح أدلى به متحدث باسم الحكومة في 07 سبتمبر 1970 حول ما تواجهه المقاومة الفلسطينية من ظروف عصيبة في الأردن على مساندتها التامة وتأييدها المطلق، وتضامنها الأخوي والعملي وتعلن بأن الجزائر مستعدة لاتخاذ كافة التدابير الكفيلة بتعزيز المقاومة الفلسطينية كما أنها مستعدة أيضا لتنسيق نشاطها مع الشعوب والحكومات العربية من أجل تعزيز مساندة وتأييد الشعب الفلسطيني ومن أجل الحيلولة دون مس المصالح العليا للشعب الفلسطيني [4].

كما أعلنت الحكومة الجزائرية عن تأييدها لموقف الفدائيين الفلسطينيين وأضاف البيان «لا يمكن للمأساة الجديدة التي فرضت على إخواننا الفلسطينيين أن تقضي على نضال شعب يؤكد اليوم أكثر من أي وقت مضى تصميمه على استعادة حقوقه الشرعية وتحرير وطنه

---

[1] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، مصدر سابق، ص 316.

[2] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 138.

[3] المرجع نفسه.

[4] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 593، مصدر سابق 70 ص730.

مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، مصدر سابق، ص 309.

المغتصب، أيا كانت الصعوبات والعقبات وأيا كانت المصادر التي تغذي هذه الاضطرابات المتكررة في الأردن»[1].

كما استقبل الرئيس بومدين وفدا فلسطينيا برئاسة محمد يوسف النجار "أبو يوسف"، عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير حيث أبلغ الرئيس بومدين بالأوضاع الخطيرة التي تعيشها المقاومة الفلسطينية في الأردن[2] .

وعقب إقدام الجبهة الشعبية يوم 12 سبتمبر على تفجير الطائرات، ووقوع الصدام العسكري بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية هدد الرئيس بومدين بالتدخل العسكري اذا لم توقف السلطات الأردنية الهجوم على الفلسطينيين، كما نعت الرئيس الجزائري الملك الأردني بأقبح الأوصاف، وقد تم استدعاء السفير الأردني في الجزائر من طرف وزارة الخارجية لنفس الغرض، وقد أرسل الرئيس بومدين في 16 سبتمبر خطاب تأييد ومساندة إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، كما أبرق الرئيس بومدين إلى إبراهيم ماخوس (عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي العربي السوري ووزير الخارجية السابق) في نفس اليوم بأن الجزائر تؤيد التدخل السوري في الأردن بهدف إنقاذ المقاومة من مجازر النظام الهاشمي[3].

وفي 17 سبتمبر أبرق الرئيس هواري بومدين ببرقية أخرى إلى رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية أعرب فيها عن أسفه لما تتعرض له المقاومة الفلسطينية على يد أياد عربية وبسلاح عربي كان الأجدى أن يوجه صوب العدو الصهيوني، واعتبر أن ما يحاك للمقاومة الفلسطينية لا يعدو أن يكون مؤامرة دنيئة تستهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية وتبديد الطاقات العربية وأضاف أن الجزائر: «ستظل وفية لمبادئها ملتزمة بمواقفها تجاه الشعب الفلسطيني المناضل وثورته المظفرة، ...أن نؤكد لكم أن الجزائر حكومة وشعبا تقف بجانبكم وتساند ثورتكم وستبقى على العهد مهما كلفها ذلك»[4].

---

[1] دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، جويلية – أوت – سبتمبر 1970، مصدر سابق، ص 577.

[2] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، مصدر سابق، ص 318.

[3] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 138

[4] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 666، مصدر سابق، ص 774.

كما وجه الرئيس بومدين في نفس اليوم برقية إلى الملك حسين أبدى من خلالها قلق الجزائر إزاء حوادث الصدام، وناشده العمل على وقف إراقة الدماء، وأكد على وقوف الجزائر ضد كل من يحاول تصفية الثورة الفلسطينية [1]، واعتبرت الجزائر وقوفها مع الثورة الفلسطينية في هذه الظروف كما اعتادت تجسيدا لمبادئ ثورة أول نوفمبر والتي تنص على مد يد العون الممكنة لنصرة الكفاح لكل الشعوب من أجل حريتها واستقلالها وسيادتها[2].

كما استنكرت وزارة الخارجية الجزائرية في 17 سبتمبر ما أسمته المؤامرات التي تحاك من طرف قوى الإمبريالية والصهيونية للقضاء على المقاومة الفلسطينية، وأكدت على تأييد الجزائر المطلق للمقاومة الفلسطينية فيما تواجهه من تصفية، ودعت الجزائر الحكومة الأردنية إلى وقف إراقة الدماء الفلسطينية ومنع القوى الحاقدة على المقاومة من ارتكاب جرائم جديدة في حقها [3].

وقد اعتبر وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أن ما يحدث للمقاومة الفلسطينية في الأردن جاء بعدما أثبتت المقاومة فاعليتها في الميدان، وأكد على اعتزازه بصمود المقاومة الفلسطينية وتصديها للقوى المعادية للشعب الفلسطيني من بعض الجهات العسكرية من الجيش الأردني، كما ندد بوتفليقة بموقف الحكومة الأردنية إزاء ما يجري لإخواننا الفلسطينيين[4].

واعتبر بوتفليقة أن ما يجري في الأردن ليس قتالا بين الفدائيين وملك الأردن ولكنه محاولة لتصفية المقاومة الفلسطينية كخطوة لتنفيذ مشروع روجرز، وأكد أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن ينجز عن طريق إراقة دماء الفلسطينيين، ولا يمكن أن نبقى متفرجين عن تصفية المقاومة الفلسطينية[5].

---

[1] سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص215.

[2] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° A14.6.4 «L'Algérie se tient résolument à coté de la révolution palestinienne»,12/01/1971.

[3] الكتاب سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص ص 212-213.

[4] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 773، مصدر سابق، ص ص ص822-823

[5] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، مصدر سابق، ص 364.

وبالفعل قامت السلطات الجزائرية بدعم المقاومة الفلسطينية سواء بالسلاح أو عن طريق تدريب رجال المقاومة الفلسطينية، ففي رسالة سرية موجهة من طرف السفير الممثل الأعلى لجمهورية فرنسا في الجزائر جون باسديفون إلى وزير الشؤون الخارجية مريس شومان ذكر فيها اعتقاده بوجود دعم مسلح من قبل الجزائر لحركة فتح وقد أشارت الرسالة إلى طلعات عسكرية لطائرات جزائرية إثر اشتعال حوادث سبتمبر 1970 بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني، كما أشار إلى تزويد الجزائر الكوماندوس الفتحاوي بالسلاح وذلك بعد اللقاء الذي جمع الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني مع ياسر عرفات، ومن جهة أخرى ذكر جون باسديفون أن السلطات الجزائرية قدمت الدعم للمقاومة حتى قبل اشتعال أحداث أيلول الأسود وذلك على إثر تأزم العلاقات الأردنية الفلسطينية، فقد أعلنت السفارة الفرنسية في الأردن في نوفمبر 1969 عن تدريب الجزائر لـ 600 كوماندوس فلسطيني فضلا على وجود 60 مدربا جزائريا فوق التراب الأردني، كما ذكرت الرسالة أنه وصلت إلى سوريا في 21 أوت 1970 طائرة عسكرية جزائرية من نوع "انتونوف" تحمل الكوماندوس الفلسطيني الذي تلقى تدريبه في الجزائر[1].

ومن جهة أخرى وفضلا على المعونات العسكرية قررت الحكومة الجزائرية في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها المقاومة الفلسطينية وبعد اختلاف وجهات نظر هذه الأخيرة مع السلطات المصرية، على خلفية قبول القاهرة لمبادرة روجرز، قررت نقل بث الإذاعة الفلسطينية من القاهرة إلى الجزائر والسماح لإذاعة صوت العاصفة بالبث من مركز الإذاعة الجزائرية نفسها، وبمساعدة فنيين جزائريين[2]، فمنذ 14 سبتمبر وتحت عنوان "صوت فتح، صوت العاصفة، صوت الكفاح الفلسطيني" كان صوت العاصفة يبث ولمدة ساعة كل يوم تقريبا على الإذاعة الأولى لراديو الجزائر[3].

من جهة أخرى خصص المعرض الدولي السابع بالجزائر جناحا خاصا بالمقاومة الفلسطينية، كما قام مركز المعلومات التابع للجيش الوطني الشعبي بعرض العديد من

---

1) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 85/AP, «Mouvements palestiniens», 23/02/1971.

2) مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، مصدر سابق، ص 318.

3) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 85/AP, «Mouvements palestiniens», Op.cit.

العمليات الفدائية لحركة فتح، بالإضافة إلى تخصيص مجلة المجاهد أعدادا متتالية بخصوص الأصول التاريخية للمملكة الهاشمية[1].

وللتأييد الجزائري العلني للمقاومة في صدامها مع الجيش الملكي أضحت السفارة الجزائرية ومنذ الأيام الأولى للأحداث ملاذا لكثير من الملاحقين من طرف الجيش الأردني، فقد لجأ صلاح خلف أبو إياد المسؤول الأمني لحركة التحرير الفلسطيني فتح إلى السفارة الجزائرية وقد تم اعتقاله قبل دخوله للسفارة رفقة العديد من الفلسطينيين الذي كان فيهم من يحمل جوازات سفر جزائرية [2].

كما تحركت الجزائر عربيا من أجل وضع حد للمجازر التي يتعرض لها الفلسطينيون في الأردن، وفي هذا الإطار راسل بومدين ملوك ورؤساء الدول العربية يدعوهم إلى وجوب التدخل الاستعجالي لنصرة الثورة الفلسطينية وفعل ما بوسعهم لوضع حد لهذه "الكوارث" التي لا تفتأ من الإخلال "بالشرف العربي" كما أرسل بومدين مندوبين إلى كل الأقطار العربية لشرح موقف الجزائر تجاه هذه القضية[3].

وعقب ذلك التقى الملك حسين مع اللجنة العربية لمدة ثلاث ساعات يوم 18 سبتمبر 1970، وقد طالبت اللجنة من الملك حسين مبادرة حسن نية والأمر بإيقاف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات، في مقابل ذلك أعلنت الجبهة الشعبية عن طريق أحد قياديها أن اللجنة مستعدة للتفاوض والإفراج عن الرهائن عن طريق الصليب الأحمر من باب إنساني خاصة وأن الكثير منهم قد أصيبوا جراء عمليات تبادل النار [4].

كما ناقش الرئيس بومدين مع نظيره الموريتاني على إثر الزيارة التي قادت الرئيس الجزائري إلى نواكشط خلال المدة 15 إلى 19 سبتمبر 1970 الأوضاع المتفاقمة في الأردن وأعرب

---

[1] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 85/AP, «Mouvements palestiniens», Op.cit.

[2] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 137

[3] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° A.14.6.4, «L'Algérie se tient résolument à coté de la révolution palestinienne», 12/01/1971.

[4] أحمد شاكر عبد الخالق، «أحداث أيلول الأسود عام 1970م في ضوء مراسلات كيسنجر – نيكسون»، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، بغداد، المجلد 1، العدد 24، 2015، ص 272.

الرئيسان عبر بيان مشترك عن أسفهما لتدهور الأوضاع في هذه المنطقة وأكدا التزامهما بالقضية الفلسطينية وتضامنهما مع الشعب الفلسطيني حتى استرداد حقوقه المشروعة [1].

وأعقب الرئيس بومدين زيارة نواكشط بزيارة الرباط في 19 سبتمبر 1970 حيث كانت أحداث الأردن محور النقاش بين الطرفين، وأكدا تألمهما لإراقة دماء الفلسطينيين ونصرتهما الكاملة للقضية الفلسطينية ويجددان معارضتهما لتصفية المقاومة، كما توجه الرئيسان بنداء إلى "الأطراف المعنية" من أجل العمل على وضع حد لإراقة الدماء [2] وصرح بومدين بعد عودته أن المغرب والجزائر لن تسمحا بتصفية حركة المقاومة الفلسطينية، وحذر من أن الجزائر والقوى الثورية الأخرى لن تقدم بعد الآن أية مساعدات لجزاري الفدائيين الفلسطينيين[3].

وفي إطار دعوة الجزائر وتأييدها للتدخل السوري زار ماخوس على رأس وفد حزبي سوري الجزائر في 23 سبتمبر 1970 حيث التقى الرئيس الجزائري هواري بومدين ووزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، كما أجرى مباحثات مع قايد أحمد مسؤول حزب جبهة التحرير، وقد تناولت مباحثات ماخوس مع المسؤولين الجزائريين الوضع الخطير في الأردن وكيفية اتخاذ المواقف العملية والفورية من أجل إيقاف المجزرة الوحشية التي يتعرض لها الفلسطينيون من طرف الجيش الأردني[4].

من جهة أخرى نظم الطلاب الأردنيون والفلسطينيون في الجزائر مظاهرة أمام مقر السفارة الأردنية احتجاجا على انتهاكات الجيش الأردني في حق الفلسطينيين، كما بعث الطلبة عقب المظاهرة برقية تأييد إلى ياسر عرفات طالبوه فيها بإسقاط "الحكم العسكري الفاشي" في الأردن وتطهير صفوف الجيش من المتآمرين، كما طالبوا بتشكيل حكومة وطنية مخلصة في خدمة الشعب، لتعمل جنبا إلى جنب مع الثورة الفلسطينية المسلحة ضد العدو المشترك حتى النصر.

---

[1] **الشعب، ع 2412، 1970/09/19.**

[2] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 702، مصدر سابق، ص789.**

[3] **مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، مصدر سابق، ص 371.**

[4] **الشعب، ع 2417، 1970/09/25.**

أما على المستوى الحزبي فقد أصدر حزب الطليعة الاشتراكية بيانا ندد فيه بما تقوم به بعض الأوساط الأردنية المرتبطة بالإمبريالية من تصفية للمقاومة الفلسطينية، ومن جهة أخرى ندد بما أسماه "الأعمال اللامسؤولة لبعض التنظيمات الفلسطينية" التي عززت ما تقوم به الإمبريالية والرجعية العربية، كما طالب الحزب التقدميين الجزائريين التضامن مع الإخوان الفلسطينيين من أجل وقف المجابهة في الأردن، ودعا إلى توحيد كل القوى العربية في نضالها ضد الاستعمار والصهيونية[1].

كما وجه حزب جبهة التحرير الوطني في رسالة له يوم 17 سبتمبر نداء للأحزاب السياسية العربية لكي تحبط ما سماه جميع المناورات الجهنمية التي يدبرها الإمبرياليون وعملائهم، وأضاف أنه من غير المعقول التفرج على ما يحدث من تسليم الملك الأردني مقاليد الأمور في البلاد إلى الغلاة والمشبوهين من أجل تصفية المقاومة الفلسطينية، وذلك كله ضمن خطة محبكة تستهدف إبادة الأردنيين والفلسطينيين الذين يرفضون الاستسلام [2].

ودعا قايد أحمد على إثر التظاهرات التي سارت في شوارع العاصمة الجزائرية 18 سبتمبر 1970 تنديدا لما تتعرض له المقاومة الفلسطينية في الأردن، إلى وضع حد للمجزرة التي تجري في الأردن وحذر من غضبة الجماهير العربية والتغير المحتمل إذا لم توقف المذبحة، وسخر من الجنرالات العرب الذين يزينون صدورهم بالأوسمة ولم ينتصروا في معركة واحدة، كما تحدث عما أسماه مهزلة مؤتمرات القمة العربية، ومن جهة أخرى بعث قايد أحمد ببرقية تأييد إلى ياسر عرفات عبر فيها عن تضامن الجزائر وتأييدها المطلق للمقاومة الفلسطينية واستنكارها لمحاولات القضاء على المقاومة[3].

كما وجه الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 18 سبتمبر 1970 برقية إلى مجموعة من الاتحادات العربية والأجنبية يستنكر فيها الأحداث الجارية في الأردن ويدعو هاته القوى إلى عمل حاسم لوقف هذه المجازر وللمحافظة على الثورة الفلسطينية [4]، وقد حل بالجزائر عقب

---

[1] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، مصدر سابق، ص 392.

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 677، مصدر سابق، ص 778.

[3] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، مصدر سابق، ص ص 355-356.

[4] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 701، مصدر سابق، ص 788.

هذا النداء وفد عن الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين بقيادة حيدر إبراهيم نائب الأمين العام للعمال الفلسطينيين والاتحاد العام للعمال العرب، حيث أجرى مباحثات مع نظيره الجزائري حول الوضع في الأردن وحول عقد مؤتمر للعمال العرب من أجل دمج هذه الشريحة المهمة في الدفاع عن الثورة الفلسطينية وما تواجهه في الأردن[1]

أما الدعم المادي فقد تم تشكيل لجنة وطنية في الجزائر لجمع التبرعات لفائدة الثورة الفلسطينية وضحايا المجزرة[2] وقد استطاعت هذه اللجنة حتى 07 أكتوبر 1970 أن تجمع 17500 دينار جزائري[3] وقد بلغ هذا المبلغ في وقت لاحق من أكتوبر إلى 05 ملايين فرنك كما منحت الحكومة الجزائرية في 25 سبتمبر 1970 مبلغ 400 ألف دولار لحركة فتح علاوة على المساعدة المقدمة آنفا[4] كما أرسلت طاقما طبيا إلى عمان من أجل إسعاف الجرحى الفلسطينيين، أما حزب جبهة التحرير فقد تبرع ب 200 ألف دينار جزائري للصليب الأحمر الفلسطيني في سبتمبر 1970[5].

كما رفضت الجزائر حضور مؤتمر القمة الغير عادي الذي انعقد بالقاهرة في 23 سبتمبر 1970 خصيصا لمناقشة الأوضاع المشتعلة في الأردن، وقد صرح بومدين بأننا "لن نصافح هذه الأيادي الملطخة بالدماء" [6]، وقد قاطع القمة بالإضافة إلى الجزائر العراق الذي عرفت سياسته الخارجية في هذه الفترة توافقا كبيرا مع سياسة الجزائر الخارجية، وفي هذا الصدد زار العراق عقب قمة القاهرة وفد جزائري على رأسه عبد القادر شابو (عضو مجلس قيادة الثورة وسكرتير وزارة الدفاع الوطني) حيث التقى الرئيس العراقي أحمد حسن

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: O.III .36، «وفد من الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين يصل إلى الجزائر»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1970/09/25.

[2] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، مصدر سابق، ص 401.

[3] الشعب 1970/10/08.

[4] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° A14.6.4 «L'Algérie se tient résolument à coté de la révolution palestinienne», Op.cit.

[5] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 85/AP, «Mouvements palestiniens», Op.cit.

[6] غازي الخليل وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد العشرون (من 1974/7/1 إلى 1974/12/31)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جوان 1979، ص255.

البكر حيث تباحث الطرفان أزمة المقاومة الفلسطينية [1] والذي تمخض عن اتفاق ينهي الاقتتال عرف باسم "اتفاق سبعة بنود" والذي نص على:

1-وجوب إخلاء قوات الجيش الأردني والفدائيين للمناطق المدنية.

2-حصر نشاطات الفدائيين في التخوم المحاذية لـ"إسرائيل".

3-حصر التمثيل الفلسطيني في منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي للمنظمات الفلسطينية.

4-ضرورة احترام الفدائيين سيادة الأردن.

5-وجوب استخراج تراخيص السيارات ووضع لوحات ترقيم أردنية.

6-لا يسمح للفصائل الفلسطينية تجنيد الشباب المؤهلين للخدمة في الجيش الأردني.

7-تشكيل لجنة عربية تسهر على تطبيق وقف إطلاق النار وتنفيذ بنود الاتفاق[2].

وقد أثبتت أحداث أيلول أن الجزائر مستعدة أن تخسر أي طرف من أجل القضية الفلسطينية فتجربتها الثورية غرست في وجدانها أن الثورة هي القاطرة التي يجب أن تسحب الجميع خلفها وهذا ما جعل المقاومة الفلسطينية تبرق إلى الرئيس بومدين في 24 سبتمبر 1970 برقية: «تحي موقفه الجريء من القضية الفلسطينية وتناشده الوقوف إلى جانب الثورة في وجه العملاء»[3].

---

[1] دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، جويلية – أوت – سبتمبر 1970، مصدر سابق، ص 182-183.

[2] أحمد شاكر عبد الخالق، «أحداث أيلول الأسود عام 1970م في ضوء مراسلات كيسنجر – نيكسون»، مرجع سابق، ص ص 272-273.

[3] المرجع نفسه، ص 401.

وفي مقابل ذلك تم تفسير تصلب الجزائر وجرأتها من طرف بعض العواصم العربية بأنه محاولة من بومدين للاستحواذ على الزعامة التي بدأت تفلت من عبد الناصر، كما اتهمته الصحافة الغربية بأنه يبحث عن قاعدة شعبية لنظامه[1].

أما على مستوى الأمم المتحدة فقد أكد محمد يزيد[2] رئيس الوفد الجزائري في الأمم المتحدة في بداية أكتوبر 1970 أن الإمبريالية الأمريكية والصهيونية وجدت في الأردن قوى رجعية لتنفيذ عمل دنيء وإجرامي تمثل في تقتيل عشرات الألاف من الفلسطينيين من شيوخ ونساء وأطفال وذلك بعدما فشلت على مدار عشرين سنة من العدوان في إزالة المقاومة الفلسطينية، وذلك بمساعدة الجيش الأردني بإمداده بـ "مظلات عسكرية" لقتل الألاف من الفلسطينيين، واعتبر يزيد أن أحداث أيلول عززت من وحدة الأمة العربية وألبت إرادتها في الكفاح وتطوير قدراتها على المقاومة حتى تحقيق النصر[3].

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978)، دار القصبة، 2008، ص 339.

[2] وقد وصفت رسالة موجهة من سفارة فرنسا في الجزائر إلى وزير الخارجية نشاطات محمد يزيد سفير الجزائر في بيروت بأن لها جانبا كبيرا من الأهمية خاصة فيما يخص تطوير علاقة السلطات الجزائرية بالمقاومة الفلسطينية، فضلا على التطور الذي عرفته هذه العلاقات بعد تولي يزيد مهام السفارة في بيروت خلفا لطالب بن ذياب شايب وقد عمل يزيد على تطورها بمفرده، وحسب نص الرسالة فإن السيد محمد يزيد سيوظف بمهارة رؤى حكومته حول المشكلة الفلسطينية، وانه قام بعدة مهام في العواصم العربية والأوروبية للتعريف برؤى الحكومة الجزائرية حول القضية الفلسطينية، وحسب الرسالة فإن محمد يزيد بكل ما يحمله من ثقل ماضيه المشرف باعتباره أحد أهم المفاوضين الجزائريين في أفيان ثم ممثل الجزائر في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فضلا على قوة إقناعه، وعلاقته الشخصية بياسر عرفات ستدفعه إلى إعطاء دفعة قوية إلى العلاقات الفلسطينية الجزائرية. انظر:

C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°334 /AP, A.14. 6. 4 « L'Algérie et la résistance palestinienne», Alger, le 9 juin 1971.

[3] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، مصدر سابق، ص ص 448-510.

ثالثا/ موقف الجزائر من أحداث جرش وعجلون وخروج المقاومة من الأردن

لم يدم اتفاق وقف اطلاق النار كثيرا وعلى أثر خرق القوات الأردنية اتفاقيتي القاهرة وعمان، بقيام وحدات من الجيش الأردني بداية جانفي 1971 بعمليات عسكرية مفاجئة وعلى أوسع نطاق شملت أغلب مواقع معسكرات رجال المقاومة، في أم الجورة ومنطقة جرش، استعملت فيها الدبابات والمدفعية الثقيلة، بعث الرئيس بومدين برسالة إلى الملوك والرؤساء العرب، استغرب فيها وقوف الحكومات العربية متفرجة على ما يحدث للفلسطينيين من إبادة جماعية في الأردن كأن الأمر لا يعنيهم، وأضاف لا يمكن بأي حال من الأحوال سكوت العرب على قتل الفلسطينيين بأياد عربية وبسلاح عربي، ودعا الرئيس بومدين الحكام والملوك العرب إلى أن يضعوا ثقلهم من أجل حقن الدم العربي، وجعل حل لهذه المأساة المخلة بـ "الشرف العربي" وتعبئة كل الجهود والطاقات ضد العدو المحتل الذي انتهك الأرض والعرض[1].

كما أبرق برسالة إلى العاهل الأردني حثه من خلالها العمل على "حماية الكفاح الفلسطيني من الاستئصال والإبادة" وأضاف بومدين أن الجزائر باستطاعتها إرسال متطوعين للوقوف بجانب المقاومة الفلسطينية في حالة ما إذا تواصلت المذابح في الأردن[2].

وقد اعتبرت الجزائر أن اتفاقيتي القاهرة (خرجت من خلالها المنظمات الفدائية من المدن الأردنية كاملة لتتجمع في مناطق أحراش جرش وأحراش عجلون) وعمان (تم توقيعها في 13 ديسمبر من أجل تنظيم التعايش بين الطرفين) كانت وبالا على الفلسطينيين فقد أنقذت النظام الهاشمي الذي تواطأ مع القوى الإمبريالية من أجل تصفية المقاومة الفلسطينية، وأعطت الفرصة لقوات الملك لمواصلة أعمالهم الدنيئة بمساعدة المستشارين البريطانيين والأسلحة الأمريكية، كما عطلت اللجنة العربية العليا وشلت تطبيق الاتفاق الأردني الفلسطيني [3].

---

[1] الشعب، 1971/01/12.

[2] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 85/AP, «Mouvements palestiniens», Op.cit.

[3] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 55، مصدر سابق، ص 67.

وعلى إثر توقيع رئيس الوزراء الأردني وصفي التل وممثل المقاومة الفلسطينية إبراهيم بكر في 13 جانفي 1971، لاتفاقية جديدة تنص على تحديد مدة لجمع أسلحة المليشيات وخروج الفدائيين نهائيا من عمان واربد وكافة المدن، أكد الوزير شريف بلقاسم في 14 جانفي لوفد من حركة فتح مساندة الجزائر التامة دون شرط أو قيد للثورة الفلسطينية[1].

وفي 25 من نفس الشهر وعلى إثر زيارة الفريق حافظ الأسد رئيس الوزراء ووزير الدفاع السوري ـ بعد وصوله إلى سدة الحكم بعد الإطاحة بنور الدين الأتاسي في 13 نوفمبر 1970ـ إلى الجزائر بدعوة من الرئيس الجزائري هواري بومدين، أكد الطرفان في بيان مشترك وقوفهما إلى جانب المقاومة الفلسطينية التي على الدول العربية بذل الجهود لحمايتها، وتوفير الأسباب التي تمكنها من مواصلة نضالها كما ندد الجانبان بالمؤامرات التي تحاك ضد المقاومة الفلسطينية من أجل الإتيان عليها [2].

وخلال الفترة الممتدة من 18 سبتمبر 1970 إلى غاية 25 جانفي 1971 التقى عرفات بالمسؤولين الجزائريين في الجزائر أربع مرات من أجل إجراء المباحثات والمشاورات فيما يخص الأزمة في الأردن[3].

وعلى إثر تجدد الاشتباكات بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني يوم 11 فيفري بعد رفض الجبهتين الشعبية والديمقراطية لاتفاقية 13 جانفي وطلب ياسر عرفات بقوات عربية لحماية الفدائيين أرسل قايد أحمد في 14 فيفري برسالة إلى السيد ياسر عرفات أكد له فيها من جديد وقوف الجزائر بجميع هيئاتها ومنظماتها خلف المقاومة الفلسطينية في صراعها مع النظام الأردني، وقد ضاعفت الجزائر مجهوداتها لأجل مساندة المقاومة الفلسطينية من خلال حشد الصحافة الراديو التلفزيون[4]، وعلى إثر تجدد الاشتباكات بين الجيش الأردني والفصائل الفلسطينية في مدينة اربد في شهر مارس أرسل بومدين برسالة لقوات الثورة

---

[1] رياض الأشقر وآخرون، رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971، مصدر سابق، ص216.

[2] اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث عشر، من 1971/1/1 إلى 1971/06/30، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1972، ص 81

[3] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 85/AP, «Mouvements palestiniens», Op.cit.

[4] Ibid.

الفلسطينية في 02 مارس دعا فيها الثوار إلى توحيد صفوفهم مذكرا بتأييد الجزائر المطلق للمقاومة [1].

استطاع الجيش الأردني السيطرة على مدينة اربد نهائيا في 26 مارس، مما حدا بباهي الأدغم إلى الإعلان في 28 من نفس الشهر عن إنهاء اللجنة العربية موجها الاتهام لقوات الجيش الأردني بخرق الاتفاقيات، وعلى إثر ذلك وفي خطاب للرئيس بومدين في 29 مارس 1971 في افتتاح الندوة الخامسة لرؤساء المجالس الشعبية البلدية، حمل الرئيس بومدين على الملك الأردني بشدة ونعته بأقبح النعوت، وقد اعتبر الرئيس بومدين أن حكومة عمان مرتبطة ارتباطا كاملا بالدول الاستعمارية، وعلى رأسها أمريكا التي قررت حماية العرش الهاشمي من السقوط كما تحمي حكومة تل أبيب، وذكر أن الجزائر تتعرض لهجوم حاد وانتقادات لاذعة من بعض القوى وحتى من حلفائها وأشقائها؛ بسبب موقفها الثابت من أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وقد وتساءل «هل بهؤلاء الناس ينتصر العرب على "إسرائيل" ...إننا نكون مخادعين لأنفسنا ولشعوبنا وللتاريخ إذا نحن صدقنا بهذا فقد شاهدنا مذابح عشناها كمناضلين عرب قام بها الجيش الأردني ضد الفلسطينيين، مذابح تفوق حسب اعتراف الفلسطينيين المذابح التي عرفوها من ... الصهاينة ... آلاف الناس ذبحوا، مدافع ودبابات هاجمت... يستأسدون فقط ضد اللاجئين الفلسطينيين»[2].

وفي برقية عاجلة مؤرخة في 30 مارس 1971 من السفارة الفرنسية في الجزائر إلى مديرية شمال إفريقيا في باريس اعتبرت أن الرئيس وقف في خطابه مطولا في حديثه عن القضية الفلسطينية وأن الخطاب حمل انتقادا شديدا في حق بعض الدول العربية المشرقية وخاصة النظام الأردني وباستعمال مفردات قاسية، وجاء في البرقية أن موقف الجزائر جاء رافضا للحلول السلمية بالكلية وداعيا إلى اختيار المنهج الوحيد الذي اختارته شعوب الهند الصينية (الفيتنام) وهو المنهج الثوري من أجل إنقاذ العرب لعزتهم وشرفهم، ووصفت البرقية مواقف الجزائر بأنها "حماسية وليست واقعية"[3].

---

[1] اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث عشر، من 1971/1/1 إلى 1971/06/30، مصدر سابق، ص 243

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 204، مصدر سابق، ص232.

[3] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 5 DA/AN, A.14.6.4, «L'Algérie et la question palestinienne», Alger, le 30 mars 1971.

وفي إطار دعم منهج المقاومة الفلسطينية الثوري، قام السفير الجزائري في بيروت محمد يزيد بجولة في أفريل 1971 إلى قواعد الفدائيين في الحدود السورية الأردنية بالخصوص منطقة درعا وقد سبقتها مشاورات واتصالات بين دمشق والجزائر العاصمة فيما يخص نقل الأسلحة التي ترسلها الجزائر إلى المقاومة الفلسطينية[1].

كما احتضنت الجزائر في هذه الظروف التي تعيشها المقاومة الفلسطينية الندوة العالمية للتضامن مع الشعب الفلسطيني بداية ماي 1971[2]، وفي إطار الأسبوع العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني عرفت الجزائر في الفترة الممتدة من 03 إلى 08 ماي 1971 برنامجا مميزا بهذه المناسبة[3]، وقد شمل البرنامج:

- تخصيص الساعة الأولى في الأقسام الدراسية في كل المؤسسات للتعريف بالقضية الفلسطينية.
- إفراد الصحافة الوطنية صفحة خاصة لهذا الحدث.
- إجراء حوارات مع الشخصيات الفلسطينية المدعوة تبث على الإذاعة الوطنية والتلفزيون، فضلا على بث الأفلام والبرامج المتعلقة بالشعب الفلسطيني وكفاحه طيلة أيام الأسبوع.
- تسليط الضوء على أفلام القضية الفلسطينية في قاعات السينما في الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران طيلة الأسبوع، وتخصيص يوم 06 ماي يوم للمرأة الفلسطينية في المسرح الوطني بالإضافة لمعرض اللوحات الفنية في قاعة ابن خلدون.

---

[1] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° MB/RB, A.14.6.4, «Palestine –Algérie– Syrie – action algerienne en faveur de la resistance».

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 332، مصدر سابق، ص350.

[3] وفي مقابل برنامج التضامن مع الشعب الفلسطيني الثري الذي سطرته السلطات الجزائر، فإن كل من القاهرة وطرابلس قاما بإلغاء هذا الأسبوع، كما قامت السلطات الليبية بمنع ممثل منظمة التحرير في حضور اجتماعات وزراء الدفاع في دول المواجهة والمساندة المنعقد في العاصمة الليبية، والذي غابت عنه الجزائر والعراق، وقد جاء تصرف السلطات الليبية مع ممثل منظمة التحرير خارج إطار الأعراف الدبلوماسية، فعند دخول الحاجب على المجتمعين حاملا خمسة فناجين قهوة، تساءلوا: أين فنجان العضو السادس؟ ممثل منظمة التحرير الفلسطينية؟؛ وجاء الجواب على لسان دبلوماسي ليبي قال فيه: "الاجتماع على مستوى ممثلي الدول". انظر: مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 38 .III. 0، «الفلسطينيون وجها لوجه مع الحل السلمي» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين والقضية الفلسطينية، القضية الفلسطينية والدول العربية، 267/265)، 1970/08/16.

- تناول الخطباء في خطبة الجمعة التعريف بالقضية الفلسطينية عبر كافة مساجد التراب الوطني.

- تخصيص عائدات مباريات كرة القدم في جميع ربوع الوطن لصالح الشعب الفلسطيني[1].

وعلى إثر اتهام الحكومة الأردنية للمقاومة الفلسطينية في ماي 1971 بالهجوم على مصنع الفوسفات في الرصيفة، صدر في 13 من ماي بيانا مشتركا بين الجزائر وحركة المقاومة الفلسطينية، أكد أن الجزائر تعتبر نفسها شريكا مع الثورة الفلسطينية في مواجهتها للقوى التي تبغي تصفيتها والإتيان عليها، وهي ما زالت على خطها في تعزيز الدعم المادي والمعنوي والسياسي والدبلوماسي للثورة الفلسطينية حتى يتحقق مرادها [2].

كما زار الجزائر وفد الثورة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات وعضوية كل من أبو يوسف وأبو طارق خلال المدة 18 إلى 21 ماي 1971، وقد استقبل الوفد من طرف كبار المسؤولين الجزائريين حيث تم إجراء مقابلة مع الرئيس هواري بومدين ووزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة[3]، وكذلك اجتمع الوفد الفلسطيني مع وفد جبهة التحرير الوطني برئاسة قايد أحمد، هذا الأخير جدد تأكيده لياسر عرفات «أن الجزائر تعتبر نفسها طرفا مع الثورة الفلسطينية في نضالها وصراعها ضد مؤامرات التصفية، وأن الجزائر مستمرة في تصعيد وتقوية الدعم المادي والمعنوي والسياسي والدبلوماسي للثورة الفلسطينية حتى تحقيق النصر»[4].

وفي رسالة سرية موجهة من سفارة فرنسا في الجزائر إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي فإن سبب زيارة عرفات للجزائر تهدف إلى اطلاع المسؤولين الجزائريين على آخر الأحداث في الشرق الأوسط ونوعية الصعوبات التي تواجهها الثورة الفلسطينية والضربات

---

1) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°258/AP27, «Semaine de solidarité avec la Palestine (3_8 Mai 1971)», Alger, le 11 Mai 1971.

2) اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث عشر، من 1971/1/1 إلى 1971/06/30، مصدر سابق، ص 564

3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 370، مصدر سابق، 71 ص 391.

4) المصدر نفسه.

الموجعة التي تلقتها المقاومة الفلسطينية في هذه الفترة، ومن جهة أخرى فإن ياسر عرفات يأمل في الحصول على إعانة مالية، وقد جاء في ختام الرسالة أن: «الجزائر بصفتها دولة مؤيدة للثورة الفلسطينية في كفاحها ضد التكتلات والمؤامرات الرامية إلى إخمادها... ستواصل الجزائر دائما دعمها المادي والنفسي، السياسي والدبلوماسي للثورة الفلسطينية حتى النصر»[1].

وقد عملت الجزائر خلال هذه الفترة على توحيد جميع فصائل المقاومة تحت قيادة ياسر عرفات وقد أوضح محمد يزيد سفير الجزائر في بيروت عن رؤية الجزائر لهذا الأمر والتي ترتكز حسبه على ثلاثة نقاط:

_ التأييد والدعم المطلق لكل عمل أو موقف تتخذه المقومة تبغي به مضاعفة الكفاح المسلح.

_ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للفلسطينيين.

_ تأييد ودعم كل مبادرة تهدف إلى توحيد صف المقاومة [2].

وفي هذا الإطار انصبت جهود محمد يزيد في محاولة منه لجمع الفصائل الفلسطينية على كلمة سواء، من أجل مواجهة الأخطار المحدقة بالقضية الفلسطينية، وذلك في سبيل إنشاء حكومة فلسطينية مؤقتة في الخارج، وقد استولت هذه الفكرة على تفكير الساسة الجزائريين والمستوحاة من التجربة الجزائرية ممثلة في الحكومة المؤقتة الجزائرية، وهو ما جعل محمد يزيد يسعى جاهدا إلى إعادة تجميع وتوحيد حركات المقاومة الفلسطينية تحت قيادة ياسر عرفات إلا أن جهود يزيد حسب السفير الفرنسي في بيروت لم تكلل بالنجاح، وذلك لاعتراض بعض قادة الفصائل على شخص عرفات وبالخصوص جورج حبش، وقد رهنت هذه المعارضة جهود يزيد في مسعاه التوحيدي[3]. ورغم عدم تحقيق الإجماع حول

---

1) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°293/AP, A.14.6.4, «Séjour de M. Yasser Arafat à Alger», Alger, le 24 Mai 1971.

2) رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971، مصدر سابق، ص217.

3) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°334 /AP, A.14. 6. 4 « L'Algérie et la résistance palestinienne», Op.cit.

شخص ياسر عرفات لقيادة المقاومة الفلسطينية، فإن المنظمات الفلسطينية رفعت شعار وحدة البنادق في مواجهة الجيش الأردني، وعملت على تأليف قيادة عسكرية لتنفيذ موضوع توحيد العمل العسكري الفلسطيني وكل ما يتعلق بالنواحي والقضايا العسكرية[1].

لم تدم فترة طويلة عقب اتهام السلطات الأردنية المقاومة الفلسطينية بالهجوم على مصنع الفوسفات حتى قامت القوات الأردنية في محاولة منها لإخراج المقاومة الفلسطينية نهائيا من الأراضي الأردنية، بشن هجوم واسع لمدة خمسة أيام من 13 إلى 17 جويلية 1971 ضد قواعد الفدائيين في الأحراش وغور الأردن مستعملة في ذلك القوات الخاصة وسلاحي المدفعية والدبابات في محاولة لإخراجهم بالقوة، بحجة أن الفدائيين المتمركزين في منطقة جرش المكتظة بالسكان دأبوا، طيلة شهر جوان، وعند بدء موسم الاصطياف وعودة المغتربين على إطلاق النار على المزارعين والحصَّادين وعلى القرى في تلك المنطقة وذلك في إطار "مخطط" لتدمير الاقتصاد الأردني، مما دفع منظمة التحرير إلى توجيه طلب لكافة الدول العربية من أجل أن تقوم بواجبها تجاه الثورة الفلسطينية التي تتصدى بشجاعة إلى هجوم الجيش الأردني.

وعلى إثر هذا التطورات الخطيرة أصدر مجلسا الثورة والوزراء الجزائريين بيانا في 18 جويلية 1971 أعرب فيه عن قلق الحكومة الجزائرية العميق أمام أوضاع الفلسطينيين في الأردن كما جدد البيان تأكيد الجزائر على مساندة المقاومة الفلسطينية سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا وماليا وتحمل المسؤولية إلى جانبه، وفي هذا السبيل دعت الحكومة الجزائرية البلدان العربية والبلدان المناهضة للإمبريالية إلى مساندة المقاومة الفلسطينية بشكل إيجابي من أجل استعادة حقوقها الشرعية [2].

كما دعا في نفس اليوم 18 جويلية 1971 حزب جبهة التحرير الوطني الأحزاب اليسارية في العالم (الحزب الاشتراكي الموحد الفرنسي، الحزب الشيوعي الإيطالي، الحزب الاشتراكي الإيطالي للوحدة البروليتارية، الحزب الاشتراكي الإيطالي، الحزب الاشتراكي البلجيكي،

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 38 .111. 0، «عرفات لن ننزع السلاح من المليشيات في الأردن» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 256/00)، 1971/12/27.

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 553، مصدر سابق، ص615.

الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي، الحزب التقدمي لشعب قبرص العامل، الحزب الشيوعي الكوبي، الحزب الاشتراكي التشيلي، الحزب الشيوعي التشيلي، الحزب الراديكالي التشيلي، الحزب الديمقراطي الغيني، حزب العمل لجمهورية الكونغو الشعبية، الاتحاد الاشتراكي للجمهورية العربية المتحدة، حزب البعث السوري، حزب البعث العراقي، الاتحاد الاشتراكي الليبي، حزب الشعب الموريتاني، الاتحاد الاشتراكي السوداني، الحزب الاشتراكي اللبناني، الحزب الاشتراكي الموحد لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، الجامعة الشيوعية اليوغسلافية، الحزب العمالي البولوني الموحد، الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، حزب العمل الألباني، حزب العمال لجمهورية فيتنام الديمقراطية، الحزب الشعبي لجمهورية منغوليا، الحزب الشيوعي البلغاري) باسم التضامن البشري والدولي والتقدمي والديمقراطي لوقف المؤامرة التي يدبرها النظام الملكي الأردني في حق المقاومة الفلسطينية[1].

كما أبرق الاتحاد العام للعمال الجزائريين بعد اجتماع اللجنة التنفيذي للاتحاد في 16 جويلية 1971 إلى نظيره الفلسطيني برقية يعبر فيها عن تضامنه مع المقاومة الفلسطينية لما أسماه "الإبادة المرتكبة في الأردن منذ سنة" ضد المقاومة الفلسطينية، كما ناشد الاتحاد جميع العمال في العالم أن تأخذ كل مسؤولياتها فورا لوضع حد لهذه المجزرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني [2].

وعلى إثر الدعوة إلى وجهها العقيد معمر القذافي في 19 جويلية من أجل عقد قمة عربية مستعجلة لمناقشة الهجومات الأردنية على المقاومة الفلسطينية في جرش وعجلون، شكك الرئيس بومدين في جدوى انعقادها[3]، ومن جهة أخرى اعتبر محمد يزيد أن القمم التي تعقد خلال الاضطرابات لا تجدي نفعا، وأضاف يزيد: «كيف تريدون وتتوقعون وساطة ممكنة

---

[1] **الشعب، 1971/07/19.**

[2] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 588، مصدر سابق، 71 ص.**

[3] **يعود غياب الرئيس الجزائري عن حضور أشغال القمة فضلا إلى عدم إيمان الجزائر بجدوى هذه القمم إلى توتر العلاقات الجزائرية الليبية على إثر الاتهامات الموجهة إلى العقيد معمر القذافي بالمشاركة في انقلاب الصخيرات ضد الحسن الثاني في 10 جويلية 1971، وقد وصف الرئيس بومدين الحكومة الليبية بالسذاجة وعدم النضج، كما وقعت مشادات وملاسنات بين الرئيس الجزائري هواري بومدين ومبعوث من الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي على خلفية هذه المحاولة الانقلابية. انظر: «قراءة في وثائق1971 البريطانية (2): انقلاب «الصخيرات» الفاشل في المغرب يربك علاقات القاهرة وطرابلس والجزائر وتونس «، جريدة الشرق الأوسط، ع 8456، 2002/01/22.**

بين أولئك الذين يريدون ترويض المقاومة الفلسطينية وإرادة الشعب الفلسطيني في الحرية... إنه من غير المعقول بأن نزعم مساعدة الفلسطينيين لتحرير وطنهم، ونحن نقيد أذرعهم وأرجلهم ونكبلهم»[1].

وقد اعتبرت الجزائر قمة طرابلس المستعجلة 1971 والتي حضرها رؤساء خمسة دول أنها انتهت دون نتائج تذكر وأن عبارات الشجب والاستنكار لا تكفي أمام ما يتعرض له المقاومون الفلسطينيون في الأردن، ومن جهة أخرى اتهم حزب جبهة التحرير الوطني الدول المجاورة للأردن أنها سكتت على تصفية المقاومة ولم تبد إلا "همسات ترجمت على أنها تخل عن المقاومة الفلسطينية"[2]، واعتبرت الجزائر أن نتائج مؤتمر طرابلس وضع نهاية مؤقتة للسياسة المنتهجة خلال القمم والتي لم تعط أدلة على نجاعتها [3]، وقد حاول معمر القذافي في قمة طرابلس المصغرة أن يخرج من القمة وقد اتخذت هذه الدول نفس قرار الجزائر بقطع علاقاتها مع النظام الأردني، إلا أن مسعى القذافي لم يكلل بالنجاح[4].

وقد اجتمع مجلسا الثورة والحكومة برئاسة الرئيس هواري بومدين في 29 جويلية 1971 لدراسة المذكرة التي تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية إلى الرؤساء والملوك العرب في 22 جويلية، والتي بينت فيها الخطوط العريضة للمأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأردن، وأضافت المذكرة أن المقاومة الفلسطينية ستحدد موقفها من كل دولة عربية على أساس موقفها من الثورة والنظام الأردني، وبناء على هذا الاجتماع قرر مجلس الثورة والحكومة:

---

1) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 501/AP, A.14.6.4, «Aide de l'Algérie à la résistance palestinienne», 20 aout 1971.

2) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°426 /AP، A.14. 6.4, «L'Algérie et le problème palestinien au lendemain du Sommet restreint de Tripoli», 07 aout 1971.

3) Ibid.

4) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 501/AP, A.14.6.4, «Aide de l'Algérie à la résistance palestinienne», Op.cit.

_ توقيف العلاقات في جميع الميادين مع النظام الأردني[1].

_ اعتبار الحكم الهاشمي في الأردن متناقضا مع مطامح الأمة العربية وجهاد الشعب الفلسطيني.

_ تأكيد الاعتراف بالثورة الفلسطينية الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني.

_ مواصلة دعم الثورة الفلسطينية عسكريا وماليا ودبلوماسية والعمل على تسهيل وصول المعونات والمساعدات الموجهة للثورة الفلسطينية.

_ تأكيد رأي الجزائر في عدم جدوى الحلول السلمية وضرورة استعمال السلاح لاسترجاع الحقوق المهضومة.

_ ضرورة تحديد الموقف من الثورة الفلسطينية معها أو ضدها [2].

وفي إطار دعم الشعب الفلسطيني في هذا الظرف بالذات احتضنت الجزائر المؤتمر السادس للاتحاد العام لطلبة فلسطين أشغاله يوم 30 جويلية 1971، وفي الكلمة الافتتاحية للمؤتمر أكد قايد أحمد أن ما يعيشه الفلسطينيون في الأردن من تصفية من أياد عربية اللسان والأصل إلا أنها حادت عن أصلها فأصبحت عميلا للاستغلال الأجنبي وأسيرا للأنانية والنظرة الضيقة للأمور وأضحى البقاء في الحكم مطية لكل تجاوز في حق الأمة العربية، وتساءل قايد أحمد عن السر وراء بقاء علاقات دول الجوار مع النظام الأردني قائمة رغم تلقي هذا الأخير الدعم والمساندة من أجل تصفية المقاومة الفلسطينية من أعداء الأمة العربية، وأضاف كيف إننا نقرر في قمة الخرطوم وحدة القوات العربية ولا تتدخل هذه القوات لوقف ما يرتكبه النظام الهاشمي في حق إخواننا الفلسطيني[3]، وفي إطار المساعدات الذي تقدمها الجزائر للطلبة الفلسطينيين سلم قايد أحمد وبحضور ممثل فتح الدائم في الجزائر

---

[1] ولم تعد إلا بعد ان شاركت الأردن في حرب العاشر من رمضان 1973، وربما كان الرئيس بومدين يخفي شعوره تجاه الملك حسين أثناء اللقاءات العربية حرصا على وحدة الصف العربي وترفعا على شخصنة القضايا. انظر: عبد القادر محمودي، النزاعات العربية – العربية وتطور النظام الإقليمي العربي: مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية (1945-1985)، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2002، ص 486. انظر كذلك: محمد تامالت، مرجع سابق، ص 139.

[2] الشعب، 1971/07/30.

[3] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 599،600، مصدر سابق، ص ص 655-658.

السيد أمين الهندي شيكا بمبلغ 200 ألف دينار[1] جزائري مساهمة من الجزائر في بناء بيت للطلبة الفلسطينيين[2].

وقد طالب وزير الإعلام والثقافة الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي في اختتام المؤتمر الطلبة الفلسطينيين بالكفاح باعتباره أول واجباتهم واجتناب «الثرثرة العقيمة والنقاشات البيزنطية أو بعبارة أخرى حضارة الأقوال التي تميز العالم العربي الحالي واتجهوا إلى التطبيق على أرض الواقع، نحو تحرير أرضكم»[3]، كما أكد الإبراهيمي تضامن الجزائر التام وثباتها على موقفها الذي جلب لها التهجم والمحاصرة من طرف بعض الأنظمة حتى العربية منها التي ترى في موقف الجزائر من عدم جدوى الحلول السلمية ـ بناء على تجربة الثورة الجزائرية ـ أنها لا تعدو أن تدخل ضمن إطار المزايدات، وقد دعا الإبراهيمي الدول العربية إلى الدعم اللامشروط للمقاومة الفلسطينية وخص دول الجوار بأن تجعل أراضيها محضنا وملجأ تنطلق منها المقاومة الفلسطينية لتنفيذ هجوماتها على العدو الصهيوني[4].

وقد جاء البيان الختامي يحمل الكثير من القرارات الثورية لعل أهمها:

- ضرورة وحدة القوى الثورية تحت قيادة واحدة.
- تأسيس جبهة وطنية فلسطينية أردنية لمجابهة كل مؤيدي "الأنظمة الرجعية".
- تيسير كل السبل من أجل العمل العسكري.
- اللجوء إلى "العنف الثوري" للتخلص من الرجعيين في الداخل والخارج.
- تأسيس ميليشيا (جيش منظم) والسهر على تنظيمها.

---

[1] وفي رسالة سرية موجهة من طرف السفير الممثل الأعلى لجمهورية فرنسا في الجزائر جون باسديفون (Jean Basdevant) إلى وزير الشؤون الخارجية مريس شومان ذكر فيها ان المبلغ 300 ألف دينار وليس 200 ألف. انظر:

C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 85/AP, «Mouvements palestiniens», Op.cit.

[2] دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، جويلية – أوت – سبتمبر 1970، مصدر سابق، ص 578.

[3] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°431/AP، A.14.6.4, «6ème congres de 1 Union Generaie des Etudiants Palestiniens(UGEP)»، 11/08/1971.

[4] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم618، مصدر سابق، ص680.

- دعم الأطروحة الجزائرية التي "ترفض الحلول الفاشلة التي تثبط الكفاح المسلح" [1].

وقد حذرت الجزائر المقاومة الفلسطينية من التعويل على اللجنة الرباعية وحسب محمد يزيد السفير الجزائري في بيروت فإن الأردن يراوغ ويستغل مشاورات اللجنة من أجل ربح الوقت[2]، واعتبر الرئيس بومدين انتظار النظام الأردني شيء من الهراء وتساءل كيف لنظام يقتل المجاهدين الفلسطينيين ويوالي الإمبريالية أن يعول عليه أن يكون في صف المقاومة [3]،.وفي حديث صحفي للرئيس بومدين رد على الذين يتهمون الجزائر بأنها تعرقل الوحدة العربية بمواقفها "المتطرفة" بقوله: «نحن للوحدة العربية لكن الوحدة في المعركة لا الوحدة في الهزيمة، إننا نعمل لوحدة ترسي أسسها على النجاح والانتصار في الكفاح المتواصل ضد الإمبريالية الصهيونية... لسنا خياليين بل ثوريين لا نريد مغالطة الجماهير بالمزايدة والديماغوجية، إننا للوحدة العربية تلك التي لا تتضمن تصفية المقاومة الفلسطينية ولا التعاون مع النظام الأردني...كيف يتصور أن يشارك نظام اقترف إبادة آلاف الفلسطينيين في مهمة إنقاذ فلسطين»[4].

وفي 18 من سبتمبر دعا الرئيس بومدين أثناء تسلمه أوراق اعتماد سفير الجمهورية العربية اليمنية الجديد الدول العربية إلى تقديم المساندة التامة إلى الثورة الفلسطينية التي تواجه عملية تصفية ممنهجة من طرف قوى إمبريالية وصهيونية و"رجعية"[5]، وفي خطاب للرئيس بومدين في ذكرى ثورة التحرير أكد بومدين بأن الجزائر ستقف مع المقاومة الفلسطينية مادام هناك فلسطيني واحد يحمل البندقية [6]، وهذا ما أكده الرئيس بومدين لعرفات أثناء زيارته للجزائر في بداية هذا الشهر، وعلاوة على ذلك فإن الفلسطينيين القاطنين

---

[1] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°431/AP، A.14.6.4, «6ème congres de 1 Union Generaie des Etudiants Palestiniens(UGEP)»،Op.cit.

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 646، مصدر سابق، ص 712.

[3] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع عشر، من 1971/7/1 إلى 1971/12/31، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973، ص193_194

[4] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 629، مصدر سابق، 71 ص ص 688-689.

[5] المصدر نفسه، ص344.

[6] رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971، مصدر سابق، السنوي 71 ص218 انظر كذلك: مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع عشر، من 1971/7/1 إلى 1971/12/31، مصدر سابق، ص479

بالجزائر أكدوا لعرفات قرارهم في هذه الظروف الصعبة التي تعيشها المقاومة تبرعهم بخمسين بالمئة من رواتبهم عن شهر جانفي 1972 لصالح الثورة، كما قرروا كذلك رفع نسبة تبرعهم الشهري من خمسة بالمئة إلى عشرة بالمئة التبرع[1]، ومن ناحية ثانية هاجم الرئيس بومدين رئيس الوزراء الأردني وصفي التل على خلفية تصريحات هذا الأخير حول المقاومة الفلسطينية بأنه يريد إزاحة المقاومة[2]، وبعد اغتيال التل (من طرف المقاومة الفلسطينية في 29 نوفمبر 1971) عملت الجزائر جاهدة على إطلاق صراح المتهمين باغتياله وبالفعل تم إطلاقهم بكفالة بعد محاكمة صورية على الرغم من اعتراف القتلة بالتهم الموجهة إليهم[3].

أما فيما يخص دعم الجزائر للمقاومة الفلسطينية بالسلاح في صدامها مع الجيش الأردني، فقد اتهمت بعض الأطراف العربية الجزائر بتزويد المقاومة الفلسطينية بالسلاح عن طريق ميناء اللاذقية وذلك بعد لقاء أبي إياد مع الرئيس بومدين ولقاء محمد يزيد بعرفات في بيروت في نفس الوقت، إلا أن الملك الأردني ينفي هذا الادعاء في مذكراته ويذكر أن هذه الأسلحة وردت من أوروبا أثناء انعقاد مؤتمر عربي في العاصمة الليبية طرابلس شاركت فيه كل من ليبيا ومصر وسورية واليمن و "ياسر عرفات" وقد استطاعت القوات السورية مصادرتها قبل أن تقع في يد المقاومة [4].

إلا أن نشرية فتح تذكر أن الجزائر فعلا أرسلت شحنة من الأسلحة إلى الحركة، وذلك بعد اللقاءات المتعددة بين قيادة الحركة والمندوبين الجزائريين خلال سنة 1971، ففي بداية سنة 1971 التقى وفد جزائري برئاسة السيد شريف بلقاسم عضو مجلس الثورة ومجلس الوزراء والمبعوث الشخصي للرئيس بومدين ممثلين عن حركة فتح في بيروت واللاذقية ودمشق

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 36.III .0 ، «عرفات يواصل جولته في المغرب العربي» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1970/11/12.

[2] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°334 /AP, A.14. 6. 4 « L'Algérie et la résistance palestinienne», Op.cit.

[3] محمد المناصير، «صفحة من تاريخ الأردن»، متاحة على الموقع:http://www.ammonnews.net

[4] الحسين بن طلال، مصدر سابق، ص 199.

وقد غابت الجزائر عن القمة رغم أنها كانت من الداعين إلى إقامتها من أجل جمع الصف العربي انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 73، مصدر سابق، ص ص85-86.

ليؤكد لهم موقف الجزائر الثابت والمتمثل في الدعم المعنوي والمادي وقد تمثل هذا الدعم في هذه الشحنة من الأسلحة التي وصلت ميناء اللاذقية في جويلية 1971[1]، وقد امتنعت السلطات السورية أن تسلمها لحركة فتح بحجة خوفها من وقوع صدامات بين حركة فتح وجيش التحرير الفلسطيني على الأراضي السورية، ويبدو أن فتح كانت تنتظر هذه الشحنة بفارغ الصبر من أجل تسليح قواتها النظامية (لواء اليرموك ويضم في معظمه جنود وضباط الجيش الأردني الذين انسحبوا من الجيش الأردني إثر بداية أحداث أيلول الأسود والتحقوا بصفوف فتح) ، وهذا ما أدى إلى توتر العلاقات الجزائرية السورية [2].

وكانت سورية قد عارضت استعمال الأسلحة الثقيلة التي أرسلتها الجزائر للمقاومة، وقد تساءل محمد يزيد عن الانتقادات التي تعرضت لها الجزائر إثر استعمال الأسلحة الثقيلة من طرف المقاومة، وذكر بأنه خلال الثورة التحريرية الجزائرية زودت الدول العربية والإفريقية المجاورة الجيش الجزائري بمدفعية ثقيلة، وأضاف يزيد: «إن أي تنسيق وتعاون يبدو مقنعا، وجب أن يكون أكثر ليونة في حالة فلسطين ووضعها وسهل التحقيق ما دامت بعض الدول العربية قد احتلت بعض أراضيها من نفس العدو»[3].

وكان سفير فرنسا قد ذكر في رسالة سرية إلى وزارة الخارجية الفرنسية أن سفير الجزائر في بيروت محمد يزيد قد ذكر في إحدى النقاشات السرية أن الجزائر قد أرسلت أسلحة ثقيلة للمقاومة مؤكدا عدم احتوائها على دبابات لكن تحتوي الشحنة على عربات مدرعة[4].

كما قامت السلطات الجزائرية بتدريب القوات الخاصة الفلسطينية والتي كان لها دور في المواجهات العسكرية مع الجيش الأردني، ففي برقية سرية موجهة من سفارة فرنسا في الجزائر إلى وزير الخارجية الفرنسي جدد فيها التذكير بالأخبار التي لم يتم التأكد منها على حسب تعبيره بخصوص وجود كوماندوس فلسطيني يتدرب في معسكرات غرب الجزائر، وفي

---

[1] رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، مصدر سابق، ص157.

[2] المصدر نفسه، ص ص 31، 157.

[3] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 501/AP, A.14.6.4, «Aide de l'Algérie à la résistance palestinienne», Op.cit.

[4] C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°14/DA/AL, A.14.6.4, «Aide militaire de l'Algérie à la Résistance palestinienne», Beyrouth le 8 juillet 1971.

مقابل ذلك أكدت البرقية على تمويل فتح بالأسلحة على فترات وحسب البرقية فإنه «لا يبدو تطوير الجزائر الملموس للدعم العسكري لفتح أمرا جيدا»[1] ، كما وعدت الجزائر على لسان رئيسها هواري بومدين بعد لقائه مع صلاح خلف في 03 سبتمبر 1971 تعويض المقاومة الفلسطينية ما فقدته في معاركهم الأخيرة مع النظام الأردني [2].

وعلى إثر إعلان الملك حسين منتصف مارس 1972 مشروع إقامة المملكة العربية المتحدة التي تتكون من الأردن وفلسطين وتشمل الضفة الشرقية الضفة الغربية وأي أرض فلسطينية أخرى يتم تحريرها، على أن تكون عمان عاصمة للمملكة والملك حسين كرئيس للدولة، اعتبرت الجزائر ذلك مناورة جديدة موجهة ضد الشعب الفلسطيني، وضد وحدته، ووحدة ترابه الوطني وحسب الناطق باسم الخارجية الجزائرية فإن الجزائر تسعى بالتنسيق مع العواصم العربية من جهة والمقاومة الفلسطينية من جهة أخرى لإفشال هذه المبادرة كونها لم تأخذ بعين الاعتبار لا موقف قيادة الشعب الفلسطيني، ولا رأي قادة الدول العربية، واعتبرت الجزائر أن موقفها من هذه "الخيانة الجديدة" لا يمكن أن يكون إلا «موقف المساندة غير المشروطة بالنسبة للمقاومة الفلسطينية، خاصة وأن ما يجب القيام به لفائدة الفلسطينيين لا يمكن أن يتم دونهم وبالأحرى ضدهم»[3]، كما هاجم الرئيس بومدين الملك الأردني إثر قيام قواته باعتقال مجموعة من المقاومين الفلسطينيين بعد تسللهم إلى الأراضي المحتلة ووصفه بأقبح الأوصاف «ليس من عادتي أن أتهجم على الأشخاص، لكنني انتهز هذه الفرصة لكي أندد بالعمل الإجرامي الذي يرتكبه عملاء الاستعمار ضد مناضلين فلسطينيين كل جريمتهم أنهم كانوا يبحثون عن الاستشهاد في سبيل وطنهم، ولقد ابتليت الأمة العربية بمن جعلوا من أنفسهم حماة للعدو المغتصب، ولسنا نتوقع خيرا من هؤلاء، ولكن نسجل هنا بأن قضية المشرق العربي هي قضيتنا الأولى»[4].

---

1) C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°334 /AP, A.14. 6. 4 « L'Algérie et la résistance palestinienne», Op.cit.

2) مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع عشر، من 1971/7/1 إلى 1971/12/31، مصدر سابق، ص271

3) «ما الذي تغير؟ دولة "إسرائيل" الكبرى؟ أو المملكة العربية المتحدة»، الجيش، ع 97، أفريل 1972، ص 51.

4) إدارة الوثائق والمنشورات ـ وزارة الإعلام والوثائق، خطب الرئيس بومدين (5 ماي 1972 – 19 جوان 1973)، الجزء الخامس، مطبعة الشركة الوطنية ـ الشعب الصحافة، الجزائر، ص ص357-358.

وعلى إثر وقف السلطات الملكية الأردنية صرف جوازات السفر للفلسطينيين العاملين في الكويت قامت السلطات الجزائرية بمنح وثائق سفر خاصة إلى الفلسطينيين في الكويت والخليج العربي، وذلك بعد التنسيق بين وزارة الخارجية الجزائرية ومكتب منظمة التحرير في الكويت[1].

كما عملت الدبلوماسية الجزائر دوليا من أجل حشد الدعم للمقاومة الفلسطينية في صراعها مع السلطات الأردنية، وفي هذا زار الجزائر في هذه الفترة وفي ظل الأوضاع التي يعيشها الفلسطينيون في الأردن عدة شخصيات وذلك في إطار السعي إلى حقن الدماء الفلسطينية ومعالجة الأوضاع المتأزمة في الشرق الأوسط، وفي هذا الإطار زار الجزائر وفد من الحزب الاشتراكي الفرنسي منتصف أفريل 1971[2] ووفد من الحزب الشيوعي الإيطالي خلال الفترة 08 إلى 18 ماي 1971 بدعوة من حزب جبهة التحرير الوطني[3].

كما استقبل وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة نظيره الإيطالي السيد ألدو مورو منتصف جوان 1971[4] كما زار وزير الخارجية الكوبي الجزائر خلال الفترة 08 إلى 14 جويلية 1971 بدعوة من نظيره الجزائري[5] ، فضلا على الزيارات التي قام بها المسؤولون الجزائريون إلى العواصم العالمية لنصرة القضية الفلسطينية وفضح المؤامرات التي يديرها النظام الأردني وفي هذا الصدد زار وزير الخارجية الجزائري الصين خلال الفترة من 20 جويلية إلى 01 اوت1971 حيث تباحث مع نظيره الصيني الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط[6] كما زار فيتنام خلال الفترة من 01 إلى 06 أوت 1971[7] كما زار وزير الخارجية كوريا الديمقراطية في الفترة 06 إلى 13 أوت حيث أكد الجانبان تضامنهما مع

---

[1] مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع عشر، من1974/01/01 إلى 1974/06/03، رئيس التحرير عصام سخنيني، مركز الأبحاث–منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أكتوبر 1978 ص623.

[2] المجاهد، ع 556، 1971/04/18 ص 04.

[3] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 364، مصدر سابق، 71 ص386.

[4] الشعب، " /"/1971.

[5] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 529، مصدر سابق، ص604.

[6] الشعب، "/ "/1971.

[7] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 617، مصدر سابق، ص679.

المقاومة الفلسطينية[1] كما زار الرئيس الكاميروني أحمدو احيجو الجزائر في الفترة بين 08 و10 سبتمبر بدعوة من الرئيس بومدين وقد ناقش الطرفان الأوضاع على الجبهة الأردنية وأكد الجانبان على الالتزام بما اتفق عليه في مؤتمر عدم الانحياز الذي انعقد بلوزاكا وجميع القرارات التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية من أجل إرساء العدالة والحرية[2].

[1] الشعب، 1971/08/18.

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 662، مصدر سابق، ص ص 732-733.

ظلت المقاومة الفلسطينية في الأردن تتأرجح بين مطرقة المغتصب الصهيوني، وسندان النظام الملكي، الذي كانت العمليات الفدائية التي تشنها المقاومة الفلسطينية انطلاقا من أراضيه تقض مضجعه وتنغص عنه راحته، فراح يختلق الأعذار الواهية لضرب المقاومة الفلسطينية، حتى انتهى به الأمر إلى ضرب معاقل الفدائيين ويأسر الكثير من كوادرها.

وأمام هذه الأحداث الأليمة لم تبق الجزائر مكتوفة الأيدي بل سعت إلى تطويق الأزمة فعملت جاهدة على وقف عمليات التصفية التي تتعرض لها المقاومة الفلسطينية، ودعت النظام الأردني للسماح للمقاومة الفلسطينية من شن هجوماتها من أراضيه.

ولكن إصرار النظام الهاشمي على تكبيل يد المقاومة ثم إقدامه على إخراج المقاومة من أراضيه دفع الجزائر إلى شن هجوم لاذع عليه حيث كانت الصحف الجزائرية لا تتوانى في إلصاق تهمة الخيانة والعمالة بالنظام الملكي، وكانت الجزائر لا تتفهم حجج عمان من أن المقاومة الفلسطينية تورط الأردن في حرب مع الكيان الصهيوني هي في غنى عنها، واعتبرت الجزائر ان كل من ساعد على تعطيل المقاومة الفلسطينية وتقييد نشاطها لا يعدو ان يكون معولا في أيد "الإمبريالية" والصهيونية.

وقد تعدى الأمر إلى قطع الجزائر لعلاقاتها الدبلوماسية من عمان، علاوة على دعم المقاومة الفلسطينية بالسلاح والتدريب لمواجهة الأخطار التي تحدق بها في الأردن.

الفصل السابع: الجزائر وأزمة الثورة الفلسطينية في لبنان

أولا/ الجزائر وجذور الأزمة

ثانيا/الجزائر واشتعال الحرب الأهلية

ثالثا/الجزائر ومحاولات تدويل القضية

رابعا/موقف الجزائر من الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان وخروج المقاومة الفلسطينية

خامسا/ الجزائر وحرب المخيمات الفلسطينية

الجزائر وأزمة الثورة الفلسطينية في لبنان:

بعد خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن على إثر أحداث أيلول الأسود، وجدت المقاومة نفسها مضطرة إلى التوجه إلى لبنان الحلقة الأضعف في دول الطوق، حيث وجدوا محضنا جديدا لإعادة ترتيب أوضاعهم والانطلاق من جديد في عملهم الفدائي متخذين من الجنوب اللبناني منطلقا لعملياتهم، حتى اطلق على الجنوب اللبناني "أرض فتح" نظرا لانطلاق عمليات حركة فتح من هذه المنطقة.

لكن أمل المقاومة الفلسطينية خاب من جديد بعد ان تلاقت عليهم كثير من القوى، ابتداء برفض اليمين الماروني والقوى الحليفة له الوجود الفلسطيني من أساسه، ثم تدخل القوات السورية واختراقها للحدود ووقوفها بجانب اليمين المتطرف، وبعد ذلك الاجتياح "الإسرائيلي" لجنوب لبنان أو ما يعرف بعملية الليطاني في مارس 1978 من اجل طرد المقاومة الفلسطينية، ثم غزو القوات "الإسرائيلية" للبنان في جوان 1982 والتي خرجت إثرها المقاومة الفلسطينية وتوزع مقاتلوها على عدد من الدول، لتطوى صفحة أخرى من تاريخ المقاومة في أخر دول الطوق احتضانا للثورة الفلسطينية.

أولا/ الجزائر وجذور الأزمة

لم تكن العلاقات اللبنانية الجزائرية خلال العقدين السادس والسابع من القرن الماضي على ما يرام وذلك نتيجة ما شاب علاقة النظام اللبناني بالمقاومة الفلسطينية، كما كانت تنظر الجزائر إلى نظام الحكم في بيروت على أنه حكم طائفي متعصب تتحكم فيه الأقلية المستقوية بالغرب المسيحي في الأكثرية المسلمة[1]، وهذا ما جعل النظامين كثيرا ما يتصادمان في مؤتمرات القمم العربية رغم محاولة الجزائر ضبط الخلافات العربية العربية داخل الصف العربي وحفظ أمانة المجالس[2] وربما كانت بعض الأطراف المعادية للوجود الفلسطيني في لبنان تعمل على توتير العلاقات بين البلدين وذلك يرجع في الأساس إلى وقوف الجزائر مع المقاومة الفلسطينية، وقد وصل الأمر بهذه الأطراف إلى الاعتداء على السفارة الجزائرية في بيروت[3].

وربما كان لزيارة مبعوث الرئيس بومدين طالب الإبراهيمي 02 جوان 1970 أثر بالغ في إذابة الجليد بين الطرفين، فقد استقبل الرئيس اللبناني شارل الحلو المبعوث الجزائري شخصيا وأكد له تطابق الرؤى بين الجزائر وبيروت حول القضية الفلسطينية، وجدد له دعوته للرئيس بومدين من أجل زيارة لبنان كما عبر أن أمنيته في أن تتدخل الجزائر لدى سورية بهدف مساعدة الشعب اللبناني للتغلب على مصاعبه الداخلية، والسعي في نفس اتجاه الجزائر حيال مشكل فلسطين، بالإضافة إلى إلحاح رئيس الوزراء رشيد كرامي على إزالة الغيوم التي تعكر أجواء العلاقات المصرية الجزائرية[4].

---

[1] يختلف لبنان – ليس عن كافة الدول العربية فحسب ولكن عن جميع دول العالم، فيعد لبنان البلد الوحيد في العالم من حيث كثافة الطوائف الدينية والمذهبية فعدد الطوائف التي تعيش على مساحته البالغة (10452 كلم مربع) ثمانية عشر طائفة، وكل طائفة تحمل داخلها الاعتزاز والتعصب لماضيها وتعمل جاهدة ألا يندرس هذا التماسك المذهبي والهيكلي للطائفة الذي يعد عاملا في بقائها، ونظرا لكثرة الطوائف وتعددها وصغر المساحة فقد نتج عن ذلك احتكاكات طائفية ما فتئت أن تطورت إلى اقتتال بين تلك الطوائف، وقد عملت كل طائفة جاهدة على الاستئثار دون باقي الطوائف بأكبر قدر ممكن من الامتيازات السياسية والاقتصادية والثقافية دون مراعاة حجم كل طائفة. انظر: مصطفى أحمد أبو الخير، الانسحاب السوري من لبنان والقانون الدولي بالوثائق، د د ن، د ت، ص ص05-06.

[2] محمد تامالت، العلاقات الجزائرية الإسرائيلية، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2001، ص134

[3] الشعب، 1972/01/31.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978)، دار القصبة، 2008، ص 297

وقد عرفت العلاقات الجزائرية اللبنانية انطلاقة جديدة بعد ذلك فقد زار الجزائر رئيس الدبلوماسية اللبنانية خليل أبو حامد وقرر الجانبان الجزائري واللبناني تكوين لجنة مشتركة لمتابعة العلاقات الثنائية في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والسياحية والعلمية، وقد كللت جهود اللجنة بزيارة رئيس الوزراء اللبناني صائب سلامة للجزائر خلال الفترة 17 و22 مارس 1973 وقد أكد هذا الأخير خلال ندوة صحفية وقوف لبنان إلى جانب القضية الفلسطينية[1].

وقد عادت علاقة البلدين إلى سابق عهدها قبيل بداية اشتعال الحرب الأهلية في لبنان، وربما كان لبعض الصحف اللبنانية دور في تعكير صفو العلاقات بين البلدين حيث شنت مجموعة من الصحف والمجلات اللبنانية حملة على الجزائر فقد نشرت في بداية 1975 مجلة الأسبوع العربي مقالا بعنوان "ثورة مضادة في الجزائر يطوقها بومدين بثورة اشتراكية" كما نشرت مجلة الحوادث مقالا بعنوان "أين بوتفليقة؟"، مما جعل الحكومة الجزائرية تحتج لدى الحكومة اللبنانية لما أسمته مساسا بالأمور الداخلية وقدحا وذما وتحقيرا بالرئيس هواري بومدين، مما حدا بالسفير الجزائري في لبنان أن يحتج رسميا لدى وزير الخارجية اللبناني فيليب نقلا ويطلب منه بعد اللقاء الذي جمعهم يوم 25 جانفي 1975 بوضع حد لهذه الحملة التي تسعى حسب يزيد إلى تحقيق "أهداف واضحة وراءها قوات معروفة على رأسها الصهيونية... ويدعمها نظام؛ طبعا ليس لبنان"[2].

في مقابل ذلك كانت العلاقات الفلسطينية اللبنانية منذ 1962 تعرف تغير طفيفا في النشاط السياسي والحركية الحزبية، وكانت المواجهة المسلحة بين شعبين عربيين يومئذ يعد من خوارق التضامن العربي، وليلا حالكا في تاريخ تضامنه ووحدة مصيره، لكن وجود "الجار" الصهيوني استطاع ان يدق إسفينا في التضامن العربي العربي ويدفع الأخوة "الأعداء" إلى الاقتتال واستعمال السلاح[3].

---

(1) «الرئيس صائب سلامة في الجزائر»، الجيش، ع 109، أفريل 1973، ص 14.

(2) سجل العالم العربي ـ وثائق، أحداث، أراء سياسية (يناير (كانون الثاني) – نوفمبر (حزيران) 1985)، المجلد الأول، تحرير: جبران شامية، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ص ص611 –612.

[3] Stemer–Picard Élisabeth, «Le Liban et la résistance palestinienne», Revue *française de science politique*, 25e année, n°1, 1975, P 05.

بدأت نشاطات المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان تخلط الأوراق السياسية والأمنية اللبنانية ابتداء من عام 1967، خاصة بعد تدعيم صفوفهم باللاجئين الفلسطينيين الذين هجرتهم النكسة وتوافدوا على لبنان حيث تضاعف عددهم مقارنة بسنة 1947 وقد قدرتهم بعض المصادر بـ 200 ألف لاجئ من الضفة والقطاع[1] وقد ساهمت هزيمة جوان 1967 في دفع الفلسطينيين إلى تحدي السلطات اللبنانية خاصة بعد بروز المقاومة الفلسطينية كظاهرة نضالية تمثل بديلا عن الأنظمة[2]، وفي خريف 1968 بدأ التوتر يسود المنطقة بين الجيش اللبناني وبعض المجموعات الفدائية الفلسطينية، وذلك عقب الغارات التي شنتها "إسرائيل" على القرى الحدودية في الجنوب اللبناني ردا على الهجومات الفلسطينية، وفي 28 ديسمبر 1968 أقدمت "إسرائيل" على شن عدوان على مطار بيروت حيث قامت بتفجير طائرة مدنية لبنانية بحجة الرد على عملية تفجير الطائرة "الإسرائيلية" في أثينا من طرف الفدائيين الفلسطينيين الذي قدموا من لبنان[3].

حملت بعض القوى اللبنانية نتائج العدوان "الإسرائيلي" للمقاومة الفلسطينية، مما أدى إلى صدام دموي في أفريل 1969 بين قوى الأمن الداخلية اللبنانية وبين الفلسطينيين ومؤيديهم من الأحزاب اليسارية والقومية اللبنانية بعد المظاهرات التي عرفتها بيروت في 29 أفريل [4]، وقد عاد الوضع لينفجر من جديد ففي 28 أوت اندلعت الاشتباكات مجددا بعدما أقدمت قوات الدرك اللبنانية على تدمير مكتب للفدائيين في مخيم نهر البارد، الأمر الذي دفع اللاجئين الغاضبين أن يصبوا جام غضبهم على مخفر الشرطة في المخيم حيث قاموا بإحراقه وتدميره وسيطروا بذلك على المخيم[5].

---

(1) Couve de Murville Maurice, «La crise libanaise et l'évolution du Proche-Orient», Politique étrangère, n°2, 1976, 41 année, P 92.

(2) نصري صالح حجاج، اللاجئون الفلسطينيون في لبنان.. إلى متى ؟، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، رام الله، 2000، ص 30.

(3) نبيل الخوري، «الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي...والانزلاق نحو الحرب الأهلية (1968-1975)»، السفير، 2015/04/11، ص 03.

(4) المصدر نفسه.

(5) يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ،2002، ص 292.

أعلنت الحكومة الجزائرية عقب هذه الأحداث على لسان وزير الإعلام محمد بن يحيى عن قلقها الشديد إزاء الأحداث التي تواجه المقاومة الفلسطينية في لبنان مؤكدة على استعدادها التام للتوسط من أجل وضع حد لهذه الأزمة التي تمر بها المقاومة الفلسطينية[1].

وقد دفعت الضغوط العربية والدولية ووقوف بعض الأنظمة العربية ومنها الجزائر مع ياسر عرفات دفعت السلطات اللبنانية إلى التحرك إلى التفاوض من أجل وضع حد للاشتباكات وتوج ذلك باتفاق القاهرة.

استقالت حكومة رشيد كرامي، بعد الأحداث التي عرفها لبنان، وفتحت باستقالتها أزمة سياسية طويلة دامت حوالي سبعة أشهر انتهت باتفاق القاهرة الذي حدد بالتفصيل العلاقات الفلسطينية اللبنانية[2]، حيث سمح للفلسطينيين بحريتي العمل والحركة إضافة إلى الانخراط في صفوف المقاومة الفلسطينية المسلحة، وقد شكلت هذه المرحلة منعطفا مهما على مستوى العلاقات الفلسطينية اللبنانية حيث سمح للاجئين الفلسطينيين بالتنقل بين مختلف المناطق دون أذونات مسبقة، ولم يعد الحصول على تراخيص العمل أمرا ضروريا[3].

رغم ما حققته المقاومة الفلسطينية من خلال اتفاقية القاهرة، والاتفاق بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن المسألة لم تنته عند هذا الحد، حيث تجددت المعارك والصدامات، وسقط العشرات من شهداء المقاومة، تارة على أيدي القوات الصهيونية، وأحيانا على يد القوات اللبنانية[4].

وعقب هذه الأحداث الدامية التي عرفتها الساحة اللبنانية عقد مجلس الثورة برئاسة الرئيس هواري بومدين اجتماعا طارئا درس فيه الأوضاع التي تمر بها الثورة الفلسطينية في لبنان، وفي ختام الاجتماع أصدر مجلس الثورة بلاغا حدد فيه موقف الجزائر من هذه القضية

---

[1] وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1972،، ص255.

[2] محمد كشلي، «الأزمة لبنانية بالأصل...قبل أن تكون أزمة في العلاقات اللبنانية –الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، ع46، جوان 1975، ص 09.

[3] نصري صالح حجاج، مرجع سابق، ص 30.

[4] كريم مروة، «عن العلاقات اللبنانية الفلسطينية»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 23، جويلية 1973، ص 13.

والذي: «لا ينبع من أي تكتل، ولا يخضع لاعتبارات سياسية خارجية كانت أم داخلية، ولكن ينطلق من شعور عربي صريح، ومن مراعاة مستقبل الشعب العربي المرتبط بمصير مشترك، وإن شعبنا إذ يتفاعل مع القضية الفلسطينية بحماسة شديدة، فلأنه لا يفهم، ولا يتصور كيف يمكن أن يقع المقاومون الفلسطينيون بين فكي جبهتين، ويتعرضون لبندقيتين، إحداهما "إسرائيلية" والأخرى عربية»[1]، كما عاود بومدين هجومه على الحكومة اللبنانية في الأول من ماي على إثر المظاهرات التي عرفتها العاصمة اللبنانية بيروت واعتبرها أنها تسعى لتصفية القضية الفلسطينية[2].

بعد أحداث أيلول الأسود في الأردن وما انجر عنها من سحق للمقاومة الفلسطينية، وإبرام اتفاقية فض الاشتباك بين مصر والكيان الصهيوني وبين سوريا والكيان الصهيوني ثم اتجاه السادات التفاوضي في مقابل رفض سورية كل المفاوضات المباشرة وكل تطبيع ثنائي الجانب؛ أضحى لبنان على اثر هذه التطورات يشكل امتدادا للمواجهات العربية العربية من جهة، وساحة حرب بالإنابة للصراع العربي الصهيوني من جهة ثانية[3]، فاندحار الدول العربية في حرب جوان 1967 جاء ليذكي شوق الفلسطينيين إلى إقامة دولتهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم دون الاتكال على الحكومات العربية وتوكيلها لتحرير فلسطين، وكانت لبنان ملاذ الفلسطينيين الوحيد ليشنوا هجماتهم على "إسرائيل" انطلاقا من أراضيه[4]، خاصة وأن لبنان يحتل موقعا استراتيجيا باعتباره أحد دول الطوق العربي وله حدود تبلغ 79 كلم مع "إسرائيل" يؤهله ليكون قاعدة انطلاق لتنفيذ العمليات الفدائية[5].

تعزز الوجود الفلسطيني داخل لبنان عقب أحداث أيلول الأسود، حيث تم نقل أجهزة القيادة الفلسطينية الإدارية إلى العاصمة بيروت، وكان للوجود الفلسطيني ثقل على الساحة

---

[1] المجاهد ع 457، 1970/05/25.

[2] المصدر نفسه.

[3] Joseph Matar, « Les origines de la crise libanaise (Note) », Études internationales, vol. 18, n°3, 1987, p 599.

[4] نادية فاضل عباس فضلي، «التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية»، مجلة الدراسات الدولية (جامعة بغداد)، العدد 47، 2011، بغداد، ص 105.

[5] إسراء شريف الكعود، «الوجود الفلسطيني في لبنان وانعكاسات الأزمة الفلسطينية على الوضع اللبناني»، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 21، الإصدار 4، 2010، جامعة بغداد، ص 882.

السياسية اللبنانية[1] التي تحكمها أصلا المعادلة الطائفية، مما دفع السلطة اللبنانية إلى التضييق على المقاومة الفلسطينية[2]، وتحميلها مسؤولية فقدان التوازن التقليدي في لبنان، فلبنان وعكس باقي الدول العربية يتميز بغياب هوية دينية مسيطرة، فالتميز الديني في لبنان أضحى مصدرا للتمايز والتنافر ومصدرا أساسيا للتوترات والصدامات الاجتماعية التي سرعان ما كانت تبرز بوضوح في مجالات العلاقات بين الطوائف[3]، ومما فسح المجال أمام هذا التوتر انتقال "بقايا" الصراع الفلسطيني الأردني إلى الساحة اللبنانية في الثلث الأخير من عام 1971، فضلا على تصعيد "إسرائيل" لضغوطها العسكرية والدبلوماسية والسياسية على السلطات اللبنانية[4]، مما دفع إلى وقوع صدامات مسلحة أعقبتها مفاوضات ووساطات أفضت إلى منع المقاومين الفلسطينيين من إجراء التدريبات داخل المخيمات بالإضافة إلى حرمة حمل السلاح في الأماكن العامة[5].

حاولت الجزائر في بداية الأحداث في لبنان التوسط بين الأطراف المتنازعة من أجل إيجاد مخرج سلمي للأزمة وحل الخلافات البينية بين المتخاصمين من خلال "محمد يزيد" سفير الجزائر في لبنان وممثل الرئيس بومدين في الشرق الأوسط[6]، وكان الرئيس بومدين قد عين عين محمد يزيد في هذا المنصب لأهمية هذا البلد بعدما أضحى هذا البلد مقرا للمقاومة الفلسطينية على إثر طردها من الأردن بعد مجازر أيلول الأسود، فضلا على فقر هذا البلد

---

(1) بلغ عدد الفلسطينيين المتواجدين على الساحة اللبنانية حوالي 400 ألف فلسطيني الأمر الذي غير من النسبة الديمغرافية للبنان واعتبره البعض كتلة تحسب لصالح المسلمين في مواجهة المسيحيين، انظر: كريم مروة، «عن العلاقات اللبنانية الفلسطينية»، مرجع سابق، ص 13.

(2) أحمد أبو جزر، بلدان المغرب العربي والقضية الفلسطينية (1948-1978) تونس – الجزائر –المغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2014/2013، ص 275.

(3) معد صابر رجب، «التأثيرات الاقتصادية والطائفية والحزبية في الأوضاع الداخلية اللبنانية 1970-1975»، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 11، جوان 2012، بغداد، ص 367.

(4) أسعد عبد الرحمن، «البعد الفلسطيني – اللبناني في حرب الاستنزاف الداخلية العربية»، شؤون فلسطينية، ع 46، جوان 1975، ص 18.

(5) أحمد أبو جزر، مرجع سابق، ص 275.

(6) حسين أبو النمل وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1978، ص 171.

من الموارد الاقتصادية وتعرضه للضربات "الإسرائيلية" بحكم الجوار وباعتباره أضعف دول الطوق[1].

وفي إطار محاولة الجزائر تخفيف العبء على لبنان بعدما أضحى المحضن الأساسي للمقاومة الفلسطينية، فبعد أن أقدم سلاح الجو الصهيوني بالإغارة على لبنان في أفريل 1972 بحجة ملاحقة الفدائيين الفلسطينيين أرسلت السلطات الجزائرية مساعدات طبية تمثلت في 19 عيادة متنقلة وكمية كبيرة من الأدوية [2] حملها مولود بهلوان رئيس الهلال الأحمر الجزائري إلى الجنوب اللبناني[3].

كما سلم محمد يزيد صكا ماليا إلى الدكتور فتحي عرفات رئيس الهلال الأحمر الفلسطيني عقب النداء الذي وجهه الهلال للجمعيات الخيرية في العالم [4]، ومن جهة أخرى أخرى قدم قايد أحمد لخالد الحسن (أبو السعيد) منتصف جويلية 1972 بحضور ممثل حركة فتح في الجزائر صكا بقيمة 1.234.123,97 دينار جزائري والتي جمعها مناضلو حزب جبهة التحرير من أموال الزكاة خصيصا لفائدة المقاومة الفلسطينية[5].

كما أعلنت السفارة الجزائرية في بيروت البدء في بناء 10 مستوصفات، وهي الشطر الأول من مجموع 30 مستوصفا وعدت الجزائر ببنائها في المناطق المتضررة من الاعتداءات الصهيونية في الجنوب اللبناني[6].

جاء اغتيال الكيان الصهيوني للقادة الفلسطينيين الثلاثة (كمال ناصر، أبو يوسف، كمال عدوان) في 10 أفريل 1973 ليدق إسفينا آخر في العلاقات الفلسطينية اللبنانية وقد

---

(1) محمد تامالت، مرجع سابق ص 140

(2) قامت "إسرائيل" بهجوم بري على الجنوب اللبناني في الفترة الممتدة من 25 إلى 29 فيفري 1972، وجاء هذا الاجتياح البري بعد قصف كثيف للطيران بحجة مشاركة الحكومة اللبنانية المسؤولية عن هجمات منظمة التحرير الفلسطينية ضد "إسرائيل"، انظر: فيصل سليمان وآخرون، الاعتداءات "الإسرائيلية"، المركز العربي للمعلومات، بيروت، 1968، ص 66.

(3) _وقد بقي رئيس الهلال الأحمر الجزائري أياما عدة مع قادة فتح في الجنوب اللبناني حتى ظن أنه قتل عند نقاط الاشتباك. انظر: محمد تامالت، مرجع سابق، ص140

(4) أحمد أبو جزر، مرجع سابق، ص 217

(5) الشعب، 1972/07/24.

(6) أحمد أبو جزر، مرجع سابق، ص 217

طالبت الجزائر إثر ذلك من الجميع ضبط النفس وخلق جو من الثقة بين الطرفين الفلسطيني واللبناني[1]، وقد عبر الرئيس الجزائري عن سخطه لما تتعرض له المقاومة الفلسطينية ودعا إلى ضرورة دعم المقاومة الفلسطينية في لبنان لتقف ضد الهمجية الصهيونية[2]، كما أرسلت الجزائر وفدا معزيا يتألف من عبد الغني عضو مجلس الثورة وطالب الإبراهيمي وزير الإعلام والثقافة وجلول ملائكة، وقد استقبلهم ياسر عرفات مطولا يوم 12 أفريل وقد أشار الوفد الجزائري بعد تقديم واجب العزاء في القادة الفلسطينيين إلى خطر المس بالسيادة اللبنانية[3]، خاصة وأن الثورة الفلسطينية اتهمت قوى الأمن اللبنانية، بالتواطؤ مع "الإسرائيليين" في التخطيط للعملية، فمنطقة فردان التي تم فيها قتل القادة الثلاثة تقع تحت سيطرة الجيش اللبناني وليس تحت السيطرة الفلسطينية حسب اتفاقية القاهرة[4]، كما سبق أن أن اتهمت المقاومة الفلسطينية السلطات اللبنانية بالتواطؤ مع الكيان الصهيوني في حادث مشابه لمقتل القادة الفلسطينيين الثلاثة وهو مقتل غسان كنفاني الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 08 جويلية 1972 في بيروت[5].

كما تم استقبال الوفد الجزائري في اليوم الموالي من الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، وقد عبر الوفد عن أمل الجزائر في وضع العلاقات الفلسطينية اللبنانية في السكة الصحيحة[6].

---

[1] ردت حركة فتح على قتل القادة الثلاثة بعملية سمتها كمال عدوان في 11 مارس 1978 وتعد هذه العملية من أكبر العمليات الخاصة التي نفذتها المقاومة الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة حيث وصل الفدائيون عن طريق البحر منطلقين من لبنان وقد أسفرت العملية عن استشهاد أحد عشر فدائيا وأسر اثنين، ومقتل 37 مختطفا إسرائيليا وجرح 82 ومقتل شرطي وإصابة تسعة أخرين، وقد قامت السلطات "الإسرائيلية" جراء ذلك ولأول مرة منذ قيام الكيان الصهيوني سنة 1948 بفرض منع التجول بشكل كامل لمدة يومين، وأغلقت المدارس والمصانع في المنطقة وأوقفت تحرك القطارات والسيارات بين حيفا وتل أبيب وضواحيها والمنطقة القريبة منها. انظر: غازي الجليلي، «العملية»، شؤون فلسطينية، ع 77، أفريل 1978، ص ص38-63. انظر أيضا: الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني (ج - ش)، إصدار: هيئة الموسوعة الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، 1984.

[2] «العدو الصهيوني لا مناص من مجابهته»، الجزائر إخبار ووثائق، العدد 28، 05 أفريل 1973، ص03.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978)، مصدر سابق، ص ص298-299.

[4] خالد الحسن، الأزمة اللبنانية محاولات للفهم، منشورات دار الكرمل (صامد)، عمان، 1986، ص ".

[5] بلقاسم معضادي، «لقد قتلوا غسان كنفاني...»، الجيش، ع 101، أوت 1972، ص ص66-67.

[6] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978)، مصدر سابق، ص ص298-299

لكن العلاقات تفاقمت أكثر بعد اتهامات المقاومة الفلسطينية للجيش اللبناني، مما أدى إلى انفلات الأمور ووقوع صدامات بين الطرفين[1] أفضت إلى استقالة حكومة صائب سلامة، انجر عن ذلك اتساع التناقضات على الساحة اللبنانية خصوصا بعد الهجوم الذي شنه الرئيس اللبناني فرنجية في شهر ماي 1973 على المقاومة الفلسطينية[2].

وعلى إثر اعتداء "إسرائيل" على مخيم النبطية الفلسطيني في جنوب لبنان في 29 مارس 1974 أبرق الرئيس بومدين إلى الرؤساء والملوك العرب ورؤساء دول عدم الانحياز والأمين العام للجامعة العربية ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية؛ طالبا منهم الوقوف ضد الهجمات "الإسرائيلية" على الجنوب اللبناني، كما دعا الحكومات العربية إلى ضرورة تقديم الدعم العسكري للحكومة اللبنانية من أجل مواجهة الاعتداءات "الإسرائيلية" على أراضيها[3].

كما أكد الرئيس بومدين لوزير الخارجية اللبناني خليل أبو حمد أثناء زيارة هذا الأخير للجزائر في ماي 1974 أن الجزائر تضع جميع إمكانياتها العسكرية تحت تصرف الحكومة اللبنانية بهدف مواجهة العدوان الصهيوني ووحدة الأراضي اللبنانية[4].

وفي اطار دعم الجبهة اللبنانية في مواجهة الاعتداءات الصهيونية، قامت الحكومة الجزائرية وتحت شعار القضاء على النزاعات السياسية والطائفية بتقديم منحة مالية للحكومة اللبنانية قدرها 10 آلاف ليرة[5]، كما قام سفير الجزائر محمد زيد في 17 سبتمبر 1974 رفقة وفد من السفارة الجزائرية في بيروت بزيارة مقبرة شهداء الثورة الفلسطينية ومستشفى

---

[1] وقد تعرض منزل سفير الجزائر في بيروت محمد يزيد إثر هذه الاشتباكات لطلقات نارية يوم 02 ماي 1973، وقد قدم يزيد احتجاجا إلى السلطات اللبنانية على تمركز قوات من الجيش اللبناني حول منزله (وخاصة غرف الأطفال) الذي يقع على القرب من مخيم ستيلة التي تقع ضمن دائرة المطار التي وقعت فيها الاشتباكات، وعلى الرغم من ذلك فان يزيد قام بمساع حثيثة من اجل وضع حد لهذه الأحداث الدامية، وبعد اتصالات مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة الجمهورية اللبنانية أفلحت مساعيه بالاتفاق على وقف إطلاق النار وتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على تنفيذ الاتفاق، والذي تم خرقه بعد مدة وجيزة. انظر: مركز الوثائق القومية، تونس، «معارك دامية بين الجيش اللبناني والمقاومة: أزمة عارضة أم تصفية مبيتة ؟»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1973/05/03.

[2] عبد القادر محمودي، النزاعات العربية – العربية وتطور النظام الإقليمي العربي: مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية (1945–1985)، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2002، ص 502.

[3] الجزائر أخبار ووثائق، العدد 57، 01 /07/ 1974، ص25.

[4] الجزائر أخبار ووثائق ، العدد 01، 05/23/ 1974، ص12.

[5] المصدر نفسه، العدد 68، 15 /1975/05، ص13.

القدس وحيفا التابعين لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وقد تفقد الوفد الجزائري الجرحى والمرضى حاملا لهم هدايا رمزية كما أهدى جهاز تلفزيون ضخم لكل مستشفى، وطلب من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تجهيز كل من مستشفى القدس وحيفا بمكتبة وقاعة مطالعة على حساب السفارة الجزائرية[1]، كما سلم في 02 ديسمبر 1974 مدير مدرسة أبناء الشهداء الفلسطينيين بعد الزيارة التي ساقته إلى المدرسة شيكا ماليا كمساعدة من الحكومة الجزائرية لأبناء الشهداء الفلسطينيين في سوق الغرب[2].

كما قدم محمد يزيد في 13 ديسمبر 1974 دعوة من الرئيس بومدين إلى منظمة التحرير لإرسال مئة طالب وطالبة من أبناء شهداء ومجاهدي الثورة الفلسطينية لقضاء فترة الصيف في الجزائر، حيث أعدت الجهات الوصية برنامجا ثريا خصيصا لهم[3]، كما احتضنت العاصمة الجزائرية في 20 من هذا الشهر أشغال الجمعية العامة للجبهة المشاركة في الثورة الفلسطينية التي يرأسها كمال جنبلاط وتضم في عضويتها منظمة التحرير[4]، ومن جهة أخرى ولمواجهة الاستفزازات "الإسرائيلية"، زار الأمين العام لوزارة الدفاع العقيد عبد الحميد لطرش لبنان في أواخر مارس 1975 حيث أكد للرئيس اللبناني سليمان فرنجية أن الجزائر تتعهد بتقديم الدعم العسكري للحكومة اللبنانية لمواجهة الاستفزازات "الإسرائيلية"[5].

وقد دعت الجزائر إلى عدم السكوت عما يجري في لبنان، لأن ذلك يعني التواطؤ ليس فقط ضد الشعب الفلسطيني ولكن ضد الأمة العربية قاطبة[6]، وكانت رؤية الجزائر بخصوص الأحداث في لبنان مبنية على تصور واضح وهو نتاج عدم حل المشكل الفلسطيني حلا شاملا[7].

---

[1] غازي الخليل وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد العشرون (من 1974/7/1 إلى 1974/12/31)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جوان 1979، ص512.

[2] المصدر نفسه، ص 735.

[3] المصدر نفسه، ص 803.

[4] مركز الوثائق القومية، تونس «تحليل المرحلة الراهنة وتأكيد الدعم الناجع»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1974/12/21.

[5] الجزائر إخبار ووثائق، العدد 75، 03/31/ 1975، ص07.

[6] المجاهد ع 766، 1975/04/20

[7] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، مصدر سابق، ص 295

ثانيا/الجزائر واشتعال الحرب الأهلية:

بدأت الشرارة الأولى للحرب الأهلية اللبنانية في 13 أفريل 1975 بحادثة عرفت إعلاميا باسم "عين الرمانة" والتي تمثلت في قيام مجهولين بإطلاق الرصاص على كنيسة تقع في منطقة حارة حريك بجنوب لبنان ردا على إصابة أحد الفدائيين ، اتهمت فيها عناصر فلسطينية تقطن بالقرب من الحارة بأنها وراء الحادث[1]، وكان وزير الإعلام اللبناني قد ذكر في 13 أفريل أن فدائيا قد أصيب ونقل إلى المستشفى بسبب خلاف مع أحد سكان منطقة عين الرمانة[2]، وأعقب هذا الحادث مرور حافلة تقل عددا من الفلسطينيين يرفعون الأعلام ويرددون الهتافات في منطقة عين الرمانة المسيحية، فأطلقت عليهم عناصر من حزب الكتائب[3] الرصاص فأردت 27 قتيلا فلسطينيا[4].

ربطت الجزائر هجوم حزب الكتائب على الحافلة في عين الرمانة وقتل مجموعة من الفلسطينيين بالمجازر التي ارتكبت في حق الفلسطينيين كمجزرة دير ياسين أو كفر قاسم أو عمان أو جرش وعجلون[5].

عملت الجزائر في بداية الأحداث من أجل الحفاظ على علاقات متوازنة مع مجموع القوى السياسية، وعمدت الجزائر إلى هذا التكتيك من أجل تذليل الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في عملياتهم ضد "إسرائيل"، وتعود هذه الصعوبات في مجملها إلى تعدد

---

[1] مصطفى أحمد أبو الخير، الانسحاب السوري من لبنان والقانون الدولي بالوثائق، د د ن، د ت، ص 06.

[2] عصام سخنيني، «المذبحة في نيسان»، مجلة شؤون فلسطينية، ع 45، ماي 1975، ص ص 285-286.

[3] حزب الكتائب: تأسس حزب الكتائب سنة 1936 على يد بيار الجميل، وقد تحول فيما بعد إلى حزب سياسي باسم "الكتائب اللبنانية"، خلق الحزب لنفسه مكانة سياسية على الساحة اللبنانية خاصة في عهد الرئيس اللبناني كميل شمعون، وقد لعب الحزب على موضوع الطائفية فاستطاع أن ينتشر بين أوساط مسيحي لبنان بشكل عام؛ وقد دفع العجز النسبي في حشد الأعضاء في فترات الاستقرار السياسي الحزب إلى اللجوء باستمرار إلى الاستفزاز وافتعال الحوادث كما حصل في حادثتي الكحالة وعين الرمانة. انظر: راشد حميد، «الكتائب اللبنانية: تاريخها، عقيدتها، تنظيمها»، مجلة شؤون فلسطينية، ع 46، جوان 1975، بيروت، ص ص218-230.

[4] مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 06.

[5] المجاهد ع766، 1975/04/20.

فصائل المقاومة الفلسطينية من جهة وإلى عصبية اليمين المسيحي ضد الفلسطينيين من جهة أخرى[1].

وعلى إثر هذه الحادثة (حادثة عين الرمانة) تحركت الجامعة العربية عبر أمينها العام محمود رياض في 14 أفريل من أجل تهدئة الأوضاع، فاجتمع مع كل من رئيس الحكومة اللبناني ووزير خارجيته كما التقى قادة المقاومة الفلسطينية[2]، وفي نفس اليوم أرسل الرئيس بومدين رسالة إلى الرئيس اللبناني سليمان فرنجية دعاه فيها إلى بذل المزيد من الجهود للوقوف في وجه الأخطار التي تعترض سبيل المقاومة الفلسطينية في لبنان، وتجاوز المعارك الهامشية التي أرغمت فيها المقاومة الفلسطينية والتي لن يستفيد منها إلا "أعداء الأمة" وأضاف: «واثقون من أنكم لن تدخروا جهدا للعمل على إيقاف مثل هذه الأحداث، والتدخل للحيلولة دون استمرارها واستفحالها، حفاظا على سلامة الثورة الفلسطينية وعلى وحدة شعبكم وعلى التضامن العربي»[3] .

وقد وجه عرفات رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب دعاهم فيها إلى التدخل من أجل وضع حد "للمؤامرة" التي تستهدف خلق فتنة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني[4]، وفي هذا الاطار أرسل الرئيس بومدين رسالة إلى الوزير الأول اللبناني رشيد الصلح من أجل وضع حد للمخاطر المحدقة بالمقاومة الفلسطينية[5]، وكان من هذا الأخير أن رفض الزج بالجيش اللبناني في الصراع واستقال بعد ذلك في 15 ماي 1975 بعد إعلانه في مجلس النواب مسؤولية الكتائب عن مجزرة عين الرمانة، والصدامات المسلحة التي تلت تلك المجزرة والمضاعفات التي أعقبتها والأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالبلاد نتيجة لها[6].

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، مصدر سابق، ص ص 340-341.

[2] ناجي علوش، حول الحرب الأهلية في لبنان، سلسلة الثقافة الشعبية، بيروت، 1976، ص ...

[3] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، وثيقة رقم 117، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1977، ص137.

[4] مركز الوثائق القومية، تونس، «مخطط إبادة الفلسطينيين»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1975/04/15.

[5] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 141

[6] عصام سخنيني، «المقاومة الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، ع 47، جويلية 1975، ص243.

واعتبرت الجزائر أن أحداث لبنان تتجاوز الطائفية، وإلقاء التهم على الفلسطينيين بإثارة القلاقل وعدم الاستقرار في لبنان بل أن الهدف من كل ذلك ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان[1]، وحسب وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة فإن هذه الأحداث لا شك أنها مؤامرة حيكت من طرف أطراف خارجية[2]. وكانت الكتائب اللبنانية قد حضرت لهذه العملية منذ مدة سياسيا وماديا وعسكريا وهذا بعدما تورطت "إسرائيل" في دعم المليشيات اللبنانية بكميات معتبرة من السلاح[3]، وقد تحمل حزب الكتائب منذ توقيع اتفاقية "ملكارت" في 17 ماي 1973 تعبئة القوى اللبنانية المعادية للوجود الفلسطيني من أجل جولة جديدة، وتولى جيش لبنان مسؤولية التدريب وشراء السلاح وتحويله للمليشيات، واستغلال الدعم المالي والعسكري العربي الذي أقره مجلس الدفاع العربي في 05 جويلية 1974 لصالح المليشيات، وفي إطار التحضير المسبق للحسم العسكري تمت إقامة دورات تدريبية لمليشيات الكتائب في كل من الأردن وألمانيا الغربية و"إسرائيل"[4]، وقدرت كمية السلاح التي اشتراها حزبا الكتائب والأحرار ما بين 200 إلى 600 مليون دولار، وتم تغطية فواتير السلاح من طرف وكالة المخابرات المركزية وألمانيا الغربية والفاتيكان وإيران فضلا على "إسرائيل"[5].

وخلال بداية الأحداث أكد الرئيس بومدين في برقية إلى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير قامت "وفاء" بتوزيعها[6] دعم الجزائر اللامشروط للمقاومة الفلسطينية ووقوفها بكل ما تملك إلى جانبها ودعاه إلى وجوب تفويت الفرصة على أعداء الثورة الفلسطينية الذين يسعون لإثارة الفتنة بين الأشقاء في لبنان والعمل على المساس بوحدة وتضامن الأمة العربية[7].

من جهة أخرى سعت الجزائر إلى إقناع السوريين بحماية الفصائل الفلسطينية وفي هذا أرسل الرئيس الجزائري هواري بومدين رسائل إلى بيروت ودمشق حملها قائد الأكاديمية

---

[1] المجاهد، ع777، 1975/07/06.

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، وثيقة رقم 234، مصدر سابق، ص254.

[3] عصام سخنيني، «المقاومة الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، ع 47، جويلية 1975، ص243.

[4] سامي منصور، مذبحة لبنان الكبرى، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، 1981، ص ".

[5] المصدر نفسه، ص 31.

[6] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني والعشرون (من 1975/1/1 إلى 1975/612/31)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مارس 1980، ص555

[7] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، وثيقة رقم 118، مصدر سابق، ص ص137-138.

العسكرية متعددة الأسلحة بشرشال العقيد محمد الصالح يحياوي[1] كما دعا وزير الخارجية الجزائري الشعبين الشقيقين اللبناني والفلسطيني إلى تغليب العوامل الإيجابية التي تربط بين الشعبين، على كل ما من شأنه أن يفضي إلى التصادم أو إلى الفتنة داخل لبنان أو يضر بالقضية الفلسطينية[2].

كللت دعوات الجزائر وبعض الدول العربية بإعلان قيادة الثورة الفلسطينية موافقتها على وقف اطلاق النار في 16 أفريل، وفي خطوة حسن نية من المقاومة تم اجتماع عدد من قيادة الثورة إلى عدد من المسؤولين اللبنانيين لتهدئة الوضع وتنظيم العلاقة بين السلطة اللبنانية والمقاومة، إلا أن الأزمة عاودت الانفجار من جديد على إثر استقالة حكومة الرئيس رشيد الصلح في 15 ماي، فاندلعت الاشتباكات من جديد في محاولة من حزب الكتائب لـ "تحرير" الساحة اللبنانية من الوجود الفلسطيني الثوري وعقب إعلان الكتائب يوم 21 ماي أن الكتائب عازمة على المضي في "الثورة" حتى النهاية وعدم احترامها وقف إطلاق النار الذي تم الموافقة عليه بمساعي من بعض السفراء العرب ومنهم سفير الجزائر[3].

أرسل الرئيس بومدين رسالة في 23 ماي إلى ياسر عرفات عبر سفير الجزائر في بيروت محمد يزيد جدد فيها تأييد الجزائر لمواقف المقاومة الفلسطينية وأبدى فيها قلقه البالغ لتطورات الأحداث في لبنان[4]، كذلك أرسل الرئيس الجزائري رسالة أخرى إلى القيادة الليبية أكد فيها تطابق وجهات النظر بين القيادتين الجزائرية والليبية في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها القضية الفلسطينية، وأضاف بومدين أن الجزائر ستدعم الثورة الفلسطينية ولن تغير موقفها الداعم ولو بقي فلسطيني واحد يحمل السلاح[5]، كما أعطى الرئيس بومدين أوامر صارمة إلى الأمين العام لوزارة الدفاع عبد الحميد لطرش من أجل تلبية جميع مطالب أبي

---

[1] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 141.

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، وثيقة رقم 234، مصدر سابق، ص254-255.

[3] حسين أبو النمل وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، مصدر سابق،ص 34-35.

[4] المصدر نفسه، ص 171 .

[5] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني والعشرون (من 1975/1/1 إلى 1975/612/31)، مصدر سابق، ص721

جهاد من المساعدات العسكرية[1]، من جهة أخرى دعا الرئيس بومدين المقاومة الفلسطينية إلى إرسال 120 طفلا من أبناء شهداء الأحداث الأخيرة إلى قضاء إجازة الصيف في الجزائر[2].

كما قام سفير الجزائر في بيروت محمد يزيد بجهود كبيرة من أجل إيجاد مخرج للأزمة ودفع جميع الأطراف إلى وقف اطلاق النار بشكل نهائي وتفويت الفرصة على أعداء لبنان والأمة العربية، وفي هذا استقبل عرفات يزيد في 27 ماي حيث استعرض معه الوضع الراهن فلسطينيا وعربيا، والموقف الراهن في الساحة اللبنانية بشكل خاص[3]، كما اجتمع عرفات مع محمد يزيد في 31 ماي، وقد صحب يزيد معه هذه المرة محمد يوسف العدساني سفير الكويت في لبنان ومحمد لطفي متولي السفير المصري في بيروت وقد تناول الطرفان الأوضاع على الساحة اللبنانية[4].

وخلال شهر جوان استمرت أزمه تأليف الحكومة اللبنانية واستأنف الكيان الصهيوني اعتداءاته على الجنوب اللبناني، وبعد هدوء نسبي في بداية الشهر عادت حالة التوتر، وتصاعدت الاشتباكات من جديد، على الرغم من محاولات الجزائر الدؤوبة للمحافظة على الهدنة من خلال مساعي التهدئة التي بذلها محمد يزيد من أجل خلق جو من الهدوء وإعادة الأوضاع الطبيعية في لبنان[5]، ومن جهة أخرى وفي محاولة من المقاومة الفلسطينية لتطويق الأزمة وعدم الانجرار إلى استفزازات الكتائب وتفويت الفرصة عليهم[6]، زار القدومي الجزائر في 08 جوان 1975 حيث كان في استقباله جلول الملائكة (عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني ومسؤول قسم حركات التحرر بالحزب)، وأحمد وافي (أبو خليل) ممثل منظمة التحرير في الجزائر، وحسب القدومي فان الهدف من زيارته للجزائر هو

---

[1] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 141

[2] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني والعشرون (من 1975/1/1 إلى 1975/612/31)، مصدر سابق، ص707

[3] المصدر نفسه، ص676.

[4] المصدر نفسه، ص688.

[5] المصدر نفسه، ص710.

[6] حسين أبو النمل وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، مصدر سابق، ص 37.

التشاور مع قادة الجزائر لتنسيق وتوحيد المواقف حيال ما يجرى على الساحتين الفلسطينية والعربية[1]، وقد أشاد القدومي (في ظل الأوضاع المتأزمة في لبنان) بنتائج المباحثات التي أجراها مع المسؤولين الجزائريين، وأكد دعم هواري بومدين للقضية الفلسطينية وكفاح أهلها من أجل تحقيق أهدافهم[2].

لم تنجح مساعي قادة المقاومة ولا الوساطة السورية في حل "عقدة" تأليف حكومة، ورغم رسالة التهدئة التي وجهها عرفات للبنانيين عبر الإذاعة والتلفزيون، ودعوته لبنان إلى الإقرار بحق الثورة في التواجد على أرضه ضمن احترام الثورة الفلسطينية للسيادة اللبنانية؛ فان الاشتباكات قد تصاعدت وازدادت عنفا في 24 و25 جوان[3]، وعلى إثر ذلك أعلن الرئيس بومدين في 26 جوان أن الجزائر ستقف مع منظمة التحرير إذا وقع خلاف بين هذه الأخيرة مع أحد الأطراف العربية الأخرى في المنطقة وأضاف «سنعلن على الفور تبنينا لوجهة نظر المقاومة من دون أن نحاول خلق موقف خاص بنا»[4]، وفي الوقت نفسه دعا بومدين الرئيس اللبناني سليمان فرنجية في رسالة إلى هذا الأخير إلى تفويت الفرصة على أعداء لبنان والأمة العربية الذين يهدفون إلى القضاء على التضامن العربي وتصفية القضية الفلسطينية من خلال إدخالها في معارك هامشية تلهيها عن مسارها الرئيس ومعركتها الحقيقية[5].

من جهة أخرى استقبل ياسر عرفات في 28 جوان سفير الجزائر في بيروت محمد يزيد وموسى الصدر رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان، وقد تناول الطرفان الأوضاع على الساحة اللبنانية وعلى الخصوص قضية تشكيل الحكومة[6]، ونجم عن هذه الوساطات

---

[1] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني والعشرون (من 1975/1/1 إلى 1975/612/31)، مصدر سابق، ص720

[2] المصدر نفسه، ص726

[3] حسين أبو النمل وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، مصدر سابق، ص ص 37-38.

[4] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، وثيقة رقم 232، مصدر سابق، ص ص251-254

[5] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني والعشرون (من 1975/1/1 إلى 1975/612/31)، مصدر سابق، ص672

[6] المصدر نفسه، ص680

والاجتماعات المتتالية الإعلان عن تأليف حكومة الرئيس كرامي في 30 جوان وتم الاتفاق على وقف اطلاق النار في جميع أنحاء البلاد[1].

وقد عملت الجزائر خلال هذه الفترة على حشد الدعم العربي والإفريقي خلف المقاومة الفلسطينية في صراعها مع اليمين اللبناني، وفي هذا الاطار أجرى الرئيس بومدين محادثات مع رئيس مجلس الوزراء الليبي عبد السلام جلود وقد عبر الرئيس الجزائري لجلود عن وقوفه الثابت والداعم للمقاومة الفلسطينية ، كما أكد الجانبان عبر بيان مشترك وقوفهما بكل قوة وبدون تحفظ مع الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية[2]، كما استقبل الرئيس بومدين في هذا الاطار الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في مدينة عنابة وقد صدر بيان مشترك في 20 جويلية 1975 تبنى فيه الرئيسان دعمهما لمنظمة التحرير وأكدا عزمهما على مواصلة تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني[3] وفي 27 جويلية وصل الرئيس بومدين إلى ليبيا في إطار مشاورات الوضع في الشرق الأوسط[4].

ومن جهة أخرى دعا الرئيس بومدين في خطابه في 29 جويلية 1975 أمام مؤتمر القمة الإفريقي في كمبالا (عاصمة أوغندا) إلى عقد لقاء عربي إفريقي على أعلى المستويات لمناقشة الأوضاع في الشرق الأوسط وأضاف أن مصير العالم العربي ومصير القارة الإفريقية مرتبطان ولا بد من الربط بين الطرفين بجسر قوي يحقق اللقاء بينهما[5].

وفي بداية أوت 1975 عقدت مصر و"إسرائيل" اتفاقا جديدا حول فك الارتباط العسكري في سيناء، وقد أعرب الرئيس الجزائري لصلاح خلف أثناء استقباله أن هذا التفاهم المصري "الإسرائيلي" سيؤدي إلى تفاقم الشقاقات بين القاهرة ودمشق، وسيفضي إلى اشتداد الصدامات الدموية في لبنان بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية إضعافا للحركة الوطنية الفلسطينية،

---

[1] أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها، مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، قبرص، 1987، ص ".

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، وثيقة رقم 236، مصدر سابق، ص259 .

[3] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني والعشرون (من 1975/67/1 إلى 1975/12/31)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مارس 1981، ص 77

[4] المصدر نفسه، ص99

[5] الشعب، "/1975/07.

وهذا ما تأكد بعد ذلك حسب خلف[1]، وقد اندلع القتال فجأة في زحلة وطرابلس وبيروت بعد توقيع اتفاقية فك اشتباك الثانية بين القوات المصرية والقوات "الإسرائيلية" فيما يعرف بـ "سيناء 2" في الأول من سبتمبر مما خلف مجازر رهيبة[2].

وعقب توقيع هذه الاتفاقية زار صلاح خلف ممثلا عن حركة فتح الجزائر حيث أجرى مباحثات مع الرئيس بومدين والمسؤولين الجزائريين[3]، وقد اقترح الرئيس الجزائري على خلف أن تصدر منظمة التحرير بيانا ترفض فيه اتفاق سيناء، وفي هذا أصدرت حركة فتح بعد اجتماع اللجنة المركزية للحركة بعد عودة خلف من الجزائر بيانا انتقد التفاهم المصري "الإسرائيلي" انتقادا لاذعا كما هاجم البيان هنري كسنجر الذي أوصى بهذا التفاهم[4]، علاوة على ذلك دعت منظمة التحرير إثر اجتماع اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية كافة القوى العربية، وبصورة خاصة حكومات العراق وليبيا والجزائر، إلى المبادرة لوضع كل طاقاتها وقدراتها على خط المواجهة المباشر مع العدو إلى جانب سورية والثورة الفلسطينية [5].

وفي الوقت نفسه تم استقبال موفد الجزائر إلى لبنان جلول الملائكة ـ مسؤول حركات التحرر في جبهة التحرير الوطني ـ من طرف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حيث جرى بحث مجمل الوضع في المنطقة[6]، كما نقل سفير الجزائر في بيروت محمد يزيد في 12سبتمبر رسالة شفوية من الرئيس بومدين إلى ياسر عرفات تتعلق بالأوضاع الراهنة ـ بعد إبرام مصر لاتفاقية فض الارتباط ـ وتتناول تنسيق الجهود العربية وذلك من أجل مواجهة متطلبات المرحلة القادمة[7].

---

[1] صلاح خلف (أبو إياد) ، فلسطيني بلا هوية ، دار الجيل ، عمان ، ط2 ، 1996، ص 173

[2] ماجد أبو يونس، المؤثرات العربية في الحرب اللبنانية، المنشورات الشعبية، بيروت، 1976، ص ".

[3] حسين أبو النمل وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، مصدر سابق، ص170.

[4] صلاح خلف، مصدر سابق، ص 173.

[5] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، وثيقة رقم 334، مصدر سابق، ص.411

10/ 9/ 1975

[6]إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني والعشرون (من 1975/67/1 إلى 1975/12/31)، مصدر سابق، ص226

[7] المصدر نفسه، ص276.

من جهة أخرى بذلت الجزائر جهودا لتنسيق الموقف العربي الرافض لاتفاقية سيناء وما تمخضت عنه من نتائج وفي هذا أوفد الرئيس الجزائري عضو مجلس الثورة محمد يحياوي منتصف سبتمبر إلى كل من ليبيا ولبنان وسورية، وقد التقى في بيروت رفقة سفير الجزائر في بيروت محمد يزيد من طرف ياسر عرفات، وقد سلم يحياوي رسالة من بومدين إلى ياسر عرفات وقد تباحث الجانبان أوضاع المنطقة العربية الراهنة[1]، وقد كللت الجهود العربية باجتماع كل من ياسر عرفات وكميل شمعون في 16 من نفس الشهر من أجل إيجاد حل للأزمة والعمل على استمرار الهدوء النسبي[2]، وبعد بيروت انتقل يحياوي إلى دمشق حيث سلم الرئيس السوري حافظ الأسد رسالة بومدين تتعلق بالأوضاع العربية الراهنة[3] وذلك قبيل قبيل انعقاد اجتماع الوفد السوري برئاسة وزير الخارجية عبد الحليم خدام مع ياسر عرفات وهاني الحسن وكمال جنبلاط[4] كما وجه الرئيس بومدين في منتصف سبتمبر دعوة إلى كافة منظمات المقاومة الفلسطينية ـ وهي في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها في لبنان ـ من أجل الاجتماع في الجزائر لبحث السبل المؤدية إلى وحدة الصف الفلسطيني[5].

وخلال شهر أكتوبر برز اتجاه يدعو إلى طرح الموضوع اللبناني في الجامعة العربية، وبالفعل انعقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في 15 أكتوبر بدعوة من الكويت إلا أن الجزائر ومنظمة التحرير وسورية وليبيا قاطعوا الاجتماع ورأت منظمة التحرير أن اجتماع الكويت يدخل ضمن إدخال العرب في معارك جانبية عما يحدث في المنطقة من أحداث خطيرة وعلى رأسها الاتفاقية المصرية "الإسرائيلية" في سيناء [6]، وعقب هذا الاجتماع الذي لم يخرج إلا ببعض التوصيات و"التمنيات" غير الفعالة، زار الجزائر في 18أكتوبر وفد من منظمة التحرير الفلسطينية وضم أبو جهاد عضو اللجنة المركزية في حركة فتح ووليد

---

[1] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني والعشرون (من 1975/67/1 إلى 1975/12/31)، مصدر سابق، ص290

[2] يزيد صايغ، الكفاح المسلح....، مرجع سابق، ص 529.

[3] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني والعشرون (من 1975/67/1 إلى 1975/12/31)، مصدر سابق، ص303

[4] العلاقات اللبنانية السورية (1943-1985)، الجزء الأول، مركز التوثيق والبحوث اللبناني، بيروت، 1986، ص ...

[5] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني والعشرون (من 1975/67/1 إلى 1975/12/31)، مصدر سابق، ص291

[6] حسين أبو النمل وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، مصدر سابق، ص 41.

قمحاوي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وأبو خليل ممثل منظمة التحرير بالجزائر، وقد تم استقبال الوفد الفلسطيني من طرف كبار المسؤولين الجزائريين[1] وأجرى الوفد الفلسطيني محادثات مع الرئيس هواري بومدين وكذلك مع محمد الشريف مساعدية عن حزب جبهة التحرير الوطني وقد أكد الطرفان الفلسطيني والجزائري في بيان مشترك رفض الوصاية على الفلسطينيين وعدم التدخل في شؤنهم الداخلية، كما أكدا حق الثورة الفلسطينية في حرية العمل الفدائي من دول الطوق وفقا لقرارات مؤتمر القمة في الجزائر والرباط[2].

وكان لموقف الجزائر الواضح من الجرائم التي ترتكبها مليشيات الكتائب ودعمها للمقاومة الفلسطينية دور في دفع المليشيات المسيحية في الاعتداء على الجالية الجزائرية في لبنان، وقد اعتبرت الجزائر أن هذا الصنيع ينم على ارتباط هذه المليشيات بإسرائيل[3].

عملت الجزائر في إطارها الإقليمي العربي على محاولة إيجاد مخرج للازمة اللبنانية، وفي هذا زار الرئيس العراقي صدام حسين الجزائر في أكتوبر 1975 حيث تبادل الطرفان الجزائري والعراقي التشاور حول الأحداث الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، وأكد الطرفان في اختتام الزيارة على ضرورة أن تكون الثروات العربية ملكا لأبنائها جميعهم واعتبر ذلك بداية التموقع الصحيح في مواجهة الأخطار المحدقة بالأمة العربية[4]، وعقب عودة الرئيس العراقي توجه وفد رسمي وحزبي إلى بيروت في مبادرة لاتخاذ بعض والإجراءات التي تسهم في تنشيط الحياة الاقتصادية، والتخفيف من آثار الشلل والخراب الذي أصاب شتى المرافق العامة والخاصة من خلال إرسال شحنة من الأدوية والمساعدات الطبية وتحويل مبلغ مليوني ليرة لبنانية للمساهمة في إعمار القرى والأحياء الشعبية التي تضررت[5]، وفي نفس الوقت تسلمت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في 30 أكتوبر 1975 بمطار بيروت 13

---

[1] المجاهد ع793 1975/10/26

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، وثيقة رقم 236، مصدر سابق، ص ص514-515 .

[3] الجزائر إخبار ووثائق، 10/15/ 1975، ص04.

[4] الشعب 1975/12/10.

[5] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، وثيقة رقم 384، مصدر سابق، ص 499.

طن من الأدوية والأمصال أرسلتها الحكومة الجزائرية وكان في استقبال المساعدات محمد يزيد سفير الجزائر في بيروت رفقة وفد الهلال الأحمر الجزائري ووزارة الصحة اللبنانية[1].

كما زار الجزائر في 19 ديسمبر 1975 الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة، من أجل الخروج بموقف موحد من الأزمة التي تواجهها القضية الفلسطينية، وقد تباحث الطرفان مع الرئيس بومدين التطورات الجارية في لبنان والمؤامرات التي تواجهها الثورة الفلسطينية[2]، وقد طالب حواتمة من الجزائر بعقد مؤتمر عام تحضره جميع القوى التقدمية والوطنية والديمقراطية العربية دون استثناء يتم خلاله التوافق على خطة عمل مشترك وتكوين جبهة عربية ديمقراطية مهمتها الوقوف في وجه مخططات أعداء الأمة وتحطيمها[3].

كما زار الجزائر في 29 ديسمبر 1975 الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) أحمد جبريل، وقد استقبل الوفد من طرف الرئيس هواري بومدين، وبحضور جلال الملائكة وقد تم استعراض الوضع الراهن في المنطقة، وقد اتفق الطرفان على مواصلة الجهود المبذولة من أجل تدعيم الصف الثوري والوقوف في وجهة الهجمة "الإمبريالية"[4].

وقد زار الجزائر في شهر ديسمبر وفدان فلسطينيان أحدهما عن الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين والثاني عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وقد عبر الاتحادان ونظيراهما الجزائريان في بيان مشترك اتفاق وجهات النظر حول الأوضاع في المنطقة واستنكرا الحملة العدوانية المتواصلة في لبنان ضد الثورة الفلسطينية[5]، كما أصدر الاتحاد العام الجزائري

---

[1] الجزائر إخبار ووثائق ، العدد 89، 12/09/ 1975، ص25.

[2] حسين أبو النمل وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، مصدر سابق، ص171.

[3] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني والعشرون (من 1975/67/1 إلى 1975/12/31)، مصدر سابق، ص624

[4] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976، وثيقة رقم 02، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1978، ص05.

[5] الشعب، 1975/12/05.

بيانا في 11 جانفي 1976 أكد فيه تأييد الطبقة العاملة الجزائرية لنضال الشعب العربي الفلسطيني، ووقوفه إلى جانب الطبقة العمالية الفلسطينية[1].

كللت مجهودات الجزائر على إثر اللقاءات السابقة بين ممثل فصائل منظمة التحرير والساسة الجزائريين إلى توحيدها ـ حتى الموالية فيها لأطراف عربية أخرى ـ في مواجهة الجبهة اليمينية وقد ظهر جليا بعد ذلك بأيام معدودة أثناء حصار المخيمات الفلسطينية وسقوط مخيم ضبية الفلسطيني في أيدي المليشيات المسيحية بدخول فصائل منظمة التحرير وعلى رأسها حركة فتح إلى ميدان المعركة في الجبل ضد اليمين الماروني[2]، وقد أحدث ذلك تغييرا في ميزان القوة لصالح الحركة الوطنية اللبنانية على حساب اليمين المسيحي[3].

عارضت سورية دعوة الموارنة للانفصال عن لبنان بعد أن رفعت الأحزاب المسيحية شعار التقسيم إثر اجتماع أركان الجبهة اللبنانية[4] يوم 06 جانفي 1976 بحجة حماية الموارنة ومقاومة ضغط الفلسطينيين وحلفائهم اليساريين والمسلمين بعد حديث الحركة الوطنية اللبنانية[5] ومنظمة التحرير الفلسطينية عن الحسم العسكري[6]، وقد أبرق الرئيس بومدين أواخر جانفي 1976 برقية إلى الرئيس السوري حافظ الأسد أعرب فيها عن ارتياح الجزائر للمساعي التي تبذلها الحكومة السورية لإنهاء الاقتتال في لبنان، بالحفاظ على وحدته

---

(1) إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث والعشرون (من 1976/1/1 إلى 1976/06/30)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، سبتمبر 1981، ص 30

(2) أحمد الرفاعي، ياسر عرفات سيد فلسطين، منصور للطباعة والنشر، غزة، 2005، ص ص "– ".

(3) محمد تامالت، مرجع سابق، ص 141

(4) عرفت في البداية باسم "جبهة الحرية والإنسان"، وعرفت قواتها المسلحة باسم "القوات اللبنانية" ويطلق عليها أيضا القوات الانعزالية أو اليمينية انظر: محمد علي محمد تميم، «المملكة العربية السعودية والحرب الأهلية اللبنانية 1975–1979»، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 08، أوت 2013، ص 114.

(5) أحد أطراف الصراع ضمت الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والتقدمية وتعرف قواتها العسكرية باسم القوات المشتركة، وقد وقفت إلى جانبها مجموعة من الأحزاب والفعاليات الأخرى عرفت فيما بعد بجبهة الأحزاب القومية والوطنية، وقد شكلت هي والمقاومة الفلسطينية جبهة واحدة. انظر: محمد علي محمد تميم، مرجع سابق، ص 114.

(6) جمال سعد نوفان، «التدخل السوري في لبنان عام 1976»، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، المجلد 04، 04، العدد 13، جوان 2012، بغداد، ص 387.

والتوازن بين طوائفه[1]، كما أرسل الرئيس بومدين ببرقية أخرى إلى ياسر عرفات في ذات المغزى[2].

وعلى إثر توقيع الوثيقة الدستورية في 14 فيفري 1976 بحضور الرئيسين حافظ الأسد وسليمان فرنجية، ورئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي[3] والتي تناولت خطة سياسية للخروج من الأزمة من خلال مصالحة وطنية تضم جميع الأطراف وتشكيل حكومة مهمتها تكريس هذه المصالحة فضلا على ضبط العلاقات اللبنانية الفلسطينية[4]، أرسل الرئيس بومدين برقية إلى ياسر عرفات في 19 فيفري أبدى فيها ارتياحه للاتفاق الذي وضع حد للصراع في لبنان، وحافظ على تلاحم شعبه وأشاد بدور المقاومة وتعقلها في سبيل تحقيق ذلك[5]،

ورغم التنازلات التي حملتها الوثيقة فان كمال جنبلاط واليسار انتقد الوثيقة، واعتبرها تكريسا للرئاسات الثلاث؛ رئاسة الجمهورية (الطائفة المارونية)؛ ورئاسة الوزراء (الطائفة السنية)؛ ورئاسة مجلس النواب (الطائفة الشيعية)، فضلا لإغفال الوثيقة التطرق لقيادة الجيش التي كانت حكرا على الموارنة، وكان مصير الوثيقة نتيجة اختلاف الآراء حولها هو تجميدها وعدم العمل بها[6].

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978)، مصدر سابق، ص 318

[2] رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979 ص 124

[3] جمال سعد نوفان، مرجع سابق، ص 416.

[4] غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني (1963-1988)، دانية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1993،ص 1".

[5] سجل العالم العربي ـ وثائق، أحداث، آراء سياسية (1976)، تحرير: دار الأبحاث والنشر، بيروت، ص 414.

[6] لازم لفتة المالكي، زينب شاكر عبد الرزاق، «الظروف السياسية في لبنان (1975-1976) وتشكيل حكومة سليم الحص»، مجلة ملحق، ع 19، ديسمبر 2015، بغداد، ص ص 04-05.

وفي اطار الدعم الشعبي والحزبي للمقاومة الفلسطينية أقيم مهرجان خطابي في العاصمة الجزائرية في 22 جانفي 1976 برعاية مكتب منظمة التحرير الفلسطينية شاركت فيه الاتحادات الشعبية الفلسطينية، وقد حاول الخطباء كشف أبعاد المؤامرة التي تواجه الثورة الفلسطينية في لبنان[1]، واعتبرت الجزائر أن "إسرائيل" تحاول إيهام اللبنانيين أن المقاومة الفلسطينية هي حجر الزاوية في الحرب الأهلية وأن بقاء المقاومة الفلسطينية على التراب اللبناني هو في الأساس توريط للبنان ودفع لإسرائيل للتدخل في لبنان بدعوى ملاحقة عناصر المقاومة الفلسطينية[2].

[1] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث والعشرون (من 1976/1/1 إلى 1976/06/30)، مصدر سابق، ص62

[2] المجاهد، ع806، 1976/01/25.

ثالثا/الجزائر ومحاولات تدويل الأزمة اللبنانية:

1/موقف الجزائر من التدخل الفرنسي:

رفضت الجزائر بكل قوة محاولات تدويل الأزمة في لبنان بحجة أن المشكل داخلي وفي هذا اعتبر الرئيس بومدين تصريحات فاليري جيسكار ديستان حول الأوضاع في لبنان وإرسال قوات عسكرية فرنسية إلى لبنان، بأنها تدخل سافر في شؤون لبنان الداخلية، وتحمل أبعادا سياسية خطيرة ستنعكس بالتأكيد على لبنان والثورة الفلسطينية، وفي هذا أبرق الرئيس بومدين برقيات عاجلة إلى دول عدم الانحياز، والرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس اللبناني إلياس سركيس حذرهم من مغبة الاستجابة لدعاوي فرنسا[1] من أجل تدويل القضية اللبنانية ودعاهم فيها إلى اتخاذ موقف موحد ضد التدخل الفرنسي في شؤون لبنان الداخلية[2].

كما أرسل رسالة خاصة في ذات المغزى إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، عبر سفير الجزائر في بيروت محمد يزيد أعلن فيها بومدين أن الاستعدادات التي تقوم بها فرنسا تشكل حدثا ذا خطورة بالغة مستوحى من الإرث الاستعماري، وأضاف أن خطر التدخل الفرنسي المحتمل هو محاولة لإعادة الإنزال العسكري الأمريكي الذي وقع سنة 1958، كما يؤكد مخططات الإمبريالية ليشكل لبنان مسرحا جديدا للأحداث[3].

وقد عارضت المقاومة الفلسطينية والقوات التقدمية اللبنانية اقتراح ديستان ورأت في إرسال قوات فرنسية إلى لبنان «سيؤدي حتما إلى اصطدامها بالوجود الفلسطيني، مما يشكل غزوا، ويعيد ذكريات الانتداب، ويؤدي إلى احتلال مباشر»[4].

---

[1] تميز الدور الفرنسي في لبنان بأبعاده التاريخية والدينية والثقافية، وتعزز هذا الدور أثناء الانتداب الفرنسي على لبنان (1920-1943) حيث كرست فرنسا القانون العرفي الذي يحتكر منصب رئيس الجمهورية في طائفة الموارنة دون سواهم من الطوائف اللبنانية، وحتى بعد انتهاء الانتداب حرصت فرنسا على الحضور بقوة في جميع الأزمات التي مر بها لبنان، فبعد اشتعال الحرب الأهلية عام 1975 طالب الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان (1974-1981) من الحكومة اللبنانية إرسال قوات فرنسية إلى لبنان بحجة إيقاف الحرب الأهلية، إلا أن الحكومة اللبنانية قابلت هذا الطلب بالرفض. انظر: عامر كامل أحمد، «الدور الفرنسي في لبنان بعد صدور قرار مجلس الأمن 1559»، دراسات دولية، العدد 29، جامعة بغداد، 2005، ص 95.

[2] المجاهد، ع824، 1976/05/30.

[3] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث والعشرون (من 1976/1/1 إلى 1976/06/30)، مصدر سابق، ص491، 519.

[4] الزبير بوشلاغم، «لبنان: الإجماع العربي لمواجهة التحدي»، الجيش، ع 153، ديسمبر 1976، ص34.

وقد اعتبرت الجزائر أن الهدف من تصريحات الإليزيه هو نسف الجهود التي تبذلها كل من الجزائر والعراق وليبيا لجمع المتحاربين على طاولة الحوار، فضلا على أن الاقتراح الفرنسي في حقيقته لا يتعدى أن يكون امتدادا للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط التي تهدف إلى تعقيد الموقف السياسي بهدف تحطيم المقاومة الفلسطينية[1]، كما اعتبر وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة أن الموقف الذي اتخذته حكومة فرنسا بشأن إرسال قوات عسكرية فرنسية إلى لبنان يشكل عاملا يزيد في توتر الأزمة[2].

وعقب تصريحات الإليزيه انتقل في 24 ماي عبد السلام جلود رئيس الوزراء الليبي رفقة عزت مصطفى مبعوث الرئيس العراقي احمد حسن البكر الذي كان في زيارة لطرابلس إلى الجزائر[3]، وقد جاءت زيارة جلود للجزائر عقب جولة قادته إلى كل من دمشق وبيروت وبغداد، والتي أعلن في ختامها عن تحرك لإقامة جبهة رفض عربية تتألف من الجزائر وليبيا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية[4]، وعقب زيارة الجلود أرسل الرئيس بومدين رسالة إلى الرئيس السوري حافظ الأسد أكد فيها على امتنان الجزائر للجهود التي تبذلها سوريا من أجل وقف نزيف الدم العربي على الأرض اللبنانية وتفويت الفرصة على أعداء الأمة العربية الذين يتربصون بها الدوائر[5].

---

[1] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث والعشرون (من 1976/1/1 إلى 1976/06/30)، مصدر سابق، ص511

[2] المصدر نفسه، ص529.

[3] عرفت العاصمة الليبية في هذه الفترة نشاطا سياسيا مكثفا تمثل في زيارة قادة الفصائل الفلسطينية، إضافة إلى كل ساسة كل من الجزائر والعراق واليمن الجنوبي وسورية من أجل تكوين جبهة رفض عربية مناهضة لمشاريع التسوية السلمية، ومع بروز الخلاف الفلسطيني السوري، عملت ليبيا على المصالحة بين الطرفين، كما حاولت ليبيا تقريب وجهات النظر بين النظامين السوري والعراقي في مسعى منها لتوحيد جبهة الرفض كما دعمت ليبيا النظام السوري ماديا في محاولة منها للوقوف في وجه الطرف "الاستسلامي" والمبادرات الأمريكية والفرنسية لحل الأزمة اللبنانية. انظر: أعمار انبية جمعة، السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية للفترة: 1969-1977، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص ص 109،113.

[4] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث والعشرون (من 1976/1/1 إلى 1976/06/30)، مصدر سابق، ص ص514-515

[5] المصدر نفسه، ص529

كما أعاب الرئيس بومدين على الدول العربية محاولة خلق كيانات فلسطينية موالية لها على حساب وحدة الصف الفلسطيني وأضاف أن موقف الجزائر هو اتخاذ موقف الحياد من المقاومة والتعفف عن خلق فئات فلسطينية تنتمي إلى الأحزاب العربية[1]، في وقت كانت فيه كثير من الدول العربية ترغب في أن تكون لها منظمة فدائية فلسطينية لتضرب بها منظمة مماثلة في عاصمة عربية شقيقة[2]، حتى أضحت المقاومة الفلسطينية في أواخر الستينات تضم أكثر من 13 منظمة فدائية مستقلة عن بعضها البعض ولكل فصيل قيادته السياسية وأجنحته العسكرية وأذرعه المالية والإعلامية[3].

وقد سبق لكمال جنبلاط أن اشتكى لمبعوث الرئيس بومدين أحمد طالب الإبراهيمي الذي زار بيروت بداية جوان 1970 عن العدد الضخم من المنظمات الفلسطينية التي يكتفي أغلبها بتوجيه ضربات محدودة للعدو انطلاقا من أرض لبنان، فباستثناء حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجيش التحرير الفلسطيني هي وحدها التي تقوم بعمليات فعالة داخل الأراضي المحتلة فان الفصائل الأخرى لا تقوم بشيء يذكر[4].

وكانت سياسة معظم الدول العربية لا ترمي إلى الدفاع عن المقاومة الفلسطينية وإنما عن مصالحها الضيقة، فمصر كانت تؤيد المقاومة الفلسطينية تأييدا مطلقا وتدعوها إلى أن تكون أكثر تصلبا لأنها لم تكن ترمي إلا إلى تعميق الهوة بين المقاومة والنظام السوري المنافس، أما العراق فكان يفعل الأمر نفسه، في حين كانت ليبيا تسعى إلى عزل مصر لصالح سورية[5].

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، وثيقة رقم 232، مصدر سابق ص 251

[2] أحمد أبو جزر، مرجع سابق، ص 207

[3] المصدر نفسه.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978)، مصدر سابق ، ص 297

[5] صلاح خلف، مصدر سابق، ص 214

وحسب الرئيس بومدين فإن «واجب الدعم والمساندة القومية للمقاومة الفلسطينية لا يعطينا حقا في أن نحل محلها أو نقرر نحن بدلا عنها، هذا نفي للشعب الفلسطيني، وسقوط في نفس النظرية "الإسرائيلية" والإمبريالية التي تنفي الوجود الفلسطيني شعبا وأرضا»[1].

وحملت الجزائر القوى اليمينية في لبنان مسؤولية تنفيذ المخططات الفرنسية والصهيونية من أجل تدويل القضية الفلسطينية وذلك في مسعاها من أجل ضرب المقاومة الفلسطينية وإخراجها من الساحة اللبنانية كما تم إخراجها من قبل من الأراضي الأردنية بنفس الذريعة[2].

2/الجزائر والتدخل السوري في لبنان:

في الأول من جوان 1976 اندفعت القوات السورية بطلب من الرئيس فرنجية وعبرت الحدود اللبنانية إلى المناطق التي تسيطر عليها المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، ودخلت معها في مواجهات أدت إلى فك حصار الفلسطينيين واليساريين عن المعاقل المسيحية ولا سيما مدينة زحلة وحول القبيات وعندقت[3]، وقد أتاح التدخل السوري للمليشيات اليمينية استغلال الفرصة ومعاودة الهجوم على المخيمات الفلسطينية وتشديد الخناق عليها[4].

وعلى إثر ذلك انعقد الاجتماع الفلسطيني العراقي الليبي في العاصمة الليبية طرابلس في 04 جوان 1976، وقد دعت الجزائر إلى ضرورة عقد مؤتمر قمة عربية من أجل هذه الغاية[5]، وكان عرفات قد زار الجزائر في بداية جوان 1976 لنفس الغاية حيث قابل الرئيس الرئيس بومدين وأوضح له الخلاف الفلسطـيني السوري في لبنان[6]، وفي هذا الإطار تم

---

[1] لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة (حوار مع بومدين سنوات 1965، 1966، 1974)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص 191.

[2] المجاهد ع824، 1976/05/30.

[3] محمود عبد الرحمن خلف، «التدخل السوري في لبنان وإشكالية العلاقة السورية ـ اللبنانية»، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 22، العدد، 04، 2011، ص 827.

[4] أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص ".

[5] رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976، مصدر سابق، ص124

[6] سجل العالم العربي ـ وثائق، أحداث، أراء سياسية(1976)، تحرير: جبران شامية، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ص 413.

عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب في 08 جوان 1976 حيث نوه الأمين العام للجامعة العربية بجهود الجزائر وليبيا والبحرين من أجل تخفيف الاحتقان في لبنان[1].

كما سعت الجزائر من أجل التوسط بين الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية من جهة والنظام السوري من جهة أخرى، عقب التدخل السوري وإعطائه أوامر إلى قوات الصاعقة الموالية له بالهجوم على قوات فتح[2]، ولهذه الغاية انتقل مبعوث الجزائر عبد الكريم بن محمود وزير التعليم الجزائري في الفترة بين 05 و14 جوان 1976 بين بيروت ودمشق محاولا إيجاد نقاط توافق بين جميع الأطراف[3]، وحسب الرئيس السوري حافظ الأسد فانه أوقف تقدم القوات السورية التي دفعها إلى بيروت بعدما بدأت حركة فتح والفصائل والأحزاب المتحالفة معها في 06 جوان 1976 بهجوم شامل ضد اتحاد قوى الشعب، ومكاتب الصاعقة، ومكاتب حزب البعث العربي الاشتراكي، وضد مواقع ومكاتب جيش التحرير الفلسطيني وضد مكاتب الفصائل الأخرى في الجبهة القومية في لبنان، وذلك بإلحاح من رئيس وزراء ليبيا عبد السلام جلود ووزير التربية الجزائري عبد الكريم بن محمود اللذين كانا في مكتبه أثناء بداية الهجوم[4].

وعلى إثر ذلك انتقل سفير الجزائر في دمشق عثمان سعدي إلى الجزائر حيث قابل الرئيس بومدين مبديا له معارضته للوساطة الجزائرية، واقترح رجوع بن محمود فورا إلى الجزائر وذلك من باب أن النظام السوري سيستعمل جلول وبن محمود كعنصر مخذر للرأي العام العربي وربح الوقت في احتلال جبل لبنان وضرب المقاومة الفلسطينية، وقد اقتنع بومدين برجاحة وجهة نظر سفيره وأمر وزيره بالعودة فورا للجزائر[5] .

---

[1] مصطفى علي العتوم، الوطن والمصير حقائق وموقف (الإسكندرية، فلسطين، الجولان، عربستان، ومواضيع أخرى تهم الوطن اجتياح فلسطين)، د د ن، 2002، ص".

[2] روبرت فيسك، ويلات وطن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2005، ص ".

[3] رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976، مصدر سابق، ص124

[4] الديار، 2015/10/22. انظر كذلك: «خطاب هام وخطير وثائقي للرئيس حافظ الأسد»، خطب الرئيس السوري على موقع إلكتروني: http://www.presidentassad.net/

[5] عثمان سعدي، في ظلال الكنانة وتحت أضواء الدبلوماسية، دار الأمة، الجزائر، 2016، ص 105.

وقد عارضت الجزائر دخول القوات السورية إلى الأراضي اللبنانية وتحيز السلطات السورية لصالح اليمين المسيحي ضد الحركة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية وهذا ما أبلغه الرئيس بومدين لمحمد حيدر وحكمت الشهابي أثناء زيارتهم للجزائر[1].

ورأت الجزائر في حجة دمشق ـ لتبرير تدخلها عسكريا ـ وهي عدم احترام منظمة التحرير الفلسطينية لقرارات مؤتمر القاهرة؛ حجة واهية، واعتبرت الجزائر أن هذه الأعمال الهدف منها القضاء نهائيا على الثورة الفلسطينية[2].

وقد وصل ياسر عرفات يوم 12 جوان 1976 إلى الجزائر قادما إليها من طرابلس وقد تباحث مع الرئيس بومدين ووزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ومدير الأكاديمية العسكرية بشرشال التدخل السوري في لبنان وقد أكد الجانب الجزائري لأبي عمار عدم تخلي الجزائر عنه[3]، وقد أعرب هذا الأخير عن أمله أن يلتزم الجانب السوري بوقف اطلاق النار الذي أقره أخيرا[4]، إلا أن أمل ياسر عرفات قد خاب فبعد أيام معدودة من عودته من الجزائر وفي أواخر جوان 1976 حاصرت القوات السورية معاقل الفلسطينيين واليساريين وقطعت خطوط إمدادهما مما غير مجرى الحرب ومكن الجبهة اللبنانية من محاصرة مخيم تل الزعتر[5]، وفي 09 جويلية 1976 قصفت القوات السورية مصفاة الزهراني جنوبي صيدا وقد اتصل أبو عمار على جناح السرعة ليطلع الرئيس الجزائري هاتفيا بما أقدمت عليه القوات السورية[6].

وفي 13 جويلية قدمت الجزائر اقتراحا إلى الجامعة العربية بعقد لقاء قمة بين السوريين والفلسطينيين، وقد استطاع بومدين أن يجمع الطرفين ولكن خارج إطار الجامعة العربية

---

[1] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 141

[2] المجاهد، ع825، 1976/06/06.

[3] محمد تامالت، مرجع سابق، ص141.

[4] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث والعشرون (من 1976/1/1 إلى 1976/06/30)، مصدر سابق، ص582

[5] إسراء شريف الكعود، مرجع سابق، ص 883.

[6] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع والعشرون (من 1976/7/1 إلى 1976/12/31)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، فيفري 1982، ص 33

وذلك على إثر اللقاء الذي جمع حافظ الأسد بفاروق القدومي في كولومبو عاصمة سيريلانكا خلال القمة الخامسة لدول عدم الانحياز في أوت 1976[1].

وقد هاجمت الصحف الجزائرية النظام السوري ووصفته بأنعت الأوصاف ودعته إلى تحرير الجولان الذي يقبع تحت الاحتلال الصهيوني بدل توجيه قواتها ضد القوى الوطنية اللبنانية وفصائل الثورة الفلسطينية، وتساءلت عن قصف المخيمات الفلسطينية بطائرات الميج التي فشلت في حرب أكتوبر في قصف تل أبيب[2].

وقد شنت مجلة الجيش حملة شعواء على النظام البعثي في سورية وكتبت تقول «لقد تعرضت الثورة الفلسطينية من قبل لتصفية دامية في سبتمبر 1970 على يد قوات الملك العميل حسين والتي ذهب ضحيتها مئات الآلاف من خيرة أبناء الشعب الفلسطيني في الأردن؛ فأنها اليوم تتعرض لطعنة جديدة على يد جيش عربي، هو الجيش السوري الذي لم يتوقف دوره عن تأييد وتزويد القوى الانعزالية بل نزل إلى جانبها يعزز مواقعها، ويحارب ضد الحركة التقدمية اللبنانية والثورة الفلسطينية»[3].

ورأت الجيش أن التدخل السوري في لبنان يهدف إلى السيطرة على لبنان وتصفية كل وجود عسكري "تقدمي" فيه في خطة أردنية سورية تهدف إلى إقامة اتحاد كونفدرالي أردني ـ سوري ـ لبناني يكون النظام الهاشمي هو المسؤول بعد ذلك على مستقبل الضفة الغربية[4].

واعتبرت الجزائر أن التدخل السوري في لبنان هو بمثابة أيلول أسود جديد بالنسبة للمقاومة الفلسطينية، وأعطى هذا التدخل الأزمة أبعادا جديدة لم تكن بارزة من قبل[5].

كما قامت في الجزائر عدة مظاهرات بدعوى من منظمة التحرير الفلسطينية وحزب جبهة التحرير الوطني ندد فيها المتظاهرون بالتدخل السوري، كما هتفت الجماهير ضد حافظ الأسد (أرنب...أرنب في الجولان؛ أسد...أسد في لبنان)[1].

---

[1] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 141

[2] المجاهد، ع826، 1976/06/13.

[3] ع . ش، «لبنان بين المخططات الإمبريالية ومطامع الرجعية»، الجيش، ع 151، أكتوبر 1976، ص 44.

[4] المصدر نفسه، ص 45.

[5] المجاهد، ع826، 1976/06/13.

ودعت الجزائر الدول العربية إلى تحمل مسؤولياتها اتجاه القضية المصيرية للأمة العربية، وأضافت أنه من غير الممكن السكوت عن تصفية المقاومة الفلسطينية ومهاجمة المخيمات الفلسطينية ومحاصرتها وتعريض حياة الألاف من الفلسطينيين للجوع والعطش[2]، وذلك على إثر محاصرة القوات السورية مخيم تل الزعتر الكبير في ضواحي بيروت الشرقية والذي أدى إلى موت ثلاثة ألاف مدني بعد 52 يوم من الحصار[3]، كما طالبت الجزائر القوات السورية بالانسحاب من الأراضي اللبنانية تمهيدا لعودة الاستقرار إلى لبنان[4]، وقد دعت نقابة العمال والنقل الجزائرية في بيان أصدرته في 19 سبتمبر 1976 القوات السورية بالانسحاب فورا من لبنان وإيقاف المجزرة التي ينفذها حزب الكتائب بمساعدة القوات السورية كما حمل البيان دعوة إلى جميع أعضاء النقابة من أجل التبرع لدعم المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية[5]، وفي هذا دعا الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية إلى حملة تضامن مع الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وقد ابتدأت من مدينة قسنطينة يوم 21 سبتمبر 1976 على أن تستمر أسبوعا كاملا على مستوى التراب الجزائري يقيم الاتحاد خلالها عدة ندوات لشرح أبعاد المؤامرة الشرسة التي ينفذها اليمين اللبناني والقوات السورية[6].

كما انتقل وزير الثقافة أحمد طالب الإبراهيمي إلى دمشق حاملا معه رسالة من الرئيس بومدين إلى الرئيس حافظ الأسد، دعاه فيها إلى عدم التحيز لمسيحيي لبنان ضد الفلسطينيين وترجاه أن يكف عن قصف مواقعهم[7] وذلك بعدما شنت القوات السورية في أواخر سبتمبر 1976 هجمات عسكرية انتهت باندحار كامل للفلسطينيين وحلفائهم واختفاء الجيوش اليسارية من شوارع بيروت[8]، وقد قابل الإبراهيمي مجموعة من القادة الفلسطينيين خلال

---

[1] المجاهد، ع826، مصدر سابق.

[2] المجاهد، ع827، 1976/06/20.

[3] إسراء شريف الكعود، مرجع سابق، ص 883.

[4] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع والعشرون (من 1976/7/1 إلى 1976/12/31)، مصدر سابق، ص222

[5] المصدر نفسه، ص 280.

[6] المصدر نفسه، ص 285.

[7] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 141

[8] عبد المنعم شفيق، حقيقة المقاومة: قراءة في أوراق الحركة السياسية الشيعية في لبنان، بيروت، 2000، ص ...

هذه الزيارة وقد أعلن الإبراهيمي فور وصوله للجزائر في 01 أكتوبر 1976 أن الرئيس السوري قدم إليه تفسيرات تفصيلية حول الموقف في لبنان[1]، وردا على "عدم" إدراك الرئيس بومدين لسر وقوف القوات السورية وهي الحليف الطبيعي للفلسطينيين مع اليمين المسيحي المتطرف ساق الرئيس السوري للإبراهيمي حججا واهية، وحسب الأسد فان لبنان لا يمكنه أن يبقى مستقرا إلا اذا تم الإبقاء على التوازن الطائفي بين جميع أطيافه وهذا هو دور سوريا أن تمنع اختلال هذا التوازن الذي قد يقع بفعل الفلسطينيين[2] بحجة أن خسارة الجانب المسيحي الحرب يؤدي إلى إعادة تنظيم لبنان ليصبح دولة يسيطر عليها التيار اليساري والفلسطيني، أو التقسيم؛ وكانت نظرة سورية أن كلا النتيجتين من شأنها دفع العدو الصهيوني للتدخل[3]، وهو نفس التبرير الذي ذهب إليه كسنجر في موافقة الولايات المتحدة على التدخل السوري، فالمهم حسب كيسنجر «إنقاذ المسيحيين الذين كان الفلسطينيون سيهزمونهم ويهددون مصيرهم...وكان ثمة خطر تدخل إسرائيلي باجتياح كاسح، تصل معهم جيوشهم بيروت»[4]، وحسب وزير الخارجية الأمريكي إن تدخل الجيش السوري في لبنان هو هو الكفيل الوحيد الذي باستطاعته ضبط المؤيدين للمقاومة الفلسطينية واحتوائهم وحتى ضرب الفلسطينيين دون خوف حتى من الاتحاد السوفيتي[5].

---

[1] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع والعشرون (من 1976/7/1 إلى 1976/12/31)، مصدر سابق، ص311

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978)، مصدر سابق، ص 318

[3] تلقى الجانب المسيحي في البداية دعما من الرئيس المصري محمد أنور السادات بينما وقف الرئيس السوري إلى جانب التيار اليساري الفلسطيني، وبحلول عام 1976 بدا واضحا التفوق اليساري الفلسطيني مما حدا بالنظام السوري إلى تغيير موقفها بدءا بمحاولة ضبط التيار اليساري وانتهاء بدعم المسيحيين بالسلاح ومنعت الفلسطينيين من احتلال المواقع الاستراتيجية، وقد استمر الدعم السوري للمسيحيين حتى عام 1978 حيث عادت مرة أخرى لدعم اليسار والفلسطينيين وذلك بعد تحذير اليمين المسيحي من الاحتلال السوري للبنان. انظر: حسان يوسف الراشد، دور المملكة العربية السعودية في القضية اللبنانية، د د ن، د ت، ص ص 275-276.

[4] غسان تويني، رسائل إلى الرئيس إلياس سركيس 1978-82: تنشر للمرة الأولى، دار النهار للنشر، بيروت، 1990، ص ".

[5] كريم بقرادوني، لعنة وطن، عبر الشرق للمنشورات، بيروت، 1991، ص ".

كما راسل الرئيس الجزائري الرئيس المصري أنور السادات عبر السفير الجزائري جمال الحوحو في 09 أكتوبر 1976 فيما يخص دعم المقاومة الفلسطينية[1]، وقد كثفت الجزائر خلال هذه الفترة جهودها لإطفاء نار الفتنة من خلال جمع المتخاصمين وفي هذا زار كمال جنبلاط الجزائر مرة أخرى في 06 أكتوبر 1976 والتقى بالرئيس هواري بومدين، كما التقى سفير الجزائر ببيروت محمد يزيد إبراهيم قليلات زعيم تنظيم "المرابطون" لنفس الغرض[2] وكانت "إسرائيل" قد استغلت الأوضاع في لبنان وغياب الفدائيين الفلسطينيين في الجنوب على احتلال مدينة مرجعيون ومدن أخرى في أكتوبر 1976[3].

وعشية انعقاد القمة العربية السداسية غير العادية في الرياض والتي دعا إليها أمير الكويت صباح سالم الصباح لدراسة وسائل حل الأزمة اللبنانية والاتفاق على الخطوات اللازمة لوقف نزيف الدم بين الأخوة الأشقاء[4]، أرسل الرئيس بومدين رسالة إلى الملك خالد أكد له فيها ثقته التامة في الرؤساء والملوك العرب المجتمعين في الرياض من أجل إيجاد حل للدماء التي تراق في لبنان، كما دعا الرئيس بومدين المؤتمرين إلى بذل الوسع من أجل إيجاد حل دائم وجذري لهذه الأزمة التي تتصاعد يوما بعد يوم[5]، كما استقبل في نفس اليوم اليوم هاني الحسن (عضو المجلس الثوري لحركة فتح المستشار السياسي لرئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية) سفير الجزائر في بيروت محمد يزيد في مقر عمليات المقاومة وذلك بعد مغادرة ياسر عرفات لبنان في اتجاه الرياض ليستوضح ما ورد من معلومات حول وقف اطلاق النار في الجبل والجنوب[6].

تم عقد قمة مصغرة في الرياض يوم 15 أكتوبر 1976 بمشاركة كل من السعودية ومصر والكويت وسورية ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث تم الاتفاق على وقف

---

[1] إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع والعشرون (من 1976/7/1 إلى 1976/12/31)، مصدر سابق، ص 352

[2] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 142

[3] سليمان المدني، الملف العربي في القرن العشرين، الجزء السابع، المنارة للانتاج الاعلامي، بيروت، ص ...

[4] محمود عبد الرحمن خلف، مرجع سابق، ص 828.

[5] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976، وثيقة رقم 143، مصدر سابق، ص169.

[6] انعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع والعشرون (من 1976/7/1 إلى 1976/12/31)، مصدر سابق، ص388

اطلاق النار، والتأكيد على التزام منظمة التحرير الفلسطينية باتفاق القاهرة، وإرسال قوات ردع عربية للإشراف على تطبيق وقف اطلاق النار[1]، وقد حاولت سورية في هذه القمة وفي غياب الجزائر تأكيد وجهة نظرها السابقة، وهي ان المنظمة يجب ان تكون أقل من مستوى العضوية الكاملة في الأسرة العربية، وهو ما رفضته الجزائر اكثر من مرة[2]

وقد اعتبرت الجزائر نتائج القمة خطوة أولى في الطريق الصحيح ومؤشر إيجابي لا يمكن الاستهانة به بعدما استطاع المؤتمرون ضمان سلامة عمل المقاومة الفلسطينية على الأراضي اللبنانية، مقابل احترام المنظمة لسيادة لبنان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية[3]، وقد أكدت الجزائر دعمها لقرارات قمة الرياض عبر رسالة أرسلها الرئيس بومدين إلى الملك خالد[4]، كما باركت الجزائر أول عملية صلح بين الفلسطينيين وإن لم تدم طويلا والتي أشرف عليها الملك السعودي خالد الذي أطلع الرئيس بومدين بها عن طريق رسالة حملها ولي عهده فهد بن عبد العزيز في 15 نوفمبر 1976[5].

وقد غاب الرئيس بومدين عن القمة العربية التي انعقدت أيام 25-27 أكتوبر 1976 بالقاهرة، وأوكل إلى أحمد طالب الإبراهيمي تمثيل الجزائر في هذه القمة التي انعقدت خصيصا للحرب الأهلية اللبنانية، وكان هدفها هو المصادقة على مخطط السلام الذي تبنته قمة الرياض المصغرة والذي ينص على وقف إطلاق النار والذي دخل حيز التنفيذ منذ 21 أكتوبر 1976، فضلا على تشكيل قوة عربية للردع تتكون من ثلاثين ألف جندي[6]

---

[1] جمال سعد نوفان، مرجع سابق، ص 401.

[2] مركز الوثائق القومية، تونس، «انتصارا للشرعية الفلسطينية»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 265)، 1985/06/15.

[3] المجاهد ع845، 1976/10/22.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978)، مصدر سابق، ص 319

[5] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 142

[6] شاركت ست دول عربية في تشكيل هذا الجيش (سوريا، لبنان، السعودية، السودان، الإمارات، اليمن الجنوبي) وتتألف هذه القوات من 30 الف عنصر؛ منها 1500 سعودي و1200 سوداني و800 ليبي و 500 يمني و500 من الإمارات العربية المتحدة و 20 الف سوري وكانت في البداية تحت قيادة الضابط اللبناني العقيد الركن أحمد الحاج وعلى اثر استقالة هذا الأخير خلفه المقدم سامي الخطيب حيث أوكلت لها مهمة حقن الدماء وضبط الأمن، واستمر عملها حتى اتفاق الطائف في 30 سبتمبر 1989 الذي وضع حدا للحرب الأهلية التي دامت 15 سنة. انظر: صالح خضر محمد، حمد حسن عبد الله طرفة، «موقف حزب

للإشراف على الهدنة توضع تحت تصرف الرئيس اللبناني في انتظار إعادة بناء الجيش اللبناني[1].

وقد رفضت جل الدول العربية بعد مؤتمر القاهرة إرسال قواتها إلى لبنان فالعراق برر رفضه بالتوتر القائم بينه وبين سورية، أما المغرب فبرر عدم مشاركته بأن جيشه لا يمكن أن يستخدم خارج حدوده إلا في تحرير القدس، وتذرعت ليبيا بخطر عدوان القوات المصرية عليها، وفي مقابل ذلك تعللت مصر باحتمال قيام ليبيا بمهاجمتها، واحتجت الجزائر على عدم المشاركة في قوات الأمن العربي بحاجتها إلى كافة قواتها لمواجهة الوضع في الصحراء الغربية[2]، فضلا على عدم وضوح القرارات والانتداب الذي منح لهذه القوات[3]، ورغم عدم مشاركة الجزائر في هذه القوات إلا أنها ساهمت في نفقات تمويل هذه القوات وفق قرار الجامعة العربية والتي خصصت 180 مليون دولار سنويا لتمويل هذه القوات[4].

ولقد لعب السفير الجزائري في دمشق عثمان سعدي دورا هاما في مساعدة المقاومة الفلسطينية أثناء التدخل السوري في لبنان، من خلال إيواء الفلسطينيين الملاحقين وتوفير جوازات سفر جزائرية لهم، أو استعمال السفارة كمخزن للأموال والوثائق الفلسطينية، وفي هذا قام السفير الجزائري بالاحتفاظ بخمسة ملايين ليرة سورية من أموال المنظمة في مقر السفارة بخزنة خاصة سلم مفتاحها لمحاسب المنظمة، واستمر الوضع أشهرا تصرف مرتبات الفلسطينيين وأسر الشهداء من السفارة الجزائرية[5].

كما قام سعدي بإخفاء نصف طن من وثائق منظمة التحرير في مقر السفارة الجزائرية وقد تم وصول هذه الوثائق في ظل المراقبة الشديدة للمخابرات السرية عن طريق زوجة السفير

الكتائب اللبناني من الأوضاع الداخلية في لبنان (1970-1989)»، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 08، العدد 03، 2013، ص 35. انظر كذلك: جمال سعد نوفان، «التدخل السوري في لبنان عام 1976»، مرجع سابق، ص 424.

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978)، مصدر سابق، ص 318

[2] صلاح خلف (أبو إياد) ، مصدر سابق، ص 218

[3] رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976 ، مصدر سابق، ص124

[4] عبد الرزاق اسود، الموسوعة الفلسطينية ، المجلد 2 ،ج2، الدار العربية للموسوعات – بيروت ،(د-ت)، ص... .

[5] عثمان سعدي، مصدر سابق، ص 108

الجزائري شخصيا، ولأن سيارات السفارة مراقبة كانت زوجة السفير تستعمل سيارة تاكسي بعد تسلمها الوثائق من فتاة فلسطينية باستعمال كلمة سر متفق عليها مسبقا[1].

كما وفرت السفارة الجزائرية مجموعة من جوازات السفر من أجل تهريب الفلسطينيين الملاحقين، وقد أمر الرئيس بومدين شخصيا سفيره بدمشق من أجل إعطاء جوازات سفر للفلسطينيين، وفي هذا وفرت السفارة الجزائرية جواز سفر لأم جهاد (زوجة خليل الوزير)، كما وفرت السفارة جواز سفر لأحد أقارب محمود عباس (رئيس السلطة الفلسطينية الحالي)، وعليه تأشيرة سفارة ألمانيا الغربية، بعد تدخل هذا الأخير، ومن جهة أخرى أهدى عباس مسدسه الشخصي لسفير الجزائر بعد أن خشي أن يجرده السوريون منه، كما استطاعت السفارة تهريب الطيار الفلسطيني شكري ثابت (أبو كنانة وزوجته) الذي كان يشتغل رائد طيار عسكري في سلاح الطيران السوري إلى الجزائر (والذي أضحى فيما بعد المسؤول عن طائرة ياسر عرفات)، وذلك بعد رفضه قصف الفلسطينيين بلبنان[2].

ومن جهة أخرى ورغم رفض الجزائر المشاركة في القوات العربية إلا أنها لم تغب عن الساحة العربية والشرق أوسطية رغم بروز مشكلة الصحراء الغربية على السطح وقطع العلاقات المغربية الجزائرية في 16 أوت على إثر اعترافها بقيام الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية فضلا على وقوف الكثير من الدول العربية إلى جانب المملكة المغربية في هذه القضية[(3)]، وربما هذا ما جعل من مواقف الجزائر في هذه الفترة أقل جسارة حسب صلاح خلف «لأنها لا تستطيع أن تصرف طاقاتها في لحظة ينبغي لها أن تكرسها فيها لتحرير الصحراء الغربية»[(4)]، وقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينية التوسط بين الجزائر والمغرب من أجل تطويق الأزمة الجزائرية ــ المغربية وفي هذا الجانب أرسل ياسر عرفات

---

[1] المصدر نفسه، ص 109.

[2] وللدور المهم الذي لعبه السفير عثمان سعدي في دعم المقاومة والوقوف ضد إرادة السلطات السورية فقد اعتبر الرئيس الأسد أن سفير الجزائر في دمشق قد تجاوز حدوده كسفير، وحتى عند انتهاء مدة سعدي كسفير في سبتمبر 1977 لم يخصص الرئيس السوري مقابلة توديع له، بل وأمر بأن لا يرافقه في المطار مدير التشريفات وإنما ملحق، وحسب السفير الجزائري فان السلطات السورية قررت اغتياله برصاصة طائشة على الأراضي اللبنانية. انظر: عثمان سعدي، مصدر سابق، ص ص 108-111.

[(3)] رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976 ، مصدر سابق، ص124

[(4)] صلاح خلف، مصدر سابق، ص 214.

برسالتين إلى الحسن الثاني ملك المغرب وإلى الرئيس الجزائري هواري بومدين أعرب فيهما عن استعداد قادة الثورة الفلسطينية لعب دور الوسيط بين الجانبين[1]، كما سبق للملك المغربي الحسن الثاني أن إقترح على صلاح خلف أثناء زيارته للمغرب في أواخر أغسطس 1975 صيغة تسوية وكلفه بأن ينقلها إلى الرئيس بومدين أثناء زيارته للجزائر[2].

وقد عرفت العلاقات الفلسطينية الجزائرية إثر ذلك توترا أدى في النهاية إلى قطع العلاقات بين الطرفين وذلك على إثر تصريح لأبي عمار أيد فيه ضم المغرب للصحراء الغربية، ولم تعد العلاقات إلا بعد تدخل سفير الجزائر في دمشق عثمان سعدي عند الرئيس هواري بومدين، ولم يكتف الرئيس الجزائري بإعادة العلاقات بل أعطى أوامره إلى كل من مدير ديوانه والأمين العام لوزارة الدفاع بإعادة العلاقات مع منظمة التحرير إلى وضعها الطبيعي وإرسال باخرة مساعدات إلى الفلسطينيين عن طريق ميناء طرابلس في لبنان[3].

---

[1] صلاح خلف، مصدر سابق، ص 172.

[2] رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976 ، مصدر سابق، ص124

[3] عثمان سعدي، مصدر سابق، ص ص 101-102.

رابعا/ موقف الجزائر من الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان وخروج المقاومة الفلسطينية.

بعد حصار القوات السورية وقصفها في 02 أفريل 1981 لمدينة زحلة التي تتحصن فيها عناصر مليشيا القوات اللبنانية، وعلى إثر الاشتباك الذي وقع بين القوات الجوية السورية والإسرائيلية وإسقاط هذه الأخيرة لطوافتين سوريتين، حركت سورية مجموعة صواريخ أرض ـ جو إلى سهل البقاع، وقد رفضت سورية طلب "إسرائيل" سحب الصواريخ من الأراضي اللبنانية[1] .

وفي هذه الأجواء وفي 22 ماي 1981 وبطلب من الجزائر عقد مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب اجتماعا طارئا في العاصمة التونسية لبحث التصعيد "الإسرائيلي" لعدوانه المتكرر على لبنان وقوات الردع العربية والمخيمات الفلسطينية وذلك بعد افتعال ما أسماه "أزمة الصواريخ السورية المضادة للطيران"[2]، وكان الرئيس السوري حافظ الأسد قد بحث الوضع مع الرئيس الجزائري الشادلي بن جديد أثناء زيارته للجزائر أواخر سنة 1980، وحسب الأسد فانه ناقش مع نظيره الجزائري الإجراءات التي يمكن اتخاذها من أجل دعم الموقف العربي وقدراته على مواجهة مخططات أعداء الأمة العربية وقضاياها[3]، وقد اتخذ اجتماع تونس لمجلس الجامعة قرارات حاسمة أكدت في مجملها على مساندة لبنان والمقاومة الفلسطينية وسوريا ضد العدو الصهيوني[4].

لم تكتف "إسرائيل" بإثارة مشكلة الصواريخ السورية في الجنوب اللبناني بل أقدمت في 06 جوان 1982 على بداية اجتياحها للبنان، مما دفع الرئيس الجزائري إلى قطع جولته الداخلية وعاد إلى العاصمة على وجه السرعة حيث جمع المكتب السياسي وأرسل وفدا مدنيا وعسكريا إلى دمشق لتقييم حاجات اللبنانيين والفلسطينيين، وقد أرسلت الجزائر مساعدات عسكرية إلى المقاومة الفلسطينية، تم إرسال بعضها عن طريق الاتحاد السوفياتي كما تم

---

(1) حاييم هرتزوج، الحروب العربية "الإسرائيلية" (1948-1982)، تر: بدر الرفاعي، سينا للنشر، القاهرة، 1993، ص 39.

(2) أ/ أحمد، «عندما لا يكفي التضامن وحده»، الجيش، ع 207، جوان 1981، ص 41.

(3) «الجزائر تستقبل عدة شخصيات سياسية وعسكرية»، الجيش، ع 202، جانفي 1981، ص 19.

(4) أ/ أحمد، مرجع سابق، ص 41.

إرسال أربعة طائرات شحن مباشرة إلى مسرح الأحداث[1]، وقد رفضت سورية السماح لشحنات الأسلحة بالوصول إلى قوات منظمة التحرير في سهل البقاع، واشتملت هذه الشحنات بالإضافة إلى هبة الجزائر 5000 طن من العتاد الحربي من الصين والاتحاد السوفيتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والمجر وتشيكوسلوفاكيا والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن الشمالي واليمن الجنوبي[2]، هذا مما حدا بالرئيس الشادلي التدخل لدى المسؤولين السوريين من أجل تسهيل مرور الأسلحة والرجال إلى لبنان[3]، كما دفعت الجزائر ثمن صفقة من الأسلحة للثورة الفلسطينية[4].

وقد وجه ياسر عرفات في 09 جوان 1982 رسالة إلى القادة العرب جاء فيها: «ان هذه المؤامرة المذبحة التي تنفذها الحكومة "الإسرائيلية" وقواتها بموافقة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، تتطلب موقفا عربيا مسؤولا. اني أضع القادة العرب أمام مسؤولياتهم التاريخية والقومية»[5]، وقد طلب الفلسطينيون تدخلا عاجلا للجزائر لدى سورية والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة من أجل التوصل إلى رفع الحصار "الإسرائيلي" عن بيروت[6].

وقد نددت الجزائر بتخاذل الدول العربية وعدم مواجهتها للعدوان الصهيوني على لبنان، وطالبت الدول العربية أن تضع خلافاتها الهامشية جانبا، وأن تتخذ موقفا مشتركا من أجل وضع كافة الإمكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية في دعم المقاومة الفلسطينية والعربية[7].

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014، ص268

[2] صايغ، الكفاح المسلح، مرجع سابق، ص 749.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، مصدر سابق، ص 269

[4] التقرير السياسي للدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (14 فبراير/شباط 1983 – الجزائر)، فاروق القدومي، في: مسار الثورة وثوابتها الوطنية، دار حنين للنشر والتوزيع، تونس، 2011، ص 214.

[5] أحمد شاهين، «الغزو "الإسرائيلي" عربيا»، شؤون فلسطينية، ع 128، جويلية 1982، ص 166.

[6] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، مصدر سابق، ص ص 268-269

[7] «الأمة العربية: تكون أو لا تكون»، الجيش، ع 221، أوت 1982، ص 03.

كما قابل الإبراهيمي في نيويورك الذي تزامن وجوده بها لحضور ندوة نزع السلاح مع غزو بيروت؛ نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب الذي شرح له أن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ليست ذات جدوى مادام أنها تعالج الآثار بدل المسببات وذلك بتجاهلها المشكل الجوهري وهو مشكل فلسطين[1]، وكانت الولايات المتحدة قد استخدمت في 09 جوان 1982 حق النقض ضد مشروع القرار الإسباني الذي طالب جميع الأطراف بالالتزام بوقف الأعمال العسكرية، وإنهاء الأعمال الحربية خلال ست ساعات[2].

كما قابل الإبراهيمي وزير الخارجية السوفياتي "غروميكو" الذي لفت انتباهه إلى أن العرب لا يملكون السند الذي من شأنه أن يوازن التحالف الأمريكي "الإسرائيلي"، كما أصر عليه أن يضغط على السلطات السورية من أجل الوقوف إلى جانب اللبنانيين والفلسطينيين في مواجهة الزحف "الإسرائيلي"[3] كون أن سورية والاتحاد السوفيتي تربطهما معاهدة صداقة والتي ينص أحد بنودها على التنسيق والتشاور بين البلدين في حال تعرض أمن أو سيادة أحدهما للخطر، وهذا مسوغ كاف للتدخل السوفياتي في لبنان[4].

أما المجموعة الأوروبية فقد رفضت معارضة الأمريكان، وقد وعد شيسون وكولومبو وزيرا خارجية فرنسا وإيطاليا اللذان جاءا في زيارة للجزائر بالتدخل لدى الرئيس الأمريكي ريغن[5]، وقد أعرب شامير وزير خارجية الكيان الصهيوني عن قلقه من الموقف الفرنسي الحاد ووصف النشاطات التضامنية الحكومية والشعبية الفرنسية بأنها نتاج "حرب صليبية" تشنها منظمة التحرير ضد "إسرائيل"[6].

---

(1) أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، مصدر سابق، ص 269

(2) عصام الخفاجي، «الغزو "الإسرائيلي" في المنظار الدولي»، شؤون فلسطينية، ع 128، جويلية 1982، ص 169

(3) أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، مصدر سابق ، ص 269

(4) عصام الخفاجي، «الغزو "الإسرائيلي" في المنظار الدولي»، شؤون فلسطينية، ع 128، جويلية 1982، ص 171.

(5) أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، مصدر سابق، ص 270

(6) عصام الخفاجي، «الغزو "الإسرائيلي" في المنظار الدولي»، مرجع سابق، ص 173.

كما اختتم الإبراهيمي لقاءاته في نيويورك بمقابلة الفلسطينيين لاستعراض قضية مواقف منظمة التحرير المتناقضة مما أضفى عليها نوع من البلبلة وعدم الاتزان، وقد كان مرد ذلك هو محاولة الفصائل الفلسطينية إرضاء مسؤولي البلدان التي يتواجدون على أراضيها[1].

وجراء الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان أقدم الشادلي بن جديد على إلغاء احتفالات العيد العشرين للاستقلال (05 جويلية 1982) تضامنا مع المقاومين الفلسطينيين واللبنانيين[2]، واستبدلت الاحتفالات بمهرجانات شعبية في جميع أنحاء الوطن[3] وقد دعت الجزائر الدول العربية إلى رد فعل منسق وموحد تضطلع به مجموع الأمة العربية، ومن هذا المنظور اقترحت الجزائر خلال الدورة الوزارية الاستثنائية للجامعة العربية التي انعقدت في جوان 1982 إلى خطة عمل من أجل استراتيجية عربية موحدة[4].

وقد تعثرت مبادرة اليمنيين الداعية إلى عقد مؤتمر عربي بسبب إصرار ليبيا والجزائر على عدم عقده في المغرب وفي مقابل ذلك إصرار السعودية على عقد المؤتمر في المغرب باعتباره استمرارا لمؤتمر فاس الفارط[5].

وكانت المجموعة العربية قد اجتمعت في 26 جوان 1982 أي بعد ثلاثة أسابيع من بداية الحرب وقد نجم هذا اللقاء الذي فشل في اتخاذ قرار بإدانة الاجتياح "الإسرائيلي" إلى تشكيل لجنة سداسية تضم كل من الجزائر ولبنان وفلسطين والسعودية والكويت وسورية مهمتها بحث ومناقشة هذا الاجتياح، وقد أوكل إلى هذه اللجنة دراسة أوراق العمل المقدمة من أجل فك الحصار على بيروت وتنفيذ قراري مجلس الأمن 508 و509 والاتصال بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن[6]، وفي إطار عمل اللجنة اجتمع بشير الجميل مع اللجنة في

---

(1) أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، مصدر سابق، ص 270

(2) صقر أبو فخر، «المواقف العربية والحرب»، شؤون فلسطينية، ع 129-130-131، اوت-سبتمبر-اكتوبر 1982، ص 207.

(3) أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، مصدر سابق، ص273

(4) تقرير الأمين العام للحزب (حزب جبهة التحرير الوطني – المؤتمر الخامس)، المجاهد، ع 1221، 1983/12/30، ص23.

(5) صقر أبو فخر، مرجع سابق، ص 207

(6) التقرير السياسي للدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (14 فبراير/شباط 1983 – الجزائر)، فاروق القدومي، في: مسار الثورة وثوابتها الوطنية، مصدر سابق، ص 215.

مؤتمر الطائف في السعودية من أجل إيجاد حل للأزمة، وقد أكد بشير للإسرائيليين بعد عودته من المؤتمر أن العرب سيحتجون ولكنهم لن يستطيعوا فعل شيء[1].

ولم تستطع الدول العربية حقيقة فعل أي شيء يكون له أثر ملموس على الأرض، فغياب التضامن العربي، حال دون إشهار حتى سلاح النفط ـ الذي أثبت جدواه فيما مضى ـ من أجل الضغط على الولايات المتحدة و"إسرائيل" لدفعها إلى فك الحصار على بيروت.

وقد شهدت هذه الفترة طرح العديد من مشاريع التسوية من طرف قوى إقليمية ودولية، وكان أهمها المشروع المشترك المصري الفرنسي، ومشروع قمة فاس في سبتمبر 1982، ومشروع الرئيس السوفيتي "بريجنيف" في سبتمبر 1982[2] .

من جهة أخرى أحيا الشعب الجزائري ذكرى يوم المجاهد (20 أوت 1982) بالتضامن مع الشعب الفلسطيني واللبناني وهو ما عبرت عليه التجمعات والمهرجانات والمسيرات التي أقيمت في مختلف ولايات الوطن يومي 19 و20 أوت بمشاركة كل القوى السياسية الجزائرية وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، ففي مدينة الجزائر انطلقت مسيرة شعبية شارك فيها الآلاف تضامنا مع الشعبين الفلسطيني واللبناني انطلقت من ساحة موريتانيا إلى قاعة حرشة بساحة أول ماي رافعين شعارات تشجب الصمت العربي وتدعو إلى توحيد الصف العربي لمواجهة الغزو الصهيوني للبنان[3].

كما وجه أحمد بن بلة نداء إلى الأمة العربية للوقوف إلى جانب الشعبين اللبناني والفلسطيني في تصديهما للعدوان "الإسرائيلي" ودعا الشعوب العربية للتعبير عن غضبها ورفضها لمواقف الأنظمة العربية من خلال الخروج في مظاهرات ومسيرات وحركات اعتصام، كما اعتبر بن بلة أن الأوضاع القائمة في البلاد العربية هي التي ساهمت في تكالب "إسرائيل" وتجرئها على غزو لبنان[4].

---

[1] زئيف شيف واهود يعاري، الحرب المضللة (حرب "إسرائيل" في لبنان)، ترجمة: حسان يوسف، دار المروج للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص 0.

[2] محمد خالد الأزعر، المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص .

[3] عامر رخيلة، «المجاهدون يؤكدون من جديد تضامنهم مع الشعب الفلسطيني واللبناني»، المجاهد، ع 1151، 1982/08/27، ص ص 06-07.

[4] صقر أبو فخر، «المواقف العربية والحرب»، مرجع سابق، ص 207

كما وافقت الجزائر على استقبال مقاتلي الثورة الفلسطينية الذين خرجوا من بيروت بعد الاجتياح الصهيوني[1]، وقد غادر المقاتلون الفلسطينيون إلى العديد من الدول العربية (العراق، تونس، السودان، ليبيا، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي، وسورية، غينيا بيساو) وكان العدد الأكبر من الفلسطينيين قد توجه إلى سورية خاصة أعضاء المنظمات اليسارية الموالية للنظام البعثي[2] استناداً إلى أرقام وزارة الخارجية الأمريكية توزع مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية على الشكل التالي:

(970 إلى تونس، 261 إلى الأردن، 136 إلى العراق، 931 إلى اليمن الجنوبي، 841 إلى اليمن الشمالي، 448 إلى السودان، 588 إلى الجزائر، 3900 إلى سورية) [3].

ومن ناحية أخرى فقد استقبلت الجزائر بالإضافة الى مقاتلي الثورة الفلسطينية الذين خرجوا من بيروت؛ 1500 من رجال المقاومة الفلسطينية كانوا معتقلين في معتقل انصار والسجون "الإسرائيلية" داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحسب أبو عمار فان الرئيس الجزائري رد عليه عند مفاتحته في موضوع إمكانية استقبال الجزائر للمعتقلين: "إن الجزائر فاتحة أبوابها لكل فلسطين ولكل مجاهد"[4]، وعلى اثر وصول المعتقلين الفلسطينيين إلى الجزائر قام الرئيس الشادلي بن جديد رفقة أعضاء المكتب السياسي: الوزير الأول محمد بن احمد عبد الغني ومحمد الشريف مساعدية مسؤول الأمانة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير ووزير الشؤون الخارجية احمد طالب الإبراهيمي، بزيارة مخيمهم في مدينة الخروب، حيث اكد الرئيس الجزائري لمستقبليه انه ليس من حق أي بلد ان يعطي لنفسه حق الوصاية على الثورة الفلسطينية[5].

---

[1] التقرير السياسي للدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (14 فبراير/شباط 1983 – الجزائر)، مصدر سابق، ص 187 .

[2] مازن عز الدين، الطريق إلى طرابلس، إصدارات هيئة التوجيه السياسي والوطني، رام الله، 2004، ص ".

[3] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ـ وفاء «محطات تاريخية ما بين العامين 1968–1987»، متاحة على الموقع: http://www.wafainfo.ps

[4] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 10. III. K، «السيد ياسر عرفات في حديث للتلفزة الجزائرية»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1983/12/13.

[5] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 22. III. K، «الرئيس الشادلي أمام المناضلين الفلسطينيين واللبنانيين» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1983/11/27.

وعلى إثر مذابح صبرا وشاتيلا والتي نفذتها قوات الكتائب بمساعدة القوات "الإسرائيلية" في 16 سبتمبر1982[1] استدعى وزير الخارجية الجزائري يوم 20 سبتمبر سفراء البلدان الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بمقر وزارة الشؤون الخارجية حيث أخبرهم بالمرجو من حكوماتهم، كما أكد للسفير السوفياتي أن حكومة بلاده لم تقم بجهد كبير ضد هذه المجازر، كما استقبل الإبراهيمي في نفس اليوم أبو الهول القيادي في حركة فتح حيث تم التحدث عن هذه المجازر التي ارتكبتها "إسرائيل" ضد المدنيين[2].

من جهة أخرى أكدت الدورة السابعة لبلدان عدم الانحياز التي انعقدت بالعاصمة الهندية نيوديلهي في 07-12 مارس 1983 على إدانتها بشدة للسياسة التوسعية لإسرائيل والممارسات اللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني، كما حمل البيان السياسي للدورة مساندته للبنان في الحفاظ على استقلاله ووحدته، وقد اتخذ المؤتمر مبادرة جديدة تتمثل في تشكيل لجنة ثمانية باسمها ترأسها الهند وتضم في عضويتها كل من الجزائر وكوبا ويوغسلافيا وبنغلادش وزامبيا والسنغال و م ت ف وذلك من أجل متابعة تطورات القضية الفلسطينية على أساس المبادئ التي أعدتها اللجنة السباعية المنبثقة عن قمة فاس والقاضية ببحث مشكل الشرق الأوسط وإيجاد حل عادل ودائم له[3].

وفي إطار الدعم الشعبي والحزبي للمقاومة الفلسطينية بعد إقدام "إسرائيل" على ارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا أقام حزب جبهة التحرير بتنظيم مهرجان شعبي بمدينة عنابة، وخلال هذا المهرجان الذي حضره إلى جانب السيد عمر بولحبال عضو اللجنة المركزية وأمين محافظ الحزب ممثلون عن منظمة التحرير الفلسطينية بعنابة وقوات الثورة الفلسطينية بولاية

---

[1] اللجنة ضد الحرب في لبنان، الحرب الفلسطينية "الإسرائيلية" في لبنان: هزيمة المنتصرين وانتصار القضية، دار الجليل، عمان، 1985، ص ...

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، مصدر سابق ص277.

[3] عبد العزيز فوحال، كوحيل عبد الفتاح، «الدورة السابعة لبلدان عدم الانحياز: الإجابة الشاملة»، الجيش، ع 229، أفريل 1983، ص ص 37-39.

تبسة، أكد بولحبال مساندة الشعب الجزائري اللامشروطة لشقيقه الشعب الفلسطيني في كفاحه من اجل استعادة حقوقه المشروعة[1].

وعلى إثر تنفيذ لسياسة القبضة الحديدية التي أدت إلى تدمير مناطق واسعة من الجنوب من أجل إنشاء مناطق أمنة؛ وعلى إثر التهديدات التي أطلقها وزير الدفاع "الإسرائيلي" "اسحق رابين" في 04 مارس 1985 بأن "إسرائيل" ستواجه «بالإضافة للإرهاب الفلسطيني، الإرهاب الشيعي، الذي ليس هناك ما يؤكد بقاءه ضمن الحدود اللبنانية وحدها»[(2)]، استدعى وزير الخارجية الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي سفراء البلدان الأعضاء في مجلس الأمن الدولي في 07 مارس 1985 ودعاهم إلى القيام بعمل دولي عاجل للحيلولة دون تكرار المجازر التي تقوم بها "إسرائيل" في جنوب لبنان ضد السكان المدنيين[(3)].

ومن جهة أخرى وعقب هذه التهديدات قامت حركة أمل بتنظيم تظاهرة طلابية حاشدة في بيروت الغربية حيث ندد المتظاهرون بإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وبالصمت العربي وفي كلمة بري أمام المتظاهرين وصف العرب بأنهم "منافقون أعماهم البترول الأسود" مستثنيا الجزائر وسورية[(4)]، وقد استقبل في هذه الظروف الرئيس الجزائري الشادلي بن جديد خليل الوزير "أبو جهاد"، عضو لجنة المركزية لحركة فتح في 08 أفريل 1985 حيث استعرض معه ما تعانيه المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان[(5)].

وفي إطار دعم المقاومة الفلسطينية في ظل ظروف الحصار الذي ضرب عليها، قامت السلطات الجزائرية بتسهيلات هامة جدا على صعيد إعفاء المنتوجات الفلسطينية من الضريبة الجمركية، فضلا على العقد المبرم بين مؤسسة صامد ومؤسسة "الأروقة الجزائرية" المسؤولة عن التسويق المحلي، وحسب منير سلامة مدير معرض صامد فإن المؤسسة

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 28. K.III، «الذكرى 18 للثورة الفلسطينية»، (مركز التوثيق الوطني، قسم العالم العربي)، 1983/01/03.

[(2)] موجز الوقائع الفلسطينية من 1985/01/15 إلى 1985/03/14، شؤون فلسطينية، ع 144-145، مارس/أفريل 1985، ص 177.

[(3)] اليوميات اللبنانية (1985)، تحرير: يوسف ديب، شركة الفهرست للإنتاج الثقافي ش. م.م، بيروت، 1986، ص 126.

[(4)] اليوميات اللبنانية (1985)، مصدر سابق، ص 128.

[(5)] الذكرى التاسعة ليوم الأرض، شؤون فلسطينية، ع 146-147، ماي – جوان 1985، ص 166.

الاقتصادية الفلسطينية تقوم بتنظيم معرض اقتصادي دائم[1] بشارع ديدوش مراد بقلب العاصمة الجزائرية، حيث استطاعت رفع شعار "الاكتفاء الذاتي" وتغطية معظم احتياجات قوات الثورة الفلسطينية المتواجدة بالجزائر، وعلاوة على ذلك فإن المعرض يحول سنويا عدة ملايين من الدولارات لحساب القضية الفلسطينية[2].

[1] تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في معرض الجزائر الدولي منذ عام 1964، وكانت المشاركة تقتصر حتى سنة 1975 على عرض الملصقات والصور التي تعكس الكفاح الفلسطيني، اما بعد هذا التاريخ فقد أضحت منتجات صامد هي المعروضات الأساسية في المعرض حيث تشهد إقبالا كبيرا عليها من طرف الشعب الجزائري الذي راى في اقتنائها إعانة غير مباشرة للمقاومة الفلسطينية. انظر: مركز الوثائق القومية، تونس، «صامد في الجزائر» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، الجزائر وفلسطين، 265)، 1985/08/31

[2] المصدر نفسه.

خامسا/ الجزائر وحرب المخيمات

1/حصار المخيمات وتدميرها

على إثر قيام حركة أمل بشن هجومها الواسع في 19 ماي 1985 على المخيمات الفلسطينية والذي استخدمت فيه جميع الأسلحة الثقيلة بحجة الرد على استفزازات رئيس منظمة التحرير أبو عمار[1]، وتجددت الاشتباكات بين حركة أمل والمنظمات الفلسطينية على محاور مخيم برج البراجنة[2] في أواخر ماي، حاولت الجزائر إيقاف القتال الدائر بين الطرفين وفي هذا الموضوع أرسلت رسالة إلى بري دعته فيها إلى ضرورة بذل الجهود المخلصة لإيقاف الاقتتال[3]، كما أبلغ الأمين العام لوزارة الخارجية الجزائرية نور الدين كرام السفير اللبناني وممثل منظمة التحرير والقائم بالأعمال السوري في الجزائر قلق الجزائر البالغ من التطورات المأساوية للوضع في لبنان والصدامات بين الأخوة في بيروت، ومن جهة أخرى أوفد الرئيس الجزائري صادق زواتن مسؤول الشؤون الفلسطينية في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني بهدف الاتصال بجميع الأطراف لوقف نزيف الدم والسعي الى حلول سلمية للمشاكل المطروحة [4]، وقد أقدم بري نتيجة الوساطة الجزائرية في 30 ماي 1985 على إطلاق 105 فلسطيني كانوا محتجزين لديه في حضور الوفد الجزائري[5].

أسفرت الوساطة الجزائرية على وقف إطلاق النار في المخيمات الفلسطينية الثلاثة في بيروت وقد دعت أمل في 01 جوان 1985 مقاتليها إلى الالتزام به وتسهيل عمل فرق الصليب الأحمر في إخلاء المصابين وإغاثة الأهالي، كما أعلنت جبهة الإنقاذ الوطني

---

[1] يوسف فرج الله، «الحرب ضد المخيمات»، شؤون فلسطينية، ع 148-149، جويلية-اوت 1985، ص 93.

[2] يقع مخيم برج البراجنة في الضاحية الجنوبية من بيروت بالقرب من مطار بيروت الدولي، وقد تم بناؤه عام 1984 من طرف "رابطة جمعيات الصليب الأحمر" من اجل إيواء اللاجئين الفلسطينيين الذين قدموا من قرى الجليل. انظر: نصري صالح حجاج، مرجع سابق، ص 13.

[3] اليوميات اللبنانية (1985)، مصدر سابق، ص 247.

[4]مركز الوثائق القومية، تونس، «القيادة العامة لمحت إلى أزمة مع سوريا»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1985/05/24

[5]اليوميات اللبنانية (1985)، مصدر سابق، ص 158.

الفلسطيني[1] التزامها بقرار وقف إطلاق النار الذي تم بناء على اتفاق بين الوفد الجزائري وبين الوزير نبيه بري[2]، وقد ساهمت الوساطة الجزائرية في توقيع اتفاق دمشق بشأن حرب المخيمات، بين جبهة الإنقاذ الفلسطينية والجبهة الوطنية اللبنانية وحركة أمل في 17 جوان 1985، والذي نص على وقف إطلاق النار وإطلاق المعتقلين وعودة المهجرين وانسحاب قوات حركة أمل واللواء السادس من المخيمات[3] إلا أن حركة أمل ــ التي طالما نقضت أي اتفاق تعقده ــ عاودت نقض الاتفاق بمحاصرتها لمخيم اللاجئين الفلسطينيين في ضواحي صور في جنوب لبنان في 23 جويلية 1985 بحجة إطلاق النار على أحد كوادر الحركة، وقد رفع الحصار عن المخيم إثر تسلم أمل ثلاثة أشخاص مقيمين في المخيم[4]، وقد نددت الجبهة الشعبية في بيان لها بهذه الانتهاكات التي تقوم بها حركة أمل واعتبرتها خرقا لاتفاق دمشق حول إنهاء حصار المخيمات، الذي مازال مفروضا على مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة ولو بشكل جزئي[5] وقد طالبت منظمة التحرير رسميا في 01 أوت 1985 من أعضاء جامعة الدول العربية التدخل من أجل وضع حد للقتل الذي يتعرض له الفلسطينيون في لبنان[6].

من جهة أخرى لم تكتف الجزائر بالوساطة بين الأطراف اللبنانية واللبنانية الفلسطينية بل تعدى الأمر إلى وساطة الجزائر لإطلاق صراح المعتقلين الغربيين في لبنان، ففي 11 نوفمبر 1985 كشف وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز أن بلاده طلبت من

---

[1] اعلن خالد الفهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق في 25 مارس 1985 في مؤتمر صحفي في دمشق عن تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني وبدعم من سورية وقد ضمت الجبهة كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية القيادة العامة ومنظمة الصاعقة وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية وتهدف اللجنة إلى إسقاط نهج ياسر عرفات. انظر: الذكرى التاسعة ليوم الأرض، شؤون فلسطينية، ع 146-147، ماي – جوان 1985، ص 160. انظر كذلك: سميح شبيب، «العلاقات الرسمية الفلسطينية السورية»، شؤون فلسطينية، ع 181، أفريل 1988، ص 87.

[2] اليوميات اللبنانية (1985)، مصدر سابق، ص 264.

[3] «نص اتفاق دمشق بشأن حرب المخيمات، بين جبهة الإنقاذ الفلسطينية والجبهة الوطنية اللبنانية وحركة أمل»، السفير، بيروت، 1985/06/18، متاح على الموقع: http://www.mohamoon.net

[4] «موجز الوقائع الفلسطينية من 1985/07/11 إلى 1985/08/31»، شؤون فلسطينية، ع 148-149، جويلية – أوت 1985، ص184.

[5] المصدر نفسه، ص187.

[6] المصدر نفسه، ص189.

الجزائر مساعدتها للتوصل إلى إطلاق الرهائن الأمريكيين المحتجزين في لبنان[1]، وكانت الجزائر قد ساهمت في إطلاق سراح صحفيين فرنسيين من بين أربعة يعملون في القناة الثانية للتلفزيون الفرنسي كانوا معتقلين لدى "منظمة العدالة الثورية" ، وقد أطلقت المنظمة سراح المخطوفين يوم 21 جوان 1986 بعدما طلبت حضور السفيرين الجزائري والفرنسي ومندوب عن الرئيس السوري حافظ الأسد ومسؤول عن الصليب الأحمر الدولي في لبنان إلى فندق البوريفاج حيث تم إطلاق المخطوفين[2].

وفي 11 نوفمبر 1986 أطلقت "منظمة العدالة الثورية" محتجزين فرنسيين بوساطة جزائرية وقد أذاعت المنظمة قبل ذلك بيانا جاء فيه: «إظهارا منا لحسن النية ودفع الشعوب الأوروبية للضغط على حكوماتها ونتيجة للوعود التي أعطتها الحكومة الفرنسية في شان المطالب التي تعرفها جيدا والتي بحث فيها سابقا مع الإخوة الجزائريين... نعلن أننا سنطلق بعض الفرنسيين في 48 ساعة المقبلة»[3]، كما أطلقت المنظمة في 25 ديسمبر 1986 بوساطة جزائرية سورية فلسطينية الرهينة الفرنسي اوريل كورينا بعد احتجاز دام 292 يوما[4].

وكان وليد جنبلاط في 18 مارس 1986 وبعد اجتماعه بالرئيس الشادلي بن جديد ومحمد الشريف مساعدية مسؤول الأمانة الدائمة في حزب جبهة التحرير الوطني حذر الوزير وليد جنبلاط ومن التلفزيون الجزائري فرنسا من أي عمل عسكري لتحرير الرهائن، ودعا القوى الوطنية إلى رص الصفوف وتعزيز الوحدة في مواجهة "إسرائيل" وعملائها[5].

وفي إطار الاتصالات التي يقوم بها الرئيس اللبناني أمين الجميل لتحريك العملية الوفاقية ولتفعيل مبادرته السياسية التي أطلقها في عيد الجيش على الصعيدين الإقليمي والدولي، وجه الجميل في 26 أوت 1986 رسائل إلى كل من العاهل السعودي الملك فهد بن عبد

---

[1] اليوميات اللبنانية (1985)، مرجع سابق، ص 563.

[2] اليوميات اللبنانية (1986)، تحرير: يوسف ديب، إعداد: شركة الفهرست للإنتاج الثقافي ش.م.م، بيروت، 1987،ص 271،272.

[3] المصدر نفسه، ص 576.

[4] المصدر نفسه، ص 697.

[5] اليوميات اللبنانية (1986)، مصدر سابق، ص 125،126.

العزيز والرئيس الجزائري الشادلي بن جديد والزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشيف، وقد شرح الجميل في رسالته إلى الرئيس الشادلي والملك فهد الأسباب التي دفعته إلى إطلاق مبادرته السياسية والمرتكزات التي تقوم عليها، مركزا على ضرورة توفر الدعم العربي لإنجاح مسيرة الحوار وتحقيق وحدة الصف اللبناني[1].

وقد أبدى الرئيس فرنجية في 30 أوت 1986 ارتياحه للموقف السوري من الحوار اللبناني اللبناني، وذلك بعد اتصالات ومساعي الجزائر من أجل وصل ما انقطع بين الرئيس أمين الجميل والقيادة السورية، وكان وزير الخارجية الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي قد بحث هذا الموضوع مع الرئيس السوري حافظ الأسد أثناء زيارته لدمشق في جويلية 1986[2] وذلك عقب الزيارة التي قام بها رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات إلى الجزائر في 28 جوان 1986 حيث تباحث مع الرئيس الجزائري أوضاع المخيمات في بيروت الغربية[3]. كما عاود عرفات زيارة الجزائر في 09 جويلية 1986 حيث تباحث مع المسؤولين الجزائريين تطورات القضية الفلسطينية[4]، وخلال الفترة بين شهري سبتمبر ونوفمبر 1986 عرفت العاصمتان اللبنانية والجزائرية تبادل للزيارات بين المسؤولين في كلا البلدين، فقد زار رئيس مجلس النواب حسين الحسيني الجزائر في 14 سبتمبر 1986 والتقى بالرئيس الشادلي بن جديد وكبار رجال الدولة، وقد أشاد الحسيني بمجهودات الجزائر من أجل تامين الدعم الدولي والعربي اللازمين لحل أزمة لبنان[5]، وقد أعقب زيارة الحسيني للجزائر زيارة ياسر عرفات يوم 16 سبتمبر 1986 حيث التقى بالرئيس الشادلي بن جديد وبحث معه مختلف القضايا الفلسطينية والعربية والدولية[6]، وفي 09 أكتوبر 1986 استقبل الرئيس اللبناني أمين أمين الجميل وفد جزائري رفيع ضم وزير السياحة والثقافة بوعلام بسايح وعضو الأمانة

---

[1] اليوميات اللبنانية (1986)، مصدر سابق، ص 391.

[2] المصدر نفسه، ص 401.

[3] «موجز الوقائع الفلسطينية من 1986/05/01 إلى 1986/06/30»، شؤون فلسطينية، ع 160-161، جويلية – أوت 1986، ص 195.

[4] «موجز الوقائع الفلسطينية من 1986/07/01 إلى 1986/08/31»، ع 162-163، سبتمبر-أكتوبر 1986، ص172.

[5] اليوميات اللبنانية (1986)، مصدر سابق، ص 434.

[6] «موجز الوقائع الفلسطينية من 1986/09/01 إلى 1986/10/31»، شؤون فلسطينية، ع 164-165، نوفمبر/ديسمبر 1986، ص 183. / وفاء 1986/09/17.

العامة لحزب جبهة التحرير الوطني الصادق زواتن، فضلا عن سفير الجزائر في لبنان الهادي مسعود، وقد سلم الوفد الرئيس الجميل رسالة من الرئيس بن جديد تناولت العلاقات الثنائية، وتطويرها وضرورة وقف النزيف على الساحة اللبنانية على الصعيدين اللبناني – الفلسطيني واللبناني اللبناني[1]، وجاءت هذه الزيارة عقب النداء الذي وجهه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عرفات في 03 أكتوبر 1986 إلى الملوك والرؤساء العرب ناشدهم فيه التدخل السريع والفوري لوضع حد للمجازر التي يرتكبها مسلحو حركة أمل في جنوب لبنان[2] وقد تطرق الطرفان إلى الوسائل الممكن اعتمادها لوقف النزيف وتحقيق الإنقاذ وضرورة خلق أجواء مواتية لمعاودة الحوار اللبناني ـ السوري، كما أكد الوفد الجزائري دعمه تنفيذ القرار 425، وحسب بسايح فان الجزائر مهتمة بدرس السبل الكفيلة بالوصول إلى النتائج الملموسة للخروج من هذه الأزمة الحادة كما أعرب بسايح عن اعتقاده أن جهود الجزائر يجب أن تشد بجهود عربية أخرى حتى يكون الحل حلا عربيا مشتركا[3].

وقد رحب وزير التربية اللبناني سليم الحص بالتحرك الجزائري الذي يأتي حسبه "ولبنان يشعر بالوحشة في ظل غياب عربي مطبق"، فيما أعرب وزير الداخلية عبد الله الراسي عن تقديره للمساعي الخيرة والجهود التي يبذلها المسؤولون الجزائريون في سبيل لبنان[4].

وفي 12 أكتوبر 1986 أنهي الوفد الجزائري مهمته الاستطلاعية التي استمرت خمسة أيام، التقى خلالها عددا من المسؤولين والقيادات السياسية والروحية وحسب رئيس الوفد بوعلام بسايح فانه لمس لدى كل المسؤولين والجهات ضرورة مواصلة الجزائر جهودها للخروج من الأزمة الأليمة[5].

---

[1] اليوميات اللبنانية (1986)، مصدر سابق، 1987، ص 491.

[2] موجز الوقائع الفلسطينية من 1986/09/01 إلى 1986/10/31 ، مرجع سابق، ص 192.

[3] اليوميات اللبنانية (1986)، مصدر سابق ، ص 491.

[4] المصدر نفسه، ص 493.

[5] المصدر نفسه، ص 499.

وفي 01 نوفمبر 1986 ناشدت الاتحادات والمنظمات الشعبية الفلسطينية في مذكرات وجهتها إلى الأمين العام للجامعة العربية والرئيس الجزائري الشادلي بن جديد من أجل وقف الحرب التي تشنها ميليشيا حركة أمل ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان[1].

وفي منتصف نوفمبر 1986 نقل وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية جوزف الهاشم والمستشار الرئاسي محمد شقير إلى لبنان رسالة من الرئيس اللبناني أمين الجميل إلى الرئيس الشادلي وحسب الهاشمي فإن الجزائر: «تتحلى بموقع أساسي بفعل تعاون جميع الأطراف معها وتعاطفهم مع مبادراتها مما يؤهلها لأن تلعب دورا أساسيا وفاعلا في مجال المساعدة على إنهاء المأساة في لبنان»[2]، وقد طلب الرئيس اللبناني أمين الجميل في رسالته من الرئيس الشادلي القيام بوساطة من أجل التقارب مع سورية، وتلبية لطلب الرئيس اللبناني زار الإبراهيمي دمشق في 17 نوفمبر 1986 واستعرض مع الرئيس السوري حافظ الأسد المشكلة اللبنانية وخاصة صراع حركة أمل والمقاومة الفلسطينية المتواجدة على الأرض اللبنانية، وكان أمل الشادلي أن يتم التوصل إلى حل أو على الأقل هدنة تتيح الفرصة إلى العمل على عقد قمة عربية[3]، خاصة وأن حركة فتح قد رفضت اتفاق دمشق بشأن المخيمات الفلسطينية في لبنان والذي ينص على انسحاب المقاتلين من مغدوشة وتسليمها لحركة أمل بحجة أن أمل لن تلتزم بالاتفاق وستعاود قصف المخيمات وحصارها[4].

وعاد بسايح رفقة زواتن إلى بيروت مرة أخرى في 04 ديسمبر 1986 حاملا معه رسالة جوابية إلى الرئيس اللبناني أمين الجميل، وذلك بعد النداء الذي وجهه عرفات إلى الزعماء العرب من أجل بذل كل الجهد لإيقاف هذه "المؤامرة" والوقوف ضد المخطط الجهنمي الذي تنفذه: «عصابات أمل بدعم من المخابرات السورية وبمساعدة ومشاركة من المدفعية

---

[1] موجز الوقائع الفلسطينية ، شؤون فلسطينية، ع 166-167، جانفي/فيفري 1987، ص 156.

[2] اليوميات اللبنانية (1986)، مصدر سابق ، ص 596.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، مصدر سابق، ص338

[4] س. ش، «المقاومة الفلسطينية سياسيا (ثلاث موضوعات أساسية)»، شؤون فلسطينية، ع 166-167، جانفي/فيفري 1987، ص 127.

والطيران والبحرية "الإسرائيلية"...تنفيذا لمؤامرة التقسيم الطائفي الجاري تنفيذها في لبنان»[1] وأوضح بسايح في تصريح أدلى به، أنه يعود مرة ثانية إلى لبنان بناء على طلب من الرئيس الشادلي بغرض تعميق بعض المفاهيم وتوضيح الرؤية حول بعض القضايا الجوهرية التي ربما سوف تشكل المحاور الأساسية في إطار سعي الجزائر لتصور مستقبلي لحل الأزمة اللبنانية[2]، وحسب بسايح فان المساعي لانعقاد قمة لبنانية سورية بوساطة جزائرية في طريقها للتحقيق[3].

وقد توجه في 14 ديسمبر 1986 عضو اللجنة المركزية لفتح، هايل عبد الحميد (أبو الهول) إلى الجزائر لتسليم رسالة من عرفات إلى الرئيس الجزائري الشادلي بن جديد تناولت مسالة عقد مجلس الجامعة وضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة والمسؤولة تجاه المأساة التي يجرى تنفيذها ضد المخيمات في لبنان[4].

وفي هذه الظروف العصيبة التي تمر بها القضية الفلسطينية وفي إطار دعم المقاومة الفلسطينية وبمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، وبرعاية من جبهة التحرير الوطني، بالتنسيق مع مجلس السلم والصداقة مع الشعوب، تم تنظيم مهرجان شعبي في قاعة بن خلدون بالجزائر العاصمة يوم 05 ديسمبر 1986، وقد حضر المهرجان بالإضافة إلى كبار المسؤولين في حزب جبهة التحرير كل من جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية، وخليل الوزير عضو اللجنة المركزية لجبهة لفتح، وممثل منظمة التحرير في الجزائر منذر الدجاني[5].

2/دور الجزائر في اتفاق الطائف

قام احمد طالب الإبراهيمي بزيارة إلى دمشق ولبنان في جانفي 1987 باعتباره رئيسا لجنة المساعي الطيبة (المكونة من وزراء خارجية الجزائر واليمن الشمالي والإمارات العربية

---

(1) أحمد شاهين، «صراع السياسات في حرب المخيمات»، شؤون فلسطينية، ع 166-167، جانفي/فيفري 1987، ص 135.

(2) اليوميات اللبنانية (1986)، مصدر سابق ، ص 644.

(3) المصدر نفسه، ص 653

(4) س. ش، «المقاومة الفلسطينية سياسيا (ثلاث موضوعات أساسية)»، مرجع سابق، ص 127.

(5) المصدر نفسه، ص 128.

المتحدة والكويت وموريتانيا وتونس والأردن) التي كلفها مجلس وزراء جامعة الدول العربية في دورته الطارئة في 03 جانفي 1987 من أجل وضع حد للاشتباكات الدائرة حول المخيمات الفلسطينية في لبنان[1]، وقد باشرت اللجنة اتصالاتها منذ اليوم الأول لتشكيلها فقد اجتمعت اللجنة برئاسة الإبراهيمي في 03 جانفي 1987 في تونس مع كل من مندوبي سوريا ولبنان سليمان فرح وعمر السيد وتسلما موافقة كل من سوريا ولبنان على استقبال اللجنة، كما استقبلت اللجنة في يوم 04 جانفي 1987 رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي حيث استمعت إلى وجهة النظر الفلسطينية[2].

وكانت هذه المسألة محور اللقاءات العديدة التي أجرتها اللجنة في العاصمتين؛ وقد تضمنت ورقة عمل اللجنة ثلاث نقاط أساسية، وقف إطلاق النار، انسحاب المقاتلين إلى مواقعهم السابقة، وفتح حوار مباشر للحيلولة دون تجدد الاشتباكات[3]، وقد رفض الأسد مهمة اللجنة باعتبارها تدخلا للجامعة العربية في شأن لبناني داخلي رغم استقبال بلاده للجنة احتراما للجزائر كما ذكر ذلك فاروق الشرع نقلا عن الرئيس الأسد[4].

وفي بيروت عرضت اللجنة على نبيه بري وقف إطلاق النار، كما أكد الرئيس اللبناني أمين الجميل في 14 جانفي 1987 عن تقديره لدور الرئيس الشادلي في المصالحة اللبنانية وإعادة الدفء إلى العلاقات السورية اللبنانية[5]، وقد أنهت اللجنة اتصالاتها في لبنان بلقاء رئيس البرلمان حسين الحسيني الذي ذكر أن الجزائر وسوريا هما البلدان العربيان الوحيدان اللذان ساعدا المقاومة اللبنانية في مواجهتها للاحتلال الصهيوني[6].

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد اتهمت سورية بالوقوف وراء حركة أمل ودعمها بالسلاح والعتاد والدبابات تحت ذريعة تصفية "زمرة عرفات المنحرفة" واعتبرت منظمة التحرير أن سورية «تحارب كل شيء إلا "إسرائيل"، فالجولان مغلق منذ زمن يعود في قدمه

---

[1] ع – ى، «تطور الوضع في لبنان»، المجاهد، ع 1381، 1987/01/23، ص 50.

[2] س. ش، «المقاومة الفلسطينية سياسيا (ثلاث موضوعات أساسية)»، مرجع سابق، ص ص 128-127 .

[3] ع – ى، مصدر سابق. ص 50.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، مصدر سابق، ص339.

[5] المصدر نفسه، ص340

[6] المصدر نفسه، ص341

إلى قدم سلطة الرئيس حافظ الأسد، الذي لم يكن أقل شراسة ضد المقاومة الفلسطينية، في حصار طرابلس ، من أريئيل شارون في حصار بيروت»[1].

وفي سبيل التقريب بين سوريا ولبنان توقف الشادلي في دمشق يوم 22 جانفي 1987 لهذا الغرض وهو في طريقه إلى قمة المؤتمر الإسلامي في الكويت (26-28 جانفي)[2].

ورغم الاتفاق الذي استطاعت لجنة المساعي العربية أن تحققه في اجتماعها برئاسة الإبراهيمي على هامش أشغال قمة الكويت ورغم موافقة حركة أمل على أن تحل قوات محايدة في مغدوشة، فإن هذه الأخيرة عادت وطالبت بوضع المنطقة تحت مراقبتها مخالفة بذلك بنود الاتفاق وخطة لجنة المساعي الحميدة، ومن جهة أخرى قامت قوات حركة أمل بقصف مدفعي وصاروخي على المخيمات الفلسطينية في بيروت رغم انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بلدة مغدوشة استجابة لمساعي اللجنة العربية[3].

كما زار الجزائر في 10 أفريل 1987 البطريك الماروني نصر الله بطرس بطريك انطاكية وسائر المشرق من أجل وضع حد للمأساة اللبنانية، وقد أجرى محادثات مع كثير من المسؤولين الجزائريين وعلى رأسهم محمد الشريف مساعدية مسؤول الأمانة الدائمة ورابح بيطاط رئيس المجلس الشعبي الوطني، بوعلام باقي وزير الشؤون الدينية، وتم خلال هذه المحادثات استعراض الوضع الراهن وما يمكن أن تقدمه الجزائر من أجل الخروج من هذا المأزق الذي تعيشه، وكانت الجزائر حسب البطريك قد لعبت دورا فعالا في تقريب وجهات النظر بين الأخوة الفرقاء، من خلال البعثتين الجزائريتين اللتين تم إيفادهما من طرف الرئيس بن جديد إلى لبنان[4].

---

[1] أحمد شاهين، «صراع السياسات في حرب المخيمات»، مرجع سابق، ص 132.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، مصدر سابق، ص342

[3] ع. يونس، «لبنان بين التفجيرات والتهديدات»، المجاهد، ع 1383، 1987/02/06، ص 33.

[4] سميرة – خ، «إصرار على إخراج لبنان من محنته»، المجاهد، ع 1393، 1987/04/17، ص 50.

وحسب وزير الصحة والمواصلات اللبناني جوزيف الهاشم فان: «للجزائر موقع راجح على الصعيد العربي، وتقوم بمبادرة مشكورة لإعانة لبنان في مجال التوفيق فيما بين اللبنانيين ومساعدة لبنان على تخطي أزمته الخانقة»[1].

وقد استطاعت الجزائر أن تعقد اجتماعا موسعا في العاصمة الجزائر يوم 01 أكتوبر 1987 وذلك بعد تجدد الاشتباكات وخرق اتفاق صيدا الذي تم بين مختلف الفصائل الفلسطينية وجبهة التحرير والتوحيد اللبنانية، وسهرت الجزائر على تطبيق الاتفاق الذي نص على رفع الحصار عن المخيمات الفلسطينية في بيروت وصور وإدخال المواد التموينية والأدوية على أن تحل قوات جبهة التحرير والتوحيد محل قوات منظمة التحرير في شرق صيدا[2].

وقد لعبت الجزائر أثناء القمة العربية الاستثنائية السادسة في الدار البيضاء سنة 1989 دورا كبيرا في رأب الصدع الذي ميز العلاقات العربية العربية، على خلفيات الأزمة اللبنانية، وقد عرفت تباينا واختلافا حادين في وجهات النظر، وخاصة بين العراق وسورية فبغداد تقدم الدعم لميشال عون وتمده بالمؤن والأسلحة، وسورية التي تقف طرفا مباشرا في الصراع نظرا لتواجد أكثر من 25 ألف جندي سوري في التراب اللبناني منذ أكثر من 13 سنة[3].

وفي هذا السياق قام الرئيس الشادلي بن جديد قبيل انعقاد القمة العربية بعقد قمة ثلاثية مصغرة في طرابلس جمعته بالعقيد القذافي والرئيس السوري حافظ الأسد، وتواصلت هذه المحادثات في الجزائر بعدما التحق بهم الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وقد كان لهذه المحادثات دور في توجيه مجريات المحادثات في قمة الدار البيضاء، وقد استطاع الرئيس الجزائري على هامش أشغال القمة أن يجمع بين الرئيس المصري حسني مبارك والزعيم الليبي معمر القذافي، كما جمع بين هذا الأخير والرئيس السوري حافظ الأسد، وتتويجا لكل هذه المجهودات جمع الشادلي الرئيس السوري برئيس منظمة التحرير

---

[1] سميرة – خ، مصدر سابق.

[2] اسراء شريف الكعود، مرجع سابق ، ص 884.

[3] محمد رضا غجاتي، «القمة العربية الاستثنائية بالدار البيضاء: هل هي عودة إلى التضامن العربي؟»، مرجع سابق، ص 07.

الفلسطينية ياسر عرفات خاصة أن العلاقات السورية بمنظمة التحرير شابتها كثيرا من التوترات.

ونظرا لتصلب كل من قادة دولتي العراق وسورية حول موقفهما من الملف اللبناني تم تشكيل لجنة مكونة من الملك الحسن الثاني والرئيس الشادلي بن جديد وعاهل المملكة السعودية الملك فهد مهمتها إجراء مشاورات ولقاءات مع الأطراف اللبنانية المتصارعة من أجل إيجاد صيغة للتفاهم بين جميع الإخوة المتصارعين[1].

وفي جويلية 1988 تجدد الهجوم على المخيمات الفلسطينية في لبنان وقد جاءت هذه الهجمة في ظل الانتفاضة الفلسطينية مما جعل الفلسطينيين يتوجسون ريبة من أن هذا الهجوم وفي هذا الوقت بالذات تعزوه رغبة من أعداء الانتفاضة للالتفاف على نضال الشعب الفلسطيني وثورته[2]، وفي هذا أبرقت فصائل واتحادات فلسطينية، وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، ومؤسسات وهيئات وأفراد من كافة القطاعات المتواجدين في مكتب منظمة التحرير بالكويت برقية إلى الرئيس الشادلي بن جديد جاء فيها: «إننا نطالبكم باسم الدماء الطاهرة التي تنزف من مخيماتنا وفلسطيننا، وباسم النساء والأطفال والشيوخ الذين يواجهون الموت والجوع والتشريد والتدمير، نطالبكم التحرك الفوري لوقف المؤامرة ووقف نزيف الدم الطاهر، نطالبكم بما لكم من منزلة مرموقة العمل على إنقاذ مخيماتنا وشعبنا ووقف مؤامرة التصفية والتدمير»[3]، وحسب محمود الحسن الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير في لبنان فإن الجزائر قد أوقفت وساطتها لرفضها "المشاركة في المؤامرة" وذلك بعد مشاركة المدفعية السورية في التمهيد لعودة المنشقين إلى السيطرة على المراكز التي كانت منظمة التحرير قد استعادتها في التعاونية ومحيط مستشفى حيفا[4].

في 12 جانفي1989 اتخذ وزراء الخارجية العرب المجتمعون في دورة غير عادية بتونس لدرس الأزمة اللبنانية باقتراح من وزير الخارجية الجزائري قرارا بتأليف لجنة على أن

---

[1] محمد رضا غجاتي، مصدر سابق، ص ص 08-09.

[2] الصخرة، ع 201، س 04، 1988/07/05، ص 15.

[3] الصخرة، ع 201، س 04، 1988/07/05، ص 15.

[4] الديار، لبنان، 1988/07/08، ص 01.

تتصل هذه اللجنة بصورة أو بأخرى مع جميع الأطراف السياسية والعائلات الروحية المؤثرة على الساحات اللبنانية، وأن ترفع توصياتها بعد ذلك إلى مجلس الجامعة للمصادقة عليها وإن اقتضى الحال رفعها إلى قمة عربية من أجل جمع اللبنانيين حول حل توافقي[1].

ترأس وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الصباح هذه اللجنة التي ضمت في عضويتها كل من الجزائر وتونس والأردن والإمارات العربية المتحدة وجامعة الدول العربية، وعقدت هذه اللجنة في نهاية جانفي لقاءات مع ميشال عون وسليم الحص وحسين الحسيني في تونس، كان رأي عون أن الحل يكمن في انسحاب الجيوش "الإسرائيلية" والسورية والمنظمات غير اللبنانية، أما الحص والحسيني المرتبطين بسورية فطالبا بضرورة إقرار الإصلاح الدستوري، وقد فشلت اللجنة في لم شمل المتخاصمين على طاولة واحدة لتشبث كل طرف بمطالبه[2].

قدمت اللجنة تقريرا مفصلا لقمة الدار البيضاء في 23 ماي 1989التي بدورها استبدلت اللجنة السداسية بأخرى ثلاثية مكونة من الجزائر والسعودية والمملكة المغربية لمعالجة الأزمة اللبنانية، هذه اللجنة لم يكن حظها أحسن من سابقتها فقد ازدادت المواجهة العسكرية والسياسية والدبلوماسية وبرز الخلاف في وجهات النظر بين الرئيس السوري ووزراء اللجنة الثلاثية وتطور الخلاف إلى مواجهة مكشوفة حيث وضعت اللجنة تقريرا في نهاية جويلية 1989 أعلنت من خلاله وصولها إلى طريق مسدود، على الرغم من محاولات الجزائر إيجاد نقاط تقاطع بين اللجنة ودمشق وفي هذا الاطار استطاع الرئيس الشادلي بن جديد (الذي يعتبر في رأي العديد من الدبلوماسيين أنه كرايسكس العرب إذ أنه دائما ما يلعب دور الوسيط وتظهر وساطاته في جميع الظروف، بين المنظمات الفلسطينية في الحرب العراقية الإيرانية ...الخ)؛ استطاع ترتيب لقاء بين الحسن الثاني والرئيس حافظ الأسد في ذكرى احتفالات الفاتح من سبتمبر في ليبيا[3].

---

[1] «مؤتمر وزراء الخارجية العرب انهى أعماله»، الديار، ع 239، 1989/01/13، ص 01.

[2] كريم بقرادوني، «لعنة وطن(28)»، الديار، 1991/08/24، ص 20.

[3] مروان زيدان، «لماذا كان اتفاق الطائف وما هي الدوافع الأساسية له: قراءة مفصلة في السياسة الأميركية والمواقف الدولية»، الديار، 1989/12/27، ص 09.

كان تغيب سورية عن اللجنة واقتصارها على الدول الثلاثة (الجزائر المغرب والسعودية) بحجة أن سورية أحد أطراف النزاع ـ أثار حفيظة سورية وجعلها غير متعاونة مع هذه اللجنة إلى أن استطاع الرئيس الشادلي بن جديد الوصول إلى تسوية مع الرئيس حافظ الأسد في أعقاب مؤتمر دول عدم الانحياز الذي انعقد بالعاصمة اليوغسلافية بلغراد أيام 04-07 سبتمبر 1989 وذلك بتعديل ما جاء في مشروع الوثيقة وذلك باستبدال عبارة "انسحاب الجيش السوري" بعبارة "إعادة تجميع القوات السورية"[1].

عقب هاذين اللقاءين بدأت الجزائر في الإعداد لاتجاه جديد بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية والذي أوصل إلى اتفاق الطائف، خصوصا أن الجزائر عكفت من خلال عضويتها في اللجنة الثلاثية على التحفظ على إدانة سورية حيث حاول وزير الخارجية الجزائري بوعلام بسايح إقناع المغرب بالعدول عن إدانة سورية من خلال هذا التقرير، لأن ذلك من شأنه إيساع هوة الخلاف بين العرب واقترح دعوة النواب اللبنانيين إلى مناقشة تطورات القضية ومسار التسوية خارج لبنان، وقد بدأت الجزائر بتحرك دبلوماسي مكثف من أجل تحقيق اتفاق متكامل يقوم على:

- قبول سوريا تعزيز الدور السني في لبنان.
- حصر النفوذ الإيراني في لبنان.
- عدم مسايرة إيران في ظل أجواء الشحن بينها وبين المملكة العربية السعودية[2].

لعب موفد اللجنة الثلاثية الأخضر الإبراهيمي دورا كبيرا في نجاح اقتراح الجزائر، وذلك بعدما تبنى وزير الخارجية السعودي الاقتراح واستضافت بلاده النواب اللبنانيين[3] كما عمل الإبراهيمي على إقناع العماد ميشيل عون في مشاركة النواب القاطنين في المنطقة الشرقية من بيروت التي تقع تحت سيطرته[4] وكان العماد عون قد وافق في 22 سبتمبر 1989

---

[1] محمود عبد الرحمن خلف، «التدخل السوري في لبنان وإشكالية العلاقة السورية ـ اللبنانية»، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 22، العدد، 04، 2011، ص 830.

[2] مروان زيدان، « لماذا كان اتفاق الطائف وما هي الدوافع الأساسية له: قراءة مفصلة في السياسة الأميركية والمواقف الدولية»، الديار، 1989/12/27، ص 09.

[3] المصدر نفسه.

[4] ألبير منصور، انقلاب على الطائف، دار الجديد، بيروت، 1993، ص ص ٢٠٠-٢٠١.

على مشروع السلام الذي قدمه الإبراهيمي حيث تم وقف القتال وإعادة فتح مطار بيروت[1] وتم التوصل إلى اتفاق عرف باتفاق الطائف في 30 سبتمبر 1989 بحضور 62 نائبا لبنانيا من أصل 73 نائبا أنهى أزمة دامت قرابة 15 سنة لم يستفد فيها أحد إلا أعداء الثورة الفلسطينية[2].

وقد تدخلت الجزائر من أجل تسهيل نشر الجيش اللبناني في الجنوب وذلك تنفيذا لاتفاق الطائف الذي نص على وضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، من أجل بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجيا على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية[3]، وحسب بري فإن الأميركيين منصرفون إلى وضع الخليج، والإيرانيين غير قادرين على جعل الجنوب بؤرة توتر في هذه المرحلة، وهذا الضغط تلاه تحرك سوري مباشر في ظل استعداد أولي من حزب الله وحركة أمل من أجل تذليل العقبات أمام الجيش مع فتح اتصالات تمهيدية كذلك مع الفلسطينيين، وأشار بري إلى الجهود الجزائرية من أجل تسهيل حركة الدولة في الجنوب والتي وصلت إلى تدخل الرئيس الشادلي بن جديد شخصيا وقد لعب سفير الجزائري محمد الأخضر بلعيد في بيروت دورا هاما في ذلك[4]، وهذا الأخير اجتمع مع قائد الجيش اللبناني العماد أميل لبحث كيفية استلام الجيش المساعدات العسكرية المقدمة من طرف الجزائر بعد انتشار الجيش اللبناني في الجنوب وتحصين بيروت الكبرى[5].

وقد أثنى الرئيس السوري على اللجنة الثلاثية برئاسة الأخضر الإبراهيمي ونوه بدورها في الوصول إلى اتفاق الطائف الذى أنهى هذه الحرب الأهلية التي أتت على الأخضر واليابس ولم يستفد منها إلا أعداء لبنان والأمة العربية، وقد أكد الرئيس السوري التزام بلاده ببنود الاتفاق حرفيا[6].

---

(1) جوزف صقر، قصة وتاريخ الحضارات العربية (لبنان – 2: من الحرب العالمية الأولى إلى بداية الجمهورية الثانية)، Edito Creps، بيروت، 1999، ص 109.

(2) ألبير منصور، موت جمهورية، دار الجديد، بيروت، 1ط94، ص ط.

(3) محمود عبد الرحمن خلف، مرجع سابق، ص 850.

(4) الديار، 1991/02/11، ص 04.

(5) الديار، 1991/02/13، ص 02.

(6) حديث السيد الرئيس حافظ الأسد للصحفيين اللبنانيين والسوريين ومراسلي الوكالات الإخبارية 1990/1/23، متاح على الموقع: http://www.presidentassad.net.

لم تكن لبنان كما تمنى الفلسطينيون مأوى يحتضنهم وساعدا يشد على أيديهم، لينطلقوا من جديد في عملهم الثوري الذي حرموا منه بخروجهم من الأردن، فلم يدم وجود الفلسطينيين كثيرا في لبنان حتى اشتعلت الحرب الأهلية اللبنانية في 13 أفريل 1975 وقد اضطلع الطرف الفلسطيني فيها بدور محوري، حتى عدها البعض حربا بين الفلسطينيين واللبنانيين.

وقد حاولت الجزائر في بداية الأحداث التوسط بين الطرفين في محاولة منها لرأب الصدع وتجنيب المقاومة الفلسطينية ويلات الاقتتال الداخلي وتضييع الجهد فيما لا طائل منه، ولكن عندما تطورت الأمور واضحت الحرب أمرا واقعا، أعلنت السلطات الجزائرية وقوفها مع المقاومة الفلسطينية دون مواربة.

عارضت الجزائر تدويل الأزمة اللبنانية ورأت في ذلك تدخلا في شؤون لبنان الداخلية، كما رفضت التدخل السوري ووقوفه إلى جانب اليمين المسيحي، ولم يشفع لنظام دمشق العلاقات الوطيدة مع الجزائر بعد أن تعارضت الرؤى حول الثورة الفلسطينية، فهاجمت السلطات الجزائرية النظام البعثي في سورية ونعتته بأقبح الأوصاف وأشنعها، كما استقبلت الجزائر الثوار الفلسطينيون الذين أخرجوا من بيروت بعد الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان في جوان 1982.

من جهة أخرى عملت الجزائر على إنهاء حصار حركة أمل للمخيمات الفلسطينية، وقد نجحت الوساطات الجزائرية وجولات مسؤوليها المكوكية في توقيع اتفاق الطائف الذي وضع حدا لحرب بين الأخوة "الأعداء" دامت حوالي خمسة عشر سنة والذي كان الخاسر الأكبر فيها هي الثورة الفلسطينية.

الكتاب الرابع: الجزائر والقضية الفلسطينية من مفاوضات التسوية إلى قيام الدولة الفلسطينية

الفضل الثامن: موقف الجزائر من مفاوضات السلام

أولا/مسار المفاوضات بين مصر والكيان الصهيوني

ثانيا/موقف الجزائر من زيارة السادات إلى القدس المحتلة:

ثالثا/ الجزائر ومباحثات كامب ديفيد

رابعا/الجزائر واتفاقية "السلام" المصرية "الإسرائيلية"

الفصل التاسع: الجزائر وإعلان قيام الدولة الفلسطينية

أولا/الجزائر والانتفاضة الفلسطينية

ثانيا/دور الجزائر في تحقيق المصالحة الفلسطينية الفلسطينية

ثالثا/جهود الجزائر في سبيل قيام الدولة الفلسطينية

رابع/ ردود الفعل الإقليمية والعالمية على إعلان قيام الدولة الفلسطينية

الفضل الثامن: موقف الجزائر من مفاوضات السلام

أولا/مسار المفاوضات بين مصر والكيان الصهيوني

ثانيا/موقف الجزائر من زيارة السادات إلى القدس المحتلة:

ثالثا/ الجزائر ومباحثات كامب ديفيد

رابعا/الجزائر واتفاقية "السلام" المصرية "الإسرائيلية"

موقف الجزائر من مفاوضات "السلام"

أبلت الجزائر بلاء حسنا ولعبت دورا هاما في الحروب العربية "الإسرائيلية"، سواء في حرب جوان 1967 أو حرب الاستنزاف أو بعد ذلك في حرب العاشر من رمضان، ومرد هذا الدور المتقدم الذي لعبته الجزائر مقارنة بباقي الدول العربية يعود إلى تجربتها الثورية، فالتجربة التحررية الجزائرية وعلى عكس كثير من التجارب في العالم، لها سماتها الخاصة، ومميزاتها التي جعلتها أعظم أثرا وأجل قدرا، فعلى مدار 132 سنة من النضال السياسي والعسكري جعل الجزائريين يصلون إلى قناعة راسخة "أن ما أخذ غلابا لا يسترد إلا حرابا" وأن التعويل على المفاوضات يعد من التعويل على السراب، والاتكال على الأوهام في أمر ليس له من سبيل إلا التكلم بلغة الرصاص.

في مقابل ذلك اتجهت مصر بعد حرب 1973 إلى لغة المفاوضات، وفي سبيل ذلك فاجأ السادات الجميع بزيارته للقدس المحتلة ثم أعقب ذلك بإبرام اتفاقية منفردة مع الكيان الصهيوني "اتفاقية كامب ديفيد" أفضت في النهاية إلى اتفاقية "السلام" بين السادات وبيغن.

فهل حافظت الجزائر على خطها الثوري، أم جرفها التيار السداتي الداعي إلى إيجاد "سلام" دائم وشامل مع الكيان الصهيوني، أم أن الجزائر نحت منحاً آخر وانزوت إلى زاوية الحياد كسبيل إلى الخروج من الصراع والانكفاء على الذات؟

أولا/ مسار المفاوضات بين مصر و"إسرائيل"

كانت نظرة السادات إلى الصراع العربي الصهيوني تختلف عن نظرة سلفه جمال عبد الناصر، وهذا ما بدا واضحا في سياسة السادات منذ توليه زمام الأمور في مصر، فقد أعلن هذا الأخير في 04 فيفري 1971 عن مبادرته القاضية بفتح قناة السويس وانسحاب "إسرائيل" من حدود القناة إلى المضائق، مقابل إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإبرام اتفاق سلام مع الكيان الصهيوني ينهي حالة الحرب القائمة[1].

وعقب حرب رمضان جاءت مفاوضات فك الاشتباك الأول في جانفي 1974 بين القوات المصرية والإسرائيلية لتجلس الطرفين المصري والإسرائيلي على طاولة واحدة، وأتبعت بمفاوضات أخرى وصولا إلى اتفاقية فك الاشتباك الثاني والتي أسفرت عن توقيع اتفاقية سيناء الثانية في سبتمبر 1975[2]، وذلك خارج إطار الأمم المتحدة وبدون مشاركة الاتحاد السوفياتي، وقد أكدت هذه الاتفاقية – التي كانت آثار كيسنجر فيها بادية – على اتباع الطرق السلمية باعتبار ذلك الحل الوحيد للصراع العربي الصهيوني، كما أرست الأسس والمبادئ لإقامة صلح منفرد بين مصر والكيان الصهيوني[3].

وقد شهدت العلاقات المصرية الأمريكية في هذه الفترة تقاربا ملحوظا، وهو ما دفع الرئيس بومدين إلى التوجس خيفة، محذرا من مغبة هذا التقارب كونه يمهد الطريق للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على المنطقة كلها، وقد أكد الرئيس بومدين لمحمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية أن توتر العلاقات السوفياتية المصرية ليس في صالح العرب وهو تنكر لما قدمه من دعم للعرب منذ حرب 1967، ودعا إلى تعديل هذا الموقف قبل فوات الأوان، وكان الرئيس السادات وجه في شهر أفريل 1977 نقدا للاتحاد السوفيتي، وأعلن قراره بتنويع مصادر السلاح التي تحصل عليها مصر[4].

---

[1] جمال علي زهران، السياسة الخارجية لمصر (1970-1981)، مدبولي، القاهرة، 1986، ص 311.

[2] صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، دار الجيل، عمان، ط2، 1996، ص 173.

[3] حسين السيد حسين، «معاهدة السلام المصرية-"الإسرائيلية" عام 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي»، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، ع 117-118، جانفي-جوان 2012، العراق، ص 454.

[4] شفيق مقار، قتل مصر (من عبد الناصر إلى السادات)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1989، ص 232.

وعلى الجهة الأخرى وبوصول حزب الليكود بقيادة بيغن إلى رئاسة الوزراء في ماي 1977 دخل متغير جديد على الساحة الفلسطينية فحزب الليكود سبق له وأن رفض القرار الأممي رقم 242، الذي وافق عليه سلفه حزب العمال.

في جويلية 1977 دعا الرئيس الأمريكي جيمي كارتر رئيس الوزراء الصهيوني مناحيم بيغن إلى زيارة واشنطن حيث تباحث الطرفان سبل عملية التسوية، وقد أبدى هذا الأخير استعداده لإجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية دون شروط مسبقة، كما أبدى استعداد حكومته للمشاركة في مؤتمر جنيف المزمع عقده في أكتوبر 1977 بناء على القرار الأممي رقم 242[1].

ومن جهة أخرى اتصل وزير الخارجية الأمريكية سايروس فانس في الإسكندرية بالرئيس المصري أنور السادات الذي أبدى رغبته في أن تتولى واشنطن دور الشريك الكامل في الاتصال بإسرائيل بحيث يمكن التوصل إلى حل مصري – إسرائيلي يكون مسوغا أمام سورية ثم الأردن لإبرام اتفاق مع "إسرائيل"[2].

زيارة السادات للقدس 1977:

لم تكن زيارة السادات إلى القدس محل صدفة أو فكرة عابرة في مخيلة السادات وجدت طريقها إلى التنفيذ من رئيس لم يلق بالا إلى المخالفين لتوجهه "الاستسلامي"، بل الأمر مهدت له لقاءات سرية ومفاوضات مباشرة، فقد التقى في المغرب بوساطة ملكية نائب رئيس الوزراء المصري "حسن التهامي" بوزير الخارجية الكيان الصهيوني "موشي ديان" في 16 سبتمبر 1977[3].

---

[1]زياد خضر العبد مطر، اتفاقية كامب ديفيد المصرية "الإسرائيلية" وأثرها على القضية الفلسطينية (1978-1993)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2012، ص ص 02-06.

[2] محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب و"إسرائيل"، ج 2، عواصف الحرب وعواصف السلام، دار الشروق، القاهرة، ط9، 2004، ص 338.

[3]حسن نافعة، مصر والصراع العربي "الإسرائيلي": من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص ".

وعقب لقاء المغرب أسر السادات لوزير خارجيته إسماعيل فهمي أثناء تواجدهم في رومانيا في 28 أكتوبر 1977 عن نيته بزيارة القدس، إلا أن هذا الأخير حذره من مغبة هذا التصرف[1] وحسب الرئيس السادات فإن فكرة زيارة القدس جاءت عقب رسالة كارتر، وبعد أن تبين له أن المفاوضات دخلت في حلقة مفرغة بسبب ما أسماه بالجدار النفسي الذي كان يفصل بين العرب و"إسرائيل"[2]

ويبدو أن فهمي حاول أن يجد مخرجا معقولا لاقتراح السادات فأشار عليه أن يعرض على نظيره الأمريكي فكرة عقد اجتماع في البيت الأبيض يضم رؤساء الدول العربية المعنية بالأزمة، ثم عدل من اقتراحه على أن يتم الاجتماع في القدس الشرقية، إلا أن كارتر لم يرقه هذا الاقتراح، وهكذا فإنه عندما توجه الرئيس السادات لإلقاء خطابه في افتتاح الدورة البرلمانية في 09 نوفمبر 1977 ، كانت مشاعره موزعة بين فكرة لقاء القدس وبين معارضة كارتر[3] وهذا ربما ما يفسر مفاجأة السادات الجميع بقوله في خطابه أمام مجلس الشعب: «سوف تدهش "إسرائيل" عندما تسمعني الآن أمامكم، إنني مستعد للذهاب إليهم في عقر دارهم إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم»[4]

وفي رد بيغن على خطاب السادات وجه دعوة رسمية إلى هذا الأخير لزيارة "إسرائيل"، فكان يوم 19 نوفمبر 1977 يوما مشهودا في تاريخ العرب المعاصر، يوم أن حطت طائرة الرئيس المصري في مطار بن غوريون، أمام مرأى واندهاش العالم.

عبر السادات في خطابه أمام الكنيست "الإسرائيلي"، عن استعداده لعقد تسوية سلمية شاملة مع "إسرائيل"، وأضاف: «أنتم تريدون أن تعيشوا معنا في هذه البقعة من العالم. بكل صراحة أقولها لكم. مرحبا بكم بيننا، بكل الأمن والأمان، ليست هذه وجهة نظر شخصية، إنها نقطة تحول تاريخية. نحن نقبل أن نعيش معا في سلام دائم قائم على العدل، لا نريد أن

---

(1) محمود فوزي، حكام مصر (أنور السادات)، الراية للنشر والإعلام، القاهرة، 1997، ص "-".

(2) أنور السادات، البحث عن الذات، المكتب العصري الحديث، القاهرة، 1978، ص 317.

(3) محمد حسنين هيكل، عواصف الحرب وعواصف السلام، مصدر سابق، ص ص 353-355.

(4) السلام المر بين مصر و"إسرائيل"، تحت المجهر، إخراج: روان الضامن، قناة الجزيرة الفضائية، قطر، 2003/03/29.

نحيطكم أو نحيط أنفسنا بالصواريخ المدمرة، المستعدة للانطلاق في أية لحظة»[1] كما حمل خطاب السادات مشروعه للسلام الذي يقوم على:

- إنهاء الاحتلال "الإسرائيلي" للأراضي العربية التي احتلت سنة 1967.
- تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير مصيره وإقامة دولته.
- حق كل دول المنطقة في العيش بسلام داخل حدودها.
- التزام كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
- إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة.[2]

لكن في مقابل ذلك وقف بيغن متعنتا ومتصلبا، ليلقى رده على خطاب السادات مرتجلا، وكان خطابا كارثيا فقد أعاد بيغن تكرار كل مواقفه المتشددة المعروفة سابقا، موجه خطابه للسادات: "إن أحدا لا يستطيع أن يأخذ شيئا في مقابل لا شيء"[3]

جولة المفاوضات

1/مؤتمر القاهرة "مينا هاوس"

عقب زيارة السادات للقدس راحت العاصمتان تبحثان عن إنجاز يحقق تسوية منفردة بين الطرفين وفي هذا التقى الوفدان بعد عودة السادات من القدس بأيام معدودات بالقاهرة في 14 ديسمبر 1977، بمشاركة وفود كل من هيئة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يحضره أحد من الأطراف العربية المدعوة له[4]، وقد فشل المؤتمر فشلا ذريعا حيث

---

[1](1) محمود صلاح، السادات في "إسرائيل"، كتب عربية، www.kotobarabia.com، ص 34.

(2) إدريس رائسي، الحقائق الكبرى حول مشاريع السلام لحل الصراع العربي – "الإسرائيلي" (من مؤتمر الصلح إلى وادي عربة 1919-1994)، الجزء الثاني، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2014، ص 760.

(3) محمد حسنين هيكل، عواصف الحرب وعواصف السلام، مصدر سابق، ص 374.

(4) زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص 21.

سادت المباحثات جوا من الجفاء وكان الوفد "الإسرائيلي" طرح للنقاش رؤيته لمعاهدة سلام يمكن أن توقع بين دولتين صديقتين[1]،ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما كان "الإسرائيليون" أيضا يملون شروطهم حتى على ترتيبات الاجتماع، وفي هذا هدد الوفد "الإسرائيلي" بالانسحاب إذا لم يتم إنزال العلم الفلسطيني[2]

2/مؤتمر الإسماعيلية:

جاءت زيارة بيغن للإسماعيلية في 24 جانفي بدعوة من السادات، حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنتين الأولى سياسية على مستوى وزيري الخارجية والأخرى عسكرية على مستوى وزيري الدفاع على أن تبدأ عمل اللجنة السياسية في القدس –وهو ما مثل اعترافا ضمنيا من القاهرة بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني -، وتجتمع اللجنة العسكرية في القاهرة في نفس الوقت إلا أن هذه المفاوضات لم يكتب لها النجاح على غرار سابقتها[3]، وكان بيغن اشترط انسحاب "إسرائيل" من سيناء على مرحلتين مدتها من ثلاث إلى خمس سنوات على أن تحتفظ "إسرائيل" بشريط من سيناء يمتد على طول الحدود الدولية بين مصر وفلسطين وعلى طول ساحل خليج العقبة إلى شرم الشيخ[4]، وأن تحتفظ "إسرائيل" بمطاراتها العسكرية وبمحطات الإنذار المبكر في سيناء، كما طالب بأن تحتفظ "إسرائيل" بالمستعمرات التي أقامتها في منطقة شرم الشيخ وبين العريش ورفح، مع احتفاظها بقوات عسكرية من أجل حماية هذه المستعمرات [5].

---

[1] بن مسعود أحمد، الصراع المصري "الإسرائيلي" وتسويته من خلال اتفاقيتي كامب ديفيد (1948–1978)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة ـ بوزريعة، 2013/2012، ص 129.

[2] محمد حسنين هيكل، خريف الغضب (قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988، ص 214.

[3] محمود فوزي، كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1""0، ص ص ""–"".

[4] اليأس شوفاني، «التقصير والمعاهدة... وبعد»، شؤون فلسطينية، ع 90، ماي 1979، ص 08.

[5] محمود فوزي، كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، مصدر سابق، ص "".

3/محادثات أسوان:

في محاولة من كارتر لإنقاذ المفاوضات المتعثرة وصل إلى أسوان حيث أجري مباحثات مع الرئيس السادات دارت عما تمخضت عنه مفاوضات الإسماعيلية ودعا كارتر عقب هذه المباحثات إلى:

- السلام الحقيقي يبنى على أساس علاقات طبيعية بين الأطراف، فالسلام يعني أكثر من مجرد إنهاء حالة حرب.
- يجب إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية من كل جوانبها والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمكينه من المشاركة في تقرير مصيره[1].

4/اجتماعات اللجنة السياسية والعسكرية:

فشلت اجتماعات اللجنتين السياسية والعسكرية على السواء، ففي اجتماع اللجنة السياسية يوم 17 جانفي 1978 بالقدس، أصر الجانب "الإسرائيلي" على بقاء جنوده في الضفة الغربية وقطاع عزة، مما أدى إلى رجوع الوفد المصري إلى القاهرة وإعلان وقف الاتصالات، أما اللجنة العسكرية فلم يكن حظها أوفر من حظ اللجنة السياسية، فأسلوب المراوغة الذي انتهجه الوفد "الإسرائيلي" والمبالغة في تقدير أمنه القومي واعتباره فوق كل الاعتبارات، واعتراضه على قيام دولة فلسطينية كل ذلك ساق المحادثات إلى هاوية الفشل[2]

وجاء العدوان "الإسرائيلي" على لبنان في مارس 1978 ليدق إسفينا آخر في التضامن العربي فبدل اتخاذ مصر السادات موقف حازم، أصدرت وزارة الخارجية المصرية في 12 مارس بيانا اعتبرت فيه: «إن الحادث الذي وقع بالأمس في لبنان، إنما يعتبر تأكيدا جديدا بصحة الموقف المصري الذي عبرت عنه مبادرة السادات للسلام، من ضرورة الإسراع بإيجاد التسوية السلمية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط»[3]

---

[1] محمود رياض، مذكرات محمود رياض، الجزء الثالث (أمريكا والعرب)، دار المستقبل العربي، 1986، القاهرة، ص 250.

[2] زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص 28.

[3] محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، تقديم: فتحي رضوان، كتاب الأهالي، القاهرة، 1987، ص 214.

5/مؤتمر ليدز:

أوصل تصلب بيغن إلى فشل المفاوضات السابقة، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى إلى التحرك في محاولة منها إلى دفع عجلة المفاوضات، وهكذا تم الترتيب لعقد اجتماعات بين الجانبين المصري والإسرائيلي في قلعة ليدز في بريطانيا، حيث تركزت المباحثات حول مسألة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، وحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني وقد انفض المجتمعون في ليدز دون التوصل إلى نتيجة ملموسة، ولكن إقحام الولايات المتحدة الأمريكية كشريك كامل في المفاوضات، كان له ثقله فيما سيأتي[1].

6/مؤتمر كامب ديفيد:

عقب التقدم الذي أحرزته محادثات ويلز دعا كارتر بيغن والسادات إلى منتجع كامب ديفيد، حيث تم التوصل إلى اتفاق بعد مفاوضات مارطونية دامت ثلاثة عشر يوم من 06 إلى 17 سبتمبر 1978، وتم الإعلان في مؤتمر صحفي في 18 سبتمبر عن الاتفاق الذي وقعه كارتر والسادات وبيغن، حيث أعلن الثلاثة على اتفاقهم على وثيقتين أساسيتين الأولى موسومة بـ: "إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط"[2] حيث حددت الرؤية الأمريكية "الإسرائيلية" المصرية المشتركة لأسس علاقات السلام بين "إسرائيل" والدول العربية ودعت باقي دول الطوق إلى الانضمام إليها، كما نصت على إقامة حكم ذاتي في غزة والقطاع، أما الاتفاقية الثانية والموسومة بـ "إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر و"إسرائيل" والتي نصت على انسحاب "إسرائيل" الكامل من سيناء مقابل عقد سلام بين الطرفين، كما ألحقت بالوثيقتين ملاحق تنظم مراحل التنفيذ، وتحدد مجموعة من الالتزامات المتبادلة[3]

أما فيما يخص الشعب الفلسطيني فقد دعت إلى مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات، واقترحت حكما ذاتيا فلسطينيا في الضفة والقطاع بحيث تشترك في المفاوضات

---

[1] زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص 32.

[2] حمدي الكنيسي، الحرب طريق السلام، مجلة النهار للنشر، القاهرة، 2005، ص ...

[3] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 2، 2009، ص 216.

بشأنه وشان مستقبله، بالإضافة إلى ممثلين عن الضفة الغربية وقطاع غزة كل من الأردن ومصر والكيان الصهيوني[1].

وفي هذا الإطار أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بيانا سياسيا تدين فيه كامب ديفيد، وأعلن الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي المحتلة إضرابا عاما يوم 20 سبتمبر كما عرفت مدن الضفة والقطاع مظاهرات عارمة، والواقع أن اتفاقية كامب ديفيد حققت "إسرائيل" من خلالها أهدافها من حيث الحصول على موافقة كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية احتلالها للضفة والقطاع، فضلا على إخراج مصر من معادلة الصراع العربي الصهيوني، مع تعهد مصر بالدخول في علاقات دبلوماسية وثقافية واقتصادية مع الكيان الصهيوني[2]

وتأكيدا للدعم القوى للنصر "الإسرائيلي" الذي أحرزه مناحيم بيغن في كامب ديفيد فقد وافقت الحكومة "الإسرائيلية" عليها بعد جلسة طويلة دامت ثماني ساعات بأغلبية ساحقة، كما وافق الكنيست على الاتفاقية والرسائل الملحقة بها بأغلبية 85 صوتا مقابل 19 صوت وامتناع 16 صوت[3]

7/معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية":

استمرت عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد المباحثات بين الطرفين بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي 26 مارس 1979 تم التوقيع على معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية" في واشنطن بحضور كل من الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء "الإسرائيلي" مناحيم بيغن والرئيس الأمريكي جيمي كارتر، تضمنت أنهاء حالة الحرب بين مصر والكيان الصهيوني، وانسحاب "إسرائيل" من شبه صحراء سيناء خلال مدة ثلاث سنوات، وإنشاء

---

[1] Ambassade des Etats-Unis à Paris, «Accord-cadre pour la paix au Moyen-Orient (Camp David, 17 septembre 1978) [Extrait]», Politique étrangère, n°4 - 1992 - 57 anné^e. p 863.

[2] محمود رياض، مذكرات محمود رياض (1948-1978) البحث عن السلام. والصراع في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط3، 1992، ص 591.

[3] عبد الرزاق محمد أسود، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، معاهدات الخيانة، الدار العربية للموسوعات، د ت، ص ص 1049-1050.

علاقات طبيعية بين البلدين في مختلف المجالات[1] ليتم بعد ذلك عرض المعاهدة على مجلس الشعب المصري ليوافق عليها في 11 أفريل 1979، كما وافق الكنيست "الإسرائيلي" كذلك على هذه الاتفاقية[2]

8/حقيقة المحتوى السلمي للمعاهدة:

- معاهدة السلام التي وقعتها "إسرائيل" مع مصر في الفكر الصهيوني هي عبارة عن "رشوة" أمنية قطرية قدمت إلى الرئيس المصري لتشجيعه على الانسحاب من المعسكر العربي المقاوم، وإضعاف هذا المعسكر، أما السلام في مفهوم السادات فهو أن الشعب المصري أنهكته الحروب المتتالية وهو في حاجة ماسة إلى الاستقرار والهدوء ليلتفت إلى البناء والتشييد، ورغم أن سلام السادات أدى إلى تحرير جزء من الأرض العربية (شبه صحراء سيناء) وهذا مكسب قطري، في مقابل ذلك فإنه أدى في الوقت نفسه إلى تكريس احتلال الأراضي العربية الأخرى (الجولان، الضفة الغربية، قطاع غزة)[3]

- وحتى مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي زبيغنيو برجينسكي أعاب على الرئيس الأمريكي كارتر أنه لم يربط الضفة الغربية وقطاع غزة بمعاهدة السلام "الإسرائيلية" المصرية بحيث تتوقف كل منها على الأخرى، وألقى برجينسكي اللوم في ذلك على إذعان كارتر للصيغ الغامضة التي استخدمها بيغن، وكان هذا الأخير أبلغ الأمريكيين بأنه لن يشرف أبدا على نقل بوصة واحدة من يهودا والسامراء (الضفة والقطاع) إلى سيادة أخرى غير سيادة "إسرائيل" وأن هذه الأرض ملك لـ"إسرائيل" وأنه لن يترك شيئا كثيرا ليتم نقله إلى الغير وأضاف قائلا: «ربما يأتي أخرون بعدي يكون شعورهم مختلفا، وفي نهاية فترة الخمسة أعوام لن أكون موجودا»[4]

---

[1] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، ط 2، 2009، ص 217.

[2] فتحي محمد الكحلوت، أثر العملية السلمية في الشرق الأوسط على العلاقات السياسية المصرية السورية (1977–2004)، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص 82.

[3] الهيثم الأيوبي، «جوهر المعاهدة المصرية – "الإسرائيلية" وأثرها على ميزان القوى»، شؤون فلسطينية، ع 90، ماي 1979، ص 33.

[4] أريك سيلفر، بيجن (سيرة حياته)، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، د ت، ص ص 242–243.

- نتج عن توقيع مصر لمعاهدة الصلح المنفردة إلى خسارة مصر مكانتها القيادية في الدوائر العربية والإسلامية والإفريقية ودول عدم الانحياز، وواجهت شبه قطيعة تامة من الدول العربية، ومن جهة أخرى ضمنت "إسرائيل" الجبهة الجنوبية لتتفرغ للعمل بحرية تامة على الجبهتين الشمالية والشرقية ومحاصرة الفلسطينيين في الداخل.

- وجهت سياسة كامب ديفيد ضربة مباشرة إلى التضامن العربي، وذلك عندما انفردت مصر خلافا لقرارات مؤتمرات القمة العربية بتوقيع السادات لاتفاقية السلام منفردا[1] وقد هاجم السادات كل العرب وتنكر لكل المساعدات التي قدموها وحاول تعميق الكراهية والحقد في نفوس المصريين للعرب بإيهامهم أن العرب اغتنوا ومصر افتقرت وأن مصر ضحت وأن العرب لم يضحوا وان ارتباط مصر بالعرب مجلبة لشقائها وأن ابتعاد مصر عنهم وعن قضاياهم سوف يعود بالخير العميم عليهم[2] كما عرض السادات على أعضاء مجلس الأمن القومي في مصر إلغاء جامعة الدول العربية و من بين ما قاله: «لم تعد لها فائدة، وأن إلغاءها أحسن من وجودها وأنه إذا أرادت بقية الدول العربية أن تتمسك بها، فليأخذوها بعيدا عن مصر»[3]

- لم تتغير مواقف "إسرائيل" بل زادت تمسكا بأهدافها التوسعية الاستيطانية، ولم يستطع البيت الأبيض إثناء "إسرائيل" عن خياراتها وأهدافها بالتوقف عن بناء المستوطنات والتنازل عن احتفاظها بالضفة والقطاع وأضحت وعود كارتر وأحاديثه عن الحل الشامل مجرد سراب وأوهام[4]

- إن إخراج مصر من معادلة الصراع العربي الصهيوني من خلال توقيع المعاهدة جعل الكيان الصهيوني يشعر بأنه أكثر أمنا، وهذا ما دفعها لتكون أكثر عدوانية، وربما اجتياح لبنان لاحقا سنة 1982 ثمرة هذا الشعور[5].

---

[1] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق، ص 219.

[2] ضياء الدين داود، مذكرات ضياء الدين داود (سنوات عبد الناصر وأيام السادات)، دار الخيال، القاهرة، 1998، ص ص ...-...

[3] محمد حسنين هيكل، عواصف الحرب وعواصف السلام، مصدر سابق، ص 456.

[4] إدريس رائسي، مرجع سابق، ص 774.

[5] حسين السيد حسين، مرجع سابق، ص 496.

ثانيا/موقف الجزائر من زيارة السادات إلى القدس المحتلة:

لم تكن الجزائر تأمل أن تنتهي حرب اكتوبر 1973 على النحو الذي أراده السادات، خاصة وأن الجزائر قدمت كل ما هو مطلوب منها، إلا أن عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول واحترام إرادة البلدين المعنيين مصر وسورية جعل الجزائر تحترم قراراهما بالموافقة على قرار مجلس الأمن رقم 338، الخاص بوقف إطلاق النار.

ومن هذا المنظور كان اتفاق فصل القوات بين مصر والكيان الصهيوني المعروف باتفاقية سيناء الأولى (جانفي 1974)، والذي حدد الخط الذي ستنسحب إليه القوات "الإسرائيلية" على مساحة 30 كيلومتراً شرق القناة أمرا من الناحية التكتيكية مقبولا ولكن التوقيع على اتفاقية سيناء الثانية في سبتمبر 1975 كشف أن الأمر ليس من التكتيك في شيء، وإنما تحول جذري لسياسة مصر وأيديولوجيتها صوب أمريكا وارتماءً في أحضانها على حساب القضية الفلسطينية، والذهاب بعيدا إلى تسوية منفردة ولو على حساب الشعب الفلسطيني.

ومن هنا التقى موقف الجزائر مع موقف منظمة التحرير وجميع الفصائل الفلسطينية الرافضة لخط السادات الجديد، وبدأت وجهات النظر تتباعد إلى حد كبير بين الجزائر والقاهرة، فمقياس الجزائر في التعامل مع دول الطوق يخضع إلى مدى استجابة هده الدول لمتطلبات الشعب الفلسطيني وأماله ممثلا في منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[1]

وقد سعت الجزائر لمجابهة خط السادات الجديد وبالضبط في نهاية 1975 إلى تكوين جبهة صمود في وجه سياسة السادات الاستسلامية التي أخذت ترتسم في الأفق، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية أرسل الرئيس هواري بومدين محمد الصالح يحياوي في سبتمبر 1975 إلى كل من الرئيس السوري والعقيد الليبي ورئيس منظمة التحرير لجس نبضهم قبل الإقدام

---

[1] مصطفى بوطورة، البعد الفلسطيني في سياسة الجزائر الخارجية من خلال علاقاتها مع الدول العربية المجاورة لفلسطين (1964-1988)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 1950.

على أي مبادرة، لكن المشروع لم تتحدد معالمه إلا في عام 1976، واندرجت زيارة أحمد طالب الإبراهيمي في أكتوبر 1976 لدمشق وزيارة الرئيس بومدين في 23 نوفمبر في هذا الإطار[1].

وعندما أعلن السادات في خطابه الشهير في 09 نوفمبر 1977 أمام مجلس الشعب أنه على استعداد للذهاب لجنيف بل إلى أخر العالم وحتى إلى "إسرائيل" وإلى الكنيست نفسه من أجل مناقشتهم [2] استنكرت كل العواصم العربية وعلى رأسها الجزائر رغبة السادات زيارة الكنيست ماعدا ملك المغرب الحسن الثاني الذي سارع إلى الاتصال بالسادات مشجعا ومرغبا في هذه الزيارة[3]

عبر وزير الشؤون الخارجية عبد العزيز بوتفليقة عن موقف الجزائر المعارض لهده الزيارة التي تتنافى مع قرارات القمة العربية، وهذا التوجه الجديد للسياسة المصرية التي ستنجر عنها عواقب خطيرة وعميقة وأكد ان الأمة العربية لا يمكن لها ان تنتهج مثل هذه السياسة، وليس لأحد حق التحدث باسمها[4] وأضاف: «إن القرار المصري يتعارض مع قرارات مؤتمرات القمة العربية. هذه سياسة جديدة، أنها تثير الحيرة وستكون لها ذيول خطيرة وعميقة... وليس من حق أحد أن ينتهجها باسم الأمة العربية»[5]

وعقب زيارة السادات للقدس في 19 نوفمبر 1977جاءت الردود العربية متفاوتة بين متحفظ على هذه الزيارة وبين متهم للسادات بالخيانة، فيما اعتبرت الدول الغربية زيارة السادات إلى القدس خطوة على الطريق الصحيح من أجل تحقيق السلام النهائي[6] وقد أعلنت الجزائر عن موقفها الصريح لهذه الزيارة وكانت من السباقين للدعوى إلى اتخاذ موقف

---

(1) أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978)، دار القصبة، 2008، ص ص 352-353.

(2) محمد حسنين هيكل، 1997/1977 حديث المبادرة، دار الشروق، ط 2، القاهرة، 2000، ص 57.

(3) المجاهد، ع 902، 1977/11/22

(4)الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977، وثيقة رقم 378، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1978، ص 449.

(5) غازي الخليلي، «تلك الزيارة (المواقف عربيا)»، شؤون فلسطينية، ع 75/74، جانفي/فيفري 1978، ص 218.

(6) حسن نافعة، مرجع سابق، ص "".

صلب لمواجهة دعاة "الخيانة والاستسلام"[1] وقد انعقد مجلس الوزراء الجزائري في اليوم الموالي لهذه الزيارة خصيصا لذلك، حيث اصدر بيانا أكد فيه أنه لا يمكن تجاهل الشعب الفلسطيني في إطار أي تسوية وذكر بقرارات مؤتمري الجزائر والدار البيضاء اللذان حددا استراتيجية الكفاح بضرورة العمل العربي الجماعي من أجل إيجاد حل لازمة الشرق الأوسط واعتبر البيان هذه الزيارة عاملا من عوامل التفرقة ستنجر عنها عواقب وخيمة على المنطقة وستكون عائقا أمام تقدم ووحدة الأمة العربية[2]، وأضاف بيان مجلس الوزراء: «أن كل مبادرة تندرج خارج هذا الإطار (مؤتمري القمة السادس والسابع) قد يمكن أن تمس بتضامن العالم العربي، وبوحدة عمله، كما أنها لا يمكن إلا أن تكون مضرة بالقضية العربية، وبالمصالح العليا للأمة العربية جمعاء ...وهكذا تشكل هذه المبادرة عاملا من عوامل التفرقة والالتباس، سوف تنجر عنها عواقب وخيمة لا تخدم إلا أغراض أعداء الأمة...وأنه إذا كانت الدول المستقلة تتمتع بسيادتها ولها وحدها الحق في الحكم على مصالحها الخاصة فإنه على العكس من ذلك لم يفوض أحد للتحدث أو التفاوض باسم الأمة العربية مع الدولة الصهيونية ناهيك برهن مستقبل شعوبها وخاصة منها الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يعيش في وجداننا»[3].

كما هاجم الرئيس الجزائري السادات هجوما لاذعا واعتبر السكوت عن صنيعه من باب خيانة الشعب الفلسطيني: «لقد قيل لنا أن العرب قد انتصروا في حرب 1973، فإذا الذين رفعوا راية النصر هم الذين ذهبوا إلى "إسرائيل" لتوقيع صك بيع فلسطين؛ لقد قلنا للرئيس المصري بكل محبة وأخوة إننا سنختلف معه إذا اختلف معه الفلسطينيون» وأضاف بومدين مشنعا على زيارة السادات للقدس: «إن ذهاب السادات إلى القدس المحتلة هو اعتراف منه بها كعاصمة "إسرائيل"، وهو ما لم تقم به الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حتى اليوم، وهو

---

[1] ع س، «الجزائر والصراع العربي "الإسرائيلي": مساندة مطلقة للقضية الفلسطينية»، الجيش، عدد خاص، جانفي 1979، ص 57.

[2] الشعب، ع 4367، 1977/11/21.

[3] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977، وثيقة رقم 385، مصدر سابق، ص ص457-458.

لم يذهب هناك من أجل القضية، بل ذهب تحت وهم إمكانية استرجاع الأراضي المصرية في سيناء، وتحدث دون تفويض باسم العرب وباسم الفلسطينيين، ليعترف بإسرائيل»[1] ولم يكتف السادات بإسباغ الشرعية على "إسرائيل" بمجرد قيامه بزيارتها، إنما منحها أيضا اعترافا واقعيا بقوله أمام الكنيست "أن "إسرائيل" أصبحت حقيقة واقعة"، كما وافق على تحويل القدس إلى "مدينة مفتوحة"[2]

وحسب الرئيس بومدين فإن الجزائر كانت ستلتزم الصمت لو كان الأمر يتعلق بقضية مصرية داخلية، «أما وأنه يتعلق بقضية مصيرية تهم الأمة العربية والشعب الفلسطيني، فإن السكوت لم يكم ممكنا، وأخشى ما أخشاه أن تكون فلسطين في خاتمة المطاف هي كبش الفداء، ويحاول من فقد أرضه استعادتها عن طريق بيع بلاد الأخرين أن هذا ليس من حق أي مسؤول عربي، وهذا ما لا يمكن أن نوافق عليه ونتفق معه»[3] وأضاف أن الحل المشرف الذي يستعيد به العرب حقوقهم كاملة، هو حرب التحرير الشعبية[4]

كما خرجت الجماهير في شوارع الجزائر العاصمة احتجاجا على مبادرة السادات الاستسلامية، وقد حاول المتظاهرون احتلال مبنى السفارة المصرية إلا انهم فشلوا بعد تصدي الحراس لهم [5]

وقد هاجمت الجرائد والمجلات الجزائرية هذه الزيارة بشدة واعتبرتها زيارة انهزامية ووصفتها بالخيانة العظمى، ونعتت صاحبها بأقبح أوصاف الذم والقدح، وقد كتبت جريدة المجاهد بالبند العريض "لا للخيانة العظمى"، "لن يفلت المجرمون من حكم الشعب"، "الشعب العربي يقول لا للخيانة الكبرى"، و" لن تستسلم الإرادة العربية لأي تآمر إمبريالي ورجعي في

---

[1] وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين، الجزء الخامس، الفصل الثاني، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص ص 92-93.

[2] صبري جريس، «من وعد بلفور إلى تقسيم فلسطين إلى زيارة السادات»، شؤون فلسطينية، ع 73، ديسمبر 1977، ص 13.

[3] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم J.1.15، «الجزائر تتحرك دائما من مبدأ وحدة المصير العربي»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين، 56)، فيفري 1978.

[4] «لا سلم ولا استقرار بدون فلسطين»، الجيش، ع 169، أفريل 1978، ص 03.

[5] حسين أبو النمل، «تلك الزيارة (المواقف: شعبيا)»، شؤون فلسطينية، ع 75/74، جانفي/فيفري 1978، ص 268.

المنطقة"[1] وتساءلت المجاهد «لكن ما يعجز عنه الفهم هو حقيقة الدوافع التي حملت السادات على اتخاذ هذا الموقف هل هو اعتقاده بأن مثل هذه الزيارة بكل ما تشتمل عليه من عناصر الإخراج المسرحي المدوي والصارخ تكفي وحدها في أن تحمل "إسرائيل" على القبول بما لم تقبل به حتى الأن؟...أم أنه مجرد الحرص على دخول التاريخ باي صورة كانت، ومن أي باب كان...أنها لحظات يقف فيها التاريخ ليسجل الخزي والعار ويكتب للأجيال القادمة اكبر خيانة في تاريخ الأمة العربية»[2] كما دعت جريدة الشعب ما أسمته القوى التقدمية المناضلة في الوطن العربي إلى تجاوز بعض الخلافات الثانوية للارتفاع إلى مستوى مسؤولياتها التاريخية، وطالبت الجريدة بدعم الجبهة الشرقية واعتبرت أن الرد العربي الحاسم على دعاة "الاستسلام" يمر بدعم الجبهة الشرقية وتحريك الجبهة العسكرية الفلسطينية[3]

وكتبت جريدة الشعب في نفس يوم الزيارة «أن زيارة السادات ليست فقط تحديا لتضحيات شهداء النضال العربي وإنما استهانة واحتقار لمشاعر الأمة العربية وإمعان في تعميق تمزقها...إن مبادرة السادات ليست في الواقع إلا نتيجة سياسة العبور الإمبريالي في المنطقة بعد حرب تشرين»[4]

وكتب مجلة الجيش أن خيانة السادات لا تقل عن خيانة تضيع فلسطين سنة 1948 «فخيانات اليوم هي خيانات الأمس والتحالفات الرجعية اليوم هي تحالفات الأمس... وأن اختلف ممثلو الأدوار، وتعددت الأشكال... يباع الوطن العربي باسم فلسطين وبالتقسيط والصفقة الأولى هي مرة أخرى فلسطين التي يقدمها السادات للصهاينة»[5] وأضافت الجريدة:

---

[1] وقد اعتبر بومدين ان ما كتبه عميمور في صحيفة المجاهد ردا على الهجمة الإعلامية المصرية على الجزائر بأنه رد قاس، وقد كتب عميمور في المجاهد عدة مقالات هاجم فيها السادات وسياسته بقسوة فقد كتب في 23 ديسمبر 1977 يقول: «علينا دائما ان نقول أمين، لكل نزوة ولكل تقييم، ولكل صفقة سياسية، وإلا اعتبرنا الحاكم في مصر أقزاما وحشرات سامة وعربا ناكرين للجميل... القوم يمنون علينا بأنهم كانوا، يوما، عربا أوفياء لعروبتهم، القوم يتحدثون عن الجزائر التي "تنكر جميل مصر عليها في حرب التحرير" وينسون ان الحديث عن الجميل بالنسبة للشعوب وكفاح الشعوب هو عار يلوث قائله ومردده» انظر: محي الدين عميمور، نظرة في مرآة عاكسة على عتبة الألفية الثالثة، موفم للنشر، الجزائر، 2001، ص 204.

[2] المجاهد، ع902، 1977/11/25

[3] غازي الخليلي، مصدر سابق، ص 218.

[4] المصدر نفسه.

[5] «المصير العربي الواحد»، مجلة الجيش، ع 167، فيفري 1978، ص 02.

الجريدة: «تحدى السادات وداس كل المكاسب التي حققتها الثورة العربية، ودخل اللعبة الأمريكية ـ الصهيونية وتحول في لحظة واحدة إلى أكبر خائن في تاريخ الأمة العربية وركع لأسياده من الأمريكيين والصهاينة»[1]

وعقب انتهاء الزيارة تحرك النظام المصري رسميا من أجل مواجهة المعارضة العربية وذلك بمهاجمة المنتقدين بشدة، وقد شارك في الانتقاد الرئيس السادات نفسه بتصريحات عنيفة ومتشنجة، إضافة إلى الكثيرين من المسؤولين المصريين، والصحافة المصرية التي جندت كل الأقلام للدفاع عن السادات، وإظهار زيارته كخطوة على طريق السلام[2]

وعقب عودة السادات من زيارته للكنيست "الإسرائيلي" انتهج سياسة الهروب إلى الأمام وفرض الأمر الواقع فأعلن عن رغبة القاهرة في استضافة مؤتمر دولي بدل مؤتمر جنيف الذي لم ينعقد أصلا، ورغم المعارضة الشديدة التي قوبلت بها مبادرة السادات فإنه أعاد مبادرته من جديد ولكن هذه المرة في صيغة عقد اجتماع تمهيدي لمؤتمر جنيف في القاهرة وقد قابل الاتحاد السوفيتي والدول العربية وعلى رأسها الجزائر هذا المقترح بالرفض من أساسه، مما حدا بالرئيس الأمريكي جيمي كارتر ـ الذي رحبت بلاده بمبادرة السادات ـ إلى إرسال وزير خارجيته سايروس فانس إلى الشرق الأوسط في خطوة منه للحيلولة دون التقارب السوفياتي العربي وكانت مهمة سايروس أن يوضح بأن غاية الولايات المتحدة هي تحقيق السلام الشامل الذي يرضي جميع الأطراف دون استثناء[3]

ولوعي الجزائر بفداحة ما أقدم عليه السادات قامت بجهود معتبرة من أجل رص الصف العربي لمواجهة أثار هذه الزيارة وفي هذا الإطار أرسل هواري بومدين في 25 نوفمبر أحمد طالب الإبراهيمي "وزير التربية الوطنية" إلى كل من سوريا والعراق لبحث الموضوع مع ساسة البلدين ومن أجل تجسيد فكرة عقد لقاء قمة لجبهة الصمود[4] والتباحث مع الفصائل الفلسطينية بخصوص توحيد الرؤى وتنسيق المواقف، وفي هذا الإطار اجتمع طالب

---

[1] أحمد مقصاش، «السادات مع الحل الإمبريالي»، مجلة الجيش، ع 167، فيفري 1978، ص 49.

[2] غازي الخليلي، مصدر سابق، ص 210.

[3] جيمي كارتر، مذكرات جيمي كارتر (كامب ديفيد: حرب على الحرب، رهائن طهران والحسابات الخاسرة)، ترجمة شبيب بيضون، دار الفارابي، طبعة إلكترونية، بيروت، 1985، ص 20.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978)، دار القصبة، 2008، ص 353.

الإبراهيمي مع أبو جهاد وأبو ماهر وأبو ميزر[1] وفي نفس اليوم أقدمت شركة مصر للطيران بوقف جميع رحلاتها إلى ليبيا والجزائر[2]

وقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا من أجل تأليف جبهة عربية تضم الدول العربية الرافضة لسياسة السادات الاستسلامية، وقد عارضت كل من الحكومة الأردنية والسورية المطالب الجزائرية بضرورة عزل النظام المصري نهائيا[3] فالأسد حسب وزير الخارجية الأمريكية فانس الذي التقى به في دمشق كان حذرا في ربط نفسه تماما مع الرافضين العرب ورأى أنه من الحكمة التريث والبقاء على الجانب لبعض الوقت، أما ملك الأردن فقد أوضح أنه مستعد للانضمام إلى المفاوضات إذا أعلنت "إسرائيل" انسحابها التام من الضفة الغربية وعن حل لمشكلة الوطن الفلسطيني[4]

كما أوفدت منظمة التحرير الفلسطينية أبو ماهر ـ حاملا معه رسالة من اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى الرئيس بومدين ـ للتشاور مع الرئيس بومدين عقب زيارة السادات لـ"إسرائيل" ولبحث تطورات الموقف في الساحة العربية على ضوء مبادرة السادات[5]

وقد أوفد الرئيس بومدين في نفس الوقت ممثلا عنه إلى ليبيا للغرض نفسه[6] كما قام عبد السلام جلود بزيارة إلى الجزائر يوم 24 نوفمبر 1977 في نفس الإطار[7] كما أوفد الرئيس الجزائري مستشاره الشخصي أحمد طالب الإبراهيمي إلى بغداد في 26 نوفمبر حيث حمل رسالة من الرئيس الجزائري إلى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر، وقد تناولت المباحثات

---

[1] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 197.

[2] غازي الخليلي، مصدر سابق، ص 212.

[3] خالد الراوي، موقف الجزائر من قضايا المشرق العربي (1962-1978)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الأنبار، العراق، 2016، ص 232.

[4] سايروس فانس، مصدر سابق، ص 40.

[5] المجاهد، ع 903، 1977/12/02.

[6] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 197

[7] غازي الخليلي، مصدر سابق، ص 215.

قضية زيارة السادات للكيان الصهيوني، فضلا على محاولة الجزائر التوفيق بين سورية والعراق في إطار إقناع الطرفين بحضور مؤتمر الرفض المزمع عقده بالعاصمة الليبية[1]

وقد سعت الجزائر من خلال هذه الزيارات إلى عقد قمة عربية والتي التأم شملها لاحقا في طرابلس وكانت نواة لتشكيل الجبهة القومية للصمود[2] والتصدي[3] وقد شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في المساعي التي قامت بها الجزائر وليبيا لضمان عقد هذا المؤتمر وتقريب وجهات النظر بين دمشق وبغداد، وفي هذا الإطار التقى بدمشق في 25 نوفمبر 1977 كل من أبو جهاد وأبو ماهر وأبو ميزر مع مبعوث الرئيس الجزائري إلى سورية والعراق أحمد طالب الإبراهيمي[4]

انعقدت القمة إذا في العاصمة الليبية في الأسبوع الأول من ديسمبر 1977 وشارك فيها الرئيس السوري حافظ الأسد والعقيد معمر القذافي عن ليبيا وعبد الفتاح إسماعيل ممثلا عن اليمن الجنوبي وطه ياسين رمضان ممثلا عن رئيس الجمهورية العراقية وياسر عرفات عن منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس الجزائري[5] وضم الوفد الجزائري بالإضافة إلى رئيس الجمهورية كل من وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة والمسؤول التنفيذي لحزب جبهة

---

[1] جبران شامية، سجل العالم العربي (وثائق، أحداث، آراء سياسية) يوليو–ديسمبر 1977، دار الأبحاث والنشر، بيروت، د ت، ص 1068.

[2] حسب محي الدين عميمور فإن تعبير الصمود سمعه القادة العرب الذين التقوا في الرباط في 1974 من الرئيس الراحل هواري بومدين عندما قال: «ان الصمود العربي الحقيقي قد بدأ في أعقاب حرب يونيو 67، وذلك عندما رفض العرب كل الحلول التي تقدمت بها الولايات المتحدة... على اعتبار ان هزيمتنا كانت فادحة، ولا بد من دفع ثمن سياسي لتلك الهزيمة، ولكن هذا لم يحدث، وتمت مقاومة كل الضغوط الضخمة التي تعرض لها العرب عسكريا وسياسيا»، انظر: م.. دين، انطباعات، ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.ص ص 270–271.

[3] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 198.

[4] عبد الحفيظ محارب، «تلك الزيارة (المواقف: فلسطينيا)»، شؤون فلسطينية، ع 75/74، جانفي/فيفري 1978، ص 199.

[5] وقد اقترح الرئيس بومدين في اليوم الأول من أشغال المؤتمر توحيد سائر فصائل المقاومة الفلسطينية كمدخل ضروري لبحث باقي المسائل، إلا أن رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات تحفظ على الاقتراح بحجة ان المنظمات غير المنضمة لمنظمة التحرير لا يمكن ضبطها، وقد شهدت جلسات اليوم الأول مناقشات صاخبة جدا بين الفصائل الفلسطينية وصلت حد اتهام رئيس جبهة الرفض جورج حبش ياسر عرفات بالتواطؤ مع السادات، إلا أن المنظمات الفلسطينية – بما فيها جبهة الرفض التي أعلنت عن حل نفسها وانضواء فصائلها تحت منظمة التحرير– أعلنت في اليوم الثالث من المؤتمر (04 ديسمبر) أخذها باقتراح الرئيس الجزائري وأعلنت عن "وثيقة اتحاد المنظمات الفلسطينية" انظر: جبران شامية، سجل العالم العربي (وثائق، أحداث، آراء سياسية) يوليو– ديسمبر 1977، مصدر سابق، ص ص1258–1260.

التحرير محمد الصالح يحياوي، ونائب رئيس مجلس الشعب محمود قنز، ومستشاري رئيس الجمهورية أحمد طالب الإبراهيمي ومحي الدين عميمور[1]، وقد تم تكوين الجبهة القومية للصمود والتحدي[2] وهي الجبهة التي أطلق عليها إعلاميا جبهة الرفض (وهي في الإعلام المصري صفة قدحية تشير لمن يرفضون السلام)[3] من دون العراق الذي رفض التوقيع على البيان الختامي وكانت حجته في ذلك رفض التسوية السلمية من الأساس وانتهاج بدل ذلك الكفاح المسلح باعتباره السبيل الوحيد لتحرير الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك فلسطين وكان طه ياسين اقترح أن يعلن المؤتمر رفضه لقراري مجلس الأمن رقم 242 و338 ورفضه لأية مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة[4]

وقد جاء في إعلان التأسيس أن الجبهة تتكون من الأجهزة والمؤسسات التالية:

- القيادة العامة وتتكون من رؤساء الأطراف الأعضاء فيها.

- اللجنة السياسية وتتكون من وزراء خارجية الأطراف الأعضاء.

_ اللجنة الإعلامية: وتضم وزراء أعلام الأطراف الأعضاء.

_ القيادة العسكرية: تتكون قيادة عسكرية واحدة بقرار من القيادة العليا للجبهة[5]

وقررت الجبهة:

_ إدانة زيارة الرئيس السادات للكيان الصهيوني لأنها تشكل خيانة عظمى لتضحيات ونضال الأمة العربية

---

[1] جبران شامية، سجل العالم العربي (وثائق، أحداث، آراء سياسية) يوليو–ديسمبر 1977، مصدر سابق، ص 1256.

[2] تشكلت الجبهة من الجزائر وسورية وليبيا والعراق واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطيني، أما العراق فقد شارك في المؤتمر التأسيسي للجبهة لكنه لم يوقع إعلان إنشائها او ميثاقها. انظر: سايروس فانس، مصدر سابق، ص38. انظر كذلك: لبيبه فياض أبو علوان، الوثائق العربية 1977، وثيقة رقم 368، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، ص 789.

[3] محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ط2، 2011، ص 351.

[4] غازي الخليلي، مصدر سابق، ص 218.

[5] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة رقم 328، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1980، ص ص452–454.

- العمل على إسقاط نتائج زيارة الرئيس السادات للكيان الصهيوني، وتحذير كل من يحاول السير في نفس الطريق أو التعامل مع هذه النتائج تحت طائل المسؤولية الوطنية والقومية

- تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية ووقف التعامل معها عربيا ودوليا.

- عدم المشاركة في اجتماعات الجامعة العربية التي تعقد في مصر[1].

- دعم الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية، وحشد الطاقات العربية، العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية واستخدامها في الصراع ضد العدو الرئيسي[2].

- يعد الاعتداء على أي عضو من أعضاء الجبهة اعتداء على الجميع[3] ويجب مشاركة الطرف الذي يتعرض لأي اعتداء بمختلف الوسائل بما فيها العمل المسلح[4].

كما أقر مؤتمر الصمود عزل أنور السادات من رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية المشكل من مصر وسورية وليبيا والذي تم تشكيله في 17 أفريل 1971، بحجة أن السادات قد انتهك المبادئ والأهداف التي قام عليها الاتحاد بزيارته للكيان الصهيوني وتفريطه في الحق القومي للأمة العربية، كما أقر المؤتمر نقل جميع مؤسسات دولة الاتحاد من القاهرة إلى العاصمة الليبية طرابلس[5]

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977، وثيقة رقم 440، مصدر سابق، ص ص 536-537. انظر كذلك: لبيبه فياض أبو علوان، الوثائق العربية 1977، وثيقة رقم 368، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، ص ص 789-790.

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة رقم 328، مصدر سابق، ص ص452-454.

[3] يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: (الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002، ص 602.

[4] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة رقم 328، مصدر سابق، ص ص453-454.

[5] لبيبه فياض أبو علوان، الوثائق العربية 1977، وثيقة رقم 370، مصدر سابق، ص 793.

وعقب انتهاء أشغال المؤتمر عقد أعضاء الجبهة رؤساء الدول الأعضاء (هواري بومدين، حافظ الأسد، معمر القذافي، عبد الفتاح إسماعيل، ياسر عرفات) بمعية وزراء خارجيتهم اجتماعا مغلقا اتخذت فيه بعض القرارات التي تخص خطة التحرك في تجاه الدول العربية والافريقية والأوروبية والاشتراكية غير المنحازة ، كما قرر أعضاء الجبهة وضع خطة لتحركاتهم حيث تم تكليف بومدين والأسد وياسر عرفات بإجراء جولة لعدد من الدول العربية تحقيقا لقرارات مؤتمر طرابلس[1] وقد استطاعت قمة طرابلس توحيد القوى الفلسطينية في جبهة واحدة (والذي طالما سعت إليه الجزائر) لتحرير الأرض المغتصبة والذي يعتبر مرحلة عليا من مراحل نمو الوعي بالخطر الذي يحدق بمنظمة التحرير الفلسطينية في ظل أجواء الخلافات بين فصائلها[2]

وقد رد السادات على قرارات مؤتمر طرابلس بأن أعلن أنه سيفاوض بمفرده إذا رفض العرب الاقتناع بجدوى عملية السلام[3] كما أقدم السادات على قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والسياسية في 05 ديسمبر 1977 مع دول الجبهة[4]ما عدا العراق الذي لم يأت ذكر اسمه في البلاغ الأول وتم إضافته بعد نحو ساعة أو أكثر[5] وكانت مصر قد استدعت استدعت في 02 ديسمبر 1977 سفراءها من دول الجبهة الخمس للتشاور معهم بالإضافة إلى سفيرها في موسكو[6] ولم يكتف السادات بقطع علاقات بلاده الدبلوماسية مع الدول الأعضاء في الجبهة القومية للصمود والتحدي –الذين لم يكتفوا بتجميد العلاقات ووقف التعامل مع مصر عربيا ودوليا–[7] بل تعدى ذلك إلى طرد سفراء خمس دول عربية (الجزائر، ليبيا، العراق، اليمن الديمقراطي، وسورية) من القاهرة ومنحهم 24 ساعة فقط من أجل حزم حقائبهم ومغادرة التراب المصري[8]

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977، وثيقة رقم 449، مصدر سابق، ص548.

[2] حضرة بوزايد، «الملهاة الساداتية»، مجلة الجيش، ع 167، فيفري 1978، ص 53.

[3] سايروس فانس، مصدر سابق، ص "".

[4] محمود رياض، مذكرات محمود رياض (1948–1978) البحث عن السلام، مصدر سابق، 541.

[5] محي الدين عميمور، خمسة أيام، مصدر سابق، ص 352.

[6] جبران شامية، سجل العالم العربي (وثائق، أحداث، آراء سياسية) يوليو–ديسمبر 1977، مصدر سابق، ص 1266.

[7] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 200.

[8] م.. دين، انطباعات، ج 3، مصدر سابق، ص159.

وإضافة إلى قرار قطع العلاقات الذي اتخذه السادات بين مصر ودول الجبهة فقد شنت الآلة الإعلامية المصرية حملة شعواء على أعضاء الجبهة، ورغم أن الجزائر هي من الدول المحورية التي لم يكن لها مشاكل سياسية عالقة مع مصر[1] فقد شن الإعلام المصري حملة مسعورة على الجزائر وساستها[2] من خلال محاولة تلويث صورة الجزائر لدى المواطن المصري، ومحو أصداء الدور الذي قامت به الجزائر خاصة خلال حربي 1967، و1973 حتى يفقد موقفها السياسي أثره لدى الجماهير المصرية[3]

كما تقول السادات على الرئيس الجزائري ما لم يقله وتناقلت ذلك وسائل الإعلام المصرية وهذا ما اشتكى منه الرئيس بومدين في أحد أحاديثه، كما تغنت الصحافة المصرية بالدور الذي لعبته مصر في الثورة التحريرية الجزائرية بالقول لولا وقوف الشعب المصري إلى جانبها لما كتب لها النجاح[4]، على الرغم من حرص الرئيس الجزائري في اجتماع طرابلس على تذكير المجتمعين أن كل الإجراءات التي يمكن أن نتخذها يجب أن نفرق فيها بين النظام الساداتي والشعب المصري الذي يجب أن نحرص عليه[5].

وفي ظل غياب الجبهة الغربية ممثلة في مصر وخروجها من دائرة الصراع العربي الصهيوني طالب الرئيس بومدين من دول الجبهة العمل على تقوية الجبهة السورية ماديا وعسكريا باعتبارها الجبهة المتبقية لمواجهة العدو الصهيوني، كما طالبت الحكومة الجزائرية من وفود الجبهة على ضرورة تحييد الدور المصري وتقليص فاعليته في ظل ارتماء السادات في حضن النهج "الاستسلامي" واختياره سبيل خيانة القضية العربية[6]

وعقب انتهاء مؤتمر طرابلس شرع أعضاء جبهة الصمود والتحدي في العمل دبلوماسيا وإعلاميا على سائر الأصعدة وجميع السبل من أجل التصدي لتبعات زيارة السادات للقدس وما ترتب عن ذلك من إجراءات، وتحضيرا لعقد القمة الثانية للجبهة القومية للصمود

---

[1] محي الدين عميمور، خمسة أيام، مصدر سابق، ص 355.

[2] المجاهد ع918، 1978/03/17.

[3] م.. دين، انطباعات، ج 3، مصدر سابق، ص ص 193-194.

[4] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة رقم 125، مصدر سابق، ص ص164-166.

[5] محي الدين عميمور، خمسة أيام، مصدر سابق، ص 351.

[6] خالد الراوي، مرجع سابق، ص 233.

والتحدي المزمع عقدها بالجزائر قام الرئيس هواري بومدين بمعية وفد هام بجولة عربية ودولية[1] قادته خلال مدة 14 يوم إلى 14 دولة (11دولة عربية وثلاثة بلدان صديقة) منها الرياض[2] والدوحة وبغداد وعمان ودمشق وموسكو وبلغراد ومالطا وتونس كان الغرض منها جس نبض هذه الدول فيما يخص موقفها من زيارة السادات للقدس، وضمان تأييد هذه الدول للجنة الصمود والتحدي في مواقفها، علاوة على وضع استراتيجية لتطويق تبعات زيارة السادات لـ"إسرائيل" وما انجر عنها[3] ومن جهة أخرى عكف الرئيس بومدين خلال زيارته هذه على:

- عزل النظام المصري وذلك حتى لا تنتشر عدواه إلى باقي الدول العربية

- طمأنة البلدان العربية بأن جبهة الصمود لا تعني أبدا أن هناك تمييزا بين بلدان ثورية وبلدان معتدلة[4]

- جس نبض الدول العربية الصامتة لمعرفة المدى الذي يمكن أن تذهب إليه هذه الدول في تحركها السياسي.

- تأمين دعم دولي للطرح الذي تبنته جبهة الصمود ودعت اليه، وخاصة من طرف الاتحاد السوفياتي.

- محاولة وضع حد للخلافات السورية العراقية، وإقناع هذا الأخير بالانضمام إلى جبهة الصمود، لما يمثله انضمامه وإمكاناته المادية والبشرية والعسكرية وموقعه الجغرافي من رفع

---

[1] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 200.

[2] رفض الرئيس بومدين أثناء زيارته للسعودية والتقائه بالملك خالد دعوة المملكة لأداء العمرة، وقد شنت عليه بعض الأوساط حربا ضروسا على أساس ان الرئيس بومدين يتعالى عن أداء السنة، وحسب محي الدين عميمور فإن الرئيس بومدين عاش وهو يحلم بأداء فريضة الحج بشرط ان يكون ذلك على نفقته الخاصة، أما سبب رد دعوة أداء مناسك العمرة فحتى لا تخجله الضيافة الكريمة وحسن الاستقبال عن المطالبة بما يراه، ويكون أكثر قوة في مباحثاته. انظر: محي الدين عميمور، مع الموسطاش في ذكراه، موفم للنشر، الجزائر، 2015، ص 127.

[3] المجاهد ع 909 1978/01/13

[4] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 353.

لمستوى فاعلية الجبهة، ومن ترجيح كفة التوازن العربي لصالح الجبهة في مواجهة سياسة السادات الاستسلامية[1]

وقد بذل الرئيس بومدين جهودا كبيرة لإقناع بعض هذه الدول بوجوب التصدي الفعال للخط "الاستسلامي" الذي باشره السادات بزيارته للكنيست، بالانضمام إلى الجبهة كتعبير عن رفض الأمة العربية لنهج السادات "الانهزامي"، وإصرارها الثابت على مواصلة النضال حتى تحرير فلسطين والجولان والضفة والقطاع[2] ومحاولة منه لتشكيل موقف عربي موحد ينطلق من قناعة واضحة وهي أن الخطر الصهيوني يهدد الجميع، وأن الموقف من السادات ليس مجرد تعنت أو رفض لمجرد الرفض، ولكنه دفاع عن الوجود العربي كله، بغض النظر في ذلك عن الأنظمة والأيديولوجيات[3]

وقد استند بومدين في تحركه على حقيقة تاريخية وهي أن الاستراتيجية الإمبريالية تريد النيل من مجموع العالم العربي من مشرقه إلى مغربه، وسواء تعلق الأمر بفلسطين أو بغيرها، فإن هذه الاستراتيجية تعمل على خلق نوع من الإحباط واليأس في قلوب العرب من أجل الحيلولة دون تقدم واستقلال العالم العربي ولحاقه بركب الأمم، وهدف هذه الاستراتيجية هو إعادة البلدان العربية إلى عهدها السابق والإبقاء عليها في وضع الزبون والمستهلك[4]

وقد نجح بومدين في إقناع الدول التي لم تعلن تأييدها لزيارة السادات بأن تجمد حركتها بتجاه السادات وألاَّ تنظر بعداء إلى نشاط جبهة الصمود[5] كما أبرزت الزيارة استعداد القوى القومية العربية للعمل من أجل تجاوز خلافاتها الثانوية وتنسيق الجهود في سبيل إحباط كل المؤامرات التي تهدف إلى تمييع مكاسب نضال الأمة العربية[6]

---

[1] بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، ع 76، مارس 1978، ص ص 153-154.

[2]أحمد أبو جزر، بلدان المغرب العربي والقضية الفلسطينية (1948-1978) تونس – الجزائر –المغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2014/2013، ص 300.

[3] م.. دين، انطباعات، ج 3، مصدر سابق، ص218.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 353.

[5] بلال الحسن، مصدر سابق، ص 154.

[6] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم J.1.15، «الجزائر تتحرك دائما من مبدأ وحدة المصير العربي»، (مركز التوثيق الوطني، الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين، 56)، فيفري 1978.

من جهة أخرى كانت لزيارة بومدين أثار حميدة على موقف البلدان الاشتراكية إزاء جبهة الصمود[1] فقد استطاع بومدين أن ينتزع من الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا مواقف محددة وصريحة حول رفض زيارة السادات وذلك بتأمين التأييد لخطة وسياسة الجبهة وبالنسبة للشعب الفلسطيني فمن خلال التأكيد على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني فضلا على إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة[2]

أما بخصوص تحسين العلاقات بين سوريا والعراق، فقد نجحت محاولة الجزائر بانتزاع وعد من الطرفين لعقد لقاء ثنائي في الجزائر في 28 جانفي 1978 لكن تراجع الطرفين في أخر لحظة جعل جهود الرئيس بومدين تذهب أدراج الرياح[3]، وكان رفض العراق المشاركة في قمة الصمود بالجزائر بحجة أنه سبق له وانسحب من قمة طرابلس، دفع سورية لتعلن رفض الموافقة على اللقاء الثنائي في الجزائر على الرغم من تعيين كل من البلدين لوفديهما لهذه الغاية وإعلان سورية أن هذا اللقاء لا غاية منه[4]

[1] السعيد حموش، «الإمبريالية تسعى للهيمنة على المشرق»، الجيش، ع 172، جويلية 1978، ص 28.

[2] بلال الحسن، مصدر سابق، ص 154.

[3] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 200.

[4] بلال الحسن، مصدر سابق، ص 154.

ثالثا/ الجزائر ومباحثات كامب ديفيد:

أصبح دور الجزائر في رفض مبادرة السلام التي دعا إليها السادات يشكل هاجسا بالنسبة لنظام الحكم في القاهرة، وهذا ما دفع القيادة المصرية إلى محاولة تشويه صورة الجزائر لدى الشعب المصري ـ الذي طالما ذكرها بخير ـ واتهامها بأنها تزايد ولا تقوم بواجباتها التضامنية في محاولة منها لمنع تسرب أفكار مجموعة الرفض إلى المجتمع المصري[1].

عقدت القمة الثانية للجنة القومية للصمود والتحدي في الجزائر بدعوة من الرئيس بومدين في الفترة بين 02 و04 فيفري 1978 وذلك ضمن إطار اجتماعاتها الدورية التي تم الاتفاق عليها سابقا، وقد جاء هذا الاجتماع ردا على دعوة الرئيس المصري إلى عقد مؤتمر للسلام في القاهرة بدلا من جنيف[2] وقد اعتبر وزير الخارجية الجزائري في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التحضيري للقمة في 31 جانفي 1978 على أن مبادرة الرئيس السادات قوضت المبادئ التي يقوم عليها التضامن العربي ونسفت ذلك الإرث المشترك بين دوله وأكد على وجوب تحديد الوسائل الكفيلة بتعزيز التضامن العربي وتحديد الخطوات التي يتعين اتخاذها في الظروف العصيبة التي تمر بها المنطقة العربية[3]

أكد الرئيس الجزائري في الكلمة الافتتاحية للقمة أن هذا التجمع ليس موجها ضد مصر أو شعبها إنما ضد سياسة السادات التي خرقت الإجماع العربي وقرارات القمم العربية متعجبا من الشرعية التي يتكلم باسمها السادات وهو يفاوض الكيان الصهيوني منفردا، بينما أصحاب القضية الأم (السوريون والفلسطينيون) رافضون هذا الخط[4] وفي هذا السياق أكد بومدين أن الجزائر «تؤيد كل التأييد وبدون تحفظ موقف الشعب الفلسطيني وقيادة الشعب السوري المناهض للسياسة المتبعة من طرف حكومة القاهرة وقيادة الشعب المصري، أن موقفنا مبدئي، قار، ثابت، يعمل ويسعى من أجل إفشال هذا المخطط الإمبريالي الذي بدأت خيوطه تظهر واضحة للعيان»[5]

---

[1] محي الدين عميمور، خمسة أيام، مصدر سابق، ص 356.

[2] أحمد شاهين، «القمة الرابعة لدول جبهة الصمود والتصدي»، شؤون فلسطينية، ع 102، ماي 1980، ص 131.

[3] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة رقم 47، مصدر سابق، ص ص73-74.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978)، مصدر سابق، ص 354.

[5] مجلة الجيش، ع 168، مارس 1978، ص 08.

ورغم غياب العراق عن حضور مؤتمر الجزائر فلم يفوت الفرصة حيث تقدم بمشروع يدعو إلى إحياء الجبهة الشرقية، في غياب الجبهة الغربية ـ بعدما ارتمى السادات في أحضان أمريكا و"إسرائيل" ـ وذلك برسم خطة تشارك فيها كل من سورية والأردن والعراق فضلا على منظمة التحرير الفلسطينية وبدعم من باقي الدول العربية الرافضة لنهج السادات وسياساته، ورغم وجاهة الطرح العراقي إلا أن المؤتمرين قرروا تأجيل النظر في هذا المشروع إلى غاية ما ستسفر عليه اجتماعات كامب ديفيد وهو ما دفع العراق إلى رفض الاشتراك في جبهة الصمود والتحدي، وقد وصفت "إسرائيل" على إثر ذلك الجبهة بأنها قامت بدون عضلات، وأن سورية ستكون وحيدة في مواجهة مع "إسرائيل" بعد انسحاب مصر[1].

وفي خطوة غير منتظرة وغير مفهومة من الحكومة العراقية التي رفضت سابقا التوقيع على البيان الختامي لقمة طرابلس بحجة رفض التسوية السلمية من الأساس؛ ورفضت حضور قمة الجزائر التي تقدمت إليها بمشروع إحياء الجبهة الشرقية، أقدمت هذه الأخيرة في نفس يوم افتتاح مؤتمر الجزائر على إعادة فتح المكاتب التجارية والثقافية والقنصلية بينها وبين مصر، وقد نوه مدير عام العلاقات في وزارة الإعلام العراقية نديم الياسين في مؤتمر صحفي بهذه الخطوة وانتقد قمة الجزائر قائلا: «لا نريد أن نخدع الأمة العربية بالمشاركة في مؤتمرات لا تستند إلى استراتيجية ثابتة»[2]، كما نشرت الصحف اللبنانية والعراقية مشروع ميثاق عراقي لإنشاء جبهة تكون بديلة لجبهة الصمود والتحدي التي انبثقت عن مؤتمر طرابلس وتحمل مسمى أخر هو "جبهة الصمود والتحرير"[3].

وفيما يخص مهمة الجانب الفلسطيني فإن المؤتمر قد انتقل به من الخط العام المنبثق عن مؤتمر طرابلس إلى التحديد البين للسياسة العملية حيث قرر مؤتمر الجزائر أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني إبلاغ المنظمات الدولية بعدم أحقية السادات التحدث باسم الشعب الفلسطيني أو التفاوض بدلا

---

[1] عبد الحليم مناع العدوان، «القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية (1964-1990)»، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 1991، ص ص 11-112.

[2] بلال الحسن، مصدر سابق، ص ص 155.

[3] المصدر نفسه.

عنهم[1]، وقد اطلع المؤتمرون على مضمون الرسالة التي قرر رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير توجيهها إلى الأمم المتحدة والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، يبين فيها عدم أحقية أي طرف للتحدث والتفاوض باسم الشعب الفلسطيني واعتبار المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني [2].

وفي البيان الختامي للمؤتمر الثاني للجبهة القومية للصمود والتحدي أكد المؤتمرون على:

- تمسكه ببيان طرابلس وبالقرارات الصادرة عنه ويلح على ضرورة استمرار النضال لإسقاط المؤامرة التي أقدم عليها السادات.

- العزم على مقاومة جميع المحاولات الهادفة إلى تصفية قضية فلسطين ويحذر أي طرف عربي من خرق قرارات القمة العربية في الجزائر والرباط.

- الاستمرار في الجهود والاتصالات مع الدول العربية التي لم تؤيد سياسة السادات من أجل تعزيز الموقف العربي.

- مقاطعة نشاطات الجامعة العربية المزمع عقدها في مصر، وتجميد العلاقات معها.

- ضرورة العمل على حشد أكبر دعم وتأييد عالمي للنضال العادل للأمة العربية وتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية والإسلامية ودول عدم الانحياز والبلدان الاشتراكية[3].

وقد أدلى وزير الخارجية الجزائري في أعقاب انتهاء القمة بتصريح صحفي تطرق فيه إلى موقف العراق من خلال الرسالة التي أرسلها البكر إلى الرئيس بومدين كما تطرق إلى القرارات التي خرجت بها القمة مؤكدا رفض الجبهة لسياسة السادات التي نعتها بالاستسلامية وحمله مسؤولية إجهاض التضامن العربي الذي يجب ألا يكون دون الشعب الفلسطيني

---

[1] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 207.

[2] مجلة الجيش، ع 168، مارس 1978، ص 11.

[3] لبيبه فياض أبو علوان، الوثائق العربية 1978، وثيقة رقم 45، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، د ت، ص ص 93-95.

ومقاومته الباسلة، كما اعتبر ما يدعو إليه السادات ليس سلاما بل هو استسلام لأن السلام الحقيقي والعادل لا يمكن أن يتحقق دون المقاومة الفلسطينية[1]

وقد سعى مؤتمر الجزائر إلى تطوير الجبهة سياسيا وتنفيذيا من خلال القرارات المتخذة والتي كان أهمها تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية وسورية خاصة من أجل تمكينها من تحقيق توازن استراتيجي مع الكيان الصهيوني[2]، وحسب وزير الإعلام السوري أحمد إسكندر أحمد فإن بلاده تنظر بكثير من التقدير لموقف الجزائر الصلب في دعمها المطلق لموقف دمشق المبدئي والقومي في صمودها البطولي[3].

وقد أكد مؤتمر الجزائر على ضرورة وضع خطة شاملة للتحرك السياسي والإعلامي في سبيل إفشال سياسة السادات الجديدة، وقد تركت قمة الجزائر أبواب الجبهة مشرعة أمام البلدان العربية التي لم تلتحق بعد كما أكد البيان الختامي أن المؤتمر عزم على مقاومة جميع المحاولات الهادفة إلى تصفية قضية فلسطين ويحذر أي طرف عربي من مغبة التكلم باسم الشعب الفلسطيني الذي له من يتكلم باسمه[4]، كما ناشدت القمة الشعوب العربية وفي مقدمتها الشعب المصري وقواه التقدمية، أن تتصدى لإفشال الخط الاستسلامي الذي انتهجه السادات بديلا عن لغة الرصاص[5].

وقد اعتبر الرئيس السوري حافظ الأسد النتائج التي أسفر عليها المؤتمر ناجحة على أكثر من صعيد، وأن المؤتمر حقق الكثير مما كان مأمول منه[6] وطبقا للرئيس حافظ الأسد فإن «للأخ الرئيس هواري بومدين الفضل الكبير في إنجاح هذا المؤتمر وتحقيق ما تم تحقيقه

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة رقم 49، مصدر سابق، ص ص 75-76.

[2] زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص 90.

[3] مصطفى الاجنف، «وزير الإعلام السوري في حديث خاص لمجلة الجيش»، الجيش، ع 171، جوان 1978، ص 46.

[4] المجاهد ع913، 1978/02/10

[5] رمضان محمد، «قمة الجزائر لجبهة الصمود والتصدي: وضوح في الرؤية وشمولية في التحليل»، مجلة الجيش، ع 168، مارس 1978، ص 07.

[6] حديث السيد الرئيس حافظ الأسد إلى الصحفيين ومراسلي دور الإذاعة والتلفزيون أثناء أداء حقه الانتخابي 1978/2/8، متاح على الموقع: http://www.presidentassad.net

وهذا ليس غريبا على الرئيس هواري بومدين كما هو ليس بطبيعة الحال غريبا على شعب الجزائر الشقيق»[1]

كما اعتبر المتحدث الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية أن قرارات قمة الجزائر تتصدى لجميع المؤامرات والمتآمرين على القضية الفلسطينية وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، كما أكدت قرارات القمة على إثبات وحدة الصف أمام غطرسة العدو الصهيوني، وأضاف ان نظرة الجزائر الثورية التي ترى أنه لا مناص من العمل المسلح ومناجزة العدو بالمستطاع والمتاح هي السبيل الوحيد لاسترجاع الحقوق الفلسطينية، وفي سبيل هذه الغاية قدمت السلطات الجزائرية كل الإمكانات العسكرية والمادية للمقاومة الفلسطينية فوق الأراضي العربية من أجل التصدي لمحاولة الاعتراف بالكيان الصهيوني[2]

كما قوبلت نتائج المؤتمر بارتياح كبير من معظم الفصائل الفلسطينية، وقد عبر المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دمشق في 12 فيفري 1978 عن تبنيه بالإجماع للقرارات المنبثقة على مؤتمر الجزائر ومن قبله مؤتمر طرابلس لمواجهة المؤامرات "الإمبريالية الصهيونية" التي تتقاطع مع سياسة السادات التي تعتبر انتهاكا خطيرا لمبادئ النضال العربي.

في مقابل ذلك رأت منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة) أن المؤتمر لم يسفر على نتائج تتلاءم وتطلعات الشعب الفلسطيني، ولم تجئ قراراته في مستوى الرد على سياسة السادات الجديدة التي يراد فرضها في المنطقة[3]

وفي سبيل دعم المقاومة الفلسطينية ومواجهة سياسة السادات الاستسلامية اجتمع وزراء الخارجية والدفاع للجبهة القومية للصمود والتحدي في دمشق يومي 19 و20 مارس 1978 وقد أكد المجتمعون انطلاقا من قرارات مؤتمر طرابلس والجزائر رفض أي اجتماع عربي

---

[1] لبيبه فياض أبو علوان، الوثائق العربية 1978، وثيقة رقم 46، مصدر سابق، ص 95.

[2] خالد الراوي، مرجع سابق، ص 237.

[3] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 206

يشارك فيه السادات وتحميله المسؤولية الكاملة عن تردي الأوضاع في المنطقة جراء سياسته العرجاء[1].

وقد عقد مجلس الوزراء الجزائري عقب اجتماع دمشق اجتماعا برئاسة الرئيس هواري بومدين، حيث تناول الاجتماع نتائج اجتماع دمشق، وأكد من جديد مساندة الجزائر المطلقة للمقاومة الفلسطينية التي تواجه "مناورة إمبريالية صهيونية" واسعة تستهدف الوحدة الترابية للشعوب العربية واستقلالها[2]، وتزامنا مع ذلك نظم حزب جبهة التحرير في إطار التضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني مهرجانات شعبية واسعة النطاق في معظم الولايات، ففي ولاية المدية خرجت مسيرة شعبية من مقر الحزب تتقدمها السلطات المحلية العسكرية والمدنية وأعضاء الجالية الفلسطينية بالمدية، كما شهدت بلدية سور الغزلان بالبويرة مهرجانا شعبيا ضخما شارك فيه إلى جانب مناضلي الحزب ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء البعثة الفلسطينية جموع غفيرة من المواطنين حيث نددوا بالمواقف الانهزامية للأنظمة العربية "الرجعية" التي تهدف إلى النيل من كفاح الشعبين اللبناني والفلسطيني وتصفية القضية الفلسطينية[3].

وفي خطاب للرئيس بومدين في 25 مارس 1978 عقب اجتماع دمشق، وأثناء المؤتمر الخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين اعتبر سكوت بعض الدول العربية على سياسة السادات الاستسلامية يعد من باب الرضا بما يصنع، كما أكد أن الجبهة ستظل إلى جانب الشعب الفلسطيني ومن جهة أخرى اعتبر أن مشاركة الجزائر في مؤتمر قمة طرابلس واحتضانها المؤتمر الثاني ومشاركتها في الاجتماع الوزاري بدمشق وعلى حسب تعبير الرئيس الجزائري «لكي نبرهن مرة أخرى على خطها السليم الثابت والدائم الذي لا نقصد من ورائه إلا الوقوف بجانب الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في محنته القاسية»[4]

---

[1] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 209.

[2] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم J.1.1، «مجلس الوزراء الجزائري يناقش نتائج اجتماع جبهة الصمود والتصدي في دمشق»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين، 56)، 1978/03/27.

[3] مركز الوثائق القومية، تونس K3.7، «تضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1978/03/24.

[4] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم J.1.15، «الرئيس الجزائري يؤكد أن مواقف الرئيس المصري خيانة للشعب الفلسطيني ولقضية العرب الأولى»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين، 56)، 1978/03/27.

كما أكد الرئيس بومدين أن الجزائر ليس لها أي مشكل مع الشعب المصري «ليس هناك أي خلاف بيننا والشعب المصري، لكننا لا نتفق مع السياسة التي ينتهجها الرئيس المصري الذي اتخذ من بيغن صديقا وحول الأصدقاء الأشقاء إلى أعداء، واستعمل حجة الدولة العظمى والأكثر كثافة للضغط على باقي العرب، وسنبقى مختلفين معه ما دام مختلفا مع الثورة الفلسطينية، وإلى أن تعود القيادة المصرية إلى الصفوف العربية»[1]

وحسب الرئيس بومدين فإنه مستعد إذا نجحت مبادرة السادات في تحقيق المطالب العربية فسوف يذهب إلى القاهرة رغم العلاقات المقطوعة حتى بدون إخطار مسبق ليعلن أمام الجميع عن مخالفة اجتهاده للصواب، ومن جهة أخرى فإذا فشلت المبادرة وعاد السادات عنها فإنه لن يتردد في الذهاب إلى القاهرة ليضع إمكانات الجزائر في خدمة المرحلة القادمة من العمل العربي الموحد[2].

وقد حاول الرئيس السادات وفي خطوة منه للتخفيف من حدة القطيعة التي ضربت عليه، فدعا وزراء الخارجية العرب للاجتماع بمقر الجامعة العربية في 27 مارس 1978 وذلك على إثر رفض بيغن مبادرة كارتر التي أكدت على انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية بما فيها صحراء سيناء، إلا أن الجزائر رفضت حضور هذا الاجتماع بحجة موقفها المبدئي من زيارة السادات إلى "إسرائيل"[3]

وتطبيقا للقرارات التي اتخذها مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع لبلدان الجبهة القومية للصمود والتحدي بدمشق يومي 19 و20 مارس 1978 اجتمع وزراء الإعلام للجبهة في الجزائر يومي 17 و18 أفريل 1978 بدعوة من وزير الإعلام والثقافة الجزائري رضا مالك وقد عكف المجتمعون على بحث الوسائل العملية لتنفيذ خطة التحرك الإعلامي التي صادق عليها مؤتمر الجزائر في 4 فيفري 1978 والتنسيق بين مختلف أجهزة الإعلام في البلدان الأعضاء، والعمل من أجل تحقيق التعاون في ميدان الإعلام مع الدول الشقيقة التي تقف

---

[1] سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد (1932-1978)، قصر الكتاب، البليدة، 1997، ص ص 140-141.

[2] محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة، مصدر سابق، ص 98.

[3] محمد فوزي، كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، القاهرة، د ت، ص ص "-".

ضد الحلول "الانهزامية والاستسلامية"، فضلا على تعبئة الجماهير العربية وتوعية الرأي العام العالمي بالقضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية[1] وحسب وزير الإعلام السوري أحمد إسكندر أحمد فإن قرارات المؤتمر كانت إيجابية وذلك بما اتسمت به من واقعية وجدية، فضلا على الحماس والإرادة التي صاحبت اتخاذ القرارات من أجل تطوير العلاقات فيما بين أطراف الجبهة[2]

وفي نفس الإطار قام الزعيم الليبي معمر القذافي برفقة وفد هام بزيارة إلى الجزائر في الفترة من 30 ماي إلى غاية 06 جوان 1978 من أجل التباحث مع الرئيس بومدين حول الوضع في المنطقة العربية وقد أكد الطرفان التزامهما بمقررات مؤتمري طرابلس والجزائر وأدانتهما سياسة "الاستسلام والارتماء" في أحضان الصهيونية، ويؤكد الطرفان رفضهما التام لأي لقاء عربي يتم تحت ظل سياسة الاستسلام والتفريط في الحقوق القومية والوطنية[3]، وفي الوقت نفسه زار أبو إياد القطر الجزائري والتقى بالرئيس الجزائري حيث تناول الطرفان الوضع في المنطقة سواء ما يتعلق بواقع دول الصمود والتصدي أو الواقع العربي بوجه عام[4].

وفي أخر خطاب في قصر الأمم للرئيس بومدين ــ قبل مرضه الذي مات فيه ـ ذكر الرئيس في الكلمة الافتتاحية للمؤتمر الخامس للمجاهدين بموقف الجزائر من الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط داعيا الرئيس المصري أن يأخذ الطريق الذي يحلو له فيما يخص حل مشاكل مصر ولكن ليس على حساب القضية الفلسطينية ومقدسات المسلمين، وأضاف بومدين «لن نعترف بسياسة الأمر الواقع وقلنا بأننا لن نعترف بالقدس عاصمة للعدو ولو بعد مئات السنين لأننا أمام منعرج خطير وتسليمنا بالأمر الواقع واعترافنا بالعدو المحتل هو ضرب لمقدساتنا وانتهاك للرباط المقدس الذي ربطنا منذ أربعة عشر قرنا »[5]

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة رقم 144، مصدر سابق، ص ص 190-193.

[2] مصطفى الاجنف، مصدر سابق، ص 44.

[3] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم J.I.3، «نص البيان المشترك الجزائري الليبي»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين، 56)، 1979/06/08

[4] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم K.3.11، «أبو أياد يصرح بعد ان استقبله الرئيس بومدين: لا مساومة على الحق الفلسطيني»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1978/06/03.

[5] المجاهد ع929، 1978/06/02.

وقد بلغت العلاقات الجزائرية المصرية في هذه الفترة مبلغا من السوء لم تبلغه قبل ذلك قط حتى في أوج رد فعل النظام المصري بعد إزاحة بن بلة أو اختلاف وجهات النظر حول مشروع روجرز، وقد وصل الأمر ببعض الأطراف باتهام الجزائر بأنها تتمنى أن يسقط النظام الحاكم في مصر بعدما أضحت الجزائر قبلة للمعارضين المصريين فقد استقبلت الجزائر الفريق سعد الدين الشاذلي بطل معركة العبور بعد أن استقال من منصبه كسفير لمصر في بريطانيا رفضا لسياسة السادات[1]، وربما كانت أكثر ردود الفعل العربية إزعاجا للسادات كان موقف الجزائر، حيث لم يتوان سابقا في كيل المديح لها على مواقفها تجاه مصر، لأنه كان يرى أن الجزائر لا تنافسه في أي مجال في المشرق العربي[2] وقد بلغ الأمر أن الرئيس الجزائري هواري بومدين تجنب لقاء الرئيس المصري في مؤتمر القمة الإفريقية في الخرطوم من 18 إلى 22 جويلية 1978 وقد أحس الجميع أن بومدين يتفادى لقاء السادات وهو ما لم يغب عن السادات[3] وحسب الرئيس بومدين فإنه لا يمكن مصافحة يد عربية تخلت عن الفلسطينيين في أحلك الأوقات واصعبها بحجة الحفاظ على أمنها الداخلي وإعادة أراضيها[4]

وفي نفس الشهر وأثناء الدورة الإفريقية الرياضية المقامة في الجزائر حاول الفريق المصري إفساد الدورة حيث هدد لاعبوه عدة مرات بالانسحاب لأتفه الأسباب[5] وكانت تصريحات وتهديدات محمد عبده بالانسحاب من الدورة كلما واجهته إحدى المشاكل التافهة التي يفتعلها وعلى حد تعبير الصحافة المصرية «مسؤولون جزائريون أغبياء تتمثل فيهم العنصرية الجزائرية، ولا يعرفون العربية، وتنقصهم التصرفات الحضارية والخبرة العملية»[6] وعلى الرغم الرغم من استقبال الرئيس بومدين رئيس الوفد المصري الرياضي ضمن وزراء الرياضة الأفارقة الذين استقبلهم الرئيس بمناسبة الدورة (رغم أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مقطوعة) فإن المشاجرة بين الفريق المصري والفريق الليبي على ارض ملعب 05 جويلية

---

[1] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 208

[2] محي الدين عميمور، خمسة أيام، مصدر سابق، 354.

[3] المصدر نفسه، ص 385.

[4] عمار بومايدة، بومدين وآخرون (ما قاله وما أثبته الأيام)، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 184.

[5] محي الدين عميمور، خمسة أيام، مصدر سابق، ص ص 404-405.

[6] م.. دين، انطباعات، ج 3، مصدر سابق، ص ص 199-200.

كانت فرصة سانحة لتنفيذ تهديد الانسحاب وتحويل قضية رياضية إلى قضية سياسية وتحويل القاهرة وإعلامها جام غضبها على الجزائر لتخرج الصحف المصرية بعناوين مؤججة تحمل في مضامينها نوايا لتأليب الجمهور المصري على موقف الجزائر من نهج السادات، فكتبت الجمهورية "شعب الجزائر والشرطة يشتركون في ضرب لاعبينا" وكتبت الأهرام "يشارك جهاز إعلامي كالتلفزيون الجزائري في إخفاء الجريمة بعيدا عن مواثيق الشرف الإعلامي" و"انسحاب مصر من الدورة يهددها بالفشل"[1].

لقد كانت الجزائر مدركة ان غياب الجبهة الغربية عن المواجهة مع الكيان الصهيوني يرمي بالثقل كله على الجبهة الشرقية والمكونة أساسا من سورية في ظل الضعف الذي تعرفه كل من المملكة الهاشمية الأردنية والجمهورية اللبنانية، وكانت الجزائر ترى أن سورية لا يمكن أن تتحمل تكاليف المواجهة وحدها في ظل عدم التوازن الاستراتيجي بين الجانبين العربي ممثلا في الجبهة الشرقية والكيان الصهيوني ولهذا راحت الجزائر تسعى إلى أن تشد عضد سورية بالعراق الذي يمكن له أن يلعب دورا كبيرا في ترجيح الكفة لصالح العرب في صراعهم مع الكيان الصهيوني.

وفي سبيل ذلك قام الرئيس بومدين في 25 جويلية 1978 بزيارة إلى دمشق سعيا وراء تقريب وجهات النظر بين دمشق وبغداد، وقد أفلح الرئيس بومدين هذه المرة في مسعاه حيث تم الإعلان عن الميثاق القومي المشترك بين البلدين[2] وقد أشار "ميثاق العمل القومي" إلى ان هذا التقارب يندرج ضمن سياسة مواجهة سياسة السادات الاستسلامية وبسبب: «الأخطار الكبيرة التي تحدق بالأمة العربية وبخاصة في المرحلة الراهنة من جانب التحالف الاستعماري ـ الصهيوني الذي ازداد خطورة وتفاقما بتوقيع الاتفاقيات الخيانية بين النظام المصري والعدو الصهيوني»[3].

وقد أبرق الرئيس هواري بومدين بعد إعلان الميثاق الذي ساهمت الجزائر في توقيعه برقية إلى كل من الرئيسين حافظ الأسد وأحمد حسن البكر هنأهما فيها على روح المبادرة

---

[1] م.. دين، انطباعات، ج 3، مصدر سابق، ، ص ص 187-195.

[2] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 211.

[3] بلال الحسن، «الثورة الفلسطينية وقمة بغداد»، شؤون فلسطينية، ع 85، ديسمبر 1978، ص 160.

الثورية التي اتخذتها القيادتان في سبيل خلق جبهة متينة تتحمل مسؤولياتها القومية إزاء الأخطار المحدقة بالأمة العربية خاصة بعد المنعطف الخطير الذي انزلقت إليه الحكومة المصرية، مضيفا أن إعلان الميثاق سوف يحقق للجبهة الشرقية أملها في ان تلعب دورها التاريخي في مواجهة الصهيونية، مؤكدا على أن الجزائر كانت دائما ترى بأن الوقت قد حان لمثل هذه الخطوة، كما ساهمت مع بعض الأشقاء في إنجاح توقيع هذا الميثاق الذي يعد الطريق الصحيح للنضال من أجل التحرر والتقدم[1]

كما أرسل وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة غداة توقيع الميثاق برقية تهنئة إلى السيد سعدون حمادي وزير الخارجية العراقي، عبر فيها عن تقدير الجزائر البالغ لتوقيع هذا الميثاق، الذي سيعزز وحدة الصف العربي في مواجهة المؤامرات التي تحاك ضده في هذا الوقت العصيب التي تمر به الأمة[2].

كما اعتبر الرئيس بومدين أن عودة العلاقات الثنائية بين سورية والعراق على إثر التوقيع على ميثاق العمل المشترك تعبيرا عن أمل الشعوب العربية وتطلعاتها في تقريب وجهات النظر قبيل انعقاد القمة العربية المزمع عقدها في العاصمة العراقية بغداد، وإبقاء روح التصدي والمواجهة مؤججة في سبيل رد العدوان الصهيوني المستمر[3]

كما سعت الجزائر من خلال مبعوث الرئيس بومدين لعواصم جبهة الرفض إلى احتضان مؤتمر لهاته الدول من أجل دراسة موقف المجموعة تجاه اتفاقية كامب ديفيد التي توصل إليها الرئيس الأمريكي مع الرئيس السادات ومناحيم بيغن رئيس الوزراء "الإسرائيلي" في 17 سبتمبر 1978 وعلى الرغم من احتضان دمشق للمؤتمر بدل الجزائر في 20-23 سبتمبر 1978 إلا أن الرئيس بومدين أعلن عن تأييده لجميع قرارات المؤتمر بما فيها قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع القاهرة والتي تم تجميدها منذ قمة طرابلس، كما شاركت الجزائر في إنشاء قيادة عسكرية موحدة لدول جبهة الرفض لمواجهة الاعتداءات "الإسرائيلية"،[4] كما

---

[1] خضرة بوزايد، «اللقاء العراقي السوري: تأكيد لتلاحم القطرين الشقيقين»، الجيش، ع 176، نوفمبر 1978، ص 42.

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة رقم 420، مصدر سابق، ص ص625-626.

[3] خالد الراوي، مرجع سابق، ص 238.

[4] زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص 90.

أقر المؤتمر نقل مقر الجامعة من مقرها الدائم في القاهرة ومواصلة الاتصال بالدول العربية ودعوتها للدخول في جبهة قومية[1]، بالإضافة إلى اتفاق الدول العربية على تشكيل صندوق للدعم القومي تموله الدول النفطية على أن تتوزع عائداته على كل من لبنان وسورية والأردن فضلا على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارهم أطراف المواجهة المباشرة مع الكيان الصهيوني[2] وكان الرئيس الجزائري قد اقترح بعقد تحالف استراتيجي في المنطقة لمواجهة التحالف المصري "الإسرائيلي"، وأيده في ذلك ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية؛ إلا أن العقيد الليبي معمر القذافي تحفظ على هذا الاقتراح[3].

وقد حدد البيان الختامي للمؤتمر الاستراتيجية المستقبلية للجبهة والتي تضمنت قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام المصري، بما في ذلك المؤسسات والشركات، وتطبيق قرارات المقاطعة العربية على الأفراد الذين يتعاملون مع العدو "الإسرائيلي"، ودعم نضال الشعب المصري ممثلا بقواه التقدمية والوطنية لمواجهة تآمر النظام المصري على القضايا العربية المصيرية[4].

كان رد السادات على قطع جبهة الصمود العلاقات مع بلاده غاية في التهكم ورأى أنهم: «هم الخاسرون يوم قرروا أن يعزلوا أنفسهم عن مصر. وإنما عزلوا أنفسهم وعرف العالم كله ولمس أن هذا التردي وهذا الضياع وهذا التمزق الذي تعيشه أمتنا العربية إنما كان بسبب انهم عزلوا أنفسهم عن مصر وعن قرار مصر»[5].

وفي إطار تطبيق قرارات دمشق قام الرئيس بومدين بزيارة إلى موسكو من 15 إلى 19 أكتوبر 1978 تحدث فيها مع الجانب السوفيتي عن التطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط، وفي هذا السياق أكد الطرفان بأن اتفاقية كامب ديفيد ما هي إلا وفاق أقيم على

---

(1) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 1049.

(2) أحمد شاهين، «القمة الرابعة لدول جبهة الصمود والتصدي»، شؤون فلسطينية، ع 102، ماي 1980، ص 132.

(3) أمهادي ولد محمد المختار، الدور الأمريكي في صناعة السلام المصري "الإسرائيلي": اتفاقية كامب ديفيد (1978-1979)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 93.

(4) الجيش، ع 155، أكتوبر 1978، ص 25.

(5) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1980، وثيقة رقم 239، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص 777.

حساب الشعوب العربية، ويهدف إلى إحباط كل تسوية عادلة وشاملة في منطقة الشرق الأوسط وتعويض ذلك بتسويات جزئية ومنفردة، كما أدان الجانبان سياسة الأخذ والرد المنفرد والاتجاه "الاستسلامي" للساسة المصريين، ويعتبران أنه من الواجب وضع حد لكل هذه الألاعيب السياسية ذات الأفق الضيق، وأعرب السوفييت عن تقديرهم للدور الكبير الذي تلعبه الجزائر في تعزيز التضامن العربي[1] كما أولى الجانبان عناية خاصة للتطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد معاهدة كامب ديفيد، وأدانا الجانبان بشدة المنهج الاستسلامي الذي انتهجه الرئيس المصري والذي الحق أضرارا بليغة بوحدة الأمة العربية في كفاحها العادل ضد العدو المشترك ويرى الطرفان أن صفقة كامب ديفيد ترمي إلى تفريق الصف العربي وإضعافه، وفي هذا الصدد جدد القادة السوفييت تضامن الكريملن مع الأمة العربية في كفاحها المصيري، كما ثمن الاتحاد السوفياتي نتائج وقرارات مؤتمر جبهة الصمود والتحدي الذي انعقد بدمشق في سبتمبر الماضي[2].

وعلى المستوى الحزبي أوفد حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري في 16-18 سبتمبر 1978 وفدا برئاسة رئيس لجنة العلاقات الدولية إلى العاصمة طرابلس والذي أجرى مشاورات مع الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام الليبي، وقد أكد الطرفان دعمهما ومساندتهما للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه ورفض كل الحلول الاستسلامية، وأعرب الوفدان عن عزمهما على دعم جبهة الصمود والتحدي ودعم الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني ودعم سورية، كما أكد الطرفان أدانتهما للسياسة "الاستسلامية الخيانية" التي يقودها السادات[3].

عاش العالم العربي في هذه الفترة في حالة ذهول مما أقدم عليه السادات إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني وعلى إثر ذلك التأم شمل القمة العربية في مؤتمر بغداد يوم 02 نوفمبر 1978 وذلك من أجل دراسة سبل الرد ومواجهة هذه "الصدمة" التي استفاق عليها العرب صبيحة 17 من سبتمبر، وقد عرفت هذه القمة أكبر إجماع في

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة رقم 400، مصدر سابق، ص597-598.

[2] «زيارة الرئيس هواري بومدين للاتحاد السوفياتي»، الجيش، ع 176، نوفمبر 1978، ص ص 05-06.

[3] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة رقم 316، مصدر سابق، ص438.

تاريخ مؤتمرات القمة العربية، وقد حضرت هذا المؤتمر جميع الدول العربية باستثناء مصر[1].

كان الرئيس بومدين عند انعقاد هذه القمة في مرضه الذي مات فيه وقد ترأس الوفد الجزائري وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة[2]، الذي أكد رفض الجزائر اتفاقية كامب ديفيد، وشدد بوتفليقة على ضرورة اتخاذ موقف صارم تجاه سياسة السادات الاستسلامية[3]

أسفرت قمة بغداد على نتائج مهمة، حيث رفض المؤتمرون اتفاقية كامب ديفيد، وما انجر عنها من أثار سياسية أو قانونية أو اقتصادية، كما دعا المؤتمرون الحكومة المصرية إلى العدول عن قرارها في توقيع الاتفاقية والعودة لأخذ مكانها في الصف العربي، فضلا على قطع المساعدات الاقتصادية عن مصر وقطع العلاقات السياسية والقنصلية معها وتطبيق أحكام المقاطعة مع "إسرائيل" على الشركات والأفراد الذين يتعاملون مع "إسرائيل" بعد توقيع الاتفاقيات[4] ومن جهة أخرى ركز المؤتمرون على ضرورة دعم الجبهتين الشمالية والشرقية ومنظمة التحرير في ظل خروج الجبهة الغربية من معادلة الصراع ،وقد حدد المؤتمرون آلية تقديم المساعدات من خلال تحديد حصة كل دولة والفترة الزمنية التي تستلزم تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الجبهتين العربية والصهيونية والتي حددت بعشر سنوات[5] على أن تحصل سورية على 1850 مليون دولار والأردن على 1250 مليون دولار ومنظمة التحرير 150 مليون دولار وتخصيص 100 مليون دولار لدعم الصمود في الضفة والقطاع[6]، وتعهدت السلطات الجزائرية في سبيل تحقيق هذا التوازن بتخصيص مبلغ 250 مليون دولار كمعونة سنوية لمدة 10 سنوات لدعم جبهة التصدي ومنظمة التحرير الفلسطينية[7]

---

[1] عوض البادي، القضية الفلسطينية في قرارات مؤتمرات القمة العربية، د د ن، د ت، ص 69.

[2] محي الدين عميمور، خمسة أيام، مصدر سابق، ص 433.

[3] خالد الراوي، مرجع سابق، ص 238.

[4] بلال الحسن، «الثورة الفلسطينية وقمة بغداد»، شؤون فلسطينية، ع 85، ديسمبر 1978، ص 162.

[5] عبد الحليم مناع العدوان، مرجع سابق، ص 118.

[6] بلال الحسن، «الثورة الفلسطينية وقمة بغداد»، مصدر سابق، ص 162.

[7] خالد الراوي، مرجع سابق، ص 236.

كما أقر المؤتمرون خطة للتحرك سياسيا وإعلاميا على المستوى الإقليمي والدولي وتخصيص التمويل اللازم لهذا التحرك وذلك لتوضيح قرارات المؤتمر وأبعاده، كما دعا المؤتمرون إلى وجوب اجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب، في حالة إقدام مصر على توقيع اتفاقية الصلح مع الكيان الصهيوني؛ وذلك من أجل اتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل مقر الجامعة العربية من العاصمة المصرية إلى أية عاصمة عربية[1].

وقد عارضت دول الجبهة إرسال وفد إلى السادات لإقناعه بالعدول على ما أقدم عليه من الصلح المنفرد مع الكيان الصهيوني، وفي هذا أرسلت الجبهة مذكرة إلى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر تتحفظ فيها على إرسال وفد عراقي لأجل هذه الغاية[2].

ورغم رفض دول الجبهة هذه الفكرة من أساسها فإن رد الرئيس المصري على مبادرة نظيره العراقي كانت غاية في الاستهتار فقد رفض السادات السماح لأي مسؤول مصري مقابلة هذا الوفد بحجة أن هذا الوفد يبتز مصر من خلال عرض مبلغ 5.5 مليار دولار في السنة مقابل عودة السادات عن هذه المعاهدة، وأضاف الرئيس المصري أن «أموال العالم كلها لا تشتري كرامة مصر. فأموال العالم كلها لا تشتري كبرياء مصر. أموال العالم كلها لا تشتري إيمان وصلابة شعب مصر»[3].

وراح الرئيس المصري إلى ابعد من ذلك عندما ادعى أن أموال الدول العربية النفطية يعود الفضل فيها إلى مصر من خلال حرب أكتوبر؛ فبرميل البترول حسب السادات كان قبل الحرب بـ 03 دولارات ليرتفع بعدها إلى 33 دولار أي تضاعف 11 مرة[4]، وقد أدى رد فعل فعل السادات ورفضه مقابلة الوفد وهجومه على اجتماع الملوك والرؤساء العرب إلى زوال بصيص الأمل الذي كان يراود البعض في بغداد بأن يعود الرئيس السادات إلى التمسك بالتسوية الشاملة[5].

---

(1) عبد الحليم مناع عدوان، مرجع سابق، ص 118.

(2) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة رقم 438، مصدر سابق، ص660.

(3) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1980، وثيقة رقم 239، مصدر سابق، ص ص 776-777.

(4) المصدر نفسه، وثيقة رقم 239، ص 777.

(5) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص ص 598-599.

لم يعد السادات، لكن بنهاية ديسمبر 1978 غادر هواري بومدين الحياة لترزأ الأمة العربية بفقدان محرك جبهة الصمود والتحدي، الشخصية الكارزماتية الملهمة للشعوب التواقة للتحرر والانعتاق، ولأن المصائب لا تأتي فرادى فبموت بومدين بدأ أفول نجم فترة تاريخية كان للنضال والتحدي فيها مكان مرموق وصوت مرفوع.

رابعا/الجزائر واتفاقية السلام المصرية "الإسرائيلية":

جاء الشاذلي إلى سدة الحكم في ظل ظروف مغايرة لسلفة هواري بومدين، فقد عرفت فترة حكمه تراجع حركة عدم الانحياز بسبب الخلافات الحادة داخل صفوفها، بالإضافة إلى رغبة المعسكرين إنهاء الصراع بينهما، مما أثر سلبا على البلدان التي تعتمد على دعم الكرملين في صراعها مع ما تطلق عليه "الإمبريالية الأمريكية"[1].

أما على المستوى الإقليمي فقد وصل الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم في ظروف غاية في التعقيد يعيشها العالم العربي، فإقدام السادات على الخروج على الإجماع العربي بزيارته للقدس المحتلة في 19 نوفمبر 1977، ثم إقدامه على توقيع اتفاقية منفردة مع الكيان الصهيوني "كامب ديفيد" يوم 17 سبتمبر 1978، ثم عقد اتفاقية السلام المصرية الصهيونية (26 مارس 1979) بعد أيام معدودة من وصول بن جديد إلى قصر المرادية (06 فيفري 1979)؛ كل ذلك جعل من خليفة بومدين يواجه تحديات صعبة على مستوى سياسة الجزائر الخارجية.

جاء توقيع اتفاقية السلام المصرية "الإسرائيلية" كأول تحد يواجه سياسة الشاذلي الخارجية، فقد اجتمع وزراء خارجية الدول العربية في العاصمة العراقية بغداد في الفترة الممتدة من 27 إلى 31 مارس 1979 بمشاركة وزير الخارجية الجزائري محمد الصديق بن يحي، وذلك لمواجهة عواقب اتفاقية السادات بيغن، وحسب وزير الخارجية الجزائري محمد الصديق بن يحي فإن الجزائر اختارت دعم القضية الفلسطينية طبقا لاختيارات ثورة التحرير الجزائرية، فضلا على الوقوف إلى جانب الدول العربية التي مازالت أراضيها محتلة أي سورية والأردن، وأضاف بن يحي أن المؤتمر اتخذ إجراءات إيجابية وعملية تعكس رفض الأمة العربية لسياسة السادات المنفردة وترفض المعاهدة التي أقدم على توقيعها[(2)].

وقد شاركت الجزائر في أعمال مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب الذي انعقد في العاصمة العراقية بغية اتخاذ الإجراءات اللازمة الناجمة عن معاهدة كامب ديفيد، وقد

---

[1] رابح لونيسي، الرئيس الشاذلي بن جديد (دراسة اكاديمية حول سياساته ونظامه مع قراءة في الجزء الأول من مذكراته)، دار المعرفة، الجزائر، 2013، ص126.

[(2)] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979، وثيقة رقم 118، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1981، ص 168.

اعتبر وزير الخارجية الجزائري محمد الصديق بن يحي أن النظام المصري عزل الشعب المصري وجيشه عن أشقائه وحرمه من أداء واجبه القومي في الدفاع عن مقدساته، واعتبر بن يحي أن الإجراءات التي اتخذها المؤتمرون تعبر بصورة جلية عن رفض الدول المشاركة بإجماع للمعاهدة المصرية "الإسرائيلية"[1].

اختتمت اجتماعات وزراء الخارجية والاقتصاد باتخاذ قرارات عدة بشأن سحب سفراء الدول العربية من مصر فورا واعتبار تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية نافذا من تاريخ توقيع الحكومة المصرية على المعاهدة مع الكيان الصهيوني، واتخاذ مدينة تونس مقرا مؤقتا للجامعة، فضلا على تشكيل لجنة عربية تضم في عضويتها الجزائر بهدف تنفيذ أحكام هذا القرار[2].

وفي مساعي جبهة الصمود لتطبيق قرارات قمة بغداد زار الجزائر يومي 20 و24 ماي 1979 رئيس اليمن الديمقراطي عبد الفتاح إسماعيل والعقيد معمر القذافي وقد اكتست هذه الزيارة أهمية كبيرة على صعيد انشغالات الأمة العربية خاصة بعد توقيع السادات معاهدة "السلام" مع الكيان الصهيوني، وقد جاء في البيان الجزائري اليمني المشترك تشديدا على ضرورة التكاتف وتوحيد الصف لمجابهة المؤامرة الرامية إلى تحطيم الإرادة العربية، كما أكدا على ضرورة تطبيق قرارات مؤتمر بغداد كحد أدنى لمجابهة "الخيانة" المتمثلة في معاهدة الاستسلام الانهزامية"[3].

أما اللقاء الذي جمع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد مع نظيره الليبي فقد تطرق الرئيسان فيه إلى الوضع الخطير التي تمر به المنطقة العربية، وقد شددا الطرفان على أهمية تطبيق قرارات بغداد لعزل النظام المصري الذي يعتبر السبب الأساس لهذا التوتر

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979، وثيقة رقم 118، مصدر سابق، ص 168.

[2] مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1979، وثيقة 75، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الدول العربية، بيروت، 1980، ص 355.

[3] م سوالمي، «الجزائر تستقبل الرئيس عبد الفتاح إسماعيل ومعمر القذافي»، الجيش، ع 183، جوان 1979، ص ص 04-05.

الذي تعرفه المنطقة، كما أكد الطرفان على رفضهما المطلق لمعاهدة "الاستسلام" التي أقدم على إبرامها الرئيس المصري[1].

كما قام وفد من حزب البعث العربي الاشتراكي السوري بدعوة من المكتب السياسي لجبهة التحرير الجزائرية بزيارة إلى الجزائر خلال الفترة 26 ماي إلى 2 جوان 1979 حيث استعرض الجانبان الأوضاع الراهنة في المنطقة خاصة "المؤامرة" التي بدأ الرئيس المصري تنفيذها ابتداء بزيارة القدس مرورا بإبرام معاهدة كامب ديفيد وانتهاء بتوقيع الصلح المنفرد مع الكيان الصهيوني، وقد أبدى الطرفان عزمهما على الوقوف ضد هذه المؤامرة وإحباطها ورفض ما انجر عنها، ومواصلة الكفاح من أجل تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك تمكينه من قيام دولته المستقلة على أرضه بقيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير، كما أبدى الحزبان عزمهما على مواصلة تنفيذ مقررات الجبهة القومية للصمود والتصدي التي اتخذت في كل من طرابلس والجزائر ودمشق من أجل عزل السادات وإبطال نهجه الاستسلامي[2].

وفي هذا الإطار لم تغفل الجبهة أهمية الجانب الاقتصادي في الضغط على الرئيس المصري لإعادته إلى الحظيرة العربية، وفي هذا لجأت الجبهة إلى إحكام الحصار الاقتصادي على النظام المصري الذي يعاني اقتصاده أصلا من أزمة خانقة نتيجة تبعات التكاليف الباهظة للحروب التي خاضتها مصر ضد العدو الصهيوني منذ حرب 1948، وكان من السادات وفي خطوة تحد منه للجبهة وقراراتها الاقتصادية، أن اعترف بدولة الكيان الصهيوني وفي مقابل ذلك تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعدات مادية في خطوة منها لتعويض المعونات العربية التي توقفت بعد زيارة السادات للكنيست، وفي محاولة لانعاش الاقتصاد المصري المتعثر أصلا[3]، وقد أقدمت الجزائر على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر على إثر اعتراف هذه الأخيرة بدولة "إسرائيل"، وطلبت من دولة الإمارات العربية المتحدة برعاية مصالحها في مصر[4]

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979، وثيقة رقم 193، مصدر سابق، ص299.

[2] مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1979، وثيقة رقم 135، مصدر سابق، ص ص 466-468.

[3] خالد الراوي، مرجع سابق، ص 236.

[4] جبران شامية، سجل العالم العربي (وثائق، أحداث، آراء سياسية) يوليو-ديسمبر 1977، مصدر سابق، ص 1157.

دفعت الإجراءات القاسية التي اتخذتها جبهة الصمود عقب قمة بغداد، السادات إلى تجديد هجومه القاسي والخارج عن الأعراف والتقاليد الدبلوماسية واصفا قمة بغداد بأنها مؤتمر "بذاءات" أو حلف "البذاءات" أو حلف "بغداد الجديد" متهما المؤتمرين بأنهم يسعون إلى تجويع الشعب المصري وإخضاعه لإرادة "الجهلاء" على حسب تعبير السادات[1]، وأضاف «كان اجتماع بغداد...اجتماع بغداد ...سباب وتهجم. قرارات كلها تطاول على مصر. انفلات في كل القيم. وكان قرارهم الأساسي تجويع شعب مصر. هؤلاء الأقزام الذين أطعمتهم مصر... وعلمتهم مصر ولا زالت تعلمهم... يتمخض عن الهجوم على مصر. ومحاولة تجويع شعب مصر لكي يظل كما كان بعد الهزيمة وقبل حرب أكتوبر (تشرين الأول) شعبا مضروبا مجروحا في الوقت الذي امتلأت فيه خزائنهم بالذهب والدنانير على حساب دماء وتضحيات هذا الشعب»[2].

وفي مساعي الجزائر من أجل تطويق أثار التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد (17 سبتمبر 1978) واتفاقية "السلام" (26 مارس 1979) واصلت الجزائر حشد التأييد للمعسكر الرافض لسياسة السادات الجديدة وفي هذا الإطار استقبلت الجزائر الملك حسين ملك الأردن، الذي زار الجزائر بدعوة من الرئيس الشاذلي بن جديد خلال الفترة من 04 إلى 07 جوان 1979 وقد وصف البيان المشترك المرحلة التي تعيشها الأمة العربية بأنها مرحلة دقيقة وصعبة في ظل توقيع السادات اتفاقه المنفرد مع الكيان الصهيوني ضاربا عرض الحائط وحدة الصف العربي، وقد دعا البيان إلى ضرورة التطبيق الكامل لقرارات مؤتمر القمة العربي التاسع، ومؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب المنعقد ببغداد اللذان استهدفا حماية مصالح الأمة العربية وبناء قوتها الذاتية[3].

كما أكد الجانبان على رفض اتفاقية كامب ديفيد، والاتفاقيات المنفردة بين مصر والعدو الصهيوني والعمل على إفشالها وتعليق عضوية مصر على جميع الأصعدة، كما دعا البيان إلى تكثيف جهود التضامن للوقوف ضد المشاريع "الاستسلامية" وتقديم الدعم لدول المواجهة

---

(1) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1980، وثيقة رقم 239، مصدر سابق، ص ص 776-777.

(2) المصدر نفسه، وثيقة رقم 16، ص 275.

(3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979، وثيقة رقم 206، مصدر سابق، ص317-318. انظر كذلك: مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1979، وثيقة رقم 139، مصدر سابق، ص ص 478-479.

لتتمكن من الصمود أمام هذه المخططات، فضلا على دعم نضال الشعب الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية، وتجدر الإشارة إلى أن الأردن كان من بين أوائل الدول العربية بعد دول جبهة الصمود والتصدي التي نددت بزيارة السادات إلى القدس المحتلة، وفي هذا الإطار طالبت الأردن كافة الدول العربية إلى الأخذ بقرارات مؤتمري الجزائر (1973) والرباط (1974)[1].

كما زار الجزائر السيد عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس وزراء جمهورية اليمن العربية خلال الفترة من11 إلى 14جوان 1979 بدعوة من الوزير الأول الجزائري محمد عبد الغني، حيث أكد الطرفان رفضهما المطلق للمعاهدة الانفرادية بين الحكومة المصرية والكيان الصهيوني، وأكدا التزامهما بتقديم كل أنواع الدعم لدول المواجهة ولنضال الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وخارجها[2]،وهدفت الزيارة إلى تنسيق المواقف وتوحيد الرؤى من أجل المصلحة القومية العليا للأمة العربية وتسخير قواها الذاتية في مواجهة التآمر "الصهيوني الإمبريالي الرجعي" في هذه المرحلة الخطيرة على الأمة العربية[3].

وأعقبت زيارة كل من عضوي جبهة الصمود العقيد الليبي والرئيس اليمني وزيارة الملك الأردني زيارة الرئيس السوري حافظ الأسد، وكانت الجزائر في هذه الفترة مربط العقد بين جميع الأطراف المعادية لخط السادات، وأضحت بذلك العاصمة الجزائرية مقرا لتبادل الآراء وتنسيق المواقف بين أطراف الجبهة فخلال مدة يسيرة (من أواخر ماي إلى غاية بداية جويلية 1979) زار الجزائر كل رؤساء الدول الأعضاء بالجبهة، فضلا على زيارة الملك الأردني.

أكد الرئيس السوري حافظ الأسد خلال زيارته للجزائر في 03 جويلية 1979 أن الآراء كانت موحدة حول ضرورة تعزيز هذه الجبهة بما يساعد على تضامن وتعزيز العمل العربي

---

[1] «زيارة الملك حسين: تدعيم التعاون الثنائي بين البلدين»، الجيش، ع 184، جويلية 1979، ص 12.

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979، وثيقة رقم 213، مصدر سابق، ص326-327.

[3] «زيارة رئيس مجلس الوزراء إلى الجزائر»، الجيش، ع 184، جويلية 1979، ص 14.

وتدعيم القدرة العربية، كما أكد على تصميم سورية والجزائر على القيام بدورهما الفعال في مقاومة المخططات المعادية لأمتنا العربية وعلى رأسها سياسة السادات الاستسلامية[1]

كما اشتغلت الجزائر على مستوى القارة الإفريقية ودول عدم الانحياز في العمل على محاصرة معاهدة كامب ديفيد واتفاقية "السلام" المصرية "الإسرائيلية"، وساعد الجزائر في مسعاها هذا اهتمامها الكبير بمصير القارة ومساعدتها لحركات التحرر الإفريقية بالمال والسلاح وبتكوين الإطارات فضلا على احتضانها لكثير من مفاوضات استقلال دول القارة، وقد استطاعت الجزائر التقريب بين العالم العربي والقارة الإفريقية، من خلال تعريف إفريقيا بمأساة الشعب الفلسطيني حتى أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين دول القارة والكيان الصهيوني ازداد بوتيرة متسارعة عام 1973، ففي خلال المدة الممتدة من 22 إلى 30 أكتوبر أوصدت 10 بلدان أفريقية سفاراتها في تل أبيب، واستطاع الأفارقة والعرب فرض فكرة أن العنصرية والصهيونية وجهان لعملة واحدة في منظمة الأمم المتحدة [2]

وفي هذا أكد البيان التنزاني الجزائري المشترك على إثر زيارة الرئيس التنزاني للجزائر خلال الفترة 13 إلى 15 جويلية 1979 عن انشغالهما العميق عقب توقيع السادات لمبادرته المنفردة التي أسفرت إلى مزيد من التوتر في المنطقة[3] وأعرب الرئيسان عن تخوفهما للخطر المتمثل في هذا الاتفاق بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، كما أكد البيان أنه لا يمكن إيجاد حل عادل وشامل دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ودون تلبية الحقوق الوطنية لهذا الشعب في تشييد دولة مستقلة وذات سيادة والانسحاب من كل الأراضي بما فيها القدس الشريف[4]

وقد شارك الرئيس الشاذلي في أعمال مؤتمر القمة السادس عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد بمونروفيا عاصمة ليبيريا في الفترة ما بين 17 و19 جويلية 1979 وقد أجرى الرئيس الجزائري على هامش أشغال المؤتمر سلسلة محادثات مع العديد من الرؤساء

---

[1] «الرئيس حافظ الأسد في زيارة للجزائر»، الجيش، ع 185، أوت 1979، ص 07.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978)، مصدر سابق، ص ص 354-355.

[3] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979، وثيقة رقم 240، مصدر سابق، ص372.

[4] الجيش، ع 18، أوت 1979، ص 08.

الأفارقة، وقد صادق المؤتمرون على لائحة فلسطين والشرق الأوسط، والتي تؤكد دعم منظمة الوحدة الإفريقية للنضال الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما تدين الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفردة التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني، وقد شهدت أشغال المؤتمر انسحاب الوفد الجزائري أثناء إلقاء الرئيس المصري أنور السادات كلمته أمام المؤتمرين[1]

وخلال نفس الشهر وبالضبط في الفترة ما بين 17 إلى 22 أوت 1979 زار منسق حزب جبهة التحرير محمد الصالح يحياوي عواصم جبهة الصمود والتصدي، حيث التقى في جولته هذه بكل من العقيد معمر القذافي والرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس اليمني عبد الفتاح إسماعيل بالإضافة إلى الرئيس العراقي صدام حسين، حيث تم تبادل وجهات النظر حول الأوضاع التي تمر بها الأمة العربية[2]

كما استقبلت الجزائر نائب الرئيس الفيتنامي السيد "نيغوين هيوتو" في 25-27 سبتمبر 1979 والذي أعرب بدوره من خلال بيان مشترك عن مساندة الكفاح المسلح لشعب فلسطين والدول العربية ضد المعتدين الصهاينة، من أجل استرجاع الأراضي العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني، كما اعتبرا أن اتفاقية كامب ديفيد تتعارض وقرارات مؤتمرات القمة العربية والإفريقية وعدم الانحياز وتهضم حق الشعب الفلسطيني وإنكار وجود منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[3]

وفي خطاب لوزير الخارجية الجزائر محمد الصديق بن يحي أمام مؤتمر عدم الانحياز في دورته السادسة المنعقد في هافانا عام 1979[4] عدد الوزير الأثار السلبية التي خلفتها

---

(1) ا ق، «إفريقيا تتحمل مسؤولياته»، ترجمة محمد سوالي، الجيش، ع 185، أوت 1979، ص ص 33-36.

(2) «زيارة محمد الصالح يحياوي لعدد من البلدان العربية»، الجيش، ع 186، سبتمبر 1979، ص 05.

(3)الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة رقم 347، مصدر سابق، ص488.

(4) التقى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات على هامش المؤتمر رئيس الوزراء المغربي المعطي بوعبيد وذلك في إطار التوسط بين الجزائر والرباط في قضية الصحراء الغربية، ومحاولة منه لتفادي تأجيج نيران التوتر في منطقة المغرب العربي، وقد اعقب لقاء هافانا زيارة عرفات إلى الجزائر في 15 سبتمبر 1979 حيث اجتمع بالرئيس الشاذلي بن جديد، ثم غادر إلى المغرب حيث اجتمع بالملك الحسن الثاني، ثم عاد مرة أخرى للجزائر، وقد أكد عرفات في ختام زيارته للمغرب ان هناك مؤامرة تحاك ضد الأمة العربية منذ اتفاقية كامب ديفيد، انظر: صابر موسى، «القمة العربية، المغرب، الأردن»، شؤون فلسطينية، ع 96، نوفمبر 1979، ص ص 152-153.

الاتفاقيات التي أبرمها السادات مع العدو الصهيوني كون أن هذه المعاهدات تصنف كفاح الشعب الفلسطيني ضمن الأعمال العدوانية، فضلا على تعهد الجانب المصري بعدم إيواء أية منظمة فلسطينية تسعى لمحاربة "إسرائيل"، وقد قام بطرد جميع أعضاء ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية من مصر وغلق مكاتبها، بالإضافة إلى أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من اتفاقية السلام الموقعة في 26 مارس 1976 تلزم النظام المصري بقمع كل من يهدف إلى مجابهة "إسرائيل" باستعمال السلاح، والتصدي لأعضاء الفصائل الفلسطينية المقاومة في كل مكان حتى خارج التراب المصري، وقد أكد بن يحي أن حركة عدم الانحياز لا يمكن لها أن تبارك لا من قريب ولا بعيد هذا الاتفاق الذي يتنافى مع مصالح الشعب الفلسطيني[1]، وأضاف بن يحي أن السادات لم يشاور حتى الدول الإفريقية التي قطعت علاقاتها مع الكيان الصهيوني عقب حرب 1973 تضامنا مع مصر، ولهذا فقد سبب إحراجا للدول الإفريقية كلها بمبادرته المشؤومة[2].

وقد استطاعت جبهة الصمود خلال القمة السادسة لدول عدم الانحياز التي انعقدت بالعاصمة الكوبية في الفترة ما بين 03 و08 سبتمبر 1979 أن تتحول إلى نواة لرفض اتفاقية كامب ديفيد، وقد التف حول هذه النواة غالبية البلدان العربية الأخرى مما حال دون تمرير الاتفاقية، وفي هذا الصدد لعب الوفد الجزائري دورا بارزا، من حيث تقريب وجهات النظر، وتذليل الصعوبات سواء على مستوى اللجان أو مستوى وزراء الخارجية أو على مستوى الرؤساء أنفسهم، وقد كان للرئيس الشاذلي بن جديد جهد يذكر في التنسيق بين البلدان العربية والتقدمية من أجل توحيد المواقف وتقريب وجهات النظر، وقد التقى الرئيس الجزائري على هامش المؤتمر العديد من الرؤساء ومن بينهم الرئيس اليوغسلافي تيتو والرئيس الكوبي كاسترو والرئيس العراقي صدام حسين فضلا على رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات[3]

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979، وثيقة رقم 276، مصدر سابق، ص414-416.

[2] المصدر نفسه، وثيقة رقم 276، ص 415.

[3] م. ا، «نتائج في مستوى الآمال المعقودة على المنظمة»، الجيش، ع 187، أكتوبر 1979، ص29.

وأثناء الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 08 اكتوبر 1979، أكد بن يحي رفض الجزائر لاتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام إذ ان الأمر يتعلق بتحييد صاحب المشكل الحقيقي أي الشعب الفلسطيني، ودعا المنظمة إلى ضرورة إعادة كامل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني من أجل إيجاد حل لهذه القضية[1]

وعلى هامش احتفالات الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاق الثورة الجزائرية في 01 نوفمبر 1979، انعقد في العاصمة الجزائرية لقاء قمة لرؤساء دول جبهة الصمود والتصدي، وقد اشترك فيها رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات مع كل من رؤساء الجزائر وليبيا وسورية وممثل عن الرئيس اليمني[2]، وقد تطرق المجتمعون إلى الوضع في المنطقة وسبل تعزيز التضامن العربي وتدعيمه وطرق مواجهة الأخطار التي تهدد الأمة العربية نتيجة اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية "الإسرائيلية"، كما أكد المجتمعون على العمل من أجل زيادة إحكام العزلة ضد النظام المصري الذي أصبح أداة طيعة في يد الصهيونية والإمبريالية[3]، ومن جهة أخرى هاجم في نفس الشهر مندوب الجزائر في الأمم المتحدة محمد بجاوي معاهدة كامب ديفيد والمعاهدة المصرية "الإسرائيلية"، وأضاف مندوب الجزائر أن هاته الاتفاقيات أبرزت من خلال الاستنكار الذي أثارته عبر العالم مخاطر وعدم جدوى كل محاولة موجهة نحو الحل الجزئي، وان لا شيء يمكن القيام به بدون الشعب الفلسطيني[4].

وعلى إثر ذلك هاجم الرئيس المصري النظام الجزائري بشدة فحسب السادات فإن «تأييد مصر لثورة الجزائر تاريخ معروف لا يجهله أحد منا؛ ومع ذلك وبكل الأسى يكتبون في صحفهم الرسمية في الجزائر، لكي يلهوا الشعب الجزائري عن حقيقة ما يدور ويقولون أن الدبابات المصرية تملأ الشوارع وأن السجون امتلأت بالمعتقلات وأن الدماء تجري انهارا، هذا ما يقولونه في الجزائر اليوم بلا أدنى حياء»[5]

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979، وثيقة رقم 297، مصدر سابق، ص452-453.

[2] فيصل حوراني، «المساهمة الفلسطينية في التحضير للقمة العربية»، شؤون فلسطينية، ع 97، ديسمبر 1979، ص 161.

[3] ش عمراني، «نشاط الرئيس الشاذلي بن جديد»، الجيش، ع 189، ديسمبر 1979، ص 05.

[4] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم:10 . III. K، «مندوب الجزائر في الأمم المتحدة ينتقد الموقف السلبي لمجلس الامن ازاء قضية فلسطين»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1979/11/30.

[5] مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1980، وثيقة رقم 16، مصدر سابق، ص ص 272-273.

وعلى إثر المناورات العسكرية التي قرر النظام المصري إجراءها بالاشتراك مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية تم عقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية الجبهة القومية للصمود والتصدي في 16 جانفي 1980 بدمشق، حيث اعتبر المجتمعون أن المناورات المشتركة موجهة في المقام الأول ضد الأمة العربية، كما طالب المجتمعون بتأجيل المؤتمر الإسلامي المزمع عقده في 26 جانفي 1980 الذي تزامن انعقاده مع موعد تطبيع العلاقات بين النظام المصري والكيان الصهيوني، بحجة أن عقد المؤتمر في التاريخ المقترح سيغطي على هذه الخطوة "الخيانية" ويلفت أنظار الرأي إليه بدل مواجهة الأخطار الحقيقية الناجمة عن هذه الخطوة الخطيرة[1]، ودعا المجتمعون الجماهير العربية إلى التحرك يوم 26 جانفي للتعبير عن غضبتها واستنكارها للخطوة "الخيانية" التي يقوم بها النظام المصري، كما دعا المؤتمر إلى تشديد العزلة حول النظام المصري والالتزام الكامل بمقاطعته مقاطعة شاملة[2]

وربما كان لتحركات جبهة الصمود ودعواتها إلى مقاطعة النظام المصري، أثارا سيئة على نفسية السادات وهو ما جعل خطاباته وتصريحاته أكثر نرفزة وغضبا وهذا ما بدا واضحا في خطاباته الأخيرة قبل اغتياله ففي كلمته أمام مجلس الشعب في 28 جانفي 1980 حول المعاهدة المصرية "الإسرائيلية" وردود الفعل العربية؛ هاجم الدول العربية المعارضة لخطه السياسي بشكل هستيري دون اعتبار للأعراف الدبلوماسية والتقاليد الدولية وكانت كلمات مثل الخيانة والعمالة لا تغادر قاموسه الخطابي ومما قال في خطابه الذي بث مباشرة: «أرى أمامي اليوم حملة الحقد والمرارة والكراهية، التي توجهها أو يوجهها أولئك الجهال، كلما حاولت أن أجد لها سببا، فلم أجد أبدا إلا أنها أحقاد على مصر وقرار مصر، وقوة مصر، ومكانة مصر، وشعب مصر، إذا ما انهزم العرب يلومون مصر، ويشتمون فيها لأنها سبب الهزيمة، وإذا انتصرت مصر .... يصبح الانتصار انتصارهم هم»[3]

وقد أكد الرئيس الشاذلي في حديث صحفي بعد مرور عام على وصوله إلى سدة الحكم نشر في 23 فيفري 1980، على موقف الجزائر الثابت من اتفاقية كامب ديفيد كونها لا

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980، وثيقة رقم 15، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1981، ص26-27

[2] جنان حسان وآخرون، الوثائق العربية 1980، وثيقة رقم 12، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، ص 19.

[3] مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1980، وثيقة رقم 16، مصدر سابق، ص ص 273.

يمكن أن تكون أساسا لحل عادل وحقيقي يجعل من كل الحلول الأخرى حلولا زائفة ومؤقتة حيث اختارت مصر التحالف مع العدو ضد الحليف الطبيعي وهو الدول العربية، فالمشكل حسب الرئيس الجزائري ليس في إعادة مصر سيناء أو سورية مرتفعات الجولان فالمشكل في جوهره مشكل الشعب الفلسطيني الذي دعاه إلى الاقتداء بالتجربة الجزائرية ورفض كل وصاية أو ابوية[1]

كما اتهم الشاذلي في خطاب له في باتنة السادات بخيانة القضية الفلسطينية من خلال استجداء رضا الإمبريالية والتضحية بحقوق الشعب الفلسطيني مقابل وهم السلام[2] ورغم موقف الشاذلي من السادات فإنه طالما دعا إلى عدم المساس بالشعب المصري وهذا ما أكده في أحد الاجتماعات العربية العاصفة بقوله: «في كل مواقفنا تجاه النظام المصري، لا يجب ان نتجاهل مشاعر الشعب المصري، والضغط السياسي والنفسي الذي يتعرض له، ليكفر بكل ما هو عربي، ويسهل تمرير المخطط المرسوم، الذي يستهدف كخطوة أولى عزل مصر عن كيانها الطبيعي»[3]

واعتبر الرئيس الجزائري أن جبهة الصمود هي تعبير عن إرادة الأمة العربية الرافضة للسياسة "الاستسلامية الانهزامية" التي بدأها الرئيس المصري بزيارته المشؤومة، وأضاف «علينا أن نتحرك وندعم مواقف الصمود ومن هذا المنطلق فإن الجزائر هي دائما في الصف العربي ضد سياسة الانهزام والحلول الجزئية التي لا تخدم القضية الأساسية وهي قضية الشعب الفلسطيني، ولا تأخذها بعين الاعتبار»[4]

اختار الرئيس الشاذلي بن جديد في أول زيارة رسمية له خارج الجزائر إحدى دول جبهة الصمود التي تمثل على حد قوله «دولة المواجهة التي تتحمل العبء الثقيل للدفاع عن الأمة العربية وعن كرامة الأمة العربية وتمثل بحق الصمود العربي»[5]، واعتبر الرئيس الجزائري

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980، وثيقة رقم 52، مصدر سابق، ص ص 82-83.

[2] مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1981، وثيقة رقم 61، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص552.

[3] م.. دين، انطباعات، ج 3، مصدر سابق، ص 218.

[4] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980، وثيقة رقم 71، مصدر سابق، ص108.

[5] المصدر نفسه، ص ص108-109.

ان جبهة الصمود هي تعبير عن إرادة الأمة العربية ورفضها للسياسة "الاستسلامية الانهزامية"، كما أكد التزام الجزائر بخط الرئيس بومدين في «الوقوف دائما في الصف العربي ضد سياسة الانهزام والحلول الجزئية التي لا تخدم القضية الأساسية وهي قضية الشعب الفلسطينية ولا تأخذها بعين الاعتبار»[1]

وجاءت زيارة الشاذلي في إطار التشاور والبحث عن أفضل السبل لتنشيط التضامن العربي حول الجبهة الرافضة لخط السادات الاستسلامي، وإعطاء هذا التضامن مفهوما ديناميكيا قادرا على إحباط مخطط كامب ديفيد، قام إذا الرئيس الشاذلي بن جديد رفقة وفد هام في الفترة الممتدة ما بين 22 مارس و 03 أفريل 1980 بجولة زار خلالها عدة دول عربية ابتدأها بسورية ثم ثنى بالمملكة الهاشمية حيث تناولت مباحثاته مع الملك حسين بحث سبل مواجهة حلف كامب ديفيد، وكذلك كيفية دعم جبهة المواجهة، وإعطاء مفهوم ديناميكي للتضامن يخرج بالعمل العربي المشترك إلى أفاق أكثر إيجابية، كما انتقل الرئيس الشاذلي إلى العراق حيث التقى بالرئيس صدام حسين، وبعد العراق انتقل إلى المملكة العربية السعودية، وقد شملت جولته كذلك اليمن الديمقراطي، الجمهورية العربية اليمنية، قطر، البحرين، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، وفي طريق عودته عرج الرئيس الجزائري على دمشق حيث التقى من جديد بالرئيس حافظ الأسد، ثم انتقل إلى الجماهرية الليبية ليختم زيارته في تونس، وقد تناول الرئيس في هذه الجولة سبل دعم الصف العربي والمضي قدما وفقا لما نصت عليه مختلف القرارات التي أقرتها جبهة الصمود والتصدي منذ مؤتمرها الأول بطرابلس ودعا الرئيس الشاذلي إلى عقد مؤتمر قمة آخر في أقرب وقت لبحث الوضع الراهن بالمنطقة[2]

وعقب الجولة العربية التي قام بها الرئيس الشاذلي بن جديد والتي زار فيها دمشق مرتين، ولتقدير الجزائر لأهمية الجبهة الشرقية ممثلة في سورية، زار حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري سوريا خلال الفترة 08 إلى 15 أفريل 1980 ردا على زيارة حزب البعث الاشتراكي للجزائر وقد تباحث الطرفان الأوضاع في الشرق الأوسط وأعربا عن تضامنهما مع نضال

---

[1] المجاهد، ع 1025، 1980/03/28، ص 01.

[2] محمد السعيد هارون، «ضرورة دعم التضامن العربي لمواجهة العدو المشترك»، الجيش، ع 193، أفريل 1980، ص 05.

الجماهير العربية المصرية من أجل إسقاط النظام المصري، وإعادة مصر إلى دورها الريادي في محاربة الصهيونية، كما أكد الفريقان على أهمية تطوير الجبهة القومية للصمود والتصدي وتحويلها إلى جبهة استراتيجية فعالة قادرة على مواجهة كل المخططات الصهيونية في المنطقة، بما في ذلك إسقاط اتفاقيات كامب ديفيد والنتائج المترتبة عليها[1]

لعبت الجزائر دورا بارزا في مؤتمرات جبهة الصمود والتصدي التي انعقدت في كل من طرابلس والجزائر ودمشق، والتي اتخذت إجراءات حاسمة في طريق عزل السادات عربيا ودوليا، وعملت بحكمة على توحيد الموقف العربي، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات حاسمة[2]، وقبل انعقاد القمة الرابعة لجبهة الصمود والتصدي التي دعا إليها الشاذلي حاولت الجزائر رأب الصدع بين عضوي الجبهة ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفي هذا الإطار زار مبعوث الرئيس الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي دمشق، وكان الإبراهيمي قد سبق له أن زار طرابلس، حيث اجتمع بالقذافي وذلك في غمرة الحملة الشعواء التي شنتها ليبيا ضد منظمة التحرير، هذا الأخير اشتكى للإبراهيمي عن الطريقة "غير اللائقة" التي تحدثت بها إذاعة فلسطين من الجزائر[3] عن موقف ليبيا من ممثلي المنظمة في طرابلس، ونقل الصحافة الجزائرية عنها أن القوات الليبية ضربت حصارا على مكتب المنظمة في العاصمة الليبية، وحسب القذافي فإن هذه الحملة التي لا أساس لها من الصحة دامت ستة أيام دون أن تحرك السلطات الجزائرية ساكنا لوقفها، وأضاف القذافي أن ياسر عرفات يريد أن يحدث بلبلة بين ليبيا والجزائر وحجته أن السلطات الليبية التقطت برقية من عرفات يطلب فيها مهاجمة ليبيا انطلاقا من إذاعة صوت فلسطين من الجزائر[4]

---

[1] مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1980، وثيقة رقم 72، مصدر سابق، ص ص 419-421.

[2] ع س، «الجزائر والصراع العربي "الإسرائيلي": مساندة مطلقة للقضية الفلسطينية»، الجيش، عدد خاص، جانفي 1979، ص 57.

[3] بدأ ارسال إذاعة صوت فلسطين من الجزائر سنة 1970 حيث تبث على البرنامج العام عبر 12 موجة وتم اختيار وقت البث ما بين الساعة السادسة والسابعة مساء بتوقيت الجزائر حيث يكون جميع المستمعين قد فرغوا من أشغالهم. انظر: مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 11. III. K، «العلاقات الفلسطينية ــ الجزائرية»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1980/10/31.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014، ص ص 106-107.

كما التقى الإبراهيمي في دمشق عددا من قادة المقاومة، وتركز بحثه معهم على سبيل معالجة الخلاف بين الطرفين الليبي والفلسطيني، كما نقل إلى عرفات رسالة الرئيس الجزائري تتعلق بالوسائل الكفيلة بتطويق الأزمة الليبية الفلسطينية، وقد أسفرت الوساطة الجزائرية والعربية عن الدعوة إلى عقد القمة الرابعة لجبهة الصمود والتصدي[1]

وبعد مرور أيام قليلة من الجولة الواسعة التي قام بها الرئيس الشاذلي للدول العربية ودعوته لعقد مؤتمر قمة للجبهة من أجل تنسيق الجهود وتوحيد الصفوف لمواجهة الأخطار المهددة لأمن ومستقبل الأمة العربية، بعد إبرام السادات لمعاهدة الصلح مع الكيان الصهيوني، وسعي بعض الأطراف لإنجاز أخطر حلقة من حلقات كامب ديفيد والمتمثلة فيما يسمى بـ "الحكم المحلي للضفة والقطاع" تحت الهيمنة العسكرية "الإسرائيلية"، وفي هذه الظروف التأم شمل الجبهة في مؤتمرها الرابع بالعاصمة الليبية طرابلس في الفترة ما بين 12 و15 أفريل 1980 بمشاركة الرئيس الشاذلي بن جديد[2] الذي دعا الدول العربية إلى مراجعة علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوفير الدعم الضروري للجمهورية السورية والشعب الفلسطيني ممثلا في ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير[3].

وقد قرر المؤتمرون عدة قرارات مهمة مثل إحكام المقاطعة ضد نظام السادات اقتصاديا وسياسيا وإعلاميا، وتطبيق أحكام المقاطعة المطبقة على الكيان الصهيوني على النظام المصري، ودعم القوى الوطنية المعارضة في مصر من أجل "تحرير" مصر وإعادتها إلى الحضيرة العربية[4]، ومن ناحية أخرى لم تلق فكرة معمر القذافي بفرض كل من الجزائر وليبيا حظرا بتروليا على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في أوروبا الغربية نجاحا يذكر، ورأت الجزائر أن هذا الإجراء عديم الفعالية في ظل عدم إشراك باقي الدول العربية فيه[5]، كما رفض عرفات الاعتراف بالجمهورية الصحراوية بحجة أن منظمة التحرير ترى أن الاعتراف

---

(1) صابر موسى، «الاحتفال بذكرى الانطلاقة»، شؤون فلسطينية، ع 99، فيفري 1980، ص ص 158-159.

(2) ع بوجلال، «قمة الصمود والتصدي: الأهمية النضالية لمقررات قمة طرابلس»، الجيش، ع 194، ماي 1980، ص 46.

(3) مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 220.

(4) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1980، وثيقة رقم 71، مصدر سابق، ص ص 415-416

5 مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2. M. K، «منظمة التحرير تؤكد استمرار الخلافات مع ليبيا»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 265)، 1980/04/17

وأن كان يصب في حساب الليبيين والجزائريين، فمن جهة أخرى سيكون على حساب علاقات المسعى الفلسطيني الهادف إلى حل "الصراع" الجزائري ـ المغربي بالوسائل السلمية[1].

كما حمل البيان الختامي تشكيل مؤسسات الجبهة حيث تم تشكيل القيادة العليا للجبهة والمكونة من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، والرئيس السوري حافظ الأسد ورئيس اليمن الديمقراطي عبد الفتاح إسماعيل والعقيد الليبي معمر القذافي علاوة على رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، حيث تجتمع القيادة العليا مرة كل ستة أشهر في إحدى عواصم الدول الأعضاء، كما تم تشكيل اللجنة السياسية والمكونة من وزراء الخارجية للدول الأعضاء والتي تجتمع دوريا كل ثلاثة أشهر، وتضطلع اللجنة بمتابعة تنفيذ قرارات القيادة العليا، بالإضافة إلى اللجنة الإعلامية والمشكلة من وزراء الإعلام وتتمثل مهمتها في التنسيق الإعلامي بين أعضاء الجبهة[(2)].

من جهة أخرى تقرر تشكيل قيادة عسكرية موحدة وفق خطة مرسومة لبناء قوات مسلحة تتشكل نواتها من الشاذلي بن جديد، حافظ الأسد، معمر القذافي، عبد الفتاح إسماعيل، ياسر عرفات وتضطلع مهمة هذه القوة في إعادة التوازن العسكري مع العدو الصهيوني[(3)]، بالإضافة إلى تشكيل قوة عسكرية موحدة للأمن بقيادة ضابط سوري يعاونه في هيئة الأركان ضباط من جميع الدول الأعضاء في الجبهة، وفي هذا الإطار تم الاتفاق على إرسال طائرات ليبية إلى سورية وقوى سورية ـ جزائرية ـ فلسطينية إلى ليبيا ومشاة أسطول ليبيين إلى الجزائر[4].

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 10. III. K، «جولة عربية لعرفات الهدف منها إيضاح الموقف الفلسطيني من مقررات الصمود والتصدي»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1980/04/27.

[(2)] جنان حسان وآخرون، الوثائق العربية 1980، وثيقة رقم 100، مصدر سابق، ص ص 208-209.

[(3)] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980، وثيقة رقم 94، مصدر سابق، ص140.

[4] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2. M. K، «منظمة التحرير تؤكد استمرار الخلافات مع ليبيا»، مصدر سابق.

كما أكد المؤتمر على حق الثورة الفلسطينية في العمل من جميع الجبهات العربية، وفي هذا الإطار دعا المؤتمرون الحكومة الأردنية إلى تمكين الثورة الفلسطينية من ممارسة دورها ومسؤولياتها النضالية ضد العدو الصهيوني عبر الأراضي الأردنية[1].

وقد اعتبر كل من الكيان الصهيوني والنظام المصري أن هذه المقررات تمثل عملا عدائيا خطيرا يبعث على عدم الاستقرار ويهدد بتفجير الأوضاع، وشاركتها في ذلك الأجهزة الغربية الرسمية والإعلامية والتي ذهبت إلى اعتبار تلك المقررات ستؤدي إلى تقويض كل الجهود المبذولة من طرف شركاء كامب ديفيد[2]

وفي ردة فعل غير متوقعة من النظام المصري وبعد التوتر الذي عرفته العلاقات الليبية المصرية بعد الدور الذي لعبته ليبيا في مواجهة سياسة السادات الاستسلامية، أعلن النظام المصري حالة الطوارئ على طول الحدود الليبية المصرية، وقام بنقل قوات ضخمة برية وجوية وبحرية من الجبهة مع "إسرائيل" إلى الحدود مع ليبيا، والقيام بتلغيم المنطقة الواقعة بين مدينتي السلوم ومرسى مطروح في الشمال وسيوا في الجنوب[3]، وهو ما دفع اللجنة القومية للصمود والتصدي إلى التصعيد من لهجتها تجاه النظام المصري، وقد اجتمعت اللجنة السياسية للجبهة في اجتماع طارئ بطرابلس في 21 و22 جوان 1980 ودعت الشعب والجيش المصري إلى إسقاط هدا النظام واعتبرت أن هذا التحرك "الساداتي"[4] ليس من تلقاء نفسه لكن تنفيذا للأجندة الأمريكية "الإسرائيلية"، وأعلنت عن عزمها للتصدي

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 11. III. K، «مؤتمر جبهة الصمود والتصدي هو تعبير وتصميم على إرادتنا في مواجهة التحديات التي تواجهها أمتنا العربية»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1980/04/18.

[2] ع بوجلال، «قمة الصمود والتصدي: الأهمية النضالية لمقررات قمة طرابلس»، مصدر سابق، ص 47.

[3] «التحضير للعدوان على ليبيا»، الجيش، ع 196، جويلية 1980، ص 32.

[4] سبق للقوات المصرية ان قامت في 21 جويلية 1977 بالإغارة على مطارات ليبية بحجة تأديب معمر القذافي، وعلى إثرها تحرك الرئيس بومدين من أجل وقف إطلاق النار، وقد توجه الرئيس الجزائري في سبيل هذه الغاية فوصل إلى ليبيا ثم ظهرت طائرته الرئاسية فجأة فوق مطار الإسكندرية وطلبت إذنا بالنزول فيه، كان اللقاء بين الرئيس السادات والرئيس بومدين لقاء عاصفا، دام ست ساعات استطاع الرئيس الجزائري ان يأخذ قبول مبدئي من السادات بوقف إطلاق النار وراح السادات يشرح للرئيس الجزائري أنه اضطر إلى العمل العسكري بسبب:

-ان القذافي يتحرك بمخطط مرسوم له من الاتحاد السوفيتي.

-ان القذافي يقوم بحملة كراهية ضد الرئيس المصري شخصيا

-ان العقيد يريد تغطية مشاكله الداخلية بافتعال المعركة مع مصر ولم يكن أمام السادات إلا أن يوقف القذافي عند حده

انظر: محمد حسنين هيكل، عواصف الحرب وعواصف السلام، مصدر سابق، ص ص 331-333.

للمؤامرة في جميع مظاهرها وامتداداتها بناء على ما ورد في إعلان تأسيس الجبهة الذي يعتبر أن العدوان على أي عضو في الجبهة هو عدوان على جميع أعضائها[1]

وعقب التوتر الذي عرفته الحدود الليبية المصرية، التأم شمل القمة العربية في مؤتمرها الحادي عشر بعمان في ديسمبر 1980 وعلى الرغم من دعوة المؤتمرين إلى استمرار مقاطعة مصر، وعزمهم على إسقاط اتفاقية معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية"، ورغم الزيارة التي قام بها الملك حسين للجزائر في جوان 1979 وزيارة الرئيس الجزائري لعمان في مارس 1980 فقد غابت الجزائر عن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد بالأردن، وذلك تضامنا مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقد قررت الجزائر عدم الحضور بعد القرار الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، رغم مشاركة الجزائر في الأعداد لمؤتمر القمة سواء على مستوى اللجنة السباعية أو على مستوى اجتماع وزراء الخارجية، وعلى حد تعبير الرئيس الشاذلي «كيف يمكن أن أقنع الشعب الجزائري بمشاركتنا على أي مستوى كان في مؤتمر قمة يناقش القضية الفلسطينية في غياب الفلسطينيين، إن خطنا السياسي هو أننا مع فلسطين ظالمة أو مظلومة فكيف نوفق بين هذا وبين حضور مؤتمر قمة يتحدث عن فلسطين في غياب أهل فلسطين»[2] وحسب الشاذلي «نقول دائما بأنه لا يمكن أن تناقش قضية فلسطين في غياب الفلسطينيين ولا يمكن أن تحل المشكلة الفلسطينية بمعزل عنهم ودون مشاركتهم»[3] وكان الرئيس الشاذلي قد أجرى محادثات مع منظمة التحرير وسورية من أجل تنسيق المواقف من أجل المشاركة في قمة عمان من عدمه، وفي هذا الإطار زار الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة الجزائر في 03 سبتمبر 1980 حيث ناقش الأمر مع المسؤولين الجزائريين[4]، كما أرسل الرئيس الجزائر وزير خارجيته طالب الإبراهيمي إلى دمشق التي وصلها يوم 11 ديسمبر 1980 وقد تباحث

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980، وثيقة رقم 162، مصدر سابق، ص217.

[2] المصدر نفسه، وثيقة رقم 308، ص ص422-423.

[3] مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1981، وثيقة رقم 61، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص552.

[4] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 11. III. K، «نايف حواتمة في زيارة للجزائر: تنسيق لمجابهة مخططات الصهيونية»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1980/09/04.

الإبراهيمي مع الرئيس حافظ الأسد حول هذه القمة التي ظهر جليا من خطاب الأسد أن سورية لن تشارك في أشغالها[1].

وكانت منظمة التحرير قد طالبت بتأجيل القمة مدة أسبوعين من أجل الوصول إلى موقف عربي موحد وإلى تضامن عربي حقيقي يحافظ على المكتسبات التي تم التوصل إليها لمواجهة مؤامرة كامب ديفيد، وقد اقترحت المنظمة مبادرة تقوم على تشكيل لجنة من الجزائر والسعودية والكويت بمساع حميدة لتنقية الأجواء العربية والإعداد اللازم لنجاح المؤتمر وتحقيق التضامن العربي المطلوب، كما طرحت المنظمة رفقة الجزائر مبادرة جديدة وجرى تقديم رسالة مشتركة باسم الرئيسين الشاذلي بن جديد وياسر عرفات تدعو الملك حسين ليعلن من جانبه تأجيل موعد انعقاد المؤتمر، كما قابل وزير خارجية الجزائر رفقة ياسر عرفات الملك حسين في محاولة أخيرة لثنيه عن عقد القمة في موعدها، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل[2]

وفي إطار سياسة الشاذلي بن جديد القاضية بالانفتاح على العالم الإسلامي وإشراكه في القضايا المصيرية للامة العربية، أكد الشاذلي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثاني للاتحاد البرلماني العربي الذي احتضنته العاصمة الجزائرية في الفترة من 09 إلى 11 مارس 1981؛ على أهمية العالم الإسلامي بالنسبة للقضية الفلسطينية بما يمثله من عمق استراتيجي للعالم العربي، ودعا المؤتمرين إلى عدم عزل كفاح بلدان العالم الثالث بما يضم من عرب ومسلمين عن كفاح الفلسطينيين من أجل الحرية والانعتاق[3]

كما أكد الشاذلي أثناء زيارته إلى زامبيا يومي 30 و31 مارس 1981 مجددا قناعته باستحالة إيجاد حل كامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط دون مشاركة ممثل الشعب الفلسطيني الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، ودون انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي المحتلة وعلى رأسها القدس الشريف، وما عدا ذلك من الاتفاقيات الفردية التي أقدم الرئيس

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص 113.

[2] مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1980، وثيقة رقم 265، مصدر سابق، ص ص 822-823.

[3] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981، وثيقة رقم 58، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1982، ص ص 126-127

المصري على إبرامها فليست حلا وستؤدي بمنطقة الشرق الأوسط إلى المزيد من الاضطراب الذي يهدد المنطقة والعالم[1]

وأثناء زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الاتحاد السوفياتي ما بين 8 و10 جوان 1981 أكد الطرفان الجزائري والسوفياتي من جديد تضامنهما المطلق مع منظمة التحرير الفلسطينية وأدانا بشدة اتفاقيات كامب ديفيد التي مست بالحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني، وأكد الطرفان من جديد رؤيتهما باستحالة إيجاد حل عادل ودائم لقضية الشرق الأوسط في ظل هده الاتفاقية، وما دام لم يتم الإقرار بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته على أرضه والانسحاب اللامشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة، وقد أعربت الجزائر على امتنانها الكبير لما يقدمه الكرملين من دعم للقضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية[2] وأكد الرئيس الشاذلي بن جديد على ما قاله في موسكو من جديد في بلغاريا التي زارها يومي 10 و11 جوان 1981[3]

وجاء مؤتمر القمة الخامسة للجبهة القومية للصمود والتصدي ـ الذي شارك فيه الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد ـ المنعقدة في العاصمة الليبية طرابلس في الفترة من 16 إلى 18 سبتمبر 1981 على إثر الصدام الجوي الذي حدث بين الطائرات الليبية والأمريكية، وقد دعا المؤتمرون في بيانهم الختامي الحكومات العربية إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في كل الميادين[4] ودعا البلدان العربية بالعمل على استخدام جميع الطاقات العربية، بما في ذلك البترول والودائع العربية في البنوك الأمريكية ومواصلة العمل بجد لخلق توازن استراتيجي مع العدو[5] كما دعا الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات رادعة ضد الدول العربية المتعاونة مع النظام المصري والكيان الصهيوني، واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية في حالة مواجهة مع الأمة العربية ، كما دعا المؤتمرون وجوب تطوير

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981، وثيقة رقم 72، مصدر سابق، ص 149.

[2] المصدر نفسه، وثيقة رقم 132، ص ص 265-266.

[3] المصدر نفسه، وثيقة رقم 138، ص ص 273-274.

[4] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 220.

[5] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص 268.

نوعي للعلاقات مع الاتحاد السوفياتي لخلق توازن في المنطقة وخاصة بعد التحالف الأمريكي الجديد[1]

وعلى العموم ورغم الهجوم القاسي الذي شنه الرئيس الجديد للجزائر بعد وصوله إلى سدة الحكم على السادات وسياسته، وعلى الرغم من رفع أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير بعد وصول الشاذلي بن جديد لقصر المرادية لشعار "الوفاء والاستمرارية"[2] فإن وصول الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم قد خفف من موقف الجزائر المتصلب مقارنة بموقف سلفه من مفاوضات السلام وضرورة استعمال العمل المسلح باعتباره الطريق الوحيد لاسترجاع الحقوق المسلوبة والمستوحى من قبس التجربة الثورية الجزائرية، وهذا ما بدا واضحا في رد الشاذلي على سؤال "هل ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة" بقوله: «أننا متأثرون في كل مواقفنا بتجربتنا خلال كفاحنا التحرري، لكننا لا نستطيع أن نحمل أي بلد فوق طاقاته، وليس من حقنا أن نفرض رأينا على أحد، هناك دول تقف في الصف الأول في مواجهة العدو وتلم بمعطيات الموقف ربما أكثر منا، وعليها أن تحدد هي الصيغة اللازمة والتوقيت الملائم، ودورنا هو الدعم المطلق للاختيار الذي يتم الاتفاق عليه»[3] وفي حديثه للقناة الفرنسية الثالثة وصحيفة لوموند الفرنسية حول اتفاقيات كامب ديفيد قال: «نعم لقد عارضنا تلك الاتفاقيات، لأننا لا نؤمن بجدوى الحل الجزئي، وهو ما قام به السادات، أننا نعتقد بأنها سلم مبتور تم على حساب الفلسطينيين»[4] وحسب الرئيس بن جديد فإن اتفاقية كامب ديفيد لا يمكن أن تشكل أساسا لحل حقيقي وشامل في ظل تجاهل المعني بالقضية وهو الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية[5]

وربما فترة الرئيس الشاذلي تختلف عن فترة الرئيس هواري بومدين في الموقف من المفاوضات فقد وافقت الجزائر في عهد الشاذلي على مقررات قمة فاس من أجل إيجاد "حل

---

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981، وثيقة رقم 209، مصدر سابق، ص ص 401-403.

[2] انظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 150.

[3] مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1980، وثيقة رقم 38، مصدر سابق، ص ص 340-342.

[4] محمد سوالي، «الوفاء لمبادئنا»، الجيش، ع 189، ديسمبر 1979، ص05.

[5] الجيش، ع 189، ديسمبر 1979، ص 33.

سلمي"، وانسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، وحسب تصريح لوزير الخارجية الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي فإن الكرة في ملعب الطرف الأخر للرد على مقررات فاس التي خرجت تحت إجماع عربي، وأن الجزائر لا تعارض المفاوضات المباشرة مع الكيان الصهيوني إذا وافقت الدول المعنية، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية تحمل مسؤولياتها من باب ان القرار هو قرار داخلي[1]

وبصفة عامة فقد بقت الجزائر محافظة على خطها الثابت في رفض اتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام وذلك من خلال دعم منظمة التحرير الفلسطينية سواء على صعيد العلاقات الثنائية أو من خلال الجبهة القومية للصمود والتحدي وباقي الهيئات والمنابر الدولية[2]

ومن جهة أخرى ففي ربيع 1982 ارتفعت الأصوات العربية الداعية إلى عودة مصر إلى الصف العربي وإعادة الاعتبار لها، وقد اعتبرت الجزائر أن مثل هذه الدعوات وفي ظل التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني؛ لا يمكن إدراجها إلا في إطار النسق الاستسلامي لكامب ديفيد، وهذا مخالف لما أقرته القمم العربية وبصفة خاصة قمة بغداد التي قضت بوجوب عزل النظام المصري، وتتمة لهذه السياسية اجتمعت بالجزائر اللجنة السياسية لجبهة الصمود والتحدي على مستوى وزراء الخارجية في 24 ماي 1982 من أجل تحديد الإجراءات والوسائل لمواجهة هذه المخططات "الانهزامية"، وقد دعا البيان الختامي لاجتماع الجزائر الدول العربية بضرورة الالتزام بمقررات قمة بغداد والعمل على عزل النظام المصري ما دام مصرا على اتفاقية كامب ديفيد[3] وقد جاءت ندوة وزراء الخارجية في وقت شهدت الضفة الغربية وغزة انتفاضات شعبية عارمة أعطت المقاومة روحا جديدة، بينما حاولت بعض الأطراف إنقاذ سياسة كامب ديفيد بتوسيعها إلى بلدان عربية أخرى وفك عرى التضامن العربي الإفريقي[4] وعلى إثر الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان اعتبرت الجزائر أن هذا الاجتياح ما هو إلا نتاج اتفاقية كامب ديفيد التي أخلت بتوازن

---

[1] مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1985، وثيقة رقم 73، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الدول العربية، بيروت، 1986، ص 528.

[2] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 220.

[3] «لا لتوسيع كامب ديفيد»، الجيش، ع 219، جوان 1982، ص 02.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص 268.

المعطيات الجغرافية والسياسية لصالح الكيان الصهيوني بصورة قلبت معادلات الأوضاع في الشرق الأوسط[1]

وضمن إطار ارتفاع الأصوات المنادية بعودة مصر إلى الحضيرة العربية، حاول الملك حسين إعادة العلاقات الجزائرية المصرية إلى سابق عهدها، وفي هذا المضمار تناول الملك حسين أثناء زيارته للجزائر في فيفري 1985 على رأس وفد رسمي في مباحثاته مع الرئيس الشاذلي بن جديد، تقييم العلاقات العربية وبحث الوسائل الكفيلة بإعادة بناء التعاون العربي والعمل العربي المشترك[2] وقد جاءت هذه الزيارة بعد عودة العلاقات بين عمان والقاهرة ومحاولة الملك حسين تقريب وجهات النظر بين القاهرة وبعض العواصم العربية[3] وقد صرح الرئيس المصري حسني مبارك عقب ذلك في حديث له للشرق الأوسط في 10 ديسمبر 1985، ان العلاقات بينه وبين الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد طيبة جدا، وأن تبادل الآراء في القضايا والمجالات المختلفة فضلا على تبادل الوفود بين العاصمتين[4].

ورغم هذه المساعي والتصريحات التي تنم عن حسن نية، ودعوة مبطنة إلى عودة العلاقات بين القاهرة والجزائر، إلا أن هذه الأخيرة بقيت مصرة على موقفها الداعي إلى رفض عودة مصر إلى الجامعة العربية، وهذا ما أكده المسؤولون الجزائريون في نوفمبر 1987[5] وعلاوة على عودة العلاقات المصرية مع ثمانية دول عربية (الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت، اليمن الشمالي، البحرين، قطر، المملكة العربية السعودية وموريتانيا) عقب قمة عمان؛ إلا أن الجزائر رفضت إعادة العلاقات مع القاهرة[6] وربما كان موقف ياسر عرفات الداعي إلى عودة مصر إلى الجامعة العربية مفاجئا لكثير من القادة العرب، فالدول العربية التي قطعت علاقاتها مع مصر كانت القضية الفلسطينية هي

---

[1] تقرير الأمين العام للحزب (حزب جبهة التحرير الوطني – المؤتمر الخامس)، المجاهد، ع 1221، 1983/12/30، ص23.

[2] مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1985، مصدر سابق، ص 61.

[3] المصدر نفسه، وثيقة رقم 02، ص 347.

[4] المصدر نفسه، وثيقة رقم 158، ص 788.

[5] خالد الراوي، مرجع سابق، ص 241.

[6] مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1987، وثيقة رقم 119، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الدول العربية، بيروت، 1988، ص 795.

المشجب التي علقت عليه هذه الدول إقدامها على ذلك، وحسب رئيس منظمة التحرير فالثورة الفلسطينية تقف بكل قوة مع عودة مصر لتأخذ دورها النضالي في مقدمة الصفوف[1]

وعقب إعلان قيام الدولة الفلسطينية من العاصمة الجزائرية واعتراف القاهرة بها أعادت الجزائر العلاقات إلى مجراها الطبيعي بعد قطيعة دامت حوالي عشر سنوات، وقد اعتبرت الجزائر ان عودة العلاقات المصرية الجزائرية إلى سابق عهدها سيكون له أثره الفعال لصالح عمل عربي شامل يدعم النضال الفلسطيني فضلا عما تقدمه هذه الخطوة من نتائج على الصعيد الثنائي لمصلحة الدولتين والأمة العربية برمتها[2].

[1] مركز دراسات الوحدة العربية، يوميا ووثائق الوحدة العربية 1986، وثيقة رقم 51، مصدر سابق، ص 601.

[2] «تعزيزا للصف»، الشعب، ع 7794، 1988/11/26، ص 09.

جاءت زيارة السادات للقدس المحتلة ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام بين مصر والكيان الصهيوني، لتضع العلاقات المصرية الجزائرية على المحك، فقد رأت هذه الأخيرة أن إقدام السادات على نهجه التفاوضي يعتبر "خيانة" للأمة قاطبة وتضييعا للحق الفلسطيني على وجه خاص، وقد سعت الجزائر لإبطال هاتين الاتفاقيتين من خلال محاولة توحيد الصف العربي وراء جبهة الصمود والتحدي، ومحاصرة النظام المصري سياسيا واقتصاديا، بل تعدى الأمر إلى المطالبة بالإطاحة به.

وبمجيء الرئيس الشادلي إلى سدة الحكم عرفت سياسة الجزائر تغيرا ملحوظا في رؤيتها للصراع العربي الصهيوني ـ وان حافظت على الخط العام لسياسة الجزائر اتجاه القضية الفلسطينية ـ، وذلك ما بدا واضحا في قبول الجزائر لمقررات مؤتمر فاس من أجل إيجاد "حل سلمي"، وانسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، علاوة على إعلان الجزائر القبول بالمفاوضات ان رأى أصحاب القضية جدوى ذلك، وكانت هذه الأمور من الخطوط الحمراء في عهد الرئيسين أحمد بن بلة وهواري بومدين.

الفصل التاسع: الجزائر وإعلان قيام الدولة الفلسطينية

أولا/الجزائر والانتفاضة الفلسطينية

ثانيا/دور الجزائر في تحقيق المصالحة الفلسطينية الفلسطينية

ثالثا/جهود الجزائر في سبيل قيام الدولة الفلسطينية

رابع/ ردود الفعل الإقليمية والعالمية على إعلان قيام الدولة الفلسطينية

الجزائر وإعلان قيام الدولة الفلسطينية

جاءت فترة الثمانينات لتعرف تغيرا كبيرا على الساحة الدولية والعربية، فعلى الساحة الدولية عرفت هذه الفترة توافقا ملحوظا بين القطبين، كان في غير صالح القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، أما على الساحة العربية فقد عرفت هذه المرحلة شرخا كبيرا في صفوف الأمة العربية خاصة بعد خروج مصر من معادلة الصراع العربي الصهيوني بعد توقيع السادات لاتفاقية السلام المصرية "الإسرائيلية" في مارس 1979، وأزمة الثورة الفلسطينية في لبنان التي كان لها أثار وخيمة على المقاومة الفلسطينية، وقد انعكس انقسام الأمة العربية على نفسها سلبا على المقاومة الفلسطينية، حيث تراجع الاهتمام بها، فانبرت الجزائر لتقدم الدعم السياسي والمادي للمقاومة الفلسطينية فكانت فترة الثمانينات مرحلة احتضان الجزائر للمقاومة الفلسطينية بحق في ظل تراجع رهيب من جل الأنظمة العربية بالقضية الفلسطينية.

وقد عرفت هذه الفترة أحداثا مهمة بالنسبة للقضية الفلسطينية ابتداء بمحاولات توحيد الصف الثوري على كلمة سواء، وذلك بعدما ضاقت السبل على المقاومة الفلسطينية ورأت أنه لا ملجأ من "غدر" بعض الأنظمة العربية لها من جهة، وتكالب الأعداء عليها من جهة أخرى إلا وحدة الكلمة ووحدة البنادق، كما شهدت هذه الفترة قيام الانتفاضة الفلسطينية سنة 1987 حيث انتقل من خلالها العمل الثوري الفلسطيني من دول الطوق إلى داخل الأراضي الفلسطينية نفسها، علاوة على ذلك فقد توجت هذه المرحلة بإعلان قيام الدولة الفلسطينية من الجزائر في نوفمبر 1988، لتعرف القضية الفلسطينية مرحلة جديدة تختلف على المراحل السابقة.

أولا/الجزائر والانتفاضة الفلسطينية

اشتعل فتيل الانتفاضة الفلسطينية في 08 ديسمبر 1987 من داخل التراب الفلسطيني عقب استشهاد أربعة فلسطينيين وجرح سبعة آخرين نتيجة صدم شاحنة عسكرية "إسرائيلية" لهم، لتنفجر الأوضاع إثر ذلك في قطاع غزة، ثم انتشرت لتضم الضفة الغربية، لينضم إليها لاحقا فلسطينيو المناطق المحتلة، فحركت بذلك الركود العربي والعالمي الذي شهده عام 1987 حيال القضية الفلسطينية[1].

اعتبرت الجزائر ـ بناء على تجربتها الثورية ـ أن الانتفاضة الفلسطينية فاتحة عهد جديد في مسيرة نضال المقاومة الفلسطينية؛ وذلك من خلال إتقانها لأساليب ووسائل مكنتها من تحقيق ما لم تحققه طوال فترة الصراع العربي الصهيوني[2]، خاصة وأنّ الأنظمة العربية درجت على الاعتقاد أن الحرب ضد "إسرائيل" تتم على جبهتين: جبهة شرقية تضم سوريا والأردن ولبنان، وجبهة غربية تقف فيها مصر متجاهلة الجبهة الثالثة وهي جبهة مقاومة الشعب الفلسطيني على أرضه[3]، فالجزائر رأت أنّ ثورة أبناء الحجارة كانت دفعا جديدا غيّر الخارطة الجيوسياسية للصراع العربي الصهيوني، ودفع الأقطار العربية إلى الإحساس بوحدة المصير وبضرورة تنقية الأجواء ورص الصفوف وتجاوز الخلافات الهامشية في مواجهة التحدي الصهيوني[4].

ونظرا للدور البارز الذي لعبته هذه الانتفاضة فقد دفعت بعض الأطراف في محاولة لاحتوائها منها وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتس الذي أراد عرض مشروعه للسلام[5]

---

[1] أحمد شاهين، «الانتفاضة فضحت الحدود الأمنة، شؤون فلسطينية»، ع 178، جانفي 1988، ص 107.

[2] «1988: عام الإصلاح في الجزائر وعودة الوفاق في العالم»، الجيش، ع 295، ديسمبر 1988، المديرية المركزية للمحافظة السياسية، الجزائر، ص 02.

[3] أحمد شاهين، «الانتفاضة جبهة ثالثة مربكة، شؤون فلسطينية»، ع 183، جوان 1988، ص 102.

[4] ع. ميساوي، «انتصار منظمة التحرير الفلسطينية سياسيا»، الجيش، ع 295، ديسمبر 1988، المديرية المركزية للمحافظة السياسية، الجزائر، ص 08.

[5] تدعو "خطة السلام" الأمريكية التي عرضها شولتس على كل من الملك الأردني حسين والرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس المصري حسني مبارك، ورئيس وزراء "إسرائيل" إسحاق شامير إلى عقد مؤتمر سلام دولي حول النزاع العربي – "الإسرائيلي" يوم 15 أفريل 1988 تشارك فيه أطراف النزاع والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، وعلى أساس التخلي عن "العنف" و"الإرهاب". انظر: أحمد شاهين، «مبادرة شولتس في الميزان العربي»، شؤون فلسطينية، ع

للمرة الرابعة تمهيدا لاحتواء هذه المقاومة، وهو الأمر الذي دفع الجزائر للدعوة إلى عقد قمة عربية تُخصص للانتفاضة خاصة عقب تصاعد الأعمال العدوانية الصهيونية الرامية إلى إنهاء الانتفاضة[1].

كما اعتبرت الجزائر أن هذه الانتفاضة قد حققت عدة مكاسب من خلال اكتشاف الشعب الفلسطيني لقيمة الاعتماد على نفسه والانطلاق من أرضه بعدما جرب طيلة عقود إيكال العرب أو الانطلاق من أراضيهم لما في ذلك من مضايقات تحجم من قيمة المقاومة، كما أسقطت الانتفاضة نظرية التفوق "الإسرائيلي" بعدما تمكنت من إدخال "إسرائيل" في أطول صراع داخلي بعد إعلان قيامها عام 1948، ومن جهة أخرى فرضت الانتفاضة على الكيان الصهيوني أن يكون صراعها مع الشعب الفلسطيني، أما عن أهم إنجاز حققته الانتفاضة حسب وجهة النظر الجزائرية هو ذلك التلاحم الوطني والتكافل الاجتماعي بين جماهير الشعب الفلسطيني[2].

وفي سبيل حشد الدعم للانتفاضة استقبل الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات يوم 07 جانفي 1988 حيث تباحث الطرفان الأوضاع في المناطق المحتلة، وسبل توفير الدعم للانتفاضة الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي[3]، كما تباحث الجانبان حول أوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان، واجتمع عرفات أيضا مع مسؤول الأمانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني، محمد الشريف مساعدية، وبحث معه في الأمور نفسها، وفي نفس السياق ألقى عرفات كلمة في مهرجان دعم الانتفاضة الذي أقيم في الجزائر العاصمة بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية[4]؛ وقد شبه فيه ياسر عرفات الانتفاضة الفلسطينية بالثورة الجزائرية التي حققت نصرها باحتضان الشعب لها[5].

181، أفريل 1988، ص 109. انظر كذلك: هاني العبد الله وصلاح عبد الله، «مشروع شولتس حركة لملء الفراغ»، شؤون فلسطينية، ع 181، أفريل 1988، ص ص 127-136.

[1] «من دورة الصمود إلى دورة الانتفاضة»، الشعب، ع 7783، 1988/11/13، ص09.

[2] محمد علي خوازم، «دورة الانتفاضة نقطة التحول»، الشعب، ع7782، 1988/11/12، ص01.

[3] الصخرة، ع 176، س 04، 1988/01/12، نشرة إعلامية أسبوعية خاصة تصدرها حركة فتح، الكويت، ص 03.

[4] «موجز الوقائع الفلسطينية من 1987/12/16 إلى 1988/01/15»، شؤون فلسطينية، ع 179، فيفري 1988، ص 160.

[5] أحمد شاهين، «الانتفاضة فضحت الحدود الأمنة»، مصدر سابق، ص 111.

وعقب هذه الأحداث اجتمع مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، في دعوة غير عادية في مقر الجامعة يومي 23 و24 جانفي 1988 بناء على طلب الحكومة الليبية، تباحث فيه المجتمعون الأوضاع الخطيرة في الأراضي العربية المحتلة[1]، حيث طالبت ليبيا بتخصيص دعم مادي وسياسي لسكان الأراضي المحتلة لتمكينهم من مواجهة القمع الصهيوني، وفي هذا الصدد طالبت الجماهيرية تخصيص مساعدة فورية قدرها 150 مليون دولار ، مع الالتزام بدفع 200 مليون دولار سنويا لسكان الأراضي المحتلة[2]، وقد اعتبر الإبراهيمي أنّ الانتفاضة بعثت الأمل من جديد في الأمة العربية وقضت على كل الشكوك حول وجود الشعب الفلسطيني ومقاومته من عدمها[3].

وقد قرر المجتمعون في تونس إنشاء لجنة سباعية وذلك من أجل متابعة الانتفاضة وتدعيمها حيث تتكون هذه اللجنة من الأمين العام للجامعة العربية ووزراء خارجية كل من الجزائر وسورية والأردن وتونس والمملكة العربية السعودية والعراق ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مهمتها وضع خطة عمل عربية مشتركة لتنفيذ القرارات العربية المتعلقة بالصراع العربي – "الإسرائيلي"، بما في ذلك رسم التوجه العربي المشترك في الأمم المتحدة، وإجراء الاتصالات بالأعضاء الخمسة الدائمين لمجلس الأمن وكذلك دفع المجموعات الدولية المختلفة والمنظمات والهيئات ذات الصلة من أجل توفير أقصى قدر من الدعم والتأييد لانتفاضة الشعب الفلسطيني[4]، وقد تم اختيار وزير الخارجية الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي بالإجماع رئيسا للجنة[5].

---

(1) «قرار الجامعة العربية بدعم الانتفاضة»، شؤون فلسطينية، ع 179، فيفري 1988، ص 144.

2 مركز الوثائق القومية، تونس، «وزراء الخارجية العرب يبحثون سبل دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1988/01/24.

(3) أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979–1988)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014، ص 358.

(4) «قرار الجامعة العربية بدعم الانتفاضة»، مصدر سابق، ص 144.

(5) أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص358.

وعقب تشكيل اللجنة التقى وفد فلسطيني برئاسة عرفات وعضوية حواتمة وحبش برئيس اللجنة أحمد طالب الإبراهيمي في الجزائر في 15 مارس 1988 وقد تباحث الطرفان حول نشاط اللجنة السباعية للتحرك من أجل دعم الانتفاضة الفلسطينية[1].

وقد اجتمعت اللجنة السباعية في 28 مارس 1988 بالأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويلار، طالب الإبراهيمي خلالها بضرورة حماية المدنيين في الأراضي المحتلة، ودعا إلى إنشاء دولة فلسطين المستقلة وتحرير كل الراضي المحتلة في إطار مؤتمر دولي للسلم يعقد برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة منظمة التحرير[2].

وكان الإبراهيمي قد أكد في خطابه أمام الجمعية العامة أن الجزائر تعتقد أنه لن يكون للمؤتمر الدولي أية فائدة أو جدوى مالم يتطرق للقضية الفلسطينية باعتبارها جوهر قضية الشرق الأوسط كما دعا الإبراهيمي إلى وجوب حضور الفلسطينيين المؤتمر كطرف له الحقوق نفسها والواجبات نفسها، أما بالنسبة لهدف المؤتمر فحسب وزير الخارجية الجزائري فهو الوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة[3].

كما التقى وفد من اللجنة السباعية ضم الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي، ووزير الخارجية الجزائري رئيس اللجنة طالب الإبراهيمي، ووزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية إبراهيم مسعود، ووزير خارجية سورية فاروق الشرع إضافة إلى ممثل الجامعة العربية لدى الأمم المتحدة كلوفيس مقصود؛ بوزير الخارجية الأمريكي شولتس، وقد رفض هذا الأخير اقتراحات الجامعة المتعلقة بالمؤتمر الدولي[4].

---

[1] «موجز الوقائع الفلسطينية من 1988/2/16 إلى 1988/3/15»، شؤون فلسطينية، ع 181، أفريل 1988، ص 175.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 359.

[3] مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1987، وثيقة رقم 100، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 744.

[4] أحمد شاهين، «مبادرة شولتس في الميزان العربي»، شؤون فلسطينية، ع 181، أفريل 1988، ص 113

وقد استطاعت اللجنة السباعية استدعاء مجلس الأمن استعجاليا في 30 مارس من أجل تحمل مسؤولياته فيما يتعلق بحماية الشعب الفلسطيني والتسوية الشاملة لقضية الشرق الأوسط[1].

وفي الحين الذي اقتصرت فيه ردود جل الحكومات العربية حول الانتفاضة الفلسطينية على بيانات الشجب والاستنكار[2] لجرائم الصهاينة في حق الفلسطينيين، فقد سعت الجزائر إلى عقد قمة عربية استثنائية تخصص للانتفاضة، من خلال الخطاب الذي ألقاه الرئيس الشاذلي بن جديد بقصر الأمم في 28 فيفري 1988 والذي أكد فيه أن الوقت قد حان من أجل تحرك عربي فعال لاتخاذ مبادرات أقلها عقد قمة عربية استثنائية[3] من أجل تعبئة جهود الأمة العربية لدعم الانتفاضة الفلسطينية وإبراز قدرة الأمة العربية والإسلامية على تجاوز خلافتها البينية والتصدي للعدو الصهيوني في هذه الظروف العصبة، وقد دعت الجزائر الحكومات والشعوب العربية والإسلامية إلى استثمار هذه المرحلة المتميزة التي يمر بها الكفاح الفلسطيني وتوظيفها في الالتفاف حول قضية فلسطين باعتبارها القضية المركزية لهذه الأمة[4].

كما تباحث الرئيسان الجزائري والتونسي في 04 مارس 1988 في الجزائر حول عقد القمة الطارئة في الظروف الراهنة وأكدا أنه من شأن عقد القمة أن يعطي الدفع المنشود للانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، ودعا الرئيسان الأمة العربية إلى الارتفاع إلى مستوى المسؤوليات التي يفرضها تضامن فعال ومتزايد مع الانتفاضة التاريخية للشعب الفلسطيني[5].

وفي 08 مارس 1988 وجه وزير الخارجية الجزائري طالب الإبراهيمي رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية طلب فيها رسميا توجيه الدعوة باسم الجزائر إلى عقد قمة عربية

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص360

[2] أحمد شاهين، «الانتفاضة فضحت الحدود الأمنة»، مصدر سابق، ص 109. أبو جهاد، «أحاديث عن الانتفاضة»، تقديم: أحمد عبد الرحمن، المطبعة العربية، تونس، ت ت، ص ص 88-89.

[3] سميح شبيب، «تحرك لإنهاض الدور العربي»، شؤون فلسطينية، ع 181، أفريل 1988، ص105.

[4] العيد بسي، «مواقف مبدئية ثابتة»، الشعب، ع 7801، 1988/12/04، ص 01.

[5] «موجز الوقائع الفلسطينية من 1988/2/16 إلى 1988/3/15»، مصدر سابق، ص 167.

طارئة، وكانت الجزائر قد طلبت من السلطات السعودية ثم من السلطات التونسية احتضان القمة الطارئة ولكنهما اعتذرا[1].

وقد رحبت الفصائل الفلسطينية بدعوة الرئيس الجزائري حيث اعتبرت فتح أن القمة سيكون لها دور حاسم في نصرة قضية فلسطين، وفي درء كل الخطط التي تستهدف تصفيتها، كما رحبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمبادرة بن جديد، ورأت في عقد القمة الاستثنائية سبيلا لدعم الانتفاضة[2].

ومن أجل الإعداد للقمة وتنسيق المواقف الفلسطينية استقبل الرئيس الجزائري يوم 13 مارس 1988 كل من عرفات وحبش وحواتمة ودعاهم إلى العمل من أجل وحدة منظمة التحرير ومواصلة الانتفاضة حتى تحقيق أهدافها، كما أكد بن جديد أن مواصلة الانتفاضة كفيل بإفشال مشروع شولتس[3].

وكانت قيادات الانتفاضة قد رفضت مبادرة شولتس واعتبرتها خطة لإجهاض الانتفاضة على أساس تجاهل الطرف الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير ليحل محلها في المفاوضات مع الطرف "الإسرائيلي" وفد أردني فلسطيني مشترك، إلا أنّ فك الارتباط بين الضفة الغربية والمملكة الأردنية الذي باشره الملك حسين حال دون نجاح المبادرة[4].

وقبل انعقاد القمة وفي إطار التحضيرات لهذا الحدث الهام التقى الرئيس بن جديد عدة مرات برئيس منظمة التحرير ياسر عرفات من أجل معرفة الاحتياجات الضرورية لنجاح القمة وكذلك من أجل دعم المنتفضين في الضفة والقطاع[5].

وكان الرئيس الشاذلي سعى جاهدا على مدار عدة سنوات على توحيد الصف الفلسطيني من جهة ـ خاصة منذ عقد مجلسهم الوطني في الجزائر في 1987ـ ومن جهة أخرى على الوصول إلى وفاق مع جوارها العربي من خلال المصالحة مع النظام السوري وحركة أمل

---

(1) أحمد شاهين، «قمة الحد الأدنى»، شؤون فلسطينية، ع 184، جويلية 1988، ص 113.

(2) سميح شبيب، «تحرك لإنهاض الدور العربي»، شؤون فلسطينية، ع 181، أفريل 1988، ص ص 105-106.

(3) المصدر نفسه، ص106.

(4) ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو، الرواية الحقيقية الكاملة (طبخة أوسلو)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 77.

(5) محمد تامالت، العلاقات الجزائرية "الإسرائيلية"، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2001، ص 208.

اللبنانية[1]، وقد تُوجت مساعي الشاذلي بالدعوة إلى عقد قمة عربية تساند الانتفاضة[2] خاصة أن قمة عمان قد غيبت القضية الفلسطينية تقريبا حيث تم إدراجها في المرتبة الأخيرة في جدول أعمالها وذلك بعد إصرار منظمة التحرير على رفض القرار 242 [3]، حتى أن النسخة الإنجليزية للبيان الختامي الصادر عن قمة عمان أغفل ذكر منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد واكتفى بعبارة الفلسطينيين؛ كما عومل رئيس اللجنة التنفيذية بروتوكوليا، خلال القمة بدرجة أدنى مما عومل بها رؤساء الوفود الأخرى[4]، وقد قرر المجلس الوطني لمنظمة التحرير في دورته الثامنة عشرة المنعقدة في الجزائر في 1987 إلغاء اتفاق عمان للعمل المشترك المبرم بين الملك حسين وياسر عرفات، وطالب بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وقد اتسعت الفجوة بين الطرفين نتيجة هذا اللقاء[5].

لقي نداء الشاذلي حماسا كبيرا وحراكا داخل الشعب الجزائري، ومما زاد في حماسه وتعاطفه اغتيال أبو جهاد[6] من طرف الموساد "الإسرائيلي"[1]، فضلا على أن القمة جاءت

---

[1] وقد أفلحت الوساطات في رفع الحصار الذي ضربته حركة أمل اللبنانية عن المخيمات الفلسطينية طيلة 990 يوما وذلك في 20 جانفي 1988 لتنتهي بذلك حلقة من حلقات الحرب ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، وكان عرفات قد زار الجزائر في 28 أكتوبر 1987 والتقى مع محمد الشريف مساعدية مسؤول الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الجزائري حيث تباحث الطرفان أوضاع المخيمات (انظر: أخبار القائد العام الأخ أبو عمار، ، الصخرة، ع 167، 1987/11/10، ص 08. انظر أيضا: سميح شبيب، «ضرب المخيمات أعاد القطيعة»، شؤون فلسطينية، ع 185، أوت 1988، ص 105).

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص ص360-361.

[3] محجوب عمر، الانتفاضة: تراث وحاضر ومستقبل ظافر، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989، ص 337.

وكانت الجزائر قد ألزمت نفسها بعدم حضور أية قمة عربية تناقش قضية فلسطين في غياب أصحاب القضية الفلسطينيين، فمثلا اتخذت قرارا في قمة عمان (25 نوفمبر 1980) بعدم الحضور بعدما قررت منظمة التحرير وسورية عدم المشاركة، بالرغم من أن الجزائر ساهمت في كل العمليات المتعلقة بالإعداد للقمة سواء على مستوى اللجنة السباعية، أو على مستوى اجتماع وزراء الخارجية، وقد برر الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد غياب الجزائر عن القمة كونها لم تحقق وحدة القرار العربي المبني على الدراسة الموضوعية للواقع العربي ومتطلبات المعركة مع العدو وأضاف الرئيس بن جديد «مؤتمرات القمة برزت إلى الوجود من أجل القضية الفلسطينية وما دام الأمر كذلك فلا يمكن مناقشة القضية الفلسطينية في غياب الفلسطينيين، وخط الجزائر واضح في ذلك، لأننا مع فلسطين ظالمة أو مظلومة، ويستحيل علينا أن نوفق بين هذا وبين حضور مؤتمر قمة يتحدث عن فلسطين في غياب أهل فلسطين». انظر: «الرئيس الشاذلي بن جديد لمجلة "المستقبل": رؤيا سياسية واضحة ومتكاملة»، الجيش، ع 202، جانفي 1981، ص ص04-05.

[4] أحمد شاهين، «الانتفاضة فضحت الحدود الأمنية»، مصدر سابق، ص 104.

[5] أبو جهاد، مصدر سابق، ص ص 76-77.

[6] على إثر استشهاد أبو جهاد توجه سفير الجزائر في طرابلس رفقة سفير الاتحاد السوفياتي وسفير جمهورية الصين الشعبية وسفير جمهورية يوغسلافيا إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الذي كان متواجدا في العاصمة الليبية من أجل

جاءت في وقت استئناف الحوار السوري الفلسطيني والجزائري المغربي والتونسي الليبي فعوّل عليها الفلسطينيون كثيرا في الخروج بقرار موحد لصالح الانتفاضة[2].

جاءت قمة الجزائر في ظل حالة من التجاذب والتأثير من جانب قطبين رئيسيين، القطب الأول والرئيسي المؤثر وهو الانتفاضة الشعبية، بما مثلته من انعطاف نوعي في مسار النضال الوطني الفلسطيني مما دفع بعض الأنظمة العربية لعرقلة انعقاد قمة الجزائر ستة أشهر للتهرب من مسؤولياتها إزاء دعم المقاومة، والقطب الثاني الذي يتجاذب قمة الجزائر هو المشروع الأمريكي الذي تضطلع به إدارة ريغان ضد الشعب الفلسطيني وانتفاضته عبر خطة وجولة شولتس المكوكية في المنطقة[3].

وقد رأت أوساط سياسية فلسطينية أن تزامن جولة وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتس مع التحضير لانعقاد قمة الجزائر، وحرصه على البقاء في المنطقة حتى يوم انعقادها دليل على تخوف الولايات المتحدة من انعقاد القمة، وخروجها بقرارات واضحة تدعم الانتفاضة الفلسطينية جديا[4] واتخاذ قرارات "متطرفة" من مشروع شولتس على حد تعبير أكثر من زعيم صهيوني، بالإضافة إلى أنه محاولة جديدة لإنقاذ "إسرائيل" من الاختناق الذي سببته لها الانتفاضة[5].

اعتبرت الجزائر أن جولة شولتس في المنطقة لم تكن من أجل إبلاغ مقررات قمة موسكو إلى القادة العرب الذين التقاهم بل من أجل الضغط عليهم لاتخاذ إجراءات مرنة في قمة الجزائر خاصة فيما يخص مشروعه، وعدم التسليم بدور منظمة التحرير في موضوع الصراع العربي الصهيوني وبالتالي تجفيف مصادر تمويل المنظمة، هذا وقد رفضت الجزائر

تقديم التعازي والمواساة في استشهاد أبو جهاد، وقد حضر اللقاء أبو إياد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وعزت أبو الرب ممثل المنظمة في ليبيا. وكان قائد سلاح البحرية "الإسرائيلي" الميجور جنرال "إبراهام بن شوشان" اتهم أبا جهاد بأنه خطط في الجزائر يوم 21 أفريل 1985 لعملية فدائية واسعة النطاق ضد "إسرائيل" إلاّ أنّها لم تتم (أنظر: الصخرة، ع 192، س 04، 1988/05/03، ص ص 20،03).

(1) أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص361.

(2) أبو إيّاد، كلمة الثورة الفلسطينية، الصخرة، ع 197، 1988/05/07، ص 16.

(3) «قمة الانتفاضة...القرارات المطلوبة»، الهدف، العدد 914، 12 جوان 1988، سداسية عربية، ص ص 04-50.

(4) سميح شبيب، «قمة الثلاث قمم»، شؤون فلسطينية، ع 184، جويلية 1988، ص 109.

(5) أحمد داود، «قمة موسكو والقضية الفلسطينية»، الهدف، العدد 914، 12 جوان 1988، سداسية عربية، ص 19.

طلب شولتس بمقابلة المسؤولين الجزائريين في هذه الفترة بالذات[1]، رغم أن العلاقات الأمريكية الجزائرية عرفت تحسنا بعد أول زيارة للرئيس الشاذلي إلى واشنطن في أفريل 1985[2]، على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول القضية الفلسطينية بين بن جديد وريغن[3]، وتأتي زيارة الشاذلي في إطار السياسة التي اتبعها الشاذلي بن جديد بعد وصوله إلى سدة الحكم والتي تمثلت في المرونة؛ الفعالية؛ الواقعية، وعليها قام بزيارة عدة عواصم غربية[4].

وعشية انعقاد القمة أجرى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بعد استقباله من طرف الرئيس الشاذلي عدة لقاءات مع الزعماء العرب فاجتمع مع رئيس جيبوتي والسودان ومع رئيس الوفد العراقي[5]، والتقى كذلك الرئيس اللبناني أمين الجميل، ومن جهة أخرى عرفت القمة حضور الملك المغربي الملك الحسن الثاني للجزائر بعد قطيعة دامت خمسة عشر سنة[6]، كما قام الوفد الفلسطيني بإجراء لقاء مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، ولقاء آخر مع الوفد الليبي برئاسة معمر القذافي، من أجل تنسيق المواقف وتوحيد الجهود فيما بينهم جميعا لإنجاح المؤتمر، علاوة على ذلك شهدت القمة لقاء ضم الوفد الفلسطيني بالرئيس السوري حافظ الأسد شارك فيه من الوفد السوري نائب الرئيس عبد الحليم خدام، ووزير الخارجية فاروق الشرع، وشارك عن الجانب الفلسطيني كل من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عرفات، والأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح هاني الحسن، وقد استطاعت قمة الجزائر أن تجمع الطرفين في أول لقاء رسمي منذ عام 1983[7]، كما وجّه عرفات عشية القمة حديثا

---

(1) أحمد شاهين، «قمة الحد الأدنى»، شؤون فلسطينية، ع 184، جويلية 1988، ص 113.

(2) نور الدين حاروش، رؤساء الجزائر، شركة دار الامة، الجزائر،2012، ص ص 177-178.

3 مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم A.28.768، «عهد جديد من الحوار بين الجزائر وواشنطن أساسه الوضوح»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، السياسة الخارجية 1981-1986، 218/40)، 1985/04/28.

(4) المجاهد، ع 1221، 1983/12/30، ص 52.

(5) «موجز الوقائع الفلسطينية من 1988/5/16 إلى 1988/6/15»، شؤون فلسطينية، ع 184، جويلية1988، ص 170.

(6) عبدو الشريف، «يوميات عربية: مع فلسطين»، الوحدة، اللسان المركزي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، ع 369، 21-1988/07/27، ص 06.

(7) سميح شبيب، «قمة الثلاث قمم»، مصدر سابق، ص 110.

عبر التلفزيون الجزائري حيّا فيه جهود الجزائر لعقد القمة وموقفها المبدئي الملتزم إلى جانب القضية الفلسطينية[1].

انطلقت أشغال القمة مساء 07 جوان بحضور ثمانية عشر ملكا ورئيسا وزعيما عربيا مع غياب عراقي أردني صومالي، بالإضافة إلى حضور موسى طراوري رئيس منظمة الوحدة الأفريقية[2]، حيث تحدث في جلسة الافتتاح كل من الرئيس الجزائري والملك الأردني – رئيس القمة السابقة –، ورئيس منظمة التحرير والأمين العام للجامعة العربية حيث ركز المتحدثون على وجوب دعم الانتفاضة واعتبر بن جديد في كلمته الافتتاحية أن: «الانتفاضة هي امتحان حضارة واختبار مصير....إمّا أن تنتصر ويتحقق انتعاش الأمة العربية، وإمّا أن تنكسر فيدب الوهن في أوصال هذه الأمة، فلتوحد كلمتنا روح الانتفاضة»[3] وأضاف الشاذلي: «على العالم العربي أن يتحرك ويتحمل مسؤوليته الكاملة والجزائر فيما يخصها لن تسكت أبدا سواء كان في إطار عربي أو دولي وستبذل قصارى ما في وسعها لتوعية وتجنيد القوى الأساسية للأمة العربية إلى جانب الشعب الفلسطيني»[4].

تبنت الجزائر ورقة العمل التي طرحتها منظمة التحرير وكذلك مشروع قرار حول الانتفاضة الفلسطينية الذي تضمن الالتزام بقرارات القمم السابقة والدعوة إلى بلورة موقف سياسي عربي من قضية التسوية وعلى رأسها خطة شولتس، فضلا على وضع خطة عربية لدعم الانتفاضة الفلسطينية ماليا وإعلاميا وسياسيا[5].

جاء البيان الختامي لهذه القمة على مستوى الانتفاضة وفي مستوى تضحيات أطفال الحجارة فلم يتنازل لا على الدولة الفلسطينية ولا على منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ولا على الندوة الدولية[6]، وهي الاقتراحات التي رفضها مشروع كاتب

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 10. III. K، «عرفات يتحدث للتلفزة الجزائرية: الإشادة بدعم ومساندة الشعب الجزائري»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1983/12/12.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص361.

[3] أحمد شاهين، «قمة الحد الأدنى»، مصدر سابق، ص 119.

[4] «استقلال الجزائر لن يكتمل إلا بتحرير فلسطين»، الهدف، العدد 914، 12 جوان 1988، سداسية عربية، ص 10.

[5] المصدر نفسه، ص 111.

[6] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص361.

الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية شولتس الذي سعى جاهدا من أجل استيعاب الانتفاضة ومحاولة احتوائها، فضلا على تجاهل منظمة التحرير وإغفال الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني[1].

وفيما يخص الدعم المادي فقد أقرت القمة دعماً فورياً قدره 128 مليون دولار للمؤسسات الوطنية في الضفة الغربية والقطاع، لتغطية النقص الكبير في الاحتياجات؛ ودعماً شهرياً قدره 43 مليون دولار لمواجهة الاحتياجات الملحة ووقف تدهور الحالة المعيشية[2]، وفوضت القمة المنظمة –كقناة وحيدة–لإيصال الدعم إلى المنتفضين داخل الأراضي المحتلة[3]، كما تم اتخاذ قرار سري بإنشاء صندوق خاص للمساعدة في استمرار الانتفاضة في الأراضي المحتلة[4].

وأصدر المؤتمر قرارين: الأول حول دعم الانتفاضة الفلسطينية، وتصعيدها، وذلك بتوفير كل الوسائل والإمكانات مع ضرورة دعم المؤسسات والمنظمات الجماهيرية في الأرض المحتلة وتطوير اللجان الشعبية والأطر النقابية[5]، والثاني نص على أسس عقد المؤتمر الدولي للسلام، كما دعا المؤتمر مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته، وإرغام "إسرائيل" على إعادة المبعدين والعمل على إنهاء الاحتلال فورا وإزالة المستعمرات[6].

أما على المستوى السياسي، فأكد المجلس الوطني على انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام 1967، وإلغاء جميع إجراءات الإلحاق

---

[1] فاروق القدومي (أبو اللطف)، «المبادرة الأمريكية خطة لاحتواء الانتفاضة»، شؤون فلسطينية، ع 183، جوان 1988، ص 141.

[2] الديار، ع 239، 1989/01/13، ص 01. انظر كذلك: سميح شبيب، «قمة الثلاث قمم»، مصدر سابق، ص 112.

[3] «موجز الوقائع الفلسطينية من 1988/6/16 إلى 1988/7/15»، شؤون فلسطينية، ع 185، أوت 1988، ص 152.

[4] سميح شبيب، «قمة الثلاث قمم»، مصدر سابق، ص 109. انظر كذلك: «موجز الوقائع الفلسطينية من 1988/5/16 إلى 1998/6/15»، مصدر سابق، ص 173.

[5] غجاتي محمد رضا، «دورة الانتفاضة: الطريق الى القدس» الجيش، ع 294، نوفمبر 1988، المديرية المركزية للمحافظة السياسية، الجزائر، ص 28.

[6] «البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي»، شؤون فلسطينية، ع 183، جوان 1988، ص ص 138–141.

والضم بالإضافة إلى وجوب إزالة المستوطنات التي أقامتها، فضلا على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة[1].

وقد تميزت قمة الجزائر بمدى التحضير المسبق لها، حتى أن بعض الأوساط ذهب إلى أنّ مشاريع القرارات الأساسية كانت معدة سلفا؛ وكذلك مشروع البيان الختامي، وقد أكد عرفات في ندوة صحفية عقب انتهاء القمة أن قمة الجزائر كانت ثلاث قمم في قمة واحدة فالقمة الأولى قمة الانتفاضة؛ والقمة الثانية هي قمة عربية توجت بميلاد جديد لإرادة عربية جديدة من جهة الحضور الرفيع والشامل والمتكامل؛ والقمة الثالثة هي قمة مغاربية[2].

[1] غجاتي محمد رضا، «دورة الانتفاضة: الطريق الى القدس»، الجيش، مصدر سابق، ص 28.

[2] سميح شبيب، «قمة الثلاث قمم»، مصدر سابق، ص 112.

ثانيا/دور الجزائر في تحقيق المصالحة الفلسطينية:

تمخضت سياسة الجزائر تجاه القضية الفلسطينية عن موقف مبدئي ثابت خلال فترة حكم كل من الرئيس بن بلة والرئيس بومدين، وحافظ الرئيس الشاذلي عن نفس الخط العام، وذلك من خلال اعتبار:

- أن القضية قضية سياسية ومصيرية لا قضية لاجئين.
- أن القضية الفلسطينية قضية عربية لا تهم الفلسطينيين وحدهم، ولا دول المواجهة وحدها بل كل عربي.
- وحدة التراب الفلسطيني.
- فرز القضية الفلسطينية من بين قضايا الشرق الأوسط حتى تأخذ شكلها الحقيقي وتوضع في مكانها الصحيح.
- المساعدة العملية للمقاومة الفلسطينية سياسيا وماليا وعسكريا[1].

وفي هذا الإطار عملت الجزائر جاهدة على توحيد الفصائل الفلسطينية ورأب الصدع الذي بينها، وتوحيد كلمتها ضد العدو الرئيسي وهو الكيان الصهيوني وتجلى هذا الحرص في عهد الرئيس بومدين كما في فترة خلفه الشاذلي بن جديد.

وكان الرئيس بومدين قد دعا سورية (التي كانت أهم الأسباب في انشقاق الحركة الوطنية الفلسطينية) في خطاب موجه إلى الأتاسي إلى إمداد المقاومة بالعون المادي والسياسي والعمل على استجماع قواهم والإقلاع عن تبديدها في شكل المنظمات المصطنعة، فضلا على المساهمة في توحيدها وعدم التدخل بعد ذلك في شؤونها[(2)]، كما زار وفد من جبهة التحرير الجزائري على رأسه قايد أحمد من أجل السعي إلى توحيد الفصائل الفلسطينية

---

[1] **أحمد الشريف الأطرش السنوسي، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، الجزء الثالث، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 1343.**

[(2)] **الشعب، 1970/02/03.**

المقاتلة في الميدان ودعمها عسكريا وتنظيميا وبذل الوسع من أجل هذه الغاية[1] كما تباحث الرئيس الجزائري بومدين مع نظيره الليبي (الذي له دور في دعم أحد الفصائل الفلسطينية) أثناء زيارته إلى الجزائر خلال الفترة في الفترة من 16 إلى 19 أفريل 1970 سبل توحيد المقاومة الفلسطينية في جبهة متماسكة[2]، وقد زار وزير الخارجية الجزائري ليبيا في 22 ماي 1970 للتأكيد على ضرورة العمل على توحيد حركات المقاومة الفلسطينية وتدعيمها بكافة الوسائل المادية والمعنوية[3]، كما تباحث وزير الخارجية الجزائري مع نظيره السعودي عمر السقاف أثناء زيارته للجزائر خلال الفترة من 21 إلى 24 أفريل 1970 سبل توحيد العمل الفدائي الفلسطيني في جبهة متماسكة متراصة باعتبار ذلك شرط أساسي لانتزاع النصر والتمكين[4].

كذلك تباحث الرئيس الجزائري مع نظيره المغربي الملك الحسن الثاني إثر زيارة هذا الأخير إلى الجزائر في 27 ماي 1970 سبل مساعدة الفلسطينيين على توحيد صفوفهم وتعهدا على المساعدة في ذلك وتقديم الدعم المادي والأدبي، فضلا على توفير المنطلق الحيوي الضروري لمواصلة كفاحهم[5]، كما راسل الرئيس بومدين في بداية جوان 1970 الرئيس اللبناني شارل الحلو يدعوه إلى وجوب مساعدة الفصائل الفلسطينية على الوحدة[6] وتحدث مع الملك فيصل في قضية وحدة الفصائل الفلسطينية أثناء زيارته للجزائر منتصف جوان 1970[7]، كما تحدث الرئيس بومدين إلى نظيره العراقي أحمد حسن البكر بضرورة توحيد صفوف المقاومة في جبهة واحدة وتحت قيادة واحدة كشرط أساسي لتحقيق النصر كما ناشد الطرفان الدول العربية من أجل بذل الوسع لتمكين أبناء المقاومة الفلسطينية من هذا الهدف[8].

---

(1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 308، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1973، ص 399.

(2) نفس المصدر، وثيقة رقم 206، ص ص 246-247.

(3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 277، مصدر سابق، ص 346.

(4) الشعب 27/ج/1970.

(5) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 360، مصدر سابق، ص 453.

(6) المصدر نفسه، وثيقة رقم 313، ص 407.

(7) الشعب 17/ج/1970.

(8) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 392، مصدر سابق، ص 499.

وقد قامت الجزائر باتصالات حثيثة من أجل جمع الفصائل الفلسطينية على كلمة سواء في الجزائر، وفي هذا حاول الرئيس بومدين في منتصف فيفري 1974 تقريب وجهات النظر بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة فتح لذا قام بدعوة كل من خالد الحسن وأحمد اليماني (أبو ماهر) عن حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وجورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقد جمع الرئيس بومدين بين الطرفين في اجتماع واحد وذلك بغرض تقريب وجهات النظر بين المنظمات الفدائية[1]، وفي الإطار ذاته حاول الرئيس بومدين إقناع حبش بالتكيف مع الظروف العربية والدولية وضرورة اتخاذ موقف موحد مع فصائل المقاومة الموحدة[2]، كما صرح وفد الجبهة الشعبية أنّ نتائج الزيارة كانت إيجابية وأنه تم الاتفاق على "تعزيز العلاقات الرفاقية والنضالية ضد الإمبريالية والصهيونية"[3].

ومن أجل تحسين علاقات الفصائل الفلسطينية مع مختلف الدول سعت الجزائر إلى تطويق الخلاف بين منظمة التحرير وليبيا فقد أرسل الرئيس الشاذلي وزير خارجيته أحمد طالب الإبراهيمي في 11 ديسمبر 1979 بهذا الخصوص إلى ليبيا من أجل مقابلة معمر القذافي، والتباحث حول أسباب الخلاف[4]؛ خاصة بعد الهجوم الذي شنته إذاعة "صوت فلسطين" التي تبث من الجزائر واتهامها السلطات الليبية بممارسة ضغوط شديدة على الشعب الفلسطيني وخاصة المقيمين في ليبيا[5]، كما نقلت وكالة الأنباء العراقية نقلا عن صوت فلسطين أن أجهزة المخابرات الليبية اعتقلت عددا من الفلسطينيين المقيمين في ليبيا، وأضافت أن العاملين بالمكتب الفلسطيني وعلى رأسهم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في ليبيا، أكدوا أنهم لن يغادروا مكاتبهم بالقوة وأنهم على استعداد أن يموتوا داخل مكاتبهم[6]، وكانت الصحف الجزائرية قد نقلت هذه الأنباء على صفحاتها وحسب القذافي فان عرفات

---

(1) اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع عشر، من1974/01/01 الى 1974/06/03، رئيس التحرير عصام سخنيني، مركز الأبحاث ــ منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أكتوبر 1978، ص220.

(2)المصدر نفسه، ص 178.

(3) المصدر نفسه، ص214.

(4) أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 105.

5 مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2. III. K، «الأزمة الليبية ـ الفلسطينية تتصاعد: اتصالات سرية لإنهاء حصار مكتب المنظمة في طرابلس»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1979/12/08.

6 مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2. III. K، «المخابرات الليبية تحاصر مكتب منظمة التحرير وتعتقل عددا من الفلسطينيين»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1979/12/07.

يريد أن يحدث بلبلة بين ليبيا والجزائر[1]، وكانت السلطات الليبية قد أوقفت جميع أنواع المعونات التي تقدمها إلى حركة فتح، بحجة أن الحركة تحولت إلى منظمة سياسية وأهملت الكفاح المسلح[2]، كما قامت بإنهاء عقود بعض الفلسطينيين وترحيل بعضهم، وقد اتهمت منظمة التحرير السلطات الليبية بتجنيد 35 شخص فلسطيني من بين خميس ألف مقيمين في ليبيا من أجل تشكيل "لجان ثورية فلسطينية " للجالية الفلسطينية التي تعيش في ليبيا[3]، وكانت الشرارة التي أشعلت فتيل الأزمة بين فتح والجماهيرية الليبية هو دعوة معمر القذافي في خطاب له يوم 29 نوفمبر 1979 الفدائيين الفلسطينيين إلى الانطلاق من ليبيا بتجاه فلسطين حتى من خلال مصر وعدم الوقوف أمام أية حدود؛ وهو ما رأت فيه حركة فتح محاولة من القذافي لتسوية حساباته مع بعض الأنظمة العربية بسواعد فلسطينية[4].

وفي إطار تطويق الخلاف الليبي الفلسطيني انتقل مستشار الرئيس الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي إلى دمشق حاملا معه رسالة من الرئيس الجزائري إلى نظيره السوري تتعلق بالمساعي التي تبذلها سورية لتصفية جو العلاقات الفلسطينية الليبية، ومن جهة أخرى التقى الإبراهيمي خلال زيارته لدمشق رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في خطوة منه من أجل ردم الهوة بين عرفات وبين العقيد الليبي، وقد أفلحت الوساطة الجزائرية السورية ـ ولو مؤقتا ـ في إعادة العلاقات الفلسطينية الليبية إلى وضعها الطبيعي، حيث أعادت السلطات الليبية فتح مقرات المنظمة في العاصمة الليبية، وتعهدت بعدم التدخل في شؤون المنظمة ووقف أنشطة اللجان الشعبية الليبية ضد مؤسساتها[5].

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 105.

[2] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2. III. K، «الأزمة الليبية الفلسطينية أشبه بخلاف عائلي»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1979/12/16.

[3] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2. III. K، «تدهور العلاقات الفلسطينية الليبية»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1979/12/09.

[4] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2 . III. K، «قراءة هادئة في موقف النظام الليبي من الثورة الفلسطينية»، (مركز التوثيق الوطني، قسم العالم العربي، 265)، 1979/12/21.

[5] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2. III .K، «برغم نفي طرابلس للوساطة»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1979/12/24.

وبالمقابل سعى رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات للوساطة بين الجزائر والمغرب في محاولة منه لوضع حد لمشكلة الصحراء الغربية إلا أن مساعيه باءت بالفشل، وقد جاءت مساعي عرفات من أجل تفويت الفرصة على نظام السادات لضم المغرب إلى مشروعه "الاستسلامي" وإنشاء ما يسمى بمحور الرباط ـ القاهرة، خاصة بعد إعلان القاهرة تأييدها للمغرب في مشكلة الصحراء الغربية ووعدها الرباط بتزويدها بمعدات عسكرية[1]، وعلى الرغم من وساطة عرفات إلاّ أنّ علاقة منظمة التحرير بالجزائر شابها نوع من الفتور والتدهور الحاد بعدما أقدمت منظمة التحرير في أفريل 1980 على تأييد المغرب في صراعه مع الجزائر حول مشكلة الصحراء الغربية[(2)]، وفي مقابل موقف عرفات من قضية الصحراء الغربية، فان جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، اتجه إلى النقيض من موقف عرفات حيث اقدم في منتصف جانفي 1980 على زيارة مخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف، كما تفقد حبش والوفد المرافق له المخيمات والمدرسة الوطنية والمدرسة العسكرية ودار الطفولة داخل التراب الصحراوي[3]

وفي الحقيقة فان الوساطة الفلسطينية بين الجزائر والمغرب فيما يخص مشكلة الصحراء الغربية قد أتت بنتائج عكسية على المقاومة الفلسطينية نفسها فبعد توتر علاقة منظمة التحرير بالجزائر كما أشرنا سابقا، انتقل التوتر إلى العلاقات المغربية الفلسطينية، وقد أقدم الحسن الثاني على تجميد علاقات بلاده بالمنظمة، ودعا المغاربة إلى مقاطعة أي اجتماع يشارك فيه ممثلون عن المنظمة، وذلك على إثر مشاركة الأمين العام لجبهة البولساريو محمد عبد العزيز في الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة بالجزائر، وكان الوفد المغربي المدعو للجلسة الافتتاحية والمشكل من وفد رسمي وبرلمانيين وممثلي أحزاب سياسية قد انسحب بعدما دخل محمد عبد العزيز وجلس إلى يسار عرفات[4].

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: K. III .10، «الصحراء الغربية: وساطة عرفات لن تجمع بن جديد والحسن» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1979/12/30.

[(2)] يزيد صايغ، البحث عن الدولة، ص 706.

[3] مركز الوثائق القومية، تونس، «ثورة متسلحة بالبندقية والعلم ومتميزة بالمحبة والتضامن»، (مركز التوثيق الوطني، قسم العالم العربي)، 1980/01/20.

[4] مركز الوثائق القومية، تونس، «الملك الحسن يقرر تجميد العلاقات بالمنظمة»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 262)، 1987/04/23.

ومن جهة أخرى عملت الجزائر على تقريب وجهات النظر بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمسؤولين السوفيات، لذا تمت اتصالات في بداية سبتمبر 1974 بين الخارجية الجزائرية ونظيرتها السوفياتية بهذا الخصوص وقد كُللت بالنجاح حسب "تيسير قبعة" عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الذي كان في زيارة إلى الجزائر بهذا الخصوص[1].

وعلى إثر ازدياد الخلاف بين عرفات والأسد أثناء قمة عمان (خلال غزو لبنان)، وفشل جميع الوسائط من أجل تقريب وجهات النظر بين الطرفين، ورغم تجنيد سوريا لبعض الفصائل الفلسطينية ضد عرفات إلاّ أنّ هذا الأخير خرج أقوى بعد المجلس الوطني السادس عشر الذي انعقد في الجزائر خلال 14-22 فيفري 1983 [2]، والذي أسفر على انتخاب قادة منظمة التحرير ورفض الجزائر محاولة هدم منظمة التحرير من الداخل من خلال صنع الميثاق الوطني والإجماع حول جميع القضايا المصيرية[3]، وكان اختيار منظمة التحرير الجزائر لتحتضن دورة مجلسها الوطني اختيارا موفقا، إذ أنها بذلك «قطعت الطريق أمام أي محاولة للطعن في مصداقية ما صدر عنه من مقررات، أو في ديمقراطية اجتماعاته، بل ضمنت أيضا استمرار تأييد الجزائر لها، ووقوف حكومتها خلف تلك القرارات بما للجزائر كدولة عربية وإفريقية متحررة وغير منحازة من مكانة كبيرة، واحترام ملموس، سواء على العالم الثالث ودول عدم الانحياز بل وحتى على الصعيد العالمي كله»[4]، وحسب أبو عمار فان أروع ما أسفرت عليه قمة الجزائر هي الوحدة الوطنية الفلسطينية الصلبة بعدما راهن الكثيرون على أن انقسام الشعب الفلسطيني وتفرقه بعد خروجه من بيروت لأن «ثورة المليون

---

[1] اليوميات الفلسطينية، المجلد العشرون، من1974/07/01 إلى 1974/12/31، تحرير: غازي الخليلي وإنعام عبد الهادي، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جوان 1979، ص287.

[2] التقرير السياسي للدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (الجزائر 20 أفريل 1987)، فاروق القدومي، في: مسار الثورة وثوابتها الوطنية، مصدر سابق، ص 329.

[3] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم K. III .22، «الجزائر تؤيد القيادة المنتخبة للفلسطينيين»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1983/12/21.

[4] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: K. III .26، «الوحدة الوطنية الفلسطينية بين ملاحم بيروت واجتماع الجزائر»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي)، 1983/04/02.

ونصف مليون شهيد كانت غطاء ووعاء وكان هذا الدفء الجزائري الأمر الذي أدى إلى هذه القرارات السياسية المسؤولة»[1].

تعددت جهود الجزائر في سبيل احتواء هذا الخلاف خاصة أثناء زيارة الرئيس الشاذلي لدمشق في جوان 1983، وما يمكن قوله إلاّ أنّ هذه الجهود جنبت انفجارا كان وشيكا[(2)]، وقد بحث الرئيس الجزائري في زيارته لدمشق قضية الانشقاق داخل حركة فتح في اجتماعاته مع وفدي فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ودعا منظمة التحرير إلى نبذ الخلافات القائمة بين أعضائها، كما حث الرئيس السوري على بذل الجهود لإنهاء الانقسام بين الحركة[3]، خاصة أنّ سوريا كانت سببا في هذا الانشقاق وقد أبلغت رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات في نفس الشهر أنه شخص غير مرغوب، وقد غادر دمشق (في 24 جوان 1983) في أعقاب تعرضه لمحاولة اغتيال على طريق دمشق ــ حمص في 23 جوان [(4)]، كما قامت دمشق بتحريض أعضاء من حركة فتح على الانشقاق وإعلان التمرد العسكري، وقد استمر هذا الشقاق في التوسع في منطقة البقاع ودمشق، واستطاع المنشقون احتلال المكاتب والمؤسسات الخاصة بحركة فتح في دمشق[(5)]،

وفي هذا السياق زار وزير الخارجية الجزائري دمشق يوم 24 جوان 1983 حاملا معه مبادرة جديدة، تدعو إلى ضرورة أن تكون العلاقات بين سورية والمقاومة الفلسطينية علاقات استراتيجية خاصة أنّ سورية أصبحت الملجأ الوحيد للفلسطينيين بعد انسحابهم من لبنان، وعليه فالخلافات بين الطرفين ستكون لها عواقب وخيمة على المستويين العربي والإقليمي، بالإضافة إلى وجوب وحدة الصف الفلسطيني واحترام استقلالية قراره، أمّا داخل حركة فتح

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 10. III. K، «ثورة الجزائر تحتضن الثورة الفلسطينية»، (مركز التوثيق الوطني، العالم العربي)، 1983/02/24.

[(2)] عاطف يونس، «نحو تضامن عربي فعال»، المجاهد، ع 1193، 1983/06/17، ص 29.

[3] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 22. III. K، «بن جديد يدعو الفلسطينيين إلى نبذ خلافاتهم»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1983/06/07.

[(4)] احمد شاهين، «المصالحة السورية – الفلسطينية: خطوة نحو تطبيع العلاقات»، شؤون فلسطينية، ع 182، ماي 1988، ص 112.انظر كذلك: سميح شبيب، «العلاقات الرسمية الفلسطينية – السورية»، مصدر سابق، ص 80.

[(5)] التقرير السياسي للدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (عمان من 22–29 أكتوبر 1984)، فاروق القدومي، في: مسار الثورة وثوابتها الوطنية، مصدر سابق، ص ص 265–266.

فتسوية الخلاف داخل الحركة يجب أن يكون عن طريق الحوار والابتعاد عن استعمال السلاح، بالإضافة إلى مطالبة الجزائر اعتراف سورية باستقلال وحرمة التراب اللبناني[1].

كما زار محمد الشريف مساعدية مسؤول الأمانة الدائمة لحزب جبهة التحرير دمشق في منتصف أكتوبر 1983 لمتابعة المبادرة الجزائرية حيث تباحث مع الرئيس السوري حافظ الأسد وضع القضية الفلسطينية، كما استقبل مساعدية عددا من قادة المقاومة الفلسطينية حيث التقى خالد الفهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وجورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية ونايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية وأبو ماهر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وقد تناولت المحادثات سبل الخروج من الأزمة التي تعيشها الثورة الفلسطينية[2].

ومساهمة من الجزائر في تصفية الأجواء العربية وتعزيز الصفوف دعت الجزائر الدول العربية إلى وضع مجموعة من الضوابط والقواعد تحكم علاقاتها الثنائية:

1/ احترام مبدأ تقرير المصير وحرية كل شعب عربي في حل مشاكله بنفسه.

2/ الابتعاد عن استعمال السلاح في حل المشاكل بين الأخوة.

3/ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام الاختيارات الأساسية في البناء الداخلي الخاصة بكل بلد.

4/ اعتماد سياسة تعاون وثيق ومتكامل بين الأشقاء ومراعاة المصالح المتبادلة.

5/ احترام حرية إرادة الشعب الفلسطيني ممثلا في قيادته الشرعية الوحيدة منظمة التحرير، ورفض أي محاولة لفرض أي نوع من الوصاية عليها من أي جهة كانت[3].

لقد خلق الانشقاق وضعا صعبا على المقاومة الفلسطينية بغير إرادتها، فعدد المنشقين داخل حركة فتح لا يتجاوز أصابع اليد، ولكن الأموال العربية قد تمكنت من حشد العشرات من

---

(1) أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 290.

(2) صالح. خ، «متابعة الوضع في المنطقة باهتمام خاص»، المجاهد، ع 1211، 1983/10/21، ص 10.

(3) «تقرير الأمين العام للحزب (حزب جبهة التحرير الوطني – المؤتمر الخامس)»، المجاهد، ع 1221، 1983/12/30، ص23.

المرتزقة حول هذا الانشقاق، وكان وراء هذه الانشقاقات الخلاف بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية[1]، وفي سبيل تصحيح العلاقات الفلسطينية السورية على قاعدة احترام استقلال القرار الوطني؛ وجهت المقاومة الفلسطينية نداء إلى كل القوى الشقيقة والصديقة وفي مقدمتها الجزائر والاتحاد السوفياتي لبذل الجهود من أجل تصحيح العلاقات الفلسطينية السورية ووضعها على السكة الصحيحة[2].

وقد أجرى الإبراهيمي من أجل تحقيق هذا المسعى لقاءات جمعته بالرئيس السوري وبممثلي حركة فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وقد خفف الرئيس السوري إثر الوساطة الجزائرية من حدة موقفه تجاه منظمة التحرير، وقبل أن يستأنف عرفات الحوار مع أبي صالح في دمشق رغم معارضة النظام السوري قبل ذلك استقبال عرفات على الأرض السورية، كما ألحّ جورج حبش (الجبهة الشعبية) ونايف حواتمة (الجبهة الديمقراطية) على وقف العنف والحملات الإعلامية[3].

وضمن هذا السياق يندرج اللّقاء الذي جمع الشاذلي بعرفات وأبي جهاد في 09 جوان 1984، وقد أكد الرئيس الجزائري على ضرورة وحدة المقاومة والتخلي عن المبادرات الفردية، وقد سبق للجزائر أن جمعت بين الحركات الثلاث لمنظمة التحرير الفلسطينية (فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية) في الجزائر خلال شهري جانفي وأفريل من نفس السنة وتوج بلقاء ثالث عرف باتفاق الجزائر حيث وقع المجتمعون في 13 جويلية 1984 على اتفاق يلح على ضرورة السهر للحفاظ على الخط الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية واستقلالية قرارها مع نبذ كل انشقاق في الصفوف، كما يؤكد على ضرورة وجود قيادة أكثر جماعية[4].

وقد عرفت جهود المصالحة خلال سنة 1984 نشاطا بارزا، وتمكنت الفصائل الفلسطينية عبر حوارها المطول في عدن والجزائر من التوصل إلى قواسم مشتركة فيما بينها واتفاقيات

---

(1) «التقرير السياسي للدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (عمان من 22-29 أكتوبر 1984)»، فاروق القدومي، في: مسار الثورة وثوابتها الوطنية، مصدر سابق، ص ص 268-269.

(2) عبود هشام وآخرون، «الجيش في حديث خاص مع السيد نايف حواتمة»، الجيش، ع 229، أفريل 1983، ص 45.

(3) أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص291.

(4) المصدر نفسه، ص296.

سياسية وتنظيمية تقضي بتجاوز الأزمات الداخلية[1]، وفي هذا الإطار اجتمع قادة المنظمات الأربع (الديمقراطية والشعبية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية) باللجنة المركزية لحركة فتح في الجزائر بتاريخ 18 أفريل 1984 في سرية تامة قصد إزالة العوارض والعقبات[2]، وجاءت هذه اللقاءات استئنافا لاجتماعات عدن وقد استمرت أشغال الحوار خمسة أيام انتهت باتفاق جميع الأطراف على الالتزام بمقررات المجلس الوطني الفلسطيني، وخصوصا الدورة السادسة عشر المنعقدة في الجزائر[3] وشارك في الحوار مراقب عن كل من الجزائر واليمن الديمقراطي اللتين لعبتا دورا أساسيا في ترتيب اللقاء وإنجاحه[4].

استؤنف الحوار في جولته الثانية بعد أقل من شهر في الجزائر ثم الثالثة في عدن بتاريخ 08 جوان 1984 واختتمت مسيرة الحوار بعقد جلسة رابعة في عدن بتاريخ 22 جوان 1984، حيث تمكنت الأطراف المجتمعة من الاتفاق على النقاط السياسية والقضايا التنظيمية المتعلقة ببعض أسس تنسيق العمل في مؤسسات منظمة التحرير، وقد تم التوقيع رسميا على البيان الذي تم التوصل إليه عبر الجلسة الرابعة للحوار بعنوان اتفاق عدن – الجزائر، في الجزائر بتاريخ 13 جويلية 1984 [5]، واعتبرت منظمة التحرير أن هذا الاتفاق بمثابة نهوض جديد للمنظمة وفي مقابل ذلك عملت سورية على إفشال هذا الاتفاق، من خلال الشروط التي وضعتها أمام الوسيط الجزائري وعلى رأسها أن تصدر اللجنة المركزية لحركة فتح بيانا تدين فيه ياسر عرفات[6].

وقد أدى إفشال هذا الاتفاق إلى اعتذار الجزائر عن احتضان الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، وذلك رغم الجهود التي بذلها قادة المقاومة الفلسطينية من جل ثني

---

[1] سميح شبيب، «مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني من 1983/5/9 ولغاية 1986/9/6»، شؤون فلسطينية، ع 174-175، (سبتمبر/أكتوبر) 1987، ص ص 100-102.

[2] هارون محمد السعيد، «فلسطين: القضية فوق كل اعتبار»، المجاهد، ع 1238، 1984/04/27، ص 36.

[3] سميح شبيب، «مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني»، مصدر سابق، ص ص 100-102.

[4] «التقرير السياسي للدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (عمان من 22-29 أكتوبر 1984)»، فاروق القدومي، مصدر سابق، ص ص 270،314.

[5] سميح شبيب، «مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني»، مصدر سابق، ص ص 102-103.

[6] «التقرير السياسي للدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (عمان من 22-29 أكتوبر 1984)»، فاروق القدومي، مصدر سابق، ص ص 270-271.

الشاذلي عن قراره هذا، وفي هذا الاطار تمسك خلف بعقد دورة المجلس في الجزائر واقترح أن يحتضن معسكر تبسة حيث تتواجد القوات الفلسطينية الدورة[1]، كما توجه عرفات إلى الجزائر على رأس وفد ضم عددا من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح من أجل إقناع الرئيس الشاذلي باستضافة الدورة، إلاّ أنّ هذا الأخير قرن قبول ذلك بحضور جميع الفصائل التي وقّعت اتفاق عدن الجزائر[(2)]، خاصة وأن الجهود الحثيثة التي بذلتها الجزائر مع قادة الفصائل الفلسطينية على هامش الاحتفالات بالذكرى الثلاثين لثورة نوفمبر (1984) لم تؤد إلى النتيجة المرجوة[(3)]، وكان الرئيس السوري حافظ الأسد زار الجزائر في 26 أوت على رأس وفد هام من أجل دفع الرئيس بن جديد إلى رفض احتضان الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني[(4)]، وهو ما ذهب اليه صلاح خلف[5]، وحسب الأسد فإنه وجد عند الرئيس الجزائري نفس وجهات النظر حول القضايا العربية[(6)]، وفي مقابل ذلك أشارت مصادر جزائرية إلى أن الرئيس الشاذلي بن جديد استطاع خلال هذا اللقاء أن يلين من شدة موقف الأسد تجاه عرفات في محاولة منه إلى إنهاء الخلاف بين منظمة التحرير وسلطات دمشق[7].

ورغم اعتذار الجزائر عن احتضان دورة المجلس الوطني الفلسطيني فان منظمة التحرير أكبرت دور الجزائر وجهودها في إنجاح الحوار الفلسطيني وذلك ما حمله التقرير السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشر المنعقدة في عمان في 22-29 أكتوبر 1984 بقوله: «أما بالنسبة للجزائر الشقيقة والتي كانت خير عون لثورتنا منذ انطلاقتها

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، «الجزائر تعتذر عن استضافة المجلس الوطني»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1984/10/10.

[(2)] سميح شبيب، «مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني»، مصدر سابق، ص 105.

[(3)] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 256.

[(4)] يزيد صايغ، البحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 806.

[5] مركز الوثائق القومية، تونس، «أبو إياد: نحن الورقة التي يريد الأسد تقديمها لأمريكا»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1984/11/19.

[(6)] المجاهد، ع 1256، 1984/08/31، ص 16. انظر كذلك: «حديث السيد الرئيس حافظ الأسد إلى التلفزيون الجزائري وأجهزة وأجهزة الإعلام الجزائرية»، 1984/8/25، متاح على الموقع: http://www.presidentassad.net

[7] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 22. III. K، «بن جديد لين موقف الأسد تجاه عرفات»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1984/08/27.

الأولى فقد استمرت في هذا الموقف الأخوي واستقبلت قواتنا لدى خروجها من بيروت كما استقبلت أسرانا بعد خروجهم من معسكر أنصار، وتحملت عبئا ماليا في دعمها للثورة الفلسطينية، وكما كانت خير عون لنا في الحوار الفلسطيني وبذلت جهودا مضنية لإنجاح هذا الحوار»[1].

وفي أكتوبر 1985 جدد الشاذلي بن جديد دعوته إلى توحيد الصفوف الفلسطينية وذلك إثر اجتماع المكتب السياسي للمرة الثانية خلال أسبوع بعد العدوان الصهيوني على مقر منظمة التحرير في حمام الشط في تونس في 01 أكتوبر 1985 والذي خلف 156 بين قتيل وجريح[2]،

وقد وجه الشاذلي نداء في أفريل 1986 إلى المقاومة الفلسطينية من أجل توحيد صفوفها، سبقت ذلك سلسلة من المشاورات أجرتها الجزائر مع جميع الأطراف بما في ذلك سورية والاتحاد السوفياتي، علاوة على قادة الفصائل الفلسطينية، وقد استطاعت الجزائر من خلال مساعيها الدبلوماسية إسقاط اعتراض سورية على قيادة حركة فتح وخاصة ياسر عرفات[3].

كان لنداء الرئيس الجزائري حركية كبيرة داخل مختلف الفصائل الفلسطينية، وعند الدول التي لها اهتمام بأزمة الشرق الأوسط، مثل الاتحاد السوفياتي والجمهورية السورية[4] خاصة وأن سورية لعبت على ورقة المنشقين على حركة فتح في موقفها من منظمة التحرير بحجة «ضرورة التصدي للمخططات الانهزامية الرامية إلى تشجيع اتفاقيات كامب ديفيد "الإسرائيلية" المصرية في المنطقة العربية، وسياسة المراوغة التي ينتهجها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات»[5].

---

[1] «التقرير السياسي للدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (عمان من 22-29 أكتوبر 1984)»، فاروق القدومي، مصدر سابق، ص 319.

[2] المجاهد، ع 1314، ع1985/10/11، ص ص 08،12.

[3] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 38 .111. 0، «بن جديد حصل على موافقة الفصائل الفلسطينية الرئيسية. ودمشق وموسكو»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 265)، 1986/04/12.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 323.

[5] أحمد شاهين، «الانتفاضة فضحت الحدود الأمنة»، شؤون فلسطينية، مصدر سابق، ص ص 106-107.

وقد لجأ الفلسطينيون إلى الجزائر من أجل الوساطة بينهم وبين النظام السوري من جديد، حيث بحث قادة المنظمة إثر زيارتهم للجزائر الأمر مع الرئيس الشاذلي بن جديد ووزير الخارجية طالب الإبراهيمي هذا الأخير الذي استطاع جمع المنظمة بالنظام السوري في لقاء أولي كان إيجابيا وجديا حسب الطرف السوري؛ كما تم لقاء آخر على هامش اللجنة السباعية جمع بين وزير الخارجية الجزائري ووزير الخارجية السوري وبين أبو اللطف وأبو إياد عن المنظمة[1]؛ فبهذا كان لوساطة الجزائر حسب القدومي دور في تحسن العلاقات بين الطرفين[2].

كما قامت الجزائر في محاولة لرأب الصدع بين المنظمة والنظام السوري باتصالات مكثفة من أجل إجراء لقاء بين الرئيس السوري حافظ الأسد ورئيس منظمة التحرير ياسر عرفات على هامش جنازة الشهيد خليل الوزير بدمشق[3]، وفي هذا الإطار اجتمع موفد الرئيس الجزائري أمين حزب جبهة التحرير الوطني مع الرئيس السوري حافظ الأسد بدمشق في 20 أفريل 1988 وقد نجح في ترتيب لقاء لأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع[4].

أسفرت الوساطة الجزائرية عن لقاء جمع الرئيس السوري حافظ الأسد في دمشق مع رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات في 25 أفريل 1988 بعد قطيعة دامت خمسة سنوات واستمر اللقاء أربع ساعات تطرق فيه الجانبان إلى تطورات الانتفاضة الفلسطينية، فضلا على التباحث حول مؤتمر القمة العربي الذي سيعقد في الجزائر[5]، وكانت الجزائر قد عولت عولت على هذا التقارب بين دمشق والمنظمة في إنجاح قمة الجزائر وأتاحت الفرصة لرفع سقف الموقف العربي حيال مشاريع التسوية[6].

---

[1] أبو جهاد، مصدر سابق، ص 82.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص349

[3] «يوميات»، شؤون فلسطينية، ع 183، جوان 1988، ص 148.

[4] المصدر نفسه، ص 149.

[5] المصدر نفسه، ص 152.

[6] احمد شاهين، «المصالحة السورية – الفلسطينية: خطوة نحو تطبيع العلاقات»، شؤون فلسطينية، ع 182، ماي 1988، ص ص 112.

كما سعت الجزائر إلى إنهاء الحصار الذي تضربه حركة أمل على المخيمات الفلسطينية في لبنان، حيث قام الرئيس الشاذلي باتصال هاتفي خص به الرئيس السوري حافظ الأسد، بعد اللقاء الذي جمعه بعضو اللجنة المركزية لفتح "خليل الوزير" في 30 نوفمبر 1986، وتركز الحديث على ضرورة إيقاف الحرب ضد المخيمات الفلسطينية ووقف هجمات ميليشيا أمل عليها[1]. كما زار الرئيس الشاذلي يوم 03 ديسمبر 1986 ليبيا في زيارة مفاجئة على إثر تصاعد الهجومات على المخيمات الفلسطينية ونداء عرفات العاجل إلى الملوك والرؤساء العرب بضرورة التدخل، حيث تباحث مع نظيره الليبي معمر القذافي سبل إيقاف الحرب ضد المخيمات[2].

وبناء على طلب عرفات اجتمع مجلس الجامعة العربية بالعاصمة التونسية في 09 ديسمبر 1986 للبحث في حرب المخيمات حيث أكد رئيس الجلسة وزير الصحة الجزائري جمال حوحو على ضرورة وقف القتال فورا حول المخيمات ورفع الحصار المفروض عليها وتزويدها بالمؤن والأغذية والأدوية، واعتبر حوحو أنّ أي عمليات عسكرية حول مخيمات اللاجئين تصب في مصلحة "إسرائيل"، وقد شكل المجلس لجنة من رؤساء وفود الجزائر والأردن وقطر والسعودية وتونس وليبيا والكويت لبحث المذكرة الفلسطينية الداعية إلى اتخاذ إجراءات عملية لحماية المخيمات[3].

راسل عرفات الرئيس الشاذلي في 14 ديسمبر 1986 عبر موفده الخاص إلى الجزائر هايل عبد الحميد (أبو الهول) طالبا منه ضرورة التدخل واتخاذ الإجراءات الفعالة والمسؤولة تجاه المأساة التي تعيشها المخيمات الفلسطينية في لبنان[4].

وقد دعت منظمة التحرير جامعة الدول العربية ثلاث مرات إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية للبحث في حصار المخيمات، فتشكلت على إثر ذلك لجنة عربية برئاسة وزير الخارجية الجزائري والأمين العام للجامعة العربية، وعضوية كل من

---

[1] «موجز الوقائع الفلسطينية من 1986/11/1 إلى 1986/12/31»، شؤون فلسطينية، ع 166-167، (جانفي/فيفري)1987، ص 171.

[2] «موجز الوقائع الفلسطينية من 1986/11/1 إلى 1986/12/31»، مرجع سابق، ص 174.

[3] اليوميات اللبنانية (1986)، تحرير: يوسف ديب، شركة الفهرست للإنتاج الثقافي ش.م.م، بيروت، 1987، ص 658.

[4] س.ش، «ثلاث موضوعات أساسية»، شؤون فلسطينية، ع 166-167، (جانفي/فيفري)1987، ص 127.

وزراء خارجية الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة وتونس والكويت وموريتانيا والجمهورية العربية اليمنية مهمتها تنفيذ قرارات المجلس بهذا الخصوص[1]، وقد تحركت اللجنة ضاغطة للحيلولة دون استمرار هذه المأساة والتخفيف من أثارها فزارت كل من دمشق وبيروت وتوصلت إلى اتفاق أُعلن عنه أثناء المؤتمر الإسلامي الخامس في الكويت لكن حركة أمل وسورية لم تلتزما به[2].

وفي هذا الشأن زار رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات الجزائر حيث التقى بالرئيس الشاذلي بن جديد والأمين العام لجبهة التحرير الوطني محمد الشريف مساعدية، وفي محاولة من الجزائر لتطويق الأزمة زار رئيس اللجنة العربية السباعية التي تتابع هذا الملف، أحمد طالب الإبراهيمي سورية في 15 جانفي 1987 أين تباحث مع الرئيس السوري حافظ الأسد حول سبل إنهاء الحصار[3]، كما عرج الرئيس الشاذلي في طريقه إلى نيودلهي ـ للمشاركة في قمة البلدان الأعضاء في لجنة الصندوق الخاص بإفريقيا ـ على دمشق في 22 جانفي 1987، حيث تباحث مع نظيره السوري سبل حقن دماء الإخوة الفرقاء[4].

كما عقد رئيس اللجنة السباعية أحمد طالب الإبراهيمي في نفس الشهر (جانفي 1987) لقاء مع جميع الأطراف المتنازعة حيث اجتمع مع رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير فاروق القدومي لهذه الغاية، فضلا على مندوبي كل من سورية ولبنان عمر السيد وسليمان

---

[1] اليوميات اللبنانية (1986)، مصدر سابق، ص 694. انظر كذلك: أحمد شاهين، «صراع السياسات في حرب المخيمات»، شؤون فلسطينية، ع 166-167، (جانفي/فيفري)1987، ص ص 135-136. انظر كذلك: هارون محمد السعيد، قاسم نصر الدين، «عرفات يرفع مجموعة مطالب للأمة العربية -الإسلامية»، المجاهد، ع 1380، 1987/01/16، ص ص 38-40.

[2] «التقرير السياسي للدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (الجزائر 20 أفريل 1987)»، فاروق القدومي، مصدر سابق، ص ص 332 ،349.

[3] «موجز الوقائع الفلسطينية من 1987/1/1 إلى 1987/2/28»، ع 168-169، (مارس/أفريل)1987، ص ص 180،181.

[4] نصر الدين قاسم، «الرئيس الشاذلي بن جديد في زيارة إلى سوريا»، المجاهد، ع 1382، 1987/01/30، ص ص 14-15.

فرح[1]، كما اجتمع في تونس مع وزراء الخارجية العرب، حيث تم اتخاذ إجراءات عاجلة تم على إثرها تزويد المخيمات بشحنات من الأدوية والمواد الغذائية[2].

من ناحية ثانية ترأس وزير الخارجية الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي اجتماعا لمجلس جامعة الدول العربية في 25 جانفي 1987 وجه فيه بمعية الأمين العام للجامعة العربية نداء من أجل وقف إطلاق النار، والانسحاب إلى مواقع ما قبل الأحداث الأخيرة وفك الحصار، وقد وافقت جميع الأطراف على هذه الخطة والتزمت بتنفيذها[3].

كما اجتمع الأخضر الإبراهيمي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية مع زعيم حركة أمل نبيه بري في بيروت بتاريخ 21 أوت 1987 من أجل التوسط لإنهاء حصار ميليشيا أمل للمخيمات الفلسطينية في لبنان، كما انتقل الإبراهيمي من بيروت إلى المملكة العربية السعودية لنفس الغرض[4]، وزار وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز الجزائر في 25 أوت 1987 حيث تباحث مع الساسة الجزائريين الوضع العام الذي تعيشه الأمة العربية ومنها الأزمة اللبنانية[5]، وعقب زيارة الأمير سلطان زار الرئيس اللبناني أمين الجميل الجزائر في 29 أوت 1987 حيث تباحث مع الرئيس الشاذلي سبل إنهاء الاقتتال الجاري في لبنان[6].

وقد كللت الوساطة الجزائرية في توقيع اتفاق بين الجانبين في 11 سبتمبر 1987 يفضي إلى: إدانة اللجوء إلى السلاح في حل الخلافات بين الطرفين، ووضع الأسس السياسية والتنظيمية للعلاقات بين الشعبين الفلسطيني واللبناني[7].

---

[1] س.ش، «ثلاث موضوعات أساسية»، شؤون فلسطينية، ع 166-167، مرجع سابق، ص ص 127-128.

[2] هارون محمد السعيد، «المخيمات الفلسطينية: حصار الجوع والموت إلى متى»، المجاهد، ع 1392، 1987/04/10، ص48.

[3] أ. ش، «السوريون دخلوا لنجدة أمل»، شؤون فلسطينية، ع 168-169، (مارس/أفريل) 1987، ص 130.

[4] «موجز وقائع الفلسطينية من 1987/7/1 إلى 1987/8/31»، شؤون فلسطينية، ع 174-175، (سبتمبر/أكتوبر) 1987، ص 233.

[5] «تدعيم أواصر الأخوة وعلاقات التعاون»، المجاهد، ع 1413، 1987/09/04، ص ص 10-11.

[6] «زيارة اللبناني للجزائر»، المجاهد، ع 1413، 1987/09/04، ص 06.

[7] سميح شبيب، «أمل طرحت المبادرة وعرقلت تنفيذها»، شؤون فلسطينية، ع 176-177، (نوفمبر/ديسمبر) 1987، ص ص 107-108.

من جهة أخرى نجحت الدبلوماسية الجزائرية في التقريب بين منظمة التحرير والتيار المعارض للوجود الفلسطيني في لبنان ممثلا في جبهة التوحيد والتحرير، وفي هذا الإطار اجتمع في العاصمة الجزائرية في 04 نوفمبر 1987 كل من خليل الوزير (أبو جهاد) وهايل عبد الحميد (أبو الهول) عن اللجنة المركزية لحركة فتح بينما ضم الجانب اللبناني كلا من نبيه بري عن حركة أمل ووليد جنبلاط (التقدمي الاشتراكي)، ومحسن إبراهيم (منظمة العمل الشيوعي) ونديم عبد الصمد (الحزب الشيوعي اللبناني)[1].

بعد النداء الذي وجهه الرئيس الشاذلي من أجل توحيد الصفوف الفلسطينية استقبلت جل الفصائل الفلسطينية نداء الرئيس الجزائري بارتياح كبير[2]، فأعلنت قيادة منظمة التحرير وقيادة حركة فتح والجبهة العربية وجبهة التحرير الفلسطينية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي ومعظم التنظيمات الشعبية الفلسطينية استجابتها وتأييدها ودعمها لهذه المبادرة[3]، فيما قابلت جل الفصائل الموالية لسورية اقتراح الشاذلي بطلب توفر شروط تعجيزية من اجل المشاركة في هذا المسعى، وفي هذا الصدد رفض الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة– أحمد جبريل مبادرة الشاذلي وعلى حد قوله فأن الرئيس الجزائري «يريد منّا أن نذهب إلى بيت الطاعة، ونحن نرفض ذلك»[4]، وأصرت الجبهة من خلال موقعها بدمشق على شروطها التعجيزية بإنهاء رسمي حاسم للاتفاق الأردني الفلسطيني وإلغاء اجتماعات الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة بالعاصمة الأردنية واعتباره مجلسا انقساميا وإسقاطه بجميع قراراته[5]، فيما راح أمين سر الصاعقة عصام القاضي في إعادة طرح أفكار نائب رئيس الجمهورية السورية عبد الحليم خدام (الذي صرح بانه من أراد أن يلتحق بلقاء الجزائر فعليه ان يذهب بتذكرة سفر بلا عودة) من خلال عرض مشروع يرتكز على نقطتين أساسيتين:

---

[1] «موجز الوقائع الفلسطينية من 1987/11/1 إلى 1987/12/15»، شؤون فلسطينية، ع 178، جانفي 1988، ص 149.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 326.

[3] مركز الوثائق القومية، تونس، «أبو جهاد: السيف السوري ... يمنع اللقاء الفلسطيني»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1986/06/30.

[4] سميح شبيب، «مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني»، مصدر سابق، ص 108.

[5] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 8، «الجزائر...ومؤتمر الحوار الفلسطيني»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية265)، 1986/11/01.

- تشكيل لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير من سبعة أعضاء مستقلين، على أن تتولى اللجنة المشكلة قيادة المنظمة بصلاحيات المجلس الوطني واللجنة التنفيذية

- تشكيل مجلس وطني جديد من ستة عشر عضوا يتم اختيارهم بالتساوي بين الفصائل فضلا على عدد من المستقلين[1].

ومن اجل تقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية، وافق عرفات في هذا الإطار على فكرة عقد ندوة وطنية فلسطينية، من أجل التوصل إلى اتفاق مع الجبهة الشعبية الموالية لسوريا، مع الحفاظ على قيادة عرفات لمنظمة التحرير بعد ظهور أراء تدعو إلى ضرورة خلق قيادة جديدة[(2)].

وفي ظل الحساسيات المفرطة بين بعض الفصائل الفلسطينية، ومن اجل تذليل العقبات التي تحول دون نجاح دعوة الرئيس الجزائري اجتمع رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات مع الرئيس الشاذلي بن جديد من اجل هذه الغاية، وقد أعلن الرئيس الجزائري عقب ذلك وفي إشارة منه إلى سورية عن رفضه مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للثورة الفلسطينية وأضاف: «أن الوضعية الحالية تفرض على المقاومة الفلسطينية ليس مجرد الاجتماع بل تفرض عليها بحث وإقرار قاعدة أساسية تأخذ بالاعتبار الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني والمتمثلة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما تراعي الأبعاد القومية للقضية الفلسطينية وثورتها المسلحة وتشتيت الصفوف الفلسطينية بما يخدم المخططات الصهيونية والإمبريالية وبذلك تستطيع الثورة أن تهيء الشروط اللازمة لإيقاف مخططات ضرب القضية»[3].

وفي سياق التحركات التوحيدية التقى وفد من الحزب الشيوعي الفلسطيني، لأول مرة منذ بدء الخلافات الفلسطينية بوفد من فتح في إطار هذا المسعى، كما زار موسكو في 03 أوت

---

[1] مركز الوثائق القومية، تونس، «أبو جهاد: السيف السوري ... يمنع اللقاء الفلسطيني»، مصدر سابق.

[(2)] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص326.

[3] مركز الوثائق القومية، تونس، «الفلسطينيون: الأزمة عربية...أم فلسطينية؟»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1986/07/09.

1986 وفد فلسطيني يمثل فتح والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني وقد تناولت المباحثات سبل استعادة الوحدة الوطنية[1].

وأيضا اجتمعت الهيأة التنفيذية لمنظمة التحرير تلبية لنداء الشاذلي في تونس وتم فتح الحوار مع الفصائل غير المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير من أجل توحيد جميع الفصائل[2]، وقد تداعت خمسة فصائل فلسطينية هي فتح والجبهة الديمقراطية وجبهة التحرير العربية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية إلى اجتماع في موسكو أجمعت خلاله على السير نحو عقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر[3].

واستطاع الشاذلي بن جديد جمع ممثلي الفصائل الفلسطينية على مائدة واحدة في الجزائر العاصمة في 23 فيفري 1987، حيث التقى كل من صلاح خلف (أبو إياد) وهايل عبد الحميد (أبو الهول) عن حركة فتح، ونايف حواتمة وياسر عبد ربه عن الجبهة الديمقراطية، وسليمان نجاب عن الحزب الشيوعي الفلسطيني[4]، أجرى معهم الرئيس الشاذلي محادثات مطولة بمقر الرئاسة حول تطورات الحوار بين الفصائل الفلسطينية والتنسيق فيما بينها من أجل إنجاح المؤتمر الفلسطيني المزمع عقده بالجزائر[5].

وكان تجديد هذه الاتصالات قد انطلق مع نهاية 1986 بدعوة عرفات وحبش وباقي قادة الفصائل للالتقاء في الجزائر، ليثمر ذلك بعقد المجلس الوطني الفلسطيني الثامن عشر في الجزائر في 20 أفريل 1987 بحضور كل الفصائل المهمة بما فيها فصيل أبي نضال، وكان الرئيس الشاذلي بن جديد قد استقبل يوم 12 أفريل 1987 الأمناء العامون لفصائل المقاومة وذلك قبيل انعقاد الاجتماع التحضيري لدورة المجلس الوطني الفلسطيني، واعتبر هذا اللقاء قفزة جديدة كونه كان فرصة لاجتماع كل الفصائل الفلسطينية لأول مرة منذ فيفري 1983[6] وقد توجست "إسرائيل" خيفة من هذا اللقاء كونه جمع كل الفصائل على كلمة

---

[1] سميح شبيب، «مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني»، مصدر سابق، ص 107.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 349.

[3] سميح شبيب، «مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني»، مصدر سابق، ص 108.

[4] «موجز الوقائع الفلسطينية من 1987/1/1 إلى 1987/2/28»، ع 168-169، (مارس/أفريل)1987، ص 203.

[5] مليكة عظيمي، «جهود متواصلة لتوحيد فصائل المقاومة»، المجاهد، ع 1387، 1987/03/06، ص 36.

[6] ع. يونس، «في الطريق إلى توحيد الفصائل»، المجاهد، 1987/04/17، ص 43.

سواء وهي خيار الكفاح المسلح بدل لغة السلام التي تداعت لها بعض الأطراف العربية، كما سعت الجزائر إلى دفع المجتمعين إلى الاتفاق على أن تعمل كل الفصائل رغم تعدد مشاربها وأيديولوجياتها جنبا إلى جنب من أجل تحرير أرض فلسطين[1]، وكانت وحدة المقاتلين الفلسطينيين أثناء حصار المخيمات بلبنان قد مهدت لوحدة منظمة التحرير الفلسطينية[2].

وقد تمخضت دورة الجزائر عن نتائج جسدت وحدة الفصائل في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وكان لها الأثر البالغ في إعطاء شحنة قوية معنوية لفلسطينيي الأرض المحتلة، وقد ساهمت في تعزيز نضالهم[3].

كما حاولت الجزائر الحيلولة دون التدخل الخارجي في شؤون منظمة التحرير، وضمن هذا المضمار رفض الشاذلي بن جديد اقتراح معمر القذافي أثناء زيارته للجزائر في جانفي 1986 والقاضي برحيل عرفات من على رأس المنظمة، وقد أكد الرئيس الجزائري لنظيره الليبي على أن الجزائر مستعدة للعمل مع جميع الأطراف الفلسطينية والعربية على أساس القاعدة السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني التي تمت المصادقة عليها في قمة الجزائر، كما أن تجديد المنظمة يجب أن يتم من الداخل دون إملاءات خارجية[4].

وربما كان لحادث اختراق طائرتان أمريكيتان الأجواء الجزائرية أثناء انعقاد الدورة أثر بتعجيل الاتفاق بين الفصائل، خاصة أن حادثة قصف تونس قبل عام مازالت عالقة بالأذهان[5]، وهو ما دفع قائد الدرك الوطني الجنرال زين العابدين حشيشي إلى إخبار الفلسطينيين بالأمر بعد أن توجهت طائرتان جزائريتان في إثرهما[1].

---

[1] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 201.

[2] عبدو الشريف، «يوميات عربية: مع فلسطين»، الوحدة، اللسان المركزي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، ع 369، س 13، 21-1988/07/27، ص 06.

[3] أبو جهاد، مصدر سابق، ص 122.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 323.

[5] عرفت دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشر التي انعقدت بعمان في 22 نوفمبر 1984 إجراءات أمنية مشددة وكانت وكانت وسائل الإعلام قد تحدثت اثرها على ان أجهزة الأمن الأردنية تتوقع هجوما إسرائيليا جويا على مكان انعقاد المجلس، وفي خطوة احترازية قامت السلطات الأردنية بإخلاء فندق "حياة ريجنسي" من جميع النزلاء العرب والأجانب باستثناء النزلاء الأمريكان الذين يقيمون في الفندق باعتبار ان "إسرائيل" لن تقدم على توجيه ضربة للفندق في ظل وجود الرعايا الأمريكان، والجدير بالذكر ان السلطات الأردنية منحت جميع عمال الفندق إجازات مفتوحة، كما أخلت المنطقة المحيطة بالفندق علاوة على تحويل مسار

وإثر ذلك سعت "إسرائيل" من أجل ثني الجزائر على هذا التوجه الرامي إلى توحيد الفلسطينيين تحت شعار "البندقية توحدنا" الذي طالما رفعه الفلسطينيون خلال حقبة الستينات من القرن العشرين، وفي هذا أرسلت "إسرائيل" رئيس وزراء مالطا "كارميلو موفسيد بونيتشي" إلى المرادية يحمل رسالة إلى الرئيس الشادلي بن جديد، ولكن هذه الزيارة لم تكلل بالنجاح فقد أنهى الرئيس الجزائري اللقاء مباشرة بعدما سمع بخبر الرسالة بقوله "لقد انتهت الزيارة" بل قد طالب بن جديد من سفير الجزائر في مالطا عبد القادر حجار الذي كان يقيم في ليبيا بإلغاء رحلاته إلى مالطا كما أمر وزير الاتصال "مصطفى بن زازة" إلغاء مشروع الاتصالات اللاسلكية الذي كان قد تم التباحث فيه سابقا[2].

وسائل النقل بعيدا عن مكان انعقاد الدورة. انظر: مركز الوثائق القومية، تونس، «محاولة لاغتيال أبو عمار في عمان»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1984/11/18.

[1] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 202.

[2] المرجع نفسه، ص ص 203-204.

ثالثا/جهود الجزائر في سبيل قيام الدولة الفلسطينية:

1/ الجزائر وفكرة قيام الدولة الفلسطينية:

دعت الجزائر مبكرا لقيام الدولة الفلسطينية، بل كانت السباقة في هذا، فقد زار الجزائر في 09 فيفري 1974 وفدا من حركة فتح برئاسة خالد الحسن عضو اللجنة المركزية للحركة لإجراء محادثات مع المسؤولين الجزائريين تتعلق بكفاح الفلسطينيين للدفاع عن القضية الفلسطينية في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها الأمة العربية، وقد أكد المسؤولون الجزائريون للوفد الفلسطيني وقوفهم وراء القيادة الفلسطينية في إقامة حكومة فلسطينية سواء في المنفى أو في جزء من الضفة الغربية[1]، كما حمل البيان الذي وزعته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 15 نوفمبر 1974 حول مباحثات وفدها برئاسة نايف حواتمة مع الرئيس هواري بومدين عن دعم الجزائر لمنظمة التحرير في تشكيل "حكومة نضال وطني فلسطينية"[2].

وربما كانت التجربة الجزائرية هي المحفز وراء ذلك خاصة بعدما استطاعت الجزائر أن تنشئ حكومة مؤقتة في المنفى، كان لها كلمتها المسموعة في المحافل الدولية باعتبارها تسعى إلى استرداد حريتها التي اغتصبت[3]، لذلك حاولت الجزائر إقناع المنظمات الفدائية بضرورة إقامة حكومة فلسطينية في المنفى على غرار التجربة الجزائرية رغم معارضة بعض الدول العربية، وقد استطاع الرئيس بومدين إقناع جورج حبش بالفكرة أثناء زيارته للجزائر منتصف فيفري 1974 رغم معارضة الجبهة الشعبية للأمر برمته في البداية[4].

ولأنّ بومدين اعتبر قيام الدولة الفلسطينية أمرا ضروريا فقد دعا الفصائل الفلسطينية إلى توحيد كلمتها في سبيل تحقيق هذه الغاية، وقد سعت الجزائر في ذلك على أن يكون الإعلان عن هذا الميلاد من أرضها لأنها صاحبة الفكرة[5].

---

(1) اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع عشر، مصدر سابق، ص164.

(2) اليوميات الفلسطينية، المجلد العشرون، مصدر سابق، ص 662.

(3) محمد تامالت، مرجع سابق، ص197.

(4) اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع عشر، مصدر سابق، ص 264.

(5) محمد تامالت، مرجع سابق، ص 197.

ففكرة إعلان قيام دولة فلسطين كانت من الجزائر وبالتحديد كان ميلادها من العقيد محمد الطاهر عبد السلام الذي أسرّها إلى الجنرال لكحل عياط والجنرال العربي بلخير مدير ديوان رئيس الجمهورية الذي بدوره عرض الأمر على رئيس الجمهورية، هذا الأخير عرض الأمر بشكل رسمي على ياسر عرفات في 10 أوت 1988، وكان العقيد محمد الطاهر عبد السلام أول من عرض الفكرة على ياسر عرفات قبل ذلك[1].

دعت الجزائر إلى إقامة دولة فلسطينية تكون حصنا للفلسطينيين من الانقسام والتشتت والتشرذم وتجنبها مخاطر الصراعات الهامشية التي لا طائل منها، وتقف ضد كل وصاية عربية أو غير عربية على الثورة الفلسطينية، ففلسطينية الثورة حسب الرئيس بومدين «لا تتعارض مطلقا مع قوميتها بل تقويها موضوعيا، ونحن بذلك لا نتخلى عن مسؤولياتنا المباشرة وغير المباشرة نحو القضية، ونحن بذلك نتيح بوعي للكيان الفلسطيني أن يدعم قوته في مواجهة "إسرائيل" والإمبريالية»[2]. وقد أكد الرئيس بومدين للطفي الخولي سنة 1974 أنّ الجزائر تنطلق «من التأييد الكامل للهدف الاستراتيجي للثورة الفلسطينية بشأن إقامة الدولة الديمقراطية غير العنصرية... ونعتبر السلطة الوطنية على الأرض التي تحرر من فلسطين اختيارا فلسطينيا واجب الاحترام»[3].

كان عرفات قد أطلق تصريحات في 09 نوفمبر 1988 من تونس جاء فيها أنّ منظمة التحرير أمامها عدة خيارات، منها إعلان الاستقلال مع تكوين حكومة مؤقتة، أو تكوين حكومة وحدها أو طلب وضع الأراضي المحتلة تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة خلال فترة انتقالية، وقد وقع الاختيار على إعلان الدولة الذي صاح به عرفات من قصر الأمم في الجزائر العاصمة في منتصف ليلة 15 نوفمبر 1988[4].

---

[1] محمد تامالت، مرجع سابق، ، ص 208.

[2] لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة (حوار مع بومدين سنوات 1965، 1966، 1974)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص 191.

[3] المصدر نفسه.

[4] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 209.

وكانت الجزائر أول دولة تعترف بقيام الدولة الفلسطينية ضمن 76 دولة اعترفت بها حتى منتصف ديسمبر 1988 كما أنها واصلت خلال الفترة التي سبقت الإعلان عن قيام الدولة إسداء النصائح والإرشادات وتقديم المساعدات للرئيس الجديد[1].

2/دورة المجلس الوطني الفلسطيني وإعلان قيام الدولة الفلسطينية:

في إطار التحضير لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر زار الإبراهيمي الملك فهد في 13 أفريل 1987 حاملا معه دعوة الشاذلي للملك من أجل المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني، ذلك لأن حضوره سيكون له تأثير على الدورة المنوط بها ترميم وحدة المقاومة الفلسطينية، خاصة وأن الملك مدعو إلى أن يكون الرئيس القادم لندوة القمة في الرياض[2]، وكان الملك فهد قد زار الجزائر في 11 مارس 1987 وحظي باستقبال حافل كما تباحث مع نظيره الجزائري الوضع الذي تعيشه الأمة العربية وخاصة الشأن الفلسطيني[3]، وقد أكد الطرفان في بيان مشترك العمل على ضرورة تنقية الأجواء العربية؛ كما شددا على وجوب دعمهما للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي والوحيد، وحرية القرار الفلسطيني[4].

كما انتقل مبعوث الرئيس الشاذلي إلى دمشق في 15 أفريل لذات الغاية وهو دعوة الرئيس السوري حافظ الأسد للمشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني، كما نقل الإبراهيمي فحوى رسالة الشاذلي والمتضمنة تمسك الجزائر بضرورة توحيد المقاومة الفلسطينية والجهود التي بذلتها لهذا الغرض منذ عام[5].

---

[1] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 209.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص346.

[3] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 11.7 «اهتمام بالزيارة وإعداد استقبال حافل»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 218/40)، 1987/03/11.

[4] «موجز الوقائع الفلسطينية من 1987/3/1 إلى 1987/4/30» شؤون فلسطينية، ع 170-171، (ماي/جوان) 1987، ص 182. الشرق الأوسط 1987/3/13.

[5] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص347.

وقد اعتذر كل من الملك السعودي والرئيس السوري عن الحضور، فالملك فهد تحجج بأن حضوره يعد وقوف مع عرفات ضد حبش وحواتمة، أمّا الرئيس الأسد فاحتج بغياب إجماع فلسطيني[1].

وفي إطار التحضير لدورة المجلس الوطني المزمع عقده في الجزائر وتمسك الجزائر بفكرة قيام الدولة الفلسطينية؛ دعا وزير الخارجية الجزائري مسؤول الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية للقيام بزيارة رسمية للجزائر، وقد تباحث كل من الإبراهيمي ومساعدية أثناء زيارة القدومي للجزائر منتصف جويلية 1987 استراتيجية علاقة منظمة التحرير بمختلف البلدان العربية وسبل مواجهة التغلغل الصهيوني في القارة الإفريقية، وقد تم تقييم مدى تطبيق القرارات المتخذة من قبل الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني[2].

لقد وقع اختيار عرفات للجزائر لانعقاد دورة المجلس بعدما ضاقت به السبل و«اشتدت المحن، وقلنا أين المفر سينطلق الركب... ويقول الراوي: يا سارية الجبل ـ الجبل، يا سارية الجزائرـ الجزائر، بن جديد ـ بن جديد»[3]، وجاء رد الشاذلي على سؤال عرفات بأن المنظمة تطلب عقد دورة المجلس في الجزائر بجواب لن ينساه عرفات كما ذكر بأنه "مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"[4].

إلاّ أنّه تم تأجيل انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني عن موعدها بسبب الاستفتاء الذي تم بالجزائر يوم 02 نوفمبر 1988 والذي كان مقررا قبل تبلور فكرة انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر[5]، وقد تناقلت بعض وكالات الأنباء والصحافة العربية بأنّ الجبهة بقيادة جورج حبش قد طالبت بتأجيل دورة المجلس الوطني الفلسطيني المزمع

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص ص346-347.

[2] «قدومي في زيارة رسمية للجزائر: تأكيد المواقف الثابتة من القضايا المطروحة»، المجاهد، ع 1407، 1987/07/24، ص 20. انظر كذلك: أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 349.

[3] المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة التاسعة عشر: الجزائر 1988)، مطبوعات الإعلام الموحد، تونس، 1989، ص 11.

[4] المجلس الوطني الفلسطيني، مصدر سابق، ص 10.

[5] عبد الحميد السايح للشعب، الشعب، ع 7783، 1988/11/13، ص 08.انظر كذلك: «الشعب الجزائري يجدد ثقته في الرئيس الشاذلي بن جديد»، الجيش، ع 295، ديسمبر 1988، المديرية المركزية للمحافظة السياسية، الجزائر، ص 05.

عقدها في الجزائر في 12 نوفمبر 1988 إلاّ أنّ الجبهة الشعبية قد نفت ذلك في تصريح أدلى به ناطق باسمها في الجزائر[1].

وقد عُقدت الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني غير العادية دورة الانتفاضة بعد حوارات فلسطينية مكثفة بمشاركة 338 عضوا من أصل 447، وبغياب 46[2] كانت سوريا والأردن قد منعتهم من المشاركة في المؤتمر والحضور إلى الجزائر[3]، وكانت السلطات السورية قد حاولت عرقلة اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك إثر الزيارة التي قام بها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في 07 نوفمبر 1988 إلى الجزائر، حيث طلب من السلطات الجزائرية تأجيل اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني المقرر انعقاده في الجزائر، أو على الأقل منع إعلان هذا المجلس عن قيام دولة فلسطين المستقلة[4]، وضغطت على الفصائل الفلسطينية الموالية لها لرفض هذه التوجهات، كما بذلت مساع حثيثة لدفع ممثلي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لمقاطعة دورة الجزائر، فضلا على تهديد المؤتمرين بعدم السماح لهم بالعودة إلى الأراضي السورية[5].

وقــد افتتحت الدورة عشية يوم 12 نوفمبر 1988 بحضور الرئيس الجزائري الشادلي بن جديد والسيد عبد الحميد مهري مسؤول الأمانة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائر وكبار مسؤولي الدولة، وسط ظروف أمنية مشددة ـ تذكر بحالات الحروب ـ[6] أقام خلالها رجال الدرك والشرطة حواجز أمنية وتفتيشية مكثفة، كما رابضت الشاحنات العسكرية والدبابات فوق المرتفعات والتلال فضلا على الأسلاك الشائكة التي وضعت على حوافي الطرقات، بالإضافة إلى البوارج البحرية المرابطة في المياه الإقليمية

---

(1) «الجبهة الشعبية تنفي»، الشعب، ع 7786 ،1988/11/07، ص05.

(2) سميح شبيب، «الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني»، شؤون فلسطينية، ع 189، ديسمبر 1988، ص 91.

(3) الشعب، ع 7784، 1988/11/14، ص 06.

(4) أحمد شاهين، «المنظمة قدمت ورقتها إلى الأنظمة العربية»، شؤون فلسطينية، ع 189، ديسمبر 1988، ص 95.

(5) ممدوح نوفل، البحث عن الدولة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 167

6 أضحت العاصمة الجزائرية في عهد الشاذلي بن جديد مقرا لعقد مؤتمرات المجلس الوطني الفلسطيني أمام رفض البعض من العواصم العربية احتضانها خوفا من التهديدات الصهيونية بقصف مكان الاجتماع، في مقابل ذلك لم ترضخ الجزائر لهذه التهديدات، وكان ان نسبت أحداث 05 أكتوبر 1988 إلى مؤامرة إمبريالية صهيونية لعقاب الجزائر وصرفها عن مساندة القضية الفلسطينية. انظر: رابح لونيسي، الرئيس الشاذلي بن جديد (دراسة أكاديمية حول سياساته ونظامه مع قراءة في الجزء الأول من مذكراته)، دار المعرفة، الجزائر، 2013، ص126.

الجزائرية[1]، وقد أضفى دخول الرئيس الشادلي يتوسط ياسر عرفات وعبد الحميد السايح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني متشابكو الأيدي طعما خاصا على افتتاح الدورة حيث قابلهم الحضور بتصفيق حار وهتافات ملأت قاعة قصر الأمم بنادي الصنوبر بحياة الثورة الفلسطينية[2] وذلك في حضور حوالي 600 صحافي من جميع أصقاع المعمورة[3].

أثنى عرفات في كلمته الافتتاحية على الجزائر ورئيسها الشاذلي بن جديد وقد وصفه بأنّه " الأخ المجاهد، الأخ المناضل والوفي، ليس فقط لشعب الجزائر، وليس فقط لشعب فلسطين، ولكن للأمة العربية، وللأحرار وللشرفاء في العالم أجمع"، وأضاف عرفات موجها خطابه للرئيس الجزائري «دائما يا سيادة الأخ الرئيس كلما تحزب بنا الأمر، وكلما اشتدت بنا الخطوب، تلفتنا يمنة ويسرة، تلفتنا شمالا ويمينا، فلا نجد دائما وأبدا إلاّ أخونا المجاهد الثائر الشاذلي بن جديد، وشعبه البطل شعب المليون ونصف المليون شهيد».[4]

وذكّر عرفات ببعض مواقف الجزائر تجاه القضية الفلسطينية فقال: «وليس من قبيل الصدف، وعندما خرجنا من معارك بيروت، وملحمة بيروت، أن نعقد مؤتمرنا الوطني الفلسطيني هنا على أرض الجزائر، وفي رحاب الجزائر، وليس من قبيل الصدف أنه، عندما أردنا أن نوحد صفوفنا وحدة واحدة، أن نجتمع هنا على أرض الجزائر، أن نقول إن الشعب الفلسطيني، إن الإرادة الفلسطينية، إن المجاهدين الفلسطينيين، إن الثوار الفلسطينيين، وحدة واحدة متراصة كما كان الجزائريون»[5].

وقد اعتبر أحمد عبد الرحمن الناطق الرسمي باسم المجلس الوطني الفلسطيني أن مشاركة الرئيس الجزائري الشادلي بن جديد في افتتاح المجلس يعبر عن «موقف جزائري مبدئي بدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل الاستقلال الوطني كما يعكس مواقف الأمة العربية

---

(1) «البندقية وغصن الزيتون»، الشعب، ع 7783، 1988/11/13، ص09.

(2) «بحضور الرئيس الشاذلي بن جديد افتتاح دورة الانتفاضة بالجزائر»، الشعب، ع 7783، 1988/11/13، ص ص 01،08

(3) الشعب، 7783، 1988/11/13، ص09.

(4) «بحضور الرئيس الشادلي بن جديد افتتاح دورة الانتفاضة بالجزائر»، مصدر سابق، ص ص 01،08.

(5) سعاده سوداح وأحمد عبد الحق، «الاستقلال»، في: كتاب فلسطين الثورة (أحداث 10 – الاستقلال)، تحرير: محمد سليمان، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، نيقوسيا، ص ص 25-26.

والجماهير العربية إلى جانب الشعب الفلسطيني»[1]، كما اعتبر سمير عوشة الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني أنّ المسؤولين الجزائريين قد أتاحوا للمؤتمرين مجالا واسعا من أجل إنجاح أعمال المجلس[2].

كما ألقى رئيس الوزراء الجزائري عبد الحميد مهري كلمة رحب فيها بالحضور وذكّر المؤتمرين أن الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية قد عاشتها الجزائر من قبل وقد نجحت الجزائر باختيارها لطريقة الكفاح الشامل، والكفاح على أرض الميدان، وستنتصر المقاومة الفلسطينية كما انتصرت الجزائر[3].

وقد دعت الجزائر عشية انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني على أراضيها إلى مزيد من التصعيد داخل الأراضي المحتلة للحيلولة دون نجاح المخططات الصهيونية وتدعيم العمل الثوري لإرغام العدو على الاستسلام للأمر الواقع من جهة وتثبيت المطالب الفلسطينية وكسب المزيد من الولاء على صعيد الرأي العام العالمي من جهة أخرى[4]، كما صرح مدير ديوان إسحق شامير زعيم تجمع الليكود عشية انعقاد الدورة أنّ "إسرائيل" لن تعترف بمقررات دورة الجزائر ووصف قرار إعلان الدولة الفلسطينية المزمع إقراره في هذه القمة بأنّه "إضافي وفارغ من محتواه"[5].

وقد دعت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في ندائها الثامن والعشرون إلى اعتبار أيام السبت والأحد والاثنين أيام تصعيد بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر[6].

---

[1] الشعب، ع 7784، 1988/11/14، ص06.

[2] «سمير عوشة الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني في حوار للشعب»، الشعب، ع7784، 1988/11/14، ص 07.

[3] المجلس الوطني الفلسطيني، مصدر سابق، ص13.

[4] عبد الرحيم مخالدي، «تصعيد الانتفاضة...وبلوغ المرامي»، الشعب، ع7782، 1988/11/12، ص06.

[5] «دورة الانتفاضة الطارئة تفتتح اليوم بالجزائر (إجماع فلسطيني للخروج بقرارات سياسية في مستوى التحديات الراهنة)»، الشعب، ع7782، 1988/11/12، ص07.

[6] «مظاهرات وإضرابات شعبية تضامنا مع دورة الانتفاضة»، الشعب، ع 7784، 1988/11/14، ص01.

وقد أصدر المجلس الوطني الفلسطيني قرارا خاصا بشأن الجزائر، أبدى فيه امتنانه لـ «الجزائر الشقيقة، ولشعبها العظيم، ورئيسها المناضل الأخ الشاذلي بن جديد، وقفتها الراسخة على الدوام، إلى جانب الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، هذه الوقفة، التي تستمد أصالتها من عمق التراث الكفاحي لثورة المليون ونصف مليون شهيد، ومن عمق الانتماء العربي الإسلامي الذي تجسده الجزائر»[1].

كما توجه البيان بالشكر للجزائر «شعبا وحزبا وحكومة ورئيسا لاحتضانها المجلس الوطني في دورة الانتفاضة التاريخية، وتقديمها كافة التسهيلات التي أدت إلى إنجاح أعماله، لهو على يقين من أن صدور القرارات التاريخية للمجلس الوطني من أرض الجزائر، أرض الثورة المنتصرة والالتزام العميق بنصرة فلسطين، سيكون له أعمق الأثر في نفوس شعبنا المناضل»[2].

وقد صرح أبو علي مصطفي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والأمين المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 14 نوفمبر 1988 أنّ الجزائر احتضنت ثلاثة مؤتمرات للمجلس الوطني الفلسطيني، وأن مجالس الجزائر قد حققت نتائج طيبة سواء في المجلس الوطني في دورته السادسة عشر أو الدورة الثامنة عشر التي كانت دورة الوحدة الوطنية[3].

وفي ساعة مبكرة من يوم 15 نوفمبر 1988 وفي حدود الساعة الواحدة والنصف فجرا ومن قصر الأمم بنادي الصنوبر تجسد القرار الذي انتظره الفلسطينيون كثيرا في جو مهرجاني بهيج[4]، حيث أعلن ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي حضور عبد الحميد مهري المكلف بالأمانة الدائمة للجنة المركزية وبوعلام بسايح وزير الشؤون الخارجية والهادي بكوش الوزير الأول التونسي، وأعضاء السلك

---

(1) فلسطين: إعلان الدولة وقرارات الأمم المتحدة، وكالة الأنباء الفلسطينية، منشورات وفا، تونس، 1989، ص 24.

(2) سعاده سوداح وأحمد عبد الحق، مرجع سابق، ص 83. انظر كذلك: الوحدة، ع 386، 17-1988/11/23، ص 05.

(3) المجلس الوطني الفلسطيني، مصدر سابق، ص78.

4 Salmon Jean, «La proclamation de l'Etat palestinien», *Annuaire français de droit international*, vol 34, 1988. p 37.

الدبلوماسي للدول العربية والإسلامية المعتمدة بالجزائر عن قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف[1]،

وعلى إثر إعلان وثيقة الاستقلال (التي صوت عليها بالإجماع ما عدا الفقرة الخاصة باللائحة 242 التي عارضها 46 عضوا وامتنع عن التصويت 10 وصادق عليها باقي أعضاء المجلس البالغ أعضاؤه 338 عضوا)[2]، تم رفع العلمين الجزائري والفلسطيني، وعزف النشيدين الوطنيين إيذانا « بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وتثبيتا لتلاحم الثورتين الجزائرية والفلسطينية عن وثيقة الاستقلال التي تتضمن قيام الدولة الفلسطينية»، وقد تم إرساء حجر الأساس لأول سفارة فلسطينية في العالم بالجزائر العاصمة صبيحة ذلك اليوم[3]، حيث وضع ياسر عرفات بحضور كل من وزير الخارجية بوعلام بسايح والشيخ عبد الحميد السايح وقادة التنظيمات الفلسطينية حجر الأساس لبنائها[4] وتم تعيين ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الجزائر أبو العز كأول سفير لدولة فلسطين في الجزائر[5]، وفور الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، اعتلى بوعلام بالسائح عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير ووزير الشؤون الخارجية الجزائرية المنصة ليلقي كلمة باسم الرئيس الشاذلي بن جديد أعلن فيها اعتراف الجزائر الرسمي بالدولة الفلسطينية المستقلة، ودعا السائح المجموعة الدولية للاعتراف بهذه الدولة الفتية[6].

وقد تطرق نواب المجلس الوطني الشعبي في بداية جلسته يوم 15 نوفمبر 1988 إلى قيام الدولة الفلسطينية، حيث أعلن رئيس المجلس في حضور رئيس الحكومة وأعضائها عن قيام

---

[1] سميح شبيب، الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، مصدر سابق، ص93.

[2] سعيد نمسي، عبد العزيز بن سعيداني، «من جديد أمام حقيقة صارخة»، الحقيقة، ع 386، 17-1988/11/23، ص 07.

[3] «يوم تاريخي»، الشعب، ع 7785، 1988/11/15، ص 01.

[4]مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم R.A، «وضع الحجر الأساسي لأول سفارة فلسطينية»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 268)، 1988/11/16.

[5] «أول سفير فلسطيني يدلي بتصريح في الجزائر»، الشعب، ع 7787، 1988/11/17، ص 09. وكانت الجزائر قد عينت أول سفير لها لدى منظمة التحرير سنة 1971 حيث قدم محمد يزيد أوراق اعتماده لياسر عرفات خلال حفل نظم في جبل بيروت بلبنان. انظر: عبدو الشريف، «يوميات عربية: مع فلسطين»، الوحدة، اللسان المركزي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، ع 369، س 13، 21-1988/07/27، ص 06.

[6] «إعلان اعتراف الجزائر بالدولة الفلسطينية المستقلة»، الشعب، ع7785، 1988/11/15، ص01. أحمد شاهين، «المنظمة «المنظمة قدمت ورقتها إلى الأنظمة العربية»، شؤون فلسطينية، ع 189، ديسمبر 1988، ص 96.

الدولة الفلسطينية وحيا باسم نواب الأمة المجلس الوطني الفلسطيني على اتخاذ هذا القرار التاريخي الهام في مسيرة النضال الفلسطيني، وقد دوت القاعة بالتصفيق لهذا القرار ووقف الجميع تقديرا واحتراما لهذا الإنجاز التاريخي[1].

إثر ذلك استقبل الرئيس الشادلي بن جديد يوم 15 نوفمبر 1988 عقب إعلان قيام الدولة الفلسطينية وفدا فلسطينيا يضم كل من ياسر عرفات وعبد الحميد السايح وجورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ونايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وعدد من الشخصيات الفلسطينية، وقد حضر هذه المقابلة عبد الحميد مهري وبوعلام بسايح وكذا مدير الديوان برئاسة الجمهورية[2]، وقد أدلى عرفات عقب هذا اللقاء بأن « الجزائر كانت أول بلد يفتح به مكتب للثورة الفلسطينية وأول هدية من السلاح جاءت من الجزائر وأول قمة عربية من أجل انتفاضة الشعب الفلسطيني كانت في الجزائر وأول مؤتمر وحدوي للثورة الفلسطينية انعقد في الجزائر وأول سفارة فلسطينية فتحت في الجزائر...والثورة التي قال فيها سيادته إنا معها ظالمة أو مظلومة هي ثورة واحدة من جبال الأوراس إلى جبال النار في فلسطين حتى النصر»[3].

وقد عقد عرفات مؤتمرا صحفيا في الجزائر يوم 15 نوفمبر 1988 أعلن فيه أنه لم تمض ساعات على إعلان قيام الدولة الفلسطينية حتى أعلنت معظم الدول العربية تأييدها لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني واعترافها بالدولة الفلسطينية بعد مبادرة الرئيس الشاذلي، وأضاف عرفات «أن الجزائر هي أول بلد اعترف بالثورة الفلسطينية وأول بلد أعطانا هدايا قيمة لنبدأ بها نضالنا وثورتنا وأول بلد نزلت فيها وأرست فيها الحجر الأساسي لأول سفارة للدولة الفلسطينية صباح اليوم»[4].

---

[1] «نواب الأمة يحيون بحرارة قيام الدولة الفلسطينية»، الشعب، ع 7786، 1988/11/16، ص 01.

[2] الشعب، ع 7786، 1988/11/16، ص 01.

[3] «كلما اشتدت العواصف نجد أخي الشادلي بن جديد والشعب الجزائري والثورة الجزائرية»، الشعب، ع 7786، 1988/11/16، ص 06.

[4] المجلس الوطني الفلسطيني، مصدر سابق، ص 71

وقد أجمعت المصادر الفلسطينية والعربية على اعتبار "دورة الانتفاضة" دورة تاريخية توازي في أهميتها الدورة الأولى للمجلس، فضلا على ما تميزت به الدورة من أجواء جادة ورصينة على نحو لم يسبق له مثيل منذ دورة المجلس الأولى في عام 1965[1]، فأعمال المجلس الوطني الفلسطيني السابقة على مدار عشرين سنة، كانت تسيطر عليها، وعلى جدول أعمالها، معارك هامشية مثل قضايا الوحدة الوطنية الفلسطينية والعلاقة بين الفصائل الفلسطينية المتنازعة والتدخلات العربية في الشأن الداخلي الفلسطيني؛ فإن دورة الجزائر لم يغلب عليها إلا أمر جوهري واحد وهو الشأن الفلسطيني والذي جسدته بكل قوة الانتفاضة الفلسطينية[2]،.

[1] سميح شبيب، «الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني»، مصدر سابق، ص ص 93-94.

[2] أحمد شاهين، «المنظمة قدمت ورقتها إلى الأنظمة العربية»، مصدر سابق، ص 95.

رابعا/ ردود الفعل الإقليمية والعالمية على إعلان قيام الدولة الفلسطينية:

أعلنت بعد هذه الدورة وفي نفس اليوم 15 دولة اعترافها بالدولة الفلسطينية منها تونس الكويت السعودية العراق وجمهورية اليمن الديمقراطية وجمهورية اليمن العربية وموريتانيا وماليزيا وإندونيسيا وتركيا[1] أما سوريا فقد تجاهلت إعلان قيام دولة فلسطين ولم تتطرق وسائل إعلامها لا من قريب ولا من بعيد للموضوع[2].

وجاءت سلسلة الاعترافات بالدولة الفلسطينية فضلا عن الدول العربية ثلاثة مجموعات دولية؛ مجموعة دول عدم الانحياز؛ ومجموعة الدول الاشتراكية، ومجموعة الدول الإسلامية؛ واعترف بها من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي[3].

وقد تباينت ردود الفعل "الإسرائيلية" على القرارات التي حملتها دورة الجزائر، وخلقت تلك القرارات حالة من القلق والإرباك، فعلى الصعيد الرسمي، تميزت غالبية ردود الفعل "الإسرائيلي" برفض تلك القرارات، وانبرت المحافل السياسية لمقاومتها وذلك على جبهتين؛ الأولى من خلال محاولة التقليل من أهمية الحدث، والتشكيك في نوايا منظمة التحرير، والثانية عبر التحرك السياسي الواسع للحيلولة دون إضفاء الشرعية الدولية على قرارات الجزائر، ولمنع توالي اعتراف دول العالم بالدولة الفلسطينية المستقلة[4]، وفي هذا الإطار راسلت وزارة الخارجية "الإسرائيلية" كافة الدول التي تربطها علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل" تدعوها إلى عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية[5] .

وعقب الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية في الجزائر اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية في تصريح للناطق الرسمي باسم البيت الأبيض مارلين فيتزووتر أن موقف واشنطن يبقى على

---

[1] «بعد الجزائر 15 دولة تعترف بدولة فلسطين»، الشعب، ع 7786، 1988/11/16، ص 01.

[2] الشعب، ع 7786، 1988/11/16، ص 06.

[3] أحمد شاهين، «المنظمة قدمت ورقتها إلى الأنظمة العربية»، مصدر سابق، ص96.

[4] صلاح عبد الله، «ردود الفعل "الإسرائيلية" على إعلان الاستقلال»، شؤون فلسطينية، ع 190، جانفي 1989، ص 83.

[5] «موجز الوقائع الفلسطينية من 1988/11/16 إلى 1998/12/15»، شؤون فلسطينية، ع 190، جانفي 1989، ص 152.

حاله «فالولايات المتحدة لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ولن تتفاوض معها ما لم تعترف بحق "إسرائيل" في الوجود» وجدد الناطق الأمريكي موقف الإدارة الأمريكية من الدولة الفلسطينية بأنها لا تؤيد أي إجراء معلن من جانب واحد لتغيير وضعية الأراضي المحتلة، وأن الإشكال يجب أن يحل من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين[1].

ورأت الإدارة الأمريكية أنّ مقررات دورة الجزائر خطوة إلى الأمام وأخرى إلى الخلف الأولى بقبول قراري مجلس الأمن 242 و338، والتنديد بـ "العنف" و"الإرهاب" والثانية للتمسك بحق تقرير المصير وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة[2].

أما الاتحاد السوفييتي فقد أعرب عن ارتياحه للقرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر، وأعلن اعترافه بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة[3]، واعتبر الناطق الرسمي باسم الخارجية السوفياتية غينادي غيراسيموف أنّ هذه القرارات تشكل مرحلة هامة في التسوية بالشرق الأوسط، وأن الكريملن سيبقى في اتصال مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وسيستشير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وكذلك الدول المعنية للعمل على عقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط[4]، أمّا السوق الأوروبية المشتركة فقد اعتبرت في اجتماع لها ببروكسل أن قرارات الجزائر تعتبر خطوة إيجابية نحو تسوية سلمية للصراع العربي "الإسرائيلي"، وقد تفادى وزراء خارجية دول السوق الأوروبية اتخاذ موقف الاعتراف بالدولة الفلسطينية بحجة أنّهم لا يمكن الاعتراف بدولة لا حدود معلومة ولا حكومة لها[5]، وأشار بيان مجلس وزراء خارجية دول السوق إلى أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني تحتوي على خطوات إيجابية تجاه تسوية سلمية في الشرق الأوسط[6]، كما اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة دي كويلار أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني تعطي فرصا جديدة

---

(1) «اعترافات دولية واسعة بالدولة الفلسطينية المستقلة»، الشعب، ع 7787، 1988/11/17، ص 09.

(2) نبيل حيدري، «رياح الرفض الأمريكية، باردة أم ساخنة»، شؤون فلسطينية، ع 189، ديسمبر 1988، ص 103.

(3) فاروق القدومي، مسار الثورة وثوابتها الوطنية، دار حنين للنشر والتوزيع، تونس، 2011، ص ص 428-429.

(4) «اعترافات دولية واسعة بالدولة الفلسطينية المستقلة»، مصدر سابق، ص 09.

(5) «المجموعة الأوروبية تشيد بقرارات المجلس الوطني»، الشعب، ع 7791، 1988/11/22، ص 01.

(6) أحمد شاهين، «المنظمة قدمت ورقتها إلى الأنظمة العربية»، مصدر سابق، ص 100.

نحو السلام في الصراع مع الكيان الفلسطيني، ودعا الأطراف المعنية إلى استغلال هذه الفرصة للقيام بجهد جديد للوصول إلى تسوية عادلة ودائمة[1].

بالإضافة إلى ذلك عبر شريف الدين بيرزاده الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي عن ترحيبه لإعلان قيام الدولة الفلسطينية، كما طالب المجتمع الدولي بتقديم الدعم الكامل للشعب الفلسطيني في نضاله العادل بقيادة منظمة التحرير لإقامة دولته المستقلة[2].

أما الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية فقد أرسل برقية تهنئة إلى رئيس منظمة التحرير بمناسبة إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وأعرب الأمين العام للمنظمة عن الأمل في أن يؤدي إعلان الدولة الفلسطينية إلى تقديم مساهمة إيجابية في البحث عن سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط[3].

كما أشادت الرابطة البرلمانية الأوروبية التي تضم في عضويتها 600 برلماني من دول السوق الأوروبية المشتركة للتعاون مع العالم العربي بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ومنها إعلان الدولة الفلسطينية استنادا إلى الشرعية الدولية، ودعت الرابطة دول السوق الأوروبية إلى تحمل مسؤولياتها وإعلان اعترافها الرسمي بالدولة الفلسطينية[4]، كما دعا رئيس الحزب الشيوعي الإيطالي حكومة بلاده إلى وجوب الاعتراف بقرارات مؤتمر الجزائر بإعلان قيام الدولة الفلسطينية واعتبر أن تسويف إيطاليا لا مبرر له إطلاقا، كما دعا الحزب الشيوعي الاسباني الحكومة الاسبانية إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية موضحا أنّ قرارات مؤتمر الجزائر تعد إطارا للتحاور والتقارب[5]، وقد أبلغت أكثر من 70 دولة إلى منظمة التحرير اعترافها الرسمي بالدولة الفلسطينية المستقلة خلال أسبوع واحد من إعلان

---

(1) «اعترافات دولية واسعة بالدولة الفلسطينية المستقلة»، مصدر سابق، ص 09.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4)«دولة فلسطين»، الشعب، ع 7789، 1988/11/20، ص 01.

(5)«دولة فلسطين: تحركات سياسية فلسطينية لدعم الدولة المستقلة»، الشعب، 7790، 1988/11/21، ص 09.

قيامها، وهو ما جعل دولة فلسطين منذ البداية تتمتع بحكم قوانين منظمة الأمم المتحدة بشخصية دولية[1].

وفي هذا الإطار عقدت جلسة عمل جزائرية فلسطينية بمقر وزارة الخارجية ضمت السيد بوعلام بسايح عضو اللجنة المركزية وزير الشؤون الخارجية والسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وبمشاركة نايف حواتمة وهاني الحسن والسفير الفلسطيني في الجزائر وعدد من إطارات وزارة الخارجية الجزائرية[2].

وقد سجلت الجزائر بارتياح اعتراف الجمهورية المصرية بقيام الدولة الفلسطينية وترى الجزائر في هذا القرار تعزيز للصف العربي في مواجهة التحديات التي تواجه الأمّة العربية، خاصة القضية الفلسطينية[3]. وقد كانت مصر أبدت في البداية تأييدها لإعلان قيام الدولة الفلسطينية، دون التأكيد على اعترافها، هذا وقد أكد الرئيس حسني مبارك في رده على التساؤلات الفلسطينية بقبول القاهرة التأييد بدل الاعتراف بأن التأييد المصري لقيام الدولة الفلسطينية أقوى من الاعتراف[4]، وجاء الاعتراف المصري بالدولة الفلسطينية بعد جدال كبير حول التأييد أو الاعتراف واعتبرت مصر الاعتراف ساري المفعول اعتبارا من تاريخ 15 نوفمبر 1988 بعد أن كانت في البداية قد أبدت تأييدها فقط[5].

وكما كانت القضية الفلسطينية هي السبب المباشر لقطع الجزائر لعلاقاتها مع مصر فان القضية الفلسطينية هي سبب عودة هذه العلاقة إلى سابق عهدها، وفي هذا الصدد وإثر هذا الاعتراف تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر ومصر بشكل رسمي في 24 نوفمبر 1988، وتعود بوادر التقارب بين البلدين إثر استلام حسني مبارك الحكم في مصر وتجميد الجزء الثاني من اتفاقية كامب ديفيد التي تنص على استقلالية إدارية غامضة (الحكم الذاتي)

---

(1) «1988: عام الإصلاح في الجزائر وعودة الوفاق في العالم»، الجيش، ع 295، ديسمبر 1988، المديرية المركزية للمحافظة السياسية، الجزائر، ص 02.

(2) الشعب، ع 7789، 1988/11/20، ص 01.

(3) «الجزائر تسجل بارتياح اعتراف مصر بدولة فلسطين»، الشعب، ع 7790، 1988/11/21، ص 01.

(4) أحمد شاهين، «المنظمة قدمت ورقتها إلى الأنظمة العربية»، مصدر سابق، ص 98.

(5) «موجز الوقائع الفلسطينية من 1988/11/16 إلى 1998/12/15»، شؤون فلسطينية، ع 190، جانفي 1989، ص 153.

كحل للقضية الفلسطينية، وكانت الجزائر قد قطعت علاقاتها مع جمهورية مصر العربية بعد اعتراف هذه الاخيرة بالكيان الصهيوني، وذلك حفاظا على العمل العربي المشترك واحتراما لاستقلالية القرار الفلسطيني[1]، وفي إطار تطبيع العلاقات المصرية الجزائرية قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة للجزائر في 07 سبتمبر 1989 سبقتها زيارة وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد للعاصمة الجزائرية أنهت بذلك قطيعة بين البلدين دامت حوالي 12 سنة[2].

واعتبرت الجزائر أن اعتراف مصر بقيام الدولة الفلسطينية يدل على عودتها إلى الحظيرة العربية وبهذا «لن تشعر مصر من جهتها بعد اليوم أنّها تواجه المزايدات "الإسرائيلية" لوحدها بل تتحرك كما كانت مدعومة من أشقائها العرب يسندونها وتسندهم... ولا شك أنّ إعلان دولة فلسطين كان نقطة تحول في مسيرة النضال الفلسطيني، لكنه يجب أن يكون أيضا منعرجا حاسما في العمل العربي لصالح القضية فيكون هذا العمل إيجابيا موحدا»[3].

ومن جهة أخرى ألغى وزير الخارجية الجزائر بوعلام بسايح زيارته إلى نيويورك للمشاركة في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول فلسطين، وذلك بسبب رفض الحكومة الأمريكية منح التأشيرة لياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من أجل الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ وبالتالي منع الصوت الفلسطيني من الوصول إلى منبر منظمة الأمم المتحدة والمشاركة في أشغال الجمعية العامة حول الشرق الأوسط[4]، وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أعلنت يوم 26 نوفمبر 1988 رفض الولايات المتحدة الأمريكية منح عرفات التأشيرة بحجة أنه لدى الحكومة الأمريكية أدلة مقنعة على اشتراك عناصر من منظمة التحرير في أعمال إرهابية[5].

---

(1) الشعب، ع 7794، 1988/11/26، ص 01.

(2) «اتفاق على تدعيم العلاقات وتطوير التعاون»، المجاهد، ع 1519، 1989/09/15، ص 06.

(3) «تعزيزا للصف»، الشعب، ع 7794، 1988/11/26، ص 09.

(4) «بسايح يلغي زيارته إلى نيويورك»، الشعب، ع 7797، 1988/11/29، ص 09.

(5) «موجز الوقائع الفلسطينية من 1988/11/16 إلى 1998/12/15»، شؤون فلسطينية، ع 190، جانفي 1989، ص 159. انظر كذلك: ع. ميساوي، «انتصار منظمة التحرير الفلسطينية سياسيا»، الجيش، ع 295، ديسمبر 1988، المديرية المركزية للمحافظة السياسية، الجزائر، ص 07.

أما الجزائر فقد اعتبرت أن هذا الإجراء يخالف لوائح المنظمة الأممية والتزامات واشنطن تجاه الأمم المتحدة والقاضي بمنح حق الدخول إلى التراب الأمريكي لكل الدبلوماسيين المنتمين للمنظمة والذي يعد كذلك خرقا لاتفاقية المقر المبرمة سنة 1947 بين الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها البلد المضيف ومنظمة الأمم المتحدة[1] والتي تنص على تدويل الرقعة التي أسس على صرحها مقر المنظمة؛ أي اعتبار كل ما يجري في المنظمة مستقل تمام الاستقلال عن إرادة واشنطن وأن دولة المقر لا تعدو أن تكون دولة مثل باقي الدول الأعضاء في الهيئة[2]، واعتبرت الجزائر أن القرار الأمريكي برفض منح عرفات التأشيرة يعد خطأ كبيرا لأن القضية ليست في تحدث عرفات من عدمه ولكن القرار الأمريكي جاء وكأنه يعبر عن رد فعل واشنطن إزاء مقررات دورة الانتفاضة للمجلس الفلسطيني الذي انعقد بالجزائر[3].

من جهة أخرى صادق المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني على اللائحة السياسية العامة التي أدرجت وقوف الجزائر الثابت إلى جانب القضايا العادلة في العالم وعلى رأسها القضية الفلسطينية، كما أبرزت اللائحة السياسية الدور النشط الذي تلعبه الجزائر على الساحة الدولية وسجلت بارتياح النتائج التي حققتها سياستها الخارجية، ومنها سعيها الدؤوب من أجل مساندة القضية الفلسطينية في كافة المحافل الدولية والإقليمية والعربية[4].

وبمناسبة مرور سنة كاملة على الانتفاضة الفلسطينية تم رفع العلم الوطني الفلسطيني في أول سفارة للدولة الفلسطينية بالعاصمة الجزائر بحضور وفد هام من حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري يتقدمهم الصادق زواتن فضلا على ممثلي حركات التحرر المعتمدين في الجزائر بالإضافة إلى وفد غفير من أعضاء الجالية الفلسطينية[5]، كما نظم الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية تجمعا شعبيا ضخما من أجل مساندة الانتفاضة الفلسطينية وذلك بحضور

---

[1] دليلة بوراس، «التطاول الأمريكي»، الشعب، ع 7797، 1988/11/29، ص 09.

[2] صداح عبد الحق، «التحدي الصارخ»، الشعب، ع 7799، 1988/12/01، ص 09.

[3] مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 38 .111. 0، «عرفات لن ننزع السلاح من المليشيات في الأردن» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 268) 1988/12/05.

[4] العيد بسي، «مواقف مبدئية ثابتة»، الشعب، ع 7801، 1988/12/04، ص ص 01،09.

[5] «انتفاضة الشعب الفلسطيني في عامها الثاني»، الشعب، ع 1806، 1988/12/10، ص ص 01.09.

ممثلين عن حركات التحرر مثل المقاومة الشيلية والاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين إضافة إلى ممثلين عن الشبيبة الجزائرية وحزب جبهة التحرير الوطني والمجلس الوطني الشعبي[1]، وقد قام فرع ولاية عنابة للشبيبة وبالتنسيق مع فرع عنابة لمنظمة الشبيبة الفلسطينية بتنظيم معرض للصور في البهو الأرضي لمسرح عنابة الجهوي تضامنا مع أطفال الحجارة وتخليدا للذكرى الأولى لانتفاضة الجماهير الفلسطينية في الوطن المحتل[2] .

وقد دعا وزير الخارجية الجزائري بوعلام بسايح أثناء اختتام الندوة الثامنة للجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي بالعاصمة البروكينابية واغادوغو يوم 08 ديسمبر 1988 إلى تضامن إفريقيا الكامل مع الدولة الفلسطينية، وذلك من خلال اعتراف دول القارة الشامل بالدولة الفلسطينية وتنسيق المواقف بين الجانبين الإفريقي والعربي في المحافل الدولية ومشاركة رئاستي منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز في المداولات العامة حول فلسطين في جنيف وكذلك قضية الديون في إطار العلاقات شمال جنوب[3].

وقد مثل وزير الخارجية بوعلام بسايح الجزائر في أشغال الجمعية العامة المخصصة للقضية الفلسطينية التي انعقدت في جينيف على غير العادة، وذلك بعد عمل دبلوماسي عربي على إثر رفض الولايات المتحدة الأمريكية منح تأشيرة لياسر عرفات، وقد أجرى بسايح في جنيف على هامش أشغال الجمعية العامة مشاورات ومحادثات سياسية مع العديد من وزراء الخارجية المشاركين في الجمعية العامة، وقد التقى مع بوديمير لونكار سكرتير الشؤون الخارجية اليوغسلافي حيث تناولت المحادثات التطورات الأخيرة التي عرفتها القضية الفلسطينية بعد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، كما تشاور بسايح مع كارولوس بابولياس وزير الشؤون الخارجية اليوناني ورئيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية حيث تناول الطرفان موقف المجموعة تجاه القضية الفلسطينية ونتائج دورة الجزائر بالإضافة إلى الموقف الأوروبي المعبر عنه خلال قمة رودس، كما أجرى بسايح مشاورات مع ياسر عرفات من أجل تنسيق الجهود وضمان دعم واسع للوائح التي ستعرض على الجمعية العامة[4] .

---

(1) «مهرجان شباني تضامني مع الانتفاضة الفلسطينية»، الوحدة، ع 344، 28 جانفي إلى 03 فيفري 1988، ص 08.

(2) «معرض للصور بعنابة تضامنا مع أطفال الحجارة»، الشعب، ع 7808، 1988/12/12، ص 05.

(3) «بسايح يلح على ضرورة السعي والتضامن»، الشعب، ع 1806، 1988/12/10، ص 09.

(4) «بسايح يجري محادثات على هامش الجمعية العامة»، الشعب، ع 7810، 1988/12/14، ص 01.

وقد وجه الرئيس الشاذلي بن جديد رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة عبر وزير الشؤون الخارجية بوعلام بسايح الذي اجتمع مع الأمين العام خافير بيريز دي كويلار يوم 13 ديسمبر 1988 رفقة ممثل الجزائر الدائم في الأمم المتحدة حسين جودي، حيث درس الجانبان سير أشغال الجمعية العامة حول القضية الفلسطينية واستعرضا إمكانية تعزيز الجهود الدولية قصد تلبية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني الأخير في الجزائر[1]، وقد هاجم بسايح أثناء كلمته أمام الجمعية العامة الموقف الأمريكي المنحاز لـ"إسرائيل" واعتبر بسايح أنّ واشنطن بموقفها هذا تعارض إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية ولديناميكية السلام التي أسفرت عنها قرارات الجزائر، فتنقض بذلك التزاماتها الدولية وهذا التصرف ستنجر عليه عواقب وخيمة تشمل المنطقة بأكملها[2].

واعتبر بسايح أن النتائج التي حققتها القضية الفلسطينية في جينيف لم تكن وليدة الصدفة بل هي امتداد لعمل جاد ومتواصل كان للجزائر فيه نصيب وافر من خلال تضافر الجهود والتنسيق مع ياسر عرفات ووزير خارجية زمبابوي باعتباره رئيسا لمجموعة عدم الانحياز، وقبل ذلك ابتداء بتوحيد الصفوف الفلسطينية من خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1987 بدعوة من الرئيس الشادلي، ثم ميلاد الانتفاضة التي غيرت الأوضاع السياسية في الأراضي المحتلة وفي الساحة العربية والدولية على السواء ثم كانت الدعوة التي وجهها الرئيس الشادلي لعقد قمة عربية طارئة بالجزائر والتي أسفرت على التفاف وإجماع عربيين حول القضية الفلسطينية من خلال انتفاضتها، فضلا على الدورة التاريخية للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر والإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية والتي كان لها تأييد دولي كبير[3].

---

[1] «رسالة من الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الأمين العام للأمم المتحدة»، الشعب، ع 7811، 1988/12/15، ص 01.

[2] «مركز الوثائق القومية، تونس، «النصر قريب وتحقيق الطموحات أمر محتوم»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 265)، 1988/12/15.

[3] «بسايح: نتائج جنيف نصر للفلسطينيين والعرب»، الشعب، ع 7812، 1988/12/17، ص 01.

كانت لمواقف الجزائر الثابتة تجاه القضية الفلسطينية في هذه الظروف العصيبة التي مرت بها القضية الفلسطينية خاصة بعدما أصبحت العاصمة الجزائرية مركزا لمؤتمرات المجلس الوطني الفلسطيني وعدم الرضوخ للتهديدات "الإسرائيلية" بضرب قاعات الاجتماعات؛ كانت لها انعكاسات على الوضع الداخلي فقد عد البعض أحداث 05 أكتوبر 1988 التي اندلعت قبل أيام قليلة من إعلان قيام الدولة الفلسطينية من الجزائر مؤامرة صهيونية عقابا لمواقف الجزائر الثابتة والمساندة لنضال الشعب الفلسطيني[1].

[1] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ (تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة)، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 303.

يمكننا القول أنّ ما تطرقنا إليه كان عبارة عن جانب من جوانب عديدة للدور الذي لعبته الجزائر حكومة وشعبا في تأييد القضية الفلسطينية، ولعلّ هذا الجانب هو الأهم وذلك من خلال تأييد الجزائر للانتفاضة الفلسطينية باعتبارها المحرك الأساسي نحو الانفراج خاصة أن الجزائر قد مرت بنفس التجربة وعاشت نفس الظروف، وهو ما جعلها تعتبر القضية الفلسطينية قضيتها، فقد كان دعمها لهذه الانتفاضة من خلال إحباط كل المحاولات لاحتواء هذه الأخيرة وإبراز قيمتها ودعمها بكل السبل الممكنة، لذا شاركت الجزائر في الدورة الطارئة للجامعة العربية التي عُقدت في تونس بهذا الخصوص وكانت ضمن اللجنة السباعية التي تشكلت كنتيجة لهذه الدورة والتي كان غرضها متابعة هذه الانتفاضة ودعمها، فالجزائر لم تكتف بذلك بل سعت لعقد قمة سميت قمة الانتفاضة لدعم هذه الأخيرة، كما كان للجزائر جهودها الرامية لتوحيد الصف الفلسطيني بمحاولة توحيد الفصائل الفلسطينية وإقناعهم بمدى أهمية الوحدة في تحقيق الغاية المرجوة وهي المقاومة وهو ما حصل حيث تمكنت الجزائر من عقد اتفاق الجزائر– عدن جعلت من خلاله الفصائل الفلسطينية تعقد العديد من الاتفاقيات المشتركة و تتجاوز المشاكل الداخلية التي كانت بينها، وإضافة إلى ذلك حاولت الجزائر إصلاح الأوضاع بين الفصائل الفلسطينية وبين الجوار العربي لضمان الدعم الكامل منها كالنظام السوري ، فالجزائر بهذه الجهود كأنّها تعبّد الطريق من أجل إنجاح مشروعها وهو الدعوة لقيام الدولة الفلسطينية هذا المشروع الذي بذلت كل ما بوسعها لتحقيقه باعتباره ضرورة ملحة لأنّ هذه الدولة ستكون الحصن الأمين للفلسطينيين من التشتت وستكون لهم الممثل الشرعي المدافع على حقوقهم في المحافل الدولية، وهم ما تحقق حيث تم الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في 15 نوفمبر 1988، ولعلّه الحدث الذي يلخص حجم الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل القضية الفلسطينية.

الخاتمـــــــــــة

الخاتمة:

لقد وقفت الجزائر مع القضية الفلسطينية وقفات سجلها التاريخ بكل اعتزاز وفخر لما لها من انعكاسات إيجابية على القضية الفلسطينية، هذه المواقف مكّنت كفاح الشعب الفلسطيني من تحقيق انتصارات سياسية وعسكرية هامة، فالجزائر كانت أول دولة تفتح ذراعيها لأول ممثلية لحركة التحرير الفلسطينية "فتح" في العالم، وفتحت السلطات الجزائرية ثكناتها العسكرية أمام المقاومين الفلسطينيين وزودتهم بالأسلحة، وقد زاد حجم هذا التضامن بعد إعلان قيام الثورة الفلسطينية في الأول من جانفي 1965، فالجزائر لم تبخل بأي نفيس لتحافظ على هذه الثورة ومسيرتها الوطنية، وقدمت الأنفس والمهج خلال الحروب العربية "الإسرائيلية"، ونذرت نفسها للدفاع عن المقاومة الفلسطينية واستطاعت أن تتوج منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني خلال مؤتمر القمة العربية الذي أنعقد على أراضيها سنة 1973، فضلا عن الجهود التي بذلتها من عرض وجهة نظر الفلسطينيين في الأمم المتحدة سنة 1974؛ ليليها فيما بعد انعقاد المجالس الوطنية الفلسطينية في سنوات 1983 و1987 و1988.

وقبل ذلك احتضنت الجزائر المقاتلين الفلسطينيين بعد خروجهم من لبنان، وقامت بجهود واسعة لوقف حرب المخيمات المدمرة في لبنان وترأست اللجنة السباعية التي شكلت خصيصا لهذه الغاية، وقد نوه القادة الفلسطينيون في العديد من المرات بموقف الجزائر الثابت والداعم للقضية الفلسطينية، وقد قال عرفات بخصوص هذه المواقف « الجزائر كانت أول بلد يفتح به مكتب للثورة الفلسطينية وأول هدية من السلاح جاءت من الجزائر وأول قمة عربية من أجل انتفاضة الشعب الفلسطيني كانت في الجزائر وأول مؤتمر وحدوي للثورة الفلسطينية انعقد في الجزائر وأول سفارة فلسطينية فتحت في الجزائر... والثورة التي قال فيها سيادته إنا معها ظالمة أو مظلومة هي ثورة واحدة من جبال الأوراس إلى جبال النار في فلسطين حتى النصر»، وأضاف عرفات: «كلما تأزم بنا الأمر واشتدت بنا الخطوب لا نجد

إلا (الجزائر) وشعب المليون ونصف المليون شهيد... إنّ الجزائر بر الأمان يحمينا من العواصف الهوجاء التي تلاحقنا من حين لآخر».

أما بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية فقد تباينت مواقفها تجاه القضية الفلسطينية تباين تيارات الحركة الوطنية واختلاف رؤاها الفكرية ومرجعياتها الإيديولوجية، وبدت مواقف التيارين الاستقلالي والإصلاحي أصدق لهجة وأكثر جسارة ووضوحا ومساهمة في تنوير الرأي العام الجزائري آنذاك بحقيقة ما يجري، وكانت مرجعية التياران (الاستقلالي و الإصلاحي) تجعل من موقفهما من الحركة الصهيونية واضحا لا لبس فيه، انطلاقا من اعتبار أن قضية فلسطين قضية تصفية استعمار وأن الاستعمار كله ملة واحدة فلا فرق بين الاستعمار الفرنسي في الجزائر ولا الإيطالي في ليبيا ولا الإنجليزي ــ الصهيوني في فلسطين، وأن الصراع في فلسطين ليس محصورا بين الفلسطينيين من جهة واليهود من جهة ثانية، لكن الصراع أشمل من ذلك وأعقد، فالصراع في حقيقته صراع حضاري قديم متجدد؛ فالحركة الصهيونية ما هي إلا امتداد للمد الاستعماري الغربي الذي يسعى إلى السيطرة والاستغلال المادي ويصبو إلى المسخ الثقافي ويدعو إلى التملص من الانتماء القومي والعقائدي، وربما كان لمعرفة الجزائر بخبايا الإستدمار وهم قد صبروا أغواره مدة زمنية طويلة، دور في استشعار خطر المخططات الصهيونية والتحذير منها قبل غيرهم من الشعوب.

وبخصوص الثورة الجزائرية فقد كانت إلهاما حقيقيا للشعب الفلسطيني في قيام ثورته المباركة، وهذا ما صدح به جل قادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتهم ياسر عرفات وخليل الوزير وصلاح خلف، وخالد الحسن فقد كانوا مفتونين بـ"النظرية الجزائرية" وملحمة الكفاح التي سطرها الثوار الجزائريون.

فانتصار التجربة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الجزائرية، وعلى يد جيش التحرير الوطني قد حفز جهود الحركة الوطنية الفلسطينية نحو التبلور والانطلاق، وقد أعطى انتصارها

للفلسطينيين زخما كبيرا ونموذجا يمكن الاقتداء به في العمل الوطني الفلسطيني، فالطلائع التي فجرت الثورة الفلسطينية غرة جانفي 1965 انطلقت من أرضية انتصار الثورة الجزائرية.

وعند اختلاف الرؤى بين الأنظمة العربية حول قيام كيان يمثل الفلسطينيين ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية من عدمه، دعمت الجزائر فكرة بعث الكيان الفلسطيني، ودعت إلى قيام منظمة تحرير فلسطينية على غرار جبهة التحرير الجزائرية تضطلع بمسؤولية تحرير فلسطين، وتمثيل شعبها، على أن تكون مستقلة في قرارها، حرة في إرادتها.

ولا تجد الجزائر مانعا من أن يتماشى هذا الكيان مع العمل من أجل الوحدة العربية، بل وترى أن قيام الكيان يشكل دفعا أقوى في النضال العربي، بشرط ألا يعتبر التنظيم انزواء إلى الإقليمية وعودة إلى خلق كيان عربي آخر وذلك يتعارض مع نضال العرب في سبيل الوحدة الشاملة، ورأت الجزائر أن غياب هذا الكيان كان من أسباب النكبة التي ألمت بالأمة سنة 1948.

واعتبرت الجزائر أن وجود التنظيم الفلسطيني فضلا على أنه يوحد الجهود؛ فأنه يتحمل المسؤولية كاملة باعتباره صاحب القضية، كما تحملت جبهة التحرير الوطني المسؤولية على عاتقها في تحرير الجزائر من قبل، علاوة عن إبقاء الشخصية الفلسطينية حية قادرة على استرداد حقها، والحيلولة دون احتوائها وتدجينها، ومنعها من الذوبان في المجتمعات التي تعيش فيها؛ فدون هذا الكيان سينمو جيل جديد بعيد عن الأرض التي ينتمي إليها فيفقد بذلك الانفعالات التي تولد لديه عاطفة تربطه بها وبالتالي تضعف مطالبه بالعودة وبحقه في الرجوع.

ورغم التأييد الذي قدمته الجزائر من أجل قيام الكيان الفلسطيني وميلاد منظمة التحرير، إلا أن الجزائر كانت تعتبر أن الأمر لا يتوقف عند قيام الكيان ككيان سياسي فلسطيني وينتهي الأمر؛ بل الأهم من ذلك هو الذراع المسلح الذي تقع على عاتقة عملية التحرير، ومن هذا المنطلق رحبت الجزائر منذ البداية بحركات المقاومة الفلسطينية المسلحة وفي مقدمتها حركة فتح وقدمت لها المستطاع والمتاح من العون المادي والتكوين العسكري،

والصدى الإعلامي، وكانت حركة فتح وهي في بداية عملها الثوري أحوج ما تحتاج إليه في تلك الفترة إلى بوق إعلامي يخرج عملياتها إلى النور ويشيع أخبارها بين الناس، ولقد عملت الجزائر منذ البداية على أن تقوم بهذا الدور، فغدت بذلك منبرا إعلاميا لحركة فتح وجناحها العسكري "العاصفة"، وذلك من خلال الترويج لعملها الفدائي والتعريف بخطها التحرري، فطالما أذاعت العاصفة من الجزائر البيانات والبلاغات التي تعلن فيها للعالم عن عملياتها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة التي يطبق عليها الصمت الإسرائيلي، وفي ظل محاربة جل دول الطوق لهذه الحركة وأيديولوجيتها.

ومع اندلاع حرب الأيام الستة (جوان 1967) لعبت الجزائر دورا مهما في دعم الصف العربي على الرغم انه لم يمض على استقلالها الا خمس سنوات، فأرسلت خيرة رجالها إلى جبهات القتال وأنشأت صندوقا خاصا لصالح المجهود الحربي، ولقد تجلى دور الرئيس بومدين جليا من خلال رحلاته المكوكية في سبيل حشد الدعم لصالح القضية.

وعقب قبول دول المواجهة لقرار وقف اطلاق، شهدت هذه الفترة توترا بين الجزائر وبعض الحكومات العربية على خلفية اختلاف الرؤى حول القضية الفلسطينية، فقد عارضت الجزائر وقف إطلاق النار ودعت إلى استمرار الحرب ولو دخلت القوات "الإسرائيلية" القاهرة ودمشق، ورأت في القبول بالقرار الأممي رقم 242 اعترافا بالكيان الصهيوني وتضييعا لحقوق الشعب الفلسطيني، وتحميلا للشعب الفلسطيني ثمن هزيمة 1967، أما مشروع السلام الأمريكي "مشروع روجرز" فقد خاضت الجزائر حربا دبلوماسية من أجل إجهاضه والحيلولة دون تنفيذه، وكان قبول المشروع من طرف القاهرة وعمان نقطة انعطاف في علاقة الجزائر بهاتين الدولتين والذي أدت في النهاية إلى سحب الجزائر لقواتها المرابطة على ضفاف القناة في أوت 1970.

كما عرفت هذه الفترة توجها للسياسة الجزائرية بشكل أكبر نحو دعم المقاومة الفلسطينية؛ بعدما نفضت الجزائر يديها من سياسة العمل العربي المشترك الذي بقي حبيس مؤتمرات القمة وداخل قاعات اجتماعاتها، فعمدت الجزائر إلى دعم المقاومة من خلال محاولة توحيد

كلمتها والتدخل لدى الدول العربية من أجل تذليل العقبات التي تحول دون فعالية نشاطاتها وتحقيق أهدافها فضلا عن مساعدتها من الجانب الإعلامي والدعائي وتدريب القوات الفلسطينية الخاصة، علاوة على الدعم المادي التي كانت السلطات الجزائرية تقدمه لفصائل المقاومة سرا وعلانية، بل تعدى الأمر بالجزائر إلى معاداة كل من يحاول عرقلة مسيرة الثورة الفلسطينية أو يقف في طريقها.

وفي هذا الاطار دعت الجزائر الأردن إلى عدم التضييق على المقاومة والسماح لها بشن هجماتها من أراضيه، كما عملت على تطويق الأزمة التي افتعلها النظام الأردني من أجل ضرب المقاومة الفلسطينية بمشاركتها في بداية الأحداث كوسيط من خلال اللجنة الرباعية.

ولكن إصرار النظام الهاشمي على تكبيل يد المقاومة ثم إقدامه على محاولة تصفيتها فيما يعرف بأحداث أيلول الأسود، وانتهاء بإخراجها من أراضيه، دفع الجزائر إلى شن هجوم لاذع عليه حيث كانت الصحف الجزائرية لا تتوانى في إلصاق تهمة الخيانة والعمالة بالنظام الملكي، وكانت الجزائر لا تتفهم حجج الأردن من أن انطلاق العمليات الفدائية من أراضيه يورطه في حرب مع الكيان الصهيوني هو في غنى عنها، واعتبرت الجزائر أن كل من ساعد على تعطيل المقاومة الفلسطينية وتقييد نشاطها لا يعدو أن يكون معولا في أيدي "الإمبريالية" والصهيونية.

وقد تعدى الأمر بالجزائر إلى دعم المقاومة الفلسطينية بالسلاح والتدريب لمواجهة الأخطار التي تحدق بها في الأردن، علاوة على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع عمان، والتي لم تعد الا بعد أن شارك الأردن إلى صف العرب في حرب العاشر من رمضان.

أما بالنسبة لحرب العاشر من رمضان (06 أكتوبر 1973)، فقد شاركت الجزائر في الحرب ابتداء من الاستعدادات التي سبقتها إلى توقيع اتفاق وقف اطلاق النار، ولعبت دورا بارزا في توفير نوع من التضامن العربي كان غائبا في حرب 1967، وقد استطاعت الجزائر أن تدفع العرب إلى شهر سلاح النفط الذي لعب دورا كبيرا في هذه الحرب.

وبالنسبة لأزمة الثورة الفلسطينية في لبنان فقد حاولت الجزائر في بداية الاشتباكات بين المقاومة واليمين اللبناني أن تلعب دور الوسيط من باب أن المستفيد الوحيد من ذلك هم أعداء الأمة، إلا أن اشتعال الحرب الأهلية والتي كان الفلسطينيون طرفا فيها دفع الجزائر التي تنظر إلى نظام الحكم في بيروت على أنه حكم طائفي متعصب تتحكم فيه الأقلية المستقوية بالغرب المسيحي في الأكثرية المسلمة، إلى دعم المقاومة دون تردد، وكان للسفير الجزائري في بيروت محمد يزيد دور مهم في ذلك.

من جهة أخرى عارضت الجزائر تدخل سورية لترجيح كافة اليمين اللبناني بعدما شارفت على الانزواء، ورفضت محاولات تدويل القضية باعتبارها شأنا لبنانيا وعربيا، كما لعبت الجزائر دورا مهما في رفع الحصار الذي شنته حركة أمل على المقاومة الفلسطينية في لبنان، كذلك نجحت الدبلوماسية الجزائرية بالمساهمة في توقيع اتفاق الطائف الذي أنهى الأزمة بين الأخوة "الأعداء" والتي دامت حوالي 15 سنة لم يستفد منها إلا خصوم الأمة.

وقد تزامنت بدايات أزمة الثورة الفلسطينية في لبنان مع جنوح السادات إلى مسار التسوية ومفاوضات "السلام" وقد جاءت نظرة الجزائر إلى ذلك بناء على تجربتها الثورية، فالتجربة التحررية الجزائرية وعلى عكس كثير من التجارب في العالم، لها سماتها الخاصة، ومميزاتها التي جعلتها أعظم أثرا وأجل قدرا، فعلى مدار 132 سنة من النضال السياسي والعسكري جعل الجزائريين يصلون إلى قناعة راسخة "أن ما أخذ غلابا لا يسترد إلا حرابا" وأن التعويل على المفاوضات يعد من التعويل على السراب والاتكال على الأوهام، في أمر ليس له من سبيل إلا التكلم بلغة الرصاص، ومن هنا التقى موقف الجزائر مع موقف منظمة التحرير وجميع الفصائل الفلسطينية الرافضة لخط السادات الجديد.

وقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة من أجل تأليف جبهة عربية (جبهة الصمود والتصدي) تضم الدول العربية الرافضة لسياسة السادات "الاستسلامية"، والمصرة على مواصلة النضال حتى تحرير فلسطين والجولان والضفة والقطاع، وأضحت العاصمة الجزائر في هذه الفترة

واسطة العقد بين جميع هذه الأطراف، ومقرا لتبادل الآراء وتنسيق المواقف بين أعضاء الجبهة وقبلة للمعارضين والمعادين لخط السادات.

وربما كان موقف الجزائر أكثر ردود الفعل العربية إزعاجا للسادات حتى أن الرئيس الجزائري هواري بومدين تجنب لقاء الرئيس المصري في مؤتمر القمة الإفريقية في الخرطوم سنة 1978 وقد أحس الجميع بذلك، وهو ما لم يغب عن الرئيس المصري وحسب الرئيس بومدين فإنه لا يمكن مصافحة يد عربية تخلت عن الفلسطينيين في أحلك الأوقات واصعبها بحجة الحفاظ على أمنها الداخلي وإعادة أراضيها.

ومن جهة أخرى كانت الجزائر مدركة أن غياب الجبهة الغربية ممثلة في مصر عن المواجهة مع الكيان الصهيوني يرمي بالثقل كله على الجبهة الشرقية والمكونة أساسا من سورية في ظل الضعف الذي تعرفه كل من المملكة الهاشمية الأردنية والجمهورية اللبنانية، وكانت الجزائر ترى أن سورية لا يمكن أن تتحمل تكاليف المواجهة وحدها في ظل عدم التوازن الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني، ولهذا راحت الجزائر تسعى إلى أن تشد عضد سورية بالعراق الذي يمكن له أن يلعب دورا كبيرا في ترجيح الكفة لصالح العرب في صراعهم مع الكيان الصهيوني.

وبوصول الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم وإن حافظ على الخط العام لسلفه في سياسته اتجاه القضية الفلسطينية، فقد خفف من موقف الجزائر المتصلب مقارنة بموقف بومدين من مفاوضات السلام وضرورة الاعتماد على العمل المسلح باعتباره الطريق الوحيد لاسترجاع الحقوق المسلوبة والمستوحى من قبس التجربة الثورية الجزائرية.

وفي إطار سياسة الشاذلي بن جديد القاضية بالانفتاح على العالم الإسلامي بما يمثله من عمق استراتيجي للعالم العربي عمل على إشراكه في القضايا المصيرية للامة العربية بفاعلية أكبر، ودعا إلى عدم عزل كفاح بلدان العالم الثالث بما يضم من عرب ومسلمين عن كفاح الفلسطينيين من أجل الحرية والانعتاق.

ومن جهة أخرى سعى الشاذلي جاهدا على مدار عدة سنوات إلى توحيد الصف الفلسطيني من جهة، ومن جهة ثانية عمل على الوصول إلى وفاق مع عمقه العربي من خلال مصالحته مع النظامين السوري والليبي وحركة أمل اللبنانية

ومن ناحية أخرى عملت الجزائر على احترام حرية إرادة الشعب الفلسطيني ممثلا في قيادته الشرعية الوحيدة منظمة التحرير، وذلك من خلال الحيلولة دون التدخل الخارجي في شؤونها، ورفض كل محاولة لفرض أي نوع من الوصاية عليها من أي جهة كانت، ورأت الجزائر أن تجديد المنظمة وبث دماء جديدة فيها يجب أن يتم من الداخل ودون إملاءات خارجية، وقد أعاب ساسة الجزائر على الدول العربية محاولة خلق كيانات فلسطينية موالية لها على حساب وحدة الصف الفلسطيني وهو ما نأت عنه الجزائر متخذة موقف الحياد والتعفف عن خلق فئات فلسطينية موالية لها، ورأت أن واجب الدعم والمساندة القومية للمقاومة الفلسطينية لا يشرع لأي طرف الحق في أن يحل محلها أو يقرر دونها.

وبوجه عام كانت القضية الفلسطينية بالنسبة للجزائر هي "الإسمنت" الذي يربط علاقات الجزائر الدبلوماسية، فكانت علاقاتها مع الدول العربية أو الغربية على حد سواء مبنية على موقف هذه الأخيرة من المقاومة الفلسطينية سلبا أو إيجابا، وهذا ما جعل علاقات الجزائر إقليميا وعالميا تكون تبعا لعلاقات المقاومة مع هذه الأطراف، فقد قطعت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع عمان إثر أحداث أيلول الأسود وبلغت العلاقات الجزائرية المصرية من السوء شأوا كبير بعد قبول القاهرة لمبادرة روجرز، ثم قطعت الجزائر علاقاتها مع هذه الأخيرة بعد توقيعها لمعاهدة "السلام" مع الكيان الصهيوني، ورغم متانة العلاقات السورية الجزائرية الا أن الجزائر وضعتها على المحك بعد اختلافها مع المقاومة، وقد رفع ساسة الجزائر شعار أنهم مع فلسطين ظالمة أو مظلومة وأن الجزائر "ستقف مع المقاومة الفلسطينية إذا وقع خلاف بين هذه الأخيرة مع أحد الأطراف العربية الأخرى في المنطقة وانها ستعلن على الفور تبنيها لوجهة نظر المقاومة من دون أن تحاول خلق موقف خاص بها".

كما ألزمت الجزائر نفسها بعدم حضور أية قمة عربية تناقش قضية فلسطين في غياب أصحاب القضية الفلسطينيين من باب أن مؤتمرات القمة برزت إلى الوجود من أجل القضية الفلسطينية وما دام الأمر كذلك فلا يمكن مناقشة القضية الفلسطينية في غياب الفلسطينيين.

كانت لمواقف الجزائر الثابتة تجاه القضية الفلسطينية ـ في ظل ظروف المقاومة العصيبةـ خاصة بعدما أضحت العاصمة الجزائرية مقرا لمؤتمرات المجلس الوطني الفلسطيني أمام رفض البعض من العواصم العربية احتضانها خوفا من التهديدات الصهيونية بقصف مكان الاجتماع؛ كانت لها انعكاسات على الوضع الداخلي فقد عد البعض أحداث 05 أكتوبر 1988 التي اندلعت قبل أيام قليلة من إعلان قيام الدولة الفلسطينية من الجزائر مؤامرة صهيونية عقابا لمواقف الجزائر الثابتة والمساندة لنضال الشعب الفلسطيني.

الأعـــــلام والمصطلـــــحات

الاعلام والمصطلحات

ثورة البراق:

تعود الخلفيات التاريخية لثورة 1929 إلى شهر سبتمبر 1928 الموافق لعيد الغفران لليهود فخلال هذا الشهر توافدت جماعات من اليهود إلى القدس لزيارة حائط المبكى وهو الحائط الغربي لساحة المسجد الأقصى ورفعوا عليه ستار يفصل بين الرجال والنساء ، فأثار هذا العمل المسلمين خارقين بذلك ما تعهدوا عليه مع هؤلاء منذ عدة قرون ، ولما رفض اليهود رفع هذا الستار تدخلت السلطة ونزعته عنوة يهدف تجنب الانزلاقات الخطيرة التي قد تنجر عن النزاع بين العرب واليهود حول هذا المكان ، ولكن اليهود لم يرضوا بذلك منذ التاريخ بدأت المعرفة الكلامية والصحفية والسياسية بين اليهود الصهاينة والعرب الفلسطينيين ، استمرت إحدى عشر شهرا وانتهت بثورة دامية في أوت 1929 للمزيد أنظر :

ـ عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية(1917–1936)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1974 ، ص 189 – 190

الثورة الفلسطينية الكبرى 1936 :

تعتبر من أعظم الثورات الفلسطينية الموجهة للاستعمار الإنجليزي والغزو الصهيوني ، وكان من الأسباب المساعدة على تفجيرها : استفحال تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتفاقم خطر استيلاء اليهود بشتى الوسائل على الأراضي العربية الفلسطينية ، وقيام الصهيونية بإنشاء منظمات عسكرية وإرهابية ، وتهريب الأسلحة إلى فلسطين وتواطؤ الإدارة البريطانية في ذلك ، بدأت بوادر تحفز لهذه الثورة بالإعلان العام عن الإضراب في البلاد ، والمقاطعة التامة لبريطانيا إداريا واقتصاديا كسلاح جديد في المعركة ، وتألفت اللجان القومية في المدن والقرى الفلسطينية للإشراف على الإضراب ، كما شكلت في أواخر أفريل 1936 ، اللجنة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني لقيادة الكفاح والتعبير عن المطالب المشروعة

لعرب فلسطين ،وعندما لم تفلح بريطانيا بالإجراءات القمعية لجأت إلى حلفائها من ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم ، الذين لم يخيبوا طلبها في فك الإضراب وإيقاف الثورة ، وذلك بتوجيههم نداء إلى عرب فلسطين طالبين فيه إنهاء الاضطراب وإيقاف هذه الثورة ، واستجاب هؤلاء لهذا النداء وأوقفت ثورتهم في 12 أكتوبر 1936 ، أنظر : شفيق الرشيدات ، فلسطين (تاريخا...وعبرة ...ومصيرا)،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991،ص 192-196.

الهيئة العربية العليا لفلسطين:

تأسست بتاريخ 1946/06/12 برئاسة مفتي فلسطين الحاج محمد أمين الحسيني ، وبعد النكبة جرى البناء عليها واشتقاق صيغة حكومة عموم فلسطين التي أقامها مفتى فلسطين في قطاع غزة بتاريخ 1948/10/01 فعجزت عن نيل الاعترافات العربية المطلوبة ، وتم إجهاضها عربيا ، استمرت عمليا حتى منتصف السبعينات من القرن الماضي ، ولكن دون صفة رسمية معترف بها عربيا على الأقل . أنظر: علي بدوان ، مرجع سابق ، ص 16 – 17 .

حكومة عموم فلسطين :

أعلن عن تشكيلها في 1948/09/23 في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، ومن أجل تأكيد شرعية هذه الحكومة وإظهار تأييد الشعب العربي الفلسطيني لها، دعت الهيئة العربية العليا ، وهذه الحكومة لعقد مؤتمر بغزة في 1948/10/01 حضرته عدة شخصيات فلسطينية ، وتم فيه الإعلان عن شرعية هذه الحكومة ، التي نالت اعتراف الحكومات العربية ، ودعيت لحضور مجلس الجامعة العربية في 1948/10/30 ، " وأحيلت إليها بعض القضايا لكي تمارس صلاحياتها " ، بينما رفض الملك الأردني " عبد الله " الاعتراف بهذه الحكومة وعمل على مقاومتها ، من خلال أن هذا الأخير عقد في نفس اليوم الذي انعقد فيه مؤتمر غزة ، مؤتمر مناوئا وفي عمان ، ثم عقد مؤتمرا ثانيا في أريحا في

1948/12/01 برئاسة الشيخ "محمد الجعبري " تم الإعلان فيه عن وحدة الأراضي الأردنية والفلسطينية ومبايعة عبد الله ملكا على فلسطين " ، كما رفضت هيئة الأمم المتحدة الاعتراف بهذه الحكومة مما أضعف دورها ، أنظر على أبو الحسن ، فلسطين العربية في ظلال الاحتلال الصهيوني ، دار الحكمة ، بيروت، 1990 ، ص 35، 34.

هيئة مقاومة الصلح مع اسرائيل:

تشكلت النواة الأولى لهيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل في أواخر عام 1952 وعملت بشكل خاص في أوساط من أسمتهم الحركة ب " النازحين العرب " وأصدرت نشرة أسبوعية مؤلفة من ثماني صفحات حملت اسم الثأر وذلك عام 1953 وقد تغلغلت الهيئة ونشرتها التعبوية التحضيرية في المخيمات والأوساط الطلابية وما أن جندت عددا من الشباب الفلسطيني حتى أوفدتهم لتأسيس خلايا سرية في مخيمات سوريا ولبنان والأردن ويوزعون نشرة الثأر بسرية تامة ، ويقومون بتدريبات كشفية تحت شعار المعسكرات الطلابية والشبابية والكشفية أنظر : مسيرة الجبهة الشعبية من حركة القوميين العرب حتى المؤتمر السادس تموز 2000، منشورات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (الدائرة الثقافية المركزية)، 2010، ص12.

فلسطيننا – نداء الحياة

صدر العدد الأول منها في تشرين الأول (أكتوبر) 1959 في بيروت ، ورئيس تحريرها الصحفي اللبناني (المقاصدي) توفيق حوري ، هاني حوري ، والفنان التشكيلي إسماعيل شموط ، تحت إشراف ومتابعة الشهيد خليل الوزير ، بينما كتب الشهيد الرئيس ياسر عرفات افتتاحيات أعداد كثيرة منها . وتوقفت عام 1964 ، ثم أعيد إصدارها في الجزائر تحت اسم (صرخة فلسطيننا) إلى حين الانطلاقة المسلحة لقوات العاصفة ، انظر: علي بدوان صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني(التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة)، مرجع سابق،ص42.

مذبحة كفر قاسم :

وقعت في مدينة كفر قاسم الواقعة الآن في فلسطين، حيث كانت في ذلك الحين واقعةً على الخط الأخضر بين إسرائيل والأردن. ففي 29 أكتوبر عام 1956عشية العدوان الثلاثي قام حرس الحدود الإسرائيلي بقتل 51 مدنياً عربياً بينهم نساء وأطفال ، وجرح31. انظر: رفيق النتشة وآخرون، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 1991، ص85.

جيش التحرير الفلسطيني :

مع تأسيس م ت ف في مايو (أيار) 1964 جرى رسميا الاحتفال بتشكيل القوة العسكرية التابعة لها تحت اسم جيش التحرير الفلسطيني في الفاتح من أيلول (سبتمبر) 1964 بقوام ثلاثة الوية عسكرية ، في كل من مصر و قطاع غزة (قوات عين جالوت) وفي سوريا (قوات حطين) وفي العراق (قوات القادسية) وبقي المقر العام للجيش في القاهرة إلى عام 1971 ، انظر : على بدوان، مرجع سابق ،ص ص33-35.

جبهة التحرير الفلسطينية:

هي منظمة كانت بداية تأسيسها في عام1959 على يد شخصيات فلسطينية منها: شفيق الحوت، مصباح البديري، عثمان حداد، أحمد جبريل، لكنها إنضوت في إطار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ثم ذهبت بعض شخصياتها مع الجبهة الشعبية ومن ثم القيادة العامة كانت بقيادة أحمد جبريل بعد إنشقاقها عن الجبهة الشعبية، ثم عاودت هذه الشخصيات إلى الخروج عن القيادة العامة لتعيد إنشاء جبهة التحرير الفلسطينية بقيادة طلعت يعقوب الذي أصبح أمينا عاما وأبو العباس نائبا له وكان ذلك سنة1967، وفي عام1984 إنشقت جبهة التحرير إلى ثلاثة أقسام، وتعتبر الجبهة نفسها تنظيما وطنيا ديمقراطيا ثوريا كما أنها تمثل وتشكل جزءا من منظمة التحرير الفلسطينية ومن السلطة

الفلسطينية فرغم وقوفها إلى جانب حركة فتح والسلطة والرئيس والحكومة في رام الله إلا أن رموزها ساهموا بنشاطها إيجابية في محاولات إنهاء الانقسام بين فتح وحماس، فبعض قادتها يرون بوضوح وجوب فصل الدين عن الدولة. أنظر: إياد البرغوثي، **العلمانية السياسة والمسألة الدينية في فلسطين**، مركز رام الله للدراسات حقوق الإنسان، رام الله، فلسطين،2012، ص ص165-166.

الحزب الشيوعي الفلسطيني:

هو حزب تأسس عقب مفاوضات جرت بين أورباخ وجوزيف برزيلاي سنة1923 باعتباره إتحاد يضم منظمات اشتراكية يهودية صغيرة كانت قد إنفصلت عن حزب "بوعالي تسيون سمول"، والذي يعني عمال صهيون غادروا وذلك على خلفية الضغط المتواصل الذي مارسه الكومنترن والعداء التاريخي الذي إحتدم بين الشيوعية والصهيونية حول الحل الاشتراكي للقضية اليهودية، ولقد إعترفت به الأممية الشيوعية سنة1924، وقد دعا الحزب الشيوعي الفلسطيني في عام1960 إلى إقامة جمهورية فلسطينية غير أنه رحب بنشأة منظمة التحرير الفلسطينية فور تأسيسها وتمثل هذا الترحيب في مقال نشره معين بسيسو أحد أبرز رموز الحزب في صحيفة الأهرام المصرية، وقد تمثل ذلك أيضا في المساهمة النشطة للشيوعيين في قطاع غزة في لجان المؤازرة التي شكلتها المنظمة، ومع ذلك فقد كان الشيوعيون حسب قول الشقيري: <<لا يهضمون تحرير فلسطين يخاطبونني وألسنتهم ثابتة في حلق موسكو منطقا وجدلا وفلسفة>>.

أنظر: أوذي أديب، الحزب الشيوعي الفلسطيني في المرآة المكسورة التي يوظفها علم التاريخ الإسرائيلي، مجلة قضايا إسرائيلية، (د.ع)، (د.ت)، ص108، أنظر أيضا: شلبي محمود خليل، **اليسار الماركسي ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية(1967-1982)**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل،2010، ص07، أنظر أيضا: أسامة محمد أبو نحل ومخيمر مسعود أبو

سعدة، **نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة**، مجلة جامعة الأزهر، عدد خاص2009،01، غزة، ص71 .

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

تعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين امتدادا للفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب التي نشأت في مطلع الخمسينيات في بيروت من ابرز مؤسسيها جورج حبش أنشأها عام 1967.

وفي مؤتمر حركة القوميين العرب سنة 1966 اتخذ قراران رئيسان:

1-الحاق العناصر الفلسطينية في حركة القوميين العرب بمجموعة تسمى "إقليم فلسطين" والموافقة على فكرة الكفاح المسلح مع إرجاء البدء به.

2-تبني "الاشتراكية العلمية" طريقة عمل لحركة القوميين العرب.

وبعد حرب 1967 سعى "إقليم فلسطين" في الحركة إلى تشكيل إطار جبهوي يضم مختلف الفصائل الفلسطينية، وقد نتج عن ذلك إنشاء "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" التي ضمَّت:

1-الجبهة القومية لتحرير فلسطين "شباب الثأر".

2-منظمة أبطال العودة.

3-جبهة التحرير الفلسطينية بزعامة أحمد جبريل وعدد من المستقلين ومجموعة من الضباط الوحدويين

وبدت المنافس الرئيس لحركة فتح ولكن عصف بها انشقاقان كبيران هما:

1-انسحاب عناصر جبهة التحرير الفلسطينية في أكتوبر 1968 بزعامة أحمد جبريل.

2- انشقاق قاده نايف حواتمة في 22 فبراير 1969 الذي شكل الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين.

مبادئها الأساسية حسب النظام الداخلي هي: المركزية الديمقراطية، القيادة الجماعية، وحدة الحزب، النقد الذاتي، جماهيرية الحزب والثورة، أن كل عضو سياسي في الجبهة هو مقاتل، وكل مقاتل سياسي.

وحسب رؤية الجبهة الماركسية أن:

- الكيان الصهيوني قاعدة بشرية مسلحة تستند عليها "الإمبريالية" الاستعمارية الأمريكية والغربية للوقوف في وجه حركة التحرر العربي.
- الصراع مع "الرجعية العربية" أمرا رئيسيا وليس أمرا ثانوياً ولذلك فهي لا تؤمن بشعار "عدم التدخل في شؤون الدول العربية".
- ضرورة الربط بين النضال الفلسطيني والنضال القومي العربي.
- الثورة الفلسطينية جزء من الثورة العالمية على الإمبريالية والرجعية.
- حرب التحرير هي الطريقة الوحيدة للتحرير.
- هدف الثورة تحرير فلسطين وتشييد دولة ديمقراطية يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق وواجبات متساوية.
- عملية تحرير فلسطين هي عملية تحرير "للجماهير اليهودية" التي حشدتها الإمبريالية والصهيونية.

انظر: محسن محمد صالح، فلسطين (دراسات منهجية في القضية الفلسطينية)، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2003، ص 396.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين :

تمثل هذه الجبهة العناصر الأكثر يسارية في معسكر اليسار الفلسطيني الذي كانت تمثله الجبهة الشعبية بقيادة "نايف حواتمة" و"أبو عدنان" و"أبو ليلى" وأعلنت الجبهة الديمقراطية

الشعبية لتحرير فلسطين في 22 فبراير 1969، حاولت الجبهة الشعبية تصفيتها لكن فتح حمتها وقد حذفت كلمة "الشعبية" سنة 1975.

تبنت نفس البرنامج السياسي للجبهة الشعبية غير أنها كانت أكثر تطرفا في تبني الماركسية– اللينينية.

رفعت شعار كل السلطة للمقاومة، ووضعت حد لازدواجية السلطة في الأردن بإعطاء الفدائيين السلطة التامة.

لم تستطع الجبهة الديمقراطية فرص سيطرتها لكنها ساهمت على الأقل في واقعية الأطروحة الفلسطينية إذ دعت سنة 1973 إلى برنامج مرحلي لتحرير فلسطين.

في المجلس الوطني 19 قبلت الجبهة الديمقراطية إعلان الدولة الفلسطينية وأيدت تطبيق القرارات الدولية بما فيها قرار 242.

تعرضت الجبهة الديمقراطية للانشقاق عندما خرج عنها ياسر عبد ربه (احد القياديين البارزين).

عارضت اتفاقات أوسلو، ومن الناحية العسكرية تعد الثانية بعد فتح في ايام السبعينيات ونفذت عدة عمليات مثل عملية مايو 1974، ودافعت عن المخيمات في الأردن ولبنان وتمكنت في انتفاضة الأقصى الأخيرة من تنفيذ عملية اقتحام لمستعمرة " اسرائيل" في غزة.

انظر: محسن محمد صالح، فلسطين (دراسات منهجية في القضية الفلسطينية)، مرجع سابق، ص ص 402-404.

الجبهة الشعبية – القيادة العامة:

جذورها ترجع إلى 1959، عندما أنشأ أحمد جبريل حركة فدائية اسمها "جبهة تحرير فلسطين" في منتصف 1965 ، توحدت هذه الجبهة مع " ابطال العودة" و"شباب الثأر"

لتشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 1967، لكنها انفصلت عنها في أكتوبر 1968 احتجاجا على برنامجها السياسي الماركسي، ولأنها ترغب في التركيز على العمل العسكري دون الانشغال في المتاهات السياسية عبر برنامجها السياسي عن روح قومية عربية، كما تبنت الماركسية.

ومنذ السبعينيات نبذت الماركسية واتجهت نحو الخطاب القومي الإسلامي.

انضمت إلى جبهة الرفض لكنها لم تجمد عضويتها في قيادة منظمة التحرير وفي سنة 1983 دعمت الانشقاق داخل حركة فتح الذي تزعمه أبو موسى.

شكلت مع الجبهة الشعبية والصاعقة –جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني– وظلت منذ ذلك الحين على معارضتها القوية لقيادة منظمة التحرير ومقاطعتها للمجلس الوطني.

ولا تزال تعارض التسوية السلمية ومشاريعها ولها علاقات حسنة بحماس والجهاد الإسلامي، وبكل من يشارك في المقاومة المسلحة ضد الصهاينة.

تعرضت لانشقاق أحمد زعرور الذي شكل منظمة فلسطين العربية و"أبو العباس" نظم "جبهة التحرير الفلسطينية" وللجبهة الشعبية (القيادة العامة) تواجد عسكري وسياسي في لبنان وسوريا، غير أنها تفتقر للقيادة الجماهيرية في الداخل.

انظر: محسن محمد صالح، فلسطين (دراسات منهجية في القضية الفلسطينية)، مرجع سابق، ص ص 404–406.

مؤتمر بلودان:

دعت الجامعة العربية إلى اجتماع غير عادي يعقده مجلس الجامعة المكون من رؤساء الوزرات و وزراء الخارجية في مصيف بلودان السوري يوم 8 حزيران /يونيو 1946 ،دام

المؤتمر خمسة أيام كاملة وقد اتخذ المؤتمر قرارات علنية وأخرى سرية جاءت مخيبة لآمال الرأي العام العربي.

انظر: حسان حلاق ، فلسطين في المتمرات العربية والدولية ، روائع مجد لاوي ، عمان ، 1997، ص 202 .

الجبهة اللبنانية (1976 -):

تشكلت الجبهة في 05 جوان 1976، وكانت تضم في قيادتها (فرنجية) وكميل شمعون وبيار الجميل، للجبهة قوات عسكرية، وقيادة تضم ممثلين عن كافة التنظيمات المسلحة في الجانب اليميني برئاسة الشيخ بشير الجميل رئيس المجلس الحربي الكتائبي، ويطلق على هذه القوات اسم "القوات اللبنانية" التي عرف عنها تعاملها مع السلطات الإسرائيلية لا سيما في جنوب لبنان.

أفكار الجبهة الأساسية تركز على لبنان كوطن "لحماية الأقليات المسيحية المضطهدة في الشرق"، كما تدافع عن الامتيازات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للطائفة المارونية في لبنان، ومن أول قرارات الجبهة: المطالبة بانسحاب لبنان من جامعة الدول العربية باعتبارها جامعة للعرب والمسلمين.

أخطر شعارات الجبهة "اللامركزية السياسية" التي تهدف إلى تقسيم لبنان وإقامة "الوطن القومي الماروني" فيه على غرار الوطن القومي اليهودي في فلسطين المحتلة، حصل فيه عام 1978 انشقاق رئيسي أدى إلى اغتيال (طوني فرنجة) نجل (سليمان فرنجة) وعائلته على يد حزب الكتائب وتصدع آخر أصاب الجبهة في 1980 أقدم حزب الكتائب على تصفية حزب الوطنيين الأحرار.

انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت، ص ص 43 -44.

جبهة التحرير العربية:

تنظيم فدائي عربي، انبثق من مبادرة من حزب البعث العربي الاشتراكي و ذلك لإنشاء منظمة فدائية تمارس الكفاح الفلسطيني المسلح، تكوينه ذات طابع جبهوي وتركيب قومي عربي وفكر ثوري تقدمي. "فلسطين طريق الوحدة والوحدة طريق فلسطين" ظهر علنا في ابريل1929 لعب دورا داخل حركة المقاومة من خلال مواقفة النضالية والموضوعية ومساهمته في رص صفوف المقاومة الفلسطينية، شارك في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني.

لعب دورا في مقاومة الصدامات المسلحة مع المقاومة في عمان وجرش (1970 – 1971) ثم مقاومة الاعتداءات الإسرائيلية في جنوب لبنان، أشهر عمليات التنظيم عملية (كفار يوفال) و(مسكاف عام).

انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت، ص 33.

قرار مجلس الأمن رقم (338) لعلم 1973:

يدعو مجلس الأمن جميع الأطراف في القتال الدائر، إلى وقف كافة اطلاق النيران والانتهاء الفوري لكل نشاط عسكري في مدة لا تتجاوز 12 ساعة بعد لحظة إقرار المجلس لهذا القرار وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن.

ويدعو مجلس الأمن كل الأطراف المعنية إلى البدء فوراً، بعد وقف إطلاق النار. في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) بجميع أجزائه.

يقرر مجلس الأمن أن تبدأ المفاوضات فورا، وفي وقت واحد مع وقف اطلاق النار، بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق.

انظر: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة 839-987)، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص 324.

قمة فاس 1982

عقدت القمة العربية دورتها الثانية عشرة في مدينة فاس بالمغرب. وأصدرت القرارات التالية في 9/9/ 1982:

1-انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة التي احتلتها في عام 1967 بما فيها القدس العربية.

2-إزالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الأراضي العربية بعد عام 1967.

3-ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

4-تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

5-إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقال تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

6-قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

7-يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

8-يتولى مجلس الأمن الدولي ضمان تنفيذ تلك المبادئ.

انظر: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة، مصدر سابق، ص 336.

مبادرة بريجينيف :

في 1982/9/16 أعلن الرئيس السوفياتي ليونيد بريجينيف المبادرة التالية بشأن قضية الشرق الأوسط.

1-عدم جواز الاستلاء على أراضي الغير عن طريق العدوان أي إعادة الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام 1967 كما يجب أن تعلن حدود بين اسرائيل وجيرانها العرب.

2-حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة خاصة به على الأراضي الفلسطينية التي سوف يتم تحريرها وفقا لقرار الأمم المتحدة من العودة إلى ديارهم والحصول على تعويض مناسب لممتلكاتهم المتروكة.

3-يجب ان تعاد إلى العرب الجزء الشرقي من القدس الذي احتلته اسرائيل عام 1967 ، ويجب أن تؤمن في مدينة القدس بأسرها حرية زيارة المؤمنين إلى الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة.

4-تأمين حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور السلميين والأمنيين وذلك بشرط مراعاة مبدأ التعامل بالمثل.

5-إنهاء الحرب وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل.

6-وجوب إعداد وإقرار ضمانات دولية للتسوية.

انظر: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة 839-987)، مصدر سابق، ص ص 336-337.

أحمد حلمي عبد الباقي (1878 . 1963):

اقتصادي وسياسي فلسطيني ، رئيس حكومة عموم فلسطين (من 1949 إلي 1963). وهو أحمد حلمي (باشا) ابن عبد الباقي ، وكان أبوه ضابط بالجيش التركي ، في سوريا ، ولد أحمد حلمي في صيدا ، ونشأ في فلسطين ، وتعلم في مدينة نابلس ، ثم في اسطنبول ،

وتنقل في وظائف مالية في سوريا و العراق ، واشترك في حرب الاستقلال في سوريا ، كما اشترك في الحكومة السورية الأولي عام 1918م ، ثم عمل مستشاراً مالياً وعضواً في مجلس المستشارين في أول تنظيم لإمارة شرقي الأردن (وزيراً للمالية)، اشترك في تأسيس صندوق الأمة العربية (بنك الأمة العربية) ، لمقاومة تسرب الأراضي إلي اليهود. وبعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين انتقل إلي القاهرة حيث اختاره مجلس جامعة الدول العربية ، عام 1949 رئيساً لحكومة عموم فلسطين ، وحمل كثيراً من أعباء نكبتها. وشغل هذا المنصب إلي أن توفي في بلدة سوق الغرب في لبنان في فبراير عام 1963 ونقل جثمانه إلي الحرم القدسي إنفاذاً لوصيته.

انظر: : محمد عمر حمادة ، موسوعة أعلام فلسطين ـ ج1 ، دار الوثائق، طبعة خاصة بالقدس عاصمة الثقافة العربية ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 143 –146.

عبد القادر موسى كاظم الحسيني

(1908/04/08– 1948/04/06) أحد قادة الثورة الفلسطينية الكبرى، وقائد جيش الجهاد المقدس في ثورة 1936 – 1939 وحرب النكبة في 1948، لقب بشهيد القسطل نسبة إلى القرية التي أستشهد فيها ، وقد خلفه في قيادة القوات بعد استشهاده ابن عمه خالد شريف الحسيني .

أحمد الشقيري:

ولد الدبلوماسي والسياسي أحميد سعيد الشقيري في بلدة تبنين جنوب لبنان سنة 1908 من أب فلسطيني وأم تركية، رحل إلى مدينة طولكرم بفلسطين، بعدما تزوج عمه أمه بعدما انفصالها عن أبيه، التحق ببيت جده بمدينة عكا بعدما انتقلت أمه إلى الرفيق الأعلى سنة 1915، وهناك أنهى دراسته الابتدائية والإعدادية، التحق الشقيري بالجامعة الأمريكية ببيروت، بعدما أتم دراسته الثانوية بالقدس سنة1926، حيث لم يدم به المقام في لبنان أكثر

من سنة حيث تم فصله من الجامعة لنضاله الطلابي داخل أصوارها، ثم انتهى به المقام عام 1927 خارج لبنان بعد قيادته لمسيرة طلابية منددة بالوجود الفرنسي في الشام، عاد الشقيري أدراجه إلى فلسطين حيث زاوج بين الدراسة في معهد الحقوق والاشتغال كمحرر في جريدة "مرآة الشرق" وكانت لكتاباته أثر في تأجيج المشاعر الوطنية. شارك الشقيري في العديد من الثورات التي شهدتها فلسطين، ومنها مشاركته في أحداث الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 – 1939)، وبرز اسمه كمدافع عن المعتقلين الفلسطينيين والثوار العرب أمام المحاكم البريطانية، قامت سلطات الانتداب البريطاني بملاحقته في أعقاب الثورة فغادر فلسطين واستقر في مصر، لكن وفاة والده سنة 1940م جعله يعود أدراجه إلى فلسطين التي فتح فيها مكتبا للمحاماة؛ عينته الحكومة السورية عضوا في بعثتها في الأمم المتحدة (1949 – 1950) ، ثم عاد إلى القاهرة ليتم تعينيه أمينا عاما مساعدا للجامعة العربية وبقى في هذا المنصب إلى غاية 1957، بعدها عيّنته المملكة العربية السعودية وزير دولة لشؤون الأمم المتحدة في حكومتها، ومندوبها الدائم لدى المنظمة الدولية ، حيث ذاع صيته بدفاعه المستميت عن القضية الفلسطينية، وقضايا المغرب العربي خاصة الجزائر.انظر: أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة إلكترونية، 2005، ص ص51 ، 584.

جورج حبش :

(1926 – 2008) م مؤسس حركة القوميين العرب ، قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين : ولد الدكتور في مدينة اللد عام 1926 ، وفيها أتم دراسته الابتدائية والثانوية، في عام 1948 التجأ إلى الأردن والتحق بالجامعة الأمريكية وخلال تواجده بالجامعة مارس عمله القومي والوطني وشكل (كتائب الفداء) ثم ترأس جمعية العروة الوثقى وحولها من مجرد منتدى يهتم باللغة والآداب، إلى منتدى للنشاط السياسي والفكري، وفي عام 1955 ترأس حبش المؤتمر الأول لمنظمة الشبيبة العربية فتقرر تحويلها إلى حزب سياسي أطلق

عليه اسم (حركة القوميين العرب) ، وبعد هزيمة 1967 أنشأ حبش الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين توفي في26يناير 2008.

أنظر : محمد عمر حمادة ، موسوعة أعلام فلسطين ـ ج 2 ، مرجع سابق ،ص ص 102-103.

خليل إبراهيم محمود الوزير (1935- 1988) " أبو جهاد":

ولد في بلدة الرملة بفلسطين، وغادرها إلى غزة إثر حرب 1948 مع أفراد عائلته.درس في جامعة الإسكندرية ثم انتقل إلى السعودية فأقام فيها أقل من عام، وبعدها توجه إلى الكويت وظل بها حتى عام 1963 وهناك تعرف على ياسر عرفات وشارك معه في تأسيس حركة فتح.، وفي عام 1963 غادر الكويت إلى الجزائر حيث سمحت السلطات الجزائرية بافتتاح أول مكتب لحركة فتح وتولى مسؤولية ذلك المكتب. كما حصل خلال هذه المدة على إذن من السلطات بالسماح لكوادر الحركة بالاشتراك في دورات عسكرية وإقامة معسكر تدريب للفلسطينيين الموجودين في الجزائر، وفي عام 1965 غادر الجزائر إلى دمشق حيث أقام مقر القيادة العسكرية وكلف بالعلاقات مع الخلايا الفدائية داخل فلسطين، كما شارك في حرب 1967 ،كما كان له دور بارز في قيادة معركة الصمود في بيروت عام 1982 ،وقد تقلد العديد من المناصب خلال حياته ، فقد كان أحد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو المجلس العسكري الأعلى للثورة، وعضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونائب القائد العام لقوات الثورة. كما إنه يعتبر أحد مهندسي الانتفاضة وواحداً من أشد القادة المتحمسين لها، وفي 16أبريل1988 اغتاله الموساد في تونس. انظر: محمد عمر حمادة ، موسوعة أعلام فلسطين، ج 3 ، مرجع سابق، ص ص 27-30.

صلاح خلف (أبو إياد)

هو سياسي فلسطيني بارز ، من مؤسسي حركة تحرير فلسطين ولد في مدينة يافا عام 1933 وعاش أول سنين عمره فيها قبل قيام الكيان الصهيوني ، حيث أضطر وعائلته الذهاب إلى غزة عن طريق البحر، فأكمل في غزة دراسته الثانوية وذهب إلى مصر عام 1951 ليكمل دراسته العليا هناك، حصل على ليسانس تربية وعلم النفس ، انضم إلى العمل الوطني في غزة وكان لا يزال قاصرا ، ونشط في العمل الطلابي وعاد إلى غزة مدرسا للفلسفة وانتقل أبو إياد إلى الكويت عام 1959 للعمل مدرسا وكانت له فرصة ورفاقه ياسر عرفات وخليل الوزير لإنشاء حركة وطنية فلسطينية " فتح" ، وفي عام 1969 بدأ يبرز اسم أبو إياد عضو اللجنة المركزية لفتح ، ثم تولى قيادة الأجهزة الخاصة لمنظمة فتح عام 1970 ، أصدر كتاب (فلسطين بلا هوية) عام 1978 ، اغتاله الموساد الإسرائيلي في 14 يناير 1991، انظر: صلاح خلف (أبو إياد) ، فلسطيني بلا هوية ، مرجع سابق، ص 45.

فاروق القدومي (1931-)

ولد القدومي عام 1931 وسط عائلة فلاحية بضواحي نابلس ، ثم انتقلت الأسرة إلى مدينة حيفا ومع قيام الكيان العنصري الصهيوني اضطرت عائلته للجوء إلى الدول العربية ، أتم دراسته الجامعية في جامعة القاهرة ثم توجه للعمل في دول الخليج بعد مرور قصير بليبيا .

في الكويت شكل مع ياسر عرفات وأبو جهاد وأبو إياد النواة الأول لحركة فتح .

في سنة1973 عهد إليه ياسر عرفات بمنصب رئيس الدائرة السياسة ل م ت ف عبر العالم، ساهم القدومي إسهاما كبيرا في نشر إشعاع م ت ف عبر العالم، بل وفتح مكاتب لها في عشرات العواصم في العالم ، بل الفضل يعود إليه في اعتراف العالم بـ م ت ف بوصفها ممثل ا شرعيا ووحيدا. أنظر :

محمد عمر حمادة ، موسوعة أعلام فلسطين ـ ج 06 ، مرجع سابق، ص ص15،16.

موسى العلمي (1895م- 1989م):سياسي ومحام فلسطيني درس في جامعة بيروت الأمريكية والتحق بخدمة حكومة الانتداب وكان سكرتيرا للمندوب السامي البريطاني إثناء ثورة 1936م ،استقال عام1937 م من الحكومة ولجأ إلى سوريا والعراق ثم عاد إلى فلسطين عام 1940م مثل عرب فلسطين في اجتماعات جامعة الدول العربية التأسيسية عام 1944م و1945م أصبح عضوا في اللجنة العليا لفترة قصيرة ، بعد النكبة عمل في السياسة مدة قصيرة ثم تفرغ، توفى عام 1989م

محمد أمين الحسيني :

ولد محمد أمين الحسيني في القدس عام 1895 ، لعائلة ميسورة ، تلقى علوم القرآن في فترة مبكرة ، ثم أكمل دراسته بجامعة الأزهر بالقاهرة ، اكتسب لقب الحاج بعد أن أدى فريضة الحج عام 1913 التحق بقوات الثورة العربية وجند لها المتطوعين عام 1917 ، انتخب مفتيا للقدس سنة 1921 رأس أول مجلس للشؤون الإسلامية والأوقاف عام 1922 تم رئاسة المؤتمر الوطني الفلسطيني 1948 وقد عمل على الحصول على الأسلحة وتخزينها في مصر وليبيا وجزيرة رودس ، وقد استطاع المفتى الهروب من ألمانيا في اللحظات الأخيرة قبل سقوط برلين وقبض عليه في فرنسا لكنه خرج وفر من فرنسا إلى القاهرة عام 1947 ، وبدأ في تنظيم الصفوف في القاهرة ورأس الهيئة العربية العليا لفلسطين ، واستمر في نضاله حتى وفاته سنة 1974 ، انظر محمد حمار ، موسوعة اعلام فلسطين – ج1، مرجع سابق ،ص ص 325 – 328، انظر : محمد حمارة ، موسوعة اعلام فلسطين . ج1 ، مرجع سابق ص ص 325-328

موشي ديان:

من ابرز الإرهابيين الصهاينة، ولد في فلسطين، وانضم للهاجاناه، وفقد عينه اليسرى في سوريا إبان الغزو البريطاني لسوريا، وعمل بالمخبرات البريطانية بالقدس، وفي حرب 1948 قاد القوات الصهيونية في وادي الأردن. كما قاد القوات التي استولت على مدينتي اللد

والرملة، وقام بسلسلة الفظائع ضد المدنيين، وبدا نجمه يسطع بعد حرب 1956، وسافر إلى فيتنام؛ ليدرس طرق مقاومة الشعب الفيتنامي للجيش الأمريكي، وأصبح بعدها هذا الجزار مسؤولا عن تنفيذ سياسة إسرائيل تجاه الأراضي العربية باستخدام أساليب العقاب الجماعي، ونسف المنازل، وتبنى سياسة الردع العنيفة ضد الفدائيين، ومن ابرز أعماله خطة مذبحة قبية عندما كان رئيسا للأركان، والتي راح ضحيتها أكثر من سبعين شهيدا من النساء والأطفال، واشتهر بأنه لص الآثار التي سرقها من سيناء، ومن مناطق مختلفة في فلسطين. انظر: شوقي إبراهيم ، ديان يعترف، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1977.

ليفي اشكول:

ثالث رئيس وزراء إسرائيلي ، انضم لحزب العمال، وهاجر إلى فلسطين سنة 1914، والتحق بالفريق اليهودي سنة1918، شارك في عملية تهريب السلاح إلى فلسطين، وعاش 3 سنوات في برلين أثناء الحكم النازي كرئيس لإدارة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية، وبعد عودته تولى قيادة الهاجاناه التي ارتكبت فضائع يندى لها الجبين، وارتقى في المنصب حتى أصبح رئيس للوزراء سنة1963. انظر: أحمد زكي الدجاني، مأساة فلسطين: بين الانتداب البريطاني ودولة إسرائيل، (د ت م ن)، ص 587.

جلال كعوش (1924 – 1966) :

أول شهيد فلسطيني على الأرض اللبنانية ، ولد في قضاء صفد عام 1924 تلقى تعليمه في قريته ، وتخرج من مدرسة صفد الثانوية عام 1944 ، وفي عام 1948 انخرط في صفوف المجاهدين ، وكان قائدا لفرق شباب القرويين في الجليل الشمالي من فلسطين ، ثم التجأ مع عائلته إلى لبنان وعام 1956 عاد لمقاتلة الغاصبين أثناء العدوان الثلاثي فقام بعده عمليات فدائية جريئة، و في عام 1957 قام بنسف السفارة الفرنسية بيروت ردا على الجرائم التي ارتكبها الجنود الفرنسيون بحق الشعب الجزائري فحكمت عليه محكمة لبنانية بـ 15 سنة ،

ولكنه استطاع الهروب من سجن بعلبك سنة 1958 لينظم إلى الثوار في منطقة صيدا ، ليصبح بعد مدة القائد العسكري لهذه المنطقة .

في بداية الستينات انضم إلى حركة فتح فاعتقلته عناصر المكتب الثاني اللبناني بتاريخ 1965/12/28 ، وحاولت هذه العناصر أن تنتزع منه المعلومات ، عن رفاقه الذين يقومون بواجبهم المقدس فتم قتله ، شيعت جنازته في 1966/01/10 وكانت جنازته حافلة مهيبة ودفن في مقبرة صيدا . أنظر : محمد عمر حمادة، موسوعة أعلام فلسطين ـ ج 2 ، مرجع سابق، ص ص 72-73.

الشاذلي القليبي:

سياسي ورجل دولة ومفكر تونسي وأول أمين عام للجامعة العربية بعد انتقالها من القاهرة إلى تونس ، ولد بمدينة تونس وتلقى تعليمه الثانوي في المدرسة الصادقية لها، ثم سافر إلى باريس ليكمل دراسته العليا في الآداب والفلسفة في جامعة السوربون ليتحصل منها على الإجازة في اللغة العربية والآداب العربية عام 1947، وسنة 1958 عين مديرا عاما للإذاعة والتلفزة الوطنية وسنة 1961 كُلّف بإنشاء أول وزارة للشؤون الثقافية بتونس، وقد أسندت له وزارة الثقافة ثلاث مرات ووزارة الإعلام مرتين، كما كانت له نشاطات محلية وحزبية واسعة، فقد شغل عام 1963 منصب رئيس بلدية قرطاج وعام 1964 مارس مسؤوليات سياسية واسعة داخل الحزب الدستوري الحاكم فقد انتخب رئيسا للشعبة المحلية للحزب في قرطاج وفي العام ذاته انتخب عضوا في اللجنة المركزية للحزب ، وسنة 1968 أصبح عضوا في المكتب السياسي للحزب الدستوري واحتفظ بعضويته إلى تاريخ انتخابه أمينا عاما للجامعة سنة 1979.(أنظر: عبد الوهاب الكيلاني ، موسوعة سياسة، ج 3، ص428).

أحمد زكي يماني:

سياسي سعودي من مواليد مكة بالسعودية ، تلقى تعليمه العالي في جامعة القاهرة جامعة نيويورك وهارفارد، مارس مهنة المحامات وأصبح المستشار القانوني لمجلس الوزراء السعودي عام 1958- 1960 عين وزيرا للدولة عام 1960 ثم تولى منصب مدير الأراسكو عام 1962، تولى منصب السكرتير العام لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط، وكان وزيرا للنفط والموارد المعدنية منذ عام 1962، لعب دورا كبيرا في إرساء سياسة السعودية في المحافظة على أسعار النفط دون الارتفاع بالرغم من معارضة غالبية الدول الأعضاء في منظمة الأوبيك، وهو من أبرز دعاة التقارب مع أمريكا، **أنظر:** عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المجلد الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت، ص 97.

رشيد الصلح:

من مواليد 1926،سياسي ومحامي رئيس وزراء لبناني أسبق ولد في بيروت وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارس الفريد والمقاصد ثم التحق بكلية الحقوق اليسوعية في بيروتو أتم فيها تحصيله الجامعي، تلقب عدة مناصب بدأ كقاض ورئيسا لمجلس التحكيم العمالي ، ثم قاضيا مستقلا في المجلس النيابي اللبناني في مدينة بيروت وذلك من عام 1946 حتى ماي 1975 وقد تميزت فترة وجوده في رئاسة الوزراء باضطراب سياسي واجتماعي خطير مهد الطريق أمام اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في أفريل 1975، استقالته بأسابيع.(أنظر عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المجلد الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت، ص 818).

رشيد كرامي: سياسي لبناني ولد في طرابلس من عائلة شغل العديد من أفرادها منصب مفتي طرابلس ، كان والده عبد الحميد نفسه مفتيا وزعيما سياسيا بارزا وعضوا في المجلس النيابي اللبناني، وقد شغل سنة 1945 منصب رئيس الوزراء لبضعة أشهر وعندما توفي سنة 1951 حل رشيد مكانه في المجلس تابع سياسة والده في معارضة بشارة الخوري وكان أحد

المشاركين في اسقاطه سنة 1952، وسنة 1955 أصبح رئيسا للوزراء الاّ أنّه سرعان ما اختلف مع كميل شمعون سياسته المعادية لحركة التحرر العربي والموالية للغرب وسياسة الأحلاف شارك في ثورة 1958 ضد نظام كميل شمعون عندما انتخب فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية شكل حكومة انقاذ وطني من أربعة أعضاء ثم شكل بعد ذلك عدة حكومات متتالية غلب عليها طابع السياسة الشهابية ،تم التوقيع في عهده على اتفاق القاهرة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية مازال غائبا في مجلس النواب رئيس كتلة نيابته أنظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 819.

سليمان فرنجية 1910 :

سياسي سابق ورئيس الجمهورية اللبنانية من 1970 إلى 1972 ولد في زغرتا من عائلة مارونية معرفة بوطنيتها خاض أول معاركه السياسية عام 1958 ضد سياسة كميل شمعون دخل الحياة السياسية العامة لأول مرة سنة 1950 أنتخب نائبا باستمرار منذ 1960 شغل عدة عدة مناصب وزارية في حكومات صائب سلام 1960 عبد الله الباقي 1966 ورشيد كراي 1960-1970 قبل أن ينتخب في أوت 1970 رئيسا للجمهورية بأغلبية صوت واحد غير عهده بالاصطدام مع المقاومة الفلسطينية ومع الحركة الوطنية و التقدمية اللبنانية وذلك عام1973 وعام 1975-1972 وقد تعرض لبنان في هذه الحرب الأهلية الأخيرة إلى أحداث دامية دلت على وجود خلل كبير في النظام وفي الطبقة السياسية الحاكمة رفض الاستقالة من رئاسة الجمهورية بعد انقلاب الأحدب وانهيار الجيش وسائر مؤسسات الدولة ،مما شارك في عضوية (الجبهة اللبنانية) الا انه سرعان ما اختلف معها حول موضوع التعامل مع الكيان الصهيوني والعلاقة مع سورية فقد كان ابتداء من عام 1977 ينتقد علانية ارتباط حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار بإسرائيل ، ويدعو إلى إقامة علاقات أمنية استراتيجية مع سرية ، قد تطور هذا الخلاف إلى الصراع حل زعامة الجهة اللبنانية بادرت الكتلة إلى تعميقه يونيو 1978 بدبير مجزرة أهدن التي ذهب ضحيتها ابنه طوني

فرنحية وعشرات القتلى من أهله ومناصريه وعلى أثر ذلك انتقل الرئيس سليمان فرنجية إلى زعرتا في الشمال معلنا بذلك القطيعة النهائية من الجهة اللبنانية ومدشنا مرحلة من الصراع الدامي والمصري معها وقد نتج عن ذلك تحول هام في خريطة الحرب الأهلية اللبنانية إذ خرجت من دائرة النفوذ منطقة الشمال بأسرها وعقد تحالف جديد غير معلن بين القوى التي يمثلها سليمان فرنجية والحركة الوطنية التقدمية اللبنانية المقاومة الفلسطينية.(أنظر: عبد الوهاب الكيالي، موسعة السياسة ص،ج3، ص 233.)

عبد السلام جلود:

من مواليد 1944، عسكري رجل دولة ليبي تخرج من الكلية العسكرية ببنغازي ، كان من مؤسسي تنظيم الضباط الأحرار في ليبيا ومن أعضاء مجلس قيادة الثورة في ليبيا ،عين وزيرا للصناعة والاقتصاد ووزيرا للمالية حتى عام 1972، كما تولى رئاسة الوزراء من 1972إلى 1977، ثم تولى وظيفة عضو في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي من سنة 1977إلى 1979 وقد لعب دورا في الوساطة الليبية بين سوريا والمقاومة الفلسطينية في صيف 1972. **أنظر:** عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، المجلد الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت، ص 834.

وليام روجرز: rogers ,w

هو محام وسياسي أمريكي، تولى عدة مناصب قضائية وإدارية، عينه الرئيس ايزنهاور وزيرا للعدل خلال الفترة الممتدة من (1950–1953)، ليصبح وزيرا للخارجة إثر فوز نيكسون في الانتخابات الرئاسية سنة 1958. وهو صاحب مشروع روجرز لإحلال السلام الأمريكي في المنطقة العربية والذي أعلن عنه سنة 1970م، ومع ذلك كانت مجهوداته وتأثيراته في السياسة الأمريكية تضمحل تدريجيا لصالح هنري كسنجر مستشار الأمن القومي لنيكسون أنذاك، والذي لعب أدوارا أكثر تأثيرا في السياسة الأمريكية حتى انتهى به الأمر أن حل محل

روجرز في وزارة الخارجية . **انظر**: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص 838.

أمين الحافظ: ضابط ورجل دولة سوري، تلقى تعليمه بالكلية العسكرية بحمص، كان من أوائل من الذين انتسبوا إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، ومن أهم الضباط الذين أيدوا قيام الوحدة مع مصر، بسبب معارضته لحكومة الانفصال أبعد إلى موسكو ثم الأرجنتين كملحق عسكري، ليستدعيه حزب البعث بعد حركة 8 مارس 1963 ليتولى وزارة الداخلية، ثم خلف الفريق لؤي الأتاسي في رئاسة مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء. أصبح أمينا للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا وعضوا في القيادة القومية للحزب. قاوم انقلاب 23 فيفري، 1966م .ليودع السجن بعدما أعلن النظام الجديد عن دستوره ، ليفرج عنه بعد حرب جوان1967 م لينتقل للعيش في بغداد انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المجلد الأول، مرجع سابق، ص335.

كيسنجر هنري kissinger henry :

سياسي أمريكي من عائلة يهودية، ولد سنة 1923 م بألمانيا التي غادرها سنة 1938م إلى نيويورك أين استقر ودرس العلوم السياسة حتى أصبح مستشارا في السياسة الخارجية للرؤساء إيزنهاور وكينيدي وجونسون. عين أواخر 1968م مستشارا خاصا لشؤون الأمن القومي للرئيس ريتشارد نيكسون، أين فسح له المجال ليلعب دورا بارزا في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط. حيث شغل كيسنجر منصب وزير الخارجية في الأشهر التي تلت حرب أكتوبر 1973م، التي قام على إثرها بجولة مطولة في الشرق الأوسط للتوصل لعقد مؤتمر للسلام به، وأفضت هذه الجولة إلى عقد مؤتمر جنيف التي لم تحضره سوريا، ليقوم برحلاته المكوكية بينها وبين الكيان الصهيوني لفك الارتباط في هضبة الجولان، بدأ نجم نيكسون في الأفول بداية من سنة 1975م،وكان المؤشر الأول لذلك أن آلت المفاوضات التي أجراها بين الكيان الصهيوني والدول العربية إلى الفشل. انظر: عبد

الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المجلد الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، 1990، ص ص 121-122.

حافظ الأسد: عسكري وسياسي ورجل دولة سوري، ولد في 6 أكتوبر 1930م في قرية القرداحة التابعة لمحافظة اللاذقية أين تلقى تعليمه، اهتم بالقضايا الوطنية منذ شبابه فقد أنتخب في لجنة طلاب محافظة اللاذقية، ثم أصبح عضوا في حزب البعث العربي الاشتراكي، عند حدوث الانفصال بين مصر وسورية عام 1961م كان له موقف مناوئ للحركة الانفصالية فسرح من الجيش وألحق بإحدى الوزارات المدنية، شارك في الإعداد لثورة 8 مارس 1963م التي تولى على إثرها حزب البعث الحكم في سورية ،فعين قائدا للقوات الجوية والدفاع المدني والدفاع المدني، وفي 16 نوفمبر 1970م قاد حركة تصحيحية في سورية تولى بعدها رئاسة الحكومة بالإضافة إلى وزارة الدفاع، في 12 مارس 1971م أنتخب رئيسا للجمهورية وفي نفس العام أنتخب أمينا عاما لحزب البعث العربي الإشتراكي، ليشارك في حرب أكتوبر 1973 م، توفي حافظ الأسد عام 2000م. انظر: سليمان مصلح أبو عزب، موسوعة ال1000 شخصية من الشرق والغرب، (د د ن)، (د ع)، 2005، ص ص 110-111.أنظر أيضا: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء 10(سوريا)، مؤسسة هانياد للنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص ص 195-206.

محمود فوزي: سياسي مصري ولد في عام القاهرة عام 1900 م، حصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق عام 1929، تولى عدة مناصب دبوماسية وحكومية في مصر وخارجها، مثل بلاده في الامم المتحدة لعدة سنوات، تقلد منصب وزير الخارجية المصرية في الفترة من 1952م وحتى عام 1958 م؛ وعندما تم توحيد مصر وسورية تحت إسم الجمهورية العربية المتحدة تولى وزارة الخارجيةفي دولة الوحدة، في عام 1964م عين نائبا لرئيس الحكومة في الشؤون الخارجية ، عين محمود فوزي مستشارا للرئيس جمال عبد الناصر، وفي عهد السادات عين رئيسا للحكومة المصرية فكان من رجاله المخلصين اللذين

ساندوه ضد خصومه. انظر: سليمان مصلح أبو عزب، موسوعة ال100 شخصية، مرجع سابق، ص235.

نور الدين الأتاسي: (1929م-1993م):

من عائلة سياسية معروفة، درس الطب في جامعة دمشق، انضم إلى حزب البعث وتقلد عدة مناصب رسمية وحزبية، أيد حركة 23 فيفري 1966م، فعين رئيسا للدولة في ظل سلطة صلاح جديد حتى الحركة التصحيحية في 1970م، التي اعتقل على إثرها، ليلقى حتفه بإحدى المستشفيات في باريس بعد اطلاق سراحة بفترة وجيزة. انظر:) مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج10، مرجع سابق، ص 238.

عمر راسم (1883-1959)

ولد عام 1883 في مدينة الجزائر، تعلم في المدرسة القرآنية فحفظ القرآن الكريم ثم مبادئ النحو، واللغة الفرنسية، وفن الرسم، الخط والزخرفة، وخاصة رسم المنمنمات. وكان والده من الرسامين مثلما كان اخوه محمد راسم كذلك.

أسس عمر مدرسة للفن "مدرسة الفنون الزخرفية والمنمنمات الإسلامية"، وكان هدفه الحفاظ على التراث الإسلامي، والتصدي لأهداف المدارس الأوروبية التي حاولت طمس الثقافة الفنية العربية الإسلامية في الجزائر.

حذر من التطرف، وطالب بالاعتدال وحذر من خطر الصهيونية منذ بداية القرن العشرين.

لم يكتف عمر راسم باحتراف الرسم والزخرفة فقط بل احترف الصحافة، تأسيسا وكتابة. اسس صحيفة الجزائر عام 1908، وصحيفة ذو الفقار عام 1912 وكتب في صحيفة مرشد الامة والتقدم والمشير وغيرها.

حكمت عليه فرنسا بالأشغال الشاقة من 1915 إلى1921 ثم عفي عنه. توفي راسم عام 1959.

انظر: مريم سيد علي مبارك، أعلام الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2012، ص ص158-174.

الشيخ أبو مدين شعيب بن الحسين الأنصاري الأشبيلي (1126-1197)

ولد عام 1126 في حصن فنتيلة شمال شرق إشبيليا بالأندلس حرمه إخوته من التعلم فهاجرا إلى المغرب (مدينة سبتة) ثم اتجه إلى مراكش يبحث عن أندية للعلم والعلماء، ثم نصحوه بالاتجاه إلى فاس التي كانت آنذاك تشهد ازدهارا كبيرا حيث اخذ عن علمائها.

ثم هاجر إلى المشرق لأداء فريضة الحج وتلقى العلم من كبار العلماء، حيث أخذ علم الحديث والتصوف عن عبد القادر الجيلاني وبعد عقدين من الزمن في طلب العلم عاد إلى المغرب العربي إلى مدينة بجاية مارس فيها التعليم والتربية فكان يتوجه اليه الطلاب من كل حدب وصوب فتخرج على يده الكثير من الشيوخ العظماء.

حصلت به وشاية إلى السلطان يعقوب المنصور الموحدي انه هو المهدي وله اتباع فخاف على دولته وبعث في طلبه لكنه توجه إلى تلمسان فمات في طريقه إلى هناك في (واد يسر) في عام 1197م.

انظر: يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، الجزء الثاني، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص 13-19.

قايد أحمد (1921-1978):

ولد قايد 17/ 03 / 1921 في عشائر قبيلة بني مديان وعرفت عائلته بأولاد القاضي، لأن جده كان قاضيا لدى الأمير عبد القادر، نشأ في بيئة دينية حيث الحقه والده بالمدرسة

النظامية إلى جانب دراسته في الكتاتيب، تحصل على إجازة استدعى على إثرها إلى أداء الخدمة العسكرية الإجبارية، وقد شارك في الحرب العالمية الثانية بالنمسا ثم ألمانيا.

أسس مع مجموعة من الشباب الأخرين (شبيبة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) بمدينة تيارت التي تم الإعلان عنها 01 /05/ 1949، داوم على نشر المقالات في جريدة الجمهورية مما جعل اسمه يعرف انتشارا كبيرا فعينته قيادة الحزب بالعاصمة عظوا أساسيا دائما.

التحق في ربيع 1956 بصفوف المناضلين وعمل رفقة العقيد لطفي في الولاية الخامسة في ماي 1956 أصبح من قادة أركان الولاية الخامسة كنائب للعقيد هواري بومدين عين بالمجلس الوطني للثورة سنة 1959، وكان ضمن وفد الجبهة الموجه للصين وفي فبراير 1960 كلف بأمانة الغرب إلى جانب بومدين وشارك في مفاوضات إيفان وفي مؤتمر طرابلس 1962.

توفي في 03/05 / 1978 بالرباط ثم نقل إلى تيارت حيث كان مثواه الأخير.

انظر: بوعلام بلقاسمي وآخرون، موسوعة اعلام الجزائر (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 295-296

خالد نزار (1934-):

ولد خالد نزار في 25 ديسمبر 1937 بسريانة ولاية باتنة، كان والده منخرطا في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، وبسبب الفقر تم إرساله إلى المدرسة الفرنسية لتعلم فنون القتال، اجرى عدة اتصالات بقيادة جبهة التحرير الوطني في ألمانيا ليخرج من الكلية الحربية الفرنسية ويلتحق بصفوف الثورة، حيث اشرف على تدريب الثوار المتواجدين في تونس ، وبعدها انظم إلى الثوار بالناحية الأولى كمساعد عسكري لقائدها الشاذلي بن جديد

أواخر 1958، كما شارك في عدة معارك منها معركة السوق قرب قالمة، وفي نهاية1961 أصبح قائد لإحدى نواحي الولاية الأولى حتى الاستقلال.

انظر: بوعلام بلقاسمي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 306-307.

محمد الصديق بن يحي (1932-1982):

ولد في 03 جانفي 1932 بجيجل، تلقى تعليمه الأول في ثانوية الأمير عبد القادر بالجزائر، متحصل على شهادة الليسانس، شغل منصب رئيس اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين بجامعة الجزائر، هرب إلى مصر واشتغل فيها كمذيع في "صوت العرب" ناضل في حزب حركة الانتصار، وكان من المركزيين شغل منصب عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ مؤتمر الصومام إلى غاية الاستقلال، ويعد بن يحي أول أمين عام للحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة، كما شارك في مفاوضات "مولان" وكذا مفاوضات "ايفيان" ماي 1961. ترأس مؤتمر طرابلس سنة 1962.

انظر: بوعلام بلقاسمي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 314-315.

عبد الرزاق بوحارة (1934-2013):

ولد سنة 1934 بكولو (القل حاليا) ولاية سكيكدة، درس الابتدائية ثم الثانوية بخنشلة وانقطع عن الدراسة في مستوى السنة النهائية سنة 1956 في موجة الاضطهاد الاستعماري للطلبة الجزائريين خاصة بعد إضراب 19 ماي 1956، كان في الصفوف الأولى في معركة التحرير، التحق بجيش التحرير الوطني بالحدود سنة 1954.، أصبح جنديا في صفوف جيش التحرير بعد انقطاعه عن الدراسة، إلى ان ارتقى إلى قائد كتيبة في أوراس النمامشة لمدة 03 سنوات، ليصبح ضابط يشرف على تكوين الجيش إلى غاية 1960.

مباشرة بعد الاستقلال قاد عبد الرزاق بوحارة الناحية العسكرية الثالثة "بشار" وشارك في حرب 1967 كقائد للواء الرابع ثم اصبح ملحقا عسكريا بباريس ثم موسكو، عين واليا للجزائر العاصمة في الفترة الممتدة ما بين 1975 و1978. تم تعيينه وزير للصحة ما بين 1979 و1984. وفي سنة 1984 اصبح عضو بالمكتب السياسي مكلفاُ بالعلاقات الخارجية.

انظر: عبد الرزاق بوحارة، «الجزائر ومصر في مواجهة العدوان»، مجلة الجيش، ع 498، جانفي 2005، ص ص 34-35.

انظر كذلك: بوعلام بلقاسمي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 199-200.

محمد يزيد (1923-2003):

ولد سنة 1923 بالبليدة درس بمسقط رأسه إلى غاية تحصله على البكالوريا وبعدها سافر إلى باريس سجل في مدرسة اللغات الشرقية وبكلية الحقوق سنة 1945، التحق بصفوف "حزب الشعب الجزائري" و"حركة انتصار الحريات الديموقراطية" وفي سنة 1945 عين مسؤول الجناح الجامعي لحزب الشعب. وفي 1946 أصبح أمين عام "جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا" إلى غاية 1947 حيث اصبح عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار.

أوقف سنة 1948 بتهمة "حمله وثائق ومنشورات مشبوهة" حكم عليه بسنتين سجن في "بربادوس" حيث اضرب عن الطعام. بعد خروجه عاد إلى باريس باسم مستعار "الزبير" كممثل لحركة الانتصار بفرنسا، تواصل نشاطه بفرنسا حيث شارك كناشط رئيسي للمركزيين وكلف بالاتصال بوفد القاهرة في 27 أكتوبر 1954 أين اتصل بأحمد بن بلة ، مثل الجزائر في مؤتمر "باندونغ" سنة1955 ومثل جبهة التحرير في هيئة الأمم المتحدة في الدورات 10، 11، 12 وطالب إثناءها باستقلال الجزائر، وقد تولى عدة مناصب خلال الثورة إذا كان

عضو بالمجلس الوطني للنواة سنة 1956 ثم وزير الاستعلامات بالحكومة المؤقتة من 1958 إلى 1962.

ونظرا لثقافته الواسعة وتكوينه السياسي وخبرته النضالية، فإنه سيصبح واحدا من أعلام السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، ولا اضن ان رجال الأعلام الذين كانوا يمارسون في مستويات عالية، أنذاك، مستعدون اليوم، لنسيان ما كان يمتاز به الرجل من ديناميكية وذكاء وقدرة على استغلال الأحداث والظروف، انتقل إلى جوار ربه في 1 نوفمبر 2003.

انظر: محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 138.

انظر كذلك: بوعلام بلقاسمي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 231-232.

بلعيد عبد السلام (1928-)

ولد 1928بعين الكبيرة سطيف، من عائلة بسيطة تنحدر من القبائل الكبرى، واصل مساره التعليمي حتى الثانوية، انضم سنة 1944 إلى حزب الشعب، أوقف بسبب مشاركة في أحداث 8 ماي 1945.

ترأس جمعية الطلبة المسلمين شمال إفريقيا بفرنسا من 1951 _1953، انخرط في الجنة المركزية لحرب الشعب الجزائري وحركة الانتصار ثم انفصل بعدها عن مصالي الحاج، التحق بالثورة سنة 1955 وفي ماي 1956 دخل الجزائر وأعلن عن اهم الإضرابات التي عرفتها الثورة وهو إضراب الطلبة عن الامتحانات في 19 ماي 1956، اشتغل بديوان رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة، وبعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 اهتم بالشؤون الاقتصادية، كما تقلد عدة مناصب منها وزارة الزراعة ومساعد لوزير الشؤون الاجتماعية والثقافية عبد الحميد مهدي.

انظر بوعلام بلقاسمي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 272-273.

الأخضر الإبراهيمي (1934-) :

مناضل ودبلوماسي جزائري. تلقى دراسته في الجزائر وباريس وانتسب لجبهة التحرير الوطني الجزائري منذ بدايات الثورة الجزائرية في مطلع الخمسينيات.

مثل الثورة الجزائرية ثم الحكومة المؤقتة في جنوب شرق آسيا (1956- 1961) واصبح مديرا عاما لوزارة الخارجية (1961 – 1963) فسفيرا للجزائر في مصر والسودان (1963 – 1969) ولدى الجامعة العربية (1963 – 1970) ثم سفيرا لدى بريطانيا .

انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دت، ص109.

وليد جنبلاط (1949 -):

سياسي لبناني ومناضل وطني، ولد عام 1949 بمحافظة جبل لبنان، ابن كمال جنبلاط، نال إجازة في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية في بيروت، انتسب للحزب التقدمي الاشتراكي في 1971 ورقي إلى مرشد في 1977 بعد اغتيال والده انتخب رئيسا لهذا الحزب في مايو 1977، تحالف مع الحركة الوطنية اللبنانية وساند المقاومة الفلسطينية، شغل منصب وزير الأشغال العام لعام 1984 و1986، ومنصب وزير الدولة عام 1990 و1992، ثم وزيرا لشؤون المهجرين أكتوبر 1992.

انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، الجزء السابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دت، ص 349.

أحمد جبريل (1939 -):

عسكري وسياسي فلسطيني وزعيم الجبهة الشعبية وعضو المجلس الوطني، ولد في فلسطين عام 1939، التحق بالكلية الحربية في سوريا سنة 1959 وسرح من الجيش سنة 1963 برتبة ملازم أول، عمل على تأسيس جبهة للعمل المسلح وكان من الأطراف المكونة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 1967، انشق عن الجبهة الشعبية عام 1968، ليشكل الجبهة الشعبية– القيادة العامة، اشرف على عملية الخالصة على الحدود اللبنانية. كان من المؤيدين لموقف النظام في سوريا من الوضع الفلسطيني واللبناني في لبنان، اشتهر كخبير متفجرات.

انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دت، ص 92.

عبد الحميد السائح (1907–):

ولد في نابلس، حصل على الشهادة العالمية من الأزهر ثم عاد إلى فلسطين، عمل في التدريس ثم في القضاء الشرعي ثم أمينا عاما للمجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين.

وفي سنة 1950 عين رئيسا لمحكمة الاستئناف الشرعية في عمان، انتخب عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني، سجن وهو في السبعين من العمر. نشر "مكانة القدس في الإسلام" عام 1969، و"ماذا بعد إحراق المسجد الأقصى" عام 1970.

انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت، ص 812.

كرايسكي، برونو (1911–)

رجل دولة نمساوي ومستشار النمسا من 1970 إلى 1983.

ولد في فينا عام 1911، من أبوين يهوديين التحق بالحزب الديمقراطي حيث ساهم في مقاومة المد النازي عام 1934، اعتقل كرايسكي عام 1935، كما اعتقل للمرة الثانية عام 1938 ليتمكن من الفرار والالتحاق بالسويد حيث واصل نضاله الاشتراكي عند انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الجمهورية الثانية 1945.

عين كرايسكي سنة 1946 عضو في البعثة الدبلوماسية النمساوية في السويد وبقي في تلك الوظيفة إلى سنة 1951، وخلال هذه السنة عين نائبا لمدير ديوان رئيس الجمهورية النمساوية، ثم اصبح كاتب دولة للشؤون الخارجية من 1953 إلى 1959.

شارك في الوفد الحكومي الذي سافر إلى موسكو وانتهي بالاتفاق حول "معاهدة الدولة" التي تضمنت حياد النمسا واستقلالها النهائي.

عين وزير الخارجية 1959 إلى 1966، ثم انتخب رئيسا للحزب الاشتراكي سنة 1967 ، وفي سنة 1970 ألف حكومة أقلية من الاشتراكيين فقط، استمر في الحكم إلى غاية استقالته سنة 1983.

اعترف كرايسكي بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وهذا ما جعل الصهاينة يعتبرونه خائننا لقضية شعبه باعتباره يهوديا.

انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، الجزء الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت، ص ص 106 -108

بوعلام بسايح:

ولد سنة1930 بالبيض غرب الجمهورية الجزائرية، مؤرخ ومجاهد وأديب وسياسي جزائري، اهتم بالتاريخ مثلما اهتم بالأدب وكان حريصا على نقل الموروث الشعبي، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني بالناحية الثامنة من الولاية الخامسة مطلع عام1957 ومنها

تقلد رتبة ضابط في جيش التحرير الوطني، أسندت له بداية من سنة1959 مهام سامية في صفوف الثورة المسلحة بحيث تولى مهمة عضو الأمانة العامة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من عام1959إلى1962، وبعد الاستقلال شغل عدة وظائف كسفير في العديد من العواصم الأوروبية (بارن–الفاتيكان) والعربية (القاهرة–الكويت–الرباط)، في عام1971 عين أمينا عاما لوزارة الشؤون الخارجية كما عين ابتداء من سنة1979 عضوا في الحكومة حيث شغل مناصب وزارية عدية وعين على التوالي وزيرا للإعلام فوزيرا للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ثم وزير الثقافة فوزيرا للشؤون الخارجية عام1988، من أبرز مؤلفاته الأدبية والتاريخية منها: شخصية كل من الأمير عبد القادر والمقراني وكاتب سيناريو فيلم بوعمامة، وفي سنة2005 عينه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للمجلس الدستوري. أنظر: هاجرب، "**ميهوبي يشيّد بمسار الراحل بوعلام بسايح ويعدّ خصاله**"، نشرية صالون الجزائر الدولي21 للكتاب، العدد5،10نوفمبر2016،ص ص02–03.

سعد الدين الشاذلي(1922–2011):

هو الفريق سعد الدين محمد الحسيني الشاذلي، قائد عسكري مصري شغل منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية خلال الفترة ما بين16مايو1971 وحتى13ديسمبر1973، ومؤسس وقائد أول فرقة سلاح مظلات في مصر وأمين عام مساعد جامعة الدول العربية للشؤون العسكرية وسفير سابق لدى إنجلترا والبرتغال ومحلل عسكري، وصف بأنه الرأس المدبر للهجوم المصري الناجح على خط الدفاع الصهيوني بارليف في حرب أكتوبر عام 1973.أنظر:عيسى بريجية، **سياسة المملكة المغربية تجاه القضية الفلسطينية(1967–1982)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل،2015، ص66.

محمد صالح يحياوي:

ولد سنة1932 في بريكة وهي بلدة تقع عند تخوم الأوراس، وهو عسكري وسياسي جزائري خاض حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي ومنح رتبة كولونيل، كان معلما عندما انطلقت شرارة الثورة سنة1954 وخاض غمار معاركها حتى النهاية ثم رقي إلى رتبة نقيب، شارك في أعمال مؤتمر جبهة التحرير الوطني وبصفة عضو جيش التحرير الوطني وأنتخب عضوا في اللجنة المركزية، وبعد تسلم هواري بومدين زمام السلطة عام1965 أصبح عضوا في مجلس الثورة ثم قائد منطقة عسكرية، وفي عام1969 عهد إليه بإدارة معهد تشرشل العسكري فأشرف على مدى ثمانية أعوام على تخريج دفعات متلاحقة من الضباط، وفي سنة1977 عين مسؤولا تنفيذيا مكلفا بالجهاز الحزبي الذي أوكلت له مهمة إعادة تنظيمه وقد أقصي عن المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في تموز 1981. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**،ج6، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت،(د.ت)، ص ص88-89.

عبد الحميد مهري(1926-2012):

ولد بمدينة الخروب التابعة لولاية قسنطينة، انخرط منذ شبابه في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وقد زج به في السجن من قبل سلطات الاستعمار الفرنسي سنة1954 بعد إندلاع الثورة الجزائرية، وبعد خروجه من السجن عين ضمن وفد جبهة التحرير الوطني بالخارج، ومثّل الجبهة في دمشق وقد كان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ، وعند تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى شغل فيها منصب وزير شؤون شمال إفريقيا وفي التشكيلة الثانية عيّن وزيرا للشؤون الاجتماعية والثقافية، وبعد استقلال الجزائر عيّن أمينا عاما بوزارة التعليم الثانوي فوزيرا للإعلام والثقافة، كما أنتخب أمينا عاما للمؤتمر القومي العربي. أنظر: محمد سيف الإسلام بوفلاقة، **عبد الحميد مهري: سيرة وعطاء**، المستقبل العربي، الجزائر، (د.ت)، ص148.

الطاهر الزبيري:

ولد في الرابع من أفريل1929 بدوار أم العظايم بولاية سوق أهراس، انضم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب الجزائري) في سنة1950، كان ضمن أول فوج مسلح شكله باجي مختار وأعتقل في أواخر ديسمبر1954 بجبل سيدي أحمد إثر اشتباك مع العدو، حكم عليه بالإعدام وتمكن في يوم العشر نوفمبر1955 من الفرار مع مصطفى بن بولعيد من سجن الكدية، عين قائدا للفيلق الثالث بالقاعدة الشرقية ثم رقي إلى رتبة رائد وعضوا في مجلس قيادة القاعدة الشرقية، تولى قيادة الولاية الأولى (الأوراس) في سنة1960 إلى غاية الاستقلال، أصبح قائدا لأركان الجيش الوطني الشعبي في1963 وفي جوان1965 شارك في التصحيح الذي قاده هواري بومدين ضد أحمد بن بلة وفي ديسمبر1967 قاد عملا عسكريا ضد هواري بومدين لإجباره على التنازل عن جزء من صلاحياته لمجلس الثورة. أنظر: العقيد الطاهر الزبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين(1929-1962)**، منشورات المؤسسة الوطنية الجزائرية للإشهار، الجزائر،2008، ص314.

نبيه بري:

ولد في تبنين قضاء بنت جبيل في22كانون الثاني1938م، وهو سياسي وطني لبناني نال إجازة في الحقوق من الجامعة اللبنانية وتابع دراسته ونال دبلوما في الدراسات العليا في الحقوق، أنتخب رئيسا لحركة أمل بدلا من رئيس مجلس القيادة في نيسان1983 ثم جدد المؤتمر السادس للحركة إنتخابه للمرة الخامسة على التوالي في 27أذار1989، وكان قد شارك في مؤتمر جنيف ولوزان وكان قد عين وزيرا للعدل والموارد المائية والكهربائية في الجنوب في حكومة الرئيس كرامي عام1984، كما عين في نفس الوزارة في حكومة الرئيس الحص في25تشرين الثاني1989. أنظر: أدياب ذيب أحمد طه، **الموقف السوري من**

القضية الفلسطينية(1970-1993)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، 2015، ص106.

هايل عبد الحميد(1937-1991):

المعروف بأبو الهول ولد في مدينة صفد، هاجر مع عائلته في عام1948 إلى سورية وإلتحق بالمدرسة في دمشق ونشط في التظاهرات والتجمعات التي كانت تجري في المناسبات الوطنية، بدأ في شبابه المبكر السعي لتشكيل تجمع تنظيمي للاجئين الفلسطينيين في سوريا وأسس منظمة "عرب فلسطين" إنسجاما مع التوجهات القومية السائدة أنذاك، وفي سنة1957 تحركا فلسطينيا للمطالبة بمنح اللاجئين الفلسطينيين نفس الحقوق المدنية للمواطنين السوريين بإستثناء الجنسية وجواز السفر حفاظا على الهوية الوطنية الفلسطينية وتحقيق كرامتهم، وقد إنضمت "منظمة فلسطين" التي أسسها في سوريا القائد عبد الحميد في عام1960 إلى الإطار التنظيمي لحركة فتح حيث كان أحد أبرز مؤسسي أذرع حركة فتح بألمانيا والنمسا كما شارك في تأسيس حركة فتح بالقاهرة، وفي سنة1972 أصبح معتمد حركة فتح في لبنان وحوصر مع خليل الوزير(أبو جهاد) وقوات الثورة الفلسطينية في خريف1973 في طرابلس من قبل المنشقين ثم إنضم لهم ياسر عرفات حتى19كانون الأول193 حين غادر طرابلس بحرا رفقة الرئيس السابق عرفات والقوات الفلسطينية، كما أنه تولى مسؤولية الأمن والمعلومات بحركة فتح إلى جانب صلاح خلف(أبو إياد) فمفوضا لجهاز الأرض المحتلة بعد إستشهاد خليل الوزير وإستمر في ذلك حتى إستشهاده في العاصمة التونسية رفقة العمري وأبو إياد. أنظر: "**25عاما على إغتيال القادة أبو إياد وأبو الهول والعمري**"، جريدة الحياة الجديدة، العدد7241، الجمعة2016/01/15، ص04

هاني الحسن(1936-06يوليو2012):

ولد في حيفا من والدين فلسطينيين ينتمي إلى عائلة وطنية فوالده الشيخ محمد سعيد الشيخ حسن الذي كان من المقربين للقائد الشيخ عزالدين القسام، وإخوته الشهيد القائد خالد الحسن

أحد مؤسسي حركة فتح وعلي الحسن محرر أول نشرة داخلية لحركة فتح التي كانت تعرف بالتعميم وعضو المجلس، وبلال الحسن عضو المكتب السياسي في الجبهة الديمقراطية، تولى هاني رئاسة اتحاد الطلبة في ألمانيا وأسس بها تنظيم "شباب الأقصى" ولقد إندمج هذا الأخير مع تنظيم "عرب فلسطين" الذي أسسه الشهيد القائد هايل عبد الحميد تحت إسم "منظمة طلائع العائدين"، أنتخب عضوا في اللجنة خلال انعقاد المؤتمر الرابع للحركة، عمل مستشارا سياسيا واستراتيجيا للقائد أبو عمار، ثم أول سفير مفوض لفلسطين في إيران بعد سقوط نظام الشاه، ومن ثم تولى منصب وزارة الداخلية في الحكومة الخامسة للسلطة الوطنية الفلسطينية عام2003، توفي في إحدى مشافي عمان يوم الجمعة. أنظر: www.feteh-syria.com

إبراهيم ماخوس:

سياسي سوري وطبيب جراح تولى منصب وزير خارجية سوريا في أعقاب الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة ينتمي للطائفة العلوية، ظهر في أعقاب حرب1967 صراع في قيادة حزب البعث بين صلاح جديد والرئيس السابق نور الدين الأتاسي ووزير الخارجية إبراهيم ماخوس من جهة وبين حافظ الأسد وزير الدفاع حينها، وكان جوهر الصراع هو تحديد أولويات التي ينبغي على سوريا سلوكها بعد الحرب، فرأى حافظ الأسد أن على سوريا أن ترص صفوفها الداخلية رصا وتتصالح مع العرب، في حين فضلت القيادة الثلاثية تقسيم العرب إلى تقدميين ورجعيين وضرورة دفع الصراع الطبقي داخل سوريا إلى آخر مدى له، وبعد الحركة التصحيحية التي قادها الأسد في13أكتوبر 1970 تم على إثره إعتقال صلاح جديد ونور الدين الأتاسي ويوسف زغين أما ماخوس وزير الخارجية فتمكن من الهرب إلى الجزائر حيث عمل طبيبا جراحا في أحد مستشفياتها وهو رئيس حزب البعث الديمقراطي العربي الاشتراكي المنشق والذي يأخذ النهج الماركسي اللينيني، وفي 14أبريل2011 إنتقد

ماخوس وزير الخارجية السوري الأسبق نظام بلاده واصفا الرئيس بشار الأسد بافتقاره لخبرة تسيير الأزمات. أنظر: www.aljazera.net

محمد حسنين هيكل(1923-2016):

هو صحافي ومؤرخ تاريخ مصر الحديث، ولد في حي الحسين جنوب مصر لأب من جذور صعيدية وتحديدا مركز ديروط بمحافظة أسيوط حيث كان يعمل تاجرا للحبوب، قرر هيكل تطوير نفسه وتحقيق رغبته في العمل بالصحافة لذلك واصل دراسته في القسم الأوروبي بالجامعة الأمريكية وتعرف خلال تلك الفترة بالصحافي سكوت واطسون الذي كان يعمل بجريدة "الايجيبشان جازيت" وهي صحيفة مصرية تصدر باللغة الانجليزية فإنضم هيكل إليها في 8فبراير1942 كصحافي تحت التمرين بقسم المحليات ومنها إلى مجلة "روز اليوسف" التي قررت أن تضم الصحافي إلى مجلتها ليصبح هيكل في عام1944 صحافيا بإمتياز، وبعد قيام ثورة23يوليو1952 كان هيكل أكثر الصحافيين قربا للرئيس جمال عبد الناصر ليصبح بعد فترة وجيزة المتحدث الرسمي باسم حركة الضباط الأحرار، وفي الفترة الممتدة من1956إلى1957 عرض عليه مجلس إدارة جريدة "الأهرام" رئاسة مجلسها وتحريرها معا واعتذر في المرة الأولى ثم قبل بعد ذلك ليصبح رئيس تحريرها إلى سنة1974، وبعد وفاة جمال عبد الناصر وعقب تولي السادات الحكم وقف هيكل بجانبه وبعد حرب أكتوبر1973 ولخلافات بينهما خرج هيكل بقرار رئاسي من جريدة الأهرام عام1974 وبعدها اتجه لتأليف الكتب ومحاورة زعماء العالم وتم ترجمة كتبه إلى31 لغة، ونتيجة لكتبه التي كان ينتقد فيها سياسات السادات إعتقله ضمن إعتقالات سبتمبر1981، وخرج بقرار من الرئيس حسني مبارك، ومن أبرز كتبه: "خريف الغضب"، "عودة آية الله"، "الطريق إلى رمضان وأوهام القوة والنصر"، "حرب الثلاثين سنة"، "المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل"، "ملفات السويس"، "لمصر لا لعبد الناصر"، العروش والجيوش"، توفي عن عمر يناهز93عاما بعد صراع

قصير مع المرض. أنظر: أشرف عبد الحميد، **وفاة محمد حسنين هيكل.. صحافي صنع نجوميته عبد الناصر**، قناة العربية، 17فبراير2016.

الشاذلي القليبي:

سياسي ورجل دولة ومفكر تونسي، أمين عام جامعة الدول العربية (1979–1991)، ولد بمدينة تونس سنة1925 تلقى تعليمه الثانوي في المدرسة الصادقية في مدينة تونس ثم أكمل دراسته العليا في جامعة السوربون في فرنسا، فحصل على الإجازة في اللغة والآداب العربية عام1947 وفاز في مناظرة التبريز عام1950، عمل بالتدريس في معاهد تونس الثانوية وفي عام1957 تفرغ للتدريس الجامعي، وفي عام1958 تولى إدارة الإذاعة والتلفاز التونسي ثم كلفه الرئيس الحبيب بورقيبة بانشاء أول وزارة للشؤون الثقافية في تونس والاشراف عليها من(1961–1970)، بالإضافة إلى توليه وزارة الاعلام مرتين خلال تلك الفترة ثم أعيد ليشغل منصب وزير الثقافة(1971–1973)، وبعد ذلك عين مديرا لديوان رئيس الجمهورية(1974–1976)، ثم أعيد ليشغل منصب وزير الثقافة (1976–1978)، ثم عين وزيرا للإعلام(1978–1979) وكان للقليبي نشاطات حزبية ومحلية فكان عضوا بالديوان السياسي للحزب في تونس ونائبا للبرلمان، وأنتخب أمينا عاما للجامعة العربية بعد إنتقالها من القاهرة إلى تونس بعد تعليق عضوية مصر بجامعة الدول العربية لتوقيعها لمعاهدة السلام مع الكيان الصهيوني. أنظر: أنور محمود زناتى، **موسوعة تاريخ العالم منذ توحيد القطرين وحتى أحداث11 سبتمبر: تاريخ العرب والمسلمين**، ج3، جامعة عين شمس، دمشق، (د.ت)، ص296.

نور الدين الأتاسي(1929–1992):

رئيس سوريا بين25فبراير1966و 18نوفمبر1970، تلقى تعليمه كطبيب سافر إلى الجزائر ليساعد كطبيب المجاهدين الجزائريين في ثورتهم ضد الاحتلال الفرنسي، عين وزيرا للداخلية بعد وصول حزب البعث إلى السلطة في آذار1963 وأصبح نائبا لرئيس الوزراء

عام1964 ثم عضوا في مجلس رئاسة الدولة عام1965، أصبح رئيسا للدولة وأنتخب أمينا عاما لحزب البعث بعد إنقلاب شباط 1966 الذي أطاح بالرئيس أمين الحافظ كانت سلطته محدودة إذ كانت السلطة الفعلية في يد مساعد الأمين العام لحزب البعث صلاح جديد دخل هو وجديد في خلاف مع وزير الدفاع حافظ الأسد، وقد بلغ الخلاف أوجه أثناء أحداث أيلول الأسود في الأردن لما رفض الأسد إرسال غطاء جوي للقوات التي أرسلها الأتاسي وجديد لمساندة الفلسطينيين، أزيح عن منصبه وسجن بعد الحركة التصحيحية التي قادها الأسد في نوفمبر 1970 بدون محاكمة حتى عام1992، أطلق سراحه من العام نفسه ليسافر إلى فرنسا لتلقي العلاج على نفقة الحكومة الفرنسية ثم عاد إلى بيروت حتى توفي بعد ذلك بفترة قصيرة، ثم دفن في دمشق. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، (د.ت)، ص ص300-301 ، أنظر أيضا: علي مولا، **الموسوعة العربية الميسرة**، الجزء الرابع، شركة أبناء شريف الأنصاري، بيروت، ط3،2009، ص1927.

الملاحـــــــــــــق

الملحق رقم:01



الشعب

يومية ، إخبارية ، وطنية

الاشتراكات

800 مليون من سكان العالم يعيشون على النبات

الشقيري يعقد جلسة عمل مع إخواننا الفلسطينيين المقيمين بالجزائر

المسؤول عن ابراز الكيان الفلسطيني هم أبناء فلسطين

قضية فلسطين تحل على ارضها وليست في أروقة الأمم المتحدة

نكروما ينجو من محاولة اغتيال

تلال برقيات التهنئة الى الرئيس

الوضع في قبرص لا يزال متوترا

قادة الصين يهنئون قادة الاتحاد السوفياتي

أول بلدية يعضر حفل تضامن خاص الجزائر وكوبا

زيارة الشقيري للجزائر في اطار ابراز الكيان الفلسطيني

المصدر: الشعب، ع 334، 1964/01/03

الملحق رقم:02



الشعب

يومية ، إخبارية ، وطنية

اسفرت المواصف المصحوبة بالاعاصير المدمرة التي اجتاحت باكستان الشرقية يوم الاربعاء الماضي عن مصرع خمسة آلاف شخص وعشرة آلاف مفقود ، وعدة آلاف من الجرحى . كما تسببت هذه المواصف في خسائر مادية جسيمة .

وتقول الانباء انه من المتوقع أن يرتفع عدد الضحايا ، وان اكثر من نصف سكان باكستان الشرقية الذين يبلغ عددهم خمسة ملايين نسمة قد تأثروا بهذه الاعاصير ، وان اكثر المناطق تأثرا بها هي منطقة داكا العاصمة والمناطق المحيطة بها .

65/05/15 747

الجزائر تحتفل بيوم التضامن الدولي مع شعب فلسطين

تحتفل الجزائر يوم التضامن الدولي مع شعب فلسطين وستعلن جماهيرنا عن تاييدها لقضية فلسطين وتنديدها بالمؤامرة الاجرامية التي قام بتنفيذها الاستعمار والصهيونية العالمية لاغتصاب فلسطين وخلق دولة العصابات اسرائيل .. ففي الجزائر العاصمة سيقام في الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم مهرجانان احدهما بسينما الماجستيك والثاني بسينما افريقيا تحت اشراف اتحادية الجزائر العاصمة

وبهذه المناسبة وجهت اتحادية الجزائر العاصمة لجبهة التحرير الوطني نداء جاء فيه :

ان يوم ١٥ مايو هو من الان فصاعدا يوم التضامن الدولي مع طلبة وشعب فلسطين الشقيق . وسنحتفل اليوم بمناسبة يوم التضامن مع فلسطين الذي سيتعقد يوم السبت ١٥ مايو بقاعة سينما (افريقيا) فان الامانة الوطنية لشبيبة جبهة التحرير الوطنية

البقية على ص ـ٤ـ

جميع الشعوب التواقة الى السلم ببهجة كبيرة بهذا اليوم الخالد .

والجزائر مرة أخرى ستظل مرتبطة بتقاليدها لمناهضة الامبريالية وبتضامنها مع الشعوب المستضعفة .

وذلك تمشيا مع السياسة التي يفرضها علينا ماضينا وكفاحنا البطولي ذلك لاننا انفسنا عرفنا الاهانة والقمع والتقتيل والابعاد .

وكانت فرصة استطعنا أن نقدر فيها معنى التضامن حق قدره تضامن الشعوب التقدمية في العالم واليوم كما هو الامر بالنسبة الى الشعوب ـ انغولا ـ وغينيا ـ وامريكا ـ اللاتينية ـ يسترعي شعب فلسطين الشقيق انتباهنا ويتطلب مساعدتنا في كفاحه العادل من اجل استرجاع الوطن المغتصب ونحن واثقون من أن الجزائر شعبا وحزبا وحكومة سوف لا تالو اي جهد لاعانته اعانة فعالة .

ولكن قبل كل شيء ما هو هذا المشكل الفلسطيني ؟ ان الكل يعلم ان هذه القضية ليست قضية عنصرية بين العرب واليهود ولكنه بمشكل شعب طرد من

والرأي العام يعرف ان دور اسرائيل بافريقيا وفي غيرها دور مرتبط اشد الارتباط بالاستعمار .

ايها المواطنون بالجزائر العاصمة ايها المناضلون والمناضلات :

كلكم جميعا الى الماجستيك يوم السبت ١٥ مايو ١٩٦٥ على الساعة الخامسة والنصف مساءا لتعبر عن عزمنا لمحاربة الامبريالية اين ما كانت وعلى اي شكل برزت ولتاكيد تضامننا الفعال مع شعب فلسطين الشقيق .

واصدرت الامانة الوطنية لشبيبة جبهة التحرير الوطني من جهتها نداء جاء فيه :

وزارة الخارجية تبلغ سفير ألمانيا قرار قطع العلاقات

ابلغ صباح امس الاخ مولوه قاسم مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية سفير المانيا الاتحادية بالجزائر قرار حكومتنا بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وذلك تنفيذا للقرار الذي اتخذته حكومتنا أول امس بعد اعتراف المانيا الغربية باسرائيل

ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بالجزائر يقول "للشعب"

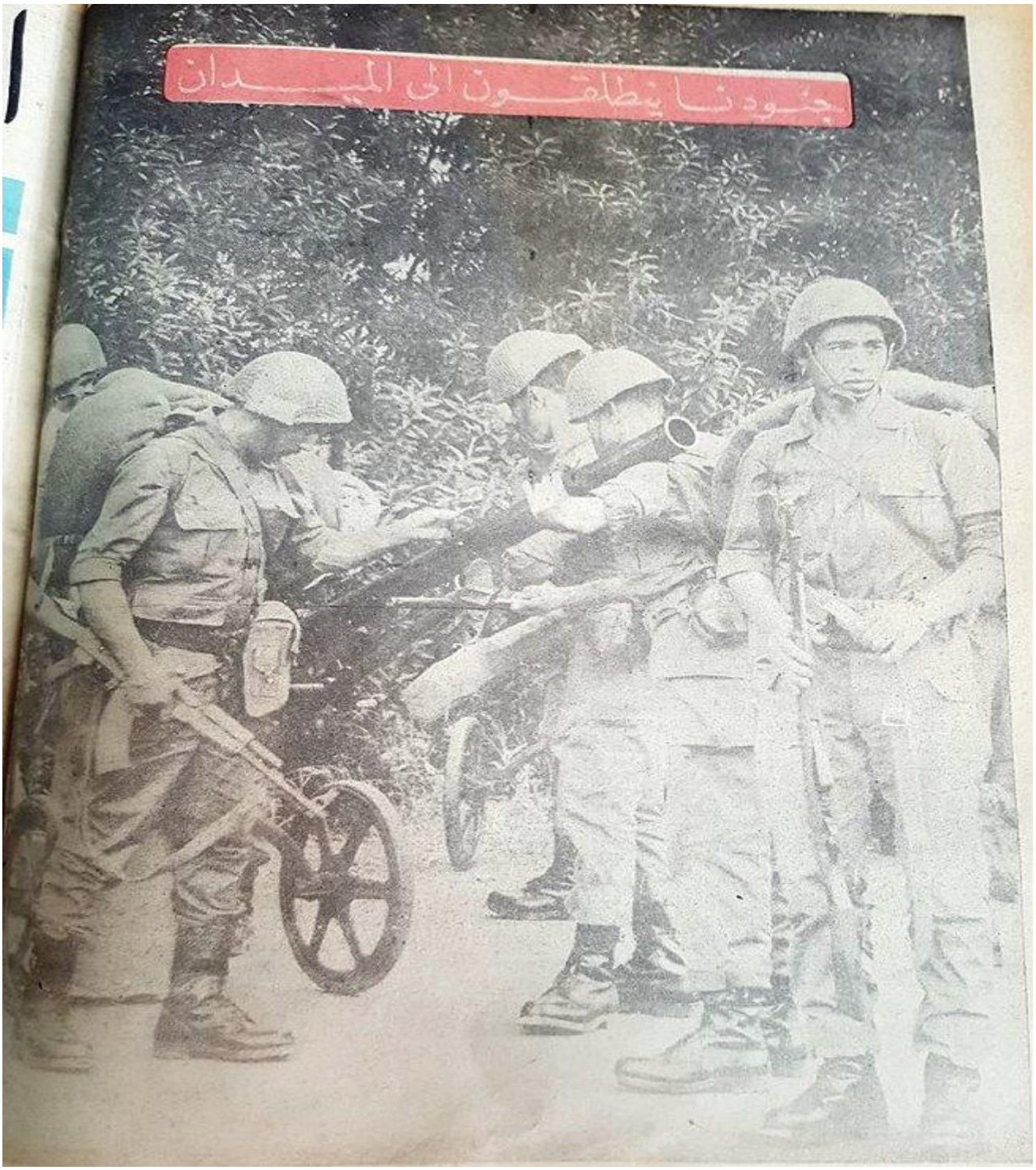
الكفاح المسلح طريقنا لإعادة فلسطين المغتصبة

في مثل هذا اليوم من سنة ١٩٤٨ شهدت الامة العربية والعالم اجمع اكبر مأساة شهدها القرن العشرين .. وأقطع مؤامرة دبرت لسرقة وطن وتشريد شعب قام بحبك خيوطها وتنفيذها الاستعمار والصهيونية ، ففي ١٥ مايو ١٩٤٨ اعلن عن اغتصاب

احتفالات الجزائر بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني

المصدر: الشعب، ع 747، 1965/05/15

الملحق رقم:03



استعدادات الجنود للتوجه لساحات القتال في حرب جوان 1967.

المصدر: المجاهد، 372، 1967/06/18.

الملحق رقم: 04



الشباب ، في النكنة ـ في الجامعة .. يتدرب عـــلى السلاح .. ينهل من العلم .. ليحمل مشـــعل ثوار اول نوفمبر .. ويحقق الامل .. الشباب في الجزائر ... منبع لا ينضب للثورة العربية الشاملة .. الشباب .. عماد الحياة .. وضمان الانتصار عـلى جميع الصعاب .

والجزائر عندما اصـرت على مواصلة المعركة ، كـان شبابها في النكنات ، يتـدرب على استعمال السلاح ، ليكون في طليعة جنود المعركة ضد اعداء العرب ..

ولنا كل الثقة في سواعـد شبابنا ، وعزائمهم الفولاذية ، وارادتهم الحديدية ، في محـو عار النكبتين ، لتحقيق امـل امة العرب ، في الحريـــة والسلام والعدل ..

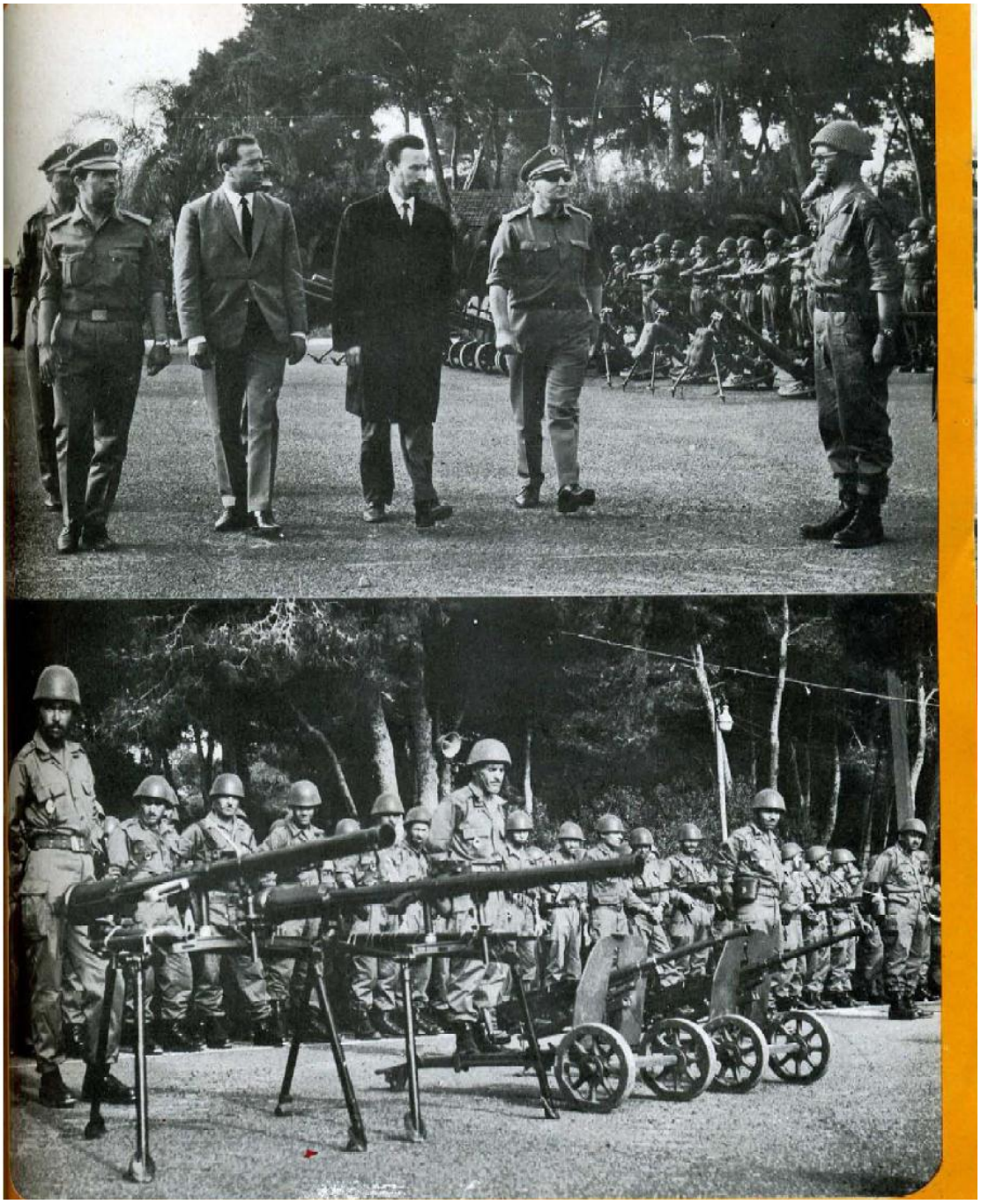
والتلفزة الوطنية .. ولـــكني ابادر الى تاكيد ان الغرض من التاكيد على وجود العناصر البيروقراطية في هذا الجهاز ، ليس رايا فحسب ، بل هو رأي جميع من لهم خبرة في هذا الميدان .. ولو لم تكن هناك بيروقراطية مسقيدة ، لما انعقد مجلس الوزراء لمناقشة هذا الموضوع .. ولو لم تكن هناك اصنام لا تريد التفتح والعمل الثوري (لا الفوضوي) لما نص مشروع مجلس الوزراء على وجوب تفتح جهاز الاذاعة والتلفزة الوطنية ..

67/07/25
ص
1429

صورة تظهر التدريبات التي يتلقاها الطلبة عقب حرب الايام الستة

المصدر: الشعب، ع 1429، 1967/07/25

الملحق رقم:05



الرئيس بومدين اثناء استعراضه للتشكيلات الجزائرية المتوجهة الى الجبهة المصرية

المصدر: الجيش، ع 40، جويلية 1967

الملحق رقم:06



وقد قامت القوات العدوانيـة وواصل الطيران التابع لمختلف وشماله ٢٣٢٤ طائرة

قواتنا الباسلة التي تخوض الآن معارك طاحنة ضد العدو الغاشم

القوات الجزائرية بعد وصولها الى الجبهة المصرية في حرب 1967

المصدر: الشعب، ع 1390، 1967/06/10

الملحق رقم:07



المظاهرات الشعبية التي شهدتها مدينة الجزائر والمطالبة برفض وقف اطلاق النار

المصدر: المجاهد، ع 371، 11 /06/ 1967.

الملحق رقم : 08



الرئيس بومدين في موسكو

الشعب

بيان الرئيس بومدين يلقى أصداء عميقة في الوطن العربي

الامبريالية تسعى لخلق مأساة لاجئين جديدة

طرد ٨٠ ألف عربي من الضفة الغربية

القوات السورية الباسلة ترد العدوان الثلاثي

زيارة الرئيس بومدين لموسكو في اطار حشد الدعم لصالح الصف العربي اثناء حرب الايام الستة

المصدر: الشعب، 1967/06/12

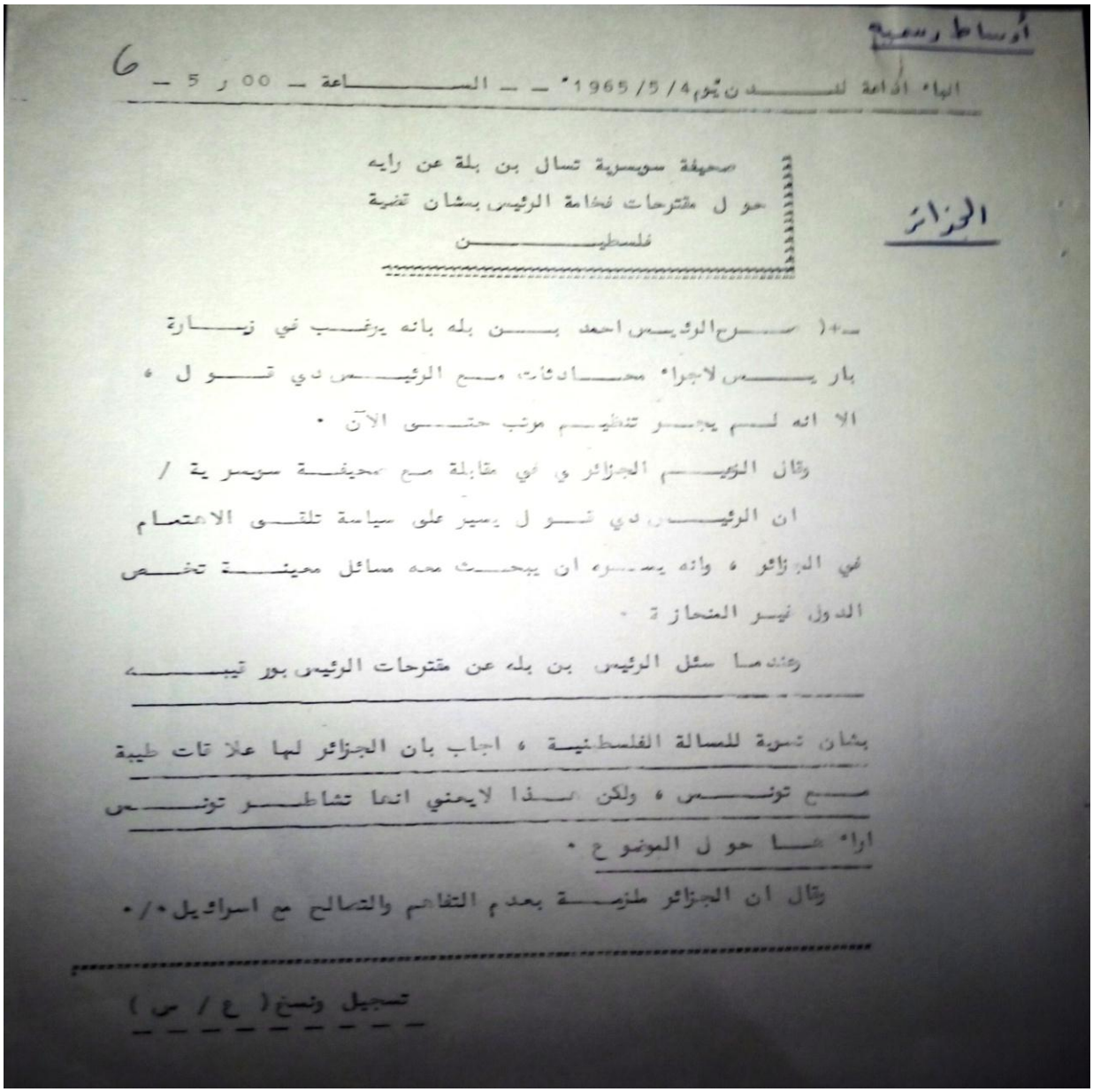
الملحق رقم:09



صورة لجنود جزائريين من بينهم خالد نزار اثناء حرب الاستنزاف

المصدر: الجيش، ع 63، جوان 1969.

الملحق رقم : 10



أوساط رسمية

6

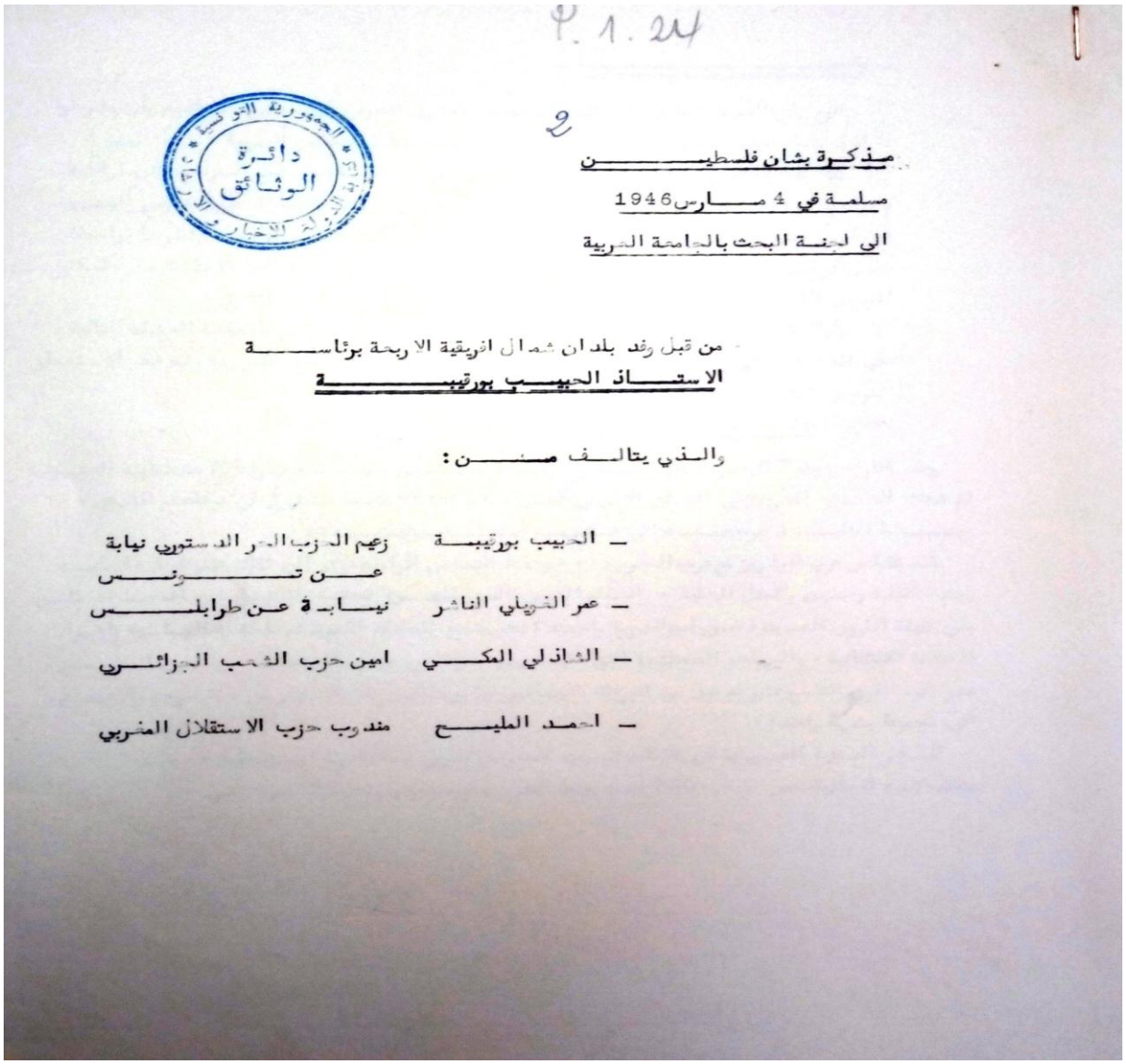
الجزائر

صحيفة سويسرية تسأل بن بلة عن رأيه
حول مقترحات فخامة الرئيس بشأن قضية
فلسطين

موقف الرئيس بن بلة بعد خطاب الرئيس بورقيبة في أريحا والذي دعا فيه الفلسطينيين إلى ان يكونوا أكثر عقلانية والقبول بقرار التقسيم.

المصدر: مركز الوثائق القومية، تونس، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 265)، 1965/05/04.

الملحق رقم: 11



P. 1. 24

2

دائرة الوثائق

مذكرة بشان فلسطيـــــــــن

مسلمة في 4 مـــــارس 1946

الى لجنة البحث بالجامعة العربية

من قبل وفد بلدان شمال افريقية الاربعة برئاســـــة

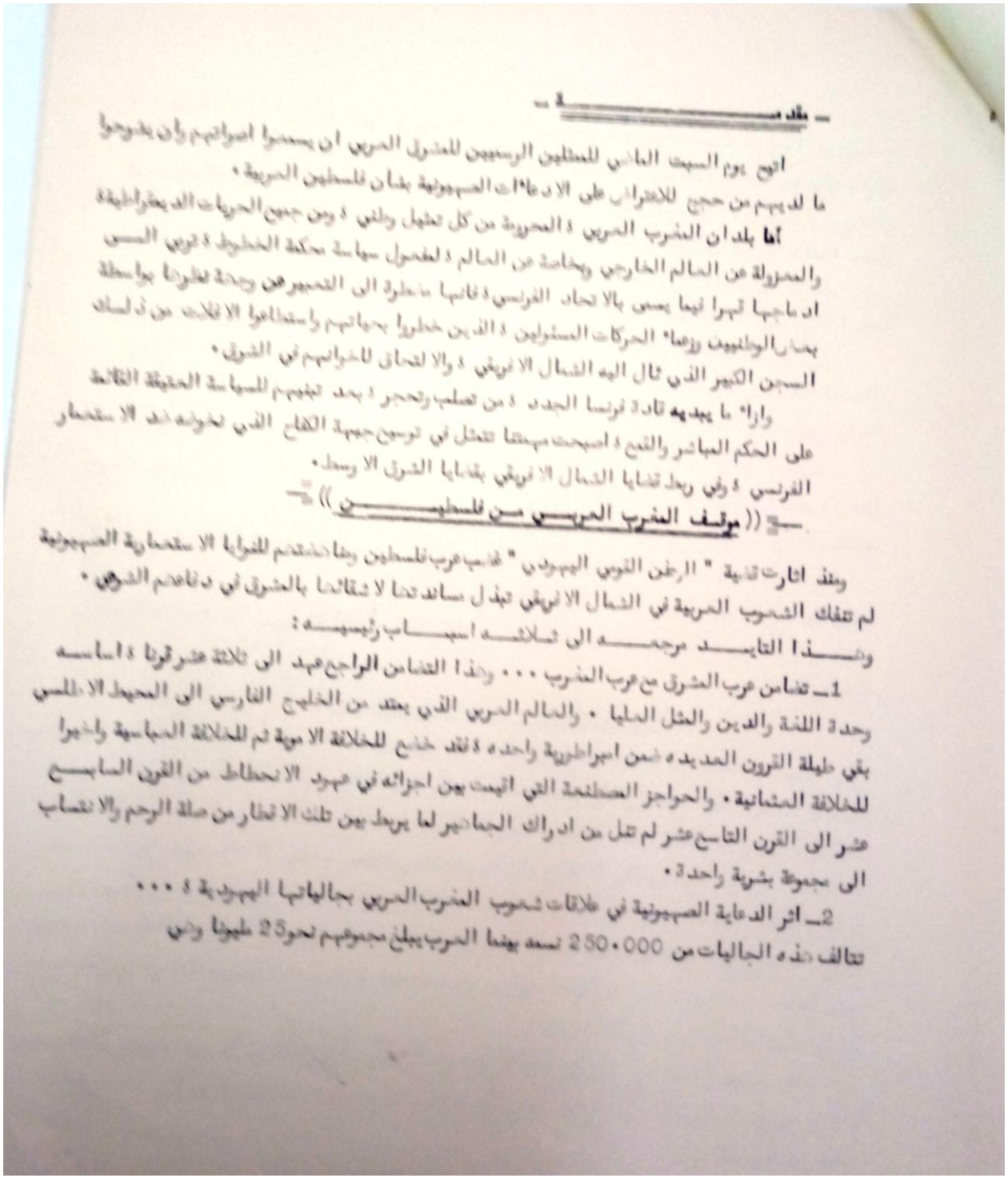
الاستـــــاذ الحبيـــب بورقيبـــــة

والـذي يتالـــف مـــــن :

– الحبيب بورقيبـــة	زعيم الحزب الحر الدستوري نيابة عـــن تـــــونـــس
– عمر الفويلي الناشر	نيـــابـة عـن طرابلـــس
– الشاذلي المكـــي	امين حزب الشعب الجزائـــري
– احمـد المليـــح	مندوب حزب الاستقلال المغربي

مذكرة مقدمة من طرف بلدان المغرب العربي إلى الجامعة العربية بخصوص تطورات القضية الفلسطينية

المصدر: مركز الوثائق القومية، تونس، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 265).



ـ مقدمـــــــ

منحدرة في اغلبها من اليهود الذين قضي عليهم التعصب الديني في اوربا بالنزوح ، اولئك الذين هربوا فرارا بحياته من الاعدام حرقا على يد محاكم الكيسة الاسبانية ، في القرن الخامس عشر والقرنين التاليين ولقد وجدوا لدى عرب المغرب من كرم الوفادة ماسمح لهم بالازدهار والارتقاء الى اسمى مناصب الدولة وكسب المكانة المرموقة في التجارة والصناعة والفن .

ولنذكر على سبيل المثال اسرة شمامة نزيلة البلاد التونسية والمتمتعة باحترام الجميع والتي احتل احد ابنائها قبل الحماية منصب وزارة المالية في عهد الباي محمد الصادق .

وفي ايام الدايات بالجزائر ظفرت اسرة البكري بوزناخت اليهوديتان بامتياز التجارة الخارجية وكانت ما اتته الاسرتان من اختلاس الاموال ومن تدبير المؤامرات سببا في الحادثة التي اودت بعرش الداي وبا ستقلال الجزائر .

وفي عهد حكومة فيشي ، عندما حاق الخطر بيهود افريقيا الشمالية وباتت ارواحهم ومكاسبهم معرضة للتلف ، بفضول قوانين اوحت بها المانيا فانهم وجدوا العون والحماية لدى الملكين العربيين في المغرب جلالة سلطان المغرب وسمو باي تونس المنصف (1)

وهذان الملكان توفقا ، رغم ضئالة السلطة التي يتركها ليهما المقيمان العامان التابعان لحكومة فيشي الى تجنيب رعاياها اليهود مكانا يحددهم من كوارث جلى .

وهذا ماجعل الجاليات اليهودية بافريقيا الشمالية لاينالها الا القليل من الولايات ايام الاحتلال الالماني .

- اثر الدعايـــــة الصهيـــونيـــة -

ومن سوء الحظ ان الدعاية الصهيونية نالت اكبر النيل من هذه العلاقات القديمة فقد خلقت في انفس الشبان اليهود عقلية استعمارية تواما العداء ، واحتقار اهل البلاد ، والكبرياء المتعجرف وجعلت موقف الجاليات اليهودية دقيقا وسط الشعوب العربية بافريقيا الشمالية . فلا يندهش احد بعد ذلك اذا ما ادى الامر بتلك الشعوب الى الاقتناع بان اليهود عنصر اجنبي داخل الامة لا سبيل الى ادماجه او للاطمئنان اليه مما يدعوا الى الضرب على يده توقيا من شره . وهكذا فان اليهود هم الذين جلبوا بذور العنصرية واتحموها في انفس شعوب ليس في العالم من هو اكرم منها للضيف ولااكثر سماحة ، بل هي لم تضطهد اليهود ابدا ، واكرمت مثواهم ، وحمت حماهم ، وبسطت عليهم جناح رعايتها عندما لجؤوا الى اوطانها فرارا من الاضطهاد .

فنحن عندما ننظر الى واقع الشمال الافريقي نرى ان مجرد امتداد الازمة العربية اليهودية بفلسطين يلحق بيهود المغرب العربي ضررا لا سبيل الى تلافي اثاره ، حيث يقلب حياتهم الى جحيم وسط الشعوب العربية المحيطة بهم .

3- تشابه الاهداف والوسائل الاستعمارية

الاراضي الزراعية ، وتوطين الجيش المحروم من مزارعه ومواطنيه ، والاستحواذ على كافة سلطات الدولة واهم دواليبها ، وكل ذلك يهدف الى غرض معين وهو ادماج الافراد والالحاق الترابي ، وبين الاستعمار الانجلوسكسوني الذي يتخذ من الوسائل ما يؤدي خلافا لذلك ، الى رفع مستوى الشعوب المستعمرة ثم الى استقلالها .

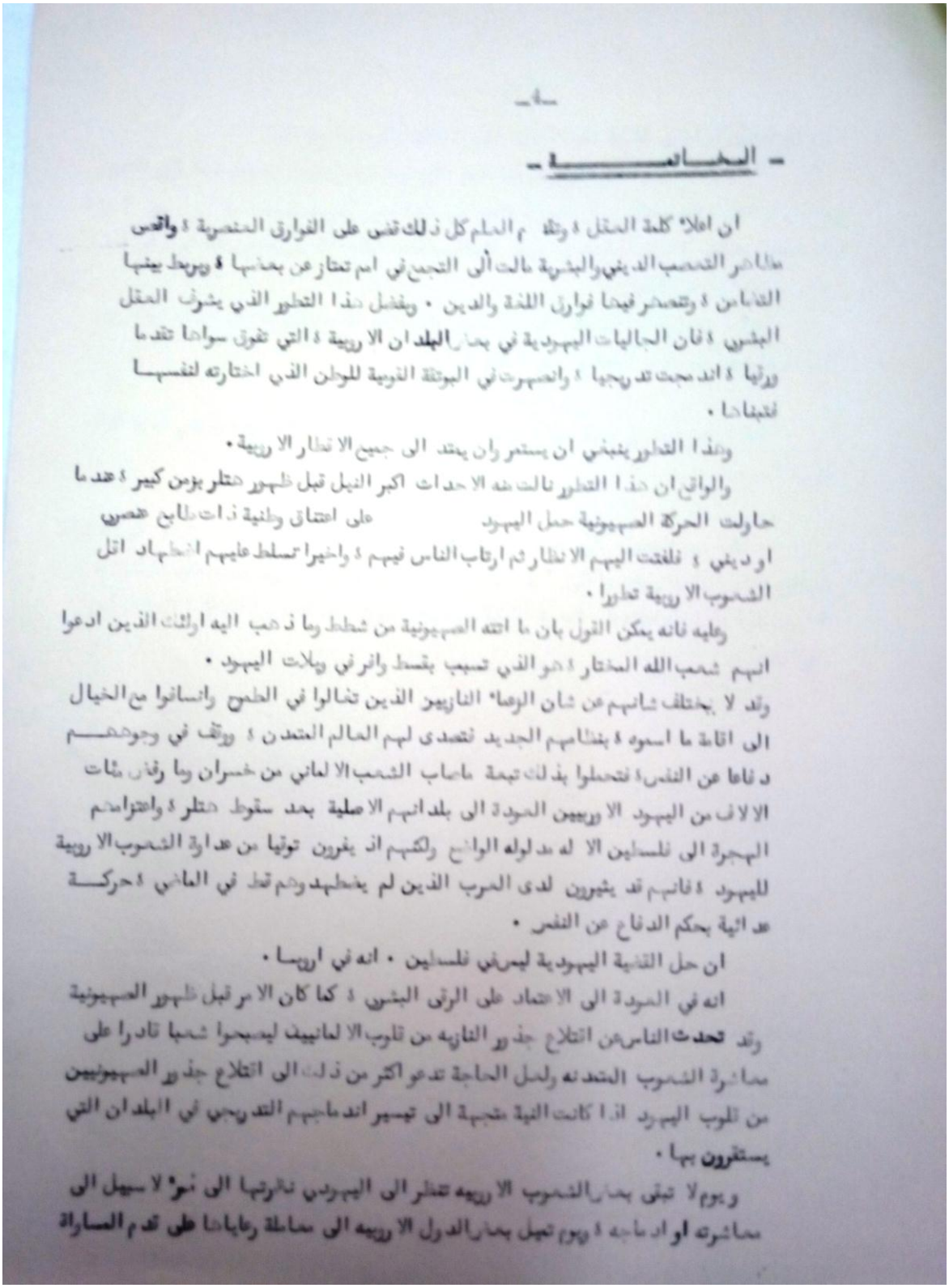
على ان فلسطين هي من بين بلدان المشرق الخاضعة للحكم البريطاني ، الوحيدة التي تمارس فيها وسائل لا تكاد تختلف عن وسائل اللاتينيين في الشمال الافريقي .

وهذه الظاهرة وحدها ، خلقت من افريقيا الشمالية وفلسطين تيارا عاطفيا يدعو الى التاثر الشديد ووحدة الغاية هي التي تفسر وحدة الوسائل . ففي كلتا الصورتين يدعو الشان الى توفير الاسباب المصطنعة للمساعدة على استقدام المهاجرين الاجانب سعيا لقلب التوازن في عدد سكان البلاد . ولئن كانت الغاية في فلسطين هي بعث " وطن قومي يهودي " فانها في الشمال الافريقي بعث " وطن قومي فرنسي " يؤدي الى جعل البلاد امتدادا لفرنسا . ولكن سعيا من هذا القبيل لا بد ان يصطدم بمقاومة اهل البلد ومن ثم تكون الحلقة المفرغة الرهيبة ، وهي القمع الذي يغذي الثوره ، بينما الثورة تحرك "اليا دولاب القمع".

وهذا هو سر الاضطرابات التي لا تكاد تخمد نارها حتى تبعث من جديد ، سواء في فلسطين او في الشمال الافريقي ، طيلة الخمسة والعشرين عاما الفاصلة بين الحربين العالمتين والتي لا مفر من تاجج لهيبها ، مادام القوم يصرون على انكار الواقع الملموس.

على انه ، لئن كانت فلسطين الواقعة في قلب المشرق العربي ، لم تنفك تحظى بعطف اجوارها الفعال ، فان الاستعمار الفرنسي استطاع في افريقيا الشمالية ان يمارس اقذع وسائل القمع سعيا للقضاء على كل مقاومة ، دون ان يثير استنكار العالم المتمدن .

ونحن نود الاعتقاد بان هذه الجرائم لن تتجدد لا سيما وتجربة الحرب العالمية الاخرى ، اقامت البرهان على ان مذلمة عالمية تلتقي فيها كل الشعوب ، وتنهي استغلال الانسان للانسان ، والشعوب الكبيرة للشعوب الصغيرة ، هي شرط اساسي للسلام.



ـ ٤ ـ

ـ الخـــاتمـــــــة ـ

ان اعلاء كلمة العقل ، وتقديم العلم كل ذلك تقضي على الفوارق العنصرية ، والتعصب الديني والبشرية مالت الى التجمع في امم تمتاز عن بعضها ، ويربط بينها التفاهم ، وتتصغر فيها فوارق اللغة والدين . وبفضل هذا التطور الذي يشرف العقل البشري ، فان الجاليات اليهودية في بعض البلدان الاوربية ، التي تفوق سواها تقدما وثقافيا ، اندمجت تدريجيا ، وانصهرت في البوتقة القومية للوطن الذي اختارته لنفسها فتبنتها .

وهذا التطور ينبغي ان يستمر وان يمتد الى جميع الاقطار الاوربية .

والواقع ان هذا التطور نالته هذه الاحداث اكبر النيل قبل ظهور هتلر بزمن كبير ، عندما حاولت الحركة الصهيونية حمل اليهود على اعتناق وطنية ذات طابع محصور او ديني ، فلفتت اليهم الانظار ثم ارتاب الناس فيهم ، واخيرا تسلط عليهم اضطهاد اقل الشعوب الاوربية تطورا .

وعليه فانه يمكن القول بان ما انتهت الصهيونية من شطط وما ذهب اليه اولئك الذين ادعوا انهم شعب الله المختار ، هو الذي تسبب بقسط وافر في ويلات اليهود .

وقد لا يختلف شانهم عن شان الرعاة التاريين الذين تخالوا في الطرق وانسانوا مع الخيال الى اقامة ما اسموه ، بنظامهم الجديد تتصدى لهم العالم المتمدن ، ووقف في وجوههم دفاعا عن النفس ، فتحملوا بذلك تبعة مصاب الشعب الالماني من خسران وما رفان مئات الالاف من اليهود الاوربيين العودة الى بلدانهم الاصلية بعد سقوط هتلر ، واعتزامهم الهجرة الى فلسطين الا له عدلوله الواضح ولكنهم اذ يفرون توقيا من عداوة الشعوب الاوربية لليهود ، فانهم قد يثيرون لدى العرب الذين لم يضطهدوهم قط في الماضي ، حركة عدائية بحكم الدفاع عن النفس .

ان حل القضية اليهودية ليس في فلسطين . انه في اوربا .

انه في العودة الى الاعتماد على الرقي البشري ، كما كان الامر قبل ظهور الصهيونية وقد تحدث الناس عن انتلاع جذور النازية من قلوب الالمانيين ليصبحوا شعبا قادرا على معاشرة الشعوب المتمدنة ولعل الحاجة تدعو اكثر من ذلك الى انتلاع جذور الصهيونيين من قلوب اليهود اذا كانت النية متجهة الى تيسير اندماجهم التدريجي في البلدان التي يستقرون بها .

ويوم لا تبقى بعض الشعوب الاوربية تنظر الى اليهودي نظرتها الى نمرة لا سبيل الى معاشرته او اندماجه ، ويوم تميل بعض الدول الاوربية الى معاملة رعاياها على قدم المساواة

دون ميز مصري او ديني عندئذ تكون القضية اليهودية قد ظفرت بالحل.

اما توجيه المطامح اليهودية نحو فلسطين التي سوف يذب عنها الحرب مهما كان الثمن وبجميع الوسائل ، فانه يخلق موطنا للحرب والفتنة في نقطة ليس اكثر منها حساسية في الشرق الاوسط ويتسبب في مصائب لا حصر لها تلحق بيهود العالم باكمله ، اولئك الذين يحيون منذ قرون في امن وسلام بالبلدان التي آوتهم.

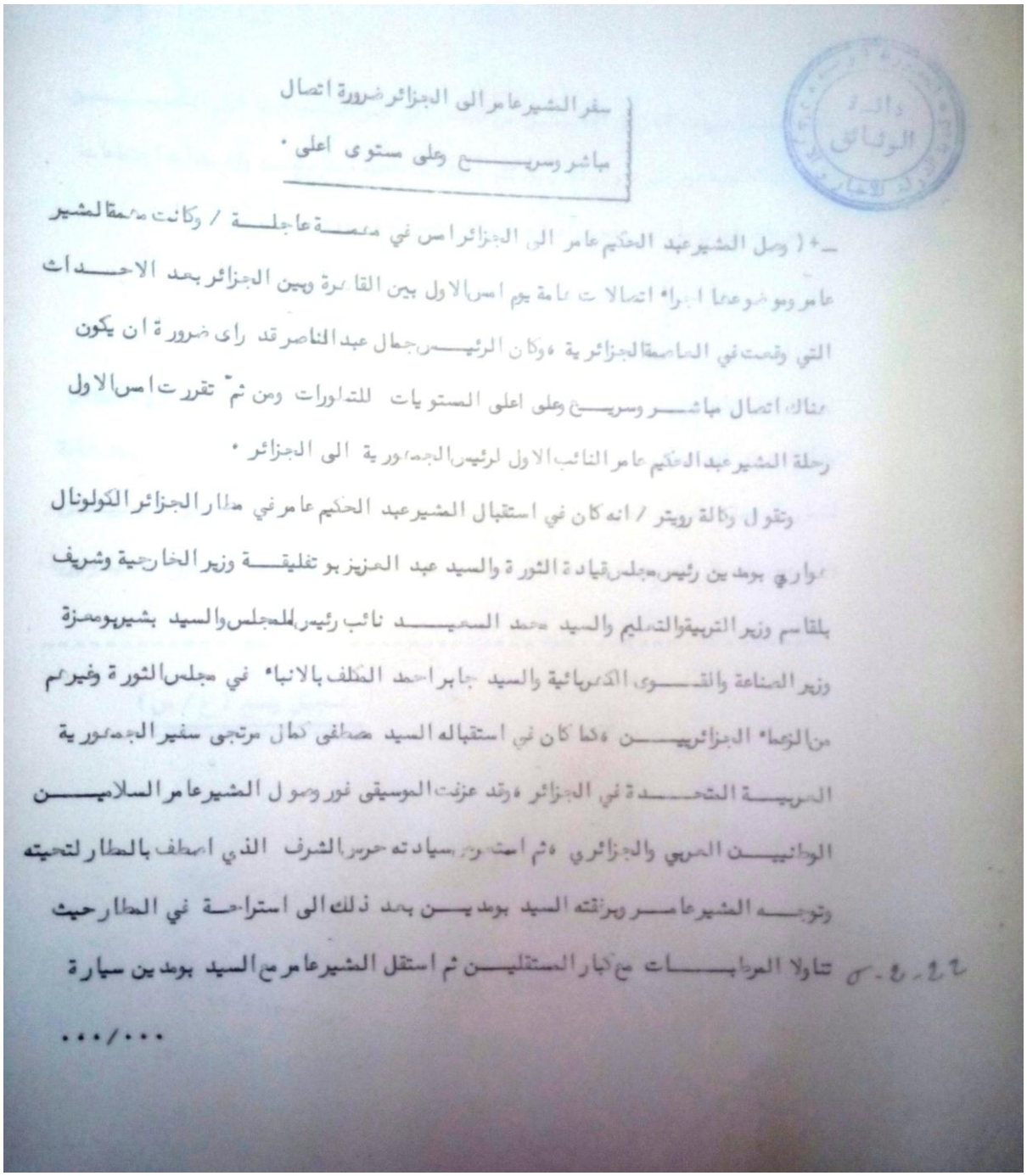
ومما لا ريب فيه ان اليهود الذين يخضعون عادة التمسك بالواقع تهل كل اعتبار ، يخسرون اكثر مما يغنمون من هذه المغامرة التي لا مقدر لها.

هذا هو رأينا في قضية تلهب عواطف العالم المتمدن وخاصة الحرب ، بل هي قضية تتوقف عليها الحرب او السلم.

---

(1) سمو الفضف باي خلفه الجنرال جيرو الفرنسي في 14 ماي 1943 وابعد الى الاغواط ثم الى تيناس بالجزائر واخيرا الى "بو" بفرنسا حيث ادركته الوفاة ، وقد فقمت عليه السلطات الاستعمارية من اجل عطفه على الحركة القومية وشعبيته الكبيره واتهمته تبريرا لسلوكها ، بالتعاون مع المحور.

الملحق رقم: 12



سفر المشير عامر الى الجزائر ضرورة اتصال
مباشر وسريـــــع وعلى مستوى اعلى .

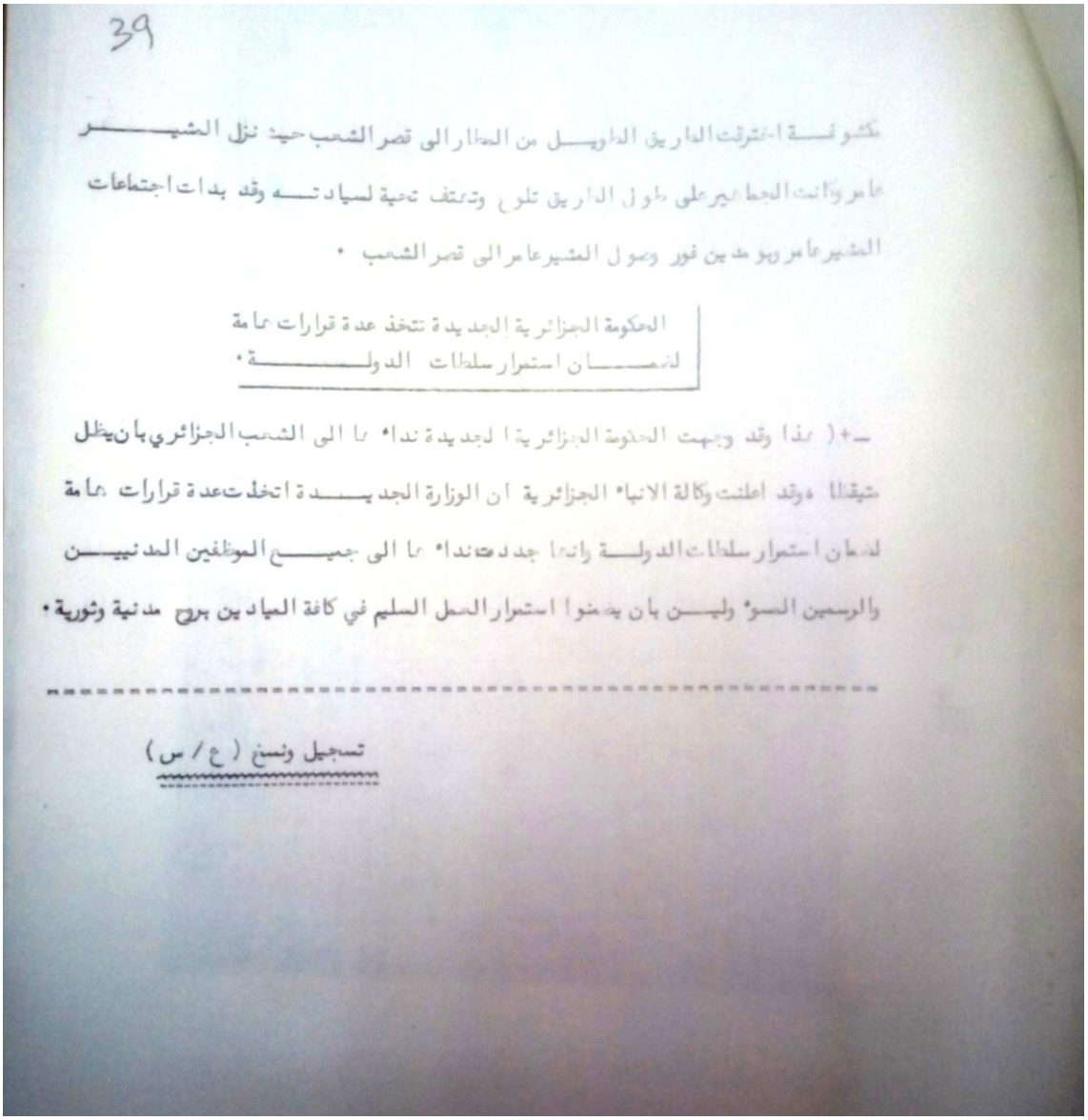
ـ + (وصل المشير عبد الحكيم عامر الى الجزائر امس في مهمـــة عاجلـــة / وكانت مهمة المشير عامر موضوعها اجراء اتصالات هامة يوم امس الاول بين القاهرة وبين الجزائر بعد الاحـــداث التي وقعت في العاصمة الجزائرية ، وكان الرئيـــس جمال عبد الناصر قد راى ضرورة ان يكون هناك اتصال مباشـــر وسريـــع وعلى اعلى المستويات للتداورات ومن ثم تقررت امس الاول رحلة المشير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية الى الجزائر .

وتقول وكالة رويتر / انه كان في استقبال المشير عبد الحكيم عامر في مطار الجزائر الكولونال هواري بومدين رئيس مجلس قيادة الثورة والسيد عبد العزيز بوتفليقـــة وزير الخارجية وشريف بلقاسم وزير التربية والتعليم والسيد محمد الصديـــد نائب رئيس المجلس والسيد بشير بومعزة وزير الصناعة والقـــوى الكهربائية والسيد جابر احمد المكلف بالانباء في مجلس الثورة وغيرهم من الزعماء الجزائريـــين ، كما كان في استقباله السيد مصطفى كمال مرتجى سفير الجمهورية العربيـــة المتحـــدة في الجزائر ، وقد عزفت الموسيقى فور وصول المشير عامر السلاميـــن الوطنيـــين المصري والجزائري ، ثم استعرض سيادته حرس الشرف الذي اصطف بالمطار لتحيته وتوجـــه المشير عامـــر ورفاقه السيد بومديـــن بعد ذلك الى استراحـــة في المطار حيث تناولا المرطبـــات مع كبار المستقبليـــن ثم استقل المشير عامر مع السيد بومدين سيارة

.../...

زيارة المشير عامر نائب الرئيس المصري إلى الجزائر عقب الإطاحة بالرئيس بن بلة

المصدر: المصدر: مركز الوثائق القومية، تونس، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 265)، 1965/06/21.



39

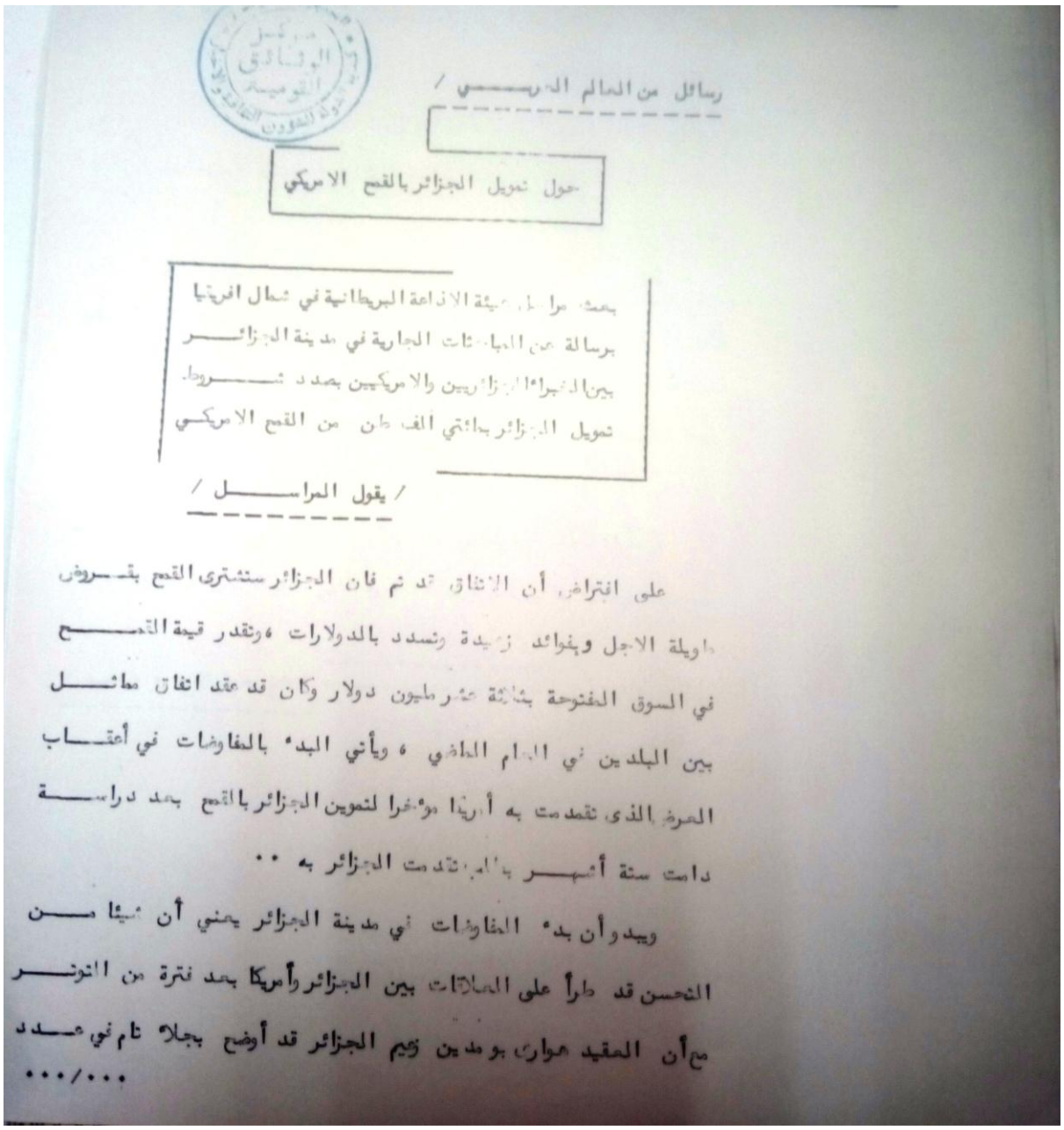
مكشوفة اخترقت الطريق الطويل من المطار الى قصر الشعب حيث نزل المشير عامر وكانت الجماهير على طول الطريق تلوح وتحتفي تحية لسيادته وقد بدات اجتماعات المشير عامر وبومدين فور وصول المشير عامر الى قصر الشعب .

الحكومة الجزائرية الجديدة تتخذ عدة قرارات هامة لضمان استمرار سلطات الدولة .

ـ+(هذا وقد وجهت الحكومة الجزائرية الجديدة نداء ها الى الشعب الجزائري بان يظل متيقظا .وقد اعلنت وكالة الانباء الجزائرية ان الوزارة الجديدة اتخذت عدة قرارات هامة لضمان استمرار سلطات الدولة وانها جددت نداء ها الى جميع الموظفين المدنيين والرسميين السوء وليبقوا بان يباشروا استمرار العمل السلم في كافة الميادين بروح مدنية وثورية .

تسجيل ونسخ (ع / س)

الملحق رقم: 13



رسائل من العالم العربي /

حول تمويل الجزائر بالقمح الامريكي

بعث مراسل هيئة الاذاعة البريطانية في شمال افريقيا برسالة عن المباحثات الجارية في مدينة الجزائر بين الخبراء الجزائريين والامريكيين بصدد شروط تمويل الجزائر بمائتي الف طن من القمح الامريكي

/ يقول المراسل /

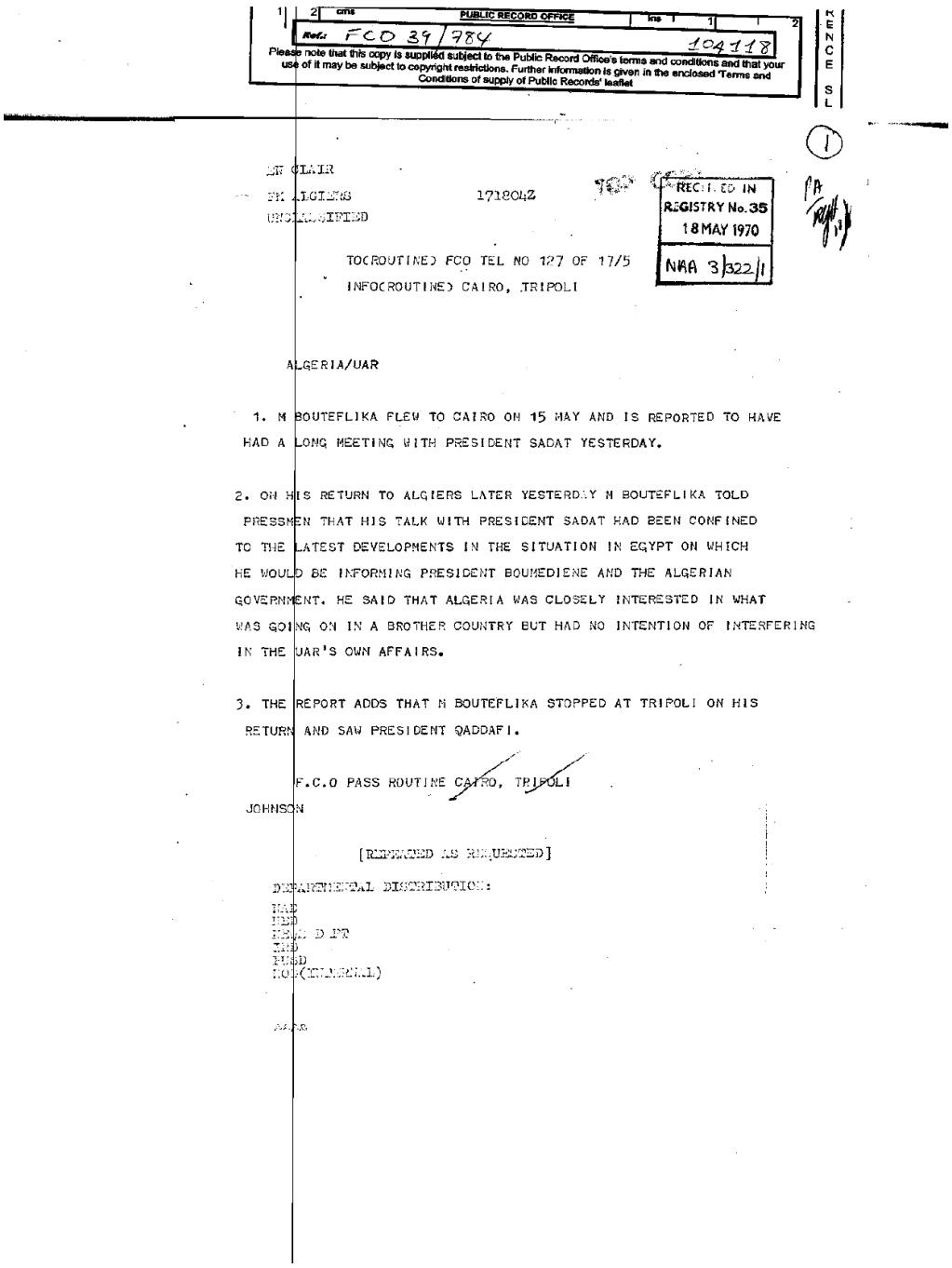
على افتراض أن الاتفاق قد تم فان الجزائر ستشتري القمح بقروض طويلة الاجل وبفوائد زهيدة وتسدد بالدولارات ،وتقدر قيمة القمح في السوق المفتوحة بثلاثة عشر مليون دولار وكان قد عقد اتفاق مماثل بين البلدين في العام الماضي ، ويأتي البدء بالمفاوضات في أعقاب العرض الذي تقدمت به أمريكا مؤخرا لتموين الجزائر بالقمح بعد دراسة دامت ستة أشهر بالمواد التي تقدمت الجزائر به ..

ويبدو أن بدء المفاوضات في مدينة الجزائر يعني أن شيئا من التحسن قد طرأ على العلاقات بين الجزائر وأمريكا بعد فترة من التوتر مع أن العقيد هواري بومدين رئيس الجزائر قد أوضح بجلاء تام في عدد ...

صفقة القمح بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر والتي ألغيت بسبب حرب جوان 1967

المصدر: مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم Y.4.27، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 265)، 1967/04/06.

الملحق رقم: 14



PUBLIC RECORD OFFICE
Ref: FCO 39/784
104118
Please note that this copy is supplied subject to the Public Record Office's terms and conditions and that your use of it may be subject to copyright restrictions. Further information is given in the enclosed 'Terms and Conditions of supply of Public Records' leaflet

RECEIVED IN REGISTRY No. 35
18 MAY 1970
NAA 3/322/1

EN CLAIR
FM ALGIERS 171804Z
UNCLASSIFIED

TOCROUTINED FCO TEL NO 127 OF 17/5
INFOCROUTINED CAIRO, TRIPOLI

ALGERIA/UAR

1. M BOUTEFLIKA FLEW TO CAIRO ON 15 MAY AND IS REPORTED TO HAVE HAD A LONG MEETING WITH PRESIDENT SADAT YESTERDAY.

2. ON HIS RETURN TO ALGIERS LATER YESTERDAY M BOUTEFLIKA TOLD PRESSMEN THAT HIS TALK WITH PRESIDENT SADAT HAD BEEN CONFINED TO THE LATEST DEVELOPMENTS IN THE SITUATION IN EGYPT ON WHICH HE WOULD BE INFORMING PRESIDENT BOUMEDIENE AND THE ALGERIAN GOVERNMENT. HE SAID THAT ALGERIA WAS CLOSELY INTERESTED IN WHAT WAS GOING ON IN A BROTHER COUNTRY BUT HAD NO INTENTION OF INTERFERING IN THE UAR'S OWN AFFAIRS.

3. THE REPORT ADDS THAT M BOUTEFLIKA STOPPED AT TRIPOLI ON HIS RETURN AND SAW PRESIDENT QADDAFI.

F.C.O PASS ROUTINE CAIRO, TRIPOLI
JOHNSON

[REMAINED AS REQUESTED]

DEPARTMENTAL DISTRIBUTION:

تقرير مفصل عن زيارة وزير الخارجية الجزائري إلى القاهرة وطرابلس، حيث اجرى محادثات مع ساسة البلدين.

المصدر: دائرة السجلات العامة البريطانية (مكتب العلاقات الخارجية):

PUBLIC RECORD OFFICE
Ref: FCO 39/784
104118
Please note that this copy is supplied subject to the Public Record Office's terms and conditions and that your use of it may be subject to copyright restrictions. Further information is given in the enclosed 'Terms and Conditions of supply of Public Records' leaflet

~~RESTRICTED~~

that Bouteflika extracted the promise of a loan of $150 million when he went to Tripoli from 7 to 9 May and it would be interesting to have any confirmation of this. But when it comes to political support Cairo matters, even to the Algerians.

5. Bouteflika, on his return from Cairo, expressly denied that the subject of an Arab summit was raised. This is probably true. But the Algerians are now more eager than they were to play hosts to the Arab leaders in Algiers, and Sadat will be a vital participant. Indeed, having indicated to the Moroccans some time ago their willingness to participate, the Egyptians have now said so openly on condition that the summit does not take place before September (Cairo telegram No 591). It would have been in Algerian minds that a friendly visit by Bouteflika to Cairo might help to bolster Sadat's resolve to attend.

6. None of this stops the Algerian state-controlled press from criticising events in Egypt. The normal butt is Heykal, who was pilloried in 'El Moudjahid' in April as 'the theorist of the Arab defeat' because of his assertions that Algeria was turning from France to America for support. And Boumediène alluded rather bitterly to such criticism when he received Dr Dickson Mabon MP earlier this month. Recently the Algerian press has shown evident pleasure in describing Sadat's purges with the inference that Algeria, by contrast, is a haven of peace.

7. Whatever the motives, however, Bouteflika's visit must be seen as an attempt to hold out a hand to Sadat. The UAR Embassy are as cynical as ever of Algerian good intentions; but even they acknowledge that the climate in Algiers has been warmer for them. It does not mean that relations between Algeria and the UAR will burgeon; but it does mean that Algeria, for good reasons of its own, might be less prickly with the UAR than of late. And a rapprochement with Cairo would be a beneficial development in Algerian external policy. It might even make the Algerians less inclined to rock the boat of a political settlement in the Middle East, if one became possible.

Yours ever

J R Johnson

Copied to:

Chanceries: CAIRO, PARIS, TRIPOLI, TUNIS, RABAT

~~RESTRICTED~~

PUBLIC RECORD OFFICE
Ref: FCO 39/784 104118
Please note that this copy is supplied subject to the Public Record Office's terms and conditions and that your use of it may be subject to copyright restrictions. Further information is given in the enclosed Terms and Conditions of supply of Public Records' leaflet

Mr Hilling at to see
Mr Platt 16
Copy to NED
W.E.D. 3/
2/3

XX CONFIDENTIAL

(2)

BRITISH EMBASSY
ALGIERS
26 May 1971

RECEIVED IN REGISTRY No. 35
10 JUN 1970
NAA 3/322/1

R C Hope-Jones Esq CMG
NAD
FCO

Dear Hope-Jones

RELATIONS BETWEEN ALGERIA AND THE UAR

1. Cairo telegram No 601 of 17 May described Bouteflika's visit to Cairo last week-end as interesting in view of the recent coolness in UAR/Algerian relations. I think the reasons for the visit are largely tactical but it is nonetheless significant that Bouteflika should be sent hot-foot to see President Sadat.

2. In the first place there is no Algerian Ambassador in Cairo and the Algerian Government wanted first-hand information of the power struggle in Cairo. This is clear from the reasons given publicly for the visit (see my telegram No 127, copied to Cairo and Tripoli only); and there is certainly no more astute observer available to President Boumediène than Bouteflika himself.

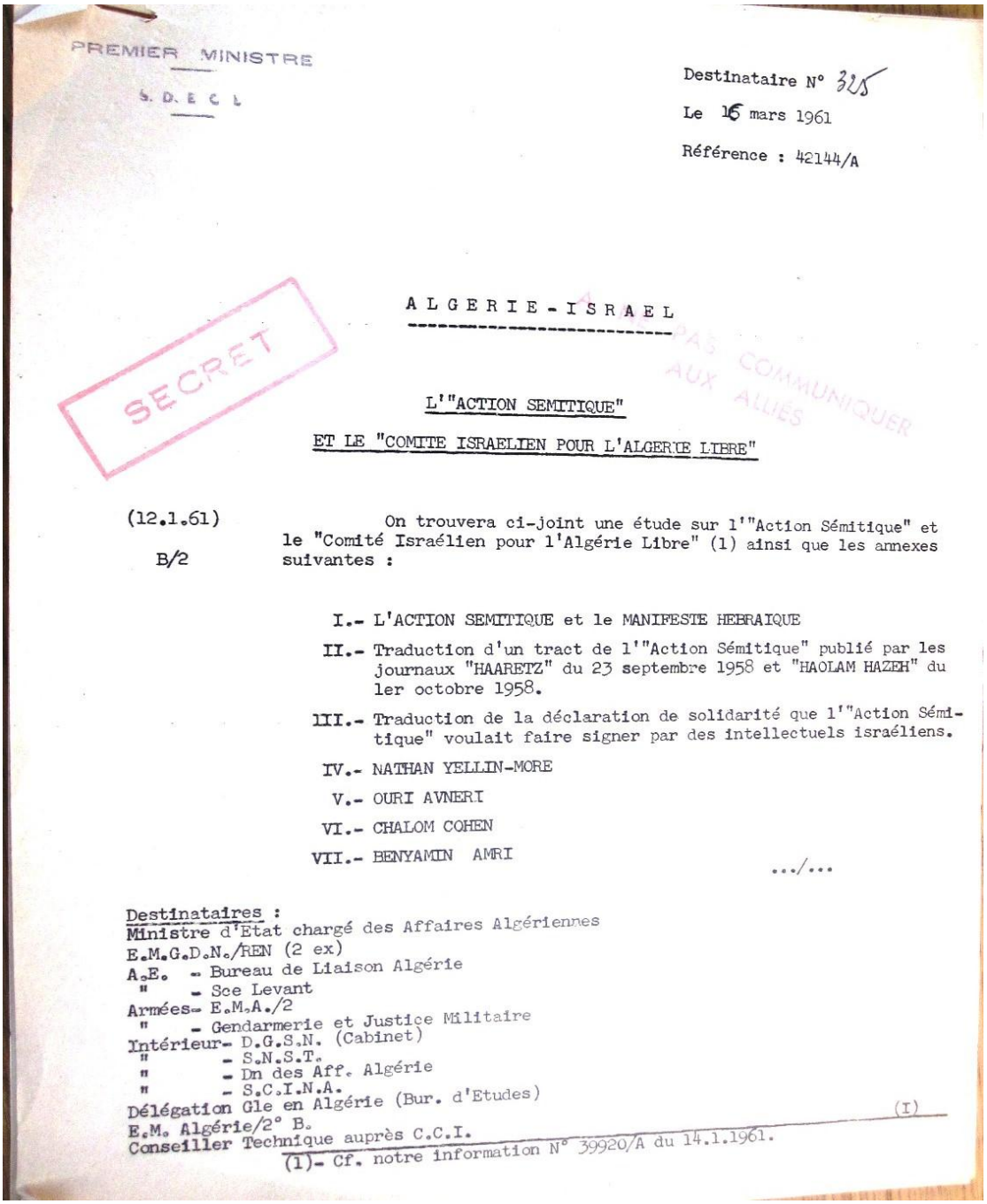
3. In addition the Algerians are very eager to demonstrate the growing importance of their country in the Arab world. They see themselves as the centre of the Maghreb in tacit rivalry with Cairo as the fulcrum of the eastern Arab world. And for this reason they are the first to keep up with the Arab Jones's when it comes to sending special emissaries in a crisis. M Cherif Belkacem was sent round the Mashrek in February after the renewed fighting in Jordan. And Boumediène himself was one of the first Arab heads of state to go to Cairo when President Nasser died.

4. The dispute between Algeria and France also has its effect on this as on other Algerian initiatives in external policy. The Algerians feel the need to demonstrate their commitment to the Arab world in order to gain support against France. So far they have been disappointed with the Mashrek countries and especially with the Egyptians on this count. I have heard open criticism here of the strength of the French lobby in Cairo. When it comes to meaningful financial support it is to Libya that the Algerians turn. There are reports circulating here

(LAST PAPER)

XX CONFIDENTIAL

ملحق رقم:15



PREMIER MINISTRE

S.D.E.C.L

Destinataire N° 325

Le 16 mars 1961

Référence : 42144/A

SECRET

A PAS COMMUNIQUER AUX ALLIES

A L G E R I E - I S R A E L

L'"ACTION SEMITIQUE"

ET LE "COMITE ISRAELIEN POUR L'ALGERIE LIBRE"

(12.1.61)

B/2

On trouvera ci-joint une étude sur l'"Action Sémitique" et le "Comité Israélien pour l'Algérie Libre" (1) ainsi que les annexes suivantes :

I.- L'ACTION SEMITIQUE et le MANIFESTE HEBRAIQUE

II.- Traduction d'un tract de l'"Action Sémitique" publié par les journaux "HAARETZ" du 23 septembre 1958 et "HAOLAM HAZEH" du 1er octobre 1958.

III.- Traduction de la déclaration de solidarité que l'"Action Sémitique" voulait faire signer par des intellectuels israéliens.

IV.- NATHAN YELLIN-MORE

V.- OURI AVNERI

VI.- CHALOM COHEN

VII.- BENYAMIN AMRI

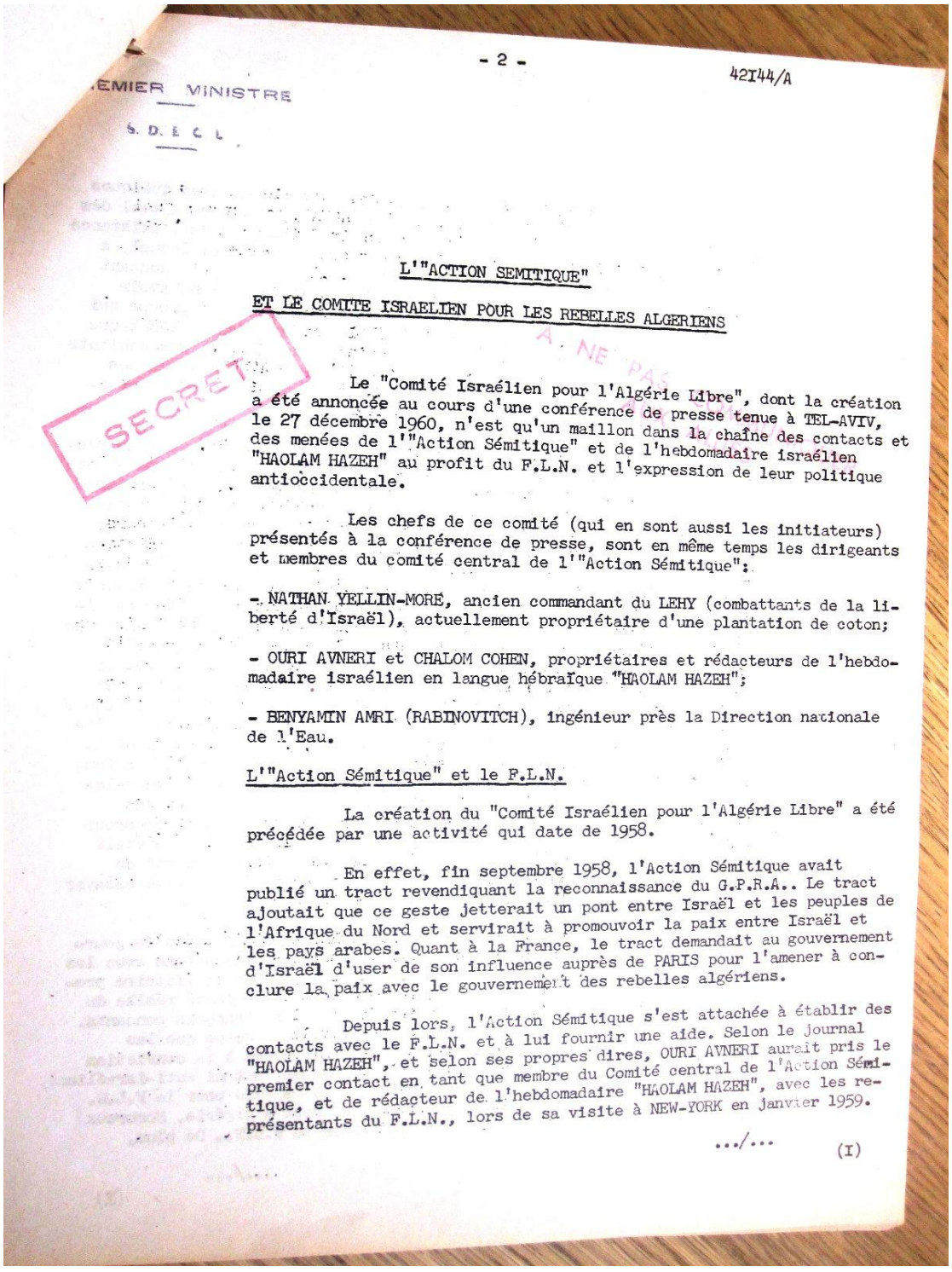
.../...

Destinataires :
Ministre d'Etat chargé des Affaires Algériennes
E.M.G.D.N./REN (2 ex)
A.E. - Bureau de Liaison Algérie
" - Sce Levant
Armées- E.M.A./2
" - Gendarmerie et Justice Militaire
Intérieur- D.G.S.N. (Cabinet)
" - S.N.S.T.
" - Dn des Aff. Algérie
" - S.C.I.N.A.
Délégation Gle en Algérie (Bur. d'Etudes)
E.M. Algérie/2° B.
Conseiller Technique auprès C.C.I.

(1)- Cf. notre information N° 39920/A du 14.1.1961. (I)

تقرير سري موجه إلى الوزير الأول مؤرخ في 16 مارس 1961 يتحدث عن تشكل "اللجنة الإسرائيلية للجزائر الحرة"

المصدر: مركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي



- 2 -

42I44/A

EMIER VINISTRE

S.D.E.C.L.

L'"ACTION SEMITIQUE"

ET LE COMITE ISRAELIEN POUR LES REBELLES ALGERIENS

SECRET

A NE PAS

Le "Comité Israélien pour l'Algérie Libre", dont la création a été annoncée au cours d'une conférence de presse tenue à TEL-AVIV, le 27 décembre 1960, n'est qu'un maillon dans la chaîne des contacts et des menées de l'"Action Sémitique" et de l'hebdomadaire israélien "HAOLAM HAZEH" au profit du F.L.N. et l'expression de leur politique antioccidentale.

Les chefs de ce comité (qui en sont aussi les initiateurs) présentés à la conférence de presse, sont en même temps les dirigeants et membres du comité central de l'"Action Sémitique":

- NATHAN YELLIN-MORE, ancien commandant du LEHY (combattants de la liberté d'Israël), actuellement propriétaire d'une plantation de coton;

- OURI AVNERI et CHALOM COHEN, propriétaires et rédacteurs de l'hebdomadaire israélien en langue hébraïque "HAOLAM HAZEH";

- BENYAMIN AMRI (RABINOVITCH), ingénieur près la Direction nationale de l'Eau.

L'"Action Sémitique" et le F.L.N.

La création du "Comité Israélien pour l'Algérie Libre" a été précédée par une activité qui date de 1958.

En effet, fin septembre 1958, l'Action Sémitique avait publié un tract revendiquant la reconnaissance du G.P.R.A.. Le tract ajoutait que ce geste jetterait un pont entre Israël et les peuples de l'Afrique du Nord et servirait à promouvoir la paix entre Israël et les pays arabes. Quant à la France, le tract demandait au gouvernement d'Israël d'user de son influence auprès de PARIS pour l'amener à conclure la paix avec le gouvernement des rebelles algériens.

Depuis lors, l'Action Sémitique s'est attachée à établir des contacts avec le F.L.N. et à lui fournir une aide. Selon le journal "HAOLAM HAZEH", et selon ses propres dires, OURI AVNERI aurait pris le premier contact en tant que membre du Comité central de l'Action Sémitique, et de rédacteur de l'hebdomadaire "HAOLAM HAZEH", avec les représentants du F.L.N., lors de sa visite à NEW-YORK en janvier 1959.

.../... (I)

Le "MANIFESTE HEBRAIQUE"

Toujours en septembre 1958, l'Action Sémitique publiait son programme idéologique sous le titre : "Le manifeste hébraïque".

Le manifeste commence par affirmer que le peuple d'Israël constitue une nation nouvelle, la nation hébraïque, qui se distingue de la diaspora juive. Toutefois, les auteurs admettent l'existence de certains liens entre la nouvelle nation et la diaspora et approuvent l'immigration tout en prenant soin de préciser que son ampleur devrait être fonction des "intérêts exclusifs de l'Etat".

Le chapitre principal du manifeste traite de"l'intégration dans la région". Le vocable "région" embrasse tout le Moyen-Orient et l'Afrique du Nord. L'intégration doit se faire en trois étapes :

- La première comportera l'octroi d'une égalité totale des droits à la minorité arabe en Israël, l'ouverture des portes du pays devant les réfugiés arabes et la transformation d'Israël en "patrie commune des deux peuples".

- La deuxième étape verra la naissance de l'Etat arabe indépendant en Jordanie et dans la région de GAZA, et la création d'une "fédération du Jourdain", avec Israël.

- La troisième étape verra l'organisation "graduelle des Etats-Unis de l'Asie Mineure et de l'Afrique du Nord," dont fera partie la "fédération du Jourdain".

Un autre chapitre traite d'un projet encore plus vaste : la confédération afro-asiatique. Cette confédération, qui sera l'organisme politique des peuples d'Asie et d'Afrique, repoussera toutes tentatives de domination de la part des deux grandes puissances mondiales. Avec d'autres confédérations régionales, elle formera la troisième force qui s'interposera entre les deux grands blocs mondiaux.

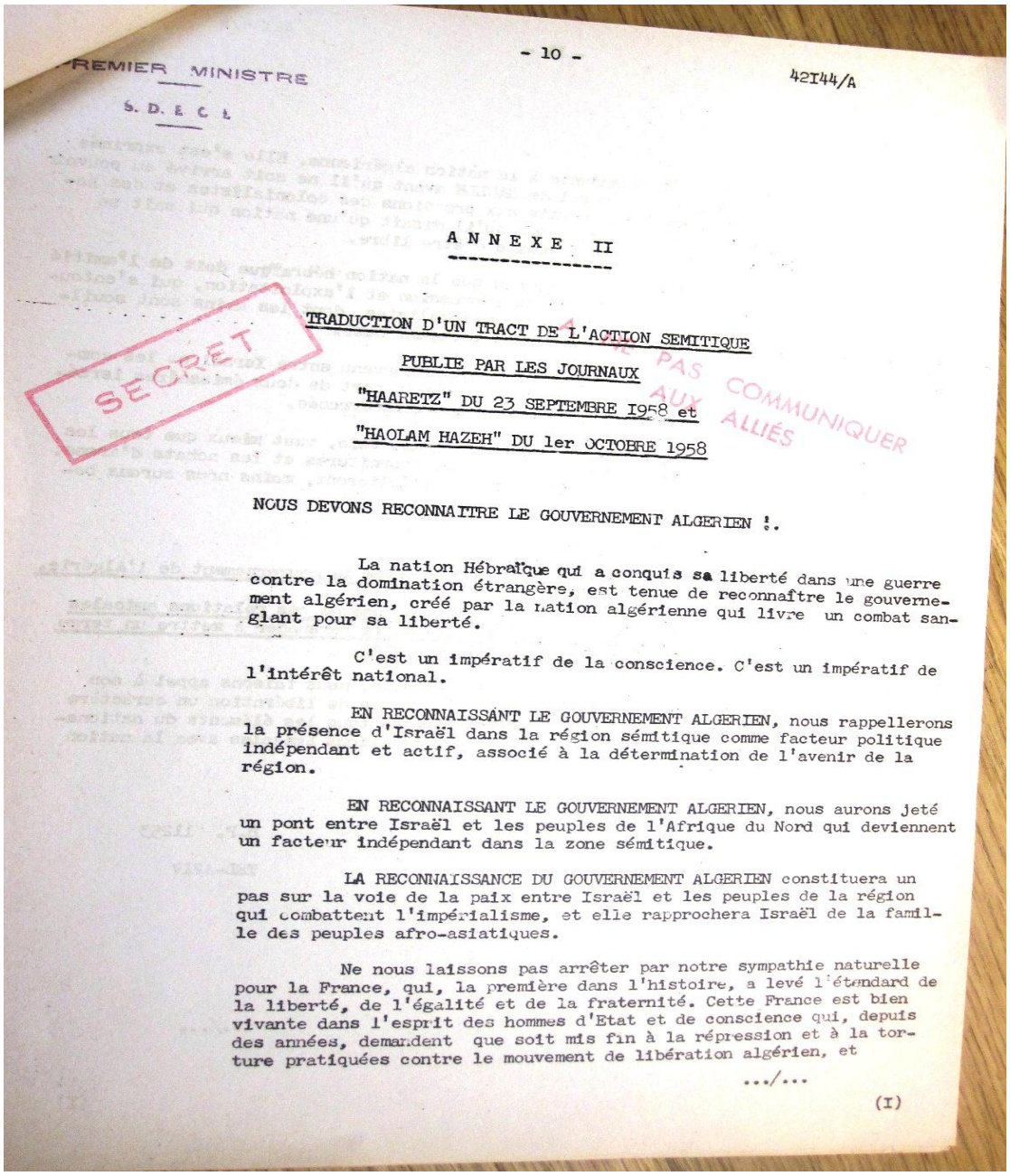
Pour ce qui est du régime en Israël, le manifeste préconise la séparation du culte et de l'Etat et l'institution d'un contrôle public sur les partis politiques et leurs fonds.

Sur le plan politique, le manifeste revendique une"démocratie laïque", l'égalité des citoyens, des élections générales directes et au scrutin secret. Le concept de démocratie parlementaire est passé complètement sous silence.

Le manifeste garde également le silence quant au système économique, au sujet duquel il semble que les fondateurs n'aient pas réussi à se mettre d'accord.

.../... (I)

ملحق رقم:16



PREMIER MINISTRE

S. D. E C L

- 10 -

42144/A

ANNEXE II

SECRET

NE PAS COMMUNIQUER AUX ALLIÉS

TRADUCTION D'UN TRACT DE L'ACTION SEMITIQUE

PUBLIE PAR LES JOURNAUX

"HAARETZ" DU 23 SEPTEMBRE 1958 et

"HAOLAM HAZEH" DU 1er OCTOBRE 1958

NOUS DEVONS RECONNAITRE LE GOUVERNEMENT ALGERIEN !.

La nation Hébraïque qui a conquis sa liberté dans une guerre contre la domination étrangère, est tenue de reconnaître le gouvernement algérien, créé par la nation algérienne qui livre un combat sanglant pour sa liberté.

C'est un impératif de la conscience. C'est un impératif de l'intérêt national.

EN RECONNAISSANT LE GOUVERNEMENT ALGERIEN, nous rappellerons la présence d'Israël dans la région sémitique comme facteur politique indépendant et actif, associé à la détermination de l'avenir de la région.

EN RECONNAISSANT LE GOUVERNEMENT ALGERIEN, nous aurons jeté un pont entre Israël et les peuples de l'Afrique du Nord qui deviennent un facteur indépendant dans la zone sémitique.

LA RECONNAISSANCE DU GOUVERNEMENT ALGERIEN constituera un pas sur la voie de la paix entre Israël et les peuples de la région qui combattent l'impérialisme, et elle rapprochera Israël de la famille des peuples afro-asiatiques.

Ne nous laissons pas arrêter par notre sympathie naturelle pour la France, qui, la première dans l'histoire, a levé l'étendard de la liberté, de l'égalité et de la fraternité. Cette France est bien vivante dans l'esprit des hommes d'Etat et de conscience qui, depuis des années, demandent que soit mis fin à la répression et à la torture pratiquées contre le mouvement de libération algérien, et

.../...

(I)

منشور للحركة السامية نشر في جريدتي <<هآرتز>> بتاريخ23 سبتمبر1958 وجريدة <<هوالام هازاه>> بتاريخ 01 أكتوبر1958م. يتحدث عن محاولات الحركة ربط علاقات مع جبهة التحرير الوطني والحكومة الجزائرية المؤقتة

المصدر: مركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي

42[illegible]/A

PREMIER MINIS S.D.E.C.

d'accorder l'indépendance à la nation algérienne. Elle s'est exprimée par la bouche du général de GAULLE avant qu'il ne soit arrivé au pouvoir et avant d'avoir été soumis aux pressions des colonialistes et des parachutistes fascistes, alors qu'il disait qu'une nation qui sait se battre pour la liberté, mérite d'être libre.

C'est à cette France que la nation hébraïque doit de l'amitié et non au régime bâti sur la répression et l'exploitation, qui s'entoure des éléments fascistes et nationalistes, dont les mains sont souillées par la coopération avec l'occupant nazi.

Que le tragique malentendu survenu entre Israël et les combattants de la liberté, par suite de la mort de deux émissaires israéliens, ne nous engage pas dans une voie erronée.

En politique, suivre la bonne voie, vaut mieux que tous les calculs à courte vue concernant les fournitures et les achats d'armes. Plus nos relations pacifiques se multiplieront, moins nous aurons besoin d'armes.

NOUS EXIGEONS :

Que l'Etat d'Israël reconnaisse le gouvernement de l'Algérie.

Que le gouvernement d'Israël use de ses relations amicales avec le gouvernement français, afin de le persuader à mettre un terme à l'effusion de sang par la paix négociée.

En tendant la main à l'Algérie, nous faisons appel à son gouvernement afin qu'il donne à la guerre de libération un caractère national progressiste, qu'il en éloigne tous les éléments du nationalisme destructeur et qu'il lie des relations amicales avec la nation hébraïque.

L'Action Sémitique

B.P. 11253

TEL-AVIV

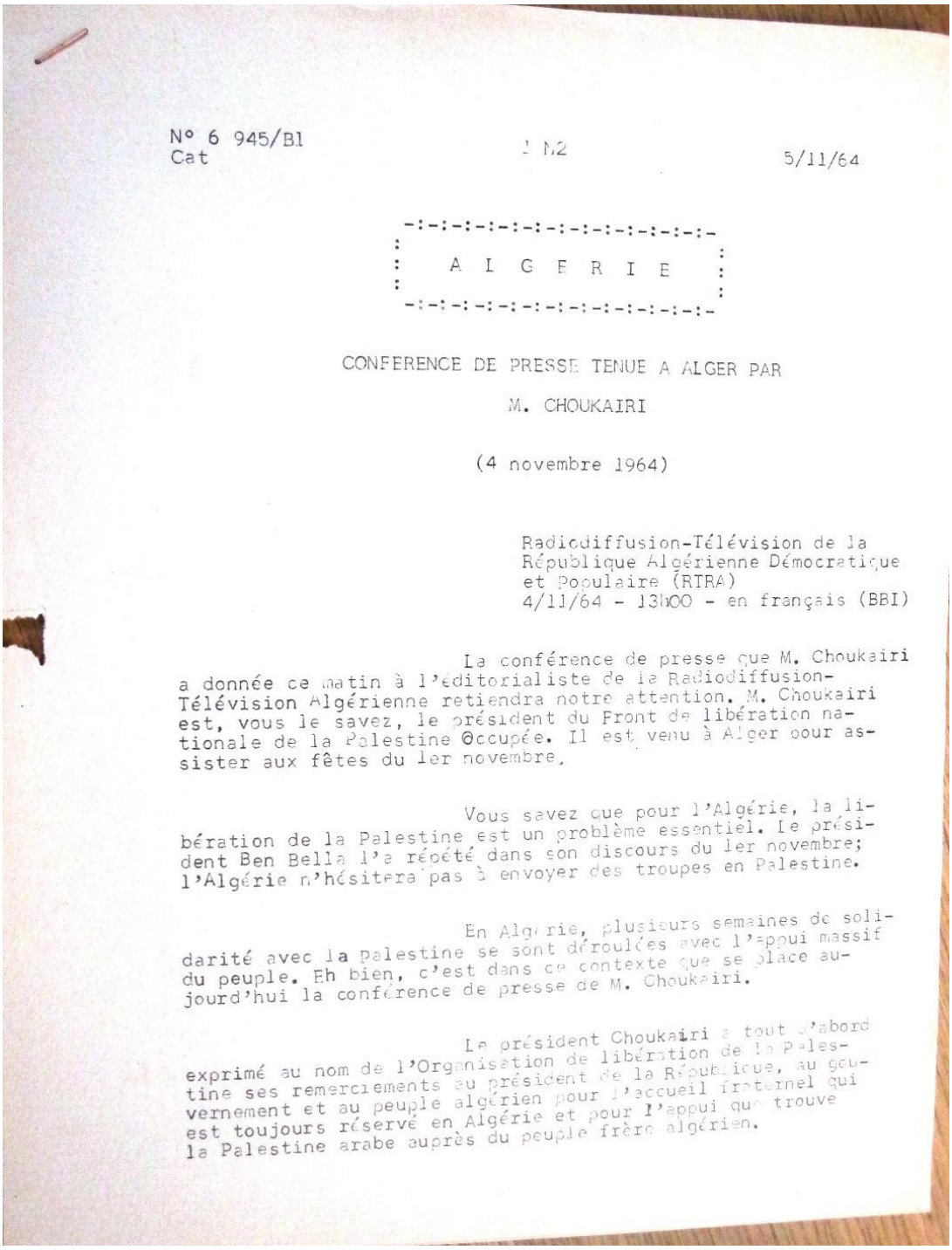
x

x x

.../...

(I)

ملحق رقم: 17



N° 6 945/Bl
Cat

M2

5/11/64

A I G E R I E

CONFERENCE DE PRESSE TENUE A ALGER PAR

M. CHOUKAIRI

(4 novembre 1964)

Radiodiffusion-Télévision de la
République Algérienne Démocratique
et Populaire (RTRA)
4/11/64 - 13h00 - en français (BBI)

La conférence de presse que M. Choukairi a donnée ce matin à l'éditorialiste de la Radiodiffusion-Télévision Algérienne retiendra notre attention. M. Choukairi est, vous le savez, le président du Front de libération nationale de la Palestine Occupée. Il est venu à Alger pour assister aux fêtes du 1er novembre.

Vous savez que pour l'Algérie, la libération de la Palestine est un problème essentiel. Le président Ben Bella l'a répété dans son discours du 1er novembre; l'Algérie n'hésitera pas à envoyer des troupes en Palestine.

En Algérie, plusieurs semaines de solidarité avec la Palestine se sont déroulées avec l'appui massif du peuple. Eh bien, c'est dans ce contexte que se place aujourd'hui la conférence de presse de M. Choukairi.

Le président Choukairi a tout d'abord exprimé au nom de l'Organisation de libération de la Palestine ses remerciements au président de la République, au gouvernement et au peuple algérien pour l'accueil fraternel qui est toujours réservé en Algérie et pour l'appui que trouve la Palestine arabe auprès du peuple frère algérien.

تقرير يتحدث عن أسبوع التضامن مع فلسطين في الجزائر

المصدر: مركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي

N° 6 945/B1

2 N2

5/11/64

"Le peuple palestinien, a-t-il déclaré, a participé de tout coeur aux fêtes de la révolution algérienne. L'Algérie, sous la conduite de son président et de son parti, avance à pas de géant sur la voie de l'édification et du progrès.

"Le peuple algérien, a encore dit M. Choukairi, a confirmé par son comportement et sa maturité que l'indépendance, qu'il a arrachée de haute lutte, n'est pas une fin en soi mais un moyen. Ce peuple qui a payé un lourd tribut pour sa libération est engagé maintenant dans une nouvelle bataille, celle de l'édification d'une société où règnent la justice et l'égalité".

Parlant du défilé militaire qui a marqué la commémoration du 1er novembre, M. Choukairi a déclaré que ce défilé est la preuve de la force du peuple algérien qui a, en l'espace de deux années seulement, transformé l'ALN en une armée nationale moderne, grâce aux efforts du parti et du peuple qui oeuvrent sans relâche à l'édification nationale.

"La révolution algérienne, a dit aussi M. Choukairi, a touché tous les domaines avec la participation de toutes les couches du peuple, pour édifier une force importante qui est non seulement au service de l'Algérie, mais au service de toute la nation arabe".

M. Choukairi a également parlé de l'admirable comportement du peuple algérien envers les étrangers qui vivent sur ce sol, et mis en relief les bonnes relations existant entre l'Algérie et la France, exprimant à ce propos son admiration pour le général de Gaulle qui, dit-il, a libéré la France deux fois, la première fois pendant la guerre mondiale et la seconde, en la délivrant de l'esprit colonialiste.

M. Choukairi souhaite que le général de Gaulle libère la France une troisième fois. Une troisième fois, en l'arrachant à l'influence des sionistes, ce qui ouvrirait les portes à une amitié sincère et durable entre la France et deux cents millions d'Arabes.

.../

N° 6 945/B1

3 N2

5/11/64

Parlant des livraisons d'armes à Israël, le président Choukairi a déclaré : "Un des aspects les plus dangereux de l'agression du colonialisme et du racisme est que quiconque arme Israël ne fait en réalité qu'armer l'agression, le colonialisme et le racisme".

M. Choukairi a ensuite parlé de l'activité de l'Organisation de la libération de la Palestine depuis le sommet arabe du Caire qui a vu sa création. "Nous sommes, a-t-il dit, en train d'édifier l'armée palestinienne et l'organisation de la presqu'île Arabique. Le peuple palestinien est décidé à mener lui-même le combat avec l'aide de toute la nation arabe. Il y a, a-t-il précisé, au sein de l'Organisation de libération de la Palestine un comité militaire dont le but est la mobilisation du peuple palestinien et notamment, la transformation des camps de réfugiés en camps militaires".

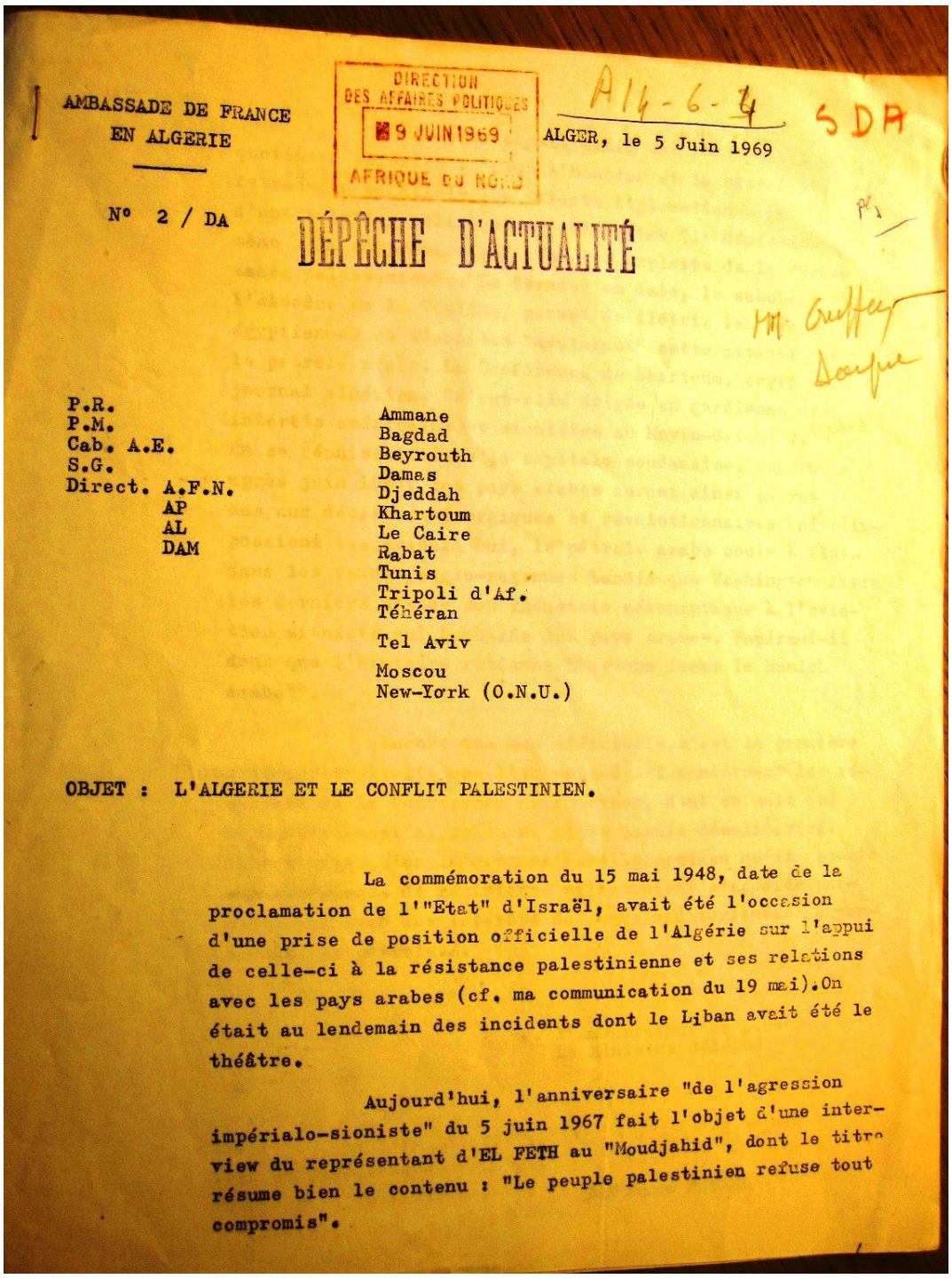
Il a également mis en relief que le combat mené pour la libération de la Palestine n'a aucune base religieuse, raciale ou idéologique. "C'est,a-t-il dit, un combat pour la libération d'une terre injustement arrachée à la nation arabe".

En ce qui concerne l'évolution politique du problème, selon M. Choukairi, le fait le plus important est la reconnaissance de l'existence du problème politique palestinien qui a été longtemps considéré comme un simple problème de réfugiés.

Enfin, au sujet du détournement des eaux du Jourdain, par l'Etat fantoche d'Israël, M. Choukairi a déclaré que la réalisation du projet arabe de détournement des affluents du Jourdain est de nature à porter un rude coup au projet israélien d'irrigation du Neguev. "Mais, a-t-il conclu, la question des eaux du Jourdain n'est qu'une partie du tout que représente le problème palestinien".

----oooOooo---

ملحق رقم:18



AMBASSADE DE FRANCE
EN ALGERIE

DIRECTION DES AFFAIRES POLITIQUES
9 JUIN 1969
AFRIQUE DU NORD

A14-6-4 SDA

ALGER, le 5 Juin 1969

N° 2 / DA

DÉPÊCHE D'ACTUALITÉ

P.R.
P.M.
Cab. A.E.
S.G.
Direct. A.F.N.
AP
AL
DAM

Ammane
Bagdad
Beyrouth
Damas
Djeddah
Khartoum
Le Caire
Rabat
Tunis
Tripoli d'Af.
Téhéran
Tel Aviv
Moscou
New-York (O.N.U.)

OBJET : L'ALGERIE ET LE CONFLIT PALESTINIEN.

La commémoration du 15 mai 1948, date de la proclamation de l'"Etat" d'Israël, avait été l'occasion d'une prise de position officielle de l'Algérie sur l'appui de celle-ci à la résistance palestinienne et ses relations avec les pays arabes (cf. ma communication du 19 mai). On était au lendemain des incidents dont le Liban avait été le théâtre.

Aujourd'hui, l'anniversaire "de l'agression impérialo-sioniste" du 5 juin 1967 fait l'objet d'une interview du représentant d'EL FETH au "Moudjahid", dont le titre résume bien le contenu : "Le peuple palestinien refuse tout compromis".

برقية عاجلة موجهة من سفارة فرنسا في الجزائر إلى سفارات فرنسا في عدة دول تتحدث عن موقف الجزائر الرسمي من قضية فلسطين وتشبثها بالعمل المسلح لتحريرها.

المصدر: مركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي

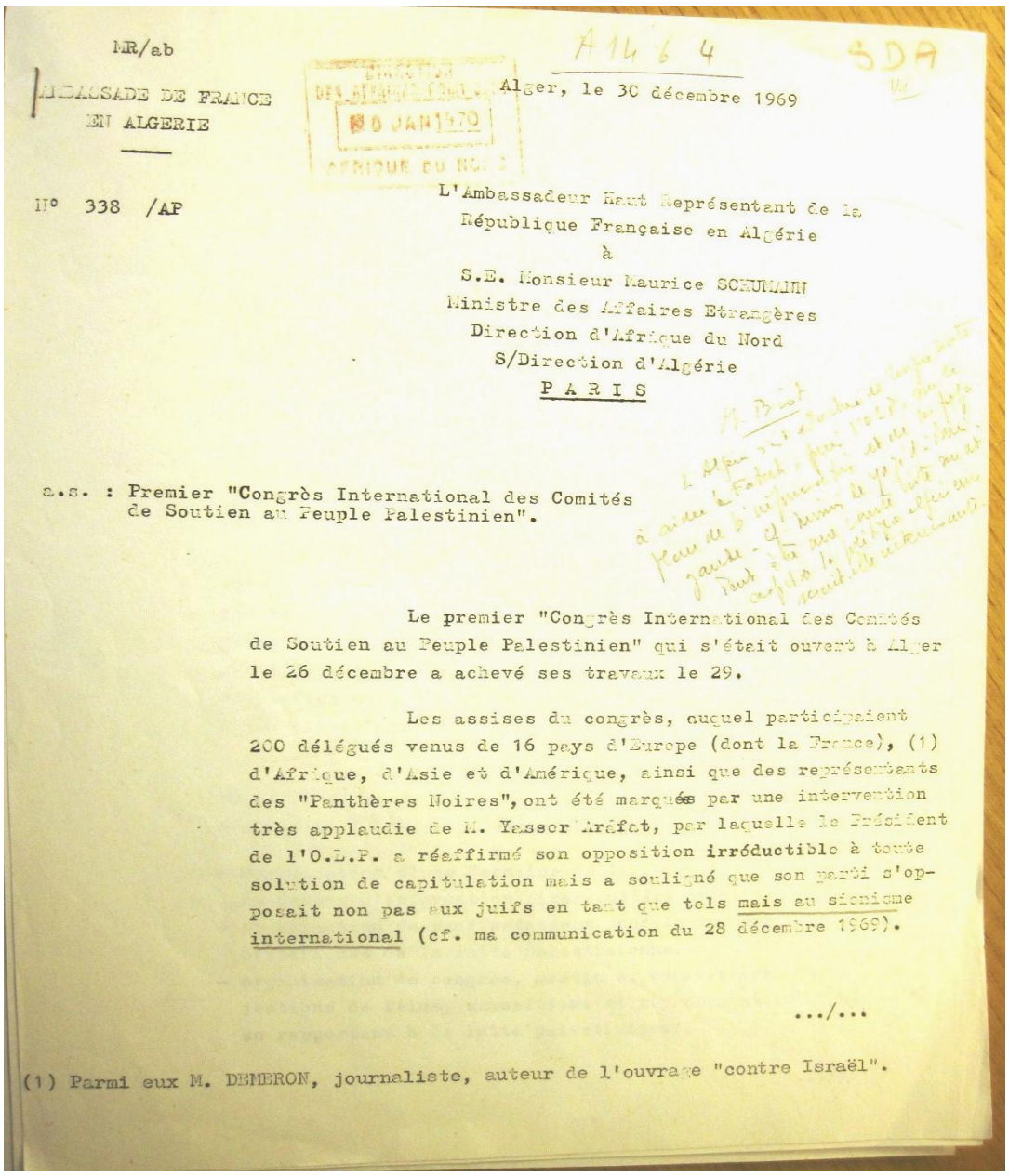
Mais plus significatif est l'éditorial du quotidien algérien : "Pour l'honneur et la victoire", qui retrace en les mettant en parallèle, les efforts diplomatiques en vue d'une solution politique, c'est-à-dire "la démission qui mène à la compromission", et les exploits de la résistance palestinienne. Le dernier en date, le sabotage de l'oléodue de la Tapline, permet de flétrir les réactions égyptiennes et séoudites "déplorant" cette attaque contre le pétrole arabe. La Conférence de Khartoum, écrit le journal algérien, "s'est-elle érigée en gardienne des intérêts américains et sionistes au Moyen-Orient ?. En se réunissant dans la capitale soudanaise, deux mois après juin 1967, les pays arabes auront ainsi tourné le dos aux décisions énergiques et révolutionnaires qui s'imposaient ... Aujourd'hui, le pétrole arabe coule à flots dans les vannes anglo-saxonnes tandis que Washington livre les derniers nés de son industrie aéronautique à l'aviation sioniste qui bombarde les pays arabes. Faudra-t-il donc que l'Histoire retienne Khartoum comme le Munich arabe?".

Encore que non officielle, c'est la première critique explicite que l'on entend ici concernant les résultats de la Conférence de Khartoum, dont on sait que le Gouvernement algérien ne s'est jamais désolidarisé. Il est vrai qu'en la circonstance le soutien qu'il apporte aux mouvements de résistance palestiniens s'accorde parfaitement avec ses intérêts de pays méditerranéen exportateur de pétrole./.

P. l'Ambassadeur et p.o.
Le Ministre délégué

Stéphane HESSEL

ملحق رقم:19



MR/ab

AMBASSADE DE FRANCE
EN ALGERIE

A 1464 SDA

Alger, le 30 décembre 1969

N° 338 /AP

L'Ambassadeur Haut Représentant de la
République Française en Algérie
à
S.E. Monsieur Maurice SCHUMANN
Ministre des Affaires Etrangères
Direction d'Afrique du Nord
S/Direction d'Algérie
PARIS

a.s. : Premier "Congrès International des Comités de Soutien au Peuple Palestinien".

Le premier "Congrès International des Comités de Soutien au Peuple Palestinien" qui s'était ouvert à Alger le 26 décembre a achevé ses travaux le 29.

Les assises du congrès, auquel participaient 200 délégués venus de 16 pays d'Europe (dont la France), (1) d'Afrique, d'Asie et d'Amérique, ainsi que des représentants des "Panthères Noires", ont été marquées par une intervention très applaudie de M. Yassor Arafat, par laquelle le Président de l'O.L.P. a réaffirmé son opposition irréductible à toute solution de capitulation mais a souligné que son parti s'opposait non pas aux juifs en tant que tels mais au sionisme international (cf. ma communication du 28 décembre 1969).

.../...

(1) Parmi eux M. DEMBRON, journaliste, auteur de l'ouvrage "contre Israël".

تقرير مؤرخ في 30 ديسمبر 1969 موجه من سفارة فرنسا بالجزائر إلى وزير الخارجية الفرنسي مريس شومان حول المؤتمر الدولي الأول للجان دعم الشعب الفلسطيني المنعقد بالجزائر

المصدر: مركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي

En conclusion de ses travaux, le congrès a adopté trois résolutions.

Dans la première résolution, le congrès décide la création à Alger d'un "bureau d'information" qui sera dirigé par des Palestiniens. Ce bureau aura toute latitude pour organiser les contacts avec les différents comités "Palestine". Les comités "Palestine" informeront de leur côté le bureau de leurs diverses activités et lui signaleront, aux fins d'exploitation, toute publication éditée dans leurs pays respectifs en faveur de la lutte palestinienne. Le bureau prendra contact avec les différents comités afin d'examiner la possibilité d'organiser, dans leurs pays respectifs, une semaine de soutien à la Palestine, si les conditions sont favorables, afin de renforcer l'appui matériel et moral à la révolution palestinienne. Le bureau se chargera dans ce cas de fournir des films et tous les documents mettant en relief les étapes de la lutte du peuple palestinien. Il examinera la possibilité d'envoyer des conferenciers dans les pays européens et d'organiser des contacts et des rencontres entre les divers comités en Europe si ces derniers en expriment le désir.

La seconde résolution comporte plusieurs décisions "dans le souci de renforcer les moyens d'information pour le soutien de la cause palestinienne":

- organisation d'une "semaine de la Palestine" à une date que le bureau d'information fixera ultérieurement,
- organisation de manifestations pour la commémoration d'étapes historiques de la lutte palestinienne,
- organisation de congrès, meetings, conférences, débats, projections de films, expositions et représentations théâtrales se rapportant à la lutte palestinienne,

.../...

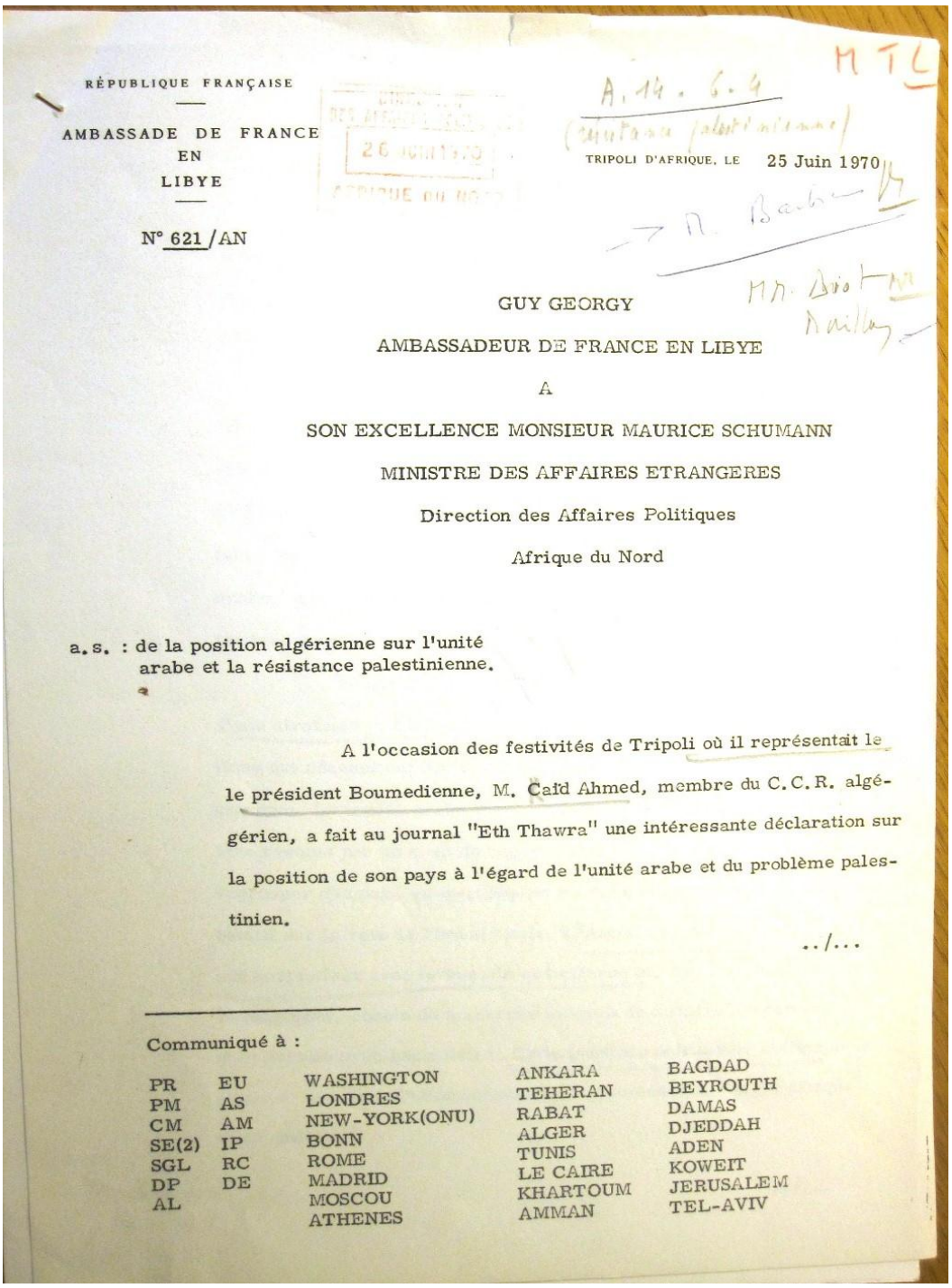
- collectes de fonds, de médicaments et toutes aides matérielles.
- Enfin, les participants estiment indispensable d'élargir l'action en direction des masses populaires et plus particulièrement de la classe ouvrière et considèrent comme fondamentale la liaison étroite et permanente de la lutte du peuple palestinien avec toutes les luttes des peuples opprimés du monde.

Les participants ont enfin adopté à l'unanimité une troisième résolution politique dans laquelle ils affirment leur soutien total à la lutte armée du peuple palestinien et condamnent les visées expansionnistes de l'impérialisme et du sionisme. Le congrès condamne toutes les tentatives des forces contre-révolutionnaires arabes visant à saper et détruire la révolution armée palestinienne. En conséquence le congrès désapprouve, rejette et s'oppose à toutes les résolutions et recommandations passées et à venir des Nations-Unies, y compris les résolutions de l'Assemblée Générale du 29 novembre 1947 et la résolution du Conseil de Sécurité du 22 novembre 1967, étant convaincu que les Nations-Unies ne sont qu'un instrument dans les mains des grandes puissances et que les résolutions de l'O.N.U. constituent une violation flagrante des principes fondamentaux des droits de l'homme et du droit inaliénable à l'autodétermination du peuple palestinien.

En conclusion, le congrès félicite et soutient les "juifs progressistes" qui manifestent leur opposition à l'Etat sioniste d'Israel. Il y a lieu de noter que des représentants de cette tendance assistaient au congrès./.

Jean BASDEVANT

ملحق رقم:20



RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

AMBASSADE DE FRANCE
EN
LIBYE

N° 621 /AN

TRIPOLI D'AFRIQUE, LE 25 Juin 1970

GUY GEORGY

AMBASSADEUR DE FRANCE EN LIBYE

A

SON EXCELLENCE MONSIEUR MAURICE SCHUMANN

MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES

Direction des Affaires Politiques

Afrique du Nord

a.s. : de la position algérienne sur l'unité arabe et la résistance palestinienne.

A l'occasion des festivités de Tripoli où il représentait le le président Boumedienne, M. Caïd Ahmed, membre du C.C.R. algérien, a fait au journal "Eth Thawra" une intéressante déclaration sur la position de son pays à l'égard de l'unité arabe et du problème palestinien.

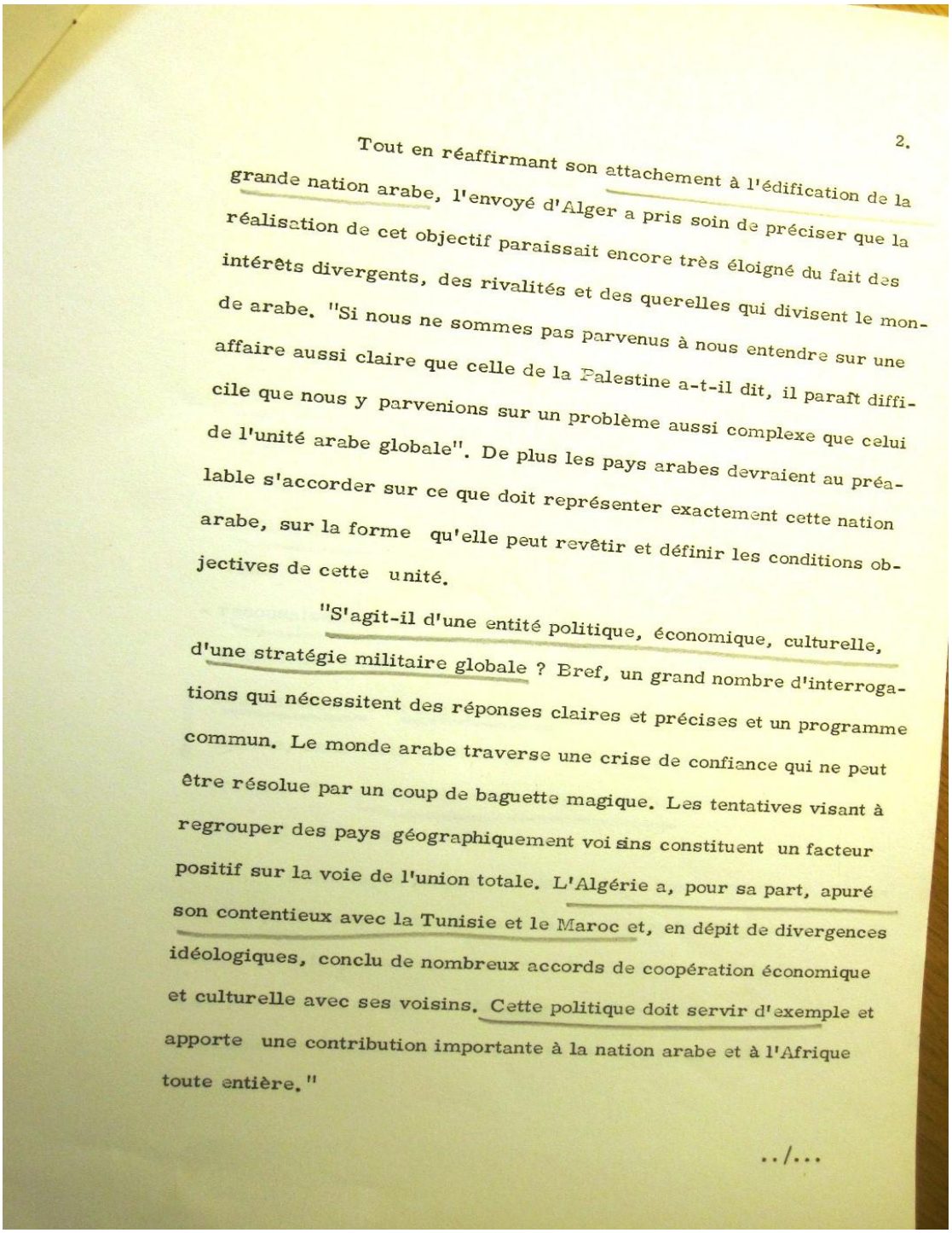
../...

Communiqué à :

PR	EU	WASHINGTON	ANKARA	BAGDAD
PM	AS	LONDRES	TEHERAN	BEYROUTH
CM	AM	NEW-YORK(ONU)	RABAT	DAMAS
SE(2)	IP	BONN	ALGER	DJEDDAH
SGL	RC	ROME	TUNIS	ADEN
DP	DE	MADRID	LE CAIRE	KOWEIT
AL		MOSCOU	KHARTOUM	JERUSALEM
		ATHENES	AMMAN	TEL-AVIV

برقية من غاي جورغي سفير فرنسا في ليبيا إلى موريس شومان وزير الشؤون الخارجية يتحدث فيه عن موقف الجزائر "الصارم" من القضية الفلسطينية، وعن ما اسماه مواقف قايد احمد "المتحجرة".

المصدر: مركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي



Tout en réaffirmant son attachement à l'édification de la grande nation arabe, l'envoyé d'Alger a pris soin de préciser que la réalisation de cet objectif paraissait encore très éloigné du fait des intérêts divergents, des rivalités et des querelles qui divisent le monde arabe. "Si nous ne sommes pas parvenus à nous entendre sur une affaire aussi claire que celle de la Palestine a-t-il dit, il paraît difficile que nous y parvenions sur un problème aussi complexe que celui de l'unité arabe globale". De plus les pays arabes devraient au préalable s'accorder sur ce que doit représenter exactement cette nation arabe, sur la forme qu'elle peut revêtir et définir les conditions objectives de cette unité.

"S'agit-il d'une entité politique, économique, culturelle, d'une stratégie militaire globale ? Bref, un grand nombre d'interrogations qui nécessitent des réponses claires et précises et un programme commun. Le monde arabe traverse une crise de confiance qui ne peut être résolue par un coup de baguette magique. Les tentatives visant à regrouper des pays géographiquement voisins constituent un facteur positif sur la voie de l'union totale. L'Algérie a, pour sa part, apuré son contentieux avec la Tunisie et le Maroc et, en dépit de divergences idéologiques, conclu de nombreux accords de coopération économique et culturelle avec ses voisins. Cette politique doit servir d'exemple et apporte une contribution importante à la nation arabe et à l'Afrique toute entière."

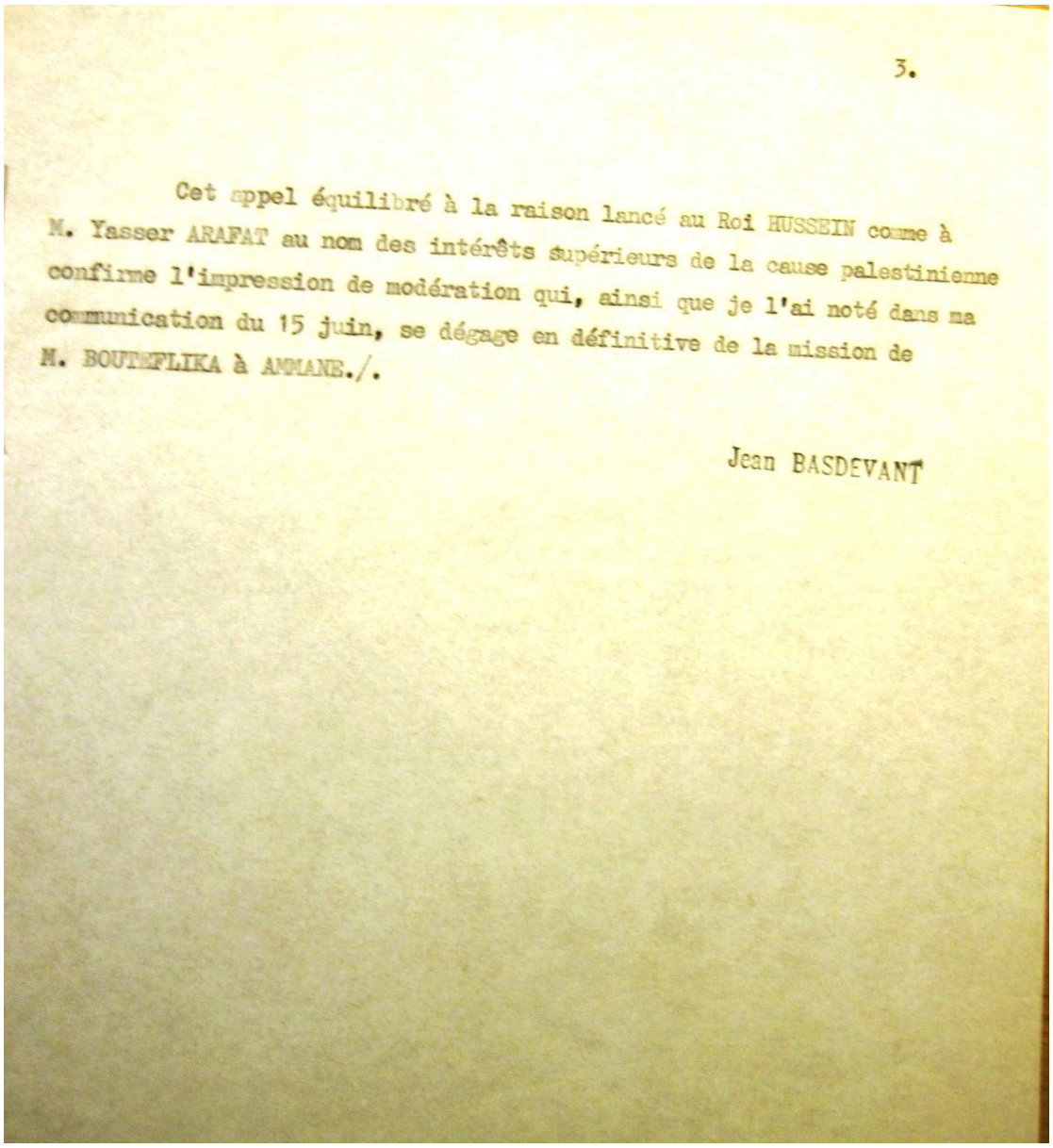
../...

Interrogé sur le plan libyen de règlement de l'affaire palestinienne, M. Caïd Ahmed a rappelé de façon lapidaire la position de son pays :

- unification politique, militaire et structurelle des organisations de résistance palestiniennes,
- non intervention des gouvernements arabes, des partis arabes ou étrangers dans les affaires intérieures des Palestiniens et abandon d'une politique tendant à favoriser la constitution d'organisations de résistance marginales,
- soutien matériel et financier à la résistance qui combat sur le terrain,
- reconnaissance de l'entité palestinienne qui est la seule habilitée à traiter des affaires de Palestine, à l'exclusion des gouvernements,
- établissement d'un Etat palestinien où cohabiteraient juifs et Palestiniens, sans distinction de race ou de religion,
- création d'un commandement militaire unifié en vue d'élaborer une stratégie claire sur les deux fronts.

Cette façon limpide, et je dirai presque cartésienne, de poser les problèmes contraste curieusement avec le déluge verbal et nébuleux qui a trop souvent caractérisé les discours de Tripoli. Je ne sais pas si cette netteté est de nature à influencer la poésie arabe et à infléchir le comportement des Etats frères, mais il est bien

../...

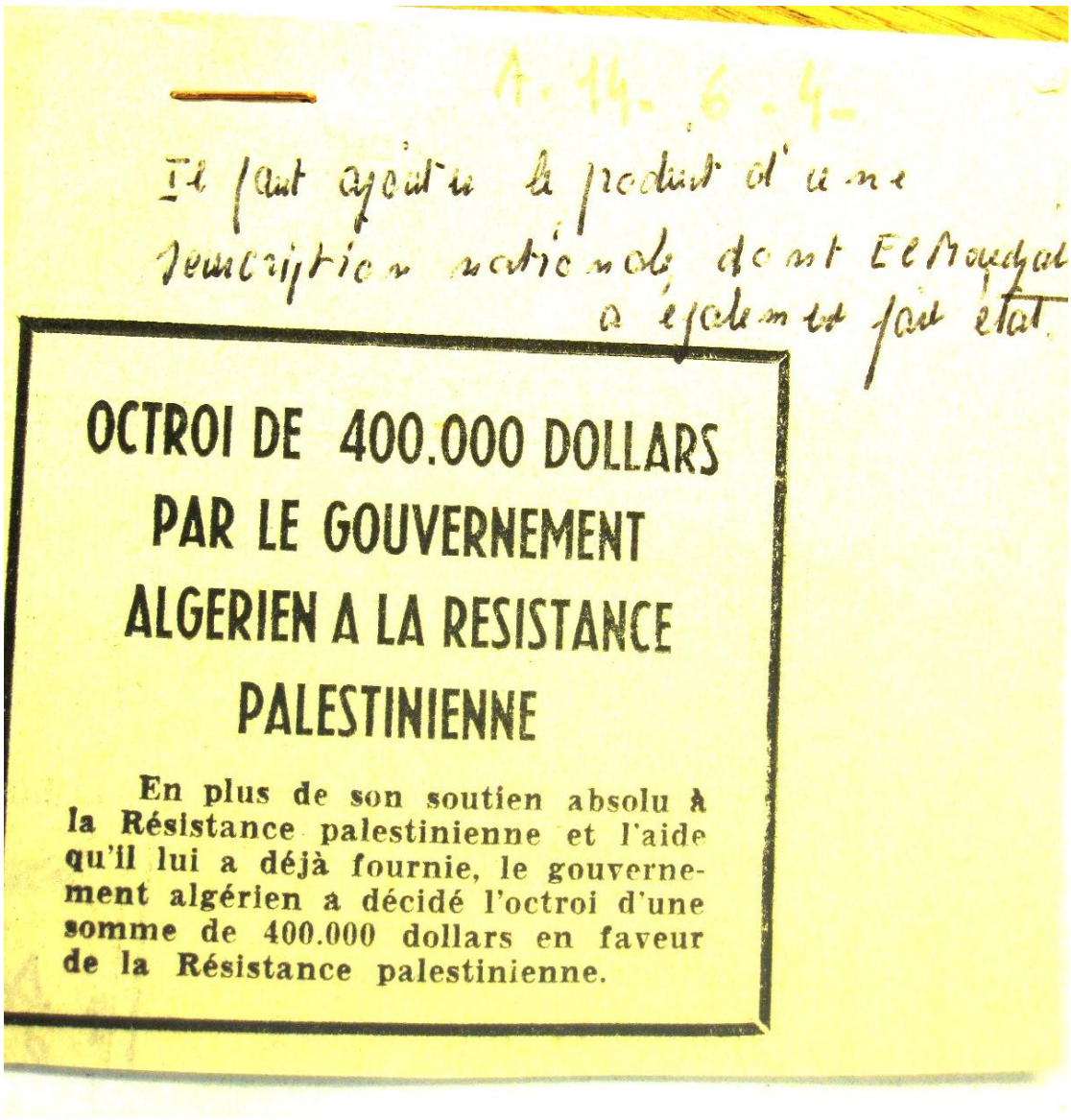


3.

Cet appel équilibré à la raison lancé au Roi HUSSEIN comme à M. Yasser ARAFAT au nom des intérêts supérieurs de la cause palestinienne confirme l'impression de modération qui, ainsi que je l'ai noté dans ma communication du 15 juin, se dégage en définitive de la mission de M. BOUTEFLIKA à AMMANE./.

Jean BASDEVANT

ملحق رقم:21



A.14.6.4.

Il faut ajouter le produit d'une souscription nationale dont El Moudjahid a également fait état.

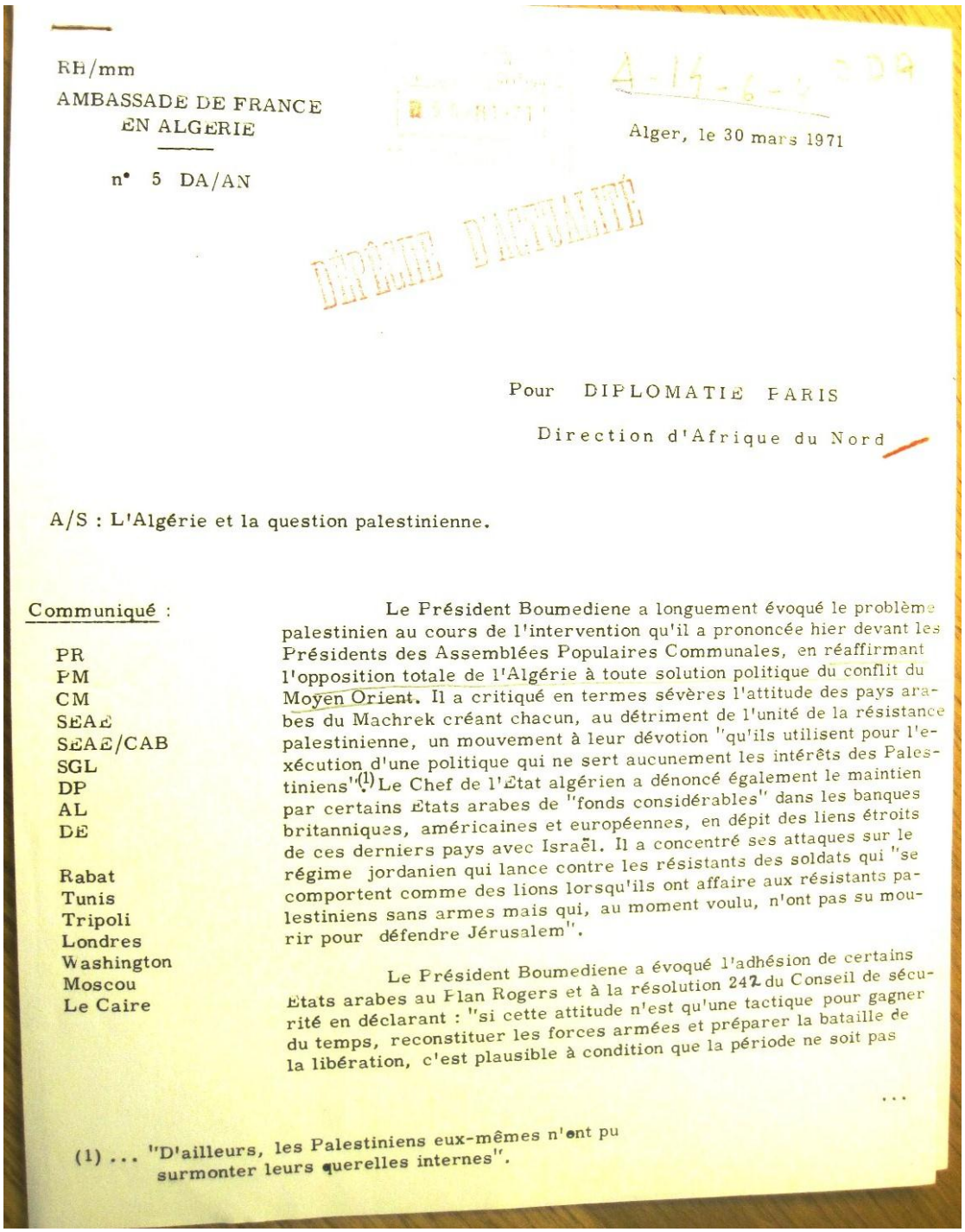
OCTROI DE 400.000 DOLLARS PAR LE GOUVERNEMENT ALGERIEN A LA RESISTANCE PALESTINIENNE

En plus de son soutien absolu à la Résistance palestinienne et l'aide qu'il lui a déjà fournie, le gouvernement algérien a décidé l'octroi d'une somme de 400.000 dollars en faveur de la Résistance palestinienne.

دعم قيمته 400 الف دولار لصالح القضية الفلسطينية

المصدر: مركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي

ملحق رقم:22



RH/mm

AMBASSADE DE FRANCE
EN ALGERIE

n° 5 DA/AN

Alger, le 30 mars 1971

DEPÊCHE D'ACTUALITÉ

Pour DIPLOMATIE PARIS

Direction d'Afrique du Nord

A/S : L'Algérie et la question palestinienne.

Communiqué :

PR
PM
CM
SEAE
SEAE/CAB
SGL
DP
AL
DE

Rabat
Tunis
Tripoli
Londres
Washington
Moscou
Le Caire

Le Président Boumediene a longuement évoqué le problème palestinien au cours de l'intervention qu'il a prononcée hier devant les Présidents des Assemblées Populaires Communales, en réaffirmant l'opposition totale de l'Algérie à toute solution politique du conflit du Moyen Orient. Il a critiqué en termes sévères l'attitude des pays arabes du Machrek créant chacun, au détriment de l'unité de la résistance palestinienne, un mouvement à leur dévotion "qu'ils utilisent pour l'exécution d'une politique qui ne sert aucunement les intérêts des Palestiniens"(1). Le Chef de l'Etat algérien a dénoncé également le maintien par certains Etats arabes de "fonds considérables" dans les banques britanniques, américaines et européennes, en dépit des liens étroits de ces derniers pays avec Israël. Il a concentré ses attaques sur le régime jordanien qui lance contre les résistants des soldats qui "se comportent comme des lions lorsqu'ils ont affaire aux résistants palestiniens sans armes mais qui, au moment voulu, n'ont pas su mourir pour défendre Jérusalem".

Le Président Boumediene a évoqué l'adhésion de certains Etats arabes au Plan Rogers et à la résolution 242 du Conseil de sécurité en déclarant : "si cette attitude n'est qu'une tactique pour gagner du temps, reconstituer les forces armées et préparer la bataille de la libération, c'est plausible à condition que la période ne soit pas

...

(1) ... "D'ailleurs, les Palestiniens eux-mêmes n'ont pu surmonter leurs querelles internes".

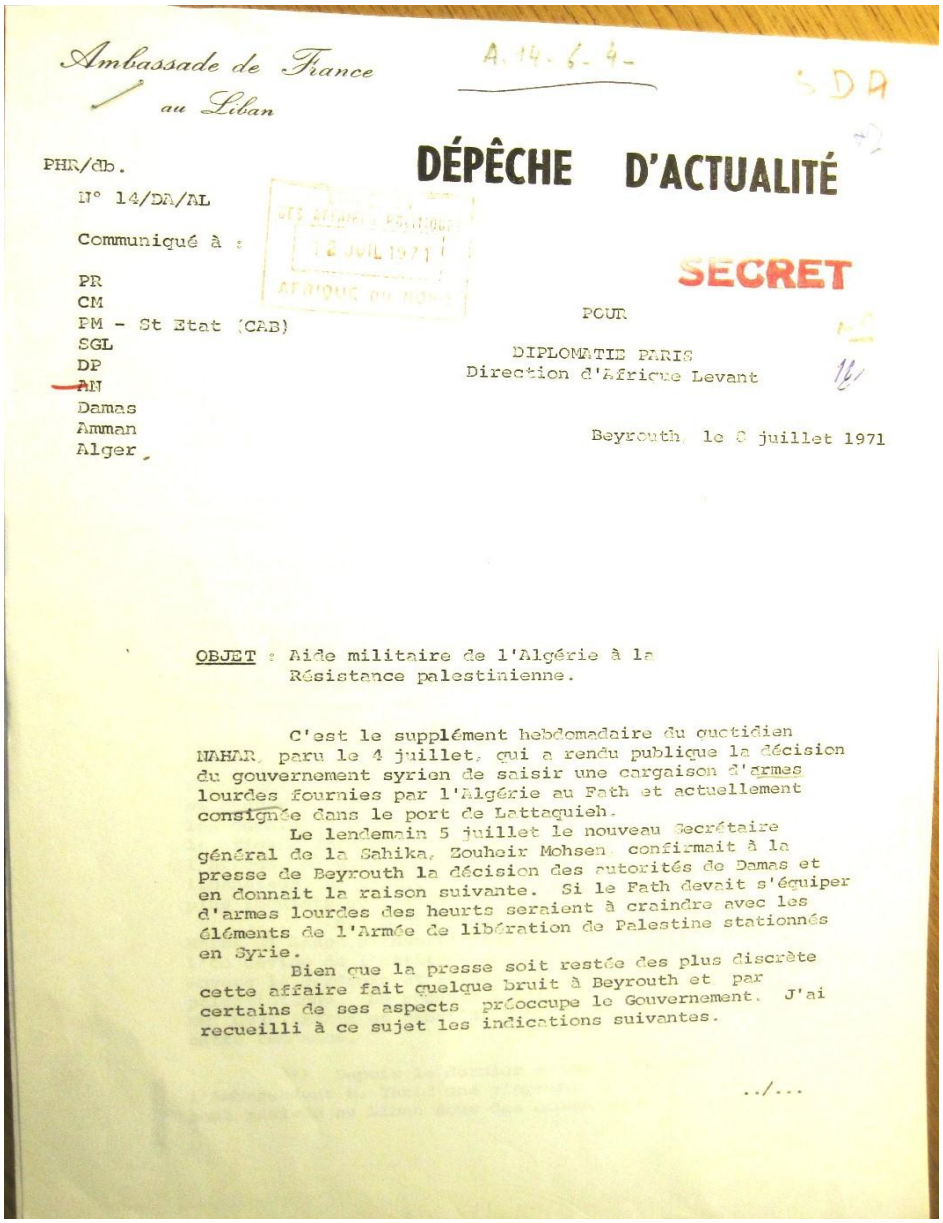
برقية عاجلة مؤرخة في 30 مارس 1971 تتحدث عن نهج الجزائر الثوري موقفها من معاهدة روجرز

المصدر: مركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي

trop longue. Mais si cette tactique se transforme en une stratégie qui conduit à la reconnaissance d'Israël nous ne pouvons pas souscrire à une telle démarche. Là, nos points de vue divergent manifestement". Au risque de "recevoir d'autres critiques et d'affronter le dénigrement" et de se faire dire encore une fois que "les positions de l'Algérie sont fanatiques et non réalistes", le Chef de l'Etat algérien a appelé les pays arabes à choisir la seule voie qui, à l'instar des peuples d'Indochine s'offre aux Arabes pour recouvrer leur dignité : "le combat, car c'est le combat qui mène à la victoire"./.

Jean Basdevant

الملحق رقم: 23.



Ambassade de France
au Liban

A.14-6-4-

SDA

PHR/db.
N° 14/DA/AL

DÉPÊCHE D'ACTUALITÉ

Communiqué à :

PR
CM
PM - St Etat (CAB)
SGL
DP
AN
Damas
Amman
Alger

12 JUIL 1971
AFRIQUE DU NORD

SECRET

POUR

DIPLOMATIE PARIS
Direction d'Afrique Levant

Beyrouth le 8 juillet 1971

OBJET : Aide militaire de l'Algérie à la Résistance palestinienne.

C'est le supplément hebdomadaire du quotidien MAHAR, paru le 4 juillet, qui a rendu publique la décision du gouvernement syrien de saisir une cargaison d'armes lourdes fournies par l'Algérie au Fath et actuellement consignée dans le port de Lattaquieh.

Le lendemain 5 juillet le nouveau Secrétaire général de la Sahika, Zouheir Mohsen, confirmait à la presse de Beyrouth la décision des autorités de Damas et en donnait la raison suivante. Si le Fath devait s'équiper d'armes lourdes des heurts seraient à craindre avec les éléments de l'Armée de libération de Palestine stationnés en Syrie.

Bien que la presse soit restée des plus discrète cette affaire fait quelque bruit à Beyrouth et par certains de ses aspects préoccupe le Gouvernement. J'ai recueilli à ce sujet les indications suivantes.

../...

وثيقة سرية مؤرخة في جويلية 1971 تتحدث عن المساعدات العسكرية التي قدمتها الجزائر للمقاومة الفلسطينية. اثر أحداث أيلول الأسود في الأردن، فضلا على التدريب العسكري لرجال المقاومة في الجزائر

المصدر: مركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي

1°) Le Commandant en chef m'a dit tenir pour exactes les informations rendues publiques. De son côté le Directeur général de la Sécurité a confié que d'après ses sources les armes lourdes envoyées par l'Algérie avaient été débarquées au port de Lattaquieh il y a déjà une quarantaine de jours.

2°) L'Ambassadeur d'Algérie a confirmé le fait dans des conversations privées, mais nullement confidentielles, dès le 5 juillet. M. Yazid a toutefois minimisé l'importance de cet envoi précisant qu'il ne comportait pas de chars, mais d'engins blindés de reconnaissance.

3°) Les commentaires des milieux politiques sont axés sur les raisons de l'attitude nouvelle du Gouvernement syrien.

a) Celui-ci apparait tout d'abord préoccupé par les activités des dissidents de la Sahika, qui ont trouvé refuge auprès de certaines unités du Fath stationnées en Jordanie (Jerash). Il ne pouvait donc être question de permettre le renforcement militaire de ces unités.

C'est en plein accord avec le Gouvernement que Zouhair Mohsen, qui représente dans la Sahika la tendance loyale aux autorités de Damas, a fourni à la presse les indications rapportées ci-dessus.

b) D'autre part pour des raisons de sécurité évidentes les autorités syriennes ne tiennent pas à voir se créer sur leur territoire une concentration militaire trop importante de feddayines. C'est pourtant ce qui risque de se passer si les forces jordaniennes achèvent de réduire les dernières poches de la résistance. Déjà une partie de la brigade Yarmouk a été poussée par les Syriens vers l'Arkoub, où elle a pris ses campements. Les autorités libanaises, en particulier le Premier Ministre en sont plus inquiets qu'ils ne le laissent paraître.

c) Enfin la décision prise par le Général Hafez El Assad s'inscrit dans ce que l'on sait ou ce que l'on devine de l'attitude nouvelle du Gouvernement de Damas envers la Jordanie et envers les mouvements de résistance palestinienne. La récente mission effectuée à Damas par MM. Omar Sakkaf et Sabri El Kohli n'a pu que renforcer cette tendance.

4°) Depuis le dernier séjour à Alger d'Arafat et de l'Ambassadeur M. Yazid une vingtaine d'officiers algériens sont arrivés au Liban sous des couvertures diverses. Ils

../...

sont destinés à étoffer l'encadrement des unités du Fath, en particulier la brigade Yarmouk forte de 1.500 à 2.000 hommes bien entraînés par d'anciens officiers jordaniens renégats. Le matériel débarqué à Lattaquieh aurait été destiné à cette formation.

5°) L'Ambassade d'Algérie à Beyrouth qui s'installe ces jours-ci dans un important immeuble a intégré M. Ibrahim Tobbal Tunisien longtemps réfugié au Caire et partisan de Salah ben Youssef.

L'on signale d'autre part, mais je n'ai pu encore en vérifier l'écoute, que Radio Alger émet depuis quelques jours à destination du Moyen-Orient avec une puissance suffisante pour être couramment reçu.

6°) Le Ministre des Affaires étrangères se rendra à Alger après son séjour à Rome (14-18 juillet) à Tunis (18-22 juillet) et en Libye.

D'autre part M. Saïb Salam qui est déjà attendu à Rabat, cherche aussi à obtenir une invitation d'Alger où M. Yazid doit reprendre contact ces jours-ci avec son Gouvernement./.

المصـــــادر والمراجـــع

المصـــــادر والمراجـــــع

أولا/المصـــــادر

1/الأرشيف:

أ/مركز الوثائق القومية – تونس.

- «مركز الوثائق القومية، تونس، «النصر قريب وتحقيق الطموحات أمر محتوم»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 265)، 1988/12/15.
- مركز الوثائق القومية، تونس «تحليل المرحلة الراهنة وتأكيد الدعم الناجع»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1974/12/21.
- مركز الوثائق القومية، تونس K3.7، «تضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1978/03/24.
- مركز الوثائق القومية، تونس، «ثورة متسلحة بالبندقية والعلم ومتميزة بالمحبة والتضامن»، (مركز التوثيق الوطني، قسم العالم العربي)، 1980/01/20.
- مركز الوثائق القومية، تونس، «أبو إياد: نحن الورقة التي يريد الأسد تقديمها لأمريكا»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1984/11/19.
- مركز الوثائق القومية، تونس، «أبو جهاد: السيف السوري ... يمنع اللقاء الفلسطيني»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1986/06/30.
- مركز الوثائق القومية، تونس، «الجزائر تعتذر عن استضافة المجلس الوطني»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1984/10/10.
- مركز الوثائق القومية، تونس، «الجزائر وفلسطين» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1971/11/10.

- مركز الوثائق القومية، تونس، «الفلسطينيون: الأزمة عربية.. أم فلسطينية؟»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1986/07/09.
- مركز الوثائق القومية، تونس، «القيادة العامة لمحت إلى أزمة مع سوريا»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1985/05/24
- مركز الوثائق القومية، تونس، «انتصارا للشرعية الفلسطينية»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 265)، 1985/06/15.
- مركز الوثائق القومية، تونس، «بن بلة: نود أن تحقق تسوية سلمية لمشكلة فلسطين على شرط أن تؤدي إلى محو اسرائيل»، (الإدارة الفرعية للوثائق القومية)، 1965/05/02.
- مركز الوثائق القومية، تونس، «دلالات موقف»، (مركز التوثيق الوطني، فلسطين، 268)، 1988/11/14.
- مركز الوثائق القومية، تونس، «صامد في الجزائر» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، الجزائر وفلسطين، 265)، 1985/08/31
- مركز الوثائق القومية، تونس، «صحيفة سويسرية تسأل بن بلة عن رأيه حول مقترحات فخامة الرئيس بشأن قضية فلسطين»، (الإدارة الفرعية للوثائق القومية)، ماي 1965.
- مركز الوثائق القومية، تونس، «قضية فلسطين وتفرعاتها في قرارات القمم العربية»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1988/06/12.
- مركز الوثائق القومية، تونس، «محاولة لاغتيال أبو عمار في عمان»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1984/11/18.
- مركز الوثائق القومية، تونس، «مخطط إبادة الفلسطينيين»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1975/04/15.

- مركز الوثائق القومية، تونس، «معارك دامية بين الجيش اللبناني والمقاومة: أزمة عارضة أم تصفية مبيتة ؟»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1973/05/03.

- مركز الوثائق القومية، تونس، «وزراء الخارجية العرب يبحثون سبل دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1988/01/24.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 0.2.22، «صدور بيان مشترك عقب المحادثات التي أجراها السيد بوتفليقة مع وزير خارجية مصر»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، العلاقات مع البلدان العربية، روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، 4)، 1965/08/22.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 1.1.0، «نداء من مكتب فلسطين بمناسبة النكبة» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1964/05/16.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 11.7 «اهتمام بالزيارة واعداد استقبال حافل»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 218/40)، 1987/03/11.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم P. 1.36، «مكتب فلسطين في الجزائر يقول في رسالة إلى الرئيس سيكوتوري» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين)، 1964/03/21.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 0. III.36 ، «عرفات يواصل جولته في المغرب العربي» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1970/11/12.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 38 .111. 0، "عرفات لن ننزع السلاح من المليشيات في الأردن" (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 268) 1988/12/05.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 38 .111. 0، «بن جديد حصل على موافقة الفصائل الفلسطينية الرئيسية.. ودمشق وموسكو»،(مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 265)، 1986/04/12.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 38 .111. 0، «عرفات لن ننزع السلاح من المليشيات في الأردن» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 256/00)، 1971/12/27.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 38 .III. 0، «الفلسطينيون وجها لوجه مع الحل السلمي» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين والقضية الفلسطينية، القضية الفلسطينية والدول العربية، 267/265)، 1970/08/16.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم 5، «زيارة بومدين إلى القاهرة (28 نوفمبر إلى 05 ديسمبر 1966)»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين، 56)، 1966/12/21.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم K. III.88، «الثورة الفلسطينية: عودة للبدايات.. أم "تصالح" مع الواقع» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية) 1983/01/01.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم A.28.768، «عهد جديد من الحوار بين الجزائر وواشنطن أساسه الوضوح»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، السياسة الخارجية 1981–1986، 218/40)، 1985/04/28.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم J.1.1، «مجلس الوزراء الجزائري يناقش نتائج اجتماع جبهة الصمود والتصدي في دمشق»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين، 56)، 1978/03/27.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم J.1.15، «الجزائر تتحرك دائما من مبدأ وحدة المصير العربي»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين، 56)، فيفري 1978.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم J.1.15، «الرئيس الجزائري يؤكد أن مواقف الرئيس المصري خيانة للشعب الفلسطيني ولقضية العرب الأولى»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين، 56)، 1978/03/27.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم J.1.36، «لماذا أسبوع فلسطين؟»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1964/02/14.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم J.I.3، «نص البيان المشترك الجزائري الليبي»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين، 56)، 1979/06/08
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم K. III. 10، «جولة عربية لعرفات الهدف منها إيضاح الموقف الفلسطيني من مقررات الصمود والتصدي»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1980/04/27.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم K. III. 10، «ثورة الجزائر تحتضن الثورة الفلسطينية»، (مركز التوثيق الوطني، العالم العربي)، 1983/02/24.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم K. III. 11، «العلاقات الفلسطينية ـ الجزائرية»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1980/10/31.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم K. III. 11، «مؤتمر جبهة الصمود والتصدي هو تعبير وتصميم على إرادتنا في مواجهة التحديات التي تواجهها أمتنا العربية»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1980/04/18.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم K .III .22، «الرئيس الشادلي أمام المناضلين الفلسطينيين واللبنانيين» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1983/11/27.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم K. III .22، «الجزائر تؤيد القيادة المنتخبة للفلسطينيين»،(مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1983/12/21.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم K.3.11، «أبو أياد يصرح بعد ان استقبله الرئيس بومدين: لا مساومة على الحق الفلسطيني»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1978/06/03.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم L.I.13 «استقبال حافل للسادات والقذافي بالجزائر»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين)، 1972/05/05

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم O.1.1، «بدء أسبوع التضامن مع شعب فلسطين الشقيق»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1965/05/28.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم O.1.1، «طريق تحرير فلسطين لا يمر بمؤتمرات القمة»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، قضية فلسطين بين العرب، الجبهة الرباعية (مصر، الأردن، سوريا، فتح))، 1965/09/18.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم O.1.11، «الجزائر مصممة على التضحية من أجل تحرير فلسطين»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1965/11/14.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم O.1.11، «صحف الجزائر تعلن التأييد الكامل لشعب فلسطين»، (مركز التوثيق الوطني، القضية الفلسطينية والدول العربية، 265)، 1965/11/05.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم R.A، «وضع الحجر الأساسي لأول سفارة فلسطينية»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 268)، 1988/11/16.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم Y.4.27، «حول تمويل الجزائر بالقمح الأمريكي»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، الجزائر، الرئيس هواري بومدين)، 1967/04/06.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: J.1.36، «القدس تنادي شعب الجزائر» (مركز التوثيق الوطني، فلسطين)، 1964/02/19.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2 . III. K، «قراءة هادئة في موقف النظام الليبي من الثورة الفلسطينية»، (مركز التوثيق الوطني، قسم العالم العربي، 265)، 1979/12/21.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2.22.س، «سفر المشير عامر إلى الجزائر: ضرورة اتصال مباشر وصريح وعلى مستوى اعلى» (دائرة الوثائق، كتابة الدولة)، 1965/06/22.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 265.8، «الجزائر.. ومؤتمر الحوار الفلسطيني»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1986/11/01.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 26. III .K، «الوحدة الوطنية الفلسطينية بين ملاحم بيروت واجتماع الجزائر»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي)، 1983/04/02.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: J.1.1، «بن بيلا يعلن في مهرجان شعبي بالجزائر: الاستعمار سيقضي على فلسطين» (دائرة الوثائق، كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار)، 1965/05/21

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 10. III. K، «السيد ياسر عرفات في حديث للتلفزة الجزائرية»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1983/12/13.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 10. III. K، «عرفات يتحدث للتلفزة الجزائرية: الإشادة بدعم ومساندة الشعب الجزائري»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1983/12/12.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 11. III. K، «نايف حواتمة في زيارة للجزائر: تنسيق لمجابهة مخططات الصهيونية»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1980/09/04.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2. III. K، «المخابرات الليبية تحاصر مكتب منظمة التحرير وتعتقل عددا من الفلسطينيين»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1979/12/07.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2. III. K، «الأزمة الليبية ـ الفلسطينية تتصاعد: اتصالات سرية لإنهاء حصار مكتب المنظمة في طرابلس»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1979/12/08.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2. III. K، «الأزمة الليبية الفلسطينية أشبه بخلاف عائلي»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1979/12/16.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2. III. K، «تدهور العلاقات الفلسطينية الليبية»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1979/12/09.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 22. III .K، «بن جديد لين موقف الأسد تجاه عرفات»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1984/08/27.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 22. III .K، «بن جديد يدعو الفلسطينيين الى نبذ خلافاتهم»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1983/06/07.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2. M .K، «منظمة التحرير تؤكد استمرار الخلافات مع ليبيا»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 265)، 1980/04/17
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 10. III .K، «الصحراء الغربية: وساطة عرفات لن تجمع بن جديد والحسن» (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1979/12/30.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 2. III .K، «برغم نفي طرابلس للوساطة»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1979/12/24.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 28. III.K، «الذكرى 18 للثورة الفلسطينية»، (مركز التوثيق الوطني، قسم العالم العربي)، 1983/01/03.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: 36. III.O، «وفد من الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين يصل إلى الجزائر»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية)، 1970/09/25.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم: P.1.24، «منظمة التحرير تؤكد استمرار الخلافات مع ليبيا»، (دائرة الوثائق، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 265)، 1946/03/04.

- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم:1.1. 0، «إذا أرغمنا على الحرب فسنخوضها إلى جانب الشعب الفلسطيني»، (دائرة الوثائق، كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار)، 1965/01/12.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم:10 . III. K، «مندوب الجزائر في الأمم المتحدة ينتقد الموقف السلبي لمجلس الامن ازاء قضية فلسطين»، (مركز التوثيق القومي، قسم العالم العربي، 265)، 1979/11/30.
- مركز الوثائق القومية، تونس، الرقم، «الملك الحسن يقرر تجميد العلاقات بالمنظمة»، (مركز التوثيق الوطني، الوطن العربي، فلسطين، موقف بعض الدول من القضية الفلسطينية، 262)، 1987/04/23.
-

ب/دائرة السجلات العامة البريطانية (مكتب العلاقات الخارجية):

- PUBLIC RECORD OFFICE, Ref: FCO 39/784, NAA 3/322/1, «To (routine) Fco Tel No 127 of 17/05/1970 info(routine) Cairo, Tripoli», 23 may 1971.

جـ/مركز الارشيف الدبلوماسي الفرنسي – لاكورنوف (باريس):

- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 325, 42144/A, « l' "action sémitique" et le " comité israélien pour l'Algérie libre», Le 16 mars 1961.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 42I44/A, «traduction de la déclaration de solidarité que l'action sémitique voulait faire signer par des intellectuels Israël».

- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 6 731, «Communique du bureau permanent de la Palestine en Algérie », 20/2/1964.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 6 903/B1, Ber «l'Algérie est résolue à s'engager dans la lutte pour la libération de la Palestine», 17/9/1964.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 6 945/B1, «le conférence de presse tenue à Alger par m. Choukairi (4 novembre 1964)», 5/11/1964.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 621/AN, «de la position algérienne sur l'unité arabe et la résistance palestinienne», 25/06/1970.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 85/AP, «Mouvements palestiniens», 23/02/1971.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°258/AP27, «Semaine de solidarité avec la Palestine (3_8 Mai 1971)», Alger, le 11 Mai 1971.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°262/AP, P01, «retour d'Ammane de m. Bouteflika», 18/06/1970.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°6، 730, «Meetings organisées dans le cadre de la "semaine de la Palestine» 19/2/1964.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 42I44/A, «l'action sémitique et le manifeste Hébraïque»
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 42I44/A, «traduction d'un tract de l'action sémitique publié par les journaux

"Haaretz" du 23 septembre 1958 et "Haolam Hazeh" du premier octobre 1958».

- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°325, 42144/A, «nous devons reconnaitre le gouvernement algérien», 16/03/1961.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°325, 42144/A, «L"action sémitique et le manifeste Hébraïque», 16/03/1961.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique-Levant, Carton N°325, 42144/A, «la déclaration de solidarité», 16/03/1961.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 258/AP, A.14.6.4, «Semaine de Solidarité avec la Palestine (3-8 Mai 1971) », Alger, le 11 mai 1971.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°A, 14.6.4, «Algérie politique extérieure monde arabe et Israël résistance palestinienne 1972».
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° A, 14.6.4, «L'Algérie et la question du Proche-Orient», 31 mars 1970.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° MB/RB, A.14.6.4, «Palestine-Algérie- Syrie action algerienne en faveur de la resistance».
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° MB/RG, A.14.6.4, «Attitude de l'Algérie à l'égard de la résistance palestinienne», 15 Janvier 1970.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° MB/RG, A.14.6.4, «L'Algérie et la question du Proche-Orient».

- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 212/AP, A.14.6.4, «Entretiens PSU – FLN- FATH Alger», le 21 avril 1971.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°334 /AP, A.14. 6. 4 « L'Algérie et la résistance palestinienne», Alger, le 9 juin 1971.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 258/AP, A.14.6.4, «Semaine de Solidarité avec la Palestine (3-8 Mai 1971) », Alger le 11 Mai 1971.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 4/DA/ANL, A.14.6.4, « Visite à Alger de m. Yasser Arafat», Alger, le 23 janvier 1973.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 5 DA/AN, A.14.6.4, «L'Algérie et la question palestinienne», Alger, le 30 mars 1971.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 501/AP, A.14.6.4, «Aide de l'Algérie à la résistance palestinienne», 20 aout 1971.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° A.14.6.4, «L'Algérie se tient résolument aux coté de la révolution palestinienne», 12 janvier1971.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° MB/RB, A.14.6.4, «Palestine -Algérie- Syrie - action algerienne en faveur de la resistance».
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°14/DA/AL, A.14.6.4, «Aide militaire de l'Algérie à la Résistance palestinienne», Beyrouth le 8 juillet 1971.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°293/AP, A.14.6.4, «Séjour de M. YASSER ARAFAT à Alger», Alger, le 24 Mai 1971.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°426 /AP، A.14. 6.4, «L'Algérie et le problème palestinien au lendemain du Sommet restreint de Tripoli», 07 AOUT 1971.

- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°431/AP، A.14.6.4, «6ème congrès de 1 Union Generaie des Etudiants Palestiniens(UGEP)»، 11/08/1971.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°8/DA.ANL, A.14.6.4, «La presse algérienne et la réunion du Conseil de défense arabe», Alger, le 6 février 1973.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N° 2/DA, A.14.6.4, «l'Algérie et le conflit Palestinien, Alger», Le 5 juin 1969.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°14/AP, A.14.6.4, «L'Algérie et les mouvements de résistance Palestiniens», 16 JAN 1970.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°3/DA AN, A. 14.6.4 SDA, «la presse algérienne et l'évolution de la situation au Moyen-Orient», 22 janvier 1973.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, A.14.6.4, «Texte du discours Prononcé par le président Boumediene à L'occasion du retour du Contingent algérien de front égyptien», 24/03/1970.
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, A.14.6.4, «Octroi de 400.000 dollars par le gouvernement Algérien à La résistance palestinienne».
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique Levant, Carton N°338, A.14.6.4, «Premier congrès International des comités de soutien au peuple palestinien», 30 Décembre 1969.

2/التقارير ومحاضر الجلسات:

- محضر الجلسة السابعة، الاتحاد الاشتراكي العربي ـ اللجنة المركزية، القاهرة، 1968/11/06، متاح على الموقع: nasser.bibalex.or
- محضر الجلسة العاشرة، الاتحاد الاشتراكي العربي ـ اللجنة المركزية، القاهرة، 1968/12/11، متاح على الموقع: nasser.bibalex.or
- محضر الجلسة الرابعة والعشرون، الاتحاد الاشتراكي العربي ـ اللجنة المركزية، القاهرة، 1970/07/22، متاح على الموقع: nasser.bibalex.or
- التقرير السياسي للدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (14 فبراير/شباط 1983 – الجزائر)، فاروق القدومي، في: مسار الثورة وثوابتها الوطنية، دار حنين للنشر والتوزيع، تونس، 2011.
- التقرير السياسي للدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (عمان من 22–29 أكتوبر 1984)، فاروق القدومي، في: مسار الثورة وثوابتها الوطنية، دار حنين للنشر والتوزيع، تونس، 2011.
- التقرير السياسي للدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (الجزائر 20 أفريل 1987)، فاروق القدومي، في: مسار الثورة وثوابتها الوطنية، ، دار حنين للنشر والتوزيع، تونس، 2011.
- «تقرير الأمين العام للحزب (حزب جبهة التحرير الوطني – المؤتمر الخامس)»، المجاهد، ع 1221، 1983/12/30.

3/اليوميات والوثائق المنشورة:

- وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة 839-987)، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987.

الوثائق الفلسطينية العربية:

- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، د ت.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 1969.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت. د ت.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، مركز الوثائق والدراسات، ابو ظبي، 1973.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، مركز الوثائق والدراسات، ابو ظبي، دت.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1977.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1978.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1978.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1980.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1981.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1981.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1982.

الوثائق العربية:

- فريدة أبو عز الدين وآخرون، الوثائق العربية 1970، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت. د ت.
- لبيبه فياض أبو علوان، الوثائق العربية 1977، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، د ت.

- لبيبه فياض أبو علوان، الوثائق العربية 1978، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، د ت،
- جنان حسان وآخرون، الوثائق العربية 1980، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت. د ت.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية:

- منذر عنبتاوي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1966.
- منذر عنبتاوي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، د ت.
- وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1968.
- وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1969.
- وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971.
- وليد أبو مرشد وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1972.
- سعد الدين إبراهيم وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1974.
- رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1975.
- رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1976.
- رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، دت.

- جورج خوري نصر الله، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1977.
- رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979.

سجل العالم العربي:

- جبران شامية، سجل العالم العربي، الحرب العربية الإسرائيلية (5 حزيران)، دار الأبحاث والنشر، بيروت، د ت.
- جبران شامية، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، جانفي 1970، دار الأبحاث والنشر، بيروت، دت.
- جبران شامية، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، أفريل–ماي–جوان 1970، دار الأبحاث والنشر، بيروت، دت.
- جبران شامية، سجل العالم العربي (وثائق –أحداث –آراء سياسية)، جويلية – أوت – سبتمبر 1970، دار الأبحاث والنشر، بيروت، دت.
- جبران شامية، سجل العالم العربي (وثائق–أحداث–آراء سياسية)، أكتوبر–نوفمبر–ديسمبر 1973، دار الأبحاث والنشر، بيروت، د ت.
- جبران شامية، سجل العالم العربي (وثائق، أحداث، آراء سياسية)، 1976، دار الأبحاث والنشر، بيروت، د ت.
- جبران شامية، سجل العالم العربي (وثائق، أحداث، آراء سياسية) يوليو–ديسمبر 1977، دار الأبحاث والنشر، بيروت، د ت.
- سجل العالم العربي (وثائق، أحداث، آراء سياسية)، (يناير (كانون الثاني) – نوفمبر (حزيران) 1985)، المجلد الأول، دار الأبحاث والنشر، بيروت، د ت.

سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية:

- سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية (سورية 1966)، دار الفكر للأبحاث والنشر، بيروت، دت.

- سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية (الجامعة العربية والتضامن العربي)، أوت 1967، الجامعة العربية والشؤون العربية والعالمية ـ 2، دار الأبحاث والنشر، بيروت. د ت.
- سجل الآراء والوقائع السياسة في البلاد العربية، فيفري 1969، دار الأبحاث والنشر، بيروت، دت.
- سجل الآراء والوقائع السياسة في البلاد العربية، مارس 1969، دار الأبحاث والنشر، بيروت، دت.
- سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية، أفريل 1969، دار الأبحاث والنشر، بيروت، دت.
- سجل الآراء والوقائع السياسة في البلاد العربية، ماي 1969، دار الأبحاث والنشر، بيروت، دت.
- سجل الآراء والوقائع السياسة في البلاد العربية، (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1969)، دار الأبحاث والنشر، بيروت، دت.
- سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية، (أفريل – ماي – جوان 1970)، دار الأبحاث والنشر، بيروت، دت.

اليوميات الفلسطينية:

- اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس (من 1967/7/1 إلى 1967/12/31)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ديسمبر 1968.
- اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، (من 1969/01/01 إلى 1970/6/30)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1970.
- اليوميات الفلسطينية، المجلد العاشر، (من 1970/7/1 إلى 1970/12/3)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1970.
- اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، (من 1970/01/01 إلى 1970/6/30)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971.
- اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، (من 1970/7/1 إلى 1970/12/31)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971.

- اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث عشر، (من 1971/1/1 إلى 1971/06/30)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1972.
- اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع عشر، (من 1971/7/1 إلى 1971/12/31)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973.
- اليوميات الفلسطينية، المجلد الثامن عشر (من 1973/7/1 إلى 1973/12/31)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مارس 1978.
- اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع عشر، (من1974/01/01 إلى 1974/06/03)، مركز الأبحاث م ت ف بيروت، أكتوبر 1978.
- اليوميات الفلسطينية، المجلد العشرون، (من1974/07/01 إلى 1974/12/31)، تحرير: غازي الخليلي وإنعام عبد الهادي، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جوان 1979.
- اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني والعشرون (من 1975/6/1 إلى 1975/12/30)، تحرير: إنعام عبد الهادي وآخرون، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1981.
- إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث والعشرون (من 1976/1/1 إلى 1976/06/30)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، سبتمبر 1981.
- إنعام عبد الهادي وآخرون، اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع والعشرون (من 1976/7/1 إلى 1976/12/31)، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، فيفري 1982.

اليوميات اللبنانية:

- اليوميات اللبنانية (1985)، تحرير: يوسف ديب، شركة الفهرست للإنتاج الثقافي ش.م.م، بيروت، 1986.
- اليوميات اللبنانية (1986)، تحرير: يوسف ديب، شركة الفهرست للإنتاج الثقافي ش.م.م، بيروت، 1987.

يوميات ووثائق الوحدة العربية:

- مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1979، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.
- مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1980، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981.
- مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1981، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.
- مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1985، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1987، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

4/الكـــــــــــتب:

- أبو جهاد، «أحاديث عن الانتفاضة»، تقديم: أحمد عبد الرحمن، المطبعة العربية، تونس، د ت.
- أبو شامة المقدسي، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، الجزء الثاني، مطبعة وادي النيل، القاهرة، 1288هـ.
- آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2001،
- أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة إلكترونية، 2005.
- أحمد الشقيري، الطريق إلى مؤتمر جنيف، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة إلكترونية، 2005.

- أحمد الشقيري، الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء: من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات، الجزء الثاني، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة إلكترونية، 2005.
- أحمد الشقيري، فلسطين في عام 2000، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة إلكترونية.
- أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة إلكترونية، 2005.
- أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د ت.
- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، في: آثار الأستاذ أحمد توفيق المدني، المجلد الثامن، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
- أحمد توفيق مدني، حياة كفاح، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977.
- أحمد حمروش، خريف عبد الناصر (قصة ثورة 23 يوليو)، الجزء الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978.
- أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثالث: مشروع لم يكتمل (1979-1988)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014.
- أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978)، دار القصبة، 2008.
- أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962-1972)، ترجمة حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت،
- أريك سيلفر، بيجن (سيرة حياته)، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، د ت،

- أمين هويدي، الفرص الضائعة (القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992.
- الانطلاقة: استراتيجية الثورة حتى النصر، دراسات ثورية، منشورات حركة التحرير الفلسطينية، ط 2، 1994.
- أنور السادات، البحث عن الذات، المكتب العصري الحديث، القاهرة، 1978.
- بهجت أبو غربية، من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية (من النكبة إلى الانتفاضة ١٩٤٩-٢٠٠٠)، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2004.
- توفيق الشاوي، مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي (1945-1995)، دار الشروق، القاهرة، 1998.
- جمال حماد، المعارك العربية على الجبهة المصرية (حرب أكتوبر 1973)، دار الشروق للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
- جيمي كارتر، مذكرات جيمي كارتر (كامب ديفيد: حرب على الحرب، رهائن طهران والحسابات الخاسرة)، ترجمة شبيب بيضون، دار الفارابي، طبعة إلكترونية، بيروت، 1985.
- الحسين بن طلال، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ترجمة غازي غزيل، نسخة إلكترونية، د ت.
- خالد نزار، على الجبهة المصرية (اللواء الثاني الجزائري المحمول 1968-1969)، ترجمة مصطفى فرحات وموسى أشرشور، منشورات ألفا، 2010.
- خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، تقديم: علي هارون، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999.
- خطب الرئيس بومدين (9 جوان 1965 – 9 جوان 1970)، ج02، وزارة الإعلام والثقافة، قسنطينة، الجزائر، 1970.

- خطب الرئيس بومدين، (من 02 جويلية 1973 إلى 03 ديسمبر 1974)، الجزء الخامس: الفصل الثاني، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979.
- ريتشارد نيكسون، مذكرات الرئيس نيكسون (الحرب الحقيقية)، ترجمة سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، 1983.
- سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر... مذكرات سعد الدين الشاذلي، رؤية للنشر والتوزيع، ط 3، القاهرة، 2012.
- سيدني بيلي، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة إلياس فرحات، دار الحرف العربي، 1992.
- سيمون بفايفر: مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، الترجمات التاريخية (أبو العيد دودو)، المجلد الأول، دار الأمة، الجزائر، 2009.
- الشادلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، الجزء الأول، ملامح حياة (1929 .1979)، تحرير: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر، 2011.
- صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، دار الجيل، عمان، ط2، 1996.
- ضياء الدين داود، مذكرات ضياء الدين داود (سنوات عبد الناصر وأيام السادات)، دار الخيال، القاهرة، 1998،
- الطاهر الزبيري، نص قرن من الكفاح (مذكرات قائد أركان جزائري)، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.
- عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد (1967-1979)، دار عطوه للطباعة، القاهرة، 1987.
- عبد الرحمن شيبان، الجزائر وفلسطين بين قوة الحق وحق القوة، دار الخلدونية، الجزائر، 2010
- عبد الهادي التازي، القدس والخليل في الرحلات المغربية (رحلة ابن عثمان نموذجا)، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مطبعة المعارف، الرباط، 1997.

- فاروق القدومي (أبو اللطيف)، فلسطين بين الماضي والحاضر، الدائرة السياسية (المنظمة التحريرية الفلسطينية)، تونس 1998.
- فاروق القدومي، أزمة الثورة الفلسطينية: الجذور والحلول، دار حنين للنشر والتوزيع، تونس، 2012.
- فاروق القدومي، دفاتر الثورة الفلسطينية: دفاتر فتح، دار حنين للنشر والتوزيع، تونس، 2012.
- لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة (شاهد على اغتيال الثورة)، دار الأمة، الجزائر، 2014.
- لطفي الخولي، 5 يونيو الحقيقة والمستقبل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974.
- لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة (حوار مع بومدين سنوات 1965، 1966، 1974)، دار الهدى، عين مليلة، 2011.
- مالك بن نبي، العفن (مذكرات)، الجزء الأول (1940.1932)، ترجمة نور الدين خندودي، دار الأمة، 2007.
- مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، دار الفكر، دمشق، 1984.
- محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، تقديم: فتحي رضوان، كتاب الأهالي، القاهرة، 1987.
- محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام الإبراهيمي، الجزء الخامس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- محمد البشير الإبراهيمي، آثار البشير الإبراهيمي، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- محمد الحبيب بن الخوجة: يهود المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1973.

- محمد حسنين هيكل، 1997/1977 حديث المبادرة، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2000.

- محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.

- محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان، ترجمة يوسف الصباغ، دار النهار للنشر، بيروت، 1975.

- محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الجزء الثالث، سلام الأوهام (أوسلو ما قبلها وما بعدها)، دار الشروق، ط 8، القاهرة، 2004.

- محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الجزء الثاني، عواصف الحرب وعواصف السلام، دار الشروق، القاهرة، ط9، 2004.

- محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة: الانفجار 1967، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990.

- محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة: الانفجار 1967، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990.

- محمد حسنين هيكل، خريف الغضب (قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988.

- محمد حمزة، أبو جهاد (أسرار بداياته وأسباب اغتياله)، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، صفاقس، تونس، 1989،

- محمد خليفة، محمد خليفة، حديث معرفي شامل مع أحمد بن بلة، دار الترناتيف، الجزائر،1985.

- محمد عبد الغني الجمسي، مذكرات الجمسي حرب أكتوبر 1973، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989، ط2 1998.

- محمد قناقش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين(1919-1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- محمد مهري، ومضات من دروب الحياة، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2002.
- محمود درويش، أحمد عبد الرحمن، «حوار مع أبو عمار»، منشورات فلسطين الثورة، (د.م.ن) ،1979.
- محمود رياض، مذكرات محمود رياض (1948-1978) البحث عن السلام... والصراع في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، ط3، القاهرة، 1992.
- محمود رياض، مذكرات محمود رياض، الجزء الثالث (أمريكا والعرب)، دار المستقبل العربي، 1986، القاهرة.
- محمود فوزي، حكام مصر (أنور السادات)، الراية للنشر والإعلام، القاهرة، 1997.
- محمود فوزي، كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.
- محي الدين ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق ونشر عبد العزيز الخويطر، د د ن، الرياض، 1976.
- محي الدين عميمور، انطباعات، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين... وذكريات أخرى، موفم للنشر، ط6، الجزائر، 2011.
- محي الدين عميمور، خمسة أيام صححت تاريخ العرب، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ط2، 2011.
- محي الدين عميمور، مع الموسطاش في ذكراه، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2015.

- محي الدين عميمور، نظرة في مرآة عاكسة على عتبة الألفية الثالثة، موفم للنشر، الجزائر، 2001.
- موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر، مكتب مصر الحديث، ط 3، القاهرة، 1975.
- نجيب الأحمد، فلسطين تاريخا ونضالا، دار الجليل، ط 2، عمان، 2004.
- الهادي إبراهيم المشيرقي، قصتي مع ثورة المليون... شهيد، دار الأمة، الجزائر، 2010.
- هنري كيسنجر، مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض(1968-1973)، ترجمة خليل فرحات، ج4، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.
- وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين (9 جوان 965-جوان 970)، الجزء الثاني، وزارة الإعلام والثقافة، قسنطينة، 1970.
- وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين، الجزء الخامس، الفصل الثاني، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979.

ثانيا/المراجع:

1/الكتب

- إبراهيم خليل وآخرون، معالم الحياة الأدبية في فلسطين والأردن (1950-2000)، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2009.
- إبراهيم مياسي، لمحات... من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.
- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثالث، دار البصائر، الجزائر، 2007.
- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني، دار البصائر، الجزائر، 2007.

- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الرابع، دار البصائر، الجزائر، 2007.
- أبو القاسم سعد الله، أفكار جامحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930 -1945)، الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي، ط04، بيروت، 1992.
- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس (1954–1962)، دار البصائر، الجزائر،2007.
- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء العاشر (1954–1962)، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2007.
- أبو القاسم سعد الله، على خطى المسلمين (حراك في التناقض)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
- أحمد أبو جزر، العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الاحتلال الفرنسي: مواقف وأسرار، دار هومة، الجزائر، 2004.
- أحمد الشريف الأطرش السنوسي، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، الجزء الثالث، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- أحمد المسلماني، خريف الثورة (صعود وهبوط العالم العربي)، دار ميريت، القاهرة، 2005.
- أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الزغيبي، العنصرية اليهودية وآثارها في المجتمع الإسلامي والموقف منها، الجزء الثالث، دار العبيكان، الرياض، 1998.
- أحمد سعد الدين طربين، فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1992.
- أحمد سميح حسن إسماعيل، الاستيطان اليهودي بالجزائر (1919–1962)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009،
- أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

- إدريس الرشيد، ذكريات من مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربي للكتاب، تونس،1981.
- إدريس رائسي، الحقائق الكبرى حول مشاريع السلام لحل الصراع العربي – الإسرائيلي (من مؤتمر الصلح إلى وادي عربة (1919–1994)، الجزء الثاني، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2014.
- أزغيدي محمد الحسن، مؤتمر الصومام (1956–1962)، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2005.
- إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومه، الجزائر، 2000.
- ايريك رولو وآخرون، إسرائيل والعرب الجولة الثالثة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1986.
- بشيري أحمد، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات تالة، الجزائر، 2005.
- البير منصور، انقلاب على الطائف، دار الجديد، بيروت، 1993.
- تابليت عمر، الأوفياء يذكرونك يا عباس (حياة الشهيد عباس لغرور)، مطابع عمار شرقي، الجزائر، 2011.
- توماس كيرنن، عـرفات الـرجـل والأسطورة، ترجمة فتح كساب، مؤسسة و.و. نورث وشركاه، نيويورك، 1976، طبعة إلكترونية.
- جغابة محمد، بيان أول نوفمبر 1954م: دعوة إلى الحرب ..رسالة إلى السلام.. قراءة للبيان، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- جلال يحي وآخرون، الحركة الصهيونية والعالم العربي في ظل 06 أكتوبر، نشأة المعارف، القاهرة، 1996.
- جمال علي زهران، السياسة الخارجية لمصر (1970–1981)، مدبولي، القاهرة، 1986.
- جوزف صقر، قصة وتاريخ الحضارات العربية (لبنان ـ 2: من الحرب العالمية الأولى إلى بداية الجمهورية الثانية)، Edito Creps، بيروت، 1999.
- جيورج مينيي، تاريخ اليهود في الجزائر، ترجمة: لبنى مسعودي، مكتبة عراس، الجزائر، 2016.

- حسن نافعة، مصر والصراع العربي – الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1984.
- حمدي الكنيسي، الحرب طريق السلام، مجلة النهار للنشر، القاهرة، 2005.
- خليل نخلة، فلسطين: أرض للبيع، ترجمة عباب مراد، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، رام الله، 2011.
- خيرية قاسمية، أحمد الشقيري، زعيما فلسطينيا ورائدا عربيا، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة إلكترونية، 2005.
- رابح لونيسي، الرئيس الشاذلي بن جديد (دراسة أكاديمية حول سياساته ونظامه مع قراءة في الجزء الأول من مذكراته)، دار المعرفة، الجزائر، 2013.
- رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ (تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة)، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
- سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد (1932–1978)، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، 1997.
- سليمان المدني، الملف العربي في القرن العشرين، الجزء الرابع، المنارة، بيروت، 1998.
- سهيل الخالدي، الإشعاع المغربي في المشرق (دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام)، دار الأمة، الجزائر، 1997.
- سهيل الخالدي، الجزائر وبلاد الشام (صفحات من النضال المشترك ضد الاحتلال)، منشورات الحضارة، الجزائر، 2013.
- سهيل الخالدي، جيل قسما: تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007.
- سيد بن حسين العفاني، زهر البساتين من مواقف العلماء والربانيين، الجزء الخامس، دار العفاني، القاهرة، د ت.
- سيدني بيلي، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة إلياس فرحات، دار الحرف العربي، 1992.

- شاكر نوري، اللوبي الصهيوني في فرنسا (من ثكنة عسكرية إلى كواليس الإليزيه)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.
- شفيق مقار، قتل مصر (من عبد الناصر إلى السادات)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1989.
- صالح خرفي، الجزائر والأصالة العربية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977.
- صالح خرفي، عمر بن قدور الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- صمويل اتينجر، تاريخ اليهود في البلدان الإسلامية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.
- الطاهر بن عريفه، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك (1945-2000)، دار زاهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد (1967-1979)، دار عطوه للطباعة، القاهرة، 1987.
- عبد الحليم مناع العدوان، القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية (1964 - 1996)، أمانة عمان الكبرى، عمان 2009.
- عبد الرحمن بن زيدان، مقامات القدس في المسرح العربي (الدلالات التاريخية والواقعية)، الشارقة، أبو ظبي، 2012.
- عبد الرزاق مقري، الجزائر والقضية الفلسطينية، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.
- عبد العزيز فيلالي، اعتداء اليهود على أهل قسنطينة سنة 1934 (أبعاده الصهيونية ورد الفعل الوطني والعربي)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2014.
- عبد الغني بلقيروس، صفحات من جهاد الجزائريين بفلسطين (1948-1949)، دار الخلدونية، الجزائر، 2010،
- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945)، الشركة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر، 1981.
- عبد الله الركيبي، الأوراس في الشعر العربي ودراسات أخرى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983،

- عبد الله صدقي بطبوطي، المغرب والقضية الفلسطينية (بعض مظاهر الدعم الشعبي)، الجزء الأول، د .د.ن، 2009.
- عبد الملك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي: رؤية عربية مشرقية، دار البصائر، الجزائر، 2011.
- عدنان أبو عودة، الأردنيون؛ الفلسطينيون والمملكة الهاشمية في عملية سلام الشرق الأوسط، منشورات أي ـ كتب، طبعة إلكترونية، 2011.
- عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية (1964–1993)، مركز المحروسة، القاهرة، 1998.
- عفرون محرز، آل روتشيلد وآل بكري وتاليران (الملفات السياسية السرية في تاريخ الشعوب)، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومه، الجزائر،2013.
- على الشرقاني، ثورة الجزائر، دار النديم، القاهرة، 1956.
- على بدوان، صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني: التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة: النشأة والمصائر، صفحات للدراسات والنشر دمشق، 2008.
- علي إبراهيم عبده، خيرية قاسمية، يهود البلاد العربية، منظمة التحرير الفلسطينية (مركز الأبحاث)، بيروت، 1971.
- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- عمار بومايدة، بومدين وآخرون (ما قاله وما أثبته الأيام)، دار المعرفة، الجزائر، 2008.
- عواطف عبد الرحمن، الصحافة الصهيونية في مصر(1897–1954)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1980.
- عوض البادي، القضية الفلسطينية في قرارات مؤتمرات القمة العربية، د د ن، د ت.
- عيسى شنوف، يهود الجزائر (2000 سنة من الوجود)، دار المعرفة، الجزائر، 2008.
- فاطمة الزهراء بن يحيى، فلسطين في الشعر الجزائري الحديث، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- فهمي توفيق محمد مقبل، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والنهضة في تاريخ الجزائر الحديث، د ن، د ت.

- فوزي سعد الله، يهود الجزائر: موعد الرحيل، دار قرطبة، الجزائر، 2005.
- فيصل حوراني، العمل المشترك وإسرائيل: الرفض والقبول (1944-1967)، شرنن برس، قبرص، 1989.
- فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني (1964-1974)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1980.
- قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية الحديثة، بيروت، 1985.
- كفاح شعب فلسطين ومسيرة حركته الوطنية (1882-1965)، دار الجليل للنشر، عمان، 2006.
- كمال الشعث، القدس الجريح محور الصراع الأبدي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.
- كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، 2009.
- اللجنة ضد الحرب في لبنان، الحرب الفلسطينية الإسرائيلية في لبنان: هزيمة المنتصرين وانتصار القضية، دار الجليل، عمان، 1985.
- لوري أ. براند، الفلسطينيون في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991.
- محسن صالح، منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: (تعريف، وثائق، تقاري)، دار الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2014.
- محسن محمد صالح، فلسطين (دراسات منهجية في القضية الفلسطينية)، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2003.
- محمد الطاهر علاوي، العالم الرباني أبو مدين، ج1، دار الأمة الجزائرية، الجزائر، 2004.
- محمد بوالروايح، يهود الجزائر في الكتابات اليهودية المعاصرة: المنافي الثلاثة لبنجامين ستورا نموذجا، منشورات مكتبة اقرأ، الجزائر، 2009.
- محمد تامالت، العلاقات الجزائرية الإسرائيلية، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2001.
- محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر،2003 .
- محمد علي الطاهر، ذكرى الأمير شكيب أرسلان (المرائي وحفلات التأبين وأقوال الجرائد)، دار البابي الحلبي، القاهرة، 1947.

- محمد عمارة، من أعلام الإحياء الإسلامي، دار الشروق الدولي، القاهرة، 2006.
- محمد كريشان، منظمة التحرير الفلسطينية ...التاريخ والهياكل ...الفصائل والأيديولوجية، دار البراق، الدوحة ،1986.
- محمد ناصر، عمر راسم المصلح الثائر، كولوريوم، ط 2، الجزائر، 2013.
- محمود صلاح، السادات في إسرائيل، كتب عربية، www.kotobarabia.com.
- مشيل ب. أورين، ستة أيام من الحرب (حزيران 1967 صناعة شرق أوسط جديد)، ترجمة إبراهيم الشهابي، دار العبيكان، الرياض، 2005.
- ملايم موسى، الرئيس المرفوعة الهامة: هواري بومدين، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2015.
- ممدوح أنيس فتحي، كيف يمكن هزيمة اسرائيل؟: دراسة مقارنة لأسباب الهزيمة وعوامل النصر(1948–2003)، دار الأحمدي، القاهرة، 2004.
- منير كيال، بترول العرب وقومية المعركة، مؤسسة دار الحياة، دمشق. د ت.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، بيروت، 2009.
- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007.
- نابلسي شاكر، محامي الشيطان: دراسة في فكر العفيف الأخضر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005،
- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.
- نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990.
- نبيل محمود السهلي وعلي بدوان، الانعطافات الفلسطينية (حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى)، صفحات للدراسات والنشر دمشق، 2007.
- نور الدين حاروش، رؤساء الجزائر، شركة دار الأمة، الجزائر،2012.

- نيل س لفنجستون، دافيد هالفي، القصة الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1992.
- هنري لورانس، اللعبة الكبرى (المشرق العربي والأطماع الدولية)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، 993.
- وقف سيدي أبو مدين في القدس الشريف 1320/720م، طبعة خاصة بالقدس عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2009.
- ياسر عرفات أسطورة النضال والجهاد، إعداد لجنة التعبئة والتنظيم (حركة التحرير الفلسطيني ـ فتح). د ت.
- يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002.
- يزيد صايغ، رفض الهزيمة: بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع – 1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992.
- يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر (1897—1962)، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية (1954-1962)، دار هومه، الجزائر، 2014.
- يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية(1830_1954)، دار هومه، الجزائر، 2014..

2/ المقالات والدراسات:

- «13 ألف مجاهد جزائري يتطوعون للحرب ضد اسرائيل»، الأهرام، ع29406، 1967/06/15.
- «1988: عام الإصلاح في الجزائر وعودة الوفاق في العالم»، الجيش، ع 295، السنة 25، ديسمبر 1988، المديرية المركزية للمحافظة السياسية، الجزائر.

- «أبو إيّاد، كلمة الثورة الفلسطينية»، الصخرة، ع 197، 1988/05/07.
- «اجتماع هام بين بومدين وزكريا في وزارة الدفاع»، الأهرام، ع 29394، 1967/06/03.
- «أخبار القائد العام الأخ أبو عمار»، الصخرة، ع 167، 1987/11/10.
- «استقلال الجزائر لن يكتمل الا بتحرير فلسطين»، الهدف، العدد 914، 12 جوان 1988، السنة 19، سداسية عربية.
- «أضواء على حادثة يخت دينا ومركب أتوس»، الشروق اليومي، ع4386، 24/ 05/ 2014.
- «البندقية وغصن الزيتون»، الشعب، ع 7783، 1988/11/13.
- «البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي»، شؤون فلسطينية، ع 183، جوان 1988.
- «التحضير للعدوان على ليبيا»، الجيش، ع 96، جويلية 1980.
- «الثورة الإفريقية بين الانتصارات والمشاكل»، الشعب، ع 1303، 1967/02/27.
- «الجزائر تبلغ ثانت قلها من نوايا إسرائيل العدوانية»، الشعب، ع 1371، 1967/05/19.
- «الجزائر تتابع باهتمام تطور الوضع في الشرق الأوسط»، الشعب، 1370، 1967/05/18.
- «الجزائر تعتبر نفسها في حالة حرب مع إسرائيل، الشعب، ع1386، 1967/06/06.
- «الجزائر تؤكد تضامنها المطلق مع سوريا والج ع م ضد أي عدوان»، الشعب، 1967/05/18.
- «الذكرى التاسعة ليوم الأرض»، شؤون فلسطينية، ع 146-147، ماي – جوان 1985.

- «الرئيس الشادلي بن جديد لمجلة "المستقبل": رؤيا سياسية واضحة ومتكاملة»، الجيش، ع 202، جانفي 1981.
- «الرئيس حافظ الأسد في زيارة للجزائر»، الجيش، ع 85، أوت 1979.
- «الشعب الجزائري يجدد ثقته في الرئيس الشاذلي بن جديد»، الجيش، ع 295، السنة 25، ديسمبر 1988، المديرية المركزية للمحافظة السياسية، الجزائر.
- «المصير العربي الواحد»، مجلة الجيش، ع 67، فيفري 1978.
- «النصر قريب وتحقيق الطموحات أمر محتوم»، الشعب، ع 7811، 1988/12/15.
- «انتفاضة الشعب الفلسطيني في عامها الثاني»، الشعب، ع 1806، 1988/12/10.
- «اهتمام كبير بمحادثات بومدين في موسكو»، الأهرام، ع 29404، 1967/06/13.
- «أول أمين عام لرئاسة الأركان في الجزائر الشريف مهدي لـ"الخبر»، جريدة الخبر، ع6601، 20-01-2012.
- «أول سفير فلسطيني يدلي بتصريح في الجزائر»، الشعب، ع 7787، 1988/11/17.
- «بحضور الرئيس الشادلي بن جديد افتتاح دورة الانتفاضة بالجزائر»، الشعب، ع 7783، 1988/11/13.
- «بسايح يلح على ضرورة السعي والتضامن»، الشعب، ع 1806، 1988/12/10.
- «بسايح يلغي زيارته إلى نيويورك»، الشعب، ع 7797، 1988/11/29.
- «بعد الجزائر 15 دولة تعترف بدولة فلسطين»، الشعب، ع 7786، 1988/11/16.
- «بلاغ الأمانة التنفيذية لحزب جبهة التحرير بشأن تحديد التدابير التطبيقية إزاء الموقف الراهن»، المجاهد، 1967/06/04.
- «بومدين يودع الطلائع الأولى»، الشعب، ع1386، 1967/06/06.

- «بيان العمال الجزائريين في دعم المقاومة الفلسطينية»، الشعب، 1970/08/07.
- «بيان الوفد الجزائري إلى ندوة الاشتراكيين العرب حول أحداث الشرق الأوسط»، المجاهد، 1967/05/28.
- «تدعيم أواصر الأخوة وعلاقات التعاون»، المجاهد، ع 1413، 1987/09/04.
- «تعزيزا للصف»، الشعب، ع 7794، 1988/11/26.
- «حوار مع القائد الفتحاوي مروان البرغوثي»، جريدة الشروق اليومي، ع 3112، 2010/11/11.
- «خطاب الرئيس بومدين في حفل اختتام الدورة التدريبية للطلبة المجندين»، المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، الجيش، ع 42، سبتمبر 1967.
- «خطاب الرئيس هواري بومدين رئيس مجلس الثورة بمناسبة ذكرى انتفاضة 19 من حزيران»، المجاهد، ع 372، 1967/06/25.
- «ذكريات طالب جزائري بالقدس»، جريدة المساء، ع3611 ،2009/01/13.
- «رئيس مجلس الثورة: التجربة الثورية لا تعترف بافتراء المغرضين»، الجيش، ع 42، سبتمبر 1967.
- «زيارة الرئيس هواري بومدين للاتحاد السوفياتي»، الجيش، ع 76، نوفمبر 1978.
- «زيارة اللبناني للجزائر»، المجاهد، ع 1413، 1987/09/04.
- «زيارة الملك حسين: تدعيم التعاون الثنائي بين البلدين»، الجيش، ع 84، جويلية 979.
- «زيارة رئيس مجلس الوزراء إلى الجزائر»، الجيش، ع 84، جويلية 979.
- «زيارة محمد الصالح يحياوي لعدد من البلدان العربية»، الجيش، ع 86، سبتمبر 1979.

- «ست ساعات يقضيها بومدين في محادثات مستمرة مع قادة الاتحاد السوفيتي»، الأهرام، ع 29405، 1967/06/14.
- «سمير عوشة الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني في حوار للشعب»، الشعب، ع7784، 1988/11/14.
- «عبد الحميد السايح للشعب»، الشعب، ع 7783، 1988/11/13
- «فلسطين: إعلان الدولة وقرارات الأمم المتحدة»، وكالة الأنباء الفلسطينية، منشورات وفا، تونس، دت.
- «قرار الجامعة العربية بدعم الانتفاضة»، شؤون فلسطينية، ع 179، فيفري 1988.
- «قمة الانتفاضة...القرارات المطلوبة»، الهدف، العدد 914، 12 جوان 1988، السنة 19، سداسية عربية.
- «كيف يمكن ان يكون موقف الجزائر من مؤتمر القمة العربي»، المجاهد، ع379، 1967/08/06.
- «لا سلم ولا استقرار بدون فلسطين»، الجيش، ع 69، أفريل 1978.
- «لا لتوسيع كامب ديفيد»، الجيش، ع 29، جوان 1982.
- «ما بعد اجتماعات الخرطوم وبغداد»، الجيش، ع 42، سبتمبر 1967.
- «من دورة الصمود إلى دورة الانتفاضة»، الشعب، ع 7783، 1988/11/13.
- «مهرجان شباني تضامني مع الانتفاضة الفلسطينية»، الوحدة، ع 344، 28 جانفي إلى 03 فيفري 1988.
- «مؤتمر وزراء الخارجية العرب أنهي أعماله»، الديار، ع 239، 1989/01/13.
- «موجز الوقائع الفلسطينية من 1986/05/01 إلى 1986/06/30»، شؤون فلسطينية، ع 160-161، جويلية – أوت 1986.

- «موجز الوقائع الفلسطينية من 1986/07/01 إلى 1986/08/31»، ع 162-163، سبتمبر-أكتوبر 1986.
- «موجز الوقائع الفلسطينية من 1986/09/01 إلى 1986/10/31»، شؤون فلسطينية، ع 164-165.
- «موجز الوقائع الفلسطينية من 1987/1/1 إلى 1987/2/28»، ع 168-169، (مارس/أفريل)1987.
- «موجز الوقائع الفلسطينية من 1986/11/1 إلى 1986/12/31»، ع 166-167، (جانفي/ فيفري)1987.
- «موجز الوقائع الفلسطينية من 1987/11/1 إلى 1987/12/15»، شؤون فلسطينية، ع 178، جانفي 1988.
- «موجز الوقائع الفلسطينية من 1987/3/1 إلى 1987/4/30» شؤون فلسطينية، ع 170-171، (ماي/جوان) 1987، ص 182.
- «موجز الوقائع الفلسطينية من 1985/07/11 إلى 1985/08/31»، شؤون فلسطينية، ع 148-149، جويلية – أوت 1985.
- «موجز الوقائع الفلسطينية من 1985/01/15 إلى 1985/03/14»، شؤون فلسطينية، ع 144-145، مارس/أفريل 1985.
- «موجز الوقائع الفلسطينية من 1988/10/16 إلى 1988/11/15»، شؤون فلسطينية، ع 189، ديسمبر 1988.
- «موجز الوقائع الفلسطينية من 1987/12/16 إلى 1988/01/15»، شؤون فلسطينية، ع 179، فيفري 1988.
- «موجز الوقائع الفلسطينية من 1988/2/16 إلى 1988/3/15»، شؤون فلسطينية، ع 181، أفريل 1988.

- «موجز الوقائع الفلسطينية من 1988/4/16 إلى 1988/5/15»، شؤون فلسطينية، ع 183، جوان 1988.
- «موجز الوقائع الفلسطينية من 1988/5/16 إلى 1998/6/15»، شؤون فلسطينية، ع 184، جويلية1988.
- «موجز الوقائع الفلسطينية من 1988/6/16 إلى 1988/7/15»، شؤون فلسطينية، ع 185، أوت 1988.
- «موجز الوقائع الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، ع 166-167، جانفي/فيفري 1987.
- «موجز وقائع الفلسطينية من 1987/7/1 إلى 1987/8/31»، شؤون فلسطينية، ع 174-175، (سبتمبر/أكتوبر) 1987.
- «نداء ندوة الاشتراكيين العرب إلى كافة القوى التقدمية والاشتراكية»، المجاهد، 1967/05/28.
- «يوم تاريخي»، الشعب، ع 7785، 1988/11/15.
- ا ق، «إفريقيا تتحمل مسؤولياته»، ترجمة محمد سوالي، الجيش، ع 85، أوت 1979.
- أبو يعلى الزواوي، «فتنة فلسطين دعواي ونظري فيها»، جريدة البصائر، ع80، السنة 02، 03 سبتمبر 1937.
- أحمد داود، «قمة موسكو والقضية الفلسطينية»، الهدف، العدد 914، السنة 19، 12 جوان 1988،.
- أحمد سعيود، «الذكرى الخمسون لتسجيل القضية الجزائرية في جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة»، المصادر، العدد 13، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2006.

- أحمد شاكر عبد الخالق، «أحداث أيلول الأسود عام 1970م في ضوء مراسلات كيسنجر – نيكسون»، مجلة أدب الكوفة، جامعة الكوفة، بغداد، المجلد 1، العدد 24، 2015.
- أحمد شاهين، «الانتفاضة جبهة ثالثة مربكة»، شؤون فلسطينية، ع 183، جوان 1988.
- أحمد شاهين، «الانتفاضة فضحت الحدود الأمنة»، شؤون فلسطينية، ع 178، جانفي 1988.
- أحمد شاهين، «القمة الرابعة لدول جبهة الصمود والتصدي»، شؤون فلسطينية، ع 102، ماي 1980.
- احمد شاهين، «المصالحة السورية – الفلسطينية: خطوة نحو تطبيع العلاقات»، شؤون فلسطينية، ع 182، ماي 1988.
- أحمد شاهين، «المنظمة قدمت ورقتها إلى الأنظمة العربية»، شؤون فلسطينية، ع 189، ديسمبر 1988
- أحمد شاهين، «صراع السياسات في حرب المخيمات»، شؤون فلسطينية، ع 166-167، جانفي/فيفري 1987،
- أحمد شاهين، «قمة الحد الأدنى»، شؤون فلسطينية، ع 184، جويلية 1988.
- أحمد شاهين، «مبادرة شولتس في الميزان العربي»، شؤون فلسطينية، ع 181، أفريل 1988
- أحمد شاهين، «منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية إلى الاستقلال (1947-1964)»، شؤون فلسطينية، عدد142-143، جانفي/فيفري 1985.
- أحمد مريوش، «القضية الفلسطينية في اهتمامات الطيب العقبي»، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، ع 09، 1995.
- أحمد مقصاش، «السادات مع الحل الإمبريالي»، مجلة الجيش، ع 67، فيفري 978.

- إدريس قرقوة، «المسرح الجزائري والقضية الفلسطينية (فلسطين المغدورة وقالوا العرب قالوا نموذجان)»، الحياة المسرحية، ع 80-81، صيف وخريف 2012، دمشق.

- البخاري حمانة، «الثورة الجزائرية والثورة الفلسطينية»، في: الثورة الجزائرية وصداها في العالم، المركز الوطني للدراسات التاريخية، إشراف محمد طويلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985.

- بسام أبو شريف، «السادات اسر لعرفات بساعة حرب 1973»، القدس العربي، ع 5882، 2008/05/02.

- بلال الحسن، «الثورة الفلسطينية وقمة بغداد»، شؤون فلسطينية، ع 85، ديسمبر 1978.

- بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، ع 76، مارس 1978.

- جمال أوكيلي، «دلالات موقف»، الشعب، ع 7784، 1988/11/14.

- الحاج موسى بن عمر، «الشيخ أبو إبراهيم اطفيش الجزائري وحركات التحرر بالمغرب والمشرق»، في: دور ومساهمة الجزائريين في حركة التحرر العربي خلال القرنين 19 و20م، العالمية للطباعة والخدمات، الجزائر، 2015.

- حسين أبو النمل، «تلك الزيارة (المواقف: شعبيا)»، شؤون فلسطينية، ع 75/74، جانفي/فيفري 978.

- حسين السيد حسين، «معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية عام 979 وأثرها على دور مصر الإقليمي»، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، العددان 7-8، جانفي-جوان 202، العراق.

- حسين عويضه، «دور الطيران في حربي حزيران 1967 وتشرين الأول 1973»، شؤون فلسطينية، ع 46، جوان 1975.

- حسين محمد بشير، «الثورة الجزائرية وأثرها على القضية الفلسطينية»، جريدة الشعب، ع971، 1966/01/31.
- حضرة بوزايد، «الملهاة الساداتية»، مجلة الجيش، ع 67، فيفري 978.
- حمدي شجيع، «القوات الجزائرية أدت مهامها بأعلى درجات الأداء»، الشروق، 2013/10/17.
- حمدي شجيع، «حوار مع اللواء المصري عادل سليمان»، الشروق اليومي، 2013/10/07.
- حمدي شجيع، «مشاركة الجزائر في حرب أكتوبر أفادت الروح المعنوية للجنود المصريين»، الشروق، 2013/10/14.
- خضرة بوزايد، «اللقاء العراقي السوري: تأكيد لتلاحم القطرين الشقيقين»، الجيش، ع 76، نوفمبر 1978.
- دليلة بوراس، «التطاول الأمريكي»، الشعب، ع 7797، 1988/11/29.
- رمضان محمد، «قمة الجزائر لجبهة الصمود والتصدي: وضوح في الرؤية وشمولية في التحليل»، مجلة الجيش، ع 68، مارس 1978.
- س. ش، «المقاومة الفلسطينية سياسيا (ثلاث موضوعات أساسية)»، شؤون فلسطينية، ع 166-167، جانفي/فيفري 1987.
- س. ش، «ثلاث موضوعات أساسية»، شؤون فلسطينية، ع 166-167، (جانفي/فيفري)1987.
- السعيد حموش، «الإمبريالية تسعى للهيمنة على المشرق»، الجيش، ع 72، جويلية 1978.
- سعيد نمسي، عبد العزيز بن سعيداني، «من جديد أمام حقيقة صارخة»، الحقيقة، ع 386، 17-1988/11/23.

- سميح شبيب، «الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني»، شؤون فلسطينية، ع 189، ديسمبر 1988.

- سميح شبيب، «العلاقات الرسمية الفلسطينية السورية»، شؤون فلسطينية، ع 181، أفريل 1988.

- سميح شبيب، «أمل طرحت المبادرة وعرقلت تنفيذها»، شؤون فلسطينية، ع 176-177، (نوفمبر/ديسمبر) 1987.

- سميح شبيب، «تحرك لإنهاض الدور العربي»، شؤون فلسطينية، ع 181، أفريل 1988.

- سميح شبيب، «ضرب المخيمات أعاد القطيعة»، شؤون فلسطينية، ع 185، أوت 1988.

- سميح شبيب، «قمة الثلاث قمم»، شؤون فلسطينية، ع 184، جويلية 1988.

- سميح شبيب، «مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني من 1983/5/9 ولغاية 1986/9/6»، شؤون فلسطينية، ع 174-175، (سبتمبر/أكتوبر) 1987.

- سميرة – خ، «إصرار على إخراج لبنان من محنته»، المجاهد، ع 1393، 1987/04/17.

- سهيل الخالدي، «المجاهد الجزائري الفلسطيني محمود الأطرش: كرونولوجيا وقضايا»، في: دور ومساهمة الجزائريين في حركة التحرر العربي خلال القرنين 19 و20م، العالمية للطباعة والخدمات، الجزائر، 2015.

- ش عمراني، «نشاط الرئيس الشاذلي بن جديد»، الجيش، ع 89، ديسمبر 979.

- ش، «السوريون دخلوا لنجدة أمل»، شؤون فلسطينية، ع 168-169، (مارس/أفريل) 1987.

- شحادة موسى، «حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين»، شؤون فلسطينية، ع 05، نوفمبر 1971.
- صابر موسى، «الاحتفال بذكرى الانطلاقة»، شؤون فلسطينية، ع 99، فيفري 1980،
- صابر موسى، «القمة العربية، المغرب، الأردن»، شؤون فلسطينية، ع 96، نوفمبر 1979.
- صالح. خ، «متابعة الوضع في المنطقة باهتمام خاص»، المجاهد، ع 1211، 1983/10/21.
- صبري جريس، «حرب يوم الغفران بداية انحسار صهيوني»، مجلة شؤون فلسطينية، ع 27، نوفمبر 1973.
- صبري جريس، «من وعد بلفور إلى تقسيم فلسطين إلى زيارة السادات»، شؤون فلسطينية، ع 73، ديسمبر 1977.
- صداح عبد الحق، «التحدي الصارخ»، الشعب، ع 7799، 1988/12/01.
- طلعت أحمد مسلم، «مشاركة الجيوش العربية في حرب عام 1973»، شؤون فلسطينية، ع 193، أفريل 1989.
- ع – ى، «تطور الوضع في لبنان»، المجاهد، ع 1381، 1987/01/23[1]
- ع بوجلال، «قمة الصمود والتصدي: الأهمية النضالية لمقررات قمة طرابلس»، الجيش، ع 94، ماي 1980.
- ع س، «الجزائر والصراع العربي الإسرائيلي: مساندة مطلقة للقضية الفلسطينية»، الجيش، عدد خاص، جانفي 1979.
- ع. ميساوي، «انتصار منظمة التحرير الفلسطينية سياسيا»، الجيش، ع 295، السنة 25، ديسمبر 1988، المديرية المركزية للمحافظة السياسية، الجزائر.
- ع. يونس، «في الطريق إلى توحيد الفصائل»، المجاهد، 1987/04/17.

- ع. يونس، «لبنان بين التفجيرات والتهديدات»، المجاهد، ع 1383، 1987/02/06.
- عاطف يونس، «نحو تضامن عربي فعال»، المجاهد، ع 1193، 1983/06/17.
- عبد الحفيظ محارب، «تلك الزيارة (المواقف: فلسطينيا)»، شؤون فلسطينية، ع 75/74، جانفي/فيفري 1978.
- عبد الحميد بن باديس، «فلسطين الشهيدة»، مجلة الشهاب، أوت1938.
- عبد الرحمن الجيلالي، «تلمسان والقدس الشريف»، مجلة الأصالة، عدد26، السنة الرابعة، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر،1975 .
- عبد الرحيم مخالدي، «تصعيد الانتفاضة...وبلوغ المرامي»، الشعب، ع7782، 1988/11/12.
- عبد الرزاق بوحارة، «الجزائر ومصر في مواجهة العدوان»، مجلة الجيش، ع 498، جانفي 2005.
- عبد العزيز فوحال، كوحيل عبد الفتاح، «الدورة السابعة لبلدان عدم الانحياز: الإجابة الشاملة»، الجيش، ع 229، أفريل 1983.
- عبد الكاظم العبودي، «صورة للتأمل...أم حنين لخطى بومدين (أبا مدين الغوث تطلع معنا إلى براق المسلمين)»، جريدة الشعب، 2009/09/15.
- عبد الهادي التازي، «المغاربة والقدس»، مجلة دعوة الحق، عدد5، أوت1981، الرباط.
- عبدو الشريف، «يوميات عربية: مع فلسطين»، الوحدة، اللسان المركزي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، ع 369، السنة 13، 21-1988/07/27.
- عبود هشام وآخرون، «الجيش في حديث خاص مع السيد نايف حواتمة: إننا مقدمون على صيف ساخن "ليس هناك من حلول سحرية"»، الجيش، ع 229، أفريل 1983.

- العربي الزبيري، «تأسيس شركة بكري وبوجناح ودورها في عهد الدايين حسين ومصطفى باشا»، مجلة الأصالة، ع 24، مارس – أفريل 1975، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر.
- عصام سخنين، «الكيان الفلسطيني 1964–1974»، مجلة شؤون فلسطينية، ع 41 – 42، كانون الثاني /يناير–تموز/فبراير،1975.
- عصام سخنيني، «تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية»، ع 15، نوفمبر1972.
- عصام صالح، «سياسة الملك حسين الفلسطينية عبر بياناته»، مجلة شؤون فلسطينية، ع 23، جويلية 1973
- على محمد علي، «فلسطين المغتصبة أمام ضمير إفريقيا»، الشعب، ع 1330، 1967/03/31.
- علي أحمد، «مساهمات الأندلسيين والمغاربة في الحروب الصليبية في مصر والشام»، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع 67، ماي 1997.
- العيد بسي، «مواقف مبدئية ثابتة»، الشعب، ع 7801، 1988/12/04.
- غازي الخليلي، «تلك الزيارة (المواقف عربيا)»، شؤون فلسطينية، ع 75/74، جانفي/فيفري 978.
- غجاتي محمد رضا، «دورة الانتفاضة: الطريق إلى القدس» الجيش، ع 294، السنة 25، نوفمبر 1988، المديرية المركزية للمحافظة السياسية، الجزائر.
- فاروق القدومي (أبو اللطف)، «المبادرة الأمريكية خطة لاحتواء الانتفاضة»، شؤون فلسطينية، ع 183، جوان 1988.
- فونغوين جياب، «كان قائدا عبقريا خلاقا»، في: أبو جهاد، تقديم: أحمد عبد الرحمن، الإعلام الموحد (منظمة التحرير الفلسطينية)، تونس، 1988.

- فيصل حوراني، «المساهمة الفلسطينية في التحضير للقمة العربية»، شؤون فلسطينية، ع 97، ديسمبر 1979،
- فيصل حوراني، «ملامح العلاقات العربية عشية حرب حزيران (يونيو) 1967»، شؤون فلسطينية، ع 55، جانفي/فيفري 1986.
- كريم بقرادوني، «لعنة وطن(28)»، الديار، 1991/08/24.
- كمال عدوان، «فتح الميلاد والمسيرة»، شؤون فلسطينية، ع 17، جانفي 1973
- لطفي الخولي، «كلنا مسؤولون عن دراسة تجربته»، في: أبو جهاد، تقديم: أحمد عبد الرحمن، الإعلام الموحد (منظمة التحرير الفلسطينية)، تونس، 1988.
- م سوالمي، «الجزائر تستقبل الرئيس عبد الفتاح إسماعيل ومعمر القذافي»، الجيش، ع 83، جوان 1979.
- م. ا، «نتائج في مستوى الآمال المعقودة على المنظمة»، الجيش، ع 87، أكتوبر 1979.
- محمد الأمين بلغيث، «فصل الصحراء عن الشمال: أسلوب جديد للحرب النفسية ضد الثورة»، المصادر، العدد 04، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.
- محمد البشير الإبراهيمي، «الإنجليز حلقة الشر المفرغة»، البصائر، ع24، 1948/2/23.
- محمد البشير الإبراهيمي، «العرب واليهود في الميزان عند الأقوياء»، البصائر، ع22، 1948/02/09.
- محمد البشير الإبراهيمي، «أما عرب الشمال الإفريقي»، البصائر، ع 30، 1948/04/05.
- محمد البشير الإبراهيمي، «تصوير فجيعة فلسطين»، البصائر، ع05، 1947/09/05.
- محمد البشير الإبراهيمي، «عيد الأضحى وفلسطين»، البصائر، ع30، 1948/10/18.

- محمد البشير الإبراهيمي، «ماذا نريد لها؟ وماذا يريدون؟»، البصائر، ع 23، 1948/02/16.
- محمد البشير الإبراهيمي، «وصف قرار تقسيم فلسطين، البصائر، ع21، 1948/2/2.
- محمد الربداوي، «باب المغاربة... بوابة مقاومة الاستفزاز العنصري»، المعارج، ع 130، 2010، بيروت.
- محمد السعيد هارون، «ضرورة دعم التضامن العربي لمواجهة العدو المشترك»، الجيش، ع 93، أفريل 1980.
- محمد العربي الزبيري، «الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية»، مجلة المصادر، عدد02، 1999، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر.
- محمد الغزالي، «مع البشير الإبراهيمي في القاهرة»، في: محمد البشير الإبراهيمي بأقلام معاصريه، دار الأمة، الجزائر، 2007.
- محمد الهادي الحسني، «خطاب باريس»، جريدة الشروق، ع2939 ،2010/05/20.
- محمد حسنين هيكل، «10أطراف في صراع الشرق الأوسط (2)»، الأهرام، 1970/09/04.
- محمد حسنين هيكل، «الحلم... وتحقيق الحلم»، الأهرام، ع 31747، 1973/11/11.
- محمد حسنين هيكل، «القنبلة»، الأهرام، ع 31769، 1973/11/23.
- محمد حسنين هيكل، «على الطريق إلى مؤتمر قمة عربي»، الأهرام، ع 31745، 1973/11/09.
- محمد حسنين هيكل، «ليلة طويلة... طويلة في الجزائر»، الأهرام، 1965/06/25.
- محمد حسنين هيكل، «ما هو الاختلاف؟ ... والخلاف؟»، الأهرام، ع 294656، 1970/08/4.

- محمد حسنين هيكل، «ما هو حال الأمة العربية اليوم»، الأهرام، 1965/06/18.
- محمد حسنين هيكل، «من الرباط إلى الخرطوم (1)»، الأهرام، 1970/0/04.
- محمد حسنين هيكل، «من الرباط إلى الخرطوم (2)»، الأهرام، 1970/0/05.
- محمد حسنين هيكل، «هذا السلاح... في يد من؟»، الأهرام، ع 29466، 1970/11/20.
- محمد حسنين هيكل، «هل تتغير سياسة أمريكا في حكم نيكسون؟»، الأهرام، 1969/10/3.
- محمد سليمان، «فلسطين الثورة (أحداث 10 – الاستقلال)»، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، نيقوسيا، دت.
- محمد سوالي، «الوفاء لمبادئنا»، الجيش، ع 89، ديسمبر 1979.
- محمد علي خوازم، «دورة الانتفاضة نقطة التحول»، الشعب، ع7782، 1988/11/12.
- محمد غلام الله، «الأسئلة المطروحة أمام الحركات الثورية العربية والإفريقية»، الشعب، ع 1331، 1967/04/01.
- محمد ناصر، «عمر راسم المصلح الثائر»، الثقافة، ع 30، ديسمبر–جانفي 1976، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر.
- محمود درويش، أحمد عبد الرحمن، «ياسر عرفات يتحدث إلى شؤون فلسطينية في ذكرى الانطلاقة»، شؤون فلسطينية، ع86، جانفي 1979.
- محمود عبد الرحمن خلف، «التدخل السوري في لبنان وإشكالية العلاقة السورية ـ اللبنانية»، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 22، العدد، 04، 2011.
- محي الدين عميمور، «الجليد الدافئ»، الشعب، 18 أكتوبر 1973.

- محي الدين عميمور، «بين الصمود... والرفض والتواطؤ... ج 6»، الشعب، 1982/11/4.
- محي الدين عميمور، «بين المطرقة والسندان»، الشعب، 1973/11/16.
- محي الدين عميمور، «مات الخليفة»، الشعب، 27 أكتوبر 1973.
- مروان زيدان، «لماذا كان اتفاق الطائف وما هي الدوافع الأساسية له: قراءة مفصلة في السياسة الأميركية والمواقف الدولية»، الديار، 1989/12/27.
- مريم صغير، «أحمد الشقيري والثورة الجزائرية»، المصادر، العدد02، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 1999.
- مصطفى الاجنف، «وزير الإعلام السوري في حديث خاص لمجلة الجيش»، الجيش، ع 171، جوان 1978.
- مليكة عظيمي، «جهود متواصلة لتوحيد فصائل المقاومة»، المجاهد، ع 1387، 1987/03/06.
- منير شفيق، «منظمة التحرير الفلسطينية وتجربة الوحدة الوطنية الفلسطينية»، في: تقييم التجربة وإعادة البناء، تحرير: محسن محمد صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.
- نافذ أبو حسنة، «تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطيني»، في: منظمة التحرير الفلسطيني: تقييم التجربة وإعادة البناء، تحرير: محسن محمد صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.
- نبيل حيدري، «رياح الرفض الأمريكية، باردة أم ساخنة»، شؤون فلسطينية، ع 189، ديسمبر 1988.
- نبيل شعث، «مؤتمر عدم الانحياز والقضية الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، ع 26، أكتوبر 1973.

- نصر الدين قاسم «الرئيس الشادلي بن جديد في زيارة إلى سوريا»، المجاهد، ع 1382، 1987/01/30.

- نعيم ناصر، «يهود الجزائر بين الفرنسة ورفض الهجرة إلى اسرائيل»، شؤون فلسطينية، ع 253-254، صيف – خريف 2013.

- هارون محمد السعيد وقاسم نصر الدين، «عرفات يرفع مجموعة مطالب للأمة العربية – الإسلامية»، المجاهد، ع 1380، 1987/01/16.

- هارون محمد السعيد، «المخيمات الفلسطينية: حصار الجوع والموت إلى متى»، المجاهد، ع 1392، 1987/04/10.

- هارون محمد السعيد، «فلسطين: القضية فوق كل اعتبار»، المجاهد، ع 1238، 1984/04/27.

- الهاشمي الطود، «ذكريات من جبهة المقاومة في فلسطين»، في: الخطابي الغائب الحاضر في الذاكرة الوطنية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009.

- هاني الحسن، «فتح بين النظرية والتطبيق: الإطار النظري»، شؤون فلسطينية، ع 17، جانفي 1973.

- هاني العبد الله وصلاح عبد الله، «مشروع شولتس حركة لملء الفراغ»، شؤون فلسطينية، ع 181، أفريل 1988.

- هاني فارس وأسعد عبد الرحمن، «عودة إلى الوحدة العربية»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 38، أكتوبر 1974.

- الهيثم الأيوبي وآخرون، «الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة: جولة على طريق التحرر والعودة»، شؤون فلسطينية، ع 27، نوفمبر 1973.

- الهيثم الأيوبي وآخرون، «تقارير عسكرية»، شؤون فلسطينية، ع 27، نوفمبر 1973.

- الهيثم الأيوبي، «الملامح الثورية في الحرب العربية – الإسرائيلية الرابعة»، شؤون فلسطينية، ع 29، جانفي 1974، ص 27.
- الهيثم الأيوبي، «جوهر المعاهدة المصرية – الإسرائيلية وأثرها على ميزان القوى»، شؤون فلسطينية، ع 90، ماي 979.
- ورتي جمال، «مساهمة الجيش الجزائري في الحروب العربية الإسرائيلية (وجه مجهول من قيمة هذه المساهمة)»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، ع29، جوان 2008.
- وليد عرفات، «تعترف بهزيمتها أمام الجيش الجزائري»، الشروق، 2008/10/15.
- وليد عرفات، «حرب أكتوبر الخديعة الكبرى»، الشروق، 2008/10/08.
- وليد عرفات، «دبابات ومقاتلات حطمت أسطورة الجيش الذي لا يقهر»، الشروق، 2013/1/14.
- وليد عرفات، «شارون بطل المذابح»، الشروق، 2008/10/16.
- وليد عرفات، «مقابلة مع العميد الركن السوري شعيب سليمان»، الشروق، 2008/06/25.
- اليأس شوفاني، «التقصير والمعاهدة... وبعد»، شؤون فلسطينية، ع 90، ماي 979.
- يحي بوعزيز، «مكانة ثورة نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية ودورها في تحرير الجزائر»، مجلة المصادر، عدد04، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2001.
- يحيى خلف، « لمهاجرون الجزائريون في فلسطين»، في: دور ومساهمة الجزائريين في حركة التحرر العربي خلال القرنين 19 و20م، العالمية للطباعة والخدمات، الجزائر، 2015.
- يوسف فرج الله، «الحرب ضد المخيمات»، شؤون فلسطينية، ع 148-149، جويلية-أوت 1985.

- يوسف مناصرية، «دور بعض قادة منطقة الأوراس في حركة التحرر العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين»، في: دور ومساهمة الجزائريين في حركة التحرر العربي خلال القرنين 19 و20م، العالمية للطباعة والخدمات، الجزائر، 2015.

3/الرسائل والاطروحات الجامعية:

- إبرير حمودي، الحركة الوطنية الجزائرية ومواقفها من القضية الفلسطينية (1917 -1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2002/2001.
- أحمد أبو جزر، بلدان المغرب العربي والقضية الفلسطينية (1948-1978) تونس – الجزائر –المغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2014/2013.
- أحمد رضوان شرف الدين، مشروع الأمة الدولة العروبة عند النخبة الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العل الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2005/2004.
- أحمد مريوش، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2006/2005.
- أمهادي ولد محمد المختار، الدور الأمريكي في صناعة السلام المصري الإسرائيلي: اتفاقية كامب ديفيد (978-979)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.
- بن بابا علي توفيق، إدراك الرئيس هواري بومدين لقضايا الأمة العربية (دراسة تحليلية الخطاب والسلوك البومديني من1965م إلى 1978)، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000. نقلا عن: باتريك سيل، حافظ

الأسد والصراع على الشرق الأوسط، جريدة القبس، ع1171، 1988/11/22، الكويت.

- بن مسعود أحمد، الصراع المصري الإسرائيلي وتسويته من خلال اتفاقيتي كامب ديفيد (948–978)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة ـ بوزريعة، 2013/2012.

- تاونزة محفوظ، قضايا المشرق العربي السياسية والتحررية في الصحافة العربية الجزائرية (1920–1956)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية الإنسانية، جامعة الجزائر 02.

- توفيق بن باباعلي، بناء الدولة والمجتمع في الجزائر (دراسة في التجربة البومدينية 1965–1972)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013/2012.

- خالد الراوي، موقف الجزائر من قضايا المشرق العربي (962–978)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الأنبار، العراق، 2016.
- زياد خضر العبد مطر، اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (978–993)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2012.
- عبد الحليم مناع العدوان، «القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية (1964–1990)»، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 1991.

- عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954–1962)، أطروحة لتيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02، 2006/2005،

- فتحي محمد الكحلوت، أثر العملية السلمية في الشرق الأوسط على العلاقات السياسية المصرية السورية (1977–2004)، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.

- فضيلة علاوي، موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من بعض القضايا الوطنية والثورة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2009/2008.

- مائدة خضير علي السعدي، أحمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة بغداد، 2004.

- مصطفى بوطورة، البعد الفلسطيني في سياسة الجزائر الخارجية من خلال علاقاتها مع الدول العربية المجاورة لفلسطين (1964–1988)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002/2001.

- ميلود فتاتة، نظرة الحركة الوطنية الجزائرية لقضايا التحرر في المشرق (1930-1954) (مصر، سوريا، فلسطين)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2007-2008.

- نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007.

ثالثا/المراجع باللغة الأجنبية:

1/الكتب باللغة الفرنسية:

- M. El Gammal, Palestine, Duculot-S.N.E.D., Alger, 1977

- Abderrezak Bouhara , Du djebel aux rizières, Éditions Anep, Alger, 2005 .

- Bachara et Naïmkhader, Textes de la révolution palestinienne(1968-1974), La bibliothèque arabe, Paris, 1975.
- Jean-Paul Chagnollaud, *Maghreb et Palestine*, sindbad, paris, 1977 .
- La Palestine en question, groupe d' Eudes et de recherches, SNED, Alger
- M. El Gammal, Palestine, Duculot,S.N.E.D., Alger, 1977.
- MaHfoud Kaddache , Histoire du nationalisme Algérienne, T 2، Editions C.N.E.D, Alger ,1981.

2/المقالات والدراسات باللغة الفرنسية:

- Saadoun Haïm, « Le sionisme en Algérie (1898 - 1962) : une option marginale », Archives Juives, 2012/2, Vol 45.
- Claude cartigny, « Il y a quarante ans, la guerre du kippour une guerre pour rien ? », Recherches internationales, n° 97, octobre-décembre 2013.
- Ambassade des Etats-Unis à Paris, «Accord-cadre pour la paix au Moyen-Orient (Camp David, 17 septembre 1978) [Extrait]», Politique étrangère, n°4, 1992, 57 anné[e].
- Couve de Murville Maurice, «La crise libanaise et l'évolution du Proche-Orient», Politique étrangère, n°2, 1976, 41 année.

- Stemer-Picard Élisabeth, «Le Liban et la résistance palestinienne», Revue *française de science politique*, 25e année, n°1, 1975.
- *Joseph Matar*, « Les *origines de la crise* libanaise (Note) », Études internationales, vol. 18, n°3, 1987.
- Poupard Olivier, «La révolution palestinienne et l'Etat palestinien», Politique étrangère, n°5, 1975, 40 année.
- Carré Olivier, «Évolution de la pensée politique arabe au Proche-Orient depuis juin 1967», Revue française de science politique, 23e année, n°5, 1973.
- Salmon Jean, «La proclamation de l'Etat palestinien», *Annuaire français de droit international*, vol 34, 1988.

فهـــــرس المحتويـــــات

فهرس المحتــويات

المقدمة.....**01**

فصل تمهيدي.....**15–72**

الكتاب الأول: موقف الجزائر من القضية الفلسطينية (1962–1967)

الفصل الأول: الجزائر وقيام الثورة الفلسطينية 1965.....**74–122**

أولا/نجاح ثورة نوفمبر وأثرها على القضية الفلسطينية.....**76**

ثانيا/تأسيس فتح واندلا ع الثورة الفلسطينية.....**95**

ثالثا/الجزائر وحركة التحرير الفلسطينية "فتح".....**106**

الفصل الثاني: الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية:.....**123–173**

أولا/الجزائر ومشروع إبراز الكيان الفلسطيني.....**125**

ثانيا/ تأسيس منظمة التحرير.....**144**

ثالثا/تمثيل الفلسطينيين في الجزائر بين فتح ومنظمة التحرير.....**151**

الكتاب الثاني: دور الجزائر في الحروب العربية "الإسرائيلية"

الفصل الثالث: الجزائر وحرب جوان 1967.....**175–227**

أولا/ بوادر الحرب وموقف الجزائر.....**177**

ثانيا/ الجزائر وإعلان الحرب.....**192**

ثالثا/موقف الجزائر من وقف اطلاق النار.....**209**

الفصل الرابع: دور الجزائر في حرب الاستنزاف (1967–1970).....228–283
أولا/الجزائر وسياسة مؤتمرات القمم العربية. 230
ثانيا/القوات الجزائرية على الجبهة المصرية. 243
ثالثا/الجزائر وخيار دعم المقاومة الفلسطينية. 256
رابعا/موقف الجزائر من مشروع روجرز. 269
الفصل الخامس: المشاركة الجزائرية في حرب أكتوبر 1973: 284–335
أولا/ الجزائر والاستعداد للحرب..... 286
ثانيا/المساهمة الجزائرية في المجهود الحربي 296
ثالثا/ مساعي الجزائر السياسية والدبلوماسية 307
رابعا/ دعم الجزائر الاقتصادي والشعبي.....323

الكتاب الثالث: الجزائر وأزمتي الثورة الفلسطينية في الأردن ولبنان

الفصل السادس: الجزائر والصدام الأردني الفلسطيني (1970–1971).....337–388
أولا/الصدام العسكري بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني.....339
ثانيا/موقف الجزائر من أحداث أيلول الأسود.....352
ثالثا/ موقف الجزائر من أحداث جرش وعجلون وخروج المقاومة من الأردن.....371
الفصل السابع: الجزائر وأزمة الثورة الفلسطينية في لبنان.....389–452
أولا/ الجزائر وجذور الأزمة. 391
ثانيا/الجزائر واشتعال الحرب الأهلية.....401
ثالثا/الجزائر ومحاولات تدويل القضية 415
رابعا/موقف الجزائر من الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان وخروج المقاومة الفلسطينية.....429
خامسا/ الجزائر وحرب المخيمات الفلسطينية.....438

الكتاب الرابع: الجزائر والقضية الفلسطينية من مفاوضات التسوية إلى قيام الدولة الفلسطينية

الفضل الثامن: موقف الجزائر من مفاوضات السلام.....454–520

أولا/مسار المفاوضات بين مصر والكيان الصهيوني. 456

ثانيا/موقف الجزائر من زيارة السادات إلى القدس المحتلة:. 466

ثالثا/ الجزائر ومباحثات كامب ديفيد. 481

رابعا/الجزائر واتفاقية "السلام" المصرية "الإسرائيلية". 497

الفصل التاسع: الجزائر وإعلان قيام الدولة الفلسطينية.....521–576

أولا/الجزائر والانتفاضة الفلسطينية.....523

ثانيا/دور الجزائر في تحقيق المصالحة الفلسطينية الفلسطينية.....535

ثالثا/جهود الجزائر في سبيل قيام الدولة الفلسطينية.....556

رابعا/ ردود الفعل الإقليمية والعالمية على إعلان قيام الدولة الفلسطينية.....567

الخاتمة.....577

الأعلام والمصطلحات.....588

الملاحق.....631

المصادر والمراجع.....677

فهرس المحتويات.....738